



لِلْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الْفَقِيَّهِ شَمِّسِ الدِّيْنِ أَبِيَ عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بَنِ قَاسِمِ بَنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ابْرِيْنِ فَاسِمِ لِلْعَرِيْنِ عَلَيْهِ الشَّافِعِيِّ الْمَالِلْعَرِيْنِ عُلَيْمِ لِلْعَرِيْنِ عَلَيْهِ عَلَيْ

الْتَوَيّْغُ ٩١٨ هـ/ رَجِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ

(يُطْبَعُ لأُوَّلِ مَرَّهٍ

تَحْفِيقُ وَا يُلِ مُحِمَّدُ مِكِرَرُهِمَ انْ الشَّنْسِورِي الاسسسارِ النَّاسِيدِ

المُجَلَّدُ الأَوَّكِ]

المقدمــــات - الطهــــارة - الصـــلاة - الجنائـــــز

كَارُلُونِيَّا إِنَّالِكُا إِنَّالِهُ الْفَوْلِيِّالِهُ الْفَالِيِّةِ الْفَائِلِيَّةِ الْفَائِلِيَّةِ الْفَائِلُونِيَّةً الْفَائِلِيِّةً وَالْفَائِلِيِّةً وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةً وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةً وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفَائِلِيِّةِ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفِي الْفَائِلِيِّ وَالْفِي الْفَائِلِيِّ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفِي أَلِيِّ وَالْفِي الْفَائِلِيِّ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفِيلِيِّ وَالْفِيلِيِّ وَالْفَائِلِيِّ وَالْفِيلِيِّ وَالْفَائِلِي وَالْفَائِلِيِّ وَالْفِيلِيِيِي وَالْفِيلِيِيِيِّ لِلْفَائِلِيِّ وَالْفِيلِيِيِيِّ فِي الْفَائِلِيِي وَالْفِيلِيِي وَالْفِيلِيِيِيِ وَالْفِيلِيِيِيِيِي وَالْفِيلِيِيِيِي وَالْفِيلِيِيِيِيِي وَالْفِيلِيِيِي وَالْفِيلِيِيِي وَالْفِيلِيِيِي وَالْفِيلِيِيِي وَالْفِيلِيِي وَالْفِيلِيِيِي وَالْفِيلِيِيِيِي وَالْفِيلِيِيِي وَالْفِيلِيِي وَالْفِيلِيلِيِي وَالْفِيلِيلِيِي وَالْفِيلِيلِي وَالْفِيلِيلِيلِي وَالْفِيلِيلِ



كَالْمُ الْمُنْ الْمُنْمُ لِلْمُنْ الْمُنْ ال

جميع الحقوق محفوظة للناشر

كَالْكِنْ الْكُلْمُ الْكُلْمُ الْكُلْمُ الْكُلْمُ الْكُلْمُ الْكُلْمُ الْكُلْمُ الْكُلْمُ الْكُلْمُ الْكُلُمُ اللّهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

الجمهورية العربية السورية

دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح

هاتف : 2235402 - فاكس : 2242340 - صب : 31446

جوال :00963944272501 - العلاقات العامة : 00963944272501

عضوفي الاتحاد العام للناشرين العرب - عضوفي اتحاد الناشرين السوريين

لايسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه،وبأي شكل من الأشكال ،أونسخه ، أوحفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ، وكذلك لايسمح بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقا من الناشر

الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978-9933-609-80-1



Email: darminhagkawem@hotmail.com Email: darminhagkawem@gmail.com

المورّعون لمعتمدون خارج الحبهورت العربت السورت

دولة الكويت مكتبة الإمام الذهبي وفروعها ماتف 22657806 الخط الساخن 94405559

جمهوريةكينيا مكتبة دار علوم الدين - نيروبي عناسا جوال 00254728980444

> الجمهورية التونسية الدار المالكية - تونس ماتف 24599530

ملكة البحرين مكتبة الفاروق - المنامة هاتف 17272204 جوال 033009962

جمهورية فرنسا مكتبة سنا - باريس هاتف 00148052928 جوال 0618578185

جمهورية الجزائر القدس للكتاب - الجزائر ماتف 021210713 جوال 0699599046 دار الميراث النبوي - الجزائر جوال 0554250098

جمهورية مصر العربية دار السلام - الفاهرة وجميع فروعها داخل مصر هاتف 22741578 فاكس 22741578 مكتبة دار الحجاز - الفاهرة وجميع فروعها داخل وخارج مصر هاتف 25107472 جوال 20068567333417

سلطنة عُمان مكتبة الطلائع - عُمان هاتف 94022888 جوال 94022888

إنكلترا دار مكة العالمة - برمنجهام هاتف 01217739309 جوال 07533177345 ملكة ماليزيا دار السلام - ماليزيا هاتف 047335724 جوال 194135859

بولة قطر مكتبة الثقافة - النوحة هاتف 44421132 فاكس 44421131

> جمهورية الصومال مكتبة دار الزاهر - مقديشو هاتف 002525971310

جمهورية أندونيسيا الدار العللية - حاكرتا ماتف 831310218626 جوال 087889324793

الملكة الأرنية الهاشمية دار محمد دنديس - عمان هاتف 4653390 فاكس 4653380

الإمارات العربية المتحدة مكتبة دار البشير - الشارقة ماتف 65632980 جوال 0505960702 مكتبة الصفا - أبوظبي ماتف 026445053 جوال 0506680093

الجمهورية اليمنية مكتبة الإمام الوادعي - صنعاء وجميع فروعها داخل اليمن ماتف 632978 جوال 712274743

دولة فلسطين مكتبة دنديس - الخليل هاتف 022225174 جوال 0599350922

جمهورية داغستان مكتبة دار الرسالة - محج قلعة هاتف 0079285708188 مكتبة نور الإسلام - محج قلعة هاتف 0079887730306 الملكة العربية السعودية الكتبة الاسدية - مكة الكرمة ماتف 5273037 جوال 0556386231 دار النصيحة - المدينة المبورة جوال 0534499801 دار النحمرية - الرياص دار النحمرية - الرياص دار أطلس الخضراء - الرياص ماتف 4266104 جوال 6894554 حدة ماتف 6894558 جوال 0561005154 ماتف 7320809 جوال 0561005154 ماتف 6850745867 جوال 5505745867 مكتبة المتنبي - الدمام مكتبة المتنبي - الدمام ماتف 6411395 جوال 6505745867 ماتف 6411395

جمهورية العراق دار التفسير - أربيل جوال 009647504605122 مكتبة المدينة وفروعها - الوصل هاتف 009647701604588

الملكة الغربية دار الأمان - الرباط هاتف 0537723276 فاكس 053723276 الدار العالمية للكتاب - الدار البيضاء ماتف 052282882 فاكس 052283354 منشورات البشير بتعطية - فاس ماتف 068147439 موال 0621920071

الجمهورية التركية مكتبة الإرشاد - إستانبول هاتف 053245281633 جوال 05324520104 الولايات للتحدة - أمريكا

الوهايات المنحمة - امريطا دار الإيمان - مينيسونا منيابلس هانف 006127358368 جوال 18145982906

الجمهورية التركية - المكتبة الهاشمية / سمرفند - وجميع فروعها داخل وخارج تركيا جمهورية ألمانيا - جمهورية فرنسا - ملكة بلجيكا - ملكة مولندا - ملكة انكلترا ماتف : E.mail :hasimiyye@gmail.com 00902126359562

جميع منشوراتنا متوافرة على



موقع زائد انتهازة الڪتب والزرمجهات العربية www.furat.com





إسنادي للإمام ابن قاسم الغَزِّي رَحْمَهُ أَللَّهُ

أروي عن الإمام ابن قاسم الغزِّي رَحَمُ اللهُ إجازة عن شيخي الحبيب العَلَّامة المُحقِّق، المُحدِّث الكبير المُدقِّق، الجِهْبِ فِي النِّحرير، والنَّاق فِي البصير، حسنة مصر والأزهر الشَّريف الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشَّريف، والشَّيخ العَلَّامة المُحدِّث الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، والشيخ العَلَّامة المُحدِّث محمد عوامة، حفظهم الله تعالى، والشَّيخ العَلَّامة المُحدِّث محمد عوامة، حفظهم الله تعالى، والشَّيخ العَلَّامة المُحدِّث الأستاذ الدكتور نور الدين عتر الحسني رَحَمَهُ اللهُ، كلهم عن محمد ياسين بن عيسى الفاداني، عن عبد الحي الكَتَّانِي، عن البدر عبد الله السُّكَري، عن الوجيه عبد الرحمن بن محمد الكُزبَري، عن عبد الله بن حجازي الشَّرقاوي، عن عمر بن علي الطَّحْلاوِيِّ، عن علي بن أحمد الحَرِيشي الفاسي، عن شمس الدين علي بن محمد بن سليمان الرُّودانِي صاحب "صلة الخلف"، عن نور الدين علي بن محمد الأَجْهُورِيِّ، عن محمد بن يحيى بن عمر القرَافِي، عن زين بن أحمد الجِيزي، عن ناصر الدين اللَّقَانِيِّ، عن الإمام الغَزِّي رَحَمُهُ اللهُ.

ح وعن شيخنا العلَّامة المُحدِّث المُحقِّق الأستاذ الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب حَفِظهُ ألله ونفعنا به، عن محمد الحافظ التِّيجانِي، عن عبد الحي الكتَّاني، به.

وقرأت أطراف على شيخي المُحقِّق الورع فضيلة الشيخ صبري بن عبد الخالق الشيخ عبد الخالق الشيخ عبد الرحمن بن شيخ الشافعي وأجازني ببقيته قال: أخبرني الشيخ المعمَّر الحبيب عبد الرحمن بن شيخ علوي الحبشي إجازة مكاتبة، عن أبي النصر محمد بن عبد القادر الخَطيب الدِّمشقي، عن الوجيه عبد الرحمن بن محمد الكُزبري به.

محضرُ مجلسِ قراءةِ الكتابِ على العلامة الفقيه المُقرئ شيخ الشَّافعية بالجامع الأزهر الشيخ عبد العزيز الشُّهاوي حفظ، الله

لسم الله الرحمن الرحيم

المدلار الذي خلفنا لعبادرته وجعلما مفنا السعادة وحبت إلين العلم وأهله وجعل حبت له خبر عادة ورزفنا سماع للنهاج وشرد وعلى الحلام والشماوي - برالعلاء السادة والعلاة والسلام على سبدنا كر عام كرامام على آله وصحيه على آله وصحيه عدالة وسلامًا داغين على يوم الفيل بيير كل الأنام) وبعد: فقد قرأت جزءً إصر منهاج ولياله المؤود عرصهالا وشرد وللإمام البرقاسم الغزي صاحب فنخ القربب الجيب على مشيضنا العلام له الفقيل المفرى عرارة الحناص والعام الشبي المستقن العمام ذو النام واللطف والاحتشام المشبح (عبدالعزيزالشماري) صفظهاال وذلك في ثالث أيام عيد الأضحى ألمارك ١٤٤٣ه بسماع المشابخ - واستراء المنوف المار المنوف وفر أحارنا عمل المنوف الحارنا عمل المنوف عسالين الزيران الاهم المالين وكالم وكنس الوافل هج - اي هم محدسين الدين محد كامل ميد أعد صى د لله وشت في مجلس ستى و و سرت دهنا العلى للفسراراع، د الذي سبله فيدالفزى المسترم الت و سيماعي ا تظهر راعته وهر سما فصل النشروه لمنعاج و فقد المدم قعة ومع الدعا سيد تحد

مقدمة الشيخ الفقيه أحمد الجوهري عبد الجواد الشَّافعي حَفِظُهُ ٱلله

باسم الله سُبْحَانه وَتعَال وبحمده، وصلاة على رسوله وسلامًا، ورضوانًا على صحابته وتابعيهم حتى نلقاهم.

وبعد، فإن الله عزَّ ذكره كتب لشرح العلامة ابن قاسم الغَزي على متن القاضي أبي شجاع رحمهما الله تعالى القَبولَ العظيم، فنفع به بلا مبالغة ملايين الطلاب، ومِن ورائهم أمثالهم من عموم الخلق، وقد عُرف ابن قاسم بهذا الكتاب العظيم، وبانت نيّته الحسنة في العلم عامة والفقه خاصة من خلاله.

وهذا الذي بين يديك أخي المطالع أثرٌ ثان من آثاره الفقهية، يخرجه للناس في هذه الحلة القشيبة الأستاذ المحقق الكريم: واثل محمد بكر زهران حَفِظَهُ آللهُ الذي عوَّدنا منه البراعة والدقة وبالغ البِرِّ بآثار الأئمة من الأصوليين والفقهاء.

هذا شرح العلامة ابن قاسم الغزي على منهاج الإمام النووي رحمهما الله تعالى، أسأل الله عَرَّفِجَلَ أن ينفع بتحقيق الأستاذ له كما نفع بأصوله، يعتني فيه ابن قاسم بتهذيب التعاريف، وإبراز التقاسيم، والتنبيه على عادات النووي، في عبارة سهلة مختصرة مجملة، مع التمثيل بالمثال الواضح، والإشارة إلى القول الراجح أو عدم الخلاف عند عدمه، وغير ذلك من مقتضيات التصنيف التي تدل على قوة في الشرح، وتحقيق في القول، وعمق في الاستفادة من جهود السابقين، وقدرة على تقديم عصارة علومهم بعبارة خاصة خالصة مفيدة.

ومن جميل صنع ابن قاسم رحمه الله تعالى في هذا الكتاب: مقارنة عبارة «المنهاج» بعبارة «الروضة» مع ذكرها عند الاختلاف، بل إنه يقارن في مواضع

عدة بين أقوال النووي في سائر كتبه، فضلًا عن مقارنة أقواله مع ما في كتب الإمامِ الرَّافِعِيِّ رحمهما الله تعالى، ويبين زيادات الأول منهما على الثاني، أو بعضَ ما تركه من كلامه.

ومنه: عناية مؤلفه رحمه الله تعالى بالإشارة إلى القواعد الفقهية عند مناسبتها.

ومنه: أن ابن قاسم رحمه الله تعالى يشير في اختصارٍ إلى الضَّبط الممكن والراجح منه في كلمات المتن، بل يوضح صحَّة ما يُتوهم خطؤه عن طريق الاستدلال له بأقوال أهل الفن والتخصص من النحاة واللغويين كلِّ في موطنه.

ومنه: أن ابن قاسم رحمه الله تعالى؛ إذ يوضح المتن ويحل كلماته لا يكتفي بهذا بل يكمل أطراف المسائل أو يورد منها ما لم يورده الإمامُ النَّوويُّ رحمه الله تعالى من أجل أن يتمِّم ابنُ قاسم البابَ.

في محاسن أخرى كثيرة، ولطائف غير هذه عظيمة، اجتمعت في هذا الشَّرح المختصر، بهذه العبارة السَّهلة، مما لا تخطئه عين الناظر فضلًا عن عين المتأمل والدارس.

وكمَّل فوائد الشرح المبارك تلك عناية المحقق الكريم بضبطه، وتقسيم فقراته، وتتمة مباحثه بإشاراته وإحالاته، أسأل الله لعمله القبول، إنه أعظم مسؤول، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْنَزِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لِما جعله لنا شرعة ومنهاجًا، دينًا قيمًا لم يجعل له عوجًا فدخل الناس فيه أفواجًا، أحمده على نعمه التي منحها، ومننه التي أزداها، فهو الكريم الوهاب، العلي التَّواب، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ سيَّدنا محمدًا عبده ورسوله المبعوث بالشرع القويم، والمؤيد بالمعجزات والكتاب الكريم، والمبعوث فيه بأنه على خُلُق عظيم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فقد كان العلم شرفًا لأهله وحملته، ولا زال، وسيظل العلم نور الناس الذي يضيء لهم الطريق؛ لذا كان العقلاء يتسارعون في حمله ونشره وإذاعته.

قال الإمام ابن خَلِّكان رَحْمَهُ اللَّهُ: سمع الوزير نظام الملك رَحْمَهُ اللَّهُ الحديث وأسمعه، وكان يقول: إني لأعلم أني لست أهلًا لذلك، ولكني أريد أربط نفسي في قطار النقلة لحديث رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١).

قال الإمام العَلائيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ: أفضل العلوم بعد معرفة الله تعالى: معرفة تكاليفه وأحكامه، وما يتعبد به المكلف في نقضه وإبرامه، وهو علم الفقه المستنبط من الكتاب والسنة، الكافل لمن قام به على الوجه المأمور به الفوزَ بالجنة؛ لما فيه من النفع العام لجميع الأنام، وتمييز الصَّحيح من الباطل والحلال والحرام، والإرشاد إلى المطالب الدينية والمصالح المرعية، والهدى والسداد، والأحكام المتعلقة بالعباد (٢).

لذا فإن الفقه علم لا يُنكر شرفه، ولا تجحد رتبته، ولا تخفض منزلته، بيَّن الله تعالى فضله وحث الناس على التفقه في الدين، فقال تعالى: ﴿ فَلَوَلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ

⁽Y) "المجموع المذهب» (1/ A).

⁽١) «وفيات الأعيان» (٢/ ١٢٩).

مِنْهُمْ طَآبِفَةً لِيَـنَفَقَهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [النوبة: ١١٢].

وقيض الله تعالى له رجالًا مخلصين، كانوا للناس مرشدين معلمين موجهين، مخلصين لله رب العالمين:

قال الإمام العَلائيُّ رَحمَهُ اللَّهُ: ولما كان الفقه بهذه المرتبة الشَّريفة، والمزايا المنيفة، كان الاهتمام به هو المقصد الأعلى، والأحرى بالتقديم والأولى، ولقد أقام الله تعالى له في كل عصر أثمة مبرزين، وعلماء لقصب السَّبق مُحرزين، فتنوعوا في تصنيفه وترصيفه وتأليفه ما بين مُسهِبين ومُوجِزين .. إلخ (١).

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي رَحَمَهُ اللّهُ: .. ثم قل الدين والورع، وكثر من يتكلم في الدين بغير علم، ومن ينصب نفسه لذلك وليس هو له بأهل، فلو استمر الحال في هذه الأزمان المتأخرة على ما كان عليه في الصدر الأول بحيث إن كل أحدٍ يفتي بما يدعي أنه يظهر له أنه الحق؛ لاختل به نظام الدين لا محالة، ولصار الحلال حرامًا والحرام حلالًا، ولقال كلُّ من شاء ما يشاء، ولصار ديننا بسبب ذلك مثل دين أهل الكتابين من قبلنا؛ فاقتضت حكمة الله سبحانه أن ضبط الدين وحفظه: بأن نصب للناس أثمة مجتمعًا على علمهم ودرايتهم، وبلوغهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى من أهل الرأي والحديث (٢).

وقال ابن تيمية رَحَمُهُ اللهُ: وأما قول القائل: «لا أتقيد بأحد هؤلاء الأئمة الأربعة» إن أراد أنه لا يتقيد بواحد بعينه دون الباقيين فقد أحسن؛ بل هو الصواب من القولين. وإن أراد: أني لا أتقيد بها كلها بل أخالفها فهو مخطئ في الغالب قطعًا؛ إذ الحق لا يخرج عن هذه الأربعة في عامة الشريعة (٣).

⁽٢) االرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ١ (ص٤).

⁽١) (١ المجموع المذهب) (١/ ١٠).

⁽٣) ينظر: «مختصر الفتاوى المصرية» (ص٦١).

وسئل العلامة شمس الدين محمد السَّفّارِينيُّ (۱) رَحِمَهُ ٱللَهُ: ما قول علماء المسلمين، وهداة المرشدين، في رجل تفقَّه في مذهب إمامه، ثم زعم بعد ذلك: أن العمل غير جائز بكتب الفقه كلها لأنها مُحدثة، وإنما الواجب العمل بالحديث والتفاسير، وترك ما سواهما؟ فهل يلتفت إلى كلامه؟

وهل دعواه هذه دعوى مجتهد أم لا؟ فإن كانت؛ فما يترتب عليها لغير مستحقها؟ وما شروط الاجتهاد؟ وماذا يلزم العامي إذا ترك قول إمامه وذهب إلى هذا الرجل، لزعمه أن قول محديث رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن الفقه ليس كذلك؟ أفيدونا بالجواب.

فقال رَحْمَهُ ٱللَّهُ: اعلم أن هذا السؤال اشتمل على عدة مسائل:

الأولى: زعم هذا الزاعم أن كتب الفقه لا يجوز العمل بشيء منها، هذا مراد السائل. وهذه مُعظمة عظيمة، ومصيبة جسيمة، فإنها خارقة لإجماع الأمة، ومخالفة الأراد عنها الأراد الله من درن الاسلام المناذ الأراد الما من درن الاسلام المناذ الأراد الما من درن الاسلام المناذ الما من درن الما درن الما من درن الما درن الما من درن الما من درن الما من درن الما درن الما من درن الما من

لجميع الأئمة، فإن الأئمة والأعلام من دين الإسلام لم يزالوا ولن يزالوا يعملون بكتب الفقه المعروفة، ويتوارثون ذلك خلفًا عن سلف.

فزعمُ هذا الزاعم فيه طعنٌ على جميع الأمَّة من عصر التابعين إلى عصرنا هذا. ولم تزل العلماء تبذل مجهودها في جمع الفقه وترتيبه، وتفصيله وتبويبه، وهُم في ذلك مصيبون، وعليه مثابون.

الثانية: دعواه «أن الواجب العمل بالحديث والتفسير وترك ما سواهما» هذه مشتملة على حق وباطل.

⁽١) «جواب السفاريني على من زعم أن العمل غير جائز بكتب الفقه لأنها محدثة» (ص٢١) منشور في مجلة الوعي سنة ٢٠١٥.

أما الباطل: فقوله: «وترك ما سواهما» فإن أدلة الشرع: الكتاب والسنة والإجماع والقياس واستصحاب النفي الأصلي، كما هو معلوم عن الأئمة، ومشروح في كتب الأصول.

وأما الحق: فالعمل بالكتاب والسنة حقٌ لا مرية فيه، وهل كتب الفقه إلا زُبدة الكتاب والسُّنة، وثمرتهما من متعلَّق الأحكام الفرعية بالأدلة الإجمالية والتفصيلية وما قِيس عليهما؟!

ومصدر الجميع: ربُّ العالمين؛ إذ الكتاب كلامُه، والسُّنة بيانُه، والإجماع دالُّ على النص، ومُدرِّسُ الجميع: الرسول صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ هو المبلغ عن الله عز شأنه، وتعالى سلطانه.

.. إلى أن قال: الذي يلزم العامي عدم الالتفات إلى مقالة هذا القتّات، والإعراض عنه وعن قوله، وتقليد أحد الأئمة الأربعة المتبوعة، الذين بذلوا جُهدهم في استخراج الأحكام، وصاروا عُمدة لجميع الأنام، فليس لأحد من الأمة أن يخرج عن أقوالهم، هذا مما لا نزاع فيه، عند كل موفق ونبيه.

وينبغي لكل إمام وفقيه، أن يُنفِّر عن مثل هذا الضال المُضل السفيه، فإن الأمة دوَّنت المذاهب أحسن تدوين، وبينتها أحسن تبيين.

وعلى كل حال: تقليد غير الأربعة من السَّفه والضلال، والله أعلم. اهـ.

وكتب شيخه الشهاب أحمد المَنّينيُّ على الجواب:

الحمد لله تعالى، هذا الجواب جارٍ على نهج الحق وجادَّة الصواب.

ويُؤيده ما قاله العزبن عبد السلام في جواب سؤال رُفع إليه: وأما الاعتماد على جواز على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز

الاعتماد عليها، والاستناد إليها؛ لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية، ولذا اعتمد الناس على الكتب المشهورة: النحو واللغة والطب وسائر العلوم؛ لحصول الثقة بها، وبُعدُ التدليس.

ومن اعتقد أنَّ الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جواز الاعتماد على ذلك؛ لتعطل كثير من المَصالحِ المُتعلِّقةِ بها، وقد رجع الشَّارعُ إلى قول الأطبّاء، وليست كتبُهم مأخوذة في الأصل إلا عن كفار، ولكن لمَّا بَعُدَ التدليس فيها اعتُمِد عليها، كما اعتمد في اللغة على أشعار العَرب؛ لبُعد التّدليس.

والذي يخطر بالبال: أن قول هذا القائل مبنيٌّ على قواعد لغات الشِّيعة، الذين يمنعون أخذ فروع الشَّريعة عن غير معصوم، ويدَّعون العِصمة على اصطلاحهم، ولا يُجوِّزون تقليد غيرهم من الأئمة، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم. اهـ.

أقول: رحم الله فقهاء الأمة الذين اجتهدوا في خدمة هذا الدين العظيم، وقدموا للأمة تراثًا جليلًا به سعادة الناس في الدارين، تقبل الله منهم وكتب أجرهم ورفع درجتهم.

ومن أهم مختصرات الشافعية وأيسرها وأجودها كتاب «المنهاج» للإمام النووي رَحْمَهُ الذي طار وذاع وعم نفعه في أرجاء الدنيا شرقًا وغربًا.

قيل فيه:

قَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ وَاخْتَصَرُوا فَلَمْ جَمَعَ الصَّحِيحَ مَعَ الْفَصِيحِ وَفَاقَ بالتُ لِمَ لَا وَفِيهِ مَعَ النَّوَاوِي الرَّافِعِي مَنْ قَاسَهُ بِسِواهُ مَاتَ وَذَاكَ مِنْ

يَأْتُوا بِمَا اخْتَصَرُوهُ كَالْمِنْهَاجِ تَرْجِيحِ عِنْدَ تَلَاطُمِ الْأَمْوَاجِ حَبْرَانِ بَلْ بَحْرَانِ كَالْعَجَّاجِ خَبْرَانِ بَلْ بَحْرَانِ كَالْعَجَّاجِ خَسْفٍ وَمِنْ غَبْنٍ وَسُوءِ مِزَاجِ

قال ابن المُلقِّن رَحِمَهُ اللَّهُ في «تحفة المحتاج شرح المنهاج» (١/ ١٨٣): كتاب المنهاج للشَّيخ الإمام النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ من أنفع الكتب وأشرف المطالب، وأولى ما اشتغل به اليوم في زمننا الطالب؛ لقُرب فائدته وإسراع عائدته، لكن يحتاج المُشتغل به إلى المطالعة عليه؛ ليتصور مسائله، وتتقرر عنده قواعده، ويتضح لديه مشكله، وينفتح عليه مشكله .. إلخ.

قلت: وهذا شرحٌ نفيسٌ محرر على كتاب «المنهاج» للإمام ابن قاسم الغَزِّي رَحِمَهُ اللهُ المعروف بحسن تصانيفه، وقبولها عند العامة والخاصة، لتميزه بوجازة اللفظ وعذوبته، ومتانة المعنى ورشاقته، حقَّقتُه على نسختين مقروءتين على المؤلف، وهو من البركات والفتوحات، والحمد لله رب البريات.

وقد قرأت جزءًا من الكتاب على العلامة الفقيه الشيخ الشهاوي حَفِظَهُ الله ببيته بنمرة البصل بالمحلة بمصر الحبيبة، وأكرمنا غاية الإكرام، وهو عالم متقن من طراز فريد، فقيه على الجادة، من أفراد مصر والعالم الإسلامي، وقد صنَّف فضيلة الشيخ محمد السيد السعدني حَفِظَهُ الله كتابًا نفيسًا في ترجمته سماه: «بُغية الثَّاوي في ترجمة سيدي عبد العزيز الشهاوي» أفاد فيه وأجاد فراجعه إن شئت.

وأرسلت جزءًا من الكتاب لفضيلة الشيخ الفقيه أحمد الجوهري حَفِظَهُ آللهُ فراجعه، وقدَّم للكتاب تقديمًا ماتعًا فجزاه الله خيرًا.

وكذا أرسلت جزءًا لفضيلة الشيخ الفقيه الدكتور لبيب نجيب اليمني حَفِظَهُ أَلله في أول عملي للنظر فيه، فقال لي: «نفع الله بكم وبتحقيقاتكم، أحثُّكم على إتمام إخراج هذا الشرح المبارك الجامع بين توسط الحجم وتحرير الألفاظ، والتوجيه اللغوي لعبارة المتن إن اقتضى المقام، والمقارنة بين كلام الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتبه، وفقكم الله ونفع بجهودكم، آمين يا رب العالمين، والكتاب يصلح للتدريس، خاصةً إذا حُشي بمعتمدات شيخ الإسلام زكريا وتلاميذه كالشيخ ابن حجر».

والشكر والتقدير للأفاضل الكرام:

* الشيخ عادل العوضي حَفِظَهُ آلله الذي لم أر له مثيلًا في العطاء، فقد أرسل لي بعض مصنفات الإمام الغزي رَحَهَهُ آلله للاستفادة منها في كتابة هذه المقدمة، وكنت أتكلم معه عن ذهابي لدار الكتب المصرية لتصوير إجازتي شيخ الإسلام زكريا وابن أبي شريف لابن قاسم الغَزِّي، فقال له: هي عندي حققتها لتنشر في مجلة مجموعة المخطوطات، وأرسلها لي وزيادة عليها، فأدر جتها كما هي بتحقيقه حَفِظَهُ ٱلله وكتب أجره، فكم له من أياد على الباحثين في العالم الإسلامي.

* والجميل خَلقًا وخُلقًا: فضيلة الدكتور وليد مسعود منصور الباحث بمكتبة الإسكندرية، فقد يسر لي تصوير مخطوط البلدية، وكم له من يدٍ على طلاب العلم، جزاه الله خيرًا، وتقبل منه.

وفضيلة الشيخ الدكتور فتحي سباق أبو سمرة حَفِظُهُ ألله صاحب الخلق الجمّ والسمت الحسن، مدرس التفسير بجامعة الأزهر الشريف، والشيخ المحقق الشاب المتألق أحمد مرشد فقد صوَّرا لي النسخة الأزهرية مصورة جيدة واضحة ملونة، وتكلَّفا جهدًا ومالًا، والمسلم أخو المسلم، والله في عون العبد، شكر الله لهم جميعًا وكتب أجرهم.

و كتب وكانِل مُحَدِّرُ كِنْ رَافِي الْمِنْ نِيمُورِكِ

شنشور، أشمون، المنوفية، مصر الحبيبة عيد الأضحى المبارك ١٤٤٣هـ

«مصباح المحتاج إلى ما في المنهاج»

شرح لطيف محرَّرٌ على كتاب «المنهاج» للإمام النَّووي رَحَمَهُ اللَّهُ، مشى فيه مؤلفه على طريقته في شرح «مختصر أبي شجاع» فسبك فيه المتن مع الشرح سبكًا لا يحسنه إلا فقيه متمكن، بأسلوبه المتميز، وعبارته السهلة اليسيرة، على عادة المتأخرين من الفقهاء في هذا الصنيع، ولذا قد استفاد منه كثير ممن جاء بعده وصنَّف على المنهاج أو غيره، منهم الإمام الخطيب الشربيني في شرحه على المنهاج فقد استفاد منه كثيرًا، بل هو عمدته في شرحه.

قال المؤلف رَحَمُهُ اللَّهُ في مقدمته: «هذا كتابٌ على مُختصرِ المُحرَّرِ، مُهذَّبُ مُنقَّحٌ مُحرَّرٌ، يَحُلُّ تركيبَه بلَفظٍ واضحٍ وَجيزٍ، مع مَزيدٍ عليه، وإنه لَكتابٌ عَزيزٌ، يُظهِرُ ما فيه مِن الضَّمير، ويَنثُرُ منه العَبير، ويُبيِّنُ المَنطوقَ والمَفهوم، ويُتمِّمُهما بما هو في الكُتبِ الشَّهيرةِ معلوم، مُوقِفًا لمُطالِعِه في زَمنٍ يسيرٍ على مُهِمٍّ مِن الفِقهِ كَثيرٍ، ومَن أَمْعَنَ النَّظرَ فيه مِن غير حَيفٍ؛ وَجَدَه رافعًا على ما يَرِدُ على المَتنِ مِن زَيفٍ». اهد.

وكعادة أهل العلم عند التَّصنيف في الرُّجوع لمن سبقهم في هذا الباب، فقد وقف الإمام الغَزِّي رَحَمَهُ اللَّهُ على التصانيف السابقة المتعلقة بالمنهاج، واستقى منها عصارتها العلمية، فاستفاد منها وعلق على مواضع منها بتوضيح أو رد اعتراض وغير ذلك، ومن هذه التصانيف شرح الإمام السُّبكي والدَّميري والإسنوي والولي العراقي والأذرعي والزركشي وابن النقيب وغيرهم، وكذا شرح شيخه شيخ الإسلام زكريا على المنهج، وغيرها من التصانيف المشهورة في الفقه الشافعي والتي لا يسعه العدول عنها ككتب شيخي المذهب الشافعي الرَّافِعِيِّ والنَّوويِّ رَحَهُمُ اللَّهُ، وغيرها العدول عنها ككتب شيخي المذهب الشافعي الرَّافِعِيِّ والنَّوويِّ رَحَهُمُ اللَّهُ، وغيرها

من تصانيف الشافعية، فجاء شرحه وافيًا متوسطًا نافعًا كما وعدنا مؤلفه، صالحًا للاعتماد في التدريس ومجالس القراءة.

قال الشيخ أحمد الجوهري حَفِظَهُ آلله: يعتني ابن قاسم الغزي في هذا الشرح بتهذيب التعاريف، وإبراز التقاسيم، والتنبيه على عادات النووي، في عبارة سهلة، مختصرة، مجملة، مع التمثيل بالمثال الواضح، والإشارة إلى القول الراجح أو عدم الخلاف عند عدمه، وغير ذلك من مقتضيات التصنيف التي تدل على قوة في الشرح، وتحقيق في القول، وعمق في الاستفادة من جهود السابقين، وقدرة على تقديم عصارة علومهم بعبارة خاصة خالصة مفيدة.

ومن جميل صنع ابن قاسم رحمه الله تعالى في هذا الكتاب: مقارنة عبارة المنهاج بعبارة الروضة مع ذكرها عند الاختلاف، بل إنه يقارن في مواضع عدة بين أقوال النووي في سائر كتبه، فضلًا عن مقارنة أقواله مع ما في كتب الإمام الرَّا فِعِيِّ رحمهما الله تعالى، ويبين زيادات الأول منهما على الثاني أو بعضَ ما تركه من كلامه.

ومنه: عناية مؤلفه رحمه الله تعالى بالإشارة إلى القواعد الفقهية عند مناسبتها.

ومنه: أن ابن قاسم رحمه الله تعالى يشير في اختصارٍ إلى الضَّبط الممكن والراجح منه في كلمات المتن، بل يوضح صحَّة ما يُتوهم خطؤه عن طريق الاستدلال له بأقوال أهل الفن والتخصص من النحاة واللغويين كلِّ في موطنه.

ومنه: أن ابن قاسم رحمه الله تعالى؛ إذ يوضح المتن ويحل كلماته لا يكتفي بهذا بل يكمل أطراف المسائل أو يورد منها ما لـم يورده الإمامُ النَّوويُّ رحمه الله تعالى من أجل أن يتمِّم ابنُ قاسم البابَ.

في محاسن أخرى كثيرة، ولطائف غير هذه عظيمة، اجتمعت في هذا الشَّرِح المختصر، بهذه العبارة السَّهلة، مما لا تخطئه عين الناظر فضلًا عن عين المتأمل والدارس.

قلت: وهو من أوائل تصانيفه رَحِمَهُ ألله منتَّفه وهو شاب لم يبلغ الثلاثين من عمره كما يُفهم من تاريخ نسخ النسخة (س).

وهذه بعض ملامح هذا الشرح المبارك:

* وقف الإمام الغَزِّي رَحِمَهُ اللَّهُ على نسخة «المنهاج» بخط مؤلفه الإمام النووي واعتمد عليها وعلى غيرها من النسخ، وجمع ما قيَّده النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في نسخته في هذا الشرح المبارك، وهذه أمثلة لذلك:

- في قولِه: (مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ فَرْضٍ) قال: وضبَطَ بعضُهم «مقرونة» بالنَّصبِ .. إلخ، لكن الَّذي في خطِّ المُؤلِّفِ بالرَّفع على أنَّه صِفةٌ للخبَرِ.

- وفي قولِه: و «يَنقصُ» بفتحِ أُوَّلِه يُستعملُ لازمًا، وعليه ف «ماءٌ» مرفوعٌ كما في خطِّ مؤلِّفِه.

- وفي قولِه (فَلَوْ سَـفَتْهُ) أي: التُّرابَ (رِيحٌ عَلَيْهِ) أي: عضْوِ المُتيمِّمِ (فَرَدَّدَهُ) عليه (وَنَوَى لَمْ يُجْزِ) بضمِّ أوَّلِه بخطِّه.

- وفي قولِه و (لا يَبْطُلُ لِرُجُوعِهِ) قال: وضَبَطَ بَعْضُهم «يُبْطَلُ» بضمِّ الياءِ وفتحِ الطَّاءِ، وضَبَطَه المُصنِّفُ بفتحِ الياءِ، خِلافًا لِما في بعضِ الشُّروحِ مِن نَقْلِ الضَّمِّ عن خَطِّ المُصنِّفِ.

وهذه أمثلة لرجوعه لغير نسخة المؤلف أيضًا:

- في قولِه: (قِيلَ) حُكمُها (كَالبَثَرَاتِ) كذا في أَصْلِ المؤلِّفِ، وفي بعْضِ النُّسخِ: «كبراغيثَ» فيُعْفى عن قليلِها وكثيرِها.

- وفي قولِه: (وَقَدْ يُشْرَعُ السُّجُودُ) للسَّهوِ بعدَ تدارُكِ ذلكَ الرُّكنِ (كِزِيَادَةٍ) بكافٍ لا بلامٍ كما في بعضِ نُسخِ المتْنِ.

بل ويبين أخطاءَ النُّسخِ الأخرى من المنهاج، فمثلًا:

- في قولِه: (و) إذا صار مقيمًا (فِي الثَّانِيَةِ) المجموعةِ تقديمًا (و) فيما (بَعْدَهَا لا يَبْطُلُ) .. إلخ، قال: ووقع في نُسَخ من المَتنِ: «بَطَلَ الجمعُ في الثَّانيةِ» وهو سهوٌ.

* علق الإمام الغَزِّي كثيرًا على عبارات الإمام النووي، وهذه أمثلة:

- في قولِه (بَابٌ) في شُروطِ الصَّلاةِ وموانعِها، قال: ولو قدَّمَ المُصنِّفُ هذا البابَ على بابِ صِفةِ الصَّلاةِ كان أَوْلَى؛ لأنَّ وضْعَ الشَّرطِ التَّقدُّمُ.

- وفي قوله: (وَلَوْ تَكَفَّنَهُ) في غيرِ منزلِه كما قال المَاوَرْدِيُّ (آخِرَ الوَقْتِ) في صُورةِ جوازِ التَّيمُّمِ (فَانْتِظَارُهُ) للماءِ آخِرَ الوقتِ للوُضوءِ به (أَفْضَلُ) مِن تعجيلِ التَّيمُّمِ أُوَّلَ الوقْتِ، ولو قال: «فَلَوْ» بالفاءِ الوقْتِ، ولو تيقَّنَه آخِرَ الوقْتِ في منزلِه وجَبَ التَّأْخيرُ جزمًا، ولو قال: «فَلَوْ» بالفاءِ كان أَوْلى؛ لأنَّه تفريعٌ على جوازِ التَّيمُّم كما تقرَّرَ.

- وفي قولِه: (وَلَوِ اقْتَدَى بِمُتِمٍّ) مقيمٌ أو مسافرٌ ولو في جُمعةٍ أو صُبحٍ (لَحْظَةً) في آخرِ صلاةِ الإمامِ بأن أحرَمَ معه فسلَّمَ أو أَوَّلَها فأحدثَ الإمامُ عقبَ قُدوتِه (لَزِمَهُ الإِثْمَامُ) ومرادُه به «مُتِمِّ» من يصلِّي صلاةً تامة، فلا يَرِد عليه من يصلِّي ظهرًا خلف صبحٍ أو جمعةٍ، و «بمُتِمِّ» متعلقٌ به «اقتدى» لا بلحظةٍ، فلا يَرِدُ ما لو لزِمَ الإمامَ الإتمامُ بعد إخراجِ المأمومِ نَفسَه، فلا يجبُ عليه الإتمامُ، ولو قدَّمَ المُصنِّفُ «لحظةً» على «متمِّ» كانَ أَوْلى.

- وفي قولِه: (وَلَوْ شَكَّ فِيهَا) أي: نية إمامِه القَصرَ (فَقَالَ) في نيّتِه معلقًا لها على نيّة إمامِه بعدَ ظهورِ ما يدلُّ على قَصْرِ إمامِه (إِنْ قَصَرَ) إمامي (قَصَرْتُ، وَإِلَّا) بأن قال: إن أتمَّمْتُ؛ قَصَرَ فِي الأَصَحِّ) إن قصرَ إمامُه .. إلخ، ولو قالَ المُصنِّفُ: «فنوى»، بدلَ: «فقالَ»، وحذَف: «وإلَّا أتممْتُ»؛ كان أحسنَ وأخصَرَ.

- وفي قولِه: (وَلَوْ وُهِبَ لَهُ) أي: المُحتاجِ للطَّهارةِ (مَاءٌ) أو أُقرِضَه، ولو قال: «بُذِلَ» لشمَلَ القرْضَ.
- وفي قولِه: (تُسَنُّ سَجَدَاتُ التِّلَاوَةِ) بفتحِ الجِيمِ، والتَّلاوةُ: القراءةُ، (وَهُنَّ) والأَفصَحُ: وهي.
- وفي قولِه: (الثَّالِثُ) مِن الأسبابِ: (مَرَضٌ) بفتحِ الرَّاءِ، وحَكَى الأصمعيُّ السكانَها (يُخَافُ مَعَهُ مِنِ اسْتِعْمَالِهِ) أي: الماءِ (عَلَى) ذهابِ (مَنْفَعَةِ عُضْوٍ) .. إلخ، فلو حذَفَ المَرضَ وقال: «أن يُخافَ» إلى آخِرِه كانَ أخصَرَ.
- وفي قولِه: (وَلا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا) أي: التَّيمُّمِ وغسلِ الصَّحيحِ (لِلْجُنُبِ) مثلًا إيجابًا بل ندبًا ليقدمَ التَّيمُّمَ أوَّلًا، ولو قال: «للمُغتسلِ» كان أعمَّ.
 - * ويدفع أيضًا بعض الاعتراضات على متن المنهاج:

فَفَي قولِه: (وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَ الإِمَامُ وَالمُنْفَرِدُ) أي: كلُّ منهما (لِقِرَاءَتِهِ فَقَطْ) ولا يسجُد لِقراءةِ غيرِه، .. إلخ، قال: وقد اندفع بذلك الاعتراضُ على المتنِ من أنَّ حقَّه أن يقولَ على مذهبِ البصريين: قرأا بضميرِ التَّثنيةِ.

- * بيَّن رَحْمَهُ اللَّهُ زياداتِ المنهاج على المُحرَّر، وهذه أمثلة:
- في قولِه: (عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ) ويُومِئُ بهما إن لم يكن في مَرقَدٍ يُمكِنُه فيه إتمامُ الشُّجودِ، وإلَّا جازا على الراحلةِ جَزْمًا، ولفظةُ «لِلمُسَافِرِ» مزيدةٌ على «المحرر».
 - وزادَ على «المُحرَّرِ» قولَه: (قُبَالَتَهُ) أي: أمامَه، ومعلومٌ أنَّه إلى القبلةِ.
- (قُلْتُ) هـذه مسائلُ أهمَلَها «المُحرَّر»: (يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ المَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ وَعَكْسُهُ) حيث أمكَنَ وُقوفُهما على مكانٍ مستو.

* يقارن رَحْمَهُ ألله بين عبارات المنهاج والمُحرَّر وغيره، وهذه أمثلة:

في قولِه: (وَعُقُوبَةٍ يُرْجَى تَرْكُهَا) عبارةُ «المُحرَّر» و «الرَّوضة» وغيرهما: «يرجو» بالبناءِ للفاعل، وهي أوْلى؛ فإن النظرَ ليس إلى رجاءِ غيرِه بل إلى رجائِه تَرْكَها بالعفو عنها بأن يكونَ مما تقبلُ العفوَ كقصاصِ وحدِّ قذفٍ.

- وفي قولِه: (إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ) أي: تكونُ فرضَ عينٍ، وعبارةُ «المُحرَّر»: «وهي فرضُ عينٍ»، وهي أصرحُ من عبارةِ المَتنِ في الدَّلالةِ على الفَرضيَّةِ.

* علَّق رَحَمُهُ اللهُ على ما جاء في الشروح الأخرى على «المنهاج» مما يحسن التنبيه عليه:

مثال: وتصحَّف قولُه «يُمكِن» المُشتقَّ من الإمكانِ على بعضِ الشُّراحِ بـ «يكن» المُشتقِّ من الكونِ.

مثال: وعلى الأصحِّ فاستثناءُ المُصنِّفِ راجعٌ إلى استقرارِ وُجوبِها لا إلى أصْلِ الوُجوبِ، واستثنى بعضُ الشُّراحِ مع ما ذكرَ المُصنِّفُ صُورًا؛ منها: ما لو كان المُأمومُ بطيءَ القراءةِ، أو نسِيَ أنَّه في الصَّلاةِ، أو امتنَعَ مِن السُّجودِ لزحمةٍ، وإذا تأمَّلْتَها وجدْتَها في الحقيقةِ صورَ مَسبوقٍ متنوِّعةً فدخَلَتْ في كلام المتْنِ.

وغير ذلك الكثير مما سيقف عليه القارئ بإذن الله تعالى.



ترجمة الإمام ابن قاسم الغزي"

قال الإمام السخاوي في «الضوء اللامع»:

محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الشمس أبو عبد الله الغَزي، ثم القاهري الشافعي، ويعرف بابن الغرابيلي.

ولد في رجب تحقيقًا سنة تسع وخمسين وثمان مئة تقريبًا بغزة، ونشأ بها فحفظ القرآن و «الشاطبية» و «المنهاج» و «ألفية الحديث» والنحو، ومعظم «جمع الجوامع»، وغير ذلك.

وأخذ عن الشمس ابن الحمصي الفقه والعربية وغيرهما، وعن الكمال بن أبي شريف بالقاهرة وغيرها الفقه والأصلين وغيرها، ومما أخذه عنه «شرح المحلي لجمع الجوامع» ووصفه بالعالِم المفنن النحرير.

وقدم القاهرة في رجب سنة إحدى وثمانين فأخذ عن العبادي في الفقه قراءة وسماعًا، ولازم التقاسيم عند الجوجري، وقرأ عليه جانبًا في أصول الفقه والعروض بكماله، وقرأ على العلاء الحصني شرح العقائد والحاشية عليه وشرح التصريف والقطب في المنطق ومعظم المطول والحاشية وغير ذلك، وعلى البدر المارداني في الفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغالب توابع ذلك، وممّا قرأه عليه من في الفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغالب توابع ذلك، وممّا قرأه عليه من تصانيفه «شرح الفصول»، وعلى الزين زكريا القياس من شرح جمع الجوامع للمحلي، وعلى الجمال الكوراني من شرح أشكال التأسيس، وأخذ القراءات

⁽۱) ترجمته في: «الضوء اللامع» (٨/ ٢٨٦)، و «القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي» لابن الشماع (٢/ ٢٩٦)، و «ديوان الإسلام» للغزي (٣/ ٣٩٨)، و «الأعلام» للزركلي (٧/ ٥)، و «هدية العارفين» (٢/ ٢٢٦).

جمعًا وإفرادًا عن الشمس محمد بن القادري، ثم عن الزين جعفر جمعًا للسبع من طريق النشر وللأربعة عشر منه ومن المصطلح إلى أثناء النساء، وعلى الشمس بن الحمصاني جمعًا للعشر إلى سورة الحجر، وعلى الزين زكريا جمعًا للسبع، وكذا على السنهوري لكن إلى العنكبوت.

وقرأ عليَّ «ألفية الحديث» بتمامها بحثًا، و «القول البديع» وغيره من تصانيفي بعد أن كتبها، و «الأذكار» للنووي، واغتبط بذلك كله.

وتميز في الفنون، وأشير إليه بالفضيلة والسكون، والديانة والعقل والانجماع، والتقنع باليسير.

ونزله الزيني بن مزهر في مدرسته، وخالط الشهاب الأبشيهي فكان هو يرتفق بما يكون عنده من الأشغال وذاك بما يستعين به في الفهم، وجلس لذلك بباب زكريا، وزوَّجه نقيبه العلاء الحنفي ابنته، وما حمدته في شيء من هذا، وآل أمره إلى أن صار حين ضيق على جماعة القاضي هو النقيب، وظهرت كفاءته في ذلك، وقسم بجامع الأزهر وعمل الختوم الحافلة، وربما خطب بجامع القلعة حين يتعلل قاضيه وشكرت خطابته، وفي غضون نقابته تردد إليَّ وكتب بعض تصانيفي وقرأه، وأوقفني على «حاشية» كتبها على شرح العقائد في كراريس، فقرضت له عليها(١)، وكذا عمل «حاشية» على شرح التصريف أقرأهما وغيرهما، بل وكتب على الفتيا، وهو جدير بذلك في وقتنا. اهـ.

تلاميذه:

لا شك أن مثل هذه الإمام له طلاب تعلموا منه، لكن لشحة ترجمته لم أقف إلا على قليل منهم، والله المستعان.

⁽١) وقد وقفت عليه وهو في مكتبة فاتح برقم (٣١٤٩).

* السيد عبد الرحيم بن أحمد العباسي، الشيخ العلامة الإمام، والمولى الفهامة الهمام، شيخ الإسلام، ومحقق القاهرة والروم والشام، السيد الشريف الحسيب النسيب أبو الفتح بدر الدين العباسي القاهري.

مولده في سحريوم السبت رابع عشري رمضان المعظم قدره سنة سبع وستين وثمان مئة بالقاهرة، وأخذ العلم بها عن علمائها .. وعن الشيخ العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم. «الكواكب السائرة» للنجم ابن الغزي (٢/ ١٥٩).

* محمد الدواخلي الشيخ الإمام العلامة، المحقق المحدث، الشيخ شمس الدين الدواخلي قرية من المحلة الكبرى المصري الشافعي.

كان رحمه الله تعالى مخصوصًا بالفصاحة في قراءة الحديث، وكتب الرقائق، والسير، كريم النفس، حلو اللسان، كثير الصيام، يقوم ويحيي ليالي رمضان كلها، مؤثر الخمول وعدم الشهرة، وهو مع ذلك من خزائن العلم، أخذ عن البرهان بن أبي شريف، والكمال الطويل، والشمس ابن قاسم. «الكواكب السائرة» للنجم ابن الغزي (٢/ ٧٠).

* محمد بن حسن الشيخ ناصر الدين اللقاني، الإمام العلامة المحقق الفهامة بقية السلف ذو الفضائل العديدة والعلوم النفسية. توفي في شعبان سنة ثمان وخمسين وتسع مئة، مولده كتبه بخطه سنة ثلاث وسبعين وثمان مئة (١).

ذُكر على طرة حاشيته على شرح العقائد النسفية (نسخة راغب باشا) أنه من تلامذته.

* وأيضًا تلميذه الشيخ شمس الدين السكندري الذي قرأ عليه النسخة الأصل

⁽١) ترجمته في: «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» (ص٥٩١).

قراءة بحث وإتقان، وكذا تلميذه سراج الدين الذي قرأ عليه النسخة (س) قراءة بحث وإتقان، ولم أقف على ترجمتهما.

* وله إجازة في القدس لشمس الدين محمد المسمى يمنقه، وقد أدرجتها في هذه المقدمة.

مصنفاته:

- O تعليق على شرح التصديق. له نسخة في المكتبة الظاهرية منسوبة له في (٩٣ ورقة) ضمن مجموع برقم (٨٣٥١)، تاريخ النسخ: ١٢ شوال ٩٧٢هم، بخط حسين بن على التبنيني العاملي.
- حاشية على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية. له نسخة خطية بخطه في
 مكتبة فاتح (٣١٤٩).
 - حاشية على شرح تصريف العزي. طبع بدار الذخائر بالقاهرة ٢٢٠٢م.
- حاشية على شرح العراقي لألفيته في علوم الحديث. يعمل على تحقيقها أخي
 وصاحبي فضيلة الدكتور حسام الضرغامي الباحث بمشيخة الأزهر الشريف.
- حاشية على شرح العقائد النسفية = نفائس الفرائد. له عدة نسخ خطية إحداها
 بخط مؤلفه في مكتبة فاتح (٣١٤٩)، انتهى منه سنة ٨٩٢ هجرية.
 - شرح العقائد النسفية. مخطوط بخطه، في مكتبة فاتح (٣١٤٩).
- «شرح فصولِ ابنِ الهائمِ». ذكره في كتابنا هذا فقال: وقد بيَّنتُ تصحيح هذهِ
 المسألةِ في «شرح فصولِ ابنِ الهائمِ» فراجِعْه.
 - ٠ مصباح المحتاج إلى ما في المنهاج. وهو كتابنا هذا.
 - نتح الرب المالك لشرح ألفية ابن مالك. حُقق في رسائل جامعية.

- فتح القريب المجيب شرح مختصر أبي شجاع. مطبوع عدة طبعات، منها طبعة متقنة لفضيلة الدكتور عبد الرحمن أبو جمرة حَفِظَهُ ٱلله.
- منظومة في الدال والذال. جاءت في فهرس المسجد الأقصى المبارك برقم (اللغة العربية/ ٧١/ ٦٧/ ل) من ق٨٣ب- ٨٤ب، أولها: هذه قصيدة في الدال المهملة والذال المعجمة.
- نزهة الناظر بالطرف في شرح علم الصرف. قال في «كشف الظنون» (٣/ ١٦٣٩): وهو شرح ممزوج، أوله: «الحمد لله الذي صرف الرياح بإرادته ... الخ، هذا شرح وضعته على شرح الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني.

وفاته:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٩١٨ هجرية.



مقدمة التحقيق

مِضِبًا كَالْحُبَاكِ مِن مِاقِدَ الْمِنْ الْحَالِينَ الْمِنْ الْحَالِينَ الْمُعَالِجُ

خطه رَحْمَهُ أَللَّهُ

صورة من حاشيته على شرح العقائد النسفية في مكتبة فاتح

العلون بخزالانب، برجول الانه عنظ اصفرا به منظ المعلى على اللانب أو العلون بخزالانب، برجول الانه عنظ المعلمة ا

بسراله خفين حت الاستنبالا خديدة تجال الإسراع العزل الذي تعابر مستناس بيرا الاحتفاق التسبيف الماشو حدا العن الونج المن مستناس بيرا الاحتفاظ المناس بيرا المنطقة التسبيف الماشو عدا العن المنظمة المنطقة المنسول بيط العالمة المنطقة ال

1-7

بسسب والمسترات لوج بالنواق الإلمان و للغلامة المنطقة المحاسدة المعتمل المنطقة المحاسدة المنطقة المحاسدة المنطقة المحاسدة المنطقة المحاسدة المنطقة المحاسدة المنطقة المحاسدة المنطقة ا

مقدمة التحقيق

مُعَيَّا وَالْحُيَّا وَالْحُيَّا وَالْحُيَّا وَالْحُيَّا وَالْحَالِينَ اللَّهِ الْحُيَّا وَالْحَالِينَ اللَّه

ثناء العلماء على الإمام ابن قاسم الغزي رَحْمَدُاللَّهُ

ثناء العلماء عليه

قال الغزي في «الكواكب السائرة»: «الشيخ الإمام الفقيه».

وقد وقفت في نهاية حاشيته على العقائد النسفية نسخة فاتح بخطه رَحِمَهُ اللّهُ على عدة تقريظات من أكابر علماء عصره، وجدت فيها ثناءً بليغًا، وإجلالًا وتبجيلًا له، فنقلتها هنا كما هي:

تقريظ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري لابن قاسم الغزي

الحمد لله الذي منح محمدًا بفضله علمًا وفضلًا، وأطلع شمسه في سماء المعالي وزاده بذلك رفعةً ونبلًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ذوي العلا.

وبعد، فقد وقفت على هذا المُصنَّف الشَّريف، ذي الأسلوب الظريف، فوجدت مصنِّفه أعزه الله قد حرَّر وحقَّق، وغاص ودقَّق، وأجاد وأفاد، وكيف لا وهو ممن خصَّه الله تعالى بأنواع الفضائل، وأنعم عليه بلطائف الفواضل، وجمع له بين علمي المشروع والمعقول، وكشف له دقائق الفروع والأصول، وقد أجزت له بين علمي المشروع والمعقول، وكشف له دقائق الفروع والأصول، وقد أجزت له نفع الله به أن يقرئ كتب هذا الفن وغيره مما قرأه عليَّ أو سمعه أو بعضه أو لم يسمعه بشرطه من شاء متى شاء حيث شاء، وأن يبسط قلمه بالإفتاء والتصنيف؛ لعلمِي بأهليَّته لذلك بعون القادر المالك، طالبًا منه أن لا يخليني من دعواته في خلواته وجلواته، والله أسأل أن يحقق لنا وله المأمول، إنَّه أعظم مجيب وأكرم مسؤول، سابع عشري شوال سنة اثنتين وتسعين وثمان مئة.

قال ذلك وكتبه زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، حامدًا مصلبًا مسلمًا.

دعوات ع خلوات وحلوات والعواساك ان محمق لمناولهم الما مول الداعظم بجنب واكرم مسول الاعاركاك على سوال المسراس الما ما المعاركاك على الما معلى الما على الما معلى الما م



تقريظ الإمام السخاوي لابن قاسم الغزي

أما بعد، حمدًا لله الذي أرشدنا لعقائد الفرقة الناجية وطرق الهدى الوافية بمحمّد، وأسعدنا بالأدلة القطعية والنظرية الشاهدة لعلم التوحيد، والصفات التي بها الباري جَلَّوَعَلا تفرد، وأبعدنا عن البدع المؤلمة، والأهواء المظلمة الفاشية، عمن أخطأ أو تعمّد، والصلاة والسلام على أعلم الخلق بالله المصطفى المؤيّد، وعلى آله وصحبه والتابعين الركّع السجّد:

فقد تشرفت بالوقوف على هذا التأليف الشريف، وأتحفت بالاستمداد ممّا اشتمل عليه من التحقيق المنيف، بأمتن عبارة، وأبين إشارة، بحيث جمع بين البلاغة والوجازة، ودفع كثيرًا من الشّبه التي لا يهتدي لها إلّا من دخل في العلم بفنونه وحازه، وهو إن لم يكن في صريح كلامه بالتقرير، فمرموز إليه فيما به يشير، ولكن ما أعلمني سوى ما القلب به عالم، ولا أفهمني إلّا ما لست له بكاتم، إذ لم أزل من حيث أخذه عني للدراية والرواية، أصفه بأنه ممن اعتدل وفضل، وجد واجتهد، وجمع بين التحري في العلم والهداية، والعقل المقتضي لمزيد المداراة، والعدل المجانب للتمادي في الباطل والمماراة، ثمّ هو في ازدياد من الفضائل، والعدل المجانب للتمادي في الباطل والمماراة، ثمّ هو في ازدياد من الفضائل، والهوى، حتى صار معدودًا فيهم، مقصودًا من منصفيهم، بالإقراء والإفتاء والإرشاد للعباد، منظورًا إليه بعين المتفنن بالجلالة والتبجيل وحسن التبيين، فالله تعالى يحقق لناظريه منه ما تشهد به هذه الدلائل، ويوفق كلّا منا للارتقاء لما بلغه العلماء الأوائل، ويوسّع عليه من الرزق بما لا يقطعه عن العلم ونشره، ويجمع له من خيرى الدارين نهاية ما يرجوه في نفسه وذكره، وينفعنى به وبعلومه.

قاله وكتبه محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، ختم الله له بخير، ووقاه كل مكروه وضير، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا آمين.



تقريظ علي بن محمد السعدي لابن قاسم الغزي

الحمد لله المتوحد بوجوب الوجود والبقاء، المنزَّه بذات عن الزوال والفناء، والصلاة والسلام على نبيِّه سيد الأنبياء، وعلى آله وأصحابه السادة النُّجباء، صلاةً وسلامًا دائمين إلى يوم البعث والجزاء.

وبعد، فقد قرأ عليّ الولد العزيز مو لانا الشيخ شمس الدين محمد ابن الفقير إلى الله تعالى الصالح زين الدين قاسم الشهير بابن الغرابلي الغزي كتاب «شرح العقائد في أصول الدين» قراءة محررة منقحة متقنة طال ما أبدى في مذاكرته الأبحاث الفائقة بالعبارات الرائقة، فكان إن سأل أفحم، وإن أجاب أعرب ما أعجم، فهو واسطة عقد النظيم، وحسنة الزمان بالإنصاف والتسليم، وقد استخرت الله واعتمدت عليه وأجزت له أن يروي عني هذا الكتاب ويفيده المحبين والأصحاب، وجميع ما يجوز لي إفادته، محترزًا في ذلك عن الغفلة والذهول، مراعيًا في ذلك شرائط اعتبرها الفحول، والمرجو منه ألّا ينساني صالح أوقاته عن خالص دعواته.

وكتب هذه الأسطر الفقير إلى الغني علي بن محمد السعدي الحصني، وذلك في سنة ست وثمانين وثمان مئة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.



تقريظ نجم الدين الشهير بابن عرب لابن قاسم الغزي

الحمد لله الذي أطلع في سماء الإيمان من ذوي العرفان شموسًا وأقمارًا، وكشف بهم غوامض العقائد لما وقفوا على أسرار ما بحُسن المقاصد أستارًا، فأظهروا من أبكار الأفكار عرائس تُجلَّى ليلًا ونهارًا، فأعلى الله لهم بذلك على من عداهم وعاداهم مقدارًا، ورفع منارًا، أحمده حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده عشيةً وإبكارًا، وأصلي وأسلم على نبيه ورسوله سيدنا محمد الذي أشرق من نوره شمس الدين وانتشر علمه انتشارًا، وعلى وآله وأصحابه مهاجريهم والذين كانوا لدين الله أنصارًا، صلاةً وسلامًا دائمين ما أشرق شمسٌ وطلع نجمٌ وبزغ قمرٌ، وملأت الخافقين أنوارًا.

أما بعد، فقد وقفت على هذه الحاشية الشمسية المحشوة بالجواهر السنيّة، فإذا هي تُضيء على شمس المعارف لِما فيها من عوارف المعارف، وكيف لا وهي تأليف نخبة الدهر وتصنيف إمام هذا العصر، شمس الدنيا والدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي المحقق المدقق اللوذعي الألمعي الذي شهد علماء المشرق والمغرب بفضله، ونظم لسان حالهم إن الزمان لَبخيلٌ بمثله؛ فإنّه في هذا المؤلّف الرفيع الحاوي لكل معنى بديع، قد حرَّر العقائد وأظهر ما فيها من خبايا المقاصد، فلو عاصره مؤلف المواقف لأجلسه بجانبه وما توقف، أو شارحها السيد الشريف لَعظّمه وشرف، أو السَّعدي لقال له لما وضحه: أنت بتلويحي لمقاصدي أعرف، فلله درُّه قد أبان عن علوِّ قدره ما أبداه من تحقيقات فكره، وأنعم به من نحوي قد حسن مبتدأ وطاب خبرًا، وأصبح في سن الشبيبة شيخًا معتبرًا، ترجع الأثمة العلماء إلى مقاله، ويقتدي العاملون بحسن فعاله، وبالجملة

فه و جامع لفضائل حُقَّ أن يخطب له بها على المنابر، ومع ذلك فهو على إكمالها مثابر، هو في القرآن والحديث الشريفين يُترجَم فيهما بالحافظ، وفي الفقه هو على ما صححه المتأخرون من كلام الشيخين لا يـزال ملاحِظ، ما أطيبه إذا تلى في محراب وتقدم يقول مَن سمعه: هذا هو الإمام المقدَّم، وما منهم أحد صلى خلفه إلاّ أذعن له وسلم، فالله أسألُ أن يملأ بضياء شمس علومه الكونين، ويزيده من فضله وخيره الدارَين في الدارَين بمنّه وكرمه، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال ذلك وكتبه في الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة إحدى وتسع مئة محمد الملقب نجم الدين الشهير بابن عرب عفا الله عنه.



تقريظ عبد البرابن الشّحنة لابن قاسم الغزي

الحمد لله الذي أطلع شمس الدين المحمدي في سماء العقائد بضياء التوحيد مشرقة، وأنبع جداول الإيمان من بحار الإيقان عذبة سائغة، لكنها لأهل الشك مشرقة، وأبدع قواعد أصوله التي هي بالأدلة اليقينية محكمة ثابتة، وأينع رياض فصوله فبسقت شجرته التي أصلها ثابت وفرعها في السماء بالإتقان ثابتة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أصل أصول الخيرات ومفنن أفنان فنونها، ومنبع الحكم والمعارف ومقتضى بحارها العذبة وعين عيونها، وعلى آله وأصحابه الذين لمعت بوارق التوحيد من صقيل سيوفهم ومتونها.

وبعد، فقد شرفت بالوقوف على هذه الجواهر الثمينة، وتمسكت بمحكم قواعد عقائدها الحقة التي قلوب المتمسكين بها من دخول شبه المبطلين أمينة، وأهديت من ضياء شمسها المشرقة بضياء المعارف إلى لوامع الأسرار بطوالع الأنوار، وتحليت من هذه الحواشي الرقيقة الدقيقة بجلائل الأنظار ودقائق الأقطار، فجزى الله خير الجزاء مؤلفها العلامة المحقق الذي غاص بحار التوحيد بالتحقيق حتى انتخب دررها الفريدة، وأبدع نظامها في سلك التأليف فأغنت بإيجازها عن المجلدات الضخمة العديدة، وأطال بقاءه لنشر عوائد الفوائد، وحمل بوجوده المواقف لتحصيل المقاصد، ونشر على العامة ضياء شمس علومه وألوية أعلامه، وأطلق في منابر التأليف بالتحرير والاتفاق بألسنة أقلامه.

قال ذلك معترفًا بالتقصير والقصور عن توصيف علومه وعلو مقامه، معتذرًا عن مقابلة نفائس جواهره بخسائس هذه الأعراض بفتور فكره وسقامه عبدُه ومحبه الفقير الحقير عبدالبر بن محمد بن الشحنة الحنفي، ستر الله عيوبه وغفر ذنوبه، وكتبه بخطه هذا، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا.



تقريظ عبد القادر المالكي لابن قاسم الغزي

الحمد لله الذي نوّر قلوب العلماء بنور هدايته، وشرح صدورهم بوفور عنايته، وأنطق ألسنتهم بلطائف الحكم، وخصّهم من بين الأنام بجلائل النعم، فأضحوا وقد أشرقت شمس إيمانهم وعقائدهم في سماء العرفان، وتلألأت أشعة أنوارهم في العالم فصاروا بذلك أئمة يقتدى بهم في المشرق والمغرب وسائر النواحي والبلدان، والصلاة على من اصطافهم لتكميل الخلائق من المرسلين، خصوصًا على سيد الأصفياء وخاتم النبيين محمد الذي بعثه الله إلى كافة الورى، ووعد له مقامًا محمودًا يوم العرض والجزاء، وعلى آله وأصحابه أعلام الحق وأنجم الهدى، ما اخضر نجم في الغبراء وطلع نجم في الخضراء.

أما بعد، فقد وقفت على هذه الحواشي اللطيفة، وهذه الفوائد الشريفة التي ابتدعها الشيخ شمس الدين شرف العلماء، أوحد الفضلاء في العالمين أبو عبدالله محمد الغزي الشافعي أعزّه الله تعالى ونفع به المسلمين، فوجدتها قد كشفت أسرار معاني الكتاب على المناظرين، وجَلَت محاسن غوانيه للناظرين، على وجه لا يفضي إلى الإطناب، ولا يخل بشيءٍ من لطائف الكتاب، فدعوت الله تعالى بأن ينفع بها ويبارك في حياة مؤلفها، ويختم لنا وله بخير من عافية أجمعين، وقد أجزت له أن يروي عني ما يجوز لي وعنه روايته جعلنا الله وإياه من العلماء العاملين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وذلك في اليوم المبارك يوم الخميس الثاني من صفر الخير سنة ثلاث وتسعين وثمان مئة. قاله عبد القادر بن تقى المالكي.

تقريظ الخطيب العزيزي المالكي لابن قاسم الغزي

الحمد لمن توحَّد بجلاله وتنزَّه بكماله، فهو الباطن بذاته والظاهر بأفعاله، والصلاة على الكامل في أخلاقه وخلاله، محمد وصحبه وآله، صلاة تدني منه في يوم العرض وأهواله، وبعد:

فقد وقفت على هذه الحواشي فإذا هي عرائس الأفكار، ونفائس الأنظار، حواشٍ أظهرت خفايا الكتاب، واطلعت منه على لب اللباب، لم يترك صاحبها منه مهرةً إلاّ ركبها، ولا درةً إلاّ ثقبها، كيف وهو الشيخ الإمام والعلم الهمام، المُحقق العلامة، والمدقِّق الفهّامة، أوحد الفضلاء ومفتي المسلمين، شمس الدنى والدين، محمد الغَزِّي المُقرئ الشَّافعي لطف الله تعالى به في أحواله، وبلَّغه في الدارين سائر آماله، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبى بعده.

قال ذلك وكتبه في الثامن عشر من ذي الحجة الحرام سنة ثلاث وتسعين وثمان مئة محمد الشهير بالخطيب العزيزي المالكي غفر الله له آمين.



تقريظ أحمد بن محمد بن شقير المالكي لابن قاسم الغزي

أيَّد بهم هذا الدين فلا برح ربع الإسلام بهم آهلًا معمورًا، أحمده على ما خوَّله وأشكره على ما نوَّله، وأشهد أنَّه لا شريك له، خلق كل شيء فقدَّره تقديرًا، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، الذي جاء بالحق وأحسن تفسيرًا، صلى الله عليه وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، وصحبه الذين جاهدوا في الله حق جهاده وكان سعيهم مشكورًا، وسلم عليه وعليهم كثيرًا، وبعد:

فقد طالعت هذه النكت اللطيفة، والفوائد الشريفة، التي صنفها واحد عصره وفريد دهره الشيخ الإمام علم الأعلام وأفخر درة انشق عنها صدف الأيام، مفتي المسلمين وبغية الطالبين، شمس الدين الغَزِّي الشافعي نفع الله بعلومه ورضي عنه، فوجدتها مع وجازة اللفظ وعذوبته ومتانة المعنى ورشاقته، متكفلة بحل المشكلات وبيان المعضلات، مشتملة على تحقيقات هي خلاصة أبكار الأفكار، وتدقيقات هي خلاصة أبكار الأفكار، وتدقيقات هي نائه الفوائد، وقواعده، وتحرير أدلته ومقاصده، فالله تعالى ينفع جامعة لتنقيح مسائل الفن وقواعده، وتحرير أدلته ومقاصده، فالله تعالى ينفع بها الطالبين، ويمتع ببقائه ويضاعف له أجر عنائه وغنائه، وينفعه بالعلم والعمل ويبلغه من خير الدارين فوق الأمل.

وكتبه بتاريخ أواسط ذي القعدة من عام ثمانية وتسعين وثمان مئة أقل عَبيدالله وأحوجهم إلى عفوه أحمد بن محمد بن شقير المالكي التونسي غفر الله له ولوالديه.



إجازة ابن قاسم الغزي لشمس الدين محمد

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الذين كانت هممُهم العلية عن الدنيا الدنية نازحات، وبعد فقد عرض علي الولد العزيز والذهب الإبريز، ذو الفطرة الوقّادة والقريحة المنقادة، شمس الدين محمد المسمّى يمنقه أقر الله به العيون وحقق فيه الظنون مواضع من كتاب «المنهاج» لشيخ الإسلام أبي زكريا يحيى النواوي، تغمّده الله برضوانه وأسكنه فسيح جنانه، دلّت على حفظه لجميعه، وسنحيط إن شاء الله تعالى بتأصيله وتفريعه، وقد أجزت له حَفِظُهُ ألله أن يرويه عني وسائر ما يجوز لي وعني روايته بشرطه المعتبر عند أهل الأثر.

قال ذلك وكتبه الفقير محمد بن قاسم الغزي الشافعي المقرئ لطف الله به وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



إجازة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٣٢٨ - ٦٢٩ هـ) لابن قاسم الغزي

بِسْـــِ أَلْلَهُ ٱلرَّحْيُزِ ٱلرَّحِيبِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي رفع بالسعادة المحمدية للعلماء قدرًا، وأطلع شمسهم في سماء المعالي فنالوا بها رفعة وفخرًا، ويسر القرآن العظيم بعنوان التيسير حرزًا وتقريبًا ونشرًا، ومنح أهله بالهداية إلى النهج المبهج المستنير فأزال عنهم بها غيهبًا وعسرًا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً أتخذها ذخرًا، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله سيد الخلق في الدنيا والأخرى، وبعد:

فإن من أهم ما انصرفت إليه الهمم العوالي، وانصرمت فيه الأيام والليالي، تعلُّم كتاب الله العزيز وتعليمه، وتفهم أنواع علومه وتفهيمه، والتفكر في عجائب آياته وغرائب معجزاته، مع نقل رواياته معللة، وضبط وجوهها مكملة، والسعي في تحصيل قرب السند من سيد المرسلين وخاتم النبيين، فطوبي لمن خصه الله بهذه المزية، وبادر إلى هذه المرتبة العلية.

وممن أحبها واشتغل بتحصيلها فحصّلها وأجاد، وبحث وحرر ولازم وأفاد كما استفاد، الشيخ الفاضل العالم العامل، صفوة الفضلاء، زبدة القراء والنبلاء، أبو عبد الله محمد شمس الدين بن زين الدين قاسم الغزي، لازمني مدة مديدة في تحصيله علومًا عديدة، منحه الله توفيقه وتسديده، وقرأ عليّ القرآن العظيم من أوله إلى آخره ختمة جمع فيها بين قراءات الأئمة السبعة: نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، ثمّ قرأ عليّ ثانيًا من أول القرآن إلى آخر الحزب الثالث من سورة البقرة جمع فيها بين قراءات الأئمة العشرة: السبعة المتقدمة، وأبي جعفر ويعقوب

الحضرمي وخلف البزار، قراءة حسنة عذبة حلوة محررة مرتلة تلتذ بها الأسماع وترق لها الطباع، دلت على علمه وحذقه، ذات تحقيق وبيان وتجويد وإتقان بروم (۱) وإشمام (۲) وإظهار (۱) وإدغام (۱) واختلاس (۵) وإتمام (۱)، وتفخيم (۷) وترقيق (۸) وتسهيل (۹) وتحقيق (۱۱)، أعلى الله بها في الدنيا مناره، وخفف عنه في الأخرى أوزاره، وكانت القراءة بما تضمنه كتاب التيسير والشاطبية وكتاب نشر القراءات العشر ومختصراه التقريب وطيبة النشر للعلامة أبى عبد الله محمد ابن الجزري، وبما وافقها.

⁽١) الروم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، ويبقى بعضها، فتسمع صويتًا خفيًا. معجم مصطلحات علم القراءات، ص٢٢٥.

⁽٢) الإشمام: ضم الشفتين بُعيد سكون الحرف من غير صوت. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، ص٢٥.

⁽٣) الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف والمظهر. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ١ / ١٥٩.

⁽٤) الإدغام ينقسم إلى قسمين: صغير، وهو: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك، وكبير، وهو: التقاء حرف متحرك بحرف متحرك، بحيث يصير الحرفان في القسمين حرفًا واحدًا مشددًا يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة وهو بوزن حرفين. المرجع السابق، ١ / ١٦٢.

⁽٥) الاختلاس: الإتيان ببعض الحركة في الوصل، وهو يدخل جميع أنواع الحركات من فتح وضم وكسر، ويُقدر المحذوف من الحركة بالثلث والمنطوق بالثلثين. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، ص١٤.

⁽٦) الإتمام: إتمام الحكم المطلوب في المدود الفرعية الزائدة على مقدار المدّ الطبيعي. المرجع السابق، ص٢٤.

⁽٧) التفخيم: يُطلق عند المتقدمين على الفتح، بمعنى أنه ضد الإمالة، ويُعبر بالتفخيم في باب الراءات، وبالتغليظ في باب اللامات. المرجع السابق، ص٤٨.

⁽٨) الترقيق: تحول يعتري الحرف فلا يملأ صداه الفم. المرجع السابق، ص٤٦.

⁽٩) التسهيل: جعل الهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها. المرجع السابق، ص٤٧.

⁽١٠) التحقيق: النطق بالهمزة على صورتها كاملة الصفات من مخرجها الذي هو أقصى الحلق. المرجع السابق، ص٤٣.

وقد استخرت الله تعالى وأجزته بجميع ما قرأ به على، وأذنت له أن يقرأ ويقرئ به وببعضه من شاء حيث شاء متى شاء، ركونًا إلى ديانته وضبطه وأهليته لذلك، وأخبرته أني قرأت بما قرأ به على وبغيره على جماعة:

أما القراءات السبع فقرأت بها على الشيخ العالم العلامة المحدث المقرئ أبي النَّعيم زين الدين رضوان ابن المرحوم ناصر الدين محمد ابن المرحوم يوسف العقبي (١)، وعلى الشيخ الإمام العالم العلامة المقرئ نور الدين علي ابن الشيخ شمس الدين محمد ابن الشيخ الإمام العالم العلامة فخر الدين عثمان المخزومي (٢) إمام الجامع الأزهر.

قال الأول: أخبرني بها جمع من المشايخ الأئمة الأعلام أعلاهم الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغماري (٣) وزكي الدين أبو البركات محمد بن محمد المالكيان، فقرأت على الأول منهما إلى رأس الحزب الأول بالأعراف، وجمعت معهم ليعقوب من رأس الحزب المذكور إلى رأس الحزب بالقصص، وأجازني بذلك وببقية القرآن، وعلى الثاني ختمة كاملة للثمانية بقراءة كل منهما على الإمام أثير الدين أبي حيان بأسانيده المعروفة، وقال الثاني: أخبرني بها الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد بن علي بن محمد الشهير بالزراتيتي (٥) بقراءته على الشيخ الإمام العلامة تقي الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الواسطي (٢)، وعلى الشيخ شرف الدين موسى بن أيوب المالكي (٨)، وعلى غيرهم بقراءتهم على الشيخ شرف الدين موسى بن أيوب المالكي (٨)، وعلى غيرهم بقراءتهم على

⁽٢) «الضوء اللامع» ٥ / ٣١٧.

⁽٤) «الضوء اللامع» ٩ / ٤.

⁽٦) «غاية النهاية» ١/ ١٨٠.

⁽A) «غاية النهاية» ٢ / ٣١٧.

 ⁽١) «الضوء اللامع» ٣/ ٢٢٦.

⁽٣) «بغية الوعاة» ١ / ٢٣٠.

⁽٥) «الضوء اللامع» ٩ / ١١.

⁽V) «غاية النهاية» ١ / ٣٦٤.

الشيخ الإمام العلامة تقي الدين الشهير بالصائغ (١) بأسانيده المعروفة.

وأما القراءات الثلاثة الباقية فقرأت بها على الشيخ الإمام العالم العلامة زين الدين طاهر ابن الشيخ الصالح شمس الدين محمد النويري المالكي (٢) بقراءته بها وبغيرها على جماعة؛ منهم الشيخ الإمام العالم العلامة نزيل الحرمين الشريفين عبد الرحمن زين الدين ابن أحمد بن محمد بن محمد بن يوسف بن علي بن عياش (٣) بقراءته بها وبغيرها على الشيخ الإمام العلامة أبي الفتح شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد إمام جامع طولون الشهير بالعسقلاني (٤) بقراءته بها وبغيرها على الشيخ العلامة تقي الدين محمد بن أحمد الشهير بالصائغ، بقراءته بها وبغيرها على الشيخ العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل التميمي الإسكندري (٥) بقراءته بها على الأستاذ أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله سبط أبي منصور الخياط البغدادي (١٧) محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله سبط أبي منصور الخياط البغدادي (١٧) بقراءته على أبي العز القلانسي (٨) وعلى أبي طاهر ابن سوار (٩) مصنفي الإرشاد (١٠) بسندهما المعروف في كتابيهما.

ومنهم الشيخ الإمام العلامة حافظ وقته أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، قال: قرأت عليه من أول القرآن العظيم إلى آخر

(٢) «الضوء اللامع» ٤ / ٥.

(١) «غاية النهاية» ٢ / ٦٥.

(٤) «غاية النهاية» ٢ / ٨٢.

(٣) «الضوء اللامع» ٤ / ٥٥.

(٦) «معرفة القراء الكبار» ١ / ٣١٨.

(٥) «غاية النهاية» (/ ٦.

(٨) «معرفة القراء الكبار» ١ / ٢٦٤.

(V) «غاية النهاية» ١ / ٤٣٤.

(٩) «معرفة القراء الكبار» ١ / ٢٥٠.

(١٠) (إرشاد المُبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر) مطبوع في دار الكتب العلمية بتحقيق د.عثمان محمود غزال.

(١١) (المستنير في القراءات العشر) مطبوع في دار البحوث بدبي بتحقيق د.عمار أمين الددو.

سورة آل عمران بقراءات الأئمة العشرة بالقاهرة بما تضمنه مصنفاته وبما وافقها من كتب القراءات، وأجازني بما قرأت به عليه وببقية القرآن، وكتب خطه بذلك وأشهد عليه قال: وإنَّما اقتصرت على سورة البقرة وآل عمران؛ لأن وقت السفر أدركه، انتهى.

وقرأت أيضًا بقراءات الأئمة العشرة الفاتحة وإلى المفلحون بالبقرة على الشيخ الإمام العالم العلامة زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن محمد بن يوسف بن علي بن عياش شيخ شيخنا المذكور في بيته بمكة المشرفة خامس شهر ذي الحجّة الحرام سنة خمسين وثمان مئة، وأجازني بما قرأت به عليه وببقية القرآن، وإنّما اقتصرت على ذلك لضيق الزمن عليّ وعلى الشيخ إذ ذاك.

وليعرف المجاز له قدر هذه النعمة العظيمة والمنة الجسيمة، وليعلّم كتاب الله راغبًا، وليخفض جناحه لمن أتاه طالبًا، ولا يقتصر على ما عنده ويترك الازدياد، وأوصيه بما أوصاني به مشايخي من تقوى الله تعالى في السر والجهر فيما يرويه، وباتباع أثر من مضى فيما يقرأ به ويقريه، وعهدت إليه ألا يأنف في الرجوع عن الغلط، ولا يتبع نفسه هواها فيما منه سقط، فالله ناظر في جميع أحواله إليه، وأسأل الله أن يجعل القرآن شاهدًا له لا شاهدًا عليه، وأسأله ألا ينساني من دعائه المبارك في خلواته وجلواته.

وقد تلفظت له بالإجازة كما تلفظ لي بها مشايخي رَحِمَهُمْ اللَّهُ.

قال ذلك وكتبه: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، حامدًا مصليًا مسلمًا.



إجازة محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي (٢٢٨ - ٦٠٩ هـ)

الحمد لله الذي زيَّن سماء السيادة من علماء الشريعة بكواكب هدى، وخصَّ شمس الدين المحمدي بدوام الإشراق أبدًا، وسلك بمن استضاء بأنوارها المنهاج الحاوي لدقائق الأسرار، ونصب بتوفيقه للتفقه فيه علمًا على أنه من الخيار.

نحمده سبحانه حمدًا يستدعي من فضله المزيد، ويصل الطارف من آلائه بالتليد، ونشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، شهادةً هي الأساس لكل علم وعمل، والوسيلة لمن أخلص بها إلى أن يبلغ من سعادة الأبد غاية الأمل.

ونشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، أفضل مخلوق علِم وعلَّم، وأفصح من أفصح وأبان وأوضح حين قرر وفهَّم وأشار وكلم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وشرف وعظم وبجل وكرم، وبعد:

فإن الفاضل العلامة والألمعي الفهامة، الولد العزيز الشيخ شمس الدين أبا عبد الله محمد بن قاسم الغزي زاده الله تعالى من أفضاله وأسعده بتحقيق آماله، قدم البيت المقدس والمعهد الذي هو على التقوى مؤسس، فلزمني به مدة للقراءة عليّ، فقرأ عليّ طائفة وافرة من شرح جمع الجوامع للإمام العلامة الشيخ جلال الدين المحلي تغمده الله تعالى برحمته، ومن حاشيتي التي كتبتها على الشرح المشار إليه، ثمّ صحبني إلى القاهرة فقدم معي سنة إحدى وثمانين وثمان مئة أوائل رجب منها، فلازمني بها فقرأ عليّ ألفية الحافظ العلامة زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي بكمالها، ومن أول فرائض الحاوي لشيخ الشافعية الرحيم بن الحسين العراقي بكمالها، ومن أول فرائض الحاوي لشيخ الشافعية

بقزويس وما والاها الإمام نجم الدين عبد الغفار القزويني إلى أول الجراح منه قراءة بحث وتحرير وتنقيب و (تنقير) (۱)، وسمع ما في كتاب الحاوي بقراءة سادة فضلاء سماعًا على النمط المذكور، فحضر المجالس التي يقرأ فيها عليّ، وشارك في المباحث الدقيقة مشاركة دلت على جودة الاستعداد والانتظام في سلك ذوي الجد والاجتهاد، وأبدى الأسئلة المستجادة والنكت المستحسنة لدى أهل الإفادة والاستفادة، وظهر استحقاقه للإجازة بإجابة المسترشدين وإقراء العلوم ليأسو بذلك ما بأفئدة القاصرين من الكلوم، ومن منع المستوجبين فقد ظلم، فعند ذلك استخرت الله تعالى وأذنت له أن يُقرئ علم الاصطلاح الحديثي، وعلم الأصول وعلم الفقه وعلم العربية، وأن يفتي بما أتقنه وحرره من مذهب الإمام الشافعي في المسائل الشرعية بعد تحقيقي ما له من الذكاء الوافر والفطنة الألمعية، ووثوقي بتحقيق ما يبديه نظرًا وفهمًا، وإجادة ما يؤديه نقلًا وعلمًا.

هذا مع تأكيدي له الوصية بإخلاص النية وجميل القصد في الأعمال الظاهرة والخفية، وبذل الجهد في التحلي بالآداب السنية السُّنية، والاستعاذة بذي الجلال من شر النفس وسيئات الأعمال، والتمسك عند البحث بالعروة الوثقى من الإنصاف ومجانبة الانحراف عن القصد إلى الاعتساف، وأن يجاهد نفسه عند البحث لتقصر نظرها على تحقيق الحق وتنقاد له إذا ظهر مع الخصم وإن شق، وأن يجتهد في الترقي إلى تمني ظهور الحق مع خصمه لتكون هذه الرتبة العلية من التقوى زينًا لعلمه، ويتحقق له بها كمال الاقتداء بإمامه مقتدى الأئمة، وينتظم في سلك من أنعم عليه مولاه بعلو الهمة.

(۱) ويحتمل أن تكون و (تفسير) مراه كنة ومرتر وسنب و سرر

وإذا جلس للإفادة مجلسًا فليكن من علومه مفلسًا، قارعًا بأنامل الافتقار السي الإمداد أبواب الكرم لينال أهلية الفيض الإلهي ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ [التوبة: ٦٠].

وقد أذنت له أن يروي عني ألفية الحافظ العلامة أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي بقراءي لجانب كبير منها في ضمن شرحها على العلامة الفقيه المفنن الشيخ علاء الدين أبي الفتوح علي بن أحمد بن إسماعيل القرقشندي الشافعي (۱) بالقاهرة، وسماعي لطائفة منها أخرى ضمن شرحها على شيخ الإسلام والحفاظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى ورضي عنهما بقراءة كل منهما لها على ناظمها المشار إليه،

وقد كان إنهاء قراءته الألفية المشار إليها في شوال سنة إحدى وثمانين وثمان مئة، وكان إنهاء قراءته وسماعه للحاوي في أوائل رجب سنة اثنتين وثمانين وثمان مئة.

والله تعالى المسئول أن ينفع به عباده، ويجعل إلى خيرٍ معاده.

وقد أذنت له أن يروي عني ما يجوز لي وعني روايته، وما صحت نسبته إليَّ من تأليف ونظم ونثر، كل ذلك بشرطه المعتبر عند أهل الأثر ومن نظمي ما جمعت فيه الأسئلة الثمانية في النية وهو:

نَسْأَلُ فِي النِّيَّةِ مَا الْمَدْلُولُ لِلَفْظِهَا مَا الحُكْمُ مَا الدَّلِيلُ لِحُكْمِهَا مَا حِكْمَةُ الشَّرْعِيَّةُ وَمَسامَحِلُّهَا وَمَساالكَيْفِيَّةُ مَا وَقْتُهَا مَا شَرْطُهَا المُسْتَصْحَبُ فَبِالثَّمَانِ ضَبْطُهَا يُفَرَّبُ

(١) ٧٨٨ - ٥٥٦ هـ، انظر: حسن المحاضرة ١ / ٤٤٣

ومن نظمي أيضًا العوارض التي تضمن بها الوديعة وهي عشرة:

عَـوَارِضُ التَّضْمِينِ الانْتِفَاعُ وَسَفَرٌ وَالنَّفْلُ وَالْإِبْكَاعُ كَتَرْكِ الايصاءِ وَتَسرْكِ الدَّفْع بِمُهْلِكٍ وَجَحْدِهَا وَالْمَنْع مِنْهَا وَتَضْيِعِ كَلَا الْمُخَالَفَة فِي الحِفْظِ لَا إِنْ لِاحْتِيَاطٍ خَالَفَهُ

ونظمت أيضًا المواضع الستة التي لا يعد ذكر الشخص فيها بما يكره غيبةً فقلت: القَدْحُ لَيْسَ بِغِيبَةٍ فِي سِتَّةٍ مُتَظَلِّم وَمُعَرِّفٍ وَمُحَدِّدٍ وَلِمُ ظُهِرٍ فِسْقًا وَمُسْتَفْتٍ وَمِنْ طَلَبِ الْإِعَانَةِ فِي إِزَالَةِ مُنكر قال ذلك وكتبه الفقير محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي بكر بن على بن أبي شريف الشافعي المقدسي، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه بفضله وكرمه.



منهج التحقيق

- نسخ الكتاب من النسخة الأصل، وهي مجلدان الأول من المكتبة الأزهرية،
 والثاني من الظاهرية.
- جعلتُ آيات القرآن الكريم بالرَّسم العُثماني المعروف، مع تخريجها في الحاشية.
- قابلتُ الكتابَ كلَّه بفضل الله على النسخة الأصل الكاملة، والنسخة (س)، والفروق بينهما قليلة، وكلاهما نسختان متقنتان.
- وجدت حواشي نفيسة هي إن شاء الله تعالى للمؤلف، بيّن فيها ما أبهمه من أسماء العلماء الذين نقل عنهم في الكتاب من أصحاب التصانيف على المنهاج، وذلك أثناء قراءة النسخة عليه من تلميذه، فيقول مثلًا: «كما قال بعضهم» ويكتب في الحاشية: «السبكي» أو «الأذرعي».
- نسَّقتُ فقرات الكتاب، ووضعت علامات التَّرقيم المناسبة، وميَّزت متنَ «المنهاج» بين قوسين هكذا () وجعلتُ ه باللَّونِ الثقيل؛ ليتميَّز عن شرحه «مصباح المحتاج».
- وما أشكل من البنية، بمساعدة الباحثين المُتقنين: الشيخ حاتم محمد الدسوقي، وما أشكل من البنية، بمساعدة الباحثين المُتقنين: الشيخ حاتم محمد الدسوقي، والشيخ عماد غزير حفظهما الله، وراجعته مرة أخرى لمزيد ضبط وعناية، والله المستعان.

- راجعت متن المنهاج على طبعتي دار المنهاج والرسالة وهما أفضل الطبعات، وطبعة الرسالة أفضلهما، فتأكد لي دقة وإتقان النسختين الخطيتين، وأنَّ قراءتهما على المؤلف قراءة بحث وإتقان كما ذكر بخطه على مدار الكتاب،
 لا كغيرها من النسخ الخطية لكتب أخرى كثيرة وقفت عليها وقيل قرئت على مؤلفها، ولم يتطابق هذا مع ما فيها من تحريفات كثيرة.
- خرَّ جـتُ الأحاديثَ التي ذكرها المؤلِّفُ، أو أشـار إليها، تخريجًا موجزًا، وهي قليلة جدًّا.
- و عزوتُ الأقوالَ الواردة في الكتاب التي نقلها المؤلف من كتب المذهب لِقائِلِيها، سواء أشار إليها وهو الغالب في صنيعه، أو نقل عنها مباشرة، بمساعدة الباحث سيد الجزار.
 - وضعتُ مقدمةً علميَّة يسيرةً للكتاب.
 - ٥ وضعتُ فهارس علميةً للكتاب.

وأسأل الله تعالى أن يجعله في ميزان حسنات كل مَن ساهم فيه، وأن يرزقنا الإخلاص، وأن يغفِرَ لنا ما قصَّرنا فيه، والحمد لله رب العالمين.



. 高色华特的

توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه

- ١- ذكر في مقدمة الكتاب نسبته للإمام الغَزِّي رَحْمَهُ اللَّهُ، وهذا حاصل في غيره من
 كتبه مثل «فتح القريب المجيب» و «حاشيته على شرح التصريف».
 - ٢- نصَّ على أنَّ الإمام الغزي شرح المنهاج بعض العلماء منهم:
- O الإمامُ البُجيرمي رَحْمَهُ أُللَهُ فقال في «تحفة الحبيب على شرح الخطيب» (٢/ ٣٨٤): قوله: «وبعضهم» هو ابن قاسم الغَزِّيُّ، فإنَّه شرح «المتن» و «المنهاج» أيضًا. قوله: «وَاعْتَرَضَ» أي: هذا البعضُ، وهو الغَزِّيُّ على المُصنَّفِ.. فإنَّه شرح الكتابينِ أي: «المنهاج» و «أبا شجاع».
- والإمامُ البكري رَحَمَهُ اللهُ في «إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين» (٢/ ٣٨٨) فقال: قال ابن قاسم الغَزِّي في «شرحه على المنهاج»: ولعل وجه الأنسبية أن طلب الحلال فرض عين، والعبادات فرض عين، فناسب ضم فرض العين إلى فرض العين.
- والإمامُ الباجوري في حاشيته على «فتح القريب المجيب» للغزي، مثلًا (٤/ ٣١٥) قال: «قال ابن قاسم الغزي في شرحه على المنهاج ..».
- ٣- نقل عنه بعض العلماء، ومنهم من يميزه عن ابن قاسم العبادي بـ «شارح المنهاج» منهم:
- O الإمام الخطيب الشّربيني في شرحه للمنهاج نقل عنه كثيرًا في كتابه، وصرح به في مواضع كثيرة، ولم يصرح في بعضها:
- مثلًا (١/ ٤٧٥) في شرح قول المنهاج: « فإن لم يعد لزمه دم » قال: تنبيه يستنثى

من كلامه ما لو مر الصبي أو العبد بالميقات غير محرم مريدًا للنسك .. قاله ابن شهبة وابن قاسم في شرحيهما على الكتاب.

والكلام في شرحنا هذا.

وفي (٣/ ١٩٩) في النكاح في شرح قول المنهاج: «حتى يختار» قال: من الخمس أربعًا، وقال ابن قاسم «فأقل».

وهو في شرحنا أيضًا.

وفي (٣/ ١٩٦) قال: وأما إمساك أربع فجائز لا أنه يلزمه ذلك كما قاله جمع من شراح الكتاب منهم ابن شهبة وابن قاسم والدمياطي.

• والإمام الشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج (١/ ١٥٣) فقال: (قَوْلُهُ: عِنْدَ حَاجَةِ تَعَلَّمِهِ وَدَرْسِهِ) أي: بخلافِ تمكينه .. كذا في خَطِّ ابن قاسم الغَزِّيِّ شارح المنهاج.

وفي (١/ ٦٢) فقال: (قَوْلُهُ: بِالفَتْحِ إلخ) وأما بالضَّمِّ فاسمٌ لبقيَّةِ الماء. ابْنُ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ. وهو عندنا في شرح المنهاج.

- والإمام الشبراملسي في حاشيته على «نهاية المحتاج» للرملي (١/ ١٢٧)، وفي (٥/ ٢٢٨) قال: (قوله: قال الغَزِّيِّ إلخ) مراده به صاحبُ «ميدان الفُرسانِ» وليس هو ابْنَ قاسم شَارحَ المنهاج.
- والإمام الزَّيادي في حاشيته على نسخة من «تحفة الطلاب» كما نقله عنه تلميذه على هوامش نسخة من الكتاب (١) في المكتبة الأزهرية برقم (١٢٩٥٤٨) في مواضع منها:

⁽١) أفادنيه أخي الشيخ أحمد عبد العال حَفِظَهُ آلله، فهو يعمل على تحقيقه.

- قال ابن قاسم «شارح المنهاج»: وفي كلام الشيخ نكتة لطيفة، وهي تقديم المعمول بقصد الاختصاص والحصر؛ فكأنه قال: لا يكون الحمد إلا لله، أي: لا لغيره، ويجري مثل ذلك في قوله: «له الملك وله الحمد». انتهى. زَيَّادي.

- قوله: «بسجود السهو» وهو: نسيان شيء مخصوص من الصلاة، كذا قاله ابن قاسم «شارح المنهاج».

* وأيضًا الإمام الزَّيادي في «حاشيته على شرح المنهج» (ق٢٧ ب نسخة الأزهرية برقم) قال:

قال فا وله نقالي لاستوبب عليدالبره و قوله لامام البور سامراس النقلي مستلك النوب و مناسع المواسط على بلامام والما ابن كسان فيوزي المطال التنوين و تزكم قال و تزكم كسن انتي ابن فائم وسنو المهاج مواسد عند و لقيده و افا الذي ينفقه عند و رمنا كا ورحن لاعبرو تعسيرسن عمن عند و لوه الازهري و فال في الناف هي لا دو تعسيرسن حود ذكو بها للابتدا و المعني لا بنفع صاحب عظومال واجها في ا عظم وما له واجها ده في الهرب س عما بل بدلك ال بعد الملاحكة او بدل حقد مندا فا ينتم على بطاعتك و دعو لم الجهائية في المربع مناحب و بست المهائية في المربع مناح و بست المهائية في المربع المهاج في سو و بست المهاؤية مناه و المهاؤية المهاء في المهاج في سو و بست المهاؤية المهاج المهاج في سو و بست المهاؤية المهاج المهاج المهاؤية المهاؤية المهاج المهاء المهاؤية الم

وفی ق ۲۶ ب

سبنا وادعها في السبف. وأرد فا هامكنه تعاويب وكا قالمه البغوي وعبوم معنى رض احكات التعامن اسلام المصلح أن الموالاسلام عليد فان كان مسلم الصلبا فا لمعتبر كا بحدُ ببعنه الحنها ومن مسون التمايز الني بن قام سنا وحالمة كارو والمعتبد النه منا لهوع مولسه اللحن اصله كان العصاح لفطان الاعراب يول خا

٤- طريقة المصنف في شرح المنهاج هي هي طريقته وأسلوبه في «فتح القريب المجيب» واستعماله لبعض الألفاظ والعبارات فيهما، وقد أرسلت جزءًا من تحقيقي للكتاب لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحمن أبو جمرة حَفِظَهُ ٱلله؛

لتمكنه في الفقه الشافعي، وخبرته بالإمام الغَزِّي رَحْمَهُ اللَّهُ فقد حقق كتاب «فتح القريب المجيب» له، لينظر فيه ويقارن أسلوب ونف س المؤلف في الكتابين، فأجابني بأن أسلوب وطريقة التأليف واحدة، وفيه عبارات مكررة فيهما، وأنَّ هذا من القرائن على أن الكتاب من تأليف الإمام الغَزِّي رَحْمَهُ اللَّهُ، فشكر الله له.

٥- بلاغات القراءة الكثيرة جدًّا التي على حاشية النسختين الخطيتين بخط المؤلف من أول الكتاب لنهايته.

وأما تحقيق اسم الكتاب:

فقد نصَّ المؤلف رحمه الله في مقدمة الكتاب على تسميته فقال وسمَّيته «مِصباح المُحتاج إلى ما في المِنهاج».

وأما من ذكروا الكتاب ونسبوه للغزي فإنما يقولون شرح المنهاج ولا يسمونه باسمه اختصارًا منهم، والله أعلم.



توصيف النسخ الخطية

بحثت كثيرًا في فهارس المكتباتِ في العالم الإسلامي عن مخطوطات هذا الكتاب المبارك مع سؤال إخواني المشتغلين بذلك فلم أقف في البداية إلا على النسخة الأزهرية وهي مجلد واحد تمثل نصف الكتاب تقريبًا، نسخة نفيسة مقروءة على المؤلف، ووجدت المجلد الباقي منها في المكتبة الظاهرية، فرقتهما عوادي الدهر، ثم بحثت كثيرًا فيما هو مجهولُ المؤلف من شروح المنهاج فوفقني الله تعالى الكريم الوهاب للوقوف على نسخة نفيسة جدًّا من الكتاب مقروءة عليه أيضًا إلا أنها ناقصة، والحمد لله، وعدة ورقات من أول الكتاب من نسخة ثالثة.

ووقفت في فهرس آل البيت على بيانات نسخة أخرى في مكتبة الأوقاف العامة (الحاج زكر) بالموصل بالعراق، نسخة كتبها محمد بن أبي بكر بن محمد العراقي، تقع في مجلدين، الأول في ٢٣١ ورقة، والثاني في ٢٢٨ ورقة، وسألت بعض الأساتذة هناك وبعض المشتغلين بالتراث فقالوا لي: المكتبة سرقت في أحداث ٢٠١٤، ما يقرب من ٥٠٠٠ مخطوط، فالله المستعان.

(النسخة الأصل)

نسخة نفيسة جدًّا ومتقنة، ظني أنها نسخت من نسخة المؤلف، كتبت بخط فيه بعض صعوبة مع إهمال النقط كثيرًا، قرأها قراءة بحث وإتقان على المؤلف الشيخ شمس الدين السكندري وصوب المصنف فيها أثناء القراءة بل وعدل فيها بعض العبارات، فهي بمثابة نسخة عالية للمؤلف رَحْمَهُ أللَّهُ.

تقع النسخة في مجلدين:

المجلد الأول: مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بالمكتبة الأزهرية برقم حفظ (٣٩٦٦ فقه شافعي) ٨٩٨٧٥ الشوام.

عدد أوراقه: ٣٢١ ورقة، في كل ورقة ٣١ سطرًا، وكتب متن المنهاج باللون الحمر، وعليها حواشي ظني أنها للمؤلف نقلتها في هامش التحقيق.

على طرته وقف نصه: «الحمد لله وحده، وقف هذا الكتاب على من ينتفع به من المسلمين وجعل مقرَّه في رواق الشام في الجامع الأزهر العبد الفقير كاتب هذه السطر يوسف بن إسماعيل النبهاني غفر الله له ولمن دعاله بالمغفرة، وذلك في الحادي والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ١٣١٩هـ، وكتبه بمدينة بيروت وأرسله مع الشيخ إبراهيم برهان الدين ابن أخيه الحاج مصطفى النبهاني، والحمد لله رب العالمين».

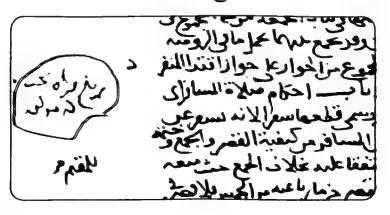
وعليها أيضًا كلام مقطوع: «.. العبد الفقير تقي الدين الحسيني الحصني». والإمام الحصني صاحب «كفاية الأخيار» توفي ٢٩هـ قبل المؤلف.

المجلد الثاني: مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بالمكتبة الظاهرية برقم حفظ (٢٣٨٦)، ، اشتريتها من مؤسسة علم بالقاهرة.

عدد أوراقه: ٢٤٥ ورقة، حدث بها خرم صغير بعد ق ٥٠ من شرح قوله: «فَإِنْ كَتَبَ إِذَا بَلَغَك» إلى شرح قوله: وَلَوِ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا».

الناسخ غير معلوم لأنه لم يُذكر في نهايتها.

النسخة عليها بلاغات قراءة بحث بخط المؤلف في نهاية كل باب، وكذا حواشي مصححة ملحقة بخط المؤلف من نتاج المقابلة.



مِفْنَا الْمُؤْمِّا كُلُولِ مِنْ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ

وعليها فوائد وتعليقات بخطه:

وروارنا حي لنقرم العالل في وروارنا حي لنقرم العالل وروالا حام واربرهم مي وروالا العرب العرب العرب العرب العرب العرب المعرب العرب المعرب المعرب المعرب والمعرب المعرب والمعرب المعرب والمعرب المعرب والمعرب المعرب والمعرب المعرب والمعرب المعرب والمعرب والمع

العلمة وعرد الروصه والماليال والمعارف المعارف المعارف المعارف المعارف المعارف الماليال المعارف الماليال المعارف الماليال المعارف المع

على خوصله الرا يعوله مرسنده ومسلم ها مزاه وليسها نصفه على سيلنده الإمال لي فا كارينهما الم مسلم الموليطان مواهده مراد المراهم الم سيالة الموليطان مواهدة

التي المسلطات المسلطات المسلطات المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المسلطات المرابع المسلطات المرابع الم

(النسخة س)

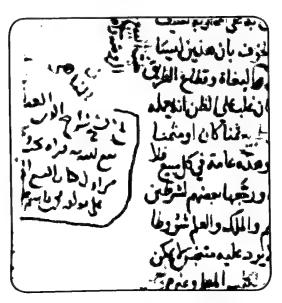
نسخة نفيسة جدًّا ومتقنة ومقابلة، ظني أنها نسخت من نسخة المؤلف، كتبت بخط جميل واضح منقوط، دعوت لناسخها كثيرًا، قرأها قراءة بحث وإتقان على المؤلف الشيخ سراج الدين، وعدل المصنف فيها بعض العبارات أثناء القراءة، فهي بمثابة نسخة عالية أيضًا للمؤلف رَحَمَهُ ٱللَّهُ.

تقع في ٢٢٦ ورقة، في كل ورقة ٢١ سطر، كتب متن المنهاج باللون الأحمر، نسخت على يد عمر بن إبراهيم العبادي الشافعي سنة ٨٨٨ هـ.

وأحيانًا تجد المصنف ضرب على لفظة أو عبارة فيها هي في النسخة الأخرى والعكس.

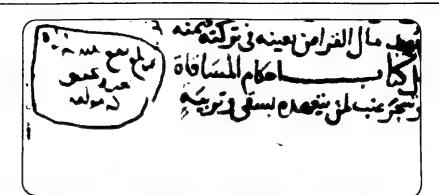
النسخة ناقصة الأول والآخر، قطعة من الكتاب تبدأ بكتاب البيوع إلى قبل كتاب النكاح.

عليها حواشي نفيسة كثير منها منقول عن ابن حجر وابن قاسم العبادي والزيادي وعميرة وغيرهم لم أنقلها في الهامش خشية الإثقال.



مِعْيَاكُمُ الْحُبَاحُ الْبِي مِنْ الْمُؤْكِمُ لِلْمُؤْكِمُ الْمُؤْكِمُ لِلْمُؤْكِمُ الْمُؤْكِمُ الْمُؤْكِمُ لِلْمُؤْكِمُ الْمُؤْكِمُ لِلْمُؤْكِمُ الْمُؤْكِمُ الْمُؤْكِمُ الْمُؤْكِمُ لِلْمُؤْكِمُ لِلْمُؤْكِمِ الْمُؤْكِمُ لِلْمُؤْكِمُ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْكِمِ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمُ لِلْمِلِكِمُ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمِلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمِلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمِلِكِمِ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْلِكِمِ لِلْلِلْمِلِكِمِ لِلْمِلْكِمِ لِلْمُؤْلِكِمِ لِلْمِلْكِمِ لِلْمِلِكِمِ لِلْلِلْمِلِكِمِ لِلْلِمِلِلِلْلِكِمِ لِلْلِلْمِلِكِمِ لِلْلِلْمِ لِلْمِلِكِمِلْلِلِلِكِمِلْلِلِكِمِ لِلْلِلِكِمِ لِلْلِلْمِ لِلْلِلْلِلِلْلِلْلِلِلِل

مقدمة التحقيق



على الموقع المو

(مكة المكرمة)

هي خمس ورقات بمكتبة مكة المكرمة برقم حفظ (٤٢) عبارة عن شرح مقدمة الكتاب فقط، وبها أخطاء.

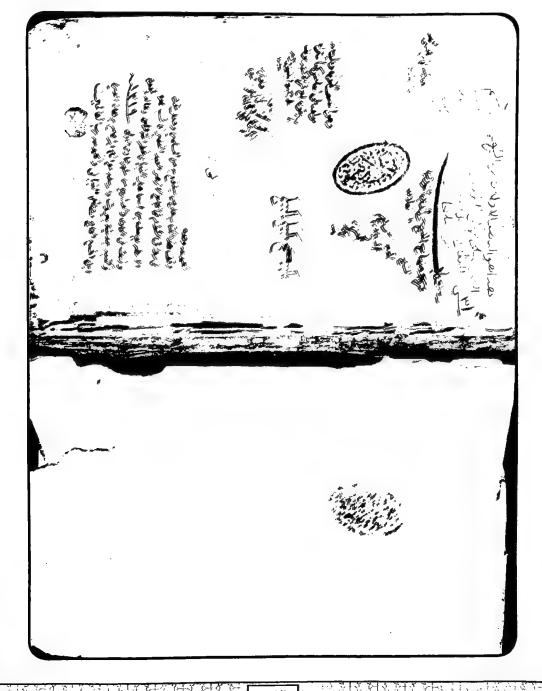
في كل ورقة ٢٧ سطرًا، كتب متن المنهاج باللون الأحمر.



مِضَا الْحَيَا الْحَيْقَا الْحَيْقِيقِ الْحَيْقِ الْحَيْقِ الْعَيْقِيقِ الْحَيْقِ الْعَيْقِ الْحَيْقِ الْعِلْمُ الْحَيْقِ الْمُعْلِمُ الْعِلْمُ الْعِلْمِ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمِ الْعِلْمُ الْعِل

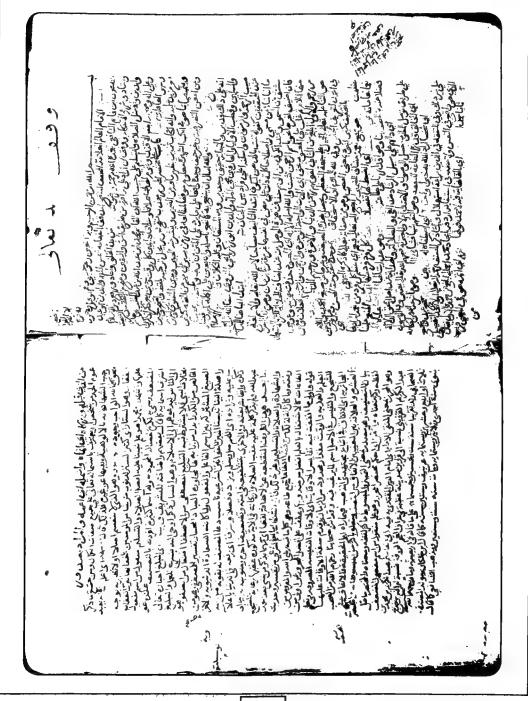
نماذج من النُّسخ الخَطيَّة

طرة النسخة الخطية الأصل الأزهرية



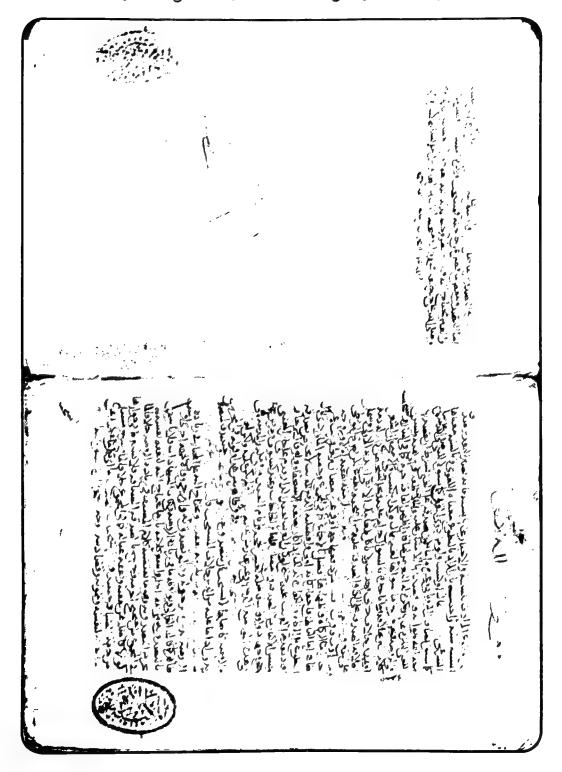
مِصْيَاكُ الْمُحْبَاكُ الْسُهُ الْمُحْبَاكُ الْمُعَالِقِينَ الْمُعَالِقِينَ الْمُعَالِقِينَا فَالْمُعَالِقِينَا

الورقة الأولى من النسخة الخطية الأصل الأزهرية



مضباكا المختاج المناهاع

الورقة الأخيرة من النسخة الخطية الأصل الأزهرية



مِضَيَّا الْحَبَاكِ فَ مَا فِي الْمِنْهَا فِي الْمِنْهَا فِي الْمِنْهَا فِي الْمِنْهَا فِي الْمِنْهَا

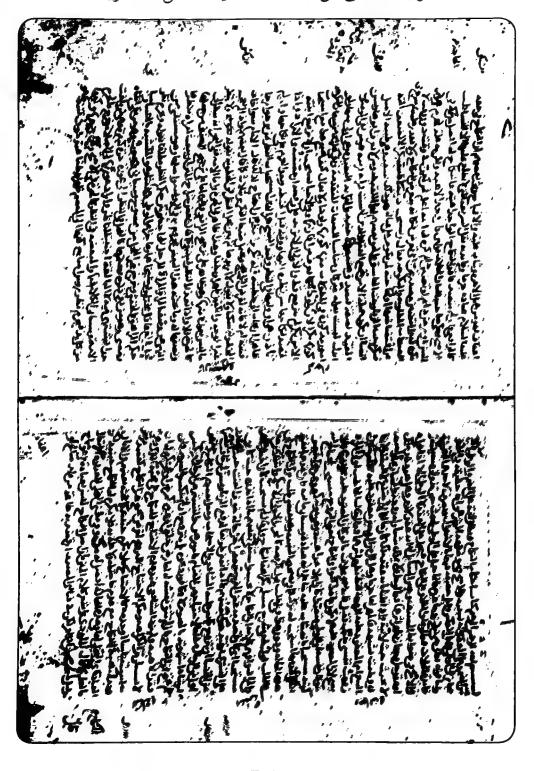
طرة النسخة الخطية الأصل الظاهرية



مِفْنَا كَالْحُتَا كَانِي مَا فِيْنَا الْمِيْنَا كَالْمِيْنَا كَالْمِيْنَا كَالْمُوْنَا كَالْمُوْنَا

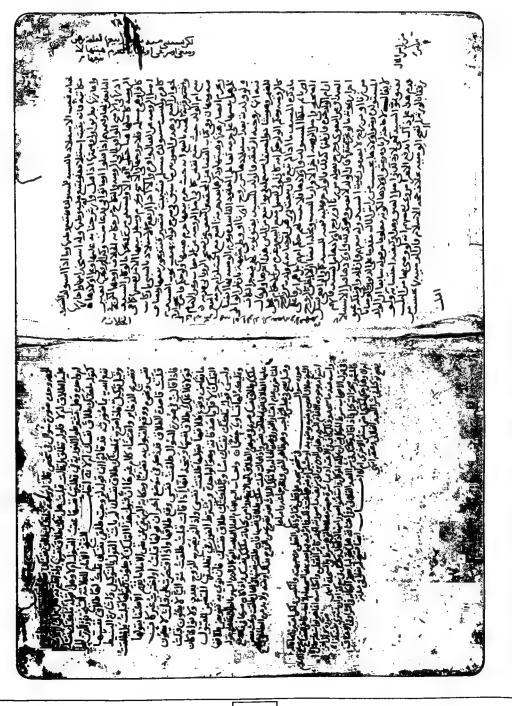
مقدمة التحقية

الورقة الأولى من النسخة الخطية الأصل الظاهرية



منضبا كالمنها كالتهاكات

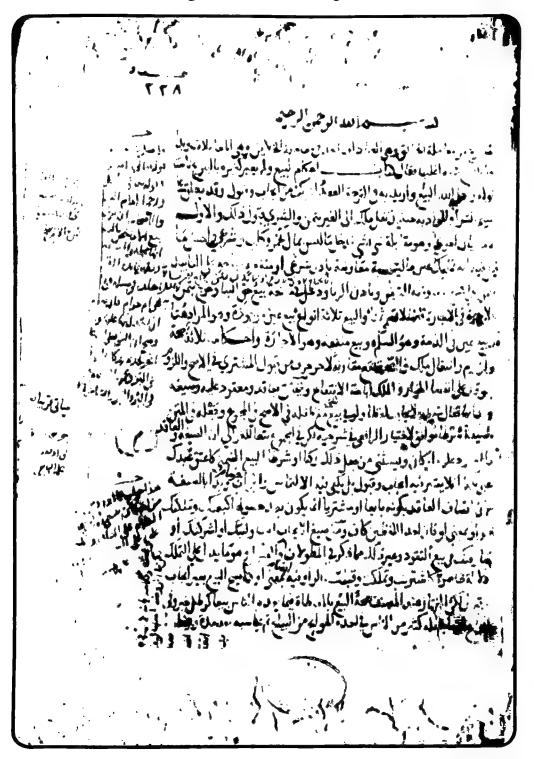
الورقة الأخيرة من النسخة الخطية الأصل الظاهرية



مِعْنَا كَالْحُيَّا كَالْتُ مَا لَكُونَا كَالْكُنْفَا كَالْحُيْنَا كَالْكُنْفَا كَلِي

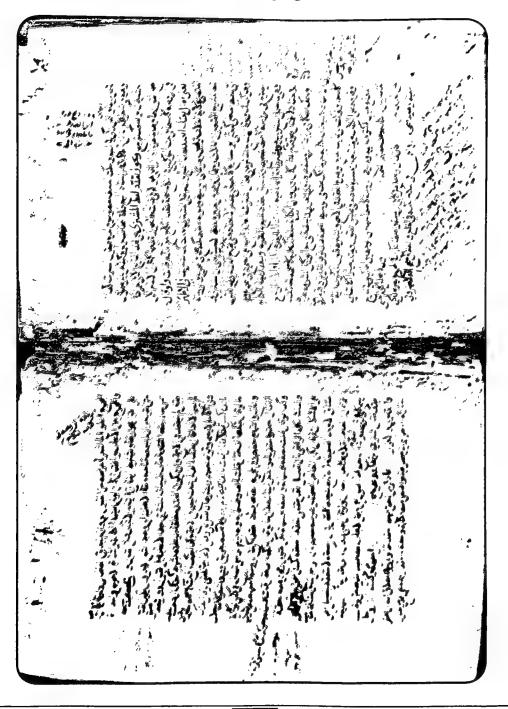
مقدمة التحقيق

طرة النسخة الخطية (س)



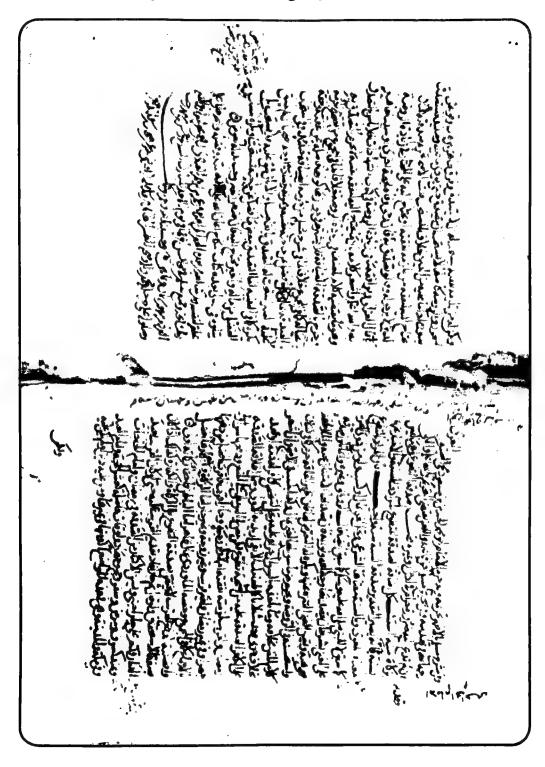
مِصْنَاكَ الْمُجْنَاكِ الْحُنَاكِ الْمُحْنَاكُ الْمُخْنَاكُ الْحُنَاكُ الْمُحْنَاكُ الْمُحْنَاكُ الْمُحْنَا

الورقة الأولى من النسخة الخطية (س)



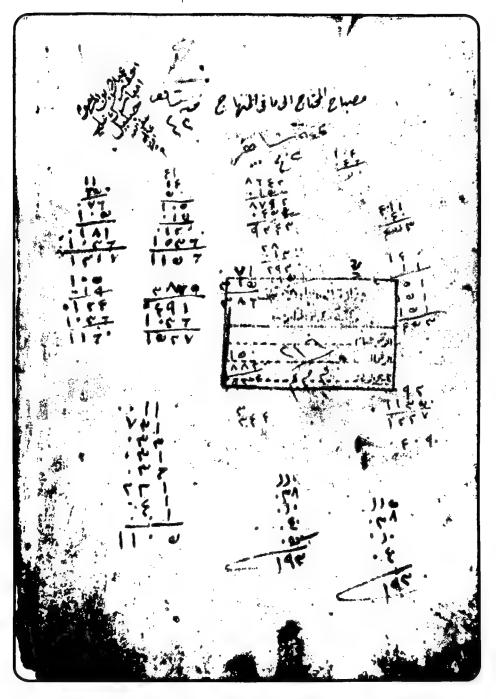
والمُخَيَّا الْمُحَيِّا الْمُعَالِقِ مِنْ الْمُعَالِقِ عِلَى الْمُعَالِقِ الْمُعَالِقِ الْمُعَالِقِ الْمُعَالِق

الورقة الأخيرة من النسخة الخطية (س)



منصاح المختاك مافي المنتها فح

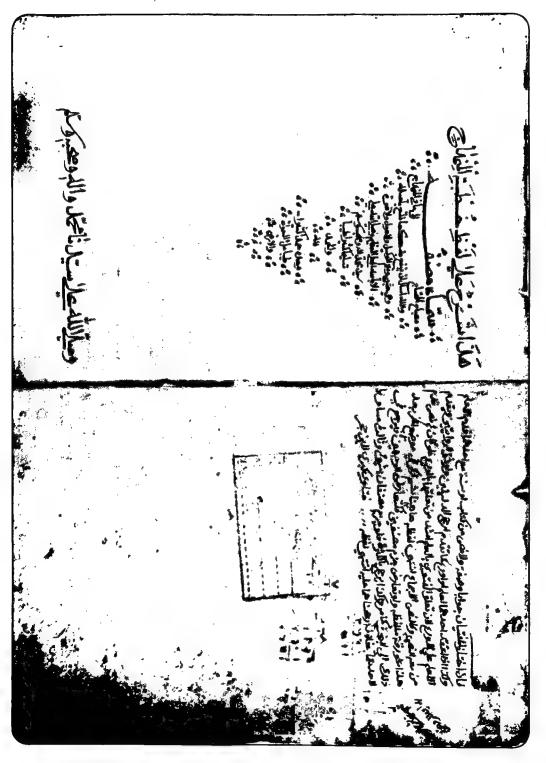
طرة النسخة الخطية (م)



مقدمة التحقيق

مِضَا الْحُتَاجِ الْحَيْدَ فِي الْمُرْتِيَا الْحَيْدَ الْمُرْتِيَا الْحَيْدَ الْمُرْتِيَا الْحَيْدَ الْمُرْتِيَا

الورقة الأولى من النسخة الخطية (م)



مقدمة التحقيق

مضكا الخياج الحالف مالانكالي المنتالة

الورقة الأخيرة من النسخة الخطية (م)

Andre Weight - Manda control of the off-side desired and recommendate the state of the state of

المنافية ال

لِلْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الفَقِيَّهِ لِلْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الفَقِيَّهِ لَيْنِ أَبِيَ عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّافِعِيِّ الشَّافِعِيِّ الشَّافِعِيِّ

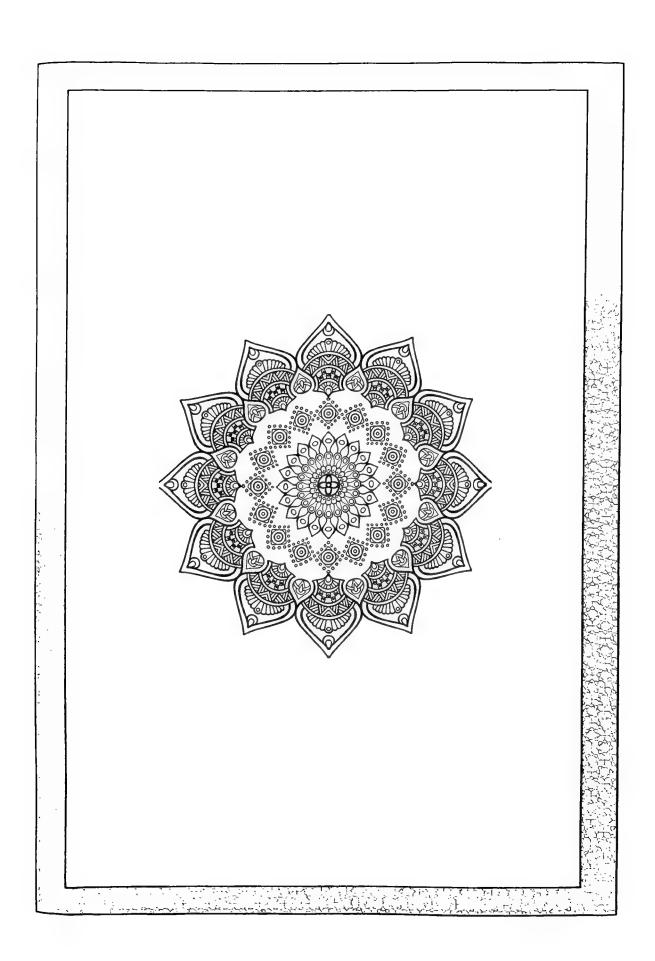
ابن قاسم العربيا

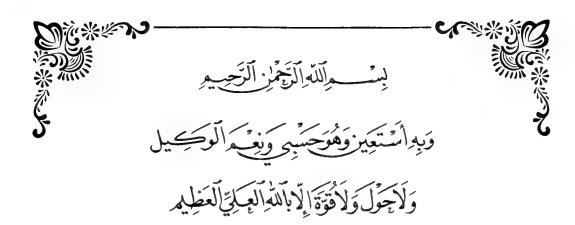
الْمَتَوَفَّى ٩١٨ هـ/ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ

يُطْبَعُ لاَ وَّ لِ مَرَّهٍ

تَخفِيق وَائِلْ مُحمَّدَ بَكْر زَهْرَانْ لِشَّنْسِتُورِي

> المُحَكَّدُ الأَوْكَ كَالْمُلْكِنِّكُمْ إِنْ الْمُوكِمِ الْمِنْ الْمُؤْكِمِ الْمُؤْكِمِ الْمُؤْكِمِ الْمُؤْكِمِ عِلْمُ مُنْ تَعْفَعُ بِهُ وِ





قال الشّيخُ الإمامُ العالِمُ العَلَامةُ المُحَقِّقُ المُنقِّحُ المُدقِّقُ الفَهَامةُ، شمسُ المِلَّةِ والدِّينِ، أبو عبد الله محمدُ بنُ قاسمِ الشَّافعيُ تغمَّدهُ الله برحمته ورضوانه: المحمدُ لمَنْ بدأ الخلق وأعاد، ورفعَ دِينَ الإسلامِ وأشاد، وشرعَ الأحكامَ ووفَّق مَن أراد، على ما فَتحَ مِن طَريقِ الحَقِّ واليقين، ومنحَ مِن التَّفقُّه والشَّريعةِ والدِّين، وأفضلُ الصَّلاةِ والتَّسليمِ على حبيبِ الله أبي القاسم، محملِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ المُطَّلبِ بنِ هاشم، وعلى آلِه وصَحبِه أَنمَّةِ الاقتِدا، ونُجومِ الهُدى، صلاةً وسلامًا دائِمَينِ كُلَّ وقتٍ وحِينٍ مع ذِكرِ الذَّاكِرينَ وسَهوِ الغافلين. هذا كتابٌ على مُحتصرِ المُحرَّرِ، مُهذَّبُ مُنقَّحُ مُحرَّرٌ، يَحُلُّ تركيبَه بلَفظِ واضحٍ وَجيزٍ، مع مَزيدِ عليه، وإنّه لكتابٌ عَزيزٌ، يُظهِرُ ما فيه مِن الضَّمير، ويَنشُرُ منه العَير، ويُبيِّنُ المَنطوقَ والمَفهوم، ويُتمَّمُهما بما هو في الكُتبِ الشَّهيرةِ معلوم، مُوقِقًا لمُطالِعِه في زَمنِ يَسيرِ على مُهمٍّ مِن الفِقهِ كثيرٍ، ومَن أَمْعَنَ النَّظرَ مع مَزيدِ عليه، وإقعالى ما يَرِدُ على المَتن مِن زَيفٍ.

وسمَّيته «مُصْبَاكُ الْحُمَيّا الْحَالِيَ الْحَالِي الْحَالِي الْحَالِي اللهِ اللهِ اللهُ على ذلك قديرٌ، وبالإجابة حقيقٌ و جَديرٌ، وبه المُستعانُ، وعليه التُّكلانُ.

بِسَــمِ اللّهِ النَّهِ مُزِ الرَّحِيمِ المَحَمّدُ لِلّهِ الحَمْدُ لِلَّهِ

قال شيخُ الإسلامِ والمُسلمينَ، وقُطْبُ الأولياءِ والعارفينَ، مُحْيي المِلَّةِ والدِّينِ أبو زكريَّا يَحْيى النَّوويُّ سَقَا اللهُ ثَرَاه صَيْبَ الرَّحمةِ والرِّضوانِ، وأسكنَه أعْلَى فرادِيسِ الجِنانِ:

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ابتداءُ الباءِ هنا للمُصاحبةِ عندَ المحققِّينَ كقولِه: ﴿تَنْالُتُ مِاللَّهُ مِنالًا لَهُ مَا للهِ تعالى.

والاسمُ لغةً: ما أنباً نبأ عن مُسمَّى.

واصطلاحًا: كلمةٌ دلَّتْ على معنًى في نفْسِها غيرُ مقتَرنةٍ بزمانٍ، وهو عندَ البَصريِّ مُشتتُّ مِن السُّموِّ، وعندَ الكوفِيِّ مِن الوسْمِ، حُذفَتْ همزةُ الوصْلِ منه عندَ إضافتِه للجَلالةِ؛ لكثرَةِ الاستعمالِ، فإنْ أُضيفَ لغيرها؛ نحْوَ: «باسم الرَّحمن» تثبُتُ.

و «اللهُ» أَصْلُه الإلهُ؛ أي: المعبودُ، حُذفَتْ همزتُه وعُوِّضَ عنها اللَّامُ، ثمَّ غلَبَ على المعبودِ بحقِّ؛ أي: الذَّاتِ الواجبةِ الوُجودِ.

و «الرَّحمنُ» و «الرَّحيمُ» فَعْلانُ وفعيلٌ مِن رَحِمَ، والأَوَّلُ أَبلَغُ من الثَّاني؛ لقولِهم: «رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَرَحِيمُ الدُّنيا».

(الحَمْدُ لِلَّهِ) هو الثَّناءُ عليه تعالى بالجَميلِ على جِهةِ التَّعظيمِ، ويحصُلُ بهذه الصِّيغةِ وغيرِها مِن صِيغِ الحمْدِ، واللَّامُ في «الحَمْدِ» لتعريفِ الجِنسِ، وفي «لِلَّهِ» للملْكِ أو الاستحقاق.

⁽١) المؤمنون: ٢٠.

البَرِّ الجَوَادِ الَّذِي جَلَّتْ نِعَمُهُ عَنِ الإِحْصَاءِ بِالأَعْدَادِ المَانِّ بِاللُّطْفِ وَالإِرْشَادِ المَانِّ بِاللُّطْفِ وَالإِرْشَادِ المَوافِّقِ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ وَاخْتَارَهُ مِنَ العِبَادِ المَوافِي إلى سَبِيلِ الرَّشَادِ المُوفِّقِ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ وَاخْتَارَهُ مِنَ العِبَادِ

(البَرِّ) بمُوحدَّةٍ مَفتوحةٍ: المُحْسنِ، وقيلَ: غيرُ ذلكَ.

(الجَوَادِ) بالتَّخفيفِ: كثيرِ الجُودِ، بمَعنَى المُعْطي، وهو مِن صفاتِه تعالى كما ذكرَه البَيْهَقِيُّ (١).

(الَّذِي جَلَّتْ) أي: عظُمَتْ (نِعَمُهُ) هو جمْعُ نعمةٍ، مضافٌ للضَّميرِ الرَّاجِعِ إليه تعالى فيعُمُّ؛ أي: عظُمَ كلُّ فردٍ مِن نِعَمِه المُرادُ بِها نِعمُ إنعاماتِه (٢) (عَنِ الإِحْصَاءِ) أي: الضَّبطِ لها تَفصيلاً (بِالأَعْدَادِ) بكلِّ فرْدٍ فرْدٍ منها.

(المَانِّ) المُنعم علينا فَضْلًا منه، (بِاللَّطْفِ) بِنا وهو إقدارُنا على طاعتِه، (وَالإرْشَادِ) وهو هدايتُنا لها.

(الهَادِي) عبادَه (إلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ) أي: دالِّهم على سَبيلِ الرَّشادِ، ضدُّ الغَيِّ والضَّلالةِ، والهِدايةُ عندَ أهلِ الحقِّ: الدَّلالةُ على طريقٍ تُوصِّلُ للمَطلوبِ، حصَلَ الوُصولُ والاهتداءُ أم لا، والمُعتزلةُ قبَّحَهم اللهُ تعالى يَعتبرُونَ الوُصولَ.

(المُوَفِّقِ) أي: الخالِقِ قُدرةَ الطَّاعةِ (لِلتَّفَقُّهِ) وهو: التَّفهُّمُ شيئًا فشيئًا (فِي الدِّينِ) وهو: ما شرَعَه اللهُ مِن أحكامِه (مَنْ لَطَفَ بِهِ) أي: شخصًا أرادَ اللهُ به خيرًا، (وَاخْتَارَهُ) أي: اصطفاهُ له (مِنْ) بينِ (العِبَادِ) جمْعُ عبدٍ، ويُجمَعُ على غيرِ ذلكَ.

⁽١) «الأسماء والصفات» (ص٩٠١).

⁽٢) في حاشية الأصل: «إنَّما حُمِلَ على ذلك؛ لأنَّ جمْعَ القلَّةِ إذا عُرِّفَ أَفَادَ العمومَ، كما صرَّح به بعضُ المُحقِّقينَ».

أَحْمَدُهُ أَبْلَغَ حَمْدٍ وَأَكْمَلَهُ وَأَزْكَاهُ وَأَشْمَلَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الوَاحِدُ الغَفَّارُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ المُصْطَفَى

وفي «لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ» براعةُ استهلالٍ.

ولمَّا ذكرَ المُصنِّفُ رحِمَه اللهُ تعالى أوَّلًا الحَمْدَ التَّفصيلِيَّ الذي هو واقعٌ في النَّفْسِ ولا مَطْمَعَ في استيفائِه، أردَفَه بإيجادِ حمْدٍ إجماليِّ أبلَغَ مِن حمْدِه الأوَّلِ، فقال:

(أَحْمَدُهُ) ثانيًا حَمْدًا (أَبْلَغَ حَمْدِ) أي: بالغًا نهايةً فيه لا حَمْدَ فوقَها (وَأَكْمَلَهُ) أي: أتمّه وهو في المعنَى قريبٌ مِن الَّذي قبله، (وَأَزْكَاهُ) أي: أنْمَاه (وَأَشْمَلَهُ) أي: أعمّه، والمُرادُ بصُدورِ عُمومِ الحَمدِ من شخْصٍ: أنْ يعتَرفَ باشتمالِه تعالَى على جميعِ صفاتِ الكمالِ، ومَن جَمَعَ ما ذُكِرَ وجبَ الشَّهادةُ له بالألوهيَّةِ ونفيُها عن غيرِه، فلذلكَ قال:

(وَأَشْهَدُ) أي: أعلَمُ (أَنْ لا إِلَهَ) يُعْبَدُ بحقِّ (إِلَّا اللهُ) الواجبُ وُجودُه (الوَاحِدُ) وهو النَّذي لا ينقسِمُ أصلًا، أو لا نظيرَ له بوجْهٍ، (الغَفَّارُ) وهو الستَّارُ؛ أي: كثيرُ السَّثرِ لذُنوب مَنْ شاءَ مِن المُؤمنينَ بإخفائِها بتَرْكِ العِقابِ عليها.

(وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا) هو علَمُ نبيِّنا عليه أفضلُ الصَّلاةِ والتَّسليمِ، منقولٌ من اسمِ مَفعولِ المُضعَّفِ، وسُمِّي بذلكَ؛ لكثرةِ خِصالِه المَحمودةِ، وله أسماءٌ كثيرةٌ أُفْرِدَت بالتَّصنيفِ، (عَبْدُهُ) هو أشرفُ أسمائِه كما قال بعضُهم، وإضافتُه للتَّشريفِ.

(وَرَسُولُهُ) أي: المُبلِّغُ أخبارَه تعالى إلى النَّاسِ ليدْعوَهم إلى الإسلام، وهو إنسانٌ ذَكرٌ أُوحِي إليه بشرْعِ للعَملِ والتَّبليغِ، بخلافِ النَّبيِّ، فلا يُشْتَرَطُ فيه التَّبليغُ.

(المُصْطَفَى) مِن الاصطفاءِ، افتعالٌ مِن الصَّفوِ، وهـو الخالصُ من الكَدَرِ، أُبْدِلَ مِن تائِه طاءً لمُجاورةِ الصَّادِ.

المُخْتَارُ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَزَادَهُ فَضْلًا وَشَرَفًا لَدَيْهِ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الِاشْتِغَالَ بِالعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ وَأَوْلَى مَا أُنْفِقَتَ فِيهِ نَفَائِسُ الأَوْقَاتِ

(المُخْتَارُ) تفسيرٌ للمُصطفَى، وهو مِن الصِّيَغِ المُشتَركةِ بينَ اسمِ الفاعلِ والمَفعولِ.

ولمَّا كانَتِ السَّعادةُ الدُّنيويَّةُ والأُخرويَّةُ واصلةً إلينا بوسيلةِ نبيِّنا المُبيِّنِ للقَوانينِ الشَّرعيَّةِ، ناسبَ دُعاءَ المُصنِّفِ له بقولِه: (صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَزَادَهُ) أي: اللَّهمَّ صَلِّ وسلِّمْ وزِدْه (فَضْلًا وَشَرَفًا) أي: رفْعةً في الدُّنيا بإعلاءِ ذكْرِه وإبقاءِ شريعتِه، وفي الأُخرَى بتشفيعِه في أمَّتِه وتضعيفِ أُجْرِه ومَثوبتِه (لَدَيْهِ) أي: عندَ اللهِ، ولمْ يذكرْ كلمةَ «عليه» عقِبَ الصَّلاةِ وإنْ كانَت في الآيةِ مذكورةً عقبَها؛ رِعايةً للسَّجع.

(أَمَّا بَعْدُ) هي مِن الظُّروفِ المُنقطعةِ عن الإضافةِ لفظًا؛ أي: مَهْما يُذْكُرْ مِن شيءٍ بعدَ الحَمدِ والشَّهادةِ والصَّلاةِ والتَّسليمِ وغيرِ ذلك؛ (فَإِنَّ الإشْتِغَالَ بِالعِلْمِ) الشَّرعيِّ مِن تفسيرٍ وحديثٍ وفقْهٍ وما كان آلةً لذلكَ (مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ) جمْعُ طاعةٍ، وهي: كلُّ ما فيه رِضا اللهِ، والمَفروضُ من الطَّاعاتِ كالاشتغالِ بالعلمِ أفضلُ من مَندوبها.

وعَطَفَ على «أَفْضَلِ» المَجرورِ بـ «مِنْ»: «أَوْلَى» مِن قولِه: (وَأَوْلَى مَا أُنْفِقَتَ فِي عَلَى «أَوْلَى مَا أُنْفِقَتَ فِي عَلَى «أَوْلَى الأَوْقَاتِ) أي: الأوقاتِ النَّفيسةِ المَصروفةِ في تعلَّمِ العلْمِ والعَملِ به، والوقتُ: مِقدارٌ محدودٌ من الزَّمانِ. وقدَّمَ صفة الأوقاتِ عليها للسَّجعِ، والنَّفيسُ في الأصل: اسمٌ لِما يُرْغَبُ فيه.

وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللهُ مِن التَّصْنِيفِ مِن المَبْسُوطَاتِ وَالمُخْتَصَرَاتِ وَأَتْقَنُ مُخْتَصَرٍ: المُحَرَّدُ لِلْإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الرَّافِعِيِّ رَحَمُ اللَّهُ

(وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُ مُاللَّهُ) مِن الصَّحبةِ المَجازيةِ، أي: الاتِّفاقُ في اتِّباعِ مُجتهدِي المَذهبِ فيما رَآه، أمَّا الحقيقيةُ(١): فالاتِّفاقُ في العِشْرةِ. والعَلاقةُ بينَ المَعنييْن: الاتِّفاقُ.

(مِن التَّصْنِيفِ) متعلِّقُ بـ «أَكثَرَ» (مِن المَبْسُوطَاتِ وَالمُخْتَصَرَاتِ) بيانٌ للتَّصنيفِ، وهو مصدرٌ بمعنَى التَّمييزِ، والمَبسوطُ: ما كَثُرَ لفظُه ومعناهُ، والمُختصَرُ: ما قلَّ لفظُه وكثُرُ معناه.

(وَأَتْقَنُ) أي: أَحْكَمُ (مُخْتَصَرِ: المُحَرَّرُ) وهو علَمٌ منقولٌ مِن اسمٍ مَفعولِ المُضَعَّ فِ، وهو المُحرَّرُ بمعنى المُنقَّى (لِلْإِمَامِ) أي: إمامِ الدِّينِ المُقتدَى به فيه المُضَعَّ فِ، وهو المُحرَّرُ بمعنى المُنقَّى (لِلْإِمَامِ) أي: إمامِ الدِّينِ المُقتدَى به فيه (أَبِي القَاسِمِ) عبدِ الكريمِ القَزْوِينِيِّ، نسبةً إلى قَزْوينَ مدينةٍ عظيمةٍ في عِراقِ العَجمِ، (الرَّافِعِيِّ) نسبةً لرافع بنِ خديجِ الصَّحابِيِّ، وُلِدَ تقريبًا سنةً ستِّ وخمسينَ وخمس مئةٍ، على ما قاله في «أربعينيَّتِه»، وماتَ (رَحِمَهُ اللهُ) سنة ثلاثٍ، أو أربع وعشرينَ وستِّ مئةٍ عن نيَّفٍ وستِّينَ سنةً، كما قال ابنُ خَلّكانَ.

ومَوْلِـدُ المُصنِّـفِ بـ «نَوَى» سنة إحدى وثلاثينَ وسِـتٌ مئةٍ، وماتَ سنةَ ستٌّ وسبعينَ.

ومذهبُ الشَّافعيِّ كما قال المُصنِّفُ منعُ تَكْنِيةِ غيرِ النَّبيِّ بأبي القاسمِ مُطلقًا، لكنَّه قال: إنَّ تخصيصَ ذلكَ بحياتِه أقربُ، فهو الآنَ جائزٌ مطلقًا(٢).

⁽١) في الأصل: «الحقيقة». وكتب بهامشها: «لعله الحقيقية».

⁽٢) ينظر: «روضة الطالبين» (٧/ ١٥).

ذي التَّحْقِيقَ اتِ وَهُو كَثِيرُ الفَوَائِدِ عُمْدَةٌ فِي تَحْقِيقِ المَذْهَبِ مُعْتَمَدٌ لِلْمُفْتِي وَغَيْرِهِ مِنْ أُولِي الرَّغَبَاتِ وَقَدِ التَزَمَ مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنْ يَنُصَّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ الأَصْحَابِ وَوَفَّى بِمَا التَزَمَهُ وَهُوَمِنْ أَهَمٍّ أَوْ أَهَمُّ المَطْلُوبَاتِ

(ذِي) أي: صاحب (التَّحْقِيقَاتِ) جمعُ تحقيقةٍ، للمرَّةِ الواحدةِ مِن التَّحقيقِ، أي: الإحكامِ، و «تحقيقاتُ» وإنْ كان جمْعَ قلَّةٍ لكنَّه عُرِّفَ فأفادَ الكثرةَ المُناسبةَ هنا لِمقامِ الإحكامِ، و فكأنَّه قال: ذي التَّحقيقاتِ الكثيراتِ.

(وَهُوَ) أي: «المُحرَّرُ» (كَثِيرُ الفَوَائِدِ) جمعُ فائدةٍ، وهي في الأصل: ما اسْتُفِيدَ من علْمٍ أو مالٍ، (عُمْدَةٌ) أي: يُعْتَمَدُ عليه (فِي تَحْقِيقِ) أي: إحكام (المَذْهَبِ) وهو في الأصل: مكانُ الذَّهابِ، تُجوِّزَ به عنه إلى: ما ذهبَ إليه الشَّافعيُّ وصحبُه مِن الأحكامِ.

(مُعْتَمَدُّ لِلْمُفْتِي) وهو المُبيِّنُ بجوابِه حلالَ الشَّرعِ وحرامَه، والفتوَى: ذِكْرُ الصَّحَمِ المُسؤولِ عنه، والمُستفتَى فيه: الحادثةُ المَسؤولُ عنها، والمُستفتِي: الطَّالبُ حكْمَ اللهِ في تلكَ الحادثةِ، (وَغَيْرِهِ) كالمُستفيدِ والحافظِ له (مِنْ أُولِي) أي: أصحابِ (الرَّغَبَاتِ) فيه، بغينِ مُعجَمةٍ مَفتوحةٍ: جمعُ رغْبةٍ بسكُونِها.

(وَقَدِ التَزَمَ مُصَنِّفُهُ) أي: الرَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يَنُصَّ) فيه (عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ) أي: أكثرُ (الأَصْحَابِ) مِن تصحيحِ الأقوالِ أو الوُجوهِ المَحكِيَّةِ في مَسائلِ الخِلافِ، أي: أكثرُ (الأَصْحَابِ) مِن تصحيحِ الأقوالِ أو الوُجوهِ المَحكِيَّةِ في مَسائلِ الخِلافِ، (وَوَقَى) بتخفيفٍ وتشديدٍ مِن التَّوفِيةِ؛ أي: الإمامُ (بِمَا التَزَمَهُ) منَ التَّنصيصِ المَذكورِ بالنَّظرِ لِما وقَفَ عليه مِن كلامِ المُعْظَمِ، وما خالفَ فيه المُعْظمَ لم يقفْ على كلامِه فيه.

(وَهُو) أي: ما التزمَه الرَّافِعِيُّ (مِنْ أَهَمِّ) المَطلوباتِ، مِن الاهتمامِ بالشَّيءِ: الاعتناءِ به، (أَوْ) أي: بلْ هو (أَهَمُّ المَطْلُوبَاتِ) لمَنْ يريدُ الوُقوفَ على مُصحَّحِ مَسائل خلافِيَّاتِ الفقْهِ.

لَكِنْ فِي حَجْمِهِ كِبَرُّ عَنْ حِفْظِه أَكْثَرُ أَهْلِ العَصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ العِنَايَاتِ فَرَأَيْتُ الْحَصَارَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِ حَجْمِهِ لِيَسْهُلَ حِفْظُهُ مَعَ مَا أَضُمَّهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مِن النَّفَائِسِ المُسْتَجَادَاتِ

ثم مهد عُذرَه في اختصارِ «المُحرَّرِ» بعدَ مدْحِه له بقولِه: (لَكِنْ فِي حَجْمِهِ) أي: قدْرِه (كِبَرُّ) هو نقيضُ الصِّغَرِ (عَنْ حِفْظِه أَكْثَرُ أَهْلِ العَصْرِ) الموجودِينَ في عصرِ المُصنِّفِ، أي: زمانِه، الطَّالبِينَ حفْظَ مختصرٍ في الفقه؛ أي: استحضارَه عنْ ظهْرِ قلب، وكأنَّ أهلَ عصرِه كانُوا يُحْجِمونَ عنْ حفْظِ ما كبُرَ حَجمُه، ويرغَبونَ فيما صغرَ قلب، وكأنَّ أهلَ عصرِه كانُوا يُحْجِمونَ عنْ حفْظِ ما كبُرَ حَجمُه، ويرغَبونَ فيما صغرَ حَجمُه (إلا بَعْضَ أَهْلِ) أي: أصحابِ (العِنَايَاتِ) أي: مَنِ اعتنَى الله به وخلَقَ فيه همَّة عاليةً لحفْظِ «المُحرَّر»، فلا يكبُرُ عليه ذلك.

(فَرَأَيْتُ) ليس من رُويا البَصرِ، بلْ من رُويا ظُهورِ المَصلحةِ في الشَّيءِ (اخْتِصَارَهُ) أي: تقليلَ لفْظِه مع بقاءِ معناه (فِي نَحْوِ نِصْفِ حَجْمِهِ) أي: «المُحرَّرِ»، هذا لا يُنافِي ما اعتُرِضَ به مِن أَنَّ ما اختصرَه مِن «المُحرَّرِ» قريبٌ مِن ثلاثةِ أرباعِه؛ لصدْقِ نحوِ النَّصفِ المُضافِ للحَجمِ مع ما ضمَّه إليه مِن النَّفائسِ بما ذَكَرَ، وليس المُرادُ بحجْمِ «المُحرَّرِ» جلدَه وورقَه، فإنَّ ذلكَ يكبُرُ ويصغرُ بالنَّظرِ لسِعةِ الخَطِّ وضِيقِه، بل المُرادُ تشبيهُ المَعقولِ بالمَحسوسِ.

ثمَّ علَّلَ الاختصارَ بقولِه: (لِيَسْهُلَ حِفْظُهُ) أي: «مختصرِ المُحرَّرِ» لمَنْ يرغبُ في حفظِ مختصر في الفقهِ.

والظّرفُ الدّالُّ على المُصاحبةِ في قولِه: (مَعَ مَا) موضعُه نصبٌ على الحالِ بتقديرِ: مصحوبًا بما (أَضُمُّهُ إلَيْهِ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى) في أثناءِ الاختصارِ (مِن النَّفَائِسِ) جمْعُ نفيسةٍ، فَعِيلةٍ بمَعنَى مَفعولةٍ، وتقدَّمَ معنَى النَّفيسِ (المُسْتَجَادَاتِ) وهي الَّتِي طُلِبَ جودتُها؛ أي: حسنُها.

مِنْهَا: التَّنْبِيهُ عَلَى قُيُودٍ فِي بَعْضِ المَسَائِلِ هِيَ مِن الأَصْلِ مَحْذُوفَاتٌ وَمِنْهَا: مَوَاضِعُ يَسِيرَةٌ ذَكَرَهَا فِي المُحَرَّرِ عَلَى خِلَافِ المُخْتَارِ فِي المَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَاضِحَاتٍ وَمِنْهَا: إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنْ أَلفَاظِهِ غَرِيبًا أَوْ مُوهِمًا خِلَافَ الصَّوَابِ بِأَوْضَحَ وَأَخْصَرَ مِنْهُ بِعِبَارَاتٍ جَلِيَّاتٍ

(مِنْهَا: التَّنْبِيهُ عَلَى قُيُودٍ) تُذكَرُ (فِي بَعْضِ المَسَائِلِ) جمْعُ مسألةٍ، وهي: مطلوبٌ خبَريٌّ يُبَرَهَنُ عليه في ذلكَ العلْمِ ولا يكونُ إلَّا كسَبِه، (هِيَ مِن الأَصْلِ) أي: «المُحرَّرِ» (مَحْذُوفَاتٌ) بذالٍ معجَمةٍ؛ أي: متروكاتٌ؛ لتعرُّض الأصحاب لها في المَبسوطاتِ.

(وَمِنْهَا: مَوَاضِعُ يَسِيرَةٌ) بالنِّسبةِ لِما في «المُحرَّرِ» وإنْ كانَت في نفْسِها كثيرةٌ؛ لِما قيلَ: إنَّها نحْوُ خمسِينَ موضعًا (ذَكَرَهَا فِي المُحَرَّرِ عَلَى خِلَافِ المُخْتَارِ) لِما قيلَ: إنَّها نحْوُ خمسِينَ موضعًا (ذَكَرَهَا فِي المُحرَّرِ عَلَى خِلَافِ المُحرَّرِ» للأصحابِ (فِي المَذْهَبِ) فيها (كَمَا سَترَاهَا إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى) عندَ ذكْرِ «المُحرَّرِ» للأصحابِ فيها لها مخالفة للمَذهبِ، (وَاضِحَاتٍ)، فيذكرُ المُصنِّفُ حينئذٍ مُختارَ الأصحابِ فيها لقوّةِ مدْركِها، وهذا هو المقصودُ بكونِه مِن النَّفائسِ، ولوِ اقتصرَ عليه فقال: «ومِنها ذكْرُ المُختارِ في المَذَهَب» كان أولَى وأخصَرَ.

(وَمِنْهَا: إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنْ أَلْفَاظِهِ غَرِيبًا) أي: غيرَ ظاهرِ المعنَى ولا مأنوسِ الاستعمالِ، (أَوْ مُوهِمًا) أي: مُوقعًا في وهُم السَّامعِ له (خِلافَ الصَّوَابِ) الَّذِي هو المُرادُ من لفظِ «المُحرَّرِ»، وإنَّما أبدلَه (بِأَوْضَحَ) منه (وَأَخْصَرَ مِنْهُ) مَصحوبًا الاتِّضاحُ والاختصارُ (بِعِبَارَاتٍ جَلِيَّاتٍ) لا يُوهِمُ خلافَ الصَّوابِ، ودخولُ الباءِ بعدَ لفظِ الإبدالِ على المأتِيِّ به كما صنعَ المُصنَّفُ موافقٌ للَّغةِ، كما نقلَه الأَزْهَرِيُّ والواحِدِيُّ عنْ ثعلب، وإنْ كان دُخولُها على المَتروكِ هو الأكثر.

وَمِنْهَا: بَيَانُ القَوْلَيْنِ، وَالوَجْهَيْنِ، وَالطَّرِيقَيْنِ، وَالنَّصِّ وَمَرَاتِبِ الخِلَافِ فِي جَمِيعِ الحَالَاتِ فَحَيْثُ أَو الأَقْوَلُيْنِ أَوِ الأَقْوَلُيْنِ أَوِ الأَقْوَلُيْنِ أَوِ الأَقْوَلُ فَإِنْ قَوِيَ الخَلَافُ قُلْت: الأَظْهَرُ وَإِلَا فَالمَشْهُورُ

(وَمِنْهَا: بَيَانُ القَوْلَيْنِ، وَالوَجْهَيْنِ، وَالطَّرِيقَيْنِ، وَالنَّصِّ) هو مصدرٌ بمعنى اسمِ المفعولِ، (وَمَرَاتِبِ) أي: درجاتِ (الخِلافِ) قويّةً وضعيفةً في مسائلِه، وذلكَ (فِي جَمِيعِ الحَالَاتِ) للخلافِ قوليًّا كان أو وجهيًّا، إلَّا مواضعَ ستقِفُ عليها خالفَ فيها اصطلاحَه، أمَّا «المُحرَّرُ» فلا يبيِّنُ مرتبةَ الخِلافِ في جميعِ الحالاتِ، بلْ في حالةٍ تَبِينُ لقولِه: «أصحُّ القولَيْنِ»، و «أظهرُ الوجهَيْنِ»، و حالةٍ لا تَبِينُ لقولِه: «الأصحُّ» أو «الأظهرُ».

ثم فصّلَ ما أجمَلَه أوّلًا مِن نفائسِ اصطلاحِه المُتقدِّمِ بقولِه: (فَحَيْثُ) هي هُنا وفيما بعدُ ظرفُ مكانٍ أي: المكانِ الَّذِي (أَقُولُ) فيه مثلًا يجوزُ كذا (فِي الأَظْهَرِ، أَوِ المَشْهُورِ، فَمِنَ القَوْلَيْنِ) أي: فالخلافُ حينتَذِ في كلِّ منهما من القولَيْنِ، (أَوِ المَشْهُورِ، فَمِنَ القَوْلَيْنِ) أي: فالخلافُ حينتَذٍ في كلِّ منهما من القولَيْنِ، (أَوِ المَشْهُولِ، فَمِنَ القَوْلَيْنِ، اللَّقْوَالِ) للشَّافعيِّ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ من غيرِ تعيينٍ لكميتها، والأظهرُ وغيرُه من صِيغِ التَّرجيحِ صفةٌ لقولٍ مَحذوفٍ، وقدْ يضيفُ المُصنِّفُ الأظهرَ إلى الأقوالِ؛ كقولِه في الكفّارةِ: (وَأَظْهَرُ الأَقْوَالِ اعْتِبَارُ اليَسَارِ بِوَقْتِ الأَدَاءِ».

(فَإِنْ قَوِيَ الخِلافُ قُلْت: الأَظْهَرُ) إشعارًا بمَظهوريَّة مقابلِه، (وَإِلَّا فَالمَشْهُورُ) أَقُولُه إشعارًا بغرابة مُقابلِه، وقدْ يُعَبِّرُ بالأشهرِ في مَوضع عليه الأكثرُ مِن الأصحابِ؛ كقولِه في الشَّهاداتِ: «وَلا يَجُورُ التَّحَمُّ لُ عَلَيْهَا بِتَعْرِيفِ عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ عَلَى كقولِه في الشَّهاداتِ: «فَأَقُوالُ أَحَسَنُهَا تَجِبُ»، وقدْ الأَشْهَرِ»، وقدْ يُعَبِّرُ بالأحسنِ؛ كقولِه في النَّفقاتِ: «فَأَقُوالُ أَحَسَنُهَا تَجِبُ»، وقدْ يُعَبِّرُ بالأحسنِ؛ كقولِه في النَّفقاتِ: «فَإِنْ قَالَ لِيُصْرَفَ فِي عَلَفِهَا يُعِبُرُهُ فِي عَلَفِهَا

وَحَيْثُ أَقُولُ الأَصَحُّ، أَوِ الصَّحِيحُ فَمِنَ الوَجْهَيْنِ، أَوِ الأَوْجُهِ فَإِنْ قَوِيَ الخِلَافُ قُلْتُ: الأَصَحُّ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ

فَالمَنْقُولُ صِحَّتُهَا»، وقولُه في مُوجباتِ الدِّيَةِ: «فَالمَنْقُولُ تَضْمِينُ الحَافِرِ»، وقدْ يُعَبِّرُ بالمُرجَّح؛ كقولِه في النَّذْرِ: «لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ عَلَى المُرَجَّح».

(وَحَيْثُ أَقُولُ) في مَسألةٍ (الأَصَحُّ، أَوِ الصَّحِيحُ) فيها كذا (فَمِنَ الوَجْهَيْنِ، أَوِ الطَّحِيمُ الشَّافعيِّ، أو بمُوافقةِ أو الأَوْجُهِ) المنسوبةِ للأصحابِ، إمَّا باستنباطِها مِن كلامِ الشَّافعيِّ، أو بمُوافقةِ اجتهادِهم له فيها.

(فَالِنْ قَوِيَ الخِلَافُ) فِي تلكَ المَسألةِ (قُلْتُ: الأَصَحُّ) كذا، (وَإِلَّا) بأنْ ضَعُفَ (فَالصَّحِيحُ) كذا.

وقدْ يضيفُ «الأصحَّ» لـ «الأكثرينَ»؛ كقولِه في السَّلمِ: «لَا الخُبْزِ فِي الأَصَحِّ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ».

وقد يصفُ «الأصحَّ» بـ «المَنصُوصِ» ؛ كقولِه في التَّيمُّمِ: «قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ وَجُوبُ ضَرْبَتَيْن ».

وقدْ يُعَبِّرُ بـ «الأصحِّ» في مَوضع لا خِلافَ للأصحابِ فيه، بلْ فيه تردُّدُ للإمامِ مثلًا؟ كقولِه في غُسْل الجُمعةِ: «فَإِنْ عَجَزَ تَيَمَّمَ فِي الأَصَحِّ».

وقدْ يُعَبِّرُ بـ «الأصحِّ» ويكونُ مقابلُه احتمالًا للغَزاليِّ؛ كقولِه في الزِّنا: «فَإِنْ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ مُنِعَ فِي الأَصَحِّ».

وقدْ يُعَبِّرُ به «الأصحِّ» موضِعَ «الأظهرِ»؛ كقولِه في الغصْبِ: «وَفِي عَيْبٍ حَادِثٍ يُصَدَّقُ المَالِكُ بِيَمِينِهِ فِي الأَصَحِّ»، مع أنَّ المسألة ذاتُ قولَيْنِ كما في «الرَّوضةِ»(١).

⁽١) «روضة الطالبين» (٥/ ٢٨).

وَحَيْثُ أَقُولُ المَذْهَبُ فَمِنَ الطَّرِيقَيْنِ أَوِ الطُّرُقِ وَحَيْثُ أَقُولُ النَّصُّ فَهُوَنَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحَمُ اللَّهَ وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجُهٌ ضَعِيفٌ

وقدْ يُضِيفُ «الأصحَّ» إلى «الطَّريقَيْنِ»؛ كقولِه في بابِ صلاةِ الجَماعةِ: «فَطَرِيقَانِ أَصَحُّهُمَا إِنْ كَانَ بِنَاءُ المَأْمُوم» إلى آخرِه.

وقدْ يقولُ: «فَأَوْجُهُ أَصَحُّهَا كذا» كقولِه في العِدَّةِ: «فَأَوْجُهُ أَصَحُّهَا إِنْ كَانَتْ بَائِنًا انْقَضَتْ».

وقدْ يأتِي بما يدُلُّ على التَّرجيحِ مِن غيرِ صيغةٍ من صيغِه المُتقدِّمةِ؛ كقولِه في الفَرائضِ: «وَأَفْتَى المُتَأخِّرُونَ إِذَا لَمْ يَنْتَظِمْ أَمْرُ بَيْتِ المَالِ بالرَّدِّ».

(وَحَيْثُ أَقُولُ) في مسألة: (المَذْهَبُ) فيها كذا (فَمِنَ الطَّرِيقَيْنِ) للأصحابِ (أَوِ الطُّرُقِ) للمُهم، وهي اختلافُهم في حكاية المَذهب؛ كأنْ يحكي بعضُهم عمَّنْ تقدَّمَه قولَيْنِ مثلًا أو وجهَيْنِ في مسألة، وبعضُهم قطعًا بأحدِهما، ولا يُعْرَفُ له اصطلاحٌ في تعبيرِه بالمَذهبِ هَل الرَّاجحُ طريقةُ القطع أو الخلافِ؟

وقد يُعَبِّرُ بالمَذهبِ في مسائلَ كثيرةٍ ذاتِ وجوهٍ؛ منها قولُه في الضَّمانِ: «أَوْ أَدَّى بِحَضْرَةِ الأَصْلِ رَجَعَ عَلَى المَذْهَبِ»؛ فإنَّ المُصنِّفَ في «الرَّوضةِ» حكَى الخِلافَ أوجهًا.

(وَحَيْثُ أَقُولُ) في مسألةٍ: (النَّصُّ) فيها كذا (فَهُو نَصُّ) الإمامِ المُجتهدِ أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ إدريسَ بنِ العَبَّاسِ بنِ عُثمانَ بنِ شافعِ (الشَّافِعِيِّ) وُلِدَ بغزَّةَ سنةَ حمسينَ ومئةٍ، وماتَ (رَحِمَهُ اللهُ) يومَ الجُمعةِ سلخَ رجبِ سنةَ أربعٍ ومئتَيْنِ.

(وَيَكُونُ هُنَاكَ) أي: مُقابِلَ النَّصِّ في تلْكَ المَسألةِ (وَجْهٌ ضَعِيفٌ) أو أوجهٌ؛

أَوْ قَـوْلٌ مُخَرَّجٌ وَحَيْثُ أَقُولُ الجَدِيدُ فَالقَدِيمُ خِلَافُهُ أَوِ القَدِيمُ أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيم، فَالجَدِيدُ خِلَافُهُ أَوِ القَدِيمُ أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيم، فَالجَدِيدُ خِلَافُهُ وَحَيْثُ أَقُولُ: «وَقِيلَ كَذَا» فَهُوَ وَجُهٌ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ أَوِ الأَصَحُّ خِلَافُهُ

كقولِه في العِددِ: «وَلَوِ انْتَقَلَتْ إِلَى مَسْكَنِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَوَجَبَتِ العِدَّةُ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَيْهِ اعْتَدَّتْ فِي العِدِدِ: «وَلَوِ انْتَقَلَتْ إِلَى مَسْكَنِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَوَجَبَتِ العِدَّةُ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَيْهِ اعْتَدَّتْ فِي الأَوَّلِ، فِي الأَقرب، تتخيَّرُ.

(أَوْ) يكونُ هناكَ (قَوْلٌ مُخَرَّجٌ) من نصِّ له في نَظيرِ المَسألةِ المَنصوصِ عليها لمْ يَعملُ به الأصحابُ فيها، ولا يُنْسَبُ القولُ المُخرَّجُ للشَّافعيِّ إلَّا مُقيَّدًا.

(وَحَيْثُ أَقُولُ) في مسألة: (الجَدِيدُ) وهو ما قاله الشَّافعيُّ بمصْرَ، (فَالقَدِيمُ) وهو ما قاله بالعِراقِ واسمُه الحُجَّةُ (خِلَافُهُ) أي: الجَديدِ، وقدْ يُعَبِّرُ بالجَديدِ ويكونُ مقابلُه جَديدًا أيضًا؛ كقولِه في الصُّلْحِ: «فَالمُخْتَصُّ لَيْسَ لِلْآخَرِ وَضْعُ الجُذُوعِ عَلَيْهِ مقابلُه جَديدًا أيضًا؛ كقولِه في الصُّلْحِ: «فَالمُخْتَصُّ لَيْسَ لِلْآخَرِ وَضْعُ الجُذُوعِ عَلَيْهِ مقابلُه بَعْديدِ»؛ فإنَّ مقابلَه نصَّ عليه في البُويطيّ، وهو مِن الجَديدِ، ولا يُفْهَمُ من قولِه: «فَالقَدِيمُ خِلافُه» أنَّ الرَّاجحَ هو الجَديدُ، بلْ مِمَّا اشتُهِرَ عندَهم أنَّ الجَديدَ هو المَعمُولُ به إلَّا فيما استُثْنِي، وهو قريبٌ من ثلاثينَ موضعًا ذكرَها ابنُ النَّحويِّ في أوائل «شَرح المنهاج»(١٠).

(أَوِ القَدِيمُ) أَقُولُه في مسألةٍ، (أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ، فَالجَدِيدُ خِلَافُهُ) وقدْ عُرِفَ مِن تفسيرِ القَديمِ بما تقدَّمُ أنَّ المُرادَ به النِّسبيُّ؛ أي: المُتقدِّمُ على الجَديدِ؛ لأنَّ القَديمَ الحقيقيَّ وهو الَّذِي لمْ يسبقُه عدمٌ مُختصُّ به تعالَى.

(وَحَيْثُ أَقُولُ: «وَقِيلَ كَذَا» فَهُو وَجْهُ ضَعِيفٌ) مقابلٌ لقولِي: (وَالصَّحِيحُ أَوِ الأَصَحُّ خِلَافُهُ) وأرادَ بكلِّ منْهُما في مقابلِ الضَّعيفِ، خِلَافُهُ) وأرادَ بكلِّ منْهُما في مقابلِ الضَّعيفِ،

⁽١) «عمدة المحتاج إلى شرح المنهاج» لابن الملقن (١/ ١٩٩).

وَحَيْثُ أَقُولُ: «وَفِي قَوْلٍ كَذَا»، فَالرَّاجِحُ خِلَافُهُ وَمِنْهَا مَسَائِلُ نَفِيسَةٌ أَضُمُّهَا إلَيْهِ يَنْبَغِي أَلَّا يَخْلُو الكِتَابُ مِنْهَا وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا: قُلْت، وَفِي آخِرِهَا: وَاللهُ أَعْلَمُ.

وإلَّا كان مُخالفًا لقولِه (١٠): «فَإِنْ قَوِيَ الخِلَافُ قُلْتُ: الأَصَحُّ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ».

وقدْ يتَردَّدُ في حكايةِ المَرجوحِ؛ كقولِه في الخُلْعِ: «وَفِي وَجْهِ أَوْ قَوْلٍ بِمَهْرِ مِثْلٍ»، وقدْ يقولُ: «وقيلَ كذا» ولا يكونُ ذلكَ القِيلُ وجْهَا، بلْ طريقةً قاطعةً؛ كقولِه في مَسكنِ المُعتَدَّةِ: «وَلا يَصِحُّ بَيْعُهُ إلَّا فِي عِدَّةِ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكَمُسْتَأْجَرٍ، وَقِيلَ: بَاطِلٌ».

(وَحَيْثُ أَقُولُ: «وَفِي قَوْلٍ كَذَا»، فَالرَّاجِعُ خِلَافُهُ) وهذا لا يُعْلَمُ منْه صِفةُ الرَّاجِعِ مِن كونِه أَظهرَ أَو مَشهورًا، وقدْ يقولُ: «وقيلَ في قولٍ»، ويشيرُ به لطريقة حاكية لخ لافٍ قولِية عَوْلٍ بِالمُسَمَّى»، وقدْ لا يُشيرُ للوجْهِ بـ لخ للافٍ قولِية في الخُلْعِ: «وقيلَ في قَوْلٍ بِالمُسَمَّى»، وقدْ لا يُشيرُ للوجْهِ بـ «قيلَ»، بلْ يُصرِّحُ بالوجْهِ ؛ كقولِه في اللَّعانِ: «وَفِيمَنْ عَرَفَ العَرَبِيَّةَ وَجُهُ».

(وَمِنْهَا مَسَائِلُ نَفِيسَةٌ أَضُمُّهَا إلَيْهِ) أي: مُختصرِ «المُحرَّرِ»، وقدْ عُلِمَ مِن قولِه: «وَمِنْهَا» أنَّ هذه المسائلَ مِن النَّفائسِ المَضمومةِ للمُختصرِ الشَّاملِ لها قولُه سابقًا: «مَعَ مَا أَضُمُّهُ إلَيْهِ مِن النَّفائِسِ المُسْتَجَادَاتِ»، لكنَّ تلكَ النَّفائسَ المُتقدِّمةَ بعضُها لتَنكيتِ وبعضُها لبيانِ الخِلافِ وهذه المسائلُ خاليةٌ عنْ كلِّ مِن الأمرَيْنِ، فلذلكَ صرَّحَ ثانيًا بوصْفِها حتَّى لا يُتَوَهَّمَ عدمُ نفاستِها؛ لخُلوِّها عمَّا ذُكِرَ.

ومهَّدَ العُذْرَ لزيادتِها بقولِه: (يَنْبَغِي أَلَا يَخْلُوَ الكِتَابُ) أي: مُختصرُ «المُحرَّرِ» (مِنْهَا وَأَقُولُ) مميِّزًا لها عنْ غيرِها (فِي أَوَّلِهَا: قُلْت، وَفِي آخِرِهَا: وَاللهُ أَعْلَمُ) ردًّا للعلْمِ بحقيّتِها إلى اللهِ تعالَى العالمِ بالأشياءِ على ما هي عليه؛ تأدُّبًا مع اللهِ في ذلكَ.

⁽١) في الحاشية: «وقد يصف الوجه بواهٍ كقوله في الغصب: وفي الثانية وجه واهٍ».

وَمَا وَجَدْتَه مِنْ زِيَادَةِ لَفْظَةٍ وَنَحْوِهَا عَلَى مَا فِي المُحَرَّرِ ؛ فَاعْتَمِدْهَا فَلَا بُدَّ مِنْهَا وَكَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ الأَذْكَارِ مُخَالِفًا لِمَا فِي المُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الفِقْهِ؛ فَاعْتَمِدْهُ وَكَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ الأَذْكَارِ مُخَالِفًا لِمَا فِي المُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الفِقْهِ؛ فَاعْتَمِدْهُ فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ كُتُبِ الحَدِيثِ المُعْتَمَدةِ وَقَدْ أُقَدِّمُ بَعْضَ مَسَائِلِ الفَصْلِ ؛ لِمُنَاسَبَةٍ أَوِ الْخَتِصَارِ، وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ فَصْلاً

وقدْ يُذْكُرُ هذا التَّمييزُ لا في زيادةِ مَسألةٍ، بلْ في استدراكِ تصحيح على «المُحرَّرِ»؛ كقولِه في كتابِ الطَّهارةِ: «قُلْتُ: ذَا القَوْلُ أَظْهَرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ»، وقولِه في بابِ صِفةِ الصَّلاةِ: «قُلْتُ: الصَّحِيحُ لا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّقْلِيدِ، وَاللهُ أَعْلَمُ»، وقدْ وقعَ للمُصنَّفِ التَّعبيرُ بكلمةٍ «يَنْبُغِي» هنا وفي الوَصايا والقسم والنُّشوزِ والعِددِ ودعوَى الدَّم والقَسامةِ.

ثمّ خاطبَ الواقفَ على هذا المُختصرِ بقولِه: (وَمَا وَجَدْتَه) فيه (مِنْ زِيَادَةِ لَفْظَةٍ) مِن غيرِ تمييزٍ به "قلت» كزيادةِ لفظة «كَثِيرٌ» على قولِ «المُحرَّرِ» في بابِ التَّيمُّم: «إلَّا مُن يكونَ بجُرَّجِه دمٌ»، (وَنَحْوِهَا) كزيادةِ لفظتي «عُضْوٍ ظَاهِرٍ» (عَلَى مَا فِي المُحَرَّرِ) في عولِه في البابِ المَذكُورِ: «أو الشَّيْنُ الفَاحِشُ»؛ (فَاعْتَمِدْهَا) أي: الزِّيادةَ المذكورةَ، عملًا وإفتاءً، (فَلَا بُدَّ مِنْهَا) في الموضع الَّذِي زِيدَتْ فيه.

(وَكَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِن الأَذْكَارِ) المأثورةِ (مُخَالِفًا لِمَا فِي المُحَرَّرِ) مِن الأذكارِ الواقعةِ فيه، (وَ) في (غَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الفِقْهِ؛ فَاعْتَمِدْهُ) في العَملِ وغيرِه، وقدِّمْه على ما وجدتَه مِن أذكارِ «المُحرَّرِ» وغيرِه، (فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ كُتُبِ الحَدِيثِ المُعْتَمَدَةِ) كالكُتب السِّتَّةِ.

(وَقَدْ أُقَدَّمُ بَعْضَ مَسَائِلِ الفَصْلِ) على بعضٍ؛ (لِمُنَاسَبَةٍ) أي: مُوافقة بعضِها للبعضِ النَّدي قدَّمتُه (أَوِ اخْتِصَارٍ، وَرُبَّمَا) هو حَرفُ جَرِّ للتَّقليلِ عندَ الأكثرينَ، والتَّكثيرِ عندَ الأقلينَ، (قَدَّمْتُ) أي: أقدِّمَ (فَصْلًا) كاملًا مِن «المُحرَّرِ» على فصْل آخرَ

لِلْمُنَاسَبَةِ وَأَرْجُو إِنْ تَمَّ هَذَا المُخْتَصَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِلْمُحَرَّدِ فَإِنِّي لَلْمُحَرَّدِ فَإِنِّي لِللَّهُ عَلَى اللَّمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِن النَّفَائِسِ إِلَيْهِ مِن النَّفَائِسِ

(لِلْمُنَاسَبَةِ) أيضًا كتقديم «فصلِ تخييرِ الجزاءِ» في الصَّيْدِ على «فصلِ الإحصارِ والفَوَاتِ»، و «المُحرَّرُ» أَخَرَه، والفَصْلُ معناه: الحاجزُ.

(وَأَرْجُو) مِن الرَّجاءِ بالمَدِّ ضدُّ اليأسِ (إنْ تَمَّ هَـذَا المُخْتَصَرُ) أي: الحاضرُ في النِّهنِ، أو بتقديرِ إجابةِ الرَّجاءِ (أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّـرْحِ لِلْمُحَرَّرِ) لا أنَّه شرحٌ له حقيقة، وبيَّنَ المُصنِّفُ في «دقائقِه» الكونيَّة المذكورة، فقـال: أي كدقائقِه وخَفيِّ ألفاظِه، وبَسَطَ الكلامَ على ذلكَ.

(فَإِنِّي لا أَحْذِفُ) بذالٍ مُعجمةٍ أي: لا أُسْقِطُ (مِنْهُ شَيْئًا مِن الأَحْكَامِ) جمْعُ حُكْمٍ، وهو: إسنادُ أمرٍ إلى آخرَ إيجابًا أو سلبًا (أَصْلًا) نصبُ على المصْدرِ التَّوكيديِّ (وَلا مِن الحِلافِ وَلَوْ كَانَ وَاهِيًا) أي: في غاية السُّقوطِ، مجازٌ عنْ معنى الواهِي حقيقة كالجدارِ السَّاقطِ، أوردت جميعَ ما ذَكَرَ (مَعَ مَا) أي: مَصحوبًا بما (أَشَرْتُ إلَيْهِ مِن النَّفَائِسِ) السَّابقةِ، وعدمُ حذفِه لِما في «المُحرَّرِ» مِن الأحكامِ: إمّا بالنَّظَرِ لِما في النَّفَائِسِ) السَّابقةِ، وعدمُ حذفِه لِما في «المُحرَّرِ» مِن الأحكامِ: إمّا بالنَّظَرِ لِما في ظنّه، أو بالنَّظَرِ للأحكامِ الأصولِ؛ لأنَّ الفُروعَ قدْ يحذفُها مِن «المُحرَّرِ»؛ كقولِه في الخُلُع: «وَلا يُشْرَطُ القَبُولُ لَفُظًا وَلا الإعْطَاءُ فِي المَجْلِسِ» فإنَّه لمْ يُبيِّنِ المَجلس، مع أنَّ «المُحرَّر»؛ كقولِه في المُحلِس مجلسُ التَّواجُبِ»، وقدْ يَحْدِفُ الخِيل الخِيل في المُحرَّر»؛ كقولِه في الاعتكافِ: «وَلا يَنْقَطِعُ التَّتَابُعُ بِمَرَضٍ يُحْوِجُ إلَى الخُرُوجِ» فإنَّ عبارةَ «المُحرَّر»؛ كقولِه في الاعتكافِ: «وَلا يَنْقَطِعُ التَتَابُعُ بِمَرَضٍ يُحْوِجُ إلَى الخُرُوجِ» فإنَّ عبارةَ «المُحرَّر»؛ كَالْ القوليْنِ لا ينقطِعُ التَتَابُعُ بِمَرَضٍ يُحْوِجُ إلَى الخُرُوجِ» فإنَّ عبارة «المُحرَّر»؛ قاطهرُ القوليْنِ لا ينقطِعُ» إلَى آخرِه.

وَقَدْ شَرَعْتُ فِي جَمْعِ جُزْءٍ لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِدَقَائِقِ هَذَا المُخْتَصَرِ وَقَدْ شَرَعْتُ فِي إِلْحَاقِ قَيْدٍ أَوْ وَمَقْصُودِي بِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الحِكْمَةِ فِي العُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ المُحَرَّرِ وَفِي إِلْحَاقِ قَيْدٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِن الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا وَعَلَى اللهِ الكَرِيمِ اعْتِمَادِي وَإِلَيْهِ تَفُويضِي وَاسْتِنَادِي

(وَقَدْ شَرَعْتُ) مع شُروعِي في هذا المُختصرِ، مِن الشُّروعِ في الفعلِ أي: التَّلبُّسِ به (فِي جَمْعِ جُزْءٍ) أي: كتابٍ (لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ) وليس بشرح حقيقة (لِدَقَائِقِ هَذَا المُخْتَصَرِ) المُسمَّى بخطِّ مؤلِّفِه في غيرِ الخُطبة بـ«المنهاج»، وهي جمعُ دقيقةٍ، اسمُ لمعنَّى لطيفٍ غامضٍ يحتاجُ للبيانِ، (وَمَقْصُودِي بِهِ) أي: الجُزءِ اللَّطيفِ (التَّنبيهُ عَلَى الحِكْمَةِ فِي العُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ المُحَرَّرِ) من حيثُ اختصارُها أو تغيَّرُها بأوضحَ وأخصرَ منها، كما قال سابقًا: «وَمِنْها إِبْدَالُ» إلى آخرِه.

(وَفِي إِلْحَاقِ قَيْدٍ أَوْ حَرْفٍ) أي: كلمة، مِن التَّعبيرِ بالجُزءِ عنِ الكُلِّ (أَوْ شَرْطٍ) شرطٍ شرطي (لِلْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ) أي: ما يقرُبُ ممَّا ذُكِرَ ويُشابِهُه، (وَأَكْثَرُ ذَلِكَ) المَزيدِ (مِن الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدَّ) لطالبِ الفقْهِ (مِنْهَا) أي: لا غنَى به عنها، والأقلُّ ممَّا زدتُه ليس بضروريِّ، بلْ هو حَسنٌ يُنتَفَعُ به في محلِّ تلكَ الزِّيادةِ.

(وَعَلَى اللهِ الكَرِيمِ) وهو الَّذِي لا ينفدُ عطاؤُه، وقيلَ في معنَى الكريمِ غيرُ ذلك، (اعْتِمَادِي) أي: مُعتَمَدِي في ابتداءِ هذا التَّأليفِ وإتمامِه، فإنَّه تعالَى لا يُخَيِّبُ مَنِ اعتمدَ علَيه، (وَإِلَيْهِ تَفْوِيضِي) أي: رَدُّ أمورِي (وَ) إليه (اسْتِنَادِي) أي: التِجائِي فيما يتعلَّقُ بتأليفِ العلمِ وغيرِه، وجملتا «وَعَلَى اللهِ الكريمِ اعْتِمَادِي، وَإِلَيْهِ تَفُويضِي» يتعلَّقُ بتأليفِ العلمِ وغيرِه، وجملتا «وَعَلَى اللهِ الكريمِ اعْتِمَادِي، وَإِلَيْهِ تَفُويضِي» خبريَّتانِ لفظًا، إنشائيَّانِ معنى، قدَّمَ في كلِّ منهما الخبرَ على المبتدأ تبرُّكًا بذكرِ اللهِ، وإفادةً للاختصاص.

وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ لِي وَلِسَائِرِ المُسْلِمِينَ وَرِضْوَانَهُ عَنِّي وَعَنْ أَحِبَّائِي وَجَمِيعِ المُؤْمِنِينَ

ولمَّا قدَّرَ وقوعَ مَطلوبِه برجاءِ الإجابةِ في إتمامِ هذا المُختصرِ، أعادَ الضَّميرَ إليه في قولِه: (وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ لِي) تأليفًا وعملاً (وَلِسَائِرِ) أي: باقِي (المُسْلِمِينَ) عملاً وقراءةً وتفهُّمًا وغيرَ ذلكَ، ونفْعُ غيرِ المُصنِّفِ يُحصِّلُ النَّفعَ للمُصنِّفِ أيضًا؛ «مَنْ سَنَّ سُنَةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ يَعْمَلُ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ» (١)، وقدِ استجابَ اللهُ دُعاءَ المُؤلِّفِ النَّفعَ لمَنْ ذَكرَ، بعضُهم بالعِلمِ بما فيه، وبعضُهم بالعَملِ والإفتاءِ، واستمرَّ ذلكَ ببركةِ دُعائِه؛ لأنَّه كان مُجابَ الدَّعوةِ.

(وَ) أَسَأَلُه (رِضْوَانَهُ) أَي: عَدَمَ سَخطِه (عَنِّي وَعَنْ أَحِبَّائِي) بتشديدِ المُوحَّدةِ وبالهَمزِ: جمْعُ حبيبٍ، والمُرادُ مَنْ أُحِبُّهم ويُحبُّونِي في اللهِ؛ فإنَّ المَحبَّةَ فيه مِن الإيمانِ، (وَ) عنْ (جَمِيعِ المُؤْمِنِينَ) فالمُصنِّفُ وأحبَّاؤُه فردانِ مِن المُؤمنينَ، فعط فَ «المُؤمنينَ» عليهما عطف عامِّ على بعضِ أفرادِه، قصدَ به تكريرَ الدُّعاءِ لهما مرَّةً بالخُصوصِ ومرةً بالعُموم.

ولا بأسَ قبلَ الشُّروعِ في المَقصُودِ بذكْرِ مُقدِّمةٍ مُشتملةٍ على أمورٍ يرتبطُ بها المقصودُ ويُنتَفَعُ بها فيه.

الْأُوَّلُ: تعريفُ الفقْهِ؛ ليكونَ الشَّارعُ فيه على بَصيرةٍ تامَّةٍ في طلبِه.

وهو لغةً: الفَهْمُ.

واصطلاحًا: العِلْمُ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ العَمليَّةِ المُكتسبُ مِن أُدلَّتِها التَّفصيليَّةِ. فخرجَ بـ «الأحكام»: العلْمُ بالذَّواتِ والصِّفاتِ؛ كتصوُّرِ الإنسانِ والبياضِ.

⁽١) رواه مسلم (١٠١٧) من حديث جَريرِ رَخِوَاللَّهُ عَنْهُ.

وبـ «الشَّرعيَّةِ»: العَقليّةُ؛ كالعِلمِ بأنَّ الواحدَ نِصفُ الاثنينِ، والحِسِّيَّةُ؛ كالعِلمِ بأنَّ النَّارَ محرقةٌ.

وبـ «العَمليَّةِ»: العِلميَّةُ؛ كالعلم بأنَّ اللهَ واحدٌ.

وبد المُكتسب(١)»: العِلمُ الَّذِي لا كسب فيه؛ كعلم جبريل.

وبد «التَّفصيليَّةِ»: العِلمُ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ المكتسبُ من أدلَّةٍ إجماليَّةٍ ؛ كعلمِ الخلافِي. والحُكمُ الشَّرعيُّ: خطابُ اللهِ المُتعلِّقُ بفعلِ المُكلَّفِ من حيثُ إنَّه مكلَّفٌ، لا من حيثُ إنَّه مَخلوقٌ للهِ ؛ كما في قولِه: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمُ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٢).

والحُكْمُ على قسمَينِ: تكليفيِّ، ووضعيِّ.

والأوَّلُ ينقسمُ إلى: إيجاب، ونَدْبِ، وتحريم، وكراهة، وإباحةٍ.

فالإيجابُ: هو الخِطابُ المُقتضِي للفِعل اقتضاءً جازمًا.

والنَّدْبُ: الخِطابُ المُقتضِي للفِعل اقتضاءً غيرَ جازمٍ.

والتَّحْرِيمُ: الخِطابُ المُقتضِي للتَّرْكِ اقتضاءً جازمًا.

والكراهةُ: الخِطابُ المُقتضِي للتَّرْكِ اقتضاءً غيرَ جازمٍ.

والإباحةُ: الخِطابُ المُخيِّرُ بينَ الفعْل والتَّرْكِ.

والقسمُ الثَّاني ينقسِمُ إلى خمسةٍ: سببٍ، وشرطٍ، ومانعٍ، وصحيحٍ، وفاسدٍ، كسببيَّةِ الدُّلُوكِ واشتراطِ الوُضوءِ، ومانِعيَّةِ النَّجاسةِ للصَّلاةِ، وصحَّةِ البيعِ وفسادِه. ولا يُشتَرطُ في خِطابِ الوضْع تكليفٌ، ولا يؤثِّرُ فيه نومٌ ولا نسيانٌ.

(٢) الصافات: ٩٦.

(١) في الأصل: «الكسبيَّة».

الأمرُ الثَّاني: بيانُ استمدادِ الفقهِ.

فيُستمدُّ مِن: الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماعِ، والقياسِ، وغيرِ ذلكَ مِن الأدلَّةِ المُختلَفِ فيها.

أمَّا الكتابُ: فهو الكلامُ المُنزَّلُ على محمَّدٍ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للإعجازِ بسُورةٍ منه. وأمَّا السُّنَّةُ: فهي أقوالُ محمَّدٍ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالُه، ويدخلُ فيها تقريرُه؛ لأنَّه كفُّ عَن الإنكار، والكفُّ فعُلُ.

وأمَّا الإجماعُ: فهو اتَّفاقُ مُجتهدِي الأمَّةِ بعد وفاةِ محمَّدٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عصْرٍ على أيّ أمر كان.

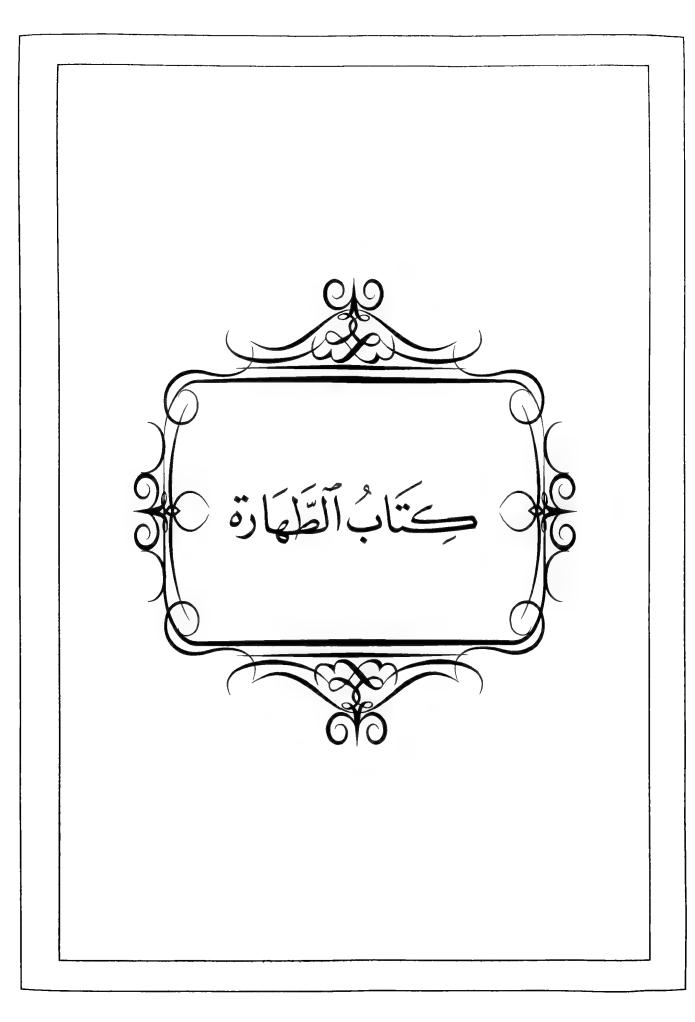
وأمَّا القياسُ: فهو حمْلُ مَعلومٍ على مَعلومٍ آخرَ؛ لمُساواتِه في عِلَّةِ حُكْمِه عندَ الحامِلِ. الأمرُ الثالثُ: بيانُ مَوضوعِه.

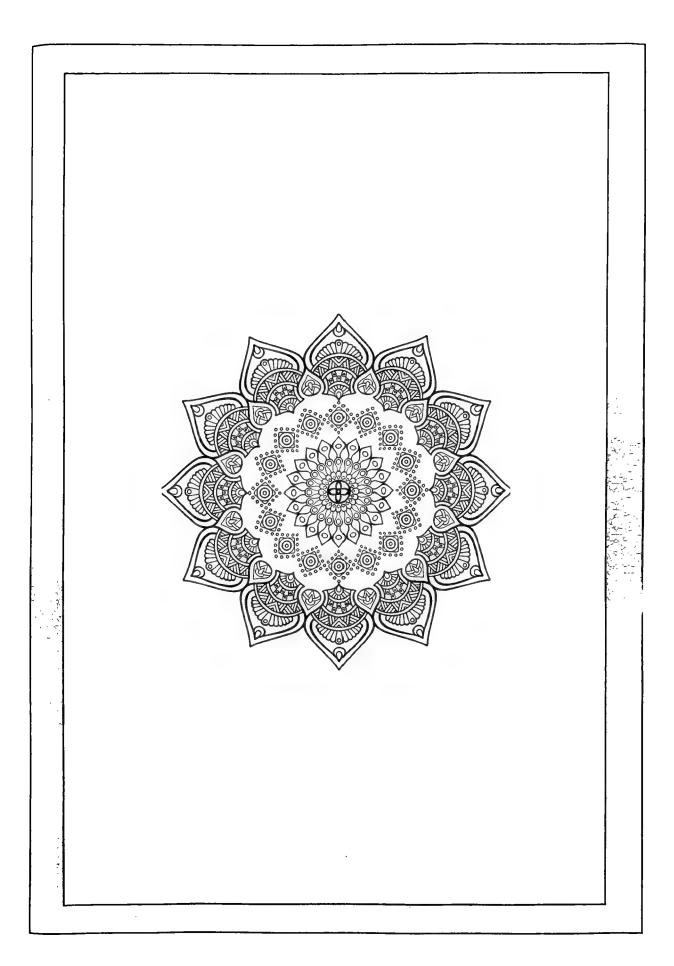
وهو أفعالُ المُكلَّفينَ؛ لأنَّ مباحثَه لا تتجاوزُ عنْ بيانِ أفعالِهم والأمورِ العارضةِ لها. الأمرُ الرَّابعُ: بيانُ فائدتِه.

وهي امْتِثالُ أوامرِ اللهِ واجتنابُ نواهِيه المُحصِّلَينِ للفائدةِ الدُّنيويَّةِ مِن انْتظامِ أمرِ العِبادِ، والأُخرويَّةِ مِن تحصيل الأُجْرِ في المَعادِ.

الأمرُ الخامسُ: لا بدَّ للفقيهِ مِن علْمِ آراءِ المُجتَهدينَ وأقاويلِ المُتقدِّمينَ؛ لأنَّه إنْ كان مُقلِّدًا له بُدَّ مِن مَعرفةِ كان مُقلِّدًا له بُدَّا قليدُه قبلَ معرفةِ مَن يقلِّدُه، وإنْ كان مُجتهدًا فلا بُدَّ مِن مَعرفةِ مخالفتِهم وموافقتِهم حتَّى لا يُخالِف جماعتَهم، ولا طريقَ لذلكَ سِوَى النَّقلِ والرَّوايةِ. إذا تقرَّرَ ذلكَ فلنرجعْ إلى المَقصُودِ، قال المَوْلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ:







كِتَابُ ٱلطَّهَارة

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنزَلْنَامِنَ ٱلسَّمَاءِ مَآءً طَهُورًا ﴾ يُشْتَرَطُ لِرَفْع الحَدَثِ وَالنَّجَسِ

(كِتَابُ) أَخْكَامِ (ٱلطَّهَارة)

بالماء، الشَّاملةِ لوُضوءٍ وغُسلٍ وإزالةِ نجاسةٍ، الآتيةِ في المتْنِ في أبوابِها على هذا التَّرتيب، وأمَّا أحكامُ الطَّهارةِ بالتُّرابِ فتأتِي في بابِ التَّيمُّم.

وتقييدُ الطَّهارةِ في المَتنِ لا بُدَّ منْه كما قال بعضُهم؛ كالعَلَّامةِ الزَّرْكَشِيِّ وغيرِه، خلافًا لِما في بعضِ الشُّروح مِن إطلاقِ الطَّهارةِ.

ومعنَى الطَّهارةِ بفتحِ الطَّاءِ لغةً: النَّظافةُ، وبضَمِّها: بقيَّةُ الماءِ.

وشرعًا: صفةٌ حُكميَّةٌ تقتضِي لمَنْ قامَتْ به استِباحةَ مُفتقرٍ إلى طُهْرٍ.

وليس مِن عادةِ المُصنِّفِ افتتاحُ الكُتبِ بآيةٍ أو غيرِها كـ «المُحرَّرِ»، ولكنَّه قصَدَ هنا الاقتداءَ بالشَّافعيِّ على جهةِ التَّبَرُّكِ بالآيةِ الَّتِي افتتحَ بها وهي:

(قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنزَلْنَامِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ طَهُورًا ﴾(١) ويسمَّى بالمُطلَقِ الآتِي في كلام المَتنِ.

(يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الحَدَثِ) أكبَرَ أو أوسط أو أصغرَ؛ كحيض وجنابةٍ وبولٍ، والمُرادُ بالحَدثِ: معنًى يقومُ بالإنسانِ يمنعُه من فعْلِ ما يتوقَّفُ على الطَّهارةِ، وهذا هو الَّذِي يقصدُ ه النَّاوِي بقولِه: «نويتُ رفْعَ الحَدَثِ»، أمَّا الحَدَثُ لغةً: فاسمٌ للشَّيءِ الحادثِ.

(وَ) إِزَالَةِ (النَّجَسِ) بِفتحِ الجيمِ، أصالةً، مُغلَّظًا أو مُتوسِّطًا أو مُخفَّفًا؛ كتنجُّسٍ بكلْبِ، وعَذِرةٍ، وبولِ صبيِّ لمْ يطعمْ غيرَ لَبنِ.

⁽١) سورة الفرقان: ٤٨.

مَاءٌ مُطْلَقٌ وَهُومَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ فَالمُتَغَيِّرُ بِمُسْتَغْنَى عَنْهُ كَزَعْفَرَانٍ تَغَيُّرًا يَمْنَعُ إطْلاقَ اسْمِ المَاءِ غَيْرُ طَهُورٍ وَلا يَضُرُّ تَغَيُّرٌ لا يَمْنَعُ الِاسْمَ وَلا مُتَغَيِّرٌ بِمُكْثٍ وَطِينٍ، وَطُحْلُبٍ وَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ وَكَذَا مُتَغَيِّرٌ بِمُجَاوِرٍ كَعُودٍ وَدُهْنٍ، أَوْ بِثُرَابٍ طُرِحَ فِي الأَظْهَرِ

(مَاءٌ مُطْلَقٌ) وهو شرطٌ أيضًا في غُسل لا يرفعُ حدثًا؛ كغُسل مُستحاضةٍ ووُضوءٍ وغُسل مُستحاضةٍ ووُضوءٍ وغُسل مَسنُونَيْنِ ونحوِهما مِن غَسلةٍ ثَانيةٍ وثالثةٍ فيهما، وقيْدُ بـ «الأصالةِ» مُخرِجٌ للتُّرابِ في غَسلاتِ الكلْبِ؛ فإنَّه إزالةُ نجسِ بغيرِ الماءِ، لكنْ لا بالأصالةِ.

(وَهُو) أي: المُطلقُ في عُرفِ الفُقهاءِ: (مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ) لازمٍ، فلا يَضرُّ القَيدُ المُنفَكُّ كماءِ البئرِ في كونِه مطلقًا.

(فَالمُتَغَيِّرُ) حِسَّا أَو تقديرًا (بِمُسْتَغْنَى عَنْهُ) بخليطٍ طاهرٍ، وهو ما لا يمكنُ فصْلُه (كَزَعْفَرَانٍ) ومَنيٍّ (تَغَيُّرًا) كثيرًا، وهو ما (يَمْنَعُ إطْلَاقَ اسْمِ المَاءِ) عليه غيرُ مطلَقٍ و(غَيْرُ طَهُورٍ) أيضًا، قليلًا كان الماءُ أو كثيرًا.

ولا يضرُّ المُتغيِّرُ كثيرًا بمِلْحِ مائيٍّ ووَرقِ شَجرِ تفتَّتَ ولم يطرح، (وَلا يَضُرُّ) في طهوريَّةِ الماءِ (تَغَيُّرُ) يسيرٌ (لا يَمْنَعُ الاسْمَ) أي: إطلاقَ اسمِ الماءِ، (وَلا مُتَغَيِّرُ) كثيرًا (بِمُكْثُ بِ) بتثليثِ ميمِه (وَطِينٍ، وَطُحْلُبٍ) متَّصل، وهو بطاءٍ مضمومةٍ ولام كذلكَ مع فتُجِها أيضًا: شيءٌ أخضرُ يعلُو الماءَ، فلو أُخِذَ منه وطُرِحَ فيه بعدَ دقِّهِ ضَرَّ في الأصحِّ.

(وَ) لا متغيَّرٌ بسببِ (مَا فِي مَقَرِّهِ) أي: موضعِ استقرارِ الماءِ (وَمَمَرِّهِ) أي: موضعِ مُرورِه بلا خلافٍ في الجَميعِ، (وَكَذَا مُتَغَيِّرٌ بِمُجَاوِرٍ) طاهرٍ، وهو ما يمكنُ فضلُه مِن الماءِ، (كَعُودٍ) صلْبٍ (وَدُهْنٍ، أَوْ بِتُرَابٍ طُرِحَ) لا يضرُّ (فِي الأَظْهَرِ)، وعبارةُ مِن الماءِ، (كَعُودٍ) صلْبٍ (وَدُهْنٍ، أَوْ بِتُرَابٍ طُرِحَ) لا يضرُّ (فِي الأَظْهَرِ)، وعبارةُ

وَيُكْرَهُ المُشَمَّسُ وَالمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ قِيلَ: وَنَفْلِهَا غَيْرُ طَهُورٍ فِي الجَدِيدِ

«الرَّوضةِ»(١) في طرحِ التُّرابِ: «على الصَّحيحِ، وقيلَ: على (١) المشهور»، وللتَّرَدُّدِ في كونِ التُّرابِ مخالطًا أو مجاورًا عطفَه بـ «أو»، والمُتغيِّرُ بالتُّرابِ المُصاحبِ للماءِ في غسْل النَّجاسةِ الكَلبيَّةِ أوِ الَّذِي ألفَتْه الرِّيحُ لا يَضُرُّ قطعًا.

(وَيُكْرَهُ) شرعًا تنزيهًا الماءُ (المُشَمَّسُ) وهو المُسخَّنُ بتأثيرِ الشَّمسِ فيه، واستعمالُه في بدنٍ طهارةً وغيرَها بقُطْرٍ حارٍّ في إناءٍ منطبع إلَّا إناءَ النَّقدَيْنِ، وهذا ما لمْ يبْردْ، واختارَ في «الرَّوضةِ» (٣) عدمَ الكراهةِ مُطلقًا، والمُسخَّنُ بالنَّارِ لا يُكْرَهُ إلَّا أَنْ يكونَ شديدَ السُّخونةِ.

(وَالمُسْتَعْمَلُ) قليلًا مع النَّيَّةِ (فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ)، وهو هنا ما لا بدَّ منه، سواءً استُعْمِلَ عنْ حَدثٍ أو ما في معناه؛ كوُضوءِ صاحبِ ضَرورةٍ بعدَ انفصالِ المُستعملِ عَنْ العضْوِ ولو إلى آخَرَ غيرِ عضوِ جنابةٍ.

(قِيلَ: وَ) المُستعمَلُ أيضًا في (نَفْلِهَا) كغسْلة ثانية ووُضوء وغُسْل مَسنونَيْنِ (غَيْرُ طَهُورٍ فِي الجَدِيدِ) هو خبرُ قولِه: «والمُسْتَعْمَلُ» قبل، وما بينَهما اعتراض، والأصحُّ على الجَديدِ: أنَّ المُستعمَلَ في نفْلِها غيرَ غُسالةِ دمِ البَراغيثِ طهورٌ، أمَّا غُسالةُ دم البَراغيثِ فنجسةٌ.

والمُستعمَلُ لا في فرْضٍ ونفْلِ طَهورٌ قطعًا كالكرةِ الرَّابعةِ، والمستعمَلُ مطلقٌ مُنِعَ مِنِ استعمالِه تعبُّدًا كمَا في «المُحرَّرِ»(٤) و «الشَّرحينِ»، وإنْ كان في

⁽۲) «على» مثبتة من «روضة الطالبين».

⁽٤) «المحرر» (ص ۸).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ١١).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١٠/١).

فَإِنْ جُمِعَ قُلَّتَيْنِ فَطَهُورٌ فِي الأَصَحِّ وَلا تَنْجُسُ قُلَّتَا المَاءِ بِمُلَاقَاةِ نَجِس، فَإِنْ غَيَّرَهُ فَنَجِسٌ فَإِنْ زَالَ تَغَيُّرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهُرَ، أَوْ بِمِسْكٍ، وَزَعْفَرَانٍ فَلَا وَكَذَا تُرَابٌ وَجِصٌّ فِي الأَظْهَرِ

«المجموع»(١) و «التَّحقيقِ»(٢) و «الفتاوَى»(٣) صحَّحَ أنَّه ليس بمُطلقٍ، والمُستعمَلُ في النَّجاسةِ فيه تفصيلٌ يأتِي في بابِها.

وعلَى الجَديدِ (فَإِنْ جُمِعَ) المستعمَلُ في فرْضِ الطَّهارةِ فبلغَ (قُلَّتَيْنِ فَطَهُورٌ فِي الأَصَحِّ) وهذا مِن قاعدةِ تنزيل وجودِ الشَّيءِ دوامًا منزلة ابتدائِه.

(وَلا تَنْجُسُ) بفتح الجيم وضمِّها (قُلَّتَ المَاءِ بِمُلاقَاةِ نَجِسٍ، فَإِنْ غَيَّرَهُ) أي: غيَّر النَّجِسُ الملاقِي الماءَ الْقلَّتَيْنِ تغيُّرًا كثيرًا أو قليلًا، حسِّيًّا أو تقديريًّا، بمُجاورِ أو مُخالطٍ، طعْمًا أو لونًا أو ريحًا، (فَنَجِسٌ) وإلَّا فطاهرٌ، والمُتغيِّرُ بجيفةٍ قربَ الماءِ طهورٌ قطعًا.

(فَإِنْ زَالَ تَغَيُّرُهُ بِنَفْسِهِ) أي: بغَيرِ ضمِّ ماءِ إليه كطولِ مُكثٍ، (أَوْ) زالَ (بِمَاءٍ) ضُمَّ إليه، طاهرٍ أو نجس، أو بماءٍ أُخِذَ منه والباقِي قلَّتانِ (طَهُرَ، أَوْ) زالَ ظاهرًا (بمِسْكِ، وَزَعْفَـرَانِ) وخَـلً أي: بواحدٍ من ذلكَ ونحْـوِه ممَّا له صفةٌ غالبةٌ، فلـمْ توجَدْ رائحةُ ـ النَّجاسةِ ولا لونُها ولا طعمُها، (فَلا) تطهُرُ قطعًا.

(وَكَلْذَا تُرَابٌ وَجِصٌّ) بكسر جيمِه أفصحُ من فتْحِها: اسمٌ لِما يُبنَى به ويُطلَى، وتسميتُه بالجبْسِ من لحْنِ العامَّةِ، إذا زالَ تغيُّرُ الماءِ بِهما لا يطهُرُ (فِي الأَظْهَرِ) حالَ كدورتِه بهما، فإنْ صفِي ولا تغيُّرَ به طهرَ قطعًا.

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۱/ ۸۰ - ۸۱). (٢) «التحقيق» (ص ٣٣).

⁽۳) «فتاوي النووي» (ص ۱۷ – ۱۸).

وَدُونَهُمَا يَنْجُسُ بِالمُلَاقَاةِ فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِمَاءٍ وَلَا تَغَيُّرَ فَطَهُورٌ فَلَوْ كُوثِرَ بِإِيرَادِ طَهُورٍ فَلَوْ كُونِهُمَا بِمَاءٍ وَلَا تَغَيُّرَ فَطَهُورٌ فَلَوْ كُوثِرَ بِإِيرَادِ طَهُورٍ فَلَا تُنجَسُ فَلَا مُن لُهُ مَا لَمْ يَطْهُرْ وَقِيلَ طَاهِرٌ لَا طَهُورٌ وَيُسْتَثْنَى مَيْتَةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ فَلَا تُنجَسُ مَائِعًا عَلَى المَشْهُورِ

(وَ) الماءُ الموصوفُ بِما (دُونَهُمَا) أي: القلَّتَيْنِ (يَنْجُسُ بِالمُلَاقَاةِ) للنَّجاسةِ وإنْ لمْ يتغيَّرْ، فإنْ كان وارِدًا على نجاسةٍ فحُكْمُه يأتِي في بابِها.

ثمَّ ذكرَ ما يُصيِّرُ الماءَ المَذكُورَ طهورًا بقولِه: (فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِمَاءٍ) طاهرٍ أو نجسٍ، وكذا المستعمَلُ في الأصحِّ (وَلا تَغَيُّرُ) بِهِ بعدَ بُلوغِه قلَّتَيْنِ (فَطَهُورٌ)، ولوْ فُرِّقَ بعدَ ذلكَ، أمَّا إذا بلغَهما بغيرِ ماءٍ؛ كمائعٍ، أو كان بعدَ بلوغِهما بماء متغيِّرًا لمْ يطهرْ.

(فَلَوْ كُوثِرَ) المُتنجِّسُ بالمُلاقاةِ من غيرِ نجاسةٍ جامدةٍ فيه (بِإِيرَادِ) ماءٍ عليه أكثرَ منه (طَهُورٍ فَلَمْ يَبْلُغْهُمَا لَمْ يَطْهُرْ)، فإنْ كانَتِ الجامدةُ فيه فالطَّريقُ نزْعُها قبلَ المُكاثرةِ، (وَقِيلَ): إنْ كُوثِرَ بما ذُكِرَ فهو (طَاهِرٌ) موصوفٌ بقولِه: (لا طَهُورٌ) بناءً على مذهبِ الكوفيِّينَ أنَّ «لا» تُستعملَ اسمًا بمَعنى «غير»، ولمَّا كانت على صُورةِ الحَرفِ ولا إعرابِ فيه أُعرِبَ ما بعدَها بإعرابِها، وإنَّما لمْ يُجعلْ «لا» في كلامِ المثنِ حرفًا عاطفًا؛ لأنَّ شرْطَ المعطوفِ عليه كما قال أبو حيًانَ وغيرُه؛ نحوَ: «جاءَني رجلٌ لا امرأةٌ»، والطَّهورُ يصدقُ على الطَّاهرِ، فلا يصِحُّ عطفُه عليه.

(وَيُسْتَثْنَى) ممَّا ينجِّسُ الماءَ القليلَ (مَيْتَةٌ لا دَمَ لَهَا سَائِلٌ) عندَ قَتْلِها أو شتِّ عضوها في حياتِها؛ كذُبابٍ وعقْربِ لا حيَّةٍ وضِفْدَع، (فَلَا تُنجِّسُ مَائِعًا) ماتَتْ فيه ماءً كان أو غيرَه كدُهنِ (عَلَى المَشْهُورِ) إنْ له تُطرحْ فيه بعدَ موتِها ولمْ تُغيَّرُه، وإلّا نجَّسَتْه جزْمًا، وأنْ لا يكونَ نشوةُها منه، فإنْ كان كدُودِ خَلِّ لمْ ينجِّسُه جزْمًا

وَكَذَا فِي قَوْلٍ: نَجَسٌ لا يُدْرِكُهُ طَرْفٌ قُلْتُ: ذَا القَوْلُ أَظْهَرُ وَاللهُ أَعْلَمُ. وَاللهُ أَعْلَمُ

إِنْ لَمْ تُطرِحْ، وثوبٌ أو بدنٌ رطبٌ كمائع، فلو غيَّرَ «مائعًا» بـ «رطبٍ» لشملَ ما ذكرَ، وأبدلَ المَشهُورَ في «التَّحقيقِ» (١) بالمَذهَبِ (٢)، وفي «الرَّوضةِ» (٣) بالأظهرِ، ثمَّ أعادَ هذهِ المَسألة مع غيرِها وعبَّرَ في الجَميع بالمَذهَبِ (١).

(وَكَذَا) يُستثنَى (فِي قَوْلٍ: نَجَسٌ) قليلٌ (لا يُدْرِكُهُ) أي: يشاهِدُه (طَرْفٌ) أي: بصرٌ؛ كقطْرة بول، فلا تُنَجِّسُ مائعًا ولا غيرَه.

(قُلْتُ: ذَا القَوْلُ أَظْهَرُ) مِن مُقابِلهِ الحاكمِ بتنجُّسِ الماءِ وغيرِه بما ذُكِرَ (وَاللهُ أَعْلَمُ)، ويُستثنَى أيضًا: اليسيرُ من الشَّعرِ النَّجِسِ، ومن دُخانِ النَّجاسةِ، وغيرِ ذلكَ ممَّا في المُطَوَّلاتِ.

(وَ) القليلُ (الجَارِي) في تنجُّسِه بالمُلاقاةِ (كَرَاكِدٍ) في الجَديدِ، (وَ) قال الشَّافِعيُّ (فِي القَدِيمِ: لا يَنْجُسُ بِلَا تَغَيُّرٍ) أمَّا الكثيرُ فلا ينجُسُ إلَّا بالتَّغيُّرِ.

(وَالقُلَّتَانِ) بِالمِساحةِ ذراعٌ وربعٌ طولًا وعرضًا وعُمقًا بذراعِ الآدميّ، وبالوزْنِ (خَمْسُ مِئةِ رِطْلٍ بَغْدَادِيٍّ) نسبةً لبغدادَ مدينةٍ مشهورةٍ، ورطْلُها على الأصحِّ الآتِي للمُصنِّفِ في زكاةِ الشِّيابِ مئةٌ وثمانيةٌ وعِشرونَ درْهمًا وأربعةُ أسباعِ درهم.

⁽١) «التحقيق» (ص٤٠).

⁽٢) في الحاشية : لم يعبِّر في «التحقيق» بالمذهب في كونها لا تنجس مائعًا، بل في نجاستها، ثم قال: ولا تنجس ما تولدت منه، وكذا غيره في الأظهر؛ فاعلمه.

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ١٤).

⁽٤) في الحاشية: في هذا الكلام نظر يظهر من مراجعة «الروضة».

تَقْرِيبًا فِي الْأَصَحِّ وَالتَّغَيَّرُ المُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ طَعْمٌ، أَوْ لَوْنٌ، أَوْ رِيحٌ وَلَوِ اشْتَبَهَ: مَاءٌ طَاهِرٌ بِنَجِسٍ؛ اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ

(تَقْرِيبًا فِي الأَصَحِّ) هو راجعٌ إلى المِقدارِ المَذكُورِ والتَّقريبِ فيه، كما يُشعِرُ به صنيعُه، لكنْ عبَّرَ في «الرَّوضةِ»(١) في المِقدارِ بالصَّحيحِ المَنصوصِ، وعلَى التَّقريبِ لا يضرُّ نقْصُ رِطلَيْنِ.

(وَالتَّغَيُّرُ) حِسَّا أَو تقديرًا (المُؤَثِّرُ) أي: السَّالبُ للطَّهوريَّةِ أَو الطَّاهريَّةِ (بِطَاهِرٍ) ويُعتبَرُ فِي التَّغيُّرِ به تقديرًا ويُعتبَرُ فِي التَّغيُّرِ به تقديرًا المُخالِفُ الأَسَدُّ: تَغَيُّرُ بواحدٍ من أوصافٍ ثلاثةٍ، وهي: (طَعْمَ، أَوْ لَوْنٌ، أَوْ رِيحٌ)، ولا يُسْتَر طُ اجتماعُها في النَّجِسِ قطعًا، ولا في الطَّاهرِ على الأَصَحِّ، وحرجَ وحرجَ المُؤثِّرُ بطاهرِ»: التَّغيُّرُ اليسيرُ، ود «المُؤثِّرُ بنجسٍ»: التَّغيُّرُ بجيفةٍ قرْبَ الماءِ كما قال بعضُهم.

(وَلَوِ اشْتَبَهَ:

* مَاءٌ طَاهِرٌ) أي: طهورٌ بمُستعمَل أو (بِنَجِسٍ؛ اجْتَهَدَ) مَنِ اشتبهَ عليه أحدُ الماءَيْنِ بالآخرِ بدليل يُبيِّنُ النَّجِسَ أو المُستعمَل منهما جوازًا بقُدرةِ طاهرٍ بيقينٍ، وحتمًا عندَ فقدِه، كما في «المَجموع»(٢).

(وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ) بالاجتهادِ (طَهَارَتَهُ) منْهُما، فلوْ هجم وتوضَّأَ وصلَّى فبانَتْ إصابتُه لمْ تصحَّ صلاتُه قطْعًا ولا وُضوءُه على الأصحِّ.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ١٩).

⁽۲) «المجموع شرح المهذب» (۱/ ۱۸۰، ۱۹۲).

وَقِيلَ: إِنْ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ بِيَقِينٍ فَلَا وَالأَعْمَى كَبَصِيرٍ فِي الأَظْهَرِ، أَوْ مَاءٌ وَبَوْلٌ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ، بَلْ يُخْلَطَانِ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ

(وَقِيلَ: إِنْ قَدَرَ عَلَى) ماءٍ (طَاهِرٍ بِيَقِينٍ) كمَنْ هو على شطِّ بحرٍ (فَلا) يجوزُ اجتهادُه في المُشتبهَيْنِ، والاجتهادُ لا يختصُّ بالماءَيْنِ، بلْ يكونُ في غيرِهما.

وشُروطُ الاجتهادِ: التَّعدُّدُ في المُشتبَهِ، وأصليَّةُ الطَّهارةِ فيه، وكونُ العلامةِ لها فيه مجالٌ، والعلمُ بالنَّجاسةِ أو ظنُّها بإخبارِ عدْلٍ واحدٍ، والسَّلامةُ مِن التَّعارُضِ، والحصرُ في المُشتبَهِ، فلوِ اشتبَهَ إناءُ بولِ(١) بأوانِي بلدٍ فلا اجتهادَ، بلْ يأخذُ منها ما شاءَ.

(وَالأَعْمَى) فِي أَصلِ الاجتهادِ (كَبَصِيرٍ) فيجتَهِدُ أيضًا (فِي الأَظْهَرِ) أمَّا عندَ التَّحَيُّرِ فيقلِّدُ دونَ البصيرِ.

* (أو) لم يشتبه ماءٌ طاهرٌ بماءٍ نجسٍ ، بَلِ اشتبه (مَاءٌ وَبَوْلٌ) منقطعٌ رائحتُه (لَمْ يَجْتَهِدْ) فيهِما (عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ يُخْلَطَانِ) مثلًا ، (ثُمَّ يَتَيَمَّمُ) بعدَ الخلْطِ أو إتلافِ يَجْتَهِدْ) فيهِما ويصلِّي بلا إعادةٍ ، وثبوتُ نونِ «يُخْلَطَانِ» إمَّا على أنَّ الجُملة استئنافيّةٌ لا معطوفةٌ ، أو معطوفةٌ بـ «بلُ على جملةِ «لَمْ يَجْتَهِدْ» بناءً على ما قاله ابنُ مالِكِ(١) من عطْفِها الجُملَ حيثُ قال: «بَلِ العاطفةُ إذا وقعَتْ بعدَ جملةٍ فهي للتَّنبيهِ على انتهاءِ غرضِ واستثناء وغيرِه»، وهي هنا وفِي قولِه بعدُ «بَلْ يَتَيَمَّمُ» كذلك.

⁽١) في الحاشية: «صوابه: ماء نجس، فسيأتي أنَّ البولَ لا اجتهاد فيه مع الماء».

⁽٢) «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٢٣٣).

أَوْ وَمَاءُ وَرْدٍ تَوَضَّأَ بِكُلِّ مَرَّةً وَقِيلَ: لَهُ الِاجْتِهَادُ، وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ أَرَاقَ الآخَرَ فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغَيَّرَ ظَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ، بَلْ يَتَيَمَّمُ بِلَا إِعَادَةٍ فِي الأَصَحِّ، وَلَوْ أَخْبَرَ بِتَنْجُسِهِ مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ وَبَيَّنَ السَّبَبَ أَوْ كَانَ فَقِيهًا

(أَوْ) لَمْ يَشْتَبِهُ مَاءٌ وَبُولُ، بَلِ اشْتَبَهَ مَاءٌ (وَمَاءُ وَرْدٍ) مِنْقَطَعٌ رائحتُه (تَوَضَّأَ بِكُلِّ) منهما (مَرَّةً) مِن غيرِ اجتهادٍ، ويُغتفَرُ التَّردُّدُ في النِّيَّةِ، ويندفِعُ بأخْذِه غُرفةً مِن كلِّ منهما ويستعملُهما دفعةً واحدةً في وجْهِه ناويًا في تلكَ الحالةِ، (وَقِيلَ: لَهُ الِاجْتِهَادُ) فيما ذُكِرَ، ولا بدَّ على هذا الوجْهِ من ظُهورِ علامةٍ قطعًا.

(وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ) بالاجتهادِ طاهرًا منهما (أَرَاقَ الآخَرَ) ندْبًا إِنْ لَمْ يحتَجْ إليه لعطَش ونحوِه، (فَإِنْ تَرَكَهُ) أي: ما ظنَّ نجاستَه ولمْ يُرِقْه وبقي منَ الأوَّلِ بقيَّةٌ واحتاجَ للتَّطهُ رِبه اجتهدَ ثانيًا، فإنْ لمْ يتغيَّرْ ما ظنَّه بالاجتهادِ سابقًا عملَ به، (وَ) إِنْ (تَغَيَّرَ ظَنَّهُ) السَّابِقُ بالنَّجاسةِ إلى ظنِّ لاحقِ بالطَّهارةِ بظُهورِ علامةٍ (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي) مِن الظنَّيْنِ (عَلَى النَّصِ، بَلْ يَتَيَمَّمُ) ويُصلِّي ويُعيدُ في الأصحِّ، وإنْ لمْ يحتَجْ للتَّطهُ رِبه بأنْ كان على طهارةِ الأوَّلِ صلَّى بها ولمْ يجبْ إعادةُ الاجتهادِ، وإنْ لمْ يحتَجْ للتَّطهُ رِبه بأنْ كان على طهارةِ الأوَّلِ صلَّى بها ولمْ يجبْ إعادةُ الاجتهادِ، وإنْ لمْ وإنْ لمْ يبقَ مِن الأوَّلِ شيءٌ وتغيَّرَ ظنَّهُ في الآخِرِ لمْ يعملُ بالظَّنِّ الثَّانِي على النَّصِّ، بلْ يتيمَّمُ ويصلي (بِلا إعَادَةٍ) للصَّلاةِ الثَّانيةِ المفعولةِ بالتَّيمُ مِ (فِي الأَصَحِّ) إِنْ كان على مُسافرًا، وإلَّا أعادَ جزمًا، وإنْ وقعَتِ الإراقةُ قبلَ الثَّانيةِ لمْ يُعِدها جزمًا.

(وَلَوْ أَخْبَرَ بِتَنْجُسِهِ) أي: أحدِ الماءَيْنِ على التَّعيينِ أوِ الإبهامِ (مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ) كَعَبدٍ أوِ امرأةٍ، لا فاستٍ ومجهولٍ ومجنونٍ وصبيٍّ ميَّزَ أم لا، (وَبَيَّنَ السَّبَبَ) في تنجيسِه، سواءٌ أكانَ فقيهًا موافقًا أمْ لا، (أَوْ) لمْ يبيِّنِ السَّببَ ولكنْ (كَانَ فَقِيهًا)

مُوَافِقًا اعْتَمَدَهُ وَيَحِلُّ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا ذَهَبًا وَفِضَّةً، فَيَحْرُمُ وَكَذَا اتِّخَاذُهُ فِي الأَصَحِّ.

وَيَحِلُّ المُمَوَّهُ فِي الأَصَحِّ، وَالنَّفِيسُ كَيَاقُوتٍ فِي الأَظْهَرِ وَمَا ضُبِّبَ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةً كَبِيرَةً لِزِينَةٍ حَرُمَ أَوْ صَغِيرَةً

بما يُنجِّسُ الماءَ (مُوَافِقًا) لمَنْ أخبَره بتنجيسِه في مذهبِه؛ (اعْتَمَدَهُ) من غيرِ تبيينِ السَّببِ، حتَّى لوْ أخبَرَه بنجاسةِ ما صلَّى به أعادَ الصَّلاةَ وغسلَ ما أصابَه منه، أمّا العامِّيُّ أو الفقيهُ المُخالفُ فلا تعتمدْه مِن غيرِ تبيينِ.

(وَيَحِلُّ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ) من حيثُ كونُه إناءً، سواءٌ كان من نُحاسٍ أو خزفٍ أو غيرِهما، فلا يحلُّ استعمالُ النَّجسِ إلّا في جافً، أو ما لا ينقصُ عن قلَّتَيْنِ، (إلله) إناءً (ذَهَبًا وَ) إناءً (فِضَّةً، فَيَحْرُمُ) في غيرِ ضرورةٍ على ذَكرٍ وأنثَى استعمالُ ما ذُكرَ في تطهُّرٍ وأكْلٍ وشُربٍ وغيرِ ذلكَ، لكنِ التَّطهُّرُ صحيحٌ والمأكولُ والمشروبُ حلالانِ.

(وَكَذَا اتِّخَاذُهُ) أي: اقتناءُ إناءِ ذهبِ أو فضَّةٍ من غيرِ استعمالٍ يحرُمُ (فِي الأَصَحِّ). (وَيَحِلُّ) الإناءُ من غيرِ هما (المُمَوَّهُ) أي: المَطلِيُّ بشيءٍ من ذهبِ أو فضَّةٍ تمويهًا لا يحصُلُ منه شيءٌ بعرْضِه على نارٍ (فِي الأَصَحِّ)، وإلّا حَرُمَ جزْمًا، (وَ) الإناءُ (النَّفِيسُ) جوْهرًا من غيرِ ذهبٍ وفضَّةٍ (كَيَاقُوتٍ) وزبر جدٍ يحِلُّ مع الكراهةِ استعمالُه (فِي الأَظْهَر).

أَمَّا النَّفيسُ صنعةً فحلالٌ قطعًا، (وَمَا ضُبِّبَ) من إناء وغيرِه (بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةً كَبِيرَةً) عُرفًا (لِزِينَةٍ) بأنِ انتفَتِ الحاجةُ فيها (حَرُمَ) استعمالُه (أَوْ صَغِيرَةً) عرفًا

بِقَـدْرِ الحَاجَةِ فَلَا أَوْ صَغِيرَةً لِزِينَةٍ، أَوْ كَبِيـرَةً لِحَاجَةٍ جَازَ فِي الأَصَحِّ وَضَبَّةُ مَوْضِعِ الإَسْتِعْمَالِ كَغَيْرِهِ فِي الأَصَحِّ قُلْتُ: المَذْهَبُ تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا وَاللهُ أَعْلَمُ الإَسْتِعْمَالِ كَغَيْرِهِ فِي الأَصَحِّ قُلْتُ: المَذْهَبُ تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهبِ مُطْلَقًا وَاللهُ أَعْلَمُ

(بِقَدْرِ الحَاجَةِ)، وهو غرضُ الإصلاحِ (فَلَا) يحرُمُ ولا يُكرَهُ (أَوْ صَغِيرَةً لِزِينَةٍ، وَلَهُ عَبِيرَةً لِحَاجَةٍ جَازَ فِي الأَصَحِّ) مع الكراهةِ، والمُضبَّبُ بضبَّةٍ بعضُها للحاجةِ وبعضُها للزِّينةِ حرامٌ، وإنْ كان مقدارُ الزِّينةِ صغيرًا، وإذا شكَّ في كبَرِ ضبَّةٍ فالأصلُ الإباحةُ، وضبَّةُ الإناءِ في الأصلِ ما يُصلَحُ بها خللُه، ثمَّ أُطلقَتْ على ما للزِّينةِ توسُّعًا.

(وَضَبَّةُ مَوْضِعِ) أي: الحاصلةُ في موضِعِ (الإسْتِعْمَالِ) كَمُلاقاتها فَمَ الشَّارِبِ (وَضَبَّةُ مَوْضِعِ)، فيحلُّ إناؤُها فيما يحِلُّ (فِي الأَصَحِّ) وقدْ عُلِمَ مِن التَّفصيلِ في الظَّبَّةِ أَنَّ شرْطَها أَلَّا تعُمَّ الإناءَ كلَّه، فإنْ عمَّتْه حَرُمَ قطعًا، وأنْ تتعلَّقَ بالاستعمالِ، فيجوزُ أنْ يتّخِذَ للإناءِ حلْقةً أو سِلسلةً.

(قُلْتُ: المَذْهَبُ) وعبَّر في «الرَّوضةِ»(١) بالصَّحيحِ (تَحْرِيمُ) إناءِ (ضَبَّةِ الذَّهَبِ الْمُصنَّفِ «ضَبَّةً» مُطْلَقًا) ولوْ صغيرةً لحاجةٍ أو زينةٍ (وَاللهُ أَعْلَمُ)، ويظهرُ في نصْبِ المُصنَّفِ «ضَبَّةً» أَعْلَمُ مِن اسمِ العَينِ النَّائبِ عَنِ المَصدَرِ في الانتصابِ مَفعولًا مُطلقًا.



⁽١) «روضة الطالبين» (١/٤٦).

(بَابُ السَبَابِ الْحَدَثِ) هِيَ أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا: خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ قُبُلِ أَوْ دُبُرٍ إِلَّا المَنِيَّ

(بَابُاشَبَابِ الْحَدَثِ) الْأَضَعَي

وتُسمَّى نواقضَ الوُضوءِ أيضًا كما يشيرُ إليه قولُه بعدَ: «فَخَرَجَ المُعْتَادُ نَقَضَ».

أمَّا أسبابُ الأكبَرِ فستأتِي في بابِ الغُسلِ.

والسَّبِبُ لغةً: ما يُتوصَّلُ بهِ للمقصودِ.

واصطلاحًا: وصفٌ ظاهرٌ مُنضبطٌ مُعرِّفٌ للحكمِ؛ كالمَسِّ مشلًا، فإنَّه مُعرِّفٌ للحكم؛ أي: نقضِ الوُضوءِ.

(هِيَ) أي: أسبابُ الحَدثِ الغالبةُ: (أَرْبَعَةُ) بخلافِ انقطاعِ الحَدثِ الدَّائمِ مثلًا فليس منَ السَّببَ الغالبِ، فلا يرِدُ على تقييده بأربعة:

(أَحَدُهَا: خُرُوجُ شَيْءٍ) معتادٍ أو نادرٍ، نجسٍ أو طاهرٍ (مِنْ قُبُلِ) لهِ أي: المُتوضِّئِ الواضحِ الحَيِّ (أَوْ دُبُرِ) له، واضحًا كان أو غيرَه، وقُبلا الواضحِ كما لوْ كان لرجلِ ذَكَرانِ أو لامرأةٍ فَرْجانِ، ينتقضُ بالخارجِ مِن كلِّ منهما على ما سيأتِي، وقُبلا المُشكِلِ بالخارجِ من جميعِهما، والحَدَثُ كما يُطلَقُ على الخُروجِ يُطلَقُ على الخارج أيضًا.

(إلَّا المَنِيَّ) أي: منيَّ الشَّخصِ نفسِه الخارجَ باحتلامٍ مثلًا مِن مُتوضِّئِ نائمٍ ممكِّنِ مقعدَه فلا ينقضُ.

وَلَوِ انْسَدَّ مَخْرَجُهُ وَانْفَتَحَ تَحْتَ مَعِدَتِهِ فَخَرَجَ المُعْتَادُ نَقَضَ وَكَذَا نَادِرٌ؛ كَدُودٍ فِي الأَظْهَرِ، أَوْ فَوْقَهَا وَهُوَمُنْفَتِحٌ فَلَا فِي الأَظْهَرِ

(وَلَوِ انْسَدَّ مَخْرَجُهُ) المُعتادُ أي: عرض انسدادُه (وَانْفَتَحَ) له مخرجٌ (تَحْتَ مَعِدَتِهِ) بفتحِ الميم وكسرِ العينِ في الأفصحِ، ويجوزُ بسكُونِها، (فَخَرَجَ) مِن المنفتحِ تحتَها؛ (المُعْتَادُ نَقَضَ) قطعًا، (وَكَذَا نَادِرٌ؛ كَدُودٍ) ودَم ينقضُ (فِي المَنفتحِ تحتَها؛ (المُعْتَادُ نَقَضَ) قطعًا، (وَكَذَا نَادِرٌ؛ كَدُودٍ) ودَم ينقضُ (فِي الأَظْهَرِ) بالنِّسبةِ للخارجِ منه، ولوْ مُسَّ أو أولجَ فيه فلا نقْضَ ولا غُسْلَ ولا حَدَّ ولا مَهرَ، وسيأتِي أنَّه لا يجرِي فيه الاستنجاءُ بالحَجرِ، ومرادُهم بتحتِها كما في «الدَّقائقِ» (۱۱): «تحتَ السُّرَةِ»، فالمَعِدةُ على هذا مِن السُّرةِ إلى المُنخَسفِ تحتَ الصَّدرِ، لكنِ الذي عليه الفُقهاءُ واللَّعويُّونَ والأطباءُ إطلاقُها على المُنخَسفِ المَنخَسفِ المَذَكُورِ فقطْ.

(أَوْ) لَمْ يَنفتحْ تحتَهَا، بَلِ انفتحَ (فَوْقَهَا)، ومرادُهم به كما قال المُصنَّفُ الانفتاحُ في السُّرَّةِ وما فوقَها، (وَهُوَ) أي: المُعتادُ (مُنْسَدُّ، أَوْ) لَمْ ينفتحْ فوقَها بَلِ النفتحَ (تَحْتَهَا وَهُوَ) أي: الأصليُّ (مُنْفَتِحٌ فَلَا) نقْضَ (فِي الأَظْهَرِ)، أو فوقَها وهو انفتحٌ، فلا نقْضَ مِن بابِ أُولَى، وبهذا تمَّ للمَسألةِ أربعةُ أحوالٍ، والضّابطُ أنَّه إنِ اجتمعَ انسدادٌ أصليُّ وانفتاحٌ تحتَ المَعِدةِ نقضَ الخارجُ، وإلَّا فلا، ومَنْ خُلِقَ مسدُودَ المُعتادِ فمنفتحُه فوقَ المَعِدةِ وتحتَها كمُعتادِه في نقْضِ الوُضوءِ بالخارج منه، والمَسدُودُ لا نقضَ بمَسِّه ولا غُسْلَ بإيلاجِه أو إيلاج فيه.

⁽١) «دقائق المنهاج» (ص٣٢).

الثَّانِي: زَوَالُ العَقْلِ إِلَّا نَوْمَ مُمَكِّنٍ مَقْعَدَهُ ، الثَّالِثُ: التِقَاءُ بَشَرَتَيِ الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ ، إِلَّا مَحْرَمًا فِي الأَظْهَرِ

(الثَّانِي: زَوَالُ العَقْلِ) أي: الغَلبةُ عليه بإغماء، أو جُنونِ، أو سُكْرٍ، أو نومٍ، أو غيرِ ذلكَ، (إلَّا نَوْمَ) غيرِ نبيٍّ (مُمَكِّنٍ مَقْعَدَهُ)، وهو مَجموعُ أَليَيْهِ من المَقرِّ، أرضًا كان أو دابَّةً أو غيرَ ذلكَ، بحيثُ يؤمَنُ معَه الخُروجُ، ولا يضُرُّ مع التَّمكينِ استنادُه إلى شيءٍ لو أُزِيلَ لسقَطٍ، ولا نومُ نبيٍّ غيرِ مُمكِّنٍ، واحتُرزَ به مُمكِّنٍ عنِ النَّائمِ قائمًا أو على قفاه ولوْ ممكِّنًا، أو قاعدًا غيرَ مُمكِّنٍ.

والنَّومُ عندَ بعضِهم فترةٌ طبيعيَّةٌ تحدُّثُ في الإنسانِ بغَيرِ اختيارِه تمنعُ حواسَّه عَنِ الستعمالِ عقْلِه مع سلامتِه، وخرجَ بالنَّومِ: النَّعاسُ، فلا ينقُضُ، والفرْقُ بينَهما: أنَّ الأُوّلَ يزولُ معَه الاستشعارُ، بخلافِ الثَّانِي.

والعَقْلُ لغةً: المَنعُ، واصطلاحًا: قال الشَّافعيُّ: إنَّه آلةُ التَّمييزِ، وعن غيرِه تفاسيرُ كثيرةٌ فيه، ومحلُّه عندَ الأكثرِينَ القلْبُ، وقيلَ: الدِّماغُ، وليس بقديمٍ خلافًا للفلاسفةِ.

(الثَّالِثُ: التِقَاءُ بَشَرَتَيِ) أي: ظاهرِ جلدَي (الرَّجُلِ) ولوْ فاقدَ شهوةٍ، (وَالمَرْأَةِ) ولوْ ميتةً؛ أي: تلاقِي ذكرٍ وأنثَى مَحلَّي شهوةٍ عُرفًا، عمْدًا كان الالتقاءُ أو سهوًا، بشَهوةٍ أو غيرِها، وفي حُكمِ البَشرةِ كما قال الدَّارميُّ: اللِّسانُ ولَحمُ اللَّهةِ.

(إِلَا) امرأة (مَحْرَمًا) للَّامِسِ، وهي: مَنْ حَرُمَ نكاحُها أبدًا بنسَبٍ أو رَضاعٍ أو مُصاهِرةٍ، فلا ينقضُ لمسُها (فِي الأَظْهَرِ) ولوْ شكَّ في مَحرميَّتِها.

وَالْمَلْمُوسُ كَلَامِسٍ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَا تَنْقُضُ صَغِيرَةٌ وَشَعَرٌ وَسِنٌّ، وَظُفْرٌ فِي الأَصَحِّ، الرَّابِعُ: مَسُّ قُبُلِ الآدَمِيِّ بِبَطْنِ الكَفِّ

وخرجَ بالالتقاءِ: ما لوْ كان بينَ البَشرتَينِ حائلٌ ولوْ رفيقًا، وبرَجلِ وامرأةٍ: تلاقِي بشرتَي رجلَيْنِ أو امرأتَيْنِ أو خُنثَيْنِ أو خُنثَى ورجلٍ أو امرأةً، وخرجَ العضْوُ المبانُ، فلا ينقُضُ في الأصحِّ، بخلافِ الذَّكرِ، والرَّحمُ غيرُ المحرمِ ينقضُ قطعًا.

(وَالْمَلْمُوسُ) وهو مَن وقعَ اللَّمسُ عليه من ذَكرٍ أو أنثَى محلَّي شهوةٍ حكمُه (كَلَامِسٍ) في انتقاضٍ وُضوئِه باللَّمسِ (فِي الأَظْهَرِ)، وأرادَ كلامسٍ لمْ يتَّصِفْ بكونِه مَلموسًا، فإنَّه إذا حصلَ التَّلاقِي المَذكُورُ بحركتِهما كانا لامسَيْنِ قطعًا.

(وَلا تَنْقُضُ صَغِيرَةٌ) لا تُشتَهَى، ولا ينقُضُ أيضًا لمسُ امرأة صغيرًا لا يُشتَهَى في الأصحِّ (وَ) لا (شَعَرٌ) بفتح ثانيه ويجوزُ تسكينُه (وَسِنٌّ، وَظُفْرٌ) متَّصلاتٌ (فِي الأَصَحِّ) في الجَميع كما في «الرَّوضةِ»(١)، لكنَّه في «المجموع»(١) جزَمَ بعدمِ النَّقْضِ في الشَّعرِ والسِّنِّ والظُّفُرِ، والظَّاءُ والفاءُ من ظُفُرٍ مَضمومَتانِ في الأفصح.

(الرَّابِعُ: مَسُّ قُبُلِ الآدَمِيِّ) من نفسِه وغيرِه، ذكرٍ أو أنشَى (بِبَطْنِ الكَفِّ) وهو الرَّاحةُ مع بُطونِ الأصابعِ، والمُرادُ ببطنِه ما يستتِرُ عندَ وضْعِ إحدَى الرَّاحَتَيْنِ على الأَّخْرَى مع تَحامُلٍ يَسيرٍ، والكَفُّ مؤنثةٌ، وحُكِيَ تذكيرُها، وسُمِّيَتْ بذلكَ؛ لكَفِّها الأُذْى عَنِ البَدنِ.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٧٤).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٢٤، ٢٧).

وَكَذَا فِي الجَدِيدِ حَلْقَةُ دُبُرِهِ لا فَرْجُ بَهِيمَةٍ، وَيَنْقُضُ فَرْجُ المَيِّتِ وَالصَّغِيرِ، وَمَحَلُّ الجَبِّ وَالذَّكُرُ الأَشَلُّ، وَبِاليَدِ الشَّلَّاءِ فِي الأَصَحِّ

والمُرادُكما قال الرَّافِعِيُّ (١) بِقُبُلِ المَرأةِ الناقضِ مسُّه: ملتقَى شفرَيْها على المنفذِ، فلا نقْضَ بمَسِّ ما عدا ذلكَ قطعًا.

(وَكَذَا) ينقُضُ أيضًا (فِي الجَدِيدِ حَلْقَةُ دُبُرِهِ) أي: الآدميّ، والمُرادُ بها ملتقَى منفذِه، فلا نقْضَ بما عَداه مِن باطنِ الأليَيْنِ قطعًا، ولامُ «حلْقةٍ» ساكنةٌ، وفتحُها لغةٌ رديئةٌ.

(لَا فَرْجُ بَهِيمَةٍ) وهي: ما لا تتكلَّمُ، فلا ينقضُ مسَّه في الجَديدِ، قُبُلًا كان أو دُبُرًا، كما هو ظاهر إطلاقِهم، لكنَّ الرَّافِعِيَّ (٢) قال: إنَّ مسَّ دُبُرِها لا ينقضُ قطعًا.

(وَيَنْقُضُ فَرْجُ المَيِّتِ وَالصَّغِيرِ، وَمَحَلُّ الجَبِّ) أي: محلُّ قطْعِ الذَّكِرِ من أَصْلِه، (وَالذَّكَرُ الأَشَلُّ) وهو كما قال الشَّافعيُّ مُنقبضٌ لا ينبسِطُ (٣) وعكسُه، ومسُّ الفَرجِ الأَشلُ مِن المَرأةِ ناقضٌ كما بحثَه بعضُهم (٤).

(وَبِاليَدِ) أي: الكفِّ (الشَّلَاءِ) مِن الشَّلَا وهو: يبسُّ في العضو، وقولُه: (في الأَصَحِّ) يرجعُ للمسائلِ الخمْسِ، وعبارةُ «الرَّوضةِ» (٥): «وفي فرجِ الصَّغيرِ والميِّتِ وجهٌ ضعيفٌ»، وعبَّرُ عَنِ الباقِي بالصَّحيحِ، والعُضوُ الأشلُّ حيُّ، وقيلَ: ميِّتُ.

⁽۱) «الشرح الكبير» (۲/ ١٦).

⁽٣) ينظر: «الحاوي الكبير» (٢١/ ٢٩٧).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٧٥).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٢/ ٣٦).

⁽٤) في الحاشية: «ابن النقيب».

وَ لَا يَنْقُـضُ رَأْسُ الأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا وَيَحْرُمُ بِالحَدَثِ: الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ وَحَمْلُ المَصْحَفِ وَمَسُّ وَرَقِهِ وَكَذَا جِلْدُهُ عَلَى الصَّحِيح

(وَلا يَنْقُضُ رَأْسُ الأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا) ولا حرْفُها وحرْفُ الكفِّ ولوْ كان له كفَّانِ اتَّفقَتا عملًا أو شللًا انتقضَ بمَسِّ كلِّ منهما، فإنْ كانت إحداهما عاملةً والأخرَى شلَّاءَ انتقضَ بالعاملةِ دُونَ الشَّلاءِ كما هو مُقتضَى «الرَّوضةِ»(١) وغيرِها، وصَحَّحَ في «التَّحقيقِ»(١) النقْضَ بكلِّ منهما، وهذا التَّفصيلُ يأتِي في الذَّكرَيْنِ، وهلْ يُعرَفُ عمَلُ الذَّكرِ ببولٍ أو جماع؟ وجهانِ في «زيادةِ الرَّوضةِ»(٣) قبيلَ الصِّيالِ، لكنَّ قوةَ كلامِهما هنا تقتضِي ترجيحَ الأوَّلِ، والمَسُّ ببطنِ إصبعِ زائدةٍ ينقضُ على الأصحِّ إنْ كانت على استواءِ الأصابع، وإلَّا فلا.

ثمَّ شرعَ في أحكامِ الحَدثِ فقال: (وَيَحْرُمُ) ويبطُلُ (بِالحَدَثِ:

* (الصَّلَاةُ) من فرضٍ ونفْلِ وما في معناها؛ كسجدةِ تلاوةٍ، إلَّا صلاةَ دائمِ حدثٍ ومتيمِّمِ وفاقدِ طُهرَيْنِ.

* (وَالطَّوَافُ) مِن فَرضٍ ونَفْلٍ.

* (وَحَمْلُ المَصْحَفِ) بفتحِ ميمِه في الأفصحِ، وهو اسمٌ للمكتوبِ من كلامِ اللهِ بينَ الدَّفَّتَيْنِ، إلَّا إذا خافَ عليه من غَرقِ ونحْوِه، فلا يحرُمُ حملُه بلْ يجِب، وَمَ اللهِ بينَ الدَّفَتَيْنِ، إلَّا إذا خافَ عليه من غَرقِ ونحْوِه، فلا يحرُمُ حملُه بلْ يجِب، (وَمَسَّ وَرَقِهِ) موضِعِ الكتابةِ وغيرِه؛ كحواشٍ وما بينَ أسطرٍ ولوْ مِن وراءِ ثوبٍ، ولوْ فقدَ الطُّهْرَيْنِ، (وَكَذَا جِلْدُهُ) المتَّصِلُ به يحرُم مسَّه (عَلَى الصَّحِيح)، وخرجَ ولوْ فقدَ الطُّهْرَيْنِ، (وَكَذَا جِلْدُهُ) المتَّصِلُ به يحرُم مسَّه (عَلَى الصَّحِيح)، وخرجَ

⁽٢) «التحقيق» (ص٧٧).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٧٥).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١٨١/١٨).

وَخَرِيطَةٌ، وَصُنْدُوقٌ فِيهِمَا مُصْحَفٌ وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ كَلَوْحٍ فِي الأَصَحِّ وَالأَصَحِّ وَالأَصَحِّ وَالأَصَحُّ: حِلُّ حَمْلِهِ فِي أَمْتِعَةٍ، وَتَفْسِيرٍ، وَدَنَانِيرَ، لا قَلْبِ وَرَقِهِ بِعُودٍ

بالمُصحفِ: التَّوراةُ، والإنجيل، ومنسوخُ التِّلاوةِ مِن القُرآنِ، فلا يحرُمُ مسَّها ولا حمْلُها لكنْ يُكْرَهُ.

(وَخَرِيطَةٌ، وَصُنْدُوقٌ) بفتح صادِه وضمّها (فِيهِمَا مُصْحَفٌ) بتثليثِ ميمِه يحرُمُ مشُهما في الأصحّ، فإنْ لم يكنْ فيهِما مصحفٌ جازَ مشّهما، ويحرُمُ قطعًا حمْلُ صندوقٍ فيه مصحفٌ، (وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ) ولوْ بعضَ آيةٍ (كَلَوْحٍ) يحرُمُ مشّه (فِي الأَصَحِّ) وعبَرَ فيه في «الرَّوضةِ»(۱) بالصَّحيح، وما كُتِبَ لغيرِ الدِّراسةِ كالتَّمائم يجوزُ مشه.

(وَالأَصَحُّ: حِلُّ حَمْلِهِ فِي أَمْتِعَةٍ) وهي المالُ والأثاثُ، وإذا قصد بالحَمْلِ المُصحف دُونَ الأمتعةِ حَرُمَ، وإنْ قصدَهما جازَ.

(وَ) فِي (تَفْسِيرٍ) أكثرَ مِن القُرآنِ، وإنْ تميَّزَ عنِ التَّفسيرِ شيءٌ كقَلمٍ غليظٍ، فإنْ كان القُرآنُ أكثرَ حرُمَ، وإنِ استَوَيا حَلَّ على مُقتضَى «الرَّوضةِ»(٢) و «المجموعِ»(٣)، لكن مفهومُ «التَّحقيقِ»(٤) الحُرمةُ، ومثلُ التَّفسيرِ كتبُ الفقهِ المكتوبُ فيها القُرآنُ.

(وَ) في (دَنَانِيرَ)، وعبَّرَ فيها في «الرَّوضةِ»(٥) بالصَّحيحِ، وفي خواتمَ نُقِشَ على كلِّ منها قرآنٌ. وأصلُ دينارِ: دِنَّارٌ، بتشديدِ النُّونِ، أُبْدِلَ مِن أحدِ حَرفَي التَّضعيفِ ياءً.

(لا قَلْبِ وَرَقِهِ بِعُودٍ)، فلا يحلُّ عندَ الرَّافعيِّ (٢)، واحتُرزَ بـ (عُودٍ عن قلْبِه بكُمِّه، فيحرُمُ قطعًا.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٧٩).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٦٩).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٨٠).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٨٠).

⁽٤) «التحقيق» (ص ٨١).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٢/ ١٠٣ – ١٠٤).

وَأَنَّ الصَّبِيَّ المُحْدِثَ لا يُمْنَعُ.

قُلْتُ: الأَصَحُّ حِلُّ قَلْبِهِ بِعُودٍ: وَبِهِ قَطَعَ العِرَاقِيُّونَ وَاللهُ أَعْلَمُ وَمَنْ تَيَقَّنَ طُهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ عَمِلَ بِيَقِينِهِ فَلَوْ تَيَقَّنَهُمَا وَجَهِلَ السَّابِقَ فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا فِي الأَصَحِّ

(وَ) الأصحُّ (أَنَّ الصَّبِيَّ) المُميِّزَ (المُحْدِثَ لا يُمْنَعُ) من مسِّ مُصحفٍ ولَوْحٍ لدراسةٍ وتعليم، فإنْ كان غيرَ مميِّزٍ أو لمْ يقصدْ دراسةً حرُمَ تمكينُه مِن ذلكَ، والصَّبِيُّ: اسمٌ للغلامِ من حينَ يُولَدُ إلى أنْ يعظُمَ.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ حِلُّ قَلْبِهِ) لوَرقِه (() (بِعُودٍ) كما في خطِّ مؤلِّفِه، ولفظُ: (وَبِهِ قَطَعَ العِرَاقِيُّونَ) مزيدٌ في هامشِ الأصلِ بغَيرِ خطِّه (وَاللهُ أَعْلَمُ)، ويحرُمُ كتابةُ المُصحفِ بشيءٍ نَجسِ، وكذا السَّفرُ به إلى بلادِ الكفرِ.

وأشارَ إلى قاعدةِ «أنَّ اليقينَ لا يُرفعُ بالشكّ» بقولِه: (وَمَنْ تَيَقَّنَ طُهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَ فِي ضِدِّهِ) الطّارئِ عليه بأنْ تردَّدَ فيه باستواءٍ أو رُجحانٍ، (عَمِلَ بِيَقِينِهِ) أي: ظنِّ استصحابِه (فَلُوْ تَيَقَّنَهُمَا) أي: تيقَّنَ مثلًا بعدَ طُلوعِ الشَّمسِ طهارةً وحدثًا (وَجَهِلَ السَّابِقَ) منهما (فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا) يعمَلُ به (فِي الأَصَحِّ)، فإنْ تذكَّرَ أنَّه كان قبلَ طُلوعِها مُحدثًا عملَ بضدِّ الحَدثِ مطلقًا، أو متطهِّرًا عمِلَ بضدِّ الطُّهرِ إنِ اعتادَ تجديدَ الوُضوءِ، وإلَّا أخذَ بالمِثلِ فيكونُ حينئذٍ متطهِّرًا، فإنْ لمْ يتذكَّرْ شيئًا لزِمَه الوضوءُ، لكنِ اختارَ في «المجموع» (٢) وغيرِه لُزومَ الوُضوءِ بكلِّ حالٍ.



(۱) كتب فوقها: ح. (۲) «المجموع شرح المهذب» (۲/ ٦٣).

(فَصُلُ)

يُقَدِّمُ دَاخِلُ الخَلَاءِ يَسَارَهُ وَالخَارِجُ يَمِينَهُ، وَلا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللهِ تَعَالَى، وَيَعْتَمِدُ جَالِسًا يَسَارَهُ، وَلا يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ وَلا يَسْتَدْبِرُهَا

(فَصِّلُ) فِي أَدَبِ الْحَالَاءِ وَعَكِيْرِهِ مِمَّا يَحَكُرُمُ أُوَّ كِجَبُ

(يُقَدِّمُ دَاخِلُ الخَلَاءِ) بالمَدِّ: اسمٌ لمكانٍ خالٍ، ثمَّ نُقِلَ عُرفًا إلى بناءٍ مُعَدِّ لقضاءِ الحاجةِ (يَسَارَهُ) بفتحِ المُثنَّاةِ التَّحتيَّةِ في الأفصحِ، (وَالخَارِجُ يَمِينَهُ)، والصَّحراءُ كالبُنيانِ فيما ذُكِرَ.

(وَلا يَحْمِلُ) قاضِي الحاجةِ في خَلاءٍ أو صحراء (ذِكْرَ اللهِ تَعَالَى) أي: شيئًا عليه ذكرُه، أو قرآنٌ، أو اسم رسولِه، كما في «الرَّوضةِ»(١) وصرَّحَ فيها بكراهةِ الحمْلِ، وفي «المجموعِ»(١): لم يتعرَّضِ الجُمهورُ لغيرِ ذكرِ اللهِ، ولعلَّ اقتصارَ «المنهاجِ» عليه لهذا.

(وَيَعْتَمِدُ) فِي قضاءِ حاجتِه (جَالِسًا يَسَارَهُ) لا يمينَه بلْ ينصبُها، فإنْ بالَ قائمًا فرَجَ رجلَيْه واعتمدَهما.

(وَلا يَسْتَقْبِلُ) حالَ قضاءِ حاجتِه (القِبْلَةَ) المَعهُودةَ الآنَ (وَلا يَسْتَدْبِرُهَا) أدبًا، ولا يُكرهانِ في البُنيانِ كما اختارَه في «المجموع»(٣).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٧٣- ٧٤).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٦٦).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٧٨).

وَيَحْرُمَانِ بِالصَّحْرَاءِ، وَيَبْعُدُ وَيَسْتَتِرُ، وَلا يَبُولُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ، وَجُحْرٍ، وَمَهَبِّ رِيحٍ وَمُتَحَدَّثٍ

(وَيَحْرُمَانِ بِالصَّحْرَاءِ) إِنْ لَمْ يكنْ بينَه وبينَ القبلةِ ساترٌ، أو كان ولا يبلغُ ثُلثَيْ ذراع، أو بلغَهما وبَعُدَ عنه أكثرَ منْ ثلاثة أذرع بندراع الآدميّ، والبنيانُ في هذا كالصحراء بالشَّرطِ المَذكُورِ إلَّا البناءَ المُعَدَّ لقضاءِ الحاجةِ، فلا حُرمةَ فيه مطلقًا، واحتُرزَ بالمعهودةِ عمَّا كان قبلةً؛ كبَيتِ المَقدسِ، فاستقبالُه أو استدبارُه مكروةٌ.

(وَيَبْعُدُ) فِي صحراءَ حيثُ فيها آدميٌّ إلى ألَّا يُشَمَّ ولا يُسْمَعَ لخارجِه ريحٌ ولا صوتٌ، (وَيَسْتَتِرُ) أي: يستُرُ عورتَه في صَحراءَ ونحوِها عنْ آدميٍّ بمُرتفِعٍ ثُلثَيْ ذراعٍ ضاكثرَ بينه وبينَه ثلاثةُ أذرعِ فأقلُّ، وبإرخاءِ ذيلِه يحصلُ السِّتْرُ أيضًا.

(وَلا يَبُولُ) ولا يتغوَّطُ (فِي مَاءٍ رَاكِدٍ) أمَّا الجارِي فيُكرَهُ في القليلِ منه دونَ الكثيرِ، وبحثَ المُصنِّفُ تحريمَه في القليل جاريًا أو راكدًا.

(وَجُحْرٍ) بجيمٍ مضمومةٍ وحاءٍ ساكنةٍ: ثقبٌ نازلٌ مستديرٌ، ويلحَقُ به ما استطالَ وهو المُسمَّى بالشقِّ والسَّرَبِ بسينٍ وراءٍ مهملتَيْنِ مفتوحتَيْنِ.

(وَمَهَبِّ رِيحٍ) بأنْ يستقبلَها أو يستدبرَها كما يصدقُ به كلامُه، وحملَه بعضُهم (١) على الاستقبالِ، وفيه نظرٌ، ويدخُلُ في المَهبِّ: المَراحيضُ المُشتَركةُ.

(وَمُتَحَدَّثِ) للنَّاسِ، وهو مكانُ اجتماعِهم للتَّحدُّثِ، ومنه موضعُ الظِّلِّ صيفًا والشَّمسِ شتاءً.

⁽١) في الحاشية: «ابن النقيب تبعًا للسُّبكي والإسْنَوِيّ».

وَطَرِيقٍ، وَتَحْتَ مُثْمِرَةٍ وَلا يَتَكَلَّمُ وَلا يَسْتَنْجِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ وَيَسْتَبْرِئُ مِن البَوْلِ وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ بِسْمِ اللهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِن الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ وَخُرُوجِهِ: غُفْرَ انَكَ، الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الأَذَى وَعَافَانِي

(وَ) لا يبولُ ولا يتغوَّطُ في (طَرِيتٍ) يسلكُها النَّاسُ، لكن نقَلَ المُصنِّفُ في شَهاداتِ «الرَّوضةِ»(١) كالرَّافعيِّ (١) عن صاحبِ «العدَّةِ» حرمةَ التَّغوُّطِ فيه وأَقرَّاه.

(وَ) لا يبولُ ولا يتغوَّطُ (تَحْتَ) شجرةٍ (مُثْمِرَةٍ) وقتَ الثَّمرةِ وغيرِه، وزادَ على «المُحرَّرِ» (قولَه: (وَلا يَتكَلَّمُ) أي: مِن غيرِ ضَرورةٍ بذكْرٍ أو غيرِه في بولٍ أو غائطٍ، فإنْ عطسَ حمِدَ بقلْبه.

(وَلا يَسْتَنْجِي) في غيرِ الأخليةِ المُعتادةِ (بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ) بلْ يُندَبُ له الانتقالُ عنه، والمُستنجِي بالحَجَرِ لا ينتقلُ، (وَيَسْتَبْرِئُ) أي: يطلبُ البَراءةَ (مِن البَوْلِ) عندَ انقطاعِه بتنحنحِ أو نثرِ ذكرٍ ونحْوِ ذلكَ.

(وَيَقُولُ عِنْدَ) إِرادةِ (دُخُولِهِ) الخلاءَ: (بِسْمِ اللهِ) أي: أدخلُ وأتحصَّنُ مِن الشَّياطينِ، وحُذفَتْ ألفُ «بسمِ»؛ لكثرةِ الاستعمالِ، (اللَّهُمَّ) أي: يا اللهُ (إنِّي الشَّياطينِ، وحُذفَتْ ألفُ «بسمِ»؛ لكثرةِ الاستعمالِ، (اللَّهُمَّ) أي: يا اللهُ (إنِّي أَعُوذُ) بذالٍ مُعجمةٍ؛ أي: ألجأُ (بِكَ مِن الخُبُثِ) بضمَّ تَيْنِ جمْعُ خَبيثٍ، وهُمْ ذُكْرانُ الشَّياطينِ، (وَالخَبَائِثِ) جمْعُ خَبيثةٍ إناثُهم.

(وَ) يقولُ عندَ (خُرُوجِهِ:) أَسأَلُكَ (غُفْرَ انَكَ، الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الأَذَى) وهو اسمٌ لِما يُؤذِي، (وَعَافَانِي) مِن احتباسِه أو نزولِ الأمعاءِ معَه، وهذا الذِّكْرُ يُقالُ

⁽۲) «الشرح الكبير» (۱۳/۸).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱۱/ ۲۲٤).

⁽٣) «المحرر» (ص ١٠).

وَيَجِبُ الاستِنْجَاءُ بِمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ وَجَمْعُهُمَا أَفْضَلُ

في الصَّحراءِ أيضًا، وبقيَتْ آدابٌ مذكورةٌ في المبسوطاتِ.

ثمَّ أَخدَ في بيانِ حُكمِ الاستنجاءِ وآلتِه، فقال: (وَيَجِبُ الاِسْتِنْجَاءُ) وهو من نجوْتُ الشَّيءَ قطعتُه، فكأنَّ المُستنجِي يقطعُ به الأذَى عن نفسِه، ولا يجبُ على الفورِ، بلْ يجوزُ (١) إن لم يمسَّ ناقضًا تأخيرُه عَنِ الوُضوءِ دونَ التَّيمُّمِ على الأظهرِ (٢) في «الرَّوضةِ».

(بِمَاءٍ) إِلَّا ماءَ زمزمَ، فله حُرمةٌ تمنعُ الاستنجاءَ به كما قال الماوَرْدِيُّ (١)، لكنَّه يُجزِئُ إجماعًا.

(أَوْ حَجَرٍ) إِلَّا فِي ثُقبةٍ منفتحةٍ، وقُبُلَي مُشكل، وقُبُلِ ثيبٍ علمَتْ نزولَ البولِ مدخلَ الذَّكرِ فلا يكْفِي فيه الحَجرُ في الأصحِّ، فإنْ لمْ تعلَمْ نزولَه كفَى الحَجرُ في الأصحِّ عللَمْ نزولَه كفَى الحَجرُ في الأصحِّ كالبِكْرِ، ودخلَ في حَجرٍ ما كان من حَرمٍ أو ذهبٍ أو فضةٍ أو جوهرٍ نفيسٍ، وأمَّا عددُه فسيأتِي.

(وَجَمْعُهُمَا) بأنْ يؤخّر الماءُ (أَفْضَلُ) مِن الاقتصارِ على أحدِهما، وحيثُ أريدَ أحدُهما فالماءُ أفضل، وسيأتِي في قولِه: «وَلا اسْتِنْجَاءَ لِدُودٍ إلى آخِرِه» ضابطُ ما يُستنجَى منه.

⁽١) «إن لم يمس ناقضًا» كتب فوقها: ح.

⁽٢) في الأصل: «الأصح». وكتب المؤلف بالهامش: «صوابه الأظهر».

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٧١).

⁽٤) «الحاوي الكبير» (١/ ١٦٧).

وَفِي مَعْنَى الحَجَرِ كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِعٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ وَجِلْدٌ دُبِغَ دُونَ غَيْرِهِ فِي الأَظْهَرِ، وَشَرْطُ الحَجَرِ: أَلَا يَجِفَّ النَّجِسُ وَلَا يَنْتَقِلَ، وَلَا يَطْرَأَ أَجْنَبِيُّ وَلَوْ نَدَرَ أَوِ انْتَشَرَ فَوْقَ العَادَةِ وَلَمْ يُجَاوِزْ صَفْحَتَهُ وَحَشَفَتَهُ جَازَ الحَجَرُ فِي الأَظْهَرِ

(وَفِي مَعْنَى الحَجَرِ) المُتقدِّمِ (كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ) من خشبٍ أو حشيشٍ أو ثوبٍ أو غيرِ هما، (قَالِعٍ) للنَّجاسةِ مُنشفٍ لها (غَيْرِ مُحْتَرَمٍ)، فلا يُجزِئُ مائعٌ؛ كخلِّ، ويتعيَّنُ الماءُ، ولا نجسٌ كبَعَرٍ إلَّا في جمعِه بينَ ماءٍ وحَجَرٍ على ما نُقِلَ عَنِ الغَزالِيِّ، ورجَّحه بعضُهم، ولا نجسٌ كبَعَرٍ إلَّا في جمعِه بينَ ماءٍ وحَجَرٍ على ما نُقِلَ عَنِ الغَزالِيِّ، ورجَّحه بعضُهم، ولا ما لا يَقلَعُ؛ كقصبٍ أملسَ، فإنْ بسطَ النَّجاسة تعيَّنَ الماءُ، وإلَّا كفى الحَجَرُ، ولا حجرٌ مبلولٌ ولا محترمٌ؛ كحيوانٍ وعَظْمٍ، ويأثمُ في هذا، (وَ) في معنى الحَجرِ (جِلْدٌ) مِن مأكولٍ وغيرِه (دُبغَ) في الأظهرِ (دُونَ غَيْرِهِ) فلا يُجزِئُ (فِي الأَظْهَرِ).

(وَشَرْطُ) إِجنزاءِ (الحَجَرِ: أَلَا يَجِفَّ) الخارجُ (النَّجِسُ) من بولٍ أو غائطٍ أو غيرِ هما، (وَلا يَنْتَقِلَ) عن موضعِ خُروجِه الَّذِي أصابَه، حتَّى لوْ قامَ فانضمَّتْ ألْياه فانتقلَ الخارجُ بغَيرِ الماءِ.

(وَلا يَطْرَأَ) عليه نجسٌ (أَجْنَبِيُّ) كما لَوِ استنجَى، ويتعيَّنُ حينئذِ الماءُ.

(وَلَوْ) لَمْ يَكُنِ الخارجُ معتادًا بأنْ (نَدَرَ) كَمَذي ووَدْي ودَم ولَوِ استحاضةً كما في «المجموع»(۱)، (أوْ) اعتيدَ لكن (انْتَشَرَ فَوْقَ العَادَةِ) للنَّاسِ لا عادتِه، (وَلَمْ يُجَاوِزْ) في الغائطِ (صَفْحَتَهُ) أي: صفحة دُبُرِه، (وَ) لا في البولِ (حَشَفَتَهُ) أي: حشفة ذكرِه (جَازَ الحَجَرُ فِي الأَظْهَرِ) والمُجاوزُ لِما ذُكِرَ يتعيَّنُ الماءُ فيه، وكذا ما اتَّصلَ بالمُجاوزِ، فإنْ تقطَّعَ فكانَ بعضُه في الصَّفحة وبعضُه خارجَها فلكلِّ حكمُه.

(۱) «المجموع شرح المهذب» (۲/ ۱۲۷).

وَيَجِبُ ثَلَاثُ مَسَحَاتٍ وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ، فَإِنْ لَـمْ يُنْقِ وَجَبَ الإِنْقَاءُ، وَسُنَّ الإِيتَارُ، وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلِّهِ، وَقِيلَ: يُوزَّعْنَ لِجَانِبَيْهِ وَالوَسَطِ

(وَيَجِبُ) في إجزاءِ الاستنجاءِ بحَجرٍ ولوْ أنقَى بمسْحةٍ أو مسحتَيْنِ (ثَلَاثُ مَسَحَاتٍ) بفتح سِينِه جمْعُ مَسْحةٍ بسكُونِه، والمَسَحاتُ تحصُلُ بثلاثةِ أحجارٍ قطعًا، (وَ) كذا (لَوْ) نقصَتِ الأحجارُ وحصلَتِ المسَحاتُ (بِأَطْرَافِ حَجَرٍ) واحدٍ، خلافًا لابن المُنذرِ (۱).

(فَإِنْ لَمْ يُنْقِ) محلَّ الاستنجاءِ بثلاثٍ (وَجَبَ الإِنْقَاءُ) بزيادةٍ عليها إلى أنْ يبقَى أثرٌ لا يُزيلُه إلَّا ماءٌ أو صغيرُ خزفٍ.

(وَسُنَّ) عندَ حُصولِ الإِنقاءِ بشفعٍ زائدٍ على الثَّلاثِ كأنْ أَنقَى برابعٍ مثلاً (الإِيتَارُ) بخامس.

(وَ) يجبُ كما دلَّ عليه كلامُ العِراقيِّينَ (كُلُّ حَجَرٍ) أي: المَسْحُ به (لِكُلِّ مَحَلِّهِ) أي: محلِّ الاستنجاء، فلا تكفِي مسْحةٌ واحدةٌ بأحجارٍ ثلاثةٍ على ثلاثِ دفعاتٍ كما يشعِرُ به قولُهم أنَّ الخِلافَ في كيفيَّةِ المَسْحِ في الأولويَّةِ، فإنَّ هذا الإشعارَ يندفِعُ بردِّ الخِلافِ إلى البداءةِ كما حقَّقَه العلَّمةُ ابنُ النَّقيبِ ومشَى عليه الأشياخُ بعدَه، ونظيرُه كما قال بعضُهم أنَّ الاستبراءَ مِن البولِ واجبٌ، وكيفيَّتُه من تنحنعٍ ومشَى ونحوِه مستحبةٌ.

(وَقِيلَ: يُوزَّعْنَ) أي: الحِجارةُ (لِجَانِبَيْهِ) أي: المَحلِّ (وَالوَسَطِ) له.

(١) «الأوسط» لابن المنذر (١/ ٤٧٨).

وَيُسَنُّ بِيسَارِهِ وَلَا اسْتِنْجَاءَ لِدُودٍ وَبَعَرٍ بِلَا لَوْثٍ فِي الأَظْهَرِ

(وَيُسَنُّ) الاستنجاءُ (بِيسَارِهِ) أي: بآلةٍ فيها.

(وَ) ضابطُ ما يُستنجَى منه كونُ الخارجِ نجسًا ملوّثًا، وحينئذِ (لا اسْتِنْجَاءَ) واجبٌ (لِدُودٍ) وحصاةٍ (وَبَعَرٍ) بفتحِ عينِه (بِلَا لَوْثٍ فِي الأَظْهَرِ)، ولا استنجاءَ لريحٍ أيضًا من بابِ أُولَى، بلُ هو مكروهٌ كما قال الجُرْجَانِيُّ (۱).



(١) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٩٦).

بَابُ الوُصُنُوعِ

(بَابُ) أَحْكَامِ (الوَّضْنُوعِ)

هو بضمِّ الواوِ في الأشهرِ: اسمٌ للفِعلِ المُرادِ هنا، وبفتحِها: اسمٌ لِما يُتَوَضَّأُ به، والأوَّلُ مشتملٌ على شُروطٍ وفُروضٍ وسُننٍ، فالشُّروطُ اثنا عَشَرَ، منها ما يُعتبَرُ في النَّيَّةِ المُشتَرطِ دوامُها حُكمًا، وهو:

- (١) الإسلام،
- (٢) والتَّمييزُ،
- (٣) والعلْمُ بالمَنويِّ.

والرَّابِعُ: الماءُ الطَّهورُ. وقدَّمَه المُصنِّفُ أوَّلَ كتابِ الطَّهارةِ.

والخامسُ: معرفةُ كونِه طَهورًا علمًا أو ظنًّا. وقدَّمَه المُصنِّفُ في بحثِ الاجتهادِ.

والسَّادسُ: ألَّا يكونَ على أعضاءِ الوُّضوءِ ما يمنعُ وصولَ الماءِ إليها.

والسَّابِعُ: ألَّا يقتَرِنَ الوضوءُ بحَدَثٍ غيرِ دائم.

والثَّامنُ ويختصُّ بالمَرأةِ: النَّقاءُ عن حَيضٍ ونِفاسٍ.

والتَّاسعُ: دخولُ الوقتِ في وضوءِ صاحبِ الضَّرورةِ.

والعاشرُ: تقديمُ حشوِ المَنفذِ من قُبُلِ أو دُبُرٍ يسيلُ منه حدَثُ دائمٌ إنْ لمْ يكنْ صاحبُه صائمًا.

الحادِي عشرَ: موالاتُه للاستنجاءِ والحَشوِ والوضوءِ.

الثَّاني عشرَ: طهرُ محلِّ الغسل في الوُضوءِ والغسل على رأي الرَّافعيِّ (١)، أمَّا

(۱) «الشرح الكبير» (١/ ٢٣٧).

فَرْضُهُ سِتَّةٌ أَحَدُهَا: نِيَّةُ رَفْعِ حَدَثٍ أَوِاسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى طُهْرٍ أَوْ أَدَاءِ فَرْضِ الوُّضُوءِ

المُصنِّفُ فاكتفَى بغسلةٍ واحدةٍ في النَّجاسةِ الحكميَّةِ، وأمَّا الفُروضُ فأشارَ إليها بقولِه:

(فَرْضُهُ) والمُرادُ فروضُه كما عبَّرَ «المُحرَّرُ» (۱) أي: واجباتُه؛ إذِ الفَرضُ والواجبُ عندَنا بمعنَى، وهي على المَذهبِ (سِتَّةٌ)، أمَّا المُوالاةُ ففرضٌ في القَديمِ كما سيأتِي، زائدٌ عليها (أَحَدُهَا: نِيَّةُ رَفْعٍ) حُكمِ (حَدَثٍ) من أحداثِ النَّاوِي، فلوْ كان عليه حدثٌ ونوَى غيره غلطًا صحَّ، وإلَّا فلا.

وحقيقةُ النَّيَّةِ شرعًا: قصْدُ الشَّيءِ مُقتَرنًا بفعلِه، فإنْ تراخَى عنه سُمِّي عزمًا، ويُتكلَّمُ على النَّيَّةِ من سبعةِ أمورٍ مجموعةٍ في قولِه:

حقيقة خُكُمُ مَحَلُّ وَزَمَنْ كَيْفِيَّةُ شَرْطٌ وَمَقْصُودٌ حَسَنْ وحكمُ الحَدثِ: هو المَنعُ مِن الصَّلاةِ المتَرتِّبِ على الخارجِ مثلًا لا نفسِه؛ لأنَّه لا يرتفِعُ.

(أَوِ اسْتِبَاحَةِ)أي: نيةُ استباحةِ (مُفْتَقِرٍ إلَى طُهْرٍ)أي: وضوءٍ، ولوْ عبَّرَ به كان أولَى، فإنَّ عبارتَه تشعِرُ بصحَّةِ الوُضوءِ بنيَّةِ المُكْثِ في المَسجدِ مثلًا؛ لأنَّه يتوقَّفُ على طُهرٍ، وهو الغسلُ، مع أنَّه لا يصِحُّ الوضوءُ بنيَّةِ استباحتِه.

(أَوْ) نيَّةُ (أَدَاءِ فَرْضِ الوُضُوءِ) ولوْ كان النَّاوِي صبيًّا، أو نيَّةُ أداءِ الوُضوءِ، أو فرضِ الوُضوءِ، أو الوُضوءِ فقَطْ، كما صحَّحَه المُصنِّفُ خلافًا لبعضِهم، أو الطَّهارةِ عَنِ الحَدثِ، فإنْ لمْ يقُلْ: «عَنِ الحَدثِ» لمْ يصحَّ.

⁽۱) «المحرر» (ص ۱۱).

وَمَنْ دَامَ حَدَثُهُ كَمُسْتَحَاضَةٍ كَفَاهُ نِيَّةُ الإسْتِبَاحَةِ دُونَ الرَّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا، وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ جَازَ فِي الصَّحِيحِ، أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ وُضُوءٌ؛ كَقِرَاءَةٍ

ويُشتَرطُ في النَّيَّةِ زائدًا على ما تقدَّمَ فيها عدمُ تعليقِها، فلوْ قال: «إنْ شاءَ اللهُ» وقصدَ التَّبَرُّكَ صحَّ، أو التَّعليقَ فلا، وكذا إنْ أطلقَ كما قال الجُرْجَانِيُّ (١).

وموجبُ الوُضوءِ الحَدثُ والقِيامُ للصَّلاةِ، وما تقدَّمَ مِن الاكتفاءِ بنيَّةِ رفْعِ الحَدَثِ هو فيمَنْ لمْ يدُمْ حَدثُه.

(وَمَنْ دَامَ حَدَثُهُ كَمُسْتَحَاضَةٍ) وسَلَسٍ (كَفَاهُ نِيَّةُ الْإَسْتِبَاحَةِ) أو نَيَّةُ أداءِ الوُضوءِ كما في «الحاوِي الصَّغيرِ» (١) وعلى هذا فهي مُشتَركةٌ بينَ السَّليمِ وغيرِه، والأفضلُ لغيرِه أنْ يضمَّ لنيَّةِ الاستباحةِ نيّةَ الرَّفعِ، ودائمُ الحَدثِ لا يستبيحُ الفَرضَ إلَّا إنْ نواه (دُونَ) نيَّةِ (الرَّفعِ) فلا يكفِي لمَنْ دامَ حَدثُه (عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا) أي: الصَّحَّةِ بنيَّةِ الاستباحةِ والمَنعِ بنيَّةِ الرَّفعِ، ومَنْ نوى استباحةَ الصَّلاةِ يستبيحُها وإنْ لمْ يمكنه فعلُها، كمَنْ نوَى استباحةَ العيدِ في رجبِ.

(وَ) مَنْ شُرِكَ فِي عبادَتِه أُمرًا حاصلًا له من غيرِ نيَّةٍ مثلُ (مَنْ نَوَى تَبَرُّدًا) أو تنظُّفًا ونحوَه (مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ) مِن النَّيَّاتِ المُتقدِّمةِ (جَازَ) ولمْ يضرَّه ذلكَ في نيَّتِه المُعتبَرةِ (فِي الصَّحِيحِ)، ولوْ نوَى أوَّلَ طهارتِه رفْعَ حدثٍ، وفي أثنائِها نيَّة تبَرُّدٍ إنْ حضرتُه نيَّةُ الرَّفع أجزاً، وإلَّا فلا.

(أَوْ مَا) أي: نوَى شيئًا (يُنْدَبُ لَهُ وُضُوءٌ؛ كَقِرَاءَةٍ) للقرآنِ أو الحديثِ، أو دُخولِ

⁽١) ينظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» (١/ ٣١٣).

⁽٢) «الحاوي الصغير» للقزويني (ص١٢٣).

فَلَا فِي الْأَصَحِّ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ الوَجْهِ وَقِيلَ: يَكْفِي بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ، وَلَهُ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَعْضَائِهِ فِي الْأَصَحِّ، الثَّانِي: غَسْلُ وَجْهِهِ وَهُوَمَا بَيْنَ مَنَابِتِ رَأْسِهِ غَالِبًا وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ

المَسجدِ، أو غيرِ ذلكَ مِن الصُّورِ الَّتِي يُندَبُ الوضوءُ لها، وهي تقرُبُ مِن ثلاثينَ موضعًا كما هو مُبيَّنُ في المطوَّلاتِ، (فَلَا) يجوزُ أي: لا يكفِي (فِي الأَصَعِّ) أمّا الَّذِي لا يندَبُ له وضوءٌ كلبسِ ثوبٍ فلا يكْفِي قطعًا.

(وَيَجِبُ) لوُقوعِ النَّيَّةِ في وقتِها (قَرْنُهَا بِأَوَّلِ) واجبٍ في الوُضوءِ، وهو أوَّلُ مغسولٍ مِن (الوَجْهِ) لا بجميعِه، ولا بما قبلَه، ولا بما بعدَه، (وَقِيلَ: يَكْفِي) قرنُها (بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ) كمضمضةٍ إذا عزبَتْ قبلَ الشُّروعِ في غسلِ شيءٍ مِن الوجهِ، فلو استمرَّتْ إلى الشُّروعِ فيه اعتدَّ بها قطعًا، وكذا لا يكفِي قرنُها بتسميةٍ واستنجاءٍ على المَذهبِ.

وإذا عمَّتِ الجِراحةُ الوجهَ ولا جَبيرةَ عليها فمَحلَّ النِّيةِ عندَ غسلِ اليدينِ، وإن كان جَبيرةً وجبَ مسحُها بالماءِ وينوِي عندَه.

(وَلَهُ تَفْرِيقُهَا) أي: النَّيَّةِ في الوُضوءِ (عَلَى أَعْضَائِهِ) كنيَّتِه عندَ غسلِ عضوِ الوجهِ رفْعَ حدثِه، وهكذا (فِي الأَصَحِّ) وهذا الخلافُ يلتفتُ إلى أنَّ الحَدثَ هل يتجزَّأُ أم لا؟

(الثَّانِي: غَسْلُ وَجْهِهِ) أي: انغسالُه بفعلِ المُتوضِّئِ أو غيرِه، وكذا بقيَّةُ أعضاءِ الوُضوءِ، (وَهُوَ) أي: حَدُّ الوجهِ طولًا، (مَا بَيْنَ مَنَابِتِ) أي: مواضع نباتِ شَعرِ (رَأْسِهِ الوُضوءِ، (وَهُوَ) أي: حَدُّ الوجهِ طولًا، (مَا بَيْنَ مَنَابِتِ) أي: مواضع نباتِ شَعرِ (رَأْسِهِ غَالِبًا) أرادَ به إخراجَ الصَّلعِ، مع أنَّه مستغنى عنه بقولِه: «منابتِ»؛ لأنَّها مواضعُ نباتِ الشَّعرِ نبتَ فيها أم لا، ولا غالبَ فيها ولا نادرٌ، (وَمُنْتَهَى) أي: آخرُ (لَحْيَيْهِ) بفتحِ اللَّامِ في الأفصحِ، وهُما عظمانِ عليهما الأسنانُ السُّفلَى، يجتمعُ مقدَّمُهما في الأَذنِ، ومنتهَى اللَّحييْنِ مِن الوجْهِ وإنْ أخرَجَه قولُه: «مَا بَيْنَ»، الذَّقنِ ومؤخَّرُهما في الأُذنِ، ومنتهَى اللَّحييْنِ مِن الوجْهِ وإنْ أخرَجَه قولُه: «مَا بَيْنَ»،

وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَمِنْهُ مَوْضِعُ الغَمَمِ وَكَذَا التَّحْذِيفُ فِي الأَصَحِّ لَا النَّزَعَتَانِ وَهُمَا بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ، قُلْتُ: صَحَّحَ الجُمْهُورِ أَنَّ مَوْضِع التَّحْذِيفِ مِن الرَّأْسِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ولوْ قال: «إلى مُنتهَى لَحيَيْهِ» كان أوْلَى، وعبارةُ «الرَّوضةِ»(١) كأصلِها(٢): إلى مُنتهَى الذَّقن.

(وَ) حَدُّه عَرضًا (مَا بَيْنَ أُذْنَيْهِ) تثنية أُذنٍ بضمِّ الذَّالِ المُعجمةِ وبسكُونِها، مِن الأَذَنِ بفتحِ همزِه وذالِه، وهو الاستماعُ، والمُرادُ غسلُ ظاهرِ المَحدودِ مِن الوجهِ، ولا يَصَن و ذالِه، وهو الاستماعُ والمُرادُ غسلُ ظاهرِ المَحدودِ مِن الوجهِ فلا يجبُ بلُ ولا يُسَن عُسْلُ داخلِ عَينٍ وأنفٍ وفَمٍ، ولا بدَّ مع غسلِ المَحدودِ من غسل جُزءٍ مِن الرَّأسِ والرَّقبةِ وما تحتَ الذَّقنِ، ولوْ خُلِقَ له وجهانِ وجبَ غسلُهما.

(فَمِنْهُ) أي: الوجه (مَوْضِعُ) أي: مكانُ (الغَمَمِ) وهو سيلانُ الشَّعرِ إلى الجَبهةِ مِن غَمَّ الشَّيءَ سترَه، (وَكَذَا التَّحْذِيفُ) بذالٍ معجمةٍ أي: موضعُه الَّذِي ينبتُ عليه الشَّعرُ الخفيفُ متَّصلًا بالصُّدغِ مِن الوجه (فِي الأَصَحِّ) في «المُحرَّرِ» شمِّي بذلكَ؛ لاعتيادِ الأشرافِ والنِّساءِ حَذفُ الشَّعرِ عنه ليتَّسعَ الوجْهُ (لَا النَّزَعَتَانِ) بزاي مَفتوحةٍ في الأَفصحِ فليسَتا مِن الوجهِ، (وَهُمَا بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ) أي: يُحِيطانِ بها على الجبينين.

(قُلْتُ: صَحَّحَ الجُمْهُورِ) وفي «الشَّرحَيْنِ»(١) أَنَّه الَّذِي عليه الأكثرُونَ، وهو الموافقُ للنَّصِّ (أَنَّ مَوْضِع التَّحْذِيفِ مِن السَّرُأْسِ، وَاللهُ أَعْلَمُ). قال المُصنِّفُ في

⁽٢) «الشرح الكبير» (١/ ٣٣٧).

⁽٤) «الشرح الكبير» (١/ ٣٣٩).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٥١).

⁽٣) «المحرر» (ص ١١).

وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هُدْبٍ وَحَاجِبٍ وَعِذَارٍ وَشَارِبٍ وَخَدِّ وَعَنْفَقَةٍ شَعَرًا وَبَشَرًا وَبَشَرًا وَقِيلَ: لا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْفَقَةٍ كَثِيفَةٍ

«المجموع»(١) و «شرح الوسيطِ»(١): الخلاف في هذه المَسألةِ قو لانِ. وعليه فينبغِي التَّعبيرُ بالأَظهرِ.

(وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هُدْبٍ) بضم هائِه وسُكونِ دالِه المُهملةِ في الأفصحِ، وهو الشَّعرُ النَّابتُ على أشفارِ العينِ، (وَحَاجِبٍ) وسُمِّي بذلكَ لمنعِه الأذَى عَنِ العينِ، (وَحَاجِبٍ) وسُمِّي بذلكَ لمنعِه الأذَى عَنِ العينِ، (وَعِذَارٍ) بذالٍ مُعجمةٍ، وهو الشَّعرُ النَّابتُ على العَظْمِ المُرتفعِ بقُرْبِ الأُذنِ، وأمَّا العارضُ فمَحلَّه تحتَ العِذارِ، وحكمُه كاللِّحيةِ، وأمَّا الصُّدغانِ وهُما المتَّصلانِ بالعِذارِ فوقَ الأذنين فلا يجبُ غسلُهما.

(وَشَارِبٍ) وهو الشَّعرُ النَّابتُ على الشَّفةِ العُليا، سُمِّيَ بذلكَ لمُلاقاتِه فَمَ الشَّارِبِ. (وَ شَارِبٍ) وهو الشَّعرُ النَّابتُ على الشَّفةِ العُليا، سُمِّيَ بذلكَ لمُلاقاتِه فَمَ الشَّارِبِ. (وَ) شَعرٌ ينبتُ على (خَدِّ) كما في «المجموعِ»(٣) تبعًا للبغوِيِّ نبتُ على (خَدِّ له في «الرَّوضةِ» ولا في كُتبِ الرَّافِعِيِّ.

(وَعَنْفَقَةٍ) وهي الشَّعرُ النَّابتُ على الشَّفةِ السُّفلَى؛ أي: يجِبُ غسلُ جميعِ هذهِ المَدكوراتِ (شَعرًا) بفتحِ عينِه وإسكانِها، (وَبَشَرًا) أي: خفيفَها وكثيفَها، ظاهرَها وباطنَها، (وَقِيلَ: لا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْفَقَةٍ كَثِيفَةٍ) بمُثلَّتةٍ؛ أي: لا يجِبُ غسلُ شعرِها ولا بشرتِها، وأخصُّ من هذا وأعمُّ، وقيلَ: عَنْفَقةٌ كلِحيةٍ.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٣٧١).

⁽٢) «التنقيح في شرح الوسيط» مطبوع بهامش الوسيط (١/ ٢٥٨).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٢٣١).

⁽٤) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (١/ ٢٣٩).

وَاللَّحْيَةُ إِنْ خَفَّتْ كَهُدْبٍ وَإِلَّا فَلْيَغْسِلْ ظَاهِرَهَا، وَفِي قَوْلٍ: لَا يَجِبُ غَسْلُ خَارِجٍ عَنْ الوَجْهِ، الثَّالِثُ: غَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ، فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ وَجَبَ غَسْلُ مَا بَقِيَ أَوْ مِنْ مِرْفَقِهِ فَرَأْسُ عَظْمِ العَضُدِ عَلَى المَشْهُورِ

(وَاللَّحْيَةُ) من رجُلِ (إِنْ خَفَّتْ) ورأَى المُخاطِبُ بَشَرتَها من خِلالِها، فحُكْمُها (كَهُدْبِ) أي: كحُكْمِه في وُجوبِ غَسْلِها ظاهرًا وباطنًا، (وَإِلّا) بأنْ كَثُفَ أَيْ: لم يَرَ المُخاطِبُ بَشَرتَها (فَلْيَغْسِلْ ظَاهِرَهَا) ولو كَثُفَ بعضُها وخَفَّ بعضُها فلكُلِّ حُكْمُه، إلّا أَنْ لا يتَمَيَّزَ فيجبُ غَسْلُ جميعِه، والكَثِيفُ مِن لِحيةِ خُنْثَى أو امرأةٍ لا يكفي غَسْلُ ظاهرِه.

(وَفِي قَوْلٍ: لا يَجِبُ غَسْلُ) شَعرٍ (خَارِجٍ عَنْ) حَدِّ (الوَجْهِ) من لحيةٍ وغيرِها؟ كعِذارٍ، خَفِيفًا كان أو كَثِيفًا، لا ظاهرًا ولا باطنًا كما يُشْعِرُ به إطلاقُه، لكنَّه نقلَ في «المجموع» (١) عن جَمْع وصَوَّبَه أنَّ القولين في إفاضة الماء على ظاهِرِ الكثِيفِ، وأنَّ باطِنَه لا يجِبُ غَسْلُه جَزْمًا، وأمَّا الخَفِيفُ فالقوْ لانِ جاريانِ في وُجُوبِ غَسْلِه ظاهِره وباطِنِه.

(الثَّالِثُ: غَسْلُ يَدَيْهِ) من كَفَّيه وذِراعَيه (مَعَ مِرْفَقَيْهِ) بفتح عينِ «مَعَ» في الأشهرِ وكَسْرِ ميمِ «مِرْفَقِ» وفَتْحِ فائِه وعَكْسِه، وإنْ لَمْ يكُنْ له مِرْفَقانِ اعْتُبِرَ قدْرُهما.

(فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ) أي: عضوِ اليدينِ من تحتِ المِرْفقِ (وَجَبَ غَسْلُ مَا بَقِيَ) بعد القَطْع، واليَدُ في الأصل مؤنشةٌ، (أَوْ) قُطِعَ (مِنْ مِرْفَقِهِ) بأَنْ أُبِينَ عَظْمُ السّاعِدِ عنْ عَظْمِ العَضُدِ، (فَرَأْسُ عَظْمِ العَضُدِ) يَجِبُ غَسْلُه (عَلَى المَشْهُورِ) ومنهم من

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٣٧٤).

أَوْ فَوْقِهِ نُدِبَ بَاقِي عَضُدِهِ. الرَّابِعُ: مُسَمَّى مَسْحِ لِبَشَرَةِ رَأْسِهِ أَوْ شَعَرٍ فِي حَدِّهِ

قَطَعَ به ورَجَّحَه «الرَّوضةُ» (١)، ولو قال: «فَرَأْسُ العَضُدِ» كان أَوْلَى؛ لأنه يَكْتَسِي غالبًا بلَحْمٍ وجِلْدٍ فلا يَظْهَرُ عَظْمُه، والعَضُدُ مؤنثةٌ وهي بفتحِ العينِ وضمِّ الضَّادِ في الأفصح: ما بينَ المِرفَقِ إلى الكَتِفِ.

(أَوْ) قُطِعَ مِنْ (فَوْقِهِ نُدِبَ) غَسْلُ (بَاقِي عَضُدِهِ)، ويجِبُ أيضًا غَسْلُ ما على اللهَ يَنْ مَن شُقُوقِ بعد إزالةِ ما فيها مِمَّا يَمْنَعُ وصُولَ الماءِ من دُهْنِ ونحوِه، وكذا غَسْلُ ما عليهما من شَعرٍ وسِلْعةٍ (٢) وإصْبع زائدةٍ، ولو طالتْ على الأصليَّةِ، وأظافِرَ ولو حرجَتْ عن رُؤوسِ الأصابع، وكذا ما عليهما مِن يَدٍ زائدةٍ نابتةٍ في مَحَلِّ الفَرْضِ، فإن نبتَتْ فوقَه وَجَبَ غَسْلُ ما يُحاذِي الفَرْضَ منها، فإنْ لَمْ يُحاذِ الفَرْضَ منها، فإنْ لَمْ يُحاذِ الفَرْضَ منها شيءٌ لَمْ يَجِبْ غَسْلُها، وتُعْرَفُ الزّائدةُ بتفاحُشٍ قِصَرٍ أو ضَعْفٍ ونحوِ ذلك، ولو اشْتَبهتِ الزَّائدةُ بالأصليَّةِ وَجَبَ غَسْلُهما.

(الرَّابِعُ: مُسَمَّى)أي: أَقَلُ ما يَنطَلِقُ عليه مُسمَّى (مَسْحٍ لِبَشَرَةِ رَأْسِهِ)أي: بعْضِها، ولا يتَعَيَّنُ المَسْحُ باليَدِ، (أَوْ شَعَرٍ) بفتح عينِه وتسْكينِها كثيرٍ أو قليل، ولو بَعْضَ شَعرةٍ، (فِي حَدِّهِ) أي: الرَّأْسِ، بشرْطِ أَلَّا يَخْرُجَ عن حَدِّه بالمَدِّ من جَهةِ النُّزُولِ، فإنْ خَرَجَ عنه كذُؤابةٍ لَمْ يَكْفِ المَسْحُ على الخارِج.

⁽١) (روضة الطالبين) (١/ ٥٢).

⁽٢) زيادة تحدث في البدن كالغدة، تتحرك إذا حركت، وقد تكون من حمصة إلى بطيخة. «مختار الصحاح» (ص١٥٢).

وَالْأَصَحُّ جَوَازُ غَسْلِهِ وَوَضْعِ الْيَدِ بِلَا مَدِّ.

الخَامِسُ: غَسْلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ.

السَّادِسُ: تَرْتِيبُهُ هَكَذَا فَلَوِ اغْتَسَلَ مُحْدِثٌ فَالأَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ أَمْكَنَ تَقْدِيرُ تَرْتِيبٍ بِأَنْ غَطَسَ، وَمَكَثَ

(وَالْأَصَحُّ) وعَبَّرَ فِي «الرَّوضةِ» (١٠) بالصَّحيحِ (جَوَازُ غَسْلِهِ) أي: الرَّأْسِ من غيرِ نَدْبٍ وكُرهٍ، (وَ) الأَصَحُّ أيضًا جَوازُ (وَضْعِ اليَدِ) المَبْلُولةِ عليه أو نحوِها؛ كعُودٍ (بِلا مَدْبٍ وكُرهٍ، (وَ) الأَصَحُّ أيضًا جَوازُ (وَضْعِ اليَدِ) المَبْلُولةِ عليه أو نحوِها؛ كعُودٍ (بِلا مَدْبُ وَعُلِقَ له رَأْسانِ كَفَى مَسْحُ أَحَدِهما.

(الحَامِسُ: عَسْلُ رِجْلَيْهِ) أي: كُلِّ رِجْلِ منهما (مَعَ كَعْبَيْهِ) وهُما عَظْمانِ مرتَفِعانِ من جانبي الرِّجْلِ عند مَفْصِلِ السّاقِ والقَدَّمِ، وإنَّما يجِبُ غَسْلُهما عَيْنًا في غيرِ لابِسِ الخُفِّ، أمّا هو فيغْسِلُهما أو يَمْسَحُ على خُفَيْهما كما سيأتِي، وحُكْمُ ما عليهما من شَقِّ الخُفِّ، أمّا هو فيغْسِلُهما أو يَمْسَحُ على خُفَيْهما كما سيأتِي، وحُكْمُ ما عليهما من شَقِّ وشَعرٍ وسِلْعةٍ وإصْبع ورِجْلِ زائدتَينِ كالحُكْمِ المُتقدِّمِ قريبًا في زيادةِ ما على اليَدَيْنِ.

(السَّادِسُ: تَرْتِيبُهُ) أي: الوُضُوءِ (هَكَذَا) كما ذكرْناه في عَدِّ فروضه، فلوِ انْتَفَى التَّرتيبُ كأنْ غُسلَ أربعة أعضاءٍ دفعة بإذنه ارتفعَ حدَثُ وجهِه فقط، وكذا لوْ عكسَ المُتوضِّئُ التَّرتيبُ ساهيًا أو عامدًا إنْ نوَى عندَ الوجهِ، ولوْ نكَّسَ وُضوءَه أربعَ مراتِ كفاه.

ويُستثنَى مِن اعتبارِ التَّرتيبِ ما أشارَ إليه بقولِه: (فَلَوِ اغْتَسَلَ مُحْدِثٌ) لا عن جنابةٍ عليه بدلًا عَنِ الوُضوءِ بنيَّتِه (فَالأَصَحُّ) عندَ الرَّافعيِّ (١) تبعًا للجُمهورِ: (أَنَّهُ إِنْ أَمْكَنَ تَقْدِيرُ تَرْتِيبٍ بِأَنْ غَطَسَ، وَمَكَثَ) بمُثلَّثةٍ، قدرَ زمنِ ترتيبٍ، أو غسلَ أعالِيه قبلَ

(۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۵۳).

(٢) «الشرح الكبير» (١/ ٣٦١).

صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا قُلْتُ: الأَصَحُّ الصِّحَّةُ بِلَا مُكْثٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَسُنَنُهُ، السِّوَاكُ عَرْضًا بِكُلِّ خَشِنِ

أسافلِه (صَحَّ) له الوضوء، (وَإِلَا) بأنْ لمْ يمكِنْ تقديرُ ترتيبٍ بأنْ غطسَ وخرجَ من غيرِ مُكثٍ، أو غسلَ أسافلَه قبلَ أعالِيه (فَلَا) يصحُّ له الوضوءُ.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ) عندَ الأكثرينَ والمُحققِّينَ (الصِّحَّةُ بِلَا مُكْثٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ» (۱) في إمكانِ التَّرتيبِ بالصَّحيحِ، ولوِ اغتسلَ لا بنيَّةِ الوُضوءِ بلْ بنيَّةِ الجنابةِ أجزأَه على الأصحِّ سواءٌ غلطَ في نيَّةِ جنابةٍ أو تعمَّدَ، لكنِ القاضِي حُسينٌ (۲) والبَغوِيُّ (۳) مورًا المسألة بالنِّسيانِ، فيقتضِي عدمَ الصِّحةِ في العمْدِ، واعتمدَه بعضُ المتأخِّرينَ.

(وَ) أمَّا (سُنَنُهُ) أي: الوضوء، فكثيرة، منها:

* (السِّوَاكُ) أي: استعمالُ آلتِه، وهي المِسواكُ، ويُطلَقُ عليه (٤) السِّواكُ أيضًا.

وكيفيَّتُه: أَنْ يُمِرَّه (عَرْضًا)أي: في عرضِ الأسنانِ لا في طُولِها فيُكْرَهُ إلَّا في اللِّسانِ كما قال ابنُ دَقيقِ العِيدِ(٥).

وتتأدَّى سُنِّةُ السِّواكِ (بِكُلِّ خَشِنٍ) طاهرٍ مُزيلٍ للقلَحِ مِن أُشنانٍ ونحْوِه، وأفضلُه الأراكُ ثمَّ بعدَه النَّخلُ، وزادَ على «المُحرَّرِ» (٢): من غيرِ تمييزِ التَّقييدِ بالخَشنِ مع

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٥٥).

⁽٢) «التعليقة» للقاضى حسين (١/ ٢٩٦).

⁽٣) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (١/ ٢٧٢).

⁽٤) في الأصل: «على». وكتب المصنف في الحاشية: «صوابه عليه».

⁽٥) (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (١/ ١١١).

⁽٦) «المحرر» (ص ١٢).

إلَّا إِصْبَعَهُ فِي الْأَصَحِّ، وَيُسَنُّ لِلصَّلَاةِ وَتَغَيُّرِ الفَّمِ، وَلا يُكْرَهُ إلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَالتَّسْمِيَةُ أَوَّلَهُ فَإِنْ تُرِكَ فَفِي أَثْنَائِهِ

ما اسْتَثناه منه بقولِه: (إلا إِصْبَعَهُ) أي: المتَّصلة الخشنة ، سواءٌ وجَدَ غيرَها أم لا ، فلا تجزِئ (فِي الأَصَعِّ) لكنِ اختارَ في «المجموعِ» (١) إجزاءَها، ويجزِئ إصبعُ غيرِه الخشنةُ دونَ اللَّينةِ قطعًا فيهما، وأمَّا الإصبعُ المُنفصلةُ فبحثَ بعضُهم الإجزاءَ فيها، وفيه نظرٌ ، إلّا أنْ يُحملَ على إصبع حربييً .

(وَ) لا يختصُّ السِّواكُ بالوضوءِ، بلْ (يُسَنُّ) وإنْ لمْ يتغيَّرِ الفَمُ (لِلصَّلَاةِ) نفلًا أو فرضًا ولوْ جنازةً، ويُسَنُّ لصلاةِ فاقدِ الطُّهرَيْنِ وللطَّوافِ أيضًا، (وَتَغَيُّرِ الفَمِ) بتثليثِ فائِه بكلام، أو سُكوتٍ، أو أكْل كريهٍ، أو غيرِ ذلكَ.

(وَلا يُكْرَهُ) في حالٍ (إلّا لِلصَّائِمِ) فيُكْرَهُ له تنزيهًا فرضًا أو نفلًا، وعنِ القاضِي حُسينِ (٢) أنَّه لا يُكْرَهُ في النَّفلِ (بَعْدَ الزَّوَالِ) للشَّمسِ، وتنزولُ الكراهةُ بالغُروبِ، واختارَ في «المجموع»(٣) وغيرِه عدمَ الكَراهةِ مطلقًا.

* (وَالتَّسْمِيَةُ) وأقلُها «بسمِ اللهِ»، وأكملُها «بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ» مستحبةٌ، (وَالتَّسْمِيَةُ) وأقلُه)، وهو غسلُ الكفَّيْنِ، فيُسَمِّي حينئة وينوِي، (فَإِنْ تُرِكَ) بضمِّ أوَّلِه بخَطِّه، التَّسميةُ أوَّله عمْدًا أو سهوًا (فَفِي أَثْنَائِهِ) يأتِي بها، فيقولُ: «بسمِ اللهِ على أوَّلِه وآخرِه»، فإنْ فرَغَ مِن الوُضوءِ لمْ يأتِ بها.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٢٨٢).

⁽٢) «التعليقة» للقاضى حسين (١/ ٢٤٦).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٢٧٢، ٢٧٦).

وَغَسْلُ كَفَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طُهْرَهُمَا كُرِهَ غَمْسُهُمَا فِي الإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا وَغَسُ وَالْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ وَالأَظْهَرُ أَنَّ فَصْلَهُمَا أَفْضَلُ ثُمَّ الأَصَحُّ يُمَضْمِضُ بِغَرْفَةٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأُخْرَى ثَلَاثًا وَيُبَالِغُ فِيهِمَا غَيْرُ الصَّائِمِ

* (وَغَسْلُ كَفَيْهِ) إلى كوعَيْه قبلَ المضمضةِ، (فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طُهْرَهُمَا) للتَّردُّدِ فيه بنوم أو غيرِه (كُرِهَ غَمْسُهُمَا فِي الإِنَاءِ) المُشتملِ على ما دُونَ قلَّتَيْنِ (قَبْلَ غَسْلِهِمَا) بنوم أو غيرِه (كُرِهَ غَمْسُهُمَا فِي الإِنَاءِ) المُشتملِ على ما دُونَ قلَّتَيْنِ (قَبْلَ غَسْلِهِمَا) ثلاثًا خارجَه، ويحصلُ بهذهِ الثَّلاثِ سُنَّةُ الوُضوءِ، فإنْ تيقَّنَ طُهرَهُما لمْ يُكْرَهِ الغَمسُ قبلَ غسلِهما، ولا يُسْتَحَبُّ غسلُهما حينئذٍ على الأصحِّ(') في «التَّصحيح».

* (وَالمَضْمَضَةُ) بعدَ غسلِ الكفَّيْنِ، ويحصُلُ أصلُ السُّنَّةِ فيها بإدخالِ الماءِ في الفَمِ، أدارَه في فيه ومجَّه أم لا، فإنْ أرادَ الأكملَ مجَّه، (وَالِاسْتِنْشَاقُ) بعدَ المضمضةِ ويحصلُ أصلُ السُّنَّةِ فيه بإدخالِ الماءِ في الأنفِ، سواءٌ جذبَه بنفسِه إلى خياشِيمِه ونثرَه أم لا، فإنْ أرادَ الأكملَ نثرَه بعدَ جذبِه.

(وَالأَظْهَرُ) عندَ الرَّافِعِيِّ (() (أَنَّ فَصْلَهُمَا أَفْضَلُ) من جمعِهما، (ثُمَّ الأَصَحُّ) على ترجيحِ الفَصلِ أنَّه يكونُ بغرفتيْنِ، (يُمَضْمِضُ بِغَرْفَةٍ ثَلاثًا، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأُخْرَى ثَلاثًا) وهـذا الخلافُ في الأفضلِ، (وَيُبَالِغُ فِيهِمَا غَيْرُ الصَّائِمِ) أمَّا المُبالغةُ في المضمضةِ في الأفضلِ، (وَيُبَالِغُ فِيهِمَا غَيْرُ الصَّائِمِ) أمَّا المُبالغةُ في المضمضة فبأنْ يبلُغَ الماءُ أقصَى الحنكِ، ووجهي الأسنانِ، ويمرَّ بإصبعِه عليها، وأمَّا في الاستنثارِ فبأنْ يُصعِّد الماءَ بالنَّفسِ إلى الخيشومِ، ويُدخِلَ إصبعَه فيه ويُزيلَ الأذَى منه، والصَّائمُ تُكْرَهُ له المُبالغةُ في الأصحِّ.

⁽١) في الحاشية: «إنما عبَّر في التصحيح بالصواب، والوجهان في الشرح وشرح المهذب».

⁽٢) «الشرح الكبير» (١/ ٣٩٧).

قُلْتُ: الأَظْهَرُ تَفْضِيلُ الجَمْعِ بِثَلَاثِ غُرَفٍ يُمَضْمِضُ مِن كُلِّ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَتَثْلِيثُ الغَسْلِ وَالمَسْحِ، وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِاليَقِينِ، وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ

(قُلْتُ: الأَظْهَرُ) عندَ المُصنِّفِ (تَفْضِيلُ الجَمْعِ) بينَهما (بِثَلَاثِ غُرَفٍ يُمَضْمِضُ مِن كُلِّ) منها (ثُمَّ يَسْتَنْشِتُ، وَاللهُ أَعْلَمُ) والغَرفةُ بضمِّ الغينِ وفتحِها لغتانِ في الفِعلِ والمَغرُوفِ على الأفصحِ، وقيلَ: بالضَّمِّ للمغروفِ وبالفتح للفعلِ.

* (وَتَثْلِيثُ الغَسْلِ) الفَرْضِ والنَّفلِ (وَالمَسْحِ) لذلكَ لرأسٍ وأذنَيْنِ إلَّا مسحَ الخُفِّ، وبحثَ بعضُهم (١) إلحاقَ الجبيرةِ به، واستحبابُ التثليثِ إنَّما يكونُ بلا معارضٍ، فلوْ ضاقَ الوقتُ وكان لوِ اقتصرَ على مرَّةٍ صلَّى في الوقتِ ولوْ ثلَّثَ أخرَجَ بعضَ الصَّلاةِ عَنِ الوقتِ، أو كان به عطشٌ ولوِ اقتصرَ على مرَّةٍ فضُلَ مِن الماءِ ما يكفِيه لعطشِه، فلا يُستحبُ التَّثليثُ.

(وَيَأْخُذُ الشَّاكُ) في تثليثِ الغسلِ والمسحِ أي: هلْ غسلَ أو مسحَ مرّتَيْنِ أو ثلاثًا (بِاليَقِينِ) وهو الأقلُّ.

* (وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ) أي: استيعابُه بالمسْحِ، وإلَّا فمسْحُ بعضِه واجبٌ، وإذا استوعبَ الرَّأسَ بالمَسحِ فهلِ الفَرضُ كلُّه أو أقلُّه والباقِي سُنَّةٌ؟ وجهانِ اختلف فيهما تصحيحُ المُصنِّفِ، والسُّنَّةُ في كيفيَّتِه أنْ يضَعَ يدَيْه على مُقدَّم رأسِه ويُلْصِقَ مسبَّحتَه بالأخرَى وإبهامَيْه على صدغَيْه، ثمَّ يذهبُ بمسبحتَيْه إلى قفاه ثمَّ يردُّهما إلى المبدأِ، يحسبُ الذِّهابَ والإيابَ مرَّةً واحدةً في حقِّ مَنْ له شعرٌ ينقلبُ بهما ليصِلَ البللُ إلى وجهي الشَّعرِ، أمّا الَّذِي لا ينقلِبُ شعرُه لطولِه مثلًا فيقتصِرُ على الذِّهابِ، فلوْ ردَّ لمْ يحسَبُ مرةً ثانيةً.

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

ثُمَّ أُذُنيهِ، فَإِنْ عَسُرَ رَفْعُ العِمَامَةِ كَمَّلَ بِالمَسْحِ عَلَيْهَا، وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الكَثَّةِ

(ثُمَّ) مسحُ كلِّ مِن (أُذُنَيْهِ) ظَهْرًا وبطنًا بماءٍ غيرِ بللِ الرَّأسِ، والسُّنَّةُ في كيفيَّتِه: أنْ يُدخِلَ مسبَّحتَيْه في صِماخَيْه ويردَّهما على المعاطِف، ويُمِرَّ إبهامَيْه على ظُهورِهما، ثمَّ يُلصِقُ كفَيْه وهُما مبلولتانِ بالأذنَيْنِ استظهارًا، ويُسَنُّ مسحُ صِماخَيْه أيضًا بماءٍ جديدٍ، أمّا مسحُ العُنقِ فقال الرَّافِعِيُّ (۱): إنَّه مطلوبٌ، وصحَّحَ المُصنِّفُ خلافَه، بلُ قال في «التَّحقيقِ» (۱): هو بدعةٌ. وعلى القولِ بالمسحِ فقيلَ بماءٍ جديدٍ، وقيلَ: يكفِيه بللُ الرَّأسِ أو الأذنِ، ورجَّحَه الرّافِعِيُّ (۱).

(فَإِنْ عَسُرَ) مثلًا بعدَ مسْحِ شيءٍ مِن الرَّأْسِ (رَفْعُ العِمَامَةِ) ونحْوِها (كَمَّلَ) مسْحَ رأسِه (بِالمَسْحِ عَلَيْهَا) إلّا أنْ يكونَ عاصيًا بلبْسِها؛ كمُحرم كما استثناه بعضُهم (١٠)، فلا يكمِلُ عليها، ويظهرُ أنَّ مَنْ توضَّاً لغُسل الجنابةِ كذلكَ أيضًا.

* (وَتَخْلِيلُ) أي: تفريقُ شَعرِ (اللِّحْيَةِ الكَثَّةِ) بمُثلثةٍ، مِن الرَّجُلِ، إلَّا أَنْ يكونَ مُحرِمًا كما قيَّدَه صاحبُ «التَّتِمَّةِ»، ويُسْتَحَبُّ أيضًا تخليلُ كلِّ شعرٍ لا يجبُ إيصالُ الماءِ إلى باطنِه، وكيفيَّةُ التَّخليلِ أَنْ يُدخِلَ أصابِعَه من أسفلِ اللِّحيةِ، أمَّا الخفيفةُ مِن الرَّجُلِ ولِحيةُ المَرأةِ والخُنثَى مطلقًا فيجِبُ فيها التَّخليلُ؛ أي: غسلها شعرًا وبشرًا كما صرَّح به بعضُهم (٥).

⁽١) «الشرح الكبير» (١/ ٤٣٤).

⁽٢) «التحقيق» (ص ٦٦).

⁽٣) «الشرح الكبير» (١/ ٤٣٤ - ٤٣٥).

⁽٤) في الحاشية: «لعله البلقيني، بل هو ابن الصلاح في فوائد رحلته».

⁽٥) في الحاشية: «ابن النقيب والدميري».

وَأَصَابِعِهِ، وَتَقْدِيمُ اليَمِينِ، وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ وَالمُوَالاةُ وَأَوْجَبَهَا القَدِيمُ

(وَ) تخليلُ (أَصَابِعِهِ) من يدَيْه ورجلَيْه إنْ وصلَ إليها الماءُ من غيرِ تخليل، فإنْ لمْ يصلْ إلّا به كالمُلتفَّةِ وجبَ تخليلُها، وإنْ لمْ يتأتَّ التَّخليلُ لالتحامِ الأَصابِعِ حرُمَ الفَتقُ للتَّخليلِ، ويكونُ التَّخليلُ في اليدَيْنِ بالتَّشبيكِ، وفي الرِّجلَيْنِ من أسفلِ الأصابع بخِنصِرِ يدِه اليُسرَى مُبتدئًا بخِنصِرِ الرِّجلِ اليُمنَى خاتمًا بخِنصِرِ اليُسْرَى.

* (وَتَقْدِيمُ اليَمِينِ) من يدَيْه ورِجْلَيْه على يَسارِه منهما، ويُكْرَهُ عكسُه، أمَّا العضْوانِ اللَّذانِ يَسْهُ أَلُ عسلُهما معًا كالخَدَّيْنِ والكفَّيْنِ فلا يُقدِّمُ اليمينَ منهما بلْ يطهرانِ دفعة واحدة إلَّا أنْ يكونَ أقطعَ أو به علةٌ تمنعُه من ذلك، فيبدأُ باليمينِ في الحلِّ، ويبدأُ بأعلَى الوجهِ وبالأصابعِ في اليدِ والرِّجلِ، إلَّا أنْ يصبُّ عليه غيرُه فبالمِرْفَقِ والكعب، ويقفُ المُعِينُ على يسارِه في الأصحِّ.

* (وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ) وهي غسْلُ ما حولَ الوجْهِ، وزادَ بغَيرِ تمييزٍ قولَه: (وَ) إطالةُ (تَحْجِيلِهِ) وهي غسْلُ بعضِ العضُدِ والسَّاقِ، ولوْ سقطَ الفَرضُ كالأقطعِ وغايتهُ استيعابُهما.

* (وَالمُوالاةُ) إلَّا فِي حقِّ صاحبِ الضَّرورةِ فتجب، وهي عدمُ التَّفريقِ في أفعالِ الوُضوءِ بأنْ يغسِلَ العُضوَ بحيثُ لا يجفُّ المغسولُ قبلَه مع اعتدالِ الهَواء والمزاجِ، فلوْ ثَلَثَ فالاعتبارُ بآخرِ غسلةٍ كما في «المجموع» وغيره، ويقدَّرُ كما قال بعضُهم (۱) الممسوحُ مغسولًا، (وَأَوْجَبَهَا القَدِيمُ) على غيرِ معذورٍ، فلوْ طالَ تفريقُ ضرَّ، أمّا اليسيرُ فلا يضرُّ جزمًا.

⁽١) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة في الكفاية».

وَتَرْكُ الِاسْتِعَانَةِ، وَالنَّفْضِ وَكَذَا التَّنْشِيفُ فِي الأَصَحِّ، وَيَقُولُ بَعْدَهُ أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

* (وَتَرْكُ الِاسْتِعَانَةِ) بغيرِه في صَبِّ الماءِ عليه في وُضوبِه، فلوْ أعانَه لمْ تُكْرَهُ في الأصحِّ بلْ هي خلافُ الأوْلَى، أمَّا الاستعانةُ في تغسيلِ الأعضاءِ فتُكْرَهُ قطعًا إلَّا في حقّ الأقطعِ مثلًا، فواجبةٌ ولوْ بأجرةِ المِثلِ إنْ وجدَها فاضلةً عن كفايتِه وكفايةِ مَنْ تَلْزَمُه كفايتُه ليومِه وليلتِه، وإنْ لمْ يجدُها صلَّى وأعادَ، والاستعانةُ بإحضارِ الماءِ أو الدَّلو ونحوه مباحةٌ.

(وَ) تَرْكُ (النَّفْضِ) لماءِ الوُضوءِ، فلوْ نفضَه كُرِهَ، لكنَّ الأرجحَ في «الرَّوضةِ»(١) و «المجموعِ»(١) أنَّه مباحٌ، (وَكَذَا التَّنْشِيفُ) أي: ترْكُه مندوبٌ (فِي الأَصَحِّ) إلَّا لعُنْرٍ كَانِ احتِيجَ إليه لحَرِّ أو بَردٍ، أو التصاقِ نجاسةٍ، أو حُصولِ شَيْنٍ فاحشٍ؛ كقَشَفٍ كأنِ احتِيجَ إليه لحَرِّ أو بَردٍ، أو التصاقِ نجاسةٍ، أو حُصولِ شَيْنٍ فاحشٍ؛ كقَشَفٍ بالعُضْوِ المَعْشُولِ لوْ لمْ ينشفْه، وإذا انتشف فالأَوْلَى كما في «الذَّخائرِ» ألَّا يكونَ بالعُضْوِ المَعْشُولِ أو ذيلِه ونحوِها، وتعبيرُ المَتنِ بالتَّنشيفِ موافقٌ لقولِ الصَّغانِيِّ (٣): ونَشَفَ الماءَ تنشيفًا أخذَه بخِرقةٍ ونحوِها، وفي عدِّ التَّرُوكِ الثَّلاثةِ من سُنَنِ الوُضوءِ نظرٌ من جهةٍ أنَّه لا أمرَ فيها.

(وَيَقُولُ) المُتوضِّئُ (بَعْدَهُ) أي: عقِبَ فراغِه من وُضوئِه مُستقبلَ القبلةِ الذِّكْرَ المأثورَ وهو: (أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) هذا

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٤٥٨).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٦٣).

⁽٣) «العباب الزاخر» (نشف).

اللَّهُ مَّ اجْعَلْنِي مِن التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِن المُتَطَهِّرِينَ سُبْحَانَك اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِك، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُك وَأَتُوبُ إِلَيْك، وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الأَعْضَاءِ إِذْ لا أَصْلَ لَهُ

ما رواه مسلم (()، وزادَ التَّرْمذِيُّ عليه في ((جامعِه)()): (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِن التَّوَابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِن المُتَطَهِّرِينَ) وأمّا قولُه: (سُبْحَانَك اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِك، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُك وَأَتُوبُ إِلَيْك) فرواه الحاكم في ((مُستدركِه)()) وقال: إنَّه حديثُ صحيحٌ، وكذا ابنُ السُّنِيِّ في ((عمل اليوم واللَّيلةِ)())، والواو في ((وَبِحَمْدِك)) زائدة، وحينتُذِ فقولُه: ((سُبْحَانَك)) إلى آخرِه جملة واحدة ((وقيل: الواو عاطفة ؛ أي: وبحَمدِكَ سبَّحتُك، فالكلامُ حينئذٍ جملتانِ.

(وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الأَعْضَاءِ) المَذكُورَ في «المُحرَّرِ» (إذْ لا أَصْلَ لَهُ) يعتَدُّ به، وإلَّا فقد رُوِيَ عنه صَالَّللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من طُرقِ ضعيفةٍ في «تاريخِ ابنِ حبَّانَ»، وغيرِه، وذكْرُ دعاءِ الأعضاءِ مشهورٌ، وبقِي للوُضوءِ سُنَنٌ أُخرَى في المُطوَّلاتِ.



⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۳٤).

⁽٣) «المستدرك» (٢٠٧٢).

⁽٥) «المحرر» (ص ١٣).

⁽٢) «جامع الترمذي» (٥٥).

⁽٤) «عمل اليوم والليلة» (رقم ٣٠).

بَابُ مَسَنِحِ الخُفِّ يَجُوزُ فِي الوُضُوءِ لِلْمُقِيمِ: يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةً بِلَيَالِيهَا

(بَابُ) أَحْكَامِ (مَسْحِ الْخُفِّ)

أرادَ الجنسَ لا التَّوحيدَ؛ لأنَّه لا يجوزُ مسحُ خفًّ من رِجْلِ وغسْلِ أُخرَى، فإنْ لمْ يكنْ له إلَّا رِجْلُ واحدةٌ لبسَ الخُفَّ فيها وصحَّ المسْحُ، وذكرَه عقبَ الوُضوءِ؛ لأنَّه بَدَلٌ عن غسْلِ الرِّجْلِ فالواجبُ على لابِسِه، كما قال الأصحابُ: غسلُ الرِّجْلِ أو مسحُ الخُفِّ، ولكنَّ العَسْلَ في غيرِ مَنْ يجدُ من نفسِه كراهةَ المَسحِ أفضلَ، ولهذا قال: (يَجُوزُ فِي الوُضُوءِ) لا في العسل، فرضًا كان أو نفلًا، ولا في إزالةِ النَّجاسةِ، فلو أجنبَ أو دَمِيَتْ رَجْلُه فأرادَ المسحَ بدلًا عن غسل الرِّجْل لم يجُز، بلْ لا بدَّ مِن العسلِ.

وبحثَ بعضُهم (١) وجوبَ المَسحِ على لابِسُ الخُفِّ، وبه صرَّحَ الرُّويانِيُّ إنْ دخلَ عليه وقتُ صلاةٍ أو ضاقَ ومعَه ماءٌ يكفِيه لوْ مسحَ ولا يكْفِيه لوْ نزعَ الخُفَّ وغسلَ الرِّجْلَيْنِ.

وتتأقَّتُ مُدَّةُ المَسحِ (لِلْمُقِيمِ: يَوْمًا وَلَيْلَةً) وغايةُ ما يستبيحُه مِن الصَّلاةِ بالمَسحِ إِنْ جَمَعَ بالمَطرِ سبعةٌ ودونَ الجمعِ سِتَّةٌ، كأنْ يبتدئ المَسحَ بعدَ الظُّهْرِ، ثمَّ إذا جاءَ الظُّهْرُ مِن الغَدِ جَمَعَ الظُّهرَ والعَصرَ.

(وَ) تَتَأَقَّتُ مَدَّةُ المَسِحِ (لِلْمُسَافِرِ) سفرًا مباحًا لمَقصِدٍ معيَّنِ أيامًا (ثَلَاثَةً بِلَيَالِيهَا) المُتَّصلةِ بها، تقدَّمَتْ أو تَأَخَّرَتْ، وغايةُ ما يستبيحُه فيها مِن الصَّلاةِ إنْ جَمَعَ سبعةَ عَشَرَ، ودونَه سِتَّةَ عَشَرَ.

(١) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

مِن الحَدَثِ بَعْدَ لُبْسٍ فَإِنْ مَسَحَ حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ لَمْ يَسْتَوْفِ مُدَّةَ سَفَرٍ، وَشَرْطُهُ أَنْ يُلْبَسَ بَعْدَ كَمَالِ طُهْرٍ

وتُحْسَبُ المُدَّةُ (مِنِ) انقضاءِ (الحَدَثِ) الكائنِ (بَعْدَ لُبْسٍ) مُعتبَرٍ، لا مِن ابتداءِ الحَدثِ، ولا مِنْ وقتِ المَسْح، ولا مِن ابتداءِ اللَّبْسِ.

واحتُرزَ به مُعتبَرٍ » عمَّا لو أحدَثَ ورِجْلُهُ في ساقِ الخُفِّ قبلَ استقرارِها في القَدَمِ، فإنه لا يَمسَحُ في الأصحِّ.

والعاصي بسَفَرِه والهائمُ يمسْحانِ كمُقيمٍ، ودائمُ الحَدَثِ كسلِسِ أحدثَ بعدَ لُبسِ خُفَّيْهِ حدثًا آخرَ مع حدثِه الدَّائمِ قبلَ أَنْ يصلِّي به فرضًا يَمسحُ ويستبيحُ ما كان يستبيحُهُ لوْ بقِي طُهْرُه الَّذي لَبِسَ عليه خُفَّيْهِ وهو فرضٌ ونوافل، فلوْ صَلَّى بطُهْرِهِ يستبيحُهُ لوْ بقِي طُهْرُه الَّذي لَبِسَ عليه خُفَّيْهِ وهو فرضٌ ونوافل، فلوْ صَلَّى بطُهْرِهِ فرْضًا قبْلَ أَنْ يُحدِثَ مَسحَ واستباحَ نوافلَ فقطْ، ومَنْ تَيَمَّمَ لفَقْدِ ماءٍ ولَبِسَ خُفَّيْهِ ثُمَّ وأى الماءَ لا يمسَحُ، أو لمَرضٍ حجرح يَمسَحُ لفَرضٍ ونوافلَ فقطْ.

ثُمَّ ذَكرَ ما يَمنعُ إتمامَ مدَّةِ المُسافِر بقوله: (فَإِنْ مَسَحَ حَضَرًا) أي: فيه (ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ) بأنْ مَسَحَ سَفَرًا ثُمَّ أقامَ (لَمْ يَسْتَوْفِ مُدَّةَ سَفَرٍ) فيهِما فيقتصِرُ في الأُوَّلِ على مدَّةِ حَضَرٍ، وكذا في الثَّانِي إنْ أقامَ قبْلَ مدَّتِهِ، فإنْ أقامَ بعدَها وَجَبَ النَّزْعُ، والعِبرةُ بتمامِ المَسحِ، فلو مَسَحَ خُفًّا ثُمَّ سافرَ وكملَ استوفَى مدَّةَ سَفَرٍ عندَ الرَّافعيِّ (۱)، وحَضَرٍ عندَ المُصنفِ، ولو جَدَّدَ المَسحَ مقيمًا قبْلَ حَدَثِهِ ثُمَّ سافرَ و فلا أثرَ لهذا المَسح.

(وَشَرْطُهُ) أي: جَوازِ مَسحِ الخُفِّ (أَنْ يُلْبَسَ) في الرِّجْلَينِ معًا (بَعْدَ كَمَالِ طُهْرٍ)

⁽۱) «الشرح الكبير» (۲/ ٣٩٤).

سَاتِرَ مَحَلَّ فَرْضِهِ، طَاهِرًا يُمْكِنُ تِبَاعُ المَشْيِ فِيهِ

ويدخُلُ فيهِ طُهرُ دائمِ الحَدَثِ، وطُهرٌ ضُمَّ إليه تيمُّمٌ، وتَقَدَّمَ حُكْمُهُما، وحينئذِ ف «كَمَالِ» ليس للاحترازِ، ولو لَبِسَ الخُفَّ قبْلَ غسْلِ رِجلَيْهِ ثمَّ غسلَهما فيه لم يَكْفِ إلَّا بنَزْعِهما مِنْ موضع القَدم، ثُمَّ إدخالِهما فيهِ.

ولو غَسَلَ رِجْلًا وأدخَلَها الخُفَّ، ثُمَّ الأُخرى وأدخَلَها لمْ يَجُزْ إلَّا بنزْعِ الأُولَى ثُمَّ إدخالِها.

ولو غَسَلَ رِجلَيْهِ في ساقِ الخُفِّ ثُمَّ أدخلَهما موضعَ القَدمِ جازَ.

ولو ابتداً لُبْسَ خُفَيْهِ بَعْدَ غَسْلِ رِجلَيْهِ ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ استقرارِهما موضعَ القَدمِ لمْ يَجُزْ.

وأنْ يُلبسَ الخُفُّ (سَاتِرَ مَحَلَّ فَرْضِهِ) وهو الرِّجلُ (۱) بِكَعْبَيْهِ، فلو كان الخُفُّ دُونَ الكَعْبَيْنِ كالمَداسِ لمْ يَصِعَّ المَسحُ عليه، وأُريدَ بالسَّاتِ هنا: الحائلُ، لا مانعُ الرُّويةِ، فيمسَحُ على خُفِّ شَفَّافٍ تُرَى منه البَشَرةُ إِنْ أمكنَ المشيُ عليه، ويُعتبَرُ السَّتْرُ مِنْ جوانبِ الخُفِّ كلِّها لا مِن الأعلى، حتَّى لوْ كان واسعًا تُرَى الرِّجلُ مِنْ أعلاهُ صَحَّ، ولو تَخَرَّقَ منهُ شيءٌ من محلِّ الفرض ضَرَّ.

(طَاهِرًا) لا نجِسَ العَيْنِ ولا متنجِّسًا كلَّه، فلو تَنجَّسَ بعضُه صَحَّ المَسحُ عليه قَبْلَ طُهْرِهِ واستفادَ به مسَّ المُصحفِ وحمْلَه، (يُمْكِنُ تِبَاعُ) يعني مُتابعة (المَشيِ فِيهِ)، ولو كان اللَّابِسُ مُقْعَدًا كما صَرَّحَ به الخُوارِزمِيُّ.

⁽١) في الحاشية: «الأولى: وهو القدم».

لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ، قِيلَ: وَحَلَالًا، وَلا يُجْزِئُ مَنْسُوجٌ لا يَمْنَعُ مَاءً فِي الأَصَحِّ، وَلا جُرْمُوقَانِ فِي الأَظْهَرِ

وعلَّقَ بـ «تِبَاعٍ» قولَه: (لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ) عندَ حَطِّ وترحالٍ وما جرتْ به عادةُ لابسِ الخِفَافِ منَ الحَوائجِ التي يتَردَّدُ فيها في المنزِلِ، أمّا الَّذي لا يُمكِنُ فيه المُتابعةُ لثِقَلِهِ أو رِقَّتِهِ أو سَعَتِهِ أو ضِيقِه، ولا يتَّسعُ عن قُرْبِ لم يَكْفِ المَسحُ عليه.

(قِيلَ: وَحَلَالًا) فلا يَصِحُّ على مَعْصوبِ ومَسروقِ مطلقًا، وكذا حريرِ ومتَّخذٍ من تبْرٍ لرَجُل وخُنثَى، و «سَاتِر» و «طَاهِرًا» و «يُمْكِنُ» و «حَلَالًا» أحوالُ من ضمير «يُلْبَسَ»، وعبارةُ «المُحرَّرِ» (۱): يُشتَرطُ لجَوازِ المَسحِ أنْ يكونَ المَلبُوسُ بَعْدَ تمامِ الطَّهارةِ، وأنْ يكونَ ساترًا، وأنْ يكونَ قويًّا، وأنْ يكونَ طاهرًا، فأفْهَمَ أنَّ المنصوباتِ أخبارُ «يكون».

(وَلَا يُجْرِئُ مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً فِي الأَصَعِّ) أي: نفوذَ ماءِ الغسلِ إلى الرِّجْلِ لو صَبَّ على الخُفِّ ماءً كما صَرَّحَ بهِ في «المجموع» (٢)، ولا يَضُرُّ نفوذُ الماءِ من مواضع خرزِ الخُفِّ، ويُشتَرطُ في المَمسوحِ أيضًا أنْ يسمَّى خُفَّا، فلو لَفَّ قطعة أدمٍ على رِجْلِهِ وأحكمَها بِالشَّدِ وأمكنَ المَشيُ لم يَكْفِ.

(وَلا جُرْمُوقَانِ) أي: لا يُجزِئُ المَسحُ عليهِما، (فِي الأَظْهَرِ) وهُما تثنيةُ، جُرْمُوقِ فارسيُّ معرَّبٌ، اسمٌ لِخُفِّ صالح للمَسحِ فوقَ مِثْلِهِ، فإنْ لمْ يَصْلُحا للمَسْحِ لمْ فارسيُّ معرَّبٌ، اسمٌ لِخُفِّ صالح للمَسحِ فوقَ مِثْلِهِ، فإنْ لمْ يَصْلُحا للمَسْحِ لمْ يُجزِئِ المَسْحُ عليه، أو الأسفلُ فقط، يُجزِئِ المَسْحُ عليه، أو الأسفلُ فقط، فإنْ لمْ يَصِلِ البَلَلُ إليهِ منَ الأعلَى لمْ يصحَّ، وإنْ وَصَلَ صَحَّ إنْ قَصَدَهُما بالمَسحِ،

⁽١) «المحرر» (ص ١٣).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٥٠٣).

وَيَجُوزُ مَشْفُوقُ قَدَمٍ شُدَّ فِي الأَصَعِّ، وَيُسَنُّ مَسْعُ أَعْلَاهُ، وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا، وَيَكُفِي مُسَمَّى مَسْعٍ يُحَاذِي الفَرْضَ إلَّا أَسْفَلَ الرِّجْلِ وَعَقِبَهَا، فَلَا عَلَى المَذْهَبِ وَيَكْفِي مُسَمَّى مَسْعٍ يُحَاذِي الفَرْضَ إلَّا أَسْفَلَ الرِّجْلِ وَعَقِبَهَا، فَلَا عَلَى المَذْهَبِ وَيَكُفِي مُسَمَّى مَسْعٍ يُحَاذِي الفَرْضَ إلَّا أَسْفَلَ الرِّجْلِ وَعَقِبَهَا، فَلَا عَلَى المَذْهَبِ قُلْتُ: حَرْفُهُ كَأَسْفَلِهِ وَاللهُ أَعْلَمُ

أو لمْ يقصِدْ واحدًا منهما، أو قَصَدَ الأسفلَ فقطْ، فإنْ قصدَ الأعلَى فقطْ لمْ يصحّ.

(وَيَجُوزُ) خُفُّ (مَشْقُوقُ قَدَمٍ) وهو المُشَرَّجُ (شُدَّ) بالشَّرَجِ وهي العُرى إن لمْ يَظْهَرْ منَ الرِّجْل شيءٌ، (فِي الأَصَعِّ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ»(١) بالصَّحيحِ.

(وَ) لا يُسَنُّ استيعابُ الخُفِّ بالمَسحِ، بل (يُسَنُّ مَسْحُ أَعْلَاهُ) وهو ما يَسْتُرُ ظَهرَ الرِّجْلِ، والمُرادُ ظاهرُ الأعلَى ولا يكْفِي المَسْحُ على باطِنِهِ، ويحصُلُ المَسْحُ باليدِ وغيرِها كخَشَبةٍ، وبالغَسلِ -وإنْ كُرِهَ- والبَلِّ، ووَضْع اليَدِ منْ غيرِ مَدِّ.

(وَأَسْفَلِهِ) وهو ما يَطُ أُبهِ الأرضَ إِلَّا أَنْ يكونَ مَتنجّسًا بنجاسةٍ مَعْفُوِّ عنْها، فيمسَحُ أعْلَاه (خُطُوطًا) بأنْ يفرِّجَ بينَ أصابِعِهِ ولا يَضُمَّها، وسكتَ عنْ مسحِ العقب، والأظهرُ استحبابُه، وتثليثُ المسح هنا مكروةٌ.

(وَيَكُفِي مُسَمَّى مَسْحِ يُحَاذِي) بذالٍ مُعجَمةٍ أَيْ: يُقابِلُ (الفَرْضَ) مِنْ ظاهرِ أَعلَى الخُفِّ لا باطنِهِ المُلاقِي للرِّجْلِ، فلا يكفِي المَسـحُ عليهِ (إلَّا أَسْفَلَ الرِّجْلِ وَعَقِبَهَا، فَلا) يكفي مسْحُهما (عَلَى المَذْهَب).

ولمّا سكتَ «المُحرَّرُ» عن حُكْمِ حرْفِ الخُفِّ نَبَّهَ عليهِ المُصنِّفُ بقولِه: (قُلْتُ: حَرْفُهُ كَأَسْفَلِهِ) في أنَّهُ لا يكْفِي المَسحُ عليهِ (وَاللهُ أَعْلَمُ)، وقد يؤخَذُ مِنْ تَشبيهِ المُصنِّفِ لهُ بالأسفل استحبابُ مَسح حَرْفِهِ.

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ١٢٥).

وَلا مَسْحَ لِشَاكِّ فِي بَقَاءِ المُدَّةِ، فَإِنْ أَجْنَبَ وَجَبَ تَجْدِيدُ لُبْسٍ، وَمَنْ نَزَعَ وَهُوَبِطُهْرِ المَسْحِ غَسَلَ قَدَمَيْهِ وَفِي قَوْلٍ: يَتَوَضَّأُ

(وَلا مَسْحَ لِشَاكً فِي بَقَاءِ المُدَّةِ) سواءٌ مدَّةُ مسْحِ الحَضَرِ أو السَّفَرِ، كأنْ شَكَّ فِي انقضاءِ مدَّةِ المُسافِرِ إنْ كان مُسافِرًا، سواءٌ شَكَّ في انقضاءِ مدَّةِ المُسافِرِ إنْ كان مُسافِرًا، سواءٌ شَكَّ في ابتداءِ المُدَّةِ أو لمْ يَشُكَّ.

(فَإِنْ أَجْنَبَ) لابسُ الخُفِّ أَو كان امرأةً فحاضَتْ أو نَفِسَتْ أو وَلَدَتْ جافًا (وَجَبَ) إنْ أرادَ المَسحَ (تَجْدِيدُ لُبْسِ) فيتطهَّرُ ثمَّ يَلبَسُ.

(وَمَنْ نَزَعَ) خُفَيْهِ أو أحدَهُما في مُدَّةِ المسْحِ أو بعدَ انقضائِها، أو ظَهَرَ بَعْضُ الرِّجْلِ أو اللِّفافةُ، وكذا لو ضَعُفا أو أحدُهُما (وَهُوَ) في كلِّ ذلكَ (بِطُهْرِ المَسْحِ غَسَلَ قَدَمَيْهِ) فقطْ، (وَفِي قَوْلٍ: يَتَوَضَّأُ) واختارَ المُصنِّفُ في «المَجموعِ» (۱) أنَّهُ لا يَلزَمُهُ شيءٌ، ومَنْ نَزَعَ وهو بطُهْرِ الغسْلِ لا يَلزَمُهُ شيءٌ أيضًا.



⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۱/ ۱۳).

بَابُ الغُسُل مُوجِبُهُ: مَوْتٌ، وَحَيْضٌ وَنِفَاسٌ,

(بَابُ) أَخْكَامِ (الغُسُلُ) الوَاجِبِ

وسيأتي المَسنُونُ مفرَّقًا في مواضعِه، وهو بتثليثِ الغينِ، الضَّمُ للماءِ، والفتْحُ للمَصدرِ المُرادِ هنا، ويجوزُ فيه الضَّمُ أيضًا، والكسْرُ لِما يُغسَلُ به مِن سِدرِ ونحْوِه.

وهو لغةً: سيلانُ الماءِ على شيءٍ مُطلقًا.

وشرعًا: سيلانُه على جميع البدنِ بنيَّةٍ.

وشرْطُه: إسلامٌ إلَّا في غُسل كافرةٍ لتحِلُّ لمُسلمٍ، وكذا بقيَّةُ شروطِ الوُّضوءِ المُتقدِّمةِ.

(مُوجِبُهُ):

(مَوْتٌ) في غيرِ شهيدٍ وغيرِ سَفْطٍ بلَغَ أربعةَ أشهرِ ولم يختلِجْ(١)، ومَن لم يعُدَّ المَوتَ مِن مُوجِباتِه اعتبَرَ المُوجِبَ على الشَّخص مِن نفْسِه.

(وَحَيْضٌ) وهو دمٌ يخرُجُ في سِنَّه.

(وَنِفَاسٌ) وهو دمٌ يخرُجُ عقِبَ الولادةِ، ويجِبُ الغُسلُ إمَّا بانقطاع كلِّ منهما على الأصحِّ في «المجموع»(٢)، أو بالخُروج عندَ الانقطاع على الأصحِّ في «الرَّوضةِ»(٣) تبعًا لـ «الشَّرح»(٤)، أو بالخُروج والقيام إلى الصَّلاةِ على الأصحِّ في «التَّحقيقِ».

⁽١) في الحاشية: «إن مسألة السقط مستثناة من عكس المسألة فإنه يجب غسله و لا يسمى ميتًا، كذا قيل». (٣) «روضة الطالبين» (١/ ٨١).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ١٤٨).

⁽٤) في الحاشية: «بل ما في الشرح موافق لما في التحقيق؛ فاعلمه».

وَكَذَا وِلادَةٌ بِلا بَلَلٍ فِي الأَصَحِّ، وَجَنَابَةٌ بِدُخُولِ حَشَفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا فَرْجًا، وَبِخُرُوجِ مَنِيِّ

(وَكَذَا وِلاَدَةٌ بِلَا بَلَلٍ فِي الأَصَحِّ)، فيصِحُّ الغسلُ عقبَها، ومع البللِ موجبةٌ للغسلِ قطعًا، وظاهرُه أنَّه لا فرْقَ بينَ بللِ الدَّمِ وغيرِه كما جمَعَ الرَّافِعِيُّ ('' بينَهما، وقد يُقالُ: إنَّ غيْرَ الدَّمِ إنَّما يوجِبُ الوُضوءَ، ويجْرِي الأصحُّ أيضًا في إلقاءِ علَقَةٍ ومُضغةٍ بلا بلل، فلو ولَدَتْ في نهارِ رمضانَ أفطرَتْ على الأصحِّ في «التَّحقيقِ» ('')، وقيلَ: لا، وقوَّاه في «المجموع» (").

(وَجَنَابَةٌ) وهي لغةً: البغدُ، وتحصُلُ شرعًا لذكر حيِّ صغيرٍ أو كبيرٍ نائمٍ أو يقظانَ (بِدُخُولِ) أي: إيلاجِ ذَكرٍ متَّصلٍ مُنتشرٍ أو لا، أشلَّ أو لا، أو (حَشَفَةٍ) بكمالِها (أَوْ قَدْرِهَا) من فاقدِها أو مقطوعِها لا كلِّ المقطوعِ، والمُعتبَرُ - كما قال الإمامُ: الحَشفَةُ التَّي كانت لذلكَ العُضوِ المَخصوصِ، ولو كان الباقي دونَ قدْرِها لم يجِبِ الغسلُ قطْعًا، ولا فرْقَ في دُخولِ ما ذُكِرَ بينَ أن يكونَ بحائلٍ أو دونَه، (فَرْجًا) حِلَّا أو حِرْمًا، قُبُلًا أو دُبرًا، بهيمةً أو غيرَها، ويُعتبَرُ فيه التَّعميمُ المُتقدِّمُ أيضًا، ويصيرُ الآدميُّ الحَيُّ المُولجُ فيه جُنبًا بما ذُكِرَ، أمَّا المَيِّتُ فلا يُعادُ غسْلُه بالإيلاجِ فيه، وما ذُكِرَ مِن الإيلاجِ محلَّه في الواضح المُشكِل، فلا غُسلَ بإيلاج حَشفتِه ولا بإيلاج في قُبلِه.

(وَ) تحصُلُ أيضًا لذكر (بِخُرُوجِ مَنِيٍّ) مِن نفسِه وقْتَ إمكانِ بُلوغِه ولو قطرةً ولو على على لونِ الدَّمِ، في يقظةٍ أو نومٍ، بجماعٍ أو غيْرِه، فإن لم يكُنْ منيُّ نفسِه كأنِ استدخَلَ منيًّا وخرَجَ منه ا، أو جُومِعَتْ منيًّا وخرَجَ منه ا، أو جُومِعَتْ

⁽۱) «الشرح الكبير» (۲/ ۱۰۹). (۲) «التحقيق» (ص ۸۸).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ١٥٠).

مِنْ طَرِيقِهِ المُعْتَادِ وَغَيْرِهِ، وَيُعْرَفُ : بِتَدَفُّقِهِ أَوْ لَذَّةٍ بِخُرُوجِهِ

وهي صغيرةٌ أو نائمةٌ أو كبيرةٌ متيقِّظةٌ ولم تقْضِ شهوتَها بذلكَ الجِماعِ فاغتسَلَتْ وخرَجَ منها مَنيُّ الرَّجل لم يجِبِ الغسل، فإن قَضَتْ وجَبَ.

(مِنْ طَرِيقِهِ المُعْتَادِ) جزْمًا (وَغَيْرِهِ) كدُبرٍ، أو ثقبةٍ على الصَّحيحِ في «الرَّوضةِ»(١) كأصْلِها(٢)، والثَّاني وبه قال المُتَوَلِّي وجزَمَ به في «التَّحقيقِ»(٢) وصوَّبه «المجموعُ»(٤): أنَّ حُكمَها على الخِلافِ والتَّفصيل المُتقدِّم في أسبابِ الحَدثِ فيها.

والصَّلبُ هنا كالمعدة هناك، ومحلُّ الخِلافِ كما في «المجموع» عنِ الأصحابِ في منيًّ مُستحكم، فإن لم يستحكِمْ لِمَرضٍ لم يجِبِ الغسلُ جزمًا، وظاهرُ كلامِه أنَّ مُوجبَ الغسلُ دخولُ أو خروجٌ كذا، والأصحُّ أنَّه ما ذُكِرَ مع القيامِ إلى الصَّلاةِ، وظاهرُه أيضًا أنَّه لا يجِبُ الغسلُ بغيرِ ما ذُكِرَ مِن إغماءٍ أو جُنونٍ أو تغسيلِ ميِّتٍ وهو كذلك، لكن يُستحَبُّ.

(وَيُعْرَفُ) أي: يتميَّزُ المَنيُّ مِن مَذْي ووَذي:

(بِتَكَفُّقِهِ) وهو خروجُه دَفْعةً بعدَ أُخرى.

(أَوْ لَذَةٍ) بمُعجمةٍ وهي ما تستطيبُ النَّفسُ (بِخُرُوجِهِ) وعلامتُها: أن يعقبَها فُتورٌ وانكسارُ شهوةٍ كما في «الرَّوضةِ»(٥) و «أَصْلِها»(١)، ولم يذكُرُهما في المَتنِ؛ لاستلزامِ اللَّذةِ لهما.

(۲) «الشرح الكبير» (۲/ ۱۲۲).

(۱) «الشرح الكبير» (٢/ ١٢٢).

(٤) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ١٤٠).

(٣) «التحقيق» (ص ٨٩).

(٦) «الشرح الكبير» (٢/ ١٢٣).

(٥) «روضة الطالبين» (١/ ٨٣).

أَوْ رِيحِ عَجِينٍ رَطْبًا، وَبَيَاضِ بَيْضٍ جَافًا، فَإِنْ فُقِدَتِ الصِّفَاتُ فَلَا غُسْلَ، وَالمَرْأَةُ كَرَجُلٍ وَيَحْرُمُ بِهَا مَا حَرُمَ بِالحَدَثِ وَالمُكْثُ بِالمَسْجِدِ

(أَوْرِيحِ عَجِينٍ) وطلْعِ نخل (رَطْبًا، وَ) ريحِ (بَيَاضِ بَيْضٍ جَافَّا) وإنِ انتَفَى التَّدفُّ وُ واللَّذةُ؛ كَمَنيِّ حَرَجَ بعدَ غُسلٍ فوجَدَ فيه رائحةَ عجينٍ، وعُرفَ بهذا أنَّه لا يقدَحُ في خواصِّ المَنيِّ تخلُّفُ بعضِها لعارضٍ، و «رَطْبًا» و «جَافًا» حالانِ مِن المَنيِّ، لا مِن «عَجِينِ» و «بَيَاضٍ».

(فَإِنْ فُقِدَتِ الصِّفَاتُ) وهي خواصُّ المَنيِّ المَذكُورةِ في خارجٍ لمَرضٍ ونحْوِه، فليسَ منيًّا، (فَلَا غُسْلَ) يجِبُ به، فإنِ احتملَ كوْنُ ذلكَ الخارجِ منيًّا أو وَديًا، كمَنِ استيقَظَ فو جَدَ الخارجَ منه أبيضَ تُخينًا، فيتخيَّرُ على الأصحِّ بينَ حُكمِهما، فيغتسِلُ أو يتوضَّأُ مُرتبًا، ويغسِلُ ما أصابَه منه.

(وَالمَرْأَةُ) في جَنابِتِها (كَرَجُلٍ) بضم الجيم وسكُونِها، في جنابِتِه بالأمرينِ السَّابِقينِ، فيجِبُ عليها الغسلُ بدُخولِ حَشفةِ ذَكَرٍ واضحٍ في فرْجِها أو قدْرِها مِن مَقطوعِها، أو بخُروجِ منيِّها على الصِّفةِ المُتقدِّمةِ، ويُعتبَرُ في ثيِّبٍ خروجُه لباطنِ فرْجِها، بخلافِ بكْر، فيُعتبَرُ فيها الخروجُ الكليُّ كما في «التَّحقيقِ»(۱).

(وَ) حكمُ الجنابةِ أنَّه (يَحْرُمُ بِهَا مَا حَرُمَ بِالحَدَثِ) الأصغرِ مِن صلاةٍ وغيْرِها كما تقدَّمَ وأوْلَى.

(وَ) تزيدُ الجنابةُ عليه بشيئينِ:

أحدُهما: (المُكْثُ) أي: اللُّبثُ (بِالمَسْجِدِ) لجُنبٍ مُسلمٍ إلَّا لضرورةٍ؛ كمُحتلمِ

⁽١) «التحقيق» (ص ٨٩).

لَا عُبُورُهُ، وَالقُرْآنُ، وَتَحِلُّ أَذْكَارُهُ لَا بِقَصْدِ قُرْآنٍ

فيه تعذَّرَ خروجُه منه؛ لخوْفِ نفسٍ أو مالٍ، قال في «الشَّرِ الصَّغيرِ»: ويحسُنُ له حينئذِ التَّيمُّمُ إن وجَدَ غيرَ تُرابِ المَسجِدِ، لكنَّه في «الرَّوضةِ»(١) تبعًا لجمْعِ صرَّحَ بوجوبِه، أمَّا الكافرُ الجُنبُ فيُمكَّنُ مِن المُكثِ فيه، والمسجِدُ بكسر جيمِه وفتْجِها، ويقالُ فيه أيضًا: مَسيدٌ بفتح الميم.

(لا عُبُورُهُ) مارًّا به مِن غيرِ لبْثٍ ليخرُجَ مِن بابِه الآخَرِ، فلا يحرُمُ، لكنْ يُكرَهُ على الأصحِّ، وقيلَ: هو خلافُ الأوْلَى وصحَّحَه في «المجموعِ» (٢) إلَّا لغرضِ؛ كأنْ يكونَ المَسجِدُ أقرَبَ طريقي مَقصدِه، وحريمُ المَسجِدِ في تحريمِ ما ذُكِرَ كالمَسجِدِ، على ما بحثُه بعضُهم.

(وَ) الثَّانِ: (القُرْآنُ) غيرُ المَنسوخِ التِّلاوةِ، وهو عطفٌ على «المُكثُ»، فيحرُمُ على جُنبِ التَّلقُّطُ بشيءٍ منه بقصْدِ قرآنٍ، ولو بعضَ آيةٍ في غيرِ فاقدِ طُهرينِ، أمَّا هو فيقرأُ الفاتحة حتْمًا على الأصحِّ عندَ المُصنَّفِ، ويُعتبَرُ في التَّلفُّظِ به إسماعُ نفسِه، ولا يحرُمُ إجراؤُهُ على القلْبِ، بخلافِ إشارةِ الأخرسِ به، فيحرُمُ كما قاله القاضي حُسينٌ، وخرَجَ بالقُرآنِ التَّوراةُ والإنجيلُ، وبقصْدِه: جريانُه على اللِّسانِ بلا قصْدِ.

(وَتَحِلُّ أَذْكَارُهُ) كَقُولِه في ابتداءِ شيءٍ: «بسمِ اللهِ»، وآخرِه: «الحمدُ للهِ»، وكذا مواعظُه وأخبارُه على ما أشعر به كلامُ الرَّافعيِّ (٣)، (لا بِقَصْدِ قُرْآنٍ) بها، فإنْ قصدَه بها فقطْ أو مع الذِّكرِ حرُمَ في غيرِ فاقدِ طُهرينِ، أو أطلَقَ فلا يُفْهِمُه تعبيرُ المُصنَّفِ،

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ١٧٢).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٨٦).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٢/ ١٣٢).

وَأَقَلُّهُ نِيَّةُ رَفْعِ جَنَابَةٍ، أَوِ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إلَيْهِ، أَوْ أَدَاءِ فَرْضِ الغُسْلِ، مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ فَرْضٍ

لكنْ أشارَ العِراقيُّونَ في هذه الصُّورةِ إلى التَّحريمِ، واستظهَرَه بعضُهم (١٠).

(وَأَقَلُهُ) أي: الغُسلِ الواجبِ (نِيَّةُ رَفْعِ) حُكمِ (جَنَابَةٍ) لمُغتسلِ عنها أو حيضٍ أو نِفاسٍ لمُغتسلةٍ عنه، ولو نوتْ حائضٌ جُنبٌ رفْعَ الجنابةِ أو عكسه ارتفعَ عنِ الآخرِ، أو نَوَتْ حائضٌ رفْعَ جنابةٍ ليسَتْ عليها صحَّ مع الغلطِ.

(أَوِ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إلَيْهِ) أي: الغُسلِ؛ كصلاةٍ، وكنيَّةِ حائضٍ بغسْلِها استباحة وَطءٍ، وتستبيحُه مع غيْره.

(أَوْ أَدَاءِ فَرْضِ الغُسْلِ) ولا يتعيَّنُ في هذه الكيفيَّة، فيكفِي نيَّةُ فرْضِ الغُسلِ أو أداؤه فقَطْ على ما في «الحاوي الصَّغيرِ»(٢)، ولم يُصرِّح الرَّافِعِيُّ هنا بهذه الكيفيَّةِ.

وتكْفِي أيضًا نيَّةُ الغُسلِ المَفرُوضِ أو الواجبِ، ونيَّةُ الطَّهارةِ للصَّلاةِ، ونيَّةُ رفْعِ الحَدثِ الأكبر قطْعًا، وكذا إن أطلَقَ ولم ينْوِ الأكبرَ ولا الجنابة في الأصحِّ، وإنْ أفهَمَ تقييدُ المَتنِ بالجَنابةِ عدَمَ الصِّحَّةِ، ولو نَوَى الغُسلَ فقَطْ لم يكْفِ.

(مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ فَرْضٍ) وهو هنا أوَّلُ ما يُغسَلُ مِن أَعْلَى البَدنِ أو أسفلِه، فلو نَوَى بعدَ غَسلِ جُزءٍ وجَبَ إعادتُه، وضبَطَ بعضُهم (٣) «مقرونة» بالنَّصبِ على الصِّفةِ لمصدر مَحذوفٍ عاملُه المصدر الملفوظُ؛ أي: أقلَّه نيَّة كذا نيَّة مقرونة، ويجوزُ فيها النَّصبُ أيضًا على الحالِ، لكن الَّذي في خطِّ المُؤلِّفِ بالرَّفعِ على أنَّه صِفةٌ للخبَر.

⁽۲) «الحاوى الصغير» (ص١٣٢).

⁽١) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

⁽٣) في الحاشية: «الإسنوي».

وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ، وَبَشَرِهِ، وَلا تَجِبُ مَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ، وَأَكْمَلُهُ إِزَالَةُ القَذَرِ ثُمَّ الوُضُوءُ، وَفِي قَوْلٍ: يُؤَخِّرُ غَسْلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ تَعَهَّدُ مَعَاطِفِهِ

(وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ) وإن كَثُفَ، إلَّا شعرًا نبَتَ في عينٍ أو أنفٍ، وإلَّا باطنَ شعرٍ مَعقودٍ، أمَّا باطنُ الضَّفائرِ إذا لم يصِلِ الماءُ إليه إلَّا بالنَّقضِ فيجِبُ.

(وَ) تعميمُ (بَشَرِهِ) أي: ظاهرِ بدنه بالماءِ، فدخَلَ الظُّفرُ وما ظهرَ من صِماخي الأُذنِ ومن أنفٍ جُدعَ، ومن شُقوقِ بدنٍ، ويجِبُ أيضًا إيصالُ الماءِ إلى ما تحتَ القَلفَةِ مِن الأقلَفِ، وإلى ما يبدو مِن فرْجِ الثَّيِّبِ عندَ قُعودِها لقضاءِ حاجتِها.

(وَلا تَجِبُ مَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ) صرَّحَ بنفْي وُجوبِهِما؛ لئلَّا يُتوهَّمُ دخولُهما في تعميمِ الشَّعرِ والبَشرِ؛ إذِ الشَّعرُ مَوجودٌ في الأنفِ، والبَشَرةُ في الفَمِ.

(وَأَكْمَلُهُ) أي: الغُسلِ (إِزَالَةُ القَذَرِ) بمُعجمةٍ، طاهرًا كان المَنيُّ أو نجسًا؛ كمَحلِّ استجمارٍ، (ثُمَّ) بعدَ إِزالَةِ القَذرِ (الوُضُوءُ) كاملًا، ينْوِي به المُغتَسِلُ سُنَّةَ الغُسلِ إِن تجرَّدَتْ جنابتُه عنِ الأصغرِ؛ كمَنْ أَنزَلَ بفكرٍ أو نظرٍ، وإلَّا نَوَى به الأصغرَ.

(وَفِي قَوْلٍ: يُؤَخِّرُ غَسْلَ قَدَمَيْهِ) إلى ما بعدَ الغسلِ فيغسِلُهما، وهذا خلافٌ في الأفضل، وإلَّا فأصلُ سُنَّةِ الوُضوءِ تحصُلُ بكلِّ منهما، ولا خلاف كما في «المجموع»(١) أنَّه لا يُشرَعُ في الغُسل وُضوءانِ.

(ثُمَّ تَعَهُّدُ مَعَاطِفِهِ) وهي ما فيه انعطافٌ والتواءٌ؛ كغُضونِ بطنٍ، وداخلِ سُرَّةٍ، وما تحتَ ظُفر.

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۲/ ۱۸۲).

ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ وَيُخَلِّلُهُ ثُمَّ شِقِّهِ الأَيْمَنِ، ثُمَّ الأَيْسَرِ، وَيَدْلُكُ، وَيُثَلِّثُ، وَتُتْبعُ لِحَيْضٍ أَثَرَهُ مِسْكًا وَإِلَّا فَنَحْوَهُ، وَلا يُسَنُّ تَجْدِيدُهُ بِخِلافِ الوُضُوءِ

(ثُمَّ يُفِيضُ) الماءَ (عَلَى رَأْسِهِ وَيُخَلِّلُهُ) أي: شعرَ رأسِه، وكذا شعرَ لحيتِه قبلَ الإفاضةِ، بأن يُدخِلَ أصابعَه العَشرَ في الماءِ ثمَّ يُخرِجَها فيُشَرِّبُ بها أصولَ شعرِه.

(ثُمَّ) بعدَ تخليلِ شعرِه وغسل رأسِه يُفِيضُ الماءَ على (شِقِّهِ الأَيْمَنِ، ثُمَّ) على (الأَيْسَر، وَيَدْلُكُ) ما وصلَتْ إليه يَدُه مِن بَدَنِه.

(وَيُثَلِّثُ) فيغسِلُ رأسَه ثلاثًا، ثمَّ غيرَها مِن أعضاءِ بدنِه كذلك، إلَّا إنِ اغتسَلَ في ماءِ فينغمِسُ فيه ثلاثَ مرَّاتٍ.

(وَتُتْبِعُ) المُغتسلةُ غيرُ المُحدَّةِ (لِحَيْضٍ) أو نفاسٍ (أَثَرَهُ) أي: دمِ كلِّ منهما (مِسْكًا) تجعلُه على قُطنةٍ وتدخِلُها فرْجَها بعدَ غسلِها، أمَّا المُحدَّةُ فيحرُمُ عليها استعمالُ المسْكِ كما أشعرَ به كلامُ «الرَّوضةِ» (١) كأصْلِها (٢)، وأُلحقَتِ المُحرمَةُ بها، وحينئذٍ فيستعملانِ شيئًا يسيرًا مِن قُسْطٍ أو أظفارِ.

و «أَثرٌ» بفتح الهَمزة والمُثلَّثة، ويجوزُ كسْرُ الهَمزة وتسكينُ المُثلَّثة، وأرادَ بأثرِ الحَيضِ الفرْجَ، والمِسْكُ بميمٍ مكسورةٍ: الطِّيبُ المعروفُ، وبفتحِها: قِطعةُ جلدٍ، وإنَّما تتبعُ المَرأةُ المِسْكَ إذا تيسَّرَ، (وَإِلَّا) بأن تعسَّرَ (فَنَحْوَهُ) مِن طِيبٍ تتبعُه، وإلَّا فطينًا بالنُّونِ، وإلَّا اقتصرَتْ على الماءِ.

(وَلا يُسَنُّ تَجْدِيدُهُ)أي: الغُسلِ (بِخِلافِ الوُضُوءِ) فيُسنُّ إذا صلَّى بالأوَّلِ صلاةً ما على الأصحِّ، وإلَّا كُرِهَ.

(۲) «الشرح الكبير» (۲/ ١٨٦).

(۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٩٠).

وَيُسَنُّ أَلَا يَنْقُصَ مَاءُ الوُضُوءِ عَنْ مُدٍّ وَالغُسْلِ عَنْ صَاعٍ، وَلا حَدَّ لَهُ، وَمَنْ بِهِ نَجَسْ يَغْسِلُهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَلا تَكْفِي لَهُمَا غَسْلَةٌ وَكَذَا فِي الوُضُوءِ

(وَيُسَنُّ أَلَا يَنْقُصَ مَاءُ الوُضُوءِ عَنْ مُدِّ) تقريبًا، وهو رِطلٌ بغدادي وثلثه، (وَ) ماءُ (الغُسْلِ عَنْ صَاعٍ) تقريبًا، وهو أربعةُ أمدادٍ، ولو حصَلَ الإسباغُ في المسألتينِ بأقلَّ مِن ذلكَ كما يُشعِرُ به إطلاقُه تبعًا للأصحابِ، لكنَّ الشَّيخَ عزَّ الدِّينِ (١) حمَلَ كلامَهم على مُعتدلِ الخلقةِ، فإن كان المُتوضِّئُ ضئيلًا أو مُتفاحشَ الطُّولِ والعَرْضِ سُنَّ له أن يَستعمِلَ في وُضوئِه ما يكونُ نسبتُه إلى جسدِه كنسبةِ المُدِّ إلى جسدِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذا قياسُ الغسل.

و «يَنقَصُ» بفتحِ أُوَّلِه يُستعملُ لازمًا، وعليه فه «ماءٌ» مرفوعٌ كما في خطِّ مؤلِّفِه، ومتعدِّيًا، وعليه فماءٌ منصوبٌ، والفاعلُ ضميرُ المُغتسلِ، والمُدُّ مذكَّرٌ، والصَّاعُ يذكَّرُ ويؤنَّثُ.

(وَلا حَدَّلَهُ) أي: لا ضابِطَ لِما ذُكِرَ مِن ماءِ الغسلِ والوضوءِ، حتَّى لو نقَصَ عنِ المُدِّ والصَّاعِ وأسبَغَ أجزَأَه، ويُكرَهُ الإسرافُ في الماءِ على الأصحِّ، وقيلَ: يحرُمُ، وبقيَّةُ سُننِ الغُسل في المُطوَّلاتِ.

(وَمَنْ بِهِ) أي: والمُغتسلُ الَّذي على بَدنِه (نَجَسٌ) بفتحِ الجيمِ (يَغْسِلُهُ) أَوَّلًا عنِ النَّجسِ (ثُمَّ يَغْتَسِلُ) ثانيًا عنِ الحَدثِ، (وَلَا تَكْفِي لَهُمَا) عندَ الرَّافعيِّ (٢) (غَسْلَةُ) واحدةٌ، (وَكَذَا فِي الوُضُوءِ) عندَه أيضًا، حتَّى لوِ اقتصَرَ على غَسْلةٍ ارتفَعَ الخبَثُ فقطْ، وعلى هذا فتقديمُ إزالةِ الخبَثِ عندَه شـرْطٌ في صحَّةِ الغسل، وأطلَقَ تبعًا للرَّوضةِ (٣)

⁽٢) «الشرح الكبير» (٢/ ١٧٢).

⁽١) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (٢/ ٢٠٧).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٨٨).

قُلْتُ: الأَصَحُّ تَكْفِيهِ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَمَنِ اغْتَسَلَ لِجَنَابَةٍ، وَجُمُعَةٍ حَصَلَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطْ، قُلْتُ وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ، أَوْ عَكْسُهُ كَفَى الغُسْلُ عَلَى المَذْهَبِ، وَاللهُ أَعْلَمُ

كأَصْلِها (١) النَّجس، وقيَّدَه في «المجموع» (٢) بنجسٍ حكميٍّ.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ تَكْفِيهِ) غَسْلةٌ واحدةٌ (وَاللهُ أَعْلَمُ)، لكنِ المُصنِّفُ في كتابِ الجنائزِ موافقٌ للرَّافعيِّ، إلَّا أن يُقالَ: إنَّ غُسلَ الميِّتِ خرَجَ عن نظائرِه، بدليلِ أنَّ النَّيَّةَ لا تجِبُ فيه، أو يقالَ: إنَّه ترَكَ الاستدراكَ على الرَّافعيِّ هناكَ اعتمادًا على ما هنا.

(وَمَنِ اغْتَسَلَ) في يوم جُمعة (لِجَنَابَةٍ، وَجُمُعةٍ) بنيَّتِهما (حَصَلًا) أي: الغُسلانِ، والأكمُلَ كما في «البحر» (٣): أن يغتسِلَ للجَنابةِ ثمَّ للجُمعةِ، (أَوْ) لم يغتسِلْ لهما، بلْ اغتسلَ بنيَّةٍ (لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ) غُسْلُها (فَقَطْ) ولا تحصُلُ الأُخْرى، لكنِ الَّذي في الرَّافعيِّ (٤) أنَّه إذا نوى الجَنابة يومَ جُمعةٍ حصَلَتِ الجُمعة، وفي معناه غُسلُ العيدِ إن كان يومَ عيدٍ، والثَّلاثةُ إن وافق يومُ عيدٍ يومَ جُمعةٍ، ولو نوى حينئذٍ غُسلَ عيدٍ وجُمعةٍ حصَلا، أو أحدَهُما حصَلَ الآخَرُ؛ لأنَّه مِن جنسِه.

(قُلْتُ) تبعًا للشَّرِجِ: (وَلَوْ) تعاقَبَ منه حَدَثٌ وجَنابةٌ؛ كأنْ (أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ، أَوْ عَكُسُهُ) أي: أجنَبَ ثمَّ أحدَثَ (كَفَى الغُسْلُ عَلَى المَذْهَبِ، وَاللهُ أَعْلَمُ) ولا يُقالُ: كان الأَوْلَى أَي أَجنَبَ ثمَّ أحدَثَ (كَفَى الغُسْلُ عَلَى المَذْهَبِ، وَاللهُ أَعْلَمُ ولا يُقالُ: كان الأَوْلَى أَن يُعبِّرَ فِي الأُولِى بالأصحِّ؛ إذِ الخلافُ فيها أوجهُ؛ لأنَّهم يُطلِقُونَ على الوُجوهِ طُرقًا، فصحَّ حينئذِ أنَّ في كلِّ مِن المَسألتينِ طُرقًا، أو يُقالُ: الطُّرقُ في مَجموعِ المَسألتينِ من حيثُ الثَّانيةُ لا في كلِّ منهما، ولو وُجِدَ الحَدثانِ معًا كأنْ مسَّ مع إنزالِه فكسبقِ الأصغرِ.

(٢) «المجموع شرح المهذب» (١/١٦٧).

⁽١) «الشرح الكبير» (٢/ ١٧٢).

⁽٤) «الشرح الكبير» (١/ ٣٢٨).

⁽٣) «بحر المذهب» (١/ ٧٦).

بَانُ النَّجَاسَةِ

هِيَ كُلُّ مُسْكِرٍ، مَائِعٍ، وَكَلْبٌ، وَخِنْزِيرٌ وَفَرْعُهُمَا، وَمَيْتَةُ غَيْرِ الآدَمِيِّ، وَالسَّمَكِ وَالجَرَادِ

(بَابُ) بَيَانِ (ٱلنَّجَاسَةِ)وَإِزالتِهَا

وهي لغةً: المُستقذَرُ.

واستغْنَى المُصنِّفُ عن حدِّها شرعًا بعدِّها؛ ليُعلمَ أنَّ ما لم يعدَّه فهو على الأصلِ، وهو الطَّهارةُ، وتفسيرُه النَّجاسةَ الَّتي هي حكمٌ شرعيٌّ بأعيانِ النَّجسِ فيه تسمحٌ.

ويندفِعُ بمُضافِ تقذَّرَ في قولِه: (هِيَ كُلُّ) أي: ملاقاةُ كلِّ (مُسْكِرٍ) أي: مُغيِّبٍ للعقل مع سُرورٍ ونشوة.

(مَائِعٍ) هو كما قبال مزيدٌ على «المُحرَّرِ»(١)؛ لإخراجِ الحشيشِ والبنجِ، وقد يقالُ: إنَّهما خارجانِ بمُسكرٍ؛ لأنَّهما مشوِّشانِ للعَقلِ مع عدمِ السُّرورِ والنَّشوةِ، فليسَا بمُسكرينِ، وحينئذٍ فلا حاجةَ لزيادةِ مائع.

(وَكَلْبُ، وَخِنْزِيرٌ) بكسرِ الخاءِ، لكنّه اختارَ في «المجموعِ» (٢) أنّه لا أصْلَ لنجاستِه، (وَفَرْعُهُمَا) هـ وصادقٌ بفرعِ كلّ مع الآخرِ، أو مع غيرِه مِن حيوانِ طلهـ رِ.

(وَمَيْتَةُ) بِتَخْفَيْفِ اليَاءِ وتشديدِها (غَيْرِ الآدَمِيِّ، وَالسَّمَكِ) وهو ما أكِلَ مِن حيوانِ البحرِ وإن لم يُسمَّ سمكًا عرفًا، (وَالجَرَادِ) هو اسمُ جنسٍ، واحدُه جرادةٌ، يُطلَقُ على الذَّكرِ والأنثى، أمَّا ميْتةُ الآدميِّ وما بعدَه فطاهرةٌ، وحُكِيَ قولٌ بنجاسةِ ميتةِ

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٤٧٥).

(١) «المحرر» (ص ١٥).

وَدَمْ، وَقَيْحٌ وَقَيْءٌ وَرَوْثٌ وَبَوْلٌ

الآدميّ، وفي جنائزِ «الرَّوضةِ»(١) عن أبي إسحاقَ: أنَّ ماءَ غُسلِه طاهرٌ، ولا ينجُسُ ما نُشّفَ به. قال الدِّارميُّ: وفيه نظرٌ، والمُرادُ بالميتةِ -ويدخُل فيها عظمُها وشعرُها: الزَّائلةُ الحياةِ بغيرِ ذكاةٍ شرعيَّةٍ، وحينئذٍ فلا حاجةَ إلى أن يُستثنَى مِن الميتةِ جنينُ المُذكَّاةِ، والصَّيدُ الْمَيّتُ بالضَّغطةِ، والبعيرُ النادِّ الميِّتُ بالسَّهم.

(وَدَمٌ) بتخفي في ميمِه وتشديدِها؛ أي: مسفوحٍ، ولو متحلّبًا مِن سمكٍ وكَبدٍ وطِحالٍ، وخرَجَ غيرُ المسفوحِ فهو طاهرٌ؛ كطِحالٍ، وكَبدٍ، وعلَقةٍ، ودمٍ مَحبوسٍ في ميتةِ سمكٍ، ومنيٍّ ولبنٍ خرَجًا على لونِ الدَّمِ، والصُّفرَةُ والكذرَةُ كما قال المُصنَّفُ تبعًا لجَمع نجستانِ وليسَتَا بدَمٍ.

(وَقَيْتُ) وصديدٌ (وَقَيْءٌ) بفتحِ القافِ وبالهَمزِ، مِن آدميٍّ وغيرِه، لا ما ألقَتْه بهيمةٌ من حبٌّ متَّصلِّب، فإنَّه متنجِّسٌ يُغسَلُ ويؤكَل، والرَّاجعُ مِن الطَّعامِ قبلَ وُصولِه للمَعِدةِ والبلغمُ النَّازلُ مِن الرَّأسِ ليْسَا بنجسيْنِ، وكذا المُقطعُ من أعلى الحلْقِ والصَّدرِ على الأصحِّ، والَّذي يَسِيلُ مِن فَم النَّاعم نجسٌ إن كان مِن المَعِدةِ، ويُعرَفُ بصُفرتِه ونتْنِه.

(وَرَوْثُ) بِمُثلَّثةٍ، ولو مِن غيرِ آدميٍّ، ولو مِن نبيٍّ، لكِنْ جزَمَ البغوِيُّ وغيرُه بطهارةِ فضُلَتِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال بعْضُ المُتأخِّرينَ (٢) أنَّ الفَتْوى عليه.

(وَبَوْلٌ) ولو مِن سمكِ وجَرادٍ وصغيرٍ، وقولُ بعضِ المالكيِّينَ ابنِ عبدِ البَرِّ وعِياضٍ وابنِ بَطَّالٍ والقُرْطُبِيِّ «أنَّ الشَّافعيَّ قال بطهارةِ بوْلِه وأنَّه يُنضَحُ» مَردودٌ بقولِه: «والأبوالُ كلُّها نجسةٌ».

⁽٢) في الحاشية: «البلقيني».

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۰۹).

وَمَـذْيٌ، وَوَدْيٌ، وَكَذَا مَنِيُّ غَيْرِ الآدَمِيِّ فِي الأَصَحِّ، قُلْتُ: الأَصَحُّ طَهَارَةُ مَنِيٍّ غَيْرِ الكَلْبِ وَالخِنْزِيرِ وَفَرْعِ أَحَدِهِمَا، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَلَبَنُ مَا لا يُؤْكَلُ غَيْرَ الآدَمِيِّ

(وَمَـذْيٌ) وهـو بمُعجمةٍ ساكنةٍ في الأفصَحِ: ماءٌ أصفَرُ رقيقٌ يخرُجُ غالبًا عندَ الملاعبةِ بغير شهوةٍ قويَّةٍ.

(وَوَدْيُّ) وهو بمُهملةٍ ساكنةٍ ومثنَّاةٍ تحتيَّةٍ خفيفةٍ في الأفصح: ماءٌ أبيضُ كدِرٌ ثخِينٌ يخرُجُ عندَ حمْلِ شيءٍ ثقيلٍ، أو عقِبَ البولِ حيثُ استمسكَتِ الطَّبيعةُ.

(وَكَـذَا مَنِيُّ غَيْرِ الآدَمِيِّ) مِن حيوانٍ طاهرِ العينِ، فإنَّه نجسٌ (فِي الأَصَعِّ) عندَ الرَّافعيِّ أَمَّا مَنيُّ حيوانٍ نجسِ العَينِ كَخِنزيرٍ فنجسٌ قطْعًا.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ طَهَارَةُ مَنِيِّ) حيوانٍ مِن (غَيْرِ الكَلْبِ وَالخِنْزِيرِ وَفَرْعِ أَحَدِهِمَا، وَاللهُ أَعْلَمُ) وفي معنى المَنيِّ بيضُ غيرِ المأكولِ، ففيه اختلافُ هذا التَّصحيحِ، وبيضُ المأكولِ طاهرٌ قطْعًا، لا بيضٌ لم يتصلَّبْ أُخِذَ مِن مَيتةٍ في الأصحِّ.

(وَلَبَنُ مَا لَا يُؤْكُلُ) نجسٌ (غَيْرَ) لبنِ (الآدَمِيِّ) فإنَّه طاهرٌ، وإطلاقُه يشمَلُ الذَّكرَ والأنثى صغيرةً وكبيرةً، لكِنْ في «البيانِ»(٢): أنَّ لبنَ الأنثى ما لم تستكمِلْ تِسعَ سِنينَ نجسٌ، وفي «الشَّاملِ» وغيرِه: أنَّ لبنَ الرَّجلِ نجسٌ، أمّا لبَنُ المَرأةِ المَيتةِ فطاهرٌ على المَدهبِ، وأمّا لبنُ المَأكولِ فطاهرٌ جزمًا، ويدخُلُ فيه الإنفَحةُ، وهي لبنٌ يستحيلُ في جوفِ السَّخلةِ بشرطِ أُخْذِها مِن مُذكَّاةٍ قبلَ أكْلِها غيرَ اللَّبنِ كما في «الرَّوضةِ»(٣) و «أصْلِها»(١)، فإنْ أكلَتْ غيرَه فنجسةٌ، ولا تُسمَّى حينئذِ إنفحةً بل كرِشًا، ورجَّحَ

⁽٢) «البيان في مذهب الشافعي» للعمر اني (١١/ ١٣٩).

⁽١) «الشرح الكبير» (١/ ١٩١).

⁽٤) «الشرح الكبير» (١/ ١٨٧).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ١٧).

وَالجُـزْءُ المُنْفَصِلُ مِن الحَيِّ كَمَيْتَتِهِ إِلَّا شَعْرَ المَأْكُـولِ فَطَاهِرٌ، وَلَيْسَـتِ العَلَقَةُ وَالمُضْغَةُ وَرُطُوبَةُ الفَرْجِ بِنَجَسٍ فِي الأصَحِّ

بعضُهم النَّجاسة مُطلقًا، ولبنُ الجلَّالةِ يأتي في كتابِ الأطعمةِ.

(وَالجُزْءُ المُنْفَصِلُ مِن الحَيِّ) بنفسِه أو بإبانةٍ حكمُه (كَمَيْتَهِ) أي: كحُكمِها إنْ طاهرةً فالجُزءُ المُنفصِلُ طاهرٌ؛ كيدِ إنسانٍ، وقطعةٍ مِن جرادَةٍ أو سمكةٍ، وإن نجسةً فالجزءُ المُنفصِلُ نجسٌ؛ كأليةِ شاةٍ وجناحِ طائرٍ، (إلا شَعْرَ المَأْكُولِ) إذا جُزَّ في خياتِه، وإلا ريشَه وصوفَه ووبَرَه ومِسْكَه وفأرتَه إنِ انفصَلَتْ في حياةِ الظّبيةِ، (فَطَاهِرٌ) إلاَّا إذا جُزَّ مِن عضوٍ أبينَ مِن مأكولٍ فنجسٌ، والشَّعرُ المُنفصِلُ مِن غيرِ المأكولِ نجسٌ، ولو شكَّ هل هو مِن مأكولٍ أو غيرِه فالأصحُّ الطَّهارةُ.

(وَلَيْسَتِ العَلَقَةُ) بِفتحِ العَينِ واللَّامِ، وهي منيٌ يستحيلُ في الرَّحمِ إلى دم غليظٍ، سُمِّيَتْ بِذلكَ؛ لأَنَّهَا تعلَقُ لرطُوبِتِهَا بِمَا تمُرُّ عليه، (وَالمُضْغَةُ) وهي علقَةٌ تصيرُ إلى شَمِّيتَ بذلكَ؛ لأَنَّهَا قَدْرُ ما يُمضَغُ، (وَرُطُوبَةُ الفَرْجِ) وهي ماءٌ أبيضُ قطعةِ لحمٍ، سُمِّيتَ بذلكَ؛ لأَنَّهَا قَدْرُ ما يُمضَغُ، (وَرُطُوبَةُ الفَرْجِ) وهي ماءٌ أبيضُ يتَردَّدُ بينَ مذي وعرَقٍ (بِنَجَسٍ) بفتحِ الجيمِ (فِي الأَصَعِّ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ»(١) في المُضغةِ بالصَّحيحِ، وفي رُطوبةِ الفرْجِ بالأصعِّ، وحَكَى في الرُّطوبةِ الخِلافَ في المُضغةِ بالصَّحيعِ، وفي رُطوبةِ القرْجِ بالأصعِّ، وحَكَى في الرُّطوبةِ الخِلافَ في السَّعيمِ التَّعيرُ فيها بالأَظهرِ، والجُمهورُ كما قال بعضُهم أَطْلَقُوا الخِلافَ في الشَّلاثِ ولم يخصُّوه بالآدميَّاتِ، وتعليلُهم يقتضِيه أيضًا، أمَّا الرُّطوبةُ الخارجةُ مِن باطنِ المَرأةِ فنجسةٌ، ويُشتَرطُ في طهارةِ العَلقَةِ والمُضغةِ على الرَّطوبةُ الخارجةُ مِن باطنِ المَرأةِ فنجسةٌ، ويُشتَرطُ في طهارةِ العَلقَةِ والمُضغةِ على رأي الرَّافعيِّ (٣) أن يكونَا مِن آدميٍّ؛ لأنَّ منيَّ غيرِه نجسٌ عندَه، فما نشاً منه أَوْلى.

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٥٧٠).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۸).

⁽٣) «الشرح الكبير» (١/ ١٦١).

وَلا يَطْهُرُ نَجِسُ العَيْنِ إِلَّا خَمْرٌ تَخَلَّلَتْ، وَكَذَا إِنْ نُقِلَتْ مِنْ شَمْسٍ إِلَى ظِلِّ وَعَكْسُهُ فِي الأَصَحِّ، فَإِنْ خُلِّلَتْ بِطَرْحِ شَيْءٍ فَلَا، وَجِلْدٌ نَجُسَ بِالمَوْتِ فَيَطْهُرُ بِدَبْغِهِ ظَاهِرُهُ وَكَذَا بَاطِئُهُ عَلَى المَشْهُورِ

(وَلا يَطْهُرُ نَجِسُ العَيْنِ) بحالٍ، لا بغَسل ولا استحالةٍ (إِلَا خَمْرٌ)، وهي: المتّخذة من ماءِ العنبِ، محترمة كانت أو لا، فتطهُرُ جزْمًا إذا (تَخَلَّلَتْ) أي: صارَتْ بنفْسِها خلًا مِن غيرِ طرْحِ شيءٍ فيها، وإلَّا نبيذٌ، وهو: المتّخذُ مِن غيرِ العِنبِ؛ كزبيبٍ، فيطهُ رُ إذا تخلَّلَ بنفْسِه على مُقتضى كلامِ البغويِّ (۱) واختيارِ بعْضِهم (۱)، وإذا طهررَ الخمرُ طهر ظرْفُها تبعًا لها.

(وَكَذَا إِنْ نُقِلَتْ مِنْ شَمْسٍ إِلَى ظِلِّ وَعَكْسُهُ) وتخلَّلَتْ بالنَّقلِ تطهُرُ (فِي الأَصَحِّ)، ويظهَرُ كما قال بعضُهم (٣) الجَرْمُ بالطَّهارةِ فيما إذا نقَلَها لغرضٍ آخَرَ؟ كحاجتِه لمكانِها وتخلَّلَتْ، ومثلُ النَّقل فتْحُ رأسِ الظَّرفِ للهَواءِ.

(فَإِنْ خُلِّلَتْ بِطَرْحِ شَيْءٍ) فيها؛ كملْحٍ بعدَ اشتدادِها، وكذا وهي عصيرٌ في الأصحِّ (فَلا) تطهُرُ.

(وَ) إِلَّا (جِلْدٌ) مِن مأكولِ لحم وغيره، (نَجُسَ بِالمَوْتِ) بنفسِه كما قيدَه بعضُهم (١)، فلو ذبَحَ حمارًا مثلًا ليتوصَّلَ إلى دبْغ جلْدِه لم يُجزِ، وجعلَه شبيهًا بما لو خُلِّلَ الخمْرُ، (فَيَطْهُرُ بِدَبْغِهِ ظَاهِرُهُ) أي: الجلْدِ قطْعًا قصَدَ فعْلَ الدَّبغِ أو لا، (وَكَذَا بَاطِنُهُ عَلَى المَشْهُورِ)، وخرجَ: جلْدُ ما لا ينجُسْ بالمَوتِ؛ كجلْدِ آدميّ،

(٢) في الحاشية: «كالسبكي».

⁽١) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (١/ ١٨٧).

⁽٤) في الحاشية: «هو الزركشي».

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَالدَّبْغُ نَـزْعُ فُضُولِهِ بِحِرِّيفٍ، لا شَـمْسٍ وَتُـرَابٍ وَلا يَجِبُ المَاءُ فِي أَثْنَائِهِ فِي الأَصَحِّ، وَالمَدْبُوغُ كَثَوْبٍ نَجَسَ

وسمك، وجراد، فلا يُدبَغُ، وخرَجَ بالموتِ: ما كان نجسًا في الحياة؛ كجلْدِ كلبٍ، فلا يطهُرُ بالدَّبغ.

(وَالدَّبْغُ) أي: كيفيَّتُه (نَزْعُ فَضُولِهِ) أي: الجلْدِ مِن دم ونحْوِه ممَّا يعفِّنُه (بِحِرِّيفٍ) بحاءٍ مهملةٍ مكسورةٍ وراءٍ مشدَّدةٍ، وهو ما يحرِّفُ الفمَ كعَفْصٍ، ولو كان الحِرِّيفُ نجسًا كذَرْقِ حَمامٍ كَفَى، وضابطُ النَّزعِ: أن يطِيبَ به ريحُ الجلْدِ بحيثُ لو نُقِعَ في الماءِ لم يعُدْ إلى الفسادِ.

(لا شَـمْسٍ وَتُرَابٍ) فلا يكْفِي عنِ الدَّبغِ التَّجفيفُ بهما، والدَّبغُ ليس بإزالةٍ، بل هو إحالةٌ.

(وَ) حينتُ ذِ (لا يَجِبُ المَاءُ فِي أَثْنَائِهِ فِي الأَصَحِّ)، والثَّاني مبنيٌّ على أنَّه إزالةٌ، وعليه لا يضُرُّ تغيُّرُ الماءِ بالأدويةِ الَّتي لا بدَّ منها.

(وَالْمَدْبُوغُ) على الأصحِّ مِن جلدٍ نجُسَ بموتٍ، سواءٌ دُبغَ بطاهرٍ أو نجسٍ حكمُه (كَثَوْبٍ نَجَسَ) بفتحِ الجيمِ والسِّين؛ أي: تنجَّسَ، فهو طاهرُ العَينِ، ولكن لا بدَّ مِن غسلِه بماءٍ طهورٍ.

وقد اقتصر المُصنِّفُ على استثناءِ الخَمرِ والجِلدِ، ويُضافُ إلى ذلكَ الدُّودُ المُتولِّدُ مِن جيفةِ غيرِ كلبٍ وخنزيرٍ وفرْعِهما كما قيَّدَه بعضُهم، ودمُ الظَّبيةِ المُتولِّدُ مِن جيفةِ غيرِ كلبٍ وخنزيرٍ وفرْعِهما كما قيَّدَه بعضُهم، ودمُ الظَّبيةِ المُستحيلُ مِسكًا، والبيضةُ المَذرةُ الَّتي صارَتْ دمًا إذا استحالَتْ فرخًا، أمَّا الكلبُ المَطروحُ في المملحةِ إذا صارَ مِلحًا فنجسٌ في الأصحِّ.

وَمَا نَجُسَ بِمُلَاقَاةِ شَيْءٍ مِنْ كَلْبٍ غُسِلَ سَبْعًا إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ، وَالأَظْهَرُ: تَعَيُّنُ التُرَابِ، وَأَنَّ الخِنْزِيرَ كَكَلْبِ

(وَمَا نَجُسَ) من غيرِ أرضٍ ترابيَّةٍ (بِمُلاقاةِ شَيْءٍ) لعابٍ أو غيرِه (مِنْ كَلْبٍ) أي: جنسِه الصَّادقِ بالقليلِ والكثيرِ مِن الكلابِ (غُسِلَ سَبْعًا) بماءٍ طهورٍ (إِحْدَاهَا) مصحوبٌ (بِشُرَابٍ) طهورٍ، والأُولى أَوْلى، وفي «المُحرَّرِ» (١): «إحداهُنَّ» وهو موافقٌ للفظِ الحديثِ وللفصيحِ عندَ النَّحاةِ، وإن كان المُتنجِّسُ المَذكُورُ في ماءٍ جارٍ كدِرٍ كَفَى مرورُ سبع جرياتٍ عليه مِن غيرِ تعفيرٍ، وإذا لم يزُلِ النَّجسُ ماءٍ جارٍ كدِرٍ كَفَى مرورُ سبع جرياتٍ عليه مِن غيرِ تعفيرٍ، وإذا لم يزُلِ النَّجسُ إلاَّ بستِ مثلًا حُسِبت مرَّة، والأرضُ التُّرابيَّةُ لا يجِبُ التُّرابُ فيها على الأصحِ، وقال الإمامُ: هذا يلتفت إلى أنَّ التُّرابُ النَّجسَ هل يكْفِي؟ إنْ قلْنا: نعَمْ فنعَمْ، وإلَّا وجَبَ ترابٌ طاهرٌ.

(وَالأَظْهَرُ: تَعَيُّنُ التُّرَابِ) في تطهيرِ ما نجسَ بالملاقاةِ المَذكُورةِ بأنْ يُمزَجَ التُّرابُ الطَّهورُ بماءٍ كذلكَ، ولا يكْفِي ذرُّه على المَحلِّ، ولا ما ينطلِقُ عليه اسمُ التُّرابِ بل يُشترَطُ مقدارٌ منه يكدِّرُ الماءَ ويصِلُ بواسطتِه لجميعِ المَحلِّ المُتنجِّسِ، وفي معناه كما قال بعضُهم: رملٌ فيه غبارٌ، ولا يجزِئُ بدَلَ التُّرابِ أَشْنانٌ ونحُوه.

(وَ) الأَظْهَـرُ (أَنَّ الْحِنْزِيرَ) أي: التَّنجُّسَ بِمُلاقاةِ شيءٍ منه حكمُه (كَكَلْبٍ) أي: كَحُكمِـه في التَّسبيعِ والتَّتْريبِ، والثَّاني: لا، بل يكْفِي الغسـلُ منه مرَّةً بلا ترابٍ، واختارَه في «المجموعِ» (٢)، ونقلَه عن جمْع.

⁽١) «المحرر» (ص ١٦).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٥٨٣).

وَلا يَكْفِي ثُرَابٌ نَجِسٌ وَلا مَمْ زُوجٌ بِمَاتِعِ فِي الأَصَحِّ، وَمَا نَجُسَ بِبَوْلِ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ لَبَنِ نُضِحَ وَمَا نَجُسَ بِغَيْرِهِمَا

(وَلا يَكْفِي تُرَابٌ نَجِسٌ) ولا مستعملٌ، على ما يقتَضِيه تعليلهُم عدمَ إجزاءِ النَّجسِ بأنَّه غيرُ طهورٍ، (وَلا) ترابٌ (مَمْ زُوجٌ بِمَائِع) غيرِ ماءٍ مِن خَلِّ ونحْوِه (فِي الأَصَعِّ) في المسألتين، وعبَّرَ في «الرَّوضةِ»(١) في الثَّانيةِ بـ «الصَّحيح»، ولو غسَلَ المَحَلُّ سبعًا بماءٍ كَفَى الممزوجُ بمائع قطْعًا، كما أشعَرَ به كلامُ «المجموع»(٢) و «الرَّوضةِ»(٢) كأَصْلِها (١)، لكن صحَّحَ في «التَّنقيح» أنَّه لا يكْفِي، ويوافِقُه إطلاقُ المَتنِ، ولو مزَّجَ التُّرابَ أولًا بمائع ثمَّ استعملَه مع الماءِ جازَ قطْعًا كما قال ابنُ الصَّلاح(٥).

(وَمَا نَجُسَ بِبَوْلِ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ) أي: لم يتناولْ مأكولًا ولا مَشروبًا على جهةِ التَّعـدِّي (غَيْرَ لَبَن نُضِحَ) المَحـلُّ المُتنجِّسُ ببولِه، بـأنْ يورَدَ عليه مـا يعمُّه بغلبَةٍ ومكاثرَةٍ، ولا يُشتَرطُ فيه سيلانٌ على الأصحِّ ولا عصْرٌ قطْعًا، و «نُضِحَ» بحاءٍ مهملة، وقيلَ بمعجمةٍ.

والصَّبيَّةُ والخُنثي بالشَّرطِ المَذكُورِ يُغسلُ من بولِهما ولا يكْفِي النَّضحُ، والفرْقُ بينَ الغسل والنَّضح اعتبارُ السَّيلانِ في الأوَّلِ، وهذا ظاهرٌ في الثَّوبِ ونحْوِه، أمَّا الإناءُ والبدَنُ ونحُوُهما فلا يَفتَرقانِ فيه.

وما نجسَ بالكلبِ مغلَّظٌ، وببولِ الصَّبيِّ المَذكُورِ مخفَّفٌ، (وَمَا نَجُسَ بِغَيْرِهِمَا)

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٥٨٧). (١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢).

⁽٤) «الشرح الكبير» (١/ ٢٦٦).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢).

⁽٥) «شرح مشكل الوسيط» (١/ ٩٦ - ٩٧).

إِنْ لَـمْ تَكُـنْ عَيْنٌ كَفَى جَرْيُ المَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ وَجَبَ إِزَالَةُ الطَّعْمِ وَلا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنِ أَوْ رِيحٍ عَسُرَ زَوَالُهُ. وَفِي الرِّيحِ قَوْلُ

متوسِّطٌ بينَ المُغلَّظِ والمُخفَّفِ، وحكمُه أنَّه (إنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ) مِن النَّجسِ فيه؛ كبولٍ جَفَّ فلم تُدرَكْ صفتُه؛ لخفاءِ النَّجاسةِ، أو لكوْنِ المَحلِّ صقيلًا لا يثبُتُ عليه نجسُّ كمرآةٍ، وهو المُسمَّى بالنَّجسِ الحكميِّ (كَفَى جَرْيُ المَاء) ولو مطرًا على المُتنجِّسِ به مرَّةً واحدةً.

(وَإِنْ كَانَتْ) عِينٌ مُشاهدةٌ، وتُسمَّى بالنَّجسِ العَينيِّ (وَجَبَ) بعدَ إِزالةِ العَينِ (إِزَالَةُ الطَّعْمِ) وإِن عسُرَ، ومحاولةُ زوالِ غيرِه إِن سهُلَ، ويُتصوَّرُ طعمُ النَّجاسةِ بما إِزَالَةُ الطَّعْمِ) وإِن عسُرَ، ومحاولةُ زوالِ غيرِه إِن سهُلَ، ويُتصوَّرُ طعمُ النَّجاسةِ بما إذا دميَتْ لِنَتُه مثلًا، أو غلَبَ على ظنَّه زوالُ النَّجاسةِ ثمَّ ذاقَ المَحَلَّ فوجَدَ طعْمَها، أمّا ذوْقُ محلِّها لاختبارِ النَّجاسةِ فلا يجوزُ، كما أشعَرَ به كلامُ الرَّافعيِّ (۱).

(وَلا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ) للنَّجاسةِ عسُرَ زوالُه؛ كلونِ صبْغِ نجسٍ (أَوْ) بقاءُ (رِيحٍ) لها (عَسُرَ زَوَالُه) كريحِ خَمرٍ، وفي نفي الضَّررِ إشعارٌ بأنَّ المَحَلَّ في صُورةِ العُسرِ لا يطهُرُ، بل يُعفَى عنه؛ كدَم البَراغيثِ، وهذا ما أبْداه الرَّافِعِيُّ (٢) احتمالًا ومالَ إليه، لكِن ضعَّفَه المُصنِّفُ في «المجموع» (٣)، وأمَّا الَّذي عليه الأكثرونَ فهو الطَّهارةُ.

(وَفِي الرِّيحِ قَوْلٌ) بعدمِ طُهرِ المَحَلِّ معَه، ولو عسُرَ فتُرتكَبُ المَشقَّةُ في زوالِه، وفي اللَّونِ وجْهٌ كذلكَ، لكنَّه في «الرَّوضةِ» (٤) جعلَه شاذًا، وجعلَه الرَّافِعِيُّ (٥) القياسَ.

⁽١) «الشرح الكبير» (١/ ٢٣٧-٢٣٨).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٣٣). (٤) «

⁽٥) «الشرح الكبير» (١/ ٢٤٠).

⁽٢) «الشرح الكبير» (١/ ٢٤٢).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٢٨).

قُلْتُ فَإِنْ بَقِيَا مَعًا ضَرَّ عَلَى الصَّحِيحِ، وَاللهُ أَعْلَمُ وَيُشْتَرَطُ وُرُودُ المَاءِ، لا العَصْرُ فِي الأَصَحِّ، وَالأَظْهَرُ طَهَارَةُ غُسَالَةٍ تَنْفَصِلُ بِلا تَغَيُّرٍ وَقَدْ طَهَرَ المَحَلُّ

(قُلْتُ) كَالشَّرِحِ: (فَإِنْ بَقِيَا مَعًا) في محلِّ واحدٍ (ضَرَّ) بقاؤُهما (عَلَى الصَّحِيحِ، وَاللهُ أَعْلَمُ) أمّا بقاؤُهما في مَحلَّيْنِ فلا يضُرُّ، وإذا توقَّفَ زوالُ أثرِ النَّجاسةِ على غيرِ الماءِ مِن حَتِّ أو قَرصٍ أو أُشنانٍ لم يجِبْ على الأصحِّ، وصحَّحَ المُصنَّفُ مقابلَه في «تحقيقِه»(١) و «تنقيحِه»، وصوَّبَه بعضُهم.

(وَيُشْتَرَطُ) في تطهيرِ المُتنجِّسِ (وُرُودُ المَاءِ) عليه إن كان قليلًا، فإن عكسَ لم يطهُرْ، أمَّا الكثيرُ فلا فرْقَ بينَ كوْنِه واردًا على المَحَلِّ أو عكسَه، وأمَّا النِّيةُ فلا تُشتَرطُ في التَّطهيرِ، وإن كانت شرطًا في حُصولِ الثَّوابِ.

(لا العَصْرُ) للمغسولِ عنِ النَّجاسةِ فيما يمكِنُ عصْرُه؛ كثوبٍ، فلا يُشتَرطُ (فِي الأَصَحِّ) في العَصْرِ فقَطْ، أمَّا الخلافُ في الورودِ فضعيفٌ، وأمَّا الَّذي لا يمكِنُ عصْرُه كأرضٍ تنجَّسَتْ ببولٍ فتطهُرُ إذا صُبَّ عليها ماءٌ يغمُرُ النَّجسَ، ولا تتوقَّفُ طهارتُها على الجَفافِ.

ويُستحَبُّ التَّثليثُ في غسْلِ النَّجاسةِ، فإذا زالَتْ بغسلاتٍ تُحسَبُ كلُّها مرَّةً واحدةً، ويأتِي باثنينِ بعدَها.

(وَالأَظْهَـرُ) الجديدُ (طَهَارَةُ غُسَـالَةٍ تَنْفَصِلُ) إِن أَمكَـنَ انفصالُها (بِلَا تَغَيُّرٍ) ولم يزِدْ وزْنُها بعدَ انفصالِها عمَّا كان بعدَ اعتبارِ مقدارِ ما يتشـرَّبُه المغسـولُ مِن الماءِ، (وَ) الحالُ أنَّه (قَدْ طَهَرَ المَحَلُّ) المغسولُ، ورجَّحَ بعضُهم طهارتَها ولو زادَ وزْنُها.

⁽۱) «التحقيق» (ص ۱۷۷).

وَلَوْ تَنَجَّسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ وَقِيلَ: يَطْهُرُ الدُّهْنُ بِغَسْلِهِ

والقولُ بطهارتِها بهذه الشُّروطِ حيثُ لم يبلُغْ قلَّتينِ واستُعملَتْ في واجبٍ، فإن بلغَتْهُما ولم تتغيَّرْ، أو استُعملَتْ في مندوبٍ غيرِ غُسالةِ دمِ البَراغيثِ كما سبَقَ فهي مطهرةٌ أيضًا.

واحترز به تَنْفَصِلُ عمَّا قبلَ الانفصالِ، فإنَّها طاهرةٌ قطْعًا، وبإمكانِ الانفصالِ عمَّا تضمَّنَه قولُه: (وَلَوْ تَنَجَّسَ مَائِعٌ) غيرُ الماءِ كخَلِّ ودُهنٍ (تَعَذَّرَ) بذالٍ مُعجمةٍ (تَطْهِيرُهُ) قطْعًا في غيرِ الدُّهنِ (وَقِيلَ: يَطْهُرُ الدُّهْنُ بِغَسْلِهِ) إذا تنجَّسَ بمائعٍ لا دهنيَّة فيه كخَلِّ، فإن كان كودَكِ ميتةٍ تنجَّسَ مائعٌ به لم يطهر قطْعًا كما قال بعضُهم (۱).

وكيفيَّةُ تطهيرِه على المَرجوحِ: أن يوضَعَ في إناءٍ ويُصَبَّ عليه ما يغلِبُ، ويُحرَّكَ ليصِلَ الماءُ إلى أجزائِه فيعْلُو الدُّهنُ ويُفتَحَ أسفَلُه ليخرُجَ الماءُ.

ولم يتعرَّضُوا للمُوجبِ لإزالةِ النَّجاسةِ هل هو ملابستُها؟ أو دخولُ وقْتِ الصَّلاةِ؟ أو هُما والقيامُ إلى الصَّلاةِ معًا؟ وبحَثَ بعضُهم إلحاقَها في ذلكَ بالحَدَثِ، وقد تقدَّمَ الحكلامُ في مُوجبِه، وذكْرُه مسألةَ الدُّهنِ هنا لإفادةِ إمكانِ تطهيرِه على المَرجوحِ، وليس فيه إعطاءُ حُكمِ بيْعِه فأعادَها في البيعِ لذلكَ.



⁽١) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

بَابُ ٱلتَّيَمُٰء

يَتَيَمَّمُ المُحْدِثُ وَالجُنُبُ لِأَسْبَابٍ أَحَدُهَا: فَقْدُ المَاءِ فَإِنْ تَيَقَّنَ المُسَافِرُ فَقْدَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ

(بَابُ) أَحْكَامِ (ٱلنَّيَنُّم)

وهو لغةً: القصْدُ.

وشرعًا: إيصالُ ترابٍ طهورٍ للوجْهِ واليدينِ بدلًا عن وُضوءٍ أو غُسلٍ، أو غَسلِ عضوِ بشرائطَ مَخصوصةٍ.

(يَتَيَمَّمُ المُحْدِثُ وَالجُنُبُ) والحائضُ والنُّفساءُ ومَن لا حدَثَ عليه كالمُتيمِّمِ لغُسلٍ مَسنونٍ، وسيأتي في الجنائزِ أنَّ مَن تعذَّرَ غُسْلُه يُمِّم، وخصَّ الأوَّلينِ بالذِّكرِ لغُسلٍ مَسنونٍ، وسيأتي في الجنائزِ أنَّ مَن تعذَّرَ غُسْلُه يُمِّم، وخصَّ الأوَّلينِ بالذِّكرِ لكونِهما محلَّ النَّصِّ، وقدَّمَ الأوَّلَ منهما على الثَّاني؛ لأنَّه مُجمَعٌ عليه، بخلافِ الثَّاني؛ لمنْع ابنِ عمرَ وابنِ مسعودٍ من تيمُّمِه، وخرَجَ بما ذُكِرَ: مَن عليه نجاسةٌ، فلا يصِحُّ عندَ العجْزِ عنِ الماءِ تيمُّمُه عنها، وفي القديم: يمسَحُ محلَّها بالتُّرابِ.

وقولُه: (لِأَسْبَابٍ) أي: لواحدٍ منها، وهذه الأسبابُ حقيقةً ترجِعُ إلى سببٍ واحدٍ، وهو العَجْزُ عنِ استعمالِ الماءِ، ولكِنْ للعجزِ أسبابٌ:

(أَحَدُهَا: فَقْدُ المَاءِ) حِسًّا بأنْ لم يجِدْه أصلًا، أو شرعًا بأن وجَدَه مع مانعٍ مِنِ استعمالِه كما في السَّببِ الثَّاني والثَّالثِ.

ثمَّ فرَّعَ على الحِسِّيِّ قوْلَه: (فَإِنْ تَيَقَّنَ المُسَافِرُ) أو المُقيمُ (فَقْدَهُ) كأنْ يكونَ في بعض رمالِ البَوَادي (تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ) بفتحِ اللَّامِ ويجوزُ تسكينُها (وَإِنْ تَوَهَّمَهُ)

طَلَبَهُ مِنْ رَحْلِهِ وَرُفْقَتِهِ، وَنَظَرَ حَوَالَيْهِ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوٍ، فَإِنِ احْتَاجَ إِلَى تَرَدُّدٍ تَرَدَّدَ قَدْرَ نَظَرِهِ

أي: الماءَ بأنْ جوَّزَ وجودَه كما عبَّرُ «المُحرَّرُ» (١) سواءٌ كان مع رُجحانِ كالظَّنِ أو لا كالوهم، (طَلَبَهُ) بنفسِه أو مأذونِه بعدَ الوقتِ وُجوبًا مما توَّهَمَه (مِنْ رَحْلِهِ) وهو منزلُه مِن حَجرٍ كان أو شَعرٍ أو غيرِه، هذا إن لم يتيقَّنِ العَدَمَ فيه، (وَ) طلَبَه مِن (رُفْقَتِهِ) بضَمِّ رائِه وكسرِها، وحُكِي فتْحُها: اسمٌ لجماعةٍ يَنزلونَ جملةً ويرحلونَ جملةً، سُمُّوا بذلكَ؛ لارتفاقِ بعضِهم ببعضٍ، والمُرادُ كما قال المَاوَرْدِيُّ: رفقةُ منزلهِ دُونَ ما لا ينسبُ إليه، وكيفيَّةُ الطَّلبِ مثلًا: أن ينادِيَ فيهم نداءً يعمُّهم لا كلَّ فردٍ فردٍ: «مَن معَه ماءٌ يجودُ به»، إلَّا أن يضيقَ وقْتُ تلكَ الصَّلاةِ.

(وَ) إذا لم يجِدْ مع رُفقتِه ماءً أو كان مُنفردًا (نَظَرَ حَوَالَيْهِ) مِن الجهاتِ الأربعِ قدْرَ غَلْوةِ سهم كما في «الشَّرِ الصَّغيرِ»، ويخُصُّ موضِعَ الحَضرَةِ والطَّيرِ بمزيدِ احتياطِ، ولا يلزَّمُه المَشْئِ، وعنِ القاضي حُسينِ (٢): أنَّه يمْشِي قدْرَ غلُوةِ سهمٍ مِن كلِّ جانبِ (إنْ كَانَ بِمُسْتَوِ) مِن أرض لا ارتفاعَ فيها ولا انخفاضَ.

(فَإِنِ احْتَاجَ إِلَى تَرَدُّدٍ) بأن لم يكُنْ بمُستو مِن أرضٍ بل كان فيها ارتفاعٌ وانخفاضٌ مِن جبل أو وهدَةٍ، (تَرَدَّدَ) إن لم يخَفْ ضررًا ولم يخرُجِ الوقتُ على الرَّاجِحِ (قَدْرَ نَظَرِهِ) في المُستوى، وهو غلوةُ سهم كما تقدَّمَ، لكِنْ في «الرَّوضةِ» (٣) كأصلِها (١) و «المجموعِ» (٥): أنَّه يتَردَّدُ إلى حَدِّ لوِ استغاثَ بالرُّفقةِ لأغاثُوه مع ما هُم عليه مِن التَّشاعُل، وهذا هو المُسمَّى حَدُّ الغوْثِ، وما في المَتنِ أزيدُ مِن هذه المسافةِ كما

⁽٢) «التعليقة» للقاضي حسين (١/ ٤٣٠).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٢/ ١٩٧).

⁽١) «المحرر» (ص ١٧).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٩٢).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٢٥٠).

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيَمَّمَ فَلَوْ مَكَثَ مَوْضِعَهُ فَالأَصَحُّ وُجُوبُ الطَّلَبِ لِمَا يَطْرَأُ، فَلَوْ عَلِمَ مَاءً يَصِلُهُ المُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ

قال بعضُهم (۱) ولو قال بدَلَ قُولِه: «فَإِنِ احْتَاجَ» إلى آخرِه: «وَإِلَّا تَرَدَّدَ» كان أخصَرَ. (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) بعدَ التَّردُّدِ المَذكُورِ ماءً (تَيَمَّمَ) قطْعًا (فَلَوْ مَكَثَ) بضمِّ الكافِ وفتْجِها (مَوْضِعَهُ) ولم يحدُثْ ما يحتمِلُ معَه وُجودُ الماءِ كإطباقِ غَمامٍ، ولم يتيقَّنِ العدَمَ بالطَّلبِ الأوَّلِ، (فَالأَصَحُّ وُجُوبُ الطَّلبِ) ثانيًا (لِمَا) أي: لمُوجبٍ (يَطْرَأُ) كقضاءِ صلواتٍ، وجمْعِ بينَ صلاتينِ، قالُوا: ويكونُ هذا الطَّلبُ أخفَّ مِن الأوَّلِ، فلو لم يمكُثْ موضعَه بأنِ انتقلَ عنه أو لم ينتقِلْ وحدَثَ ما يحتمِلُ معَه وجودُ الماءِ فلو لم يمكُثْ موضعَه بأنِ انتقلَ عنه أو لم ينتقِلْ وحدَثَ ما يحتمِلُ معَه وجودُ الماء

ولو على بُعدٍ وجَبَ الطَّلبُ جزْمًا، والتَّقييدُ بالمكْثِ مزيدٌ على «المُحرَّرِ».

(فَلَوْ عَلِمَ مَاءً) بالتَّنوينِ (يَصِلُهُ المُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ)؛ كرعي واحتطابٍ، ويُسمَّى هـذا حَدُّ القُرْبِ، وهو كما قال بعضُهم (۱): يقرُبُ مِن نصفِ فرسخٍ، وهو فوقَ حَدِّ الغوْثِ المُتقدِّمِ قريبًا، (وَجَبَ قَصْدُهُ) أي: الماءِ (إنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ) أو عضوِ الغوْثِ المُتقدِّمِ قريبًا، (وَجَبَ قَصْدُهُ) أي: الماءِ (إنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ) أو عضوِ (أَوْ مَالٍ) زائدٍ على ما يجِبُ بذلُه لماءِ طهارتِه، وإن لم يكُنْ زائدًا وجَبَ قصْدُ الماءِ مع خوْفِ ضرَرِه، ويُشتَرطُ أيضًا ألَّا يخافَ انقطاعَه عن رُفقتِه ولا خروجَ الوقْتِ، فإن خافَ تيمَّمَ بلا قضاءِ على الصَّحيحِ عندَ المُصنِّفِ وغيرِه، وبحَثَ الرَّافِعِيُّ (۱) خلافَه، ولمو كان واجدًا للماءِ في الوقْتِ وخافَ لو توضَّاً فوْتَ الوقْتِ لم يجُزِ للقَدْم، والمالُ: اسمٌ لما يُتملَّكُ، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه يُمِيلُ القلوبَ.

⁽٢) في الحاشية: «هو الإمام محمد بن يحيى».

⁽١) في الحاشية: «الإسْنَوي».

⁽٣) «الشرح الكبير» (٢/ ٢٣١).

فَانْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيَمَّمَ، وَلَوْ تَيَقَّنَهُ آخِرَ الوَقْتِ فَانْتِظَارُهُ أَفْضَلُ، أَوْ ظَنَّهُ فَتَعْجِيلُ التَّيَمُّمِ أَفْضَلُ فِي الأَظْهَرِ

(فَإِنْ كَانَ) الماءُ في موضع (فَوْقَ ذَلِكَ) الموضع الَّذي يقصِدُه المُسافرُ لحاجتِه، وهو المُسمَّى حَدَّ البُعدِ (تَيَمَّمَ) ولم يجِبْ عليه قصْدُه، أمَّا المُقيمُ فيجِبُ عليه عندَ تيقُّنِ الماءِ طلبُه، ولو خرَجَ الوقْتُ.

(وَلَوْ تَيَقَّنَهُ) في غيرِ منزلِه كما قال المَاوَرْدِيُّ (() (آخِرَ الوَقْتِ) في صُورةِ جواذِ التَّيمُّمِ أُوَّلَ الوَّتِ في منزلِه وجَبَ التَّاخيرُ جزمًا، ولو قال: «فَلَوْ» بالفاءِ كان أَوْلى؛ لأنَّه تفريعٌ على جواذِ التَّيمُّم كما تقرَّرَ.

(أَوْ ظَنَّهُ) آخِرَه (فَتَعْجِيلُ التَّيَمُّمِ أَفْضَلُ) مِنِ انتظارِ الماءِ آخِرَ الوقتِ (فِي الأَظْهَرِ) والثَّاني لا، قال الإمامُ: وموضِعُ القولينِ حيثُ اقتصرَ على صلاةٍ واحدةٍ، الأَظْهَرِ) والثَّاني لا، قال الإمامُ: وموضِعُ القولينِ حيثُ اقتصرَ على صلاةٍ واحدةٍ، فإن صلَّى بالتَّيمُّمِ أوَّلَ الوقْتِ والوُضوءِ آخرَه فهو النِّهايةُ في إحرازِ الفَضيلةِ، وأقرَّه «الرَّوضةُ» (٢) كأصْلِها (٣)، واستُشكِلَ: بأنَّ الصَّلاةَ بالتَّيمُّمِ لا يُسَنُّ إعادتُها بالوضوءِ، وأجيبَ: بأنَّ هذا فيمَنْ لا يرْجُو الماءَ آخِرَ الوقْتِ، وخرَجَ بالظَّنِّ: التَّوهُمُ، فتقديمُ التَّيمُّمِ حينتُ فِي أَفضَلُ جزمًا، وكذا استواءُ الاحتمالينِ، فتقديمُ التَّيمُّمِ فيه أفضَلُ في الأظهر.

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٩٤).

⁽١) «الحاوي الكبير» (١/ ٢٨٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٢/٢١٦).

وَلَـوْ وَجَـدَ مَاءً لا يَكْفِيهِ، فَالأَظْهَرُ وُجُوبُ اسْتِعْمَالِهِ وَيَكُونُ قَبْـلَ التَّيَمُّمِ، وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِدَيْنٍ مُسْتَغْرِقٍ

(وَلَوْ وَجَدَ) المُحدِثُ مع التُرابِ (مَاءً) بالتَّنوينِ يمكِنُ الغسلُ به و (لا يَكْفِيهِ) لطهارتِه، (فَالأَظْهَرُ وُجُوبُ اسْتِعْمَالِهِ) في بعضِ أعضائِه (وَيَكُونُ) استعمالُه (قَبْلَ التَّيَشُمِ) ولولم يجِدْ إلَّا ثلجًا لا يذوبُ لم يجِبْ مسْحُ الرَّأسِ به قطْعًا، وقيلَ فيه القَولانِ، وقوَّى هذه الطَّريقة في «المجموع»(١)، وعليها إذا أوجَبْنا استعمالَ التَّلجِ تيمَّمَ عنِ الوجْهِ واليدينِ تيمُّمًا واحدًا، ثمَّ يمسَحُ الرَّأسَ به، ثمَّ يتيمَّمُ عنِ الرِّجلينِ، ولو لم يجِدْ إلَّا تُرابًا لا يكفيه للوجْهِ واليدينِ وجَبَ استعمالُه قطْعًا، ولو لم يجِدْ إلَّا تُرابًا لا يكفيه للوجْهِ واليدينِ وجَبَ استعمالُه قطْعًا.

(وَيَحِبُ) بعدَ دُخولِ الوقْتِ (شِرَاقُهُ) أي: تحصيلُ الماءِ الطَّهورِ لنفْسِه لا لمَملوكِه في السَّفرِ، والشِّراءُ يُمَدُّ فيُكتَبُ بالألفِ، ويُقصَرُ فيُكتَبُ بالياءِ، (بِثَمَنِ مثْلِهِ) بكسرِ أوَّلِه وسكونِ ثانيه، ويجوزُ فتْحُهما، وهو: قيمتُه في موضعِه وزمانِه، فلو زادَ على ذلكَ قليلًا لم يجِبِ الشِّراءُ، ولو بيعَ منه الماءُ لأجل بزيادةٍ على ثمنِ مثلِه لائقةٍ بذلكَ الأجلِ المُمتدِّ إلى وصولِه وطنه ويكونُ غنيًّا في بلدِه قادرًا على الأداءِ وجَبَ الشَّرى، قال الإمامُ: ولا تُعتبرُ قيمتُه عندَ الحاجةِ لِسَدِّ الرَّمقِ؛ إذِ الشَّربَةُ تُباعُ وقتئذِ بدنانيرَ، (إلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إلَيْهِ) أي: ثمنِ الماءِ (لِدَيْنِ) عليه ولو مُؤجَّلًا، فلا يجِبُ الشَّراءُ، وقولُه: (مُسْتَغْرِقٍ) تَبعَ فيه أصْلَه ولا حاجةَ له؛ لأنَّ ما فضُلَ عنِ الذَينِ غيرُ مُحتاجِ إليه فيه.

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۲/ ۲۲۹).

أَوْ مُؤْنَةِ سَـفَرِهِ أَوْ نَفَقَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ، وَلَوْ وُهِبَ لَهُ مَاءً أَوْ أُعِيَر دَلْوًا وَجَبَ القَبُولُ فِي الأَصَحِّ

(أَوْ مُؤْنَةِ سَـفَرِهِ) ذهابًا وإيابًا، طاعةً كان السَّـفرُ أو جائـزًا، أرادَه في الحالِ أو بعدَه، وكذا مؤنةِ سـفرِ غيرِه ممَّن يخافُ انقطاعَه مِـن رَفيقِه ومَملوكِه وزَوجتِه. و «مؤنةٌ» بالهَمزِ وترْكِه.

(أَوْ نَفَقَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ) هو صادقٌ بحيوانٍ له أو لغَيرِه، لكِنِ «الرَّوضةُ»(۱) كأصْلِها(۲) قيَّدَاه بكوْنِ الحيوانِ معَه، وهو ظاهرٌ، وخرَجَ بمُحتَرمٍ: غيرُه؛ كمُرتدِّ وكلْبٍ عَقورٍ، ويُعتبَرُ أيضًا كوْنُ ثمنِ الماءِ فاضلًا عن كِسُوتِه المَتروكةِ للمُفلسِ وعن مَسكنِه وخادمِه، كما بحَثُه بعضُهم (٣).

(وَلَوْ وُهِبَ لَهُ) أي: المُحتاجِ للطَّهارةِ (مَاءً) أو أُقرِضَه، ولو قال: «بُذِلَ» لشملَ القرْض، وتعدية «وُهِبَ» باللَّام أفصَحُ من تعديته به برمنْ»، فلذلكَ عدَلَ عن قولِ «أَصْلِه»: «وهبَ منه»، (أَوْ أُعِيَر دَلُوًا) أو حَبْلا (وَجَبَ) بعدَ دُخولِ عن قولِ «أَصْلِه»: «وهبَ منه»، (أَوْ أُعِير دَلُوًا) أو حَبْلا (وَجَبَ) بعدَ دُخولِ الوقتِ كما قيَّدَه المَاوَرْدِيُّ (القَبُولُ) لما ذُكِرَ (فِي الأَصَحِّ) في مسألتي الهِبةِ والعاريةِ، لكنَّه جزمَ في «الرَّوضةِ» في مسألة الإعارةِ، وعبَر به «الصَّحيح» في مسألة الهبةِ، ومحلُّ الخِلافِ حيثُ لم يمكِنْ تحصيلُه بشراءٍ أو غيرِه، وعلى الصَّحيحِ يلزَمُه أيضًا الاستيهابُ والاستعارةُ في الأصحِّ، أمَّا هبةُ الدَّلُو فلا يجبُ قبولُها.

⁽٢) «الشرح الكبير» (٢/ ٢٣٤).

⁽٤) «الحاوي الكبير» (١/ ٢٨٩).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٩٩).

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

وَلَوْ وُهِبَ ثَمَنَهُ فَلَا، وَلَوْ نَسِيهُ فِي رَحْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ فَتَيَمَّمَ قَضَى فِي الأَظْهَرِ وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ فَلَا، الثَّانِي أَنْ يَحْتَاجَ إلَيْهِ لِعَطَشِ مُحْتَرَمٍ قَضَى فِي الأَظْهَرِ وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ فَلَا، الثَّانِي أَنْ يَحْتَاجَ إلَيْهِ لِعَطَشِ مُحْتَرَمٍ

(وَلَوْ وُهِبَ ثَمَنَهُ) أي: الماءِ أو الدَّلوِ (فَلَا) يجِبُ القَبولُ، أصلاً ('' كان الواهبُ أو فرعًا.

(وَلَوْ نَسِيهُ) أي: الماء، أو ثمنه، أو آلة الاستقاءِ عندَ الحاجةِ إليها كما بحثَه بعضُهم (١) (فِي رَحْلِهِ) أي: منزلِه، أو كان هناكَ بئرٌ قريبةٌ منه يعلَمُها فنسِيها، (أَوْ بعضُهم أَنَى الماءَ في رحْلِه بأنْ علِمَه فيه ثمَّ جهِلَه لظُلمةٍ أو غيرِها، وأمعَنَ في طَلَبِه (فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ) هو في المَعنَى تفسيرُ «أَضَلَّهُ» (فَتَيَمَّمَ) في هذه المسائلِ ظانًا عدَمَه وصلّى، ثمَّ تذكّرَه أو وجَدَه (قضَى) ما صلّاه (فِي الأَظْهَرِ) الرَّاجعِ لجميعِ ما تقدَّمَ، ولو لم يُمعِنْ في الطَّلبِ قضَى قطْعًا.

(وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ) لظُلمةٍ أو غيرِها فتيمَّمَ وصلَّى ثمَّ وجَدَه بعدَ إمعانِه في الطَّلبِ (فَلا) قضاءَ قطْعًا إذا وجَدَه، وقيل: فيه القَولانِ. وهذه الطَّريقةُ صحَّحَها في الطَّلبِ (فَلا) قضاءَ قطْعًا إذا وجَدَه، وقيل: فيه القَولانِ. وهذه الطَّريقةُ صحَّحَها في «المجموعِ» (٣)، وقولُه: «وَلَوْ نَسِيهُ» إلى قوله: «فَلا» لو ذكرَه آخِرَ البابِ عندَ ذكْرِ ما يُقْضَى مِن الصَّلاةِ وما لا يُقْضَى كان أَوْلى؛ لأنَّ البحثَ هنا في السَّببِ المُبيحِ للتَّيمُّم، وأمَّا القَضاءُ وعدمُه بالتَّيمُّم فأمْرٌ آخَرُ.

(الثَّانِي) مِن الأسبابِ: (أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أي: الماءِ حالا (لِعَطَشِ) حيوانِ (مُحْتَرَمٍ) آدميٍّ أو غيرِه، له أو لغيره، لا حَربيٍّ ومُرتدٍّ وكلبٍ عَقورٍ، ويحرُّمُ الوضوءُ

⁽١) في الحاشية: «الأولى: ولو كان الواهب أصلاً أو فرعًا». (٢) في الحاشية: «الأذرَعِي».

⁽T) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٢٦٦).

وَلَوْ مَالًا، الثَّالِثُ مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ مِنِ اسْتِعْمَالِهِ عَلَى مَنْفَعَةِ عُضْوٍ، وَكَذَا بُطْءُ البُرْءِ أَوِ الشَّيْنُ الفَاحِشُ

به حينت إن (وَ) كذا (لَوْ) كان احتياجُه لِما ذُكِرَ (مَالًا) أي: في المُستقبلِ، فيجوزُ التَّيمُّمِ التَّيمُّمُ حينت إو لا يُكلَّفُ الوُضوءَ به ثمَّ جمْعَه وشرْبَه، ثمَّ العَطشُ المُبيحُ للتَّيمُّمِ يُعتبَرُ بالخوفِ المُعتبَرِ في المَرضِ ونحْوِه كما سيأتِي، وللعَطشانِ أخْذُه من مالكِه قهرًا إن لم يبذُلُه، وينبَغِي قراءةُ «يُحتاج» وكذا قولُه بعدُ «يُخَافُ» بالبناءِ للمفعولِ، وإلَّا يكونُ مقصورًا على التَّيمُّم.

(الثَّالِثُ) مِن الأسبابِ: (مَرضٌ) بفتحِ الرَّاءِ، وحَكَى الأصمعيُّ إسكانَها (يَخَافُ مَعَهُ مِنِ اسْتِعْمَالِهِ) أي: الماءِ (عَلَى) ذهابِ (مَنْفَعَةِ عُضْوٍ) بضمِّ عيْنِه وكسْرِها، كأنْ يحصُلَ باستعمالِه عمَّى أو صَممٌ أو خَرسٌ أو شَللٌ ونحْوُ ذلكَ، وكذا لو لم يكُنِ يحصُلَ باستعمالِه عمَّى أو صَممٌ أو خَرسٌ أو شَللٌ ونحْوُ ذلكَ، وكذا لو لم يكُنِ المَرضُ حاصلًا وخافَ ما تقدَّمَ، فلو حذَفَ المَرضَ وقال: «أن يُخافَ» إلى آخِرِه كان أخصَرَ.

ويكْفِي فِي الخَوفِ المَذكُورِ ظنُّ المُتيمِّمِ إِن عرَفَ الطِّبَّ، وإلَّا اعتمَدَ قوْلَ طبيبٍ عارفٍ مُسلمٍ مكلَّفٍ عدْلٍ، عبد أو امرأةٍ، فإن لم يوجَدْ طبيبٌ بهذا الشَّرطِ لم يجُزِ التَّيمُّمُ كما نقلَه «الرَّوضةُ» (۱) عنِ السنجِيِّ وأقرَّه، لكن في «فتاوى البغويِّ» الجزْمُ بالجَوازِ، واعتمَدَه بعضُهم (۱).

(وَكَذَا بُطْءُ البُرْءِ) أي: طولُ زمنِه وإن لم يَنزدِ المَرضَ، ومثْلُه زيادةُ المرضِ أي: الألمِ، (أَوِ الشَّيْنُ) أي: الأثَرُ المُنكَرُ؛ كتغيُّرِ لونِ العضْوِ (الفَاحِشُ) بالرَّفعِ؛

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ١٠٤). (٢) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

فِي عُضْوٍ ظَاهِرٍ فِي الأَظْهَرِ، وَشِدَّةُ البَرْدِ كَمَرَضٍ، وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ؛ وَجَبَ التَّيَمُّمُ

كسوادٍ كثيرٍ (فِي عُضْوٍ ظَاهِرٍ) هما مَزيدانِ على «المُحرَّرِ» (١) (فِي الأَظْهَرِ) وقطعَ به بعضُهم، والإمامُ والغَزاليُّ حَكَيَا الخِلافَ وجهينِ، فلا أثرَ لليسيرِ مُطلقًا؛ كقليلِ سوادٍ، ولا للفاحشِ في عُضوٍ باطنٍ، وعبَّرَ الرَّافِعِيُّ (٢) عنِ الظَّاهرِ بعبارتينِ، فقال هنا: هو ما يبْدُو عندَ المِهنَةِ، وفي الجناياتِ ما حاصلُه: أنَّه ما لا يكونُ كشفه هتكًا للمُروءةِ، ولكَ أن تُرجِعَ إحداهما إلى الأخرى.

(وَشِدَّةُ البَرْدِ) أي: بردِ الماءِ إذا لم يمكِنْه تسخينُه ولو بأُجرةٍ، ولا غسلُ عضوٍ عضوٍ وتدثيرُه (كَمَرَضٍ) في إباحةِ التَّيمُّمِ إن خافَ مِنِ استعمالِ الماءِ معَها ما تقدَّمَ مِن ذَهابِ منفعةِ العُضُوِ أو الشَّينِ المَذكُورِ لا في القضاء، فإنَّه يختلِفُ كما سيأتِي، وقد يُؤخذُ مِن قولِه: «كَمَرضٍ» ما ذكرَه في «تحقيقِه» أنَّه لو أمكنَه غسلُ البَعضِ مِن أعضائِه لزمَه ثمَّ يتيمَّمُ عنِ الباقي.

(وَإِذَا امْتَنَعَ) شرعًا (اسْتِعْمَالُهُ) أي: الماء في أعضائِه، أو (فِي عُضْوٍ) أو بعضِه لجُرح أو كسرٍ أو مَرضٍ:

* (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ؛ وَجَبَ التَّيَمُّمُ) جزمًا، قال في «الدَّقائقِ» (٣): وحكايةُ الخِلافِ فيه وَهَمٌّ. ويُمِرُّ التُّرابَ ما أمكنَ على العلَّةِ إِن كانت في محلِّ التَّيمُّمِ، وكذا على أفواهِ الجُروح المنفتحةِ إِن أمكنَ.

⁽٢) «الشرح الكبير» (٢/ ٢٧٤).

⁽۱) «المحرر» (ص ۱۷–۱۸).

⁽٣) «دقائق المنهاج» (ص ٣٩).

وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى المَذْهَبِ، وَلا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلْجُنُبِ فَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَالأَصَحُّ اشْتِرَاطُ التَّيَمُّمِ وَقْتَ غَسْلِ العَلِيلِ فَإِنْ جُرِحَ عُضْوَاهُ فَتَيَمُّمَانِ، وَإِنْ كَانَ كَجَبِيرَةٍ

(وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى المَذْهَبِ) ويتلطَّفُ بنفسِه أو غيرِه ولو بأجرةٍ في غسْلِه الصَّحيحَ المجاورَ عليلًا إن خافَ سَيلانَ الماءِ إليه بوضْعِ خرقةٍ مَبلولةٍ لينغسِلَ المُجاورُ بالمُتقاطرِ منها من غيرِ سَيلانٍ للعليل.

(وَلا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا) أي: التَّيمُّمِ وغسلِ الصَّحيحِ (لِلْجُنُبِ) مثلًا إيجابًا بل ندبًا ليقدمَ التَّيمُّمَ أُوَّلا، ولو قال: «للمُغتسلِ» كان أعمَّ، (فَإِنْ كَانَ) مَن به علَّةٌ (مُحْدِثًا) حدثًا أصغَر، (فَالأَصَحُّ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ» (() بالصَّحيحِ (اشْتِرَاطُ التَّيمُّمِ وَقْتَ) دخولِ (غَسْلِ العَلِيلِ) ولا يجِبُ مسْحُ موضعِ العلَّةِ بالماءِ وإن أمِنَ، وعلى الأصحِ دخولِ (غَسْلِ العَلِيلِ) ولا يجِبُ مسْحُ موضعِ العلَّةِ بالماءِ وإن أمِنَ، وعلى الأصحِ (فَإِنْ جُرِحَ عُضْوَاهُ) أي: المُحدِثِ (فَتَيمُّمَانِ) يَجِبانِ إلَّا في يدَيْه أو رجليه فتيمُّمَانِ يُندبانِ لكلِّ منهما، وإن جُرِحَ ثلاثةُ أعضاءِ فثلاثةٌ، أو أربعةٌ فأربعةٌ بأنْ عمَّتِ العِلَّةُ جميعَ الرَّأسِ، فإنْ عمَّتْ أعضاءَ الوُضوءِ كلَّها فتيمُّمٌ واحدٌ عنِ الوُضوءِ، وما تقدَّمَ حُكْمُه ما إذا لم يكُنْ على عُضوِ العلَّةِ ساترٌ.

* (وَإِنْ كَانَ) أي: وُجِدَ على العضْوِ اللّذي امتنَعَ استعمالُ الماءِ فيه ساترٌ، (كَجَبِيرَةٍ) بفتْحِ الجيمِ، وجِبارةٌ بكسْرِها، وهي أخشابٌ أو قصبٌ تُسوَّى وتُشَدُّ على موضعِ الكسرِ ليلتحِمَ، فالجَبيرةُ فَعيلةٌ بمَعنَى فاعلةٍ، ومثلُ الجَبيرةِ اللَّصوقُ على الجرْحِ بفتحِ اللَّامِ، والعصابةُ والبقلُ والمرْهمُ والدُّهنُ الموضوعُ في شقِّ الرِّجلِ إنِ احتاجَ إلى ذلكَ بأنْ خافَ مِن عدم السَّتْرِ بجبيرةٍ ونحْوِها بما ذُكِرَ ضررًا، بحيثُ

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۰٤).

لا يُمْكِنُ نَزْعُهَا غَسَلَ الصَّحِيحَ وَتَيَمَّمَ كَمَا سَبَقَ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ مَسْحُ كُلِّ جَبِيرَتِهِ بِمَاءٍ وَقِيلَ: بَعْضِهَا فَإِذَا تَيَمَّمَ لِفَرْضٍ ثَانٍ وَلَمْ يُحْدِثْ لَمْ يُعِدِ الجُنُبُ غُسْلًا وَيُعِيدُ المُحْدِثُ مَا بَعْدَ عَلِيلِهِ وَقِيلَ: يَسْتَأْنِفَانِ وَقِيلَ: المُحْدِثُ كَجُنُبٍ

(لا يُمْكِنُ نَزْعُهَا) لخوفِ ضررٍ ممَّا سبَق، (غَسَلَ الصَّحِيحَ وَتَيَمَّمَ كَمَا سَبَقَ) جزْمًا وخلافًا ورعاية للتَّرتيبِ وتعدُّدًا للتَّيمُّمِ عندَ تعدُّدِ العلَّةِ، وكلامُه يقتَضِي الجَزْمَ بالتَّيمُّم هنا مع أنَّ فيه طريقيْنِ أصحُّهما فيه قولانِ، أصحُّهما الوجوبُ.

(وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ) المَذَكُورِ (مَسْحُ كُلِّ جَبِيرَتِهِ بِمَاءٍ) لا بتُرابِ التَّيمُّمِ (وَقِيلَ:) يجبُ مسْحُ (بَعْضِهَا) ويُشتَرطُ فيها أيضًا ألَّا تأخُذَ مِن الصَّحيحِ تحتَها إلَّا ما لا بدَّ منه لاستمساكِها، وأمَّا وضْعُها على طُهرٍ فهو شرطٌ لعَدمِ القضاءِ كما سيأتي، وإذا أمكنَ نزْعُ الجَبيرةِ وما في معناها عندَ كلِّ طهرٍ بلا ضررٍ ممَّا سبَقَ وجَبَ نزْعُها وغَسْلُ ما تحْتَها.

وعلى الأصحِّ وهو اشتراطُ وقوعِ التَّيمُّمِ وقْتَ غسلِ العليلِ تفرَّعَ قولُه: (فَإِذَا تَيمَّمَ) مَن غَسَلَ الصَّحيحَ (لِفَرْضٍ ثَانٍ) وثالثٍ وهكذا، (وَلَمْ يُحْدِثْ لَمْ يُعِدِ المُحْدِثُ لَمْ يُعِدِ المُحْدِثُ لَمْ يُعِدُ المُحْدِثُ) غسْلَ (مَا الجُنُبُ غُسْلًا) لِما غسَلَه أوَّلًا، بل عليه التَّيمُّمُ فَقُط، (وَيُعِيدُ المُحْدِثُ) غسْلَ (مَا بَعْدَ عَلِيلِهِ) على الأظهرِ في «المُحرَّر»(۱) و «الشَّرحينِ»(۱)، (وقِيلَ: يَسْتَأْنِفَانِ) أي: المُحْدِثُ الوُضوءَ مع إتيانِه بالتَّيمُّمِ محلَّه، (وقِيلَ: المُحْدِثُ كَجُنُب) فلا يعيدُ غسْلَ ما بعدَ عليله.

⁽۱) «المحرر» (ص ۱۸).

⁽۲) «الشرح الكبير» (۲/ ۲۹۲ - ۲۹۳).

قُلْتُ: هَذَا الثَّالِثُ أَصَحُّ، وَاللهُ أَعْلَمُ

(قُلْتُ: هَـذَا الثَّالِثُ أَصَحَّ، وَاللهُ أَعْلَمُ) ونقلَ الإمامُ الاتّفاقَ عليه، وشمَل كما قال بعضُهم قوْلُه: (وَلَم يُحْدِثُ) ما لو برَأ موضِعُ العلَّةِ وهو على طهارتِه، فيغسِلُ موضعَها جُنبًا أو مُحدثًا، ويعيدُ المُحدِثُ غسْلَ ما بعدَ العلَّةِ جزمًا، وظاهرٌ أنَّه إذا أحدثَ يُعيدُ غسلَ صحيحِ أعضاءِ وضوئِه ويتيمَّمُ عن عليلها وقتَ غسلِه، ولا يلزَمُه نزْعُ الجبيرةِ ولو كان جُنبًا، بل يمسَحُها بالماءِ، وإن كانتِ العلَّةُ بغيرِ أعضاءِ الوضوءِ تيمَّمَ الجُنبُ للجَنابةِ وتوضًا للحدَثِ.



(فَصُّلُ ؓ) يَتَيَمَّمُ : بِكُلِّ ثُرَابٍ طَاهِرٍ حَتَّى مَا يُدَاوَى بِهِ وَبِرَمْلٍ فِيهِ غُبَارٌ

(فَصْلُ) فِالْیِکَانِ الَّتَکَمَّمُ وَغَایْرِهِا

وهي كما في المَتنِ خمسةٌ: نقلٌ، ونيَّةٌ، ومسْحُ وجهٍ ويدينِ، وترتيبٌ، وزادَ في «الرَّوضةِ» (١) التُّرابَ والقَصْدَ.

(يَتَيَمَّمُ):

(بِكُلِّ تُرَابٍ) أي: بجميع أنواعِه (طَاهِرٍ) أي: طهورٍ غيرِ ندى؛ أي: ما يصدُقُ عليه اسمُه مِن أصفَرَ وأعفَرَ وأبيضَ وسبَخٍ بفتحِ الباءِ في الأفصح، ولو مغصوبًا، وترابِ مقبَرةٍ لم ينبَشْ ولو على ظَهرِ كلبٍ يُتَردَّدُ في جفافِه حالَ التصاقِ التُّرابِ به، فخرَجَ غيرُ التُّرابِ، والمَمزوجُ بمائع نجسٍ وجفَّ، والنَّدى، وترابُ المنبوشةِ، وختَّى مَا يُذَاوَى بِهِ) أي: يؤكَلُ تداويًا، أو لا بل سفهًا، والأوَّلُ كطينٍ إرمَنيِّ بكسرِ الهَمزةِ وفتحِ الميمِ في الأفصحِ، والثَّاني كالطِّينِ الخُراسانِيِّ، ولو قال: «حتَّى ما يؤكَلُ» كان أعمَّ.

(وَبِرَمْلٍ فِيهِ غُبَارٌ) قيَّدَه بذلكَ دُونَ التُّرابِ نظرًا للغالبِ فيه مِن أنَّ له غبارًا، وما قاله في «المجموع»(٢) و «التَّصحيح» مِن منْعِ التَّيمُّمِ بتُرابٍ مَخلوطٍ برمْل ناعم مُخالفٌ لِما قاله في «الرَّوضةِ»(٢) و «الفتاوي» مِن الجوازِ، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُحمَلَ

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٢١٥).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۱۰).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/٩٠١).

لا بِمَعْدِنٍ وَسُحَاقَةِ خَزَفٍ وَمُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ وَقِيلَ: إِنْ قَلَّ الخَلِيطُ جَازَ، وَلا بِمُسْتَعْمَلٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَمَا بَقِيَ بِعُضْوِهِ وَكَذَا مَا تَنَاثَرَ فِي الأَصَحِّ

الأوَّلُ على ناعمٍ لا غبارَ فيه، ولو سَحقَ الرَّملَ وتيمَّمَ به جازَ كما قاله المُصنِّفُ في «الفتاوى»(١).

(لا بِمَعْدِنٍ) بكسرِ دالِه، وهو ما أسكنَه اللهُ في طَبقاتِ الأرضِ كنُورةٍ، (وَ) لا (سُحَاقَةِ خَزَفٍ) جمْعُ خزفَةٍ، كالمتَّخذِ مِن طينٍ وشويَ فصارَ فَخارًا كالكيزانِ. قال (سُحَاقَةِ خَزَفٍ) جمْعُ خزفَةٍ، كالمتَّخذِ مِن طينٍ وشويَ فصارَ فَخارًا كالكيزانِ. قال في «التَّحقيقِ»(٢): والطِّينُ المَشويُّ إنِ اسودَ ولم يحترِقْ يجوزُ التَّيمُّمُ بمدقوقِه إلَّا أن يَصيرَ رمادًا، (وَ) لا بتُراب (مُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ) مما يعْلَقُ باليدِ كزعْفَرانٍ، قلَّ الخليطُ أو كثر، (وقِيلَ: إنْ قُلَّ الخليطُ) في التُرابِ (جَازَ) وضبَطَ الإمامُ القليلَ هنا بما لا يُرَى، فإنْ رُؤِيَ فكثيرٌ. وقال الرَّافِعِيُّ (٣): لو اعتبرَتِ الأوصافُ الثَّلاثةُ كالماءِ عان مسلكًا لائقًا، وتبِعَه في «الرَّوضةِ»(٤) وغيرِها، وما بحثَه الرَّافِعِيُّ صرَّحَ به جمْعٌ منهم الرُّويانِيُّ (٥) والشَّيخُ أبو حامدٍ، ولو خُلِطَ التُّرابُ بمائعٍ طاهرٍ جازَ التَّيمُّمُ به إذا جفَّ، وإن تغيَّرتْ رائحتُه.

(وَلا بِمُسْتَعْمَلِ عَلَى الصَّحِيحِ) وإن كان الصَّحيحُ أنَّ التَّيَمُّمَ لا يرفَعُ الحدَثَ (وَهُو مَا بَقِيَ بِعُضُوهِ) أي: المُتيمِّمِ حالَ تيمُّمِه، (وَكَذَا مَا تَنَاثَرَ) بمُثلثةٍ، مِن العضْوِ حالَ تيمُّمِه أيضًا (فِي الأصَحِّ) المنصُوصِ، ومقابلُه ضعيفٌ بل غلَطٌ، فينبَغِي حالَ تيمُّمِه أيضًا (فِي الأصَحِّ) المنصُوصِ، ومقابلُه ضعيفٌ بل غلَطٌ، فينبَغِي التَّعبيرُ بالصَّحيحِ، أمَّا التُّرابُ الَّذي لم يمسَّ العضْوَ بل مسَّ ترابًا مسَّ العضْوَ فليسَ

⁽۱) «فتاوي النووي» (ص۳۰).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٢/ ٣١٢).

⁽٥) «بحر المذهب» (١/ ١٨٢).

⁽۲) «التحقيق» (ص ٩٦).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/٩٠١).

وَيُشْتَرَطُ قَصْدُهُ، فَلَوْ سَفَتْهُ رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّهُ وَنَوَى؛ لَمْ يُجْزِ وَلَوْ يُمِّمَ بِإِذْنِهِ جَازَ وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ عُذْرٌ، وَأَرْكَانُهُ: نَقْلُ التُّرَابِ فَلَوْ نَقَلَ مِنْ وَجْهِ إِلَى يَدِ، أَوْ عَكَسَ

بمُستعمل كالباقِي في الأرْضِ، وأَفْهَمَ حصْرُه للمُستعملِ في المَذكُورِ جوازَ تيمُّمِ جمْعٍ كثيرٍ مِن ترابٍ يسيرٍ مرَّاتٍ عديدةً، ولو رفَعَ يدَيْه في أثناءِ مسْحِ العضْوِ ثمَّ وضعَهُما صحَّ على الأصحِّ.

(وَيُشْتَرَطُ قَصْدُهُ) أي: التُّرابِ، وهو مِن إضافةِ المصدرِ للمفعولِ، وجعَلَ في «الرَّوضةِ» (۱) و «المجموع » (۲) تبعًا للغَزاليِّ (۳) قصْدَ التُّراب رُكنًا، ولو حذَف المُصنِّفُ القصْدَ كما فعَلَه بعضُهم واكتفَى عنه بالنَّقلِ صحَّ، ولكنَّه صرَّحَ بالقصْدِ؛ رعايةً لقولِه تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا ﴾ (٤) أي: اقصُدُوا التُّرابَ بنقلِه للعُضوِ.

(فَلَوْ سَفَتْهُ) أي: التُّرابَ (رِيحٌ عَلَيْهِ) أي: عضْوِ المُتيمِّمِ (فَرَدَّدَهُ) عليه (وَنَوَى؛ لَمْ يُجْزِ) بضمِّ أوَّلِه بخَطِّه، وكذا لو نَوَى قبلَ وصولِ التُّرابِ إليه.

(وَلَوْ يُمِّمَ) بِغَيرِ إِذْنِه لَم يُجْزِ، أَو (بِإِذْنِهِ) ونَوَى الآذِنُ عندَ ضرْبِ المأذونِ له على التُرابِ (جَازَ) كان هناكَ عذرٌ أَم لا، ويجِبُ عندَ العذرِ، (وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ عُذُرٌ) فإن لم يَنْوِ الآذِنُ لَم يصِحَّ جزْمًا.

(وَأَرْكَانُهُ: نَقْلُ التَّرَابِ) إلى العضْوِ الممسوحِ به، حتَّى لو كان عليه ترابُه فردَّده مِن جانبِ إلى آخَرَ لم يكْفِ، (فَلَوْ نَقَلَ) التُّرابَ (مِنْ وَجْهِ) بِأَنْ أَزالَ ما عليه مِن ترابِ المسْحِ ثَمَّ حدَثَ عليه ترابٌ آخَرُ فنقلَه (إلَى يَدٍ، أَوْ عَكَسَ) ذلكَ بأنْ نقلَ ترابِ المسْعِ ثمَّ حدَثَ عليه ترابٌ آخَرُ فنقلَه (إلَى يَدٍ، أَوْ عَكَسَ) ذلكَ بأنْ نقلَ

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٢٣٣).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ١١٠).

⁽٤) النساء: ٤٣.

⁽٣) «الوسيط في المذهب» (١/ ٣٧٧).

كَفَى فِي الأَصَحِّ ونِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَةِ لا رَفْعِ الحَدَثِ وَلَوْ نَوَى فَرْضَ التَّيَمُّمِ لَمْ يَكُفِ فِي الأَصَحِّ وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّقْلِ وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِن الوَجْهِ عَلَى الصَّحِيحِ

التُّرابَ مِن يدِه إلى وجْهِه أو نقلَه مِن عضْوٍ ورَدَّه إليه (كَفَى فِي الأَصَحِّ)، وصحَّحَ في «الجواهرِ» أنَّه يكْفِي نقْلُ التُّرابِ بخِرقةٍ مثلًا مِن إحدى اليدينِ إلى الأُخرى، أما إذا نقلَ مِن غيرِ عضوِ التَّيمُّمِ فيصِحُّ جزمًا، وليس بينَ النَّقلِ والقصْدِ تلازُمٌ؛ لوُجودِ الثَّاني بدونِ الأوَّلِ فيمَنْ وقفَ في مَهبِّ ريحٍ بقصْدِ التُّرابِ، فلمَّا حصَلَ نَوى ورَدَّدَه فلم يوجَدْ في هذا نقلُ بل قصدٌ.

(ونِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ) أو غيْرِها ممَّا يفتقِرُ لطُهرٍ ؛ كمَسِّ مُصحفٍ واستباحةِ وَطءٍ ، وغرضُ المُصنِّفِ هنا بيانُ النِّيةِ المُصحِّحةِ للتَّيمُّمِ ، وسيذكُرُ ما يُستباحُ بها في قولِه : "فَإِنْ نَوَى فَرْضًا " إلى آخِرِه ، (لا) نيَّةُ (رَفْعِ الحَدَثِ) فلا تكفي (وَلَوْ نَوَى فَرْضَ التَّيمُّم)، أو التَّيمُّم المَفروضَ ، أو فرْضَ الطَّهارةِ كما قال البَغَوِيُّ (۱) (لَمْ يَصِحُّ قطْعًا .

(وَيَجِبُ قَرْنُهَا) أي: النِّيةِ (بِالنَّقُلِ) الأوَّلِ، وهو نقْلُ التُّرابِ للوجْهِ لا بالنَّقلِ الثَّاني لليديْنِ، والنَّقلُ هو الضَّربُ، (وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا) وهي استحضارُها (إِلَى) الشُّروعِ في لليديْنِ، والنَّقلُ هو الضَّربُ، (وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا) وهي استحضارُها (إِلَى) الشُّروعِ في (مَسْحِ شَيْءٍ مِن الوَجْهِ عَلَى الصَّحِيحِ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ»(٢) بالأصحِّ، فلو أحدَث بعدَ الضَّربِ لم يمسَحْ بذلكَ التُّراب بل ينْقُلُ غيْرَه.

⁽١) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (١/ ٢٢٧).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۱۰).

فَإِنْ نَوَى فَرْضًا وَنَفْلًا أُبِيحًا أَوْ فَرْضًا فَلَهُ النَّفْلُ عَلَى المَذْهَبِ أَوْ نَفْلًا أَوِ الصَّلَاةَ تَنَفَّلَ الفَرْضَ عَلَى المَذْهَبِ وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ مِرْ فَقَيْهِ وَلا يَجِبُ إيصَالُهُ مَنْبِتَ الشَّعَرِ الخَفِيفِ وَلا تَرْتِيبَ فِي نَقْلِهِ فِي الأَصَحِّ

ثمَّ شرَعَ في تفصيلِ ما أجمَلَه أوَّلًا من نيَّةِ الاستباحةِ بقولِه: (فَإِنْ نَوَى) بتيمُّمِه (فَرْضًا) عيَّنَه أو لا (وَنَفْلًا) كذلكَ (أُبِيحًا) له جزْمًا (أَوْ فَرْضًا) أصليًّا أو منذورًا ولم يخطُرُ له النَّفُلُ (فَلَهُ النَّفْلُ) قبلَ الفرْضِ في الأظهرِ وبعدَه (عَلَى المَذْهَبِ) في الوقْتِ وبعدَه في الأصحِّ، ولو نَوَى فرضينِ أو منذورينِ صحَّ تيمُّمُه واستباحَ واحدًا منهما (أَوْ) نَوَى (نَفْلًا أو الصَّلَاة) وزادَ على «المُحرَّرِ» (() قولَه: (تَنَفَّلُ) أي: استباحَ النَّفلَ في الأصحِّ، ونيَّةُ صلاةِ الجِنازةِ كنيَّةِ النَّفلِ (لا الفرْضَ عَلَى المَذْهَبِ) فيه، ولو ظنَّ أَنْ عليه فائتةً فتيمَّمَ لها ثمَّ تذكَّرَها لم يصِحَّ تيمُّمُه.

(وَمَسْحُ) كلِّ (وَجْهِهِ) ومنه المُقبلُ مِن أَنفِه على شَفَتِه والنَّازِلُ مِن لِحيتِه (ثُمَّ) في الجَديدِ: مسْحُ كلِّ (يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ)، وهذا التَّرتيبُ واجبٌ ولو في تيمُّمِ جنابةٍ، وفي الجَديدِ: مسْحُ كلِّ (يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ)، وهذا التَّرتيبُ واجبٌ ولو في تيمُّمِ جنابةٍ، وفي الجَديمِ وقال في «المجموع»(٢): إنَّه الأقوى دليلًا: يمسَحُ يدَيْهِ إلى الكوعينِ.

(وَلا يَجِبُ) ولا يُستحَبُّ كما نقَلَه بعضُهم (٣) (إيصَالُهُ) أي: التُّرابِ (مَنْبِتَ الشَّعَرِ) بفتْح عينِه في الأصحِّ (الحَفِيفِ) ولا منبتَ الكثيفِ بطريقِ أَوْلى.

(وَلا تَرْتِيبَ) بِفَتْحِ المُوحَّدةِ (فِي نَقْلِهِ) أي: التُّرابِ للوجْهِ واليديْنِ (فِي الأَصَحِّ)

⁽۲) «المجموع شرح المهذب» (۲/ ۲۱۰).

⁽۱) «المحرر» (ص ۱۹).

⁽٣) في الحاشية: «أي ابن الرِّفْعَة».

فَلَوْ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِيَمِينِهِ وَجْهَهُ، وَبِيَسَارِهِ يَمِينَهُ جَازَ وَتُنْدَبُ التَّسْمِيَةُ وَ مَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ، وَإِنْ أَمْكَنَ بِضَرْبَةٍ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ، وَإِنْ أَمْكَنَ بِضَرْبَةٍ بِخِرْقَةٍ وَيَحْفَفُ الغُبَارَ، وَمُوالاةُ التَّيَمُّمِ بِخِرْقَةٍ وَيَحْفَفُ الغُبَارَ، وَمُوالاةُ التَّيمُّمِ يَخِرْقَةٍ وَيُحْفِفُ الغُبَارَ، وَمُوالاةُ التَّيمُّمِ كَالُوضُوءِ قُلْتُ: وَكَذَا الغُسْلُ

بل يُستحَبُّ جزْمًا (فَلَوْ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ) على التُّرابِ دفْعة (وَمَسَحَ بِيَمِينِهِ وَجْهَهُ، وَبِيَسَارِهِ وَجُهَهُ وبيمينِه وَبِيمينِه وَبِيمينِه وَبِيمينِه وَبِيمينِه وبيمينِه يَسَارِه وَجُهَه وبيمينِه يسارَه جازَ أيضًا.

(وَتُنْدَبُ التَّسْمِيَةُ) حتَّى لجُنبٍ ونحْوِه أوَّلَ التَّيمُّمِ، (وَ) كذا يُندَبُ عندَ الرَّافِعِيِّ (١) (مَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ) من غيرِ زيادةٍ ونقْصِ على الأصحِّ.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ وُجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ، وَإِنْ أَمْكَنَ) تعميمُ الوجْهِ واليديْنِ (قُلْتُ الْأَصَحُ المَنْصُوصُ وُجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ، وَإِنْ أَمْكَنَ) تعميمُ الوجْهِ واليديْنِ (بِضَرْبَةٍ) واحدةٍ (بِخِرْقَةٍ وَنَحْهِ هَا، وَاللهُ أَعْلَمُ) والضَّربُ ليس بقيدٍ، فيكْفِي التَّمعُّكُ ووضْعُ اليدِ بغَيرِ ضربٍ على ترابٍ ناعم.

(وَيُقَدِّمُ) المُتيمِّمُ (يَمِينَهُ وَأَعْلَى وَجْهِهِ) على يسارِه وأسفلِه (وَيُخَفِّفُ الغُبَارَ) الكثيرَ بأنْ ينفُضَه أو ينفُخَه ويُبقِّي منه قدْرَ الحاجةِ.

(وَمُوالاَةُ التَّيَمُّمِ كَالوُضُوءِ) أي: كمُوالاتِه، وتقدَّمَ أنَّها تسنُّ في الجديد، وإذا اعتُبِرَ زمَنُ الجَفافِ هناكَ فيُعتبرُ هنا، لكِنْ بتقْدِير التُّراب ماءً.

(قُلْتُ: وَكَذَا الغُسْلُ) يُسَنُّ موالاتُه أيضًا في الجَديدِ.

⁽۱) «الشرح الكبير» (۲/ ٣٣٦).

وَيُنْدَبُ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلًا وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ بَطَلَ تَيَمُّمُهُ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ كَعَطَشٍ أَوْ صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ بَطَلَتْ عَلَى المَشْهُورِ، وَإِنْ أَسْقَطَهَا فَلَا وَقِيلَ: يَبْطُلُ النَّفْلُ

(وَيُنْدَبُ) للمُتيمِّمِ (تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلًا) في كلِّ ضربَةٍ، (وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ) بفتحِ التَّاءِ وكشرِها، وفيه لغاتُ أُخَرُ (فِي) الضَّربةِ (الثَّانِيَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ) أمَّا نزْعُه في الأُولى فمستحَبُّ، وأمَّا الوضوءُ فلا يجِبُ فيه النَّزعُ، وبقيَّةُ سُننِ التَّيمُّمِ في المُطوَّلاتِ، وأهمَلَ المُصنِّفُ كيفيَّةَ التَّيمُّم المذكورة في «المُحرَّدِ»(۱).

ثمَّ شرَعَ في مُبطلِ التَّيمُّمِ وقال: (وَمَنْ تَيَمَّمَ) لَمَرضٍ ونحُوهِ ثمَّ وجَدَ الماءَ فلا أثرَ له، بل تيمُّمُه باقٍ، أو (لِفَقْدِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ) أو توهَّمَه مع وُجودِ ثمنِه وإمكانِ شِرائِه (إنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلاةٍ) فَرضٍ أو نَفل، ويصدُقُ النَّفيُ بما لو كان في أثناء تكبير التَّحرُّمِ (بَطَلَ تَيمُّمُهُ) ضاقَ الوقْتُ عنِ الوُضوءِ أم لا (إنْ لَمْ يَقْتَرِنْ) ما ذُكِرَ (بِمَانِع لَعَطَشٍ) وسبُع حائل بينَه وبينَ الماءِ، فإنِ اقترنَ بمانع لم يبطلُ تيمُّمُه، (أوْ) وجَدَه في (صَلَةٍ)، ويصدُقُ هذا بالفَراغِ مِن تكبيرِ التَّحرُّمِ، (لا تَسْقُطُ بِهِ) أرادَ لا يسقُطُ في (صَلَةٍ)، ويصدُقُ هذا بالفَراغِ مِن تكبيرِ التَّحرُّمِ، (الا تَسْقُطُ بِهِ) أرادَ لا يسقُطُ وعبَرَ في «الرَّوضةِ» (نَ كأَصْلِهُ بالصَّلاةِ بالصَّلاةِ بالصَّلاةِ بالصَّلاةِ بالصَّدةِ مُقيمٍ (بَطَلَتُ) في الحالِ (عَلَى المَشْهُورِ) وعبَرَ في «الرَّوضةِ» (نَ كأَصْلِها (") بالصَّحيح، وفي «التَّحقيقِ» (نَ بالمَذهبِ.

(وَإِنْ أَسْقَطَهَا) كصلاةِ مُسافرِ (فَلا) يُبْطلُ، فرضًا كانت أو نفلًا، بل له إتمامُها، (وَقِيلَ: يَبْطُلُ النَّفْلُ) فقَطْ.

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ١١٥).

⁽٤) «التحقيق» (ص ١١١).

⁽۱) «المحرر» (ص ۲۰).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٢/ ٣٤٠).

وَالْأَصَـةُ أَنَّ قَطْعَهَا لِيَتَوَضَّأَ أَفْضَلُ، وَأَنَّ المُتَنَفِّلَ لا يُجَاوِزُ رَكْعَتَيْن إلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا فَيُتِمُّهُ وَلَا يُصَلِّي بِتَيَمُّم غَيْرَ فَرْضٍ، وَيَتَنَفَّلُ مَا شَاءَ وَالنَّذْرُ كَفَرْضِ فِي الأظْهَرِ

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّ قَطْعَهَا لِيَتَوَضَّأَ) ويستأنِفَها (أَفْضَلُ) مِن الاستمرارِ فيها، فرضًا كانت أو نفلًا، كما يُشْعِرُ به إطلاقُه كغيره، ومَشَى عليه بعْضُ شُرَّاحِه، وقيَّدَ بعضُهم (١) القطْعَ بالفَرضِ، ويُشْكِلُ عليه تعليلُهم القطْعَ بالخروج مِن الخِلافِ، والنَّف لُ محكيٌّ فيه الخلافُ أيضًا، فإنْ ضاقَ الوقْتُ في الفَرْضِ حرُّمَ القطْعُ كما في «المجموع»(٢)، وجزَمَ به في «التَّحقيقِ»(٣).

(وَ) الأصحُّ أيضًا (أَنَّ المُتَنَفِّلَ) نَفلًا مُطلقًا إذا أحرَمَ به ثمَّ وجَدَ الماءَ (لا يُجَاوِزُ رَكْعَتَيْنَ) بِل يُسلِّمُ عنهما ويتوضَّأُ إِنْ أرادَ ويُصلِّي، وإذا رَأَى الماءَ في قِيام ثالثةٍ أتَمَّها فَقَطْ كما صرَّحَ به الرُّويانِيُّ (١) وغيرُه، وكلامُ «المجموع» (٥) يدُلُّ عليه، ورجَّحَه في «التَّحقيق»(٦)، (إلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا) أو غيْرَه (فَيْتِمُّهُ) فقَطْ.

(وَلا يُصَلِّي بِتَيَمُّم غَيْرَ فَرْضِ) واحدٍ، فيمتنِعُ الجمْعُ بينَ صلاتَي فَرضٍ ولو لصَبِيّ، وبينَ طوافينِ، أو صلاةٍ وطوافٍ، أو جمعةٍ وخطبتَيْها، لكِنْ للمَرأةِ إذا تيمَّمَتْ لتَمكينِ الزَّوجِ أن يفعَلَه مِرارًا، وتجمَعُ بينَه وبينَ الصَّلاةِ بذلكَ التَّيمُّم.

(وَيَتَنَفَّلُ مَا شَاءَ) مِن غيرِ حَصرِ منفردٌ أو مع الفرائض (وَالنَّذْرُ) بمعجمةٍ حكْمُه (كَفَرْضِ) فيما تقدَّمَ (فِي الأَظْهَرِ) وضعَّفَ مُقابِلَه في «الرَّوضةِ»(٧) فقال: وفي قولِ

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٣١٢). (١) في الحاشية: «الإسْنُويّ ومن تبعه».

⁽٤) «بحر المذهب» (١/ ١٩٩). (٣) «التحقيق» (ص ١١١).

⁽٦) «التحقيق» (ص ١١١). (٥) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٣١٢).

⁽٧) «روضة الطالبين» (١/١١٧).

وَالأَصَحُّ صِحَّةُ جَنَائِزَ مَعَ فَرْضٍ وَ أَنَّ مَنْ نَسِيَ إِحْدَى الخَمْسِ كَفَاهُ تَيَمُّمٌ لَهُنَّ، وَإِنْ نَسِيَ مِخْتَلِفَتَيْنِ صَلَّى بِالأَوَّلِ أَرْبَعًا وِلاءً وَسِيَ مُخْتَلِفَتَيْنِ صَلَّى بِالأَوَّلِ أَرْبَعًا وِلاءً وَبِالنَّانِي مُخْتَلِفَتَيْنِ صَلَّى بِالأَوَّلِ أَرْبَعًا وِلاءً وَبِالنَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا

أو وجْهٍ ضعيفٍ.

(وَالأَصَحُّ صِحَّةُ) جنازةٍ أو (جَنَائِزَ مَعَ فَرْضٍ) بتيمُّم واحدٍ، ولو تعيَّنت صلاةُ الجِنازةِ على المُكلَّفِ، (وَ) الأَصَحُّ أيضًا، وعبَّرَ في «الرَّوضةِ» (۱) بالصَّحيحِ (أَنَّ مَنْ نَسِيَ إحْدَى المُكلَّفِ، (وَ) الأَصَحُّ أيضًا، وعبَرَ في «الرَّوضةِ» (۱) بالصَّحيحِ (أَنَّ مَنْ نَسِيَ إحْدَى الحَمْسِ) ولم يعرِفْ عيْنَها (كَفَاهُ تَيَمُّمٌ) واحدٌ (لَهُنَّ) أي: الخَمسِ، وقد توهِمُ عبارتُه أنَّه يتعرَّضُ للخَمْسِ في نيَّتِه وليس كذلك، ولو قال: «كَفَاه لهُنَّ تيمُّمٌ» زالَ الوَهْمُ، ولو تذكَّرَ المَنسيَّةَ بعدُ لم يجِبْ إعادتُها كما صرَّحَ به الرُّويانِيُّ (۱) ورجَّحَه «المجموعُ» (۱).

(وَإِنْ نَسِيَ مُخْتَلِفَتَيْنِ) لا يعرِفُ عينهما كظهر وعصر مِن يومٍ أو يوميْنِ (صَلَّى) على طريقِ ابنِ القاصِّ (') (كُلَّ صَلَاقٍ) مِن الخَمسِ (بِتَيَمُّم، وَإِنْ شَاءً) على طريقِ ابنِ الحدَّادِ (') (تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ) أي: بعدَدَ المَنسِيِّ كما في المثالِ، (وَصَلَّى بِالأَوَّلِ) مِن التَّيمُّمينِ الحدَّادِ (أُرْبَعًا وِلاءً) بالمَدِّ، أو غيْرِ ولاءٍ، فالأوَّلُ كصبحٍ وظُهرٍ وعصْرٍ ومَغربٍ، (وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا) كظُهرٍ وعصْرٍ ومَغربٍ وعِشاءٍ، وهذا الطَّريقُ استحسنه الأصحابُ، ولهم في ضبْطِه عباراتُ: إحداها وهي الَّتي اقتصَرَ عليها «الرَّوضةُ» (۱)

⁽۲) «بحر المذهب» (۲/۲۰۲).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/١١٧).

⁽٤) ينظر: «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٢٩٦).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٢٢٦).

⁽٦) «روضة الطالبين» (١/ ١١٨).

⁽٥) ينظر: «المجموع شرح المهذب» (٢٩٦/٢).

أَوْ مُتَّفِقَتَيْنِ صَلَّى الخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيَمُّمَيْنِ، وَلا يَتَيَمَّمُ لِفَرْضٍ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِه وَكَذَا النَّفْلُ المُؤَقَّتُ فِي الأَصَحِّ

كأصْلِها (١) ما أشارَ إليه المُصنِّفُ أن يزيدَ على المَنسِيِّ فيه عددًا لا ينقُصُ عمَّا يبْقَى مِن المَنسِيِّ فيه بعدَ إسقاطِ المَنسِيِّ، وينقسِمُ المَجمُوعُ صحيحًا على المَنسِيِّ، ففي مثال المتن: المَنسيُّ صلاتانِ، والمَنسِيُّ فيه خمسٌ تزيدُ عليها ثلاثًا؛ لأنَّها لا تنقُصُ عن ما يبْقَى مِن الخَمسةِ بعدَ إسقاطِ الاثنينِ منها بل تُساوِيه، وينقسِمُ المجموعُ وهو ثمانيةٌ على الاثنين صحيحًا.

(أَوْ) نسِيَ (مُتَّفِقَتَيْنِ) لا يعرِفُ عيْنَهما ولا يكونانِ إلَّا مِن يومينِ (صَلَّى) على الأصحِّ السَّابِقِ (الخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيَمُّمَيْنِ) وكذا الحُكمُ إذا لم يعرِفِ اتَّفاقَهما ولا اختلافَهما.

(وَلا يَتَيَمَّمُ لِفَرْضٍ) ومنه نذْرٌ متعلِّقٌ بوقتٍ معيَّنٍ (قَبْلَ وَقْتِ) إيقاعِ (فِعْلِه) فلو تيمَّمَ قَبْلَه لم يصِحَّ، ودخَلَ في تعبيرِه المَجمُوعةُ تقديمًا (وَكَذَا النَّفُلُ المُؤَقَّتُ) الرَّاتبُ أو غيْرُه كالعيدِ، ولا يتيمَّمُ له قبلَ وقْتِه (فِي الأَصَحِّ) وعبَّرَ في «التَّحقيقِ» (٢) بالصَّحيحِ، وفي «الرَّوضةِ» (۱) بالمَذهب، ولا بنقلِ التُّرابِ أيضًا قبلَ الوقْتِ، فلو بالصَّحيحِ، وفي «الرَّوضةِ» (۱) بالمَذهب، ولا بنقلِ التُّرابِ أيضًا قبلَ الوقْتِ، فلو أخذَ التُّرابَ بيدَيْه قبْلَه ثمَّ مسَحَ بهما وجْهَه في الوقْتِ لم يصِحَّ كما في «الرَّوضةِ» (١).

ويُشتَرطُ العلْمُ بالوقْتِ، فلو تيمَّمَ شاكًا في الوقْتِ لم يصِحَّ، ولو صادفَه، ولا يرِدُ على قولِه: «قبْلَ وقْتِ فعْلِه» مَن تيمَّمَ لفائتةٍ ضحْوةً فلم يُصَلِّهَا به حتَّى دخَلَ يرِدُ على قولِه: «قبْلَ وقْتِ فعْلِه» مَن تيمَّمَ لفائتةٍ ضحْوةً فلم يُصَلِّهَا به حتَّى دخَلَ

(٣) «روضة الطالبين» (١/ ١٢٠).

⁽۱) «الشرح الكبير» (۲/ ٣٤٦). (۲) «التحقيق» (ص ٩٩).

ره (۱/۰/۱). (٤) «روضة الطالبين» (١/ ١٢٠).

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا لَزِمَهُ فِي الجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّي الفَرْضَ وَيُعِيدَ

وقْتُ الظُّهرِ، فإنَّه يصِحُّ صلاةُ الظُّهرِ به؛ لأنَّه لم يتيمَّمْ للظُّهرِ بل لغيرِها، ويدخُلُ وقْتُ صلاةِ الجِنازةِ بالغسلِ، وإذا لم يُوجَدْ ما يُغسَّلُ به الميِّتُ يُمِّمَ، ولا يصِحُّ تيمُّمُ المُصلِّي عليه إلَّا بعدَ تيمُّمِه، وحينئذٍ يُقالُ لنا: شخْصٌ لا يصِحُّ تيمُّمُه حتَّى يُيمِّمَ غيْره، والنَّفلُ المُطلَقُ يتيمَّمُ له عندَ إرادةِ فعْلِه إلَّا وقْتَ الكَراهةِ.

ثمَّ شرَعَ في قضاءِ ما يُفعَلُ على نوعٍ مِن الخَللِ، فقال: (وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلا تُرابًا) كَمَنْ هو في أرضٍ متوحِّلةٍ (لَزِمَهُ فِي الجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّي الفَرْضَ) ويقتصِرُ على الفاتحةِ فيه إن كان جُنبًا على الأصحِّ عندَ المُصنِّف، وصحَّحَ الرَّافعِيُّ (۱) امتناعَها، والمأتِيُّ به في هذه الحالةِ صلاةٌ صحيحةٌ لبطلانِها بالحَدَثِ والكلامِ ونحوِهما جَزْمًا، وبرؤيةِ الماءِ أو التُرابِ في أثنائِها على الصَّحيح، لا كما قال بعْضُهم مِن أنّها شِبْهُ صلاةٍ كإمساكِ رمضانَ.

(وَيُعِيدَ) إذا وجَدَ الماءَ أو التُّرابَ في موضع يُغْنِي عنِ الإعادةِ كالسَّفرِ، وإلَّا فلا كالحضرِ، وهل المُعادَةُ فرْضُه أو الأُولى أو كِلاهما أو إحداهما لا بعينِها؟ أقوالُ، أو أوجهٌ، الجُمهورُ على الأوَّلِ، والأفقهُ كما في «المجموعِ» الثَّالثُ، واختارَ المُصنَّفُ مقابلَ الجَديدِ، وهو عدمُ الإعادةِ، ولا يفعَلُ فاقِدُ الطَّهورينِ غيرَ الفَرْضِ؛ مِن نفْل، وحمْلِ مُصحفٍ، ومُكثِ بمسجدِ لجُنبٍ، وتمكينِ زوجٍ لمنقطعةِ حَيضٍ ونِفاس.

⁽١) «الشرح الكبير» (٢/ ١٤٢).

وَيَقْضِي المُقِيمُ المُتَيَمِّمُ لِفَقْدِ المَاءِ لا المُسَافِرُ، إلّا العَاصِي بِسَفَرِهِ فِي الأَصَحِّ، وَمَنْ تَيَمَّمَ لِبَرْدٍ قَضَى فِي الأَظْهَرِ أَوْ لِمَرَضٍ يَمْنَعُ المَاءَ مُطْلَقًا أَوْ فِي عُضْوٍ وَلا سَاتِرَ فَلَا إِلّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ

(وَيَقْضِي المُقِيمُ المُتَيَمِّمُ لِفَقْدِ المَاءِ) وعلى مُحتارِ المُصنَّفِ لا قضاء، وهو جارٍ فيما فيه القضاءُ مِن المسائلِ الآتيةِ، (لا المُسَافِرُ) المُتيمِّمُ لفقْدِ ماءٍ، طويلًا كان سفرُه أو قصيرًا، فلا يقْضِي، وأشعرَ تعبيرُه بالفقْدِ أنَّ القضاءَ في الحقيقةِ ليس دائرًا مع الإقامةِ والسَّفرِ، بل مع ندرةِ فقْدِ الماءِ، حتَّى لو أقامَ بنحْوِ مفازةٍ مدَّةً طويلةً يُصلِّي بالتَّيمُّمِ لا قضاءَ، ولو دخل مسافرٌ قريةً في طريقِه وعدِمَ الماءَ فيها، وصلَّى بالتَّيمُّمِ قضَى، وقولُهم: المُسافرُ لا يقْضِي والمُقيمُ يقْضِي جَرْيٌ على الغالبِ مِن قلَّةِ الماءِ سَفرًا وكثرتِه حَضرًا.

(إلّا) المُسافِرُ (العَاصِي بِسَفَرِهِ) كآبقٍ فيقْضِي (فِي الأَصَحِّ) لا العاصي في سفرهِ ؛ كشاربِ خمْرٍ ؛ فلا يقْضِي، وعلى ما تقدَّمَ مِن مدارِ القضاءِ على ندرةِ فقْدِ الماءِ يشكِلُ هذا الاستثناء.

(وَمَنْ تَيَمَّمَ لِبَرْدٍ) في سَفرٍ مع وُجودِ الماءِ (قَضَى فِي الأَظْهَرِ) أو في حضرٍ قَضَى جزْمًا (أَوْ) تيمَّمَ (لِمَرَضٍ يَمْنَعُ المَاءَ مُطْلَقًا) أي: في جميعِ أعضاءِ الطَّهارةِ (أَوْ فِي عُضُوٍ) منها فأكثرَ (وَلا سَاتِرَ) به كجبيرةٍ (فَلا) يقْضِي في المَسألتينِ (إلّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ) فيجِبُ القضاءُ بخلافِ اليسيرِ، وزادَ على «المُحرَّرِ» (المُحرَّرِ» (المُحرَّرِ» (كثيرٍ» ليجمَعَ بينَ كلامَيْه هنا وفي شُروطِ الصَّلاةِ، حيثُ اقتضَى كلامُ «المُحرَّرِ»

⁽۱) «المحرر» (ص ۲۱).

وَإِنْ كَانَ سَاتِرٌ لَـمْ يَقْضِ فِي الأَظْهَرِ إِنْ وُضِعَ عَلَى طُهْرٍ فَإِنْ وُضِعَ عَلَى حَدَثٍ وَجَبَ نَزْعُهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ نَزْعُهُ قَضَى عَلَى المَشْهُورِ

فيها العَفْوَ عنِ القليلِ الكائنِ في محلِّه، وحينئذٍ لا يجِبُ القَضاءُ في هذه الصُّورةِ، أمَّا المُصنِّفُ فرجَّحَ العفْوَ عنِ القليل والكثيرِ.

(وَإِنْ كَانَ) بعضُو الطَّهارة واحدًا فأكثر (سَاتِرٌ) كجبيرة فأكثر (لَمْ يَقْضِ فِي الأَظْهَرِ إِنْ وُضِعَ) السَّاترُ (عَلَى طُهْرٍ) وكان على غيرِ عضْوِ تيمُّم، فإنْ كان عليه الأَظْهَرِ إِنْ وُضِعَ) السَّاترُ (عَلَى طُهْرٍ) وكان على غيرِ عضْوِ تيمُّم، فإنْ كان عليه أعادَ جزْمًا كما في «الرَّوضةِ»(۱)، لكنَّه قال في «المجموعِ»(۱): إنَّ إطلاق الجُمهورِ يقتضِي عدَمَ الفرْقِ، (فَإِنْ وُضِعَ) السَّاترُ (عَلَى حَدَثٍ وَجَبَ نَزْعُهُ) إِن أمكنَ بأن لم يخفُ منه ضررٌ ولا اختصاصٌ لوجوبِ النَّزعِ بوضْعِ السَّاترِ على حَدَثٍ كما يُفْهِمُه كلامُه، بل متى أمكنَ النَّزعُ وجَب، سواءٌ وضِعَ السَّاترُ على حدَثٍ أم لا، (فَإِنْ تَعَذَّرَ كلامُه، بل متى أمكنَ النَّزعُ وجَب، سواءٌ وضِعَ السَّاترُ على حدَثٍ أم لا، (فَإِنْ تَعَذَّرَ نَعْهُ) بأنْ خافَ ضررًا مسَحَه بماءٍ و(قَضَى عَلَى المَشْهُورِ)، وعبَّرَ في «الرَّوضةِ»(۱) بالأظهر.



⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۲۲). (۲) «المجموع شرح المهذب» (۲/ ۳۲۹).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ١٢٢).

بَابُ الْحَيْض

أَقَلُّ سِنَّهِ تِسْعُ سِنِينَ، وَأَقَلُّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ بليالِيها، وَأَقَلُ طُهْرٍ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ،

(بَابُ) أَحْكَامِ (الْحَيْضِ)وَٱلْاسْتِحَاضَةِ وَٱلنِّفَاسِ

والحيضُ لغةً: السَّيلان.

وشرعًا: دمٌ يخرُجُ بعدَ بلوغِ المَرأةِ مِن أقْصَى رحِمِها على سَبيلِ الصَّحَّةِ من غيرِ سبب في أوقاتٍ مُعتادةٍ.

(أَقُلُّ سِنِّهِ) تقريبًا (تِسْعُ سِنِينَ) قَمريَّةٍ، فلو رأَتْه قبلَ تمامِ التِّسعِ لِما تضيقُ عن حَيضٍ وطُهرٍ فهو حَيضٌ، وإلَّا فلا، ولا حدَّ لآخرِه كما قال المَاوَرْدِيُّ (١)، بل هو ممكنٌ إلى موتِ المَرأةِ، وقال المَحَامِلِيُّ: آخِرُه ستُّونَ سنةً.

(وَأَقَلُّهُ) زِمنًا (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) أي: قدْرُ ذلكَ، وهو أربعٌ وعشرونَ ساعةً على الاتِّصالِ المُعتادِ في الحَيض، وغالبُه ستَّةٌ أو سبعةٌ.

(وَأَكْثُرُهُ) زِمنًا (خَمْسَةَ عَشَرَ) يومًا (بليالِيها)، فإن زادَ عليها فهو استحاضةٌ.

(وَأَقَلُّ) زَمنِ (طُهْرٍ) فاصل (بَيْنَ) زَمنِ (الحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ) يومًا، أمَّا الفاصلُ بينَ حيضٍ ونفاسٍ إذاً قلْنا بالأصحِّ أنَّ الحاملَ تحيضُ فيجوزُ أنْ يكونَ دُونَ خمسةَ عشرَ، سواءٌ تقدَّمَ الحَيضُ على النِّفاسِ أو تأخَّرَ بأنْ رأَتْ أكثرَ النِّفاسِ

 ⁽١) «الحاوي الكبير» (١/ ٣٨٨).

وَلا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ، وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حَرُمَ بِالجَنَابَةِ، وَعُبُورُ المَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيثَهُ وَالصَّوْمُ وَلا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ، وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَمَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتِهَا وَقِيلَ: لا يَحْرُمُ غَيْرُ الوَطْءِ

ثم انقطَعَ دمُها وعادَ قبلَ خمسَةَ عشر، وغالبُ الطُّهرِ يُعتبَرُ بغالبِ الحَيضِ، فإن كانت ستَّا فهو أربعٌ وعشرونَ أو سبعًا فثلاثٌ وعشرونَ.

(وَلا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ) فقد تمكُثُ المَرأةُ دهْرَها مِن غيرِ حَيضٍ.

(وَ) حكمُ الحَيضِ أنَّه (يَحْرُمُ بِهِ مَا حَرُمَ بِالجَنَابَةِ، وَ) يزيدُ الحَيضُ عليها أمورًا؛ منها: (عُبُورُ المَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيتَهُ) بمُثلَّت قبلَ الهاء، فإن أمِنَتْ جازَ عبورُها، وغيرُ الحائضِ إِن خَافَتْ تلويتَ المَسجدِ بنجاسةٍ كذلكَ، وتحرُمُ الطَّهارةُ بنيَّةِ رفْعِ الحدَثِ أو العِبادةِ إلَّا أغسالَ الحَجِّ، (وَالصَّوْمُ) وليس واجبًا حالَ الحَيض.

(وَ) إِنَّما (يَجِبُ قَضَاؤُهُ) بأمرٍ جديدٍ (بِخِلَافِ الصَّلَاةِ) فلا يجِبُ قضاؤُها كما سيذكُرُ المُصنِّفُ في الصَّلاةِ، بل يُكرَهُ كما في «البحرِ»(') و «الشَّاملِ»، بل يحرُمُ كما قال البَيْضَاوِيُّ (')، (وَ) مباشرةُ (مَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتِهَا) بوَطَءٍ أو غيرِه (وَقِيلَ: لا يَحْرُمُ غَيْرُ الوَطْءِ)، وقوّاه في «المجموعِ»('') واختاره في «التَّحقيق»، ولا يحرُمُ الاستمتاعُ بما فوقَ السُّرَةِ وتحتَ الرُّكبةِ قطْعًا، ولا بهما على ما اختارَ الجزْمَ الاستمتاعُ بما فوقَ السُّرَةِ وتحتَ الرُّكبةِ قطْعًا، ولا بهما على ما اختارَ الجزْمَ

⁽۱) «بحر المذهب» (۱/ ۳۰۹).

⁽٢) في الحاشية: «ليس هذا البيضاوي المشهور صاحب التفسير والغاية البصري، بل هو الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن العباس الفارسي وهو فقيه شافعي متقدم على القاضي ناصر الدين، فإن هذا في الطبقة الرابعة في أوسطها والقاضي ناصر الدين في السادسة في أواخرها واسمه عبد الله بن عمر بن محمد بن على وكنيته أبو الخير فاعلمه».

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٣٦٥).

فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ وَالطَّلاقِ، وَالِاسْتِحَاضَةُ حَدَثٌ دَائِمٌ كَسَلَسٍ فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَالصَّلاةَ، فَتَغْسِلُ المُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا

بجوازِه في «المجموعِ»(١) بعد أن قال: لم أرَ لأصحابِنا فيه نقلًا، وسكَتُوا عن مُباشرةِ الحائضِ لزوجِها بما بينَ السُّرَّةِ والرُّكبةِ؛ كمَسِّ فرْجِه ونحْوِه، قال بعضُهم: والقياسُ تحريمُه. ومن المُحرَّم عليه بالحَيضِ الطَّلاقُ.

(فَإِذَا انْقَطَعَ) الحَيضُ (لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الغُسْلِ) أو التَّيمُّم بشرْطِه (غَيْرُ الصَّوْمِ) وزادَ على «المُحرَّرِ» (٢) قولَه: (وَالطَّلَاقِ)، ويُستثنى أيضًا المنْعُ مِن الطَّهارةِ بنيَّةِ رفْعِ الحَدَثِ أو العِبادةِ، وسقوطُ قضاءِ الصَّلاةِ، وظاهرُ كلامِه تحريمُ الصَّلاةِ والوَطْءِ لفاقدةِ الطُّهرينِ، وليس كذلك في الصَّلاةِ، وإذا تيمَّمَتْ ورأَتِ الماءَ في أثناءِ الوَطْءِ حرُمَ ووجَبَ ننْعُ الذَّكرِ.

(وَالِاسْتِحَاضَةُ) وهو دمٌ تراه المَرأةُ في غيرِ حيضٍ ونفاسٍ (حَدَثُ دَائِمٌ) ليس تفسيرًا للاستحاضةِ، وإلَّا دَخَلَ فيها سلس البولِ، بل بيانٌ لحُكمِها إجمالًا، وأنَّها ليسَتْ كالحَيضِ، بل هي كحُكمِ باقي الأحداثِ، (كَسَلَسٍ) للبولِ بفتْحِ اللَّامِ، أو للمَذْيِ أو غيرِه، وهو عدمُ انقطاعِه، (فَلا تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ) ولا عبورَ المَسجدِ والمُكثَ فيه إن أمِنَتْ تلويتَه.

(فَتَغْسِلُ المُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا) قبلَ الوُضوءِ أو التَّيمُّم، وتحْشُوه بقُطنةٍ أو خِرْقةٍ، وظاهرُه تعيُّنُ غسْلِ الفَرْجِ، وكلامُ المُصنِّفِ في الاستنجاءِ يقتَضِي إجزاءَ الحَجرِ فيه كغيرِه مِن النَّادرِ، وبه صرَّحَ هناك في «التنقيح».

(٢) «المحرر» (ص ٢٢).

(١) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٣٦٥).

وَتَعْصِبُهُ، وَتَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ وَتُبَادِرُ بِهَا فَلَوْ أَخَّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَتْرٍ وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَضُرَّ وَإِلَّا فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَجِبُ الوُضُوءُ لِكُلِّ فَرْضٍ، وَكَذَا تَجْدِيدُ العِصَابَةِ فِي الأَصَحِّ

(وَ) بعدَ الحَشْوِ إِن لَم يندفِعِ الدَّمُ به (تَعْصِبُهُ) بفتحِ أَوَّلِه وسكونِ ثانيه وكسْرِ ثالثِه المُخفَّفِ، بأنْ تشُدَّ على وسطِها خرقَةً كالتِّكَّةِ، ثمَّ تأخُذُ أُخرى مَشقوقة الرَّأسينِ تُخرِجُ إحداهما إلى بطْنِها، والأخرى إلى صلْبِها وتشدُّهُما بتلكَ التِّكَّةِ، وكلُّ ذلكَ واجبٌ إلَّا إذا تأذَّتْ بالعَصْبِ أو كانت صائمةً، فتتركُ الحَشْوَ نهارًا وتقتصِرُ فيه على العَصْبِ، وإذا خرَجَ الدَّمُ بعدَ العَصْبِ لكثرتِه لم يضُرَّ، أو لتقصيرِها في العَصْبِ ضَرَّ.

(وَتَتَوَضَّأُ) أي: ثمَّ عقِبَ هذا الاحتياطِ تتوضَّأُ (وَقْتَ الصَّلَاةِ وَتُبَادِرُ بِهَا) وجوبًا فيهما، (فَلَوْ) لم تبادِرْ بأن (أَخَّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ) من تحصيلِ شرْطِها (كَسَتْرٍ) للعَورةِ وتَحَرِّ للقِبلةِ، (وَ) من تحصيلِ كمالِها بسببِ (انْتِظَارِ جَمَاعَةٍ) وذهابِ للعَورةِ وتَحَرِّ للقِبلةِ، (وَ) من تحصيلِ كمالِها بسببِ (انْتِظَارِ جَمَاعَةٍ) وذهابِ للعَدر (لَمْ يَضُرَّ) ذلكَ، (وَإِلَّا فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ) وعليه يجِبُ تجديدُ ما فعَلَتْه.

(وَيَجِبُ الوُضُوءُ لِكُلِّ فَرْضٍ) وتصلِّي معَه ما شاءَتْ مِن النَّفلِ قبلَ الفرْضِ، وكذا بعدَ خُروجِ وقْتِه على الأصحِّ، خِلافًا لِما صحَّحَه في «المجموعِ»(١) من أنَّها لا تستبيحُ الوقْتَ بالوُضوءِ، بخلافِ المُتيمِّم.

(وَكَذَا تَجْدِيدُ العِصَابَةِ) مع ما يتعلَّقُ بها مِن غسْلِ الفَرْجِ وحَشْوِه بغَيرِ القُطنةِ الَّتي كانت بفَمِه (فِي الأَصَحِّ) إن لم يظهَرْ أثرُ الدَّمِ على جوانبِها ولم تزَلُ عن موضِعها زوالًا ظاهرًا، وإلَّا وجَبَ التَّجديدُ جزمًا.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٥٣٥).

وَلَوِ انْقَطَعَ دَمُهَا بَعْدَ الوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ، أَوِ اعْتَادَتْ وَوَسِعَ زَمَنُ الإنْقِطَاع وُضُوءً وَالصَّلَاةِ وَجَبَ الوُضُوءُ

(وَلَوِ انْقَطَعَ دَمُهَا بَعْدَ) الشُّروعِ في (الوُضُوءِ) أو بعدَ فراغِه متَّصلًا به قبلَ الشُّروعِ في الصَّلاةِ أو في أثنائِها (وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ، أَوِ اعْتَادَتْ) كُلَّا مِن الأمرينِ (وَوَسِعَ) بكسْرِ السِّينِ عادةً (زَمَنُ الاِنْقِطَاعِ وُضُوءًا وَالصَّلَاةِ) الَّتِي توضَّأَتْ لها أقلَّ ما يمكِنُ كركعتينِ لظُهرِ مُسافر (وَجَبَ الوُضُوءُ) فلو عادَ في الحالينِ قبلَ إمكانِ الوُضوءِ والصَّلاةِ التَّي عادة في فضوؤُها باقي تصلي به لكِنْ تعيدُ الصَّلاةَ الَّتِي عادَ فيها الدَّمُ لشُروعِها فيها متردِّدةً، وإذا لم تعتَد الانقطاعَ وأخبَرها عارفٌ بأنَّه لا يعودُ إلَّا بعدَما يسعُهما أو يعودُ قريبًا فحُكْمُه كاعتيادها، وإن لم يسَعْ زمنُ الانقطاعِ عادةَ الوُضوءِ والصَّلاةِ لم يؤثِّر، لكِنْ إنِ امتَدَّ الانقطاعُ بحيثُ يسَعُ ما ذُكِرَ بعد أَنْ صلَّتْ بوُضوئِها تبينَ بُطلانُ الوُضوءِ والصَّلاةِ المَّقَرِةِ والصَّلاةِ المَّاسَّةِ والصَّلاةِ المَّاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ المَاسَّةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ المَاسَلَةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ المَاسَّةِ والصَّلاةِ والصَّلاةِ والمَسَلاةِ والصَّلاةِ والمَالاةِ والصَّلاةِ والمَسَلاةِ والصَّلاةِ والمَسَلاةِ والمَسَلَّةِ والصَّلاةِ والمَسَلاةِ والمَسَلاةِ والمَسَلاةِ والمَسَلاةِ والمَسَلاةِ والمَسْلاةِ والمَسَلاةِ والمَسْلاةِ والمَسْلاةِ والمَسْلِيةِ والصَّلاةِ والمَسْلاةِ والمَسْلاةِ والمَسْلاةِ والمَسْلِيةِ والمَسْلاةِ وال



(فَصُلُ)

رَأَتْ لِسِنِّ الحَيْضِ أَقَلَّهُ وَلَمْ يَعْبُرْ أَكْثَرَهُ فَكُلَّهُ حَيْضٌ، وَالصُّفْرَةُ وَالكُدْرَةُ حَيْضٌ فِي الأَصَحِّ فَإِنْ عَبَرَهُ

(فَصُلُّ) فى المُسْتَحَاضَةِ

المَرأةُ إذا (رَأَتْ) دمًا (لِسِنِّ الحَيْضِ) تسع سنينَ فأكثرَ (أَقَلَّهُ) كيوم وليلةٍ فأكثرَ كيومينِ وليلتينِ ليصِحَّ قوْلُه: (وَلَمْ يَعْبُرُ) أي: يجاوِزْ (أَكْثَرَهُ) لأَنَّ أقلَّه لا يعبُرْ أكثرَه (فَكُلُّهُ) أي: الَّذي لم يعبر (حَيْضٌ) سواءٌ كان على لونِ الدَّمِ أو لا، في العادةِ أو لا، هذا إن أمكن كوْنُه حيضًا، فإن لم يمكِنْ بأنْ كان عليها بقيَّةُ طُهرٍ؛ كأنْ رأَتْ ثلاثةَ أيَّامٍ دمًا، ثمَّ اثني عشرَ نقاءً، ثمَّ ثلاثةً دمًا، ثمَّ انقطعَ فالثَّلاثةُ الأخيرةُ دمُ فسادٍ، مع أنَّها واقعةٌ في سنِّ الحَيضِ، فلو قال: رأَتْ لزمنِ إمكانِ الحَيضِ لخرجَتْ هذه المَسألةُ.

(وَالصُّفْرَةُ) وهي ماءٌ أصفَرُ، (وَالكُدْرَةُ) وهي ما كدُر كلُّ منهما في زمنِ الإمكانِ (حَيْضٌ) لمُبتدأةٍ أو مُعتادةٍ في غيرِ عادتِها (فِي الأَصَحِّ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ» (۱) بالصَّحيحِ، أمَّا في العادةِ فحيضٌ جزْمًا كما في «الرَّوضةِ» (۲) و «أصْلِها» (۳)، لكنَّه في «الصَّحيحِ، أمَّا في العادةِ فحيضٌ جزْمًا كما في «الرَّوضةِ» (۱) و «أصْلِها» (۳)، لكنَّه في «المجموعِ» (۱) منعَ الجزْمَ، وبأوَّلِ ظُهورِ الدَّمِ لمَنْ بلغَتْ سِنَّ الحَيضِ يُحكَمُ عليها بحُكمِ الحائضِ، فإنِ انقطَعَ لدُونِ يومِ وليلةٍ لم يكُنْ حيضًا. وقولُه: (فَإِنْ عَبَرَهُ) أي:

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ١٥٢).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ١٥٢).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٣٩٢).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٢/ ٤٨٨).

فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً مُمَيِّزَةً بِأَنْ تَرَى قَوِيًّا وَضَعِيفًا فَالضَّعِيفُ اسْتِحَاضَةٌ وَالقَوِيُّ حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقَلِّهِ وَلَا عَبَرَ أَكْثَرَهُ وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقَلِّ الطُّهْرِ أَوْ مُبْتَدَأَةً

جاوزَ دمُ المَرأةِ أكثرَ الحَيضِ، وتُسمَّى هذه مُستحاضةٌ، وهي على أربعةِ أقسامٍ: مبتدأةٌ مميِّزةٌ، وغيرُ مُميزةٍ، ومعتادةٌ ذاكرةٌ لعادتِها كذلكَ.

وأمّا النّاسيةُ فثلاثةُ أقسام: ناسيةٌ لقدْرِ الحَيضِ ووقْتِه، أو لأحدِهما، وذكرَها في المتْنِ على هذا التّرتيبِ حيثُ قال: (فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً) بدالٍ مَفتوحةِ اسمُ مَفعولٍ؛ لأنّ الدّمَ ابتدأها، وقيلَ: بكسرِها اسمُ فاعل؛ لابتدائها في الحَيضِ (مُمَيِّزَةً) بكسرِ المُثنّاةِ التَّحتيَّةِ (بِأَنْ تَرَى قَوِيًّا) كأسودَ (وَضَعِيفًا) كأحمَرَ بشرْطِهما الآتِي (فَالضَّعِيفُ المُثنّاةِ التَّحتيَّةِ (بِأَنْ تَرَى قَوِيًّا) كأسودَ (وَضَعِيفًا) كأحمَرَ بشرْطِهما الآتِي (فَالضَّعِيفُ المُثنّاةِ التَّحتيَّةِ (بِأَنْ تُرَى قَوِيًّا) كأسودَ (وَضَعِيفًا) كأحمَرَ بشرْطِهما الآتِي (فَالضَّعِيفُ المُثنّاةِ التَّحتيّةِ (بِأَنْ تَرَى قَوِيًّا) كأسودَ (وَالقَوِيُّ حَمْرَ بشرْطِهما الآتِي (فَالضَّعِيفُ فهو طهرٌ، ولو بلغَ سِنينَ؛ لأنَّ أكثرَ الطُّهرِ لا حَدَّ له، (وَالقَوِيُّ حَيْضٌ) جزْمًا إن تقدَّمَ على الضَّعيفِ، وكذا إن توسَّطَ في الأصحِّ، وتحصُلُ القوَّةُ بإحدى الشَّعيفِ، وكذا إن توسَّطَ في الأصحِّ، وتحصُلُ القوَّةُ بإحدى ثلاثٍ: لونٌ، وثخانَةٌ، ورائحةٌ كريهةٌ، ويُرجَّحُ ذو صِفتينِ على ذي صِفةٍ، وهكذا، فإنِ استَويًا فالحُكمُ للسَّابِقِ كما في «التَّهَةِ»(۱)، وتوقَّفَ فيه الرَّافِعِيُّ (۱).

وإنّما يكونُ القَويُّ حيضًا (إنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقَلِّهِ) وهو يومٌ وليلةٌ، (وَلا عَبَرَ أَكْثَرَهُ) وهو خمسة عَشَرَ متَّصلةً، فلو رأَتْ يومًا أسودَ ويومينِ أحمَرَ وهكذا أبدًا فلا تميزَ لها، (وَلا نَقَصَ الضَّعِيفُ) المتَّصلُ (عَنْ أَقَلِّ الطُّهْرِ) وهو خمسة عشرَ فأكثرَ. فلو له وليه: (أَوْ مُبْتَدَأَةً) عارفةٌ وقْتَ فلو له وليه: (أَوْ مُبْتَدَأَةً) عارفةٌ وقْتَ

⁽١) الروضة الطالبين» (١/ ١٤٠).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٢/ ٤٥٢).

لَا مُمَيِّزَةً بِأَنْ رَأَتْهُ بِصِفَةٍ أَوْ فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ فَالأَظْهَرُ أَنَّ حَيْضَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَطُهْرُهَا تِسْعٌ وَعِشْرُونَ .

أَوْ مُعْتَادَةً بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطُهْرٌ فَتَرُدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا، وَتَثْبُتُ بِمَرَّةٍ فِي الأَصَحِّ

ابتداءِ الدَّمِ (لا مُمَيِّزَةً بِأَنْ رَأَتُهُ بِصِفَةٍ) واحدةٍ (أَوْ) مبتدأةٌ مميِّزةٌ بتمييزٍ غيرِ مُعتبَرٍ بأنْ رأَتُه بصفتينِ، لكن (فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْييزٍ) ممَّا في قولِه: «إِنْ لَمْ ينقُصْ» إلى آخرِه، بأنْ رأَتُه بصفتينِ، لكن (فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْييزٍ) ممَّا في قولِه: «إِنْ لَمْ ينقُصْ» إلى آخرِه، (فَالأَظْهَرُ أَنَّ حَيْضَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) مِن ابتداءِ الدَّمِ (وَطُهْرُهَا تِسْعٌ وَعِشْرُونَ)، وإذا لم تعرِفِ المُبتدأةُ وقْتَ ابتداءِ الدَّم فحُكمُها كالمُتحيِّرةِ.

(أَوْ مُعْتَادَةً) غيرَ مُميِّزةٍ (بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطُهْرٌ) وهي ذاكرةٌ لهُما (فَتَرُدُّ إلَيْهِمَا قَدْرًا) كخمسة أيَّام (وَوَقْتًا) كأوَّلِ الشَّهرِ، وإنَّما يُحكَمُ بذلكَ بعدَ خمسةَ عشرَ، أمَّا قَبْلَها إذا جاوزَ العادَة فتمسِكُ عمَّا تمسِكُ عنه الحائضُ جزْمًا؛ لاحتمالِ انقطاعِه قبلَ الأكثرِ، فإن لم تذكر القدْرَ والوقْتَ فهي متحيِّرةٌ وستأتِي.

(وَتَثُبُّتُ) العادةُ للحَيضِ والطُّهرِ فيمَنِ اتَّفقَتْ عادتُها فيهما (بِمَرَّةٍ فِي الأَصَحِّ) فلو كانت عادتُها تحيضُ يومًا وليلةً وتطهُرُ خمسة عشر فدوْرُها ستَّة عشر، فإذا استُحيضَتْ عقبَ هذا الدَّورِ رُدَّتْ إليه، أو تطهُرُ تمامَ عشْرِ سِنينَ مثلًا واستُحيضَتْ عقبَ ذلك رُدَّتْ إلى عشرِ سِنينَ وهكذا، أمَّا عادَةُ الاستحاضةِ فتثبُتُ بمرَّةٍ جزْمًا، وأمَّا العادَةُ المُختلفةُ قدْرًا ووقتًا وهي متَّسقةٌ فبمرَّتينِ فأكثرَ كما لو حاضَتْ في شهرِ ثلاثةً وفي آخر صبعةً، ثمَّ عادَ دَوْرُها هكذا، ثمَّ استُحيضَتْ في الشَّهرِ السَّابِعِ فتُردُّ فيه لثلاثةٍ، وفي الثَّامنِ لخَمسةٍ، وفي التَّاسِع لسبعةٍ، وهكذا، وإن لم تتَسقِ المُختلفةُ كما لو استُحيضَتْ في الشَّهرِ الرَّابِع في مثالِنا رُدَّتْ لِما يليه دائمًا كما تقدَّمَ. المُختلفةُ كما لو استُحيضَتْ في الشَّهرِ الرَّابِع في مثالِنا رُدَّتْ لِما يليه دائمًا كما تقدَّمَ.

وَيُحْكَمُ لِلْمُعْتَادَةِ المُمَيِّزَةِ بِالتَّمْيِيزِ لَا العَادَةِ فِي الأَصَحِّ أَوْ مُتَحَيِّرَةً بِأَنْ نَسِيَتْ عَادَتَهَا قَدْرًا وَوَقْتًا فَفِي قَوْلٍ كَمُبْتَدَأَةٍ، وَالمَشْهُورُ وُجُوبُ الِاحْتِيَاطِ فَيَحْرُمُ الوَطْءُ وَمَسُّ المُصْحَفِ

(وَيُحْكَمُ لِلْمُعْتَادَةِ المُمَيِّزَةِ) المُخالفِ تمييزُها لعادتِها (بِالتَّمْيِيزِ لا العَادَةِ) المُخالفِ تمييزُها لعادتِها (بِالتَّمْييزِ لا العَادَةِ) المُخالفةِ له فلا حُكمَ له (فِي الأَصَحِّ) فلوِ اعتادَتْ خمسةً مِن أُوَّلِ الشَّهرِ وباقيه طهرٌ، فرأَتْ في أوَّلِ شهرٍ آخَرَ عشرةً سَوادًا وباقيه حُمرةً فحيضُها العَشرَةُ والباقي طهرٌ، وهذا آخِرُ أقسام المُستحاضةِ الذَّاكرةِ.

وأمّا أقسامُ النّاسيةِ فأشارَ إليها بقولِه: (أَوْ) كانت (مُتَحَيِّرةً) بكسْرِ المُثنّاةِ التّحتيّةِ لتحيُّرِها في أمْرِها، وتُسمَّى مُحيِّرةً أيضًا بحذْفِ المُثنّاةِ الفَوقيَّةِ؛ لأنّها حيَّرَتِ الفقية في شأنِها، (بِأَنْ نَسِيَتْ عَادَتَهَا قَدْرًا وَوَقْتًا) لغَفلةٍ أو غيْرِها ولا تمييزَ لها، وكذا لو علمَتْها وشكّتْ في الوقْتِ أو شكّتْ هل هي مبتدأةٌ أو مُعتادةٌ أو علمَتْ أنّها مُبتدأةٌ وجهِلَتْ وقتَ ابتداءِ الدَّمِ، ولو قال: «كأنْ جهِلَتْ» عمَّ أقسامَ المُتحيِّرةِ، ودخَلَ فيه مَن جُنَّتُ وهي صغيرةٌ ثمَّ أفاقَتْ مُستحاضةً، بخلافِ تعبيرِه بالنّسيانِ، فإنّه يستَدْعِي سبْقَ علْم.

ثمَّ ذكرَ حكمَ المُتحيِّرةَ والخلافَ فيه بقوله: (فَفِي قَوْلٍ) وقطَعَ به حُكمُها (كَمُبْتَدَأَةٍ) غيرِ مُميِّزةٍ في ردِّها ليوم وليلةٍ، وما بقِي إلى ثلاثينَ يومًا طهرٌ، وإذا وُجِدَ للمُتحيِّرةِ تمييزٌ رُدَّتْ إليه؛ كأنْ رأَتْ دمًا أسودَ وأحمَرَ فتُردُّ إلى الأسودِ.

(وَالْمَشْهُورُ) وقطَعَ به ليسَتْ كالمُبتدأةِ، بل يُعتبَرُ في حقِّها (وُجُوبُ الِاحْتِيَاطِ) بالأمورِ المَذكُورةِ في قوْلِه: (فَيَحْرُمُ) على زوجِ متحيِّرةٍ أو سيِّدِها (الوَطْءُ) لها والاستمتاعُ بما بينَ سُرَّتِها ورُكبتِها، (وَ) يحْرُمُ عليها (مَسُّ المُصْحَفِ) والمُكْثُ

وَالقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَتُصَلِّي الفَرَائِضَ أَبَدًا وَكَذَا النَّفْلُ فِي الأَصَحِّ وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرْضٍ وَتَصُومُ رَمَضَانَ، ثُمَّ شَهْرًا كَامِلَيْنِ

بالمسجدِ إلَّا في طوافِ الفَرْضِ، وكذا نقلَه في الأصحِّ، (وَالقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) أمَّا فيها فتقرَأُ الفاتحةَ جزْمًا وغيْرَها في الأصحِّ.

(وَتُصَلِّي الفَرَائِضَ أَبَدًا) المكتوبة والمنذورة وُجوبًا، وقاسَ بعضُهم على صلاة الفرْضِ الاعتكافَ الفرْضَ وصلاة الجِنازةِ، (وَكَذَا النَّفْلُ) راتبًا كان أو غيره ندبًا (فِي الأَصَحِّ) سواءٌ بقِي وقْتُ الفرْضِ أم لا، وهو الأصحُّ في «زوائدِ الرَّوضةِ»(١) خلافًا لِما في «المجموع»(١) و «التَّحقيقِ»(١) و «شرْحِ مُسلم»(١) مِن عدمِ استباحةِ النَّفلِ بعدَ خُروجِ وقْتِ الفرْضِ، ويجري الخلافُ في نفل الصَّوم.

(وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرْضٍ) بعدَ دُخولِ وقْتِه إِن جهِلَتْ وقْتَ انقطاعِ دَمِها، فإنْ عَلِمَتْه كَعِندِ الغُروبِ دائمًا لَم تغتسِلْ في كلِّ يوم وليلةٍ إلَّا عندَ المَغربِ فقط، وتتوضَّأ لغيرِها مِن الفَرائضِ، وإذا اغتسلَتْ لا يلزَّمُها البدارُ بالصَّلاةِ في الأصحِّ، لكِنْ لو أَخَرَتْ لزِمَها الوضوءُ حيثُ يلزَمُ المُستحاضةَ المُؤخّرة، وسُكوتُ المُصنَّفِ عن وُجوبِ قضاءِ الصَّلاةِ عليها يُشعِرُ بمُوافقةِ الجُمهورِ، والنَّصُّ في عدم الوُجوبِ قال بعضُهم: وهو المُختارُ، لكِنِ المُصحَّحُ في «الرَّوضةِ» (٥) كأصْلِها (١) الوجوبُ.

(وَتَصُومُ رَمَضَانَ، ثُمَّ شَهْرًا كَامِلَيْنِ) هو حالٌ مِن «رَمَضَانَ» و «شَهْرًا»، وصحَّ مَجِيء منها مَجِيء الحالِ مِن «شَهْرًا» وهو نكرةٌ لِما في «التَّسهيلِ» وغيْرِه مِن صحَّةِ مَجيئِه منها

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٥٣٥).

⁽٤) «شرح النووي على مسلم» (٤/ ١٩).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٢/ ٤٩٨).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ١٥٣).

⁽٣) «التحقيق» (ص ١٤٤).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/١٥٤).

فَيَحْصُلُ مِنْ كُلِّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصُومُ مِنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ثَلَاثَةً أَوَّلَهَا، وَثَلَاثَةً آخِرَهَا فَيَحْصُلُ اليَوْمَانِ البَاقِيَانِ، وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ بِصَوْمٍ يَوْمٍ، ثُمَّ الثَّالِثِ وَالسَّابِعَ عَشَرَ

إذا شاركت معرفة ؟ كر هجاء زيدٌ ورجلٌ راكبينٍ » وأرادَ بكمالِهما أنْ يكونَ رمضانُ ثلاثينَ وتأتِي بعدَه بثلاثينَ متواليةٍ ، (فَيَحْصُلُ) لها (مِنْ كُلِّ) منهما (أَرْبَعَة عَشَرَ وَلاثينَ وتأتِي بعدَه بثلاثينَ متواليةٍ ، (فَيَحْصُلُ) لها (مِنْ كُلِّ) منهما (أَرْبَعَة عَشَرَ عَلَى هذا يَوْمًا) ويبْقَى عليها قضاء يومينِ ، وكذا الحُكم إذا كان رمضانُ ناقصًا، وعلى هذا فينبَغِي أن يقولَ: ثمَّ شهرًا كاملًا فيبُقَى يومانِ ، لكنِ المُصنِّفُ إنَّما اعتبرَ الكمالَ في رمضانَ أيضًا ليرتِّبَ عليه حُصولَ أربعةَ عشرَ منه ، وإلَّا فالحاصِلُ منه ثلاثةَ عشرَ مفه ، وإلَّا فالحاصِلُ منه ثلاثةَ عشرَ فقطْ ، وإن كان المَقضِيُّ مِن اليومينِ لا يختلِفُ.

(ثُمَّ تَصُومُ) في أحدِ طريقينِ لقضاءِ ما بقِي عليها ستَّة أيَّامٍ (مِنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ثَلَاثَةً) متوالية (أَوَّلَهَا، وَثَلَاثَةً) متوالية (آخِرَهَا) أو تصومُ أربعةً مِن هذه السِّتَّةِ أَوَّلَ الثَّمانيةَ عَشَرَ واثنينِ آخِرَها أو العكْسَ، أو اثنينِ أوَّلَها واثنينِ آخِرَها واثنينِ وسطَها، (فَيَحْصُلُ اليَوْمَانِ البَاقِيَانِ)، والطَّريقُ الثَّاني: أنْ تصومَ خمسة أيَّامِ الأوَّلَ والثَّالثَ والخامِسَ والسَّابِعَ عَشَرَ والتَّاسِعَ عَشَرَ.

(وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ) لزِمَها بنذرٍ مَثلاً (بِصَوْمِ يَوْمٍ، ثُمَّ الثَّالِثِ وَالسَّابِعَ عَشَرَ) مِن الصَّومِ الأوَّلِ، وأشارَ بهذا إلى ما ذكرَه الأئمَّةُ مِن أنَّ أقلَ ما يمكِنُ فيه صومُ اليومِ سبعةَ عَشَرَ، ولا يتعيَّنُ ما ذكرَه المُصنِّفُ مِن صوْمِ الثَّالثِ والسَّابِعَ عشَرَ، فلها أنْ تصومَ بذلَ الثَّالثِ يومًا بعدَه إلى آخِرِ الخامِسَ عشَرَ، وبذلَ السَّابِعَ عشرَ يومًا بعدَه إلى آخِرِ الخامِسَ عشرَ، وبذلَ السَّابِعَ عشرَ يومًا بعدَه إلى آخِرِ الخامِسَ عشرَ، وبذلَ السَّابِعَ عشرَ مثلَ ما بينَ صوْمِها الأوَّلِ والثَّانِ أو أقلَ منه.

وَإِنْ حَفِظَتْ شَـيْتًا فَلِلْيَقِينِ حُكْمُهُ وَهِيَ فِي المُحْتَمِلِ كَحَائِضٍ فِي الوَطْءِ وَطَاهِرٍ فِي العِبَادَةِ وَإِنِ احْتَمَلَ انْقِطَاعًا وَجَبَ الغُسْلُ لِكُلِّ فَرْضٍ، وَالأَظْهَرُ أَنَّ دَمَ الحَامِلِ

ولمَّا فرعَ مِن حُكمِ التَّحيُّرِ المُطلقِ شرعَ في المُقيَّدِ فقال: (وَإِنْ حَفِظَتْ) مِن عادتِها (شَيْئًا) دُونَ شيءٍ وحَفظِ وقتٍ دُونَ عددٍ وعكسِه، فالأوَّلُ كقولِها: «حيضي يبتدِئُ أوَّلَ الشَّهرِ الأُولِ مِن الشَّهرِ لا يبتدِئُ أوَّلَ الشَّهرِ الأُولِ مِن الشَّهرِ لا أعرِفُ ابتداءَها، وأعرِفُ أنِّي طاهرٌ في اليومِ الأوَّلِ منه»، (فَلِلْيَقِينِ) في المِثالينِ مِن أعرِفُ ابتداءَها، وأعرِفُ أنِّي طاهرٌ في اليومِ الأوَّلِ منه»، (فَلِلْيقِينِ) في المِثالينِ مِن حيضٍ وطُهرٍ (حُكْمُهُ) وليسَتْ متحيِّرة فيه فيقينُ الحَيضِ في المِثالِ الأوَّلِ يومٌ وليلةٌ مِن أوَّلِ الشَّهرِ، ويقينُ الطُّهرِ نصفُه الثاني، ويقينُ الحَيضِ في المثالِ الثَّاني سادسُ الشَّهرِ، ويقينُ الطُّهرِ اليومُ الأوَّلُ منه والعشرانِ الأخيرانِ (وَهِيَ فِي) الزَّمنِ (المُحتَولِ) لحيضٍ وطُهرٍ (كَحَائِضٍ فِي الوَطْءِ) ومسِّ المُصحفِ والقراءةِ في غيرِ (المُحتَولِ) لحيضٍ وطُهرٍ (كَحَائِضٍ فِي الوَطْءِ) ومسِّ المُصحفِ والقراءةِ في غيرِ الصَّلاةِ، (وَطَاهِرٍ فِي العِبَادَةِ) فتصلي الفَرائضَ جزْمًا كما تقدَّمَ، والنَّفلَ في الأصحُ، الصَّلاةِ، (وَطَاهِرٍ فِي العِبَادَةِ) فتصلي الفَرائضَ جزْمًا كما تقدَّمَ، والنَّفلَ في الأصحُ، وتصومُ رمضانَ.

والزَّمنُ المُحتمَلُ لهما في المثالِ الأوَّلِ هو ما بينَ أوَّلِ الشَّهرِ إلى آخِرِ خامِسِ عشْرِه، وفي المثالِ الثَّاني ما بينَ أوَّلِ الشَّهرِ إلى آخِرِ خامسِه، وأمَّا مِن سابعِه إلى آخِرِ عامسِه، وأمَّا مِن سابعِه إلى آخِرِ عاشره فيحتمِلُ الانقطاعَ أيضًا.

(وَإِنِ احْتَمَلَ انْقِطَاعًا) إلَّا حيضًا ويُسمَّى طُهرًا مَشكوكًا فيه (وَجَبَ الغُسْلُ لِكُلِّ فَرْض) أمَّا الَّذي لا يحتمِلُ الانقطاعَ فهو حيضٌ مَشكوكٌ فيه.

(وَالأَظْهَرُ أَنَّ دَمَ الحَامِلِ) سواءٌ تحرَّكَ ولَدُها أم لا، انقطَعَ دمُها قبلَ خمسةَ عشرَ مِن ولادتِها أم لا حيضٌ، فيثبُتُ فيه أحكامُه لا في تحريمِ طلاقِها ولا في انقضاءِ

وَالنَّقَاءَ بَيْنَ أَقَلِّ الحَيْضِ حَيْضٌ، وَأَقَلُّ النَّفَاسِ لَحْظَةٌ

عدَّتِها إِلَّا إذا كان حمْلُها مِن زناً، وإلَّا إذا وَطِئَها صاحِبُ الحمْلِ بشُبهةٍ فتنقَضِي به عدَّةُ ذلكَ الوَطء، أمَّا الدَّمُ الخارجُ عندَ الطَّلقِ أو مع الولادةِ فليس بحيضٍ ولا نفاسٍ، والخارجُ بينَ التَّوءمينِ فيه القَولانِ.

(وَ) الأظهرُ أَنَّ (النَّقَاءَ) الزَّائدَ على الفتراتِ المُعتادةِ في دفعاتِ الحَيضِ (بَيْنَ) جميعِ دماءِ (أَقَلِّ الحَيْضِ حَيْضٌ)، وضابطُ النَّقاءِ المَذكُورِ: أَنْ يكونَ بحيثُ لو جميعِ دماءِ (أَقَلِّ الحَيْضِ حَيْضٌ)، وضابطُ النَّقاءِ المَذكُورِ: أَنْ يكونَ بحيثُ لو أَدخلَتْ فرْجَها قُطنةً لخرجَتْ بيضاء، بخلافِ الفترةِ فإنَّ القُطنة تخرُجُ وعليها أَثَرُ حُمرةٍ أو صُفرةٍ أو كُدْرةٍ، هذا هو الصَّحيحُ في الفرْقِ بينَ النَّقاءِ والفترةِ، وإذا لم يزِدِ النَّقاءُ على الفتراتِ المُعتادةِ فحيضٌ قطعًا، ولا خلافَ أنَّها تعمَلُ في النَّقاءِ الزَّائدِ على أقلِّ الحَيضِ عمَلَ الطَّاهرةِ، فإنْ عادَ الدَّمُ غيَّرْنا الحُكمَ، وإذا انقضَتِ الدِّماءُ المَذكُورةُ عن أقلِّ الحَيضِ فهي دمُ فسادٍ، وإنْ زادَتْ على أكثرِه فدمُ استحاضة.

(وَأَقَلُّ) زَمنِ (النَّفَاسِ) وهو بكسْرِ النُّونِ دمٌ يخرُجُ عقِبَ ولادةِ حيِّ أو ميتٍ حتَّى مُضغةٍ أو علَقَةٍ فيها خلْقُ آدميِّ، (لَحْظَةٌ) وهي في الأصْلِ النَّظرةُ مِن لَحظهُ نظَرَهُ بمُؤخِّرِ عيْنِه، وأُريدَ بها هنا زمنٌ يسيرٌ، وعبارَةُ «الرَّوضةِ»(١) كأصْلِها(١): لاحدَّ لأقلّه، بل يثبُتُ حُكمُه لِما وُجِدَ منه وإن قلَّ، ومآلُ العبارتينِ واحدٌ، وابتداءُ النّفاسِ مِن انفصالِ الولدِ على الأصحِّ.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ١٧٤).

⁽۲) «الشرح الكبير» (۲/ ۵۷۳).

وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حَرُمَ بِالْحَيْضِ وَعُبُورُهُ سِتِّينَ كَعُبُورِهِ أَكْثَرَهُ

(وَأَكْثُرُهُ سِتُّونَ) يومًا (وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ) يومًا.

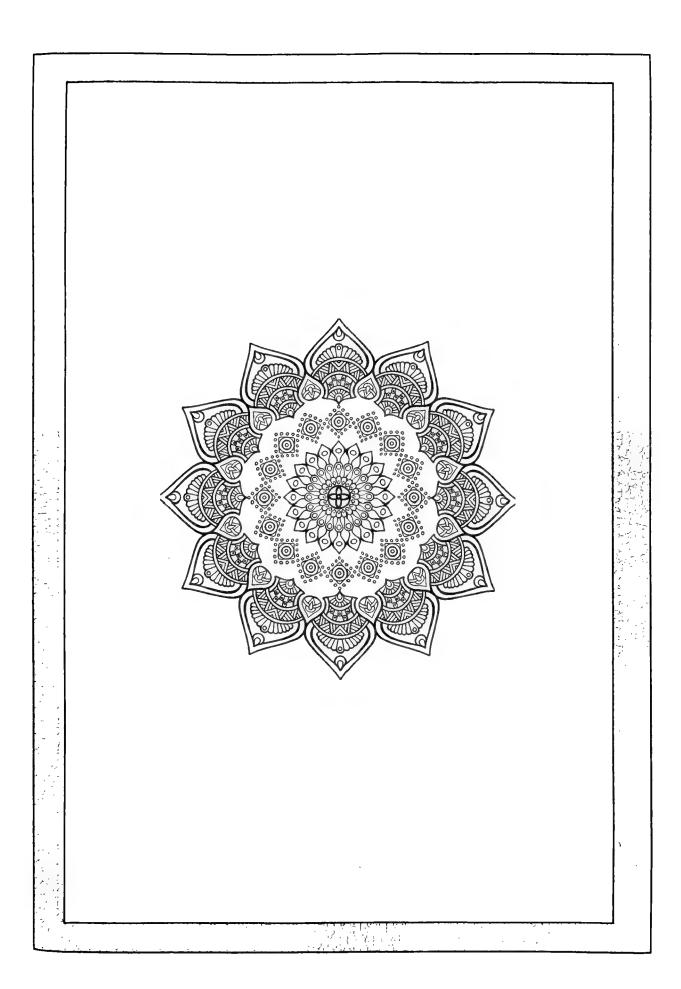
(وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حَرُمَ بِالحَيْضِ) ومنه حرمةُ الطَّلاقِ كما في «الرَّوضةِ»(١) هنا و في «الرَّافِعِيِّ»(٢) في كتابِ الطَّلاقِ، لكنَّه أشارَ هنا إلى عدم الحُرمةِ.

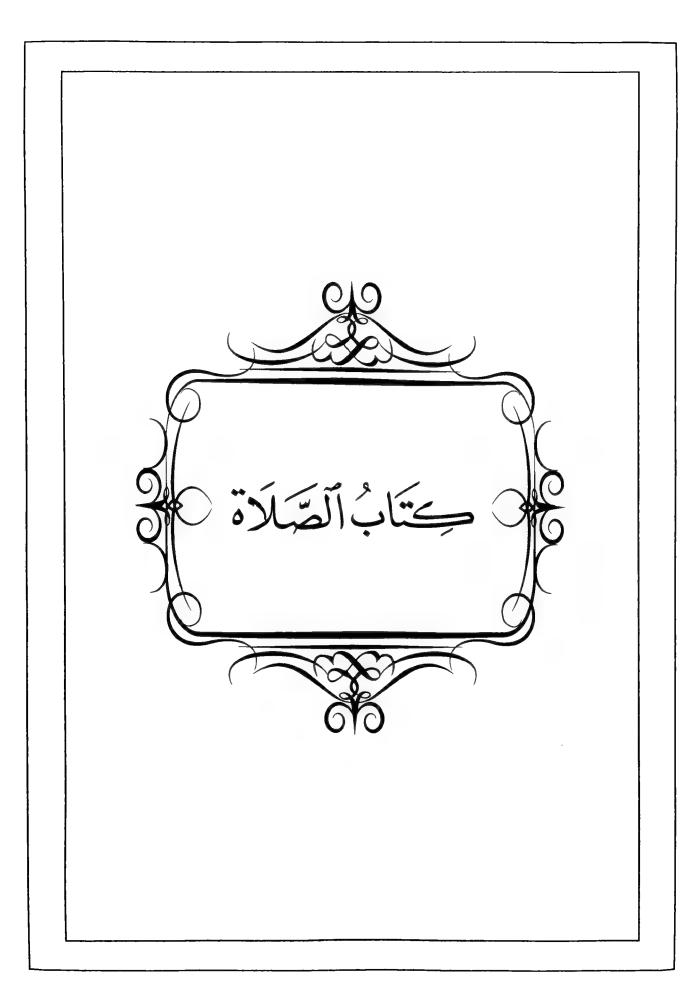
(وَعُبُورُهُ) أي: مجاوزةُ دمِ النّفاسِ (سِتِينَ) يومًا (كَعُبُورِهِ) أي: دمِ الحَيضِ (أَكْثَرَهُ) وهو حمسة عشرَ، فيجيءُ فيه الأحوالُ المُتقدِّمةُ وإن كانَتِ النّفساءُ مميِّزةً رُدّتْ إلى التّمييزِ بشرْطِ ألّا يزيدَ القويُّ مِن دمِ النّفاسِ على استبراءٍ، ومُبتدأةً فنفاسُها الأقلُّ وهو لحظةُ، أو مُعتادةً بأنْ تقدَّمَ لها نفاسٌ تعرِفُ قدْرَه رُدَّتْ إلى عادتِها فيه، وإنْ نسِيتُها فتحتاطُ على المَشهُورِ المُتقدِّمِ، ولو ولدَتْ مِرارًا بغيرِ نفاسٍ ثمَّ استُحيضَتْ لم يُجعَلْ عدَمُ النّفاسِ عادةً لها، بل تكونُ كمُبتدأةٍ في النّفاسِ، فتُردُّ إلى لحظةٍ، والصَّفرةُ والكُدْرةُ هنا كهما في الحَيض.

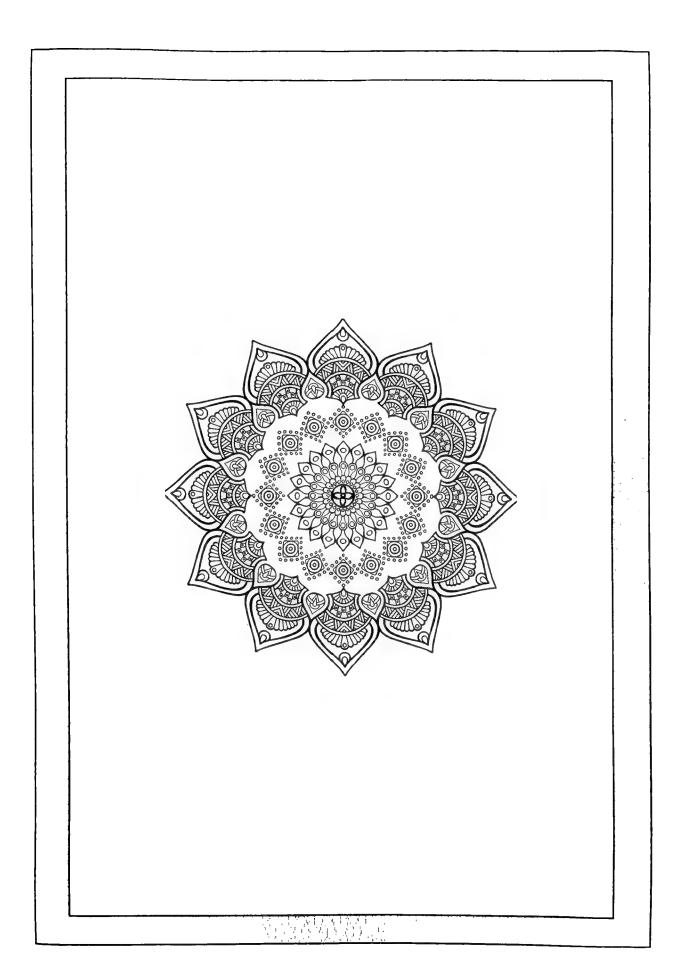


⁽۱) «روضة الطالبين» (۸/٥).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٢/ ٤٣٢).







كَتَابُ الصَّلَاة المَكْتُوبَاتُ خَمْسٌ، الظُّهْرُ

(كِتَابُ) أَحْكَامِ (ٱلصَّلَاة)

وابتداًه المُصنِّفُ بذكْرِ عددِ المكتُوباتِ وبيانِ مواقيتِها.

والصَّلاةُ لغةً: الدُّعاءُ.

وشرعًا كما قال الرَّافِعِيُّ (١): أقوالُ وأفعالُ مفتتحَةٌ بالتَّكبيرِ مختتمَةٌ بالتَّسليمِ بشرائِطَ.

وأُورِدَ عليه صلاةُ الأخرس؛ فإنَّها شرعيَّةٌ ولا أقوالَ فيها.

الصَّلواتُ (المَكْتُوبَاتُ) أي: الَّتي فرَضَها اللهُ ليلةَ المِعراجِ قبلَ الهِجرةِ بسنةٍ في الأصحِّ على المُكلَّفِ عينًا كلَّ يومٍ وليلةٍ (خَمْسُ) يجِبُ كلُّ منها بأوَّلِ الوقْتِ وُجوبًا موسَّعًا إلى أن يبْقَى ما يسَعُها فتتضيَّقُ حينئذٍ، فإنْ أرادَ تأخيرَها إلى أثناءِ وقْتِها لزِمَه في الأصحِّ كما في «المجموع»(٢) و «التَّحقيق»(٣) العزْمُ على فعْلِها، وخرَجَ بـ (عينًا» صلاةُ الجِنازةِ، وبـ (كلَّ يومِ» الجمعةُ، وسيأتِي كلُّ منهما في بابِه.

وبداً بالمكتوبات؛ لأنَّها أهَمُّ مِن المندوبات، ولم يقُلِ المَفروضاتِ تبَرُّكًا بمُوافقةِ الكتابِ ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾(١).

(الظُّهْرُ) أي: صلاتُه. قال المُصنِّفُ: سُمِّيَتْ بذلكَ؛ لأنَّها ظاهرةٌ وسطَ النَّهارِ،

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤٧).

⁽۱) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٥٣).

⁽٤) سورة النساء: ١٠٣.

⁽٣) «التحقيق» (ص ١٦٣).

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ، وَهُوَأَوَّلُ وَقْتِ العَصْرِ وَيَبْقَى حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ

وبداً بها اقتداءً بالكتابِ حيثُ ابتداً بها في قولِه: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾(١)، وبالشَّافعِيِّ فإنَّه ابتداً بها في الجَديدِ.

(وَأُوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ) وهو وقْتُ ميْلِها عن وسطِ السَّماءِ لا بالنَّظرِ لِما فِي نَفْس الأمرِ بل لِما يظهَرُ لنا، ويُعرَفُ ذلكَ الميْلُ بتحوُّلِ الظُّلِّ إلى جهةِ المشرِقِ بعدَ تناهِي قِصَرِه الَّذي هو غايةُ ارتفاعِ الشَّمسِ، قال علماءُ الهيئةِ: إذا غرَزَ خشبةً في الأرضِ والشَّمسُ في أُفقِها الشَّرقيِّ وقَعَ الظُّلُ في الجانبِ الغربيِّ طويلًا، ولا في الأرضِ والشَّمسُ في أُفقِها الشَّرقيِّ وقعَ الظُّلُ في الجانبِ الغربيِّ طويلًا، ولا يزالُ يتناقَصُ ذلكَ الظُّلُ بحسبِ ازديادِ ارتفاعِ الشَّمسِ إلى أن تبلُغَ الشَّمسُ غايةَ ارتفاعِها، (وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ) أي: وقْتِ مصيرِ ظلِّ الشَّاخصِ (مِثْلَهُ سِوَى ظلِّ السَّواءِ الشَّمسِ) إن كان عندَ استوائِها ظلُّ كما الغالبُ، فإن لم يكُنْ عندَه ظلُّ للسِوعَ الشَّيءِ مثلَه فقطْ، والظلُّ أَصْلُه السَّرُ ومنه ظلُّ الجنَّةِ، ويشمَلُ ما قبلَ الزَّوالِ وبعدَه، الشَّيءِ مثلَه فقطْ، والظلُّ أَصْلُه السِّرُ ومنه ظلُّ الجنَّةِ، ويشمَلُ ما قبلَ الزَّوالِ وبعدَه، بخلافِ الفيْءِ فيختَصُّ بما بعدَه، وليس الظلُّ عدَمَ الشَّمسِ كما قدْ يُتوهَمُ، بل هو أمرٌ وجودِيُّ يخلقُهُ اللهُ لنفُع البدَنِ وغيْرِه.

(وَهُو) أي: آخِرُ وقْتِ الظُّهِرِ (أَوَّلُ وَقْتِ العَصْرِ) فيكونُ عقِبَه بلا فاصل بينَهما، وسُمِّيَتْ بذلكَ لمُعاصرتِها وقْتَ الغُروبِ، (وَيَبْقَى) وقْتُ العَصرِ مُمتدُّا (حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ) بجملتِها.

⁽١) سورة الإسراء: ٧٨.

وَالإِخْتِيَارُ أَلَّا تُؤَخَّرَ عَنْ مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ، وَالمَغْرِبُ بِالغُرُوبِ وَيَبْقَى حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الأَحْمَرُ فِي القَدِيم، وَفِي الجَدِيدِ يَنْقَضِي بِمُضِيِّ قَدْرِ وُضُوءٍ وَسَتْرِ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَخَمْسِ رَكَعَاتٍ

(وَالِاخْتِيَارُ) فِي العصْرِ (أَلَا تُؤَخَّرَ عَنْ) وقْتِ (مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ) وتأخيرُ ها بعدَه إلى الاصفرارِ جوازٌ بلا كراهةٍ، وبعدَه جوازٌ معَهَا، وبعدَه إلى أنْ لا يبْقَى مِن الوقتِ ما بعدَ ظلِّ الاستواءِ لا يسَعُها حرمةٌ، وفعْلُها أوَّلَ وقْتِها فَضيلةٌ، وعُرفَ بهذا أنَّ للعصْرِ خمسَةُ أوقاتٍ، وأشعَرَ ذكْرُه الاختيارَ في العصْرِ أنَّ الظُّهرَ كلَّه اختيارٌ وهو كذلك.

(وَالمَغْرِبُ) يدخُلُ أُوَّلُ وقْتِها (بِالغُرُوبِ) لجميع قرْصِ الشَّمسِ ولا يضُرُّ بقاءُ شعاع بعدَه، وسُمِّيتْ بذلكَ لفعْلِها وقْتَ الغُروبِ، (وَيَبْقَى) وقْتُها مُمتدًّا (حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الأَحْمَرُ فِي القَدِيمِ) وخرَجَ الأصفَرُ والأبيضُ، وفي «الصِّحاح»(١) وغيْرِه: الشَّفقُ الحُمرةُ. وحينئذٍ فَإطلاقُ الشَّفقِ على الأخيرينِ مجازٌ.

(وَفِي الجَدِيدِ يَنْقَضِي) وقْتُها (بِمُضِيِّ قَدْرِ) زمنِ (وُضُوءٍ) أو غُسل أو تيمُّم، ولو عبَّرَ بـ «طُهرٍ» كان أعمَّ، (وَ) زمَنِ (سَتْرِ عَـوْرَةٍ) ويختلِفُ بالذَّكرِ والأَنثى، ولُو قال: ولُبْس ثيابِ كما عبر وا به كان أولى، (وَأَذَانٍ) مَشروع كما بحَثَه بعْضُهم (٢)، (وَإِقَامَةٍ) في حقّ رجل أو خُنثى أوِ امرأةٍ، (وَخَمْسِ رَكَعَاتٍ) للمغرب وسُنتِّها بعدَها، قال في «الشَّرح الصَّغيرِ»: وللأصحابِ وجْهُ باستحبابِ ركعتينِ قبْلَها، وقياسُه: اعتبارُ سبْع ركعاتٍ، وينبَغِي للمُصنِّفِ حيثُ صحَّحَ هذا الوجْهَ أن يَعتبِرَ

⁽۱) الصحاح» للجوهري (١/ ١٥٠١). (٢) في الحاشية: «الأَذْرَعِي».

وَ لَوْ شَرَعَ فِي الوَقْتِ وَمَدَّ حَتَّى غابَ الشَّفَقُ جَازَ عَلَى الصَّحِيتِ، قُلْتُ: القَدِيمُ أَظْهَرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ

السَّبعَ، واعتبَرَ في «الرَّوضةِ» (١) كأصْلِها (٢) مع ذلكَ أكْلَ لُقَم يكسِرُ بها حِدَّةَ الجُوعِ، لكنَّه في «المجموع» (٣) و «شرْح الوسيطِ» (٤) صوَّبَ الأكْلَ إلى الشِّبع، ويُعتبَرُ فيما ذُكرَ الوسطُ المُعتَدلُ في حقِّ كلِّ إنسانٍ، وتعبيرُه بالقدْرِ مُشْعرٌ بأنَّه لا فرْقَ بينَ أن يحتاجَ لِما ذُكِرَ أم لا، وهو كذلك.

(وَ) على الجَديدِ (لَوْ شَرَعَ) في المَغربِ (فِي الوَقْتِ وَمَدَّ) هـا بتطويلِ قراءةٍ أو غيرِ ها (حَتَّى) خرَجَ الوقْتُ بأنْ (غابَ الشَّفَقُ) الأحمَرُ (جَازَ) المَدُّ (عَلَى الصَّحِيحِ) في رها (حَتَّى) خرَجَ الوقْتُ بأنْ (غابَ الشَّفَقُ) الأحمَرُ (جَازَ) المَدُّ (عَلَى الصَّحِيحِ) وإن كان خِلافَ الأولى، وعبَّرُ في «الرَّوضةِ» (٥) بالأصحِّ وقدِ اختصَّتِ المغربُ بأنَّ لها وقْتَ ابتداءٍ واستدامةٍ، ولو خرَجَ وقْتُها، أمَّا لو مدَّهَا بعد مغيبِ الشَّفقِ فيُخرَّجُ على الخِلافِ في مدِّ غيرِهـا إلى خُروجِ الوقْتِ، فيجوزُ بـلا كراهةٍ في الأصحِّ، قال بعد مغيرُ والظَّاهرُ أنَّ هذا فيمَنْ أوقَعَ منها ركعةً في الوقْتِ.

(قُلْتُ: القَدِيمُ أَظْهَرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ) قال في «المجموعِ»(٧): وقد علَّقَ الشَّافعِيُّ في «الإملاءِ» القوْلَ باتِّساعِ وقْتِ المَغربِ على صحَّةِ الحَديثِ، وقد صحَّ في «صَحيحِ

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۸۱).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٣ - ٢٤).

⁽T) «المجموع شرح المهذب» (T/ TY).

⁽٤) «التنقيح في شرح الوسيط» مطبوع بهامش الوسيط (٢/ ١٦).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ١٨١).

⁽٦) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ والبارِزي والأذْرَعِي».

⁽V) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٣٠).

وَالعِشَاءُ بِمَغِيبِ الشَّفَقِ وَيَبْقَى إِلَى الفَجْرِ، وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ وَفِي قَوْلٍ نِصْفِهِ، وَالصَّبْحُ بِالفَجْرِ الصَّادِقِ، وَهُوَ المُنْتَشِرُ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضًا بِالأَنْقِ

مُسلم» وغيْرِه، وحينئذ فهو جديدٌ، وقال في «الرَّوضةِ»(١): إنَّ القَديمَ هو الصَّوابُ، وفي «التَّحقيقِ»(١) إنَّ المُختارُ، وهذا الأخيرُ يقتَضِي صحَّةَ القَديمِ دليلًا لا مذهبًا بخلافِ ما قبْلَه.

(وَالعِشَاءُ) بِكُسْرِ العَينِ ممدودٌ: اسمٌ لأوَّلِ الظَّلامِ، سُمِّيَتِ الصَّلاةُ بذلكَ لفعْلِها فيه، ويدخُلُ أوَّلُ وقْتِها (بِمَغِيبِ الشَّفَقِ) الأحمرِ، وأمَّا البلادُ الَّتي لا يغيبُ فيها الشَّفَقُ لقصرِ ليلِهم كبعضِ بلادِ المَشرقِ فوقْتُ العشاءِ في حقِّهم أنْ يمضِي بعدَ الغُروبِ زمَنٌ يَغيبُ فيه شفَقُ أقرَبِ البلادِ إليهم، (وَيَبْقَى) وقْتُها مُمتدًّا (إلَى الفَجْرِ) الطَّادقِ.

(وَالِاخْتِيَارُ) في العِشاءِ (أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ) بِضِمِّ لامِ «ثُلُثٍ» وإسكانِها، (وَفِي قَوْلٍ) وصحَّحَه في «شرحِ مُسلمٍ» (٤) وكلامُه في «المجموعِ» (٥) يقتضِي أنَّ الأكثرينَ عليه: لا تؤخَّرُ عن (نِصْفِهِ) بتثليثِ نُونِه، ويقالُ فيه: نَصيفُ بوزنِ رَغيفٍ.

(وَالصُّبْحُ) بِضِمِّ صادِه في الأفصح: اسمٌ لأوَّلِ النَّهارِ، سُمِّيَتْ بذلكَ لفعْلِها فيه، ويدخُلُ أوَّلُ وقتِها (بِالفَجْرِ الصَّادِقِ، وَهُوَ المُنْتَشِرُ ضَوْقُهُ مُعْتَرِضًا بِالأَفْقِ) وهو دائرةٌ فاصلةٌ بينَ الظَّاهِرِ والخَفِيِّ مِن السَّماءِ، أمَّا الكاذِبُ فيطلُعُ قبلَ الصَّادقِ لا مُعترِضًا بل مُستطيلًا ذاهبًا في السَّماءِ ثمَّ يزولُ وتعْقُبُه ظلمةٌ، ولا يتعلَّقُ به حكمٌ.

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٣١).

⁽٤) «شرح النووي على مسلم» (٥/ ١١٦).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ١٨١).

⁽٣) «التحقيق» (ص ١٦١).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٣٦/٣٦).

وَيَبْقَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنِ الإِسْفَارِ، قُلْتُ: يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ المَغْرِبِ عِشَاءً، وَالعِشَاءِ عَتَمَةً، وَالنَّوْمُ قَبْلَهَا وَالحَدِيثُ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ وَاللهُ أَعْلَمُ

(وَيَبْقَى) وقْتُ الصُّبِحِ مُمتدًّا (حَتَّى تَطْلُعَ الشَّـمْسُ، وَالِاخْتِيَارُ) في الصُّبِحِ (أَنْ لَا تُوَخَّرَ عَنِ الإِسْفَارِ) وهو الإضاءة، ثمَّ بعدَ ذلكَ جوازٌ بلا كراهة إلى الحُمْرة، ومنها إلى الطُّلُوعِ بكراهة، وفعْلُها أوَّلَ وقْتِها فضيلةٌ، وتأخيرُها إلى أن يبْقَى ما لا يسَعُها تحريمٌ، وحينئذٍ فللصُّبح خمسَةُ أوقاتٍ كالعصرِ.

(قُلْتُ: يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ المَغْرِبِ عِشَاءً، وَ) تسميةُ (العِشَاءِ عَتَمَةً) وهي اسمٌ للظُّلمةِ، وما جزَمَ به مِن كراهةِ تسميةِ العِشاءِ عتمةً خالَفَه في «المجموع» (١) فقال: نصَّ الشَّافعيُّ على أنَّه خلافُ المُستحبِّ؛ أي: يُستحَبُّ أنْ لا تُسمَّى العِشاءُ عتمةً، وذَهَبَ إليه المُحقِّقونَ مِن أصحابِنا، وقالَتْ طائفةٌ قليلةٌ: يُكْرَهُ. انتَهَى. والأَوْلَى أنْ لا تُسمَّى صلاةُ الصَّبح صلاةَ الغَداةِ، وقيلَ: يُكرَهُ.

(وَالنَّوْمُ قَبْلَهَا) بعد دُخولِ وقْتِها كما يُشْعِرُ كلامُهم تصويرَ المَسألةِ بذلك، (وَالحَدِيثُ) ولو مُباحًا (بَعْدَهَا) أي: بعدَ فعْلِها، وهو يصدُقُ بما إذا جمَعَهما تقديمًا مع المَغربِ، قال بعضُهم (١): والمُتَّجهُ خلافُه. وأشعرَ كلامُه بأنَّ الحديثَ قبْلَها لا يُكرَهُ وإنْ كثُر، ونظرَ فيه بعضُهم (١)، وقال: إنَّه بالكراهةِ أَوْلى. (إلَّا فِي خَيْرٍ) مِن قراءةِ قرآنِ وحديثٍ ومذاكرةِ علْم وإيناسِ ضيفٍ ونحْوِ ذلك، وإلَّا في حاجةٍ فلا يُكرَهُ، (وَاللهُ أَعْلَمُ) وفي «المجموعِ» (١): أنَّ ما كان مَكروهًا مِن الحَديثِ في غيْرِ هذا الوقْتِ فهو هنا أشدُّ كراهةً.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤١).

⁽٣) في الحاشية: «ابن النقيب».

⁽٢) في الحاشية: «الإسْنَوِي».

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤٢).

وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الوَقْتِ، وَفِي قَوْلٍ تَأْخِيرُ العِشَاءِ أَفْضَلُ وَيُسَنُّ الإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الحَرِّ، وَالأَصَحُّ اخْتِصَاصُهُ بِبَلَدٍ حَارٍّ وَجَمَاعَةِ مَسْجِدٍ يَقْصِدُونَهُ مِنْ بُعْدٍ

(وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الوَقْتِ) وتحصُلُ فضيلةُ الأوّليَّةِ بأنْ يشتغِلَ أوَّلَ دُخولِه بأسبابِ الصَّلاةِ مِن طُهر وسَتر وأذانٍ ونحْوِ ذلكَ، ولا يضُرُّ فعْلُ راتبةٍ ولا شعلٌ خفيفٌ وكلامٌ يسيرٌ وأكُلُّ لُقَم، ولا يكلَّفُ خلافَ عادتِه، وفي «الذَّخائرِ»: لوِ اشتغلَ خفيفٌ وكلامٌ يسيرٌ وأكُلُّ لُقَم، ولا يكلَّفُ خلافَ عادتِه، وفي «الذَّخائرِ»: لوِ اشتغلَ بأسبابها قبلَ الوقتِ وأخَرَ الصَّلاةَ بعْدَه بقدْرِ الأسبابِ نالَ الفضيلةَ أيضًا(۱)، وسواءٌ في سَنِّ التَّعجيل العِشاءُ وغيرُها.

(وَفِي قَوْلٍ تَأْخِيرُ العِشَاءِ) ما لم يجاوِزْ وقْتَ الاختيارِ (أَفْضَلُ) مِن تعجيلِها، وقوَّى هـذا القوْلَ في «المجموع»(١) دليلًا، وإنَّما يكونُ التَّعجيلُ أَوْلى حيثُ لا مُعارِضَ له، فإن كان فالتَّأخيرُ أفضَلُ كما يُشِيرُ إليه قوْلُه: (وَيُسَنُّ الإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الحَرِّ) في الجُملةِ لا بالنَّظرِ لإبراد البقاعِ والأشخاص، والإبرادُ بها: هو تأخيرُ فعْلِها عنْ أوَّلِ وقْتِها إلى أنْ يبْقَى للحِيطانِ ظلَّ يمْشِي فيه قاصِدُ الجَماعةِ، أمّا الجُمعة فلا يبردُ بها.

(وَالأَصَحُّ) المَنصُوصُ (اخْتِصَاصُهُ بِبَلَدٍ حَارًّ) نحْوِ مكَّةَ (وَجَمَاعَةِ مَسْجِدٍ) أو غيْرِه مِن أمكنةِ الجَماعةِ (يَقْصِدُونَهُ مِنْ بُعْدٍ) ولا ظِلَّ في طريقِهم يكُنُّهم مِن الشَّمس، وأشعرَ كلامُه بأنَّ المُنفردَ لا يُسَنُّ له الإبرادُ، لكِنِ النَّصُّ على أنَّه يبردُ واختاره بعضُهم من وجعَلَ في «الرَّوضةِ» (٤) الخِلافَ فيمَنْ قرُبَتْ منازلُهم قولينِ، وبقيَّةُ مُحتَرزاتِ القُيودِ ظاهرةٌ.

⁽١) ينظر: «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» (١/ ٢٤٨).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٥٧). (٣) في الحاشية: «الأذرَعِيّ».

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ١٨٤).

وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ صَلَاتِهِ فِي الوَقْتِ فَالأَصَعُّ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رَكْعَةٌ فَالجَمِيعُ أَدَاءٌ وَإِلَا فَقَضَاءٌ وَمَنْ جَهِلَ الوَقْتَ اجْتَهَدَ بِوِرْدٍ وَنَحْوِهِ

وقد أشعرَ كلامُ المُصنِّفِ بأنَّ البلدَ المُعتدِلَ لا يبْرِدُ فيه، لكنِ المُختارُ عندَ بعْضِهم الإبرادُ فيه إذا اشتَدَّ الحرُّ، ويُضافُ لصورةِ الإبرادِ أيضًا صُورٌ التَّأخيرُ فيها أفضَلُ وصَّلَها بعضُهم إلى أربعينَ مسألةً؛ منها: ما إذا تيقَّنَ الماءَ آخِرَ الوقْتِ كما تقدَّمَ في التَّيمُّم، ومنها: المُسافِرُ إذا كان سائرًا وقْتَ الأُولى فتأخيرُ ها أفضَلُ كما سيأتِي في صلاةِ المُسافِر، ومنها: المَعذورُ في الجُمعةِ يُسَنُّ له تأخيرُ ظُهرِه إلى اليأسِ منها، ومنها: الواقِفُ بعَرفَة يُستحَبُّ له تأخيرُ المَغربِ ليُصلِّيها مع العشاءِ، وسيأتيانِ في كتابي الجُمعةِ والحَجِّ.

(وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ صَلَاتِهِ فِي الوَقْتِ) وبعضُها خارجَه (فَالأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ) في وقْتِها (رَكْعَةٌ) فأكثرُ (فَالجَمِيعُ أَدَاءٌ وَإِلَا) بأنْ وقَعَ فيه بعضُ ركعةٍ (فَقَضَاءٌ) جميعُها، ويأثمُ المُصلِّي بالتَّأخيرِ إلى ذلكَ، ولو جعَلْناها أداءً كما في «أَصْل الرَّوضةِ»(١).

(وَمَنْ جَهِلَ الوَقْتَ) لعارضِ غَيمٍ أو غيْرِه (اجْتَهَدَ) وُجوبًا (بِوِرْدٍ) كقراءةٍ ودرْسٍ (وَنَحْوِهِ) كعَملِ صنعةٍ، ولو كان لو صبرَ قدر على يقينِ دُخولِ الوقْتِ فله الاجتهادُ في الأصحِّ، ولا يحتاجُ لتقييدِ قوْلِه: «اجتهدَ» بما إذا لم يخبِرْه ثقةٌ عن علْم بدُخولِ الوقْتِ؛ لأنَّ كلامَه فيمَنْ جهِلَ الوقْتَ ولا جهْلَ مع هذا الإخبارِ، وحيثُ أُمِرَ بالاجتهادِ فعجَزَ عنِ الأدلَّةِ قلَّدَ على الأصحِّ في «المجموع»(٢).

ولأعمى وبصيرٍ عجزاً عنِ الاجتهادِ في الوقْتِ تقليدُ مَن أَخبَر هما به عنِ اجتهادٍ، ولا عتمادُ مؤذِّنٍ ثقةٍ عارفٍ بالمواقيتِ صحْوًا وغيمًا في الأصحِّ.

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٢٣٠).

⁽١) «الشرح الكبير» (٣/ ٤١).

فَإِنْ تَيَقَّنَ قَبْلَ الوَقْتِ قَضَى فِي الأَظْهَرِ وَإِلّا فَلَا وَيُبَادِرُ بِالفَائِتِ وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الحَاضِرَةِ الَّتِي لا يَخَافُ فَوْتَهَا

والمُنجِّمُ العارِفُ بالوقْتِ والحِسابِ يعتمِدُ نفْسَه ولا يعتمِدُه غيْرُه في الأصحِّ، ويجوزُ كما قال القاضي الحُسينُ والمُتَولِّي اعتمادُ صِياحِ ديكٍ مجرَّبٍ إصابتُه (١).

(فَإِنْ تَيَقَّنَ) أَنَّ صلاتَه باجتهادِه وقعَتْ (قَبْلَ الوَقْتِ) ثمَّ علِمَ ذلكَ بعدَ خُروجِه (فَطَسَى) ما صلَّاه قبلَ الوقْتِ (فِي الأَظْهَرِ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ»(٢) بالمشهورِ، وإن علَّمَ ما صلَّاه قبلَ الوقْتِ أو بعدَه أو لم يبنِ علِمَ قبلَ خُروجِ وقْتِه أعادَ جزْمًا، (وَإِلَّا) بأن تيقَّنَ في الوقْتِ أو بعدَه أو لم يبنِ الحالُ (فَلَا) يقْضِى فيهنَّ.

(وَيُبَادِرُ بِالفَائِتِ) بعُذْرٍ، أو غيْرِه ندْبًا في الأوَّلِ على الصَّحيحِ، وحتْمًا في الثَّاني على الأصحِّ.

(وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ) على وفْقِ الأداءِ فيقْضِي الصُّبحَ قبلَ الظُّهرِ وهكذا.

(وَتَقْدِيمُهُ) أيضًا (عَلَى الحَاضِرَةِ الَّتِي لا يَخَافُ فَوْتَهَا) هو صادقٌ بما إذا أمكنَ فعْ لُ الفائتة وإدراكُ ركعة مِن الحاضرةِ كما صرَّحَ به بعْضُهم (")، واعتُرضَ بلزُومِ إخراجِ بعضِ الصَّلاةِ عنِ الوقْتِ وهو ممتنعٌ، وإذا حُمِلَ نفْيُ الفَواتِ في كلامِ المتْنِ على نفْي الضِّيةِ كان دافعًا للَّازمِ المُمتنعِ، وبحَثَ بعضُهم وجوبَ تقديمِ الفائتة على الحاضرةِ عندَ سعةِ وقْتِها.

ولو تذكَّرَ فائتةً بعدَ شُروعِه في حاضرةٍ أتمَّهَا ضاقَ الوقْتُ أوِ اتَّسَعَ.

(۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۸٦).

⁽١) ينظر: «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٧٤).

⁽٣) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الِاسْتِوَاءِ، إلَّا يَسُومَ الجُمُعَةِ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُكَرُمْح وَالعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ

ولو شرَعَ في فائتةٍ مُعتقدًا سعة وقت الحاضرةِ فبانَ ضيقُه وجَبَ قطْعُها على الصَّحيح في «الرَّوضةِ»(١) آخِرَ صفَةِ الصَّلاةِ.

(وَتُكُرَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الِاسْتِوَاءِ) تحريمًا كا الرَّوضةِ (٢) و (المجموعِ (٣) هنا و تنزيهًا كا التَّحقيقِ و (المجموعِ (٤) في كتابِ الطَّهارةِ وصرَّحَ بعدمِ صحَّةِ انعقادِها على التَّنزيهِ، واعتُرضَ: بأنَّ مُقتضى كراهةِ التَّنزيهِ جوازُ الإقدامِ على فعْلِها مع أنَّ الإقدامَ على عبادةٍ غيرِ مُنعقدةٍ تلاعبٌ، وأُجيبَ: بأنَّ نهْيَ التَّنزيهِ إذا رجَعَ لنفْسِ الصَّلاةِ ضادَّ صحَّتَها، ويوضِّحُ هذا قولُ الأصوليِّينَ: المكروهُ لا يدخُلُ تحتَ الطَّي الأَمْرِ، وإلَّا يلزَمُ الجمْعُ بينَ مُتنافيينِ أي: كوْنِ الشَّيءِ الواحِدِ مطلوبَ الفعْلِ للأَمْرِ ومطلوبَ التَّركِ للنَّهي.

(إلَّا يَوْمَ الجُمُعَةِ) أي: إلَّا صلاةً عندَ الاستواءِ فيه، فلا تكرَهُ لحاضرِ الجُمعةِ وغيْرِه.

(وَ) تكرَهُ الصَّلاةُ (بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمْحٍ) في رأْيِ العَينِ، وإلَّا فالمَسافةُ طويلةٌ جدًّا، (وَ) الصَّلاةُ بعدَ (العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ) الشَّمسُ، وهذا يصدُقُ بكراهةِ التَّنفُّلِ وقْتَ الظُّهرِ لمَنْ جمَعَ بينَها وبينَ العَصرِ تقديمًا، وقد نقلَه البَنْدَنِيجِيُ عنِ الشَّافعيِّ والأصحابِ، وعدَّ في «الرَّوضةِ» (٥) كأصْلِها (٢) أوقاتَ الكَراهةِ خمسةً،

⁽١) (روضة الطالبين) (١/ ٢٧٠).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٨٠).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١٩٢/١).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ١٩٥).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٩٠).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٣/ ١٠٢).

إِلَّا لِسَبَبٍ كَفَائِتَةٍ، وَكُسُوفٍ، وَتَحِيَّةٍ، وَسَجْدَةِ شُكْرٍ، وَإِلَّا فِي حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ الصَّحِيحِ

فزادَ على المتْنِ الكَراهةَ وقْتَ الطُّلُوعِ ووقْتَ الغُروبِ، وقد يُدَّعَى دُخولُ الأَوَّلِ في المَثْنِ في الظَّرفِ الأَوَّلِ والثَّاني في الثَّاني.

(إِلَّا) صلاةً (لِسَبَبٍ) متقدِّم (كَفَائِتَةٍ) من فرْضٍ أو نفْلٍ، لكِنْ يُكرَهُ للشَّخصِ تأخيرُ الفائتةِ ليقضِيَها في هذه الأوقاتِ.

(وَ) إِلَّا صلاةً لسببِ مُقارنٍ كصلاةِ (كُسُوفٍ) واستسقاءٍ وجنازةٍ.

(وَتَحِيَّةٍ) لداخلِ المَسجدِ لا يقصِدُها فقَطْ، وإلَّا كُرِهَتْ على المُرجَّحِ، وبحَثَ بعضُهم (١) أنَّ المكروة الدُّخولُ لذلكَ وبعدَه لا تكرهُ الصَّلاةُ.

(وَسَجْدَةِ شُكْرٍ) أو تلاوةٍ، وإنَّما اقتصَرَ على الأُولى؛ لورُودِ النَّصِّ بها في نُزولِ توبةِ كعب، فإنَّه سجَدَ شُكرًا عليها بعدَ صلاةِ الصُّبحِ، أمَّا الَّذي سببُه متأخِّرٌ كركعتَيِ الإحرام وصلاةِ الاستخارةِ فيكرهانِ في الوقْتِ المَكروهِ.

(وَإِلّا) صلاةً (فِي حَرَمِ مَكَّة) المَسجدِ وغيْرِه بلا سبب، فلا يُكرَهُ الصَّلاةُ في هذه المُستَشْنَياتِ كلِّها (عَلَى الصَّجيحِ)، وممَّا له سببٌ صلاةُ مَن صلَّى مُنفردًا ثمَّ أدرَكَ جماعةً، وكذا مَنْ صلَّى جماعةً فإنَّه يُستحَبُّ له إعادتُها في الوقْتِ المكروهِ على الأصحِّ.



⁽١) في الحاشية: «السُّبكي».

(فَصَلٌ)

إنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغِ عَاقِلٍ طَاهِرٍ، وَلا قَضَاءَ عَلَى الكَافِرِ إِلَّا المُرْتَدِّ، وَلا قَضَاءَ عَلَى الكَافِرِ إِلَّا المُرْتَدِّ، وَلا الصَّبِيِّ وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعِ وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرٍ

(فَصِّلُ) فِيمَنِ بَجِّبُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَفِي حُصِّمِ قَضَائِهَا

(إنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ) ذكرٍ أو أنثى في الجَميعِ، (طَاهِرٍ) مِن حَيضٍ ونِفاسٍ، فلا يجِبُ على أضدادِ ذلكَ، ونفي الوُجوبِ يُطلَقُ بمَعنَى عدمِ الإلزامِ حالًا، ويُطلَقُ بمَعنَى عدمِ العقابِ مآلًا، وهذا ليس بمُرادٍ في حقِّ الكافِرِ الأصليِّ كما نبَّهَ عليه الأُصوليُّونَ.

(وَلا قَضَاءَ عَلَى الكَافِرِ) إذا أسلَم للصَّلاةِ الفائتةِ في الكفْرِ (إِلّا) على (المُرْتَدِّ) العائدِ للإسلامِ ذكرٍ أو أنثى، فإنَّه يقْضِي ما فاتَه مِن الصَّلاةِ زمَن ردَّتِه حتَّى زمَن جُنونِه فيها، بخلاف ما فات زمَن حيضٍ ونفاسٍ في ردةٍ فلا يُقْضَى؛ لأنَّ إسقاطَ الصَّلاةِ عنِ الحائضِ والنَّفساءِ عزيمةٌ، وعنِ المجنونِ رخصةٌ، ولا يليقُ به، وما في «المجموع» (۱) مِن قضاءِ الحائضِ المُرتدَّةِ زمَنَ الجُنونِ سبْقُ قلم.

(وَلا) قضاء على (الصَّبِيِّ) ذكرٍ أو أنثى إذا بلَغَ، والقاعدةُ أنَّ من لا تجِبُ عليه الصَّلاةُ لا يؤمَّرُ بِهَا، لكن يُستثنى منه ما تضمَّنَه قولُه: (وَيُؤْمَرُ بِهَا) كلُّ مِن صبيِّ وصبيَّةٍ (لِسَبْعٍ) بعدَ كمالِها إن حصَلَ التَّمييزُ، وإلَّا فبعدَ التَّمييزِ، (وَيُضْرَبُ) مَن ذُكرَ (عَلَيْهَا) أي: على ترْكِها (لِعَشْرٍ) بعدَ كمالِها، وفي «المجموع»(٢) أنَّ الأمرَ والضَّرب

(۲) «المجموع شرح المهذب» (۳/ ۱۰ – ۱۱).

(1) «المجموع شرح المهذب» (γ).

وَلا ذِي حَيْضٍ، أَوْ جُنُونٍ، أَوْ إِغْمَاءٍ بِخِلافِ الشُّكْرِ، وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الأَسْبَابُ،

واجبانِ على الوَليِّ أَبًا كان أو جدًّا أو وَصيَّا أو قيمًا مِن جهةِ القاضي. وزادَ في «الرَّوضةِ» (١) على ذلكَ وُجوبَ تعليم الطَّهارةِ.

وأمْرُ الوَلِيِّ بذلكَ أمْرُ تكليفٍ، بخلافِ أمْرِه للصَّبِيِّ، فإنَّه أمرُ إرشادٍ وتأديبٍ، قالَمُرُه القضاءِ إلَّا إذا بلَغَ، وأجرَةُ قال الشَّيخُ عنَّ الدِّينِ: وكما يأمُرُه بالأداءِ يأمُرُه بالقضاءِ إلَّا إذا بلَغَ، وأجرَةُ تعليم الفَرائضِ مِن مالِ الصَّبِيِّ، فإنْ لم يكُنْ فعلَى مَن تلزَمُه نفقتُه، ويجوزُ أن يصرِف مِن مالِه أجرة ما سِوى الفَرائضِ مِن قُرآنٍ وآدابٍ على الأصحِّ في زوائدِ الرَّوضةِ»(٢).

(وَلا) قضاءَ على آدمي (ذِي حَيْضٍ) أو نفاسٍ بعدَ الطُّهرِ، وتقدَّمَ ذلكَ في بابِ الحَيض، وأنَّ البيضاوِيَّ قال بحُرمةِ القَضاءِ أيضًا.

(أَوْ) ذي (جُنُونِ، أَوْ إغْمَاءٍ) ونحْوِها كبِرْسامٍ وعَتهِ بعدَ الإفاقةِ فلا قضاءَ عليهم (بِخِلافِ) ذي (السُّكْرِ) العاصِي به بأنْ شرِبَ ما علِمَه مُسكرًا وهو مختارٌ، فيقضِي بعدَ الإفاقةِ فإن لم يعْلَمْ أو أُكْرِهَ فلا قضاءَ، وفي معنى المُسكرِ شُرْبُ دواءٍ مُجننِ بلا حاجةٍ، والسُّكرُ حالةٌ يحصُلُ مِن استيلائِها أبخرةٌ مُتصاعدةٌ مِن المَعدةِ على معادنِ الفِكرِ، واختُلفَ في حَدِّ السَّكرانِ على عباراتٍ مُختلفةٍ، فقال الشَّافعيُّ: هو الَّذي اختلَف كلامُه المنظومُ وانكشَف سرُّه المكتومُ (٣)، وقيلَ غيرُ ذلكَ.

(وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الأَسْبَابُ) وهي الكفْرُ الأصلِيُّ والصِّبا إلى آخرِها،

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۹۰). (۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۱۹۰).

⁽٣) ينظر: «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٧).

وَبَقِيَ مِن الوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي قَوْلٍ: يُشْتَرَطُ رَكْعَةٌ، وَالأَظْهَرُ وُجُوبُ الظُّهْرِ بِإِدْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ آخِرَ العَصْرِ، وَالمَغْرِبِ آخِرِ العِشَاءِ، وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا أَتَمَّهَا وَأَجْزَأَتُهُ الظُّهْرِ بِإِدْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ آخِرَ العَصْرِ، وَالمَغْرِبِ آخِرِ العِشَاءِ، وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا أَتَمَّهَا وَأَجْزَأَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ حَاضَتْ أَوْ جُنَّ أَوَّلَ الوَقْتِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ حَاضَتْ أَوْ جُنَّ أَوَّلَ الوَقْتِ

(وَ) الحالُ أَنَّه قد (بَقِيَ مِن الوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ) أي: زمنُها (وَجَبَتِ الصَّلَاةُ) على الأظهرِ مِن القولينِ في الجَديدِ.

(وَفِي قَوْلٍ: يُشْتَرَطُّ رَكْعَةٌ) أخفُّ ما يمكِنُ، ولا يُشتَرطُ مع ما ذُكِرَ قدْرُ زمنِ طهارةٍ، ولذلكَ سكَتَ عنه المُصنِّفُ، بل يُشتَرطُ استمرارُ السَّلامةِ عنِ المانعِ بقدْرِ تلكَ الصَّلاةِ والطَّهارةِ أخفَّ ما يمكِنُ، فلو عادَ العذْرُ قبلَ ذلكَ لم تجِبِ الصَّلاةُ.

(وَالأَظْهَرُ) المَبنِيُّ على الأظهرِ السَّابِقِ (وُجُوبُ الظُّهْرِ) مع العصرِ (بِإِدْرَاكِ) زَمَنِ (تَكْبِيرَةٍ آخِرَ) وقْتِ (العَصْرِ، وَ) وجوبُ (المَغْرِبِ) مع العشاءِ بإدراكِ زَمَنِ تكبيرةِ (آخِرِ) وقْتِ (العِشَاءِ) ويُعتبَرُ في هذا ما تقدَّمَ في الَّذي قبْلَه.

(وَلَوْ بَلَغَ) صبيٌّ أو صبيَّةٌ (فِيهَا) بالسِّنِّ (أَتَمَّهَا) كلُّ منهما حتْمًا (وَأَجْزَأَتْهُ) صلاتُه هذه (عَلَى الصَّحِيحِ)، وقيَّد بعضُهم (١) الإجزاءَ بما إذا كان مِن ذكرٍ نَوَى الفَرْضَ أو الظُّهرَ مثلًا، فإنْ نَوَى النَّفلَ فلا.

(أَوْ) بِلَغَ مَن ذُكِرَ (بَعْدَهَا) في الوقْتِ بِسنِّ أو احتلامٍ أو حيضٍ (فَلَا إِعَادَةَ) واجبةً (عَلَى بِلَعَ مَن ذُكِرَ (بَعْدَهَا) في الوقْتِ بِسنِّ أو احتلامٍ أو حيضٍ (فَلَا إِعَادَةَ) واجبةً (عَلَى الصَّحِيحِ) بِل مندوبةً، ولا يقالُ: إنَّ ما أَتَى بِه الصَّبَا مانعٌ مِن خطابِه بِها مرَّةً ثانيةً.

(وَلَوْ حَاضَتْ) أو نفِسَتْ (أَوْ جُنَّ) شخصٌ أو أُغْمِيَ عليه (أَوَّلَ الوَقْتِ) أو أثناءَه

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

وَجَبَتْ تِلْكَ إِنْ أَدْرَكَ قَدْرَ الفَرْض، وَإِلَّا فَلا

واستغرقَ المانعُ المَذكُورُ باقِيَه (وَجَبَتْ تِلْكَ إِنْ أَدْرَكَ) صاحبُ هذا المانعِ مِن أوَّلِ الوَقْتِ قَبلَ عُروضِ المانعِ مِن حيضٍ ونحْوِه (قَدْرَ الفَرْضِ) أخفَّ ما يمكِنُ وقدْرَ رمنِ الطَّهارةِ إِن لم يجُزْ تقديمُها على الوقْتِ كالتَّيمُّم، ولا يجِبُ مع هذا الفرْضِ ما بعدَه أيضًا إِن أمكنَ جمْعُه معَه، كمَنْ حاضَتْ أوَّلَ وقْتِ الظُّهِرِ أو المَغربِ، فلا يجِبُ العصْرُ والعِشاءُ، خلافًا للبلخِيِّ، حيثُ قال بوُجوبِ الظُّهرِ والعصرِ بإدراكِ يجِبُ العصْرُ والعِشاءُ، خلافًا للبلخِيِّ، حيثُ قال بوُجوبِ الظُّهرِ والعصرِ بإدراكِ شمْع ركعاتٍ مِن أوَّلِ الظُّهرِ والمغربِ والعِشاءِ بإدراكِ سمْع ركعاتٍ مِن أوَّلِ الظُّهرِ والمخربِ والعِشاءِ بإدراكِ سمْع ركعاتٍ مِن أوَّلِ المَغرب، وغلَّطَه الأصحابُ(۱).

(وَإِلّا) بِأَن لَم يَدْرِكُ مَن ذُكِرَ قَدْرَ الفَرْضِ (فَلَا) يَجِبُ، وإنَّمَا اعتُبِرَ الأَخفُّ ليدخُلَ مَن طُوَّلَتْ صلاتَها فحاضَتْ فيها، وقد بقِيَ مِن وقْتِ الصَّلاةِ ما يسَعُها لو خفَّفَتْها، فإنَّه يَجِبُ قضاؤُها حينئذٍ، وإنَّما اقتصَرَ على الحَيضِ والجُنونِ؛ لأنَّ الكفْرَ إذا طرَأً كان مُلزمًا للقضاء لا مُسقطًا له.



⁽١) ينظر: «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٦٨).

(فَصَّلْ) الأَذَانُ وَالإِقَامَةُ سُنَّةٌ، وَقِيلَ: فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَإِنَّمَا يُشْرَعَانِ لِلْمَكْتُوبَةِ

(فَصْلُ) في الأذَانِ وَالاِقَامَةِ وَمَا يُسَنُّ فِيهِمَا

(الأَذَانُ) بمُعجمةٍ، وهو لغةً: الإعلامُ، وشرعًا: ذكْرٌ مَخصوصٌ للإعلامِ بدُخولِ صلاةٍ مَفروضةٍ، (وَالإِقَامَةُ) مصدرُ أقامَ، ثمَّ سُمِّي بها الذِّكرُ المخصوصُ؛ لأنَّه يُقيمُ إلى الصَّلاةِ.

كلُّ منهما (سُنَّةٌ) مِن سُننِ الكفايةِ لجماعةِ رِجالٍ حتَّى يحصُلَ بفعلِ البعْضِ منهم، وليسَتْ بسُنَّةِ عينِ حتَّى يُطلَبَ حصولُها مِن كلِّ عينِ منهم.

(وَقِيلَ:) كُلُّ منهما (فَرْضُ كِفَايَةٍ) وعُزيَ للجُمهورِ، بلِ ادَّعى الإصطخرِيُّ الإجماعَ فيه (١)، قال بعضُهم (٢): وهو المُختارُ. وعليه لو اتَّفقَ أَهْلُ بلدٍ على ترْكِهما قُوتِلوا، وشرْطُ حُصولِهما فرضًا أو سنَّةً ظهورُ ذلكَ في البلدِ بحيثُ يبلُغُ أَهْلَها لو أصغَوْا، ويكونُ في القريةِ الصَّغيرةِ في موضِع وفي الكبيرةِ في مواضِعَ يظهرُ الشَّعارُ بها.

ويعرَّفُ كلُّ مِن سُنَّةِ الكفايةِ وفرْضِها بأنَّه مُهِمٌّ يُقصَدُ حُصولُه مِن غيْرِ نظرِ بالذَّاتِ لفاعلِه، وإنْ نُظِرَ إليه بطريقِ التَّبعِ للفعْلِ ضرورةَ أنَّه لا يحصُلُ بدُونِ فاعلٍ.

(وَإِنَّمَا يُشْرَعَانِ لِلْمَكْتُوبَةِ) المُؤداةِ مِن الخمْسِ للرِّجالِ في جماعةٍ أُولى، فإن فُقِدَ قيْدٌ مِن ذلكَ ففيه تفصيلٌ وخلافٌ كما سيأتِي، أمَّا المنذورَةُ والنَّافلةُ فلا يُشرعانِ لهما.

(٢) في الحاشية: «السُّبكي».

(١) ينظر: «الحاوي الكبير» (٢/ ٤٩- ٥٠).

وَيُقَالُ فِي العِيدِ وَنَحْوِهِ: الصَّلَاةَ جَامِعَةً وَالجَدِيدُ: نَدْبُهُ لِلْمُنْفَرِدِ، وَيَرْفَعُ صَوْنَهُ إِلَا بِمَسْجِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَيُقِيمُ لِلْفَائِتَةِ وَلَا يُؤَذِّنُ فِي الجَدِيدِ قُلْتُ: القَدِيمُ أَظْهَرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ

(وَيُقَالُ فِي العِيدِ وَنَحْوِهِ) ممَّا شُرِعَتْ فيه جماعةٌ كتراويحَ وكُسوفٍ واستسقاءٍ: (الصَّلَاةَ جَامِعَةً) بنصبْهِما، الأوَّلُ على الإغراءِ والثَّاني على الحالِ، ويجوزُ رفْعُهما على الابتداءِ والخبَرِ أي: الصَّلاةُ جامعةٌ فاحضرُوها.

(وَالجَدِيدُ: نَدْبُهُ) أي: الأذانِ (لِلْمُنْفَرِدِ) سواءٌ كان في صحراء أم بلدٍ، سمِعَ أذانَ غيْرِه أم لا، لكنَّه في «شَرِحِ مُسلمٍ» (١) قال: مذهبنا الصَّحيحُ أنَّه يُشرَعُ له الأذانُ إن لم يكُنْ سمِعَ أذانَ الجَماعةِ، وإلَّا فلا يُشرَعُ. قال بعضُهم (١): وهذا ما يُعتقَدُ رُجْحانُه، ويكْفِي في المُنفردِ إسماعُ نفسه.

(وَيَرْفَعُ) نَذْبًا (صَوْتَهُ) بِالأَذَانِ، ويُؤخَذُ مِن هذا استحبابُ رَفْعِ الصَّوتِ فِي الأَذَانِ لَحماعةٍ مِن بِابِ أَوْلِى (إللّا بِمَسْجِدٍ) أو غيْرِه (وَقَعَتْ) أي: أُقيمَتْ (فِيهِ جَمَاعَةٌ) وانصرَفُوا، والأَوْلَى أَنْ لا يرفَعَ صوْتَه، ولو أُقيمت جماعةٌ ثانيةٌ سُنَّ لهُم الأذانُ بلا رفْع صوتٍ، وتُسَنُّ الإقامةُ في المسألتينِ.

(وَيُقِيمُ لِلْفَائِتَةِ) قطْعًا مُريدُ فعْلِها (وَلا يُؤَذِّنُ) لها (فِي الجَدِيدِ) الرَّاجِحِ عندَ الرَّافِعِيِّ ("). (قُلْتُ: القَدِيمُ) وهو الأذانُ للفائتةِ رَجَى جماعةً أم لا (أَظْهَرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ) ونسَبَه في «المجموعِ» (١) للجُمهورِ.

⁽٢) في الحاشية: «الأذرعِيّ».

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٨٥).

⁽١) «شرح النووي على مسلم» (٥/ ١٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ١٥٢).

فَإِنْ كَانَ فَوَائِتُ لَمْ يُؤَذِّنْ لِغَيْرِ الأُولَى، وَيُنْدَبُ لِجَمَاعَةِ النِّسَاءِ الإِقَامَةُ لَا الأَذَانُ عَلَى المَشْهُورِ وَالأَذَانُ مَثْنَى

هذا كلُّه حكمُ فائتةٍ واحدةٍ، (فَإِنْ كَانَ) عليه (فَوَائِتُ) ووالَى بينَها في قضائِها (لَمْ يُوَذِّنْ لِغَيْرِ الأُولَى) منها قطْعًا، وفي الأُولى قولا الجَديدِ والقديم، فإن فرَّقها ففي الأَذانِ لَكلِّ منها هذا الخِلافُ، ولو والَى بينَ فائتةٍ ومؤدَّاةٍ أَذَّنَ لَها لا للمُؤدَّاةِ كما صحَّحَه الرَّافعِيُّ (۱) قال: إلّا أن يؤخِّرَها زمنًا طويلًا فيؤذِّنُ لها قطْعًا.

(وَيُنْدَبُ لِجَمَاعَةِ النِّسَاءِ الإِقَامَةُ) على المَشهُورِ بإتيانِ واحدةٍ منهُنَّ بها رافعةً صوْتَها بحيثُ تسمِعُ صواحبَها، فإنْ زادَتْ عليه حرُمَ على الصَّحيحِ، لكن سيأتِي في التَّلبيةِ أنَّها ترفَعُ الصَّوتَ بها، وصوَّبَ بعْضُهم جوازَ استماعِ أذانِها وغنائِها وإن كانت أجنبيَّة، (لا الأذانُ) فلا يُندَبُ لهُنَّ (عَلَى المَشْهُورِ) والخُنثى كالمَرأةِ، وسيأتي أذانُهما للرِّجالِ في شرْحِ قوْلِ المتْنِ: «وَالذُّكُورَةُ»، وقد يُفْهِمُ كلامُه أنَّ المُنفردة لا تُقيمُ، وليس كذلك، بل يجْرِي فيها الخلافُ المَذكُورُ.

⁽۱) «الشرح الكبير» (۳/ ۱۵۱).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٢٨).

وَالْإِقَامَةُ فُرَادَى إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ وَيُسَـنُّ إِدْرَاجُهَا وَتَرْتِيلُهُ، وَالتَّرْجِيعُ فِيهِ، وَالتَّنْوِيبُ فِي الصُّبْح

يجوزُ تحريكُ رَاءِ «أكبر» رُجوعًا إلى الأصْلِ؛ لأنَّه خبَرٌ، ولكن رُوعِيَ المَروِيُّ فيه وهو الوقْفُ.

(وَالإِقَامَةُ) أَلفَاظُها (فُرَادَى) إلَّا التَّكبيرَ فيها، و(إلَّا لَفْظَ الإِقَامَةِ) المزيدَ على المَجرورِ فمثنى.

(وَيُسَنُّ إِدْرَاجُهَا) أي: الإسراعُ في ألفاظِها بأن يجمَعَ بينَ كلِّ كلمتينِ منها في نفَسٍ من غيرِ فصْل، (وَتَرْتِيلُهُ) أي: التَّأنِّي في ألفاظِه فيُرتِّلُها بالإتيانِ بها مبيَّنةً حرْفًا حرْفًا مِن غيرِ تمطيطٍ. قال في «الرَّوضةِ»(١): إلَّا التَّكبيرَ فيجمَعُ بينَ تكبيرتينِ في نَفَسٍ.

(وَالتَّرْجِيعُ فِيهِ) أي: الأذانِ، وهو الإتيانُ بالشَّهادتينِ مرَّتينِ بصوتٍ أخفَضَ مِن الأَوَّلِ يُسمِعُ فيه نفْسَه أو أهْلَ المَسجدِ إن أذَّنَ فيهم، ثمَّ يعيدُهما بالصَّوتِ الأوَّلِ، وسُمِّ فيه نفْسَه أو أهْلَ المَسجدِ إن أذَّنَ فيهم، ثمَّ يعيدُهما بالصَّوتِ الأوَّلِ، وسُمِّ يبذلكَ؛ لأنَّ المُؤذِّنَ رجَعَ إلى رفْعِ الصَّوتِ بعدَ أنْ ترَكَه، أو إلى الشَّهادتينِ بعدَ ذكْرِهما، وقضيَّةُ «الرَّوضةِ»(١) كأصْلِها أنَّه اسمٌ للأمرينِ معًا، وفي «المجموعِ»(١) وغيْرِه أنَّه اسمٌ للأوَّلِ منهما، وفي «شَرح مُسلم»(١) للثَّاني.

(وَالتَّثْوِيبُ) بمُثلَّثةٍ بعدَ مُثنَّاةٍ فوقيَّةٍ مِن ثَابَ إذا رجَعَ قوْلُ المُؤذِّنِ (فِي) أذانِ (الصَّبْح) قبلَ الفجْرِ أو بعدَه بعدَ الحَيعَلَتينِ: «الصَّلاةُ خيْرٌ مِن النَّومِ» مرَّتينِ؛ أي:

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۲۰۸).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۱/۱۹۹).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٩١).

⁽٤) «شرح النووي على مسلم» (٤/ ٨١).

وَأَنْ يُؤَذِّنَ قَائِمًا لِلْقِبْلَةِ، وَيُشْتَرَطُ: تَرْتِيبُهُ وَمُوَالاَثُهُ وَفِي قَوْلٍ: لا يَضُرُّ كَلامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلانِ

اليقظَةُ لها خيرٌ مِن راحةِ النَّومِ، وإذا ثوَّبَ في الأذانِ قبلَ الفجْرِ لم يثوِّبْ فيما بعدَه في الأصحِّ كما قال البغوِيُّ (١) وأقرَّه في «الرَّوضةِ» (٢) كأصْلِها (٣)، لكنَّه صحَّحَ في «التَّحقيقِ» (١) أنَّه يثوِّبُ فيهما، أمَّا أذانُ غيرِ الصُّبح فيُكرَهُ التَّثويبُ فيه.

ومعنى قولِ المُؤذِّنِ: «اللهُ أكبَر» أي: مِن كلِّ شيءٍ، أو مِن أَنْ يُنسَبَ إليه ما لا يليقُ بجلالِه، وقولِه: «حيَّ على الصَّلاةِ»؛ أي: أقبِلُوا عليها، والفلاحُ الفوزُ والبقاءُ؛ أي: هلمُّوا إلى سبب ذلكَ.

(وَ) يُسَنُّ (أَنْ يُؤَذِّنَ) ويقيمَ (قَائِمًا لِلْقِبْلَةِ) إلَّا في الحَيعَلتينِ فيلْوِي عُنقَه ندْبًا جزْمًا في حَيعَلتي الفلاحِ جهة يسارِه مِن غير تحويلِ صدْرِه في حَيعَلتي الفلاحِ جهة يسارِه مِن غير تحويلِ صدْرِه عنِ القِبلةِ وقدمَيْه عن مكانِهما، وخُصَّ الالتفاتُ بالحَيعَلتينِ في الأذانِ والإقامةِ؛ لأنَّه دُعاءٌ إلى الصَّلاةِ دُونَ باقي كلماتِ الأذانِ والإقامةِ، وإذا أذَّنَ قاعدًا أو لغيرِ القبلةِ عندَ القُدرِة كُرِهَ لغيرِ مُسافرِ راكبِ، والعاجزُ لا يُكرَهُ له القُعودُ جزْمًا، وأمَّا الماشِي فقال المَاوَرْدِيُّ (٥): إنِ انتهَى في مشْيِه إلى مكانٍ لا يُسمِعُ مَن كان في موضعِ ابتدائِهِ بقيَّةَ أذانِه لم يجْزِه وإلَّا أَجزَأَه.

(وَيُشْتَرَطُّ: تَرْتِيبُهُ) فلو تركه اعتدَّ بأوَّلِه، (وَمُوالاتُهُ) ولا يضُرُّ فيها تخلُّلُ سكوتٍ أو كلامٍ يسيرٍ جزْمًا، ولا يُكرَهُ إن كان لمَصلحةٍ كتشميتِ عاطسٍ، (وَفِي قَوْلٍ: لا يَضُرُّ كَلامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلانِ) وكذا نومٌ وإغماءٌ وجنونٌ وردَّةٌ بين كلماتِه إن لم

(٢) «الشرح الكبير» (٣/ ١٧٣).

⁽١) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٤٢).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ١٩٩).

⁽٤) «التحقيق» (ص ١٦٩).

⁽٥) «الحاوى الكبير» (٢/ ٤٢).

وَشَـرْطُ المُؤَذِّنِ: الإِسْـلَامُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالذُّكُورَة، وَيُكْرَهُ لِلْمُحْدِثِ وَلِلْجُنُبِ أَشَـدُّ وَالإِقَامَةُ أَغْلَظُ

يفحشِ الطُّولُ، فإذا فحُشَ بحيثُ لا يُعدُّ البناءُ على الأوَّلِ أذانًا ضرَّ جزْمًا، والإقامةُ كالأذانِ فيما ذُكِرَ فيه.

(وَشَـرْطُ المُؤَذِّنِ: الإِسْلَامُ) فلا يصِحُّ أذانُ كافرٍ، ولا يصيرُ بالتَّلفُّظِ به مُسلمًا إن كان عيسويًّا، وإلَّا صارَ ولا أثرَ لاحتمالِ الحكايةِ، والعيسويُّ نسبةٌ لأبي عيسى الأصبهانِيِّ اليهودِيِّ المُعتقِدِ بعثةَ مُحمَّدٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للعرَبِ خاصَّةً.

(وَالتَّمْيِينُ) فلا يصِحُّ أذانُ غيرِ مميِّزٍ مِن صبيٍّ ومَجنونٍ وسَكرانَ، إلَّا في مبادئِ نشوتِه فيصِحُّ، والإغماءُ إذا طرَأً في أثنائِه وقصُرَ زمَنُه لم يضُرَّ، وإن ماتَ أو جُنَّ لم ينْ غيرُه على أذانِه في الأصحِّ.

(وَالذُّكُورَة) فلا يصِحُّ أذانُ مُشكل وامرأةٍ لرجالٍ لا لنساءٍ كما سبق.

ويُشتَرطُ أيضًا علْمُ المُؤذِّنِ بالمَواقيتِ إن كان راتبًا كما في «المجموعِ»(١).

(وَيُكُرُهُ) الأذانُ (لِلْمُحْدِثِ) حدثًا أصغرَ، وهو يقتضِي كراهة أذانِ المُتيمِّمِ ومَنْ به سلسٌ وفاقدِ الطُّهرينِ، وتعليلُهم يدفْعُ ذلكَ، (وَ) الكراهةُ (لِلْجُنْبِ أَشَدُّ) منها للمُحدِثِ، وإذا أذَّنَ الجُنبُ في المَسجدِ عَصَى بالمكْثِ وصحَّ أذانُه، (وَالإِقَامَةُ) مع أحدِ الحَدثينِ (أَغْلَظُ) مِن الأذانِ مع ذلكَ الحدَثِ، وبحَثَ بعْضُهم (٢) مساواة أذانِ الجُنب لإقامةِ المُحدِثِ.

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۳/ ۱۰۲).

⁽Y) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

وَيُسَنُّ صَيِّتٌ حَسَنُ الصَّوْتِ عَدْلٌ، وَالإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الأَصَحِّ، قُلْتُ: الأَصَحُّ أَنْهُ أَفْضَلُ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَشَرْطُهُ الوَقْتُ إِلَّا الصَّبْحَ فَمِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ

(وَيُسَنُّ صَيِّتٌ) أي: عالي الصَّوتِ، و(حَسَنُ الصَّوْتِ) أيضًا بحيثُ لا يتغنَّى به (عَدْلٌ)، فلو أذَّنَ الفاسقُ صحَّ أذانُه، لكن لا يُقبَلُ خبَرُه في دُخولِ الوقْتِ.

(وَالإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ) أي: الأذانِ (فِي الأَصَعِّ) وفي معناه الإقامةُ، وجعَلَ بعْضُهم الخِلافَ في مَجموعِ الأذانِ والإقامةِ؛ أي: هما أفضَلُ مِن الإمامةِ، وحينئذِ فلا يلزَمُ تفضيلُه وحدَه عليها، ولكن عبارةُ الجُمهورِ مساعدةٌ لِما في المتْنِ.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ أَنَّهُ أَفْضَلُ) مِنْهَا (وَاللهُ أَعْلَمُ) وإنَّما لم يؤذِّنْ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ ؛ لأَنَّه كان مُشتغلًا بمُهمَّاتِ الدِّينِ، وقد يُتوهَّمُ مِن تَرجيحِ المُصنِّفِ أفضليَّةَ الأذانِ عليها أنَّه ناقض تصحيحه الآتي في صلاةِ الجَماعةِ مِن أنَّها فرْضُ كفايةٍ أي: فكيفَ الأذانُ المسنونُ أفضَلُ منها ؟ وقال بعضُهم: هو مندفعٌ بأنَّ الجماعة اسمٌ لربطِ حاصل بينَ المسنونُ أفضَلُ منها ؟ وقال بعضُهم: هو مندفعٌ بينَ الأذانِ والإمامةِ غيرُ مُستحبً كما الإمام والمأموم، وهذا غيرُ الإمامةِ، والجمْعُ بينَ الأذانِ والإمامةِ غيرُ مُستحبً كما قال الرَّافِعِيُ (۱)، واعتُرضَ بحكايةِ المَاوَرْدِيِّ (۱) الإجماعَ على جوازِ كوْنِ المؤذِّنِ إمامًا، وعلى استحبابه.

(وَشَرْطُهُ الوَقْتُ) أي: الأذانِ فيه، فلا يصِحُّ قبلَ الوقْتِ (إِلَّا الصَّبْحَ) فلا يُشتَرطُ الوقْتُ في أذانِها (فَمِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ) يصِحُّ أذانُها، وهذا ما صحَّحَه المُصنِّفُ في كُتبِه كلّها، والَّذي صحَّحَه الرَّافعِيُّ (٣) أنَّه من سُبعِ ليلٍ يبْقَى شتاءً ونصْفِ سُبعٍ يبْقَى صيفًا

⁽٢) «الحاوي الكبير» (٢/ ٦١).

⁽١) «الشرح الكبير» (٣/ ١٩٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٩).

وَيُسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِلْمَسْجِدِ يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الفَجْرِ وَآخَرُ بَعْدَهُ، وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ

تقريبًا، وضعَّفَه المُصنِّفُ بأنَّ قائلَه اعتمَدَ حديثًا باطلًا طَويلا محرَّفًا، وأمَّا الإقامةُ للصُّبح فلا تقدَّمُ عليه قطْعًا.

(وَيُسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِلْمَسْجِدِ) مثلًا، وفائدتُهما أنَّه (يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ) منهما للصُّبِحِ (قَبْلَ الفَجْرِ وَآخَرُ بَعْدَهُ) وأفهَمَ أنَّهما لا يؤذِّنانِ دفعةً وهو كذلك، وإن لم يكُنْ إلَّا واحِدٌ أذَّنَ قبلَ الوقْتِ وأعادَ بعدَه، فإنِ اقتصَرَ على أذانٍ واحدٍ فبعدَ الوقْتِ أَوْلَى، وأفهَمَ عدمُ سنِّ الزِّيادةِ على اثنينِ، وعبارةُ الرَّافعِيِّ (۱): يُستحَبُّ أَنْ لا يُزادَ على أربعةٍ. قال المُصنِّفُ: قد أنكرَ هذا كثيرونَ وقالُوا: ضابطُه الحاجَةُ والمصلحَةُ، فيُزادُ ويُنقَصُ بحسبِهما.

فإنِ احتِيجَ للزِّيادةِ زيدَ على جهةِ الشَّفعِ كما قال المَاوَرْدِيُّ (٢) أي: يكونونَ ستَّةً، فإنِ احتِيجَ يكونونَ ثمانيةً، وحيثُ كان للمسجدِ مؤذِّنانِ فأكثرُ، فإنْ وسِعَ الوقْتُ ترتَّبُوا برضًى أو قرعةٍ فيؤذِّنُ واحدٌ بعدَ واحدٍ، وإلَّا أذَّنوا متفرِّقينَ في نواحيه إنِ احتمَلَ ذلكَ لكبرهِ، وإلَّا أذَّنوا مُجتمعينَ إن لم يُهَوِّشُوا، وإلَّا أذَّنَ واحدٌ منهم برضًى أو قرعةٍ.

(وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ) أي: المُؤذِّنِ ولو مُحدثًا كما بحَثَه بعضُهم، وللمُستمعِ أَوْلى صَغيرًا كان كل منهما أو كبيرًا، مُحدثًا كان أو جُنبًا أو حائضًا، أما مُتخليًا أو مُجامعًا قولٌ (مِثْلُ قَوْلِهِ) وأن يُجيبَ في كلِّ كلمةٍ عقِبَ سماعِها، وقد يُفهِمُ كلامُه أنَّه لا يجِبُ في التَّرجيع، لكنَّه في «المجموع»(٣) اختارَ خلافه.

⁽۲) «الحاوي الكبير» (۲/ ۵۸).

⁽۱) «الشرح الكبير» (٣/ ١٩٩).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٢٠).

إلَّا فِي حَيْعَلَتَيْهِ فَيَقُولُ لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلَّا بِاللهِ، قُلْتُ: وَإِلَّا فِي التَّنُويبِ فَيَقُولُ: صَدَقْتَ وَبَرِرْتَ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْه وَسَلَمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ ثُمَّ

وإذا كان السَّامعُ لـ الأذانِ في قرآنٍ أو ذكْرٍ قطَعَه وأجابَ ثمَّ عادَ لِما كان فيه، والطَّائفُ يُجيبُ حالَ طوافِه، والمُصلِّي يُكرَهُ له الإجابةُ إلَّا في: «صدقْت وبرِرْتَ»، فإنْ أَتَى بهما عالمًا بالصَّلاةِ بطَلَتْ، أو ناسيًا أو جاهلًا فلا.

(إلَّا فِي حَيْعَلَتَيْهِ) فلا يقولُ سامعُهما مثلَ قوْلِ المُؤذِّنِ أي: (فَيَقُولُ) بدَلَ كلِّ مِن الحَيعَلتينِ الصَّادقتينِ بالأربع، ولو عبَّرَ بحَيعَلاتِ عان أَوْلى: (لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلَّا الحَيعَلتينِ الصَّادقتينِ بالأربع، ولو عبَّرَ بحَيعَلاتِ عان أَوْلى: (لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلَّا به، ولا قوَّةَ على طاعتِه إلَّا بمعونتِه.

وإنّم اختصَّتِ الحَيعلاتُ بالحَوقلَةِ؛ لأنّهما دعاءٌ إلى الصَّلاةِ ولا ذكْرَ فيها، فناسَبَها الإتيانُ بالحَوقلَةِ، والحَيعلَةُ بفتْحِ الحاءِ المُهملةِ وسُكونِ المُثنّاةِ التَّحتيَّةِ مركبَّةٌ مِن حيَّ على الصَّلاةِ حيَّ على الفلاحِ، ولأهلِ العَربيةِ في «لاحوْلَ ولا قوَّةَ إلاّ باللهِ» خمسةُ أوجهِ مشهورةٍ.

(قُلْتُ: وَإِلَا فِي التَّثُويِبِ) وتقدَّمَ ضَبْطُه وتفسيرُه، فلا يقولُ سامِعُه مثلَ قوْلِ المُؤذِّنِ أي: (فَيَقُولُ: صَدَقْتَ) يعني: فيما قلْتَه، (وَبَرِرْتَ) بكسرِ الرَّاءِ الأُولى أي: في صدْقِك، (وَاللهُ أَعْلَمُ).

والإقامةُ كالأذانِ فيما ذُكِرَ فيه إلَّا في كلمةِ الإقامةِ، فإنَّ سامِعَها يقولُ بدَلَها: «أقامَها اللهُ وأدامَها وجعَلَنِي مِن صالحِي أهْلِها».

(وَ) يُسَـنُّ (لِكُلِّ) مِن مؤذِّنِ وسامع ومُستمع (أَنْ يُصَلِّيَ) ويُسلِّمَ أيضًا كما بحَثَه بعضُهم (عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْد فَرَاغِهِ) أي: المُؤذِّنِ مِن الأذانِ (ثُمَّ) يقولُ

اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ

بعدَ ذلكَ: (اللَّهُمَّ) أي: يا اللهُ (رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ) بفتْحِ الدَّالِ؛ أي: دعوةِ الأذانِ (التَّامَّةِ) سُمِّيتْ بذلكَ لسلامتِها مِن تطرُّقِ نقْصِ إليها، (وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ) أي: الَّتي ستقامُ (آتِ) أي: أعْطِ (مُحَمَّدًا الوسِيلَةَ) هي في الأصْلِ اسمٌ لِما يُتوسَّلُ به، وفي «صَحيحِ مُسلم» (۱): «مَنْزِلَةٌ فِي الجَنَّةِ»، وقيلَ: القرْبُ مِن اللهِ، (وَالفَضِيلَة) فعيلةٌ مِن الفضْلِ، (وَابْعَثُهُ مَقَامًا مَحْمُودًا) بتنكيرِ هما كما في «صَحيحِ البُخاريِّ» (۲) وغيْرِه مِن كُتبِ الحديثِ، وفيه موافقةٌ للآيةِ أيضًا، قال المُصنِّفُ في «التَّحريرِ»: وتعريفُهما ليس صحيحًا روايةً أي: بل معنًى، ونُوزعَ في ذلكَ بأنَّ ابنَ حبَّانَ في «صحيحه» (۳) والنَّسائيَّ في «سُننِه» (٤) رَوَيا التعريف بإسنادٍ صحيح.

والمقامُ المحمودُ: هو مقامُ الشَّفاعةِ في فصْلِ القضاءِ يومَ القيامةِ. الذي يحمده فيه الأوَّلونَ والآخِرونَ.

وقوله: (الَّذِي وَعَدْتَهُ) بدلٌ ممَّا قَبْلَه، أو نصبٌ بتقديرِ أعني، أو رفعٌ خبَرُ مُبتدأً محدوفٍ بتقديرِ هو الَّذي وعدته (٥)، وفي «الرَّوضةِ» (١) كأصْلِها (٧) زيادةُ: «وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ» قبلَ: «وَابْعَثْهُ»، وزيادة: «يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ» بعدَ «وَعَدْتَهُ»، وحذَفَهما المُصنِّفُ؛ لعدَم ذكْرِهما في كُتبِ الحديثِ.

⁽۱) «صحيح مسلم» (٣٨٤).

⁽٣) «صحيح ابن حبان» (١٦٨٩).

⁽٥) فوقها في الأصل: ح.

⁽۷) «الشرح الكبير» (۳/ ۲۰۵).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٦١٤).

⁽٤) «سنن النسائي» (٦٨٠).

⁽٦) «روضة الطالبين» (١/ ٢٠٣).

(فَصَلُ اللهِ

اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ شَرْطٌ لِصَلَاةِ القَادِرِ، إِلَّا فِي شِدَّةِ الخَوْفِ وَنَفْلِ السَّفَرِ فَلِلْمُسَافِرِ التَّنَقُّلُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا

(فَصَلُ) فيالاسُتِقبَالِ وَالاجِنِهَادِ فِيهِ

(اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ) وهي لغةً: الجهة، سُمِّيَتْ بذلكَ لمُقابِلةِ المُصلِّي لها، وشرعًا: الكعبة، ولو عبَّر بها كان أَوْلَى، (شَـرْطٌ لِصَلَاةِ القَادِرِ) على استقبالِها وهو بصدْرِه فقطْ، والغرَضُ في حقِّ مَن قرُبَ منها إصابة عيْنِها، وكذا فيمَنْ بعُدَ عنها في الأصحِّ، لكن ظنَّا، ومَنْ عجزَ عنِ استقبالِها كمريضٍ لم يجِدْ من يوجِّهُه إليها ومربوطٍ على خشبةٍ ونحْوِ ذلكَ يصلِّي على حالِه ويعيدُ.

(إِلّا) صلاة القادر (فِي شِدَّةِ الخَوْفِ) في قتالٍ مُباحٍ وباقي وُجوهِ الخَوفِ، فيسقُطُ استقبالُها فيه فرضًا ونفلًا كما سيأتي في النَّوعِ الرَّابِعِ مِن أنواعِ صلاةِ الخَوفِ، إلَّا إذا أمن وهو راكبٌ فيستقبِلُ، فإنِ استدبَرَ بطلَتْ صلاتُه، (وَ) إلَّا في (نَفْلِ السَّفَرِ) المُباحِ لذي المَقصدِ المُعيَّنِ فلا يتنقَّلُ عاصِ بسفرِه وهائمٌ.

(فَلِلْمُسَافِرِ) صوبَ مقصدِه (التَّنَقُّلُ) وسجدَةُ الشُّكرِ والتِّلاوةِ خارجَ الصَّلاةِ على الصَّحيحِ كما سيأتِي في بابِهما، (رَاكِبًا وَمَاشِيًا) بشرْ طِ أن يحترِزَ عن فعل كثيرٍ؛ كركض، وعَدْوٍ مِن غيرِ حاجةٍ، وعن تعمُّدِ وطءِ نجاسةٍ جافةٍ، أمَّا الرَّطبةُ فتبطُلُ كركضٍ، وعَدْوٍ مِن غيرِ حاجةٍ، وعن تعمُّدِ وطءِ نجاسةٍ جافةٍ، أمَّا الرَّطبةُ فتبطلُ الصَّلاةُ بوطْئِها، وبشرْطِ دوامِ السَّفرِ والسَّيرِ، فلو أقامَ في أثناءِ صلاتِه أو وصَلَ الصَّلاةُ بوطْئِها، وبشرْطِ دوامِ السَّفرِ والسَّيرِ، فلو أقامَ في أثناءِ صلاتِه أو وصَلَ

وَلا يُشْتَرَطُ طُولُ سَفَرِهِ عَلَى المَشْهُورِ، فَإِنْ أَمْكَنَ اسْتِقْبَالُ الرَّاكِبِ فِي مَرْقَدٍ وَإِثْمَامُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ لَزِمَهُ وَإِلَّا فَالأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ سَهُلَ الِاسْتِقْبَالُ وَجَبَ وَإِلَّا فَلَا، وَيَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فِي السَّلَامِ أَيْضًا.

المنزل، فإن كان راكبًا وجَبَ عليه إتمامُها على الأرضِ مستقبلَ القبلةِ، إلَّا إذا تمكَّنَ مِن إتمامِها على الدَّابَّةِ أو ماشيًا وجَبَ الوقوفُ والإتمامُ متمكنًا.

وقيلَ: ليس للمُسافرِ صلاةُ العيدِ والكسوفِ والاستسقاءِ على الرَّاحلةِ، وراكبُ سَفينةٍ لا يتنفَّلُ حيثُ توجَّهَتْ به إلَّا ملَّاحُها كما في «المجموع»(١) وغيرِه.

وخرَجَ بالنَّفل: فرْضُ العينِ، وكذا النَّذرُ، والجنازَةُ على المَذهبِ، وبالمُسافرِ: الحاضرُ فلا يتنفَّلُ ماشيًا ولا راكبًا.

(وَلا يُشْتَرَطُ طُولُ سَفَرِهِ عَلَى المَشْهُورِ) وفي «الرَّوضةِ»(٢) على المَذهبِ.

(فَإِنْ أَمْكَنَ اسْتِقْبَالُ) القِبلةِ جميع الصَّلاةِ للمُتنفِّل (الرَّاكِبِ فِي مَرْقَدِ) كمَحملِ واسعِ (وَإِثْمَامُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ لَزِمَهُ) ذلكَ (وَإِلّا) بأن لم يمكِنِ الرَّاكبَ المَذكُورَ جميع ذلك، (فَالاَّصَحُّ أَنَّهُ إِنْ سَهُلَ الاِسْتِقْبَالُ) عليه، كأنْ تكونَ دابَّتُه واقفةً وأمكنَ انحرافُه أو تحريفُها، أو سائرةً سهلةً بيدِه زمامُها (وَجَبَ) عليه الاستقبالُ (وَإِلّا) بأن لم يسهُلْ، كأنْ تكونَ صعبةً أو مقطورةً ولم يمكِنِ انحرافُه عليها (فكل) يجِبُ الاستقبالُ في شيءٍ منها.

(وَ) حيثُ وجَبَ الاستقبالُ (يَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ) فقَطْ على الأصحِّ، (وَقِيلَ:) لا يختَصُّ بل (يُشْتَرَطُ) الاستقبالُ (فِي السَّلَام أَيْضًا).

(۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۲۱۰).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٢٣٣).

وَيَحْرُمُ انْحِرَافُهُ عَنْ طَرِيقِهِ، إلَّا إلَى القِبْلَةِ، وَيُومِئُ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ أَخْفَضَ وَالأَظْهَرُ أَنَّ المَاشِيَ يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ وَيَسْتَقْبِلُ فِيهِمَا وَفِي إِحْرَامِهِ وَلا يَمْشِي إلَّا فِي قِيَامِهِ وَتَشَهُّدِهِ

(وَيَحْرُمُ انْحِرَافُهُ عَنْ طَرِيقِهِ) مع مُضيّه في الصَّلاةِ لا مجرَّدُ الانحرافِ مع قطْعِها فلا يحرمُ؛ لأنَّ له ترْكَها، فإنِ انحرَفَ عن طريقِه عمْدًا أو سهوًا وطالَ الزَّمانُ بطلَتْ، بخلافِ الانحرافِ يسيرًا ناسيًا، أو لجماح دابَّةٍ، أو عُروضِ ريح لسفينةٍ.

(إِنَّ إِلَى القِبْلَةِ) قال بعضُهم: والانحرافُ إليها ظاهرٌ إن كانت يمينَه أو يسارَه، فإن كانت خلفه فانحرَفَ إليها عمْدًا بطلَتْ صلاتُه، ولوْ أحرفه غيرُه عمْدًا فعادَ بعدَ طُولِ الفصْلِ بطلَتْ قطْعًا، وكذا على القُرْبِ في الأصحِّ، ولو كان له مقصدٌ معيَّنٌ فقصدَ غيْرَه في أثناء صلاتِه انحرَفَ إليه حتْمًا وصارَ قبْلتَه.

(وَ) لا يجِبُ على الرَّاكبِ في سُـجودِه وضْعُ جبهتِه على عُرفِ دابَّتِه أو سَـرْجِها مثلًا، بل (يُومِئُ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ) حالَ كونِه (أَخْفَضَ) مِن ركوعِه.

(وَالأَظْهَرُ أَنَّ المَاشِيَ) لا يومِئ بل (يُتِمُّ) حتْمًا (رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ) كما أَطلَقَه «الرَّوضةُ» (() كأَصْلِها (()) وبحَثَ بعْضُهم (() تقييدَه بغير زمنِ الوَحْلِ والثَّلج، (وَ) على الأَظْهرِ (يَسْتَقْبِلُ) القِبلةَ حتْمًا (فِيهِمَا وَفِي إحْرَامِهِ) لا في غيرِ ذلكَ (وَلا يَمْشِي) أي: لا يجوزُ له المَشْئِ في جميعِ صلاتِه (إلّا فِي قِيَامِهِ وَ) في (تَشَهُّدِهِ) ولا يجِبُ الاستقبالُ فيهما ولا في السَّلام على الأصحِّ.

(۲) «الشرح الكبير» (۳/ ۲۱۷).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢١٣).

⁽٣) في الحاشية: «الأذرعِي».

وَلَوْ صَلَّى فَرْضًا عَلَى دَابَّةٍ وَاسْتَقْبَلَ وَأَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ وَهِي وَاقِفَةٌ جَازَ أَوْ مَنْ صَلَّى فِي الكَعْبَةِ وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا أَوْ بَابَهَا مَرْدُودًا، أَوْ مَفْتُوحًا مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتِهِ ثُلُثَى فِرَاعٍ أَوْ عَلَى سَطْحِهَا مُسْتَقْبِلًا مِنْ بِنَائِهَا مَا سَبَقَ جَازَ، وَمَنْ أَمْكَنَهُ وَلِمُ القِبْلَةِ

(وَلَوْ صَلَّى فَرْضًا عَلَى دَابَّةٍ) في هَودجٍ مثلا (وَاسْتَقْبَلَ) القِبلة (وَأَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ) وغيرَ هما مِن أركانِ الفرْضِ، ولو قال: «وأتمَّ أركانَه» كان أوْلى، (وَهِيَ وَاقِفَةٌ) ولو غيرَ معقولة (جَازَ) في الأصحِّ، والأرجوحةُ المُعلَّقةُ بحبالٍ كدابَّةٍ واقفةٍ، (أَوْ) وهي (سَائِرَةٌ فَلَا) يجوزُ في الأصحِّ، إلَّا إذا خافَ مِن النُّزولِ عن دابَّتِه انقطاعًا عن رُفقتِه أو على نفسِه أو مالِه، أو كان هناك مطرُّ أو وحْلُ لا يمكِنُ اجتنابُه كما بحثَه بعضُهم، فيصلِّي الفرْضَ عليها مُومئًا ويعيدُ في الأصحِّ، ولو صلَّى على سَريرٍ مَحمولِ على رجالٍ سائرينَ به صحَّ.

(وَمَنْ صَلَّى فِي) جَوفِ (الكَعْبَةِ) فرْضًا أو نَفلا (وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا) أو شيئًا مُثبتًا فيها كخشبة وشجرة ، أو جمَع ترابَ عَرْصتِها وصلَّى إليه، (أَوْ) لم يستقبِلْ جدارَها بل استقبَلَ (بَابَهَا) حالَ كونِه (مَرْدُودًا، أَوْ مَفْتُوحًا) مقيَّدًا بقولِه: (مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتِهِ بل استقبَلَ (بَابَهَا) حالَ كونِه (مَرْدُودًا، أَوْ مَفْتُوحًا) مقيَّدًا بقولِه: (مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتِهِ بل استقبَلَ (بَابَهَا) حالَ كونِه (مَرْدُودًا، أَوْ مَفْتُوحًا) أو في عَرْصتِها لو انهذَمَتْ أعاذَ اللهُ ثُلُتُ في ذِرَاعٍ) تقريبًا (أَوْ) صلَّى (عَلَى سَطْحِهَا) أو في عَرْصتِها لو انهذَمَتْ أعاذَ الله مِن ذلكَ (مُسْتَقْبِلًا) بجميع بدنِه (مِنْ بِنَائِهَا مَا سَبَقَ) وهو شاخصٌ متَّصلٌ بها ثُلُثا فراع (جَازَ)، فإن لم يكُنِ الشَّاخصُ متَّصلًا كمتاع استقبَلَه لم يكُفِ، ولوْ وقَفَ عندَ طرَفِ البيتِ وبعْضُ بدَنِه خارجٌ عنه لم تصِحَّ صلاتُه.

(وَمَنْ) صلَّى في غيرِ جوْفِ الكَعبةِ أو في غيْرِ سطْحِها و (أَمْكَنَهُ عِلْمُ القِبْلَةِ)

حَـرُمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَالِاجْتِهَادُ، وَإِلَّا أَخَذَ بِقَـوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ، فَإِنْ فُقِدَ وَأَمْكَنَ اللَّجْتِهَادُ حَرُمَ التَّقْلِيدُ

بأنْ كان بحَضرَتِها ولم يحُلْ بينَها وبينَه شيءٌ، سواءٌ أبصَرَها أم لا؛ كمَنْ صلّى في المَسجدِ أو على أبي قُبيسٍ أو سَطحٍ وشكَّ فيها لعَمَّى أو ظُلمةٍ ونحْوِ ذلكَ استقبَلَ عيْنَها حتْمًا، و (حَرُمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ) وهو العمَلُ بقوْلِ غيرِه فيها (١١)، (وَالِاجْتِهَادُ) وهو العمَلُ بقوْلِ غيرِه فيها، وولخَرُمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ) وهو العمَلُ بقوْلِ غيرِه فيها، ويدخُلُ في علْمِ القِبلةِ محرابُه صَالَيْتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللّه عَلْمَ القِبلةِ محرابُه صَالَيْتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللّه عَلْمُ الخلقيّ كالجبلِ جازَ الاجتهادُ جزْمًا، وكذا غيرُ الخلقيّ كالجبلِ جازَ الاجتهادُ جزْمًا، وكذا غيرُ الخلقيّ كالبناءِ في الأصحِّ.

(وَإِلّا) بأن لم يمكِنْه علْمُ القبلةِ بأنْ كان غائبًا عن مكَّةَ أو فيها وبينَه وبينَها حائلٌ (أَخَذَ) فيها وُجوبًا (بِقَوْلِ ثِقَةٍ) بصيرٍ حُرِّ أو عَبدٍ أو امرأةٍ (يُخبِرُ عَنْ عِلْمٍ) لا عنِ اجتهادٍ؛ كقولِه: «ها أنا أشاهِدُ الكعبَةَ»، ولا يجتهدُ مع وُجودِ الثِّقةِ، ولا يأخُذُ بقوْلِ فاستٍ ومُميِّزٍ يخبِرُ عن علْمٍ على المَذهبِ فيهِما، ويقومُ مَقامَ الثِّقةِ رؤيتُه محاريبَ المُسلمينَ ببلدٍ كبير أو صغير يكثُرُ طارِقُوه.

(فَإِنْ فُقِدَ) الثَّقةُ المَذكُورُ (وَأَمْكَنَ الِاجْتِهَادُ) لكوْنِ المُصلِّي بصيرًا عارفًا بدليلِ القِبلةِ، أرضيِّ كالجِبالِ، أو هوائيِّ كالرِّياحِ، أو سمائيٍّ كالكوكبِ، نهاريًّ كالشَّمسِ، أو ليليِّ كالجُديِّ، (حَرُمَ) حينئذِ على العارفِ بدليلِها (التَّقْلِيدُ) وهو قبولُ قولِ المُخبِرِ عنِ اجتهادٍ، ووجَبَ عليه الاجتهادُ إن وسِعَ الوقْتُ له، فإنْ ضاقَ صلَّى كيف كان وأعادَ حتْمًا.

⁽١) حاشية: «لا بدُّ أن يكون قول غيره مستندًا إلى اجتهاد».

وَإِنْ تَحَيَّرَ لَمْ يُقَلِّدُ فِي الأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَقْضِي، وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الِاجْتِهَادِ لِي الْأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَقْضِي، وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الِاجْتِهَادِ لِي تَحْشُرُ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الِاجْتِهَادِ وَتَعَلَّمِ الأَدِلَّةِ كَأَعْمَى قَلَّدَ لِي كُلِّ صَلَاةٍ تَحْضُرُ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الِاجْتِهَادِ وَتَعَلَّمِ الأَدِلَّةِ كَأَعْمَى قَلَّدَ لِي التَّعَلَّمِ فَيَحْرُمُ التَّقْلِيدُ،

(وَإِنْ تَحَيَّرَ) المُجتهدُ لغيمٍ أو تعارُضِ أدلَّةٍ أو غيْرِ ذلكَ (لَمْ يُقَلِّدُ فِي الأَظْهَرِ) ضاقَ الوقْتُ أم لا كما في «المجموعِ»(١)، (وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ) إلى أيِّ جهةٍ شاء، (وَيَقْضِى) هذه الصَّلاةَ حتْمًا.

(وَيَحِبُ تَجْدِيدُ الِاجْتِهَادِ) إذا لم يكُنْ ذاكرًا للدَّليلِ الأوَّلِ (لِكُلِّ صَلَاةٍ) أداءً أو قضاءً (تَحْضُرُ) مِن الخَمسِ، وكذا المَنذُورةُ كما بحَثَه بعضُهم (عَلَى الصَّحِيحِ) المَنصُوصِ، وعبَّرَ في «الرَّوضةِ» (٢) بالأصحِّ، وقيلَ: إنْ فارَقَ مكانَه جدَّدَ، وإلَّا فلا، وزيَّفَه في «الرَّوضةِ» (٣) مع اقتضاءِ كلامِه في «التَّحقيقِ» (١) الجَزمَ به.

وأشارَ إلى قسيمِ قوْلِه: «وأمكنَ الاجتهادُ» بقولِه: (وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الإجْتِهَادِ وَتَعَلَّمِ الأَدِلَّةِ) للقِبلةِ (كَأَعْمَى) البصرِ أو البصيرةِ كبليدٍ عُلِّمَ فلم يتعلَّمْ (قَلَّدَ ثِقَةً) مكلَّفًا حُرَّا أو عبدًا أو امرأةً (عَارِفًا) بأدلَّةِ القِبلةِ فيَقبَلُ قوْلَه المُستنِدَ إلى اجتهادٍ، فإنْ قال: «رأيْتُ الكثيرَ يصلُّونَ إلى كذا» فهو خبَرُ لا تقليدٌ، فإنْ صلَّى مِن غيرِ تقليدٍ أعادَ وإنْ أصابَ القِبلةَ، ويجوزُ للأعمى اعتمادُ المِحرابِ باللَّمسِ.

(وَإِنْ قَدَرَ) البصيرُ على تعلُّمِ أدلَّةِ القِبلةِ بأنْ كان إذا عُلِّمَ تعلَّمَ (فَالأَصَحُّ: وُجُوبُ التَّعَلُّمِ) عليه لأدلَّتِها، وحينئذِ (فَيَحْرُمُ التَّقْلِيدُ) لغَيرِه، وعلى هذا فإن ضاقَ الوقْتُ

⁽۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۲۲۱).

⁽٤) «التحقيق» (ص ١٩٣).

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۳/ ۲۳۰).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٢١).

وَمَنْ صَلَّى بِالِاجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الخَطَأَ قَضَى فِي الأَظْهَرِ فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا وَجَبَ اسْتِثْنَافُهَا، وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي وَلا قَضَاءَ

عنِ التعلَّمِ صلَّى كيفَ كان وأعادَ حتْمًا، وأفهَمَ كلامُه أنَّ تعلُّمَ أدلَّةِ القِبلةِ فرْضُ عينٍ المعنَّمَ أدادَ سَفرًا، عينٍ مُطلقًا، لكنَّه صحَّحَ في «المجموعِ» (١) وغيْرِه أنَّه فرْضُ عينٍ لمَنْ أرادَ سَفرًا، وإلَّا ففرْضُ كفايةٍ، وخصَّصَ بعْضُهم (١) السَّفرَ بما يقِلُّ فيه العارِفُ بالأدلَّةِ، فإنْ كثر كركبِ عظيم فهو كالبلَدِ.

(وَمَنْ صَلَّى بِالِاجْتِهَادِ) مِن نفْسِه، أو بإخبارِ مُقلَّده كأعمى (فَتَيَقَّنَ الخَطأَ) مِن نفْسِه أو في تيامُنِ أو تياسُرِ كما سيأتِي بعدَ تحلُّلِه مِن نفْسِه أو مقلَّدِه في جهةٍ صلَّى إليها، أو في تيامُنِ أو تياسُرِ كما سيأتِي بعدَ تحلُّلِه مِن صلاتِه (قَضَى فِي الأَظْهَرِ) وأرادَب «تيقُّنِ الخطأِ»: ما يمتنعُ معَه الاجتهادُ؛ ليدخُلَ خبرُ الثَّقةِ عن مُعاينةٍ، ولو ظنَّ الخطأَ بالاجتهادِ لم يقْضِ جزْمًا.

وأفهَ مَ قُولُه: «قَضَى» أنَّه لو تيقَّنَ الخطَأَ في الوقْتِ أعادَ جزْمًا، وعلى الأظهَرِ (فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا) أي: الخطأَ المُعيَّنَ في الصَّلاةِ سواءٌ لم يظهَرْ له مع ذلك الصّوابُ ويكونُ عاجزًا عنه بالاجتهادِ عن قُربٍ، أو يظهَرُ له الصّوابُ مُقترنًا بيقينِ الخطأِ، أو لا يظهَرُ له الصّوابُ مُقترنًا بيقينِ الخطأِ، أو لا يظهَرُ له الصّوابُ ويكونُ قادرًا عليه عن قُربٍ، (وَجَبَ اسْتِئْنَافُهَا) في الأحوالِ كلّها ولا يبني على ما فعَلَ منها.

(وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) قبلَ الصَّلاةِ أو بعدَها أو في أثنائِها بأنْ ظهَرَ له الصَّوابُ في غيْرِ الجِهةِ الأُولى (عَمِلَ بِالثَّانِي وَلا قَضَاءَ) لِما صلَّاه بالأوَّلِ، واحتُرزَ بالمُعيَّنِ

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٢٠٩).

⁽٢) في الحاشية: «السُّبكي».

حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالِاجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءَ

عمّا تضمّنه قولُه: (حَتَّى لَوْصَلّى) صلاةً (أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ) كلَّ ركعةٍ (بِالإجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءَ) لها على الأصحّ، واختارَ بعْضُهم (() مقابِلَه؛ لاشتمالِ صلاتِه الواحدةِ على الخطأِ قطعًا، وعبارَةُ المثنِ تصدُقُ بالخطأِ يَمنةً ويَسْرةً بأنْ صلّى إلى الجهةِ ثمَّ رَأَى القبلةَ يمينَها أو يسارَها، فإنْ تيقَّنَ الخطأَ بعدَ الصَّلاةِ أعادَها، أو فيها الستأنفَها في الأظهرِ، وإنْ ظنَّهُ باجتهادٍ بعدَ الصَّلاةِ لم يؤثِّر، أو فيها انحرَفَ وأتمّها.



(١) في الحاشية: «هو السُّبكي».

بَابُ صِفَةِ ٱلصَّلَاة أَرْ كَانُهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ

(بَابُ صِفَةِ) أَيَّ: كَنْفَتَةِ (ٱلصَّلَاةِ)

المُشتَمِلةِ على فُروضِ تُسمَّى أركانًا، وعلى سُننِ ويُسمَّى ما يُجبَرُ بالسُّجودِ منها بعضًا، وما لا يجِبُ يسمّى هيئةً، وستأتي شُروطُها.

وحاصِلُ ما قيل في الفرْقِ بينَ ذلكَ: أنَّ المطلوبَ في الصَّلاةِ إن كان خارجًا عن حقيقتِها فشرْطٌ، وإلَّا فركْنٌ أو بعضٌ أو هيئةٌ.

(أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةَ عَشَـرَ) كـ «المُحرَّر»(١) بجعَـل الطُّمأنينةَ هيئةً تابعةً للرُّكن، وأربعَةَ عشَـرَ كـ «الحاوي» (٢) بجعْل الطُّمأنينةِ رُكنًا واحدًا يختلفُ بالنَّظرِ لمَحلِّه، وخمسَـةً عشَـرَ كـ «بهجةِ الحاوي»(٣) بعدِّ عدم الصَّارفِ، لكنِ التَّحقيقُ أنَّه شـرطٌ في حُصولِ الرُّكن، وسبعَةَ عشَرَ كـ (الرَّوضةِ (٤) بجعل الطُّمأنينةِ رُكنًا مستقلًّا في الرُّكوع والاعتدال والسُّجودينِ والجُلوس بينَهما، والخلْفُ في ذلكَ بينَهم لفظِيٌّ، وثمانيَةَ عشر كالتَّنبيهِ»(٥) بزيادة نيَّة الخُروج مِن الصَّلاةِ لكنَّه مَرجوحٌ، وأمَّا المُوالاةُ ففي «الرَّوضةِ»(١) كأصْلِها(٧) أنَّها ركنُّ، وفي «شرح الوسيطِ»(٨) للمُصنِّفِ أنَّها شرْطُ.

⁽١) «المحرر» (ص ٣٣).

⁽٣) «البهجة الوردية» (ص ٦٠).

⁽٥) «التنبيه» (ص ٣٣).

⁽٧) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٥٥).

⁽A) «التنقيح في شرح الوسيط» مطبوع بهامش الوسيط (٢/ ١٥٥).

⁽٢) «الحاوي الصغير» (ص٩٥١).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٢٢٣).

⁽٦) «روضة الطالبين» (١/ ٢٢٣).

النَّيَّةُ، فَإِنْ صَلَّى فَرْضًا وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهِ، وَتَعْيِينُهُ وَالْأَصَحُّ وُجُوبُ نِيَّةِ الفَرْضِيَّةِ

وأوّلُ أركانِ الصّلاةِ: (النّيّةُ) وهي قصْدٌ مقترنٌ بفعْ لل محلُّها القلْبُ، وتقدَّمَ الحكلامُ عليها في الوُضوءِ، واختارَ الغَزاليُّ في «وسيطِه»(١) و«وجيزِه»(١) أنَّ النّيةَ بالشُّروطِ أشبَهُ، وجزَمَ جمْعٌ مِن الأصحابِ قبلَه بأنَّ النّيَّةَ شرطُّ، (فَإِنْ صَلَّى فَرْضًا) بالشُّروطِ أشبَهُ، وجزَمَ جمْعٌ مِن الأصحابِ قبلَه بأنَّ النيَّةَ شرطُّ، (فَإِنْ صَلَّى فَرْضًا) أي: أرادَ صلاتَه (وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهِ) أي: فعلِ الصَّلاةِ وهو المَعنَى الَّذي يقصِدُه النَّاوي بقولِه: «أُصلِّي» و «نحْوِه»، ولا يكْفِي إخطارُها ببالِه دُونَ قصْدِ الفعْلِ، وأمَّا النَّاقُ فمستثناةٌ مِن قصْدِ الفعْل؛ لأنَّها لا تُنْوَى، بل المَنويُّ ما عدَاها.

(وَ) وجَبَ أيضًا (تَعْيِينُه) أي: الفرْضِ، مِن صُبحِ أو ظُهرٍ أو جُمعةٍ أو غيْرِها، ولا يكْفِي نيَّةُ فرْضِ الوقْتِ في الأصحِّ، ولوْ قال كـ «المُحرَّرِ» (٣): فِعْلُهَا وَتَعْيِينُها ليعودَ الضَّميرُ للصَّلاةِ المَفهومَةِ مِن «صلَّى» كان أَوْلى؛ فإنَّ نيَّةَ الفرْضِ ذكرَها في قولِه: (وَالأَصَحُّ وُجُوبُ نِيَّةِ الفَرْضِيَةِ) وهو قدْرٌ زائدٌ على حُضورِ المَنويِّ في الذِّهنِ، فطريقُ النَّاوي إحضارُ الصَّلاةِ أوَّلا في ذهْنِه ثمَّ يقصِدُ فعْلَها.

و لا يكْفِي مقارنَةُ التَّكبيرِ حُضورَها في ذهْنِه مِن غيرِ قصْدِ فعْلِها، و لا فرْقَ فيما ذُكِرَ بينَ البالِغِ وغيْرِه كما يقتضِيه إطلاقُ المتْنِ تبعًا لـ «الرَّوضةِ» (١) كأصْلِها (٥)، لكنَّه في «المجموعِ» (٦) ضعَّفَه، وصوَّبَ أنَّ نيَّةَ الفَرضيَّةِ لا تُشتَرطُ في الصَّبيِّ، وصحَّحَه في «التَّحقيقِ» (٧) أيضًا.

⁽١) «الوسيط في المذهب» (٢/ ٨٦).

⁽٣) «المحرر» (ص ٣٠-٣١).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٥٨).

⁽۷) «التحقيق» (ص ۱۹٦).

⁽٢) «الوجيز مع الشرح الكبير» (١/ ٤٦٠).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٢٢٤).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٢٧٨).

دُونَ الإِضَافَةِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ يَصِحُّ الأَدَاءُ بِنِيَّةِ القَضَاءِ وَعَكْسُهُ وَالنَّفْلُ ذُو الوَقْتِ أَوِ السَّبَ كَالفَرْضِ فِيمَا سَبَقَ وَفِي نِيَّةِ النَّفْلِيَّةِ وَجْهَانِ

(دُونَ الإِضَافَةِ إِلَى اللهِ تَعَالَى) كقولِه: «أصلي كذا لله» فلا تجب، ودُونَ عددِ الرَّكعاتِ على الأصحِّ فيهِما، إلَّا أنَّه لو نَوَى الظُّهرَ مثلًا ثلاثًا أو خمسًا بطلَتْ على الرَّكعاتِ على الأصحِّ فيهِما، إلَّا أنَّه لو نَوَى الظُّهرَ مثلًا ثلاثًا أو خمسًا بطلَتْ على المَذهب، واستُشكِلَ تصويرُ عدَمِ الإضافةِ إلى اللهِ بأنَّ قصدَ الفرضيَّةِ لا ينفَكُ عن نيَّةِ الإضافةِ للهِ.

(وَ) الأصحُّ (أَنَّهُ يَصِحُّ الأَدَاءُ) اصطلاحًا (بِنِيَّةِ القَضَاءِ) لذلك، (وَعَكْسُهُ) لكِنْ فيمَ نْ ظنَّ بقاءَ الوقْتِ لغيم ونحْوِه فنَوى الأداءَ، أو خُروجَه فنوى القضاء، ثمَّ بانَ خلافُه، فلو نَوى الأداءَ وقْتَ القضاءِ وعكْسَه عالمًا بالحالِ بطلَتْ صلاتُه جزْمًا، أو أوقَعَ الأداءَ لغةً موقِعَ القضاءِ لغةً لم يضُرَّ جزْمًا، ولا يُشتَرطُ التَّعرُّضُ لنيَّةِ الأداءِ والقَضاءِ في الأصحِّ، وقال المَاوَرْدِيُّ (۱) وغيرُه: إنْ كان عليه فائتةٌ مثلُها اشترطَ التَّعرُّضُ لنيَّةِ الأداءِ التَّعرُّضُ لنيَّةِ الأداء، وإلَّا فلا، قال بعضُهم (۱): وهو متعيَّنٌ.

(وَالنَّفْلُ ذُو الوَقْتِ) كراتبةٍ، وعيدٍ، وضُحَى (أَوِ السَّبِ) كاستسقاءٍ وكسوفٍ وطوافٍ، واستثنى بعضُهم (٣) مِن ذي السَّبِ تحيَّةَ المَسجدِ، (كَالفَرْضِ فِيمَا سَبَقَ) فيه (٤) مِن اشتراطِ قصْدِ فعلِ الصَّلاةِ وتعيينها؛ كوترٍ أو ضُحَى قبْلَها أو بعدَها، أو صلاةِ عيدِ فطْرٍ أو أَضْحَى، أو كُسوفٍ أو استسقاء، (وَفِي) اشتراطِ (نِيَّةِ النَّفْلِيَّةِ) في دي وقتٍ أو سببٍ (وَجْهَانِ) كما في اشتراطِ نيَّةِ الفَرضيَّةِ في الفرْضِ.

⁽٢) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

⁽٤) «فيما سبق فيه» كتب فوقها: ح.

⁽١) «الحاوي الكبير» (٢/ ٩٢).

⁽٣) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

قُلْتُ: الصَّحِيحُ لا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ النَّفْلِيَّةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَيَكْفِي فِي النَّفْلِ المُطْلَقِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ، الثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ الصَّلَاةِ، وَالنِّيَّةُ بِالقَلْبِ، وَيُنْدَبُ النُّطْقُ قُبَيْلَ التَّكْبِيرِ، الثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ

(قُلْتُ: الصَّحِيحُ) وصوَّبَ في «الرَّوضةِ»(١) و «المجموعِ»(١) الجزْمَ به (لا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ النَّفْلِ نِيَّةُ النَّفْلِ اللهِ في الفَرْضِ.

(وَيَكُفِي فِي النَّفْلِ المُطْلَقِ) عن قيْدِ وقتٍ أو سببٍ (نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاقِ) جزْمًا كما هـو ظاهرُ كلامِهم، لكن بحَثَ الرَّافِعِيُّ (٣) أنْ يجيءَ فيه خلافُ اشتراطِ نيَّةِ النَّفليَّةِ، وخلافُ اللهِ تعالى.

(وَالنَّيَّةُ) معتبَرةٌ هنا وفي بقيَّةِ الأبوابِ (بِالقَلْبِ) فلا يكْفِي مع غفْلَتِه النُّطقُ بها، ولا يضُرُّ النُّط قُ بخلافِ ما فيه؛ كمَنْ قصَدَ الظُّهرَ فسبقَ لسانُه لغيرها، واعترضَ قولُه: «بالقلْبِ» مع أنَّ النَّيَّةَ لا تكونُ إلَّا به؛ وأُجيب بجَواذِ أن يكونَ قصْدُ الرَّدِّ على مَن اشتَرطَ التَّلفُظ بها.

(وَيُنْدَبُ النُّطْقُ) بكيفيَّةِ المَنويِّ (قُبَيْلَ التَّكْبِيرِ) للتَّحرُّمِ، ولا يجِبُ استصحابُ النَّيَّةِ بعدَ التَّكبيرِ، ولكن يُشتَرطُ ألَّا يأتِيَ بمُنافِيها، فلوْ قطَعَها أو عزَمَ على قطْعِها أو شكَّ هل قطَعَها أو ترَكَ فرْضًا مِن فُروضِها بطلَتْ صلاتُه.

(النَّانِي: تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ) سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّ المُصلِّي يحْرُمُ عليه بها ما كان

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٢٢٦). (٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٢٨٦).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٦٤).

⁽٤) حاشية: «لم يبحث الرافعي في خلاف الإضافة وإنَّما بحثه ابن الرِّفْعَة».

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى القَادِرِ اللهُ أَكْبَرُ، وَلا تَضُرُّ زِيَادَةٌ لا تَمْنَعُ الِاسْمَ كَ اللهُ الأَكْبَرُ وَكَذَا اللهُ الجَلِيلُ أَكْبَرُ، فِي الأَصَحِّ لا «أَكْبَرُ اللهُ» عَلَى الصَّحِيح وَمَنْ عَجَزَ تَرْجَمَ

حلالًا له مِن مُفسداتِ الصَّلاةِ؛ كأكل ونحْوِه.

(وَيَتَعَيَّنُ) فيها (عَلَى القَادِرِ) بِالنُّطِقِ بِها: (اللهُ أَكْبَرُ) أي: التَّلفُّظُ بذلك، فلا يصِحُّ «الرَّحمَنُ أَكبَرُ» ونحُوه، ويصِحُّ كما في «المجموعِ» (١) حذْفُ همْزِ الجلالةِ إذا اتَّصلَ بما قبْلَه كقولِه: «مأمومًا: اللهُ أَكبَرُ»، ولكنَّه خِلافُ الأَوْلى.

(وَلا تَضُرُّ) فيها على المَشهورِ (زِيَادَةُ) غيرُ مُستقلَّةٍ (لا تَمْنَعُ الِاسْمَ) أي: اسمَ التَّكبيرِ (كَاللهُ الأَكْبَرُ) بزيادةِ لامِ التَّعريفِ، (وَكَذَا) لا تضرُّ زيادةٌ مستقلّةٌ كذِكرِ يسيرِ لا يمنعُ إطلاق الاسم، مثلُ قولِه: (اللهُ الجَلِيلُ) أو «الله عَنَفَجَلَّ» (أَكْبَرُ، فِي الأَصحِّ) فإن طالتِ الزِّيادةُ؛ كـ«الله لا إلهَ إلا هو الملكُ القُدُّوسُ أكبَرُ صَرَّ قطعًا، (لا «أَكْبَرُ اللهُ») أو «الأكبَرُ اللهُ»؛ فيضرُّ (عَلَى الصَّجِيحِ) وفي «الرَّوضة» على المَذهب، وهذا بخلافِ «عليكمُ السَّلامُ» فلا يضرُّ، وفرقَ بتسميةِ هذا سلامًا عُرفًا، بخلافِ ذاك فلا يُسمَّى تكبيرًا لا عُرفًا ولا شرعًا، ويجبُ وقوعُ التكبيرُ حالَ القِيامِ إن كان واجبًا، وأن يسمعه لنفسِه إن كان صحيحَ السَّمعِ ولا لَغَطَ، وأن يحترزَ فيه عن وقفةٍ بين وأن يسمعه لنفسِه إن كان صحيحَ السَّمعِ ولا لَغَطَ، وأن يحترزَ فيه عن وقفةٍ بين كلمَتيْه، وعن زيادةٍ تُغيِّرُ معناهُ كمَدِّ همزةِ الجَلالةِ وإشباعِ حركةِ باء «أكبر»، وإذا كبَر كلمَتيْه، وعن زيادةٍ تُغيِّرُ معناهُ كمَدِّ همزةِ الجَلالةِ وإشباعِ حركةِ باء «أكبر»، وإذا كبَر كلمتيْه، وين بينهما القَطعَ ويدخلُ بالثّاليةِ وهكذا.

(وَمَنْ عَجَزَ) عن تكبيرِ التَّحرُّمِ بالعَربيَّةِ وعنِ التَّعلُّمِ الآن وهو ناطقٌ (تَرْجَمَ) عنه

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٢٩٢).

وَوَجَبَ التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَذْوَمَنْكِبَيْهِ

بأيِّ لُغةٍ شَاءَ، ولا يَعدِلُ إلى ذِكرٍ غيرِه، (وَوَجَبَ) عليه (التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ) عليه ولو بسَفرٍ في الأصحِّ، وبعدَ التَّعلُّمِ لا يجبُ عليه قضاءُ ما صلَّاهُ قبلَه بالتَّرجَمةِ إلَّا إِنْ أَخَرَ التَّعلُّمَ مع التَّمكُّنِ منهُ وضاقَ الوَقتُ، أمّا الأخرسُ فيجبُ عليه تحريكُ لِسانِه وشَفتَيه ولَهواتِه بالتكبيرِ قدْرَ إمكانِه، وكذا غيرُ التكبيرِ مِن الذِّكرِ الواجبِ.

واللَّهواتُ جمع لَهاةٍ وهي الهَنَةُ المُطبقةُ في أقصى سقفِ الفَمِ.

وتقدّم في الأذانِ معنى «الله أكبَرُ» والكلامُ على رائها، وما وقع هنا لبعضهم (' من «أنَّ ضمَّ الرَّاءِ يُبطلُ الصّلاةَ لأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم ينطِقْ بها إلَّا ساكنةً " ففيهِ نظرٌ ؛ لأنَّه لا يزيدُ أمرُ الرَّفع حالةَ الوقفِ على أنَّه لَحنٌ إن سُلِّم ذلك، وهو لا يُغيِّرُ المَعنَى مع أنَّه لا يضرُّ في القِراءةِ فَضلًا عنِ الذِّكرِ، وقدِ اغتَرَّ بعضُ اليَمنيِّينَ بما قاله هذا البعضُ فجعلَ مِن شُروطِ تكبيرةِ الإحرامِ جَزمُ الرَّاءِ، وما رُويَ عنِ النَّخَعِيِّ وظنَّه بعضُهم حديثًا «أنَّ التكبيرَ جَزمٌ " فمعناه: أنَّه لا تردُّدَ فيه.

(وَيُسَنُّ) لمُصلِّ ولو مُضطجِعًا (رَفْعُ يَدَيْهِ) أي: كَفَّيهِ للقِبلةِ مكشوفتينِ مُفرِّجًا بينَ أصابِعِهما تفريجًا معتدلًا كما قال الرَّافِعِيُّ، وفي «المجموع» و«التَّحقيقِ» خِلافُه، وتكونُ رؤوسُ أصابِعِهما للسَّماءِ لا للقِبلةِ، كلُّ ذلكَ (فِي تَكْبِيرِهِ) للتَّحرُّمِ خِلافُه، وتكونُ رؤوسُ أصابِعِهما للسَّماءِ لا للقِبلةِ، كلُّ ذلكَ (فِي تَكْبِيرِهِ) للتَّحرُّمِ (حَذْقَ) بذاكِ معجمةٍ أي: مُقابلَ (مَنْكِبَيْهِ) هُما تثنيةُ منكبٍ وهو بميمٍ مفتوحةٍ فكافٍ مكسورةٍ: مجمعُ عَظمِ العَضُدِ والكَتفِ فيُحاذي بأطرافِ أصابِعِ راحتَيهِ أعلى أُذنَيهِ وبإجهامَيه شَحمتي أُذنَيه، وبراحتَيه منكبيه، ولو قُطعت يدُه من الكُوعِ رفعَ السَّاعِد،

⁽١) في الحاشية: «ابن يونس».

وَالأَصَحُّ رَفْعُهُ مَعَ ابْتِدَاثِهِ وَيَجِبُ قَرْنُ النَّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ الثَّالِثُ: القِيَامُ فِي فَرْضِ القَادِرِ

أو مِن المِرفَقِ رفعَ العَضُدَ في الأصحِّ، ولو لم يقدِرْ على الرَّفعِ المَسنُونِ بأنْ كانَ إذا رَفعَ زادَ أو نقصَ أتَى بالمُمكنِ، فإنْ قدَرَ عليهما جميعًا فالأَولى الزِّيادةُ.

(وَ) الرَّفَعُ المَذكورُ (الأَصَحُّ) في وقتِه: (رَفْعُهُ) أي: المُصلِّي ليَديهِ (مَعَ ابْتِذائِهِ) أي: التكبيرِ، وفي «الرَّوضةِ» كأصلِها: أنَّه أي: التكبيرِ، وفي «الرَّوضةِ» كأصلِها: أنَّه لا يُستحبُّ في الإنهاءِ شيءٌ، بلْ إن فرغَ منهما معًا فلا كلامَ، وإن فرغَ من أحدِهما قبلَ تَمامِ الآخرِ أتمَّ الثّاني، لكنَّه صحَّحَ في «المَجموعِ» و «التَّحقيقِ» انتهاءَ الرَّفعِ والتكبير معًا.

(وَيَجِبُ) كما في «الرَّوضةِ» و «أصلِها» وغيرِهما (قَرْنُ النَّيَةِ بِالتَّكْبِير) أي: بأوَّلِه واستصحابُها الى آخرِه، لكنِ المُصنِّفُ اختارَ في «المَجموعِ» الاكتفاء بالمُقارنَةِ العُرفيَّةِ بحيثُ يُعدُّ عرفًا أنَّه مُستحضِرٌ للصَّلاةِ، (وَقِيلَ) ورجَّحهُ الرَّافِعِيُّ في نِيَّةِ كنايةِ الطَّلاقِ: (يَكُفِي) قرنُها (بِأَوَّلِهِ) بأن يستحضرَها قبيلَ ما ينوِيه، وعليه لا يضرُّ عزوبُها بعدَ الأوَّلِ.

(الثَّالِثُ: القِيَامُ فِي فَرْضِ القَادِرِ) عليه، فخرجَ النَّفلُ والعاجزُ عنِ القِيامِ، وسيأتي حكمُهما، ولا يَرِدُ راكبُ السَّفينةِ إذا كانَ لوْ صلَّى فيها قائمًا خافَ الغَرَقَ؛ فإنَّه يُصلِّي قاعدًا مِن غيرِ إعادةٍ ولا رقيبُ الغُزاةِ فإنَّه يُصلِّي قاعدًا مع الإعادةِ إذا كان لو يُصلِّي قاعدًا مع الإعادةِ إذا كان لو قامَ رآه العَدُوُّ، ولا الغُزاةُ إذا خافوا أن يقصدَهُمُ العَدُوُّ لو صلُّوا قيامًا فيقعدونَ ولا يُعيدونَ على الأصحِّ، كما قال المُتَولِّي، ولا مَن به رَمَدٌ قال له طبيبٌ: إنْ صلَّيتَ

وَشَرْطُهُ نَصْبُ فَقَارِهُ فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِيًا أَوْ مَائِلًا بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا لَمْ يَصِحَ فَإِنْ لَمْ يُطِقِ انْتِصَابًا وَصَارَ كَرَاكِع فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ وَيَزِيدُ انْحِنَاءَهُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ وَلَوْ أَمْكَنَهُ القِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَامَ وَفَعَلَهُمَا بِقَدْرِ إِمْكَانِهِ وَلَوْ عَجَزَ عَنِ القِيَامِ قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ

مُستَلقيًا أمكنَ مُداواتُك، فيُصلِّي مُستَلقيًا في الأصحِّ؛ لأنَّ مَن ذُكرَ في هذهِ الصُّورِ عاجزٌ شرعًا للضَّرورةِ، فيدخلُ في قولِ المَتنِ بعدُ: «وَلَوْ عَجَزَ عَنِ القِيَام».

(وَشَرْطُهُ) أي: القادر (نَصْبُ فَقَارِهُ) بفتح الفاء، وهي عِظامُ الظَّهرِ أي: مَفاصِلِه، جمعُ فَقرةٍ بفَتحِ الفاءِ وكسرِها وسكونِ القاف، (فَإِنْ وَقَفَ) القادرُ على القِيامِ دُمُنْحَنِيًا) إلى جِهةٍ أمامَه أو خلفَه (أَوْ مَائِلًا) يمنة أو يَسرة (بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى) كلُّ مِن المُنحَني والمائل (قَائِمًا لَمْ يَصِحَّ) قيامُه، وخرج بقيدِ الحَيثيَّة: اليسيرُ مِن الانحناءِ والميل، ولا يضرُّ في قيامِه كونُه مُستندًا إلى شَيءٍ لو أُزيلَ لسقط، إلَّا أن يتكئ عليهِ بحيثُ لو رَفَعَ قدَمَيهِ أمكنه البقاءُ فيضرُّ، إلَّا إنِ احتاجَ لذلك.

(فَإِنْ لَمْ يُطِقِ انْتِصَابًا) بنفسِه و لا بمُعينٍ (وَصَارَ كَرَاكِعٍ) لِكبَرٍ أو نحوِه (فَالصَّحِيحُ) ونقلَه أيضًا في «الرَّوضة» عنِ النَّصِّ (أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ) وجوبًا و لا يقعدُ، (وَ) لكنْ (يَزيدُ انْحِنَاءَهُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ) على زيادةِ الانحناءِ له.

(وَلَوْ أَمْكَنَهُ القِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) لعلَّة تمنعُه مِن الانحناءِ لهُما (قَامَ وَفَعَلَهُمَا بِقَدْرِ إِمْكَانِهِ) في انحنائه لهُما بصلبِه، وإلَّا برَقَبَتِه ورأسِه، وإلَّا أوماً بهما.

(وَلَوْ عَجَزَ) بِفتح الجِيمِ أَفصحُ مِن كسرِها (عَنِ القِيَامِ) بِلُحوقِ مشقَّةٍ شديدةٍ لو قامَ (قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ) جَزمًا، وإنَّما الخِلافُ في الأَفضل في هيئةِ القُعودِ كما قال،

وَافْتِرَاشُهُ أَفْضَلُ مِنْ تَرَبُّعِهِ فِي الأَظْهَرِ، وَيُكْرَهُ الإِقْعَاءُ بِأَنْ يَجْلِسَ عَلَى وَرِكَيْهِ نَاصِبًا رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَنْحَنِي لِرُكُوعِهِ بِحَيْثُ تُحَاذِي جَبْهَتُهُ مَا قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ وَالأَكْمَلُ أَنْ تُحَاذِي مَوْضِعَ سُجُودِهِ

مَوْضِعَ سُجُودِهِ

(وَافْتِرَاشُهُ) أي: الرَّجلِ، كما قال المَاوَرْدِيُّ: في موضع قِيامِه (أَفْضَلُ مِنْ تَرَبُّعِهِ) فيه (فِي الأَظْهَرِ) وسيأتي معنى الافتراشِ في الكلامِ على التَشهُّدِ الأوّلِ، وهذا الخِلافُ يجري في قُعودِ النَّفلِ، أمّا المَرأةُ فالتَّربُّعُ لها أفضلُ، ولا يُعلمُ مِن كلامِه إلَّا أفضلِيَّةُ الافتراشِ على التَّربُّعِ لا غيرِه مِن هيئاتِ القُعودِ، فلو حُذِفَ قَيدُ التَّربُّعِ عَمَّ، والتَّربُّعُ: جُلُوسٌ معروفٌ، ويُسمَّى الجالسُ كذلك بالمُتَربِّع؛ لأنَّه رَبَعَ نفسَه أي: أدخلَ أربعَته ساقَيْه وفَخِذَيْه بعضَها تحتَ بعضٍ.

(وَيُكْرَهُ الإِقْعَاءُ) في هذا القُعودِ وبقيَّةِ قَعَداتِ الصَّلاةِ، وفسَّرهُ المُصنِّفُ تبعًا لأبي عُبيدٍ (بِأَنْ يَجْلِسَ) المُصلِّي (عَلَى وَرِكَيْهِ) أي: أصلِ فَخِذَيْه، تثنيةُ وَرِكِ بفَتحِ واوِه وكسرِ رائه في الأَفصحِ، والمُرادُ بأصلها: الأَليانِ، (نَاصِبًا رُكْبَتَيْهِ) واضعًا يديهِ بالأرضِ، كما قال أبو عُبيدٍ أيضًا.

ومِنَ الإقعاءِ ما هُو مندوبٌ عند المُصنَّفِ بينَ السَّجدَتينِ وهو أَنْ يفرشَ رِجلَيهِ ويضعَ أَليَيْهِ على عَقِبَيْهِ (ثُمَّ) يُصلِّي الفَرضَ قاعدًا وإنْ أمكنَه في الرُّكوعِ الارتفاعُ إلى حَدِّه ارتفعَ إليه، ثمَّ إن لم يُمكِنْه ذلك (يَنْحَنِي لِرُكُوعِهِ بِحَيْثُ تُحَاذِي) بالذّالِ المُعجمةِ أي: تقابلُ (جَبْهَتُهُ مَا قُدَّامَ) (رُكْبَتَيْهِ) مِن مُصلَّده أَرْضٍ أو غيرِها، وهذا الأَقلُ في ركوعِ القاعدِ، (وَالأَكْمَلُ) فيه: (أَنْ تُحَاذِي) جبهتَه (مَوْضِعَ سُجُودِهِ)، وإنَّما سكتَ عن سُجودِ القاعدِ؛ لأنَّه كسجودِ القائم، ولو عجَزَ عنِ السُّجودِ على وإنَّما سكتَ عن سُجودِ القاعدِ؛ لأنَّه كسجودِ القائم، ولو عجَزَ عنِ السُّجودِ على

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ القُعُودِ صَلَّى لِجَنْبِهِ الأَيْمَنِ فَإِنْ عَجَزَ فَمُسْتَلْقِيًّا

الأرضِ وجَبَ ألَّا يجاوِزَ الأكمَلَ المُتقدِّمَ ليتميَّزَ السُّجود عنه، وركوعُ قاعدٍ في نفْلٍ كركوعِه في فرْضٍ.

والمُصلِّي قاعدًا لا قضاءَ عليه، ولا ينقُصُ أَجْرُه؛ لأنَّه معذورٌ، وأمَّا قولُه صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمَ: «مَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَاعِدِ»(١) فمحمولٌ على النَّفل عندَ القُدرةِ.

(فَإِنْ عَجَزَ عَنِ القُعُودِ) بِما سَبَقَ في عَجْزِ القيامِ (صَلَّى لِجَنْبِهِ) أي: عليه حتْمًا وعلى (الأَيْمَنِ) ندبًا، مُستقبلَ القِبلةِ بوجْهِه ومُقَدَّمُ بدنِه، فإن صلَّى على جنْبِه الأيسرِ فاتَه سَنيَّةُ التَّيامُنِ خلافًا لِما يوهِمُه كلامُه مِن وُجوبِ الأيمنِ، وزادَ على «المُحرَّرِ» (۲) قُولَه: (فَإِنْ عَجَزَ) كما سَبَقَ عنِ الجَنبِ (فَمُسْتَلْقِيًا) على ظهْرِه يصلِّي ورجْ لَاه للقِبلةِ، ويجِبُ استقبالُها بوجْهِه بوضْعِ شيءٍ تحتَ رأْسِه، وكذا بمُقدَّمِ يديه ويومِئُ برأسِه في رُكوعِه وسجودِه، ولا يكْفِي جعْلُ سُجودِه أخفضَ، بل يأتِي يديه بما يقدَّرُ عليه مِن الانحناءِ حتَّى لو قدرَ على وضْع جبهتِه لزِمَه، وإذا استلقى مع إمكانِ الاضطجاعِ لم يصِحَّ، فإن عجَزَ عنِ الإيماءِ برأسِه أوماً بأجفانِه، فإن عجزَ عنِ الإيماءِ بها أجْرَى أركانَ الصَّلاةِ على قلْبِه بأنْ يمثلَ نفْسَه قائمًا وراكعًا وساجدًا، ويأتِي بالقراءةِ والذِّكرِ في محلِّهما.

وعُرِفَ بهذا أنَّ الصَّلاةَ لا تسقُطُ ما دامَ عقْلُ الشَّخصِ ثابتًا على الأصحِّ، وقيلَ:

⁽١) رواه البخاري (١١١٥) من حديث عمران بن حصين رَضِوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) «المحرر» (ص ٣٢).

وَلِلْقَادِرِ النَّفْلُ قَاعِدًا وَكَذَا مُضْطَجِعًا فِي الأَصَحِّ، الرَّابِعُ: القِرَاءَةُ

إن عجَزَ عنِ الإيماءِ بالرَّأسِ سقطت، وأمَّا ما نُقِلَ عن بعضِ الإباحيِّينَ مِن «أنَّ العبْدَ إذا بلَغَ غاية المَحبَّةِ في اللهِ وصفِي قلْبُه واختارَ الإيمانَ على الكفْرِ مِن غيرِ نفاقٍ سقطَ عنه الأمْرُ والنَّهيُ ولا يدخُلُ النَّارَ بارتكابِ الكبائرِ»، فردَّه التَّفتازانِيُّ بأنه كفرٌ وضلالٌ، فإنَّ أكمَلَ النَّاسِ في المحبَّةِ والإيمانِ الأنبياءُ خُصوصًا حبيبَ اللهِ صَلَّالِسَهُ عَندُهِ التَّكاليفَ في حقِّهم أتمُّ وأمثل، وأمَّا قولُه عَليْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَحَبُ اللهُ عَبْدًا لَمْ يُضُرَّهُ ذَنْبٌ» (۱) فمعناه: أنَّه عصمَه مِن الذُّنوبِ فلم يلحَقْه ضرَرُها.

(وَلِلْقَادِرِ) على القيامِ (النَّفْلُ) حالَ كونِه (قَاعِدًا) وله حينئذِ نصْفُ أَجْرِ القائمِ، (وَكَذَا) له النَّف لُ حالَ كونِه (مُضْطَجِعًا فِي الأَصَحِّ) مع قدْرتِه على قيام وقُعودٍ، وعلى الأصحِّ: لا يكْفِيه الإيماءُ بالرُّكوعِ والسُّجودِ بل يتمُّهما، والاضطجاعُ على اليمينِ أفضَلُ منه على اليسارِ، وللمُضطجعِ نصْفُ أَجْرِ القاعدِ، وسكوتُ المُصنِّفِ اليمينِ أفضَلُ منه على اليسارِ، وللمُضطجعِ نصْفُ أَجْرِ القاعدِ، وسكوتُ المُصنِّف كَاللَّ وضةِ» و «أَصْلِها» عن جوازِ الاستلقاءِ على الظَّهرِ في النَّفلِ للقادرِ مُشعِرٌ بمنْعِه، وبه صرَّحَ الإمامُ والمُصنِّفُ في «شرْحِ مُسلم» (٢)، وأمَّا ابنُ أبي هُريرةَ فأجْرَى فيه وجهَي الاضطجاعِ، وأمَّا الإيماءُ مع القدْرةِ فممتنع على الأصحِّ بخلافِ الإمرارِ على القلْب فمُمتنع جزْمًا.

(الرَّابِعُ: القِرَاءَةُ) للفاتحةِ أو بدلِها، حفظًا أو تلقينًا أو نظرًا في مُصحف، في قيامٍ أو بدلِه، في فرضٍ أو نَفلِ.

⁽١) عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» (٣٣٨٦) للقشيري في الرسالة وابن النجار عن أنس.

⁽٢) «شرح النووي على مسلم» (٦/ ١٥).

وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ دُعَاءُ الِافْتِتَاحِ، ثُمَّ التَّعَوُّذُ، وَيُسِرُّهُمَا وَيَتَعَوَّذُ كُلَّ رَكْعَةٍ عَلَى المَذْهَبِ وَالأُولَى آكَدُ وَتَتَعَيَّنُ الفَاتِحَةُ كُلَّ رَكْعَةٍ إلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ

(وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ) بأحدِهما قبلَ التَّعوُّ ذِ (دُعَاءُ الإَفْتِتَاحِ) ولم يذكُرْه المُصنَفُ؛ لشُهرتِه، وتُستثنَى صلاةُ الجِنازةِ فلا يُندَبُ الافتتاحُ فيها كما سيأتِي في بابِها، ولا يُندَبُ الإفتتاحُ فيها كما سيأتِي في بابِها، ولا يُندَبُ أيضًا لمَنْ أَدْركَ الإمامَ في غيْرِ قيام ولو في اعتدالٍ، أو أدركه في القيامِ وخافَ فوْتَ الفاتحةِ، وكذا لو خافَ خُروجَ الوقْتِ على ما بحَثَه بعضُهم (۱).

(ثُمَّمَ) يُسَنُّ بعدَ الافتتاحِ (التَّعَوُّذُ) للقراءةِ ، ويحصُلُ بكلِّ لفْظِ يشتمِلُ عليه ، والأفضَلُ: «أعوذُ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ»، والمعنى: ألتجِئُ إلى اللهِ مِن كلِّ مُتمرِّدٍ عاتٍ مَطرودٍ ، وحيثُ لا يدْركُ المأمومُ القراءةَ لا يُستحَبُّ له التَّعوُّذُ ، وإذا شرعَ في التَّعوُّذِ بعدَ أَنْ ترَكَ دُعاءَ الافتتاحِ لا يعودُ إليه ولا يأتِي به في باقي الرَّكعاتِ.

(وَيُسِرُّهُمَا) أي: الافتتاح والتَّعوُّذَ، (وَيَتَعَوَّدُ كُلَّ رَكْعَةٍ) بعدَ الأُولى (عَلَى المَذْهَبِ)، ولو تركه فيها عمدًا أو سهوًا أتى به في الثَّانيةِ جزْمًا (وَالأُولَى آكَدُ) بالتَّعوُّذِ فهو مُستحَبُّ فيها قطْعًا.

(وَتَتَعَيَّنُ الفَاتِحَةُ) لصحَّةِ الصَّلاةِ، فلا يُجزِئُ جميعُ القُرآنِ غيْرُها، وسُمِّيَتْ بذلك؛ لافتتاحِ القُرآنِ بها (كُلَّ رَكْعَةٍ) أي: في قيامِها أو بدَلِه (إلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ) بذلك؛ لافتتاحِ القُرآنِ بها (كُلَّ رَكْعَةٍ) أي: في قيامِها أو بدَلِه (إلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ) أدرَكَ الإمامَ في رُكوعِها، فلا تتعيَّنُ الفاتحةُ فيها عليه، والأصحُّ أنَّها وجبَتْ عليه وتحمَّلَها الإمامُ، لا أنَّها لم تجبْ عليه أصلًا، وفائدةُ هذا الخِلافِ: أنَّ الإمامَ لو كان مُحدِثًا أو في خامسةٍ لم تُحسَبْ هذه الرَّكعةُ للمسبوقِ، وعلى الأصحِّ فاستثناءُ

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ وابن العِراقي».

وَالبَسْمَلَةُ مِنْهَا وَتَشْدِيدَاتُهَا، وَلَوْ أَبْدَلَ ضَادًا بِهِ «ظَاءٍ» لَمْ تَصِحَّ فِي الأَصَعِّ

المُصنِّفِ راجعٌ إلى استقرارِ وُجوبِها لا إلى أصْلِ الوُجوبِ، واستثنى بعضُ الشُّراحِ مع ما ذكرَ المُصنِّفُ صُورًا؛ منها: ما لو كان المأمومُ بطيءَ القِراءةِ، أو نسِيَ أنَّه في الصَّلاةِ، أو امتنَعَ مِن السُّجودِ لزحمةٍ، وإذا تأمَّلتَها وجدْتَها في الحقيقةِ صورَ مَسبوقٍ متنوِّعةً، فد خَلَتْ في كلام المتْنِ.

(وَالبَسْمَلَةُ) آيةٌ كاملةٌ (مِنْهَا) عملًا وظنَّا لا عِلْمًا وقطْعًا، فمَنْ لم يقرَأ البسملة في الفاتحة لم يقرَأها كلَّها فلم تصِحَّ صلاتُه، ويُسَنُّ الجهْرُ بها حيثُ يُسَنُّ الجهْرُ بها عيثُ يُسَنُّ الجهْرُ بها بالقراءةِ، (وَتَشْدِيدَاتُهَا) منها وهي أربَعَ عشرَةَ تشديدةً، فإن خفَّفَ منها واحدةً أسقَطَ مِن الفاتحةِ حرفًا فلا تصِحُّ صلاتُه، والتَّشديداتُ في الحقيقةِ هيئاتُ للحُروفِ، ولكن تجوَّز المُصنِّفُ في جعلِها منَ الفاتحةِ.

(وَلَوْ أَبْدَلُ) هو مِن الإبدالِ، وهو لغة : الإزالة ، فيصيرُ المَعنَى أزالَ (ضَادًا) مِن الفاتحةِ (بِه ظَاءٍ» لَمْ تَصِحَّ) قراءتُه للبدَلِ (فِي الأَصَحِّ) وهذا في قادرٍ ، وفيمَنْ أمكنَه النَّعلُّم فتركه ، أمَّا العاجِزُ فيُجزِئه قطْعًا ، وتقدَّم في أوائل خُطبةِ المثنِ جوازُ دُخولِ النَّعلُّم فتركه ، أمَّا العاجِزُ في في أوائل المعجمةِ بالمهملةِ فمُقتض لبطلانِ قراءتِها الباءِ على المأتِيِّ به ، وأمَّا إبدالُ الذَّالِ المُعجمةِ بالمُهملةِ فمُقتض لبطلانِ قراءتِها كما اقتضى كلامُ الرَّافعِيِّ (۱) الجزْم به ، ولو نطقَ بقافِ العَربِ المُتَردِّدةِ بينَ الكافِ والقافِ صحَّ ، كما جزَمَ به الرُّويانِيُّ (۱) والبَنْدَنيجِيُّ (۱) ، ويجوزُ القراءةُ بما في السَّبعِ . قال الرَّافِعِيُّ (۱): وبما في الشَّاذِ إن لم يكُنْ فيه تغييرٌ ولا زيادةٌ ولا نقصٌ ، وجزَمَ المُصنِّفُ بالحُرمةِ مُطلقًا .

⁽۱) «الشرح الكبير» (۳/ ۳۲۱ - ۳۲۷). (۲) «بحر المذهب» (۲/ ۲٦٠).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٦٩). (٤) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٢٧).

وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا، وَمُوَالاَتُهَا فَإِنْ تَخَلَّلَ ذِكْرٌ قَطَعَ المُوَالاَةَ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالصَّلَاةِ كَتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتْحِهِ عَلَيْهِ فَلَا فِي الأَصَحِّ، وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ الطَّوِيلُ وَكَذَا يَسِيرٌ قَصَدَ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتْحِهِ عَلَيْهِ فَلَا فِي الأَصَحِّ، وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ الطَّوِيلُ وَكَذَا يَسِيرٌ قَصَدَ بِهِ قَطْعَ القِرَاءَةِ فِي الأَصَحِّ

(وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا) بِأَنْ يَقرأَ آياتِها على نظْمِها المعروفِ، فلو عكَسَ فبداً بنصْفِها الثَّاني بَنَى على الأوَّلِ إنْ سَهَى بتأخيرِه ولم يطلِ الفصْلُ، فإنْ تعمَّدَ العكْسَ أو طالَ الفَصْلُ استأنفَ.

(وَ) يجِبُ (مُوالاتُهَا) بأن يصِلَ كلماتِها بعْضَها ببعضٍ مِن غيرِ فصْلِ بلا عذرٍ إلّا بقـدْرِ التَّنفُّسِ، (فَإِنْ تَحَلَّل) بينَ كلماتِها (ذِكْرُ) وإن قلَّ كتسبيح لداخلٍ أو آيةٍ مِن غيرِ ها (قَطَعَ المُوالاة) إن كان عمْدًا فيستأنِفُ القراءة، وإن كان سهوًا لم يقطَعْ على غيرِ ها (قَطَعَ المُوالاة) إن كان عمْدًا فيستأنِفُ القراءة، وإن كان سهوًا لم يقطَعْ على الصَّحيح، (فَإِنْ تَعَلَّقَ) الذِّكرُ المُتخلِّلُ (بِالصَّلاةِ) بأنْ كان مِن مَصلحتِها (كَتَأْمِينِهِ لِقِرَاءة إِمَامِهِ) في أثناءِ فاتحةِ نفْسِه وكسُؤالِه الرَّحمة أو الاستعاذةِ مِن النَّارِ عندَ قراءةِ ما يُشرَعُ فيه ذلكَ عندَ سماعِه (وَفَتْحِهِ عَلَيْهِ) أي: تلقينِه القراءة لإمامِه إذا سكتَ بعدَ توقَّفِه فيها (فَلا) يقطَعُ موالاتَها (فِي الأَصَحِّ)، أمَّا الَّذي ليس مِن مَصلحتِها كفتْحِه على غيرِ إمامِه فيقطَعُ جزْمًا.

(وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ) العَمْدُ (الطَّوِيلُ) وهو المُشعِرُ بالإعراضِ عنِ القِراءةِ مُختارًا أو لعائقٍ كسُعالٍ، والسُّكوتُ الكثيرُ سببًا لا يقطَعُ في الصَّحيحِ، (وَكَذَا) سكوتٌ (يَسِيرٌ) وهو ما جرَتْ به عادَةٌ كتنفُّسٍ واستراحةٍ (قَصَدَ بِهِ قَطْعَ القِرَاءَةِ فِي الأَصَحِّ) وعبَّرُ في «الرَّوضةِ»(١) بالصَّحيح.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٤٣).

فَإِنْ جَهِلَ الفَاتِحَةَ فَسَبْعُ آيَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ فَإِنْ عَجَزَ فَمُتَفَرِّقَةٍ، قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ جَـوَازُ المُتَفَرِّقَةِ مَـعَ حِفْظِهِ مُتَوَالِيَةً، وَاللهُ أَعْلَمُ، فَإِنْ عَجَزَ أَتَـى بِذِكْرٍ، وَلا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ البَدَلِ عَنْ الفَاتِحَةِ فِي الأَصَحِّ

(فَإِنْ جَهِلَ الفَاتِحَة) كلَّهَا بالعَربيَّةِ بأنْ لم يعرِفْها وقْتَ الصَّلاةِ، وتعذَّرَتْ عليه لعَدَمِ مُعلِّمٍ مثلًا، أو كان وضاقَ الوقْتُ عنِ التَّعليمِ وأحسنَ غيْرَها مِن القُرآنِ، (فَسَبْعُ آيَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ) مِن غيرِ الفاتحةِ يقرَؤُها بدَلًا عنها، ولا يكْفِي ما دُونَ السَّبعِ ولا الذِّكرُ، (فَإِنْ عَجَزَ) عن مُتواليةٍ (فَمُتَفَرِّقَةٍ) يلزَمُه.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ) في «الأمِّ»(() (جَوَازُ) أي: صحَّةُ (المُتَفَرِّقَةِ) مِن سُورةٍ أو سُودٍ (مَعَ حِفْظِهِ) سبعًا (مُتَوَالِيَةً، وَاللهُ أَعْلَمُ)، وبحَثَ الإمامُ في المُتفرِّقةِ سُورةٍ أو سُودٍ (مَعَ حِفْظِهِ) سبعًا (مُتَوَالِيَةً، وَاللهُ أَعْلَمُ)، وبحَثَ الإمامُ في المُتفرِّقةِ التَّي لا تفيدُ معنى منظومًا إذا قُرئَتْ أنَّها كالعَدم، وأقرَّه في «الرَّوضةِ»(٢) كأصْلِها(٣)، لكِنْ في «المجموع»(٤) وغيْرِه أنَّ المُختارَ الاكتفاءُ بها كما أطلَقَه الجُمهورُ.

(فَ إِنْ عَجَزَ) عن قُرآنِ (أَتَى) بدَلَه (بِذِكْرٍ)، ولا يتعيَّنُ له لفْظٌ في الأصحِّ، ولهذا نكَّرَه، والأقرَبُ كما في «الرَّوضةِ»(٥) و «أَصْلِها»(١) وجعَلَه في «التَّحقيقِ»(٧) الأقْوَى أنَّه يُشتَرطُ سبعةُ أنواع مِن الذِّكر.

(وَلا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ البَدَلِ) مِن قرآنٍ وذِكْرِ (عَنْ) حُروفِ (الفَاتِحَةِ فِي الأَصَحِّ) بأنْ لا ينقُصَ المَجمُوعُ عنِ المَجمُوع، لا أنَّ كلَّ آيةٍ أو نوع ذكْرِ قدْرُ آيةٍ

^{(1) «}الأم» (7/ 177).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٣٨).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٢٤٥).

⁽٧) «التحقيق» (ص ٢٠٤–٢٠٥).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٤٥).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٣٧٦).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٣٩).

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا وَقَفَ قَدْرَ الفَاتِحَةِ، وَيُسَنُّ عَقِبَ الفَاتِحَةِ آمِينَ، خَفِيفَةَ المِيمِ بالمَدِّ، وَيَجُوزُ القَصْرُ

مِن الفاتحةِ، وحُروفُها بالبَسمَلةِ مئةٌ وستَّةٌ وحَمسُونَ حرفًا بإثباتِ أَلْفِ ﴿ مَلِكِ ﴾، ويُشتَرطُ في الذِّكرِ البدَلِ أن لا يقصد به غيرُ البَدليَّةِ، وأمَّا قصْدُها فلا يُشتَرطُ في الأصحِّ، وإذا حفِظَ بعْضَ الفاتحةِ ولم يحفَظْ بدلًا كرَّرَ ما يحفَظُه ليبلُغَ قدْرَها، وإلا قرأهُ وأضافَ إليه مِن الذِّكْرِ ما تتِمُّ به الفاتحةُ، ويجبُ رِعايةُ التَّرتيبِ، فإنْ كان الَّذي يحفَظُه أوَّلَ الفاتحةِ بدَأ به وحتَمَ بالذِّكرِ، وإلَّا فعكسُه.

(فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا) مِن قُرآنٍ ولا ذكْرٍ وعجَزَ عنِ التَّعلُّمِ (وَقَفَ قَدْرَ الفَاتِحَةِ) ولا إعادة عليه، ولا يقال: القيامُ للقراءةِ يسقُطُ بشروطِه؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ القيامَ واجبٌ لنفْسِه.

(وَيُسَنُّ) بعدَه سكتةُ لطيفةٌ جدًّا (عَقِبَ الفَاتِحَةِ) لقارئِها في صلاةٍ وخارجِها، لكِنْ في الصَّلاةِ آكَدُ قولُ: (آمِينَ، خَفِيفَةَ المِيمِ بِالمَدِّ) وهي اللَّغةُ الفصيحةُ المشهورةُ، في الصَّلاةِ آكَدُ قولُ: (آمِينَ، خَفِيفَةَ المِيمِ بِالمَدِّ) وهي اللَّغةُ الفصيحةُ المشهورةُ، فلو شـدَّدَها عمْدًا لم تبطُلِ الصَّلاةُ على الأجودِ في «المجموعِ» (١) والصَّحيحِ في «التَّحقيقِ» (١)، لكِن الَّذي في «التَّتمَّةِ» البطلانُ (٢).

(وَيَجُوزُ) فِي غيرِ الفصيح (القَصْرُ) للمَدِّ وهو اسمُ فعل مبنيٌّ على الفتحِ، ومعناه: استجِبْ، و «عَقِبَ» في الأفصحِ بعينٍ مَفتوحةٍ وقافٍ مكسورةٍ بعدَها موحَدةٌ، و «عقِيبَ» بزيادةِ الياءِ لغةٌ قليلةٌ.

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۳/ ۳۷۰).

⁽٢) (التحقيق) (ص ٢٠٣).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٣٧٠).

وَيُؤَمِّنُ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ وَيَجْهَرُ بِهِ فِي الأَظْهَرِ، وَتُسَنُّ سُورَةٌ بَعْدَ الفَاتِحَةِ، إلَا فِي الثَّالِئَةِ وَالرَّابِعَةِ

(وَيُؤَمِّنُ) المأمومُ في جهريَّةٍ (مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ) لا قبلَه ولا بعدَه، وليس في الصَّلاةِ ما يُسَنُّ فيه المُقارِنَةُ إلَّا هذا، ولو لم يؤمِّنِ الإمامُ، أو أمَّنَ ولم يسمَعُه المأمومُ، أو شكَّ هل أمَّنَ؛ فللمَأمومِ التَّأمينُ، وإذا تأخَّرَ الإمامُ عنِ الزَّمنِ المُستحَبِّ فيه التأمينُ أمَّنَ المأمومُ، ولو ترَكَ المُصلِّي التَّأمينَ واشتغَلَ بغيْرِه فاتَ ولم يعُدْ إليه، وأمَّا في السِّرِيَّةِ فيسِرُّ به الإمامُ وغيرُه، (وَيَجْهَرُ بِهِ) المأمومُ في الجَهريَّةِ (فِي الأَظْهَرِ) أمَّا الإمامُ والمُنفرِدُ فيجهرانِ به قطعًا.

(وَتُسَنُّ سُورَةٌ) بَتَرْكِ الهَمزةِ فِي الأفصحِ لإمامٍ ومُنفردٍ فِي ركعتَيِ الصَّبحِ وأُوليي غيرِ ها (بَعْدَ الفَاتِحةِ) وتكونُ السُّورةُ غيْرَ الفاتحةِ، فلو قدَّمَ السُّورةَ عليها لم تحسَب المرَّةُ الثَّانيةُ عنِ السُّورةِ كما في «المجموع» (١)، ويُستثنَى مِن سنِّ السُّورةِ فاقِدُ الطُّهرينِ الجنُبُ فلا يقرَأُها، وكذا المُصلِّي على جَنازةٍ، والسُّورةُ وإنْ قصرتُ أُولَى مِن بعضِ سُورةٍ وإن طالَ كما يقتضِيه كلامُ الرَّافعِيِّ (١)، وفي «الرَّوضةِ» وهذا المُصلِّي على عنورة وإن طالَ كما يقتضِيه كلامُ الرَّافعِيِّ (١)، وفي «الرَّوضةِ» و«التَّحقيقِ» (١): أنَّ القصيرةَ أفضَلُ مِن قدْرِها مِن طويلةٍ، ويؤخذُ مِن هذا انقسامُ القُرآنِ إلى فاضل ومَفضولٍ، وقد صرَّحَ به أيضًا ابنُ عبدِ السَّلامِ حيثُ قال: إنَّ آيةَ الكرسِيِّ كلامٌ فِي ذَاتِ اللهِ، و ﴿ تَبَّتُ يَدَآ أَلِى لَهبٍ ﴾ كلامٌ في غيْرِه، ولا ينبَغِي المُداومَةُ على قراءةِ الفاضل و ترْكِ المَفضولِ.

(إِلَّا فِي الثَّالِثَةِ) أي: مِن المَغربِ، والثَّالثةِ (وَالرَّابِعَةِ) مِن غيْرِها، فلا تُسَنُّ السُّورةُ

⁽٢) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٥٤).

⁽٤) «التحقيق» (ص ٢٠٦).

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۳/ ۳۸۸).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/٢٤٧).

فِي الأَظْهَرِ، قُلْتُ فَإِنْ سُبِقَ بِهِمَا قَرَأَهَا فِيهِمَا عَلَى النَّصِّ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَلا سُورَةَ لِلْمَأْمُومِ بَلْ يَسْتَمِعُ فَإِنْ بَعُدَ أَوْ كَانَتْ سِرِّيَّةً قَرَأَ فِي الأَصَحِّ

في ذلكَ (فِي الأَظْهَرِ) وهو القَديمُ الَّذي أَفْتَى به الأكثرونَ، بل نقلَه البُويطيُّ والمُزنِيُّ فلم يتمحَّضْ قديمًا، والجَديدُ أنَّها تُسنُّ لكن تكونُ أقصَرَ (١).

(قُلْتُ) كالرَّافعِيِّ: (فَإِنْ سُبِقَ) المأمومُ (بِهِمَا) أي: بالثَّالثةِ والرَّابعةِ مِن صلاتِه بأن لم يدرِكُهما مع الإمام (قَرَأَهَا فِيهِمَا) إذا تدارَكَهما (عَلَى النَّصِّ، وَاللهُ أَعْلَمُ) وقال الجُويْنِيُّ: لو كان الإمامُ بطيءَ القِراءةِ فقرَأَ المَسبوقُ السُّورةَ فيما أدرَكه معَه لم يُعِدْها في الأخيرتينِ.

(وَلا سُورَةَ لِلْمَأْمُومِ) في جَهريَّةٍ سمِعَ فيها إمامَه، (بَلْ يَسْتَمِعُ) لقِراءتِه (فَإِنْ بَعُدَ) بحيثُ لم يسمَعُها، (أَوْ) قرُبَ وبه صمَمَّ، أو كان لغَطَّ، أو سمِعَ صوتًا خفيًّا فإنَّه كالعدَمِ على ما بحثَه بعضُهم (٢)، وإطلاقُهم يقتضِيه أيضًا، أو (كَانَتْ) تلكَ صلاةً (سِرِّيَّةً قَرَأً) ها (في الأَصَحِّ) ولا بأسَ ببيانِ ما يُسِرُّ فيه وما يجهَرُ:

أمَّا الفَريضَةُ فيُسِرُّ فيها المأمومُ مُطلقًا ويجهَرُ فيها في المُؤدَّاةِ الإمامُ والمُنفرِدُ في الصُّبحِ وأوليي المَغربِ والعِشاءِ، وأمَّا الفائتةُ فإنْ كانت فائتة ليل وقُضِيَتْ فيه جهَرَ الصُّبحِ وأوليي المَغربِ والعِشاءِ، وأمَّا الفائتةُ فإنْ كانت فائتة ليل وقُضِيتْ فيه أسَرَّ، وإن قَضَى فائتة أحدِهما في الأَخرِ فالعِبْرَةُ بوقْتِ القَضاءِ في الأصححِ، وأمَّا صلاةُ الصُّبحِ وإن كانت نهاريَّةً فحُكمُها حكمُ الصَّلاةِ الجَهريَّةِ إذا قُضِيتْ، فيجهَرُ فيها إنْ قَضَاها ليلًا أو في وقْتِ الصُّبح.

⁽١) ينظر: «روضة الطالبين» (١/٢٤٧).

⁽٢) في الحاشية: «الأذرعِيّ».

وَيُسَنُّ لِلصَّبْحِ وَالظُّهْرِ طِوَالُ المُفَصَّلِ وَلِلْعَصْرِ وَالعِشَاءِ أَوْسَاطُهُ، وَلِلْمَغْرِبِ قِصَارُهُ، وَلِصُبْحِ الجُمُعَةِ ﴿ الم تَنْزِيلُ ﴾

ونوافِلُ النَّهارِ المُطلقةُ يُسِرُّ فيها، ونوافِلُ اللَّيلِ يتوسَّطُ فيها بينَ الجهْرِ والإسرارِ، الاَّا إذا كان عندَه مُصلُّونَ أو نِيامٌ يشوِّشُ عليهم، ويُستثنى التَّراويحُ فيجهَرُ، ويُستحَبُّ أن لا تجهَرَ المَرأةُ بقِراءتِها في موضع فيه رجالُ أجانبُ، فإن كانت خاليةً أو عندَها نِساءٌ أو رجالُ محارمُ جهرَتْ، والخُنثى كالمَرأةِ كما في «الرَّوضةِ» (١) لكنَّه صوَّبَ في «المجموع» (١) أنَّه يُسِرُّ بحَضرَةِ النِّساءِ والرِّجالِ الأجانبِ.

(وَيُسَنُّ لِلصَّبْحِ وَالظُّهْرِ) أي: فيهما لمُنفرد وإمام قوم مَحصورينَ رضَوْا بتطويلِه، (طَوَالُ المُفَصَّلِ) وسيأتِي بيانُه، والَّذي في «الرَّوضةِ» (٣) كأصْلِها (٤) و «المجموعِ» (٥): أنَّه لا يقرَأُ في الظُّهرِ بطِوالِ المُفصَّلِ، بل بما يقرُبُ مِن طُوالِه، (وَلِلْعَصْرِ وَالعِشَاءِ) بالشَّرطِ المَذكُورِ (أَوْسَاطُهُ، وَلِلْمَغْرِبِ قِصَارُهُ).

والمُفصَّلُ أوَّلُه على الأصحِّ الحُجراتُ، قال ابنُ مَعنِ (١): «وطوالُه إلى عمَّ، ومنها إلى الشُّحى أوساطُه، ومنها إلى سُورةِ النَّاسِ قصارُه» (٧)، وطِوالُ بكسرِ الطَّاءِ: جمْعُ طويلٍ، والمُفصَّلُ: المُبيَّنُ، وسُمِّيَ بذلكَ؛ لكثرَةِ الفَصْلِ بينَ سُورِه.

(وَلِصُبْحِ الجُمُعَةِ) فِي الرَّكعةِ الأُولى (﴿الم تَنْزِيلُ ﴾) برفْعِ اللَّامِ حكايةً للتِّلاوةِ،

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۲٤٨). (۲) «المجموع شرح المهذب» (۳/ ۳۹۰).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٤٨). (٤) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٥٨).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٣٨١).

⁽٦) في الأصل: «معين» وفي الحاشية: «صوابه معن».

⁽٧) ينظر: «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» (١/ ٣٢٧).

وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿ هَلَ أَنَ ﴾ ، الخَامِسُ: الرُّكُوعُ وَأَقَلُهُ أَنْ يَنْحَنِيَ قَدْرَ بُلُوغِ رَاحَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ بِطُمَأْنِينَةٍ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ رَفْعُهُ عَنْ هُوِيِّهِ

(وَفِي) الرَّكعةِ (النَّانِيَةِ ﴿ هَلْ أَنَى) عَلَى ٱلْإِنسَنِ ﴾ (١) بتمامِهما، وفي «الأذكارِ » (٢): وليحذَرْ مِن الاقتصارِ على البعْضِ. وأنَّه إذا تركَ «الم» في الأُولى استُحِبَّ أن يأتِي بِهِما في الثَّانية.

(الخَامِسُ: الرُّكُوعُ) وهو لغةً: الانحناءُ، وتقدَّمَ أقلُّ فرْضِه لقاعدٍ.

(وَأَقَلَّهُ) أي: أقلَّ فرْضِه لقائم قادرٍ على الرُّكوعِ معتدلِ خلقةٍ سليم يدَيْه ورُكبتَيْه (وَأَنْ يَنْحَنِيَ) بغيرِ انخناسٍ (قَدْرَ بُلُوغِ رَاحَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ) لو أرادَ وضْعَهما عليهما، فإن لم يقدِرْ على هذا الرُّكوعِ انحنى مقدارَه وأوماً بطرْفِه، ولو طالَتْ يداه أو قصرتا لم يُعتبَرْ ما ذكروا، ولو انحنسَ بأنْ أخرَجَ ركبتيه وهو منتصب ونالَتْ راحتاه ركبتيه لم يكفِ، وإذا لم يقدِرْ على الانحناءِ المُعتبَرِ إلَّا بمُعِينٍ، أو بأنْ ينحنِي على جانبِه؛ لزِمَه، والرَّاحةُ: بطنُ الكفِّ، وجمْعُها راحٍ، وكلامُه مشعرٌ بعدَمِ الاكتفاءِ بالأصابع.

ويُعتبَرُ الانحناءُ المَذكُورُ مَصحوبًا (بِطُمَأْنِينَةٍ) وهي سكونٌ بعدَ حركةٍ، فيصبِرُ حتَّى تستقِرَّ أعضاؤُه حالَ ركوعِه (بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ رَفْعُهُ عَنْ هُوِيِّهِ) أي: سُقوطِه بفتحِ الهاءِ وضمِّها كما في «الدَّقائقِ» (٣)، لكنِ الأشهرُ الأوَّلُ، ولذلكَ ضمَّ الهاءَ بخطِّه في المتْنِ، ولو لم ينفصِلْ عنه بأنْ زادَ في الهويِّ عن أقلِّ حَدِّ الرُّكوعِ وارتفعَ والحَركةُ متَصلةٌ لم تكفِ الزِّيادةُ في الهُويِّ عنِ الطُّمأنينةِ، وظاهِرُ كلامِه هنا وفيما بعدُ أنَّ متَصلةٌ لم تكفِ الزِّيادةُ في الهُويِّ عنِ الطُّمأنينةِ، وظاهِرُ كلامِه هنا وفيما بعدُ أنَّ

⁽١) الإنسان: ١.

⁽۲) «الأذكار» (ص٤٨).

⁽٣) «دقائق المنهاج» (ص ٤٣).

وَلا يَقْصِدُ بِهِ غَيْرَهُ فَلَوْ هَوَى لِتِلاوَةٍ فَجَعَلَهُ رُكُوعًا لَمْ يَكْفِ وَأَكْمَلُهُ: تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ وَنَصْبُ سَاقَيْهِ، وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ، وَتَفْرِقَةُ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ وَيُكَبِّرُ فِي ابْتِدَاءِ هُوِيّهِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَإِحْرَامِهِ

الطُّمأنينةَ ليسَتْ رُكنًا مُستقلًا، بل هيئةً تابعةً للرُّكنِ، لكنَّه في «التَّحقيقِ»(١) وغيْرِه جعَلَها رُكنًا مستقلًا.

(وَلا يَقْصِدُ بِهِ غَيْرَهُ) أي: بهويّه غيرَ الرُّكوع، وأشارَ بهذا إلى أنَّ الواجبَ في الرُّكوعِ عـدَمُ صَرْفِه إلى غيْرِه لا قصْدُهُ، (فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةٍ) أي: لسُجودِها (فَجَعَلَهُ) أي: السُجودِها (فَجَعَلَهُ) أي: الهويَّ عندَ بلوغِه حدَّ الرَّاكع (رُكُوعًا لَمْ يَكْفِ) بل يجِبُ العَوْدُ للقيامِ ثمَّ يركَعُ منه.

(وَأَكْمَلُهُ: تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ) بأنْ يمدَّهُما كصفيحةٍ، (وَنَصْبُ سَاقَيْهِ) إلى حَقْوَيْه، ومرادُه بنصبِهما: أن لا يثنِي رُكبتيْه، ولو قال: «وفخذَيْه» كان أَوْلى؛ فإنَّ السَّاقَ بالهمْزِ وترْكِه ما بينَ القَدمِ إلى الرُّكبةِ، وهي مؤنَّثةٌ وجمْعُها سوقٌ، وسُمِّيتْ بذلك؛ لسَوقِها الجسَدَ.

(وَأَخْـلُدُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ) ولو كانت إحدى يدَيْه مقطوعةً أو عليلةً فعَلَ بالأُخْرى ما ذُكِرَ، ولو لم يمكِنْه وضْعُهما على رُكبتَيْه أرسَلَهما.

(وَتَفْرِقَةُ أَصَابِعِهِ) ويُوجِّهُها (لِلْقِبْلَةِ) أي: لجهتِها فلا يُفرِّقُها يَمنةً ولا يَسْرةً، (وَيُكَبِّرُ فِي ابْتِدَاءِ هُوِيِّهِ) ويَمدُّ التَّكبيرَ إلى الرُّكنِ المُنتقلِ إليه، وفي «المجموع»(١) أنَّه يَبتدِئُ التَّكبيرَ قائمًا، (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَإِحْرَامِهِ) أي: مثلَ رفْعِ يدَيْه، فيبتدِئُ الرَّفْعَ مع

⁽١) «التحقيق» (ص ٢٠٨).

⁽٢) (المجموع شرح المهذب) (٣/ ٣٩٦).

وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي العَظِيمِ ثَلَاثًا، وَلا يَزِيدُ الإِمَامُ، وَيَزِيدُ المُنْفَرِدُ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي، وَعَظْمِي

ابتداءِ التَّكبيرِ، فإذا حاذَى كفَّاه مَنْكِبيْه انحْنَى، هذا ما أرادَه المُصنِّفُ بالتَّشبيهِ، وليس المُرادُ أنَّه يجيءُ فيه خلافُ رفْعِ اليدينِ في تكبيرِ التَّحرُّمِ بالنَّظرِ للابتداءِ والانتهاءِ.

(وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي العَظِيمِ) وجزَمَ في «التَّحقيقِ» (() بأنَّه يُستحَبُّ أَنْ يُضيفَ إليه «وبحمْدِه» (ثَلَاتًا) ظاهرُه أَنَّ هذا أَذْنَى كمالِ ذُخْرِ الرُّكوعِ، لكِنْ في «الرَّوضةِ» (() أَنَّ أقلَ ما يحصُلُ به ذكْرُ الرُّكوعِ تسبيحةٌ واحدةٌ، وحينئذٍ فتكونُ هي أَذْنى الكمالِ.

(وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ) على الثَّلاثِ إلَّا إِنْ رضِيَ المأمومونَ المحصورونَ بالزِّيادةِ فيزيدُ، وأمَّا المُنفردُ فأدْنَى دَرجاتِ الكمالِ في حقِّه كما قال المَاوَرْدِيُّ (٣) ثلاثُ فيزيدُ، وأمَّا المُنفرةُ فأدْنَى دَرجاتِ الكمالِ في حقِّه كما قال المَاوَرْدِيُّ (٣) ثلاثُ تسبيحاتٍ، وأعْلَاها إحدى عشْرة، وأوسطُها خمسٌ، والتَّسبيحُ: التَّنزيهُ، والعظيمُ: الكامِلُ في ذاتِه وصفاتِه، ومعنى «سُبحانَ اللهِ وبحمْدِه»: سبَّحْتُه حامدًا له.

(وَيَزِيدُ المُنْفَرِدُ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ) ولكَ خشَعْتَ، زادَه «المُحرَّرُ» (أَ) وأسقَطَه المُصنِّفُ؛ لغَرابِتِه (وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي) هذه اللَّفظَةُ مذكورةٌ في «الرَّوضةِ» (أَ) كأصْلِها (أَ)، وليسَتْ في «المُحرَّرِ» (٧)، (وَعَظْمِي

⁽۱) «التحقيق» (ص ۲۰۸).

⁽٣) «الحاوي الكبير» (٢/ ١٢٨).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥١).

⁽٧) «المحرر» (ص ٣٤).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥١).

⁽٤) «المحرر» (ص ٣٤).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٩٤).

وَعَصَبِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي، السَّادِسُ: الإعْتِدَالُ قَائِمًا مُطْمَئِنًّا وَلا يَقْصِدُ بِهِ غَيْرَهُ

وَعَصَبِي) وشَعرِي وبَشرِي كما في «الرَّوضةِ» (١) و «أَصْلِها» (٢) و «المُحرَّرِ $(1)^{(7)}$ ، (وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي) بكسْرِ الميم وهي مؤنَّتْهُ، وختَمَ في «الرَّوضةِ»(٤) كأصْلِها(٥) و «المُحرَّرِ» (1) دُعاءَ الرُّكوع بقولِه: «للهِ ربِّ العالمينَ»، وفي «المجموع»(٧): يُكرَهُ قراءةُ القُرآنِ في الرُّكوع والسُّجودِ وفيما عدا القيام.

(السَّادِسُ: الِاعْتِدَالُ قَائِمًا) على الحالةِ الَّتِي كان عليها قبلَ رُكوعِه مِن قيام قادرٍ وقعودِ عاجزِ، وفي «الرَّوضةِ»(^): في ترْكِ الاعتدالِ في النَّفل وجهانِ بناءً على جوازِ الاضطجاع فيه، وقضيَّةُ البناءِ ترجيحُ الصِّحَّةِ، لكنَّه صحَّحَ في «التَّحقيقِ»(٩) المَنعَ (١١)، وصحَّحَ صاحِبُ «الأنوارِ» الجَوازَ.

وقولُه: (مُطْمَئِنًّا) حالٌ كالَّذي قبْلَه، ومَن استشكَلَ وُجوبَ الطُّمأنينةِ في الاعتدالِ مُتمسِّكًا بأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يذكُرُها فيه في حديثِ المُسيءِ صلاتَه، فجوابُه: أنَّها مذكورةٌ فيه كما في «الأمِّ»(١١) وفي «صحيح ابنِ حبَّانَ»(١٢) وفي «التَّمهيدِ»(١٣).

(وَلا يَقْصِدُ بِهِ) أي: الاعتدالِ (غَيْرَهُ) يشيرُ إلى أنَّه لا يُشتَرطُ قصدُه، بل عدَمُ

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥١).

⁽٣) «المحرر» (ص ٣٤).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٩٤).

⁽٧) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٤).

⁽٩) «التحقيق» (ص ٢٠٩).

⁽۱۱) «الأم» (۲/ ۲۳۰).

⁽١٢) «صحيح ابن حبان» (١٨٩٠). وفي الحاشية: «وصحاح ابن السكن أيضًا».

⁽١٣) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ٨٥).

⁽۲) «الشرح الكبير» (۳/ ۳۹٤).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥١).

⁽٦) «المحرر» (ص ٣٤).

⁽۸) «روضة الطالبين» (۱/ ۲٥٣).

⁽١٠) في الحاشية: «هو المعتمد».

فَلَوْ رَفَعَ فَزِعًا مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَكْفِ، وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ قَائِلًا: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَإِذَا انْتَصَبَ قَالَ: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ

صرْفِه إلى غيْرِه، ويجِبُ أيضًا أن لا يُطوِّلَه كما سيذكُرُه المُصنِّفُ في الرُّكنِ الثَّامنِ، (فَلَوْ رَفَعَ فَزِعًا) أي: خوفًا (مِنْ شَيْءٍ) كَحَيَّةٍ (لَمْ يَكُفِ) بل يعودُ للرُّكوعِ ثمَّ يعتدِلُ منه، ويجوزُ في زاي «فزِعًا» فتْحُها كما في خَطِّه، وكسْرُها، فالفتحُ على المَصدرِ المنصوبِ مَفعولًا له، والكسْرُ على اسمِ الفاعل المنصوبِ حالًا.

(وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ) إلى حَذْوِ مَنْكِبيْه (مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ) حالَ كونِه (قَائِلًا: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أي: تقبَّلَ بمَنِّه حمْدَه وجازاه عليه، ولو قال: «مَنْ حمِدَ اللهَ سَمِعَ له» كَفَى، ويشتركُ في هذه الذِّكرُ المُنفردُ والمأمومُ ويُسرَّانِ به، والإمامُ والمُبلِّغُ، ويجهرانِ به، قال بعضُهم (۱): وما يفعلَهُ النَّاسُ مِن جهْرِ المُبلِّغِ بـ «ربَّنا لكَ الحمْدُ» فخلافُ السُّنَّة.

(فَإِذَا انْتَصَبَ) قائمًا (قَالَ: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ) بإسقاطِ الواوِ قبلَ: «لَكَ» كما ذكر الجُمهُورُ، لكنِ الواوُ ثابتةٌ في «الصَّحيح» مع زيادةِ: «اللَّهُمَّ» وترْكِها، وعلى ثُبوتِها فهي عاطفةٌ على مُقدَّرٍ أي: أطعناكَ ولكَ الحمْدُ، وزادَ في «التَّحقيقِ» (٢) على ما هنا: «حمْدًا كثيرًا (٣) طيبًا مُباركًا فيه»، واستغرَبَه بعْضُهم (١) (مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ

⁽١) في الحاشية: «الإسْنَويّ أخذًا من شرح المهذب».

⁽۲) «التحقيق» (ص ۲۰۹).

⁽٣) ليست في الأصل. وفي الحاشية: «صوابه كثيرًا».

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ، وليس بغريب، بل هو في البخاري من رواية رفاعة بن رافع».

الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، وَيَزِيدُ المُنْفَرِدُ أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ

الأرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِعْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) أي: بعدَهما كالكُرسِيِّ وغيْرِه ممَّا لا يعلمُه إلَّا اللهُ، ويجوزُ رفْعُ «ملءَ» على الصِّفةِ، ونصْبُه على الحالِ؛ أي: مالئًا لو كان جسمًا، وهذا الذِّكرُ في «الرَّوضةِ» (۱) و «أصْلِها» (۲) أدنى كمالِ ذكْرِ الاعتدالِ لمأمُومٍ وإمامٍ قوم رَضُوا بالتَّطويلِ أم لا، لكنَّه في «المجموع» (۲) قال: لا يزيدُ على «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» إلَّا برضَى المأمُومينَ، واستغرَبَه بعضُهم (٤).

(وَيَزِيدُ المُنْفَرِدُ) وإمامُ قومٍ محصورينَ رَضُوا بتطويلِه (أَهْلَ الثَّنَاءِ) أي: المَدْحِ (وَالمَجْدِ) أي: العَظمَةِ، ونصْبُ «أَهْلَ» على النِّداءِ، ورفْعُه خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ؟ أي: أنتَ أَهْلُ (أَحَقُّ) بالهَمزِ (مَا) أي: قولٍ (قَالَ العَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ) بزيادةِ واوٍ قبلَ «كُلُّنَا» قال في «المجموع»(٥): ويقَعُ في كُتبِ الفقهاءِ حذْفُ الهَمزِ والواوِ، والصَّوابُ إثباتُهما، و «أحقُّ» مبتدأً.

وجملةُ: «وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ» معتَرضةُ بينَ هذا المُبتدأِ وخبَرِه، وهو (لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) قال في «الدَّقائقِ»: ورُويَ «أنطَيْتَ» و «مُنْطِي» بالنُّونِ فيهما، وما ذكرَه المُصنِّفُ مِن ترْكِ تنوينِ اسم «لا»، أعْنِي: «مَانِعَ» و «مُعْطِي» مع أنَّه مطولُ أي: عاملُ فيما بعدَه موافقٌ للرِّوايةِ الصَّحيحةِ، لكنَّه مشكلُ على مذهبِ البصريِّينَ المُوجبينَ تنوينَه، وقد يُجابُ بمنْعِ عملِه فيما بعدَه بأن يُقدَّرَ عاملٌ ؛

⁽١) (روضة الطالبين) (١/٢٥٢).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٠٤). (٤) في الحاشية: الأذْرَعِيّ.

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٧٤).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٥).

وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ، وَيُسَنُّ القُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْح

أي: لا مانع يمنع لِما أعطيْت، أو يُخرجُ على لغة البغداديِّينَ فإنَّهم يتركونَ تنوينَ المُطولِ ويُجْرونَه مُجْرى المُفردِ في بنائِه على الفتْح، ومَشَى على هذه اللَّغةِ أيضًا الزَّمَخْشَرِيُّ حيثُ قال في قولِه تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾ (١) و ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنَ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (١) أنَّ ﴿ عَلَيْكُمُ ﴾ متعلِّقُ بـ ﴿لَا تَثْرِيبَ ﴾ و ﴿ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ بـ ﴿لَا عَاصِمَ ﴾، وأمَّر ٱللَّهِ ﴾ بـ ﴿لَا عَاصِمَ ﴾، وأمَّ ابنُ كَيْسانَ فجوَّزَ في المُطولِ التَّنوينَ وترْكه، قال: وترْكُه أحسَنُ.

(وَلا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ) بِفَتْحِ الْجِيمِ فِي الأشهرِ، ومعناه: الغِنى والْحَظُّ، وأمَّا بالْكُسْرِ فمعناه الاجتهادُ فِي الْهرَبِ، (مِنْكَ) أي: عندَكَ (الْجَدُّ) وتفسيرُ «مَنْ» هنا بمَعنَى فمعناه الاجتهادُ في الهرَبِ، وقال في «الفائقِ» (٤٠): هي للبَدلِ بعدَ أن جوَّزَ كُونَها لابتداءِ، والمعنى: لا ينفَعُ صاحبَ حَظِّ ومالٍ واجتهادٍ حظَّه ومالُه واجتهادُه في الهَرَبِ مِن عقابِك أي: بدَلَ طاعتِك، أو بدَلَ حَظِّه منكَ إنَّما ينفعُه عمَلُه بطاعتِك ودخولُه الجنَّة برحمتِك.

(وَيُسَنُّ القُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ) هو صادقٌ لِما اقتضَتْه عبارةُ «الرَّوضةِ» (٥) كأصْلِها (١) بما بعدَ ذكْرِ الاعتدالِ بتمامِه وفي كلام بعضِهم ما يقتضي الاقتصارَ على «رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ»، وأفهَمَ قوْلُه: في اعتدالِه أنه لو قنتَ قبْلَ الرُّكوعِ لم يكْفِ، وهو كذلكَ على الصَّحيح، ويسجُدُ للسَّهوِ في الأصحِّ.

⁽۲) هود: ٤٣.

⁽٤) «الفائق في غريب الحديث» (١/ ١٩٣).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٣/ ٤١٥).

⁽١) يوسف: ٩٢.

⁽٣) «تهذيب اللغة» (١٠/ ٢٤٥).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥٣).

وَهُوَ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ، وَالْإِمَامُ بِلَفْظِ الجَمْعِ

(وَهُو) أي: القنوتُ لغةً: الدُّعاءُ، وشرعًا: ذكرٌ مَخصوصٌ، واقتصَرَ المُصنَّفُ على قُنوتِ الحسَنِ بنِ عليّ، وهو: (اللَّهُ مَّ اهْدِنِي فِيمَنْ) أي: مع مَنْ (هَدَيْتَ على قُنوتِ الحسَنِ بنِ عليّ، وهو: (اللَّهُ مَّ اهْدِنِي فِيمَنْ) أي: مع مَنْ (هَدَيْتَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَ

(وَالإِمَامُ) يأتِي (بِلَفْظِ الجَمْعِ) في القُنوتِ، فيقولُ: «اهْدِنا»، وكذا في غيْرِه كما اقتضاه كلامُ «الأذكارِ»(١) وصرَّحَ به في «الإحياءِ»(٥)، واستَثْنى ابنُ المُنذرِ دُعاءَ الافتتاحِ، وهو: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي ...»(١) إلى آخِرِه، ومثْلُه الدُّعاءُ بينَ السَّجدَتينِ،

(۲) «سنن أبي داود» (۱٤۲٥).

⁽١) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٣٢).

⁽٤) «الأذكار» (ص ٦١).

⁽٣) «التعليقة» للقاضي حسين (١/٢).

⁽٦) رواه البخاري (٧٤٤)، مسلم (٩٨٥).

⁽٥) «إحياء علوم الدين» (١/ ١٧٧).

وَالصَّحِيعُ سَنُّ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَى آخِرِهِ وَرَفْعِ يَدَيْهِ، وَلَا يَمْسَعُ وَجْهَهُ، وَأَنَّ الإِمَامَ يَجْهَرُ بِهِ

ووجْهُه: أنَّ كلَّا مِن الإمامِ والمأمومِ مأمورٌ بذلكَ، وأشعَرَ تعبيرُه بالإمامِ أنَّ المُنفرِدَ والمأمومَ يأتيانِ في ألفاظِ القُنوتِ بالإفرادِ.

(وَالصَّحِيحُ سَنُّ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِهِ) لا فيما عداه، فلا يُسَنُّ، وقال الطَّبَريُّ: لا بأسَ بها أوَّلَه وآخِرَه، وسكوتُه عنِ الصَّلاةِ على الآلِ مُشْعرٌ بعدَمِ استحبابِها، لكنَّه جزَمَ في «الأذكارِ» باستحبابِها مع السَّلامِ أيضًا، ولم يُسمَّى صلاةً عليه، لكنَّه في «الأذكارِ»(۱) قال: يقولُ: يُسيِّنوا كيفيَّتَها، وتحصُلُ بكلِّ ما يُسمَّى صلاةً عليه، لكنَّه في «الأذكارِ»(۱) قال: يقولُ: اللَّهِمَّ صلِّ على مُحمَّدٍ وعلى آل مُحمَّدٍ وسلِّم، ونُوزعَ في الصَّلاةِ على الآلِ، بل صرَّحَ بعضُهم (۲) بكراهتِها.

(وَ) الصَّحيحُ سنَّ (رَفْعِ يَكَيْهِ) والسُّنَّةُ لكل داعِ أن يجعَلَ بطْنَهما إلى السَّماءِ إن دَعَا لتحصيل شيءٍ، وظهْرَهما إليها إن دَعَا لرفْعِه.

(وَ) الصَّحيحُ فِي دُعاءِ القُنوتِ أَنَّه (لا يَمْسَحُ وَجْهَهُ) أي: لا يُسَنُّ كما صحَّحَه في «المجموع»(٣)، ثمَّ جعل مقابلَه هو المَشهورُ، أمَّا الصَّدْرُ فلا يُستحَبُ مسْحُه قطْعًا، بل هو بدعةٌ منكرةٌ.

(وَ) الصَّحيحُ (أَنَّ الإِمَامَ يَجْهَرُ بِهِ) ولو في قُنوتِ نازلةٍ في غيرِ صُبحِ في جهريَّةٍ أو سريَّةٍ، أمَّا المُنفردُ (٤) فيسرُّ به قطْعًا كما قال المُصنِّفُ.

(٢) في الحاشية: «كابنِ الفركاحِ».

⁽۱) «الأذكار» (ص ٦٠).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٥٠١).

⁽٤) في الأصل: «المأمومُ». وفي الحاشية: صوابه المنفرد.

وَأَنَّهُ يُؤَمِّنُ المَأْمُومُ لِلدُّعَاءِ، وَيَقُولُ الثَّنَاءَ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَنَتَ، وَيُشْرَعُ القُنُوتُ فِي سَائِرِ المَكْتُوبَاتِ لِلنَّاذِلَةِ

(وَ) الصَّحيحُ المَبنيُ على جهْرِ الإمامِ بالقُنوتِ (أَنَّهُ يُؤَمِّنُ المَأْمُومُ لِلدُّعَاءِ) في كلماتِه الخَمْسِ، وكلامُه مُشْعرٌ باستحبابِ التَّأمينِ في الصَّلاةِ على النَّبيِّ؛ لأنَّها دعاءٌ، وبه جزَمَ الطَّبَريُّ.

(وَيَقُولُ الثَّنَاءَ) أو يسكُتُ كما في «الرَّوضةِ» (١) و «أصْلِها» (٢)، أو يقولُ: «أشهَدُ»، كما قال المُتَوَلِّي، وأوَّلُ الثَّناءِ: «إنَّكَ تقْضِي ...» إلى آخِرِه، فإنْ قلْنا: يُسِرُّ الإمامُ به قنتَ المأمومُ سرَّا، وقد أشعرَ كلامَه بضعْفِ الخِلافِ في هذه الصُّورِ كلِّها كما قدَّرْناه سابقًا فيها، وهو خلافُ ما في «الرَّوضةِ» (٣) حيثُ عبَّرَ بالأصحِّ فيها.

(فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ) أي: المأمومُ والإمامُ لِصَممٍ أو غيْرِه، أو سمِعَ صوتًا مجرّدًا فلم يفهَمْه (قَنَتَ) ويُسِرُّ، ويأتي بلفْظِ الإفرادِ.

(وَيُشْرَعُ القُنُوتُ فِي سَائِرٍ) أي: باقي (المَكْتُوبَاتِ) وهو ما عدا الصَّبحِ، (لِلنَّازِلَةِ) الخاصَّةِ أو العامَّةِ؛ كجَرادٍ، وجَدْبٍ، ونحْوِ ذلكَ، وسكتُوا عنْ لفْظِ قُنوتِ النَّازلةِ، وهو مُشْعرٌ بأنَّه كلفْظِ قُنوتِ الصَّبحِ، وقال شيخُنا الحافِظُ العسقلانِيُّ في كتابِه «بذْلِ الماعونِ»: الَّذي يظهَرُ أنَّهم وكَّلُوا الأمْرَ في ذلكَ إلى المُصلِّي فيدْعُو في كلِّ نازلةٍ بما يُناسِبُها، أمَّا النَّوافلُ في لا يُندَبُ قنوتُ النَّازلةِ في شيءِ منها كما نصَّ عليه في «الأمِّ» (نَا، وقال فيها: إن قنتَ في نازلةٍ لم أكرَهُه، وإن قنتَ في غيرِ نازلةٍ كرهْتُه.

⁽٢) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٤٤).

⁽٤) «الأم» (٢/ ١٠٥).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥٤).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥٤).

لا مُطْلَقًا عَلَى المَشْهُورِ، السَّابِعُ: السُّجُودُ وَأَقَلُهُ مُبَاشَرَةُ بَعْضِ جَبْهَتِهِ مُصَلَّاهُ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ جَازَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ، وَلا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الأَظْهَرِ

(لا مُطْلَقًا) أي: في نازلة وغيْرِها فلا يُشرَعُ (عَلَى المَشْهُورِ)، وتفسيرُه بالمشروعيَّةِ يُفهِمُ أنَّ الخِلافَ في الاستحبابِ، لكن مُقتضَى كلامِ أكثَرِهم كما قال الرَّافعِيُّ (١) أنَّ الخِلافَ في الجَوازِ.

(السَّابِعُ: السُّجُودُ) مرَّتينِ في كلِّ ركعةٍ، وهو لغةً: التَّطامنُ، (وَأَقَلُهُ) شرعًا: (مُبَاشَرَةُ بَعْضِ جَبْهَتِهِ) على قصْدِ العِبادةِ لا كلِّها ولا غيْرِها كالخَدِّ (مُصَلَّاهُ) أي: ما يُصلَّى عليه؛ كأرضٍ، أو حَصيرٍ، أو غيرِ ذلكَ، ويؤخَذُ مِن المُباشرةِ اشتراطُ أن لا يكونَ على الجَبهةِ حائلٌ، فإنْ كان كعِصابةٍ على جبهةِ سَليم لم يكْفِ، فإن كانت جريحةً أو مريضةً مثلًا وعصَّبها وشقَّ إزالةُ العِصابةِ سجَدَ عليها مِن غيرِ إعادةٍ على الصَّحيحِ إن لم يكُنْ تحتَها نجاسةٌ غيرُ مَعفوً عنها، ولا يجِبُ وضْعُ الأنفِ على المَشهورِ.

(فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ) كذيْلِه (جَازَ) أي: كَفَى (إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ) ذلك المتَّصلُ به (بِحَرَكَتِه) في قيامٍ وقعود، بخلافِ ما يتحرَّكُ بحركتِه فيهما فلا يكْفِي، فلو سجَدَ عليه عامدًا عالمًا بتحريمِه بطلَتْ صلاتُه، وإلَّا بطلَ السُّجودُ فقطْ فيعيدُه، والسُّجودُ على سَريرٍ يتحرَّكُ بحركتِه لا يضُرُّ، وإن أشعرَ كلامُ المَتنِ بخلافِه، وكذا السُّجودُ على عودٍ أمسكَة بيدَيْه.

(وَلَا يَجِبُ) فِي السُّجودِ (وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الأَظْهَرِ) عندَ الرَّافِعِيِّ (١).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٥٤).

⁽۱) «الشرح الكبير» (۳/ ٤٤٠).

قُلْتُ: الأَظْهَرُ وُجُوبُهُ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَئِنَّ، وَيَنَالَ مَسْجَدَهُ ثِقَلُ رَأْسِهِ، وَأَنْ لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ فَلَوْ سَنقَطَ لِوَجْهِهِ وَجَبَ العَوْدُ إلَى الِاعْتِدَالِ وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسَافِلُهُ عَلَى أَعَالِيهِ فِي الأَصَحِّ

(قُلْتُ: الأَظْهَرُ وُجُوبُهُ) أي: الوضْع، ويكْفِي وضْعُ بعضٍ مِن بطْنِ الكفِّ الرَّاحةِ والأصابعِ وبعْضٍ مِن بُطونِ أصابعِ الرِّجلينِ، فلا يُجزِئُ وضْعُ الظَّهرِ منها ولا الحَرْفِ، (وَاللهُ أَعْلَمُ) ولا يجِبُ كشْفُ شيءٍ ممَّا ذُكِرَ.

(وَيَجِبُ) في السُّجودِ (أَنْ يَطْمَئِنَّ، وَ) أَنْ (يَنَالَ) أي: يصيبَ (مَسْجَدَهُ) بفتحِ الجيمِ بخَطِّه، لكنَّه في «التَّحريرِ» (') جوَّزَ الكسْرَ أيضًا، اسمٌ لمَحلِّ السُّجودِ، وقيلَ: الفتْحُ للمَحلِّ والكسْرُ للمَوضعِ المتَّخذِ مَسجدًا سجَدَ فيه أم لا، (ثِقَلُ رَأْسِهِ) هو فاعلُ «يَنَالَ»، و «مَسْجَدَهُ» مفعولُ مقدَّمٌ، ولا يكفِي إمساسُ رأْسِه موضِعَ سُجودِه، بل يتحامَلُ بحيثُ لو فُرِضَ تحتَه قطنُ مثلًا لانكبسَ وظهرَ أثرُه على يدٍ لو فُرِضَتْ تحتَ ذلكَ.

(وَأَنْ لا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ) هو صادقٌ بهويّه بقصْدِ السُّجودِ أو لا بقصْدِه، (فَلَوْ سَقَطَ) مِنِ اعتدالِه قبلَ قصْدِ الهويِّ (لِوَجْهِهِ) أي: عليه في مَحلِّ سُجودِه لم يحسَب، و(وَجَبَ) عليه (العَوْدُ إلَى الإعْتِدَالِ) ليسجُدَ منه، ولو هَوَى ليسجُدَ فسقَطَ على جبهتِه، فإن وضَعَها على الأرضِ ليعتمِدَ عليها لم يحسَبْ عنِ السُّجودِ، وإلَّا حُسِبَ، قَصَدَ السُّجودَ أم لا.

ويُعتبَرُ في السُّجودِ التَّنكيسُ (وَ) هو (أَنْ تَرْتَفِعَ أَسَافِلُهُ) أي: السَّاجِدِ (عَلَى أَعَالِيهِ فِي الأَصَحِّ) بأنْ تكونَ عجيزتُه مرتفعةً على رأسِه ومَنْكِبيه، فلو عكسَ لم يصِحَّ،

⁽١) «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص٤٠).

وَأَكْمَلُهُ: يُكَبِّرُ لِهُوِيِّهِ بِلَا رَفْعِ وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الأَعْلَى ثَكَبِّرُ لِهُوِيِّهِ بِلَا رَفْعِ وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الأَعْلَى شَيْعَهُ وَبَصَرَهُ تَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ تَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ

وكذا لو تَساوَيَا في الأصحِّ، ولو أكبَّ على وجْهِه ومدرجَتِه لم يكْفِ إلَّا أن يكونَ به علَّةٌ لا يمكِنُه معَها السُّجودُ في المَسائلِ الثَّلاثِ إلَّا هكذا، ولو تعذَّرَتْ هيئةُ التَّنكيسِ لم يجِبْ وضْعُ وسادةٍ تحتَ جبهتِه، بل يجِبُ إيماءُ الرَّأسِ إلى الحَدِّ المُمكنِ، فإن لم تتعذَّرْ هيئةُ التَّنكيسِ وجَبَ الوضْعُ.

(وَأَكْمَلُهُ: يُكَبِّرُ لِهُوِيِّهِ بِلارَفْعِ) ليدَيْه (وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ) أي: كفَّيْه ولا يمُدُّ معَهما الذِّراعينِ، (ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ) وفي «الرَّوضةِ»(١): يُستحَبُّ لكلِّ ساجدٍ أن يضَعَ الأَرْضِ مَكشوفًا، ولفْظُ المُصنِّفِ مُشْعرٌ بالمَعيَّةِ أيضًا.

(وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الأَعْلَى ثَلَاثًا) في كلِّ سجدةٍ، وهو أَذْنَى الكمالِ، ولا يزيدُ الإمامُ على هذه الثَّلاثِ ما سيأتِي إلَّا أن يكونَ المُقْتدونَ به مَحصورينَ رَضُوا بتطويلِه.

(وَيَزِيدُ المُنْفَرِدُ) على هذه الثَّلاثِ: (اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِك آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ) خصَّ الوجْهَ بذلك؛ لأَنَّه أشرَفُ أعضاءِ السَّاجِدِ، فإذا خضَعَ وجْهُه فقد خضَعَ باقي جَوارِجِه، (وَشَتَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ) أي: منفذَهُما، وزادَ في «الرَّوضةِ» (٢) على هذا: «بحوْلِه وقوَّتِه»، (تَبَارَكَ) وفي «الشَّرِح» (٣) و «المُحرَّرِ» (١٤): فتبارَكَ (اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ) واحتُرزَ بالمُنفردِ عنِ الإمام، وتقدَّمَ

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥٩).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥٩).

⁽٤) «المحرر» (ص ٣٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٧٣).

وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَمَنْكِبَيْهِ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقِبْلَةِ وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ وَمِرْ فَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، وَتَضُمُّ المَرْأَةُ، وَالخُنثَى

حُكْمُه، (وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْق) أي: مقابِلَ (مَنْكِبَيْهِ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً) حالَ كونِها بغَيرِ تفريج.

قال الرَّافِعِيُّ (١): وحيثُ استحبَبْنا نشر أصابع اليديْنِ فالسُّنَّةُ فيهِما التَّفريجُ المُقتصَدُ إلَّا في السُّجودِ فإنَّه يضُمُّ (لِلْقِبْلَةِ) أي: لجهتِها.

(وَيُفَـرِّقُ رُكْبَتَيْهِ) بحيثُ يكونُ بينَهما قَدْرُ شبْر، وكذا بين قَدَمَيْه أيضًا، (وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ) بفتح الفاءِ وكسرِ المُعجَمةِ في الأشهرِ، (وَ) يرفَعُ (مِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ)، وقولُه: (فِي رُكُوعِهِ وَسُـجُودِهِ) يرجِعُ لقولِه: «وَيُفَرِّقُ» إلى آخِرِه، والتَّفريقُ والرَّفعُ في الرُّكوع مزيدانِ على «المُحرَّرِ».

(وَتَضُّمُّ المَرْأَةُ) بعْضَها إلى بعض، وتلصِقُ بطْنَها بفخذَيْها في رُكوعِها وسُجودِها، وفي «المجموع»(٢) عنِ النَّصِّ: أنَّ المَرأةَ تضُمُّ في جَميع صلاتِها أي: المِرفقيْنِ إلى الجَنبيْنِ.

(وَالخُنْشَى) كذلك، وهذه المَسألةُ مَزيدةٌ هنا على «المُحرَّر» و «الشَّرحيْن» مذكورةٌ في «الرَّوضةِ»(٢) كأصْلِها(١) لكِنْ في الرُّكوع، وفي «المجموع»(٥) في نواقِضِ الوُضوءِ: لكِنْ في السُّجودِ. وكان ينبَغِي تقديمُ الكيفيَّةِ المطلوبَةِ في السُّجودِ على ذَكْرِ التَّسبيحِ فيه كما فعَلَ في الرُّكوع.

⁽۱) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٩٧).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٥٩).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٩٠٤).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٥٢٦).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٧٤).

(الثَّامِنُ: الجُلُوسُ) في كلِّ ركعةٍ (بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنَّا) صلَّى قائمًا أو مُضطجعًا أو مُومئًا، وأقلُّه سكونُ حركةِ أعضائِه، وأكمَلُه الزِّيادةُ على ذلكَ بقولِه فيه: «ربِّ اغفِرْ لِي ...» إلى آخرِه، ولو لم يجلِسْ بينَهما بل صارَ إلى الجُلوسِ أقرَبَ لم يصِحَّ، وفي «الأنوارِ»: إنَّ ترْكَ الجُلوسِ بينَ السَّجدَتينِ في النَّفل لا يبْطِلُه.

(وَيَجِبُ أَنْ لا يَقْصِدَ بِرَفْعِهِ غَيْرَهُ) بأنْ يرفَعَ بقصْدِ الجُلوسِ أو لا بقصْدِه، فلو رفَعَ لغيرِ الجُلوسِ كُدُخولِ شوكةٍ في جبينِه وجَبَ عليه كما قال القاضي حُسينٌ (١١) أنْ يعودَ للسُّجودِ ثمَّ يرفَعَ منه للجُلوسِ بينَ السَّجدَتينِ.

(وَ) يجِبُ (أَنْ لا يُطوِّلَ وَلا) يُطوِّلَ (الإغْتِدَالَ) أيضًا، فلوْ طوَّلَهما كما في «الكافِي» بما يلْحِقُ الاعتدالَ بالقيامِ والجُلوسِ بينَ السَّجدَتينِ بجلوسِ التَّشهُّدِ بطلَتِ الصَّلاةُ كما صحَّحَه المُصنِّفُ في أكثر كُتُبِه، لكنْ صحَّحَ في «التَّحقيقِ»(٢) بطلَتِ الصَّلاةُ كما صحَّحَ المُصنِّفُ في أكثر كُتُبِه، لكنْ صحَّحَ في «التَّحقيقِ»(١) أنَّ الجُلوسَ بينَ السَّجدَتينِ رُكنٌ طويلٌ، وعزاه في «الرَّوضةِ»(٣) و «المجموعِ»(١) للأكثرينَ، وصحَّحَ في «المجموعِ» في بابِ صلاةِ الخوفِ أنَّه قصيرٌ كالاعتدالِ، للأكثرينَ، وصحَّحَ في «المجموع» في بابِ صلاةِ الاعتدالِ بالذِّكرِ الواردِ فيه كقُنوتٍ واختارَ في أكثرِ كُتُبِه غيرَ «المنهاج» جوازَ إطالةِ الاعتدالِ بالذِّكرِ الواردِ فيه كقُنوتٍ وصلاةِ تسبيحٍ كما في «الرَّوضةِ»(٥) و «أصْلِها»، لكنَّه اختارَ في «التَّحقيقِ»(١) عدَمَ الستحبابِها؛ لضَعْفِ حديثِها.

⁽۱) «التعليقة» للقاضى حسين (۲/ ٧٦٥). (۲) «التحقيق» (ص ٢١٢).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٦٠). (٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤٣٧).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٢٩٩). (٦) «التحقيق» (ص ٢١٣).

وَأَكْمَلُهُ: يُكَبِّرُ وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا وَاضِعًا يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ قَائِلًا: رَبً اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَارْفَعْنِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي، ثُمَّ يَسْجُدُ التَّانِيَةَ كَالأُولَى

وما تقدّم في الجُلوس بين السَّجدتين هو أقلُه، (وَأَكُملُهُ: يُكبَّرُ) مع رفْع رأسِهِ بلا رفْع ليدَيْه، (وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا) وستأتِي كيفيَّتُه في التَّشهُّدِ الأوَّلِ، (وَاضِعًا يَدَيْه) على فخذَيْه (قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ) بحيثُ تُساوِي رُؤوسَ الأصابع الرُّكبتيْنِ، (وَيَنْشُرُ على فخذَيْه (قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ) بحيثُ تُساوِي رُؤوسَ الأصابع الرُّكبتيْنِ، (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَ لَدَيْه جميعًا حالَ كوْنِها مضمومة للقبلَة أي: جهَتِها، (قَائِلا: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَارْفَعْنِي) هذه اللَّفظة ليسَتْ في «الرَّوضة» ولا في رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْدُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي) وزادَ في «الإحياء»(۱) بعدَ «عَافِنِي»: كُتبِ الرَّافعِي كلِّها، (وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي) وزادَ في «الإحياء»(۱) بعدَ «عَافِنِي»: «واعْف عنِي»، والمصنِّفُ في «التَّحقيقِ»(۱) ذكرَ الألفاظ السَّبعة الَّتي في المتْنِ، لكن بتقديم وتأخير، وعبارتُه: «اللَّهمَّ اغفِرْ لي وارحمْنِي وعافِنِي واجبُرنِي وارفَعْنِي واروَقْنِي». واجبُرنِي واروفَعْنِي واروفَعْنِي وارزقْنِي».

(ثُمَّ يَسْجُدُ) السَّجدة (الثَّانِيَة كَالأُولَى) في أقلِّها وأكمَلِها المُتقدِّمينِ، والمُصنِّفُ جعَلَ السَّجدَتينِ رُكنًا واحدًا، لكنَّه في «البسيطِ» صحَّح أنَّهما رُكنانِ، وفائدتُهما كما قال بعضُهم (٣) تظهَرُ في تقدُّمِ المأمومِ على إمامِه في أفعالِ الصَّلاةِ أو تأخُّرِه.

وجزَمَ في «الرَّوضةِ» (١) بأفضليَّةِ القيامِ ثمَّ السُّجودِ ثمَّ الرُّكوعِ، وأمَّا السُّجودُ فأفضَلُ مِن تطويلِ القيامِ في الأصحِّ.

⁽١) إحياء علوم الدين (١/ ١٥٥).

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢١٢). وفي الحاشية: وكذلك في «المجموع».

⁽٣) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٢٣٤).

وَالْمَشْهُورُ سَنُّ جَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا، التَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ وَالْحَادِيَ عَشَرَ التَّشَهُّدُ، وَقُعُودُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وإنَّما شُرِعَ تكرارُ رُكنِ السُّجودِ دُونَ غيْرِه مِن الأركانِ؛ لأنَّه أبلَغُ في التَّواضُعِ، ولأنَّ الشَّجودُ ثانيًا شُكْرًا للهِ عليها. ولأنَّ الشَّجودُ ثانيًا شُكْرًا للهِ عليها.

(وَالْمَشْهُورُ) وعبَّرَ فِي «الرَّوضِةِ» ('') بالمَذَهَبِ (سَنُّ جَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ) جدًّا للاستراحة على هيئة الافتراشِ الآتِي، وهي فاصلة بين الرَّكعتينِ، وقيلَ: مِن النَّانيةِ، وتظهَرُ فائدةُ الخِلافِ فِي مَسبوقِ كبَّرَ وإمامُه فيها فعلَى الأوَّلِ يجلِسُ معَه النَّانيةِ، وتظهَرُ فائدةُ الخِلافِ فِي مَسبوقِ كبَّرَ وإمامُه فيها فعلَى الأوَّلِ يجلِسُ معَه فيها كالتَّشهُّدِ، وعلى الثَّاني ينتظِرُه إلى القيامِ، وفي «التَّتَمَّةِ» أنَّ قدْرَها كالجُلوسِ بينَ السَّجدَتينِ، لكنْ تعبيرُ المُصنِّفِ به «خفيفةٍ» يشْعِرُ بأنَّها أخفُّ منه، (بَعْدَ السَّجْدَةِ الشَّجدَةِ في صلاةٍ، (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) فرْضِ الثَّانِيَةِ) فلا تُشرَعُ جلسةُ الاستراحةِ في سُجودِ تلاوةٍ في صلاةٍ، (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) فرْضِ أو نفل (يَقُومُ عَنْهَا) شيخًا كان أو شابًا، وخرَجَ به «يَقُومُ» المُصلِّي قاعدًا، وفي «فتاوى البغويِّ»: لو صلَّى أربَعَ ركعاتٍ بتشهُّدٍ يجلِسُ للاستراحةِ في كلِّ ركعةٍ.

(التَّاسِعُ وَالعَاشِرُ وَالحَادِي عَشَرَ) إنَّما لفَّ هذه الأركانَ؛ لأنَّ العاشِرَ محلُّ للتَّاسِعِ والحادي عشَرَ، ثمَّ نشَرَها على ترتيبِ اللَّفِّ، فقال: (التَّشَهُّدُ) وهو تفعُّلُ مِن الشَّهادة؛ لاشتمالِه على الشَّهادة بالتَّوحيدِ للهِ وبالرِّسالةِ للنَّبِيِّ، فتسميَةُ ما ذُكِرَ مِن الشَّهادةِ؛ لاشتمالِه على التَّه التَّه على الشَّهادةِ بالتَّوعيدِ اللهِ وبالرِّسالةِ للنَّبِيِّ، فتسميةُ ما ذُكِرَ مِن التَّهابِ للهِ إلى آخِرِه بالتَّشهُّدِ مِن تسميةِ الشَّيءِ بأشرَفِ ما يشتمِلُ عليه.

(وَقُعُودُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وقعودُها، ولو قال: «التَّشهُّدُ والصَّلاةُ على النَّبِيِّ وقعودُهما» كان أوْلى.

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٢٦٠).

فَالتَّشَهُّدُ وَقُعُودُهُ إِنْ عَقَبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانِ، وَإِلَّا فَسُنَتَانِ وَكَيْفَ قَعَدَ جَازَ وَيُسَنُّ فِي الأَوَّلِ الإِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبِ يُسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ فِي الأَوَّلِ الإِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبِ يُسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ وَفِي الآخِرِ التَّوَرُّكُ وَهُو كَالِافْتِرَاشِ، لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ، وَيُلْصِقُ لِلْقِبْلَةِ وَفِي الآخِرِ التَّورُّكُ وَهُو كَالِافْتِرَاشِ، لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ، وَيُلْصِقُ وَرِكَهُ بِالأَرْضِ، وَالأَصَحُّ يَفْتَرِشُ المَسْبُوقُ وَالسَّاهِي

وأشارَ إلى ضابطِ ما يُسَنُّ مِن ذلكَ وما يجِبُ بقولِه: (فَالتَّشَهُّدُ وَقُعُودُهُ إِنْ عَقَبَهُمَا) بعدَ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ (سَلامٌ) فهُما (رُكْنَانِ، وَإِلّا) بأنْ لم يعْقِبْهُما سلامٌ (فَسُنَتَانِ) والصَّلاةُ على النَّبِيِّ كذلكَ كما سيأتِي، (وَكَيْفَ قَعَدَ) في جُلوسِ تشهُّدٍ، أو السَّلاةُ على النَّبِيِّ كذلكَ كما سيأتِي، (وَكَيْفَ قَعَدَ) في جُلوسِ تشهُّدٍ، أو استراحةٍ، أو بينَ السَّجدَتينِ بافتراشٍ، أو تورُّكٍ، أو غيرِهما بغيرِ الإقعاءِ المُتقدِّمِ كراهته (جَازَ) بلا كراهةٍ.

(وَ) لَكِنْ (يُسَنُّ فِي) التَّشهُّدِ (الأُوَّلِ الِافْتِرَاشُ)، وفسَّرَه بقولِه: (فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبِ يُسْرَاهُ) جاعلًا ظهْرَها للأرضِ، (وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ) أي: قدَمَه اليُمنَى، (وَيَضَعُ) بالأرضِ (أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ) مِن يُمناه (لِلْقِبْلَةِ) أي: جهَتِها.

(وَ) يُسَنُّ (فِي) التَّشهُّدِ (الآخِرِ التَّورُّكُ) وهو تفعُّلُ مِن الوَرِكِ، وفي «الصِّحاحِ» (۱): التَّورُّكُ وضْعُ الوَرِكِ فِي الصَّلاةِ على الرِّجلِ اليُمنى، (وَهُوَ كَالِافْتِرَاشِ، لَكِنْ يُخْرِجُ) فِي التَّورُّكِ (يُسْرَاهُ) على هيئتِها في الافتراشِ (مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ، وَيُلْصِقُ وَرِكَهُ بِالأَرْضِ) هذا في غيرِ المَسبُوقِ والسَّاهي.

(وَالْأَصَحُّ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ» (٢) بالصَّحيحِ (يَفْتَرِشُ المَسْبُوقُ) في التَّشهُدِ الأخيرِ لإمامِه، (وَالسَّاهِي) في تشهُّدِه الأخيرِ قبلَ سُجودِه للسَّهوِ، والمُرادُبه مَن

(٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٦١).

⁽١) الصحاح؛ للجوهري (٤/ ١٦١٤).

وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَنْشُورَةَ الأَصَابِعِ بِلَاضَمٌ، قُلْتُ: الأَصَحُّ الضَّمُّ وَاللهُ أَعْلَمُ. وَيَقْبِضُ مِنْ يُمْنَاهُ الخِنْصِرَ وَالبِنْصِرَ وَكَذَا الوُسْطَى فِي الأَظْهَرِ وَيُرْسِلُ

عليه سُجودُ سهْو ولو كان سببُه ترْكَ بعض عمدًا أو نقْلَ ركن قولي أو غيرَ ذلك، ولو قال: «ويفتَرِشُ مُريدُ سُجودِ سَهوٍ» كان أَوْلى؛ لتدْخُلَ مسألةُ تركِ البعضِ عَمدًا والمَعطُوفُ عليها، وإنَّما ذكرَ مسألةَ المسبوقِ مع دُخولِها في كلامِه سابقًا لينُصَّ على الخِلاف، وإلَّا فقد علمْتَ مِن قولِه سابقًا: «وَفِي الأَخِيرِ التَّورُّكُ» أنَّ تشهُدَ السَّاهي ليس آخِرَ صلاتِه، وأطلَقَ المُصنِّفُ الخِلافَ في السَّاهِي، وقيَّدَه بعضُهم بحثًا بمَنْ قصَدَ السُّجودَ، وإلَّا تورَّكَ قطعًا.

(وَيَضَعُ) نَذْبًا (فِيهِمَا) أي: التَّشهُّدينِ (يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ) اليُسْرى بحيثُ تُسامِتُ رؤوسُها الرُّكبةَ (مَنْشُورَةَ الأَصَابِعِ بِلَا ضَمِّ) بينَها، بل بتفريجٍ وسطٍ، كما صحَّحَه الرَّافِعِيُّ(۱).

(قُلْتُ: الأَصَحُّ الضَّمُّ) أي: استحبابُ ضَمِّ أصابع يُسْراه، (وَاللهُ أَعْلَمُ).

(وَيَقْبِضُ مِنْ يُمْنَاهُ) بعد وضْعِها على طرَفِ رُكبتِه اليُمنى (الخِنْصِرَ وَالبِنْصِرَ) بكشرِ أُوَّلِهما وصادِهِما، وجعَلَ الفارسِيُّ اللَّغةَ الفُصْحى فتْحَ صادِ خِنصَرٍ، وذكرَه في «الصِّحاحِ»(٢) في مادَّةِ خَصِرَ، فأشعرَ بزيادةِ نُونِه، فوزنُه فِنْعِل، وجعلَه في «المُحكم»(٣) رُباعيًّا فوزْنُه فِعْلِل.

(وَكَـنَا الوسْطَى فِي الأَظْهَرِ) الخلافُ في الأَفضلِ، (وَيُرْسِلُ) في كلِّ التَّشَهُّدِ

⁽۱) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٩٧). (٢) الصحاح» للجوهري (٢/ ٦٤٦).

⁽٣) «المحكم والمحيط الأعظم» (٥/ ٣٣١).

المُسَبِّحةَ وَيَرْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: إلَّا اللهُ، وَلا يُحَرِّكُهَا، وَالأَظْهَرُ ضَمُّ الإِبْهَامِ إلَيْهَا كَعَاقِدِ ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ

(المُسَبِّحة) من اليُمنى وهي الَّتي تلِي إبهامَها (وَيَرْفَعُهَا) مع إمالتِها قليلًا كما قاله المَحامِلِيُّ (عِنْدَ) ابتداءِ (قَوْلِهِ: إلَّا اللهُ) مُشيرًا إلى جهةِ القِبلةِ، ولا يُجاوِزُ بصرُه إلى اللهُ عَبُودَ واحدٌ، فيجمَعُ في توحيدِه بينَ إشارتَه، ويكونُ قاصدًا مِن ابتدائِه بالهَمزةِ أنَّ المَعبُودَ واحدٌ، فيجمَعُ في توحيدِه بينَ اعتقادِه وقولِه وفعْلِه، أمَّا مسبِّحةُ اليُسرى فلا يرفَعُها ولو كانَتِ اليُمنى مقطوعةً، بل تسقُطُ هذه السُّنةُ كما قال المُتَولِّي، وتكرَهُ الإشارةُ بالسَّبابتين.

(وَلا يُحَرِّكُهَا) أي: المُسبِّحة، فلو حرَّكَها كُرِهَ ولم تبطُلْ صلاتُه، وقيلَ: يحرُمُ وتبطُلُ الصَّلاةُ بإكثارِ، وحديثُ تحريكِها وإن كان صحيحًا حملَه البَيْهَقِيُّ (١) على الإشارةِ.

(وَالأَظْهَرُ ضَمُّ) أَنملَةِ (الإِبْهَامِ) وهي مؤنثةٌ، وجمْعُها أباهِمُ وأباهيمُ بزيادةِ ياءٍ (إلَيْهَا) أي: المُسبِّحةِ بوضْعِ أَنملةِ الإبهامِ تحتها فلا يرسِلُها، ولا يجعَلُ الإبهامَ مقبوضة تحتها (كَعَاقِدِ ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ) وقدِ اعترضَ بأنَّ ما ذكرَه المُصنَّفُ مِن ضمِّ الإبهامِ إلى المُسبِّحةِ عقْدُ تسعةٍ وخمسينَ، وأمَّا عقْدُ ثلاثةٍ وخمسينَ فبوضع ضمِّ الإبهامِ إلى المُسبِّحةِ عقْدُ تسعةٍ وخمسينَ، وأمَّا عقْدُ ثلاثةٍ وخمسينَ فبوضع طرَفِ الخِنصِرِ على البنصِرِ مع أنَّ المُستَحَبُّ وضْعُهما معًا على الرَّاحةِ، وأجابَ صاحِبُ «الإقليدِ» بأنَّ هذا طريقةُ حُسَّابِ قبطِ مِصرَ، أمَّا غيرُهم فلا يَستَرطُ ذلكَ، وفي «الَّدقائيقِ» (١) إنَّما عبَّر الفقهاءُ بالعقْدِ الأوَّلِ دُونَ الثَّانِ اتباعًا لروايةِ ابنِ عُمرَ، وكيفَ ما فعَلَ مِن هذينِ العقدينِ حصَلَ به السُّنَّةُ، والخلافُ المَذكُورُ في المتْنِ في وكيفَ ما فعَلَ مِن هذينِ العقدينِ حصَلَ به السُّنَّةُ، والخلافُ المَذكُورُ في المتْنِ في الأفضَل منهما.

(٢) «دقائق المنهاج» (ص ٤٤).

(۱) «السنن الكبير» (٢٦١٥).

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرْضُ فِي التَّشَهُ لِهِ الآخِرِ وَالأَظْهَرُ سَنُّهَا فِي الأَوَّلِ، وَلا تُسَنُّ عَلَى الآلِ فِي الأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَتُسَنُّ فِي الأَخِيرِ وَقِيلَ: تَجِبُ، وَأَكْمَلُ التَّشَهُّدِ مَشْهُورٌ

(وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرْضٌ فِي) أي: مع (التَّشَهُدِ الآخِرِ) بكسْرِ الخاء، والمُرادُ بعدَه وبعدَ تشهُدِ صُبح وجُمعةٍ وفرْضٍ مقصورٍ، (وَالأَظْهَرُ سَنُّهَا) أي: الإتيانُ بالصَّلاةِ (فِي) التَّشَهُّدِ (الأَوَّلِ).

(وَلا تُسَنُّ) الصَّلاةُ (عَلَى الآلِ) أي: آلِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم، وهم على الصَّحيحِ أقاربُه المُؤمنونَ مِن بني هاشِم وبني المُطَّلبِ؛ أي: ابني عبدِ منافٍ، وقيلَ: هُم كلُّ مسلم، واختارَه في «شرحِ مُسلمٍ» (١) (في) التَّشهُّدِ (الأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ) المَبنيِّ على وُجوبِها في التَّشهُّدِ الآخِرِ، فإن لم تجبْ فيه على الرَّاجحِ الآتِي لم تُسنَّ في الأَوَّلِ جزْمًا، ولو قال بدَلَ «الأَوَّلِ» (فيه» كان أخصَرَ وأحسَنَ؛ لأنَّ المقامَ مقامُ الإتيانِ بالضَّميرِ لا بالظَّاهرِ.

(وَتُسَنُّ) الصَّلاةُ على الآلِ (فِي) التَّشهُّدِ (الأَخِيرِ) في الأصحِّ، (وَقِيلَ: تَجِبُ) في ه الصَّل في «الرَّوضةِ» (٢) كأصْلِها (٣) الخِلافَ قولينِ، لكنَّه في «المجموعِ» (٤) صوَّبَ ما في الكتابِ مِن كونِه وجهينِ.

(وَأَكْمَلُ التَّشَهُّدِ مَشْهُورٌ) وهو: التَّحياتُ المباركاتُ الصَّلواتُ الطَّيباتُ للهِ، السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، أشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأشهَدُ أَنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ.

⁽۱) «شرح النووي على مسلم» (٤/ ١٢٦). (٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٦٣).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤٦٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ٥٠٣).

وَأَقَلُّهُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَقِيلَ يَحْذِفُ وَبَرَكَاتُهُ

والمُباركاتُ: هي النَّامياتُ، والصَّلواتُ: هي الخمْسُ، وقيلَ غيرُ ذلكَ، والطَّيباتُ: هي الصَّالحاتُ للثَّناءِ على اللهِ، وحرْفُ العَطفِ من هذه الكلماتِ الثَّلاثِ محذوفٌ، وقد ثبَتَ في بعْضِ الرِّواياتِ.

وما تركناه مِن بقيّة بيانِ ألفاظِ الأكمَلِ يأتِي في قولِه: (وَأَقَلُّهُ: التَّحِيَّاتُ) جمْعُ تحيَّةٍ، قيلَ: هي البقاءُ، وقيلَ: الملكُ، وهو المعروفُ أي: الألفاظُ الدَّالَّةُ على الملْكِ مستحقَّةٌ (لِلَّهِ، سَلَامٌ) هو مِن أسماءِ اللهِ أي: سلَّمَ اللهُ (عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ) عليكَ، وسُمِّي السَّلامُ؛ لأنَّه المُسلِّمُ عادةً مِن الآفاتِ، (سَلامٌ عَلَيْنَا) أي: الحاضرينَ عليكَ، وسُمَّي السَّلامُ؛ لأنَّه المُسلِّمُ عادةً مِن الآفاتِ، (سَلامٌ عَلَيْنَا) أي: الحاضرينَ مِن إمامٍ ومأمومٍ وملائكةٍ وغيرِ ذلكَ، (وَعَلَى عِبَادِ اللهِ) جمْعُ عبدٍ، والإضافةُ للتَّشريفِ (الصَّالِحِينَ) جمْعُ صالح، وهو القائمُ بما عليه مِن حُقوقِ اللهِ والعبادِ.

(أَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) تقدَّمَ معناه في خُطبةِ المتْنِ، وإنَّما وجَبَ هنا الإتيانُ بحرْفِ العطفِ في الشَّهادةِ الثَّانيةِ وحُذِفَ في الشَّهادةِ الثَّانيةِ في الشَّهادةِ الثَّانيةِ ويُدِف في الشَّهادةِ الثَّانيةِ في الأذانِ؛ لأنَّه يُطلَبُ فيه إفرادُ كلِّ كلمةٍ بنفس، فناسبَه ترْكُ العطْفِ بخلافِ التَّشهُّدِ، في الأذانِ مِن الرَّافعِيِّ (۱) أنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يقولُ في تشهُّدِه: «وَأَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ». وفي الأذانِ مِن الرَّافعِيِّ (۱) أنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يقولُ في تشهُّدِه: «وَأَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ». (وَقِيلَ يَحْذِفُ أَنِي يَعَذِفُ أَيضًا

⁽۱) «الشرح الكبير» (٣/ ١٩٤).

وَالصَّالِحِينَ، وَيَقُولُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ، قُلْتُ: الأَصَحُّ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ وَثَبَتَ فِي «صَحِيحٍ مُسْلِم»، وَاللهُ أَعْلَمُ

لَفْظَةَ (الصَّالِحِينَ، وَ) قيلَ: (يَقُولُ) هو عطفٌ على «يحذِفُ» (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ) بالإتيانِ بدَلَ الظَّاهِرِ بالضَّميرِ وإسقاطِ لفْظِ «أَشْهَدُ».

(قُلْتُ: الأَصَحُّ) يجوزُ للمُصلِّي إسقاطُ «أَشْهَدُ» الَّتِي أَثبَتَها «المُحرَّرُ»(١) ويكتَفِي عنها بقولِه: (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَثَبَتَ) إسقاطُ «أَشْهَدُ» (فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَاللهُ أَعْلَمُ).

وما ذكرَه في هذه الزِّيادةِ هو ما في أكثَرِ نُسخِ «المُحرَّرِ»، ومُقتضى «الشَّرحينِ» وصحَّحه في «التَّحقيقِ» (٢) و «شرْحِ الوسيطِ» (٣) و نقلَه في «المجموع» (٤) عنِ النَّصّ، لكنَّه في «أصْلِ الرَّوضةِ» (٥) صرَّحَ بإجزاءِ الضَّميرِ، قال بعضُهم (٢): والفتْوَى على المنْع إلَّا إذا زادَ العبْدُ فقال: «وأنَّ مُحمَّدًا عبْدُه ورسولُه».

واعلَمْ أَنَّ الثَّابِتَ فِي «مُسلم» ثلاثُ كيفيَّاتٍ، وهي: «وأشهَدُ أَنَّ مُحمَّدًا عبْدُه ورسولُه». قال ورسولُه» (وأنَّ مُحمَّدًا عبدُه ورسولُه». قال بعضُهم (٥): وما ذكرَه المُصنِّفُ في الزِّيادةِ ليس واحدًا منها، وإذا أخَلَّ في كلماتِ التَّشهُّدِ بالتَّرتيبِ وغيَّرَ معنى التَّشهُّدِ لم يُحسَبْ ما أَتَى به، وتبطُلُ صلاتُه إن تعمَّدَ،

⁽١) «المحرر» (ص ٣٧).

⁽٣) «شرح مشكل الوسيط» (٢/ ١٥٠ - ١٥١).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٣/ ١٢٥).

⁽٧) (صحيح مسلم) (٤٠٢).

⁽٩) في الحاشية: «الإسْنَوي».

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢١٥).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٥٥٤).

⁽٦) في الحاشية: «ابن النقيب».

⁽٨) (صحيح مسلم) (٤٠٣).

وَأَقَـلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَآلِهِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالزِّيَادَةُ إِلَى حَمِيدٌ مَجِيدٌ سُنَّةٌ فِي الآخِرِ

وإن لم يغيِّرْ معناه أجزاً على المَذهبِ، أمَّا التَّرتيبُ بينَ التَّشهُّدِ والصَّلاةِ على النَّبيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُواجبٌ كما سيأتِي في ترتيبِ الأركانِ.

(وَأَقَـلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وَ) أقلُ الصَّلاةِ على (آلِه: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ)، وهذا صادقٌ بالواجبةِ والمندوبةِ بعدَ التَّشهُّدينِ، ولو قال: صلَّى اللهُ على مُحمَّدٍ أو على رسولِه أجزاً، وكذا على النَّبِيِّ دُونَ أحمَدَ على الأصحِّ في «التَّحقيقِ» (۱) و «الأذكارِ».

وأشارَ إلى أكمَلِ الصَّلاةِ بقولِه: (وَالزِّيَادَةُ) أي: الواردةُ فيه (إلَى حَمِيدٌ) بمَعنَى مَحمودٍ، وهو الَّذي تُحمَدُ أفعالُه، (مَجِيدٌ) بمَعنَى ماجدٍ مَن كمُلَ في الشَّرفِ والكرَمِ (سُنَةٌ) لمُنفردٍ ومأموم، وكذا الإمامُ في الأصحِّ لكن (في) التَّشهُّدِ (الآخِرِ) بكسرِ الخاءِ لا في التَّشهُّدِ الأوَّلِ.

والزِّيادةُ الَّتِي أَسْارَ إليها المُصنِّفُ هي قولُه صَلَّاللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلى الْ إِبْرَاهِيم، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيم، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَحِيدٌ مَحِيدُ مَا اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَى عَلَيْ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَاللَّهُ عَلَى اللْعُلِي عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعُلُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَالِمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَ

⁽١) «التحقيق» (ص٢١٦).

⁽٢) رواه البخاري (٤٧٩٧)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رَحَالِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) هود: ٧٣.

وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَهُ وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ وَمِنْهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ إِلَى آخِره

وقد استُشكِلَ طلَبُ الصَّلاةِ لمُحمَّدٍ وآلِه كصلاةِ اللهِ على إبراهيمَ وآلِه، مع أنَّ مُحمَّدًا أفضَلُ الأنبياءِ، والقاعدةُ تقتَضِي أنَّ المُشبَّة به يكون أفضَلَ.

وأُجيبَ: بأنَّ الكلامَ تَمَّ عندَ قولِه: «عَلَى مُحَمَّدٍ»، ثمَّ استأنَفَ: «وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ» إلى آخره، أو أنَّ المَسؤولَ طلَبُ الصَّلاةِ لمُحمَّدٍ وآلِه الَّذينَ ليْسُوا بأنبياءَ صلاةً كصلاةِ اللهِ على إبراهيمَ وآلِه الأنبياءِ.

وإذا كان وقْتُ الجُمعةِ يخرجُ بالزِّيادةِ إلى حميدٍ مَجيدٍ فيظهَرُ كما قال بعضُهم (١) أنَّه لا يجوزُ الإتيانُ بها، وأمَّا غيرُ الجُمعةِ ففيه احتمالُ.

(وَكَذَا الدُّعَاءُ) بِدِينِيِّ أُو دُنيويِّ سنَّةٌ لإمام وغيرِه (بَعْدَهُ) أي: التَّشهُّدِ الآخِرِ وبعدَ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ أَيضًا (وَمَأْثُورُهُ) أي: المنقولُ مِن الدُّعاءِ عنِ النَّبِيِّ (أَفْضَلُ) ممَّا لم يُؤثَرُ عنه، (وَمِنْهُ) أي: المأثورِ، (اللَّهُمَّ) أي: يا اللهُ (اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ) مِن الذُّنوبِ يُؤثَرُ عنه، (وَمِنْهُ) أي: المأثورِ، (اللَّهُمَّ) أي: يا اللهُ (اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ) مِن الذُّنوبِ (وَمَا أَخَرْتُ) منها ﴿ يُنَبُّو الْإِنْكُ وَمِيزِ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَرَ ﴾ (٣)، والمُرادُ برها أخَرْتُ»: ما وقع مني مِن الذُّنوبِ مُتأخِّرًا عن ذنوبٍ سبَقَتْها، ويجوزُ أنْ يكونَ المُرادُ طلَبَ مغفرةِ الذَّنبِ قبْلَ وُقوعِه أن يغفرَ بعَده، ولا محالَ في ذلك كما قال بعضُهم: إنَّما المُحالُ طلَبُ مغفرةِ الذَّنبِ قبلَ وُقوعِه، وقولُه: (إلَى آخِره) أي: وهو: هما أَسْرَرْت وَمَا أَشْرَرْت وَمَا أَشْرَنْت وَمَا أَشْرَاتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ المُقَدِّمُ وَأَنْتَ المُؤَخِّرُ لا إلَه إلّا

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٢) رواه البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٢٧١٩) من حديث أبي موسى الأشعري رَضَالِلَهُ عَنهُ.

⁽٣) القيامة: ١٣.

وَيُسَنُّ أَنْ لا يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَأَلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا تَرْجَمَ

أَنْتَ». والمُرادُ المبالغَةُ في طلَبِ الغُفْرانِ أي: اغفِرْ لي ذُنوبِي كلَّها ما علِمْتُها وما لم أعلَمْها؛ فإنَّكَ أعلَمُ بها منِّي. وقولُه: «أنتَ المُقدِّمُ» أي: المُوفِّقُ بعضَ العبادِ للطَّاعةِ والمُؤخِّرُ لبعضِهم بعدمها.

ومِن المأثورِ أيضًا: ما في حديثِ أبي بكرٍ: «اللهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرُ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ». و«كَثِيرًا» بالمُثلَّثةِ في أكثرِ رواياتِ هذا الحديثِ، وفي بعضِ رُواياتِ مُسلم بالمُوحَّدةِ، قال المُصنِّفُ في «الأذكارِ»(۱): «فينبَغِي الجمْعُ بينَهما، فيقولُ: «كثيرًا كبيرًا».

(وَيُسَنُّ أَنْ لا يَزِيدَ) المُصلِّي في الدُّعاءِ المَذكُورِ (عَلَى قَدْرِ التَّشَهُّدِ) الأخيرِ (وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي: قدْرِ أقلِّهما كما بحثَه بعضُهم (١)، وعبارةُ المتْنِ تصدُقُ بسنيَّةِ مُساواةِ الدُّعاءِ للتَّشهُّدِ والصَّلاةِ، لكِنِ الَّذي في «الرَّوضةِ» (١) كأصْلِها (١) إنَّما هو استحبابُ نُقصانِه عنهما، فإنْ زادَ عليهما لم يضُرَّ إلَّا أن يكونَ إمامًا فيكرَهُ له التَّطويلُ، والمُنفرِدُ يُطِيلُ ما شاءَ إلَّا أن يحرُجَ إلى السَّهوِ، أمَّا التَّشهُّدُ الأوَّلُ فلا يزيدُ فيه على لفظِ التَّشهُّدِ والصَّلاةِ على النَّبِي وآلِه حيثُ سنَنَّاها، فلو طوَّلَه ولو عمْدًا كُرِهَ ولا يسجُدُ للسَّهوِ.

(وَمَنْ عَجَزَ) بِفَتِحِ الجيمِ أَفْصَحُ مِن كَسْرِها (عَنْهُمَا) أي: التَّشَهُدِ والصَّلاةِ على النَّبِيِّ الواجبينِ وهو ناطقٌ (تَرْجَمَ) عنهما بأيِّ لغةٍ شاءَ، وتقدَّمَ التَّنبيهُ على ذلكَ عندَ

 ⁽٢) في الحاشية: (قال الأذْرَعِيّ غير أنه الظاهر ويحتمل غيره).

⁽٤) (١٨/٣).

⁽١) ﴿الأذكار للنووي (ص ٦٨).

⁽٣) اروضة الطالبين، (١/ ٢٦٥).

وَيُتَرْجِمُ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ المَنْدُوبِ العَاجِزُ لَا القَادِرُ فِي الأَصَحِّ، الثَّانِي عَشَرَ: السَّلامُ.

وَأَقَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَالأَصَحُّ جَوَازُ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»، قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ لا يُجْزِئُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ وَأَنَّهُ لا تَجِبُ نِيَّةُ الخُرُوجِ

تكبيرةِ الإحرامِ، (وَيُتَرْجِمُ) أيضًا (لِلدُّعَاءِ) المَندُوبِ (وَالذِّكْرِ المَنْدُوبِ) كالتَّشهُّدِ الأَوَّلِ والتَّسبيحِ وتكبيرِ الانتقالِ (العَاجِزُ) عنهما (لا القَادِرُ) عليهما (في الأَصَحِّ) في مسألتي العاجِزِ والقادرِ، واحتُرزَ به «مندوبٍ» عن اختراعِ المُصلِّي دعوةً أو ذكْرًا بالعجميَّةِ، فإنَّه لا يجوزُ جزْمًا، وحيثُ منعَ مِن التَّرجمةِ وأَتَى بها بطلَتْ صلاتُه، ويُسنُّ الإسرارُ بالدُّعاءِ والذِّكرِ وسائرِ أذكارِ الجُلوسِ إلَّا السَّلامَ.

(الثَّانِي عَشَرَ: السَّلَامُ) ويجِبُ إيقاعُه حالَ القُعودِ بعد التَّشهُّد.

(وَأَقَلُّهُ) قطْعًا (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) مرَّةً واحدةً، ولو قال: «عليكمُ السَّلامُ» أجزاً في الأصحِّ مع الكراهةِ، ولو قال: «سلامِي عليكم» أو «سلامُ اللهِ عليكم» أو «السَّلامُ عليه» أو «عليهم» لم يُجزِ، وإن تعمَّدَ بطلَتْ إلَّا في الصُّورتينِ الأخيرتينِ، وأشارَ إلى صورةٍ ثانيةٍ للأقلِّ مع خلافٍ فيها بقولِه: (وَالأَصَحُّ جَوَازُ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ») بالتَّنوينِ.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ لا يُجْزِئُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ) أمَّا بترْكِه فلا يُجزِئُ قطْعًا، ولو قال: «السِلْمُ عليكُم» بكسرِ السِّينِ وسُكونِ اللَّامِ لم يكفِ على الظَّاهرِ مِن كلامِ قال: «السِلْمُ عليكُم» بكسرِ السِّينِ وسُكونِ اللَّامِ لم يكفِ على الظَّاهرِ مِن كلامِ الأصحاب، وبحَثَ بعْضُهم (١) الصِّحَة فيها؛ لأنَّها لغةٌ في السَّلامِ لا كلمَةٌ أخرى، (وَ) الأصحُّ (أَنَّهُ لا تَجِبُ نِيَّةُ الخُرُوجِ) مِن الصَّلاةِ بل يُستحَبُّ مع السَّلامِ.

⁽١) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

وَأَكْمَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ، مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا، مُلْتَفِتًا فِي الأولَى حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الأَيْمَنُ وَفِي الثَّانِيَةِ الأَيْسَرُ نَاوِيًا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ، وَيَسَارِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسِ وَجِنَّ، وَيَنْوِي الإِمَامُ السَّلَامَ عَلَى المُقْتَدِينَ

(وَأَكْمَلُهُ) على المَشهُورِ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ) ولا يحسُنُ زيادةُ «وَبَرَكَاتُهُ» كما في «المجموع»(١) خلافًا لِما اختارَه بعضُهم (٢) (مَرَّ تَيْن يَمِينًا وَشِمَالًا، مُلْتَفِتًا فِي) المَرَّةِ (الأُولَى) منهما (حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الأَيْمَنُ) فيه إشعارٌ باستحبابِ البداءَةِ به، وهو كذلكَ، (وَ) مُلتفتًا (فِي) المَرَّةِ (الثَّانِيَةِ) حتَّى يُرَى خَدُّه (الأَيْسَرُ) ويَبتدِئُ السَّلامَ في كلِّ مرَّةٍ مُستقبلَ القِبلةِ ويُنْهِيه مع تمام التفاتِه (نَاوِيًا السَّلَامَ) بمرَّةِ اليمينِ (عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ، وَ) بمرَّةِ اليَسارِ على مَنْ عن (يَسَارِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسِ وَجِنِّ) مؤمنينَ، هذا في إمام ومأموم، أمَّا المُنفردُ فينْوِي السَّلامَ على الملائكةِ بالمرَّتينِ جميعًا كذا في «الرَّوضةِ»(٢) كأَصْلِها(٤)، لكنَّه في «المجموع»(٥) و «التَّحقيقِ»(١) سَوَّى بينَه وبينَ المأموم والإمام، وعلى هذا فضميرُ «نَاوِيًا» يرجِعُ للمُصلِّي، وسكتَ المُصنِّفُ ك «الرَّوضةِ» و «أَصْلِها» عنِ الَّذي خلْفَه، وبحَثَ بعْضُهم (٧) استحبابَ نيَّتِه بالسَّلام، على أنَّ تعبيرَ «التَّنبيهِ» (^) و «الحاوي» بالحاضرينَ يُشْعِرُ بذلكَ.

(وَيَنْوِي الإِمَامُ السَّلَامَ عَلَى المُقْتَلِينَ) به يَمْنةً ويَسْرةً وخلْفَه، ومسألةُ الخلفِ لَمَّا لَم يدنُّولُ في قولِه سابقًا على مَن عن يمينِه ويسارِه أدخَلَها هنا في عُموم قوله:

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤٧٨).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٦٨).

⁽٦) «التحقيق» (ص ٢١٨). (٥) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤٧٨).

⁽٧) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

⁽٢) في الحاشية: «السُّبكي والأذرعي».

⁽٤) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٤٥).

⁽٨) «التنبيه في الفقه الشافعي» (ص ٣٢).

وَهُمُ الرَّدَّ عَلَيْهِ، الثَّالِثَ عَشَرَ: تَرْتِيبُ الأَرْكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا

«المُقْتَدِينَ»، (وَهُمُمُ) أي: المُقتدونَ ينُوونَ (الرَّدَّ عَلَيْهِ) فَمَنْ على يَمينِه ينْوِي الرَّدَّ عليه عليه بنوي الرَّدَّ عليه بتسليمتِه الثَّانيةِ، ومَنْ عن يَسارِه بالأولى، ومَنْ خلْفَه بأيَّتهما شاءً، ولكِنِ الأولى أفضَلُ، ويُستحَبُّ للمأمومينَ أيضًا نيَّةُ بعْضِهم الرّدَّ على بعضٍ.

واستُشكلَ قولُهم أنَّ مَن على يسارِ الإمامِ ينْوِي الرَّدَّ عليه بتسليمتِه الأولى، مع أنَّ الإمامَ بعدُ لم يُسلِّم عليه؛ لأنَّ الإمامَ إنَّما يُسلِّم عليه بتسليمتِه الثَّانيةِ، وأُجيبَ بأنَّ هذا مبنيٌّ على ما صحَّحَه في «التَّحقيقِ» (۱) مِن أنَّ المأمومَ يُسَنُّ له ألَّا يأتِي بالتَّسليمةِ الأُولى إلَّا بعدَ فراغِ الإمامِ مِن التَّسليمتينِ، والتَّسليمةُ الثَّانيةُ مِن الصَّلاةِ كما صحَّحَه في «الرَّوضةِ» (۲) كأصْلِها (۲) آخِرُ صلاةِ الجَماعةِ، لكنَّهما صحَّحَا في الجُمعةِ خِلافَه.

(الثَّالِثَ عَشَرَ: تَرْتِيبُ الأَرْكَانِ) حتَّى بينَ التَّشَهُدِ الأخيرِ والصَّلاةِ على النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجعَلَ المُصنَفُ في «شرحِ الوسيطِ» (٤) التَّرتيبَ شرْطًا، وكذا المُوالاة مَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في «الرَّوضةِ» (٥) كأصْلِها (٢) أنَّها ركنُ. قال الرَّافِعِيُّ (٧) تبعًا للإمامِ: والمُرادُ أيضًا، لكِنْ في «الرَّوضةِ» (٥) كأصْلِها (٢) أنَّها ركنُ. قال الرَّافِعِيُّ (٧) تبعًا للإمامِ: والمُرادُ بيا عدمُ تطويلِ الرُّكنِ القصيرِ، ويُرتِّبُ المُصلِّي أركانَ الصَّلاةِ (كَمَا ذَكُرْنَا) ها، مُستثنَى منها وجوبُ مقارنةِ النَّيَّةِ للتَّكبيرِ الَّذي محلَّه القيامُ، ومقارنَةُ الجُلوسِ الأخيرِ مُستثنَى منها وجوبُ مقارنةِ النَّيَّةِ للتَّكبيرِ الَّذي محلَّه القيامُ، ومقارنَةُ الجُلوسِ الأخيرِ

⁽۱) «التحقيق» (ص ۲۱۸).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٦٩).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ٥٢١).

⁽٤) «التنقيح في شرح الوسيط» مطبوع بهامش الوسيط (٢/ ١٥٥).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٢٢٣).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٥٥).

⁽V) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٣٤-٣٣٥).

فَ إِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ سَهَا فَمَا بَعْدَ المَتْرُوكِ لَعُونٌ فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغٍ مِثْلِهِ فَعَلَهُ وَإِلَّا تَمَّتْ بِهِ رَكْعَتُهُ وَتَدَارَكَ البَاقِيَ

للتَّشهُدِ والسَّلامِ، واستغْنَى المُصنَّفُ عنِ استثناءِ هذه المَذكوراتِ مِن التَّرتيبِ بقولِه: «كما ذكرْنا»، فأفهَمَ أنَّ المُرادَ التَّرتيبُ في غيرِ ذلكَ، أمَّا ترتيبُ بعضِ السُّننِ على بعضٍ كاستفتاحٍ وتعوُّذٍ وتشهُّدٍ أوَّلَ مع الصَّلاةِ على النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه أو ترتيبُها على الفَرائضِ كفاتحةٍ وسُورةٍ ودُعاءٍ في تشهُّدٍ أخيرٍ فشرطٌ في الاعتدادِ بها سنةً.

(فَإِنْ تَرَكَهُ) أي: التَّرتيبَ (عَمْدًا) في أركانٍ فعلَيه كما يشيرُ إليه قولُه: (بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ) مثلا (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) أما ترْكُه التَّرتيبَ في القوليَّةِ غيرِ السَّلامِ بأنْ يُقدِّمَ قوليًّا منها على قوليًّ، كصلاتِه على النَّبيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قبلَ تشهُّدِه، أو على فِعلِيًّ توليًّا منها على السَّجودِ، فلا تبطُلُ صلاتُه بذلك، بل يُعيدُ ما قدَّمَه.

(وَإِنْ سَهَا) في ترتيبِ الأركانِ بتَرْكِ بعْضِها (فَمَا) فعَلَه (بَعْدَ المَتْرُوكِ) منها (لَغْقُ) لا يُعتَدُّ به، (فَإِنْ تَذَكَّرَ) المتروكَ (قَبْلَ بُلُوغِ) فعْلِ (مِثْلِهِ فَعَلَهُ) أي: المتروكَ فوْرًا (وَإِلّا) بأنْ فعَلَ مثْلَ المَتروكِ (تَمَّتْ بِهِ) أي: بَفعْلِ مثْلِ المَتروكِ (رَكْعَتُهُ) وقامَ ذلكَ مقامَ المَتروكِ إن كان مِن الصَّلاةِ ولو بقصْدِ النَّفلِ (وَتَدَارَكَ البَاقِيَ) منها وسجد للسَّهوِ المَتروكِ إن كان مِن الصَّلاةِ ولو بقصْدِ النَّفلِ (وَتَدَارَكَ البَاقِيَ) منها وسجد للسَّهوِ آخِرَها، فإن لم يكُنِ المأتِيُّ به مِن الصَّلاةِ كسجدةِ تلاوةٍ فلا يحسَبُ عنِ السَّجدةِ المتروكةِ على النَّصِّ، ولا يقومُ غيْرُ المثلِ مقامَه في الأصحِ؛ كمَنْ تذكَّرَ في قيامِ ثانيةٍ ترْكَ سجدةٍ مِن الأُولى قبْلَ الجُلوسِ عقِبَها، فإنَّ القيامَ لا يقومُ مقامَه.

ويُستثنَى مِن قولِه: «فَعَلَه» إلى آخِرِه ما لو ترَكَ الرُّكوعَ فذكرَه في السُّجودِ، فيجِبُ عليه الرُّجوعُ للقيامِ ليركَعَ منه، ولا يكْفِيه أنْ يفعَلَ مثْلَ المَتروكِ مثْلَه بأنْ يقومَ راكعًا، وإنَّما يتركُ ركعتَه بمثْل المَتروكِ إن كان المتروكُ آخِرَها كالسَّجدةِ الثَّانيةِ منَ الرَّكعةِ

فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرْكَ سَجْدَةٍ مِن الأَخِيرَةِ سَجَدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدهُ أَوْ مِنْ عَيْرِهَا لَزِمَهُ رَكْعَةٌ وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهِمَا، وَإِنْ عَلِمَ فِي قِيَامِ ثَانِيَةٍ تَرْكَ سَجْدَةٍ فَإِنْ كَانَ جَلَسَ بَعْدَ سَجْدَتِهِ سَجْدَةٍ وَقِيلَ: إِنْ جَلَسَ بِنِيَّةِ الإسْتِرَاحَةِ لَمْ يَكْفِهِ وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ مُطْمَئِنًا ثُمَّ يَسْجُدُ، وَقِيلَ: يَسْجُدُ فَقَطْ

الأخيرة، فإنْ كان وسطَها كقراءة أو ركوع حُسِبَ له ما فعَلَه ثانيًا عن المتروكِ ويأتِي بما بقي، بما بعْدَه، هذا إذا عُرِفَ عيْنُ المَتْروكِ وموضِعُه، وإلَّا أَخَذَ بالمُتيقَّنِ وأتَى بما بقِي، وسجَدَ في الأحوالِ كلِّها للسَّهوِ، إلَّا إذا وجَبَ استئنافُ النَّيَّة بأنْ ترَكَ ركنًا، وجوَّزَ أن يكونَ النَّيَّة أو التَّكبير، وإلَّا إذا كان المَتْروكُ السَّلامَ وتذكَّرَه ولم يطُلِ الفصْلُ فيُسلِّمُ مِن غيْر شُجودِ السَّهو.

(فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ) قبلَ السَّلامِ أو بعدَه ولم يطُلِ الفَصْلُ ولم يطأُ نجاسةً (تَرُكَ سَجْدَةٍ مِن) الرَّكعةِ (الأَخِيرَةِ سَجَدَهَا) فقط (وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ) وسجَدَ للسَّهوِ، (تَرْكَ سَجْدَةٍ مِن) الرَّكعةِ (الأَخِيرَةِ سَجَدَهَا) فقط (وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ) سواءٌ علِمَ عيْنَ (أَوْ) تـرْكَ سَجدةٍ (مِنْ غَيْرِهَا) أي: الرَّكعةِ الأخيرةِ (لَزِمَهُ رَكْعَةٌ) سواءٌ علِمَ عيْنَ الرَّكعةِ المتروكِ منها السَّجدةُ أم لا، (وَكَذَا) تلزَمُه ركعةٌ (إنْ شَكَّ فِيهِمَا) أي: في كونِ السَّجدةِ مِن الرَّكعةِ الأخيرةِ أو مِن غيرِها ويسجُدُ للسَّهوِ.

(وَإِنْ عَلِمَ فِي قِيَامِ ثَانِيَةٍ تَرْكَ سَجْدَةٍ) مِن الرَّكعةِ الأُولى (فَإِنْ كَانَ جَلَسَ بَعْدَ سَجْدَتِهِ) المأتِيِّ بِها (سَجَدَ) مِن قيامِه سواء نَوَى بذلكَ الجُلوسِ استراحةً أم لا، (وَقِيلَ: إِنْ) كان (جَلَسَ بِنِيَّةِ الْإِسْتِرَاحَةِ لَمْ يَكْفِهِ) عنِ الجُلوسِ بينَ السَّجدَتينِ، (وَقِيلَ: إِنْ) كان (جَلَسَ بعدَ سَجدتِه (فَلْيَجْلِسْ مُطْمَئِنَّا ثُمَّ يَسْجُدُ، وَقِيلَ: يَسْجُدُ فَقَطْ) عن قيامِه مِن غيرِ جُلوسِه مطمئنًا، ويسجُدُ للسَّهوِ.

وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ رُبَاعِيَّةٍ تَرْكَ سَـجْدَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ جَهِلَ مَوْضِعَهَا وَجَبَ رَكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَع فَسَجْدَةٌ ثُمَّ رَكْعَتَانِ

(وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ) صلاةٍ (رُبَاعِيَّةٍ) بتشديدِ الياءِ نسبةً لرُباعِ المَعدولِ عن أربعِ قبلَ السَّلامِ أو بعدَه، ولم يطُلِ الفَصْلُ ولم يطَأْ نجاسةٌ (تَرْكُ سَجْدَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ جَهِلَ) بأن لم يدْرِ (مَوْضِعَهَا) أي: المتروكاتِ (وَجَبَ رَكْعَتَانِ) في الصُّورتينِ، جَهِلَ) بأن لم يدْرِ (مَوْضِعَهَا) أي: المتروكاتِ (وَجَبَ رَكْعَتَانِ) في الصُّورتينِ، وبحَثَ بعْضُهم (١) مُوافقًا للدَّارمِيِّ في الصُّورةِ النَّانيةِ وُجوبَ سجدةٍ مع الرَّكعتينِ، فإنَّ أسوأ الأحوالِ في هذه الصُّورةِ أن يكونَ المتروكُ هو السَّجدةَ الأُولى مِن الرَّكعةِ الأُولى والثَّانية مِن الرَّكعةِ الثَّانية وواحدة مِن الرَّابعةِ، وتبقى مِن الرَّكعةِ الثَّانيةِ المُلوسُ بينَ السَّجدَةُ الثَّانية والسَّجدةُ الثَّانية والمحدةُ الأُولى مِن الرَّكعةِ الثَّانيةِ الثَّانيةِ والسَّجدةِ الأُولى مِن الرَّكعةِ الثَّانيةِ مِن الرَّكعة الثَّانيةِ والسَّجدةُ الثَّانيةِ والسَّجدةِ الأُولى مِن الرَّكعةِ الثَّانيةِ مِن الرَّكعة الثَّانيةِ مِن الرَّكعةِ الثَّانيةِ مِن الرَّعةِ ويلغُو باقيها، ثمَّ إنه ترَكَ واحدةً مِن الرَّابعةِ يَبْقَى عليه ركعتانِ وسجدةٌ ، وقد اعتُرضَ هذا البحثُ ورُدَّ بما هو مذكورٌ في المُطوَّلاتِ فَبَقِيَ أَصُلُ البحثِ صَحيحًا. (أَوْ) علِمَ في آخِرِ رباعيَّةٍ تردُكَ (أَرْبَعِ) جهِلَ موضِعَها (فَسَجْدَةٌ) تلزَمُه (ثُمَّ مَا أَنْ اللَّهُ مِن أَنْ اللَّهُ المَالَّهُ اللَّهُ المَالِّ المَالِّهُ المَالَّ المَالَّهُ المَّالِي المَالَّالِهُ المَّهُ المَالَّالِهُ المَالَّ المَالَّ المَالَّ المَالَّ المَالَّ المَالَّ المَالَّهُ المَالَّالُهُ المَالَّ

(او) علِم في احِرِ رباعيه ترك (اربع) جهل موضِعها (فسيجدة) تلزمه (تم ركْعَتَانِ)، وقياسُ البحْثِ السَّابِقِ وجوبُ سجدتينِ وركعتينِ بأنْ يُقدَّرَ ترْكُ الأولى مِن الرَّكِعةِ الأُولى، والثَّانيةِ مِن الثَّانيةِ، وثنتينِ مِن الرَّابعةِ يحصُلُ مِن الثَّلاثِ ركعةٌ ولا سجودَ في الرَّابعةِ يبقى سجدتانِ وركعتانِ، وإذا قُدِّرتْ في هذه الصُّورةِ ترْكُ الثنتينِ مِن الثَّاليةِ لا مِن الرَّابعةِ يلزَمُ ثلاثُ ركعاتٍ؛ فإنَّ الأُولى تنجبِرُ بجلسةٍ مِن التَّانيةِ وسجدةٍ مِن الرَّابعةِ، ويبطُلُ ما عداها يبقى ثلاثُ ركعاتٍ.

⁽١) في الحاشية: «الإسنوي».

أَوْ خَمْسٍ، أَوْ سِتِّ فَثَلَاثٌ أَوْ سَبْعِ فَسَجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ، قُلْتُ: يُسَنُّ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِع سُجُودِهِ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ تَعْمِيضٌ عَيْنَيْهِ، وَعِنْدِي: لا يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا، وَالخُشُوعُ وَالخُشُوعُ

(أَوْ) علِمَ تَرْكَ (خَمْسٍ، أَوْ) ترْكَ (سِتِّ) جهِلَ موضِعَها (فَثَلَاثُ) مِن الرَّكعاتِ تلزَمُه، (أَوْ) علِمَ ترْكَ (سَبْع) جهِلَ موضِعَها (فَسَجْدَةٌ) تلزَمُه (ثُمَّ ثَلَاثٌ) مِن الرَّكعاتِ، والحاصِلُ له في هذه الصُّورةِ مِن صلاتِه كلِّها ركعةٌ إلَّا سجدة، أو علِمَ ترْكَ ثمانِ سجداتٍ يلزَمُه سجدتانِ وثلاثُ ركعاتٍ ويسجُدُ للسَّهوِ في جميعِ الصُّورِ السَّابقةِ، ويُتصوَّرُ ترْكُ الكثيرِ مِن السَّجداتِ بصورٍ منها: السُّجودُ غيرَ مُطمئنٍ، أو على عمامتِه.

(قُلْتُ:) هذه مسنُوناتُ أهمَلَها «المُحرَّرُ»؛ منها: أنَّه (يُسَنُّ) للمُصلِّي (إِدَامَةُ نَظَرِهِ) في جميع صلاتِه (إلَى مَوْضِع سُجُودِهِ) قال في «المجموعِ»(١): إلَّا في التَّشهُّدِ فالسُّنَّةُ فيه للمُتشهِّدِ ألَّا يجاوِزَ بصرُه إشارتَه.

(وَقِيلَ: يُكْرَهُ تَغْمِيضُ عَيْنَيْهِ، وَ) المُختارُ (عِنْدِي: لَا يُكْرَهُ) تغميضُهما، وبالمُختارِ عبَّرَ في «الرَّوضةِ»(٢) (إنْ لَمْ يَخَفْ) مِن التَّغميضِ (ضَرَرًا) فإنْ خافَ كُرِهَ. قال بعضُهم (٣): وقد يؤدِّي إلى التَّحريمِ.

(وَالخُشُوعُ) وهو حُضورُ القلْبِ وسكونُ الجَوارحِ، وينبغِي أن يستحضِرَ أنَّه واقفٌ بينَ يدَي اللهِ تعالى يناجِيه.

(Y) «المجموع شرح المهذب» (٣/٤/٣).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤٥٥).

⁽٣) في الحاشية: «ابن النقيب كالإسْنَوِيّ».

وَتَدَبُّرُ القِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ، وَدُخُولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطِ وَفَرَاغِ قَلْبٍ، وَجَعْلُ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ آخِذَا بِيَمِينِهِ يَسَارَهُ، وَالدُّعَاءُ فِي سُجُودِهِ، وَأَنْ يَعْتَمِدَ فِي قِيَامِهِ مِن السُّجُودِ وَالقُعُودِ عَلَى يَدَيْهِ وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الأَصَحِّ

(وَتَدَبُّـرُ) أي: تأمُّلُ (القِـرَاءَةِ، وَ) تدبُّرُ (الذِّكْرِ) الواقعِ في الصَّــلاةِ؛ كتأمُّلِ معنى التَّنزيهِ في «سُبحانَ اللهِ»، وهذا فيمَنْ له تدبُّرٌ.

(وَدُخُولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطِ) هو ضدُّ الكَسلِ، وهو التَّوانِي في الشَّيءِ (وَفَرَاغِ قَلْبٍ) مِن شواغِل الدُّنيا.

(وَجَعْلُ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ) فوقَ سرَّتِه في قيامِه، أو بدلِه مِن قعودٍ أو اضطجاعٍ (آخِذًا بِيمَينِهِ) أي: بكفِّها (يَسَارَهُ) أي: أوَّلَ ساعدِها متخيِّرًا بينَ بسْطِ أصابع يمينِه في عرضِ المَفْصِل وبينَ نشْرِها في صوْبِ السَّاعدِ، كما في «الرَّافِعِيِّ»(١) عنِ القفَّالِ، وأقرَّه.

(وَالدُّعَاءُ فِي سُجُودِهِ) وفرَّقَ الرَّافِعِيُّ بينَ الإمامِ وغيْرِه، وظاهرُ النَّصِّ أَنَّه لا فرْقَ. (وَأَنْ يَعْتَمِدَ فِي قِيَامِهِ مِن السُّجُودِ وَالقُّعُودِ عَلَى) بُطونِ (يَدَيْهِ) فيعتمِدُ بِهما على الأرض.

(وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ) الرَّكعةِ (الأُولَى عَلَى) الرَّكعةِ (الثَّانِيَةِ)، فلو طوَّلَها كُرِهَ إِن لم يرِدْ نصُّ بتطويلِها (فِي الأَصَحِّ) وعبَّر في «التَّحقيقِ» (٢) و «تصحيح التَّنبيه» بالمُختارِ، فاقتَضَى أنَّ المُصحَّحَ في المَذهَبِ: أنَّه لا يطوِّلُ الثَّانيةَ عليها أي: بل تكونُ مُساويةً لها، وهو ما صحَّحَه الرَّافِي يُ (٣)، قال في «الرَّوضةِ» (٤): وهذا هو الرَّاجحُ عندَ

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢٠٦).

⁽١) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٨٠).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٢٤٨).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٥٧).

وَالذِّكْرُ بَعْدَهَا، وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْضِعِ فَرْضِهِ، وَأَفْضَلُهُ إِلَى بَيْتِهِ

جَماهيرِ الأصحابِ. لكنِ الرَّاجِحُ التَّفصيلُ؛ أي: المُوافِقُ لِما في المتْنِ، أمَّا إذا ورَدَ النَّصُّ بتطويلِها فلا تُكْرهُ بل تُستحَبُّ، كما لو نسِيَ سورةَ السَّجدةِ في الأُولى مِن صُبحِ الجُمعةِ، فإنَّه يقرأُ في الثَّانيةِ ﴿الم تنزيل﴾، و﴿ هَلَ أَنّ ﴾ (١١)، وكما في مسألةِ الرِّحامِ، فإنَّه يُستحَبُّ للإمامِ فيها تطويلُ الثَّانيةِ ليلحقَه منتظرُ السُّجودِ، وكما في تطويل الرَّعةِ الثَّانيةِ في صلاةِ ذاتِ الرِّقاع لتلحقَه الفرقةُ الثَّانيةُ.

(وَالذِّكْرُ بَعْدَهَا) أي: الصَّلاةِ، فيقولُ بعدَ سلامِه منها: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحْدَه لا شريكَ له، له الملْكُ وله الحمْدُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، اللَّهُمَّ لا مانعَ لما أعطيْتَ ولا مُعطِيَ لِما منَعْتَ ولا ينفَعُ ذا الجِدِّ منكَ الجِدُّ.

ويُسَنُّ أيضًا الإكثارُ مِن الذِّكرِ كما في «الرَّوضةِ»(٢)، ويُسَنُّ أيضًا الدُّعاءُ بعدَ الصَّلاةِ سِرَّا إلَّا أن يريدَ تعليمَ الحاضرينَ فيجهَرُ.

(وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْضِعِ فَرْضِهِ) قال في «المجموعِ»(٣): فإن لم ينتقِلْ فليفصِل المُتنفِّلُ في المَسجدِ بكلام إنسانٍ.

(وَأَفْضَلُهُ) أَن ينتقِلَ المُتنفِّلُ مِن المَسجدِ (إلَى بَيْتِهِ) سواءٌ مسجد مكَّةَ والمدينةِ وغيرِهما، والنَّافلةُ في البيتِ أفضَلُ منها في المَسجدِ إلَّا نفلَ يومِ الجُمعةِ قبْلَها، وإلَّا ركعتي الطَّوافِ وركعتي الإحرامِ حيثُ كان في الميقاتِ مسجدٌ.

⁽١) الإنسان: ١.

⁽٢) (روضة الطالبين) (١/ ٢٦٨).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٤٩١).

وَإِذَا صَلَّى وَرَاءَهُمْ نِسَاءٌ مَكَثُوا حَتَّى يَنْصَرِفْنَ وَأَنْ يَنْصَرِفَ فِي جِهَةِ حَاجَتِهِ وَإِلَّا فَيَمِينَهُ، وَتَنْقَضِي القُدْوَةُ بِسَلَامِ الإِمَامِ فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْتَغِلَ بِدُعَاءٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّمَ، وَلَوِ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَةٍ سَلَّمَ ثِنْتَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ

(وَإِذَا صَلَّى وَرَاءَهُمْ) أي: الذُّكورِ (نِسَاءٌ) أو خناثى كما بحَثَه بعضُهم (١٠)، (مَكَثُوا حَتَّى يَنْصَرِفْنَ)، وبحَثَ بعضُهم (٢٠) انصرافَ الخَناثي فُرادَى، إمَّا قبلَ النساءِ أو بعدهُنَّ، وإذا لم يكُنْ ثمَّ نساءٌ سُنَّ للإمامِ أن يقومَ مِن مُصلًا، عقِبَ صلاتِه كما قال الأصحابُ تبعًا للنَّصِّ.

(وَأَنْ يَنْصَـرِفَ) المُصلِّي إمامًا وغيـرَه (فِي جِهَةِ حَاجَتِهِ) أيَّا كانت (وَإِلَّا) بأنْ لم تكُنْ حاجةٌ (فَيَمِينَهُ) بالنَّصبِ بخَطِّه، ويجوزُ الجَرُّ شاذًا أي: ينصرِفُ في جهتِها.

(وَتَنْقَضِي القُدْوَةُ بِسَلَامِ الإِمَامِ) التَّسليمة الأولى، فلو سلَّم المأمومُ قبْلَها بطلَتْ صلاتُه إلَّا أن ينوِي المُفارقة، (فَلِلْمَأْمُومِ) إذا لم يكُنْ مسبوقًا أن يُسلِّم في الحالِ، وله (أَنْ يَشْتَغِلَ بِدُعَاءٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّم) أمَّا المَسبُوقُ إذا لم يكُنْ موضِع جُلوسِه فيلزَمُه القيامُ عقِبَ التَّسليمتينِ، فإن قعَدَ مُتعمِّدًا بطلَتْ صلاتُه أو ساهيًا سجَد فيلزَمُه القيامُ عقِبَ التَّسليمتينِ، فإن قعَدَ مُتعمِّدًا بطلَتْ صلاتُه أو ساهيًا سجَد للسَّهوِ، وإن كان في موضِع جُلوسِه كتشهُّدِه الأوَّلِ وقعَدَ طويلًا جازَ مع الكراهةِ.

(وَلَوِ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَةٍ) واحدة (سَلَّمَ) المُقتدِي به (ثِنْتَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ) ويُسَنُّ للمَسبُوقِ ألَّا يقومَ إلَّا بعدَ تسليمَتي إمامِه، وإذا قامَ قبْلَ قولِه: «السَّلامُ عليكم» بطلَتْ صلاتُه إن لم ينْوِ مُفارقتَه.

₽	₽ Ô3₽	6
.pAα	190	19 0 0.

(Y) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

(١) في الحاشية: «ابن النقيب».

(بَابٌ) شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ

(جَابٌ) في شُروطِ الصَلَاةِ وَمَوَانِعَهَا

ولو قدَّمَ المُصنِّفُ هذا البابَ على بابِ صِفةِ الصَّلاةِ كان أَوْلَى؛ لأنَّ وضْعَ الشَّرطِ التَّقدُّمُ.

(شُرُوطُ الصَّلَاةِ) جمْعُ شرطٍ، وهي لغةً: العَلامةُ، وشرعًا: ما يتوقَّفُ صحَّةُ الصَّلاةِ عليه وليس جزءًا منها، وبهذا خرَجَ الرُّكنُ، والمُرادُ بالمَوانعِ مُبطلاتُ الصَّلاةِ كقطْع النَّيَّةِ وكالفعْل الكثيرِ.

ولم يعُدَّ المُصنَّفُ الإسلامَ والتَّمييزَ مِن شُروطِ الصَّلاةِ؛ لأنَّهما شرْطانِ لكلِّ عبادةٍ، فلا يختصَّانِ بالصَّلاةِ، بل المُختَصُّ بها (خَمْسَةُ)، وجزَمَ في «التَّحقيقِ»(۱) وِفاقًا للبغوِيِّ (۱) باشتراطِ معرفةِ فرضيَّةِ الصَّلاةِ، فلو اعتقَدَ جميعَ أفعالِها سُنَّةً أو بعْضَها سُنَّةً وبعْضَها فرْضًا ولم يُميِّزُ لم يصِحَّ جزْمًا، أو كلَّها فرضًا صحَّتْ في الأصحِّ كما أطلَقَه «الرَّوضةُ»(٣) أي: مِن غيرِ تفرقةٍ بينَ عامِّيٍّ وغيرِه.

ويُشتَرطُ أيضًا معرفة كيفيِّتها، فيعرفُ أنَّ الصُّبحَ مثلًا ركعتانِ، وتقدَّمَ عند ركْنِ التَّرتيبِ أنَّ المُصنِّفَ في «شرحِ الوسيطِ»(٤) عدَّ التَّرتيبَ والمُوالاةَ شرطينِ، وفي

⁽٢) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ١٤٩).

⁽١) «التحقيق» (ص ٢٢١).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٧٠).

⁽٤) «التنقيح في شرح الوسيط» مطبوع بهامش الوسيط (٢/ ١٥٥).

مَعْرِفَةُ الوَقْتِ، وَالِاسْتِقْبَالُ، وَسَتْرُ العَوْرَةِ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ

إفرادِ المُصنِّفِ للمَوانعِ بفصْلِ ذَكرها فيه إشعارٌ بأنَّ ترْكَها لا يُعَدُّ مِن الشُّروطِ، وهو كذلكَ على الأصحِّ، ولهذا صوَّبَ في «المجموعِ» (١) على الغَزاليِّ عدَّه ترْكَ الكلامِ والأكْلِ والعمَلِ الكثيرِ مِن شُروطِها، وتبِعَه في «الرَّوضةِ» (١) مع اعتراضِه أيضًا عليه في «التَّنقيح» بأنَّ هذه الثَّلاثة مَنَاهِ.

وأوَّل الخَمسةِ: (مَعْرِفَةُ الوَقْتِ) أي: العلْمُ بدُخولِه أو ظنُّه بالاجتهادِ، فلو صلَّى بغيْر ذلكَ لم يصِحَّ، ولو صادَفَ الوقْتَ.

(وَ) الثَّانِ: (الِاسْتِقْبَالُ) للقبلةِ، وهذانِ الشَّرطانِ تقدَّمَا في كتابِ الصَّلاةِ مع الفُروع المُتعلِّقةِ بِهِما.

(وَ) الثَّالَثُ: (سَتُرُ) لونِ (العَوْرَةِ) عندَ القَدْرِة ولو خاليًا في ظُلمةٍ، فإن عجزَ عنْ ستْرِها صلَّى عاريًا وأتمَّ الرُّكوعَ والسُّجودَ في الأصحِّ ولا يُعِيدُ، ويجِبُ في عيرِ الصَّلاةِ ستْرُها أيضًا بينَ النَّاسِ، وفي الخلوةِ في الأصحِّ إلَّا لحاجةٍ مِنِ اغتسالٍ ونحُوه، أمَّا ستْرُها عنْ نفْسِه فلا يجِبُ، لكِنْ يُكرَهُ نظرُه إليها.

واعلَمْ أَنَّ السَّتْرَ لا يحجِبُ عنِ اللهِ تعالى إلَّا أَنَّه يَرَى تارِكَ السَّتْرِ غيرَ متأدِّبِ، والمُستَتِرَ مُتأدِّبًا، والعورَةُ لغةً: النَّقصُ، وتُطلَقُ شرعًا على ما يجِبُ ستْرُه وهو المُرادُ هنا، وعلى ما يحرُمُ النَّظرُ إليه كما سيأتِي للمُصنِّفِ أَوَّلَ النِّكاحِ، والأَوَّلُ أخصُ. (وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ) وأُريدَ به خلافُ المَرأةِ، حُرًّا كان أو عبدًا، بالغًا أو صَبيًّا، مُميِّزًا

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۳/ ۱۷ ٥ – ٥١٨).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٩٦).

مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ، وَكَذَا الأَمَةُ فِي الأَصَحِّ، وَالحُرَّةِ: مَا سِوَى الوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ

كان أو غيرَه، كما اقتضاه كلامُه في «المجموع»(١) خلافًا للمَاوَرْدِيِّ (٢) حيثُ قال: لا حُكْمَ لعَوراتِ الأطفالِ قبْلَ سبْعِ سِنينَ، ولِما في «البيانِ»(٣) عنِ الصَّيْمَرِيِّ مِن أنَّ عوراتِهم قبلَ تِسع سِنينَ السَّوأتانِ فَقَطْ.

وقيّ دَ المُصنّفُ عورَةَ الرّ جل بقولِه: (مَا بَيْنَ سُرّتِهِ) وهو الموضِعُ الّذي قُطِعَ منه السّر وهو ما تقطعه القابلَةُ مِن سُرّةِ الصّبيّ، (وَرُكْبَتِهِ) وهي مَفْصِلُ ما بينَ اطرافِ الفَخِذِ وأعالي السّاقِ، وقد استُشكل ستْرُ عورةِ غيرِ المُميِّزِ بأنّه لا فائدةَ لها؛ لأنّ صلاته غيرُ صحيحةٍ، وأُجيب: بأنّ فائدتَه ستْرُها في الطّوافِ إذا أحرَمَ عنه الولِيّ.

(وَكَذَا الْأَمَةُ) ولو مستولدةً، ومكاتبةً، ومدبَّرةً، ومبعَّضةً عورتُها في الصَّلاةِ كالرَّجل (فِي الأَصَحِّ) وحَكَى هذا الخِلافَ في «المجموعِ»(١) أقوالًا: أمَّا خارجُ الصَّلاةِ فَكَعورةِ الحُرَّةِ خارجَها كما سيأتِي في النَّكاح.

(وَ) عورةُ (الحُرَّةِ) في الصَّلاةِ: (مَا سِوَى الوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ) ظهرًا وبطنًا إلى الكُوعينِ، أمَّا خارجَ الصَّلاةِ فعورتُها جميعُ بدَنِها، وعورتُها في الخَلْوةِ وبحَضرَةِ المَحارمِ كالرَّجلِ، وعُرِفَ بهذا أنَّ لها ثلاثَ عَوراتٍ.

والخُنثى كالمرأة رِقًا وحُريَّةً، فلوِ اقتصَرَ الخُنثى الحُرُّ على ستْرِ ما بينَ سرَّتِه وركبتِه لم تصِحَّ صلاتُه كما في «المجموعِ»(٥) وزيادة «الرَّوضةِ»(٦)، وصحَّحَ في

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ١٦٨). (٢) «الحاوي الكبير» (٢/ ١٧٤).

⁽٣) «البيان في مذهب الشافعي» (٢/ ١٢٠). (٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٦٨ - ١٦٩).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٦٩). (٦) «روضة الطالبين» (١/ ٢٨٣).

وَشَرْطُهُ: مَا مَنَعَ إِدْرَاكَ لَوْنِ البَشَرَةِ وَلَوْ طِينٌ وَمَاءٌ كَدِرٌ وَالأَصَحُّ وُجُوبُ التَّطَيُّنِ عَلَى فَاقِدِ الثَّوْبِ

«التَّحقيقِ»(١) عكْسَه. قال بعضُهم (٢): والفتْوَى على الأوَّلِ؛ لاقتضاءِ كلام الأكثرينَ له.

(و) ساترُ العَورةِ (شَرْطُهُ: مَا) هي مصدريَّة (مَنَعَ) النَّاظرَ لها (إِدْرَاكَ لَوْنِ البَشَرَةِ) وهي ظاهرُ جلْدِ العَورةِ، وعبارتُه تصدُقُ بمَنْ وقَفَ في حُفرةٍ وردَمَ التُّرابَ عليه فسترَ عورتَه، وبمَنْ وقَفَ في جُبِّ ضيِّقِ الرَّأسِ إذا صلَّى في كلِّ منهما على جَنازةٍ، وهو كذلكَ على الأصحِّ، وتصدُقُ أيضًا بالظُّلمةِ مع أنَّ السَّتْرَ بها لا يكْفِي، وبما إذا حَنَّى عورتَه بحِنَّاءٍ أو صبَغَها بصِبْغ وهو مشكلٌ، ولا يقولُ به أحَدٌ، فيُحمَلُ اذا حَنَّى عورتَه بحِنَّاءٍ أو صبَغَها بصِبْغ وهو مشكلٌ، ولا يقولُ به أحَدٌ، فيُحمَلُ ما ذكرَه المُصنِّفُ على ما إذا كان للسّاترِ جِرْمٌ، وأفهَمَ أنَّ ما لا يمنَعُ حجْمَ العَورةِ كسراويلَ ضيِّقةٍ يكْفِي، وهو كذلكَ، لكنَّه كما قال المَاوَرْدِيُّ (٣) مكروةٌ للمَرأةِ، وخلافُ الأوْلَى للرَّجل.

(وَلَوْ) ذلكَ السَّاترُ (طِينٌ) أو ورقٌ أو حشيشٌ مع وجودِ الثَّوبِ أو فقدِه (١) (وَمَاءٌ كَدِرٌ) أو صافٍ متراكمٌ بحَضرةٍ صلَّى فيه على جنازةٍ فإنَّه يكْفِي في الأصحِّ.

(وَالأَصَحُّ) على هذا (وُجُوبُ التَّطَيُّنِ عَلَى فَاقِدِ الثَّوْبِ) وما في معناه كورقٍ، والشَّاني: لا يجِبُ؛ لِما فيه من التَّسُويهِ والمَشقَّةِ واختارَه بعضُهم (٥٠)، أما واجدُه فيتخيَّرُ في السَّتْرِ بينَه وبينَ الطِّينِ، ولو وجَدَ ثوبًا متنجِّسًا ولم يجِدْ ما يغسِلُه فحكمُه بالنِّسبةِ للصلاةِ كالعَدم، أمّا خارجُها فالسَّتْرُ به واجبٌ ولو في خلُوةٍ، فإن وجَدَ ماءً

⁽Y) في الحاشية: «الإسنوي في أحكام الخنثى».

⁽٤) «مع وجود الثوب أو فقده». كتب فوقها: ح.

⁽١) «التحقيق» (ص ١٨٢).

⁽٣) «الحاوي الكبير» (٢/ ١٧٥).

⁽٥) في الحاشية: «الأذرعي».

وَيَجِبُ سَتْرُ أَعْلَاهُ وَجَوَانِبِهِ لا أَسْفَلِهِ، فَلَوْ رُئِيَتْ عَوْرَتُهُ مِنْ جَيْبِهِ فِي رُكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُفِ فَلْيَزُرُّهُ أَوْ يَشُدَّ وَسَطَهُ، وَلَهُ سَتْرُ بَعْضِهَا بِيَدِهِ فِي الأَصَحِّ فَإِنْ وَجَدَ كَافِيَ سَوْأَتَيْهِ تَعَيَّنَ لَهُمَا

غسَلَه به ولو خرَجَ الوقْتُ، ولا يُصلِّي عاريًا في الوقْتِ، وإذا وجَدَ ثوبًا من حريرٍ لبسَه وصلَّى فيه.

(وَيَجِبُ سَتْرُ أَعْلَاهُ) هو من إضافة المَصدر للفاعل، (وَ) ستْرُ (جَوَانِبِهِ لا) ستْرُ (رَجَوَانِبِهِ لا) ستْرُ أَسْفَلِهِ) للعَورةِ، والمَعنَى: يجِبُ أن يستُر أَعْلَى السَّاتر، وجوانبُه للعَورةِ ما تحتَه، ولا يجِبُ أن يستُر أسفَلُ السَّاترِ للعَورةِ ما فوقَه منها.

(فَلَوْ رُئِيَتْ عَوْرَتُهُ) أي: كانت عورة المُصلِّي بحيثُ ثُرى (مِنْ جَيْبِهِ) مثلًا وهو طوقُ قميصِه، مأخوذٌ مِن جَوَّبَ القَميصَ إذا قوَّرَ جَيْبَه (فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُفِ) طوقُ قميصِه، مأخوذٌ مِن جَوَّبَ القَميصِ (فَلْيَزُرُّهُ) بإسكانِ اللَّامِ وضمِّ الرَّاءِ في الأحسنِ فيهِما مِن زرَّ الشَّرْ بهذا القَميصِ (فَلْيَزُرُّهُ) بإسكانِ اللَّامِ وضمِّ الرَّاءِ في الأحسنِ فيهِما مِن زرَّ الشَّوبَ أذَخَلَ زرَّه في عُروتِه (أَوْ يَشُدَّ) بتثليثِ الدَّالِ بخَطِّه (وَسَطَهُ) بفتْحِ السِّينِ الشَّوبَ أدخَلَ زرَّه في عُروتِه (أَوْ يَشُدَّ) بتثليثِ الذَّالِ بخَطِّه (وَسَطَهُ) بفتْحِ السِّينِ وتسكينِها بخَطِّه، وإذا لم يفعَلْ شيئًا مِن الزَّرِّ أو الشَّدِ وصلَّى انعقَدَتْ صلاتُه في الأصحح، وتبطُلُ عندَ الانحناءِ لركوعٍ أو غيرِه ولو سترَ موضِعَ الجيْبِ قبلَ الرُّكوعِ بكثافةِ لحيتِه أو شَعرِ رأسِه كَفَى.

(وَلَهُ سَتْرُ بَعْضِهَا بِيَدِهِ) فِي الأَصَحِّ) وكذا بيدِ غيرِه قطْعًا كما قال بعضُهم ('')، وإن ارتكَبَ به مُحرِّمًا، وما تقدَّمَ هو فيما إذا وجَدَ ساترًا عامًّا للعَورَةِ، (فَإِنْ وَجَدَ كَافِيَ سَوْأَتَيْهِ) قُبُلَه ودُبُرَه، سُمِّيا بذلكَ؛ لأنَّ صاحبَهما يسوءُه اكتشافُهما (تَعَيَّنَ لَهُمَا)

⁽١) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

أَوْ إِحْدَاهُمَا فَقُبُلَهُ ، وَقِيلَ: دُبُرَهُ وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ وَطَهَارَةُ الحَدَثِ، فَإِنْ سَبَقَهُ بَطَلَتْ وَفِي القَدِيمِ يَبْنِي

حتْمًا (أَوْ) كَافِيَ (إِحْدَاهُمَا فَقُبُلَهُ) يُستَرُ حتْمًا، رجلًا أو امرأةً أو خُنثى مُشْكلًا، وإن لم يجِدِ المُشكلُ إلّا كَافِيَ أَحدِ قُبُلَيْه تخيّر، والأَوْلى ستْرُ ذَكرِه إن حضرَه امرأةٌ، وعكْسُه في عكْسِه.

(وَقِيلَ:) يستُرُ (دُبُرَهُ) وُجوبًا، والقُبُلُ والدُّبُرُ بضمِّ الثَّاني منهُما، ويجوزُ إسكانُه (وَقِيلَ:) يَتَخَيَّرُ) بينَهما، والخلافُ المَذكُورُ في الوُجوبِ كما في «الرَّافِعِيِّ» (١)، وفي الاشتراطِ كما في «المجموعِ» (١) حتَّى لو خالَفَ لم تصِحَّ صلاتُه، وإذا كان مكانُ الصَّلاةِ نجسًا قدَّمَ المُصلِّي ستْرَه على ستْرِ عورتِه وصلَّى عاريًا.

(وَ) الرَّابِعُ: (طَهَارَةُ الحَدَثِ) الأصغرِ والأكبرِ عندَ القُدرِة، فلو لم يكُنْ عندَ الإحرامِ متطهِّرًا لم تنعقِدْ صلاتُه عمدًا كان أو سهوًا، لكنَّه في السَّهوِ يُثابُ على قصْدِه دُونَ فعْلِه إلَّا القِراءةَ ونحْوها ممَّا لا يتوقَّفُ على الوُضوءِ فيُثابُ على فعْلِه، ونظرَ الشَّيخُ عزُّ الدِّينِ (٣) في ثَوابِ القِراءةِ حيثُ كان جُنبًا، أمَّا صلاةُ الجِنازةِ فشَذَّ ونظرَ الشَّيخُ عزُّ الدِّينِ (٣) في ثَوابِ القِراءةِ حيثُ كان جُنبًا، أمَّا صلاةُ الجِنازةِ فشَذَّ من نسبَه للشَّافِيِّ، إنَّما هو منقولٌ عنِ من لم يوجِبْ فيها طهارةَ الحَدَثِ وغلطَ مَنْ نسبَه للشَّافِيِّ، إنَّما هو منقولٌ عنِ الشَّعبِيِّ.

(فَإِنْ سَبَقَهُ) الحَدَثُ بعدَ إحرامِه مُتطهِّرًا (بَطَلَتْ) صلاتُه في الجَديدِ، (وَ) لا تبطُلُ (فِي القَدِيم) بل (يَبْنِي) بعدَ طهارتِه على ما مَضَى مِن صلاتِه بشرْطِ أن يسْعَى

⁽۱) «الشرح الكبير» (٤/ ١٠٠).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٨٢).

⁽٣) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١/ ١٣٤).

وَيَجْرِيَانِ فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ عَرَضَ بِلَا تَقْصِيرٍ وَتَعَذَّرَ دَفْعُهُ فِي الحَالِ، فَإِنْ أَمْكَنَ بِأَنْ كَشَفَتْهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الحَالِ لَمْ تَبْطُلْ

في تَقريبِ زمانِ الطَّهارةِ، ولا يكلَّ فُ العَدْوَ الخارِجَ عنِ العادةِ، ويسْعَى في تقليلِ الفعْلِ والكلامِ إلَّا أن يحتاجَ لذلكَ في تحصيلِ الماءِ.

وليس له بعدَ طهارتِه العوْدُ إلى المكانِ الَّذي صلَّى فيه إن قدرَ على الصَّلاةِ في أَقدرَ على الصَّلاةِ في أقدرَ بنه ما لم يكُنْ إمامًا لم يستخلِفْ، والمأمومونَ ينتظِرونَه، أو مأمومًا قصدَ فضيلةَ الجَماعةِ ولم تحصُلْ له في غيرِ موضعِه الأوَّلِ.

وتعبيرُه بسبْقِ الحَدَثِ مُشْعرٌ ببُطلانِ الصَّلاةِ قطْعًا بتعمُّدِه، ولو تعمَّدَ على القَديمِ إخراجَ باقي الحَدَثِ الَّذي يسبِقُه فالَّذي حكاه العِراقيُّونَ عنِ النَّصِّ أَنَّه لا يضُرُّ، وفي «المجموع» (۱) تفريعًا على القَديمِ أنَّه لو أحدَثَ حدثًا آخَرَ لم يضُرَّ، وصحَّحَ في «التَّحقيق» (۲) على هذا القَولِ أنَّه يضُرُّ.

(وَ) القَولانِ فِي سَبْقِ الحَدَثِ (يَجْرِيَانِ) أَيضًا (فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ) أي: مُنافٍ للصَّلاةِ (وَعَرَضَ) فيها (بِلا تَقْصِيرٍ) مِن المُصلِّي (وَتَعَذَّرَ دَفْعُهُ فِي الحَالِ) كأنْ طيَّرَتِ الرِّيحُ ثُوْبَه بعيدًا عنه، أو تنجَّسَ بدَنُه أو ثوْبُه واحتاجَ لغسْلِه فتبطُلُ صلاتُه في الجَديدِ، ويبنِي في القَديم على ما مَضَى منها.

(فَإِنْ أَمْكَنَ) دفْعُ المُنافي حالا (بِأَنْ كَشَفَتْهُ) أي: كَشَفَتْ عَوْرَتَه (رِيحٌ فَسَتَرَ)ها (فِي الحَالِ) أو وقَعَ على ثوْبِه نجاسةٌ يابسةٌ فنفضَ ثوْبَه حالًا (لَمْ تَبْطُلُ) صلاتُه

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٧٥).

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢٣٨).

وَإِنْ قَصَّرَ بِأَنْ فَرَغَتْ مُدَّةُ خُفَّ فِيهَا بَطَلَتْ وَطَهَارَةُ النَّجَسِ فِي الثَّوْبِ وَالبَدَنِ وَالمَكَانِ وَلَوِ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ وَنَجَسٌ اجْتَهَدَ، وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ ثَوْبٍ وَبَدَنٍ وَجَهِلَ وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ

قطْعًا، (وَإِنْ قَصَّرَ) المُصلِّي في دفْعِ المُنافي (بِأَنْ فَرَغَتْ مُدَّةُ) مسْحِ (خُفِّ فِيهَا) أي: الصَّلاةِ، كأنْ بقِيَ مِن مُدَّةِ المسْحِ ما لا يسَعُ إلَّا ركعةً فافتتَحَ ركعتينِ (بَطَلَتْ) قطْعًا، والأصحُّ في «الرَّوضةِ»(١) انعقادُها في الحالِ، وفائدتُه صحَّةُ اقتداءِ مَن يعلَمُ حالَه به.

(وَ) الخامسُ: (طَهَارَةُ النَّجَسِ) الَّذِي لا يُعْفَى عنه (فِي) كلِّ مِن (الثَّوْبِ وَالبَدَنِ وَالمَكَانِ) فلا تَصِحُّ الصَّلاةُ مع النَّجسِ المَذكُورِ في واحدٍ منها، (وَلَوِ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ وَلَنَجَسٌ) ممَّا ذُكِرَ (اجْتَهَد) فيهِما، قال في «المجموع» (٢): جوازًا إن قدرَ على طاهرٍ، ووُجوبًا إن لم يقدِرْ، ولوِ اجتهد وصلَّى فيما ظنَّ طهارتَه بالاجتهادِ فحضرَتْ صلاةٌ أُخْرى لم يجبِ اجتهادٌ آخَرُ في الأصحِّ، ولوِ اجتهدَ فظنَّ طهارةَ الآخرِ صلَّى فيه بلا إعادةٍ، ولو اجتهدَ فلم يظهرُ له شيءٌ صلَّى عاريًا وأعادَ، ولو صلَّى بغيرِ اجتهادٍ في كلِّ ثوبٍ مرَّةً لم يصِحَّ، ولو تلِفَ أحدُ الثَّوبينِ أو غسَلَه بلا اجتهادٍ لم تصِحَّ صلاتُه في الأصحِّ.

(وَلَوْ نَجَسَ) بِفتحِ الجيمِ وكشرِها (بَعْضُ ثَوْبِ وَبَدَنٍ وَجَهِلَ) موضِعَ البعْضِ النَّجِسِ بِأَنْ جَوَّزَه فِي كلِّ جُزءِ منه (وَجَبَ) لصحَّةِ الصَّلاةِ فيه (غَسْلُ كُلِّهِ) ولا النَّجسِ بِأَنْ جَوَّزَه فِي كلِّ جُزءِ منه (وَجَبَ) لصحَّةِ الصَّلاةِ فيه (غَسْلُ كُلِّهِ) ولا يجتهِدُ، ولو أصابَ شيءٌ رطبٌ طرفًا منه لم يُنَجِّسِ الرَّطبُ، وإذا كان النَّجسُ في مقدم الثَّوبِ وجهِلَ موضِعَه غسَلَ المُقدَّمَ فقَطْ.

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٤٤).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٧٢).

فَلَوْ ظَنَّ طَرَفًا لَمْ يَكْفِ غَسْلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجَسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ فَالأَصَحُ أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مُجَاوِرَهُ طَهُرَ كُلُّهُ، وَإِلَّا فَغَيْرُ المُنْتَصَفِ

(فَلَوْ ظَنَّ) باجتهادٍ (طَرَفًا) منهما نجِسًا كيَدٍ وكُمِّ بأنْ وقعَتِ النَّجاسةُ في أحَدِ مَوضعينِ متميزينِ كأحدِ كُمَّيْه أو يدَيْه (لَمْ يَكُفِ عَسْلُهُ) أي: الطَّرفِ (عَلَى مَوضعينِ متميزينِ كأحدِ كُمَّيْه أو يدَيْه (لَمْ يَكُفِ عَسْلُهُ) أي: الطَّرفِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وعبَّرَ في «الرَّوضةِ»(١) بالأصحِّ، ولو فصَلَ أحدَ الكمَّيْنِ مِن القَميصِ اجتهدَ قطْعًا، وإلَّا فلا في الأصحِّ، ولو أخبرَه ثقةٌ بالكُمِّ النَّجسِ اعتمدَه وغسَله، ولو خفي موضِعُ النَّجسِ مِن أرضٍ واسعةٍ صلَّى بلا اجتهادٍ، وله الصَّلاةُ في موضِع أخرَ وآخرَ حتَّى يبْقَى قدْرُها، أو مِن أرضٍ صغيرةٍ أو بيتٍ أو بساطٍ وجَبَ غسْلُه كُلُّه كالثَّوب.

(وَلَوْ غَسَلَ أَوَّلا (نِصْفَ) شيء (نَجَسٍ) حالَ اتصالِه (ثُمَّ بَاقِيهُ) أي: نصْفَه الآخَرَ (فَالأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مُجَاوِرَهُ) مِن النَّصِفِ الأَوَّلِ (طَهُرَ كُلُّهُ، الآخَرَ (فَالأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ الباقِيَ مِن غَيرِ غَسلِ المُجاوِر (فَغَيْرُ المُنْتَصَفِ) بفتْحِ المُهملةِ وَإِلّا) بأنْ غسَلَ الباقِيَ مِن غَيرِ غَسلِ المُجاوِر (فَغَيْرُ المُنتَصَفِ) بفتْحِ المُهملةِ يطهر، والمُنتصَفُ نجسٌ بحالِه يُغسَلُ وحْدَه، وما ذكره المُصنِّفُ هنا هو الصَّحيحُ يطهر، والمُنتصَفُ نجسٌ بحالِه يُغسَلُ وحْدَه، وها ذكره المُصنِّفُ هنا هو الصَّحيحُ في «الرَّوضةِ» (١) كأَصْلِها (٣) و «التَّحقيقِ» (١) و «التَّحقيقِ» (١) و «الصَّعِلَةُ في المجموعِ» (١) حمَلَ ما هنا على ما إذا غسَلَه بالصَّبِ عليه، فإن غسَلَ بعْضَه في إناءٍ لم يطهُرْ حتَّى يُغسَلَ دفعة واحدة.

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٧٣).

⁽٤) «التحقيق» (ص ١٧٩).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٥٩٥).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٧٣).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ١٧).

⁽٥) كتب فوقها: حـ.

وَلا تَصِحُ صَلَاةُ مُلَاقٍ بَعْضُ لِبَاسِهِ نَجَاسَةٌ وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ، وَلا قَابِضٍ طَرَف شَيْءٍ عَلَى نَجَسٍ إِنْ تَحَرَّكَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ فِي الأَصَحِّ فَلَوْ جَعَلَهُ تَحْتَ طَرَف شَيْءٍ عَلَى نَجَسٍ إِنْ تَحَرَّكَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ فِي الأَصَحِّ فَلَو جَعَلَهُ تَحْتَ رِجْلِهِ صَحَّتُ مُطْلَقًا، وَلا يَضُرُّ نَجِسٌ يُحَاذِي صَدْرَهُ فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ عَلَى رِجْلِهِ صَحَّتُ مُطْلَقًا، وَلا يَضُرُّ نَجِسٌ يُفَدِ الطَّاهِرِ الصَّحِيحِ وَلَوْ وَصَلَ عَظْمَهُ بِنَجِسٍ لِفَقْدِ الطَّاهِرِ

(وَلا تَصِحُّ صَلاةً) شخص (مُلاقٍ بَعْضُ لِبَاسِهِ) أو بعضُ بدنِه بطريقِ الأوْلَى (نَجَاسَةً) في قيامٍ أو قعودٍ أو ركوعٍ أو سجودٍ، (وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ) ذلكَ المُلاقِي (نَجَاسَةً) في قيامٍ أو قعودٍ أو ركوعٍ أو سجودٍ، (وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ ذلكَ المُلاقِي (بِحَرَكَتِهِ) كَطَرفِ عِمامتِه الطَّويلةِ المتَّصلِ بنجسٍ. قال في «المجموع»(۱): ولو حُبِسَ شخصٌ في مكانٍ نجسٍ صلَّى وتجَافَى عنِ النَّجسِ قدْرَ ما يُمكِنُه، ولا يجوزُ وضْعُ جبهتِه بالأرضِ، بل ينحنِي للشَّجودِ إلى قدْرٍ لو زادَ عليه لاقَى النَّجاسةَ ثمَّ يعيدُ.

(وَلا) صلاةُ (قَابِضٍ طَرَفَ شَيْءٍ) كثوبٍ أو حبل طرَفُه الآخَرُ نجسٌ أو كائنٌ (عَلَى نَجَسٍ إِنْ تَحَرَّكَ) طِرفُ المَذكُورِ بحركتِه رَفْعًا وخفُضًا (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ) بِها (فِي نَجَسٍ إِنْ تَحَرَّكَ) طرفُ المَذكُورِ بحركتِه رَفْعًا وخفُضًا (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ) بِها (فِي الأَصَحِّ) وحُكمُ الشَّدِّ فِي يَدٍ أو رِجْلِ أو وسطٍ كالقبْضِ، (فَلَوْ جَعَلَهُ) أي: طرَفَ ما طرَفُه الآخَرُ نجسٌ (تَحْتَ رِجْلِهِ صَحَّتْ) صلاتُه (مُطْلَقًا) تحرَّكَ بحركتِه أو لا.

(وَلا يَضُـرُّ نَجِسٌ يُحَاذِي) بذالٍ مُعجمةٍ (صَدْرَهُ) أو نحْوَه كبطْنِه (فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الصَّحِيح) المَنصُوصِ، وعبَّرَ في «الرَّوضةِ»(٢) بالأصحِّ.

(وَلَوْ وَصَلَ عَظْمَهُ) عندَ احتياجِه إليه لكسْرِ ونحْوِه (بِنَجِسٍ) من عظم (لِفَقْدِ الطَّاهِرِ) الصَّالحِ للوصْلِ، أو وُجودِه مع قوْلِ أَهْلِ الخِبْرَةِ إِنَّه لا ينفَعُ للوصْلِ

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٥٤).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۲۷۷).

فَمَعْ ذُورٌ، وَإِلَّا وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا قِيلَ: وَإِنْ خَافَ فَإِنْ مَاتَ لَمْ يُنْزَعْ عَلَى الصَّحِيح

(فَمَعْ نُورٌ) في الوصْلِ بالنَّجسِ، وصلاتُه معه صحيحةٌ، ولا يكلَّفُ نزْعُه إن وجَدَ طاهرًا صالحًا للوصْلِ، سواءٌ خافَ مِن النَّزعِ ضررًا أم لا، هكذا جزَمَ به المُصنِّفُ هنا وفي «الرَّوضةِ»(١) كأصلها، لكن جزَمَ جمْعٌ بوُجوبِ النَّزعِ إن لم يخَفْ ضررًا، وعلى هذا فيُحمَلُ ما في الكتابِ و «الرَّوضةِ»(٢) على مَن خافَ ضررًا.

(وَإِلّا) بِأَن لَم يفقِدِ الطَّاهِ رَ الصَّالَحَ أَو لَم يحتَجْ للوصْلِ، (وَجَبَ) عليه (نَزْعُهُ) للنَّجسِ الَّذي وصَلَ به، سواءٌ اكتَسَى اللَّحمَ أَو لا، (إِنْ لَمْ يَخَفْ) مِن نزْعِه (ضَرَرًا للنَّجسِ الَّذي وصَلَ به، سواءٌ اكتَسَى اللَّحمَ أَو لا، (إِنْ لَمْ يَخَفْ) مِن نزْعِه (ضَرَرًا ظَاهِرًا) يبيحُ التَّيمُّم، فإنِ امتنعَ مِن النَّزعِ أَجبَرَه الإمامُ عليه (قِيلَ: وَإِنْ خَافَ) الضَّررَ المَذكُورَ يجِبُ النَّزعُ أيضًا، والأصحُّ لا، (فَإِنْ مَاتَ) بعدَ وُجوبِ النَّزعِ عليه (لَمْ يُشْرَعُ) أي: لم يجِبِ النَّزعُ (عَلَى الصَّحِيحِ) المَنصُوصِ، سواءٌ اكتَسَى العظمُ النَّجسُ اللَّحمَ أَم لا.

ولو دَاوَى جُرْحَه بنجس، أو خاطَه بخيطٍ نجس، أو شقَّ موضعًا من بدنِه وجعَلَ فيه حتَّى يخضرَّ فحكمُه وجعَلَ فيه دمًا، أو وشَمَ شيئًا من بَدنِه بجرْحِه وجُعِلَ شيءٌ فيه حتَّى يخضرَّ فحكمُه كالوصْل بنجس.

ووصْلُ المَرأةِ شعْرَها بشَعرِ نجسٍ أو شعْرِ آدميِّ حرامٌ، سواءٌ في ذلكَ المُزوَّجةُ وغيْرُها، وأمَّا الوصْلُ بشعرٍ طاهرٍ مِن غيْرِ آدميٍّ فإنْ لم تكُنْ ذاتَ زوجٍ ولا سيِّدِ حرُمَ الوصْلُ، وإلَّا جازَ بإذنِه، وإلَّا حرُمَ في الأصحِّ.

(٢) «روضة الطالبين» (١/ ٢٧٥).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۲۷۵).

وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ، وَلَوْ حَمَلَ مُسْتَجْمِرًا بَطَلَتْ فِي الأَصَحِّ، وَطِينُ الشَّارِعِ المُتَيَقَّنُ نَجَاسَتُهُ يُعْفَى مِنهُ عَمَّا يَتَعَذَّرُ الإحْتِرَازُ مِنْهُ غَالِبًا، وَيَخْتَلِفُ بِالوَقْتِ

ولو وصَلَ إلى جوفِه نجاسةٌ كخمْرٍ وغيْرِها بعُدْرٍ أو غيْرِه أن يتقيّاً في الأصحِّ. (وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) بالنَّظرِ للصَّلاةِ، بخلافِ خوْضِ المُستجمِرِ في ماءٍ قليل فينجِّسُه، ولو عرَقَ وتلوَّثَ بمَحلِّ النَّجوِ غيرُه عُفِيَ عنه على الأصحِّ في هالرَّوضَةِ»(۱)، لكنَّه في «المجموعِ»(۱) جعَلَ الخِلافَ فيما لم يُجاوِزْ محلَّ النَّجوِ، فإنْ سالَ العرَقُ منه وجاوزَه وجَبَ غسْلُ ما سالَ إليه، وبحثَ بعْضُهم العفوَ مع كثرةِ العرَقِ وسيلانِه وتقطيره.

(وَلَوْ حَمَلَ) في صلاتِه (مُسْتَجْمِرًا) أو مَن على ثوبِه نجاسةٌ معفوٌّ عنها، أو حيوانًا متنجسَ المَنفذِ (بَطَلَتُ) صلاتُه (فِي الأَصَحِّ)، ولو وقَعَ هذا الحَيوانُ في مائعٍ أو ماءٍ قليل لم يُنجِّسُه لعسْرِ صوْنِ الماءِ عنه، بخلافِ المُستجمِرِ.

(وَطِينُ الشَّارِعِ المُتَيَقَّنُ نَجَاسَتُهُ) لا يُعفَى عن كثيرِه، بل (يُعْفَى مِنهُ عَمَّا) أي: عن قليلِه الَّذي (يَتَعَلَّذُرُ الِاحْتِرَازُ مِنْهُ غَالِبًا) فإن لم يتعذَّرْ لم يُعْفَ عنه، وضبْطُ القليلِ المَعفوِّ عنه تقريبًا بأنه الَّذي لا يُنسَبْ صاحبُه إلى سقطةٍ أو كبوةٍ أو قلَّةٍ تحفُّظٍ، فإن نُسِبَ إلى ذلكَ فكثيرٌ لا يُعْفَى عنه.

(وَيَخْتَلِفُ) المَعفوُّ عنه (بِالوَقْتِ) فيُعفَى في الشَّتاءِ عمَّا لا يتعذَّرُ الاحترازُ عنه في الصَّيفِ، وبمَوضعِه مِن البلادِ المُمطرةِ بخلافِ غيْرها.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٧٩).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٢/ ١٢٩).

وَمَوْضِعِهِ مِن الثَّوْبِ وَالبَدَنِ، وَعَنْ قَلِيلِ دَمِ البَرَاغِيثِ، وَوَنِيمِ الذُّبَابِ، وَالأَصَحُّ لَا يُعْفَى عَنْ كَثِيرِهِ، وَلَا قَلِيلِ انْتَشَرَ بِعَرَقٍ

(وَمَوْضِعِهِ مِن الثَّوْبِ) فيُعفَى عمَّا يصيبُ طرَفَ الذَّيلِ دُونَ طرَفِ الكُمِّ والعِمامةِ، (وَ) موضعِه مِن (البَدَنِ) فيُعفَى عمَّا يُصِيبُ الرِّجْلَ دُونَ اليَدِ، واحتُرزَ بالمُتيقَّنِ عمَّا يُطِنَّ نجاستَه يُظنَّ نجاستَه وعمَّا لا يظنُّ نجاستَه فطاهرٌ في الأظهَرِ، وعمَّا لا يظنُّ نجاستَه فطاهرٌ قطْعًا.

(وَ) يُعْفَى فِي الثَّوبِ والبَدنِ (عَنْ قَلِيلِ دَمِ البَرَاغِيثِ) جَمْعُ بُرْغُوثٍ بِضمِّ المُوحَّدةِ أَفصَحُ مِن فَتْحها، وكذا يُعْفَى أيضًا عن قليلِ دمِ قَمل وبَعوضٍ، والبَراغيثُ لا دمَ أفصَحُ مِن فَتْحها، وكذا يُعْفَى أيضًا عن قليلِ دمِ قَمل وبَعوضٍ، والبَراغيثُ لا دمَ لها، وإنَّما دمُها رَشحاتٌ تمصُّها مِن بدَنِ الإنسانِ ثمَّ تمجُّها.

(وَ) عن قليلِ (وَنِيمٍ) بفتْحِ الواوِ وكسْرِ النُّونِ أي: رَوثِ (الذُّبَابِ) جمْعُ ذُبابةٍ، وفي «الصِّحاحِ» ((): ولا يقالُ ذبَّانةٌ بنُونٍ قبلَ الهاءِ وتشديدِ المُوحَدةِ. وألحقَ في «الرَّوضةِ» (() تبعًا للبَغَوِيِّ (() بونِيمِ الذُّبابِ بوْلَ الخُفَّاشِ، واعتُرضَ بأنَّه لا تعُمُّ به اللَّوى لا سيَّما في البدَنِ، وتوسَّعَ في «المجموعِ» (() فألحقَ به كلَّ ما ليس له نفسٌ سائلةٌ، ونظرَ فيه بعضُهم.

(وَالأَصَحُّ) فِي «المُحرَّرِ» فِي المسألتينِ: أنَّه (لا يُعْفَى عَنْ كَثِيرِهِ، وَلا) عن (قَلِيلِ) مِن الدَّمِ المَذكُورِ (انْتَشَرَ بِعَرَقٍ) أو غيْرِه، ويشْكِلُ عليه تصحيحُ الرَّافِعِيِّ العَفْوَ عن انتشارِ ما في محلِّ النَّجوِ.

⁽١) «الصحاح» للجوهري (١/ ٢٧٩).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۲۸۰).

⁽٣) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٢٠٠).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٣٥).

⁽٥) «المحرر» (ص ٤١).

وَتُعْرَفُ الكَثْرَةُ بِالعَادَةِ، قُلْت: الأَصَحُّ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ العَفْوُ مُطْلَقًا وَاللهُ أَعْلَمُ، وَدَمُ البَثَرَاتِ كَالبَرَاغِيثِ وَقِيلَ: إِنْ عَصَرَهُ فَلا

ولو قتَلَ قملًا ونحْوَه في ثوبِه أو بدنِه، أو حمَلَ ثوبَ براغيثَ، أو صلَّى عليه، ضرَّ إن كثُرَ دمُه، وإلَّا فلا في الأصحِّ.

(وَتُعْرَفُ الكَثْرَةُ) والقِلَّةُ مِن الدَّمِ المَذكُورِ (بِالعَادَةِ) فما يغلِبُ فيها تلطُّخُه ويعسُرُ تجنُّبه قليلٌ، وإلَّا فكثيرٌ، وتختلِفُ العادَةُ باختلافِ الوقْتِ والمكانِ، فلو شكَّ في الكثرَةِ أو القِلَّةِ رجَعَ إلى القِلَّةِ في أرجَح احتمالَي الإمام.

(قُلْت: الأَصَحُّ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ العَفْوُ مُطْلَقًا) في قليل أو كثيرٍ، انتشَرَ أو لا، إن أصابَه ذلكَ من غيرِ تعمُّدِ، (وَاللهُ أَعْلَمُ)، فإن تعمَّدَ كقتْلِه بُرْغُوثًا أو قملةً ففيه التَّفصيلُ المُتقدِّمُ، ولو اجتمعَتِ الكثرَّةُ والانتشارُ فظاهرُ كلامِه العَفوُ، قال بعضُهم (١): ولم أرَه منصوصًا، ومُقتضى كلامِ الرَّافِعِيِّ (١) في صورةِ الانتشارِ عدَمُ العَفوِ قطْعًا.

(وَدَمُ البَشَرَاتِ) بفتحِ المُثلَّثةِ جمْعُ بثرةِ بسكونِها في الأفصحِ: خرَّاجٌ صغيرٌ (كَالبَرَاغِيثِ) في حُكمِ دمِها في العَفوِ سواءٌ خرَجَ بعَصْرٍ أو بنفسِه.

(وَقِيلَ: إِنْ عَصَرَهُ) أي: ما ذُكِرَ مِن دمِ البثراتِ (فَلَا) يُعْفى عنه، والأصحُّ العفْوُ، وهـذا صـادقٌ بالقليلِ والكثيرِ، لكـن مُقتضَى كلامِه في «المجمـوعِ» (٣) أنَّ الخارجَ بالعَصْرِ يضُرُّ كثيرُه جزْمًا، وأمَّا الخارجُ القليلُ مِن غيرِ عصْرٍ فلا يضُرُّ جزْمًا، وكذا الكثيرُ في الأصحِّ.

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٥١-٥٢).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٣٥).

وَالدَّمَامِيلُ وَالقُرُوحُ وَمَوْضِعُ الفَصْدِ وَالحِجَامَةِ قِيلَ: كَالبَثَرَاتِ وَالأَصَعُّ إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَدُومُ غَالِبًا فَكَالِاسْتِحَاضَةِ وَإِلَّا فَكَدَمِ الأَجْنَبِيِّ فَلَا يُعْفَى وَقِيلَ: يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ، قُلْت: الأَصَحُّ أَنَّهَا كَالبَثَرَاتِ

(وَالدَّمَامِيلُ وَالقُرُوحُ) وهي الجِراحاتُ، واحدُها قُرحٌ بفتحِ القافِ وضَمُها مع إسكانِ الرَّاءِ، وبضمِّهما معًا وفتْحِهما، (وَمَوْضِعُ الفَصْدِ وَالحِجَامَةِ) أي: الدَّمُ الخارجُ مِن الدَّماميلِ وما عُطِفَ عليها، (قِيلَ:) حُكمُها (كَالبَثَرَاتِ) كذا في أصْلِ المؤلِّفِ، وفي بعْضِ النَّسخِ: «كبراغيثَ» فيُعْفى عن قليلِها وكثيرِها، (وَالأَصحُّ) عندَ الرَّافعِيِّ (المُستتُ كالبثراتِ بـل (إنْ كَانَ مِثْلُهُ) أي: الدَّمِ الجُزئيِّ المُتشخَصِ مِن المَذكوراتِ (يَدُومُ غَالِبًا فَكَالِاسْتِحَاضَةِ) أي: كدَمِها فيُحتاطُ له بالاحتياطِ المُتقدِّمِ في المُستحاضةِ، وأسعرَ كلامُه بجَريانِ الخِلافِ فيما يدُومُ غالبًا وليس كذلكَ، بل هو كدَم الاستحاضةِ جزْمًا، (وَإِلَّا) بأنْ لم يكُنْ مثلُه يدُومُ غالبًا (فكدمِ الأَجْنبِيِّ فلا عُنفَى عَنْ قليلِه)

(قُلْت: الأَصَحُّ) ونقَلَه الرَّافِعِيُّ في «شرحَيْه»(٣) عنِ الأكثرينَ (أَنَّهَا) أي: دماءَ المذكوراتِ (كَالبَشَرَاتِ) أي: كدَمِها فيعُفَى عن كثيرِ دمِها وقليلِه، لكنَّه في «المجموعِ»(١) و «التَّحقيقِ»(٥) صحَّحَ أنَّ دماءَ المذكوراتِ كدَمِ الأجنبيِّ، وما جزَمَ به في «المنهاجِ»(١) آخِرَ بابِ التَّيمُّم مِن عدَمِ العَفْوِ عن كثيرِ دمِ الجرْحِ الَّذي عبَرَ عنه به في «المنهاجِ»(١) آخِرَ بابِ التَّيمُّم مِن عدَمِ العَفْوِ عن كثيرِ دمِ الجرْحِ الَّذي عبر عنه

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٥-٦٦).

 ⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٥).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٣٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٦).

⁽٦) «منهاج الطالبين» (ص ٣٢).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٦).

وَالأَظْهَرُ العَفْوُ عَنْ قَلِيلِ الأَجْنَبِيِّ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَالقَيْحُ وَالصَّدِيدُ كَالدَّمِ وَكَذَا مَاءُ القُرُوحِ، وَالمُتَنَفِّطِ الَّذِي لَهُ رِيحٌ وَكَذَا بِلَا رِيحٍ فِي الأَظْهَرِ .

قُلْت: المَذْهَبُ طَهَارَتُهُ وَاللهُ أَعْلَمُ

هنا بدم القَرحِ وأنَّه يوجِبُ القَضاءَ مخالفٌ لما صحَّحَه هنا مِن العفْوِ عنْ دمِ القَرحِ مُطلقًا المُقتضِي عدمَ القَضاءِ فيمَنْ تيمَّمَ وبجرْحِه دمٌّ كثيرٌ.

(وَالْأَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلِ) دم (الأَجْنَبِيِّ) من آدميٍّ وغيْرِه، (وَاللهُ أَعْلَمُ).

وفي «المجموع» (١) عن «البيانِ» تقييدُ الخِلافِ بغَيرِ دم كلبِ وخنزيرٍ وما تولَّدَ مِن أُحدِهما، أمَّا دمُهما فلا يُعْفَى عنه قطْعًا، وقال في «التّحقيقِ» (٢): لم أجِدْ تصريحًا بمُخالفتِه ولا موافقتِه. وقوْلُ المُصنّفِ سابقًا عن «المُحرّرِ»: «وَقِيلَ: يُعْفَى» مُشعرٌ بأنَّ الخِلاف وجهانِ، ولمَّا كان مُخالفًا لِما عليه الجُمهورِ مِن حِكايتِه قولينِ لم يتابِعُه المُصنّفُ، بل عدَلَ إلى مُوافقةِ الجُمهورِ فعبّر بالأظهرِ.

(وَالقَيْئِ) وهو مِدَّةٌ لا يخالِطُها دمٌ، (وَالصَّدِيدُ) وهو ماءٌ رقيتٌ مختلطٌ بدم حكمُه (كَالدَّمِ) في التَّفرقةِ بينَ كوْنِهما مِن نفسِه أو غيْرِه، (وَكَذَا مَاءُ القُرُوحِ، وَ) ماءُ (المُتَنَفِّطِ الَّذِي لَهُ رِيحٌ) كريهٌ حكمُ كلِّ منهما كالدَّمِ في التَّفرقةِ المَذكُورةِ، (وَكَذَا) المُتنفِّطُ (بِلا رِيح) كريهٍ (فِي الأَظْهَرِ).

(قُلْت: المَذْهَبُ) المَقطُوعُ به (طَهَارَقُهُ) أي: المُتنفِّطُ الَّذي لا ريحَ له، (وَاللهُ أَعْلَمُ) أمَّا الَّذي له ريحٌ فنجسٌ باتِّفاقِ «الرَّوضة»(٣) و «أَصْلِها»(١).

(٢) «التحقيق» (ص ١٧٧).

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٣٥-١٣٦).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٦).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٨١).

وَلَوْ صَلَّى بِنَجِسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ وَجَبَ القَضَاءُ فِي الجَدِيدِ، وَإِنْ عَلِمَ ثُمَّ نَسِيَ وَجَبَ عَلَى المَذْهَبِ عَلَى المَذْهَبِ

(وَلَوْ صَلَّى بِنَجِسٍ) غيرِ معفوً عنه في بدَنٍ أو ثوبٍ أو مكانٍ و (لَمْ يَعْلَمْهُ) في ذلك الوقْتِ ثمَّ علِمَه بعدَ الصَّلاةِ (وَجَبَ) عليه (القَضَاءُ فِي الجَدِيدِ، وَإِنْ عَلِمَ) النَّجسَ المَذكُورَ (ثُمَّ نَسِيَ) وصلَّى ثمَّ تذكَّرَه (وَجَبَ) القَضاءُ أي: إعادةُ ما صلاه في الوقْتِ أو بعدَه (عَلَى المَذْهَبِ) المَقطُوعِ به، فيعيدُ كلَّ صلاةٍ تيقَّنَ فعْلَها مع في الوقْتِ أو بعدَه (عَلَى المَذْهَبِ) المَقطُوعِ به، فيعيدُ كلَّ صلاةٍ تيقَّنَ فعْلَها مع النَّجاسةِ، بخلافِ ما احتملَ حُدوثُه بعدَها فلا يجِبُ إعادتُه بل يُسَنُّ، وفي «فتاوى» المُصنِّ في "نا لهُ أن لا يؤاخِذَه مع وعْدِه بأنَّ كلَّا مِن الخَطَأِ والنِّسيانِ مرفوعٌ عنِ الأمَّةِ.



lin

⁽١) في الحاشية: «هو في فتاوي البغوي».

(فَصَلْ)

تَبْطُلُ لَ بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ، وَكَذَا مَدَّةٌ حَرْفٍ فِي الأَصَحِّ، وَالأَصَحُّ أَنَّ التَّنَحْنُحَ وَالضَّحِكَ وَالأَنِينَ التَّنَحْنُحَ وَالضَّحِكَ وَالبُّكَاءَ وَالأَنِينَ

(فَصْلُ) في مَوَانِعِ ٱلصَّلَاةِ

وهي ثلاثةٌ: قوْلٌ وفعْلٌ بشرطِهما الآتِي، وكلُّ ما يفطرُ الصَّائمَ.

(تَبْطُلُ) الصَّلاةُ قطْعًا (بِالنَّطْقِ) عمْدًا بغَيرِ قرآنٍ ودعاءٍ وذكْرِ على ما يأتِي بيانُه (بِحَرْفَيْنِ) الصَّلاةُ قطْعًا (بِالنَّطْقِ) عمْدًا بغَيرِ قرآنٍ ودعاءٍ وذكْرِ على ما يأتِي بيانُه (بِحَرْفَيْنِ) أَفْهَما كَ «قُمْ»، أو لا كـ «مَنْ»، (أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ) يعني: يحسُنُ السُّكوتُ عليه نحو «عِ» من الوعي، وإنْ أخطاً المُتكلِّمُ بحذْفِ هاءِ السَّكتِ منه؛ لِما تقرَّرَ في عليه نحو «عِ» من الوعي، وإنْ أخطاً المُتكلِّمُ بحذْفِ هاءِ السَّكتِ منه؛ لِما تقرَّرَ في علم الصَّرفِ مِن أنَّه لا يجوزُ حذْفُها في الوقْفِ بخلافِ الوصْلِ نحو: «عِ يا رجلُ».

(وَكَذَا مَدَّةٌ) مِن أَلْفٍ أُو يَاءٍ أُو وَاوِ حَاصِلةٌ بِعدَ (حَرْفٍ فِي الأَصَحِّ)، ولا فرْقَ فيما ذُكِرَ بِينَ اللَّغةِ العَربيَّةِ وغيْرِهَا، ولا بينَ أَن تكونَ لمَصلحةِ الصَّلاةِ، كما لو قامَ الإمامُ لخامسةٍ فقيلَ له: صلَّيْتَ أُربعًا أو لم يكُنْ، ويُستثنَى مِن بُطلانِ الصَّلاةِ بعمْ لِه الكلامِ إجابةُ النَّبيِّ في حياتِه لمَنْ نَاداه، والتَّلقُ ظُ بالنَّذْرِ على الأصحِّ في «الصَّحةِ في «التَّحقيقِ»(۱)، وإنذارُ مُشرفٍ على الهلاكِ على الأصحِّ في «التَّحقيقِ»(۱)، لكن صحَّح في «الرَّوضةِ»(۱) كأصْلِها(۱) البُطلانَ مع وُجوبِ الإنذارِ.

(وَالأَصَحُّ أَنَّ التَّنَحْنُحَ وَالضَّحِكَ وَالبُّكَاءَ) لأَمْرِ الدُّنيا أو الآخرةِ، (وَالأنينَ) والتأوُّه،

⁽٢) (التحقيق) (ص ٢٣٩–٢٤).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ١١٥).

^{(1) &}quot;Iharae m_{c} (1) (1/ λ).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٩١).

وَالنَّفْخَ إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ بَطَلَتْ وَإِلَّا فَلَا، وَيُعْذَرُ فِي يَسِيرِ الكَلَامِ إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ نَسِيَ التَّنُحْنُحِ وَلَحْوِهِ الصَّلَاةَ أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ إِنْ قَرُبَ عَهْدُهُ بِالإِسْلَامِ لَا كَثِيرِهِ فِي الأَصحِّ، وَفِي التَّنَحْنُحِ وَنَحْوِهِ الصَّلَاةَ أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ إِنْ قَرُبَ عَهْدُهُ بِالإِسْلَامِ لَا كَثِيرِهِ فِي الأَصحِّ، وَفِي التَّنَحْنُحِ وَنَحْوِهِ

(وَالنَّفْخَ) الواقِعُ كلَّ منها في الصَّلاةِ، (إنْ ظَهَرَ بِهِ) أي: بكلِّ ممَّا ذُكِرَ (حَرْفَانِ بَطَلَتْ) صلاتُه بذلك، (وَإِلَّا فَلَا) وعَدَّ الرَّافعِيُّ الضَّحكَ فيها مِن الصَّغائرِ، وكلامُ المتْنِ مُشْعرٌ بجَريانِ الخِلافِ في جميعِ الصُّورِ المَذكُورةِ، وهو موافقُ للرَّافِعِيِّ والمُتَولِّي مُشْعرٌ بجَريانِ الخِلافَ قولينِ، والَّذي في «الرَّوضةِ» (۱) و «المجموعِ» (۱) و «التَّحقيقِ» (۱) و «التَّحصيصُ الخِلافِ بالتَّنحنحِ، والجزْمُ فيما عداه بالتَّفصيلِ، وصوَّبَ بعضُهم (۱) ما في المتننِ.

(وَيُعْذَرُ فِي يَسِيرِ الكَلَامِ) عُرفًا، كثلاثِ كلماتٍ ونحْوِها (إنْ سَبَقَ لِسَانُهُ) إليه من غيرِ قصدٍ، (أَوْ نَسِيَ الصَّلَاةَ) كأنْ تكلَّمَ بعدَ سلامِه منها ناسيًا (أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ) غيرِ قصدٍ، (أَوْ نَسِيَ الصَّلَاةَ) كأنْ تكلَّمَ بعدَ سلامِه منها ناسيًا (أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ) أي: الكلامِ فيها (إنْ قَرُبَ عَهْدُهُ بِالإِسْلَامِ) لا إن بعد، ومَنْ نشَأَ بيننا ثمَّ أسلَمَ لا يُعذرُ على ما بحثَه بعضُهم؛ لأنَّه لا يخْفَى عليه أمْرُ دِينِنا، ومَنْ نشأَ بعيدًا عنِ الإسلامِ فكمَنْ قرُبَ عهدُه كما في «الكافِي»، ولو علِمَ حُرمةَ الكلامِ وجهِلَ بُطلانَ الصَّلاةِ به بطلَتْ، بخلافِ مَنْ علِمَ حُرمتَه وجهِلَ كوْنَ المأتِيِّ به منه مُبطلًا فيُعذرُ.

(لا) في (كَثِيرِهِ) عُرفًا، فلا يُعذَرُ فيه إن سبَقَ لسانُه إلى آخِرِه (في الأصحِّ، وَ) يُعذَرُ (فِي التَّنَحْنُحِ)، وهو صوتٌ يُردِّدُه الشَّخصُ في صدْرِه (وَنَحْوِهِ) ممَّا سبقَ مِن ضحكِ وبُكاءِ وأنينٍ ونفْخِ، ومِن غيرِه كسُعالٍ وعُطاسٍ، ولو ظهرَ حرفانِ.

⁽Y) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٩٧).

⁽٤) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۲۹۰).

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٣٩).

لِلْغَلَبَةِ، وَتَعَذُّرِ القِرَاءَةِ لا الجَهْرِ فِي الأَصَحِّ، وَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْكَلامِ بَطَلَتْ فِي الأَظْهَرِ وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ القُرْآنِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ كَدينيَحْيَى خُذِ ٱلْكِتَبَ إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلْ وَإِلَا بَطَلَتْ

وقوله: (لِلْغَلَبَةِ) قَيْدٌ في الجَميعِ، والحَقُّ كما قال بعضُهم (١) أَنْ يُفرَّقَ في الضَّحكِ للغلبَةِ بينَ قليلِه وكثيره.

(وَ) يُعذَرُ فِي التَّنحنُ عِ أَيضًا لأَجْلِ (تَعَذُّرِ القِرَاءَةِ) الواجبةِ مِن فاتحةٍ أو بدَلِها سِرًّا (لا) تعذُّرِ (الجَهْرِ) بالقِراءةِ وبالقُنوتِ، وذكْرِ الانتقالِ عندَ الحاجةِ لإسماعِ المأمومينَ إلاّ بالتَّنحنحِ فلا يعذرُ (فِي الأَصَحِّ)، وبحَثَ بعْضُهم (٢) في الأخيرةِ أنَّه يُعذَرُ، ولو تنحنحَ إمامُه فظهَرَ حرفانِ لم يجِبْ علِيه مفارقتُه في الأصحِّ؛ لاحتمالِ العلبةِ.

(وَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْكَلَامِ) في الصَّلاةِ (بَطَلَتْ فِي الأَظْهَرِ)، والظاهرُ أنَّ المُرادَ الكلامُ اليسيرُ.

(وَلَوْ نَطَقَ) المُصلِّي (بِنَظْمِ القُرْآنِ) غيرِ المَنسُوخِ التَّلاوةِ (بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ) لغَيرِه (كَيَيَخِيَ خُذِ الْكِتَبَ (٣) مُفهمًا لمَنِ اسمُه يَحْيى مثلًا يستأذِنُ في أخْذِ كتابٍ (٤) أن يأخُذَه، وكقولِه لمَنْ وطِئ شيئًا بنعلَيْه: «اخلَعْ نعلَيْكَ» (إنْ قَصَدَ مَعَهُ) أي: التَّفهيمِ (قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلُ) في الأصحِّ، وإن قصدَ القراءةَ فقط لم تبطُلُ جزْمًا، (وَإِلّا) بأن قصدَ التَّفهيمَ فقط (بَطَلَتْ) وإن لم يقصِدْ شيئًا بطلَتْ كما جزَمَ به في «الدَّقائقِ» (٥) و «التَّحقيقِ» (٢)،

⁽Y) في الحاشية: «الإسْنُوي». ا

⁽١) في الحاشية: «الشُّبكي».

⁽٤) في الحاشية: «الأولى: في أخذ شيء».

⁽۳) مريم: ۱۲.

⁽٦) «التحقيق» (ص ٢٣٩).

⁽٥) «دقائق المنهاج» (ص ٥٤).

وَلا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ إِلَّا أَنْ يُخَاطِبَ كَقَوْلِهِ لِعَاطِسِ: رَحِمَكَ اللهُ

وقال في «المجموع»(١): إنَّه ظاهرُ كلامِ الشَّيخِ أبي إسحاقَ وغيْرِه، لكِنْ مُقتضَى كلامِ «الحاوي الصَّغيرِ»(٢) عدَمُ البُطلانِ، وتبِعَه القُونَويُّ والبارِزِيُّ.

واستُشكلَ دخولُ صورةِ الإطلاقِ تحتَ قولِه: «وَإِلا»، فإنَّ المَقْسِمَ النُّطقُ بالقُر آنِ بقصْدِ التَّفهيمِ، وأمَّا منسوخُ التِّلاوةِ فتبطُلُ الصَّلاةُ بقراءتِه، واحتُرزَ بنظمِ القُر آنِ عمَّا لو أَتَى بكلماتٍ منه متواليةٍ مُفرداتُها في القُر آنِ دُونَ نظْمِها؛ كقولِه: «يا إبراهيمُ سلامٌ كُنْ»، فتبطُلُ الصَّلاةُ بذلكَ عندَ قصْدِ التَّفهيمِ، فإنْ قصَدَ القُر آنَ لم يبطُلُ كما في «المجموع»(٣).

(وَلا تَبْطُلُ) الصَّلاةُ (بِالدِّعْرِ وَالدُّعَاءِ) فيها (إِلَّا أَنْ يُخَاطِبَ) بالدُّعاءِ غير اللهِ ورسولِه، وغيْر ميِّت، فتبطُلُ صلاتُه؛ (كَقَوْلِهِ) في الصَّلاةِ (لِعَاطِسِ: رَحِمَكَ اللهُ) بخلافِ «رحِمَه اللهُ» فلا تبطُلُ الصَّلاةُ به، ولا بخِطابِ اللهِ كذكْرِ الرُّكوع، ولا بخطابِ رسولِه كقولِه في التَّشهُّدِ: «السَّلامُ عليكَ»، ولا بخِطابِ ميِّتٍ في صلاتِه ك «رحِمَك اللهُ»، ولا بخطابِ ميِّتٍ في صلاتِه ك «رحِمَك اللهُ»، ولا بخطابِ إبليسَ كقولِ المُصلِّي له: «ألعنك بلعنةِ اللهِ»، كما بحثه بعضُهم، ولا بخطابِ ما لا يعقِلُ كقولِه: «يَا أَرْضُ ربِّي وربُّكِ اللهُ، أعوذُ باللهِ مِنْكِ ومِن شرِّ ما فيكِ»، وقولِه عند رؤيةِ الهلالِ في الصَّلاةِ: «آمنْتُ بالَّذي خلَقَكَ، ربِّي وربُّكَ اللهُ»، كما بحنَه بعْضُهم.

 ⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٧٩).

⁽٢) «الحاوي الصغير» للقزويني (ص١٦٧).

⁽ $^{(7)}$ ($^{(1)}$ ($^{(2)}$ ($^{(3)}$ ($^{(3)}$

وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا بِلَا غَرَضٍ لَمْ تَبْطُلْ فِي الأَصَحِّ، وَيَسُنُّ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ كَتَنْبِيهِ إِمَامِهِ وَإِذْنِهِ لِدَاخِلٍ وَإِنْ ذَارِهِ أَعْمَى أَنْ يُسَبِّحَ وَ تُصَفِّقَ المَرْأَةُ بِضَرْبِ اليَمِينِ عَلَى ظَهْرِ اليَسَارِ

(وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا) عَمدًا (بِلَا غَرَضٍ) في غيرِ اعتدالِ رُكوعٍ أو سُجودٍ (لَمْ تَبْطُلُ) صلاتُه بالسُّكوتِ يَسيرٍ جزْمًا، ولا بطويلٍ مع نِسيانٍ أو غرضٍ، كتذكُّرِ ما نسِيَه مِن الصَّلاةِ على ما جزَمَ به في «المجموع»(١).

(وَيَسُنُّ لِمَنْ نَابَهُ) أي: أصابَه في صلاتِه (شَيْءٌ كَتَنْبِيهِ إِمَامِهِ) أو منفردِ على سهوِه (وَإِذْنِهِ لِدَاخِلٍ) استأذَنَ في دُخولِه (وَإِنْذَارِهِ أَعْمَى) أو غافل خشِي وُقوعَه في سهوِه (وَإِذْنِهِ لِدَاخِلٍ) استأذَنَ في دُخولِه (وَإِنْذَارِهِ أَعْمَى) أو غافل خشِي وُقوعَه في هلكةٍ كبئرٍ (أَنْ يُسَبِّحَ) الرَّجلُ فيقولُ: «سُبحانَ اللهِ»، سواءٌ قصد الذِّكْرَ فقط أو مع الإعلامِ، (وَ) أَنْ (تُصَفِّقَ المَرْأَةُ) والخُنثى (بِضَرْبِ) كلِّ منهما بطن (اليَمِينِ عَلَى ظَهْرِ اليَسَارِ)، فلو ضُربَ بطنُ كلِّ منهما لبطنٍ بقصدِ اللَّعبِ مع علْمِ التَّحريمِ ولو قليلًا بطلَتِ الصَّلاةُ، ولو صفَّقَ الرَّجلُ وسبَّحَ غيرُه جازَ مع مخالفةِ السُّنَةِ.

والمُرادُ بيانُ التَّفرقةِ بينَ الرَّجلِ والمَرأةِ في حُكمِ التَّسبيحِ والتَّصفيقِ، لا بيانُ حُكمِ التَّنبيهِ، وإلَّا فإندارُ الأعمى ونحْوِه واجبٌ، وقدِ اندفَعَ بهذا المُرادِ الاعتراضُ على المتْنِ بأنَّه قرنَ التَّنبية الواجِبَ كإنذارِ الأعْمى بالمُستحَبِّ كتنبيهِ إمامِه، وبالمُباحِ كإذْنِه لداخل، وإن لم يحصُلِ الإنذارُ بتسبيحٍ ونحْوِه، بل بكلام، فيجِبُ، وتبطُلُ الصَّلاةُ للااحل، وإن لم يحصُلِ الإنذارُ بتسبيحٍ ونحْوِه، بل بكلام، فيجِبُ، وتبطُلُ الصَّلاةُ على الأصحِّ فيهِما، وصحَّحَ في «التَّحقيقِ» (١) عدَمَ البُطلانِ كما تقدَّمَ، وإذا لم يحصُلُ إلاَ بالفعْل فيتخرَّجُ كما قال الطَّبَرِيُّ على الإنذارِ بالقوْلِ، قال بعضُهم: وهو متَّجةُ.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٠٢).

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢٤٠).

وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهَا بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَنْسَى، وَإِلَّا فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ لَا قَلِيلِهِ، وَالكَثْرَةُ بِالعُرْفِ فَالخُطْوَتَانِ أَوِ الضَّرْبَتَانِ قَلِيلٌ وَالثَّلاثُ

(وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا) أي: غيرَ أفعالِها (إنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهَا) كزيادةِ رُكوعٍ لا على جهةِ المُتابِعةِ، أو سجدةِ شكْرٍ أو تلاوةٍ قصد بها الشُّكرَ (بَطَلَتْ إلَّا أَنْ يَنْسَى) أَنَّه فعَلَ مثلَه، وإلَّا القُعودَ اليسيرَ قبلَ السُّجودِ، وإلَّا إذا ركَعَ مثلًا قبلَ إمامِه فله العوْدُ ثانيًا، وإلَّا إذا نزَلَ من قيامِه إلى حَدِّ الرَّاكعِ لقتْلِ حيَّةٍ مثلًا كما قال الخُوارِزمِيُّ (۱)، فلا تبطُلُ في جميع ذلك.

واحترزَ بـ «فَعَلَ» عن زيادة رُكنٍ قولِيِّ، كتكريرِ فاتحةٍ، فلا تبطُلُ، وزيادةِ الفِعليِّ على جهةِ المُتابِعةِ؛ كمَنِ اقتَدَى بإمامِه في سُجودِه لا تبطُلُ أيضًا.

(وَإِلّا) بأن لم يكُنْ من جنسِ أفع الِ الصَّلاةِ كَضَرْبٍ ونحْوِه، (فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ) عَمْدًا أو سهوًا كما سيأتي، لا بكثيرِ بخوفٍ مُطلقًا، أو بأمنٍ مفرَّقًا كما سيأتي الأوَّلُ في صلاةِ الخوْفِ والثَّاني قريبًا، (لا) بفعل (قَلِيلِهِ) فلا تبطُلُ.

(وَالكَثْرَةُ) والقِلَّةُ (بِالعُرْفِ) المُفسَّرُ بِما تضمَّنَه قوْلُه: (فَالخُطُوتَانِ) المُتوسِّطتانِ تثنيةُ خَطْوةٍ بِفتْحِ الخاءِ: المرَّةُ الواحدةُ، وبالضَّمِّ: ما بينَ القدمينِ، وفي كلامِ بعضِهم (۲) ما يقتضِي أنَّ الخَطْوةَ الخفيفةَ على وجْهِ اللَّعبِ مبطلةٌ، فينبَغِي حمْلُ كلامِ المتْنِ على غيرِ هذه الصُّورةِ، (أَوِ الضَّرْبَتَانِ) تثنيةُ ضرْبةٍ اسمٌ للمرَّةِ الواحدةِ مِن الضَّرْبِ على في التَّلُقُ فربةٍ اسمٌ للمرَّةِ الواحدةِ مِن الضَّرْبِ وخطوةِ (قَلِيلٌ) في لا تبطُلُ، (وَالشَّلاثُ) وإن اختلفَ جنسُها كضربةٍ وخلْع ثوبٍ وخطوةٍ

⁽١) ينظر: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» (١/ ١٨٢).

⁽٢) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ، وَتَبْطُلُ بِالوَثْبَةِ الفَاحِشَةِ لَا الحَرَكَاتِ الخَفِيفَةِ المُتَوَالِيَةِ؛ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سُبْحَةٍ، أَوْ حَكِّ فِي الأَصَحِّ، وَسَهُوُ الفِعْلِ كَعَمْدِهِ فِي الأَصَحِّ، وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الأَكْلِ

(كَثِيرٌ) مبطلٌ (إنْ تَوَالَتْ) لا إن تفرَّقَتْ، بأن عدَّ ما بعدَ الأوَّلِ مُنقطعًا عنِ الثَّاني عُرْفًا.

(وَتَبْطُلُ) جزْمًا (بِالوَثْبَةِ الفَاحِشَةِ) ونحْوِها، كالضَّربةِ المُفرطةِ (لاالحَرَكَاتِ الخَفِيفَةِ المُتَوَالِيَةِ؛ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ) مرارًا بلا حركةِ كفِّه (فِي سُبْحَةٍ، أَوْ) في الخَفِيفَةِ المُتَوَالِيَةِ؛ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ) مرارًا بلا حركةِ كفِّه (فِي سُبْحَةٍ، أَوْ) في (حَكً) أو عقْدٍ، أو حلِّ فلا تبطُلُ (فِي الأَصَحِّ)، وبه عبَّرَ في «الرَّوضةِ» (١١)، لكنَّه عبَرَ في «التَّحقيقِ» (١١) بالصَّحيح.

ولو حرَّكَ جميعَ كفِّه ثلاثًا بطلَتْ صلاتُه. قال في «الكافِي» تبعًا لفتاوى القاضي خُسينٍ: إلَّا أن يكونَ به جرَبٌ لا يقدِرُ معَه على عدَمِ الحَكِّ. وفي «التَّحقيقِ» (٢) الجَزْمُ بكراهةِ تحريكِ الأجفانِ.

(وَسَهُوُ الفِعْلِ) الكثيرِ أو الفاحشِ أو جهْلُ التَّحريمِ به (كَعَمْدِهِ) في بُطلانِ الصَّلاةِ به (وَسَهُوُ الفِعْلِ) الكثيرِ أو الفَاحشِ أو جهْلُ التَّحريمِ به (كَعَمْدِهِ) في بُطلانِ الصَّلاةِ به (فِي الأَصَحِّ)، وعبَّرَ في «الرَّوضةِ» (٤) بالمَذهبِ، واختارَ في «التَّحقيقِ» (٥) مُقابلَه.

(وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الأَكْلِ) والشُّربِ عُرفًا، والمَضْغُ مِن الأفعالِ فيبُطِلُ كثيرُه إن لم يصِلْ شيءٌ مِن المأكولِ الجوْفَ، وربَّما يُشْعِرُ تعبيرُ المُصنِّفِ بأنَّ النَّظرَ إلى الفعْلِ لا المأكولِ، وبحَثَ بعْضُهم (١) إبطالَ عمْدِ المضْغ وإن قلَّ؛ لأنَّه لعبٌ وقليلُه يبطِلُ.

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢٤٢).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٢٩٤).

⁽٦) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٩٤).

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٤٣).

⁽٥) «التحقيق» (ص ٢٤٢).

قُلْتُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمَهُ وَاللهُ أَعْلَمُ، فَلَوْ كَانَ بِفَمِهِ سُكَّرَةٌ فَبَلِعَ فَلْتُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمَهُ وَاللهُ أَعْلَمُ، فَلَوْ كَانَ بِفَمِهِ سُكَّرَةٌ فَبَلِعَ ذَوْبَهَا؛ بَطَلَتْ فِي الأَصَحِّ، وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي إِلَى جِدَارٍ أَوْ سَارِيَةٍ أَوْ عَصًا مَغْرُوزَةٍ

(قُلْتُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا) أنَّه في الصَّلاةِ (أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمَهُ) أي: الأكْلَ فيها، فلا تبطُلُ بالقليلِ من هذا قطْعًا، (وَاللهُ أَعْلَمُ)، وأطلَقَ هنا جهْلَ التَّحريم، وقيَّدَه في الكلامِ بمَنْ قرُبَ عَهْدُه بالإسلامِ، قال بعضُهم (1): وينبَغِي اعتبارُه هنا، وفي معناه مَنْ نشأ بعيدًا عنِ العلماءِ، أمَّا الكثيرُ مِن الأكْلِ فيُبْطِلُ عمْدُه ونسيانُه وجهْلُ التَّحريمِ به.

(فَلَوْ كَانَ بِفَمِهِ) أي: فيه (سُكَّرَةٌ) فذابَتْ (فَبَلِعَ) بكسْرِ اللَّامِ وحُكِيَ فَتْحُها (ذَوْبَهَا؟ بَطَلَتْ) صلاتُه (فِي الأَصَحِّ) واستعمالُ المُصنِّفِ الفَمَ بالميمِ مع الإضافةِ جائزٌ على الأصحِّ نثرًا ونظمًا، خلافًا للفارسِيِّ (٢) حيثُ قال: إنَّ ثبوتَ الميمِ خاصُّ بالشَّعرِ، فمِنَ النَّرِ قَوْلُ الشَّاعرِ: فمِنَ النَّعْرِ قَوْلُ الشَّاعرِ:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ(٤)

ولو قال المُصنِّف: «بفيه» وافق المُتَّفقَ عليهِ، والسُّكَّرةُ واحدُ السُّكَّرِ فارسيُّ معرَّبٌ.

(وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي) متوجِّهًا (إِلَى) سُتْرةِ (جِدَارٍ) في حائطٍ (أَوْ سَارِيَةٍ) أي: عمودٍ (أَوْ عَصًا مَغْرُوزَةٍ) قَدْرَ ثُلُثي ذراعٍ، هذا طولُ سُترةِ المُصلِّي ولا ضابطَ لعرْضِها، فلو كان بدقَّةِ شعرةٍ كَفَى، كما ثبَتَ في حديثٍ على شرْطِ الشَّيخينِ (٥٠).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

⁽٢) لامقاييس اللغة» (٤/ ٤٣٤).

⁽٣) رواه البخاري (٩٢٧)، ومسلم (١١٥١) من حديث أبي هريرة رَضَاًلِللَّهُ عَنَّهُ.

⁽٤) الرجز لرؤبة في «ديوانه» (ص٩٥١).

⁽٥) رواه الحاكم (٩٢٤) من حديث أبي هريرة رَضَالِلَّهُ عَنَّهُ، وقال: على شرطهما.

أَوْ بَسَطَ مُصَلِّى أَوْ خَطَّ قُبَالَتَهُ دَفْعُ المَارِّ

(أَوْ بَسَطَ مُصَلَّى) كثوبٍ ويجعَلُ المُصلِّي سُترتَه يمينَه أو شمالَه، ولا يَصْمُدُ المُحرَّدِ »(١) وزادَ على «المُحرَّدِ »(١) وزادَ على «المُحرَّدِ »(١) قولَه: (قُبَالَتَهُ) أي: أمامَه، ومعلومٌ أنَّه إلى القبلةِ.

والنَّائبُ عنِ الفاعلِ بـ "يُسَنُّ » هـ و (دَفْعُ المَارِّ) أي: بينَه وبينَ أحدِ الخمْسِ إذا لم يزِدْ ما بينَهما على ثلاثةِ أذرع دفْعًا تدريجيًّا، فيبدَأُ بالأسهلِ فالأسهلِ في دفْعِه ؛ كوضع يدِه على صدْرِه، ثمَّ بالأَشدِّ فالأَشدِّ، وإن أدَّى إلى قتْلِه، ويُهدرُ.

ولم يذكُرْ حُكمَ الصَّلاةِ إلى الخمْسِ، وهو مسنونٌ كالدَّفعِ، ولو قال: وتُسنُ الصَّلاةُ إلى كذا وكذا ودفْعُ المارِّ لجَمَعَ بينَ السُّنتينِ، وليس سَنُّ الدَّفْعِ مَقصورًا على المُصلِّي كما يُشعِرُ به تعبيرُه، بل غيرُه كذلك كما بحثَه بعضُهم (٦)، وتعبيرُهم بالمُصلِّي مبنيٌ على الغالبِ، وأشعَرَ أيضًا بالتَّخييرِ بينَ الخمْسِ، لكن مُقتضى «الرَّوضةِ» (١) كأصلِها (٥) أنَّ الجدارَ والسَّاريةَ والعَصَى في مرتبةٍ، والمُصلَّى والخَطَّ في مرتبةٍ، والمُصلَّى والخَطَّ في مرتبةٍ، والمُصلَّى والخَطَّ في مرتبةٍ، وجعَلَ في «التَّحقيقِ» (١) و «شرْحِ مُسلم (٧) الخَطَّ بعدَ العَجْزِ عنِ المُصلَّى، والظاهرُ أنَّ المُصنَّفُ أرادَ بيانَ أنَّ الخمْسَ مستويةٌ في سنِّ الدفْع، ومحلُّ كلِّ مِن جُملةِ «بَسَطَ» و «خَطَّ» إما نصبٌ على الحالِ مِن المُصلَّى أي: حال كونِه باسطًا أو خاطًّا، أو صفة للمُصلَّى، على أنَّ «ال» فيه جنسيَّةٌ فتُعامَلُ معاملةَ النَّكرةِ.

⁽٢) «المحرر» (ص ٤٣).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٢٩٤).

⁽٦) (التحقيق) (ص ١٩٣).

⁽١) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنُوي».

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ١٣١-١٣٢).

⁽٧) «شرح النووي على مسلم» (٤/ ٢١٧).

وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ المُرُورِ حِينَئِذٍ، قُلْت: يُكْرَهُ الِالتِفَاتُ لالِحَاجَةِ، وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَكَفُّ شَعْرِهِ، أَوْ ثَوْبِهِ

(وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ المُرُورِ حِينَيْدٍ) أي: حينَ وُجودِ السُّترةِ المبنيُّ عليها سنُّ الدَّفْعِ، اللَّهُ مَّ إلَّا أن يجِدَ فُرْجةً في الصِّفِّ الأوَّلِ، وله المُرورُ قَدَّامَ الصِّفِّ الثَّاني الدَّها، وإن لم يكُنْ للمُصلِّي سُتْرةٌ، أو كانت وتباعَدَ عنها أكثرَ مِن ثَلاثةِ أذرع للم يكُنْ للمُصلِّي سُتْرةٌ، أو كانت وتباعَدَ عنها أكثرَ مِن ثَلاثةِ أذرع للم يكُنْ للمُصلِّي الأصحِّ، ولا يحرُمُ المُرورُ حينئذٍ، بلِ الأَوْلى ترْكُه كما في «التَّحقيقِ»(۱) و «شرْح مُسلم»(۳).

(قُلْت: يُكْرَهُ) تنزيهًا (الِالتِفَاتُ) بوجْهِه يَمْنةً أو يَسْرةً، وقال المُتَوَلِّي: يحرُمُ (لَالِحَاجَةِ) فإن كان لها لم يكرَه، والالتفاتُ مع تحويلِ الصَّدْرِ عنِ القِبلةِ مُبطلُ للصَّلاةِ حرامٌ، أما لمحُ العينِ بدونِ التفاتِ فلا بأسَ به.

(وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ) في الصَّلاةِ، وبحَثَ بعْضُهم (١٠) تحريمَه لعامدٍ عالمٍ بالنَّهي مستحضرٌ له حينئذٍ، أمَّا خارجُها فكرِهَه جمْعٌ، وجوَّزَه الأكثرونَ.

(وَكَفُّ شَعْرِهِ) أي: عدمُ إرسالِه، سواءٌ تعمَّدَه للصَّلاةِ، أو كان الكَفُّ قبْلَها لمَعنَى وصلَّى على حالِه، ومنه كما في «المجموعِ»(٥): أن يعقِصَ شعرَه أو يردَّه تحتَ عمامتِه.

(أَوْ) كُفُّ (ثَوْبِهِ) كَأَن يُشمِّرَ كُمَّه أو يشدَّ وسطَه.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٢٩٥).

⁽۲) «التحقيق» (ص ۱۹٤).

⁽٣) «شرح النووي على مسلم» (٤/ ٢١٧).

⁽٤) في الحاشية: «الأذرعِي».

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٩٨).

وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلا حَاجَةٍ، وَالقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ، وَالصَّلَاةُ حَاقِنًا أَوْ حَاقِبًا، أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتُوقُ إلَيْهِ، وَأَنْ يَبْصُقَ قِبَلَ وَجْهِهِ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ

(وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلَا حَاجَةٍ) وإن كان لها لم يكره، كما لو تثاءَبَ أو تجشَّأَ كما بحَثَه بعضُهم (١)، فيُستحَبُّ وضْعُ يدِه على فيه.

(وَالقِيَامُ عَلَى رِجْلِ) واحدةٍ لا لحاجةٍ، فإن كان لها كوَجع الأُخرى لم يكرَه.

(وَ) يكرَهُ (الصَّلاَةُ) تنزيهًا (حَاقِنًا) بنُونِ لدفْعِ البولِ، (أَوْ حَاقِبًا) بمُوحَّدةٍ لدفْعِ الغائطِ، وفي معناهما كما في «الرَّوضة» (٢) كأصْلِها (٣) في بابِ صلاةِ الجَماعةِ مدافعةُ الغائطِ، وفي معناهما كما في «الرَّوضة» (٢) كأصْلِها (٣) في بابِ صلاةِ الجَماعةِ مدافعةُ الرِّيحِ، وسمَّاه بالحازقِ القاضي حُسينٌ (٤)، وقيلَ: المُرادُ بالحازقِ حازق الخف، وبحَثَ بعْضُهم تحريمَ الصَّلاةِ مع الحقْنِ إذا اشتدَّ به الحالُ لِما في حبْسِه مِن الضَّرِ.

(أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ) بتثليثِ الحاءِ، أو بحضرةِ شرابٍ (يَتُوقُ) بمُثنَّاةٍ فوقيَّةٍ أي: يشتاقُ نفسُ المُصلِّي (إلَيْهِ) ويتعلَّقُ قلْبُه به، وأشعرَ تعبيرُه به يتوق أنَّه لاستكمالِ الأكْلِ، وهو ما في «الرَّافِعِيِّ» (٥) عنِ الأَثمَّةِ، لكِنْ قال المُصنِّفُ في وقْتِ المَغربِ: الطَّوابُ استكمالُ العَشاءِ واستحبابُ إزالةِ المُدافعَةِ، والتَّوقانُ قبلَ الصَّلاةِ مخصوصٌ بسعةِ الوقْتِ، فإنْ خافَ خُروجَه صلَّى كذلكَ.

(وَأَنْ يَبْصُتَ) بصادٍ أو زاي أو سينٍ (قِبَلَ وَجْهِهِ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ) إن كان في غيرِ المَسجدِ، أما فيه فحرامٌ كما جزَمَ به في «المجموعِ»(١)، وإن كان المشهورُ في كُتبِ الأصحاب الكراهة.

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٠٩).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٣١٠).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٥).

⁽٤) التعليقة للقاضى حسين (٢/ ١٠٠٩).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٠٠).

وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ، وَالمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ وَالصَّلَاةُ فِي الحَمَّام، وَالطَّرِيقِ، وَالمَزْبَلَةِ وَالكَنِيسَةِ

(وَوَضْعُ يَدِهِ) أي: المُصلِّي (عَلَى خَاصِرَتِهِ) رَجلًا كان أو امرأةً، إلَّا لحاجةٍ أو ضَرورةٍ؛ كعِلَّةٍ بجَنبه.

(وَالمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ) وهذا مُشعرٌ بأنَّ الخفْضَ بدُونِ مبالغة لا يُكره، قال بعضُهم (١): وهو خلافُ ما دلَّ عليه الحَديثُ وكلامُ الشَّافعيِّ والأصحاب.

(وَالصَّلَاةُ فِي الحَمَّامِ) بتشديدِ الميمِ، وهو مذكَّرُ اللَّفظِ، يُجمَعُ على حمَّاماتٍ، مُشتقٌّ مِن الحَميمِ؛ أي: الماءِ الحارِّ، ومِن الحَمَّام مَسْلخُه، قال الأصحابُ: وتُكرهُ الصَّلاةُ أيضًا في كلِّ مأوَى للشَّياطينِ؛ كمَوضعِ الخَمْرِ والمُكْسِ، والكَراهةُ في الحَمَّام ونحْوِه للتَّنزيهِ، ووَهِمَ (٢) مَن نسَبَ للمَجمُوع خلافَه.

(وَالطَّرِيتِ) هو صادقٌ بالبَريةِ، لكنَّه صحَّحَ في «التَّحقيقِ» (٣) أنَّ الكَراهةَ ليسَتْ فيها، بل في البُنيانِ، حيثُ قال: وقارعةُ الطَّريقِ في البُنيانِ، قيلَ: وفي البَريةِ، وبحَثَ بعْضُهم إلحاقَ الجَوادِّ المطروقةِ كثيرًا بالبُنيانِ.

(وَالمَزْبَلَةِ) بفتحِ الباءِ وضمِّها، وهي موضعُ الزِّبْلِ، وهذا مع بسْطِ شيءِ طاهرٍ عليها.

(وَالكَنِيسَةِ) بفتْحِ الكافِ، وهي معبَدُ النَّصارى، هذا إن أذِنُوا في دُخولِها للصَّلاةِ، وإلَّا حرُمَتْ، ومثْلُ الكَنيسةِ البِيعةُ بكسْرِ المُوحَّدةِ.

⁽٢) في الحاشية: «كالإسْنُويّ».

⁽١) في الحاشية: «السُّبكي».

⁽٣) «التحقيق» (ص ١٨٢).

وَعَطَنِ الإِبِلِ، وَالمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ

(وَعَطَنِ الإِبلِ) ولو طاهرًا، وهو المَوضعُ الَّذي تُنحَّى إليه الإبلُ الشَّاربةُ لشرْبِ غيْرِها، فإذا اجتمعَتْ سِيقَتْ منه إلى المَرْعَى، ومأوى الإبلِ ليل كعطنِها إلَّا أنَّ الكَراهةَ فيه أخفُ، وقد يشعِرُ كلامُه بأنَّ العَطَنَ خاصٌّ بالإبل، وليس كذلكَ.

ولا يكرَهُ الصَّلاةُ في مَراحِ الغَنمِ، وهو مأواها ليلًا، ولو تُصوِّرَ فيها مثلُ عطَنِ الإبلِ، وسكَتَ المُصنِّفُ عن حُكمِ البَقرِ، وهي كالغنَمِ كما قال صاحبُ «الإشرافِ» وغيرُه.

(وَالمَقْبَرَةِ) بِتثليثِ المُوحَدةِ (الطَّاهِرَةِ) وهي ما لم تنبَشْ، (وَاللهُ أَعْلَمُ) أمَّا النَّجسةُ وهي المُحقَّقةُ النَّبشِ فلا تصِحُ الصَّلاةُ فيها من غيرِ حائلٍ، فإن كان حائلُ كُرهت، وأمَّا المَشكُوكةُ النَّبشِ فتصحُ الصَّلاة فيها مع الكَراهةِ مِن غيرِ حائلٍ في الأصحِ، وكذا التَّيمُ مبتُرابِها، وأمَّا الصَّلاةُ إلى القَبْرِ فتُكرَهُ وإن لم يكُنِ المُصلِّي بالمَقبَرةِ، وبحَثَ بعْضُهم تحريمَه، وأمَّا الصَّلاةُ عليه فكالجُلوسِ عليه، وسيأتِي في الجَنائزِ كراهتُه، وبحَثَ بعْضُهم تحريمَه، واستثنى بعضُهم مقبَرةَ الأنبياءِ فلا تكرَهُ الصَّلاةُ فيها؛ لأنَّهم أحياءٌ يُصلُّونَ في قُبورِهم.



(بان)

سُبجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ أَوْ فِعْلِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ، فَالأَوَّلُ إِنْ كَانَ رُكْنًا وَجَبَ تَدَارُكُ وَكُن كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ

(بَابٌ) فيالمُقْتَضِي لِسُجُودِ ٱلسَّهْوِ، وفي كَيْفِيَتَهِ وَمَحِلِهِ

والسُّهو لغةً: نِسيانُ الشَّيءِ.

وشرعًا: نِسيانُ شيءٍ مَخصوصٍ مِن الصَّلاةِ.

(سُجُودُ السَّهُو) سجدتانِ قُبيلَ السَّلامِ بينَهما جلسةٌ (سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ) مِن الصَّلاةِ، فرْضًا كانت أو نفلا (أَوْ فِعْلِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ) فيها، أو إيقاعِ فرْضٍ مع التَّردُّدِ في وُجوبِه على ما يأتِي بيانُه مُفصَّلًا، لا كلِّ مأمورٍ ومنهيٍّ، ولا مدخَلَ لسُجودِ السَّهوِ في صلاةِ الجِنازةِ.

(فَالأَوَّلُ) وهو ترْكُ المأمورِ مِن الصَّلاةِ (إِنْ كَانَ رُكْنًا) منها (وَجَبَ تَدَارُكُ وَلا يُخبَرُ بسُجودِ السَّهوِ، (وَقَدْ يُشْرَعُ السُّجُودُ) للسَّهوِ بعدَ تدارُكِ ذلكَ الرُّكنِ (كِزِيَادَةٍ) بكافٍ لا بلام كما في بعْضِ نُسخِ المتْنِ (حَصَلَتْ بِتَدَارُكِ رُكْنٍ) متروكِ سَهوًا (كَمَا بكافٍ لا بلام كما في بعْضِ نُسخِ المتْنِ (حَصَلَتْ بِتَدَارُكِ رُكْنٍ) متروكِ سَهوًا (كَمَا سَبَقَ) ذكْرُ الزِّيادةِ سهوًا لا ذكْرُ مشروعيَّةِ سُجودِ السَّهوِ (فِي) ركْنِ (التَّرْتِيبِ) المَعْفُودِ له، وهو الرُّكنُ النَّالثَ عشر، حيثُ قال فيه: «وَإِنْ سَهَى فَمَا بَعْدَ المَتْرُوكِ لَكَ المَتْرُوكِ لَكَ المَتْرُوكِ المَّدُورةِ هناكَ، وتقدَّمَ في شرْحِه أنَّه إذا تدارَكَ المَتْرُوكَ في السَّعورِ المَذكُورةِ هناكَ، وتقدَّمَ في شرْحِه أنَّه إذا تدارُكَ الرُّكنِ كما لو ترَكَ جميعِ الصُّورِ يسجُدُ للسَّهوِ، وقد لا يُشرَعُ السُّجودُ بعدَ تدارُكِ الرُّكنِ كما لو ترَكَ السَّلامَ ناسيًا، وتذكَّرَ عن قرْبِ، فإنَّه يسلِّمُ ولا يسجُدُ للسَّهوِ.

أَوْ بَعْضًا، وَهُوَالقُنُوتُ، أَوْ قِيَامُهُ، أَوِ التَّشَهُّدُ الأَوَّلُ .

أَوْ تُعُودُهُ، وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ فِي الأَظْهَرِ سَجَدَ، وَقِيلَ: إِنْ تُركَ عَمْدًا فَلا

(أَوْ) إِن كَانَ المَامُورُ بِهِ المَتْرُوكُ (بَعْضًا، وَهُوَ القُنُوتُ) أَو بِعضُه كَمَا قَالَ المُحِبُّ الطَّبَرِيُّ فِي صبح أَو وترِ نصْفِ رمضانَ الأخيرِ، لا قنوتُ نازلةٍ فلا يشرَعُ السُّجودُ لتَرْكِه في الأصحِّ.

(أَوْ قِيَامُهُ) ولا يلزَمُ مِن ترْكِ القُنوتِ ترْكُ قيامِه، بخلافِ عكسِه.

(أَوِ التَّشَهُّدُ الأَوَّلُ) أو بعضُه في فرْضٍ أو نفْل؛ كمَنْ صلَّى أربعًا نفْلًا بتشهُّدٍ واحدٍ، في سحُدُ للسَّهِوِ إن كان عزَمَ على الإتيانِ بالأَوَّلِ فنسِيَه، وإلَّا فلا كما في «فتاوى البَعَوِيِّ»، والمُرادُ بالتَّشهُّدِ الأَوّلِ كما قال الطَّبَريُّ: اللفظُ الواجبُ في التَّشهُّدِ الآخرِ دون ما هو سنّةٌ فيه فلا سجودَ لتَركهِ.

(أَوْ قُعُودُهُ) من غيرِ تشهُّدٍ، ولا يلزَمُ مِن ترْكِ التَّشهُّدِ ترْكُ قُعودِه، بخلافِ عكسِه، ويُتصوَّرُ الشَّجودُ لتَركِ قيامِ القُنوتِ وقعودِ التَّشهُّدِ دُونَهما بأنْ لا يحسنَهما فيبْقَى استحبابُ القيام والقُعودِ، فإذا تركَ ذلكَ سجَدَ للسَّهوِ.

(وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ) أي: التَّشهُّدِ الأَوَّلِ (فِي الأَظْهَرِ) المَبنيِّ على الأَظهرِ مِن سنِّها فيه، وإنَّما قيَّدَ بالأَوَّلِ؛ لأَنَّ تَرْكَ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ في الأَخِرِ مبطلٌ للصلاةِ، ويسجُدُ أيضًا لتَركِ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ في القُنوتِ.

وقولُه: (سَجَدَ) جوابُ الشَّرطِ المُقدَّرِ في قولِه: «أَوْ بَعْضًا» سواءٌ ترَكَه سَهوًا أو عَمْدًا. (وَقِيلَ: إِنْ تُرِكَ) بضمِّ المُثنَّاةِ بخَطِّهِ، البعضُ (عَمْدًا فَلَا) يسجُدُ. قُلْتُ: وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الآلِ حَيْثُ سَنَنَاهَا وَاللهُ أَعْلَمُ، وَلا تُجْبَرُ سَائِرُ السُّنَنِ، وَالثَّانِي إِنْ لَمْ يُبْطِلْ عَمْدُهُ كَالِالتِفَاتِ وَالخَطْوَتَيْنِ لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ وَإِلَّا سَجَدَ إِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِسَهْوِهِ ؟ كَكَلَامٍ كَثِيرٍ فِي الأَصَحِّ

(قُلْتُ: وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الآلِ حَيْثُ سَنَنَاهَا) في التَّسَهُّدِ الأخيرِ على الأصحِّ، وفي الأوَّلِ على وجْهٍ يسجُدُ لترْكِها، (وَاللهُ أَعْلَمُ)، ويُتصوَّرُ ترْكُها بأنْ تيقَّنَ ترْكَ إمامِه لها بعدَ سلامِه، وقبلَ أن يُسلِّمَ هو ويُسمَّى ما ذُكِرَ بالبعضِ لقرْبِه بجبْرِه بالسُّجودِ مِن البعضِ الحقيقيِّ وهو الرُّكنُ.

(وَلا تُجْبَرُ سَائِرُ) أي: باقي (السُّنَنِ) المتروكةِ عمدًا أو سهوًا، واختارَ القاضي حُسينُ (١) السُّجودَ لتَرْكِ السُّورةِ. وقال: لعلَّها آكَدُ مِن القُنوتِ والتَّشهُّدِ الأوَّلِ، وقوَّاه بعضُهم (٢)، فلو خالَفَ وسجَدَ لتَرْكِها بطلَتْ صلاتُه.

(وَالثَّانِي) أَي: فعْلُ المَنهِ عنه في الصَّلاةِ (إِنْ لَمْ يُبْطِلْ) بِضَمِّ أَوَّله بِخَطَّه (عَمْدُه عَلَالِتِفَاتِ) بِالوَجِهِ (وَالْخَطُوتَيْنِ) المُتوسِّطتينِ (لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِه) ولا عمْدِه ، كَالِالتِفَاتِ) بِالوَجِهِ (وَالْخَطُوتَيْنِ) المُتوسِّطتينِ (لَمْ يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ) ولا عمْدِه ، ويُستثنى صورٌ منها ما سيأتي في قولِه: "وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْليًّا" إلى آخرِه، وما لو قنَت قبلَ الرُّكوعِ عمْدًا فلا تبطُلُ الصَّلاةُ ويسجُدُ للسَّهوِ في الأصحِّ إِن أَتَى به بنيَّةِ القنوتِ كما في "الكَافِي" وغيْرِه، وإلَّا فلا يسجُدُ، (وَإِلَّا) بأَنْ أَبطَلَ عمْدُه دُونَ سهْوِه كزيادةِ رُكنِ (سَجَدَ) لسهْوِها (إِنْ لَمْ تَبْطُلُ) تلك الصَّلاةُ (بِسَهْوِهِ؛ كَكَلامٍ كَثِيرٍ) فتبطُلُ رُكنِ (سَجَدَ) لسهْوِها (إِنْ لَمْ تَبْطُلُ) تلك الصَّلاةُ (بِسَهْوِهِ؛ كَكَلامٍ كَثِيرٍ) فتبطُلُ بسهْوِه (فِي الأَصَعِ) هـو راجعٌ للتَّمثيلِ بالكلامِ المُبطلِ لا لقولِه: "سَجَد"؛ فإنَّ

⁽١) «التعليقة» للقاضي حسين (٢/ ٨٩٦).

⁽٢) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَتَطْوِيلُ الرُّكْنِ القَصِيرِ يُبْطِلُ عَمْدُهُ فِي الأَصَحِّ، فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ

الكلامَ الكثيرَ سهورُه مُبطلٌ، ولا سُجودَ للسَّهوِ مع البُطلانِ، ولو حذَفَ المثالَ كان أخصَرَ وأبعَدَ عنِ الإيهام.

ويُستثنَى مِن قولِهم ما أبطَلَ عمْدُه سجَدَ لسهْوِه المُتنفِّلُ في السَّفرِ المُنحرفِ عن طريقِه إلى غيرِ القبلةِ ناسيًا، فإنَّه إن عادَ فورًا لا تبطُلُ صلاتُه، ولا يسجُدُ على الأصحِّ في «المجموعِ» (١) و «التَّحقيقِ» (٢)، ومُقتضى «الرَّوضةِ» (٣) كأصْلِها (٤) مع أنَّ عمْدَه مُبطلٌ.

(وَتَطْوِيلُ الرُّكْنِ القَصِيرِ) بسُكوتٍ أو ذِكْرٍ لم يشرَعْ فيه (يُبْطِلُ) بضم أوَّلِه بخَطِّه (عَمْدُهُ فِي الأَصَحِّ)، والثَّاني لا، والثَّالثُ إن قنَتَ عمدًا في اعتدالِه في غيرِ موضعِه بطلَتْ، وإن طوَّلَه بذكرٍ آخَرَ لا بقصْدِ القُنوتِ لم تبطُلْ، واختارَ في زوائدِ «الرَّوضةِ» جوازَ إطالةِ الاعتدالِ بالذِّكرِ، قال بعضُهم (٥): ويلزَمُه ذلكَ في الجُلوسِ بينَ السَّجدَتين لصِحَّةِ الحَديثِ فيهما.

(فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ) أي: لتطويلِه سهوًا، وإذا طوَّلَ القصيرَ بذكْرٍ مَشرُوعٍ فيه كصَلاةِ الخُسوفِ لم تبطُلْ، وضابطُ التَّطويلِ كما في «الكافِي» عنِ الأصحابِ: أن يلتحِقَ الاعتدالُ بالقيامِ والجُلوسِ بينَ السَّجدَتينِ بالجُلوسِ للتَّشهُّدِ، وقال بعضُهم (١٠): هو أن يلتحِقَ في التَّطويل بالَّذي قبْلَه.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٢٣٦).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/٢١٢).

⁽٥) في الحاشية: «الإشنوي».

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢٤٦).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٣/ ٢١٥).

⁽٦) في الحاشية: «الخوارزمي».

فَالِاعْتِدَالُ قَصِيرٌ، وَكَذَا الجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الأَصَحِّ، وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِيًّا كَفَاتِحَةٍ فِي رَكُوعٍ أَوْ تَشَـهُدٍ لم تَبْطُلْ بِعَمْدِهِ فِي الأَصَحِّ و يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فِي الأَصَحِّ، وَعَلَى هَذَا تُسْتَثْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ عَنْ قَوْلِنَا مَا لا يُبْطِلْ عَمْدُهُ لا سُجُودَ لِسَهْوِهِ

(فَالِاعْتِدَالُ) بالنِّسبةِ لغيرِ قُنوتٍ وصلاةِ خُسوفٍ (قَصِيرٌ) أي: يؤمَّرُ المُصلِّي بتخفيفِه، وتبطُّلُ الصَّلاةُ بتطويلِه، خلافًا لِما صوَّبَه بعضُهم من كونِه طويلًا.

(وَكَذَا الجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) قصيرٌ (فِي الأَصَحِّ) كما في «الرَّوضةِ»(١) هنا، وكما في «المجموعِ»(١) و «التَّحقيقِ»(٣) مِن صلاةِ الجَماعةِ ، ونقَلَ في «المجموعِ»(١) هنا عنِ الأكثرينَ أنَّه طويلٌ، ولم يتعقَّبُه، وصحَّحَه في «التَّحقيقِ»(٥) هنا، وعلى كونِه طويلًا لا يُبْطِلُ تطويلُه جزْمًا.

(وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِيًّا) غيرَ السّلامِ إلى ركنِ فِعليِّ طويل (كَفَاتِحَةٍ) قرأها أو بعضه ا (في رُكُوعٍ) أو سجودٍ (أوْ) جلوسِ (تَشَهُّدٍ) وكقراءة تشهُّدٍ، أو بعضه في قيامٍ (لم تَبْطُلْ بِعَمْدِهِ فِي الأَصَحِّ) ويجري هذا الخلافُ فيما لو نَقَل بعضَ قوليٍّ من فاتحةٍ أو تشهُّدٍ إلى ركنِ قصيرِ ولم يُطِلْه، فإن أطالَه بَطَلَت.

(و) على عدم البُطْلان (يَسْجُدُ) لِعَمْدِه، و(لِسَهْوِهِ فِي الأَصَحِّ، وَعَلَى هَذَا تُسْتَثْنَى) أي: تخرُجُ (هَذِهِ الصُّورَةُ) أي: نَقْلُ الرُّكنِ القَوليِّ (عَنْ قَوْلِنَا) سابقًا (مَا لا يُبْطِلْ عَمْدُهُ لا سُجُودَ لِسَهْوِهِ) وكذا مسألةُ القُنوتِ قبلَ الرُّكوع المُتقدِّمةُ.

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٣٥).

^{(3) «}المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٢٧).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۲۹۹).

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٦٤).

⁽٥) «التحقيق» (ص ٢٤٦).

وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الأَوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِه، لَمْ يَعُدْ لَهُ، فَإِنْ عَادَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بَطَلَتْ أَوْ نَاسِيًا فَلَا وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، أَوْ جَاهِلًا فَكَذَا فِي الأَصَحِّ و لِلْمَأْمُومِ العَوْدُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الأَصَحِّ قُلْتُ: الأَصَحُّ وُجُوبُهُ وَاللهُ أَعْلَمُ

(وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الأُوَّلَ) وَحدَه أو مع قُعودِه (فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِه) أي: اعتدالِه مستويًا (لَمْ يَعُدْ لَهُ، فَإِنْ عَادَ) له عامدًا كما في «المُحرَّرِ» (۱) وحَذَفَه «المنهاج» لِدَلالةِ قولِه: أو ناسيًا عليه (عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بَطَلَتْ) صَلاتُه (أَوْ نَاسِيًا) أنه فيها ولو مع عِلْمِه قولِه: أو ناسيًا عليه (عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بَطَلَتْ) صَلاتُه (وَيَسْجُدُ) مع النِّسيانِ (لِلسَّهُو، أَوْ بِالتَّحريمِ، (فَلَا) يَبطُلُ ويَلزَمُه القيامُ عند تَذكُّرِه (وَيَسْجُدُ) مع النِّسيانِ (لِلسَّهُو، أَوْ جَاهِلًا) تحريمَ العَوْد (فَكَذَا) لا تَبْطُلُ صَلاتُه (في الأَصَحِّ) ويسجُد للسَّهوِ، وهذه الصَّورةُ تُضاف أيضًا للمُستثنى المُتقدِّم. ووجهُ استثنائها أنَّ تعمُّدَ تركِ التَّشِهُدِ الأُوّلِ لا يُبطِل الصَّلاةَ، ونِسيانُه مقتضٍ للسَّجودِ، وما تقدَّمَ من عدمِ العودِ هو في منفرِدٍ وإمام.

(و) يجوز (لِلْمَأْمُومِ) المُنتصِبِ إذا قعَدَ إمامُه للتَّشهُّدِ أو نهَضا معًا ثمَّ عاد الإمامُ قبل انتصابِه والمأمومُ قد انتصبَ (العَوْدُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الأَصَحِّ) في «المُحَرَّر»(٢).

(قُلْتُ: الأَصَحُّ) كما في «أصل الرَّوضة» (٣) (وُجُوبُهُ) أي: العَودِ، سواءٌ انتصبَ عَمْدًا أو سَهْوًا كما يُشعِر به إطلاقُ المَتنِ، (وَاللهُ أَعْلَمُ) لكنَّه في «المَجموعِ» (٤) و «التَّحقيقِ» (٥) جعلَ محَلَّ وجوبِ العَودِ في انتصابِ المأمومِ ساهيًا، فإنِ انتصبَ عامدًا فالعَودُ مُستحَبُّ، ولك أن تحمِلَ كلامَ المَتنِ على صُورةِ السَّهوِ، بدليلِ

⁽٢) «المحرر» (ص ٤٥).

⁽١) «المحرر» (ص ٤٤).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٣١).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ١٥٦).

٥) «التحقيق» (ص ٢٤٧).

وَلَوْ تَذَكَّرَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ عَادَ لِلتَّشَهُدِ، وَيَسْجُدُ إِنْ كَانَ صَارَ إِلَى القِيَامِ أَقْرَبَ وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا فَعَادَ بَطَلَتْ إِنْ كَانَ إلى القِيَامِ أَقْرَبَ

قولِه بعد ذلك: «ولو نَهضَ عَمْدًا»، ويُشكِلُ على وجوبِ العَود هذا ما صرَّح به «الرَّوضة» (۱) كأَصْلِها (۲) في صلاةِ الجَماعةِ من أنَّ المأمومَ المُتقدِّمَ على إمامِه بركنِ عَمْدًا كان أو سَهْوًا يُستحَبُّ له العَودُ، اللهمَّ إلَّا أن يُفرِقَ بفُحشِ التَّقدُّم هذا بالقيام، ولو تخلَّف مأمومٌ عن انتصابِ إمامِه ليتشهَّد بَطَلَت صلاتُه إن لم ينوِ مُفارقتَه، وإن عاد الإمامُ قبل قيامِه حَرُمَ قُعودُه معه، ولو انتصبَ مع إمامِه ثمَّ عاد لم يَجُز للمأمومِ مُتابعتُه في العَودِ بل يُفارِقُه أو يَنتظِرُه، فإن عاد معه عالمًا بتَحريمِ العَودِ بَطَلَت، أو ناسيًا أو جاهلًا فلا.

(وَلَوْ تَذَكَّرَ) مُصلِّ تَرْكَ التَّسَهُّدِ الأوّلِ (قَبْلَ انْتِصَابِهِ) مُعتدلًا مُستويًا (عَادَ) جَوازًا (لِلتَّشَهُّدِ، وَيَسْجُدُ) لِلسَّهْوِ (إِنْ كَانَ صَارَ إِلَى القِيَامِ أَقْرَبَ) منه إلى القُعودِ، فإن كان إلى القيامِ أقْرَبَ منه إلى القُعودِ، فإن كان إلى القُعودِ أَقْرَبَ أو كانت نِسْبَتُه إليهما سواءً لم يسجُد، وهذا التَّفصيلُ هو المُصحَّحُ في «الشَّركينِ»، لكنه في «التَّحقيق» (٣) صحَّحَ عدمَ السُّجودِ مطلقًا، وقال في «التَّحقيق» (المُجموع في «تصحيح التَّنبيهِ».

ثمَّ شرَعَ في ما هو في المَعنَى قَسيمُ قَولِه أولًا: "ولو نسِي التَّشهُّدَ الأولَ» فقال: (وَلَوْ نَسِيَ التَّشهُّدَ الأولَ» فقال: (وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا) بغيرِ تشهُّدٍ (فَعَادَ) قبل الاعتدالِ (بَطلَتْ) صَلاتُه (إِنْ كَانَ) في نُهوضِه (إلى القِيَامِ أَقْرَبَ) منه إلى القُعودِ، فإن كان إلى القُعودِ أقرَبَ أو النِّسبةُ إلى العَمْ سواءً لم تَبطُلُ، ولو صلَّى قاعدًا فقرأ بعد ركعتينِ بظنِّ فَراغ التَّشهُّدِ لم يَعُدْ له

⁽۲) «الشرح الكبير» (٤/ ١٥٧).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۳۰٤).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٣٤).

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٤٨).

وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْلَهُ أَوْ قَبْلَهُ عَادَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ إِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّاكِعِ وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضٍ سَجَدَ أَوْ ارْتِكَابِ نَهْيِ فَلَا، وَلَوْ سَهَا وَشَكَّ هَلْ سَجَدَ فَلْيَسْجُدُ

في الأصحِّ، وإن علم أنَّه لم يتشهَّدُ ولكنْ سبَقَ لسانُه إلى القِراءة؛ فله العَودُ للتَّشهُّدِ. والعَمدُ: القَصدُ، مَصدَرُ: عَمَدَ يَعْمِدُ، بوزنِ ضَرَبَ يَضْرب.

(وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ) بأن باشَرَ بجَبهتِه مُصلَّه كما يقتضيهِ كلامُ «الرَّوضة» (ا و هَ أَصْلِها» (ا لَمْ يَعُدْلَهُ) فإن عادَلَهُ بَطَلَتْ صَلاتُه، (أَوْ قَبْلَهُ) أي: «الرَّوضة» (ا و هَ أَصْلِها» (ا لَمْ يَعُدْلَهُ) فإن عادَلَهُ بَطَلَتْ صَلاتُه، (أَوْ قَبْلَهُ) أي: السُّجودِ (عَادَ) للقُنوتِ (وَسَجَدَ لِلسَّهُو إِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّاكِعِ) هو قيدٌ في السُّجودِ للسَّهوِ لا في العَودِ للقُنوتِ، فإن لم يبلُغْ حَدَّ الراكعِ لم يسجُد، وحيثُ قُلنا: يجوزُ العَسودُ؛ فهل هو أَوْلَى أو يَتركُه؟ قال بعضُهم (ا): ينبغي أن يُقالَ: إن كان منفردًا أو العَودُ العَمْ اللَّهُ سُءَ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ ا

(وَلَوْ شَكَّ) بأن تَرَدَّدَ (فِي تَرْكِ بَعْضٍ) مُعَيَّنٍ يُجبَر بالسُّجودِ كالقُنوتِ (سَجَدَ) للسَّهوِ، فلو شكَّ فِي تركِ بعضٍ غيرِ معيَّنٍ لم يسجُدْ، (أَوْ) في (ارْتِكَابِ نَهْيٍ) هو مَصْدَرٌ بمَعنَى اسمِ المَفعُولِ أي: مَنْهِيِّ، كقليلِ كلامِ ناسيًا، (فَلا) يسجُدْ، ولو تيقَّنَ السَّهوَ في صلاتِه وشكَّ هل هو بتَركِ بعضٍ أو ارتكابِ نَهيٍ؛ سجَدَ، ولو شكَّ في تركِ مندُوبِ لا بقيدِ كونِه يُجبَرُ بالسُّجودِ؛ لم يسجدْ.

(وَلَوْ سَـهَا) بِمُقتضِ لسُجودِ السَّهوِ (وَشَـكَ) أو ظنَّ (هَلْ سَجَدَ) لَهُ (فَلْيَسْجُدُ) ولو شكَّ هل سجدَ واحدةً أو ثِنتينِ أخذَ بالأقلِّ وسجدَ أُخْرى.

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ١٥٩ – ١٦٠).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۳۰۵).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَلَوْ شَكَّ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا أَتَى بِرَكْعَةٍ وَسَجَدَ وَالأَصَحُّ: أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ وَكَذَا حُكْمُ مَا يُصَلِّيهِ مُتَرَدِّدًا وَاحْتَمَلَ كَوْنَهُ زَائِدًا.

وَلا يَسْجُدُ لِمَا يَجِبُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكَّهُ مِثَالُهُ شَكَّ فِي الثَّالِثَةِ أَثَالِثَةٌ هِيَ أَمْ رَابِعَةٌ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ، أَوْ فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ

(وَلَوْ شَكَّ) فِي رُباعيَّةٍ (أَصَلَّى ثَلَاثًا) منها (أَمْ أَرْبَعًا) أخذَ بالأقلِّ و(أَتَى بِرَكْعَةٍ وَسَجَدَ) للسَّهوِ ولا يرجِعُ في فِعْلِ الرَّكعةِ إلى ظنَّه ولا لغيرِه ولو جَمْعًا كثيرًا، وهكذا الحكمُ لو شكَّ في فَرضٍ مِن فروضِها، فيبني على أنه لم يَفْعلُه، فيأتي به ويسجُدُ للسَّهوِ.

(وَالأَصَحُّ: أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ) في كونها ثالثةً أو رابعةً بأن تذكَّرَ (قَبْلَ سَلَامِهِ) أَنَّها رابعةٌ (وَكَذَا حُكْمُ مَا يُصَلِّيهِ) أي: يفعله (مُتَرَدِّدًا) فيه (وَاحْتَمَلَ كَوْنَهُ زَائِدًا) أنه يَسجُدُ، وإن زال شَكُّهُ بتيقُّنِ أَنَّهُ ليس بزائدٍ.

(وَلا يَسْجُدُ لِمَا يَجِبُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكُهُ) فيه (مِثَالُهُ) صلَّى رباعيَّةً بقرينةِ قولِه بعدُ: «أو في الرَّابِعةِ» و(شَكَّ فِي النَّالِثَةِ) منها بالنَّظِرِ للخارج (أَثَالِثَةٌ هِيَ أَمْ رَابِعةٌ) فيه (فَتَذَكَّرَ فِيهَا) أي: الثَّالثةِ أَنَّها ثالثةٌ فأتى برابعةٍ (لَمْ يَسْجُدُ، أَوْ) تذكَّر (فِي الرَّابِعةِ) أي: التَّالثةِ أنَّ ما قَبْلَها ثالثةٌ (سَجَدَ) وبما ذُكِرَ من اعتبارِ النَّظرِ في أي: التي فَعلَها بعد الثَّالثةِ أنَّ ما قَبْلَها ثالثةٌ (سَجَدَ) وبما ذُكِرَ من اعتبارِ النَّظرِ في الثَّالثةِ والرَّابِعةِ للخارجِ اندفع الاعتراضُ على المُصنِّفِ بأنه بعد فَرْضِ المُصلِّي لها ثالثةً كيف يشكُّ بعد ذلك أثالثةٌ هي أم رابعةٌ؟ فكان عليه أن يقولَ: «شكَّ في رابعةٍ»، ولو شكَّ وهو في التَّشهُّدِ أهو الأولُ أو الآخِرُ ثمَّ بأن الحالُ بعد قيامِه سجدَ، أو قَبْله؛ فلا، ولو شكَّ في السّلام أتى به ولا سجودَ كما قال البَغَوِيُّ (۱).

⁽١) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ١٩٨).

وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرْضٍ لَمْ يُوَثِّرْ عَلَى المَشْهُورِ . وَسَهْوُهُ حَالَ قُدْوَتِهِ يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ، وَلَوْ ظَنَّ سَلَامَهُ فَسَلَّمَ فَبَانَ خِلَافُهُ سَلَّمَ مَعَهُ وَلا سُجُودَ، وَلَوْ ذَكَرَ فِي تَشَهُّدِهِ تَرْكَ رُكْنٍ غَيْرِ النَّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ قَامَ بَعْدَ سَلَامٍ إِمَامِهِ إِلَى رَكْعَتِهِ وَلا يَسْجُدْ

(وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ) ولم يَطُلِ الفَصْلُ (فِي تَرْكِ فَرْضٍ) غيرِ النِّيةِ والتكبيرِ والطَّهارةِ (لَمْ يُؤَثِّرْ عَلَى المَشْهُورِ) وعبَّر في «الرَّوضة» (١) بالمَذهب، فإن طالَ الفَصلُ للم يؤثِّرْ قطعًا، فإن كان المَثروكُ النيَّةَ والتكبيرَ والطَّهارةَ أثَّرَ وأَبطَلَ الصَّلاةَ على المَذهب، وكذا لو شكَّ هل نَوى الفَرضَ أو التَّطوُّعَ كما قال البَعَوِيُّ (١)، بخلاف ما لو شكَّ المُقتدي بعد السّلامِ في نيَّةِ الاقتداءِ فإنه لا يُؤثِّرُ.

(وَسَهُوهُ) أي: المأمومِ (حَالَ قُدْوَتِهِ) حِسِّيَّةً كانت كَسهوِه بتَركِ التَّشهُّدِ الأوَّلِ، أو حُكميَّةً كما في سهوِ الفرقةِ الثَّانيةِ في صلاةِ ذاتِ الرِّقاعِ (يَحْمِلُهُ) عنه (إِمَامُهُ) وسيأتي قريبًا التصريحُ بمَفهوم هذا.

(وَلَوْ ظَنَّ) المأمومُ (سَلَامَهُ) أي: الإمامِ (فَسَلَّمَ) المأمومُ (فَبَانَ) أي: ظهَرَ (خِلَافُهُ) أي: خِلافُ ظَنِّهِ (سَلَّمَ) المَأْمُومُ (مَعَهُ) أي: بعدَ سلامِ إمامِه (وَلا سُجُودَ) على المَأْمُوم حينئذٍ.

(وَلَوْ ذَكَرَ) المَأْمُومُ أو شكَّ كما يقتضيه كلامُ البَغَويِّ (٣) وغيرِه (فِي تَشَهُدِهِ) أو قُبَيْلَهُ أو بَعدَه (تَرْكَ رُكْنٍ غَيْرِ النَّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ) كالفاتحةِ (قَامَ بَعْدَ سَلَامٍ إِمَامِهِ إِلَى رَكْعَتِهِ) الفائتةِ بتَركِ الرُّكنِ منها (وَلا يَسْجُدُ) واستثنى المُصنِّفُ النِّيةَ وتكبيرةَ الإحرام؛ لأن

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٠٩). (٢) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٥٥).

⁽٣) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ١٩٨).

وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ لا يَحْمِلُهُ فَلَوْ سَلَّمَ المَسْبُوقُ بِسَلَامِ إِمَامِهِ بَنَى وَسَجَدَ وَيَلْحَقُهُ سَهُو إِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ لَزِمَهُ مُتابَعَتُهُ وَإِلَّا فَيَسْجُدُ عَلَى النَّصِّ و لَوِ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهُ إِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ لَزِمَهُ مُتابَعَتُهُ وَإِلَّا فَيَسْجُدُ عَلَى النَّصِّ و لَوِ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهَا بَعْدَ اقْتِدَائِهِ وَكَذَا قَبْلَهُ فِي الأَصَحِّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ

التَّركَ لواحدةٍ منهما يوجبُ استئنافَ الصَّلاةِ.

ثمَّ صرَّح بمَفهُومِ قولِه سابقًا حالَ قُدوتِه فقال: (وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلامِهِ) ولو عَقِبَه كَمَسبُوقِ سَلَّم بسلامِ إمامِه (لا يَحْمِلُهُ) إمامُه، ولا يحملُ أيضًا سَهْوَه قبلَ الاقتداءِ به بل يَسجُدُ المأمومُ بعد سلامِ إمامِه (فَلَوْ سَلَّمَ المَسْبُوقُ بِسَلامِ إِمَامِهِ) سَاهِيًا فذكرَ حالَه (بَنَى) إنْ قصر الفَصلُ (وَسَجَدَ) ولو نطقَ بالسَّلامِ ولم يقل: «عليكم»؛ لم يسجُدْ، كما قال البَغوِيُّ؛ لأنَّ السَّلامَ مِن أسمائه تعالى، اللهمَّ إلَّا أن ينويَ معه الخُروجَ منَ الصَّلاةِ، كما بحثه بعضُهم، (وَيَلْحَقُهُ) أي: المأمومَ (سَهُوُ إِمَامِهِ) إلَّا إذا كان مُحدِثًا، قالوا: وإلَّا إذا علِمَ سبب سجودِ إمامِه، وتيقَّن غَلَطَه في ظنّه وجودَ إذا كان مُحدِثًا، قالوا: وإلَّا إذا علِمَ سبب سجودِ إمامِه، وتيقَّن عَدَمَ تَركِه، فإذا سجَد مقتضي للسَّجودِ، وقد يُقال: لا تُستثنى هذه؛ لأن سجودَ المأمومُ مُعلَّقٌ بسهوِ إمامِه ولا سهوَ منه بمقتضى ظنِّ المأموم.

(فَإِنْ سَجَدَ) إمامُه (لَزِمَهُ مُتابَعَتُهُ) وتَبْطُلْ صلاتُه بتركِها عَمْدًا، سواءٌ عرَفَ سَهوَ إمامِه أم لا، (وَإِلّا) بأن لم يسجد إمامُه وسلّم، أو لم يُسلّم بأن كان يعتقدُ السُّجودَ بعد السَّلام (فَيَسْجُدُ) المأمومُ (عَلَى النَّصِّ) وما تقدَّمَ كُلُّه في المُوافِقِ.

(و) حينئذِ (لَوِ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهَا بَعْدَ اقْتِدَائِهِ) به (وَكَذَا) بِمَن سَهَا (قَبْلَهُ فِي حين الْأَصَحِّ) وسيجد إمامُه (فَالصَّحِيحُ) فيهما (أَنَّهُ) أي: المَسبُوقَ (يَسْجُدُ مَعَهُ)

ثُمَّ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الإِمَامُ سَجَدَ آخِرَ صَلَاةِ نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ وَالجَدِيدُ أَنَّ مَحَلَّهُ بَيْنَ تَشَهُّدِهِ و سَلَامِهِ فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا فَاتَ فِي الأَصَحِّ، أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الفَصْلُ فَاتَ فِي الجَدِيدِ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى النَّصِّ

أي: الإمام، (ثُمَّ) يَسجُد ثانيًا (فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الإِمَامُ) في الصُّورتينِ (سَجَدَ) المأمومُ (آخِرَ صَلَاةِ نَفْسِهِ) فيهما (عَلَى النَّصِّ) المُتقدِّم.

(وَسُجُودُ السَّهُو وَإِنْ كَثُرَ) السَّهُ وَإِن كَان بزيادة ونقص (سَجُدَتَانِ) يجلِسُ بَينَهما وقبلَ أن ينتهي بهما سجَدَ أربعًا (كَسُجُودِ الصَّلَاةِ) في واجبِه من وضع الجَبهة والطَّمَأْنينة والتَّحامُلِ والتنكيس، وفي مَندوبِه من التكبيرِ للهُويِّ وللرَّفعِ إلى غيرِ ذلك من مُستحبَّاتِه، واستحبَّ بعضُ الأئمةِ كما قال الرَّافِعِيُّ (۱) أن يُقالَ فيهما: (سُبْحَانَ مَنْ لَا يَنَامُ ولا يَسْهو»، وسكتوا عن الذِّكرِ بين سَجْدَتَي السَّهوِ، والظاهرُ كما قال بَعضُهم (۲) أنه كالذِّكرِ بين سَجدَتَي الصَّلاةِ.

(وَالجَدِيدُ) ونصَّ عليه في القَديمِ أيضًا: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أي: سجودِ السَّهوِ (بَيْنَ تَشَـهُدِهِ) مع الصَّلاةِ على النبيِّ، والمُستحَبِّ بعدها، (و) بين (سَلَامِهِ) ولو قال: «قُبَيلَ سَلامِه»؛ لَسَلِمَ من التَّقديرِ المَذكُورِ.

(فَإِنْ سَلَّمَ) على الجَديد (عَمْدًا) عالمًا بالسَّهو (فَاتَ) مَحَلُّه (فِي الأَصَحِّ، أَوْ) سَلَّم (سَهْوًا) أو جَهلًا تقديمَ السُّجودِ، كما بَحَثَه بَعضُهم، (وَطَالَ الفَصْلُ) عُرْفًا (فَاتَ) مَحَلُّه (فِي الجَدِيدِ، وَإِلَّا) بأن قَصُرَ الفَصْلُ عُرْفًا (فَلَا) يفوتُ (عَلَى النَّصِّ) فله السُّجودُ وتَركُه، ويُسْتَشْني ما لو سَلَّم من الجُمعةِ فخرَجَ وَقتُها أو سلَّم القاصرُ

⁽۱) «الشرح الكبير» (٤/ ١٧٩ - ١٨٠). (٢) في الحاشية: «الأَذْرَعِيّ».

و إِذَا سَبَجَدَ صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فِي الأَصَحِّ. وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الجُمُعَةِ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْتُهَا أَتَمُّوا ظُهْرًا، وَسَجَدُوا.

وَلَوْ ظَنَّ سَهُوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ

فنَوى الإقامة، أو انتهى سَفرُه بوصولِ السَّفينةِ؛ فلا سُجودَ في هذه الصُّورِ مع قُربِ الفَصلِ، كما قال البَغَويُّ(۱)، وكذا لو رأى المُتيمِّمُ الماءَ عَقِبَ سَلامِه، أو انتهت مدةُ المَسح، أو شُفِيَ دائمُ الحَدَثِ ونحوُ ذلك.

(و) على النصِّ في صورةِ السَّهوِ (إِذَا سَجَدَ) مع قِصَرِ الفَصلِ (صَارَ) بالسُّجودِ (عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فِي الأَصَحِّ). وثمَرةُ هذا الخِلافِ تظهرُ في مسائلَ منها: وجوبُ إعادةِ السَّلامِ، وبُطلانُ الصَّلاةِ بالحَدَثِ ونَحوِه من المُفسِداتِ إذا وقعَ في السُّجودِ، ولُـزومُ الإتمامِ على القاصرِ إذا نواه فيه، وفواتُ الجُمعةِ بخُروجِ وقتِ الظُّهرِ فيه، قال البَغَويُّ: والسُّجودُ في هذه الصُّورةِ حَرامٌ عند العِلمِ بالحالِ؛ لأنَّه يفوِّتُ الجُمعة مع إمكانِها.

ثمَّ أشار إلى ما يَتعدَّد فيه السُّجودُ صورةً لا حكمًا بقولِه: (وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الجُمُعَةِ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْتُهَا أَتَمُّوا) الجُمُعة على الأظهرِ (ظُهْرًا، وَسَجَدُوا) ثانيًا آخِرَ الصَّلاةِ.

(وَلَوْ ظَنَّ) المُصلِّي (سَهُوًا) بأنِ اعتقدَ أنَّه سَهَا (فَسَجَدَ) على هذا الظنِّ (فَبَانَ عَدَمُهُ) أي: الظنِّ ('') (سَجَدَ) ثانيًا (فِي الأَصَحِّ) وتتعدَّد أيضًا في صورةِ المَسبُوقِ المُتقدِّمةِ، وفيما إذا سجَدَ آخِرَ الصَّلاةِ المَقصُورةِ فلزمه الإتمامُ فأتمَّ يسجُدُ ثانيًا.

⁽١) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ١٩٥، ٣٠٧).

⁽٢) حاشية: «المراد بالظن المظنون».

(بات)

تُسَنُّ سَجَدَاتُ التِّلَاوَةِ وَهُنَّ فِي الجَدِيدِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِنْهَا سَجْدَتَا الحَجِّ لا ص بَلْ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاة وَتَحْرُمُ فِيهَا

(بَابٌّ) فِي سُجُودَي ٱلتِّلَاوَةِ وِٱلشَّكَدِ

(تُسَنُّ سَجَدَاتُ التِّلاوَةِ) بفتح الجِيمِ، والتِّلاوةُ: القراءةُ، (وَهُـنَّ) والأفصَحُ: وهي (فِي الجَدِيدِ أَرْبَعَ عَشْرَةً) قال الرَّافِعِيُّ (١): ومواضِعُها بَيِّنةٌ لا خلافَ فيها إلَّا التي في (حم)، والأصحُّ أنَّها عَقِبَ قَولِهِ: ﴿ يَسَّعُمُونَ ﴾ (١)، وفي «المَجمُوع » (٣): أنَّا الصَّوابَ في سَجدةِ النَّملِ أنَّها عقِبَ ﴿ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ (١)، وأمَّا سَجدةُ النَّحل فالمَشهُورُ أنها عقبَ ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (٥).

(مِنْهَا سَـجْدَتَا) سورةِ (الحَجِّ) إنَّما نصَّ عليهما تلويحًا بأبي حَنيفة رَضَيَلْكُ عَنْهُ حيث أسقطَ الثانيةَ منهما(١) (لا) سجدة (ص) بفتح آخره وإسكانِه وبكسرِه بتَنوينٍ وتركِه وهي عند قولِه: ﴿وَأَنَابَ ﴾ (٧) فليست مِن سجَداتِ التِّلاوة (٨)، خِلافًا لابن سُرَيج، (بَلْ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرٍ) على النصِّ (تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) عند تلاوتِها شُكرًا لله على قَبولِ تَوبةِ داودَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كما قال الرَّافِعِيُّ (٩)، (وَتَحْرُمُ فِيهَا) وتُبْطِلُهَا

(٥) النحل: ٥٠.

(A) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٦٠).

(٧) سورة ص: ٢٤.

⁽۱) «الشرح الكبير» (٤/ ١٨٧ - ١٨٨).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٥).

⁽٦) ينظر: «المبسوط» (٦/٢)، و«بدائع الصنائع» (١/ ١٩٣).

⁽٢) فصلت: ٣٨.

⁽٤) التوبة: ١٢٩.

⁽٩) «الشرح الكبير» (٤/ ١٨٦).

فِي الأَصَحِّ وَيُسَنُّ لِلقَارِئِ وَالمُسْتَمِعِ وَيَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ القَارِئِ، قُلْتُ: وَيُسَنُّ لِلسَّامِعِ واللهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَ الإِمَامُ وَالمُنْفَرِدُ لِقِرَاءَتِهِ فَقَطْ

مع العَمْدِ وعِلْمِ التَّحريمِ (فِي الأَصَعِّ) فإن نسيَ أو جَهِلَ لم تَبْطُل، ولكن يسجدُ للسَّهوِ.

(وَيُسَنُّ) السُّجودُ (لِلقَارِئِ) ولو مُحدِثًا تطهَّرَ عن قُرب، رجلًا كان أو صبيًّا أو المرأة، في الصَّلاةِ أو غيرها، (وَالمُسْتَمِعِ) وهو قاصدَ السَّماعُ للقارئِ حيثُ استماعُه مشروعٌ، ولو كان القارئِ كافرًا لا جُنبًا وسكرانَ، كما قال القاضي حُسَين (۱)، بخلافِ القِراءةِ في ركوعٍ أو سجودٍ أو صلاةِ جنازةٍ، (وَيَتَأَكَّدُ) السُّجودُ (لَهُ) أي: المُستَمعِ (بِسُجُودِ القَارِئِ) وإذا سجدَ المُستَمعُ مع القارئِ فلا يرتبطُ به ولا ينوِ الاقتداءَ وله الرَّفعُ من السُّجودِ قَبْلَه.

(قُلْتُ: وَيُسَـنُّ لِلسَّامِعِ) وهو مَنْ سَـمِع غيرَ قاصدِ الاستماعَ لا كما يُوهِمه كلامُ «المُحـرَّر» (٢) من إخراجِه، (واللهُ أَعْلَمُ) لكنْ في «الرَّوضة» (٣) أنه لا يتأكَّد له كالتأكُّدِ للمُستمع

(وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَ الإِمَامُ وَالمُنْفَرِدُ) أي: كلُّ منهما (لِقِرَاءَتِهِ فَقَطْ) ولا يسجد لِقراءةِ غَيرِه، فإن سجد بَطَلَت صلاتُه، وظاهرٌ أنَّ كلَّا مِن «قرأ» و «سجد» تنازعا الإمامَ والمُنفَردَ، ومذهبُ الفَرَّاءِ في التَّنازعِ أنه يُعمِلُ العاملينِ في المُتنازَعِ فيه، فيقول في نحوِ قام وقعد زيدٌ: إن زيدًا مرفوعٌ بالفِعلين معًا، ومذهبُ الكِسائيِّ حذفُ

⁽۱) «التعليقة» (۲/ ۸٦٣). (٢) «المحرر» (ص ٤٧).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٠).

و المَأْمُومُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ أَوِ انْعَكَسَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ سَجَدَ خِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ أَوِ انْعَكَسَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى وَكَبَّرَ لِلإِحْرَامِ رَافِعًا يَدَيْهِ ثُمَّ لِلهُوِيِّ بِلَا رَفْعٍ وَسَجَدَ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ مُكَبِّرًا وَسَلَّمَ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ مُكَبِّرًا وَسَلَّمَ

فاعلِ العاملِ الأوّلِ بناءً على مذهبِه مِن جَوازِ حَذفِ الفاعلِ، ومذهبُ البَصْريِّينَ إضمارُ فاعلِ الأوّلِ مُطابقًا للظَّاهرِ، وهو في تركيبِ المَتنِ مُفَرَدٌ مُقدَّرٌ بكلِّ ليكونَ مطابقًا للظَّاهرِ المُؤوَّل بكلِّ كما تقدَّم، وقد اندفع بذلك الاعتراضُ على المَتنِ مِن أنَّ حقَّه أن يقولَ على مذهبِ البَصريِّينَ: قرأا بضَميرِ التَّثنيةِ.

(و) سجد (المَاْمُومُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ) لا لقراءتِه مِن غيرِ شُجودٍ، ولا بقراءةِ غيرِ المامِه، ولا فرقَ في قراءةِ الإمامِ لآيةِ السَّجدةِ بين ما قبلَ الفاتحةِ وبعدها، (فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ) هو عنه عامدًا عالمًا (أَوِ انْعَكَسَ) بأنْ سجَدَ دون إمامِه (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) إن استمرَّ مأمومًا، فإن أخرج نفسه من الجَماعةِ لأجلِ السَّجدةِ فهي مفارَقةٌ بعذرٍ، ولو لم يعلَمْ حتى رفعَ الإمامُ رأسَه من السَّجدةِ لم تبطُلُ صلاتُه، ولا يسجُدُ في الأصحِّ، ولو علم والإمامُ فيها فهوى ليسجُد فرفعَ الإمامُ رأسَه قبل انتهاءِ المأمومِ إلى الأرضِ رَجَعَ معه ولم يسجُد، وقد أشعر كلامُهُ بأنه لا يُكرَهُ للإمام قراءةُ السَّجدةِ وهو كذلك.

(وَمَنْ سَجَدَ) أي: أراد سجدة التّلاوة (خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى) سَجْدَتَها وجوبًا (وَكَبَّرَ لِلإِحْرَامِ) بها وجوبًا (رَافِعًا يَدَيْهِ) ندبًا، وكيفيتُه كما سبق في الرفع لتكبيرةِ التَّحرُّمِ، (ثُمَّ) كَبَّرَ أيضًا (لِلهُويِّ بِلَا رَفْعٍ) نَدْبًا (وَسَجَدَ) سجدة (كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ) في كيفيتِه السابقةِ فيها (وَرَفَعَ) رَأْسَه وجوبًا (مُكَبَّرًا) نَدبًا (وَسَلَّمَ) بعد قعودِه وجوبًا.

وَتَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ شَـرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَكَذَا السَّلَامُ فِي الأَظْهَرِ وَتُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبَّرَ لِلْهُ وِيِّ و لِلرَّفْعِ وَلا يَرْفَعْ يَدَيْهِ، قُلْتُ وَلا يَجْلِسْ الصَّلَةِ وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبَّرَ لِلْهُ وِيِّ و لِلرَّفْعِ وَلا يَرْفَعْ يَدَيْهِ، قُلْتُ وَلا يَجْلِسْ لِلسَّيرَاحَةِ، واللهُ أَعْلَمُ وَيَقُولُ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ

(وَتَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ) أي: مع النِّيةِ (شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ) وعبَّر في «الرَّوضة»(١) بالأصحِّم، (وَكَذَا السَّلَامُ فِي الأَظْهَرِ) وفي إطلاق المُصنِّفِ الشَّرطَ على ما ذَكَرَ تَسمُّحٌ، بل هو ركنٌ، ولو قال: «والتَّحرُّمُ رُكنٌ على الصَّحيحِ وكذا» إلى آخره كان أولى، وسكوتُه عنِ التَّشهُّدِ مشعرٌ بعَدم وجوبِه، وهو كذلك.

(وَتُشْتَرَطُ) لسَجدةِ التَّلاوةِ (شُرُوطُ الصَّلاةِ) المُتقدِّمةُ في بابِ شُروطِها من طهارةٍ وغيرِها، ويُشتَرط أيضًا الكَفُّ عن المُفسِدِ من أكل وكلام وفعل، وأن يَدخُلَ وقتُ السُّجودِ بأن يكونَ قرأ أو سمعَ آيةَ السَّجدةِ بكَمالِها، فلو سجد قبلَ الانتهاءِ إلى السُّجودِ بأن يكونَ قرأ أو سمعَ آيةَ السَّجدةِ بكَمالِها، فلو سجدةَ تلاوةٍ في الصَّلاةِ آخرِها ولو بحرفٍ لم يصحَّ، (وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا) أي: أراد سجدةَ تلاوةٍ في الصَّلاةِ (كَبَرَ) نَدْبًا (لِلْهُوِيِّ) لها (و) زاد على «المُحرَّر» (٢) التكبيرَ (لِلرَّفْعِ) لِرَأْسِه منها (وَلا يَرْفَعْ يَدَيْهِ) فيها معًا.

(قُلْتُ) كَالرَّافِعِجِيِّ (عَلَا يَجْلِسُ) بعدها (لِلاسْتِرَاحَةِ، واللهُ أَعْلَمُ) فلو جلس بعدها بطَلَت.

(وَيَقُولُ) فيها في صلاةٍ وخارجها: (سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ) وحذفَ هـذه اللفظة من «التَّحقيق»(٤) قيل: لعدم وُرُودِها، قال بعضُهـم (٥): بل هي ثابتةٌ في

⁽٢) «المحرر» (ص ٤٧).

⁽٤) «التحقيق» (ص ٢٣٤).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٢١).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ١٩٥).

⁽٥) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَشَـقَ سَـمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ وَلَوْ كَرَّرَ آيَةً فِي مَجْلِسَيْنِ سَـجَدَ لكلِّ وَكَذَا المَجْلِسُ فِي الأَصَحِّ.

وَرَكْعَةٌ كَمَجْلِسٍ وَرَكْعَتَانِ كَمَجْلِسَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ

«صحيحِ مُسلِم»(١) في سجودِ الصَّلاةِ، فالأَوْلَى ذِكْرُها، (وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ) أي: مَنْفَذَهما (بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ) وفي «الرَّوضة»(١): لو قال ما يقولُه في سجودِه جاز، وفي «المجموع»(١): كان حَسنًا. وقال الغَزاليُّ: يَدعُو بما يَلِيق بالآيةِ التي قرأها.

(وَلَوْ كَرَّرَ) أي: قرأ (آيَةً) مرَّتينِ حارجَ الصَّلاةِ (فِي مَجْلِسَيْنِ سَجَدَ) قَطعًا (لَكلِّ) من المَرَّتينِ عَقِبَها (وَكَذَا المَجْلِسُ) إذا قرأ فيه آيةً وسجدَ لها، ثمَّ كَرَّرها فيه سجَدَ (فِي الأَصَحِّ) والثَّاني تكفيه السَّجدةُ الأولى، والثَّالثُ إن طال الفَصلُ سجَدَ، وإلَّا فلا، وفي «العُدة» أنَّ عليه الفَتوى وأقرَّه الرَّافِعِيُّ (٤)، وقال المُصنِّفُ في «المجموع» (٥) و «التِّبيان» (١): إنَّ الفَتوى على الثّاني، قال بَعضُهم (٧): وهو سَهُوٌ، ولو كرَّرَ آيةً قبل السُّجودِ لها كفَتْه سجدةٌ واحدةٌ جَزْمًا.

(وَرَكْعَةٌ) وإن طالت بتكريرِ آيةِ السَّجدةِ فيها (كَمَجْلِسٍ) فيما ذكر فيه، (وَرَكْعَتَانِ) وإن قَصُرَتا (كَمَجْلِسَيْنِ) في السُّجودِ لكلِّ منهما قطعًا، ويُسَنُّ السُّجودُ لقارئِ آيةِ السَّجدةِ عَقِبَها.

(فَإِنْ لَمْ يَسْجُدُ) وقَرُبَ الفَصلُ عُرفًا كمُحدِثِ تطهَّرَ بعد قراءتِها عن قربِ

⁽۱) «صحيح مسلم» (۷۷۱).

 ⁽۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۳۲۲).
 (٤) «الشرح الكبير» (٤/ ١٩٢).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٦٥).

⁽٦) «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص ١٤٥).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٧١).

⁽٧) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ والزركشي».

و طَالَ الفَصْلُ لَمْ يَسْجُدْ وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لا تَدْخُلُ الصَّلَاةَ وَتُسَنُّ: لِهُجُومِ نِعْمَةٍ أَوِ الْدِفَاعِ نِقْمَةٍ أَوْ رُؤْيَةِ مُبْتَلًى أَوْ عَاصٍ

فَيَسْجُدُ، (و) إِن (طَالَ الفَصْلُ) عُرْفًا (لَمْ يَسْجُدْ) وهذا مُشعِرٌ بأنَّ سجدةَ التلاوةِ لا تُقْضى وهو الأظهَرُ.

(وَسَـجْدَةُ الشَّـكْرِ لاتَدْخُـلُ الصَّلَاةَ) بل تُفعَـلُ خَارِجَها، فلو فعلها فيها حرُمَ وبَطَلَت كما تقدَّم في سجدة (ص).

(وَتُسَنُّ: لِهُجُومِ نِعْمَةٍ) ظَاهِرَةٍ بكَسرِ النُّونِ أي: يدٍ، لا لاستمرارِها كنِعمةِ الإسلامِ، وعبارةُ «المُحرَّر» (۱) و «الرَّوضة» (۲) كأصلِها (۲): لهجومِ نِعمةٍ من حيثُ لا تُحتسَبُ كحُدوثِ وَلَدٍ، وحذَفَ المُصنِّفُ هذه الحَيثيَّة ؛ لأن لفظَ الهجومِ يُغني عنها، فذِكْرُها حيئلٍ تأكيدٌ.

(أَوِ انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ) ظاهرةٍ بكسرِ النُّونِ ويجوزُ فَتحُها مع كسرِ القافِ، كنَجاتِه مِن غَرقِ.

(أَوْرُوْيَةِ مُبْتَلَى) ببليَّةٍ في بدنِه كزَمِنٍ، (أَوْ) في دينِه مثلَ (عَاصٍ) بكبيرةٍ مُتظاهِرٍ بها كما قيَّده بعضُهم (أ)، ونظر فيه بعضُ آخَرُ بأنَّه ينبغي أن يُظهِرَها مَن اطَّلَع على حالِ المُستَتِرِ بها المُصرِّ؛ لأنه أقربُ إلى الانزِ جارِ منَ المُجاهِرِ، وأمّا المُتَولِّي فصرَّح بإلحاقِ الكافرِ بالعاصي، بل هو أَوْلَى، أما الصَّغيرةُ من غيرِ إصرارِ فلا سجودَ عند رؤيةِ مُرتكبها.

⁽١) «المحرر» (ص ٤٧).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٠٣).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٤).

⁽٤) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

وَيُظْهِرُهَا لِلْعَاصِي لَا لِلْمُبْتَلَى وَهِيَ كَسَجْدَةِ التِّلَاوَةِ وَالأَصَحُّ جَوَازُهُمَا عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ فَإِنْ سَجَدَ لِتِلَاوَةِ صَلَاةٍ جَازَ عَلَيْهَا قَطْعًا

(وَيُظْهِرُهَا) أي: سجدة الشكرِ (لِلْعَاصِي) إن لم يخَفْ ضررًا، وإلَّا أخفاها (لالِلْمُبْتَلَى) في بَدنِه فيلا يُظْهِرُها له، قال القاضي حُسَين (١) وغيرُه: إلَّا إن كان غيرَ مَعذورٍ كمقطوعٍ في سَرِقةٍ فيُظْهِرُها، وبحث بعضُهم (٢) إظهارَها أيضًا لمن رآه فاسقًا مُجاهرًا مُبتلًى في بدنِه، وسكت المُصنِّفُ عن إظهارِ السُّجودِ لهُجومِ نِعمةٍ أو اندفاعِ نِقمةٍ تتعلَّق بالغيرِ، والذي في «الرَّوضة» (٣) كأصلِها (١) استحبابُ الإظهارِ، وأشعرَ تعبيرُه برؤيةٍ أنَّ المُبتلى أو العاصيَ إذا حضرَ في ظلمةٍ أو عند أعمَى أو سمعَ صَوتَهما خلفَ جدارٍ أنّه لا يُسِرُّ سجدةَ الشكرِ، وهو مخالفٌ لِما بحثه بعضُهم (٥) من استحباب السُّجود.

(وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ) المَفعُولةِ خارجَ الصَّلاةِ في شَرطِها وكيفيتِها والذِّكرِ فيها.

(وَالأَصَحُّ جَوَازُهُمَا) أي: فعلُ سجدتَيِ التِّلاوةِ والشكرِ خارجَ الصَّلاة، (عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ) ويُومِئ بهما إن لم يكن في مَرقَدِ يُمكِنُه فيه إتمامُ السُّجودِ، وإلَّا جازا على الرّاحلةِ جَزْمًا، ولفظةُ (لِلمُسَافرِ) مزيدةٌ على (المُحرَّر) (٢) و (الرَّوضة) (٧) كأصلها (٨)، (فَإِنْ سَجَدَ) بالإيماءِ (لِتِلاوَةِ صَلاةٍ جَازَ عَلَيْهَا قَطْعًا) أما سجدةُ الشكرِ

⁽١) التعليقة للقاضى حسين (٢/ ٩١٠).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٤).

⁽٥) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

⁽٧) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٥).

⁽٢) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٠٥).

⁽٦) «المحرر» (ص ٤٧).

⁽۸) «الشرح الكبير» (۲۰۸/٤).

فلا يأتي فيها التَّفصيلُ المَذكُورُ؛ لأنَّها لا تُفعَل في الصَّلاةِ، وأمَّا المُسافرُ الماشي فيسجُدُ على الأرضِ في الأصحِّ، ولا يُسَنُّ قضاءُ سجدةِ الشُّكرِ إذا فاتت على المَذهَبِ، ولا يجوزُ التَّقرُّبُ بسَجدةٍ من غيرِ سببٍ على الأصحِّ عند الإمامِ وجَمْعٍ، خلافًا لصاحبِ «التَّقريب»(۱).

(١) ينظر: «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٦).

(بَابُ)

صَلَاةُ النَّفْلِ قِسْمَانِ قِسْمٌ لا يُسَنُّ جَمَاعَةً فَمِنْهُ: الرَّوَاتِبُ مَعَ الفَرَائِضِ وَهِيَ

(بَابُ) فِي ٱلْنَقْلِ

وهو والسُّنَّةُ والتَّطوُّعُ والمَندُوبُ والمُستحَبُّ ألفاظٌ متَرادفةٌ في الأصحِّ.

(صَلَاةُ النَّفْل) وهو لغةً: الزِّيادةُ.

وشرعًا: ما عَدَا الفَرضَ، شُمِّي بذلك؛ لزيادتِه على ما فرضَه الله (قِسْمَانِ) لا ثالثَ لهما:

(قِسْمٌ لا يُسَنُّ الْجَمَاعَةُ) بنَصْبِها تمييزًا مُحوَّلا عن نائبِ الفاعلِ بـ «يُسَنُّ اي: لا يُسَنُّ الجَماعةُ فيه، وإن كان هو سُنَّةً في نفسِه، بخلافِ إعرابِها حالًا فإنَّه يقتضي نَفْيَ السُّنَيَّةِ عنه حالَ فعلِه جماعةً وليسَ كذلك، بل سُنيَّتُه ثابتةٌ، فُعِل في جماعةٍ أو لا، ولو قال: قِسمٌ يُسَنُّ فُرادَى كان أَوْلَى؛ فإنَّ السُّنةَ فيه أن لا يكونَ جماعةً، وإلَّا فهو في الجَماعةِ جائزٌ بلا كراهةٍ.

(فَمِنْهُ: الرَّوَاتِبُ) جمعُ رَاتبةٍ من الرُّتُوبِ أي: الثبوت، وهي ما واظبَ عليها النبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَعَ الفَرَائِضِ) وعبارةُ «المُحرَّر»(١): الرَّواتبُ: التَّابعةُ للفرائضِ وهي أصرَحُ في معنى الرَّواتبِ من كلامِ المَتنِ.

(وَهِيَ) فِي الأصحِّ ثمانيةَ عَشْرةَ رَكْعةً، أمَّا المُؤكَّدُ من هذه الرَّواتبِ فعَشرةٌ، وهي

⁽١) «المحرر» (ص ٤٧).

رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصَّبْحِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَكَذَا بَعْدَهَا، وَبَعْدَ المَغْرِبِ، و العِشَاءِ وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ فَي الرَّاتِبِ المُوَكَّدِ وَقِيلَ رَكْعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ العَصْرِ وَالجَمِيعُ سُنَّةٌ وَإِنَّمَا الخِلَافُ فِي الرَّاتِبِ المُؤَكَّدِ وَقِيلَ رَكْعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ المَعْرِبِ

(رَكُعْتَانِ قَبْلَ الصَّبْحِ، وَرَكُعْتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَكَذَا) ركعتانِ (بَعْدَهَا، وَ) ركعتانِ (بَعْدَ المَعْرِبِ، و) ركعتانِ بعد (العِشَاءِ) على الأصحِّ، (وَقِيلَ: لارَاتِبَةَ لِلْعِشَاءِ) هو من وَضْعِ الظَّاهِرِ موضعَ الضَّميرِ، (وَقِيلَ: و) من الرَّواتبِ (أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ قَبْلَ العَصْرِ) وأربعٌ بعدَ المَغرِبِ، كما جزمَ به أبو بكرٍ وَأَرْبَعٌ بعْدَهَا، وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ قَبْلَ العَصْرِ) وأربعٌ بعدَ المَغرِبِ، كما جزمَ به أبو بكرٍ البَيْضَاويُّ، وفي فتاوى المُصنِّفُ (ا أن الأربع التي قبل الظُّهِرِ وبَعدَها وقبل العَصرِ يَجوزُ بتشهُّدَين وبتشهُّد، (وَالجَمِيعُ) كما في «الرَّوضة» (المُحتى و المحموع» (السُنَّةُ) راتبةٌ، (وَإِنَّمَا الخِلافُ فِي الرَّاتِ المُؤكِّدِ) من ذلك، فعلى الرَّاجِحِ من الخِلافِ فيه الرَّاتبُ المُؤكِّدِ) من ذلك، فعلى الرَّاجحِ من الخِلافِ فيه الرَّاتبُ المُؤكِّدِ) من ذلك، معلى الرَّاجحِ من الخِلافِ فيه الرَّاتبُ المُؤكِّدِ) من ذلك، فعلى الرَّواتبِ (رَكُعْتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ المَعْرِبِ) كمَا يحتَمِلُه عطفُ المُصنِّفِ لهما على أمثلةِ الرَّواتبِ، لكنَّ المَفهُومَ كما المَعْرِبِ) كمَا يحتَمِلُه عطفُ المُصنِّفِ لهما على الرَّواتبِ أَنَّهما ليستا منها، ويؤيِّدُه قال بعضُهم (الرَّواتبِ، لكنَّ المَفهُومَ كما تصريحُ الرَّافِعِيُّ (المُحرِبُ أيضًا الوجِهِ المُختادِ في المَتنِ بقولِه: «واستحبَ بعضُهم سَنَّ رَكعتينِ في «المُحرِبُ أيضًا»، وهو يقتضي أنَّ الأكثرينَ على تصحيحِ عدمِ شُنبَيْها خفيفتين قبلَ المَغربِ أيضًا»، وهو يقتضي أنَّ الأكثرينَ على تصحيحِ عدمِ شُنبَيْها

^{· (}٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٧).

⁽۱) «فتاوى النووي» (ص ۵۱).

⁽٤) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/٧).

⁽٦) «المحرر» (ص ٤٨).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٢١٨).

قُلْتُ: هُمَا سُنَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ فَفِي «صَحِيحِ البُخَارِيِّ» الأَمْرُ بِهِمَا و بَعْدَ الجُمُعَةِ أَرْبَعٌ وَقَبْلَهَا مَا قَبْلَ الظُّهْرِ واللهُ أَعْلَمُ

لكنّه سكتَ عنِ التَّصحيحِ في «الشَّرحينِ»، والتَّقييدُ بالخِفَّةِ مذكورٌ في «المُحرَّرِ» (۱ دون «الرَّوضة» كأصلها و «المجموع»، لكن في زوائدِ «الرَّوضة» (۱) أنَّه يستحَبُّ في الأولى منهما ﴿ قُلْ يَكَا يُهُمَا الْكَ فِي الثَّانيةِ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ﴾، وهو الأولى منهما ﴿ قُلْ يَكَا يُهُمَا الْكَ فِي الثَّانيةِ ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾، وهو كما قال بعضُهم يدلُّ على خِفَتِهما، واستحبابُ هاتين الرَّكعتينِ قبلَ شروعِ المُؤذِّنِ في إقامةِ المَغربِ، فإن شرعَ فيها كُرِهَ الشُّروعُ فيهما وفي غيرِ مكتوبةٍ أيضًا.

ولمّا اقتضى كلامُ «المُحرَّر» (٣) سابقًا تصحيحَ عدمِ سَنِّ الرَّكعتينِ قبل المَغربِ استدركَ المُصنِّ فُ بقولِه: (قُلْتُ: هُمَا سُنَةٌ) لا راتبةٌ (عَلَى الصَّحِيحِ) وعبَّر في «التَّحقيقِ» (٤) بالمُختارِ وهو مُشعِرٌ نَظرًا لاصطلاحِه بأنَّ الرَّاجِحَ في المَذهبِ خِلافُه، (فَفِي «صَحِيحِ البُخَارِيِّ» الأَمْرُ بِهِمَا) واعتُرضَ بأن لفظَ البخاريِّ (٥): «صَلُّوا قَبْلَ المَغْرِبِ»، وليس بصريح في الأمرِ بركعتينِ، لكن في «أبي داودَ» (١) التَّصريحُ بهما المَغْرِبِ»، وليس بصريح في الأمرِ بركعتينِ، لكن في «أبي داودَ» (١) التَّصريحُ بهما أيضًا قبلَ المَغْرِبِ رَكْعتَيْنِ»، واستحَبَّ في «المجموعِ» (٧) ركعتين أيضًا قبلَ العِشاء.

(و) يتأكَّدُ (بَعْدَ الجُمُعَةِ أَرْبَعٌ) ففي «صَحِيحِ البُخاريِّ» الأمرُ بها (وَقَبْلَهَا مَا قَبْلَ الظُّهْرِ) من أربعٍ في الأكمَلِ وركعتينِ في أدناه (واللهُ أَعْلَمُ) وتعبيرُه مشعِرٌ بمُخالفةِ

⁽۱) «المحرر» (ص ٤٨). (۲) «روضة الطالبين» (١/ ٣٣٨).

⁽٣) «المحرر» (ص ٤٨). (٤) «التحقيق» (ص ٢٢٤).

⁽٥) صحيح البخاري (١١٨٣) من حديث عبد الله بن بريدة رَضَالِتَهُ عَنْهُ.

⁽٢) «سنن أبي داود» (١٢٨١). (٧) «المجموع شرح المهذب» (٤/٩).

وَمِنْهُ الوَتْرُ وَأَقَلُّهُ: رَكْعَةٌ وَأَكْثَرُهُ: إِحْدَى عَشْرَةَ وَقِيلَ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ . وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةٍ الفَصْلُ وَهُوَ أَفْضَلُ

الجُمعة للظُّهرِ في سُنتِها المُتأخرة، لكنَّ مقتضى «الرَّوضة»(١) و «المجموع»(١) و الجُمعة للظُّهرِ مطلقًا، وبه صرَّح في «التَّحقيق»(٣) تبعًا للبَغويِّ فقال: والجُمعة كالظُّهرِ، وقال بعضُهم(١): إنَّه الصَّحيح، وعليه فالأكمَلُ قبلَ الجُمعة وبعدها أربعٌ، والأدنى ركعتان.

(وَمِنْهُ) أي: القِسمِ الذي لا يُسَنُّ جماعة (الوَثْرُ) بفتحِ الواوِ وكسرِها قراءتان في السَّبعِ، وتَذكيرُه ضميرَ «منه» مشعِرٌ بأنَّ الوِترَ قسيمٌ للرَّواتبِ، وليس قِسمًا منها، وإلَّا قال: «ومنها»، لكنَّ المجزومَ به في «الرَّوضة»(٥) كأصلِها(١) في مواضعَ أنه قِسمٌ منها.

(وَأَقَلُّهُ: رَكْعَةٌ) قال في «المجموع»(٧): وأدنى الكمالِ ثلاثٌ، وأكمَلُ منه خمسٌ ثُمَّ سبعٌ ثمَّ تسعٌ، (وَأَكْثَرُهُ: إِحْدَى عَشْرَةَ) رَكعة، فلو زاد عليها لم يصحَّ وِترُه، وبحثَ بعضُهم انعقادَ الزائدِ نفلًا إن جهِل (وَقِيلَ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ) ركعةً.

(وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةٍ) بأَنْ أَوْتَر بثلاثٍ (الفَصْلُ) بين الشَّفعِ والوترِ بتسليمةٍ (وَهُو أَفْضَلُ) من الوَصلِ الآتي في الأصحِّ، بل يُكرَهُ كما جزَمَ به ابنُ خَيْرانَ، فإن أوتر بأكثرَ من ثلاثٍ فالفَصلُ أَفضَلُ قطعًا كما في «المَجمُوعِ»(١) و «التَّحقيقِ»(١)

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٣٣).

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٢٥).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٧).

⁽٧) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١١).

⁽٩) «التحقيق» (ص ٢٢٥).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٠).

⁽٤) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

⁽٦) «الشرح الكبير» (٣/ ٢٦٣).

⁽A) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٣).

و الوَصْلُ بِتَشَهَّدٍ أَوْ تَشَهَّدَيْنِ فِي الآخِرَتَيْنِ وَوَقْتُهُ: بَيْنَ صَلَاةِ العِشَاءِ وَطُلُوعِ الفَجْرِ وَقِيلَ: شَرْطُ الإِيتَارِ بِرَكْعَةٍ سَبْقُ نَفْلٍ بَعْدَ العِشَاءِ وَيُسَنُّ جَعْلُهُ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ لَمْ يُعِدُهُ

والثَّلاثُ المَوصُولةُ أفضلُ من ركعةٍ فَردَةٍ لا شيءَ قبلَها على الأصحِّ.

(و) لمَن زادَ على ركعةٍ أيضًا (الوَصْلُ بِتَشَهُدٍ) في الآخرةِ (أَوْ تَشَهُدُنِ فِي الآخرةِ (أَوْ تَشَهُدُنِ فِي الآخِرَتَيْنِ) هو مشعرٌ باستوائهما وهو كما قال الرَّافِعِيُ (١) مُقتضَى كلامِ الأكثرينَ، لكن صحَّحَ في «التَّحقيق» (١) أن الأفضلَ تشهُّدٌ واحدٌ، ولا يجوزُ فِعلُ أولِ التَّشهُّدينِ قبلَ الآخِرَتينِ، ولا زيادةٍ على تشهُّدَينِ، فإن زاد بطَلَ وِترُه.

(وَوَقْتُهُ: بَيْنَ صَلَاةِ العِشَاءِ وَطُلُوعِ الفَجْرِ) فلو أوترَ قبلَ العِشاءِ عَمْدًا أو سهوًا لم يُعتدَّ به ويؤخَذُ من كلامِ المُصنِّفِ أنه لو جمع بين المَغرِبِ والعشاءِ تقديمًا أوتَر عَقِبَهما وإن لم يدخلُ وَقتُ العِشاءِ، وأما وقتُه المُختارُ فإلى نصفِ اللَّيلِ كما قال المَحَامِلِيُّ، والباقي جوازٌ، وهو مشكلٌ على ما سيأتي مِن أنَّه يسنُّ جَعْلُ الوترِ آخرَ صَلاةِ اللَّيلِ.

(وَقِيلَ: شَرْطُ الإِيتَارِ بِرَكْعَةٍ سَبْقُ نَفْلِ بَعْدَ العِشَاءِ) من سُنَّتِها أو غيرِها.

(وَيُسَنُّ) للمُتهجِّدِ (جَعْلُهُ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ) فإن لم يكن له صلاة ليل فالأفضلُ تقديمُه كما في «الرَّوضةِ»(٢) و «أصلِها»(٤) وقيَّده في «المَجمُوعِ»(٥) بَمَن لا يثقُ باستيقاظِه آخرَ اللَّيل، فإن وثِقَ فالتَّاخيرُ أفضلُ مُطلقًا، (فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ لَمْ يُعِدْهُ)

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢٢٥).

⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٢٨).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٣٣).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٩).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٤).

وَقِيلَ: يَشْفَعُهُ بِرَكْعَةٍ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَيُسْدَبُ القُنُوتُ آخِرَ وِتْرِهِ فِي النَّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ وَقِيلَ: كَلَّ السَّنَةِ وَهُو كَقُنُوتِ الصَّبْحِ وَيَقُولُ قَبْلَهُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ إِلَى آخِرِهِ، قُلْتُ: الأَصَحُّ بَعْدَهُ و أَنَّ الجَمَاعَةَ تُنْدَبُ فِي الوِتْرِ عَقِبَ التَّرَاوِيحِ

في الأصبِّ، والهُجودُ لغةً: النَّومُ يقال: هجَدَ إذا نام، وتهجَّدَ إذا أزالَ النَّومَ بتكلُّف، وشرعًا: صلاةُ نفل في ليل بعد نوم، (وَقِيلَ: يَشْفَعُهُ) بفتحِ الفاءِ فيه وفي الماضي (بِرَكْعَةٍ) بعده فيصيرُ شفعًا ثمَّ يتهجَّدُ (ثُمَّ يُعِيدُهُ) بعد فراغِ التَّهجُّدِ ويُسمَّى هذا نقضَ الوتر.

(وَيُنْدَبُ القُنُوتُ آخِرَ وِتْرِهِ) بثلاثٍ أو أكثرَ، وكذا بواحدةٍ، وإن أشعرَ تعبيرُهُ بد «آخِرَ» أنَّه لا يَقنُتُ فيها، وقولُه: (فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ) متعلِّقٌ بوترِه، (وَقِيلَ: (فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ) متعلِّقٌ بوترِه، (وَقِيلَ:) يُندَب (كلَّ السَّنَةِ) بنصبِ «كُلّ» بخطه، واختاره في «التَّحقيقِ»(۱) وقواه في «المجموع»(۱) والأصحُّ خلافُه، (وَهُو كَقُنُوتِ الصَّبْحِ) المُتقدِّمِ عن الحسَنِ في محلِّه ولفظِه، والجَهرِ به واقتضاءُ السُّجودِ بتَركِه وغير ذلك ممّا تقدَّم فيه.

(وَيَقُولُ) على الأصحِّ في «الشَّرح الصَّغير» و «المُحرَّرِ» (٣) (قَبْلَهُ) أي: قبلَ قنوتِ الصُّبحِ قُنوتَ عُمَرَ، وهو: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ إِلَى آخِرِهِ) لم يذكُرْ بقيَّته؛ لشُهرتِه.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ) يقولُ قُنوتَ عُمرَ (بَعْدَهُ) أي: بعد قنوتِ الصُّبحِ، ومحَلُّ الجَمعِ بينهما المُنفردُ وإمامُ قوم مَحصُورِينَ رضُوا بالتَّطويلِ بهما، وإلَّا اقتصرَ على قنوتِ الصُّبحِ، (و) الأصحُّ (أَنَّ الجَمَاعَة تُنْدَبُ فِي الوِتْرِ) المَفعُولِ (عَقِبَ التَّرَاوِيحِ الصَّبحِ، (و) الأصحُّ (أَنَّ الجَمَاعَة تُنْدَبُ فِي الوِتْرِ) المَفعُولِ (عَقِبَ التَّرَاوِيحِ

⁽۱) «التحقيق» (ص ٢٢٦). (٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٥).

⁽٣) «المحرر» (ص ٤٨).

جَمَاعَةً، وَاللهُ أَعْلَمُ وَمِنْهُ الضُّحَى

جَمَاعَةً، وَاللهُ أَعْلَمُ) سواءٌ أكانَ له تهجُّدٌ أم لا، لكنه في «المجموع» (١) قيَّدَه بمن لا تهجُّدُ له، فإن كان له تهجُّدٌ أخَّرَ وِترَه إلى آخرِ اللَّيل، وأنَّه إن أرادَ الصَّلاةَ معهم صلَّى نافلةً مطلقةً وأوترَ آخِرَ اللَّيل، وما اقتضته عبارةً المَتنِ من الخِلافِ في نَدبيَّةِ الجَماعةِ في الوِترِ اقتضته «الرَّوضة» (١) أيضًا، لكنَّه في «التَّحقيقِ» (٣) خصَّ الخِلاف بغير رمضانَ.

وأشعرَ تعبيرُه بعَدمِ سنِّ الجَماعةِ في الوِترِ المَذكُورِ عند صلاةِ التَّراويحِ فُرادَى وعند تأخيرِ الوِترِ المَذكُورِ عند صلاةِ التَّراويحِ فُرادَى وعند تأخيرِ الوِترِ، وليس كذلك، اللهمَّ إلَّا أن يقالَ إنَّ «عَقِبَ» و «جماعةً» مشى فيهما على الغالب فلا مفهومَ لهما، فينتفي الإشعارُ المَذكُورُ.

(وَمِنْهُ) أي: القِسمُ الذي لا يُسنُّ جماعةً (الضَّحَى) وأولُ وَقتِها من ارتفاعِ الشَّمسِ إلى استوائها كما في «الشَّرحَينِ» (أن) وإلى زوالِها كما في «التَّحقيقِ» (أ) وكما في «المَجموعِ» (أ) عن الأصحاب، لكن في زيادة «الرَّوضة» (أن): قال أصحابنا: يدخلُ وقتُها بطُلوعِ الشَّمسِ، والتَّأخيرُ إلى الارتفاعِ مستحَبُّ، قال بعضُهم (أ): وهو غريبُ أو سبقُ قلم أي: سقط من القَلمِ لفظةُ «بعضٍ» قبلَ «أصحابنا»، وحينئذِ فلا مُخالفة بين ما في «المَجموع» وزيادة «الرَّوضة»، ووقتُها المُختارُ: إذا مضى ربعُ النَّهارِ كما جزم به في «التَّحقيق» (أ).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٥).

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٢٦).

⁽٥) «التحقيق» (ص ٢٢٨).

⁽٧) «روضة الطالبين» (١/ ٣٣٢).

⁽٩) «التحقيق» (ص ٢٢٨).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٣٠).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٥٨).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٦).

⁽A) في الحاشية: «الأذرَعِيّ».

أَقَلُّهَا: رَكْعَتَانِ وَأَكْثَرُهَا: ثِنْتَا عَشْرَةَ وَتَحِيَّةُ المَسْجِدِ رَكْعَتَانِ

و (أَقَلُّهَا: رَكْعَتَانِ) وأدنى الكمالِ أربعٌ وأفضلُ منه ستُّ، (وَأَكْثُرُهَا: ثِنْتَا عَشْرَةً) ركعةً كما في «المُحرَّرِ»(١) لكنه في «التَّحقيق»(١) ضعَّفَه جدَّا، وفي «الرَّوضةِ»(١): أَفْضَلُهَا ثمانٍ وأَكثرُها ثنتا عشرةَ، وفي «المجموع»(١) عن الأكثرين: أكثرُها ثَمانٍ.

(وَتَحِيَّةُ المَسْجِدِ) غيرِ المَسجدِ الحَرامِ لداخلِه متطهرًا قاصدًا الجُلوسَ فيه، كما قاله الشَّيخُ نصرٌ في غيرِ زمنِ الشُّروعِ في الإقامةِ أو الفَريضةِ، وفي غيرِ خطيبٍ يريدُ صعودَ المِنبَرِ على الأصحِّ في «الرَّوضة» (٥) وغيرِ داخل بعدَ فراغِ الخُطبةِ أو في آخِرِها وخاف فواتَ أولِ الصَّلاةِ (رَكْعَتَانِ) ويجوزُ أكثرُ منهما إذا جمعَ الكلَّ بتسليمةِ واحدةٍ، وتكون كلُّها تحته، ويسقُطُ استحبابُها بجلوسٍ عمدًا مطلقًا ونسيانٍ مع طولِ فصل، فإن جلسَ ناسيًا مع قِصَرِ فصل صلَّها حكما جزم به في «التَّحقيق» (٢٠) وقال في «المجموع» (٧) و «شَرحِ مسلم» (٨): إن كلامَ الأصحابِ محمولٌ على هذا التَّفصيلِ، لكنه في «الرَّوضة» (٩) نقلَ ما ذُكِرَ عن ابن عبدان فقط واستغربه، وخرَجَ بالمسجدِ: الرَّبُطُ والمدارسُ ونحوُهما.

ولا يُستحَبُّ التَّحيَّةُ لداخلِ المَسجدِ الحَرامِ، بل يبدأ بالطوافِ، ولا لِمن مرَّ بمسجدٍ غيرَ متطهرٍ ولم يقصِدِ الجُلوسَ فيه، ولا لِمن دخلَ المَسجدَ بعدَ الشُّروعِ

⁽١) «المحرر» (ص ٤٩).

⁽TTY /) ** 11-11 = 1 - 10 (

⁽٣) (روضة الطالبين) (١/ ٣٣٢).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٣٣٣).

⁽V) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٣).

⁽٩) «روضة الطالبين» (١/ ٣٣٣).

⁽۲) «التحقيق» (ص ۲۲۸).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٦).

⁽٦) «التحقيق» (ص ٢٣١).

⁽A) «شرح النووي على مسلم» (٥/ ٢٢٦).

وَتَحْصُلُ بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ آخَرَ لارَكْعَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ. قُلْتُ وَكَذَا الجَنَازَةُ، وَسَجْدَةُ يَلَاوَةُ، و شُكْرٍ وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ عَلَى قُرْبٍ فِي الأَصَحِّ، واللهُ أَعْلَمُ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرَّوَاتِبِ قَبْلَ الفَرْضِ بِدُخُولِ عَلَى قُرْبٍ فِي الأَصَحِّ، واللهُ أَعْلَمُ وَيَدْخُلُ وَقْتُ اللَّوْاتِبِ قَبْلَ الفَرْضِ بِدُخُولِ وَقْتِ الفَرْضِ و بَعدَه بِفِعْلِهِ وَيَخْرُجُ النَّوْعَانِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الفَرْضِ و بَعدَه بِفِعْلِهِ وَيَخْرُجُ النَّوْعَانِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الفَرْضِ

في الإقامةِ أو الفَريضةِ، ولا لخَطيبٍ دخلَ وقتَ الخُطبة، ولا لِمن دخلَ المَسجدَ بعد فراغِها، أو دخلَ في آخِرِها وخاف لو اشتغلَ بالتَّحيةِ فَوْتَ أولِ الصَّلاةِ.

(وَتَحْصُلُ) التَّحيَّةُ (بِفَرْضٍ) ولو قضاءً ونذرًا (أَوْ نَفْلِ آخَرَ) راتبًا أو غيرَه، نواها معه أم لا، وكذا لو نَوَى الصَّلاةَ مطلقًا (لا رَكْعَةٍ) فلا تحصلُ التَّحيَّةُ بها (عَلَى الصَّحِيحِ).

(قُلْتُ) كَالرَّافِعِيِّ (١٠): (وَكَذَا الْجَنَازَةُ، وَسَجْدَةُ تِلَاوَةُ، و) سجدةُ (شُكْرٍ) لا تحصلُ التَّحيّةُ بكلِّ منها على الصَّحيحِ، (وَتَتَكَرَّرُ) التَّحيّةُ (بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ) للمَسجدِ (عَلَى قُرْبٍ فِي الأَصَحِّ، واللهُ أَعْلَمُ) فإن بعُدَ الفَصلُ بين الدُّخولَينِ تكرَّرت قطعًا.

(وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرَّوَاتِبِ) التي (قَبْلَ الفَرْضِ بِدُخُولِ وَقْتِ الفَرْضِ) هو مِن وَضعِ الظَّاهِ موضع الظَّاهِ موضع الظَّاهِ موضع الظَّاهِ وَ الرَّواتِ التي (بَعده) أي: الفَرضِ، تدخل (بِفِعْلِهِ) ودخولُ وقتِ الرَّواتِ في حقِّ من جمع بسفر أو مرضٍ يأتي في بابِ الجَمعِ، (وَيَخْرُجُ النَّوْعَانِ) وهُما الرَّواتِ في حقِّ من جمع بسفر أو مرضٍ يأتي في بابِ الجَمعِ، (وَيَخُرُجُ النَّوْعَانِ) وهُما الرَّواتِ قبلَ الفَرضِ وبعدَه (بِخُرُوجِ وَقْتِ الفَرْضِ) وبفعلِ الفَرضِ يخرجُ وقتُ الخيارِ للرَّاتِةِ التي قَبْلَه ويبقى وقتُ الجَوازِ، وبقي من قسم النَّفلِ يخرجُ وقتُ الاختيارِ للرَّاتِةِ التي قَبْلَه ويبقى وقتُ الجَوازِ، وبقي من قسم النَّفلِ يخرجُ وقتُ الإحرامِ والطَّوافِ، الذي لا يُسَنُّ جماعةً مسائلُ كثيرةٌ في المَبسُوطاتِ، منها ركعتا الإحرامِ والطَّوافِ، وسنةُ الوُضوءِ.

⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٥ ٢).

وَلَوْ فَاتَ النَّفْلُ المُؤَقَّتُ نُدِبَ قَضَاؤُهُ فِي الأَظْهَرِ وقِسْمٌ يُسَنُّ جَمَاعَةً كَالعِيدِ وَالكُسُوفِ وَالإَسْتِسْقَاءِ وَهُوَأَفْضَلُ مِمَّا لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً لَكِنِ الأَصَحُّ: تَفْضِيلُ الرَّاتِبَةِ عَلَى التَّرَاوِيحِ

(وَلَوْ فَاتَ النَّفُلُ المُوَّقَّتُ) كصلاةِ عيدٍ وضحًى وراتبِ فرضٍ (نُدِبَ قَضَاؤُهُ فِي الأَظْهَرِ) لكن لغيرِ مَن سقط فَرضُه لعُذرٍ كجُنونٍ وحَيضٍ ونِف اسٍ وغيرِها، فمن سقط لعُذرٍ لا يُندَب له قضاءُ النَّفلِ كما أشار إلى ذلك الرَّافِعِيُّ (١) في باب الوُضوءِ، وخرج بالمُؤقَّتِ: ما شُرعَ لسببٍ عارضٍ كتحيَّةٍ وكُسوفٍ وصلاةِ استسقاءٍ، وإن كانت ذاتَ سَببٍ لا تفوتُ بالسُّقْيا على الصَّحيحِ الآتي في بابِها.

(و) من النَّفلِ (قِسْمٌ يُسَنُّ جَمَاعَةً كَالعِيدِ) الصَّادقِ بالفِطرِ والأضحى، ولم يتعرَّضوا لتفضيلِ أحدِهما على الآخرِ، لكنهم تعرَّضوا لأفضليَّة تكبيرِ الفِطرِ على تكبيرِ الأَضْحى، (وَالكُسُوفِ وَالإسْتِسْقَاءِ) والعيدُ أفضلُ، ثمَّ كسوفُ الشَّمسِ، ثمَّ القَمرِ، ثمَّ الاستسقاءُ، وقد رتَّبَ المُصنِّفُ أبوابَها على هذه الأفضليةِ.

(وَهُوَ) أي: قسمُ النفلِ المسنونُ جماعة (أَفْضَلُ مِمَّا) أي: من نفل (لا يُسَنُّ جَمَاعَةً) وهو القسمُ الأولُ، وكان ينبغي حينئذِ تقديمُ هذا القِسمِ على القِسمِ الذي قبله (لكنِ الأصحُّ: تَفْضِيلُ الرَّاتِبَةِ عَلَى التَّرَاوِيحِ) بناءً على الأصحِّ الآي من سنِّ الجَماعةِ فيها، وإلَّا فالراتبةُ أفضلُ منها جَزمًا، وأفضلُ الرواتبِ الوِترُ ثمَّ سُنَّة الصُّبح، وقوَّاه في «الرَّوضة»(٢)، ثمَّ وقال أبو إسحاقَ: صلاةُ اللَّيلِ تقدَّمُ على سنةِ الصُّبح، وقوَّاه في «الرَّوضة»(٢)، ثمَّ

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٣٤).

 ⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٧٦).

وَأَنَّ الجَمَاعَةَ تُسَنُّ فِي التَّرَاوِيحِ وَلا حَصْرَ لِلنَّفْ لِ المُطْلَقِ فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَكْثَرَ مِنْ رَكْعَةٍ فَلَكَ: الصَّحِيحُ مَنْعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَلاَ خَصْرَ السَّحِيحُ مَنْعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ

بعد الرَّواتبِ والتَّراويحِ الضُّحى، ثمَّ ما يتعلَّقُ بفعلِ ركعتَيِ الطَّوافِ والإحرامِ وتحييةِ المَسجدِ، ثمَّ سُنَّةُ الوُضوءِ.

(وَ) الأصحُّ (أَنَّ الجَمَاعَة تُسَنُّ فِي التَّرَاوِيحِ) وهي عشرون ركعة بعَشْر تسليماتٍ في كلِّ ليلةٍ من رمضانَ، ووقتُها بين صلاةِ العشاءِ وطلوعِ الفجرِ، وجُملتُها خمسُ تَرويحاتٍ، وينوي في كلِّ ركعتينِ منها التَّراويحَ أو قيامَ رمضانَ، قال في «الرَّوضة» (۱) نقلًا عن القاضي حُسَينٍ وأقرَّه: ولو صلَّى أربعًا منها بتسليمةٍ لم يصحَّ، ولأهلِ مدينةِ النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقط فِعلُ التَّراويحِ سِتًّا وثلاثين، وسُمِّيت كلُّ أربعٍ منها ترويحةً؛ لأنَّهم كانوا يتَروَّحونَ عَقِبها أي: يستَريحون.

(وَلا حَصْرَ لِلنَّفْلِ المُطْلَقِ) وهو ما لم يُقيَّد بوقتٍ ولا سببٍ، فله أن ينويَ من العددِ ما شاء ركعتينِ أو مئةً فأكثرَ، وله أن يُطلِقَ النِّيةَ فيُصلِّي ما شاء ويسلِّمُ من كلِّ ركعةٍ وأكثر وإن لم يَعلَمُ عددَ ما صلَّى.

وله أيضًا أن يقتصرَ على ركعةٍ كما يشير إليه قولُه: (فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَكْثَرَ مِنْ رَكْعَةٍ فَلَهُ التَّشَهُّدُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ). التَّشَهُّدُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ).

(قُلْتُ: الصَّحِيحُ مَنْعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، واللهُ أَعْلَمُ) وإذا صلَّى النَّفلَ المُطلَقَ بتشهُّدٍ

独 先进减强。

⁽١) (روضة الطالبين) (١/ ٣٣٤).

وَإِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ أَنْ يَزِيدَ و يَنْقُصَ بِشَـرْطِ تَغْيِيرِ النَّيَّةِ قَبْلَهُما وَإِلَّا فَتَبْطُلُ فَلَوْ نَوَى وَإِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ أَنْ يَزِيدَ و يَنْقُصَ بِشَـرْطِ تَغْيِيرِ النَّيَّةِ قَبْلَهُما وَإِلَّا فَتَبْطُلُ فَلَ رَكْعَتَيْنِ فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ سَـهْوًا فَالأَصَحُّ: أَنَّهُ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَـاءَ، قُلْتُ: نَفْلُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ وَأَوْسَطُهُ أَفْضَلُ ثُمَّ آخِرُهُ وَأَنْ يُسَلِّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَيُسَنُّ النَّهَجُّدُ وَيُكْرَهُ وَلَا لَيْلِ أَلْكُلُ وَلُكُمَ اللَّيْلِ وَالِمَا

واحدٍ قرأَ السُّورةَ في الرَّكَعاتِ كُلِّها، أو بتشهُّدَين ففي القِراءةِ فيما بعد التَّشهُّدِ الأوَّلِ القَولان في الفَرائضِ.

(وَإِذَا نَوى عَدَدًا) أو ركعة (فَلَهُ أَنْ يَزِيدَ) على ما نواهُ (و) أن (يَنْقُصَ) عن العَددِ المَنويِّ (بِشَرْطِ تَغْيِيرِ النَّيَّةِ قَبْلَهُما) أي: زيادتِه ونقصِه، (وَإِلَّا) بأنْ زاد أو نقصَ عمدًا قبل تغييرِ النِّيةِ، (فَتَبْطُلُ) صلاتُه، فإن سها عاد لِما نواه وسجدَ للسَّهوِ إن شاء.

(فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ سَهُوًا) فتذكَّرَ زيادةَ الثّالثةِ (فَالأَصَعُّ: أَنَّهُ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ)ها ثمَّ يسجدُ آخِرَ صَلاتِه للسَّهوِ، وإن لم يشأ الزِّيادةَ قَعَد وتشهَّد وسجَد للسَّهوِ إن شاء وسلَّم.

(قُلْتُ: نَفْلُ اللَّيْلِ) فيه المُطلَقُ (أَفْضَلُ) من نفلِ النَّهارِ فيه المُطلَقُ، (وَأَوْسَطُهُ أَفْضَلُ) من أولِه وآخِرِه، هذا إذا قسَمَه أثلاثًا، وأفضلُ منه السُّدُسُ الرَّابِعُ والخامسُ، (ثُمَّ آخِرُهُ) أفضَلُ من الثُّلثِ الأوّلِ ومن النِّصفِ الأوّلِ، (وَأَنْ يُسَلِّمَ) في نفلِ مطلقِ في ليل أو نهارِ (مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) يَنوِيهما أو يُطلِقُ النَّيَّةَ (وَيُسَنُّ التَّهَجُّدُ) وتقدَّمَ أنَّه صلاةً نفل في ليل بعد نوم.

(وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا) وهذا كما قال الطَّبَرِيُّ: فيمن يجدبه مشقةً يَخشى بسببها محذورًا، وإلَّا فيُستحَبُّ له سِيَّما المُتلذِّذُ بمُناجاةِ ربِّه، ومن يَشُقُّ عليه ولا

و تَخْصِيصُ لَيْلَةِ الجُمُعَةِ بِقِيَامٍ و تَرْكُ تَهَجُّدٍ اعْتَادَهُ، واللهُ أَعْلَمُ

يخافُ محذورًا لم يُكْره له ولكن رِفقُه بنفسِه أَوْلى، أما قيامُ كلِّ اللَّيلِ في بعضِ اللَّيالي فلا يُكرَه، بل اتَّفَق الأصحابُ على استحبابِ إحياءِ ليلتي العيدَين.

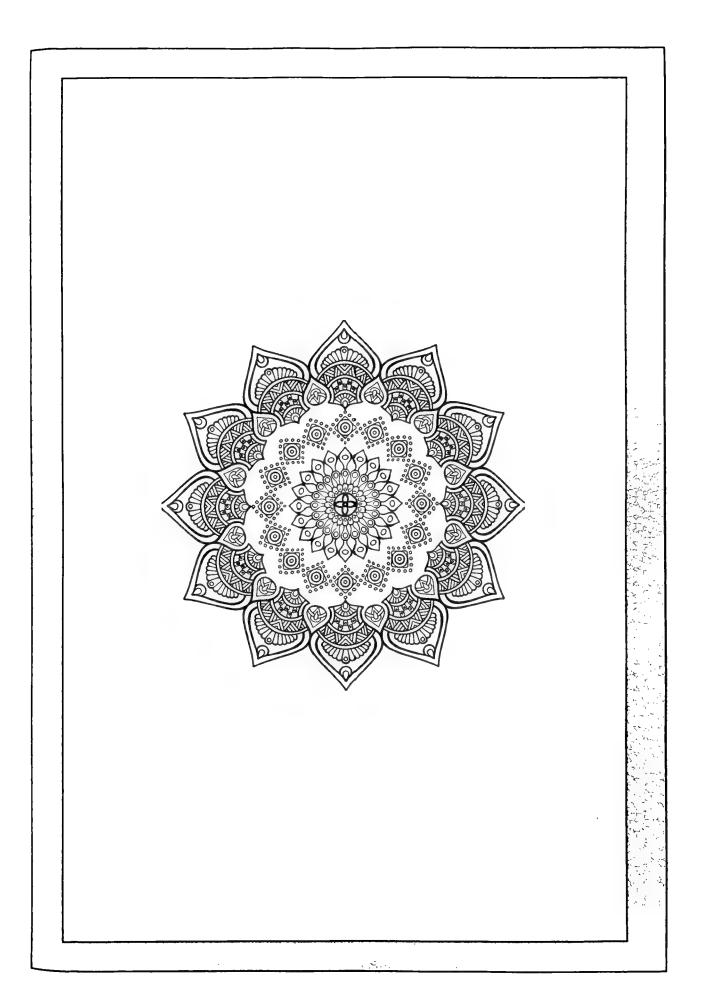
(و) يُكره (تَخْصِيصُ لَيْلَةِ الجُمُعَةِ بِقِيَامٍ) من بينِ اللَّيالي، وقد يُشعِر كلامُه بأنَّ غيرَ ليلةِ الجُمعةِ من أيام الأسبوع لا يُكرَه تخصيصُه بالقيامِ لكن توقَّف فيه بعضُهم (١).

(و) يُكره (تَرْكُ تَهَجُّدِ اعْتَادَهُ، واللهُ أَعْلَمُ) وفي «المجموعِ»(٢): ينبغي أن لا يُخِلَّ بصلاةِ اللَّيلِ وإن قلَّتْ، والأصحُّ في نَوافلِ اللَّيلِ كما تقدَّم في صفةِ الصَّلاةِ التَّوسُّطُ بين الجَهرِ والإسرارِ إلَّا التَّراويحَ فيجهَرُ فيها.

⁽١) في الحاشية: «الأذرعِي».

⁽Y) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٤٤).





كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

هِيَ فِي الفَرَائِضِ غَيْرَ الجُمُعَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَقِيلَ: فَرْضُ كِفَايَةٍ لِلرِّجَالِ فَتَجِبُ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشِّعَارُ فِي القَرْيَةِ فَإِنِ امْتَنَعُوا كُلُّهُمْ قُوتِلُوا

(حِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ) وحُمِّرِ القُدُوةِ وَالْإِمَامَة

(هِيَ) أي: الجَماعةُ التي أقلُّها شرعًا إمامٌ ومأمومٌ (فِي الفَرَائِضِ) الخمسِ المُؤدَّاةِ من أحرارٍ غيرِ مُسافرينَ وعُراةٍ، وقولُه: (غَيْرَ الجُمُعَةِ) بنصبِ «غير» التي بمَعنَى «إلَّا» المُعرَبةِ بإعرابِ المُسْتثنى المُضافةِ إليه، وجوَّزَ بعضُهم نصبَها على الحالِ ومنعَ جَرَّها على الصَّفةِ للفَرائضِ؛ لأنَّ «غير» لا تتعرَّفُ بالإضافةِ، ولك أن تجعلَ «أل» في الفَرائيضِ زائدةً، فيصحُ الوصفُ حينيةِ (سُنَّةُ مُؤكَّدةٌ) بهمزٍ وتَركِهِ، للرِّجالِ كما صحَّحه في «المُحرَّر»(۱) و «الشَّرح الصَّغيرِ» وعليه فيُكرَه تَركُها للرِّجالِ دونَ النِّساءِ.

(وَقِيلَ:) الجَماعةُ (فَرْضُ كِفَايَةٍ لِلرِّجَالِ) وسيأتي ترجيحُ هذا، وعليه فلا يدخلُ النِّساءُ والخَناثَى في هذا الفَرضِ جَزمًا.

(فَتَجِبُ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشِّعَارُ فِي القَرْيَةِ) وفي البلد، فيكفي في القريةِ الصَّغيرةِ إقامتِها إقامتُها في موضع، وأمّا الكبيرةُ والبلدُ فتُقام في محالَّ منها، فلو داوموا على إقامتِها في البيوتِ لم يسقُطْ فَرضُها، (فَإِنِ امْتَنَعُوا) أي: الرِّجالُ (كُلُّهُمْ) أو أهلُ مَحَلَّةٍ من في البيوتِ لم يسقُطْ فَرضُها، (فَإِنِ امْتَنَعُوا) أي: الرِّجالُ (كُلُّهُمْ) أو أهلُ مَحَلَّةٍ من قريةٍ على القولِ بفَرضيَّةِ كِفايتِها من إقامتِها بالصِّفةِ المَذكُورةِ (قُوتِلُوا) أي: قاتلَهم الإمامُ أو نائبُه، أمَّا على القولِ بسُنيَّتِها فلا يقاتلون.

⁽١) «المحرر» (ص ٤٩).

وَلا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ تَأَكُّدَهُ لِلرِّجَالِ فِي الأَصَحِّ، قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ أَنَّهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ وَقِيلَ: عَيْنِ واللهُ أَعْلَمُ، وفِي المَسْجِدِ لِغَيْرِ المَرْأَةِ أَفْضَلُ

(وَلا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ) على القَولِ بأنَّها للرِّجالِ سُنَّةٌ (تَأَكُّدَهُ لِلرِّجَالِ فِي الأَصَحِّ) وعلى هذا لا يُكره لهن تَركُها، بخلافِ الرِّجالِ.

(قُلْتُ: الأَصَعُّ المَنْصُوصُ) عليه في «الأمِّ»(١) (أَنَّهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ) على الرِّجالِ في الأصحِّ (وَقِيلَ): هي فَرضُ (عَيْنٍ) وليسَت شرطًا في صِحَّةِ الصَّلاةِ كما في «المجموع»(٢)، (واللهُ أَعْلَمُ).

وخرجَ بالفَرائضِ: النَّوافل، وتقدَّم في البابِ قَبْلَه ما يسنُّ فيه الجماعةُ منها، وبالخَمسِ عنِ المُنذُورةِ فلا يُسَنُّ فيها الجَماعةُ كما في «الرَّافِعِيِّ» (٣) في الأذانِ، وبالمُؤدَّاةِ عن المَقضيَّةِ فليسَتِ الجَماعةُ فيها فَرضَ كِفايةٍ قطعًا، بل هي سُنَّةٌ إن لم يُصلِّ مقضيَّةً خلفَ مؤدَّاةٍ وعكسُه، ولم يُصلِّ مَقضيَّةً خلفَ غيْرِها، فإن كان فالانفرادُ أفضلُ، وبغيرِ المُسافرينَ غيرُهُم فيلا يتعرَّضون كما قال الإمام لهذا الفرض، وجزمَ به في «التَّحقيق» (٤) وبغيرِ العُراةِ غيرهم، فالخِلافُ في حَقِّهم في الفرض، وحخَمه الرَّافِعِيُّ (٥)، وصحَّح المُصنِّ فُ أنَّ الجَماعةَ والانفرادَ لهم سِيَّانِ، وبالأحرارِ العبيدُ، فلا تجبُ عليهم جزمًا كما اقتضاه كلامُ بَعضِهم.

(و) الجَماعةُ (فِي المَسْجِدِلِغَيْرِ المَرْأَةِ) الصَّادقِ بالصَّبِيِّ (أَفْضَلُ) منها في البيتِ، وجماعةُ المَرأةِ في البيت أفضلُ منها في المَسجدِ، وحضورُ الشّابَّةِ والمُشتهاةِ

777

⁽۱) «الأم» (۲/ ۲۹۲).

⁽۲) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٨٩). (٤) «التحقيق» (ص ٢٥٧).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٣/ ١٥٧).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٩٨).

وَمَا كَثُرَ جَمْعُهُ أَفْضَلُ إِلَّا لِبِدْعَةِ إِمَامِهِ أَوْ تَعَطُّلِ مَسْجِدٍ قَرِيبٍ لِغَيبَتِهِ

الجَماعة في المَسجدِ مَكروهٌ، وأمّا غيرُ المُشتَهاةِ فلا بأسَ عند أمنِ الفتنةِ، ويُكره لها التَّطيُّبُ ولُبسُ أفخرِ الثِّيابِ إذا حَضرتِ المَسجدَ، وإذا استأذنت زوجًا أو وليًّا كُرِه لما عيث يُكرَه لها، وإلَّا نُدِب، ولا يجبُ عليهما الإذنُ لعَجوزٍ ولا شابةٍ كما في «المجموع»(۱).

وقد يُشعِر كلامُه باستحبابِ خُروجِها للمَسجدِ عندَ تعذُّرِ جماعةٍ في بيتِها، وهو متَّجهٌ كما قال بعضُهم (٢) في العَجوزِ، ويُشعِر أيضًا باستحبابِ خروجِ الخُنثى، وليس كذلك، فلو قال: «وفي المَسجدِ لِذَكرٍ» كان أولى؛ لِيدخُلَ الصَّبيُّ، ويخرُجَ الخُنثى، وإمامةُ رجل لامرأةٍ أفضلُ من إمامتِها لامرأةٍ، والجَماعةُ في الصَّبحِ أفضلُ من غيرِها، ثمَّ العشاءِ ثمَّ العصرِ، كذا في زيادةِ «الرَّوضة» (٣)، وعن بعضِهم: أنَّها في صبح يومِ الجُمعةِ آكدُ.

(وَمَا) أي: والصَّلاةُ في مسجدٍ (كَثُرَ جَمْعُهُ أَفْضَلُ) منها في مسجدٍ قلَّ جَمْعُه، ولو كانت جماعةُ المَسجدِ أقلَّ من جماعةِ البيتِ فالمَسجدُ أولى على ما صرَّح به المَاوَرْدِيُّ (٤) واقتضاه إطلاقُ الرَّافِعِيِّ (٥) أيضًا، (إلَّالِبِدْعَةِ إِمَامِهِ) كمُعتزليِّ ورافِضيِّ، المَاوَرْدِيُّ (٤) واقتضاه إطلاقُ الرَّافِعِيِّ (٥) أيضًا، (إلَّالِبِدْعَةِ إِمَامِهِ) كمُعتزليِّ ورافِضيِّ، أو لفِسْقِه أو اعتقادِه عدمَ وُجوبِ بعضِ الأركانِ كحَنفيِّ وغيرِه (أَوْ تَعَطُّلِ مَسْجِدٍ قَرِيبٍ) عن الجَماعةِ فيه (لغيبَتِهِ) عنه بكونِه إمامَه، أو بحُضُورِه يَحضُرُ النَّاسُ فيه، فقليلُ الجَمع أفضلُ مِن كثيرِه في صُورةِ البِدعةِ وما عُطِفَ عليها.

(٢) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٩٨ – ١٩٩).

⁽٤) «الحاوى الكبير» (٢/ ٣٠٣).

⁽٣) (١/ ٣٧٨).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٨٧).

وَإِدْرَاكُ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ فَضِيلَةٌ وَإِنَّمَا تَحْصُلُ بِالاشْتِغَالِ بِالتَّحْرُّمِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ وَقِيلَ بِإِدْرَاكِ بَعْضِ القِيَامِ، وَقِيلَ: بِأَوَّلِ رُكُوعٍ

(وَإِدْرَاكُ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ) مع الإمامِ (فَضِيلَةٌ) وعِبارةُ «المُحرَّر»(١): تختصُّ بمَزيدِ فضيلةٍ.

(وَإِنَّمَا تَحْصُلُ) هذه الفَضِيلةُ (بِالإشْتِغَالِ بِالتَّحْرُّمِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ) مع حضورِ المأمومِ تَحَرُّمَه، فإن وقع التَّحرُّمُ في غِيبتِه، أو لم يَتعقَّبُه لم يدرِكُ فضيلةَ التَّحرُّم، إلَّا إن منعَتْه وسوسةٌ عن التَّعقُّبِ كما جزمَ به في «المجموع» (٢) و «التَّحقيقِ» (٣)، والمُرادُ وَسوسةٌ خَفيفةٌ قَصُر زمنُها فيندفعُ بهذا المُرادِ الاعتراضُ بأنَّ ما في «المجموع» هنا مخالفٌ لِما في «الرَّافِعِيِّ» وبعضِ نُسخِ «المجموع» (١) في صلاةِ الجَماعةِ من أنَّ الوسوسةَ في القِراءةِ ليست عذرًا في التَّخلُّفِ بتمامِ رُكنين فعليَّينِ، وحينئذِ فما الفَرقُ؟ قال بعضُهم: ويندفع أيضًا بعِلِّيةِ الوسوسةِ في تكبيرةِ الإحرام أي: بخلافِ القِراءةِ.

(وَقِيلَ) تحصُلُ الفَضيلةُ (بِإِدْرَاكِ بَعْضِ القِيَامِ، وَقِيلَ:) تحصُلُ (بِأَوَّلِ رُكُوعٍ) أي: بإدراكِ ركوعِ الرَّكعةِ الأولى، وهذان الوَجهانِ مَحَلُّهما كما في زيادةِ «الرَّوضة» (٥) عن «البسيطِ» فيمن لم يحضُرْ إحرامَ الإمامِ، فإن حضرَ وأخَّرَ فاتت فضيلةُ التكبيرةِ، وإن كان مدركًا للرَّكعةِ ولو خافَ فوتَ تكبيرةِ التَّحرُّ مع الإمامِ لم يُسرِعْ عند الأكثرينَ، ولو خاف فواتَ الجَماعةِ أسرَعَ على مقتضى كلام الرَّافِعِيِّ (١).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٠٦).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٣٦).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٨٩).

⁽۱) «المحرر» (ص ٥٠).

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٥٨).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٢).

وَالصَّحِيحُ: إِدْرَاكُ الجَمَاعَةِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَلْيُخَفِّفِ الإِمَامُ مَعَ فِعْلِ الأَبْعَاضِ وَالهَيْنَاتِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيلِهِ مَحْصُورُونَ وَيُكْرَهُ التَّطْوِيلُ لِيَلْحَقَ آخَرُونَ

(وَالصَّحِيحُ: إِدْرَاكُ) فضلِ (الجَمَاعَةِ) في الجُملةِ مع الإمامِ في غيرِ جمعةٍ (مَا لَمْ يُسَلِّمْ) أي: التَّسليمةَ الأولى وإن لم يقعُدْ معه، وظاهرُه أنه لا فرقَ بين أن يقتديَ به في آخرِ الصَّلاةِ أو أولِها، كان أخرجَ نفسَه من الجَماعة، أمّا الجَماعةُ في الجُمعةِ فلا تحصلُ بدونِ ركعةٍ.

(وَلْيُحَفِّ فِ الإِمَامُ) الصَّلاة ندبًا بأن لا يقتصرَ على الأقلِّ من قراءتِها وأذكارِها ولا يَستوفي الأكمَل من ذلك المُستحَبِّ للمُنفرِدِ (مَعَ فِعْلِ الأَبْعَاضِ وَالهَيْئَاتِ) وهي ما عدا الأبعاض، وتقدَّم معناهما في صفةِ الصَّلاةِ (إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيلِهِ) أي: الإمام، جميعُ قومٍ وراءه (مَحْصُورُونَ) أحرارٌ غيرُ أُجَراءَ إجارةَ عينِ بلا إذنِ، كما قيَّدَه بعضُهم (١١)، فلا يُكره له التَّطويلُ، بل يُستحَبُّ كما صرَّح به جمعٌ، لكن الذي بحثه جمعٌ آخَرُ استحبابُ التَّخفيفِ في هذه الحالةِ أيضًا، وقال بعضُهم: إنه الحَقُّ، وفي «فتاوى ابنِ الصَّلاحِ» (١١): لو آثروا التَّطويلَ إلَّا واحدًا أو اثنين لمَرَضِ ونحوِه فإن قلَّ حُضورُه خَفَّ فَ، وإن كَثُرَ طَوَّلَ؛ لئلا يفوتَ حَقُّهُم لواحدٍ، قال في «المجموع» (٣): وهو حسَنٌ مُتعينٌ.

(وَيُكْرَهُ) لإمامِ مسجدٍ بسوقٍ أو محلَّةٍ أو غيرِ هما (التَّطُويلُ لِيَلْحَقَ) قومٌ (آخَرُونَ) أو فردٌ ممَّن عادتُه الحُضورُ اشتُهِرَ بعلمٍ أو دينٍ أو دُنيا، ولو حضرَ بعضُ المَأْمُومِينَ

⁽٢) «فتاوي ابن الصلاح» (١/ ٢٣٤).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٢٩).

و لَوْ أَحَسَّ فِي الرُّكُوعِ أَوِ التَّشَهُدِ الأَخِيرِ بِدَاخِلِ لَمْ يُكْرَهُ انْتِظَارُهُ فِي الأَظْهَرِ إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ و لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ قُلْتُ: المَذْهَبُ: اسْتِحْبَابُ انْتِظَارِهِ واللهُ أَعْلَمُ.

ورَجا الإمامُ زيادةً فالمُستحَبُّ عدمُ تأخيرِ الإحرامِ كما في «المجموع»(١)، فإن أقيمَتِ الصَّلاةُ حَرُم الانتظارُ جزمًا كما قال الإمامُ، وما تقدَّم من كراهةِ التطويلِ للإمامةِ حيث لم يُحِسَّ بداخل.

(و) حينئذ (لَوْ أَحَسَّ) الإمامُ (١) (فِي الرُّكُوعِ) إلَّا الثّاني مِن صَلاةِ الكُسوفِ (أَوِ التَّشَهُدِ الأَخِيرِ بِدَاخِلٍ) مَوضعَ الصَّلاةِ يقتدي به (لَمْ يُكُرَهُ) للإمامِ (انْتِظَارُهُ) بل التَّشَهُدِ الأَخْهَرِ إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ) أي: الانتظارِ، فإن بالغ كُرِه، وضابطُ المُبالغةِ يُباح له (فِي الأَظْهَرِ إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ) أي: الانتظارِ، فإن بالغ كُرِه، وضابطُ المُبالغةِ فيه كما نقله الرَّافِعِيُ (١) عن الإمامِ: أن يُطوِّلَ الإمامُ تطويلًا لو وُزِّعَ على جميعِ الصَّلاةِ لظهر له أثرٌ محسُوسٌ في الكلِّ، وحينئذِ يُمنَع، وإلَّا فلا، (و) إن (لَمْ يَفُرُقُ) بضَمَّ الرَّاءِ (بَيْنَ الدَّاخِلِينَ) بانتظارِ بعضِهم لتودُّدٍ أو استمالةِ قلبٍ دونَ بعضٍ، بل يعُمُّهم بالانتظارِ بقصدِ التقرُّبِ لله.

ولمَّا كان نفيُ «المُحرَّر» (٤) للكراهة في المَسألة المَذكُورة ليس صريحًا في الاستحبابِ بيَّنه المُصنِّفُ بقولِه: (قُلْتُ: المَذْهَبُ: اسْتِحْبَابُ انْتِظَارِهِ) بشروطِه السّابقة، (واللهُ أَعْلَمُ).

واحتُرزَ بـ «داخل» عمَّا إذا أحسَّ بخارجٍ عن موضعِ الصَّلاةِ فإنَّه لا ينتظِرُه جزمًا، وأمّا الرُّكوعُ الثَّاني مِن الكُسـوفِ فلا يُسَـنُّ الانتظارُ فيه؛ لأنَّه ملحَقٌ بالاعتدالِ، فلا

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۲/ ۲۳۲). (۲) كتب فوقه: ح.

⁽٤) «المحرر» (ص ٥١).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٩٥).

وَلَا يَنْتَظِرُ فِي غَيْرِهِمَا وَيُسَنُّ لِلمُصَلِّي وَحْدَهُ وَكَذَا جَمَاعَةً فِي الأَصَحِّ: إِعَادَتُهَا مَعَ جَمَاعَةٍ يُدْرِكُهَا

تحصلُ الرَّكعةُ بإدراكِه في الأصحِّ، وأمَّا المُنفردُ إذا أحسَّ بداخل في رُكوعٍ أو تَشهُّدٍ أخير فيلتحقُ بالإمامِ كما بحثه بعضُهم (١)، وإن جُعلَ الضَّميرُ في «أحسَّ» للمُصلِّي كما يُشُعِرُ به إطلاقُه شمِلَ المُنفردَ، و «أحسَّ» بالهَمزِ لغةٌ مشهورةٌ، وبتَركِه لغةٌ غريبةٌ.

(وَلا يَنْتَظِرُ) الإمامُ (فِي) ركن من أركانِ الصَّلاةِ كقيامٍ وسجودٍ (غَيْرِهِمَا) أي: الرُّكوعِ والتَّشَهُّدِ الأخيرِ، فإن انتظر فيه كُره جزمًا، وما تقدَّمَ جميعُه يأتي في كلِّ صلاةٍ شُرِعت فيها الجَماعةُ فرضًا أو نفلًا.

(وَيُسَنُّ لِلمُصَلِّي) صلاةً من الخَمسِ (وَحْدَهُ) إعادتُها جزمًا، (وَكَذَا) للمُصلِّي (جَمَاعَةً فِي الأَصَحِّ: إِعَادَتُهَا) أي: إن كان الوقتُ باقيًا كما قيَّدَه صاحبُ «المُعينِ» (مَعَ جَمَاعَةٍ) أخرى (يُدْرِكُهَا) سواءٌ استَوتِ الجَماعتانِ أو زادتِ الثانيةُ بفضيلةٍ أو الأولى، ولا بدَّ أن لا يكونَ إمامُ الثّانيةِ ممن يُكره الاقتداءُ به كما بحثه بعضُهم، ولا يكونُ المُعيدُ فيها ممَّن الانفرادُ في حقّه أفضلُ كالعاري، وجملةُ «يُدرِكُها» صفةٌ يكرونُ المُعيدُ فيها ممَّن الانفرادُ في حقّه أفضلُ كالعاري، وجملةُ «يُدرِكُها» صفةٌ كاشفةٌ، وعبارةُ «المُحرَّر»(٢): «ثمَّ أَدرَكَ جماعةً يُقيمونها»، وظاهرٌ أنَّ الإعادة إنَّما تستحَبُّ مرة واحدة، وحيث لم يُعارِضُها ما هو أهمُّ منها، والمُرادُ بالإعادة هنا معناها اللَّغويُّ لا المَعنَى الأصوليُّ، أعني: العِبادة الواقعة في الوقتِ لعُذرِ أو لسَبقِ معناها اللَّغويُّ لا المَعنَى الأصوليُّ، أعني: العِبادة الواقعة في الوقتِ لعُذرِ أو لسَبقِ أداءِ مختلٌ من فقدِ شرطٍ أو ركنٍ، وصلاةُ الجِنازةِ لا تُسنُ إعادتُها على الصَّحيحِ الآبَها، وصلاةُ الجُمعةِ لا تجوزُ إعادتُها؛ لأنّها لا تقامُ بعدَ أخرى.

⁽١) في الحاشية: «ابن العراقي قبله الإسْنَوِيّ». (٢) «المحرر» (ص ٥١).

وَفَرْضُهُ الْأُولَى فِي الجَدِيدِ وَالأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْوِي بِالثَّانِيَةِ الفَرْضَ، وَلَا رُخْصَةَ فِي تَرْكِهَا وَإِنْ قُلْنَا: سُنَّةٌ إِلَّا بِعُذْرٍ عَامٍّ كَمَطَرٍ

(وَفَرْضُهُ) في الصَّلاةِ المُعادةِ (الأُولَى فِي الجَدِيدِ) والثّانيةُ سُنَّةٌ، وإنّما يكونُ فَرضُه الأولى إذا أغنت عن القَضاءِ، وإلّا ففَرضُه الثّانيةُ المُغنيةُ عنه، (وَالأَصَحُّ) على الجَديدِ (أَنَّهُ يَنْوِي بِالثَّانِيَةِ الفَرْضَ) أيضًا، والثَّاني لا يَنْوِي الفَرضيَّةَ بل الظُّهرَ مثلًا أو العَصرَ، واختاره الإمامُ، وفي زوائدِ "الرَّوضةِ" (أُ أنَّ الرَّاجحَ اختيارُ الإمامِ، وحمَلَ بَعضُهم (أ) قولَ الأصحابِ: "ينوي بالثّانيةِ الفَرضَ» على إعادةِ الصَّلاةِ المَفرُوضَةِ حتى لا يكونَ نَفلًا مبتدأً إلّا أن ينويَ أنَّ إعادتَها فرضٌ.

(وَلارُخْصَة) بإسكانِ الخاءِ، ويجوزُ ضَمُّها، وهي لغةً: التَّسيرُ في الأمرِ، وشرعًا: حكمٌ ثبَتَ على خلافِ الأصلِ لعُذرِ مع قيامِ السَّبِ للحكمِ الأصليِّ (فِي ترْكِهَا) أي: الجَماعةِ، (وَإِنْ قُلْنَا:) هي (سُنَّةٌ إِلَّا بِعُنْرٍ) فتسقُطُ به ويسقُطُ الإثمُ على قولِ فَرضيَّتِها، والكَراهةُ على قولِ سُنيِّتها ولا تحصلُ له مع العُذرِ فضيلةُ الجَماعةِ قولِ فَرضيَّتها، والكَراهةُ على قولِ سُنيِّتها ولا تحصلُ له مع العُذرِ فضيلةُ الجَماعةِ كما أطلقه في «المجموع» (الله مع العُذرِ فضيلةُ الجَماعةِ المُصنِّ فَ قال في صلاةِ المَريضِ: قال أصحابُنا: ولا يَنقُصُ ثَوابُه عن ثَوابِ القائم؛ لأنَّ ه معذورٌ. وقال الرُّويانِيُّ (٥) وغيرُه بحصولِها للمَعذُورِ إن قصدَ الجَماعةَ لولا العُذرُ. وقال المَاوَرُدِيُّ (١): صلاةُ المَريضِ منفردًا كصلاةِ الصَّحيح جماعةً في الفُذرِ بينَ خاصِّ وسيأتي و (عَامٍّ كَمَطَرٍ) يبُلُّ النُّوبَ في ليلٍ الفَضلِ، ولا فرقَ في العُذرِ بينَ خاصِّ وسيأتي و (عَامٌ كَمَطَرٍ) يبُلُّ النُّوبَ في ليلٍ

⁽٢) في الحاشية: «السُّبكي».

⁽٤) في الحاشية: «السبكي وغيره والأذرعي».

⁽٦) «الحاوى الكبير» (٢/ ٣٠٠).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٤).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٢٣).

⁽٥) «بحر المذهب» (٢/ ٢٤٢).

أَوْ رِيحٍ عَاصِفٍ بِاللَّيْلِ وَكَذَا وَحَلٌ شَدِيدٌ عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ خَاصً؛ كَمَرَضٍ وَحَرِّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ

أو نهارٍ بشَرطِ المَشقَّةِ، فخرجَ الخَفيفُ، وواجدُ كِنَّ يَمشي تحتَه وثلج يبُلُّ الثَّوبَ كالمَطرِ، وكذا البَرَدُ الكِبارُ. وقال القاضي حُسَين (١): إن المَطرَ المُتقاطرَ من سُقوفِ الأسواقِ عُذرٌ في الجُمعةِ والجَماعةِ.

(أَوْرِيحٍ عَاصِفٍ) بِالتَّذِكيرِ ويجوزُ التَّأنيثُ ﴿ وَلِسُلَيْمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ ('') (بِاللَّيْلِ) مظلمًا كان أو غيرَه، لا بِالنَّهارِ فليست عذرًا فيه، وهذا مشعِرٌ بأنَّها ليست عذرًا في الصُّبحِ؛ لأنَّها نهاريَّةٌ، لكن المُتَّجِة كما قال بعضُهم (''): إلحاقُها بِاللَّيلِ، واحتُرز بـ «عاصفٍ» وهو الشَّديدُ عن الرِّيحِ الليِّنِ فليسَت عُذرًا، ولا فرقَ في العاصفة بين باردةٍ وغيرِها كما يُشعِرُ به إطلاقُه كالرَّوضة ('') و «أصلِها» ('°)، لكنَّه في «المجموع» ('') قبَدَها بِالباردةِ.

(وَكَنْدَا وَحَلْ) بِفتح الحاءِ بِخَطِّه، وتسكينُها لُغةٌ رَدِيَّةٌ، في ليل أو نهار (شَدِيدٌ) وهـ و الذي لا يُؤمَنُ معه التَّلويثُ، عُـنْرٌ (عَلَى الصَّحِيحِ) ولم يُقيِّد في «التَّحقيق» (٧) و «المجموع» (٨) الوَحَلَ بالشَّديدِ، قال بعضُهم (٩): وهو الوَجهُ.

(أَوْ) عُذْرٍ (خَاصِّ؛ كَمَرَضٍ) يشتُّ معه المَشيُ للجَماعةِ كمَشقَّةِ المَشي في المَطرِ، وإلَّا لم يكن عذرًا (وَحَرِّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ) في ليلِ أو نهارٍ كما يُشعِرُ به إطلاقُه وإطلاقُ

⁽۱) «التعليقة» (۲/ ۱۰۰۹).

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ.

⁽٥) «الشرح الكبير» (٣٠٣/٤).

⁽٧) «التحقيق» (ص ٢٥٩).

⁽٩) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٢) الأنبياء: ٨١.

⁽٤) (روضة الطالبين) (١/ ٣٤٤).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/٤).

⁽٨) «المجموع شرح المهذب» (٤/٤٠٢).

وَجُوعٍ وَعَطَشٍ ظَاهِرَيْنِ

«التّحقيق»(۱) أيضًا، وعبارةُ «الرّوضة»(۱): ومنه أي العامُّ السّمومُ وشدَّةُ الحَرِّ في الظُّهرِ، وعبارةُ «المجموع»(۱): البَردُ الشَّديدُ عُذرٌ في اللَّيلِ والنَّهارِ، وشِدَّةُ الحَرِّ عذرٌ في الظُّهرِ، وعبارةُ «المجموع»(۱): ولا خفاءَ أنَّ الحَرَّ والبَردَ في البلادِ المُفرطةِ الحَرِّ والبَردِ لا في الظُّهرِ، قال بعضُهم (۱): ولا خفاءَ أنَّ الحَرَّ والبَردَ في البلادِ المُفرطةِ الحَرِّ والبَردِ لا يكونانِ عُذرًا في حَقِّهِم إلَّا إن خرج عمّا أَلِفُوه منهما، وما ذكرَه المُصنَّفُ مِن عَدِّ الحَرِّ والبَردِ من العُذرِ الخاصِّ مخالفُ لِما في «الرَّوضة»(۱) كأَصْلِها(۱) من عَدِّهما من العُذرِ العامِّ، وقد يُجمَعُ بينهما بحَملِ ما في المَتنِ على ما إذا أحسَّ بهما ضعيفُ الخِلقةِ دون قويها، وَحَمل ما في «الرَّوضة»(۷) على ما إذا أحسَّ بهما قويُ الخِلقةِ وضَعيفُها.

(وَجُوعٍ وَعَطَشٍ ظَاهِرَيْنِ) أي: شَديدَينِ، ولا يُشتَرطُ مع ذلك حُضورُ الطَّعامِ والشَّرابِ، خلافًا لِما في «التَّحقيق» (١) و «الرَّوضة» (٩) و «أصلِها» (١٠) من التَّقييدِ بالحُضورِ والتَّوقان؛ لأنَّهما من العُذرِ وإن لم ينضمَّ إليهما جوعٌ وعطشٌ كما تقدَّم للمُصنِّفِ آخِرَ بابِ شروطِ الصَّلاةِ كراهةُ الدُّخولِ فيها بحضرةِ طعامٍ يَتوقُ إليه، بل جعل بعضُهم التَّوقانَ إلى الشَّيءِ عذرًا وإن لم يحضُرْ فيبدأ بالأكلِ والشُّربِ، ولو فاتته الجَماعةُ.

وليس المُرادُ الشِّبَعَ، بل أكلُ لُقَمِ تكسِرُ حِدَّة الجُوعِ إلَّا أن يكون الطَّعامُ كلّبنِ

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٥).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٦) «الشرح الكبير» (٤/ ٣١١).

⁽۸) «التحقيق» (ص ۲٥٩).

⁽۱۰) «الشرح الكبير» (٤/ ٣١٠).

⁽١) «التحقيق» (ص ٢٥٩).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٠٤).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٤).

⁽٧) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٥).

⁽٩) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٥–٣٤٦).

وَمُدَافَعَةِ حَدَثٍ وَخَوْفِ ظَالِمٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ و مُلَازَمَةِ غَرِيمٍ مُعْسِرٍ

ونحوِه ممَّا يؤتى عليه مرةً واحدةً، ومحلُّ الكَراهةِ في الجُوعِ والعَطشِ إذا لم يخَفْ فوتَ الوقتِ في الأصحِّ.

(وَمُدَافَعَةِ حَدَثٍ) ريح أو بولٍ أو غائطٍ، بل تكره الصَّلاةُ معه كما تقدَّم.

(وَخَوْفِ ظَالِمٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ) معصُومٍ كل منهما، ويدخل في تنكيرِ «نفسٍ» و «مالٍ» نفسُ غيرِه ومالُه ممَّن يلزمُه الذَّبُّ عنهما كما في «المُحرَّرِ» (۱) و «الرَّوضةِ» (۱) و «أصلها» (۱) ، وقضيَّتُه أنه لو لم يَلزمُه الذَّبُّ عن غيرِه لا يُعذَر، ونظرَ فيه بعضُهم (۱) وقال: الوجه أنَّ الذَّبَ عن حَيوانٍ مَعصُومٍ من آدميٍّ وغيرِه أولى من تحصيلِ الجَماعةِ وإن لم يوجب ذلك، والخَوفُ ممَّن ليس ظالمًا ليس بعُذرٍ إلَّا في حقِّ مَن هو مُعسِرٌ بدَينٍ أو عليه عقوبةٌ يُرجى تَركُها فيستثنى من مفهومٍ خوفِ ظالمٍ، ومن الخَوفِ على المالِ كونُ خُبزِه في تنُّورٍ، وطبيخِه في قِدرٍ بلا متعهدٍ.

(و) خوفُ (مُلَازَمَةِ غَرِيمٍ) بتَركِ تنوينِه لإضافتِه إلى (مُعْسِرٍ) والمَعنَى: ملازمةُ غريمٍ له وهو معسرٌ، وأُريدبه هنا: من لا يجدُ وَفاءً لدَينِه ولا بيِّنةٌ بإعسارِه، أو له بيِّنةٌ وعُسُرَ إقامتُها، أو لا يسمَعُها الحاكمُ إلَّا بعد حبسِه، ويخاف إذا خرج للجماعة من غريمِه المُلازمة المُسمَّاة عرفًا بالتَّرسيم، أو يخافُ الحَبسَ، وحَذَفَ المُصنِّفُ مفعولَ المَصدرِ وهو «له» كما قدَّرناه، ويجوز تنوينُ «غريم» ونصبُ «معسرٍ».

والغَريمُ: هو مَن عليه الدَّينُ، ويطلقُ لغةً على صاحبِ الحقِّ؛ مأخوذٌ من الغَرامِ أي: الدَّوام، وأُريدَ هنا دوامُ الطَّلبِ.

⁽١) «المحرر» (ص ٥٢).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٠٧).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٤٥).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَعُقُوبَةٍ يُرْجَى تَرْكُهَا إِنْ تَغَيَّبَ أَيَّامًا وَعُرْيٍ وَتَأَهُّبٍ لِسَفَرٍ مَعَ رُفْقَةٍ تَرْحَلُ

(وَعُقُوبَةٍ يُرْجَى تَرْكُهَا) عبارةُ «المُحرَّر»(۱) و «الرَّوضة»(۲) وغيرِ هما: «يرجو» بالبناءِ للفاعل، وهي أَوْلى؛ فإنَّ النَّظرَ ليس إلى رجاءِ غيرِه، بل إلى رجائِه تَرْكَها بالعَفوِ عنها بأن تكونَ ممّا يقبلُ العَفوَ كقصاصٍ وحَدِّ قذفِ (إِنْ تَغَيَّبَ أَيَّامًا) بخلافِ ما لا يَقْبَلُ العَفْوَ كحَدِّ السَّرِقةِ، أو كان لا يرجو تَرْكَها، فلا يكون التَّغيُّبُ حينئذِ عذرًا في تركِ الجَماعةِ، وقيَّده في «المجموع»(۲) بما إذا بلغ الإمامَ فأفهم جوازَ التَّغيُّبِ عن الشَّهودِ حتى لا يرفعوا أمرَهُ للإمام، وقضيةُ إطلاقِ المَتنِ كالأصحابِ: أنَّه لا فرقَ بين الرَّجاءِ القريبِ والبعيدِ، وتوقَّف فيه بعضُهم (۱)، واستشكل الإمامُ جوازَ تغيُّبِ مَن عليه قِصاصٌ بأنَّ موجِبَه كبيرةٌ، والتَّخفيفُ ينافيه، وأجابَ بأن العَفوَ مندوبٌ، والتَّغيُّبَ طريقٌ للعَفوِ.

(وَعُرْيٍ) بأن لا يجد ثوبًا يليقُ به، سواءٌ أكان ساترَ عوْرتِه أم لا، ويؤخذُ مِن هذا أنَّ الفَقية إذا وَجَد غيرَ لائقٍ به كقَباءٍ كان عذرًا في حقِّه، واستظهره بعضُهم، ومَن عادَتُه في الغالبِ الاقتصارُ على الإزارِ فقط، كبعض أطرافِ الحجازِ لا يكون ذلك عذرًا لهُم قطعًا كما نبَّه عليه بعضُهم.

و «عُرْي» بضمِّ العَينِ وسكونِ الرَّاءِ بخَطِّه، ويجوزُ كسرُ الرَّاءِ وتشديدُ الياءِ، وفي «الصِّحاح»(٥): فَرَسٌ عُرْيٌ أي: ليس عليه شيءٌ.

(وَتَأَهُّ بِ لِسَفَرٍ مَعَ رُفْقَةٍ تَرْحَلُ) ويلحقُه مشقةٌ أو وَحشةٌ في التَّحلُّفِ عنهم،

⁽١) «المحرر» (ص ٥٢).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٥).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٠٥).

⁽٤) في الحاشية: «الأذرعِي».

⁽٥) الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٤٢٤).

وَأَكْلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهٍ وَحُضُورِ قَرِيبٍ مُحتَضَرٍ، أَوْ مَرِيضٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ، أَوْ يَأْنَسُ بِهِ

فيتركُ الجَماعةَ ويرحلُ معهم، وإطلاقُه السَّفرَ يشملُ ما كان للنُّزهةِ، وتوقَّف فيه بعضُهم (١) سِيَّما إذا تعطَّلَ الفَرضُ في تلك الصَّلاةِ الحاضرةِ بغَيبتِه.

(وَأَكْلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهٍ) للتَّداوي، أو لا كبصَلِ أو ثُومٍ نِيءٍ عجَزَ عن ذَهابِ رِيحِه بغسل وعلاجٍ، بخلافِ المَطبُوخِ فيُغتفر ما بقيَ من ريحِه، ودخولُ المَسجدِ لمن أكلَ النِّيءَ مكروهٌ، وقال ابنُ المُنذرِ: حرامٌ، وتبعه المُصنِّفُ في «شرحِ مسلمٍ»(٢)، وألحق بعضُهم الجُذامَ والبَرَصَ بأكلِ ذي ريحٍ كريهٍ.

(وَحُضُورِ قَرِيبٍ مُحتَضَرٍ) وهو مَن حضَرَه المَوتُ ولو عنده متعهِّدٌ، وفي معنى القَريبِ: زوجةٌ ومملُوكٌ وصِهرٌ وصديقٌ، ولو قال: «قريبِ ونحوِه» لعمَّ ذلك.

(أَوْ مَرِيضٍ) قَريبٍ أو أجنبيّ (بِلا مُتَعَهِّدٍ، أَوْ) بمَريضٍ متعهدٍ لكن (يَأْنَسُ بِهِ) أي: بحُضورِ قريبٍ له بأن يَلحَقَه ضررٌ بغَيبةِ الحاضرِ عنه، و «مريضٌ» إمّا عطفٌ على «محتضرٍ» صفة قريبٍ فيخرج: تمريضُ الأجنبيُّ مع أنّه عذرٌ، وإمّا على «قريبٍ» أي: أو حضورِ مريضٍ، فيشمل مسألة التّأنيسِ بالأجنبيّ، لكنّها خاصةٌ بالقريب، ولو قال: «وحضورُ قريبٍ محتضرٍ أو يأنسُ به أو مريضٍ بلا متعهدٍ» لسَلِمَ من المَحذورَينِ المُتقدِّمينِ، هذا ما ذكرَه المُصنّفُ من الأعذار، ومنها إنشادُ الضالَّةِ لراجي الظّفرِ بها، ووُجدانُ غاصبِ مالِه عند إرادةِ استِردادِه منه، وغلبةُ النَّومِ إن انتظرَ الجَماعة، وجميعُ ما سبق من الأعذارِ المُسقطةِ للجَماعةِ محلَّه كما بحثه بعضُهم فيمن لم يتأتّ له إقامةُ الجَماعة في بيتِه، وإلَّا لم يسقُط عنه الطَّلبُ، وإن حَصَلَ الشِّعارُ بغيرِه.

(۲) «شرح النووي على مسلم» (٥/ ٤٨).

⁽١) في الحاشية: «الأذرعِي».

(فَصُلُ)

لا يَصِحُّ اقْتِدَاقُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ بُطْلانَ صَلاتِهِ أَوْ يَعْتَقِدُهُ كَمُجْتَهِدَبْنِ اخْتَلَفَا فِي القِبْلَةِ أَوْ إِنَاءَيْنِ فَإِنْ تَعَدَّدَ الطَّاهِرُ فَالأَصَحُّ الصِّحَّةُ مَا لَمْ يَتَعَيَّنْ إِنَاءُ الإِمَامِ لِلنَّجَاسَةِ فَإِنْ ظَنَّ طَهَارَةَ إِنَاءِ غَيْرِهِ اقْتَدَى بِهِ قَطْعًا

(فَصْلُ) في صِفَاتِ الأَثَمَةِ الْمُسْتَحَقَّة وَالمُسْتَحَبَّةِ

(لا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ) أي: الشَّخصِ (بِمَنْ يَعْلَمُ بُطْلانَ صَلاتِهِ) كعِلمِه بكُفرِه أو حَدَثِه أو غيرِ ذلك، والعلمُ: هو الحكمُ الجازمُ الذي لا يقبلُ التَّغييرَ (أَوْ يَعْتَقِدُهُ) أي: بُطلانها من حيثُ الاجتهادُ (كَمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا فِي القِبْلَةِ أَوْ) في (إِنَاءَيْنِ) فقط أي: بُطلانها من حيثُ الاجتهادُ (كَمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا فِي القِبْلَةِ أَوْ) في (إِنَاءَيْنِ) فقط طاهرٍ ونجَسٍ وتوضَّاً كلُّ من إنائِه فليس لواحدٍ منهما الاقتداءُ بالآخرِ في كلِّ من المسألتينِ، وأراد بالاعتقادِ: الظنَّ الغالبَ، بدليلِ تمثيلِه بالمُجتهدَينِ لا ما اصطلح عليه الأصوليُّ مِن أنَّه الحكمُ الجازمُ القابلُ للتَّغييرِ.

(فَإِنْ تَعَدَّدَ الطَّاهِرُ) من آنيةٍ ثلاثةٍ مَثلًا وقع في أحدِها نجَسٌ والمُجتهدونَ ثلاثةٌ وظنَّ كلُّ منهم طهارة الثّانية ولم يغلب على ظنّه بشيءٍ من الآخرين، (فَالأَصَحُّ) وعبَّرُ في «الرَّوضةِ»(۱) بالصَّحيحِ (الصِّحَّةُ) لاقتداء بعضهم ببعض (مَا لَمْ يَتَعَيَّنْ إِنَاءُ الإِمَامِ) أي: مدة عدم تَعيُّنِ إنائه (لِلنَّجَاسَةِ) وهو الثَّالثُ في مسألةِ الثّلاثةِ، فلو اقتدى به أعاد ما صلَّاه خلفه فقط، (فَإِنْ ظَنَّ) واحدٌ من الثَّلاثةِ المُجتَهدينَ (طَهَارَةَ إِنَاءِ غَيْرِهِ اقْتَدَى بِهِ قَطْعًا) أو نَجاسة إِناءِ غَيْرِه لم يَقْتَدِ به قطعًا.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٨).

فَلُوِ اشْتَبَة خَمْسَةٌ فيها نَجِسٌ عَلَى خَمْسَةٍ فَظَنَّ كُلُّ طَهَارَةَ إِنَاءٍ فَتَوَضَّا بِهِ وَأَمَّ كُلُّ فِي صَلَاةٍ فَفِي الأَصَحِّ يُعِيدُونَ العِشَاءَ إِلَّا إِمَامَهَا فَيُعِيدُ المَعْرِبَ وَلَوِ اقْتَدَى شَافِعِيٌّ بِحَنَفِيِّ مِحَنَفِيٍّ مِحَنَفِيٍّ مِحَنَفِيٍّ مِحَنَفِيًّ مِصَلَّا فَيْءِ الأَصَحِّ الصِّحَةُ فِي الفَصْدِ دُونَ المَسِّ اعْتِبَارًا بِنِيَّةِ المُقْتَدِي مَسَّ فَرْجَهُ أَوِ افْتَصَدَ فَالأَصَحُّ الصِّحَّةُ فِي الفَصْدِ دُونَ المَسِّ اعْتِبَارًا بِنِيَّةِ المُقْتَدِي

(فَلُو اشْتَبَهَ خَمْسَةٌ) مِن أوانٍ (فيها) واحدٌ (نَجِسٌ عَلَى خَمْسَةٍ) مِن رجالٍ مثلًا (فَظَنَّ كُلُّ) منهم (طَهَارَةَ إِنَاءٍ) منها (فَتَوَضَّأَ بِهِ) أو اغتسَلَ أو غسلَ ثوبه أو بدنه ولم يظنَّ شيئًا من حالِ الأواني الأربعةِ، (وَأَمَّ كُلُّ) منهم بالباقين (فِي صَلاةٍ) مِن الخَمسِ مُبتدئينَ بالصُّبحِ، (فَفِي الأَصَحِّ) السَّابقِ في قولِه: «والأصحُّ الصِّحَّةُ»، ومقتضى «الرَّوضة» (الصَّحيحِ (يُعِيدُونَ العِشَاءَ إِلَّا إِمَامَهَا فَيُعِيدُ المَغْرِبَ) والمُرادُ أنَّ الاقتداءَ الأخيرَ لكلِّ إمامٍ غيرُ صحيحٍ، وحينئذِ فيقضي كلُّ منهم ما كان مأمومًا فيه آخِرًا.

ولمَّا فرغَ من حكم الاختلافِ في الاجتهاد شرَعَ في الاختلافِ في غيرِه فقال: (وَلَوِ اقْتَدَى شَافِعِيُّ بِحَنْفِيٍّ مَسَّ فَرْجَهُ أَوِ افْتَصَدَ) أو مالكيِّ لا يعتقد وجوب التَّرتيبِ في الوُضوءِ، (فَالأَصَحُّ الصِّحَّةُ) للاقتداءِ (فِي) صورةِ (الفَصْدِ دُونَ المَسِّ) وعدم اعتبار وجوب .. (١)، وزاد على «المُحرَّر» وله قوله: (اعْتِبَارًا بِنِيَّةِ) أي: اعتقادِ (المُقْتَدِي) ومدارُ عدم صحَّةِ الاقتداءِ بالمُخالفِ على تركِه شرطًا أو ركنًا في اعتقادِ (المُقتَدي، ويُستثنى من ذلك كما قال الحَلِيميُّ وغيرُه واستحسَنَه الرَّافِعِيُّ (١) ما إذا كان الإمامُ وليَّ الأمرِ أو نائبَه وتَركَ بعض الواجباتِ في اعتقادِ المأمومِ؛ فإن

(٢) كلمة غير واضحة في حاشية الأصل.

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٤٨).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٣١٤).

⁽٣) «المحرر» (ص٥٣).

وَلا تَصِحُّ قُدْوَةٌ بِمُقْتَدٍ وَلا بِمَنْ تَلْزَمُهُ إِعَادَةٌ كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ وَلا قارئٍ بِأُمِّي فِي الجَدِيدِ وَهُوَ: مَنْ يُخِلُّ بِحَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدَةٍ مِن الفَاتِحَةِ

الاقتداء صحيحٌ لِما في مُفارقتِه من الفِتنةِ، وقد استشكل بعضُهم (١٠) ترجيحَ الصِّحَةِ في مسألةِ الفَصْدِ بأن صلاةَ الإمامِ عند نفسِه باطلةٌ فكيف يسوغُ الاقتداءُ بمن يرى بُطلانَ صلاةِ نفسِه وكيف يجزمُ بالنيَّةِ، ومال إلى ترجيحِ ما قاله القَفَّالُ من أنَّ العِبْرةَ بنيَّةِ الإمامِ، ولو حافظ حنفيٌ أو غيرُه على الواجباتِ والشُّروطِ عند الشّافعيِّ صحَّ الاقتداءُ به، وكذا لو شكَّ في إتيانِه بها على الأصحِّ.

(وَلا تَصِحُّ قُدُوةٌ بِمُقْتَدٍ) حالَ اقتدائِه، وكذا لو شكَّ في كونِه مقتديًا، وأمَّا اقتداءُ شخصٍ بمَسبُوقٍ بعد سَلامِ إمامِه فصحيحٌ، (وَلا) قدوة (بِمَنْ تَلْزَمُهُ إِعَادَةٌ كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ) لفقدِ ماءٍ وفاقدُ الطُّهْرَينِ أَوْلى.

ثمَّ شرَعَ في بيانِ الخَلَلِ بالنَّظِرِ للقِراءةِ، فقال: (وَلا) يصحُّ قدوةُ (قارئٍ) وهو من يُحسِنُ الفاتحةَ (بِأُمِّيٍّ فِي الجَدِيدِ) المَحكيِّ في هذه المَسألةِ لا فيما قَبْلَها، سواءٌ علِمَ المُقتدي حالَه أم لا، ومحَلُّ الخِلافِ حيثُ لم تجبِ الإعادةُ على الأميِّ، فإن وجبت عليه لتقصيرِه لم يصحَّ الاقتداءُ به جزمًا.

(وَهُو: مَنْ يُخِلُّ بِحَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدَةٍ مِن الفَاتِحَةِ) أي: لا يُحسِنُ واحدًا منهما عَجْزًا بأن لا يُطاوِعه لسانُه أو طاوعه ولم يتَّسِعِ الوقتُ للتَّعلُّم، وفي «المجموع»(١) أنَّ من يُحسِنُ اللهِ الذِّكرَ كقارئٍ مع من لا يُحسِنُ إلَّا الذِّكرَ كقارئٍ مع أنَّ من يُحسِنُ احرَفٍ أو تشديدةٍ من الفاتحةِ لا عجزًا بل اختيارًا لا يصحُّ اقتداءُ أميِّ، ومن أخلَّ بحرفٍ أو تشديدةٍ من الفاتحةِ لا عجزًا بل اختيارًا لا يصحُّ اقتداءُ

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٣٧٩).

⁽١) في الحاشية: «السُّبكي ثم البلقيني».

وَمِنْهُ أَرَتُّ يُدْغِمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ و أَلْثَغُ يُبْدِلُ حَرْفًا وَتَصِحُّ بِمِثْلِهِ وَتُكْرَهُ بالتَّمْتَام والفَأْفَاءِ

القارئِ به قطعًا، والأميُّ نسبةً للأمِّ كأنَّه على حالِه حينَ وِلادتِه، وهو لغةً: اسمٌّ لمَن لا يَكتُبُ، ثمَّ استُعمِلَ مجازًا فيما ذكرَه المُصنِّفُ.

(وَمِنْهُ) أي: الأميّ في الجَديدِ، وعبارةُ «المُحرَّرِ»(١): «ويدخلُ فيه» (أَرَتُّ) بمُثناةٍ شديدةٍ، ويقال: في لسانِه رُتَّةٌ بضمّ الرَّاءِ، وفسَّرَه المُصنِّفُ بمن (يُدْغِمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ) أي: الإدغام.

(و) من الأُميِّ أيضًا في الجَديدِ (أَلْثَغُ) بمُثلَّثةٍ وغينِ معجمةٍ (يُبْدِلُ حَرْفًا) كالسِّينِ بحرفٍ آخَرَ كالثاءِ المُثلَّثةِ، فيقول: «المثتقيم» في «المُسْتقيم».

ومنَ الأُميِّ كما في «الرَّوضةِ» (٢) و «أصلِها» (٣) و «المُحرَّر» (٤): مَن في لسانِه رَخَاوةٌ تمنَعُ أصلَ التَّشديدِ، ومَن لُثْغَتُه يسيرةٌ لا يُمنعُ من إتيانِ الحَرفِ على معناه، فلا يجري فيه خلافُ الأميِّ، بل هو قارئٌ.

(وَتَصِحُّ) قدوةُ أُمِّيِّ (بِمِثْلِهِ) من كلِّ وجهٍ؛ كأرَتَّ بأَرَتَّ لا هو بألثَغَ ولا عكسه، ولا من يُحسِنُ بعضًا آخرَ.

(وَتُكُورَهُ) القُدوةُ (بالتَّمْتَامِ) وهو من يُكرِّر التَّاءَ، (والفَأْفَاءِ) بمَدِّ وهمزَتينِ وهو من يكررُ الفاء، ويُتصوَّرُ في غيرِ الفاتحةِ، ويُكره أيضًا بالوَأُواءِ كما في «البيانِ»(٥) وهو من يكررُ الواوَ، قال بعضُهم (٦): وكذا من يكرِّرُ سائرَ الحُروفِ، ولا فرقَ في

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٥٠).

⁽۱) «المحرر» (ص ٥٣).

⁽٤) «المحرر» (ص ٥٣).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٣١٨).

⁽٦) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ في المهمات».

⁽٥) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٢/ ١٤).

وَ اللَّاحِنِ فَإِنْ غَيَّرَ مَعْنَى كَ «أَنْعَمْتُ» بِضَمِّ أَوْ كَسْرٍ أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمْكَنَهُ التَّعَلُّمُ فَإِنْ عَجَزَ لِسَانُهُ أَوْ لَمْ يَمْضِ زَمَنُ إِمْكَانِ تَعَلَّمِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي الفَاتِحَةِ فَكَأُمِّيٍّ وَإِلا

كراهةِ ما ذُكِرَ بين أَنْ يكونَ ذلك في الفاتحةِ أم لا، وعن الرُّويانِيِّ (۱) كراهةُ إمامةِ من ينطِقُ بحَرفٍ بينَ حرفينِ، كالعَربيِّ الذي ينطقُ بالقافِ بين الكافِ والقافِ، ونظر في «المجموع» (۲) في صحَّةِ ذلك بأنَّه لم يأتِ بالحَرفِ الأصليِّ.

(وَ) لكن تكرهُ القُدوةُ بالشَّخصِ (اللَّاحِنِ) في قراءته بما لا يُغيِّرُ لحنُه المَعنَى كَجَرِّ دالِ «الحمدُ»، واللَّحنُ أصلُه كما في «الصِّحاحِ»("): الخطأُ في الإعرابِ.

(فَإِنْ غَيَّرَ) اللَّاحنُ (مَعْنَى) في فاتحةٍ (كَ «أَنْعَمْتُ» بِضَمِّ) للتّاءِ (أَوْ كَسْرٍ) لها (أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمْكَنَهُ التَّعَلُّمُ) بأنْ وسِعَ الوقتُ له ولم يتعلَّم، وقد تسمَّحَ الرَّافِعِيُّ (١٤) وغيرُه في عدِّهِم من اللَّحنِ ما أبطلَ المَعنَى.

وأمَّا اللّاحنُ (فَإِنْ عَجَزَ لِسَانُهُ) بفتحِ الجيمِ ويجوزُ كَسرُها أي: لم يُطاوِعُه (أَوْ) لم يعجِزْ ولكن (لَمْ يَمْضِ زَمَنُ إِمْكَانِ تَعَلَّمِهِ، فَإِنْ كَانَ) اللّاحنُ بالتَّغييرِ (فِي الفَاتِحَةِ فَكَأُمِّيٍّ) حُكْمُه، وتقدَّم أنَّ قدوةَ مثلِه به صحيحةٌ، ويُعتبَر كما قال البغويُ (٥) وغيرُه مُضيُّ زمنِ إمكانِ التَّعلُّمِ من إسلامِ المُصلِّي إن طرأَ الإسلامُ عليه، فإن كان مسلمًا أصليًّا فالمُعتبَرُ كما بحثه بعضُهم (١) اعتبارُه فيه من سنِّ التَّميزِ، ولا فرقَ في الرُّكنِ والشَّرطِ بين بالغ وصبيِّ، وحينئذٍ لا تصحُّ صلاةُ مميِّزٍ أمكنه التَّعلُّمُ ولا الاقتداءُ به (وَإِلّا) بأن كان في غيرِ الفاتحةِ وغيَّرَ المَعنَى؛ كقراءةِ «أنَّ اللهُ بريءٌ

⁽۱) «بحر المذهب» (۲/ ۲۲۰).

⁽٣) الصحاح» للجوهري (٦/ ٢١٩٣).

⁽٥) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٢٦٧).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٦٧).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٣/ ٣٢٦-٣٢٧).

⁽٦) في الحاشية: «الإسنوي».

فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ وَالقُدْوَةُ بِهِ وَلا تَصِحُّ قُدْوَةُ رَجُلٍ وَلا خُنثَى بِامْرَأَةٍ، وَلا خُنثَى وَتَصِحُّ لِلْمُتَوضِّ بِالمُتَكِمِّ وَلِلْكَامِلِ وَتَصِحُّ لِلْمُتَوضِّ بِالمُتَكِمِّ وَلِلْكَامِلِ وَلَاصَّبِعِ وَلِلْكَامِلِ بِالطَّبِعِ وَالمُضْطَجِعِ وَلِلْكَامِلِ بِالصَّبِعِ وَالعَبْدِ

من المُشركين ورسولِه» بكسرِ اللَّامِ (فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ وَالقُدْوَةُ بِهِ) إن لم يكن عالمًا عامدًا، وإلَّا بطَلَت، وقال الإمامُ واختاره بعضهم (١٠): لو قيل: ليس لهذا اللَّاحنِ قراءة عير الفاتحةِ ممّا يلحَنُ فيه لم يكن بعيدًا.

ولمّا فرَغَ من بيانِ الخلَلِ في القِراءةِ انتقل إلى بيانِ الخَللِ في المُصلِّي فقال: (وَلا تَصِحُّ قُدْوَةُ رَجُلٍ) بامرأةٍ ولا خُنثَى مُشْكِل، وأريدَ به «رَجُلّ» مقابلُ المَرأة؛ ليشملَ الصَّبيّ، (وَلا) قدوةُ (خُنثَى) مُشكِلِ (بِامْرَأَةٍ، وَلا خُنثَى) مُشْكِلٍ، وأمّا الرَّجلُ فهو إمامٌ لكلِّ أحدٍ، والمَرأةُ تقتدي بمثلِها وبالخُنثى.

(وَتَصِحُّ) القُدوةُ (لِلْمُتَوَضِّئِ بِالمُتَيَمِّمِ) الذي لا يَلزَمُه إعادةٌ كما يُفهَم من قولِه سابقًا: «ولا بمَن تَلزَمُه إعادةٌ»، (وَبِمَاسِحِ الخُفِّ) وتصحُّ قدوةُ المُستنجي بالماءِ بالمُستنجي بالحَجَرِ، (و) تصحُّ (لِلْقَائِمِ بِالقَاعِدِ وَالمُضْطَجِعِ) ولو مُومئًا كما قال المُتَولِّي، وقيَّده بعضُهم بالإيماءِ الظَّاهرِ، فأمّا من يشيرُ بجُفونِه أو رأسِه إشارةً خفيةً، أو يُجري الأركانَ على قلبِه لعجزِه فلا تصحُّ القُدوةُ به؛ لأن المأمومَ لا يشعرُ بانتقالاتِه، ويصحُّ للقاعدِ بالمُضطجعِ بطريقٍ أَوْلَى، (و) تصحُّ القُدوةُ (لِلْكَامِلِ) وهو البالغُ الحُرُّ (بِالصَّبِيِّ) المُميِّزِ في فرضٍ أو نفل، (وَالعَبْدِ) بلا كَراهةِ فيه، لكنَّ البالغُ أَوْلَى من الصَّبِيِّ، والحُرَّ أَوْلَى من العَبِد، قال في «المجموع» (*): فيه، لكنَّ البالغُ أَوْلَى من الصَّبِيِّ، والحُرَّ أَوْلَى من العَبِد، قال في «المجموع» (*):

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٨٧).

(١) في الحاشية: «السُّبكي».

وَالْأَعْمَى وَالبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى النَّصِّ وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ قُدُوةِ السَّلِيمِ بِالسَّلِسِ، والطَّاهِرِ بِالمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ المُتَحَيِّرَةِ وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ امْرَأَةً، أَوْ كَافِرًا مُعْلِنًا

فإن ترجَّحَ بفِقهِ فهُما سواءٌ، وعبدٌ بالغٌ أولى من حُرِّ صَبيِّ، وحكمُ صَبيةٍ وأَمةٍ حكمُ صَبيةٍ وأَمةٍ حكمُ صَبيقٍ وعَبدٍ، ويجوزُ اقتداءُ الكاملِ بمَنِ اجتمعَ فيه رقٌّ ونَقصٌ، ولو قال المُصنِّفُ: «بالصَّبيِّ العَبدِ» لشمِلَ هذه المَسأَلةَ.

(وَالأَعْمَى وَالبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى النَّصِّ) وعبَّر في «المُحرَّر»(١) بالأظهَرِ، قال المَاوَرْدِيُّ (١): ولو اجتمعَ حُرُّ ضَريرٌ وعبدٌ بصيرٌ فالأوَّلُ أولى، (وَالأَصَحُّ صِحَّةُ قُدُوَةِ السَّلِيمِ بِالسَّلِسِ) بكسرِ اللَّام: اسمٌ لشخصٍ به سَلَسٌ بفتحِها.

(و) قدوةُ (الطَّاهِرِ بِالمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ المُتَحَيِّرةِ) وكذا بمَن به جُرحٌ سائلٌ، أمّا المُتحيِّرةُ لا يصحُّ القُدوةُ بها لطاهرٍ ولا متحيِّرةٍ على الصَّحيح، قيل: ويؤخذُ من كلامِه وجوبُ القَضاءِ عليها، وهو الصَّحيحُ وإن لم يُصرِّح به في بابِ الحَيضِ؛ إذْ لا مَعنَى لمَنعِ الاقتداءِ بها إلَّا وجوبُ القَضاءِ عليها، وإذا قلنا بعَدمِ وجوبِ القَضاء عليها كما هو المَنصُوصُ فالظَّاهرُ كما قال بعضُهم (٣) جوازُ قدوةِ الطَّاهرةِ بها.

ثمَّ أشار المُصنفُ لمَسائلَ قد لا يظهرُ فيها الخَللُ في الاقتداءِ وهو موجودٌ في نفسِ الأمر فيبطُلُ الاقتداءُ عند ظهورِه بقوله: (وَلَوْ بَانَ) أي: اتَّضَح (١) (إِمَامُهُ امْرَأَةً، نفسِ الأمر فيبطُلُ الاقتداءُ عند ظهورِه بقوله: (وَلَوْ بَانَ) أي: اتَّضَح (١) (إِمَامُهُ امْرَأَةً، أَوْ) خُنثَى مُشْكِلًا بعد ظَنِّه أوّلا رَجُلا أَوْ بانَ (كَافِرًا مُعْلِنًا) كُفْرَه كَذِمِّي بعد ظنّه مسلمًا ويُقبَلُ قولُ الإمام: إنَّه كافرٌ، ويُعرَفُ إعلائه: بلُسِ غِيارٍ ونَحوِه، وإذا صلّى

⁽٢) «الحاوى الكبير» (٢/ ٣٢٢).

⁽۱) «المحرر» (ص ٥٣).

⁽٣) في الحاشية: «ابن النقيب».

⁽٤) زاد بعدها في الأصل: «في الصلاة أو بعدها». ولعله ضرب عليها.

قِيلَ: أَوْ مُخْفِيًّا وَجَبَتِ الإِعَادَةُ لا جُنْبًا و ذَا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ، قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ، و قَوْلُ الجُمْهُورِ أَنَّ مُخْفِيَ الكُفْرِ هُنَا كَمُعْلِنِهِ واللهُ أَعْلَمُ

كافرٌ ولم يُظهِرِ التَّشهُّدَ بحيثُ يُسمَعُ منه لا يُحكَمُ بإسلامِه، (قِيلَ: أَوْ) بان (مُخْفِيًا) كُفْرَه كَزِنْدِيقٍ (وَجَبَتِ الإِعَادَةُ) ويظهَرُ في نصبِ «امرأة» أنَّه على الحالِ المُؤَوَّلَةِ بَمُتأنِّث، أو على أنَّه خبرُ «كان» على تضمينِ بان مَعناها(١١)، ويَحتمِلُ غيرَ ذلك، وفي «المُحرَّر»(٢): ولو بانَ بعد الاقتداء كونُ إمامِه امرأةً، فاختصره المُصنِّفُ فيما ذكره.

(لا) إن بانَ إمامُه (جُنبًا) أو مُحدِثًا، ولو ذَكَرَه عِوَضًا عن "جُنبًا» كان أولى، إلّا أن يقال: إذا لم تجبْ إعادةُ الصَّلاةِ خلفَ الجُنبِ فخلفَ المُحدِث أولى، (و) لا أن يقال: إذا لم تجبْ إعادةُ الصَّلاةِ خَفيَّةٍ) في بدنِه أو ثوبِه، فلا تجبُ إعادةُ الصَّلاةِ خَلفَه، وإذا علم المأمومُ نجاسةَ إمامِه واقتدى به ناسيًا أعادَ قَطعًا، وما ذكره في الجُنبِ هو في غيرِ جمُعةٍ أو فيها إذا كان الإمامُ زائدًا على أربعين، وتبعَ في التَّقييدِ بالخفيَّةِ «المُحرَّر» (٣)، وأشعر بوجوبِ القضاءِ في الظَّاهرِ، لكنَّ الصَّحيحَ كما اقتضاه كلامُ «الرَّوضةِ» (١) و «المجموع» (٥) القَطعُ بعدم الوُجوبِ، وصرَّحَ به في «التَّحقيق» (١) أيضًا.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ المَنْصُوصُ، و) هو (قَوْلُ الجُمْهُورِ) أيضًا (أَنَّ مُخْفِيَ الكُفْرِ هُنَا) أي: في مسألةِ الاقتداءِ به (كَمُعْلِنِهِ) في وجوبِ إعادةِ صلاةِ المُقتدي به، (واللهُ أَعْلَمُ) لا ما صحَّحَه «المُحرَّر»(٧) مِن عدمِ وجوبِ الإعادةِ المُوافقِ للبَغَوِيِّ، وإن قال في

⁽١) كتب فوقها: «أي كان». (٢) «المحرر» (ص ٥٤).

⁽٣) «المحرر» (ص ٥٤). (٤) «روضة الطالبين» (١/ ٣٥٣).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٥٩). (٦) «التحقيق» (ص ٢٧٠).

⁽٧) «المحرر» (ص ٥٤).

والأُمِّيُّ كَالمَرْأَةِ فِي الأَصَعِّ وَلَوِ اقْتَدَى بِخُنثَى فَبَانَ رَجُلًا لَمْ يَسْقُطِ القَضَاءُ فِي الأَظْهَرِ

«الرَّوضة»(۱): هـو الأقوى دليلًا، ولا فرقَ في ظُهورِ ما سبق ممَّا يوجبُ القَضاءَ وعَدَمَه بين ظُهورِه في أثناءِ الصَّلاةِ أو بعدها، إلَّا إذا ظهر حدَثٌ أو نَجاسةٌ في أثنائها؟ فإنه يجبُ على المأموم المُفارقةُ حينئذٍ.

(و) الإمامُ (الأُمِّيُّ) أي: الذي بان كونُه أميًّا بعد ظنّه قارئًا حكمُه (كَالمَرْأَةِ) أي: كالإمامِ الذي بان كونُه امرأةً بعد ظنّه رجلًا في وجوبِ إعادةِ صلاةِ المُقتدي به (فِي الأَصَحِّ).

ويُضافُ لِما تقدَّمَ مِن صُورِ عَدمِ الإعادةِ ما إذا تبيَّن قيامَ إمامِه لركعةٍ خامسةٍ سَاهيًا، وتابَعَه فيها جاهلًا، وما إذا اقتدى بمن له حالُ جنونٍ وحالُ إفاقةٍ، أو حالُ إسلامٍ وحالُ رِدَّةٍ ولم يعلَمْ في أيِّ حالٍ كان كما في «الرَّوضة»(٢)، بخلاف ما لو بان الجُنونُ مُطبقًا فتجب الإعادةُ.

ثمَّ أشار لبُطلانِ الاقتداءِ بمَن يظهرُ الخَللُ فيه وليس موجودًا في نفسِ الأمرِ بقولِه: (وَلَوِ اقْتَدَى) رجلٌ (بِخُنثَى) مُشكِل (فَبَانَ) في الصَّلاةِ أو بعدها (رَجُلًا) أي: وضحَتْ رُجوليَّتُه (لَمْ يَسْقُطِ القَضَاءُ فِي الأَظْهَرِ) ويجري هذان القَولانِ في اقتداءِ خُنثَى بامرأةٍ فبان امرأةً (الله عُنثَى بخُنثى فبانا رجلين أو امرأتين أو الإمامُ رجلًا والمأمومُ امرأةً.

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٥٣).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٥٢).

⁽٣) في الأصل: «رجلاً»، وفي الحاشية: صوابه امرأة.

وَالعَـدْلُ أَوْلَى مِن الفَاسِتِ وَالأَصَـحُّ: أَنَّ الأَفْقَهَ أَوْلَى مِن الأَقْرَا و الأَوْرَعِ وَيُقَدَّمُ الأَفْقَهُ وَالأَقْرَأُ عَلَى الأَسَنِّ النَّسِيبِ

ثمَّ شرعَ في ترجيح بعضِ من يصلُحُ للإمامةِ على بعضٍ بقولِه: (وَالعَدْلُ) وهو الحسَنُ السِّيرةِ لا المُتَّصفُ بعدالةِ الشَّهادةِ (أَوْلَى) بالإمامةِ (مِن الفَاسِقِ) وإن اختصَّ بفضائلَ من زيادةِ فقه وقراءةٍ وغيرِهما، وأشعرَ كَلامُه بجَوازِ الاقتداءِ بالفاسقِ، وهو كذلك لكنه مكروهُ، والكراهةُ في فاسقٍ بيدعةٍ أَوْلى؛ لأنَّ اعتقادَ المُبتدع لا يُفارِقُه، بخلافِ فِسْقِ غيرِ المُبتدع.

(وَالأَصَحُّ) المَنصُوصُ كما يقتضيه كلامُ الرَّافِعِيِّ ('): (أَنَّ الأَفْقَة) في الصَّلاةِ وهو كما قال بعضهم (''): من يُحسِنُ ما يكفيه في صلاتِه وإن لم يحفَظْ إلَّا الفاتحة (أَوْلَى من مِ مَا الْأَقْرَأِ) وهو الأكثرُ قُر آنًا ولو بحفظِ جَميعِه مع قلَّةِ فِقْهِه، لكنَّ البالغَ أولى من الطَّبيِّ، وإن كان أفقة، ولو اجتمعَ حُرُّ غيرُ فَقيهٍ مع عبدٍ فقيهٍ فهما سواءٌ في الأصحِّ كما تقدّم في شرح قولِ المَتنِ: «وللكامل بالصبي»، واختار بعضُهم تقديمَ العَبدِ الفقيهِ (و) الأصحُّ أَنَّ الأفقة أَوْلى من (الأَوْرَعِ) أيضًا وهو الأكثرُ وَرَعًا، وهو لغةً: الكَفُّ، وشرعًا: تركُ الشُّبُهاتِ خوفًا من الله، وهذا قدرٌ زائدٌ على العَدالةِ، وسكت الكَفُّ، وشرعًا: تركُ الشُّبُهاتِ خوفًا من الله، وهذا قدرٌ زائدٌ على العَدالةِ، وسكت عن المُقدَّمِ مِن الأقرأ والأورَعِ، والجُمهورُ –كما في «أصلِ الرَّوضة» ('') فَهْمًا من الشَّرح – على تقديم الأَقْرَأِ.

(وَيُقَدَّمُ الأَفْقَهُ وَالأَقْرَأُ) أي: كلَّ منهما (عَلَى الأَسَنِّ النَّسِيبِ) أي: الجامعِ للوَصفين، وحينئذ فتقديمُه على أحدِهما من باب أولى.

⁽٢) في الحاشية: «السُّبكي».

⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٢٩).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٢٩).

وَالْجَدِيدُ: تَقْدِيمُ الْأُسَنِّ عَلَى النَّسِيبِ ، فَإِنِ اسْتَوَيَا فَنَظَافَةُ

والمُرادُ بالأسَنِّ: مَن مضى عليه زمنٌ في الإسلامِ أكثرُ من غَيرِه فيه، ولا نظرَ في الأسنِّ للشَّيخوخةِ.

وبالنَّسَبِ: من يُنسَبُ لقريشٍ أو غيرِهم ممّا يُعتبَر في كفاءة النكاحِ، فيُقدَّم مِن قريشٍ الهاشميُّ أو المُطَّلبيُّ على غيرِه، وسائرُ قريشٍ على سائرِ العَربِ، وجميعُ العَربِ على العَجمِ، وسكت عن الهِجرةِ وهي في حياةِ رسولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليه، ثمَّ هي بعده من دارِ الحَربِ إلى دارِ الإسلام، فيُقدَّم من هاجَرَ على من لم يُهاجِر، ومن تقدَّمَت هِجرتُه على من تأخَّرت هِجرتُه على أو لادِ غيرِهم.

ومرتبة الهِجرةِ كما في «التَّحقيق» (١) قبل السِّنِ والنَّسَبِ، وقال في «المجموع» (١) إنَّه المُختارُ، وفي «الرَّوضةِ» (٢) كأصلِها (١) ثلاثة أوجُه من غيرِ ترجيحٍ، أحدها: هذا، والثّاني: أنَّها مؤخَّرة عنهما، والثّالثُ: أنَّها بعدَ السِّنِ وقبل النَّسَبِ، وقدَّم في «التَّحقيق» (١) الورَعَ على الهِجرةِ والسِّنِ والنَّسَبِ، وأخَّرَه في «التَّنبيهِ» (١) عن الثّلاثةِ وأقرَّه في «التَّنبيهِ» (١) عن الثّلاثةِ وأقرَّه في «التَّنبيهِ» (١)

والإمامُ المُقيمُ أَوْلَى من المُسافِرِ إِلَّا أن يكونَ نائبَه أو الإمامَ الأعظمَ كما سيأتي. (وَالجَدِيدُ) فيما إذا اجتمع أسَنُّ غيرُ نَسيبٍ مع نَسيبٍ كشيخٍ غيرِ قُرشيِّ وشابً قرشيِّ: (تَقْدِيمُ الأَسَنِّ عَلَى النَّسِيبِ) بالمعنى المُتقدِّمِ منهما.

(فَإِنِ اسْتَوَيَا) أي: شخصانِ في جميع ما تقدَّمَ من الصِّفاتِ ومنها الهِجرةُ (فَنَظَافَةُ

⁽١) «التحقيق» (ص ٢٧٣)،

⁽٣) (روضة الطالبين) (١/ ٣٥٤).

⁽٥) «التحقيق» (ص ٢٧٣).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٨٣).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٣٠).

⁽٦) «التنبية في الفقه الشافعي» (ص ٣٩).

النَّوْبِ وَالبَدَنِ وَحُسْنُ الصَّوْتِ و طِيبُ الصَّنْعَةِ وَنَحْوُهَا، وَمُسْتَحِقُّ المَنْفَعَةِ بِمِلْكٍ وَنَحْوِهِ أَوْلَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا فَلَهُ التَّقْدِيمُ وَيُقَدَّمُ عَلَى عَبْدِهِ السَّاكِنِ

النَّوْبِ وَالبَدَنِ) عن الوسَخِ يُقدَّم بها (وَحُسْنُ الصَّوْتِ، و) يُقدَّمُ بها (طِيبُ الصَّنْعَةِ) أي: الكسب، فيُقدَّم الزَّارِعُ والتّاجرُ على غيرِهما، (وَنَحْوُهَا) كحُسنِ وَجهٍ وسَمتٍ، ولَي الكسب، فيُقدَّم الزَّارعُ والتّاجرُ على غيرِهما، (وَنَحُوهَا) كحُسنِ وَجهٍ وسَمتٍ، وللم يذكر المُصنِّفُ بين هذه الصِّفاتِ ترتيبًا، لكنه في «المجموع»(۱) قال: المُختارُ تَمَّ نظافةُ تقديمُ أحسنِهم ذِكْرًا ثمَّ صَوْتًا ثمَّ هيئةً. وفي «التَّحقيق»(۱): حُسْنُ الذِّكْرِ ثمَّ نظافةُ الثَّوبِ والبَدنِ وطِيبُ الصَّنعةِ والصَّوتِ ثمَّ حسنُ الوجهِ. فإنِ استَوى شَخصانِ في التَّحميع الصِّفاتِ وتشاحًا أُقرِعَ بينهما كما في «المجموع»(۱) و «التَّحقيق»(١).

(وَمُسْتَحِقُّ المَنْفَعَةِ) لمكانٍ (بِمِلْكٍ) لِلعَينِ (وَنَحْوِهِ) كمِلكِ منفعةٍ بإجارةٍ، وكملكِ الانتفاعِ به بإعارةٍ ووَصيَّةٍ بمنفعةِ مكانٍ مدة حياةِ المُوصَى له، وإذنِ السَّيدِ لعَبدِه في سُكنى مكانٍ (أَوْلَى) مِن جَميعِ ما تقدَّم مِن فقيهٍ وقارئٍ وما ذُكِر بعدهما، ومِن أجنبيِّ عن ذلك المكانِ، ولو قال كالمُحرَّر(٥): «وساكنُ البقعةِ بحقِّ» لشَمِل مسألةَ الإعارةِ وما بعدها وما تقدَّم، حيث كان مُستحقُّ المَنفعةِ أهلًا للإمامة.

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) مُستحقُّها (أَهْلًا) لإمامةِ مَن حَضرَ كامرأةٍ أو خُنثى لرَجلِ، أو لم يكُن أهلًا للصَّلاةِ كالكافرِ (فَلَهُ) إن كان صحيحَ العبارةِ (التَّقْدِيمُ) لمَن هو أهلٌ لها، (وَيُقَدَّمُ) السَّيدُ (عَلَى عَبْدِهِ السَّاكِنِ) بإذنِه، وبحثَ بعضُهم (1) تقديمَ السَّيدِ أيضًا

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٨٣).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٨٣).

⁽٥) «المحرر» (ص ٤٥).

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢٧٣).

⁽٤) «التحقيق» (ص ٢٧٣).

⁽٦) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

لا مُكَاتَبِهِ فِي مِلْكِهِ، وَالأَصَحُّ: تَقْدِيمُ المُكْتَرِي عَلَى المُكْرِي و المُعِيرِ عَلَى المُسْتَعِيرِ، وَالوَالِي فِي مَحَلِّ وِلايتِهِ أَوْلَى مِن الأَفْقَهِ وَالمَالِكِ

إذا كان العَبدُ ساكنًا في غيرِ ملكِ السَّيدِ، و(لا) يُقدَّم السَّيدُ على (مُكَاتَبِهِ فِي مِلْكِهِ) أي: المُكاتَبِ كتابةً صحيحةً كما قيَّده بعضُهم (١)، وهذا مشعِرٌ بأنَّ السَّيدَ يُقدَّم على مكاتَبِه إذا لم يكن مالكًا بل مُستَعيرًا أو مستأجرًا مثلًا، ونظر فيه بعضُهم، والظَّاهرُ كما قال بعضٌ آخر: أنَّ المُبعَّضَ في ملكِه كالحُرِّ.

(وَالأَصَحُّ: تَقْدِيمُ المُكْتَرِي عَلَى المُكْرِي) إِلَّا إِذَا أَكْرى المُكتَرِي لغَيرِه فلا يُقدَّمُ قَطعًا، (و) الأصحُّ تقديمُ (المُعيرِ) سواءٌ كان مالكًا للرَّقبةِ أم لا كمُستأجرٍ (عَلَى المُستَعِيرِ) واختار بعضُهم (٢) مقابلَه، وإنَّما نصَّ المُصنِّفُ على هذه المَسألةِ، والتي قبلها مع دخولِهما في قولِه: "ومستحقُّ المنفعةِ» إلى آخرِه لأجلِ الخِلافِ، وإمامُ المَسجدِ الراتبُ يُقدَّمُ على غيرِ السُّلطانِ، ويُكرَهُ لغيرِ السُّلطانِ التَّقدُّمُ على الرَّاتبِ، وحيث لم يحضُرِ استُحِبَّ البَعثُ إليه ليحضُرَ، فإن خيفَ فواتُ أولِ الوقتِ استُحِبَّ تقدُّمُ غيره.

(وَالوَالِي فِي مَحَلِّ وِلاَيَتِهِ أَوْلَى مِن الأَفْقَهِ وَالمَالِكِ) ويلزَمُ من تقديمِه عليهما تقديمُه على غيرِهما، فإن لم يتقدَّم الإمامُ قُدِّمَ من يَصلُح للإمامةِ، ويراعى في حُضورِ الوُلاةِ تفاوتُ الدَّرجةِ، فالإمامُ الأعظمُ أَوْلَى، ثمَّ الأَعلَى فالأَعلَى من وُلاةِ البلدِ.

(٢) في الحاشية: «السُّبكي».

(١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

(فَصَلُ ٥

لا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِي المَوْقِفِ فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَتْ فِي الجَدِيدِ وَلا تَضُرُّ مُسَاوَاةٌ، وَيُنْدَبُ تَخَلُّفُهُ قَلِيلًا وَالِاعْتِبَارُ بِالعَقِبِ

(فَصْلُ) فِيشُرُوطِ اِلقَّدُوَةِ وِآدَابِهَا

(لا يَتَقَدَّمُ) مأمومٌ (عَلَى إِمَامِهِ فِي المَوْقِفِ) للصَّلاةِ، (فَإِنْ تَقَدَّمَ) عليه في جهتِه في خلالِها (بَطَلَتْ) وفي «المُحرَّرِ»(١): لم تنعقد. وفي «الشَّرحِ»(١): لا تنعقدُ لو تقدَّمَ عندَ التَّحرُّم، وتبطُلُ لو تقدَّم في خِلالِها.

وقوله (فِي الجَدِيدِ) المَنصُوصُ: إلَّا في شدةِ الخَوفِ كما جزم جمعٌ، وعلى الجَديدِ: لو شكَّ في تقدُّمِه بكونه في ظُلمةٍ مثلًا صحَّت صلاتُه على الصَّحيح.

(وَلا تَضُرُّ مُسَاوَاةٌ) لإمامِه جَزمًا وهي مكروهةٌ كما في «المجموعِ»(٢) و «التَّحقيقِ»(٤)، وفي خطِّ المَقدِسيِّ: «مساواتُه» بهاءِ الضَّميرِ.

(وَيُنْدَبُ تَخَلُّفُهُ) عن إمامِه (قَلِيلًا) ولا يصيرُ بهذا التَّخلُفِ منفردًا عن الصَّفَ حتى لا يحوزَ فضيلة الجَماعة، وإنَّما يُندَبُ التَّخلُّفُ في ذَكرَينِ مستورَينِ، فخرَجَ المَرأتانِ والعاريانِ البصيرانِ، وكذا إن كان الإمامُ عاريًا فقط أو المأمومُ بَصيرًا فقط.

(وَالِاعْتِبَارُ) في تقديمِ المأمومِ ومساواتِه إذا صلَّى قائمًا (بِالعَقِبِ) وهي بكسرِ القَافِ مؤنثَةٌ: ما أصابَ الأرضَ من مؤخِّرِ القَدم، فلو ساوى إمامَه بها صحَّت

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٣٨).

⁽١) «المحرر» (ص ٥٥).

⁽٤) «التحقيق» (ص ٢٧٥).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٩٩).

وَيَسْتَدِيرُونَ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ حَوْلَ الكَعْبَةِ وَلا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى الكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الإِمَام فِي الأَصَحِّ وَكَذَا لَوْ وَقَفَا فِي الكَعْبَةِ وَاخْتَلَفَتْ جِهَتَاهُمَا

صلاتُه، ولو تقدَّمَتْ أصابعُه عليه، فإن صلَّى قاعدًا فالاعتبارُ بالألْيَةِ، أو مُضطجعًا فبالجَنب كما ذكر البَغَوِيُّ (١)، أو مُستَلقيًّا فبالرَّأس، أو مُعلَّقًا بحَبل فبالمَنكِب، أو جاعلًا تحتَ إِبطَيه خَشبتَينِ من غيرِ اعتمادٍ على شيءٍ من رِجليهِ فبالجَنْبِ على ما بحثه بعضُهم (٢) في المَسائل الثَّلاثِ، وتقدَّم حكمُ نَدبيَّةِ تخلَّفِ المأموم الواحدِ عن الإمام قليلًا، وإن كان المَأمُومونَ جميعًا في غيرِ المَسجدِ الحَرام يقُومُونَ خلفَ الإمام صَفًّا أو صُفوفًا، كما سيأتي في قولِ المَتنِ: «ولو حضرَ» إلى آخرِه.

(وَيَسْتَدِيرُونَ) نَدبًا إذا صلُّوا (فِي المَسْجِدِ الحَرَام حَوْلَ الكَعْبَةِ) ويُندَب لإمامِهم الوُقوفُ خَلفَ المَقام، وبحثَ بعضُهم (٣) تقييدَ الاستدارةِ بما إذا كثرَ الجَمعُ كما يقعُ في المَوسم، فإن قلَّ وقفوا خلفَ الإمام، ولو اتَّفقتِ الاستدارةُ بأن صفَّوا خلفَه لم تصحَّ صلاةُ الخارجينَ عنِ الكَعبةِ.

(وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ) أي: بعضِ المُستديرينَ (أَقْرَبَ إِلَى) جهةِ (الكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الإِمَامِ) منه إليها في جهةِ الإمام (فِي الأَصَحِّ) وعبَّر في «الرَّوضة»(٤) بالمَذهَب، أمَّا الأقربُ في جِهةِ الإمامِ فيضرُّ جَزمًا، وهذا حُكمُ وقوفِها في غيرِ الكَعبةِ.

(وَكَذَا) لا يضرُّ أيضًا (لَوْ وَقَفَا فِي) جَوفِ (الكَعْبَةِ وَاخْتَلَفَتْ جِهَتَاهُمَا) ويصدُقُ هـذا بكونِ وجهِ المَأْمُومِ لوجهِ الإمامِ أو لجَنبِه، وبكُونِ ظَهرِه لظَهرِه، ولو كان ظهرُ

⁽١) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٢٧٩). (٢) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٣٥٨).

⁽٣) في الحاشية: «الزركشي والأذرعي».

وَيَقِفُ الذَّكُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ الإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ حَضَرَ رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَصَبِيٌّ صَفًا خَلْفَهُ وَكَذَا امْرَأَةٌ أَوْ نِسْوَةٌ

المَأْمُومِ لوَجهِ الإمامِ لم تصحَّ، ولو وقفَ الإمامُ في الكَعبةِ والمَأْمُومُ خارجَها جاز وتوجَّه لأيِّ جهةٍ شاء، ولو وقفا بالعَكسِ جاز أيضًا، لكن لا يتوجَّهُ المَأْمُومُ لجهةٍ توجَّه لها الإمامُ في الجَديدِ.

(وَيَقِفُ) ندبًا (الذَّكُرُ) المَامُومُ بالغًا أو صبيًا (عَنْ يَمِينِهِ) أي: الإمامِ، فإن وقف عن يسارِه استُحِبَّ له تحويلُه إلى يمينِه كما في «المجموع» (() ، (فَإِنْ حَضَرَ) مأمومٌ عن يسارِه استُحِبُ له تحويلُه إلى يمينِه كما في «المجموع» (المَّخَرَمُ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ الإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ) إن أمكنَ التَّقدُّمُ والتَّأخُّرُ معًا، (وَهُوَ) أي: تأخُّرُ هما (أَفْضَلُ) لأنَّ الإمامَ متبوعٌ فلا ينتقِلُ من مكانِه، وإن لم يُمكِن إلَّا التَّقدُّمُ أو التَّأخُّرُ لضيقِ مكانِ أحدِ الجانبينِ فُعِل المُمكنُ، وإن حضر المأمومُ الثَّاني في سجودٍ أو تشهيدٍ فلا تقدُّمَ ولا تأخُّر حتى يقوموا، وأشعرَ عبيرُه به في «المجموع» (۱) التَّقدُّمَ والتَّأخُّر إنَّما يكونُ بعد إحرامِ الثَّاني وهو كذلك كما جزم به في «المجموع» (۱).

(وَلَوْ حَضَرَ) ابتداءً (رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَصَبِيٌّ صَفَّا) أي: اصطفَّا بأن قاما صَفًّا (خَلْفَهُ) وهُما أولى بالتَّأخيرِ منَ الرَّجُلينِ، (وَكَذَا امْرَأَةٌ) تقوم (أَوْ نِسْوَةٌ) يقُمنَ خلفَه، وإن حضرَ رجلٌ وامرأةٌ وقف الرَّجلُ عن يمينِ الإمامِ ووقفت المَرأةُ خلفَه، وإن حضر امرأةٌ ورجلان أو رجلٌ وصبيٌّ قاما خلفَه والمَرأةُ خلفَهما، ولو حضرَ رجلٌ وامرأةٌ وخُنشى وقف الرَّجلُ عن يمينِه والخُنشى خَلفَهما، وتقفُ المَرأةُ خلفَ الخُنشى.

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٩٢).

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٩٢).

ويَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصِّبْيَانُ ثُمَّ النِّسَاءُ وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ وَسُطَهُنَّ وَيُكْرَهُ وُقُوفُ المَأْمُوم فَرْدًا بَلْ يَدْخُلُ الصَّفَّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً

(ويَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصِّبْيَانُ) ثمَّ الخَناثي، (ثُمَّ النِّسَاءُ) هذا إن حضروا جميعًا، فإن حضرَ الصِّبيانُ أولًا واستَوعَبوا الصَّفَّ الأولَ، ثمَّ حضر الرِّجالُ فليس لهم تأخيرُهم عن مكانِهم، بخِلافِ ما إذا حضرَ النِّساءُ أو الخَناثي أولًا واستَوعَبوا فيُوخَروا، وما ذُكِرَ كُلُّه في موقفِ رجالٍ غيرِ عُراةٍ، أمَّا هُم فإن كانوا عُمْيًا أو في ظلمةٍ صَلَّوا جَماعةً وتقدَّم إمامُهم عليهم، وإن كانوا بُصراءَ فسيأتي حُكمُهم.

(وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ وَسُطَهُنَّ) بسكونِ السِّينِ، ويجوزُ فتحُها، ويُكرَه تقديمُها عليهِنَّ، وإن كان إمامَه نَّ ذكرٌ أو خُنثى تقدَّمَ عليهنَّ، وإمامُ العُراةِ البُصراءِ يقفُ وَسُطَهم على ما صحَّحه الرَّافِعِيُّ (۱) من استحبابِ الجَماعةِ لهم، لكن الذي صحَّحه المُصنِّفُ أنَّ الجَماعة والانفرادَ في حقِّهم سواءٌ كما تقدَّمَ أوائلَ صلاةِ الجَماعةِ، ولفظُ «الإمام» ليسَ صفةً قياسيةً حتى يُفرَّقَ بين مُذكَّرِها ومؤنَّبُها بالتّاءِ كما فعل المُصنِّفُ بل هو مصدرٌ أُطلِقَ على الفاعل فيستوي فيه المُذكَّرُ والمؤنَّثُ.

(وَيُكُرَهُ وُقُوفُ المَأْمُومِ) خلفَ الصَّفِّ (فَرْدًا) ولا يحصلُ له حينئذِ فضيلةُ الجَماعةِ، (بَلْ يَدْخُلُ الصَّفُّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً) أو فُرْجةً، كما في «الرَّوضة»(٢)، ولو في صفِّ متقدمٍ فيَخرِمُ الصَّفُّ الكاملَ لأجلِها كما أطلقه في «الرَّوضة»(٣) كأصلها(٤)، وقال بعضُهم م (٥): محَلُّه إذا كان التَّخطِّي للفُرجةِ بصفِّ أو صفَّينِ، فإن انتهى

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٦٠).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٤١).

⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٩٨، ٣٤١).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٣٦٠).

⁽٥) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

وَإِلَّا فَلْيَجُرَّ شَخْصًا بَعْدَ الإِحْرَامِ وَلْيُسَاعِدْهُ المَجْرُورُ وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِانْتِقَالاتِ الإمَامِ بِأَنْ يَرَاهُ أَوْ بَعْضَ صَفَّ أَوْ يَسْمَعُهُ أَوْ مُبَلِّغًا وَإِذَا جَمَعَهُ مَا مَسْجِدٌ صَحَّ الإقْتِدَاءُ

لثلاثة كُرِه، نصَّ عليه «الأمُّ»(۱) وصرَّح به جمعٌ كثيرٌ من الأصحابِ، خِلافًا لِما في «المجموع»(۲) من نفي كَراهةِ التَّخطِّي في حالٍ من الأحوالِ، قَرُبَت الفُرجةُ أو بَعُدت، والفُرجةُ كما قال (۳) المُصنِّفُ في «حاشيةِ الرَّوضةِ»: خلاءٌ ظاهرٌ، والسَّعةُ أن لا يكونَ خلاءٌ ويكونَ بحيثُ لو دخلَ بينَ شَخصَينِ لَوسِعَه، وحينئذِ فحكمُ الفُرجةِ يعرَفُ منَ السَّعةِ من بابِ أَوْلى، فلذلك حَذَفَها المُصنَّف.

(وَإِلَّا فَلْيَجُرَّ شَخْصًا) منَ الصَّفِّ إليه (بَعْدَ الإِحْرَامِ) فَقَبْلَه لا يجوزُ، (وَلْيُسَاعِدُهُ المَجْرُورُ) ولو كان عبدًا فأبقَ ضَمِنه الجارُّ كما بحثه بعضُهم.

(وَيُشْتَرَطُ) في المأموم بعد عدّه مع الإمام مجتمعَين (عِلْمُهُ بِانْتِقَالَاتِ الإمَامِ) ويحصُلُ علمُه بأمور، إما (بِأَنْ يَرَاهُ) وذلك في غير السُّجود، أمَّا فيه فالرُّؤيةُ مُعتبَرةٌ تقديرًا، (أَوْ) يرى (بَعْضَ صَفِّ) حيثُ لا مُبَلِّغَ، (أَوْ يَسْمَعُهُ) أي: صوتَ الإمامِ (أَوْ مَسْمَعُهُ) أي: صوتَ الإمامِ (أَوْ مَسْمَعُهُ) أي: وو الإمامِ ولو مُبَلِّغًا) وإن لم يُصَلِّ مع الإمامِ بصيرًا كان أو أعمى، كما يقتضيه إطلاقُهم، ولو كان المأمومُ أصَمَّ أعْمَى اشتُرِط على النَّصِّ أن يصلِّي بجنبِه كاملٌ ليعتمدَ مُوافقتَه، وهذه الصُّورةُ لا يُعرَف حُكمُها من المتن، فلو قال: «كأن يراه» كان أولى.

(وَإِذَا جَمَعَهُمَا) أي: الإمامُ والمأمومُ (مَسْجِدٌ) واحدٌ (صَحَّ الاقْتِدَاءُ) مع ما تقدَّمَ

⁽۱) «الأم» (۲/۲۰٤). (۲) «المجموع شرح المهذب» (٤/٢٩٧).

⁽٣) في الحاشية: «الأولى: كما وجد بخط المصنف في حاشية الروضة، وأولى منه: بخطِّ يشبه خطَّ المصنف، ولم يكتب الحاشية بحاشية الروضة إنما كتبها بحاشية .. فاعلمه».

وَإِنْ بَعُدَتِ المَسَافَةُ و حَالَتْ أَبْنِيَةٌ، وَلَوْ كَانَا بِفَضَاءٍ شُرِطَ أَنْ لا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِئَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا وَقِيلَ: تَحْدِيدًا فَإِنْ تَلاحَقَ شَخْصَانِ أَوْ صَفَّانِ اعْتُبِرَتِ المَسَافَةُ بَيْنَ الأَخِيرِ وَالْأَوَّلِ

من عدم التَّقدُّم عليه ومِن عِلمِه بانتقالاتِ إمامِه (وَإِنْ بَعُدَتِ المَسَافَةُ) بينهما كأن يكون أحدُهما على منارةٍ في المَسجدِ، والآخرُ في سِردابٍ فيه، (و) إن (حَالَتْ أَبْنِيَةٌ) نافذةٌ بينهما ولو أُغلِقَ أبوابُها، أمّا المُسمَّرةُ فتضرُّ كما يُشعِرُ به تعبيرُهم بالإغلاقِ، قال المُصنِّفُ: والمَساجدُ التي يُفتَحُ بَعضُها إلى بعضٍ حُكمُها كمسجدٍ واحدٍ، ولو انفردَ كلُّ منها بإمامٍ ومؤذنٍ وجماعةٍ، ورَحبةُ المَسجدِ وهي البناءُ المَبنيُّ له متصلاً به معدودةٌ منَ المَسجدِ.

(وَلَوْ كَانَا بِفَضَاءٍ) وهو بالمَدِّ: مكانٌ واسعٌ محُوطًا كان أو مُسْقَفًا، أو لا (شُرِطَ أَنْ لا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا) سواءٌ كانَ المأمومُ يمينَ الإمامِ أو يَسارَه أو خَلفَه (عَلَى ثَلَاثِ أَنْ لا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا) سواءٌ كانَ المأمومُ يمينَ الإمامِ أو يَسارَه أو خَلفَه (عَلَى ثَلاثِ مِئَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا) بذراعِ الآدميِّ كما قال بعضُ الشَّارِحين (۱)، وتردَّد بعضُ آخرُ (۱) هل المُرادُ ذِراعُ اليدِ أو التي يُمسَعُ بها وهي ذراعٌ وثُلُثٌ بذراعِ اليدِ؟ وقال: لم أر فيه المُرادُ ذِراعُ اليدِ أو التي يُمسَعُ بها وهي ذراعٌ وثُلُثٌ بذراعِ اليدِ؟ وقال: لم أر فيه نقلًا، (وَقِيلَ: تَحْدِيدًا) قال في «المجموع» (۱): وعلى التَّقريبِ لا يضُرُّ زيادةُ أذرُعٍ يَسيرةٍ كثلاثةٍ ونحوها، ويضرُّ على التَّحدِيدِ.

(فَإِنْ تَلاَحَقَ) بالإمامِ (شَخْصَانِ) وقف أحدُهما خَلفَ الآخَرِ، (أَوْ) تلاحَقَ (صَفَّانِ) أحدُهما خَلفَ الآخَرِ، (أَوْ) تلاحَقَ (صَفَّانِ) أحدُهما خلفَ الآخَرِ (اعْتُبِرَتِ المَسَافَةُ) المَذكُورةُ (بَيْنَ) الشَّخصِ أو الصَّفِّ (الأَخِيرِ وَالأَوَّلِ) منه لا بينَ الأخيرِ والإمامِ على الأَصحِّ، ولو كَثرَت

⁽١) في الحاشية: «قال الأذْرَعِيّ إنه الأقرب وجزم به الدَّميري وغيره».

⁽٢) في الحاشية: «ابن المُلقِّن». (٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٠٤).

وَسَوَاءٌ الفَضَاءُ المَمْلُوكُ وَالوَقْفُ وَالمُبَعَّضُ وَلا يَضُرُّ الشَّارِعُ المَطْرُوقُ وَالنَّهَرُ المُحْوِجُ إِلَى سِبَاحَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ كَصَحْنٍ وَصُفَّةٍ أَوْ بَيْتٍ فَطَرِيقانِ: أَصَحُّهُمَا

الأشخاصُ أو الصُّفوفُ المُتلاحقةُ جاز بشَرطِ أن لا يَزيدَ ما بين كلِّ شَخصٍ أو صَفِّ وبين مَن قُدَّامَه على ثَلاثِ مِئةِ ذراع تقريبًا، ولو بلغ ما بين الإمامِ والأخيرِ فَراسِخَ.

(وَسَواءٌ) في صحَّةِ الاقتداءِ(١) بشَرطِه (الفَضَاءُ المَمْلُوكُ وَالوَقْفُ) والمَوَاتُ (وَالمُبَعَّضُ) وهو ما بَعضُه ملكٌ أو وقفٌ أو مَواتٌ وبعضُه الآخَرُ ليس كذلك.

(وَلا يَضُرُّ) بين شَخصَينِ أو صَفَّينِ (الشَّارِعُ المَطْرُوقُ وَالنَّهَرُ) أي: حيلولةُ كلِّ مِنهُما، والنَّهَرُ بفتحِ الهاءِ وإسكانِها وأصلُه الاتساعُ، (المُحْوِجُ إِلَى سِبَاحَةٍ) بكسرِ السِّينِ وهي العَومُ، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في «شَرحِ الفَصيحِ»: هي الجَريُ فوقَ الماءِ من غيرِ انغماسٍ، والعَومُ جَريٌ فيه على طريقِ السِّباحةِ لكن مع انغماسٍ فيه (عَلَى الصَّحِيحِ) فيهما، وتقييدُ الشَّارِعِ بالمَطروقِ تَصريحٌ بما عُلِمَ التزامًا؛ لأنَّ كلَّ شارعِ الشَحِيحِ) فيهما، وتقييدُ الشَّارِعِ بالمَطروقِ تَصريحٌ بما عُلِمَ التزامًا؛ لأنَّ كلَّ شارعِ يَلزَمُه أن يكونَ مطروقًا، ولو حَذَفَه كما فعل في «التَّحقيق»(٢) كان أولى، اللَّهمَّ إلَّا أن يكونَ مُرادُه بمطروقِ كَثرةُ الطُّروقِ فيه ليشيرَ إلى أنَّ الذي لا يَكثُر طروقُه لا يضرُّ قطعًا، كما يشير إليه كلامُ الإمام.

(فَانِ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ كَصَحْنٍ) من دارٍ (وَصُفَّةٍ) منها (أَوْ) صَحْنِ دارٍ و(بَيْتٍ) من بيوتها (فَطَرِيقانِ: أَصَحُّهُمَا) عند الرَّافِعِيِّ في «المُحرَّرِ»(٣) وعبارتُه: «أَوْ لاهما»، وبذلك

⁽٢) «التحقيق» (ص ٢٧٧).

⁽١) في الحاشية: ﴿فِي الفضاءِ».

⁽٣) «المحرر» (ص٥٦).

إِنْ كَانَ بِنَاءُ المَأْمُومِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا وَجَبَ اتِّصَالُ صَفِّ مِنْ أَحَدِ البِنَاءَيْنِ بِالآخرِ وَلا تَضُرُّ فُرْجَةٌ لا تَسَعُ وَاقِفًا فِي الأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ خَلْفَ بِنَاءِ الإِمَامِ فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ القُدْوَةِ بِشَرْطِ أَنْ لا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُع .

وَالطَّرِيقُ الثَّانِي لا يُشْتَرَطُ إِلَّا القُرْبُ كَالفَضَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ أَوْ حَالَ

عبَّر في «الشَّرِ الصَّغيرِ» أيضًا، وأمَّا «الكبيرُ» (() فلم يُصرِّ فيه بتصحيح، (إِنْ كَانَ بِنَاءُ المَأْمُومِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا) لبناء إمامِه (وَجَبَ اتِّصَالُ صَفِّ) بالمَناكبِ أو الأعقابِ (مِنْ أَحَدِ البِنَاءَيْنِ بِالآخِرِ) فيقفُ واحدٌ بطرَفِ الصُّفَّةِ وآخَرُ بالصَّحنِ متَّصلًا به، (وَلا تَضُرُّ) في هذا الاتَّصالِ (فُرْجَةٌ) كعَتَبةٍ أو غيرها (لاتَسَعُ وَاقِفًا فِي الأَصَعِّ) وعبَّر في «الرَّوضة» (() بالصَّحيح، فإن وَسِعت واقفًا فأكثرَ وجب الوقوفُ عليها.

(وَإِنْ كَانَ) بناءُ المأمومِ (خَلْفَ بِنَاءِ الإِمَامِ فَالصَّحِيحُ) وعبَّر في «الرَّوضةِ» بالأصحِ (صِحَّةُ القُدْوَةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ) أو الشَّخصينِ اللَّذينِ الأصحِ (صَحَّةُ القُدْوَةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ) أو الشَّخصينِ اللَّذينِ أحدُهما بآخرِ بناءِ الإمام والثَّاني بأوَّل بناء المأمومِ (أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ) تقريبًا بذِراع اليدِ، قال بعضهم (ت): ويُرشدُ إلى ذلك قولُ جماعةٍ أنْ يكونَ بينَ الصَّفَينِ ما بذِراع اليدِ، قال بعضهم (المُوي ويُرشدُ إلى ذلك قولُ جماعةٍ أنْ يكونَ بينَ الصَّفَينِ ما يَسعُ الشَّجودَ، والطَّريقُ الأوَّلُ الذي صحَّحةُ الرَّافِعِيُ هو طَريقُ الخُراسانيِّينَ.

(وَالطَّرِيقُ الثَّانِي) وصحَّحه المُصنِّفُ كما سيأتي (لا يُشْتَرَطُ إِلَّا القُرْبُ كَالفَضَاءِ) فعَلَى هذا يصحُّ اقتداءُ المَأْمُومِ ما لم يزِدْ ما بينه وبينَ إمامِه مثلًا على ثلاثِ مئةِ ذراعِ تقريبًا (إِنْ لَمْ يَكُنْ) بينَ الإمامِ والمَأْمُومِ (حَائِلٌ) أصلًا (أَوْ حَالَ) بينهما شيءٌ فيه

⁽٢) (روضة الطالبين) (١/ ٣٦٢).

⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٥٢).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

بَابٌ نَافِذٌ. فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ المُرُورَ لَا الرُّوْيَةَ فَوَجْهَانِ أَوْ جِدَارٌ بَطَلَتْ بِاتِّفَاقِ الطَّرِيقَيْنِ قُلْتُ: الطَّرِيقَيْنِ قُلْتُ: الطَّرِيقَيْنِ قُلْتُ الظَّرِيقَيْنِ قُلْتُ أَعْلَمُ وَإِذَا صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي بِنَاءٍ آخَرَ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي بِنَاءٍ آخَرَ صَحَّ اقْتِدَاءُ مَنْ خَلْفَهُ، وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الإِمَامِ

(بَابٌ نَافِذٌ) بمعجمةٍ أي: مفتُوحٍ بشرطِ أنْ يقفَ مقابلَه صَفُّ أو شَخصٌ، وإلَّا لم يصحَّ.

(فَإِنْ حَالَ) بينهما (مَا يَمْنَعُ المُرُورَ لا الرُّؤْيَةَ) كالشُّبَّاكِ (فَوَجْهَانِ) أطلقهما في الكتاب كالمُحرَّرِ، وأصحُهما على ما في «الرَّوضةِ» كأصلِها و «المجموعِ» و «التَّحقيقِ»: أنَّه لا يصحُّ، وعبارتُه تُوهمُ أنَّ النَّهرَ العَظيمَ كالشُّبَاكِ، وقد تقدَّم أنَّه لا يضرُّ على الصَّحيحِ، فلو قال: «أو حالَ مشبكُ» كان أولى، ووقع في الكتاب موضعٌ يضرُّ على التَّفقاتِ أطلقَ فيه الخِلافَ ولا ثالثَ (() لهُما إلَّا ما كان مُفرَّعًا على مرجوحٍ يأتي في الدَّعوى والبيِّناتِ على القَولِ باستعمالِ البيِّنتينِ المُتعارِضَتينِ.

(أَوْ) حالَ (جِدَارٌ بَطَلَتْ) أي: لم تنعقد ابتداءً (بِاتِّفَاقِ الطَّرِيقَيْنِ) فلو بنى الجِدارَ في أثناءِ الصَّلاةِ لم يضرَّ كما جنح إليه البَغَوِيُّ من احتمالينِ لـه؛ لأنَّ حكمَ الدَّوامِ أقوى، وإطلاقُ المَتنِ وغيرِه يُشعرُ بعَدم الفَرقِ.

(قُلْتُ: الطَّرِيقُ الثَّانِي أَصَحُّ) منَ الأوَّلِ المُصحَّحِ في «المُحرَّرِ» (وَاللهُ أَعْلَمُ) وقد تبعَ المُصنِّفُ في ترجيحِ هذا الطَّريقِ معظمَ العِراقيِّينَ.

(وَإِذَا صَـحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي بِنَاءٍ آخَرَ) على كلِّ مِن الطَّريقينِ (صَحَّ اقْتِدَاءُ مَنْ خَلْفَهُ، وَإِذَ كَالَ مِن الطَّريقينِ (صَحَّ اقْتِدَاءُ مَنْ خَلْفَهُ، وَإِذْ حَالَ جِدَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الإِمَامِ) وإن كثُرت الصُّفوفُ، وكلُّ من حصلَ به الاتِّصالُ

(١) في الحاشية: «بل لهما ثالث ورابع وخامس وسادس بينتها في فتح المعين. محمد بن الغزي».

وَلَوْ وَقَفَ فِي عُلْوٍ وَإِمَامُهُ فِي سُفْلٍ أَوْ عَكْسَهُ شُرِطَ مُحَاذَاةُ بَعْضِ بَدَنِهِ بَعْضَ بَدَنِهِ

فه و بالنِّسبة إلى مَن خَلفَه أو جانبَه كالإمامِ له، كما يُشعِرُ به قولُه: «مَن خَلفَه»، وحينت في لل يصحُّ تقدُّمه عليه في المكانِ ولا في التَّحرُّم، وإن بلغَه تَحرُّمُ الإمام، قال بعضُهم ('): وكذا في السَّلامِ فيما يظهرُ، ويُشتَرطُ التَّقاربُ بينهما كما تقدَّم، ولو أحدث من حَصَل به الاتِّصالُ لم تبطُل صلاةً مَن خَلفَه كما قال البَغَوِيُّ (').

(وَلَوْ وَقَفَ) مأمومٌ (فِي عُلُو) بتثليثِ عَينِه، واقتصَرَ المُصنَف على ضمّها (وَإِمَامُهُ فِي سُفْلٍ) بضَمّ سِينِه وكَسرِها (أَوْ) وقفَ وقو فًا (عَكْسَهُ) أي: الوُقوفِ المَذكُورِ، ولو في سُفْلٍ) بضَمّ سِينِه وكَسرِها (أَوْ) وقفَ وقو فًا (عَكْسَهُ) أي: الوُقوفِ المَذكُورِ، ولو قال: «أو بالعكسِ» كالمُحرَّر (٣) كان أوضحَ (شُرِطَ) في غيرِ المَسجدِ على الطَّريقِ الأَوَّلِ بعدَ اعتبارِ الاتِّصالِ المُتقدِّمِ فيه كما تُشعِر به عبارةُ «الرَّوضة» (أَنُ (مُحَاذَاةُ بعضِ بَدَنِهِ) أي: المأمومِ (بَعْضَ بَدَنِهِ) أي: الإمامِ بأنْ يحاذي كما في «الرَّوضة» (وضة» أَنُ أَن المُسفلِ قَدَمَ الأعلى مع اعتدالِ قامةِ الأسفلِ، فلو كان قصيرًا أو قاعدًا لم يحاذِ، ولو قام شخصٌ معتدلٌ حاذي صحَّ الاقتداءُ، وكلامُ المَتنِ مشعِرٌ بأنَّ اشتراطَ المُحاذاةِ مجزومٌ به على الطَّريقينِ لتأخيرِه عنهما، وقد علمْتَ إشعارَ بأنَّ اشتراطَ المُحاذاةِ مو وحينئذِ فكان الأولى ذِكرُ اشتراطِ المُحاذاةِ في أثناءِ الطَّريقةِ الأولى، أو يقولُ بدلَ قولِه: «شُرِطَ»: «حَصَل الاتَصالُ بمُحاذاةِ بعضِ» إلى آخرِه، أما المسجدُ فلا يُشتَرطُ فيه المُحاذاةُ.

⁽٢) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٢٨٣).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٣٦٣).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٥٢).

⁽١) في الحاشية: «الأذرعِي».

⁽٣) «المحرر» (ص ٥٧).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٣٦٣).

⁽٧) «روضة الطالبين» (١/ ٣٦٣).

وَلَوْ وَقَفَ فِي مَوَاتٍ وَإِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ فَإِنْ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ فَالشَّرْطُ التَّقَارُبُ مُعْتَبَرًا مِنْ آخِرِ المَسْجِدِ وَقِيلَ: مِنْ آخِرِ صَفِّ وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ مَنَعَ وَكَذَا البَابُ المَسْجِدِ وَقِيلَ: مِنْ آخِرِ صَفِّ وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ مَنَعَ وَكَذَا البَابُ المَصْرُدُودُ وَالشَّبَّاكُ فِي الأَصَحِّ، قُلْتُ يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ المَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ، وَعَكْسُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ فَيُسْتَحَبُّ لِللَّهُ مَنْ عَلَى إِمَامِهِ، وَعَكْسُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ فَيُسْتَحَبُّ

(وَلَوْ وَقَفَ) المَأْمُومُ (فِي مَوَاتٍ وَإِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ) اتَّصل به ما ذُكِرَ، وفي معنى المَواتِ: حَريمُ مسجدٍ أو شارع أو دارٍ أو فَضاءٍ مَملُوكٍ كما في «المَجمُوع» (() (فَإِنْ لَمْ يَحُلْ) في جميع ذلك (شَيْءٌ) بين الإمام والمأموم بأن لم يكن بينهما جدارٌ، أو كان وفيه بابٌ مفتوحٌ وقفَ قُبَالَتَه شخصٌ أو صفٌ، (فَالشَّرْطُ التَّقَارُبُ) بثلاث مئة ذراع تقريبًا (مُعْتَبَرًا) ذلك (مِنْ آخِرِ المَسْجِدِ) ولا يدخلُ في الحَدِّ الفاصل، (وقِيلَ ذراع تقريبًا (مُعْتَبَرًا) ذلك (مِنْ آخِرِ المَسْجِدِ) ولا يدخلُ في الحَدِّ الفاصل، (وقِيلَ عَلَى أَخِرِ صَفِّ) فيه، فإن لم يكن في المَسجدِ إلَّا الإمامُ فمِن مَوقِفِه، (وَإِنْ حَالَ مِنْ آخِر صَفَّ الاقتداء، ومغلَقٌ أفصَحُ من مَغلوقٍ، (وَكَذَا البَابُ المَرْدُودُ وَالشُّبَاكُ) من حديدٍ أو يمنَع كلُّ منهما صحَّة الاقتداء (فِي الأَصَحُ) فيهما، والشُّبَاكُ: ما شُبِكَ من حديدٍ أو قصَبِ ونحوِه.

(قُلْتُ) هذه مسائلُ أهمَلَها «المُحرَّر»: (يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ المَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ، وَعَكْسُهُ) حيث أمكنَ وُقوفُهما على مكانٍ مستوٍ، فإن كان ولا بدَّ من وقوفِ أحدِهما أعلى فالأَوْلَى كما قال القاضي حُسَيْن (٢) أن يكونَ الإمامُ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) تَتعلَّقُ بالصَّلاةِ؛ كتعليمِ مأمومٍ صِفَتَها، وتبليغِ مأمومٍ تكبيرَ الإمامِ (فَيُسْتَحَبُّ) ارتفاعُهما لذلك، ولو حضر مأمومٌ ولم يجد إلَّا مكانًا مرتفعًا جازَ الوقوفُ عليه بلا كراهةٍ.

(٢) التعليقة للقاضى حسين (٢/ ٩٥٩).

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٠٧).

وَلا يَقُومُ حَتَّى يَفْرُغَ المُؤَذِّنُ مِن الإِقَامَةِ وَلا يَبْتَدِئُ نَفْلًا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهَا فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَتَمَّهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الجَمَاعَةِ واللهُ أَعْلَم

(وَلا يَقُومُ) مريدُ الصَّلاةِ إذا كان قادرًا غيرَ مُنفردٍ، أو مقيمُ الصَّلاةِ لجماعةٍ (حَتَّى يَفْرُغَ المُؤذِّنُ) أو غيرُه (مِن الإِقَامَةِ) وإنَّما عبَرَ بالمُؤذِّنِ نظرًا للغالبِ، أمّا العاجزُ فيقعُدُ، وبطيءُ الحَركةِ يَقومُ عندَ قولِه: «قد قامتِ الصَّلاةُ» كما قال المَاوَرْدِيُّ والرُّويانِيُّ، وألحَق به بعضُهم (١) الجالسَ بعيدًا بحيث يحتاجُ إلى مشي حتى يصلَ للصَّف، وأمّا المُنفردُ أو مُقيمُ الصَّلاةِ لجَماعةٍ فيقومُ قبل أن يُقيمَ ليُقيمَ قائمًا، وإذا أريد بالقِيام التَّوجُّهُ شمِلَ المُصلِّي قاعدًا ومضطجعًا.

(وَلا يَبْتَدِئُ نَفْلا) راتبًا للصَّلاةِ التي أُقِيمَت أو غيرِها أي: يُكرَهُ له ذلك (بَعْدَ شُرُوعِهِ) أي: المُؤذِّنِ أو قربِ شُروعِه (فِيهَا) أي: الإقامةِ، سيَّما إذا كان سريع الإقامةِ والمأمومُ بطيء الحَركةِ، ولا يبتدئ أيضًا الفائتة أو المَنذُورة المُتَراخية، وأمَّا الفوريَّةُ فإنِ اتَّسَعَ وقتُ الحاضرةِ بدأ بالفوريَّةِ، وإن ضاقَ فلا، (فَإِنْ كَانَ فِيهِ) أي: النَّفلِ (أَتَمَّهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ) بإتمامه (فَوْتَ الجَمَاعَةِ) بأن يُسلِّمَ الإمامُ، (واللهُ أَعْلَمُ).

وهذا في غيرِ الجُمعةِ، أمّا هي فيجبُ قَطعُ النَّفلِ لإدراكِها بأن لم يبقَ منها إلَّا ركعةٌ، ويُسْتثنى أيضًا كما قال بعضُهم ما لو وجدَ جَماعةً أخرى يُصلُّون الكسوف فيُستحَبُّ أن يُصلِّيها معهم خوف فواتِها، وفي «الرَّافِعِيِّ»(٢): أنَّ من دخَلَ يومَ جُمُعةٍ

⁽١) في الحاشية: «هو ابن النقيب أُخذًا من الإسْنَوِيَّ».

⁽۲) «الشرح الكبير» (٤/٤٥).

والإمامُ في آخرِ الخُطبةِ لا يُصلِّي التَّحيَّة؛ لئلا تفوتَه أولُ الجُمعةِ مع الإمامِ، فلو أقيمت الصَّلاةُ وهو في فَرضٍ مُنفردٍ، قال الشَّافعيُّ: أحببتُ أن يُسلِّم من ركعتينِ فيكونانِ له نافلةً(١)، فإن بقي من فَرضِه ركعةٌ أو ثنتان أتمَّه ثمَّ صلَّى جماعةً، وقيَّده في «التتمَّةِ» بما إذا لم يخَفْ خُروجَ الوَقتِ، فإن خاف لم يَجُزْ قَطعًا(٢).



⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٧٥).

⁽٢) ينظر: «كفاية النبيه في شرح التنبيه» (٣/ ٥٥٥).

(فَصُلُ)

شَرْطُ القُدْوَةِ أَنْ يَنْوِيَ المَأْمُومُ مَعَ التَّكْبِيرِ الِاقْتِدَاءَ أَوْ الجَمَاعَةَ وَالجُمُعَةُ كَغَيْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النَّيَّةَ وَتَابَعَ فِي الأَفْعَالِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ

(فَصَّلُ) في بَيَانِ نِيَةِ القُّدُوةِ وَالإِمَامَةِ

(شَرْطُ) صِحَّةِ (القُدْوَةِ) من أوَّلِ الصَّلاةِ: (أَنْ يَنْوِيَ المَأْمُومُ مَعَ التَّكْبِيرِ) للتَّحرُّم (الإقْتِدَاءَ) أو الائتمام بالإمام الحاضرِ فيتابِعُه حينئذٍ قطعًا، وأشعرَ قَولُه: «مع التكبيرِ» أن تكونَ نيَّةُ الاقتداءِ من أولِ التَّكبيرِ إلى آخرِه على الخِلافِ السَّابقِ أوّلَ صفةِ الصَّلاةِ، أمّا لو أحرمَ مُنفردًا ثمَّ نوى القُدوة بشخصٍ في أثناءِ صلاتِه فإنَّه يتابِعُه في الأظهرِ كما سيأتي مع انتفاءِ التكبيرِ في هذه الصُّورةِ.

(أَوْ) يَنوي (الجَمَاعَة) ونِيَّتُها وإن كانت مشترِكة بين الإمام والمأموم إلَّا أنَّها تتعيَّن بالقرينة الحاليَّة للاقتداء في حقِّ المَأْمُوم، فكأنّه أرادَ بالجَماعة الجَماعة الحاضِرة مع الإمام حينئذ، فرَجعَتْ لنيَّة الاقتداء، وتتعيَّنُ في حقِّ الإمام للإمامة، (وَالجُمُعَةُ) في اشتراطِ نيَّة الاقتداء فيها (كَغَيْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ) وظاهرُ كلام الشَّيخِ عزِّ الدين اختيارُ مُقابلِه.

(فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النَّيَّةَ وَتَابَعَ فِي الأَفْعَ الِ) أو الفِعلِ أو القَولِ قصدًا بأن وقّف ذلك على متابعة الإمام في كلِّ منها (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ) وعبَّر في «الرَّوضة»(١) منها (١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٦٥).

وَلا يَجِبُ تَعْيِينُ الإِمَامِ فَإِنْ عَيَّنَهُ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلا يُشْتَرَطُ لِلإِمَامِ نِيَّةُ الإِمَامَةِ، وَلا يَشْتَرَطُ لِلإِمَامِ نِيَّةُ الإِمَامَةِ، وَلا يَشْتَرَطُ لِلإِمَامِ نِيَّةُ الإِمَامَةِ،

بالأصحّ، ولو وقعتِ المُتابعةُ اتِّفاقًا لم يضرَّ جزمًا، وقيَّد في «الرَّوضة»(١) محَلَّ الخِلافِ بما إذا طال انتظارُه، وإلَّا صحَّت قَطْعًا.

(وَلا يَحِبُ) فِي النِّيةِ (تَعْيِينُ الإِمَامِ) بل يكفي نيةُ الاقتداءِ بالحاضرِ وإن لم يَعرِفْه، (فَإِنْ عَيَّنَهُ) كأن نوى الاقتداء بزيد (وأخطاً) أي: فبان عَمْرًا (بَطلَتْ صَلاتُهُ) فإن انضمَّ لذلك إشارةٌ كزيد هذا أو الحاضرِ أو المُصلِّي فبان عَمرًا صحَّ على الأصحِّ في «المجموع» (٢) والأرجَحِ في «زيادة الرَّوضة» (٣)، وبحث بعضُهم (١) في صورةِ الخَطأِ أنَّ الذي بطلَ فيها نِيَّةُ الاقتداءِ لا نيَّةُ الصَّلاةِ.

(وَلا يُشْتَرَطُ لِلإِمَامِ) في صحَّةِ الاقتداء به في غيرِ الجُمعةِ (نِيَّةُ الإِمَامَةِ، وَ) لكن (تُسْتَحَبُّ) فإن لم ينوِ فصَلاتُه انفرادٌ، لكن في «أصلِ الرَّوضة» (٥) عن القاضي حُسَينِ فيمن صلَّى منفردًا فاقتدى به جمعٌ لم يَعلَمْ جم ينالُ فضيلةَ الجَماعةِ، وزاد في «المجموع» (١) عن القاضي أيضًا أنّه إن عَلِمَهم ولم ينوِ الإمامةَ لم يحصُلُ له الفَضيلةُ، أمّا الجمعةُ فيلزَمُه نيّةُ الإمامةِ فيها في الأصحِّ إن كان مِن أهلِ الوُجوبِ، ووقتُ نيّةِ الإمامةِ كما قال الجُويْنِيُّ هنا عند الإحرام، وكما في «المجموع» (٧)

⁽١) (روضة الطالبين) (١/ ٣٦٥–٣٦٦).

⁽٣) (روضة الطالبين) (١/ ٣٦٦).

⁽٥) (الشرح الكبير) (٤/ ٣٦٧).

⁽٧) (المجموع شرح المهذب، (٢٠٣/٤).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٤/ ٢٠٢).

⁽٤) في الحاشية: «السُّبكي».

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٠٣).

فَلَوْ أَخْطاً فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَمْ يَضُرَّ، وَتَصِحُّ قُدُوةُ المُؤَدِّي بِالقَاضِي وَالمُفْتَرِضِ بِالمُتَنَفِّلِ وَفِي الظُّهْرِ بِالعَصْرِ وَبِالعُكُوسِ وَكَذَا الظُّهْرُ بِالصُّبْحِ وَالمَعْرِبِ، وَهُوَكَالمَسْبُوقِ وَلَا تَضُرُّ مُتَابَعَةُ الإِمَامِ فِي القُنُوتِ وَالجُلُوسِ الأَخِيرِ فِي المَعْرِبِ، وَلَهُ فِرَاقُهُ إِذَا اشْتَعَلَ بِهِمَا

في بابِ صِفةِ الصَّلاةِ، وفي «البيان»(١) أنَّ وَقتَها بعدَه؛ لأنّه ليس بإمام الآنَ، وعن العِجْلِيِّ إن نوى الجَماعة في أثنائها نال ثوابَها من حينِ النيَّةِ.

(فَلَوْ أَخْطَأَ) الإمامُ (فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ) كأن نوى إمامةَ زيدٍ فبان عَمرًا (لَمْ يَضُرَّ) جزمًا.

(وَتَصِحُّ) مع الجَوازِ (قُدْوَةُ المُؤَدِّي بِالقَاضِي) أي: المُصلِّي أداءً بالمُصلِّي قضاءً (وَالمُفْتَرِضِ بِالمُتنَفِّلِ) أي: المُصلِّي فرضًا بالمُصلِّي نفلًا (وَفِي الظُّهْرِ بِالعَصْرِ وَبِالعُصْرِ وَبِالعُصْرِ عَاضِ بمُؤدِّ ومُتنفِّل بمُفتَرضِ وفي عصرٍ بظُهرٍ.

(وَكَذَا الظُّهْرُ) يَصَحُّ الاقتداءُ فيها (بِالصُّبْحِ وَالمَغْرِبِ، وَهُوَ) أي: المُقتدي في هاتين الصَّلاتينِ حُكْمُهُ (كَالمَسْبُوقِ) إذا سَلَّمَ إمامُه فإنه يقومُ إلى تمامِ صَلاتِه، وَلا تَضُرُّ مُتَابَعَةُ الإِمَامِ فِي القُنُوتِ) في الصُّبِحِ (وَالجُلُوسِ الأَخِيرِ فِي المَغْرِبِ) والصَّحيحُ أنَّ المَسبُوقَ يُستحَبُّ له التَّشهُدُ مع إمامِه، ولا يؤخذُ هذا من تعبيرِ والمُصنِّفِ بالجُلُوسِ، بل مِن قولِه: «كالمسبوقِ»، فكان ينبغي تأخيرُه.

(وَلَهُ) أي: المَأْمُومِ (فِرَاقُهُ) بالنِّيةِ (إِذَا اشْتَغَلَ) الإمامُ (بِهِمَا) أي: القُنوتِ والجُلوسِ، ولكن عدمُ المُفارقةِ أفضلُ.

⁽١) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٢/ ١٦٣).

وَتَجُوزُ الصَّبْحُ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الأَظْهَرِ فَإِذَا قَامَ لِلثَّالِئَةِ إِنْ شَاءَ فَارَقَهُ وَسَلَّمَ، وَإِنْ شَاءَ انْتَظَرَهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ، قُلْتُ: انْتِظَارُهُ أَفْضَلُ واللهُ أَعْلَمُ وَإِنْ أَمْكَنَهُ القُنُوتُ فِي النَّانِيَةِ قَنَتَ، وَإِلَّا تَرَكَهُ

(وَتَجُورُ الصَّبْحُ خَلْفَ الظُّهْرِ) ونحوِه ممَّا صلاةُ الإمامِ فيه أطولُ من صلاةِ المَأمُومِ (فِي الأَظْهَرِ) وفي «التَّهذيب» (() طريقةٌ قاطعةٌ بالصِّحَةِ صَحَّحها في «المَعْموع» (() و «الرَّوضة» (() تبعًا للشَّرح، وضعَّفَ ما هنا مِن طَريقةِ القَولَينِ، والصُّبحُ مثالٌ، فإنَّ المَغربَ خلفَ الظُّهر جائزةٌ، ولكن إذا قام الإمامُ للرَّابعةِ لا ينتَظِرُه المَامُومُ بل يُفارِقُه وجوبًا على الأصحِّ في «التَّحقيق» (()) وغيره.

(فَإِذَا قَامَ) الإمامُ (لِلثَّالِثَةِ) من الظُّهرِ مثلًا (إِنْ شَاءَ) مَن اقتدى به في الصُّبحِ (فَارَقَهُ) بالنِّيةِ (وَسَلَّمَ، وَإِنْ شَاءَ انْتَظَرَهُ) في التَّشهُّدِ (لِيُسَلِّمَ مَعَهُ).

(قُلْتُ: انْتِظَارُهُ أَفْضَلُ) مِن مُفارَقتِه (واللهُ أَعْلَمُ) واستغرب بعضُهم (٥) الأفضلية، ونَقَلَ عن المُتَولِّي عدمَ استحبابِ الانتظارِ، وأنَّ غيرَه صرَّح بالكراهةِ، وأنَّ الشَّاشيَّ جنزَمَ بعدمِ الانتظارِ، ولو صلَّى ركعتينِ منَ الظُّهرِ وقامَ فاقتَدَى به مُصلِّي الصُّبحِ صحَّت صلاتُه جزمًا.

(وَإِنْ أَمْكَنَهُ القُنُوتُ فِي) الرَّكعة (الثَّانِيَةِ) بأن وقفَ إِمامُه يسيرًا (قَنَتَ، وَإِلَا تَرَكهُ) أي: القُنوتَ، ولا يسجدُ للسَّهوِ لتَحمُّلِ الإمامِ له، وما ذكرهُ مِن تَركِ القُنوتَ هو ما

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٧٠).

^{(1) &}quot;التهذيب في فقه الإمام الشافعي" (1/70/7).

⁽٤) «التحقيق» (ص ٢٧٢).

⁽٣) (روضة الطالبين) (١/ ٣٦٨).

⁽٥) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ).

وَلَهُ فِرَاقُهُ لِيَقْنُتَ فَإِنِ اخْتَلَفَ فِعْلُهُمَا كَمَكْتُوبَةٍ، وَكُسُوفٍ، أَوْ جَنَازَةٍ لَمْ يَصِحَّ عَلَى الصَّحِيحِ

في «الرَّوضة»(۱) كأصلها(۲) هنا، ثمَّ ذكرَ بعد ذلك أنَّه لا بأسَ لتخلُّفِه للقُنوتِ إذا لَحِقَه في السَّجدةِ الأُولَى، قال بعضهم: والذي أورده كثيرون أنه لا يجوزُ التَّخلُّفُ للقُنوتِ كما لا يجوزُ التَّخلُّفُ للتَّشهُّدِ الأوّلِ إذا تركه الإمامُ، فإن تخلَّفَ المأمومُ للقُنوتِ كما لا يجوزُ التَّخلُّفُ للتَّشهُّدِ الأوّلِ إذا تركه الإمامُ، فإن تخلَّفَ المأمومُ للقُنوتِ على ذِكرِ للقُنوتِ بطَلَتْ صَلاتُه، قال بعضُهم (٣): وأشعرَ كَلامُهُ بتقديمِ القُنوتِ على ذِكرِ الاعتدالِ ثمَّ استظهرَه، وعَلَّلَه بأن القُنوتَ من الأبعاض.

(وَلَهُ) أي: المَأْمُومِ (فِرَاقُهُ) بالنِّيةِ (لِيَقْنُتَ) وهو قطعٌ للقُدوةِ بعُذرٍ وتَركُه القَطعَ أفضلُ.

(فَإِنِ اخْتَلَفَ فِعْلُهُمَا) أي: صلاةُ الإمامِ والمأمومِ (كَمَكْتُوبَةٍ، وَ) صلاةِ (كُسُوفٍ، وَ) صلاةِ (كُسُوفٍ، وَ) مكتوبةٍ وصلاةِ (جَنَازَةٍ لَمْ يَصِحَّ) أن يقتدي في واحدةٍ من الصَّلواتِ الثَّلاثِ بالأخرى (عَلَى الصَّحِيحِ) وعبَّر في «التَّحقيق» (٤) بالمَذهَبِ، قال بعضُهم: وموضعُ المَنعِ في الكُسوفِ إذا لم يجوّز له الاقتصارُ فيه على رُكوعٍ واحدٍ وصلَّاها الإمامُ كذلك، ولا يلتحقُ العِيدُ والاستسقاءُ بالكُسوفِ على الأصحِّ.



⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٧٥).

⁽٤) «التحقيق» (ص ٢٧٣).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٦٨).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

(فَصُلُ)

تَجِبُ مُتَابَعَةُ الإِمَامِ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِهِ عَنِ ابْتِدَائِهِ وَيَتَقَدَّمَ عَلَى فَرَاغِهِ مِنْهُ

(فَصَلٌ) في بَيَانِ حُكِمِ المُتَابِعَةِ

(تَجِبُ مُتَابَعَةُ الإِمَامِ) على مُقتدِ أوَّلَ صلاتِه، والمُتابعةُ ليسَت على بابِها من المُشاركةِ بل أريدَ بها التَّبعيَّةُ (فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ) حتى يَحرُمَ التَّقدُّمُ على الإمامِ فيها كما في «المجموع» (۱) و «التَّحقيق» (۱) ، أمَّا المُقتدي في أثناءِ صلاتِه فمَعلُومٌ أنَّ تحرُّمَه سابقٌ على إمامِه، وإطلاقُه وجوبَ المُتابعةِ في الأفعالِ يشمَلُ المَسنُونة، مع أنَّ المُتابعة في جِلسةِ الاستراحةِ لا تجبُ، وإن حُمِلَ كَلامُه على المُتابعةِ في الواجبِ وَرَدَ التَّشهُّدُ الأوَّلُ وغَيرُه فإنّه مسنونٌ وتجبُ المُتابعةُ فيه، وأمّا المُتابعة في الأقوالِ فمُستحبَّةٌ كما الأوَّلُ وغَيرُه فإنّه مسنونٌ وتجبُ المُتابعةُ فيه، وأمّا المُتابعة في الأقوالِ فمُستحبَّةٌ كما في «المجموع» (۱) إلَّا في التَّامينِ فالمُقارنةُ فيه مُستحبَّةٌ كما تقدَّمَ في صِفةِ الصَّلاةِ في قولِ المُصنَّفِ: «ويؤمِّنُ مع تأمينِ إمامِه». ثمَّ فسَّر المُتابعةَ الواجبةَ تبعًا للبَغَوِيِّ (۱).

(بِأَنْ يَتَأَخَّرَ) قليلا (ابْتِدَاءُ فِعْلِهِ) أي: المَأْمُومِ (عَنِ ابْتِدَائِهِ) أي: فِعلِ الإمامِ (وَيَتَقَدَّمَ) ابتداءُ فعلِ المأمومِ (عَلَى فَرَاغِهِ) أي: الإمامِ (مِنْهُ) أي: الفعلِ، لكن الذي صرَّح به الإمامُ والغَزاليُّ (٥) أنَّ تأخُّرَ ابتداءِ فعلِ المأمومِ عن الإمامِ مستحَبُّ،

⁽۲) «التحقيق» (ص ۲٦٣).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٣٤).

⁽٤) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٩٧).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٣٥).

⁽٥) (الوسيط في المذهب، (٢/ ٢٣٦).

فَإِنْ قَارَنَهُ لَمْ يَضُرَّ إِلَّا تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ بِأَنْ فَرَغَ الإِمَامُ مِنْهُ

قال بعضُهم (1): وكيف يكون واجبًا مع تصريحِه تبعًا للأصحابِ بجَوازِ المُقارنةِ كما قال: (فَإِنْ قَارَنَهُ) في فعل أو قولِ (لَمْ يَضُرَّ) بل هو خلافُ الأَوْلى كما قال الإمامُ والغَزاليُّ وغيرهما، أو مكروهٌ مُفوِّتٌ فضيلةَ الجَماعةِ كما قال البَغوِيُّ وأقرَّه الرَّافِعِيُّ (٢).

ويؤخَذُ من هذا أنَّ الجَماعة صحيحة ، قال بَعضُهم (٣): وفائدة صحيّتها مع انتفاءِ الثَّوابِ فيها سقوطُ الإثمِ على القولِ بوُجوبِها، وسُقوطُ الكراهةِ على القولِ بأنَّها سنَّة مؤكَّدة ، وقيَّد بعضُهم (٤) بَحثًا الكَراهة بغيرِ ضَعيفٍ أو مَريضٍ لو لم يقارنْ لِرَفْعِ سنَّة مؤكَّدة ، وقيَّد بعضُهم (٤) بَحثًا الكَراهة بغيرِ ضَعيفٍ أو مَريضٍ لو لم يقارنْ لِرَفْعِ الإمامِ شُروعَه في الرُّكنِ لسُرعةِ حَركتِه وبطء حركةِ المُأمُومِ، فإنَّ المُقارنة حينئذٍ أوْلَى مِن تخلُّفِه برُكنٍ، وقال أيضًا: إنَّ الفائتَ فيها كمالُ فضيلةِ الجَماعةِ لا نفسُ الفَضيلةِ.

(إِلَّا تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ) فتضرُّ المُقارِنةُ فيها والتَّقديمُ بها وأرادَ بالضَّردِ: عدَمَ انعقادِ الصَّلاة، وحينئذِ فيُسْتَرطُ تأخُّر جميعِ تكبيرِ تحرُّمِه عن جميعِ تكبيرِ تحرُّمِ الإمامِ، فإن قارنه في شيءٍ من تكبيرِ التَّحرُّمِ أو شكَّ في المُقارِنةِ إلَّا إذا زال الشَّكُّ عن قربِ فإن قارنه في شيءٍ من تكبيرِ التَّحرُّمِ أو شكَّ في المُقارِنةِ إلَّا إذا زال الشَّكُّ عن قربِ كما استثناه بعضُهم (٥)، أو ظنَّ التَّاخُّر لم تنعقدْ كما صرَّح به الرَّافِعِيُّ، قال بعضُهم (٥): وهو ظاهرٌ في العامدِ العالم، وأما المُقارِنةُ في السَّلام فلا تضُرُّ على الأصحِّ.

(وَإِنْ تَخَلُّفَ) مأمومٌ (بِرُكْنٍ) فِعْلَيِّ ولو بلا عُذرٍ، (بِأَنْ فَرَغَ الإِمَامُ مِنْهُ) سواء

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٨٠).

⁽٤) في الحاشية: «الأذرعي».

⁽٦) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) في الحاشية: «ابن العراقي»

⁽٥) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

وَهُوَفِيمَا قَبْلَهُ لَمْ تَبْطُلْ فِي الأَصَحِّ أَوْ بِرُكْنَيْنِ بِأَنْ فَرَغَ مِنْهُمَا وَهُوَفِيمَا قَبْلَهُمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بَطَلَتْ وَإِنْ كَانَ بِأَنْ أَسْرَعَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ قَبْلَ إِتْمَامِ المَأْمُومِ الفَاتِحَةَ يَكُنْ عُذْرٌ بَطَلَتْ وَإِنْ كَانَ بِأَنْ أَسْرَعَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ قَبْلَ إِتْمَامِ المَأْمُومِ الفَاتِحَةَ

تلبَّسَ بِما بَعْدَه أم لا، (وَهُو) أي: المأموم (فِيمَا قَبْلَهُ) كابتداءِ الإمامِ رفعَ الاعتدالِ والمأمومُ بعدُ قائمٌ (لَمْ تَبْطُلْ) صلاتُه (فِي الأَصَحِّ) لكنه في «الرَّوضة» (١) كأصلها (١) قيدَ الخِلافَ بغيرِ العُذرِ، وذكرَ المُصنَّفُ أنَّ التَّخلُّفَ بركنِ مكروهُ إذا قلنا بأنه لا يُبْطِلُ، قال بعضُهم (٣): والأشبهُ على الوَجهَينِ تَحريمُه على عالم عامدٍ غيرِ معذورٍ، وإيضاحُ القولِ في هذه المسألةِ أنَّ الإمامَ إذا ركعَ وأدركَه المأمومُ فيه لم يكن متخلفًا برُكنٍ فلم تَبطُلُ صَلاتُه جزمًا، فلو اعتدلَ والمأمومُ بعدُ في القِيامِ لم تبطُلُ في الأصحِّ، خلافًا لِما يُفهِمُه كلامُ المَتنِ من البُطلانِ، حيث قيَّد عَدمَ البُطلانِ بالتَّخلُّفِ برُكن.

(أَوْ) تَخَلَّفَ مأمومٌ (بِرُكُنَيْنِ) فِعليَّينِ طويلَين أو لا (بِأَنْ فَرَغَ) الإمامُ (مِنْهُمَا وَهُو) أي: المَأْمُومُ (فِيمَا قَبْلَهُمَا) كأن هوى الإمامُ للسُّجودِ والمَأْمُومُ بعدُ في قيامِ قراءتِه (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) للمَأْمُومِ (عُذْرٌ) كتَخلُّفِه لقِراءة سورةٍ أو تسبيحِ رُكوعٍ أو غيرِه (بَطَلَتْ) على المَذَهبِ في «التَّحقيق» (٤) وليس في «الرَّوضة» (٥) تصحيحٌ، وإن سجَدَ بطَلَت جزمًا كما في «الشَّرح».

(وَإِنْ كَانَ) للمأموم عُذرٌ (بِأَنْ أَسْرَعَ) الإمامُ (قِرَاءَتَهُ) أو كان المأمومُ بطيءَ القِراءةِ لِعَجزٍ لا وسوسةٍ (وَرَكَعَ) الإمامُ (قَبْلَ إِتْمَامِ المَأْمُومِ الفَاتِحَةَ) فيهما، ولو

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٨٢).

⁽٤) «التحقيق» (ص ٢٦٤).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٦٩- ٣٧٠).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٣٧٠).

فَقِيلَ: يَتْبَعُهُ وَتَسْقُطُ البَقِيَّةُ، وَالصَّحِيحُ يُتِمُّهَا وَيَسْعَى خَلْفَهُ مَا لَمْ يُسْبَقْ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ مَقْصُودَةٍ وَهِيَ الطَّوِيلَةُ

اشتغل بإتمامِها لاعتدَلَ إمامُه وسجدَ قبل الإتمامِ للفاتحةِ، (فَقِيلَ: يَتْبَعُهُ) فيما هو فيه (وَتَسْقُطُ) عنه (البَقِيَّةُ) من الفاتحةِ، وعليه لو اشتغل بإتمامِ بَقيِّتها كان متخلفًا بغيرِ عذرٍ، ولو قال: «كان أسرَعَ» كان أولى فإنَّ من العُذرِ أيضًا الخَوفَ والزِّحامَ وبُطءَ القِراءةِ كما تقدَّم وغيرَ ذلك.

(وَالصَّحِيحُ) أَنَّ المَاْمُومَ لا يَتبَعُه بل (يُتِمُّهَا) أي: الفاتحة حَتمًا (وَيَسْعَى خَلْفَهُ) أي: الإمام، بأن يمشي المَاْمُومُ على ترتيبِ صلاةِ نفسِه (مَا لَمْ يُسْبَقْ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلاَثَةِ أَيْ: الإمام، بأن يمشي المَاْمُومُ على ترتيبِ صلاةِ نفسِه (مَا لَمْ يُسْبَقْ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلاَثَةِ أَرْكَانٍ مَقْصُودَةٍ وَهِي الطَّوِيلَةُ) فَخَرج الاعتدالُ والجُلوسُ بينَ السَّجدَتينِ فإنَّهما قصيرانِ، وكلامُهُ مُشعِرٌ بأنَّ القصيرَ غيرُ مقصودٍ بل هو تابعٌ لِما قَبلَه ومعناه أنّه لم يُشرَعْ، وهذا الإشعارُ لا لذاتِه بل للفصل، وهو ما في «الرَّوضة» (١) كأصلها (١) في الكلامِ على الاعتدالِ، وجزَمَ في «التَّحقيق» (١) هنا تبعًا للشَّرِ الصَّغيرِ بأنَّه في الكلامِ على الاعتدالِ، وجزَمَ في «التَّحقيق» (١) هنا الأكثرينَ قالوا به وحينئذٍ مقصودٌ، وفي «أصلِ الرَّوضة» (١) هنا وفي «المجموع» (١) أنَّ الأكثرينَ قالوا به وحينئذٍ فالأولى حَذفُ «مقصودة»، والتَّعبيرُ بـ «أكثرَ» موافقٌ لِما في «الرَّوضة» (١) كأصلها (١) و«التَّحقيق» (١)

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۳۷۰).

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٦٤).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٣٨).

⁽٧) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٨٧).

⁽٩) «المحرر» (ص ٥٨).

⁽۲) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٨٣).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٨٧).

⁽٦) «روضة الطالبين» (١/ ٣٧٠).

⁽٨) «التحقيق» (ص ٢٦٤).

فَإِنْ سُبِقَ بِأَكْثَرَ فَقِيلَ: يُفَارِقُهُ وَالأَصَحُّ يَتْبَعُهُ فِيمَا هُوَفِيهِ ثُمَّ يَتَدَارَكُ بَعْدَ سَلَامِ الإِمَامِ وَلَوْ لَمْ يُتِمَّ الفَاتِحَةَ لِشُعْلِهِ بِدُعَاءِ الافتِتَاحِ فَمَعْذُورٌ هَذَا كُلُّهُ فِي المُوَافِقِ فَأَمَّا مَسْبُوقٌ وَلَوْ لَمْ يُتِمَّ الفَاتِحَةِ لِشُعْلِهِ بِدُعَاءِ الافتِتَاحِ فَمَعْذُورٌ هَذَا كُلُّهُ فِي المُوافِقِ فَأَمَّا مَسْبُوقٌ رَكَعَ الإِمَامُ فِي فَاتِحَتِهِ فَالأَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالإفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ تَرَكَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ وَهُوَمُدْرِكٌ لِلرَّكْعَةِ وَإِلَا لَزِمَهُ قِرَاءَةٌ بِقَدْرِهِ

(فَإِنْ سُبِقَ بِأَكْثَرَ) من ثلاثة طويلة بأن لم يفرُغ المأمومُ منَ الفاتحة إلَّا وإمامُه قائمٌ عن السُّجود إلى الرَّكعة الثَّانية، أو جالسٌ للتَّشهد (فَقِيلَ: يُفَارِقُهُ) أي: ينوي مفارقته (وَالأَصَحُّ) لا، بل (يَتْبَعُهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ يَتَدَارَكُ) ما فاته (بَعْدَ سَلَامِ الإِمَامِ) وتعبيره بد «أكثرَ» ليس صريحًا في الأربعة، كما عبَّر بها «الحاوي الصَّغير»، واستحسنها بعضُهم (۱) على عبارة المَتن؛ لصِدقِها بثلاثة وبعض رُكنِ.

(وَلَوْ لَمْ يُتِمَّ) المأمومُ (الفَاتِحَةَ لِشُغْلِهِ بِدُعَاءِ الافتِتَاحِ) وقد ركع إمامُه (فَمَعْذُورٌ) وتقدَّمَ حُكْمُهُ.

(هَذَا) أي: ما تقدَّمَ (كُلُّهُ فِي) المأموم (المُوَافِق) وهو من أدرك قبلَ ركوعِ الإمامِ ما يسعُ الفاتحة، (فَأَمَّا مَسْبُوقٌ رَكَعَ الإِمَامُ فِي فَاتِحَتِهِ فَالأَصَعُّ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ ما يسعُ الفاتحة، (فَأَمَّا مَسْبُوقٌ رَكَعَ الإِمَامُ فِي فَاتِحَتِهِ فَالأَصَعُّ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالافْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ تَرَكَ قِرَاءَتَهُ) وسقط عنه باقيها، (وَرَكَعَ) مع الإمام، ولو لم يقرأ شيئًا من الفاتحة فركع الإمامُ ركعَ معه أيضًا، (وَهُوَ) بركوعِه معه في الصَّورتينِ شيئًا من الفاتحة فركع الإمامُ ركعَ معه أيضًا، (وَهُوَ بركوعِه معه في الإمامُ من (مُدْرِكٌ لِلرَّحْعَةِ) حكمًا، فإن تخلَّفَ لِيُتِمَّ أو يقرأ ولم يركعْ حتى رفعَ الإمامُ من الرُّكوع فاتته الرَّكعةُ ولم تبطُلْ صَلاتُه إذا قلنا التَّخلُّفُ بركن لا يُبطِل.

(وَإِلَّا) بأن اشتغلَ بافتتاحٍ أو تعوُّدٍ (لَزِمَهُ قِرَاءَةٌ بِقَدْرِهِ) فإن ركعَ معه بطَلَت صَلاتُه،

⁽١) في الحاشية: «ابن العِراقي».

وَلا يَشْتَغِلُ المَسْبُوقُ بِسُنَّةٍ بَعْدَ التَّحَرُّمِ، بَلْ بِالفَاتِحَةِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ إِدْرَاكَهَا وَلَوْ عَلِمَ المَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الفَاتِحَةَ أَوْ شَكَّ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا بَلْ يُصَلِّي رَكْعَةً بَعْدَ صَلَام الإِمَام.

فَلُّوْ عَلِمَ أَوْ شَكَّ وَقَدْ رَكَعَ الإِمَامُ وَلَمْ يَرْكَعْ هُوَقَرَأَهَا وَهُوَمُتَخَلِّفٌ بِعُذْرٍ

وإذا تخلّف ليقرأ قَدرَ ما فاته فهو متخلّف بعُدْرٍ كما نقل شيخُنا عن البغَويِّ، ثمَّ نقل عن المُتَولِّي والقاضي حُسين (١) أنه غيرُ مَعذورٍ أي: فإن لم يُدركِ الإمامَ في الرُّكوعِ فاتته الرَّكعةُ، كما قال الإمامُ وتبِعَه الغَزاليُّ، ثمَّ قال: ولا ينافي ذلك قولَ البَغَويِّ (٢) أنّه معذورٌ في التَّخلُّف، فمُرادُه بالنِّسبةِ لتدارُكِ ما فوَّتَه بتقصيرِه، ولم يُرد أنّه كبَطيءِ القِراءةِ أي: في تخلُّف بالنِّسبةِ أركانٍ طويلةٍ، وقال بعضُهم: إنّه يتخلَّف بها فَهمًا من «المجموع» (٣) ونوزعَ في ذلك.

(وَلَا يَشْتَغِلُ المَسْبُوقُ) نَدبًا (بِسُنَّةٍ بَعْدَ التَّحَرُّمِ، بَلْ) يشتغلُ (بِالفَاتِحَةِ) فيبادرُ اليها ويُخفِّفُها (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ) أي: يظنَّ المأمومُ بعادةٍ للإمامِ (إِدْرَاكَهَا) مع اشتغالِه بسنَّةٍ بعد التَّحرُّمِ فيأتي بها ثمَّ بالفاتحةِ.

(وَلَوْ عَلِمَ المَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الفَاتِحَة) قبلَه نسيانًا (أَوْ شَـكَ) في تركِها (لَـمْ يَعُـدْ إِلَيْهَا) أي: إلى محَلِّ قِراءتِها ليقرأها فيه، (بَلْ) يمشي على متابعة إمامه، و(يُصَلِّي رَكْعَةً بَعْدَ سَلَام الإِمَام).

(فَلَوْ عَلِمَ) تركَها (أَوْ شَكَّ) فيه (وَ) الحالُ أنَّه (قَدْ رَكَعَ الإِمَامُ وَلَمْ يَرْكَعْ هُوَ قَرَأَهَا وَهُو أَنَّه إِنْ أَدركه في قيام قَرَأَهَا وَهُو أَنَّه إِنْ أَدركه في قيام

⁽٢) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ١٧٠).

⁽۱) «التعليقة» (۲/ ١٠٥٥).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٣٦).

وَقِيلَ يَرْكَعُ وَيَتَدَارَكُ بَعْدَ سَلَام الإِمَام وَلَوْ سَبَقَ إِمَامَهُ بِالتَّحَرُّم لَمْ تَنْعَقِدْ أَوْ بِالفَاتِحَةِ أُوِ التَّشَـهُّدِ لَمْ يَضُرَّهُ وَيُجْزِئُهُ وَقِيلَ: تَجِبُ إِعَادَتُهُ وَلَوْ تَقَدَّمَ بِفِعْلِ كَرُكُوع وَسُجُودٍ إِنْ كَانَ بِرُكْنَيْنِ بَطَلَتْ وَإِلَّا فَلا

الرَّكعةِ الثَّانيةِ صحَّ دون ما بعده، (وَقِيلَ) لا يقرؤها بل (يَرْكَعُ وَيَتَدَارَكُ) ركعةً (بَعْدَ سَلَامِ الإِمَامِ) وعبَّر في «المُحرَّرِ»(١) عن ترجيحِ الأوّلِ بالأَشبهِ.

(وَلَوْ سَبَقَ) مأمومٌ (إِمَامَهُ بِالتَّحَرُّم لَمْ تَنْعَقِدْ) صلاتُه وهذه المَسألةُ تُفهَم من قولِه سابقًا: «فإن قارنَه لم يضُرَّ إلَّا تكبيرةُ الإحرام»، ولكنها ذُكِرت هنا توطئةً لقول المُصنِّف بعد «أو بالفاتحة»، ولو ظنَّ المأمومُ أن تحرُّمَه بعد تحرُّم إمامِه فبان خلافُه فلا صلاةً له. ذكره الرَّافِعِيُّ، ولو اقتصر المُصنِّفُ على هذه المَسألةِ لعَمَّت مسائلَ كثيرةً من بابِ أولى، (أَوْ) سبقَ إمامَه (بِالفَاتِحَةِ أَوِ التَّشَهُّدِ) بأن فرَغَ منها أو منه قبل قراءتِه أو تشهُّدِه (لَمْ يَضُرَّهُ وَيُجْزِئُهُ) ما سبق به إمامَه، ولا تجب إعادتُه في الأصحِّ، (وَقِيلَ: تَجِبُ إِعَادَتُهُ) مع فعلِ الإمام له أو بعده.

(وَلَوْ تَقَدَّمَ) على إمامِه (بِفِعْلِ كَرُكُوع وَسُجُودٍ) عامدًا عالمًا بالتَّحريم (إِنْ كَانَ) ذلك (بِرُكْنَيْنِ بَطَلَتْ) صلاتُه بخلافِ السَّاهي والجاهل، لكِن لا يعتدُّ له بتلك الرَّكعةِ فيأتي بعد سلام إمامِه ببدلِها، (وَإِلَّا) بأن تقدَّمَ برُكنِ فأقلَّ عامدًا أو ساهيًا (فَلَا) تبطُلُ لكِن مع الحُرمةِ في العَمدِ كما في «المجموع»(١) وغيره، وأطلق جمعٌ الكراهة وتَبِعَهم المُصنِّفُ في «تصحيحِ التَّنبيهِ»، ويُندَبُ للمأمومِ في التَّقدُّم عَمدًا (٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٣٧).

⁽۱) «المحرر» (ص ٥٩).

وَقِيلَ: تَبْطُلُ بِرُكْنٍ

العَودُ للقيامِ ليرجعَ مع إمامِه على المَنصُوصِ، وقيل: يجبُ العَودُ، وقيل: يَحرُم، وفي التَّقدُّمِ سَهوًا يتخيَّر بين الدَّوامِ والعَودِ، وقيل: يجبُ العَودُ، وقيل: يَحرُم، (وَقِيلَ: تَبْطُلُ) الصَّلاة (بِرُكْنٍ) تامِّ تقدَّم به المأمومُ عمدًا بأن فرَغَ منه وإمامُه فيما قبلَه.



(فَصُلُ ۗ)

خَرَجَ الإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ انْقَطَعَتِ القُدْوَةُ فَإِنْ لَـمْ يَخْرُجْ وَقَطَعَهَا المَأْمُومُ جَازَ وَفِي قَـوْلٍ لا يَجُوزُ إِلَّا بِعُـذْرٍ يُرَخِّصُ فِي تَرْكِ الجَمَاعَةِ وَمِنَ العُـذْرِ تَطْوِيلُ الإِمَامِ أَوْ تَرْكُهُ سُنَّةً مَقْصُودَةً كَتَشَهُّد

(فَصُلُّ) في بَيَانِ مَا يَقْطَعِ القَّدُوةَ

إذا (خَرَجَ الإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ) بِحَدَثِ أو غيرِه (انْقَطَعَتِ القُدُوةُ) بِخُروجِه، (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجُ) مِن صَلاتِهِ (وَقَطَعَهَا المَأْمُومُ) بِنيَّةٍ مفارقة إمامِه (جَازَ) وكُرِهَ بِغَيرِ عُذرِ مع فواتِ فضيلةِ الجَماعةِ، (وَفِي قَوْلٍ) قديم: (لا يَجُوزُ) قطعُها (إلا بِعُنْدٍ يُرَخِّصُ) مع فواتِ فضيلةِ الجَماعةِ، (وَفِي قَوْلٍ) قديم: (لا يَجُوزُ) قطعُها (إلا بِعُنْدٍ يُرَخِّصُ) أوّلَ القُدوةِ (فِي تَرْكِ الجَمَاعَةِ) وألحقَ بهذا العُذرِ ما تضمَّنه قولُه: (وَمِنَ العُنْدِ) في أثناءِ القُدوةِ (تَطْوِيلُ الإِمَامِ) القِراءةَ على مأمومٍ لا يصبِرُ على تطويلِها لضَعفِ أو شُعنْ (أَوْ تَرْكُهُ سُنَّةً مَقْصُودَةً كَتَشَهُدٍ) أولَ أو قنوتِ فيفارِقُه ليأتي بتلك السُّنَّةِ، وبحثَ بعضُهم (١٠) أنَّ تحصيلَ فضيلةِ الجَماعةِ لا سيَّما على القولِ بفَرضيَّتِها أَوْلى من قطعِها لحيازةِ فضيلةِ قنوتٍ ونحوه، ومن العُدرِ ما يوجبُ المُفارقةَ كمَن وقَعَ ملى ثوبٍ إمامِه نجَسُ لا يُعفى عنه، أو انقضَت مُدَّةُ مَسجِه والمُقتدي يعلَمُ ذلك، ومن العُدرِ المَجزومُ بجَوازِ المُفارقةِ معه المُفارقةُ المَشرُوعةُ في صَلاةِ الخَوفِ مع ومن العُدرِ المَجزومُ بجَوازِ المُفارقةِ معه المُفارقةُ المَشرُوعةُ في صَلاةِ الخَوفِ مع الإمامِ فيها، وفي «الرَّوضة» (١٠) كأصلِها (١٠) في بابِ الجُمُعةِ: لو صلَّى مع الإمامِ بقاءِ الإمامِ فيها، وفي «الرَّوضة» (١٠) كأصلِها (١٠) في بابِ الجُمُعةِ: لو صلَّى مع الإمامِ

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٦٢).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ١٧).

وَلَوْ أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نَوَى القُدْوَةَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ جَازَ فِي الأَظْهَرِ وَإِنْ كَانَ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى ثُمَّ يَتْبَعُهُ قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا فَإِنْ فَرَغَ الإِمَامُ أَوَّلًا فَهُوَكَمَسْبُوقٍ أَوْ هُوَفَإِنْ شَاءَ انْتَظَرَ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ شَاءَ فَارَقَهُ وَسَلَّمَ، وَإِنْ شَاءَ انْتَظَرَ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ

ركعةً من الجُمعةِ ثمَّ فارقه بعُذرٍ أو غيرِه أتمَّها جمعةً، وهو مشعِرٌ بجَوازِ مفارقةِ المَأمُوم فيها بعد ركعةٍ مع أنَّ الجَماعةَ واجبةٌ فيها.

ولمَّا ذكر حكم انفرادِ المُقتدي أردَفَ بحكم اقتداءِ المُنفَردِ، فقال: (وَلَوْ أَحْرَمَ مُنفَرِدًا ثُمَّ مَنوَى القُدُوةَ فِي خِلالِ) أي: أثناءِ (صَلاتِه جَازَ) ذلك (فِي الأَظْهرِ) مع مُنفَرِدًا ثُمَّ مَنوَى القُدُوةَ فِي خِلالِ) أي: أثناءِ (صَلاتِه جَازَ) ذلك (فِي الأَظْهرِ) مع الكَراهةِ المُفوِّتةِ فضيلةَ الجَماعةِ، والمُستحَبُّ كما تقدَّم إتمامُ صلاتِه ركعتين ثمَّ يُسلِّمُ ثمَّ يَعْدري، ومحلُّ هذا على ما بحثه بعضُهم (١) أنَّ لا يكونَ الإمامُ ممَّن يُكرَهُ الاقتداءُ به لبدعةٍ أو غيرِها، وفي «المجموع»(١) و «التَّحقيق»(١) أنَّ محلَّه أيضًا إذا اتَّسع الوقتُ بأن أمكنه إتمامُ الصَّلاةِ في الوقتِ منفردًا، فإن علِمَ أنه لو سلَّم مِن رَكعتينِ ودخلَ مع جماعةٍ وقعَ بعضُ صلاتِه في الوقتِ أو شكَّ في ذلك حرُمَ عَلَيْهِ السَّلَمُ مِن رَكعتينِ، ويجوزُ في الأظهرِ اقتداءُ المُنفردِ (وَإِنْ كَانَ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى) غيرِ ركعةِ إمامِه متقدِّمةً عليه أو متأخِرةً عنه، (ثُمَّ يَتُبَعُهُ) أي: المأمومُ الإمامَ وُجوبًا (قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا) وإن كان على خلافِ نَظمِ صلاةِ المأمومِ فيقومُ في موضع قيامِ إمامِه ويقعُدُ في موضع قُعودِه.

(فَإِنْ فَرَغَ الإِمَامُ أَوَّلًا) أي: قبل المأمومِ (فَهُوَ كَمَسْبُوقٍ) فيُتمُّ صَلاتَه بعد سلامِ إمامِه، (أَوْ) فرَغَ (هُوَ) أي: المأمومُ أولًا فهو مخيَّرٌ فيما تضمَّنه قولُه: (فَإِنْ شَاءَ فَارَقَهُ) بالنِّيةِ (وَسَلَّمَ، وَإِنْ شَاءَ انْتَظَرَ) مُ بتطويلِ دعائِه (لِيُسَلِّمَ مَعَهُ) وهو أفضلُ، ولا تفوتُ

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢١١).

⁽١) في الحاشية: «الأذرعي».

⁽٣) «التحقيق» (ص ٢٦٧–٢٦٨).

وَمَا أَذْرَكَهُ المَسْبُوقُ فَأَوَّلُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِي البَاقِي القُنُوتَ وَلَوْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِن المَغْرِبِ تَشَهَّدَ فِي ثَانِيَتِهِ وَإِنْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ

بهذه المُفارقةِ فضيلةُ الجَماعةِ كما استظهره بعضُهم (١)، وقيَّد بعضٌ (٢) آخَرُ الانتظارَ بكون صلاةِ الإمامِ تكمُلُ في الوَقتِ، فإن وقع بعضُها خارجَه لم يجزِ الانتظارُ.

(وَمَا أَذْرَكَهُ المَسْبُوقُ) مع إمامِه (فَأَوَّلُ صَلاتِهِ) وما يأتي به بعد سلامِ إمامِه فهو آخِرُها، وحينئذِ (فَيُعِيدُ فِي البَاقِي) من صبحٍ مثلًا أدركَ الأولى منها مع إمامِه وقنت فيها للمُتابعةِ (القُنُوتَ) في محَلِّه منَ الرَّكعةِ الثّانيةِ، (وَلَوْ أَذْرَكَ) مع إمامِه (رَكْعَةً مِن المَغْرِبِ) وتشهَّدَ معه للمُتابعةِ (تَشَهَّدَ فِي ثَانِيَهِ) أي: بعد فِعْلِها، ويُستثنى من قولِه: المَغْرِبِ) وتشهَّدَ معه للمُتابعةِ (تَشَهَّدَ فِي ثَانِيَهِ) أي: بعد فِعْلِها، ويُستثنى من قولِه: «فأوَّلُ صلاتِه»: ما لو أدركَ المَسبُوقُ مع إمامِه ركعتينِ من رُباعيَّةٍ فإنّه يقرأ السُّورة في الأخيرتينِ كما تقدَّم، (وَإِنْ أَذْرَكَهُ) أي: المَسبُوقُ والإمامُ حالَ كونه (رَاكِعًا) رُكوعًا محسوبًا له (أَذْرَكَ الرَّكُعة) والمُرادُ بإدراكِها أن يلتقي هو وإمامُه في حدِّ أقلِّ رُكوعًا محسوبًا له (أَذْرَكَ الرَّكُعة) والمُرادُ بإدراكِها أن يلتقي هو وإمامُه في حدِّ ألأقلِّ الرُّكوعِ حتى لو كان في الهويِّ والإمامُ في الارتفاعِ وقد بلغ في ركوعِه حَدَّ الأقلِّ قبل أن يرتفعَ الإمامُ عنه كان مدركًا، وإنْ لم يلتقيا فيه فلا، كما نقله الرَّافِعِيُّ (٣) عن الأثمَّةِ، وسواءٌ في الإدراكِ المَذكُورِ قصَّر بأن حضر وتلاهى حتى ركعَ الإمامُ أم لا، وقيل: إن قصَّر لم يدركُ، واستحسنه بعضُهم ومال بعضٌ آخَرُ تبعًا لاختيارِ جمع وقيل: إن قصَّر لم يدركُ بالرُّكوعِ مطلقًا، وحُكِيَ عن البخاريِّ أن القائلَ بذلك لا إلى أنَّ الرَّكعة لا تُدرَكُ بالرُّكوعِ مطلقًا، وحُكِيَ عن البخاريِّ أن القائلَ بذلك لا يَشتَرطُ القِراءةَ خلفَ الإمام.

(٢) في الحاشية: «المحلى».

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ١٩/٤).

قُلْتُ: بِشَـرْطِ أَنْ يَطْمَئِنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الإِمَامِ عَنْ أَقَلِّ الرُّكُوعِ، واللهُ أَعْلَمُ، وَلَوْ شَـكَ فِي إِذْرَاكِ حَدِّ الإِجْزَاءِ لَمْ تُحْسَبْ رَكْعَتُهُ فِي الأَظْهَرِ وَيُكَبِّرُ لِلْإِحْرَامِ، ثُمَّ لِلرُّكُوعِ فَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرَةٍ لَمْ تَنْعَقِدْ

(قُلْتُ) إِنَّما يُدرِكُ المأمومُ الرَّكعةَ بالرُّكوعِ (بِشَرْطِ أَنْ يَطْمَئِنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقَلِّ الرُّكُوعِ، واللهُ أَعْلَمُ) وما ذكره المُصنِّفُ من اشتِراطِ الطُّمَأْنينة قال الرَّافِعِيُّ ('): إِنّه المتَّجِه المُصرَّح به في «البيان»، والذي أشعَرَ به كلامُ كثيرٍ منَ النَّقلةِ وإن كان الأكثرونَ لم يتعرَّضوا له، ومن لحِق إمامَه في ركوعٍ لا يُحسَب له، كأنْ لحِقَه مُحدِثًا أو في ركوعٍ ركعةٍ زائدةٍ سهوًا، أو كان محسوبًا له وكان الرُّكوعَ الثَّاني في الكُسوفِ لم يدركِ الرَّكعةَ.

(وَلَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ حَدِّ الإِجْزَاءِ) أو في الطُّمأنينةِ قبل ارتفاع الإمامِ عن أقلِّ ركوعٍ (لَمْ تُحْسَبْ رَكْعَتُهُ فِي الأَظْهَرِ) تبِعَ المُصنَّفُ «المُحرَّر» (١) التَّابِعَ للغَزاليِّ في كونِ الخِسب رَكْعَتُهُ فِي الأَظْهَرِ) تبِعَ المُصنَّفُ «المُحرَّر» التَّابِعَ للغَزاليِّ في كونِ الخِلافِ قَولَينِ، لكنَّ الرَّافِعِيَّ في «الشَّرح» (١) تبعًا للإمامِ حكاه وجهين، ورجَّحه في «الرّوضة» (١) وصوَّبَه في «المجموع» (٥) مع تصحيحِه طريقةً قاطعةً بالأوَّل.

(وَيُكَبِّرُ) حتمًا مسبوقٌ، وأدرك الإمام في ركوع (لِلْإِحْرَامِ) قائمًا منتصبًا، فلو وقع بعضُه في غيرِ القيامِ لم تنعقد صلاتُه فرضًا قطعًا ولا نفلًا على الصَّحيحِ في «المجموع» (١٠). (ثُمَّ) يكبِّر أيضًا (لِلرُّكُوع) لكِن نَدبًا، (فَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرَةٍ) واحدةٍ (لَمْ تَنْعَقِدُ)

⁽٢) «المحرر» (ص ٦٠).

⁽٤) (روضة الطالبين) (١/ ٣٧٧).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢١٦).

⁽١) «الشرح الكبير» (٤/٠/٤).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/٠/٤).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢١٥).

وَقِيلَ: تَنْعَقِدُ نَفْ لَا وَإِنْ لَمْ يَنُو بِهَا شَيْئًا لَمْ تَنْعَقِدْ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ أَذْرَكَهُ فِي اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدَهُ انْتَقَلَ مَعَهُ مُكبِّرًا وَالأَصَحُّ: أَنَّهُ يُوَافِقُهُ فِي التَّشَهُدِ وَالتَّسْبِيحَاتِ و أَنَّ مَنْ أَذْرَكَهُ فِي التَّشَهُدِ وَالتَّسْبِيحَاتِ و أَنَّ مَنْ أَذْرَكَهُ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يُكبِّرُ لِلانْتِقَالِ إِلَيْهَا وَإِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ قَامَ المَسْبُوقُ مُكبِّرًا إِنْ كَانَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ

صلاتُ لا فرضًا ولا نفلًا (وَقِيلَ: تَنْعَقِدُ نَفْلًا) ولم يُفرِّق المُصنِّف هنا بين الجاهلِ بالمَنعِ وغيرِه، (وَإِنْ) أطلَق بأن (لَمْ يَنْوِ بِهَا شَيْئًا لَمْ تَنْعَقِدْ عَلَى الصَّحِيحِ) المَنصُوصِ.

(وَلَوْ أَذْرَكَهُ) أي: مسبوقٌ إمامَه (فِي اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدَهُ انْتَقَلَ مَعَهُ) وجوبًا وإن لم يُحسَبْ له ما انتقلَ إليه حالَ كونِه (مُكبِّرًا) للانتقالِ ندبًا، (وَالأَصَحُّ: أَنَّهُ يُوَافِقُهُ) ندبًا (فِي التَّشَهُدِ) الأوَّلِ أو الأخير، (وَ) في (التَّسْبِيحَاتِ) والدُّعاءِ أيضًا، ولو قال: «في الذِّكْرِ والدُّعاء» لعَمَّ ما ذكرَه، وعمَّ أيضًا ذِكْرَ الاعتدالِ والقُنوتِ وغيرِ ذلك، وقطع في «الرَّوضة»(١) بعدم وجوبِ قراءةِ التَّشهُدِ الأخيرِ، وعنِ الماوَرْدِيِّ(١) الجَزمُ بوجوبِه.

(و) الأصحُّ (أَنَّ مَنْ أَذْرَكَهُ) أي: الإمامَ (فِي سَـجْدَةٍ) أُولى أو ثانيةٍ أو في تشهُّدِ (لَـمْ يُكَبِّرُ لِلانْتِقَ الِ إِلَيْهَا) أو إليه، وضابط ذلك أن يدركه فيما لا يُحسَب له، وأمَّا الإدراكُ في سجدةِ التِّلاوةِ فبحَث بعضُهم (٣) أنَّ المَسبُوقَ يكبِّر لها، وكذا في سجودِ السَّهو إن قلنا إنَّ المَسبُوقَ لا يُعيدُه آخِرَ صَلاتِه.

(وَإِذَا سَلَمَ الإِمَامُ قَامَ المَسْبُوقُ) وجوبًا (مُكَبِّرًا) ندبًا (إِنْ كَانَ) جلوسُه مع إمامِه (مَوْضِعَ جُلُوسِهِ) هـو إِنِ انفردَ، كأنْ أدركَ الإمامَ في ثالثةِ رباعيةٍ أو ثانيةِ مَغرِبٍ،

⁽٢) «الحاوي الكبير» (٢/ ١٤٠).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٧٧).

⁽٣) في الحاشية: «الأذرعِيّ».

وَإِلَّا فَلَا فِي الأَصَحِّ

(وَإِلّا) فإن لم يكن جلوسُه مع إمامِه موضعَ جلوسِه إن انفردَ؛ كأن أدركَه في ثانيةِ رباعيَّةٍ أو ثالثةِ مغربِ (فَلا) يكبِّر عند قيامِه (فِي الأَصَحِّ) المَنصُوصِ، ويُندَب للمَسبُوقِ القيامُ عقبَ تسلِيمَتِي الإمامِ، ولو مكثَ بعدَهما موضعَ جلوسِه لم تبطُلْ صَلاتُه، وإلَّا بطَلَت إن كان عالمًا عامدًا، وليس للمَسبُوقينَ أو المُقيمِينَ خلفَ مسافرِ اقتداءُ بعضِهم ببعضٍ في بقيّةِ صَلاتِهم على الأصحِّ في «الرَّوضة»(۱) كأصلها(۱) في كتابِ الجُمُعةِ، لكن في «المجموع»(۱) في باب صلاةِ الجَماعةِ تصحيحُ الجَوازِ في المَسبُوقِينَ، وقد يُجمَع بينهما بحَملِ ما في «الرَّوضة»(نا) من المَنع على منع حصولِ فضيلةِ الجَماعةِ، وما في «المجموع»(٥) من الجَوازِ على جَوازِ اقتداءِ المُنفردِ؛ لأن كلًا منَ المَسبُوقِينَ بعدَ سلام الإمام منفردٌ.



⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۸).

⁽٣) «المحرر» (ص ٥٩).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٤٢-٥٢٥).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٢٥).

⁽٤) «المحرر» (ص ٥٩).

بَابُ صَلاةِ المُسَافِي المُسَافِي المُسَافِي المُسَاحِ لا فَائِتَةُ الحَضَرِ إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّاةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ المُبَاحِ لا فَائِتَةُ الحَضَرِ

(بَابُ) أَحْكَامِ (صَلاةِ المُسَافِي)

أي: المُتلبِّسِ بالسَّفرِ، وهو قطعُ مسافةٍ مخصوصةٍ، وسُمِّي قطعُها سفرًا؛ لأنّه يُسفِرُ عن أخلاقِ الرِّجالِ أي: يَكشِفها، وذكرَ في بابِ ما يخُصُّ المُسافرَ من كيفيةِ القَصرِ والجَمعِ وختَمَه بجَوازِ الجَمعِ بالمَطرِ للمُقيمِ استطرادًا.

ولمَّا كان القَصرُ متَّفقًا عليه بخلافِ الجمعِ، حيث منعَه أبو حنيفة، قدَّم المُصنِّفُ القَصرَ مبتدئًا بمحَلِّه فقال: (إِنَّمَا تُقْصَرُ) جزمًا (رُبَاعِيَّةٌ) من الخَمسِ، فلا قصرَ في مغربٍ ولا صبحٍ إلَّا فيما حُكِي عن محمدِ بنِ نصرِ المَرْوَزِيِّ مِن جَوازِ قَصرِ الصُّبحِ في الخَوفِ إلى ركعةِ (۱)، ولا في رباعيّةِ بنذرٍ؛ كمن قال: (الله عليَّ صلاةُ أربع ركعاتٍ وقتَ الظُّهرِ) مثلًا، ولا رباعيَّةٍ نافلةً؛ كمَنْ صلَّى سنّةَ الظُّهرِ أربعَ ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ.

(مُوَدَّاةٌ فِي السَّفرِ الطَّوِيلِ المُبَاحِ) وهو ما نفي الحَرَجُ عنه، واجبًا كان كسفرٍ لحَجِّ واجبٍ، أو مندوبًا كسفرٍ لحجِّ تطوُّع، أو مباحًا كسفرِ نزهةٍ وتِجارةٍ، أو مكروهًا كسفرِ منفردٍ عن رفيقٍ، وسيأتي توقُّفُ بعضِهم (١) في جوازِ القَصرِ فيه عند ذكر المُصنَّفِ سفرَ المَعصيةِ.

(لا فَائِتَـةُ الحَضَـرِ) فلا تُقصَرُ إن قُضِيَت في سـفرٍ، وكذا إن شـكَّ في كونِها فائتةَ حضرٍ أو سفَرٍ.

(١) ينظر: «كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار» (ص ١٣٧). (٢) في الحاشية: «الأذرَعِي».

وَلَو قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ فَالأَظْهَرُ: قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الحَضَرِ وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلْدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوَزَةُ سُورِهَا فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتُرِطَ مُجَاوَزَتُهَا فِي الأَصَحِّ، قُلْتُ: الأَصَحُّ لا يُشْتَرَطُ واللهُ أَعْلَمُ

(وَلَو قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ) بأن أراد قضاءَها (فَالأَظْهَرُ: قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ) الذي فاتت فيه وفي غيرِه (دُونَ الحَضَرِ) فلا تقصر فيه، ولو سافر وقد بقي من الوقتِ أقلُّ من قدر الصَّلاةِ، فإن قلنا: كلُّها أداءٌ؛ قَصَرَ، وإلَّا فلا.

(وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلْدَةٍ) مسوَّرةٍ (فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوَزَةُ سُورِهَا) أو خَنْدَقِها كما بحثه بعضُهم (۱) المُختصِّ بها ولو في داخلِ ذلك مزارعُ وخِربٌ، وتردَّد بعضُهم (۱) في السُّورِ المُنهَدمِ هل يعطى حُكمَ العامرِ؟ وفي «التَّتمَّة»: يُشتَرطُ مجاوزةُ القنطرةِ التي ببابِ البلدِ، فإن لم يختصَّ السُّورُ بالبلدِ كما لو جمَعَ سورٌ قُرَّى متفاصلةً أو بلدتينِ متقاربتينِ فلا يُشتَرط مجاوزتُه.

(فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ) أي: الشُورِ المُختصِّ (عِمَارَةٌ) كدُّورِ متلاصقةٍ عادةً (اشْتُرِطَ مُجَاوَزَتُهَا) أيضًا (فِي الأَصَحِّ) عند الرَّافِعِيِّ (٢) في «المُحرَّر» (٤) ولم يُصرِّح في «الكبيرِ» بتَرجيح، وإن أخذَ منه موافقةَ «المُحرَّر» (٥).

(قُلْتُ: الأَصَحُّ) كالشَّرِ الصَّغيرِ (لا يُشْتَرَطُ) مُجاوزةُ العِمارةِ المَذكُورة، (واللهُ أَعْلَمُ) ونوزع المُصنِّفُ في هذا التَّصحيحِ بأنَّه مخالفٌ للمَذهَبِ وظاهرِ النَّصِّ.

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ عن بعضهم، ونقله ابن الرِّفعة عن الجيلي».

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

⁽٢) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٥) «المحرر» (ص ٦١).

⁽٤) «المحرر» (ص ٦١).

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ مُجَاوَزَةُ العُمْرَانِ لا الخَرَابِ وَالبَسَاتِينِ وَالقَرْيَةُ كَبَلْدَة وَأَوَّلُ سَفَرِ سَاكِنِي الخِيَامِ مُجَاوَزَةُ الحِلَّةِ

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) لبلدة (سُورٌ) مطلقًا أو صَوْبَ مَقصِدِه (فَأَوَّلُهُ) أي: أولُ سفرِه منها (مُجَاوَزَةُ) أي: مفارقةُ (العُمْرَانِ) الذي لها مع الخَرابِ الذي يتخلَّل العُمرانَ ومع النَّهَ ربين حافتَيها، (لا) مُجاوَزَةُ (الخَرَابِ) الذي لا عِمارةَ وراءَه، وقيل: يُشتَرطُ، وصحَّحَه في «المجموع»(۱)، وهذا في خَرابٍ فيه بقايا الحِيطانِ ولم يتَّخذوه مزارعَ ولا هَجَروه بالتَّحويطِ على العامرِ، وإلَّا لم يُشتَرط مجاوزتُه قطعًا.

(وَ) لا يُشتَرطُ (١) مجاوزةُ (البَسَاتِينِ) والمزارعُ المُتَصلةُ بالبلدِ وإن كانت مَحُوطةً، فإن كان في البَساتينِ قُصورٌ أو دُورٌ تُسكَن بعضَ فُصولِ السَّنةِ اشترِط مُجاوزتُها كما في «الرَّوضة» (١) و «أصلها» (١) ، لكن في «المجموع» (٥) الظَّاهرُ أنّه لا يُشتَرطُ، وقال بعضُهم (١) إنَّ الفتوى به.

(وَالقَرْيَةُ) وهي المِصرُ في مجاوزةِ عُمرانِها لا خرابِها وبساتينِها ومزارِعِها وإن كانت محوطة (كَبَلْدَةٍ) والقريتانِ المُتَصلتانِ يُشتَرطُ مجاوزتُهما، بخلافِ المُنفصِلَتينِ فيكفي مجاوزة وحداهما.

(وَأُوَّلُ سَفَرِ) قوم (سَاكِنِي الخِيَامِ) كالأكرادِ والأعرابِ: (مُجَاوَزَةُ الحِلَّةِ) مجتمعة كانت بيوتها أو متفرِّقة، وضبطَ الصَّيْدَ لانِي التَّفرُّقَ الذي لا يضرُّ بكونهم بحيث يجتمعون للسَّمَرِ في نادٍ واحدٍ ويستعيرُ بعضُهم مِن بعضٍ، فإن كانوا بهذه

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٤٧). (٢) كتب فوقها: ح.

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٣٨١). (٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٣٣٦).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٤٧). (٦) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ في المهمات».

وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُلُوغِهِ مَا شُرِطَ مُجُاوَزَتُهُ ابْتِدَاءً

الحَيثيَّةِ فهي حِلَّةٌ واحدةٌ، ومُجاوَزَةُ ما ذُكِرَ محَلُّه في حِلَّةٍ بمُستو مِن الأرضِ وإن كانت الحِلَّةُ في وادٍ فلا بدَّ مع ذلك من قطع عَرضِه إن سافرَ في عَرضِه، ومن الهُبوطِ منه إن كان في ربوةٍ، والصُّعودِ فيه إن كان في وَهْدةٍ إن لم يُفرِّط اتِّساعُ كلِّ منَ الثَّلاثِ، منه إن كان في مُجاوزتِها: مجاوزةُ مَرافِقِها من فإن أفرط اكتفى بمُجاوزةِ الحِلَّةِ عُرفًا، ويدخلُ في مُجاوزتِها: مجاوزةُ مَرافِقِها من نادٍ ومطرَحِ رَمادٍ ومَلعبِ صِبيانٍ ومَعاطنَ إبلٍ ونحوِ ذلك، ولهذا لم يقُل: مُجاوزةُ الخيام.

والحِلَّة بكسرِ الحاءِ: بيوتٌ مجتمعةٌ، والخَيمةُ: بيتٌ من أربعةِ أعوادٍ يُنصَبُ ويُسقَفُ بشيءٍ من نباتِ الأرضِ، وجَمعُها خَيْمٌ كتَمْرة وتَمْر، ثمَّ جمعوا الخَيْم على خِيام، أما المُتَّخذُ مِن ثيابٍ ونحوِها فلا يقالُ له: خيمةٌ، بل خِباءٌ.

(وَإِذَا رَجَعَ) مَن سافر (انْتَهَى سَفُرُهُ) إذا وصَلَ لوطنِه أو بلدِ نوى الإقامة بها (بِبُلُوغِهِ مَا شُرِطَ مُجُاوَزَتُهُ ابْتِدَاءً) من سور أو بنيانٍ أو حِلَّةٍ أو غير ذلك، فينقطعُ ترخُّصُه حينئذ، ومَن رجَع من دونِ مسافة قصر بنيَّة الإقامة انقطعَ سَفرُه من وقتِ النِّيةِ، وإن رجع لحاجةٍ كأخْذِ ما نَسِيه، وكطهارةٍ؛ فإن كان ما رجع إليه وطنه لم يترخَّص في رجوعِه في الأصحِّ، وإن لم يكن وطنه لكنْ أقام به مدةً تمنعُ التَّرخُصَ فله التَّرخُصُ كما في «الرَّوضة» (۱) و «أصلها» (۲)، وصحَّح بعضُهم (۲) خِلافَه، و دخل في كلامِ المَتنِ ما لو مَرَّ بوطنِه قاصدَ الخُروجِ منه لغيرِه، فإنَّ سفرَه ينقطعُ في الأصحِ،

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٤٤١).

⁽١) «المحرر» (ص ٥٩).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ والبلقيني».

وَلَو نَـوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّـامٍ بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَـفَرُهُ بِوُصُولِهِ وَلا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمَا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ

وعليه لو أنشأ سفرًا من مكانٍ إلى مسافة قصرٍ ووطنُه بينهما قاصدَ المُرورِ به لم يترخَّص، أمّا إذا مرَّ ببلدةٍ له بها أهلٌ وعشيرةٌ فلا يُلتحق بالوطنِ في الأصحِّ، ومن نوى الرُّجوعَ ولم يرجع صار مقيمًا بالنِّيةِ فلا يتَرخَّصْ.

(وَلُونَوَى) مسافرٌ مستقلٌ بنفسِه محاربٌ أو غيرُه وهو ماكثٌ كما في «المجموع» ((إقامَة أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ) مُعيَّنٍ صالحٍ للإقامةِ أو لا (انْقَطَعَ سَفرُهُ بِوُصُولِهِ) ذلك المَوضِع، وكذا لو نوى بمَوضع وصلَ إليه إقامة أربعةِ أيامٍ انقطَعَ سَفرُه بالنيَّةِ، وإن نوى في المَسألتينِ إقامة ما دونُ أربعةٍ لم ينقطع، ولو أقام أربعة بلا نيَّةٍ انقطَعَ سَفرُه بتمامِها، وإذا نوى غيرُ المُستقلِّ كعَبدٍ أو زَوجةٍ أو جُنديٍّ إقامةَ أربعةِ أيامٍ دون سيِّد وزوجٍ وأميرٍ جاز لهم القَصرُ، ولو نوى الإقامةَ وهو سائرٌ لم يؤثّر، وظاهرٌ أنّه إذا لم ينو إقامةً بل سكتَ يترخصُ، أو نواها مطلقًا انقطَعَ سَفرُه.

(وَلا يُحْسَبُ مِنْهَا) أي: الأربعةِ (يَوْمَا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ) وقطعَ به الجُمهورُ كما في «المجموع» (٢)، وعبَّر في «الرَّوضة» (٣) بالأصحّ، وعلى الصَّحيح لو دخلَ ليلًا لم يَحسِبُ بقيَّةَ اللَّيلةِ بل يحسِبُ المُدَّةَ من الغَدِ، وقد تُفهِم عبارتُه أنَّ مقابلَ الصَّحيحِ يحَسُبهما يومَين، وليس كذلك بل يَحسِبُهما بالتَّلفيقِ، فلو دخل زوالَ الأربعاءِ أتمَّ، أو قبلَه قصَرَ.

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٦١).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۳۸۲).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٣٨٤).

وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدِ بِنِيَّةِ أَنْ يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةً عَشَرَ يَوْمًا وَقِيلَ: الْخِلَافُ فِي خَائِفِ الْقِتَالِ لَا التَّاجِرِ وَنَحْوِهِ يَوْمًا وَقِيلَ: الْخِلَافُ فِي خَائِفِ الْقِتَالِ لَا التَّاجِرِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ عَلِمَ بَقَاءَهَا مُدَّةً طَوِيلَةً فَلَا قَصْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ

(وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ) أَو قريةٍ أَو بدوٍ كما بحثَه بعضُهم (() (بِنِيَّةِ أَنْ يَرْحَلَ) من موضع إقامتِه (إِذَا حَصَلَتْ) له (حَاجَةٌ) مِن شأنِها أنَّه (يَتَوَقَّعُهَا) بأن يرجو حُصولَها (كُلُّ وَقُمتِ قَصَرَ) على المَذهَب، خائفُ القتالِ وغَيرُه كتاجرٍ (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا) وقيل واختارَه ابنُ الصَّلاحِ (() وغيرُه: يَقْصُرُ تسعةَ عشر، عشرينَ إلَّا يومًا؛ لثبوتِها في «صحيح البخاريِّ»، وقيل: عِشرينَ، وقيل سبعةَ عشرَ بتقديمِ السِّينِ.

(وَقِيلَ:) قَصَرَ (أَرْبَعَةً) غَيرَ يوم دُخولِه وخروجِه، وصوَّبَ بَعضُهم (٣) أن يقولَ: دونَ أربعةٍ، وعبارةُ «الرَّوضة» (١٠) كأصلها (٥) تقتضي حكايةَ هذا قولًا، وعليه فلو قال: «وفي قولٍ» كان أَوْلى (وَفِي قَوْلٍ:) قَصَرَ (أَبَدًا) ومعناه: أنّه لا يتأقَّتُ، بل المَدارُ على تنجُّز حاجتِه، فمتى تنجَّزت ارتحلَ.

(وَقِيلَ: الخِلَافُ) المَحكيُّ في الزَّائدِ على أربعةٍ: سَبْعَةَ عَشَرَ فما فَوْقَها (فِي خَائِفِ القِتَالِ) وفي المُقاتل أيضًا، بل هو أَوْلى، (لا التَّاجِرِ وَنَحْوِهِ) كَمُتَفَقِّهِ، فإنَّما يَقْصُران على هذه الطَّريقةِ أَربعةَ أيامٍ فقط.

(وَلَوْ) لَم يتوقَّعْ نَجازَ حَاجِتِه كلَّ وقتٍ بل (عَلِمَ بَقَاءَهَا مُدَّةً طَوِيلَةً) زائدةً على أربعةِ أيام (فَلَا قَصْرَ) له مُحاربًا كان أو غيرَه (عَلَى المَذْهَبِ) هذا ما يُشعِرُ به كلامُه،

⁽١) في الحاشية: «ابن العراقي وقضية كلام الأذْرَعِيّ». (٢) شرح مشكل الوسيط (٢/ ٢٦٠).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٣٨٤).

⁽٣) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/٧٤).

ولكن المَعرُوفَ في غيرِ المُحاربِ الجَزمُ، فإنَّ حكايةَ الخِلافِ فيه غلطٌ كما في «الرَّوضة»(۱)، وإذا أقام من ليس مشغولًا بحَربٍ ولا غَيرِه ولا نيَّة له في إقامةٍ ولا رحيلٍ؛ قصرَ جزمًا إلى تمامِ أربع كما قال بعضُهم (۱).

(٢) في الحاشية: «ابن الرِّفعة».

CHYLEND DYDIAL

(۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٨٥).

(فَصُلٌ)

طَوِيلُ السَّفَرِ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا هَاشِمِيَّةٌ، قُلْتُ وَهِيَ مَرْ حَلْتَانِ بِسَيْرِ الأَثْقَالِ وَالبَحْرُ

(فَصِّلُ) فى ضَبَطِ طَوبِيلِ ٱلسَّـفَرِ وَمَا يُشُـ ثَطُ فِيهِ

(طَوِيلُ) مدَّةِ (السَّفَرِ) ذَهابًا التي يَقصرُ فيها الصَّلاةَ ويجمَعُ: (ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا) وهو أربعةُ آلافِ خُطوةٍ، وهي ثلاثةُ أقدام. وهذه الأميالُ (هَاشِمِيَّةٌ) والتَّقديرُ بها تحديدٌ على الأصحِّ في «الرَّوضة» (۱) و «المجموع» (۲)، و خالف المُصنَّفُ في «رؤوسِ المسائل» فصحَّحَ عكسَه ورجَّحَه بعضُهم (۳).

واحتُرز بهاشميَّةٍ عن الأميالِ الأُمويَّةِ فإنَّها أكبَرُ منها؛ إذْ كلُّ خمسةٍ أُمويَّةٍ سِتُّ هاشميةٌ، وليس المُرادُ أنَّها منسوبةً لهاشم بنِ عبدِ مَنافٍ جَدِّ النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما وقعَ للرَّافِعِيِّ (١) وغيرِه، بل لبني هاشم، فإنَّه لمَّا انتقلت الخلافةُ إليهم نقصوا أميال بنى أميَّة، فطويلُ السَّفرِ بأميالِهم أربعون ميلًا.

(قُلْتُ) كالرَّافِعِيِّ (() (وَهِيَ) أي: طويلُ السَّفِرِ (مَرْحَلَتَانِ) وهُما سَيرُ يومين معتدلَين ذَهابًا فقط، أو سَيرُ لَيلتَين، أو يومٌ وليلةٌ (بِسَيْرِ الأَثْقَالِ) ودَبيبِ الأقدامِ كما زادَه في «المجموعِ» (() ونقلَه عن النَّصِّ و «سيرَ» بفتحِ الرَّاءِ بخَطِّه، والأثقالُ: حيواناتُ مُثْقَلةٌ بأمتعةٍ، (وَالبَحْرُ) ونحوُه كالنَّهَرِ في اعتبارِ المسافةِ المَذكُورةِ

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٢٣).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٤٥٣).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٢٣).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٨٥).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ في التوسط».

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٤٥٣).

كَالبَرِّ فَلَوْ قَطَعَ الأَمْيَالَ فِيهِ فِي سَاعَةٍ قَصَرَ واللهُ أَعْلَمُ. وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوَّلًا فَلَا قَصْرَ لِلْهَائِمِ وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ وَلَا طَالِبِ غَرِيمٍ وَآبِقِ يَرْجِعُ مَتَى وَجَدَهُ ولَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ

(كَالبَرِّ، فَلَوْ قَطَعَ الأَمْيَالَ فِيهِ) لسُرعةِ جريِ السَّفينةِ بسُرعةِ الهَواءِ (فِي سَاعَةٍ) يَسيرةٍ (قَصَرَ) فيها، وإذا شكَّ في المَسافةِ المَذكُورةِ اجتهدَ فيها، (واللهُ أَعْلَمُ).

(وَيُشْتَرَطُ) في القاصرِ (قَصْدُ مَوْضِعِ مُعَيَّنِ أَوَّلًا) أي: في أوّلِ سَفرِه، فدخَلَ مَن نوى مسافة قصرٍ ثمَّ نوى بعد مفارقة العُمرانِ أنّه إن وجد مَطلوبَه رجع، فإنّه يترخَّصُ في الأصحِّ إلى أن يجِدَه، وخرج ما لو نوى ذلك قبلَ مفارقة العُمرانِ، فإنه لا يتَرخَّصُ.

ثم فرع المُصنَفُ على القصدِ قولَه: (فَلا قَصْرَ لِلْهَائِمِ) وهو المُتحيِّرُ الذي لا يعدري أين يتوجَّهُ، (وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ) كَقَطعِه أَلفَ فَرسَخٍ، (وَلا طَالِبِ غَرِيمٍ وَآبِقٍ يعدري أين يتوجَّهُ، (وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ) كَقَطعِه أَلفَ فَرسَخٍ، (وَلا طَالِبِ غَرِيمٍ وَآبِقٍ يَرْجِعُ مَتَى وَجَدَهُ) أي: كلَّا منهما، (و) الحالُ أنه (لا يعلمُ مَوْضِعَهُ)، ولو طالَ سَفرُه فإن علمَ أنه لا يجدُ ما ذُكرَ قبلَ مرحلتينِ ولم يعلمُ مَوضِعَه قصرَ كما في «الرَّوضة» (۱) و «أصلها» (۲) وكذا الهائمُ القاصدُ سيرَ مرحلتينِ، والأسيرُ المُسافرُ بسفرِ الكفارِ يَقصُرُ إذا سار معهم مرحلتين.

وتقدَّم معنى الغَريمِ في صلاةِ الجَماعةِ، وأمَّا الآبقُ فلا يُطلَق على العَبدِ إلَّا إذا ذَهبَ من غيرِ خَوفٍ وكَدِّ في العَمل، وإلَّا فهو هاربٌ.

(٢) «الشرح الكبير» (٤/٥٥٤).

(١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٨٦).

وَلَوْ كَانَ لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ: طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ فَسَلَكَ الطَّوِيلَ لِغَرَضٍ كَسُهُولَةٍ أَوْ أَمْنٍ قَصَرَ وَإِلَّا فَلَا فِي الأَظْهَرِ وَلَوْ تَبِعَ العَبْدُ أَوِ الزَّوْجَةُ أَوِ الجُنْدِيُّ مَالِكَ أَمْرِهِ فِي السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُ مَقْصِدَهُ

(وَلَوْ كَانَ لِمَقْصِدِهِ) بصادِ مكسورةٍ كما قال المُصنَّفُ في «دقائقِ الرَّوْضة» (المُصنَّفُ في «دقائقِ الرَّوْضة» وغيرِها (طَرِيقَانِ: طَوِيلٌ) هو مسافةُ القَصرِ فأكثرُ، (وَقَصِيرٌ) هو دونها، (فَسَلَكَ الطَّوِيلَ لِغَرَضٍ كَسُهُولَةٍ) له، ويدخلُ فيها رُخصُ السِّعرِ، (أَوْ أَمْنٍ) ويدخلُ فيه سلامتُه من المكَّاسينَ، ومن الغَرضِ أيضًا الزِّيارةُ والتَّنزُّهُ، (قَصَرَ) في جميعِ ذلك (وَإِلّا) بأن سلكَ الطَّويلَ لا لغَرضٍ أصلًا أو لغَرضِ القَصرِ (فَلَا) يَقْصُر (في الأَظْهَرِ).

وأشعرَ تَعبيرُه به طويل وقصيرِ»: أنَّ الطَّريقين لو اشتَركا في بلوغِ كلِّ منهما مسافة القَصرِ وأحدُهما أطولُ فسَلكه بلا غرَضٍ أنَّه يَقصُر جزمًا، واستشكله بعضُهم (٢) بأنَّ سلوكَ الأطولِ إتعابُ لنفسِه ودابَّتِه بلا غرضٍ فيَحرُمُ، وأشعر أيضًا بأنَّه لو قصدَ الشُهولةَ والأمنَ معًا أنّه يقصُرُ جزمًا وهو متَّجِهُ كما قال بعضُهم (٣).

(وَلَوْ تَبِعَ العَبْدُ) أو الأمةُ (أَوِ الزَّوْجَةُ أَوِ الجُنْدِيُّ مَالِكَ أَمْرِهِ) في الجُملةِ حقيقةً كالسَّيدِ والزَّوجِ، أو مجازًا كالأميرِ، وحينئذٍ يسقطُ الاعتراضُ على المُصنِّفِ بأنَّ الأميرَ ليسَ مالكَ أمرِ الجُنديِّ.

وقولُه: (فِي السَّفَرِ) متعلِّقٌ بـ «تَبعَ» (وَلا يَعْرِفُ) كلٌّ منهم (مَقْصِدَهُ) أي: مَقصِدَ

⁽٢) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ والأذرعي».

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ۳۸۷).

⁽٣) في الحاشية: «الإسنوي».

فَ لَا قَصْرَ، فَلَوْ نَوَوْا مَسَافَةَ القَصْرِ قَصَرَ الجُنْدِيُّ دُونَهُمَا وَمَنْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَسَارَ ثُمَّ نَوَى رُجُوعًا انْقَطَعَ

مالكِ أمرِه، (فَكَ قَصْرَ) له كذا أطلقه في «الرَّوضة»(١)، لكنه في «المجموع»(١) قيَّدَ عدمَ القَصرِ بما إذا لم يبلغوا مرحلتَينِ، فإن بلغوهما قَصَروا وإن لم يعرِفوا المَقصِدَ لتبيُّنِ طُولِ سَفرِهم.

وأسعر كلامُه بأنَّ كلَّا منَ المذكورينَ إذا عرَفَ المَقصِدَ وكان مسافة قصرِ أنّه يقصُرُ، وهذا كما قال المُتَوَلِّي إذا جزَمَ كلُّ بالمُضيِّ مع مالكِ أمرِه إلى مرحلتينِ فأكثرَ، فإن كان في عزمِ العبد مثلًا أنّه إن أمكنه الإباقُ أبقَ، أو الزَّوجةُ إن تخلَّصَت بفِراقٍ أو غيرِه رجعَت فلا يضرُّ، وإنَّما أفرَدَ المُصنِّفُ الضَّميرَ في أمرِه ويعرِف وإن كان في المَعنى عائدًا للثّلاثةِ نظرًا للعَطفِ بـ «أو»، والجُنديُّ نسبةً إلى جُندٍ، وفسَّرَ الجَوْهَريُّ (") الجُندَ بالأنصار، لكنَّ المُرادَ بالجُنديُّ هنا المُقاتلُ.

(فَلَوْ نَوَوْا مَسَافَةَ القَصْرِ) وحدَهم دونَ مَتبوعِهم، أو جَهِلوا حالَه وجَزَموا بذلك من غيرِ نيّةِ رجوعٍ متى تخلَّصوا (قَصَرَ الجُنْدِيُّ دُونَهُمَا) أي: العَبدِ والزَّوجةِ ومِثلُهما الجَيشُ، ولو نوى كافرٌ وصبيُّ السَّفرَ إلى مسافةِ القَصرِ ثمَّ أسلمَ وبلغَ في أثناءِ الطَّريقِ فلهما القَصرُ في بقيتِه، ولو جمعَ الصَّبيُّ تقديمًا ثمَّ بلغَ لم يُعِد.

(وَمَنْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَسَارَ ثُمَّ نَوَى رُجُوعًا) عن السَّفرِ إلى وطنِه أو غيرِه سواءٌ رجَع أم لا، (انْقَطَعَ) سفرُه فلا يقصرُ فيه، هذا إن مكث، فإن نوى الرُّجوعَ

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٣٣).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٨٦).

⁽٣) الصحاح» (٢/ ٤٦٠).

فَإِنْ سَارَ فَسَفَرٌ جَدِيدٌ وَلا يَتَرَخَّصُ العاصي بسفرِه كآبِقٍ وَنَاشِزَةٍ فَلَوْ أَنْشَأَ مُبَاحًا ثُمَّ جَعَلَهُ مَعْصِيَةً فَلا تَرَخُّصَ فِي الأَصَحِّ وَلَوْ أَنْشَأَهُ عَاصِيًا ثُمَّ تَابَ فَمُنْشِئُ السَّفَرُ مِنْ حِينِ التَّوْبَةِ

وهو سائرٌ فلا يؤثِّرُ كما تقدَّم قبلَ قولِه: «ولا يَحسِبُ منها» إلى آخِرِه، وقد يُفهَمُ التَّقيدُ بالمُكثِ من قولِه: (فَإِنْ سَارَ) إلى مَقصِدِه الأوَّلِ أو غيرِه (فَسَفَرٌ جَدِيدٌ) فيُعتبَر فيه ما اعتبر في أصلِ سفرِه من قدرِ مَرحَلتَينِ وغيرِ ذلك.

(وَلا يَتَرَخَّصُ) المُسافرُ (العاصي بسفرِه كآبقٍ) مِن سيِّدِه (وَنَاشِزَةٍ) من زوجِها، وقاطعُ طريقٍ، وقادرٌ على أداءِ دَينِه، وعبارتُه تُشعِر بجَوازِ القَصرِ في سَفرٍ كُرِه تنزيهًا، وتوقَّف فيه بعضُهم (١)، وأمّا العاصي في سفرِه فيتَرخَّصُ، (فَلَوْ أَنْشَأَ) سَفرًا (مُبَاحًا) كسَفرِه لتجارةٍ (ثُمَّ جَعَلَهُ مَعْصِيةً) كقصدِ قطعِ طَريقٍ (فَلا تَرخُّصَ) له من وقتِ الجَعلِ كسَفرِه لتجارةٍ (ثُمَّ جَعَلَهُ مَعْصِيةً) كقصدِ قطعِ طَريقٍ (فَلا تَرخُّصَ) له من وقتِ الجَعلِ (فِي الأَصَعِّ) إن استمرَّ قصدُ المَعصيةِ، فإن تاب ترخَّصَ جزمًا كما في اللَّقطةِ منَ «الرَّافعِيِّ».

(وَلَوْ) عَكَسَ المُسافِرُ المَسألةَ المُتقدِّمةَ بأن (أَنْسَأَهُ عَاصِيًا) به (ثُمَّ تَابَ فَمُنْشِئُ السَّفَرُ) بضم ميم «مُنشِئ» وكسرِ الشِّينِ، ويجوزُ فَتحُها (مِنْ حِينِ التَّوْبَةِ) فإن كان مِن حينِها إلى مقصِدِه مرحلتانِ ترخَّصَ، وإلَّا فلا، ويُستثنى من إطلاقِه كما في «المجموع»(١) عن القاضي حُسَينِ والبَغَويِّ مَن عصى بسَفرِه يومَ جُمُعةٍ فإنَّه لا يتَرخَّصُ ما لم تَفُتِ الجُمعةُ، فإن فاتت فمُنشئُ السَّفرِ مِن فَواتِها لا منَ التَّوبةِ، وقد يجابُ بأنَّ مرادَ المَتنِ التَّوبةُ الكاملةُ، فإنَّ وقتَ الجُمعةِ ما دام باقيًا فالمكلَّفُ مخاطبٌ بها.

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٤٥).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَلَوِ اقْتَدَى بِمُتِمِّ لَحْظَةً لَزِمَهُ الإِثْمَامُ وَلَوْ رَعَفَ الإِمَامُ المُسَافِرُ وَاسْتَخْلَفَ مُتِمًّا أَتَمَّ المُقْتَدُونَ وَكَذَا لَوْ عَادَ الإِمَامُ وَاقْتَدَى بِهِ وَلَوْ لَزِمَ الإِثْمَامُ مُقْتَدِيًّا فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاتُهُ إِمَامِهِ

ومن شروطِ القصرِ أن لا يقتدي بمُقيم ولا بمُصلِّ صلاةً تامةً، كما أشار إلى ذلك بقولِه: (وَلَوِ اقْتَدَى بِمُتِمِّ) مقيم أو مسافرٍ ولو في جُمعةٍ أو صبح (لَحْظَةً) في آخرِ صلاةِ الإمامِ بأن أحرَمَ معه فسلَّمَ أو أوَّلَها فأحدثَ الإمامُ عقبَ قُدوتِه (لَزِمَهُ الإِنْمَامُ) ومرادُه بـ «مُتِمِّ» من يصلِّي صلاةً تامةً فلا يَرِد عليه من يصلِّي ظهرًا خلف صبحٍ أو جمعةٍ، و «بمُتِمِّ» متعلقٌ بـ «اقتدى» لا بلحظةٍ، فلا يَرِدُ ما لو لزِمَ الإمامَ الإتمامُ بعد إخراجِ المأمومِ نَفسَه، فلا يجبُ عليه الإتمامُ، ولو قدَّمَ المُصنَفُ «لحظةً» على «متمِّ» كان أولى.

(وَلَوْ رَعَفَ) بفتحِ العَينِ بخطّه، وضَمُّها ضعيفٌ، والكسرُ أضعَفُ، (الإِمَامُ المُسَافِرُ) القاصرُ فخرجَ من الصَّلاةِ بالرُّعافِ وهو كما في «الصحاحِ»(۱): دمٌ يَخرُجُ من الأنفِ، ومثلُ الرُّعافِ إذا أحدثَ، (وَاسْتَخْلَفَ مُتِمَّا) أو مَن في حُكمِه من المُقتدِينَ به أو غيرهم، (أَتَمَّ المُقْتَدُونَ) إن نووا الاقتداء به جزمًا، وكذا إن لم يَنُوُوه في الأصحِّ كما سيأتي في الاستخلافِ في الجُمعةِ، (وَكَذَا لَوْ عَادَ الإِمَامُ) الرَّاعفُ في الأصحِّ كما سيأتي في الاستخلافِ أي: الخليفةِ المُتمِّ فيتمُّ حتمًا، ولو استخلفَ الرَّاعفُ أو المُقتدونَ قاصرًا أو طائفةٌ منهم قاصرًا وطائفةٌ متمًّا أو لم يستخلفوا أحدًا لم يَخْفَ الحُكمُ.

(وَلَوْ لَزِمَ الإِتْمَامُ مُقْتَدِيًا) كأنِ اقتدى بمُتمِّ (فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلاَةُ إِمَامِهِ)

⁽١) الصحاح؛ للجوهري (٤/ ١٣٦٥).

أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِثًا أَتَمَّ وَلَوِ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا أَوْ بِمَنْ جَهِلَ سَفَرَهُ أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِثًا أَتَمَّ وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا أَوْ بِمَنْ جَهِلَ سَفَرَهُ أَتَمَ وَلَوْ شَكَّ فِيهَا فَقَالَ إِنْ قَصَرَ قَصَرُ تَ وَإِلَّا أَتُمَ مُتُ وَلَوْ شَكَّ فِيهَا فَقَالَ إِنْ قَصَرَ قَصَرُ تَ وَإِلَّا أَتُمَمْتُ وَلَوْ شَكَ فِيهَا فَقَالَ إِنْ قَصَرَ قِي الأَصَحِّ أَتْمَمْتُ وَلَا أَتُمَمْتُ وَلَا أَصَحِ

بإفسادٍ من كلِّ منهما أو غيرِه (أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِثًا) أو في حكمِه (أَتَمَّ) المُقتدي في كلِّ ذلك حتمًا، أمّا لو عَلِمَ حدَثَ الإمامِ فلا يَلزمُه الإتمامُ، وأشعر تعبيرُه به «فسَدت» أنّه لو بان فسادُها كتذكُّرِه أنّه محدِثٌ ونحوه قصرَ وهو كذلك، وأنه لو بانَ حدثُ المأموم لا يلزمه الإتمامُ وهو ظاهرٌ.

(وَلَوِ اقْتَدَى) ناويًا القصر (بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا) أتمّ، ولو عبَّر به «متمًّا» كان أولى؛ ليعُمَّ المُسافر والمُقيمَ، (أو) نوى القصر مقتديًا (بِمَنْ جَهِلَ سَفَرَهُ) فلم يعلم كونه مسافرًا أو مقيمًا (أتَمَّ) ولو بان مسافرًا قاصرًا فإن بان محدثًا مقيمًا وسبق تبيُّنُ حدَثِه أو وُجِدا معًا لم يلزمه إتمامٌ في الأصحِّ، (وَلَوْ تبيَّنُ أو سبق تبيُّنُ حدَثِه أو وُجِدا معًا لم يلزمه إتمامٌ في الأصحِّ، (وَلَوْ عَلِمَهُ) أو ظنّه (مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ) القصر فنوى هو القصر بعد شكّه في نية إمامِه القصر (قصر) إن بان له قصرُ إمامِه، فإن بان أنّه متمُّ أتمَّ حتمًا، ولو لم يشكَّ بأنْ كان إمامُه حنفيًا مسافرًا فيما دون ثلاثِ مراحلَ أتمَّ.

(وَلَوْ شَكَّ فِيهَا) أي: نيَّةِ إمامِه القَصرَ (فَقَالَ) في نيَّتِه معلقًا لها على نيَّةِ إمامِه بعد ظهورِ ما يدلُّ على قَصْرِ إمامِه (إِنْ قَصَرَ) إمامي (قَصَرْتُ، وَإِلَّا) بأن قال: إن أتمَّ (أَتْمَمْتُ؛ قَصَرَ فِي الأَصَحِّ) إن قصرَ إمامُه، وإلَّا أتمَّ قطعًا، وعلى الأصحِّ لو خرجَ من صلاتِه وقال: «كنت متمًّا» لزمَ المأمومَ الإتمامُ، أو قاصرًا جاز للمأمومِ القَصرُ، ولو لَس من علاه ربعد خروجِه ما نواه أتمَّ المأمومُ أيضًا في الأصحِّ، ولو فَس دَتْ صلاةً

وَيُشْتَرَطُ لِلْقَصْرِ نِيَّتُهُ فِي الإِحْرامِ و التَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا وَلَوْ أَحْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَمْ يُتِمُّ أَوْ فِي أَنَّهُ نَوَى القَصْرَ

إمامِه مع استمرارِ تردُّدِ المأمومِ في نيةِ إمامِه القَصرَ لزمه الإتمامُ، وكذا لو فَسدَتْ صلاةُ المأمومِ، وظاهرُ كلامِه تبعًا للأصحابِ أنَّ المأمومَ يعتمدُ قولَ إمامِه في نيّةِ القَصرِ، ونازع بعضُهم (١) فيما لو كان الإمامُ صبيًّا أو فاسقًا كذابًا، وقال: الظَّاهرُ لزومُ الإتمامِ حيث وقع في قلبِ المأمومِ كذِبُه في نيةِ القَصرِ، ولو قال المُصنِّفُ: «فنوى»، بدل: «فقال»، وحذَفَ: «وإلَّا أتممت»؛ كان أحسنَ وأخصَرَ.

(وَيُشْتَرَطُ لِلْقَصْرِ) مِن حيثُ نَفسُه (نِيّتُهُ فِي الإِحْرامِ) مع التَّحرُّم، ولا يُشتَرطُ استحضارُها بعد ذلك، ولو لم ينو القَصرَ انعقدت صلاتُه تامةً، وأمّا نيّةُ الإتمامِ فليست بشَرط، ولو علمَ مسافرٌ إقامةَ إمامِه فنوى القَصرَ خَلفَه انعقدت صلاتُه ولغَت نيّةُ القَصرِ كما في «الرَّوضة» (٢) و «أصلها» (٣)، وحُكي في «المجموع» (١) الاتّفاقُ عليه، واستشكلَ بعضُهم (٥) ذلك من العالِمِ الذَّاكِر لتلاعبُه وقال: القياسُ عدمُ الانعقادِ.

(و) يُشتَرطُ (التَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا) أي: نيةِ القَصرِ (دَوَامًا) أي: في دوامِ صلاتِه، إمَّا بتَحرُّمِه بنيَّةِ الإتمامِ بعدَ نيَّةِ القَصرِ، أو بالتَّردُّدِ فيها كما يشيرُ إليه قوله: (وَلَوْ أَحْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَمْ يُتِمُّ) أتمَّ سواءٌ ذالَ تردُّدُه عن قربٍ أم لا، (أو) شكَ قاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي القَصْرَ) أم لا أتمَّ ولو تذكَّر قريبًا نيَّةَ القَصرِ.

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ». (٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٩١).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٤٦٢). (٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٥٦).

⁽٥) في الحاشية: «الأذرعي».

أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَالِثَةٍ فَشَكَّ هَلْ هُوَمُتِمٌّ أَمْ سَاهٍ أَتَمَّ وَلَوْ قَامَ القَاصِرُ لِثَالِثَةٍ عَمْدًا بِلَا مُوجِبٍ لِلْإِثْمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وسَلَمَ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ مُوجِبٍ لِلْإِثْمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وسَلَمَ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ نَهَضَ مُتِمًّا وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ، فَلَو نَوى

ثمَّ عطفَ المُصنِّفُ على «أحرمَ» قَولَه: (أَوْ قَامَ إِمَامُهُ) من ركعتينِ (لِثَالِثَةٍ فَشَكَّ هَلْ هُوَ مُتِمُّ أَمْ) هو (سَاهٍ أَتَمَّ) وإنْ بان سهوُه، وهذا كما قال بعضُهم (١) في إمامٍ لا يرى القصر عزيمة، وإن رآه عزيمة كحنفيً لم يلزمه الإتمام، وتخير بين إخراج نفسِه عن متابعتِه ويسجدُ للسَّهوِ ويسلم، وبين انتظارِه حتى يعودَ.

ولم يقلْ كالمُحرَّر (٢): «فلو أحرم»، بالفاء المُناسبِ لِما قبله من حيثُ إنّه تفسيرٌ في المَعنَى للتَّحرُّ زِعن منافي نيةِ القَصرِ لضَمَّه إليه ما ليس منه وهو قولُه: (وَلَوْ قَامَ القَاصِرُ) من ركعتينِ (لِثَالِثَةٍ عَمْدًا بِلا مُوجِبِ لِلْإِثْمَامِ) مِن نيَّةِ إقامةٍ أو إتمامٍ (بَطلَتْ القَاصِرُ الثَالثَةِ صَلاَّتُهُ) وإن عرضَ ما يوجب الإتمامَ أتمَّ كما سيأتي، (وَإِنْ كَانَ) قيامُ القاصرِ لثالثةِ (سَهُوًا) فتذكَّرَ (عَادَ) حتمًا للقُعودِ (وَسَجَدَ لَهُ وسَلَّمَ، فَإِنْ أَرَادَ) حين تذكُّرِه قائمًا (أَنْ يُتِمَّ عَادَ) حتمًا للقُعودِ (أَسَجَدَ لَهُ وسَلَّمَ، فَإِنْ أَرَادَ) حين تذكُّرِه قائمًا (أَنْ يُتِمَّ عَادَ) حتمًا للقُعودِ (ثُمَّ نَهضَ مُتِمًّا) مع نيَّةِ الإتمامِ، قال بعضُهم (٣): وأشعر كلامُه بأنَّ من جهِلَ مَنْ عَالِه القيامِ بلا نيةٍ كمَن عَلِمَ تحريمَه نحو عاميً علِمَ جوازَ القصرِ ثمَّ جهِلَ المَنعَ المَذكُورَ.

(وَيُشْتَرَطُ) أَيضًا للقَصرِ (كُوْنُهُ) أي: ناويه (مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ، فَلَو نَوَى

⁽٢) «المحرر» (ص ٦٣).

⁽١) في الحاشية: «الأذرعي».

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

الإِقَامَةَ فِيهَا أَوْ شَـكَّ أَوْ بَلَغَتْ سَـفِينَتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَتَمَّ، والقَصْرُ أَفْضَـلُ مِن الإِثْمَامِ عَلَى المِشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ المَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ

الإِقَامَةَ فِيهَا أَوْ شَكَّ) في نيَّتِها (أَوْ بَلَغَتْ سَفِينَتُهُ) في صلاتِه (دَارَ إِقَامَتِهِ) أو موضعًا نوى فيه إقامة أربعة أيام صِحاح، وكذا لو شكَّ في بلوغِها ما ذُكِرَ، أو شرَعَ في صلاة في سفينةٍ مقيمًا فسارت به (أَتَمَّ).

ويُشتَرطُ أيضًا للقَصرِ العِلمُ بجوازِه، فمن قصَرَ جاهلًا بجَوازِه ثمَّ تبيَّنَ له حُكمُه ليم تصحَّ صَلاتُه، قيل (١): وترَكَ المُصنِّفُ هذا الشَّرطَ؛ لبُعدِ أن يصدُرَ القَصرُ ممَّن جهِلَ جوازَه، فجملةُ شروطِ القَصرِ أربعةٌ: نِيَّتُه، وعدمُ الاقتداءِ بمُتمِّ، ودوامُ السَّفرِ، والعِلمُ بجَوازِ القَصرِ على احتمالٍ فيه للإمام.

(والقَصْرُ أَفْضَلُ مِن الإِنْمَامِ عَلَى المَشْهُورِ) وعبَّر في «الرَّوضة» (٢) بالأظهَرِ، وقطَعَ في «المجموع» (٢) بالأفضليَّةِ (إِذَا بَلَغَ) سَفَرُهُ (ثَلَاثَ مَرَاحِلَ) خروجًا من خلافِ أبي حنيفة، وإن لم يبلغها فالإتمامُ أفضلُ جزمًا إلَّا لمَن يجدُ مِن نفسِه كراهة القَصرِ فيقصُرُ حتى تزولَ الكَراهةُ، وإلَّا مسافرٌ دائمُ الحَدَثِ على ما بحثَه بعضُهم، إذا كان لم قصرَ خلَتْ صَلاتُه عن جرَيانِ حدَثِه، وإن أتمَّ يَجْري حدَثُه فالقَصرُ له أفضلُ مطلقًا جزمًا، أمّا مُديمُ سفرٍ في برِّ كما لمُكاريِّ، أو بحرٍ كالمَلَّح قال في «الرَّوضة» (١) ومعه أهله ومالُه في سفينةٍ، ومن أقام زائدًا على أربعةِ أيام ليُنجِزَ حاجةً يَتوقَع قضاءها وقلنا يقصُرُ؛ فالإتمامُ في حقِّهم أفضلُ، وإن بلغَ مراحلَ، ويلتحقُ بذلك كلُّ صورةٍ وقعَ الاختلافُ فيها بين المُجتهدينَ.

⁽۲) «روضة الطالبين» (۱/ ۳۸۹).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١/ ٤٠٣).

⁽١) في الحاشية: «قاله المحلي».

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٣٤).

وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِن الفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ

(وَالصَّوْمُ) فِي رَمَضَانَ لَمُسافِرٍ سفرًا طويلًا لَم يشكَّ فِي جَوازِ الفِطرِ، أَو يَكرَه الأخذَ به، أو يرغَبُ عن الرُّخصةِ (أَفْضَلُ مِن الفِطْرِ) فيه (إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) أي: المُسافرُ بالصَّوم، فإن تضرَّر به بحُصولِ ألم شديدٍ حالًا أو ما لا يشُتُّ احتمالُه فالفِطرُ أفضَلُ، فإن أدَّى إلى تلفِ منفعةِ عضوٍ وجبَ الفِطرُ.



(فَصَلُ ٥

يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَاءِ كَذَلِكَ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَكَذَا القَصِيرُ فِي قَوْلٍ

(فَصُلُ) في انجَكُمْعِ بِأَيْنَ ٱلصَّـَلَاتَكُنِ

تامَّتَين كانتا أو مقصورتَين، أو إحداهما تامةٌ والأخرى مقصورةٌ.

(يَجُورُ الجَمْعُ بَيْنَ الظَّهْرِ) أو الجُمعةِ (وَالعَصْرِ) في وقتِ الأُولى (تَقْدِيمًا) في غيرِ المُتحيِّرةِ، (وَ) في وقتِ الثَّانيةِ في غيرِ جُمعةٍ (تَأْخِيرًا، وَ) بين (المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ كَذَلِكَ) أي: تقديمًا وتأخيرًا (فِي السَّفَرِ) المُباحِ (الطَّوِيلِ) هو راجعٌ لجَمعي كَذَلِكَ) أي: تقديمًا وتأخيرًا (فِي السَّفَرِ) المُباحِ (الطَّوِيلِ) هو راجعٌ لجَمعي التَّقديمِ والتَّأخيرِ، (وَكَذَا القَصِيرُ فِي قَوْلٍ) قديمٍ، أمّا المُتحيِّرةُ فلا تجمَعُ تقديمًا بعذرِ سفرٍ ولا مطرٍ على الأصحِّ في زيادةِ «الرَّوضة» (۱) من بابِ الحَيضِ.

وأمّا سفرُ المَعصيةِ فيحرُمُ الجَمعُ فيه، وأشعرَ قولُه: «يجوزُ» بأنَّ الأفضلَ تركُ الجَمعِ بفعلِ كلِّ صلاةٍ في وقتِها، كذا أطلقه في «الرَّوضةِ» (٢)، ويُستثنى من هذا الإطلاقِ الحاجُّ فجَمعُه بعَرفةَ ومزدلفةَ، فالجَمعُ في حقّه أفضلُ كما سيأتي في بابِ دخولِه مكة، ويُستثنى أيضًا على ما اقتضاه كلامُ البَعَويِّ وغيرِه الشاكُّ في رخصةِ الجمعِ أو الكارهُ لها أو الراغبُ عنها، فالأفضلُ له الجَمعُ، وألحقَ بعضُهم بذلك بحثًا دائمَ الحَدَثِ إذا كان لو جَمعَ تقديمًا أو تأخيرًا خلَتْ صَلاتُه عن خُروجِ حدثِه، ولو تركه لخرجَ في وقتِ إحداهما فالجَمعُ له أفضلُ، وكذا من خافَ فوتَ الوُقوفِ بعَرفةَ أو فَوتَ في وقتِ إحداهما فالجَمعُ له أفضلُ، وكذا من خافَ فوتَ الوُقوفِ بعَرفةَ أو فَوت

(٢) «روضة الطالبين» (١/ ٤٠٣).

(۱) «روضة الطالبين» (۱/ ١٦٠).

فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتَ الأُولَى فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ وَإِلَّا فَعَكْسُهُ، وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ: البُدَاءَةُ بِالأُولَى فَلَوْ صَلَّاهُمَا فَبَانَ فَسَادُهَا فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ وَنِيَّةُ الجَمْعِ وَمَحَلَّهَا أَوَّلُ الأُولَى وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الأَظْهَرِ

استنقاذِ أسيرٍ ونحو ذلك لو ترك الجَمعَ، بل يحتملُ في هذه الأخيرةِ إيجابُ الجمعِ.

(فَإِنْ كَانَ) المُسَافِرُ (سَائِرًا وَقْتَ الأُولَى فَتَأْخِيرُهَا) إلى وقتِ الثَّانيةِ (أَفْضَلُ) من تقديمِها (وَإِلَّا) بأن لم يكن سائرًا وقتَ الأُولى (فَعَكْسُهُ) بأن يقدِّمَ الثَّانيةَ إلى وقتِ الأُولى كما في «الرَّوضة»(۱) و «المُحرَّر»(۱) أفضَلُ.

(وَشُرُوطُ) جَمعِ (التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ):

الأول: التَّرتيبُ بين الصَّلاتَينِ وهو (البُدَاءَةُ بِالأُولَى) فلو عكس كأن صلَّى العَصرَ مثلًا قبل الظُّهرِ لم يصحَّ، ويُعيدُها بعدها إن أراد الجَمعَ، (فَلَوْ صَلَّاهُمَا) مبتدئًا بالأولى منهما (فَبَانَ فَسَادُهَا) بتَركِ واجبٍ منها (فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ) أيضًا كما أطلقَه في «الرَّوضة» (٢) و أصلِها (٤)، لكن في «البحر» (٥) أنَّ المُرادَ فسادُ كَونِها عصرًا أو عِشاءً لا أصل الصَّلاةِ، بل تنعقدُ نافلةً على الصَّحيح.

(وَنِيَّةُ الجَمْعِ وَمَحَلُّهَا) المَجزُومُ به أو الأفضلُ (أَوَّلُ) الصَّلاةِ (الأُولَى) بأن تقتَرنَ بتَحرُّمِها، فلا يكفي تقدُّمُها عليه ولا تأخُّرُها عن السَّلامِ، (وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الأَظْهَرِ) هو صادقٌ بنيَّةِ الجَمعِ مع التَّسليمةِ الأولى، وهو كذلك في الأصحِّ،

⁽٢) «المحرر» (ص ٦٣).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٥٥).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱/ ٣٩٦).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٣٩٦).

⁽٥) «بحر المذهب» (٢/ ٣٤٨).

و المُوَالاةُ بِأَلَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُذْرٍ وَجَبَ تَأْخِيرُ التَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا، وَلا يَضُرُّ فَصْلٌ يَسِيرٌ وَيُعْرَفُ طُولُهُ بِالعُرْفِ وَلِلْمُتَيَمِّمِ الجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلا يَضُرُّ تَخَلُّلُ طَلَبٍ خَفِيفٍ وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ تَرْكَ رُكْنٍ مِن الأُولَى بَطَلَتَا وَيُعِيدُهُمَا جَامِعًا تَخَلُّلُ طَلَبٍ خَفِيفٍ وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ تَرْكَ رُكْنٍ مِن الأُولَى بَطَلَتَا وَيُعِيدُهُمَا جَامِعًا

وعبارةُ «الرَّوضة»(۱): «يكفِي حُصولُها» أي: نيَّةِ الجَمعِ عند الإحرامِ بالأولى أو أثنائِها أو مع التَّحلُّلِ منها، وقيل وقوَّاه في «المجموع»(۱): يجوزُ بعد التَّحلُّلِ إن أتى بها عن قربٍ قبل التَّحرُّمِ بالثّانيةِ، والقولانِ في الكتابِ يأتيان كما في «الرَّوضة»(۱) عن الدَّارِميِّ فيمن نَوى الجَمعَ ثمَّ نوى تركه في أثناءِ الأولى ثمَّ نوى الجَمعَ ثانيًا، والأثناءُ جمعُ ثِنْي بكسرِ المُثلثَةِ أولَه وسكونِ النُّونِ كحِمْل وأحمالٍ.

(و) الثالثُ: (المُوَالاةُ) بينهما على الصَّحيحِ، ويحصُلُ شرطُها (بِأَلَّا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُلْوٍ) كإكراهِ ونوم (وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا، وَلا يَضُرُّ) فَصْلٌ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُلْوِهُ وَمنه الإقامةُ، (وَيُعْرَفُ) قِصَرُه و (طُولُهُ بِالعُرْفِ) بينهما (فَصْلٌ يَسِيرٌ) أي: قصيرٌ، ومنه الإقامةُ، (وَيُعْرَفُ) قِصَرُه و (طُولُهُ بِالعُرْفِ) فما عدَّه طويلًا ضَرَّ، وما لا فلا.

(وَلِلْمُتَيَمِّمِ الجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلا يَضُرُّ) في المُوالاةِ بينَ الصَّلاتينِ (تَخَلُّلُ طَلَبٍ) لِلماءِ (خَفِيفٍ) لِيتوضَّأَ به للصَّلاةِ الثَّانيةِ، ولا يضرُّ تخلُّلُ التَّيمُّم أيضًا بطريقِ أَوْلى.

(وَلَوْ جَمَعَ) بين صلاتَينِ (ثُمَّ عَلِمَ) بعد فراغِهما (تَرْكَ رُكْنٍ مِن الأُولَى بَطَلَتَا وَيُعِيدُهُمَا) إِن شاء (جَامِعًا) بينهما عند سَعةِ الوقتِ، ولو شكَّ بعد فراغِهما في تركِ ركنِ لم يؤثِّر، وهذه المَسألةُ سبقَت في قولِه: «فلو صلَّاهما» إلى آخرِه، فهي مُكرَّرةٌ

1417 HA 346 C 147

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٧٤).

⁽١) «روضة الطالبين» (١/ ٣٩٦).

⁽٣) (روضة الطالبين) (١/ ٣٩٧).

أَوْ مِن الثَّانِيَةِ، فَإِنْ لَمْ يَطُلْ تَدَارَكَ وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ وَلا جَمْعَ وَلَوْ جَهِلَ أَعَادَهُمَا لِوَقْتَيْهِمَا وَإِذَا أَخَرَ الأُولَى لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ، وَالمُوَالاةُ، وَنِيَّةُ الجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَجِبُ كَوْنُ التَّاْخِيرِ بِنِيَّةِ الجَمْعِ

إلاّ أن يعتذرَ عن ذلك بذِكرِها سابقًا بيانًا للتَّرتيبِ، وذِكرِها لاحقًا بيانًا للمُوالاةِ وتوطئة أيضًا لقولِه: (أَوْ) علِمَ تركَ رُكنِ (مِن الثَّانِيَةِ، فَإِنْ لَمْ يَطُلُ) بأن قصرَ الفَصلُ بين تحلُّله من سلامِ الثَّانيةِ وبين تذكُّرِه للرُّكنِ (تَدَارَكَ) وصحَّتِ الثَّانيةُ مع الأولى، (وَإِلاً) بأن طال الفَصلُ بحيثُ يسَعُ تكميلَ الثَّانيةِ (فَبَاطِلَةٌ) هي (وَلا جَمْعَ) بينهما جائزٌ فهو ممتنعٌ (١) فيعيدُ الثَّانيةَ في وقتِها، (وَلَوْ جَهِلَ) بأن لم يعلَمْ تَرْكَ الرُّكنِ من الأولى أو الثَّانيةِ (أَعَادَهُمَا لِوَقْتَيْهِمَا) أي: فيه وامتنعَ الجمعُ بينهما، وترَكَ المُصنَفُ شَرطًا رابعًا لجَمعِ التَّقديمِ وهو دوامُ السَّفرِ إلى الشُّروعِ في الثَّانيةِ، وقد يقال: إنه يُعلَم من قولِه بعدُ: «وَلو جمَعَ تقديمًا» إلخ.

(وَإِذَا أَخَّرَ) الصَّلاةَ (الأُولَى) لوَقتِ الثَّانيةِ (لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ، وَ) لا (المُوَالاةُ، وَ) لا (نِيَّةُ الجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ) المَنصُوصِ في هذه المَسائلِ، وقال في «المجموع»(٢): المَذهَب القَطعُ بأنَّ الجَمعَ سُنَّةُ، وجزم في «المُحرَّر»(٢) باشتراطِ نيَّةِ الجَمعِ فقط، قال في «الدَّقائقِ»(١): ولم يقلُ به أحدٌ.

(وَيَجِبُ كُوْنُ التَّأْخِيرِ) للأولى إلى وقتِ الثّانيةِ (بِنِيَّةِ الجَمْعِ) في وقتِ الأولى، ويجوزُ تأخيرُ نيَّتِه إلى أن يبقى من وقتِ الأولى زمنٌ لو ابتُدِئت فيه يكون أداءً. كذا

⁽۲) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٧٦).

⁽٤) «دقائق المنهاج» (ص ٤٧).

⁽١) «فهو ممتنع». كتب فوقها: ح.

⁽٣) «المحرر» (ص ٦٤).

وَإِلَّا فَيَعْصِي وَتَكُونُ قَضَاءً وَلَوْ جَمَعَ تقديمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا بَطَلَ الجَمْعُ

في «الرَّوضة» (۱) و «أصلها» (۲) ، وهو يقتضي جوازَ تأخيرِ نيَّةِ الجَمعِ إلى أن يبقى من وقت الأولى مقدارُ ركعةٍ أو أكثر، واستشكلَ بأنَّهما صحَّحا في باب المواقيت عدَمَ جوازِ تأخيرِ الصَّلاةِ بحيث يخرجُ بَعضُها عن الوقت، وبه جزمَ في «المجموع» (۳) و «التَصحيح» و «شرحِ مسلمٍ» (۱) ، ويزولُ الإشكالُ بحَملِ ما في «الرَّوضة» (۱) على الأداءِ الحقيقيِّ.

(وَإِلّا) بأن أخّر بِلا نيَّةِ الجَمعِ، أو بنيَّتِه في زمنٍ لا تكونُ الأولى فيه أداءً، (فَيَعْضِي وَتَكُونُ قَضَاءً) واستُشكِل (٢) العِصيانُ بأنَّ وقتَى الأولى والثَّانيةِ في حقِّ الجامع كوقتٍ واحدٍ، فلا وجهَ لعِصيانِه بفعلِ الأُولى في وقتِ الثَّانيةِ، ويُشتَرطُ لجَمعِ التَّقديمِ كما سبقَ بقاءُ السَّفرِ إلى الشُّروعِ في الثَّانيةِ.

(وَ) حينت إِللَّهُ جَمَعَ) بين صَلاتينِ (تقديمًا) فصلَّى بنيّةِ الجَمعِ الأُولى منهما (فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ) قال في «المُحرَّرِ» (وغيره: «أو في الأولى» (مُقِيمًا) بالنيَّةِ أو بلوغِ السَّفينةِ مَقصِدَه ولو بالشَّكِ (بَطَلَ الجَمْعُ) فيه مسامحةٌ؛ لأنّه لم يوجَدْ فكيف يبطُل ؟ والمُرادُ بطلانُ نيِّته وإذا بطَلَت تعيَّنَ تأخيرُ الثّانيةِ لوقتِها، ولا تتأثّر الأولى بذلك، وإنَّما حذَفَ المُصنَّفُ ما ذكرَه «المُحرَّر» (الفَهمِه من كلامِه بطريق أولى.

⁽١) (روضة الطالبين) (١/ ٣٩٨).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٧٦).

⁽٥) (روضة الطالبين) (١/ ٣٩٨).

⁽٧) (المحرر) (ص ٦٤).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٨٧٤).

⁽٤) «شرح النووي على مسلم» (٥/ ٢١٣).

⁽٦) في الحاشية: (للأذرعي).

⁽۸) «المحرر» (ص ٦٤).

وفِي الثَّانِيَةِ وبَعْدَهَا لَا يَبْطُلُ فِي الأَصَحِّ أَوْ تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُؤَثِّرْ وَقَبْلَهُ يَجْعَلُ الأُولَى قَضَاءً وَيَجُوزُ الجَمْعُ بِالمَطَرِ تَقْدِيمًا وَالجَدِيدُ: مَنْعَهُ تَأْخِيرًا . وَشَرْطُ التَّقْدِيمِ وُجُودُهُ أَوَّلَهُمَا وَالأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ عِنْدَ سَلَام الأُولَى

(و) إذا صار مقيمًا (في الثَّانِيَةِ) المَجمُوعةِ تقديمًا (و) فيما (بَعْدَهَا لا يَبْطُلُ) الجَمعُ (في الأَصَحِّ) في المَسألةِ الأولى، وفي المَذهَبِ فيما بعدها كما قال بعضُهم (١)، ووقع في نُسَخٍ من المَتنِ: "بَطلَ الجَمعُ في الثّانيةِ» وهو سهوٌ؛ فإن الجمعَ أي: الضمَّ نسبةٌ تتعلَّق بصلاتينِ فلا تكونُ في واحدةٍ، (أَوْ) جمَع بين صلاتينِ (تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِما لَمْ يُؤَثِّرُ) ذلك في جَمْعِهما قطعًا (وَقَبْلَهُ) أي: فَراغِهما (يَجْعَلُ الأُولَى) منهما (قَضَاءً) وعبارتُه كالرَّوضة (١) و «أصلها» (٣) تصدُقُ بالإقامةِ أثناءَ الثّانيةِ، لكن في «المجموع» (٤): ينبغي أن تكونَ الأولى أداءً، وإذا جمَع بين الظّهرِ والعَصرِ صلّى سنّةَ الظّهرِ التي بعدها ثمَّ سنّةَ العَصرِ.

(وَيَجُوزُ) جزمًا للمُقيمِ (الجَمْعُ) بين ظهرٍ أو جمعةٍ وعصرٍ، ومغرِبٍ وعِشاءٍ، (بِالمَطَرِ) إِنْ بلَّ أعلى الثَّوبِ وأسفلَ النَّعلِ (تَقْدِيمًا) بشُروطِه المُتقدِّمةِ (وَالجَدِيدُ: مَنْعَهُ) أي: الجَمع بمَطرٍ (تَأْخِيرًا).

(وَشَرْطُ) جمع (التَّقْدِيمِ) بِمَطْرِ: (وُجُودُهُ أَوَّلَهُمَا) أي: الصَّلاتَينِ، فلا يكفي وجودُه في أثناءِ الأولى منهما، (وَالأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ) أي: وجودِ المَطرِ أيضًا (عِنْدَ سَلَام الأُولَى) سواءٌ استمرَّ أم لا، ولا يضرُّ انقطاعُه في أثنائِها أو بعدَها.

⁽١) في الحاشية: «ابن النقيب كالإسْنَوِيّ أخذًا من الروضة كأصلها».

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٨٧٤).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٩٨).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٧٧).

وَالنَّلْجُ وَالبَرَدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا وَالأَظْهَرُ تَخْصِيصُ الرُّخْصَةِ بِمُصَلِّ جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ بَعِيدٍ يَتَأَذَّى بِالمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ

(وَالتَّلْجُ وَالبَرَدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا) ذَوْبًا يبلُّ الثَّوبَ، وإلَّا فلا جمعَ بهما، وحكمُ الشَّفَّانِ - وهو بشينٍ مُعجَمةٍ مفتوحةٍ وفاءٍ مشدَّدةٍ: برَدُّ بريحٍ فيها نداوةٌ - حكمُ المَطرِ في جَوازِ الجَمعِ به.

(وَالأَظْهَرُ) كما في «المُحرَّر» (١) وعبارة «الرَّوضة» (٢) كأصلِها (٣): الأصحُّ، وقيل: الأظهَرُ. فرجَّحَ كونَ الخِلافِ وَجهينِ، لكنَّ ظاهرَ ما في «المجموع» (١) ترجيحُ كونِه الأظهَرُ. فرجَّحَ كونَ الخِلافِ وَجهينِ، لكنَّ ظاهرَ ما في «المجموع» (٤) ترجيحُ كونِه قولَين (تَخْصِيصُ الرُّخْصَةِ) أي: رُخصةِ الجَمعِ بالمَطرِ وما أُلحِق به (بِمُصَلِّ جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ) أو غيرِه من موضع الجَماعةِ (بَعِيدٍ) عُرْفًا (يَتَأَذَّى) الذَّاهبُ إليه (بِالمَطرِ فِي طَرِيقِهِ) فلا يجمعُ من يُصلِّي منفردًا أو في بيتِه مطلقًا، أو يمشي في كِنِّ، ولا مَن يكونُ المسجدُ أو غيرُه ببابِ دارِه، ويستثنى من كلامِ المُصنِّفِ كما قال الطَّبرِيُّ: يكونُ المسجدُ أو غيرُه ببابِ دارِه، ويستثنى من كلامِ المُصنِّفِ كما قال الطَّبرِيُّ: في رجوعِه لبيتِه أو في إقامتِه في المَسجدِ، والمَذهَبُ أنه لا يجوزُ الجَمعُ بالمَرضِ فاهرٌ مُختارٌ، وفي والوَحلِ، وقال جمعٌ بالجَواذِ، وفي «الرَّوضة» (٥) أنّه في المَرضِ ظاهرٌ مُختارٌ، وفي والمَدهموع» (١) عن جَمعِ منَ الأصحابِ جَواذُه في وحلٍ وظُلمةٍ ورِيحٍ وخَوفٍ، وعن أبي إسحاقَ جَواذُه في الحَضَر للحاجةِ.

⁽۱) «المحرر» (ص ٦٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٤٧٩).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١/ ٤٠١).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١/ ٣٩٩).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٨١).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٣٨٣).

بَانُ صَلَاةً الْجُمُعَةِ

إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرِّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ وَلا جُمُعَةَ عَلَى مَعْذُورٍ بِمُرَخِّص فِي تَرْكِ الجَمَاعَةِ بِمُرَخِّص فِي تَرْكِ الجَمَاعَةِ

(بَابُ) أَحْكَامِ (صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)

الزَّائدةِ على أحكامِ غيرِها منَ المَكتُوباتِ الخَمسِ، وهي مُثلثَّةُ الميمِ، ولكنَّ الأشهَرَ ضمُّها.

وهي في الجَديدِ: صلاةٌ على حِيالِها، وفي القَديمِ: ظُهرٌ مقصورٌ بشرائط.

(إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ) أي: تكونُ فرضَ عينٍ، وعبارةُ «المُحرَّر» (۱): «وهي فرضُ عينٍ»، وهي أصرحُ من عبارةِ المَتنِ في الدَّلالةِ على الفَرضيَّةِ (عَلَى كُلِّ) مسلم (مُكلَّفٍ) ببلوغٍ وعقل ولو سكرانَ أثِمَ بسُكرِه (حُرِّ ذَكرٍ مُقِيمٍ بِلا مَرَضٍ) مسقِط للجُمعةِ، وهو ما يُلحِقُ صاحبَه بحضورِها مشقَّةٌ ظاهرةٌ (وَنَحُوهِ) كجوعٍ وعُري، فلا جُمعة على صَبيِّ ومَجنُونٍ ومُعمًى عليه وعَبدٍ ومُدبَّرٍ وامرأةٍ وخُنثى ومسافرٍ سفرًا مباحًا طويلًا أو قصيرًا.

ولوحذَفَ المَرضَ ونحوَه كان أخصَرَ لدُخولِهما في قولِه: (وَلا جُمُعَة) واجبةُ (عَلَى) مقيم (مَعْذُورٍ) في الجُمعة (بِمُرَخِّ ص فِي تَرْكِ الجَمَاعَةِ) ممكنٍ في الجُمعة مِن عندرٍ عامٌ كمَطرٍ، أو خاصٌ كمَرضٍ، فخرج ما لا يُمكِنُ فيها كريحٍ عاصفِ بلَيلٍ، وكذا من أكل ذاريحٍ مُنتنِ فبحث بعضُهم (٢) وجوبَ الجُمعةِ عليه إذا أمكنه الوقوفُ خارجَ المَسجدِ بحيث لا يؤذي بريجِه.

(٢) في الحاشية: «الأذرعِي».

(۱) «المحرر» (ص ٦٥).

وَالمُكَاتَبِ وَكَذَا مَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيح، وَمَنْ صَحَّتْ ظُهْرُهُ صَحَّتْ

وقداستُشكِل(١) إلحاقُ عذرِ الجُمعةِ التي الجَماعةُ فيها فرضٌ على تعذُّرِ الجَماعةِ التي هي في غيرِ الجُمعةِ سنّةٌ أو فرضٌ كفايةٍ، بل ينبغي أن يُقالَ: كلَّ ما ساوت مشقّتُه مشقّة المَرضِ المَنصُوصِ عليه في الحديثِ أو أزيدَ يكونُ عذرًا في الجُمعةِ، وما لا فلا، ومِن عُذرِها على ما اقتضاه كلامُهم ودلَّ عليه المَعنَى أيضًا الاشتغالُ بتجهيز المَيتِ، والحَبسُ بحقٌّ إن كان معسرًا أنَّه كما بحثه بعضُهم وقال بوُجوبِ الجُمعةِ على أربعينَ محبوسينَ أمكنهم إقامةُ الجُمعةِ في الحَبسِ؛ لأنَّ المَسجدَ ليس بشَرطٍ في الجُمعةِ، ونوزع في ذلك، وليس للأجيرِ تركُ الجُمعةِ، خلافًا لابنِ سُرَيجٍ، ولعل محلَّ الخِلافِ كما قال بعضُهم (٢) ما لم يخَفْ فسادَ العَمل بغَيبتِه.

(وَ) لا جُمْعَةَ على (المُكَاتَبِ) وهو معطوفٌ على معذورٍ مع قطع النَّظرِ عن وصفِه بمُرخِّص أي: لا عليه مع وصفِه حتى يُرَدَّ الاعتراضُ (٣) باقتضاءِ كلام المَتنِ أنَّ المكاتَبَ لا يُعذَرُ في تَركِها من غيرِ مرخِّص، وخَصَّ المُكاتبَ بالذِّكرِ ليُشيرَ به لخلافِ من أوجبها عليه دون الرَّقيقِ.

(وَكَلْدًا) لا جُمعة على (مَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيح) وليس مقابلَه وجوب الجُمعةِ عليه مطلقًا كما يُوهمُه إطلاقُه، بل إنْ كان بينه وبين سيِّدِه مهايَّأةٌ ورُفِعت الجُمعةُ في نوبته وجبت عليه، وإلَّا فلا.

ثمَّ أشار لضابطِ من تصحُّ منه الجُمعةُ بقولِه: (وَ) كلُّ (مَنْ صَحَّتْ ظُهْرُهُ) سواءٌ أكان من أهل فرضِها أم لا، كصبيِّ مميِّز وخُنثى لا مجنونٍ وغيرِ مميِّز (صَحَّتْ)

(١) في الحاشية: «الإشكال للسبكي». (٢) في الحاشية: «هو الأذْرَعِيّ».

(٣) في الحاشية: «الاعتراض للإسنوي».

جُمُعَتُهُ وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِن الجَامِعِ إِلَّا المَرِيضَ وَنَحْوَهُ فَيَحْرُمُ انْصِرَافُهُ إِنْ دَخَلَ الوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ وَتَلْزَمُ الشَّيْخَ الهَرِمَ

بمَعنَى أجزأت (جُمُعتُهُ) كما عبّر في «المُحرَّر» (''أي: أغنته عن ظُهرِه (وَلَهُ) أي: من لا تجبُ عليه الجُمعة (أَنْ يَنْصَرِفَ مِن الجَامِع) ويتركَ الجُمعة قبل إقامة الصَّلاة، واحتُرز بالجامع عن الانصرافِ من الصَّلاة بعد الشُّروعِ فيها، فيَحرُمُ، على ما جَزَم به في «البيان» ('') في مسافرٍ ومريضٍ، وعلى ما صحَّحه في «الرَّوضة» ('') في امرأة وعبد (إلَّا المَريض وَنَحْوَهُ) كأعمَى فاقدَ قائد (فَيَحْرُمُ) جزمًا (انْصِرَافُهُ) في امرأة وعبد (إلَّا المَريض وَنحوِه قبل فعلها (إنْ دَخَلَ الوقتُ) للجُمعة قبل انصرافِه أي: كلِّ من المَريض ونحوِه قبل فعلها (إنْ دَخَلَ الوقتُ) للجُمعة قبل انصرافِه سواءٌ أقيمت الصَّلاةُ وتضرَّر بطولِ صلاةِ الإمامِ أم لا، وبحث بعضُهم ('') في هذه جوازَ الانصرافِ، وبحث أيضًا حرمة الانصرافِ لحاضرِ قبل الوقتِ لم يشتَّ عليه الانتظارُ (إلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ) أي: المَريضِ أو نحوِه (بِانْتِظَارِهِ) فِعْلَها فلا يحرُمُ انصرافُه.

وأشعر كلامُه بجَوازِ الانصرافِ لعبدٍ حضَرَ. ولو وافقَ يومُ العيدِ يومَ جمعةٍ فحضر إلى المِصرِ أهلُ القُرى الذين يَبلُغُهم النِّداءُ فلهم الانصرافُ وتركُ الجُمعةِ على الصَّحيح.

(وَتَلْزَمُ) الجُمعةُ (الشَّيْخَ الهَرِمَ) بكسرِ الرَّاءِ من الهَرِم وبفتحِها وهو كما في «الصحاح»(٥) كِبَرُ السِّنِّ، وقال جالينوس: هو مَرضٌ طبيعيٌّ أي: لا دواءَ له كما في

⁽١) «المحرر» (ص ٦٥).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٣٥).

⁽٥) الصحاح» للجَوهري (٥/ ٢٠٥٧).

⁽٢) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٢/ ٥٤٦).

⁽٤) في الحاشية: «الإسْنَوي».

وَالزَّمِنَ إِنْ وَجَدَا مَرْكَبًا وَلَمْ يَشُتَّ الرُّكُوبُ، و الأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا، وَأَهْلُ القَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الجُمُعَةُ أَوْ بَلَغَهُمْ صَوْتٌ عَالٍ فِي هُدُوءٍ مِنْ طَرَفٍ يَلِيهِمْ لِبَلَدِ الجُمُعَةِ لَزِمَتْهُمُ

الحديثِ (وَ) يلزَمُ (الزَّمِنَ) هو اسمُ فاعلِ من الزَّمانةِ وهي كما في «الصحاحِ» (۱) آفةٌ في الحيواناتِ، ورجلٌ زَمِنٌ أي بيِّنُ الزَّمانةِ (إِنْ وَجَدَا مَرْكَبًا) يَحمِلُهما ولو بأجرةٍ في الحيواناتِ، ورجلٌ زَمِنٌ أي بيِّنُ الزَّمانةِ (إِنْ وَجَدَا مَرْكَبًا) يَحمِلُهما ولو بأجرةٍ لواجدِها أو بإعارةٍ، ولو كان المَركَبُ آدميًّا كما قاله القاضي حُسَين (۱) ونوزع فيه، وأمَّا المَركِبُ المَوهُوبُ فسكتَ عنه الرَّافِعِيُّ. قال بعضُهم (۱): وقياسُ ما قاله الأصحابُ في سَتْرِ العَورةِ عدمُ وجوبِ قَبولِه على الصَّحيحِ، (وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ) عليهما كمَشقَّةِ المشي في الوحَل، فإن شقَّ لم تلزمهما الجُمعةُ.

(و) تلزَمُ (الأَعْمَى) الذي (يَجِدُ قَائِدًا) ولو بأجرةٍ يَجِدُها، فإن لم يجد قائدًا لم يلكن عنه الخُصورُ كما أطلقه الجُمهورُ خِلافًا للقاضي حسينٍ والمُتَولِّي، حيث قالا: إنْ أحسَنَ المَشْيَ بالعَصا من غيرِ قائدٍ لزمه الحُضورُ (٤)، ونوزعا في ذلك.

(وَأَهْلُ القَرْيَةِ) وما في حكمها من خيامِ قاطنينَ وكُهوفٍ وأسرابٍ وغِيرانٍ (إِنْ كَانَ فِيهِم جَمْعٌ تَصِحُ بِهِ الجُمُعَةُ) وهم أربعون كاملون (أَوْ) لم يكن فيهم الجَمعُ كَانَ فِيهِم جَمْعٌ تَصِحُ بِهِ الجُمُعَةُ) وهم أربعون كاملون (أَوْ) لم يكن فيهم الجَمعُ المَذكُورُ ولكن (بَلَغَهُمْ) أو بعضهم (صَوْتٌ عَالٍ) من مؤذنٍ عالي الصَّوتِ على العادةِ (فِي هُدُوءٍ) أي: سكونٍ للأصواتِ والرِّياحِ (مِنْ طَرَفٍ يَلِيهِمْ) أي: أهلَ القريةِ (لِبَلَدِ الجُمُعَةِ) وكانت القريةُ بمُستوٍ من الأرضِ مع وقوفِ المُؤذِّنِ في الطَّرَفِ المُؤذِّنِ في الطَّرَفِ الدَي يليهِم لا في وسَطِ المكانِ الذي تقامُ فيه الجُمعةُ ولا على منارةٍ (لَزِمَتُهُمُ) تلك

⁽٢) ينظر: «كفاية النبيه في شرح التنبيه» (١٦/ ٤٨).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٠٧).

⁽١) الصحاح؛ للجَوهري (٥/ ٢١٣١).

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنَوِي».

وَإِلَّا فَلَا وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ تُمْكِنَهُ الجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ يَتَضَرَّرُ بِتَخَلُّفِهِ عَنِ الرُّفْقَةِ

الجُمعةُ، ولا يُشتَرطُ بلوغُ صوتِ المُؤذِّنِ لهم بالفِعلِ، بل يكونون بحيثُ لو أصغَوْا إليهِ بالشَّروطِ المَذكُورةِ ولم يجاوزْ سَمْعُهم العادةَ يَسمعونه، (وَإِلَّا) بأن لم يكنْ في أهل القَريةِ الجَمعُ وبلوغُ الصَّوتِ المذكورانِ (فَلَا) تلزمُهم الجُمعةُ، ولو لم تكن القَريةُ بمُستوِ بل كانت على رأسِ جبلٍ مثلًا فسُمِعت ولو ساوت لم تُسمَعْ، أو كانت في منخفضٍ فلم تُسمَعْ ولو ساوت سُمِعَت تلزَمُ الجُمعةُ في الثّانيةِ دون الأولى.

وأشعرَ قَولُه: «بقدرِ الجُمعةِ» بأنّه لا يجبُ على إحدى القريتينِ الذّهابُ للأخرى حيث نقصَ أهلُ كلِّ منهما عن أربعينَ، وقدَّم المُصنِّفُ الوصفَ بالجُملةِ اللّخرى على على الوصفَ بالجارِّ والمَجرُورِ أي: «لبلدِ الجُمعةِ» وهو ممتنعٌ عند ابنِ عُصفورٍ، ضعيفٌ عند غيرِه.

(وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَهُ) الجُمعة بكونِه من أهلِها (السَّفَرُ) طاعة كان أو مباحًا (بَعْدَ الزَّوالِ) يومَ الجُمعة ، فلو سافر لم يترخَّصْ ما دام وقتُ الجُمعة باقيًا (إلا أنْ تُمْكِنَهُ الجُمعة) بأن يتمكَّنَ من فِعلِها كما في «الشَّرح الصَّغير» (فِي طَرِيقِهِ) أي: بأن يغلبَ على ظنّه إدراكُها، واشترط في «المجموع» (١) العلم بالإدراك، واعتُرِضَ بأن الظينَ كافٍ وفي معنى الطَّريقِ كما في «المُحرَّر» (١) إدراكُ الجُمعة في القَصدِ (أَوْ يَتَضَرَّرُ بِتَخَلُّفِهِ) للجُمعة (عَنِ الرُّفقة) بفواتِ السَّفرِ معهم أو خوف في لُحوقِهم بعد فِعلِها، فلا يَحرُم السَّفرُ حينئذٍ. وخوف التَّخلُّفِ عنهم بلا لحوقِ ضررٍ ليس عذرًا فعلِها، فلا يَحرُم السَّفرُ حينئذٍ. وخوف التَّخلُّفِ عنهم بلا لحوقِ ضررٍ ليس عذرًا

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٤٩٩).

و قَبْلَ الزَّوَالِ كَبَعْدِهِ فِي الجَدِيدِ إِنْ كَانَ سَفَرًا مُبَاحًا وَإِنْ كَانَ طَاعَةً جَازَ، قُلْتُ: الأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالمُبَاحِ واللهُ أَعْلَمُ وَمَنْ لا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تُسَنُّ الجَمَاعَةُ فِي ظُهْرِهِمْ فِي الأَصَحِّ وَيُخْفُونَهَا إِنْ خَفِي عُذْرُهُمْ

يبيحُ السَّفرَ كما في «المُحرَّر»(١) و «المجموع»(١) وغيرهما، وجعله بعضُهم عذرًا، وصُوِّب، ولحوقُ الضَّررِ وحدَه عذرٌ مبيحٌ للسَّفرِ، ولا عبرةَ بالتَّخلُّفِ عن الرُّفقةِ في سفرِ نزهةٍ على ما بحثه بعضُهم.

(و) السَّفرُ في حرمتِه (قَبْلَ الزَّوَالِ كَبَعْدِهِ) بكسرِ الدَّال بخَطِّه (فِي الجَدِيدِ إِنْ كَانَ سَفرًا (طَاعَةً) واجبًا أو مندوبًا كسَفرِ حَجِّ بقسمَيه (جَازَ) قبل الزَّوالِ جَزمًا.

(قُلْتُ: الأَصَحُّ) وفي «الرَّوضة»(٣) الأظهرُ (أَنَّ الطَّاعَةَ) أي: سَفَرَها (كَالمُبَاحِ) وحينئذٍ فيأتي فيه الجديدُ والقديمُ، ومقتضاه أنّه يَحرُم في الجَديدِ إنشاءُ السَّفرِ قبلَ الزوالِ (واللهُ أَعْلَمُ) والمُرادُ بالمُباحِ كما في «المجموع»(١) مستوى الطَّرفَينِ، وأمَّا المكروهُ وخِلافُ الأَوْلَى فبحث بعضُهم (٥) امتناعَ تركِ الجُمعةِ بهما.

(وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ) وهُم ببلدِها (تُسَنُّ الجَمَاعَةُ) وقتها (فِي ظُهْرِهِمْ فِي الأَصَحِّ) فإن كانوا بغيرِ بَلدِها سُنَّت في ظُهرِهم جزمًا، (وَيُخْفُونَهَا) ندبًا (إِنْ خَفِيَ عُذْرُهُمْ) فإن ظهر لم يُنْدَب إخفاؤها.

⁽۱) «المحرر» (ص ٦٥).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٣٨). (٤) ا

⁽٥) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽Y) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٩٩٤).

^{(3) «}المجموع شرح المهذب» (٤/ ٩٩٤).

وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمْكَنَ زَوَالُ عُذْرِهِ تَأْخِيرُ ظُهْرِهِ إِلَى اليَأْسِ مِنْ الجُمُعَةِ، ولِغَيْرِهِ كَالمَرْأَةِ وَالزَّمِنِ تَعْجِيلُهَا وَلِصِحَّتِهَا مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا شُرُوطٌ، أَحَدُهَا: وَقْتُ الظُّهْرِ فَلَا تُقْضَى

(وَيُنْدَبُ لِمَنْ) أي: لمعذور لا جمعة عليه إن (أَمْكَنَ زَوَالُ عُذْرِهِ) قبل فواتها كعبد يرجو عتقًا (تَأْخِيرُ ظُهْرِهِ إِلَى اليَأْسِ مِنْ) إدراكِ (الجُمُعَةِ) ويحصُلُ يأسُها برفع إمامِها رأسَه من ركوع ثانيتِها، ويُعرَف ذلك بسَماعِ مبلِّغ أو رؤيةِ مَحبُوسٍ، فلو صلَّى الظُّهرَ قبل فواتِ الجُمعةِ ثمَّ زال عذرُه وتمكَّن من الجُمعةِ لم تلزمه إلَّا إن كان خُنثى فبان رجلًا.

(و) يُندَب (لِغَيْرِهِ) وهو من لا يُمكِنُ زوالُ عُذرِه (كَالمَرْأَةِ وَالزَّمِنِ) وتقدَّمَ معناه (تَعْجِيلُهَا) أي: الظُّهرِ على الأصحِّ عند الخُراسانيِّينَ، واستحبَّ العِراقيُّونَ تأخيرَها، والاختيارُ كما في «الرَّوضة» (١) التَّوسُّطُ بين من يَجزِمُ بتَركِ حضورِ الجُمعةِ لو شكَّ فيُندَب تَعجيلُه، وإلَّا فلا، ومن لا عُذرَ له لا يصحُّ ظُهرُه قبل سَلامِ إمامِه، وبعد سلامِه يَلزَمُه الظُّهرُ فورًا لعِصيانِه.

(وَلِصِحَّتِهَا) أي: الجُمعةِ (مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا) أي: كلِّ شرطٍ منَ الشَّروطِ الخَمسةِ للمكتوباتِ الخَمسةِ، وهي ستةُ: للمكتوباتِ الخَمسةُ المُترَجَمةُ في المَتنِ والسَّادسُ وهو العددُ في قولِه: «وأن تقامَ بأربعين»، الخَمسةُ المُترَجَمةُ في المَتنِ والسَّاطانِ أو حضورُه، وبعضُهم ثامنًا وهو نيّةُ الخُطبةِ ونيةُ الإمامةِ.

(أَحَدُهَا: وَقْتُ الظُّهْرِ) بإيقاعِ جَميعِها فيه (فَلَا تُقْضَى) الجُمُعةُ الفائتةُ بخروجِ

⁽١) «روضة الطالبين» (٢/ ٣٩).

جُمُعَةً فَلَوْضَاقَ عَنْهَا صَلَّوْ ظُهْرًا، وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَافًا، وَالمَسْبُوقُ كَغَيْرِهِ وَقِيلَ: يُتِمُّهَا جُمُعَةً الثَّانِي: أَنْ تُقَامَ فِي خِطَّةٍ أَبْنِيَةٍ أَبْنِيَةٍ أَوْطَانِ المُجَمِّعِينَ

وقتِ الظُّهرِ على هيئتِها حالَ كونِها (جُمُعَةً) بل تقضى حالَ كونها ظهرًا، (فَلَوْ ضَاقَ) وقتُ الظُّهرِ (عَنْهَا) بأن لم يبق منه ما يسَعُ ما لا بدَّ منه من خُطبتَيها وركعتَيها، (صَلَّوْ) هَا (ظُهْرًا، وَلَوْ خَرَجَ) جميعُ وقتِه يقينًا (وَهُمْ فِيهَا وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً) على ما فعلَ فيها، وفاتت الجمعةُ أدركوا ركعةً أم لا، وعلى البناءِ يُسِرُّ القراءةَ فيها ولا ينوي الظُّهرَ، (وَفِي قَوْلِ اسْتِئْنَافًا) فينوي الظُّهرَ ويَنقلِبُ ما فعلَه منها نفلًا في الأصحِ، ولو شكُّوا في خروجِ وَقِها وهُم فيها أتمُّوها جمعةً على الصَّحيح، ولو وقعت التَسليمةُ الثَّانيةُ بعد الوقتِ لم تبطُلُ كما قال الرَّافِعِيُّ (۱) هنا معللًا بأنَّها ليست من الصَّلاةِ، ونقلَه في «المجموع» (۱) عن الإمام والغزاليِّ وغيرِهما، ولم يحكِ غَيرَه، وقال الرَّافِعِيُّ والمُصنَفُ في «المجموع» كلاهما في بابِ الجَماعةِ، والمُصنَفُ أيضًا في التَّيمُم إنَّها منَ الصَّلاةِ.

(وَالمَسْبُوقُ) المُدرِكُ مع إمامِه ركعةً (كَغَيْرِهِ) في خروجِ الوقتِ قبل سلامِه فيُتِمُّ صَلاتَهُ ظهرًا في الأصحِّ، (وَقِيلَ: يُتِمُّهَا جُمُعَةً).

الشَّرطُ (الثَّانِي: أَنْ تُقَامَ) الجُمعةُ بمن يجبُ عليه (فِي خِطَّةِ أَبْنِيَةِ أَوْطَانِ المُجَمِّعِينَ) أو رحالِهم المُجتمعةِ عرفًا، سواءٌ في ذلك البلادُ والقُرى والأبنيةُ المتَّخَذةُ من طينٍ أو خشب، وكذا قصَبٌ أو سَعَفٌ على الصَّحيحِ في «المجموع»(٣)، ويدخلُ في

⁽۱) «الشرح الكبير» (٤/ ٤٩٣ ع-٤٩٣). (٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥١٠).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٠١).

وَلَوْ لازَمَ أَهْلُ الخِيَامِ الصَّحْرَاءَ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةَ فِي الأَظْهَرِ الثَّالِثُ: أَلَا يَسْبِقَهَا وَلا يُقَارِنَهَا جُمُعَةٌ فِي بَلْدَتِهَا إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ وَعَسُرَ اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَكَانٍ

خِطَّةِ الأبنيةِ: الفَضاءُ المَعدُودُ منها فتصحُّ الجُمعةُ فيه، والأبنيةُ المنهدمةُ إذا أقام أهلُها لعِمارتِها فيلزمهم الجُمعةُ جزمًا كما في «المجموع» (١١)، والخِطَّةُ بكسرِ الخاءِ المُعجَمةِ: الأرضُ التي يَخُطُّها الإنسانُ إعلامًا بحيازتِها للبناءِ فيها، وإن كان البناءُ لا يقعُ إلَّا في بعضِها، ومرادُ المُصنِّفِ بها الرَّحبةُ المَعدُودةُ من البلدِ، والمُجمّعونَ بتشديدِ الميمِ الثَّانيةِ: مصلُّو الجُمعةِ، ولو تفرَّقَت الأبنيةُ عُرفًا لم تصحَّ الجُمعةُ فيها جزمًا، إلَّا إن بلغَ أهلُ دارٍ أربعينَ كاملِينَ فيلزمهم، وهُم بالنِّسبةِ لمَن قَرُب منهم كبَلدِ الجُمعةِ.

(وَلَوْ لازَمَ أَهْلُ الخِيَامِ الصَّحْرَاءَ) بأن سكنوا بمَوضع منها فلم ينتقلوا عنه (أَبَدًا) صَيفًا ولا شتاء (فَلَا جُمُعَة) أي: لا يجب عليهم ولا يُصتُّ منهم في خِيامِهم (فِي الأَظْهَرِ) وقطع به جمعٌ إلَّا إذا سمعوا نداءً من محلِّ جُمعةٍ، ولو لم يلازموا، فإن انتقلوا عن الصَّحراء في الشِّتاء أو غيره لم تصحَّ الجُمعةُ فيها جزمًا.

الشَّرطُ (الثَّالِثُ:) انفرادُ الجُمعةِ وهو (أَلَا يَسْبِقَهَا) جُمعةٌ (وَلَا يُقَارِنَهَا جُمُعَةٌ فِي بَلْدَتِهَا) بل تقامُ بمَوضع منها (إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ) تلك البلدةُ (وَعَسُرَ اجْتِمَاعُهُمْ) أي: المُجمِّعينَ (فِي مَكَانٍ) منها فتتعذَّرُ لا مطلقًا بل بحسَبِ الحاجةِ، فلو اكتُفي بجمُعتَين لا تجوزُ ثالثةٌ، واستثناءُ هذه الصُّورةِ نسبَه «الرَّوضةُ» (٢) و «أصلُها» (٣) للأكثرينَ، وقال الرُّويانِيُّ (٤): لا يحتمِلُ مذهبُ الشَّافعيِّ غيرَه.

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٠١).

⁽٤) لابحر المذهب، (٢/ ٤٠٨).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٠٥).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٥).

وَقِيلَ: لا تُسْتَثْنَى هَـذِه الصُّورَةُ وَقِيلَ: إِنْ حَـالَ نَهَرٌ عَظِيمٌ بَيْنَ شِـقَيْهَا كَانَا كَبَلَدَيْنِ وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ قُرَى فَاتَّصَلَتْ تَعَدَّدَتِ الجُمُعَةُ بِعَدَدِهَا فَلَوْ سَبَقَتْهَا جُمُعَةٌ كَبَلَدَيْنِ وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ قُرَى فَاتَّصَلَتْ تَعَدَّدَتِ الجُمُعَةُ بِعَدَدِهَا فَلَوْ سَبَقَتْهَا جُمُعَةٌ فَالصَّحِيحَةُ وَالمُعْتَبُرُ فَالصَّحِيحَةُ وَالمُعْتَبُرُ سَبْقُ التَّحَرُّمِ سَبْقُ التَّحَرُّمِ

(وَقِيلَ: لا تُسْتَثْنَى هَذِه الصُّورَةُ) وتُتحمَّلُ المَشقَّةُ في اجتماعِهم في مكانٍ وهذا هـو ظاهرُ النصِّ، وعليه الشَّيخُ أبو حامدٍ وطبقتُه، وقال بعضُهم (١١): إنّه الصَّحيحُ مذهبًا ودليلًا، وأنكر نسبةَ الاستثناءِ المُتقدِّمِ للأكثرينَ، ونوزع (٢١) في ذلك مِن جهةِ الحَرجِ في صلاةِ النَّاسِ في الطُّرقِ المُمتدَّةِ، وهو إن أمكن في صيفٍ ونحوِه غيرُ ممكنِ مع وجودٍ أوْحالٍ وأطيانٍ نجسةٍ.

(وَقِيلَ: إِنْ حَالَ نَهَرٌ عَظِيمٌ) يُحوِجُ إلى سباحةٍ (بَيْنَ شِقَيْهَا) أي: البلدةِ كبغدادَ (كَانَا) أي: شِقَاها (كَبَلَدَيْنِ) فيقامُ في كلِّ شِقِّ جُمعةٌ، (وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ) تلك البلدةُ (كَانَا) متفرقة (فَاتَصَلَتْ) أبنيتُها (تَعَدَّدَتِ الجُمُعَةُ بِعَدَدِهَا) أي: القُرى، فيقامُ في كلِّ قريةٍ جُمعةٌ.

(فَلَوْ سَبَقَتْهَا جُمُعَةٌ) حيث مَنعْنا تعدُّدَها (فَالصَّحِيحَةُ) منهما هي (السَّابِقَةُ) مطلقًا (وَفِي قَوْلٍ: إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ) أو نائبُه، وكذا كلُّ خطيبٍ ولَّاه واحدٌ منهما على ما بحثه بعضُهم (٣) (مَعَ الثَّانِيَةِ فَهِيَ الصَّحِيحَةُ) لا غيرُها.

(وَالمُعْتَبَرُ) في سَبْقِها (سَبْقُ التَّحَرُّمِ) بها بكمالِه، وهو الراءُ من «أكبَر»، وقيل:

⁽٢) في الحاشية: «مِن قِبل الأذْرَعِيّ ثم البلقيني».

⁽١) في الحاشية: «السُّبكي».

⁽٣) في الحاشية: «السُّبكي والإسنوي».

وَقِيلَ التَّحَلُّلِ وَقِيلَ بِأَوَّلِ الخُطْبَةِ فَلَوْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ شَكَّ اسْتُؤْنِفَتِ الجُمُعَةُ وَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَتَعَيَّنْ أَوْ تَعَيَّنَتْ وَنُسِيَتْ؛ صَلَّوْا ظُهْرًا وَفِي قَوْلٍ: جُمُعَةً

بأولِه وهو همزةُ «الله»، فالتي سبق تحرُّمُها هي الصَّحيحةُ، (وَقِيلَ) المُعتبَرُ السَّبقُ بتمامِ (التَّحَلُّلِ) وهو السَّلامُ، فالتي سبقَ تحلُّلُها هي الصَّحيحةُ، (وَقِيلَ) السَّبقُ (بأَوَّلِ الخُطْبَةِ) وهو مبنيُّ على أنَّ خُطبتَي الجُمعةِ بدلٌ عن ركعتَيها.

(فَلَوْ وَقَعَتَا مَعًا) حيث مَنَعْنَا تعدُّدَ الجُمعةِ (أَوْ شَكَّ) في مَعِيَّتِهِمَا (اسْتُؤْنِفَتِ الجُمعةِ الجُمعةِ) إِن وَسِعَها الوقتُ، واستشكل الإمامُ في صورةِ الشَّكَ استئنافَ الجُمعةِ بأنّه يجوزُ فيها تقدُّمُ إحدى الجُمعتينِ فلا تصحُّ جمعةٌ أخرى، فاليقينُ لبَراءةِ الذِّمةِ فِعلُ الظُّهرِ بَعدَها، قال في «المجموع»(۱): وهذا مستحَبُّ. ونوزع(۱) بأنَّ الإمامَ إنَّما أراد الوجوبَ كما فَهمَه في «البسيطِ».

(وَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَتَعَيَّنْ) بأن لم يُعلَمْ عَينُ السّابقةِ، كأن سَمِعَ خارجَ المَسجدِ اثنان ممَّن لا تلزَمُهما الجُمعةُ تكبيرتينِ متلاحقتينِ من إمامين ولم يعرفا السَّابقة منهما فأخبَرا غيرَهما بذلك، (أَوْ) سَبَقَتْ و(تَعَيَّنَتْ وَنُسِيَتْ؛ صَلَّوا) تلك السَّابقة منهما فأخبَرا غيرَهما بذلك، (أَوْ) سَبقَتْ و(تَعَيَّنَتْ وَنُسِيتْ؛ صَلَّوا) تلك الجُمعة (ظُهْرًا) في المَسألتينِ، (وَفِي قَوْلٍ:) صلَّوها (جُمُعَةً) كذا جزم بطريقةِ القولين فيهما، وهو في الثّانيةِ مخالفٌ لِما في «الرَّوضة»(٢) كأصلها(١) من القطع بصلاةِ الظُهر في الثّانيةِ.

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٩٠).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/٢).

⁽٢) في الحاشية: «المنازع الأذرعيي».

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٠٧).

الرَّابِعُ: الجَمَاعَةُ وَشَـرْطُهَا كَغَيْرِهَا وَأَنْ تُقَامَ بِأَرْبَعِينَ مُكَلَّفًا حُرَّا ذَكَرًا مُسْتَوْطِنًا لا يَظْعَنُ شِتَاءً وَلا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ

الشَّرطُ (الرَّابعُ: الجَمَاعَةُ) في الجُمعةِ، فلا تصحُّ فُرَادى، (وَشَرْطُهَا) أي: جماعةِ الجُمعةِ (كَغَيْرِهَا) أي: كشرطِ غيرِها من الجَماعاتِ كنيَّةِ الاقتداءِ، والعلمِ بأفعالِ الجُمعةِ (كَغَيْرِهَا) أي: كشرطِ غيرِها من الجَماعاتِ كنيَّةِ الاقتداءِ، والعلمِ بأفعالِ الإمامِ، وغيرِ ذلك مما سبَقَ في بابِ صلاةِ الجَماعةِ، إلَّا نيَّة الإمامةِ فلا تجبُ فيما سبق، وتجبُ هنا على الأصحِّ.

(وَ) شَرْطُها زائدًا على غيرِها (أَنْ تُقَامَ بِأَرْبَعِينَ مُكَلَّفًا) ولو من مؤمني الجنِّ كما في «الجواهرِ»، واحتُرزَ بمُكلَّ في عن الصَّبِيِّ لا المَجنونِ؛ لأنَّ العَقلُ ليس بشرط يخصُّ الجُمعة، بل سائرُ الصَّلواتِ كذلك (حُرَّا ذَكَرًا) فلا تنعقدُ برقيقٍ كُلِّه أو بعضِه ولا امرأةٍ وخُنثى، وقولُه: (مُسْتَوْطِنًا) أي: أبنية أوطانِ المُجمَّعينَ فلا تنعقدُ بغيرِ المُستوطِنِ كمُسافٍ أو مقيمٍ شتاءً لا صيفًا وعكسه، وقولُه: (لا يَظُعنُ) أي: عن الخِطَّةِ المَذكُورةِ (شِتَاءً وَلا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ) ليس قيدًا لـ «مُستوطنًا» بل بيانٌ له، واعتُرض بأنَّه لا حاجة لقولِه: «بأربعين» إلى آخرِه لعلمِه من الشَّرطِ الثاني وهو إقامتُها في خِطةٍ إلخ؛ لأنَّ المُرادَ إقامتُها فيها بأربعين إلخ، وأُجيب بأنَّ اعتبارَ في الشَّرطِ الثاني من حيثُ المكانُ، واعتباره ههنا مِن حيثُ الشَّخصُ حتى لو في مقيم الجُمعةِ كونَه مميزً اليخرِجَ السَّكرانُ، فإنَّه مكلَّ في لا كما قال المُصنَّف، وكونُه سميعًا لِما سيأتي في المَتن أنّه يُشتَرطُ إسماعُ أربعينَ كاملِين.

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَالصَّحِيحُ انْعِقَادُهَا بِالمَرْضَى وَأَنَّ الإِمَامَ لا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ وَلَوِ انْفَضَّ الأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي الخُطْبَةِ لَمْ يُحْسَبِ المَفْعُولُ فِي غَيبَتِهِمْ وَيَجُوزُ البِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى إِنْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ

(وَالصَّحِيحُ) وعبَّر في «الرَّوضة» (١) بالمشهورِ (انْعِقَادُهَا بِالمَرْضَى) وإن لم تجب عليهم، وأمّا العَبدُ والصَّبيُ والمُسافرُ والمَرأةُ والخُنثى فتصحُّ منهم، ولا تلزَمُهم ولا تنعقدُ بهم، وأمّا المُقيمُ غيرُ المُستَوطنِ فتلزَمُه قطعًا ولا تنعقدُ به في الأصحِّ، وأمّا المُرتدُّ فتلزَمُه ولا تصحُّ منه، وأمّا الكافرُ الأصليُّ والمَجنُونُ والمُغمى عليه فلا تلزَمُهم ولا تنعقدُ بهم ولا تصحُّ منهم، ومَنِ اجتمعت فيه صفاتُ الكمالِ عكسُ هذا، وعُرِف بهذا أنّ النّاسَ في الجُمعةِ على ستَّةِ أقسام.

(وَ) الصحيحُ (أَنَّ الإِمَامَ لا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَوْقَ) أي: زائدًا على (أَرْبَعِينَ) وهذا العددُ إنَّما يُعتبَر في الكلماتِ الواجبةِ في الخُطبةِ.

(وَلَوِ انْفَضَّ الأَرْبَعُونَ) الحاضِرُونَ (أَوْ بَعْضُهُمْ فِي) أثناءِ (الخُطْبةِ لَمْ يُحْسَبِ المَفْعُولُ) أي: المائيُّ به من أركانِها (فِي غَيبَتِهِمْ) قطعًا بخلافِ المُنفظِّينَ في الصَّلاةِ، ففيهم الخلافُ الآتي، والمُرادُ بالأربعينَ عددٌ ينعقدُ بهم الجُمعةُ لا خصوصُ الأربعينَ؛ لِمَا تقدَّم قريبًا أنَّ الإمامَ لا تُشتَرطُ زيادتُه على أربعينَ، وحينئذِ فالمُعتبرُ سماعُ تسعةٍ وثلاثينَ، حتى لو حضرَ مع الإمامِ أربعونَ وانفضَ واحدٌ منهم لم يضُرَّ في الأصحِّ.

(وَيَجُوزُ البِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى) من الخُطبةِ (إِنْ عَادُوا) أي: المُنفضُّونَ (قَبْلَ طُولِ

⁽١) «روضة الطالبين» (٢/٧).

الفَصْلِ وَكَذَا بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الخُطْبَةِ إِنِ انْفَضُّوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ عَادُوا بَعْدَ طُولِهِ وَجَبَ الاسْتِئْنَافُ فِي الأَظْهَرِ وَإِنِ انْفَضُّوا فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ وَفِي قَوْلٍ: لَا إِنْ بَقِيَ اثْنَانِ

الفَصْلِ) عُرفًا كما في «المجموع»(١)، والرَّافِعِيُّ (١) شبَّه الفَصلَ اليسيرَ بالفَصلِ بين صلاتَي الجَمْعِ، (وَكَذَا) يجوزُ (بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الخُطْبَةِ إِنِ انْفَضُّوا بَيْنَهُمَا) وعادوا قبل طولِ الفَصلِ.

(فَإِنْ عَادُوا) في المَسألتينِ (بَعْدَ طُولِهِ) أي: الفَصلِ عرفًا كما في «المجموع»(٣)، وضَبَطَه جمعٌ بما يزيد على ما بين الإيجابِ والقَبولِ في البيعِ (وَجَبَ الإستِئْنَافُ) للخُطبةِ (في الأَظْهَرِ) في المَسألتينِ سواءٌ كان عذرٌ أم لا، وهذان القولانِ أصْلُهما القولانِ في اشتِراطِ المُوالاةِ في الخُطبةِ، وسيأتي أنَّ الأظهرَ اشتراطُها.

واحتُرزَ به «عادوا» عما إذا عادَ بدلُ المُنفضِّينَ فإنّه يجبُ استئنافُ الخُطبةِ وإن قَصُر الفَصلُ.

وما تقدَّم حكمُ انفضاضِ الأربعينَ في غيرِ الصَّلاةِ، وأمَّا انفضاضُهم فيها فأشار إليه بقولِه: (وَإِنِ انْفَضُوا) أو بعضُهم (في الصَّلاةِ) وهي الجُمعةُ (بَطَلَتُ) لا أصلِ الصَّلاة فيُتمَّوها كلُّهم أو مَن بقي منهم ظهرًا، (وَفِي قَوْلٍ: لا) تبطُلُ (إِنْ بَقِيَ) مع الصَّلاة فيُتمَّوها كلُّهم أو مَن بقي منهم ظهرًا، (وَفِي قَوْلٍ: لا) تبطُلُ (إِنْ بَقِيَ) مع الإمامِ (اثْنَانِ) كاملان، وفي ثالثٍ قديم: لا تَبطُلُ إن بقي واحدٌ كاملٌ، وفي رابع مخرَّجٍ: لا تَبطُلُ إن بقي الإمامُ وحدَه، وفي خامسٍ وليس بمُخرَّجٍ كما قال بعضُهم (١) بل هو منصوصٌ كما صرَّح به جمعٌ كبيرٌ: إن كان الانفضاضُ بعد صلاةِ الإمامِ ركعةً أتمَّها جمعةً هو ومن بقي معه إن بقي معه أحدٌ.

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ١٨٥).

⁽٤) في الحاشية: «الأذرعي».

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٠٨).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٠٨).

وَتَصِحُّ خَلْفَ العَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ العَدَدُ بِغَيْرِهِ

والمُرادُ بقولِه: «انفضوا» انفضاضُ العَددِ المُعتبِر في الجُمعةِ لا العَددِ الذي حضرها، فإنه لو تحرَّم عددٌ معتبرٌ كأربعين ثمَّ لَحِقهُ م أربعونَ فاقتدوا، ثمَّ انفضَ الأوَّلُون صحَّت جمعةُ اللَّحقينَ وإن لم يسمعوا الخُطبة، خِلافًا لِما يوهِمُه كلامُ المَتنِ من عدمِ الصِّحةِ، ومقتضى إطلاقِ الرَّافِعِيُّ (۱) أنّه لا فرقَ في اللَّاحقينَ بين المَتنِ من عدمِ الصِّحةِ، ومقتضى إطلاقِ الرَّافِعِيُّ (۱) أنّه لا فرقَ في اللَّاحقينَ بين كونِهم من أهلِ الكمالِ وقتَ الخُطبةِ أم لا، وإن أحرَمَ اللَّاحقونَ بعد انفضاضِ الأولين متَّصِلينَ بانفضاضِهم صحَّت جُمعتُهم إن كانوا سمعوا الخُطبة كما في «الرَّوضة» (۱) و «أصلها» (۳) عن «الوسيطِ»، وصوَّر بعضُهم (۱) مسألةَ الانفضاضِ المَذكُورةَ بكونِ انفضاضِهم فيها على جهةِ الإبطالِ، فإن كان بالانفرادِ وذلك كإخراجِهم نفسَهم من الجَماعةِ وكان في الرَّكعةِ الثَّانيةِ جاز الانفضاضُ حينئذِ؛ لأنَّ الجُمعةَ تُدرَكُ بركعةٍ، فإن كان في الرَّكعةِ الأولى لم يجُزْ.

ثمَّ شرَع في أحوالِ إمامِ الجُمعةِ فقال: (وَتَصِحُّ خَلْفَ العَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالمُسَافِرِ فِي الأَظْهَرِ) في الجَميعِ، لكنَّه في «الرَّوضة» (٥) كأصلها (١) جعلَ القَولَين في صبيً أو متنفِّل بالجُمعةِ بأن صلَّى الظُّهرَ قبلَها أو مصلِّ صبحًا قضاءً أو ظهرًا أو عصرًا قصرًا، ثمَّ قال: فإن كان أي: إمامُ الجُمعةِ عبدًا أو مسافرًا فالمَذهَبُ - وقيل: أصحُّ الوَجهَينِ - الصِّحَّةُ (إِذَا تَمَّ العَدَدُ) الذي تنعقدُ به الجُمعةُ (بِغَيْرِهِ) أي: غيرِ كلِّ من صبيِّ وعبدٍ ومسافرٍ، وبتقديرِ كلِّ اندفع الاعتراضُ بأنَّه كان ينبغي للمُصنَّفِ أن

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٩).

⁽٤) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽٦) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٤٢).

 ⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٦٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٢٧).

⁽٥) اروضة الطالبين، (٢/ ١٠).

وَلَوْ بَانَ الإِمَامُ مُحْدِثًا أَوْ جُنْبًا صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ فِي الأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ العَدَدُ بِغَيْرِهِ وَإِلَّا فَلَا وَمَنْ لَحِقَ الإِمَامُ مُحْدِثَ رَاكِعًا لَمْ تُحْسَبْ رَكْعَةً عَلَى الصَّحِيحِ، الخَامِسُ: خُطْبَتَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ: حَمْدُ اللهِ تعالى

يقولَ بغيرهم؛ لأنَّه عطَفَ المذكورين بالواوِ المُقتضيةِ لعَدم إفرادِ الضَّمير.

وإذا تمَّ العَددُ بواحدِ ممَّن ذُكِرَ لم تصحَّ الجُمعةُ جزمًا، وتقدَّم في صلاةِ الجَماعةِ أَنَّ المأمومَ إذا بان إمامُه جُنْبًا أو ذا نجاسةٍ خفيَّةٍ لا إعادةَ على المأمومِ، وأنَّ الصَّلاةَ خلفَ المُحدِثِ جماعةٌ.

(وَ) على هذا (لَوْ بَانَ الإِمَامُ) في الجُمعةِ (مُحْدِثًا أَوْ جُنُبًا صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ) أي: المُقتَدينَ بكلِّ منهما (فِي الأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ العَدَدُ بِغَيْرِهِ) أي: الإمامِ في المَسألتينِ (وَإِلّا) بأن تمَّ به (فَلَا) تصحُّ جُمعتُهم جزمًا.

(وَمَنْ لَحِقَ الإِمَامَ المُحْدِثَ) بأن ظَهرَ حَدثُه (رَاكِعًا) في جمعةٍ أو غيرها (لَمْ تُحْسَبُ رَكْعَةً) وإن صحَّتِ الصَّلاةُ خلفَه (عَلَى الصَّحِيحِ) وعبَّر في «الرَّوضة»(١) بالأصحِّ، ويجري هذا الخِلافُ فيما لو لحِقَ الإمامَ في ركوعِ خامسةٍ قام إليها سَهوًا.

الشرطُ (الخَامِسُ: خُطْبَتَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ) بخلافِ خُطبتَي العِيدِ، فإنَّهما بعد صلاتِه، وفرِّق بوُجوبِ خُطبتي الجُمعةِ فقُدِّمتا ليُحبَسَ النَّاسُ لسَماعِها.

(وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ):

(١) (حَمْدُ اللهِ تعالى).

(١) (روضة الطالبين) (٢/ ١١).

وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيِّنٌ وَالوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى وَلا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيح

(٢) (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَفْظُهُمَا) أي: الحَمدِ والصَّلاةِ مَلَ وَلَمْ عَلَى رَسُولِ الله، ولا يكفي: الشُّكرُ لله واللَّهم ارحَمْ محمدًا، ويتعيَّنُ لفظُ الجَلالةِ كما جزَم به في «المجموع» (١) فلا يكفي «الحمدُ للرَّحمنِ» أو «الرَّحيم» مثلًا، وأمَّا لفظُ رسول الله فلا يتعيَّنُ بل يكفي هو أو النَّبيُّ أو محمدٌ.

وأشعرَ كلامُ المُصنِّفِ هنا وفي «الرَّوضة» (٢) كأصلها (٣) وغيرِ هما أنَّه لا يكفي: «أحمَدُ الله»، و «نَحمَدُ الله» و «حَمدًا لله»، و لا «صلَّى» و «يصلي» و نحوُ ذلك، وأنَّه لا يكفي الصَّلاةُ على الحاشرِ ونحوِه من أسمائِه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، لكن في «بهجةِ الحَاوي» (٤) تَبعًا للتَّعليقةِ وغيرها أنَّه يكفى حيث قال:

ونَحمَدُ اللهَ ولو مُصرَّفَا ولفظةُ الله تعالى مُردِفَا لفظ صلاتِه على النبيِّ وما بمعناه مِن المَرويِّ

وفي «الأنوار»(٥): «لو قال: الصَّلاةُ على محمدٍ أو على الرَّسولِ، أو نُصلي على النبيِّ أو الحاشرِ أو الماحي أو العاقبِ أو النذيرِ كفى».

(٣) (وَالوَصِيَّةُ) بِالطَّاعِةِ وتقدَّم معناها في خُطبةِ المَتنِ، و(بِالتَّقْوَى) وهي امتثالُ أوامرِ اللهِ ونواهيه (وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا) أي: الوَصيَّةِ بِالتَّقوى (عَلَى الصَّحِيحِ) فيكفي: أطيعوا الله ونحوه، وكذا الوعظُ القصيرُ، وللإمام فيه احتمالُ.

(٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٢٥).

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٢٠).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٧٩).

⁽٤) «بهجة الحاوي» (ص٤٠).

⁽٥) «الأنوار لأعمال الأبرار» (١/ ٢٠٢).

وَهَــذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٍ الخُطْبَتَيْنِ، وَالرَّابِعُ: قِرَاءَةُ آيَـةٍ فِي إِحْدَاهُمَا وَقِيلَ: فِي الأُولَى وَقِيلَ: فِي الأُولَى وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ وَقِيلَ: فِيهِمَا وَقِيلَ: لا تَجِبُ، وَالخَامِسُ: مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ

(وَهَذِهِ الثَّلَاتَةُ أَرْكَانٍ) في كلِّ من (الخُطْبَتَيْنِ) لا في مَجموعِهما كما يُوهِمُه كلامُه.

(وَالرَّابِعُ: قِرَاءَةُ آيَةٍ) مُفهِمةٍ دالَّةٍ على وعدٍ أو وعيدٍ أو حكمٍ أو قصةٍ (في إحْدَاهُمَا) لا بعَينها، فلا يكفي قراءةُ آيةٍ قَبْلَهما ولا بعدَ فَراغِهما ولا قراءةُ آيةٍ غيرِ مُفهِمةٍ، كقولِه: ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ (١) كما جزَم به في «المجموع» (٢)، ولا بعضُ آيةٍ خِلافًا للإمامِ في اكتفائه بشَطرِ آيةٍ طويلةٍ، وأشعرَ إطلاقُه كغيره بالاكتفاء بآيةٍ منسوخةِ الحكم دون التِّلاوةِ.

(وَقِيلَ:) قراءةٌ (فِي الأُولَى) فيهما فقط وهو ظاهر نصّ «المُختصر»، (وَقِيلَ: فِيهِمَا) أي: يجبُ في كلِّ منهما كما هو الظَّاهرُ لا أنَّه يَقسِم الآيةَ فيهما، (وَقِيلَ: لا تَجِبُ) قراءةُ آيةٍ في كلِّ منهما بل يُسَنُّ، ورجَّح في «الرَّوضة» (٢) أنَّ هذا الوَجة قولٌ، ولو قرأ آيةً على الجِهتينِ القِراءةِ والوَعظِ لم يكفِ، ومثَّلها بعضُهم بقولِه: «الحمدُ لله الذي خلقَ السَّماواتِ والأرض».

(وَالْخَامِسُ: مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) والمُؤمناتِ كما في «الوسيطِ» (1) تبعًا للرُّويانِيِّ (٥)، وقال الإمامُ: لا بأسَ بتخصيصِ الدُّعاءِ بالسَّامعينَ، كأن يقولَ: «رَحِمَكُم الله»، وأن يكونَ متعلقًا بأمورِ الآخرةِ، وكونُ الدُّعاءِ (فِي الثَّانِيَةِ) كما

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٢٠).

⁽١) المدثر: ٢١.

⁽٤) «الوسيط في المذهب» (٢/ ٢٧٩).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٢٦).

⁽٥) «بحر المذهب» (٢/ ٣٩٧).

وَقِيلَ: لَا يَجِبُ وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً

قال الرَّافِعِيُّ (١) إِنَّه ظاهرُ المَذَهَبِ، وعليه فلو دعا للمُؤمنينَ في الأُولى لم يُحسَبْ، واستشكَلَ بعضُهم (١) تخصيصَه بها.

(وَقِيلَ: لا يَجِبُ) الدُّعاءُ، بل يُسَنُّ، وهذا ما نصَّ عليه في «الإملاء»، ورجَّحه جُمهورُ العِراقيِّنَ، وجزم به شيخُهم أبو حامدٍ، ونقلَ الإجماعَ على عَدم وُجوبِه، واختار المُصنِّفُ في «المجموع» (٢) أنَّه لا بأسَ بالدُّعاءِ للسُّلطانِ بعينِه إذا لم يكن فيه مُجازفةٌ في وصفِه، قال ابنُ عبدِ السَّلامِ: ولا يجوزُ وصفُه بصفاتٍ كاذبةٍ إلَّا لضرورةٍ، وقال: إنَّ التَّرضِّي عن الصَّحابةِ على الوجهِ المعهودِ في زمانِنا بدعةٌ غيرُ محبوبةٍ، وبحث بعضُهم استحبابَه حيث كان في بلدِ الخُطبةِ مبتدعٌ لا يحبُّ الصَّحابةَ إذا لم يُؤدِّ ذلك إلى فتنةٍ، فأمّا الدُّعاءُ لأئمَّةِ المُسلمينَ وولاةِ أمورِهم بالصَّلاحِ والإعانةِ على الحقِّ، ولجيوشِ الإسلامِ بالنَّصرِ فمُستحَبُّ اتّفاقًا، وقد يؤخذُ مِن اقتصارِ المُصنِّفِ على الأركانِ المَذكُورةِ أنَّ نيّةَ الخُطبةِ وفرضيَّتها لا يجبانِ، وهو كذلك في الأصحِّ.

(وَيُشْتَرَطُّ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً) على الصَّحيحِ في «الرَّوضة» (١) كأصلها (٥)، وقيل: قطعًا، وصحَّح هذه الطَّريقة في «المجموع» (١)، وقضية إطلاقِه عدم صحَّتِها بغيرِ العَربيَّةِ مطلقًا، لكن في «أصل الرَّوضة» (٧): إذا لم يكن فيهم مَن يُحسِن العَربيَّة خطَبَهم

⁽٢) في الحاشية: «الأذرعِي».

⁽٤) «روضة الطالبين» (٢/ ٢٦).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢١٥).

⁽١) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٧٧).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٢١).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٩٧٩).

⁽٧) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٧٩).

مُرَتَّبَةَ الأَرْكَانِ الثَّلاثَةِ الأُولِ و بَعْدَ الزَّوَالِ، و القِيَامُ فِيهِمَا إِنْ قَدَرَ

بغيرِها، وما في «الرَّوضة» (١) من أنَّه يجب أن يتعلَّمَ العَربيَّةَ كلُّ واحدٍ منهم، وأنَّهم إن لم يتعلموا عصوْا مبنيٌ على ما قاله الجُمهورُ من أنَّ فرضَ الكفايةِ على الجَميع ويسقُطُ بفعل البعض، وما في «المجموع» (٢) من أنَّه يجبُ أن يتعلَّمَ واحدٌ منهم الخُطبة بالعَربيَّةِ فإن مضت مدة أم كانِ التَّعلُّمِ ولم يتعلمها أحدٌ منهم عصوا كلُّهم بذلك، ولا جُمُعة لهم أي: بل يصلُّونَ الظُّهرَ مبنيٌّ على أنَّ فرضَ الكِفايةِ على البعض، وهو المُختارُ عند الأُصولِيِّينَ، وأورد القاضي حُسينٌ هنا سؤالًا، وهو إذا لم يعرف القَومُ العَربيَّةَ ما فائدةُ الخُطبةِ لهم؟ وأجابَ بأنَّ فائدتَها العلمُ بالوعظِ من حيثُ الحُملةُ.

وكُونُها (مُرَتَّبَةَ الأَرْكَانِ الثَّلاثَةِ الأُولِ) بالتَّرتيبِ السَّابِقِ كما صحَّحَه الرَّافِعِيُّ في «المُحرَّر» و«الشَّرِ الصَّغيرِ»، وسيأتي للمُصنِّفِ تصحيحُ خِلافِه، وأشعر كلامُه بأنّه لا ترتيبَ بين القِراءةِ والدُّعاءِ للمُؤمنينَ ولا بينهما وبين غيرِهما، وهو كذلك في الأصحِّ.

(و) كَونُها (بَعْدَ الزَّوَالِ) ويؤخذ منه اشتراطُ كونِ صلاةِ الجُمعةِ بعده أيضًا؛ لأنَّ شرطَ صحَّتِها تقدُّمُ خُطبتين.

(و) يُشتَرطُ (القِيَامُ فِيهِمَا) للخَطيبِ (إِنْ قَدَرَ) عليه، فإن عجَزَ عنه فالأَوْلى استنابةُ غيرِه، فإن لم يفعل وخطبَ قاعدًا أو مضطجعًا صحَّ، وجاز الاقتداءُ به ولو مع جهل حالِه، فإن ظهرَت قدرتُه فكظهورِ حدَثِ الإمام، وتقدَّمَ حكمُه.

(٢) المجموع شرح المهذب (٤/ ٥٢٢).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۲٦).

⁽٣) «المحرر» (ص ٦٩).

وَالجُلُوسُ بَيْنَهُمَا، وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ وَالجَدِيدُ: أَنَّهُ لا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ الكَلامُ وَيُسَنُّ الإِنْصَاتُ

(وَالجُلُوسُ بَيْنَهُمَا) قال المُتَولِّي: بقدرِ الطُّمَأْنِينَةِ بين السَّجدتين، وهذا أقلُّه وسيأتي أنَّ أكملَه جلوسٌ بقدرِ سورةِ الإخلاصِ، فإن خطَبَ قاعدًا لعجزِه فصل بينهما بسكتةٍ حتمًا في الأصحِّ لا باضطجاع، قال الرَّافِعِيُّ (۱): وقد عدُّوا القيامَ والقُعودَ هنا شرطًا، وفي الصَّلاةِ ركنًا، وقال الإمامُ: لا حجرَ في عدِّه ركنًا في موضع وشرطًا في آخرَ، وفرَّق بعضُهم بأنَّ المقصودَ بقيامِ الصَّلاةِ وقعودِها الخدمةُ، فعُدَّا ركنين فيها، والمَقصُودُ منَ الخُطبةِ الوَعظُ لا القيامُ فيه فكان بالشَّرطِ أشبَهَ.

(وَإِسْمَاعُ) أركانِ الخُطبتينِ (أَرْبَعِينَ) وقد سبق أنَّ الإمامَ محسوبٌ منهم، وحينئذِ فالمُعتبَرُ تسعةٌ وثلاثون، فإن أراد المُصنِّفُ أنَّ الإمامَ منهم فيعتبر فيه إسماعُ نفسِه حتى لا يكفي كونُه أصمَّ فبعيدٌ؛ لأنّه يعلَمُ ما يقولُه وإن لم يسمَعْه، والمُرادُ بقولِه: (كَامِلِينَ) من تنعقِدُ بهم الجُمعةُ، فلو خطب سرَّا أو جهرَ وتباعدوا عنه، أو كانوا أو بعضُهم صُمَّا لم تصحَّ، وأشعر تعبيرُه بإسماع اشتراطَ رفع صَوتِ الخَطيبِ قدر ما يبلغُ الحاضرَ، ولو عبَّر به «سماع» كان أولى.

(وَالجَدِيدُ: أَنَّهُ لا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ) أي: حاضري الجُمعةِ ولو لمْ يسمعُوها، ولو زادوا على أربعينَ (الكَلامُ) فيها، وقيل: الخلافُ مخصوصٌ بأربعينَ سامعينَ.

(وَيُسَنُّ) لهم (الإِنْصَاتُ) وهو السُّكوتُ مع الإصغاءِ لها، ونقلَ الرَّافِعِيُّ (٢) مقابلَ

(٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٨٥ - ٥٥٠).

⁽۱) «الشرح الكبير» (٤/ ٨٢٥).

الجَديدِ، وهو حرمةُ الكلامِ عن «الإملاءِ»، وهو منَ الجَديدِ أيضًا، فكان الأولى التَّعبيرَ بالأظهرِ ونحوِه، وحيث قيل بحُرمةِ الكلامِ لم تبطلُ به جمعةُ المُتكلِّم، ويُستثنى منَ الخِلافِ صورٌ:

الإمامُ، فلا يَحرُم عليه الكلامُ قطعًا، وحالَ جلوسِه بين الخُطبتينِ كما رجَّحه جمعٌ، والدَّاخلُ حالَ الخُطبةِ قبل أن يأخذَ لنفسه مكانًا وإنَّما الخلافُ بعد جلوسِه، وما إذا تعلق بالكلامِ غرضٌ مهِمٌ ناجزٌ كإنذارِه أعمى وقوعَه في بئو، عمن دبَّ إليه عقرَبٌ أو علَّم إنسانًا خيرًا أو نهاه عن منكو، والأوْلى الإشارةُ ومن دبَّ إليه عقرَبٌ أو علَّم إنسانًا خيرًا أو نهاه عن منكو، والأوْلى الإشارةُ إن أغنت عن الكلامِ، ولا يحرُمُ الكلامُ قبل الخُطبةِ ولا بعدها قبل الصَّلاةِ، ويُسَنُّ في الجَديدِ تشميتُ العاطسِ، وكذا رفعُ الصَّوتِ بالصَّلاةِ على النبيِّ ويُسَنَّ عند قراءةِ الخطيبِ ﴿ إِنَّ اللهَ وَمَلتَهِكَتَهُ وَيُسَلُّونَ عَلَى النبيِّ ﴿ اللَّهُ وَمَلتَهِكَ مَهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلَا عَلَى النبيِّ وصرَّح في «المجموع» (٢) بكراهةِ السَّلامِ ووجوبِ الردِّ، والفتوى عليه كما والروضة» (١) كأصلها (٥) بتصحيحٍ، وأمّا إنشاءُ نافلةِ بعد صُعودِ الخَطيبِ المِنبَر فحرامٌ كما في «المجموع» (١)، بل نقلَ المَاوَرْدِيُّ (٧) فيه الإجماعَ، وتطويلُ النّافلةِ فحرامٌ كما في «المجموع» (١)، بل نقلَ المَاوَرْدِيُّ (٧) فيه الإجماعَ، وتطويلُ النّافلةِ منه عدمُ الزّيادةِ في التَّحيّةِ على ركعتينِ ولو بسلام واحدٍ.

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٢٤).

⁽١) الأحزاب: ٥٦.

⁽٤) «روضة الطالبين» (٢/ ٢٩).

⁽٣) في الحاشية: «الإشنوي».

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٥١).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٩٠).

⁽٧) «الحاوي الكبير» (٢/ ٤٢٩).

قُلْتُ: الأَصَحُّ أَنَّ تَرْتِيبَ الأَرْكَانِ لَيْسَ بشَرْطٍ، واللهُ أَعْلَمُ وَالأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ المُوَالاةِ وَطَهَارَةُ الحَدَثِ وَالخَبَثِ و السَّتْرِ وَتُسَنُّ عَلَى مِنْبَرٍ أَوْ مُرْتَفِع وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ عِنْدَ المِنْبَرِ وَأَنْ يُقْبِلَ عَلَيْهِمْ إِذَا صَعِدَ

(قُلْتُ: الأَصَحُ أَنَّ تَرْتِيبَ الأَرْكَانِ) الثَّلاثةِ الأُولَى (لَيْسَ بِشَرْطٍ، واللهُ أَعْلَمُ) وهذا هو المَنصُوصُ عليه في «الأمِّ»(١) و «المبسوط»، ولم يُصحِّح الرَّافِعِيُّ في «الكبير »^(۲) شيئًا.

(وَالْأَظْهَـرُ) وعبَّر في «الرَّوضـة»(٣) بالجَديدِ (اشْتِرَاطُ المُوَالَاةِ) بين كلماتِ الخُطبةِ وبين الخُطبتين، فلو فرَّقها ولو بعُذرِ بطَلَت، وهذه المَسألةُ قد عُلِمَت من مسألةِ الانفضاضِ السَّابقةِ، (وَطَهَارَةُ الحَدَثِ) بقِسمَيهِ، فلو خطب مُحدِثًا لم تصحَّ ويستأنفها، وكذا لو سبقه الحَدَثُ وتطهَّر عن قرب فإنَّه يستأنفها في الأصحِّ، (وَ) طَهارةُ (الخَبَثِ) في ثوبِ وبدنٍ ومكانٍ (و) اشتراطُ (السَّتْرِ) للعَورةِ مزيدٌ على «المُحرَّر»(٤)، فلو خطب مَكشوفَها لم يصحَّ.

(وَتُسَنُّ) الخُطبةُ (عَلَى مِنْبَرٍ) بكسرِ المِيمِ مشتقٌ منَ النَّبْرِ وهو الارتفاعُ، ويكونُ يمينَ المُستَقبل للمِحراب، (أَوْ) مكانٍ (مُرْتَفِع) إن لم يكن بمِنبَرٍ، فإن لم يكن مرتفعٌ خطَبَ إلى ساريةٍ أو جِذع ونَحوِه، ولو قال: «على مِنبَرٍ فمرتفع» كان أولَى.

(وَيُسَلِّمُ) الخَطيبُ ندبًا (عَلَى مَنْ عِنْدَ المِنْبَرِ) عند انتهائِه إلى الحاضرينَ عِندَه (وَأَنْ يُقْبِلَ عَلَيْهِمْ) بوجهِه (إِذَا صَعِدَ) المِنبَرَ منتهيًا إلى الدَّرجةِ التي هي موضعُ

(٤) «المحرر» (ص ٦٩).

(٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٩٥).

⁽۱) «الأم» (٢/ ٢١٤).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٢٧).

وَيُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ وَيَجْلِسَ ثُمَّ يُـؤَذَّنَ، و أَنْ تَكُـونَ بَلِيغَةً مَفْهُومَةً قَصِيـرَةً وَلا يَلْتَفِتَ يَجِينًا وَشِمَالًا

جُلوسِه المُسمَّاةِ بالمُستَراحِ، ويصعُ بتُؤَدةٍ ورِفقِ كما في «التَّبصرة»، ولو استدبَرَهم صحَّ في الأصحِّ، (وَيُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ) وحِكمةُ استحبابِ سلامِه ثانيًا أن يَسمعَه مَن لم يسمع السَّلامَ الأوّل، وتنبيهُ على من كرِهه من الأئمةِ الثَّلاثةِ، وفي «المجموع» (انّه يُسلَّمُ أيضًا عند دخولِه المسجد، ورَدُّ السَّلامِ في الكلِّ فرضُ كفايةٍ، (وَيَجْلِسَ) على المِنبَرِ بعد سلامِه (ثُمَّ يُؤذَن) بفتحِ الذَّالِ، وإلَّا يوهمُ رجوعَ الضَّميرِ للخَطيبِ على المِنبَرِ بعد سلامِه (ثُمَّ يُؤذَن) بفتحِ الذَّالِ، وإلَّا يوهمُ رجوعَ الضَّميرِ المخطيبِ أي: يشتغلَ مؤذنٌ واحدٌ بالأذانِ حالَ جلوسِه كما يُشعِر به تعبير «المُحرَّر» (٢) و «الشَّرح»، وإن قال الرَّافِعِيُّ (٣) إنَّ في كلام بعضهم ما يُشعِرُ باستحبابِ التَّعدُّدِ.

(و) يُسَنُ (أَنْ تَكُونَ) الخُطبةُ (بَلِيغَةً) أي: فصيحةً جزلةً، فلا تكون من الكلامِ المُبتذَلِ (مَفْهُومَةً) أي: قريبةَ الفَهم لا غريبةً وحشيةً (قَصِيرَةً) أي: ماثلةً للقِصَرِ كما في «المُحرَّر» (نا و «الوجيز» أي: متوسطةً بين الطُّولِ والقِصَرِ كما في «الرَّوضة» و «أصلها» (نا)، ولعلَّ مخالفة المُصنَّفِ للمُحرَّرِ اتِّباعًا للحَديثِ، واستحسنَ بعضُهم اختلافَ ذلك بالنَّظرِ للحالِ والزَّمانِ، فيطيلُ مثلًا في الخُطبةِ الحَثَّ على الجهادِ إذا طرقَ العَدوُّ بلادَ الإسلامِ، والحَثَّ على النَّهي عن الزِّنا والخَمرِ وغيرهما إذا أكثر النَّاسُ من ذلك.

(وَلا يَلْتَفِتَ يَمِينًا، وَ) لا (شِمَالًا) في شيء منها أي: الخُطبة، بل يُقبِل على

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٢٧).

⁽۲) «المحرر» (ص ۷۰).(٤) «المحرر» (ص ۷۰).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٠٠).

⁽٤) «المحرر» (ص ٢٠).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٢/ ٣١-٣٢).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٠١).

وَيَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصًا وَنَحْوِهِ وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوَسُورَةِ الإِخْلَاصِ وَإِذَا فَرَغَ شَرَعَ المُؤَذِّنُ فِي الإِقَامَةِ وَبَادَرَ الإِمَامُ لِيَبْلُغَ المِحْرَابَ مَعَ فَرَاغِهِ وَيَقْرَأُ فِي الأُولَى الجُمُعَة، وَالثَّانِيَةِ المُنَافِقِينَ جَهْرًا

الحاضرينَ، ويُسنُّ لهم أيضًا الإقبالُ على الخَطيبِ والإنصاتُ له، ولو قال: «ولا يلتفتُ» كان أعمَّ وأخصر.

(وَيَعْتَمِدَ) الخَطيبُ بيدِه اليُسرَى (عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصًا وَنَحْوِهِ) كالعَنْزةِ المَذكُورةِ في «المُحرَّر» (۱) وهي عصًا في رأسها حديدةٌ مُحدَّدةٌ، ويشغَلُ يدَه اليُمنَى بحَرفِ المِنبَرِ، فإن لم يجد ما يعتمدُ عليه جعل يدَه اليُمنَى على اليُسرَى أو أرسلهما.

(وَيَكُونُ) أي: يُسنُ (جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا) أي: الخُطبتينِ (نَحْوَ) أي: قدرَ (سُورَةِ الإِخْكُونُ) أي: يُسنُ (جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا) أي: الخُطبتينِ (نَحْوَ) أي: قدرَ (سُورَةِ الإِخْكَاصِ) وقيل: يجبُ، ونقلَه الرُّويانِيُّ (٢) عنِ النَّصِّ، ولم يتعرَّضوا لِما يفعلُه الخُطيبُ في الجُلوسِ بينهما مِن سكوتٍ أو قراءةٍ أو ذِكرٍ، لكن في «صحيحِ ابنِ حِبَّانَ» (٣) أنّه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يقرأُ فيه.

(وَإِذَا فَرَغَ) من الخُطبةِ بعد خَتمِها به «أستغفرُ اللهَ العظيمَ لي ولكم» (شَرَعَ المُؤذِّنُ فِي الإِقَامَةِ وَبَادَرَ الإِمَامُ لِيَبْلُغَ المِحْرَابَ مَعَ فَرَاغِهِ) أي: المُؤذِّنِ من الإقامة المُؤذِّنُ فِي الإِقَامَةِ وَبَادَرَ الإِمَامُ فِي الصَّلاةِ حينئذِ (وَيَقْرَأُ فِي) الرَّكعةِ (الأُولَى) بعدَ الفاتحةِ (الجُمُعَة، فيشرعُ الإمامُ في الصَّلاةِ حينئذِ (وَيَقْرَأُ فِي) الرَّكعةِ (الأُولَى) بعدَ الفاتحةِ (الجُمُعَة، في الرَّكعةِ (النَّانِيةِ المُنَافِقِينَ) بكمالِهما، وزاد على «المُحرَّر»(نا قوله: (جَهْرًا) وقراءةُ البعضِ منهما أفضلُ من قراءةِ قَدرِه من غيرِهما إلَّا أن يشتملَ على ثناءِ وقراءةُ البعضِ منهما أفضلُ من قراءةِ قَدرِه من غيرِهما إلَّا أن يشتملَ على ثناءِ

⁽٢) «بحر المذهب» (٢/ ٤٠٠).

⁽۱) «المحرر» (ص ۷۰).

⁽٤) «المحرر» (ص ٧٠).

⁽٣) صحيح ابن حبان (٢٨٠٣).

كآيةِ الكُرسيِّ، وفي القَديم: يقرأ في الأولى سبح، وفي الثّانيةِ الغاشية، والجميعُ سنة ثابتة في «صحيحِ مُسلمٍ» (١) وغيره، وفي «الرَّوضة» (١) أنّه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يقرأ هاتين في وقتٍ، ولو قرأ المُنافقينَ في الأولى قرأ الجُمعة في الثّانيةِ، ولو قرأ الجُمعة في الثّانيةِ، ولو قرأ الجُمعة في الأولى قرأها مع المُنافقينَ في الثّانيةِ، وإن أدَّى إلى تطويلِها على الأولى، وتوقف فيه بعضُهم (٣).



(٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٤٥).

⁽۱) «صحيح مسلم» (۸۷۸).

⁽٣) في الحاشية: «الأذرعي».

(فَصُلُ 9

يُسَنُّ الغُسْلُ لِحَاضِرِهَا وَقِيلَ: لِكُلِّ أَحَدٍ وَوَقْتُهُ: مِن الفَجْرِ وَتَقْرِيبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ فَإِنْ عَجَزَ تَيَمَّمَ فِي الأَصَحِّ

(فَصَلْ)

فر الأغسال المسنونة في الجُمُعة وغيرِها

وينوي المُغتَسلُ بها أسبابَها، إلَّا الغُسلَ مِن جُنونٍ أو إغماءٍ، فينوي فيه المُغتَسلُ رفعَ الجَنابةِ.

(يُسَنُّ الغُسْلُ لِحَاضِرِهَا) أي: مُريدِ حُضورِ الجُمعةِ من رجلٍ أو امرأةٍ أو صبيٍّ أو عبدٍ أو مسافرٍ، وهذا مما انفردت به الجُمعةُ عن بقيةِ المكتوباتِ الخَمسِ، (وَقِيلَ:) يُسنُّ غُسلُها (لِكُلِّ أَحَدٍ) حضَرَ أو لا.

(وَوَقْتُهُ: مِن الفَجْرِ) الثَّاني: وقيل من نصفِ اللَّيلِ كالعِيدِ وهو ضَعيفٌ جدًّا، وسيأتي الفَرقُ بين وقتَي الغُسلَينِ في صلاةِ العِيدينِ، (وَتَقْرِيبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ) للجُمعةِ (أَفْضَلُ) وتركُه بلا عُذرٍ مكروهٌ في الأصحِّ، ولو لم يقدر على الغُسلِ إلَّا بتأخيره عنِ التبكيرِ فيراعي الغُسلَ على ما بحثه بعضهم (١١) للاختلافِ في وجوبِه، وقال بعضٌ (١٦) التبكيرِ فيراعي الغُسلَ على ما بحثه بعضهم (١٦) للاختلافِ في وجوبِه، وقال بعضٌ (١٦) آخر: إن كان بجَسدِهِ ريحٌ كريهٌ أخَّرَ، وإلَّا بكَّرَ.

(فَإِنْ عَجَزَ) عن غسل الجُمعة لنفاد مائه بعد وضوئِه، أو لقَرح ونحوه في غير أعضاء وضوئِه ممّا يمنَعُ استعمال الماء (تَيَمَّمَ) ناويًا الغُسلَ لها وحصَّلَ فضيلتَه (فِي الأَصَحِّ) ومقابله احتمال للإمام أثبتَه الغَزاليُّ وجهًا وصحَّحه، وقد تقدَّم

(٢) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

⁽١) في الحاشية: «الزركشي والدميري».

وَمِنَ المَسْنُونِ: غُسْلُ العِيدِ وَالكُسُوفِ وَالإَسْتِسْقَاءِ، وَلِغَاسِلِ المَيِّتِ وَالمَجْنُونِ وَالمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا و لِلْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ وَأَغْسَالُ الحَجِّ وَآكَدُهَا غُسْلُ غَاسِلِ المَيِّتِ وُالمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا و لِلْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ وَأَغْسَالُ الحَجِّ وَآكَدُهَا غُسْلُ غَاسِلِ المَيِّتِ ثُمَّ الجُمُعَةِ

في شرح خُطبةِ المَتنِ أنَّ المُصنِّفَ قد يُعبِّرُ بالأصحِّ في مقابلةِ بحثِ الإمامِ، ولم نتعرض هناك لاستيفاءِ المَواضعِ التي وقعت في المتن كذلك اعتمادًا على بيانها في محالِّها، وهذا أولُ موضع منها.

(وَمِنَ) الغُسلِ (المَسْنُونِ: غُسْلُ العِيدِ) بقِسمَيه (وَالكُسُوفِ) بقسمَيه (وَالإسْتِسْقَاءِ، وَ) الغُسلُ (لِغَاسِلِ المَيِّتِ) من مُسلم أو كافر (وَ) غسلُ (المَجْنُونِ وَالمُغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقًا) ولم يتحقَّقُ منهما إنزالُ، فإن تحقَّقُ وجب، (و) الغُسلُ (لِلْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ) إن لم يعرِضْ له في كفرِه جَنابةٌ أو حَيضٌ، فإن عرضَ وجبَ الغُسلُ بعدَ الإسلامِ في الأصحِ، وقيل: يسقُطُ، ولا عِبْرةَ بالغسلِ في الكفرِ في الأصحِ، وبقيتْ أغسالُ أخرُ مَسنونةٌ مذكورةٌ في المُطوَّلاتِ، منها الغُسلُ للبُلوغِ وللاعتكافِ وللخُروجِ من الحمَّامِ، والمُرادُ كما قال ابنُ الصلاحِ (١) الغُسلُ عندَ إرادةِ الخُروجِ منه، وهو الذي اعتاده الخارجونَ من صبِّ الماءِ على أجسادِهم عند الخُروج.

(وَأَغْسَالُ الحَجِّ) الآتي بيانُها في بابِه.

(وَآكَدُهَا) بِمَدِّ الْهَمزةِ (غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ) في الجَديدِ، ولو قيل بسُنِّيتِه، وعلَّلَ الرَّافِعِيُ (٢) الآكديَّةَ بِالاختلافِ في وجوبِه، (ثُمَّ) غسلُ (الجُمُعَةِ) يليه في الفَضيلةِ

(۲) «الشرح الكبير» (٤/ ٦١٧).

(١) شرح مشكل الوسيط (٢/ ٣٠١).

وَعَكَسَهُ: القَدِيمُ، قُلْتُ: القَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ وَرَجَّحَهُ الأَكْثَرُونَ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ واللهُ أَعْلَمُ، وَ التَّبْكِيرُ إِلَيْهَا مَاشِيًا

(وَعَكَسَهُ: القَدِيمُ) فجعل غسلَ الجُمعةِ آكَدَ الأغسالِ المَسنُونةِ، ثمَّ يليه غسلُ غاسل الميتِ.

(قُلْتُ: القَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ) من الجَديدِ، وصوَّب في «الرَّوضة»(١) الجزم به وقوَّى الأظهرية بقولِه: (وَرَجَّحَهُ الأَكْنَرُونَ، وَأَحَادِيثُهُ) أي: غسلِ الجُمعة (صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ) الطَّالبِ لغُسلِ غاسلِ الميِّتِ (حَدِيثٌ صَحِيحٌ) يدلُّ له (واللهُ أَعْلَمُ).

وقد اعتُرِض على المُصنِّفِ بأنَّ التِّرْمِذيَّ حسَّن، وابنَ حِبَّانَ وابنَ السَّكَنِ صَحَّحا حديثَ أبي هريرة في ذلك الدَّالِّ للجديدِ، وصحَّح ابنُ خُزَيْمَةَ والحاكمُ والبَيْهَقِيُّ حديثَ عائشة في ذلك أيضًا.

وجُوابُه: أنَّ المُصنِّفَ في «المجموع»(٢) اعترضَ على التِّرمذيِّ في تحسينِه؛ فعلى تصحيحِ ابنِ حِبَّانَ وغيرِه أوْلى.

(وَ) يُسَنُّ للمَأْمُومِ (التَّبْكِيرُ إِلَيْهَا) من طلوعِ الفَجرِ، وقيلَ: الشَّمسِ، أمّا الإمامُ فيحضرُ وقتَ الصَّلاةِ كما قال الماوَرْديُّ (٢) والمُتَوَلِّي وغيرُ هما (مَاشِيًا) إن قدرَ، فيحضرُ وقتَ الصَّلاةِ كما قال الماوَرْديُّ (٢) والمُتَولِّي وغيرُ هما (مَاشِيًا) إن قدرَ، فيان عجزَ عن المَشيِ أو شيقً عليه لبُعدِ مَكانِه بحيث يمنَعُه الخُشوعَ في صلاتِه ركِبَ، وأشعر كلامُه بأنَّ العودَ لا يُسنُّ فيه المَشيُ بل يتخيَّر بينه وبين الرُّكوبِ كما

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٣٣).

⁽١) «روضة الطالبين» (٢/ ٤٣).

⁽٣) «الحاوى الكبير» (٢/ ٤٥٢).

بِسَكِينَةٍ وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةٍ أَوْ ذِكْرٍ وَلا يَتَخَطَّى

صرَّح به الرَّافِعِيُّ (١) وغيرُه (بِسَكِينَةٍ) وتُؤَدَةٍ، ولا يسعى إن لم يَضِقِ الوقتُ، وهذا ليس خاصًّا بالجُمعةِ بل كلِّ صلاةٍ قصدَها المُصلِّي كذلك.

(وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي طَرِيقِهِ) وهو من زيادة المُصنَّفِ على «المُحرَّر» (٢) ولم يذكره هو ولا الرَّافِعِيُّ (٢) في بقية كُتبِهِما، (وَ) في (حُضُورِهِ) الجامع قبل الخُطبة (بِقِرَاءَةٍ) للقُرآنِ (أَوْ ذِكْرٍ) أو صلاةٍ عليه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبحث بعضُهم (٤) تركَ القِراءة في الطَّريقِ، وقال المُصنَّفُ في «التّبيان» (٥): المُختارُ جَوازُها فيه من غير كراهةٍ إذا لم يلته عنها صاحبُها، فإن التهي كُرهت.

(وَلا يَتَخَطَّى) رقابَ النَّاسِ أي: يُكرَه تنزيهًا لغيرِ إمامٍ، ومن رأى فرجةً لا يصلُ إليها إلَّا بتخطِّ، كذا أطلقه «الرَّوضة»(١) كأصلها(١)، لكن في «المجموع»(١) أن غيرَ الإمامِ يُسنُّ له إن وجد غيرَها أن لا يتخطَّى، وإلَّا فإن قَرُبَت بحيث لا يتخطَّى أكثرَ من اثنين دخلَها، وإن بَعُدَت ورُجِي أن يتقدَّموا إليها إذا صلَّوا لم يتخطَّ، وإلَّا تخطَّى، واختاره المُصنِّفُ في الشَّهاداتِ من «الرَّوضة»، ونقلَه الشَّيخُ أبو حامدٍ عن النصِّ، ولا يجوزُ له أن يقيمَ أحدًا من مجلسِه ويجلسَ فيه إلَّا من قعدَ في مكانِ الإمامِ أو في طريقِ بحيثُ يمنعُ الناسَ من الاجتيازِ أو بين صفَّينِ مستدبرَ القِبلةِ والمكانُ ضيقٌ، ولا يُحرَه أن يبعَثَ إنسانًا ليجلسَ في مكانٍ ليقومَ إذا جاء ويجلسَ فيه، ولو بعَث

⁽۲) «المحرر» (ص ۷۰).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ وقبله أشار الإسْنُويّ».

⁽٦) «روضة الطالبين» (٢/ ٤٦).

⁽A) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٥٥).

⁽۱) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٢٠).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٢٣).

⁽٥) «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص ٧٩).

⁽٧) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٢٣).

وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَطِيبٍ وَإِزَالَةِ الظُّفْرِ والرِّيحِ، قُلْتُ وَأَنْ يَقْرَأَ الكَهْفَ يَوْمَهَا، وَلَيْلَتَهَا

من يفرُشُ شيئًا إذا جاء جلسَ فيه ليس لغَيرهِ أَنْ يُصلِّي عليه كما في «الأم»(١)، وعن الجُوَينيِّ له تنحيتُه ويجلسُ في المكان؛ لأنَّ الحُرمةَ للإنسانِ دون فرشِه.

(وَأَنْ يَتَزَيَّنَ) حاضرُ الجُمعةِ الذَّكَرُ (بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ) وأفضلُها البياضُ، فإن لَبِس مصبوغًا فممَّا صُبغَ غَزْلُه قبل نَسجِه كالبُرُدِ وفاخرِ الثِّيابِ، نعم يُستحَبُّ لها قطعُ الرِّائحةِ الكريهةِ، ويسنُّ زيادةُ الإمام على الناسِ في الزِّينةِ.

(وَ) يتطيَّب هو وغيرُه بأحسنِ (طِيبٍ) وجدَه (وَإِزَالَةِ الظُّفْرِ) إن طال، والشَّعرِ كذلك فينتِفُ إبِطَه ويقُصُّ شارِبَه ويحلِقُ عانتَه، وأمّا المَرأةُ فتنتِفُ عانتَها، بل يجب عليها ذلك عند أمرِ الزَّوجِ لها به في الأصحِّ، ويتزيَّنُ الذَّكُرُ بحَلقِ رأسِه كما قال المُتَولِّي إن جرت عادتُه بذلك، قال بعضُهم (٢): وكذا لو لم تَجْرِ عادَتُه وكان برأسِه زُهومةٌ لا تزولُ إلَّا بالحلْق.

(و) إزالة (الرِّيحِ) الكريهةِ كصُنَانٍ فيتعاطى ما يُزيله من مَرْ تَكُ (٣) ونحوه، وهذه الأمورُ لا تختصُّ بالجُمعةِ، بل هي مُستحبَّةٌ لكلِّ من حضر مَجمَعًا من الناسِ، ولكنَّها في الجُمعةِ أشدُّ استحبابًا.

(قُلْتُ) كالرَّافِعِيِّ (1): (وَأَنْ يَقْرَأُ الكَهْفَ) هو صادقٌ بقراءتِها مرةً (يَوْمَهَا، وَ) مرةً (لَيْلَتَهَا) وقراءتُها في يومِها كما قاله بعضُهم (٥) أفضلُ، ووقتُه كما في «الذخائرِ» قبل

⁽١) الأم (٢/ ٤٢١). (١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) المرتك: ما يعالج به الصنان. «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (٢/ ٥٧٦).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤/ ٢٢٤). (٥) في الحاشية: «الأَذْرَعِيّ».

وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ وَالصَّلاةَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَآلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَآلُمَ .

وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي الجُمُعَةِ التَّشَاعُلُ بِالبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الأَذَانِ بَيْنَ يَدَي الخَطِيبِ

طلوعِ الشَّمسِ، وقيل: بعدَ العصرِ، ولا يُشعِرُ كلامُ المَتنِ بسنيَّةِ إكثارِ قراءتِها، لكن الجُرجَانِيَّ والمَحَامِلِيَّ صرَّحا بسُنيَّةِ الإكثارِ.

(وَيُكْثِرَ) فِي يومِها وليلتِها (الدُّعَاءَ) بما أحبَّ (وَ) يُكثِرَ فيهما أيضًا (الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وكذا الصَّدقة وفِعلَ الخَيرِ.

(وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي) أي: صاحبِ (الجُمْعَةِ) التي لَزِمَتْه (التَّشَاعُلُ بِالبَيْعِ وَغَيْرِهِ) مِن عقدٍ وصَنعةٍ (بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الخَطِيبِ) حالَ جُلوسِه على المونبَرِ، وسواءٌ في الحُرمةِ العَالِمُ بالنَّهْيِ وغيرِه كما أطلقوه، وبحث بعضُهم (١) المونبَرِ، وسواءٌ في الحُرمةِ العَالِمُ بالنَّهْيِ وغيرِه كما أطلقوه، ويجبُ أيضًا فيما إذا تقييدَ ذلك بالعالمِ أخذًا ممّا سيأتي في البيوعِ المَنهيِّ عنها، ويجبُ أيضًا فيما إذا دعتْ ضرورةُ طِفلٍ لشَرابٍ ومريضٍ لدواءٍ ونحوِه أنَّ الوَليَّ والبائعَ العالمَ بذلك لا يعصيانِ إذا كانا يدركانِ الجُمعة، فلو أُذِّنَ قبل جُلوسِه لم يحرُمُ التَّشاعلُ بما ذُكِر، ولو سمعَ النَّداءَ فباع في طريقِه أو في المَسجدِ لم يحرُمُ، بأن كان البيعُ مكروهًا فيه، وغيرُه من العُقودِ والصَّنائعِ في معناه، وأشعرَ بأنَّ المُتعاقدَينِ إذا كانا أو أحدُهما ممَّن لا تلزَمُه الجُمعةُ أنَّه لا يحرُم التَّشاعُلُ، وهو كذلك في الأوّلِ دون الثَّاني.

(١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

فَإِنْ بَاعَ صَحَّ وَيُكْرَهُ قَبْلَ الأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَاللهُ أَعْلَمُ

(فَإِنْ بَاعَ) مَن لزمته الجُمعةُ بعدَ الشُّروعِ المَذكُورِ (صَحَّ) بيعُه مع الحُرمةِ، ونبَّه بهذه المَسألةِ على مخالفةِ أحمدَ ومالكٍ في روايةٍ حيث قالا بعَدمِ الصِّحَّةِ، (وَيُكْرَهُ) لمَن لزمته الجُمعةُ التَّشاغلُ المَذكُورُ (قَبْلَ الأَذَانِ) بين يدي الخَطِيبِ (بَعْدَ الزَّوَالِ، وَاللهُ أَعْلَمُ) أمَّا قبلَ الزَّوالِ فلا كراهةً.



(فَصُلُ)

مَـنْ أَذْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَذْرَكَ الجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَـلَامِ الإِمَـامِ رَكْعَةً وَإِنْ أَذْرَكَهُ بَعْدَهُ فَاتَنْهُ، فَلْيَتُمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ ظُهْرًا أَرْبَعًا، وَالأَصَحُّ: أَنَّهُ

(فَصُلُّ) فِيمَا تَدْرَكَ بِهِ الْجُمُعَةِ، وَفِي ٱلْاسْتِخْلَافِ وَخُكُمْ ٱلذِّحَامِ

(مَنْ أَذْرَكَ) من الجُمعةِ مع إمامِها (رُكُوعَ الثَّانِيَةِ) منها المحسوبَ لا كركوعِ مُحدِثٍ واستمرَّ معه حتى سلَّم (أَذْرَكَ الجُمُعَة) بهذه الرَّكعةِ (فَيُصَلِّي) إن لم مُحدِثٍ واستمرَّ معه حتى سلَّم (أَذْرَكَ الجُمُعَة) بهذه الرَّكعةِ (فَيُصَلِّي) إن لم يفارقه (بَعْدَ سَلَامِ الإِمَامِ رَكْعَةً) ويجهَرُ فيها بالقِراءةِ على النَّصِّ، وإن فارقه قبل السَّلامِ صلَّى الرَّكعةَ قبل سَلامِه وتمَّتْ جُمُعتُه كما يدلُّ عليه كلامُ «الرَّوضة» (۱) و «أصلها» (۱) حيث قالا: لو صلَّى مع الإمامِ ركعةً من الجُمعةِ ثمَّ فارقه بعُذرٍ أو غيرِه لم تبطُلُ وجاز له أن يُتِمَّها جمعةً. وقال في «المجموع» (۱): إنّه لا خلافَ فيه، وكما يدلُّ عليه أيضًا تصريحُهم بأنَّ الإمامَ لو صلَّى الجُمعةَ على هيئةِ ذاتِ الرِّقاعِ وكما يدلُّ عليه أيضًا تصريحُهم بأنَّ الإمامَ لو صلَّى الجُمعةَ على هيئةِ ذاتِ الرِّقاعِ يُفارِقُه الفُرقةَ الثَّانيةَ عند التَّسُهُدِ، وعُرِف بهذا أنَّ التَّسُهُدَ ليس من الرَّكعةِ الثَّانيةِ، واتَّضح بذلك أن قولَ المَتنِ: «فيُصلِّي بعد سلامِ الإمامِ» محمولُ على من لم يُفارِقُه كما تقدَّم التَّقييدُ به.

(وَإِنْ أَدْرَكَهُ) أي: الإمامَ (بَعْدَهُ) أي: ركوعِ الرَّكعةِ الثَّانيةِ من الجُمعةِ (فَاتَتُهُ، فَيُتِمُّ) بلا استئنافِ نيةٍ (بَعْدَ سَلَامِهِ ظُهْرًا أَرْبَعًا، وَالأَصَحُّ: أَنَّهُ) أي: المُدركَ للإمامِ

(٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٦٢).

⁽١) «روضة الطالبين» (٢/ ١٧).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٨٢).

يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ الجُمُعَةَ وَإِذَا خَرَجَ إِمَامٌ مِن الجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ الإسْتِخْلافُ فِي الأَظْهَرِ، وَلا يَسْتَخْلِفُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًّا بِهِ قَبْلَ حَدَثِهِ.

بعدركوع الثّانية (يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ) بالإمام (الجُمُعَة) لا الظُّهرَ، ومحَلُّ الخِلافِ فيمن علِمَ حالَ الإمام، وإلَّا بأن رآه قائمًا ولم يعلَمْ أمعتدلٌ هو أو في القيام فينوي الجُمعة جزمًا.

ثمَّ شرعَ في حكم الاستخلافِ في الصَّلاةِ وشروطِه فقال: (وَإِذَا خَرَجَ إِمَامٌ مِن الجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهِ) المن صلاةِ فَرضٍ أو نَف ل (بِحَدَثٍ) عَمدٍ أو سَهوٍ (أَوْ غَيْرِهِ) الجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا) من صلاةِ فرضٍ أو نَف ل (بِحَدَثٍ) عَمدٍ أو سَهوٍ (أَوْ غَيْرِهِ) كتعاطي فِعلِ مبطل (جَازَ الإستِخْلَافُ) له وللقومِ كُلِّهم أو بعضِهم (فِي الأظهرِ) الجَديدِ، ولبعضِ القومِ أيضًا أن يتقدَّمَ بنفسِه، وعلى الأظهرِ فيُتمُّ القومُ صَلاتَهم مُقتَدينَ بالخَليفةِ من غيرِ استئنافِ نيَّةٍ كما سيأتي، ويُشتَرطُ كونُ الاستخلافِ عن مُقتَدينَ بالخَليفةِ من غيرِ استئنافِ نيَّةٍ كما سيأتي، ويُشترطُ كونُ الاستخلافِ عن قُربٍ كما قاله الإمامُ فلو فعلوا رُكنًا على الانفرادِ امتنعَ الاستخلافُ، ثمَّ إن كان حدَثُ الإمامِ في الأولى أتمُّوها ظهرًا، أو في الثَّانيةِ أتمَّها ظهرًا مَن لم يُصلِّ مع الإمامِ وسكتَ المُصنَّفُ عن هذا للاستغناءِ عنه لِما سبَقَ له في صلاةِ الجَماعةِ.

(وَلا يَسْتَخْلِفُ) الإمامُ (لِلْجُمُعَةِ إِلّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدَثِهِ) فلو استخلَفَ غيرَ مقتدِ به لم تصحَّ وليس للخَليفةِ أن يُصلِّي الجُمعة ، وفي صحَّةِ ظُهرِه خلاف صحَّةِ الظُّهرِ قبلَ فواتِ الجُمعة ، والمَشهُورُ عدَمُ صحتِها ، وعليه فتنقلبُ صلاتُه نفلًا ، الظُّهرِ قبلَ فواتِ الجُمعة ، والمَشهُورُ عدَمُ صحتِها ، وعليه فتنقلبُ صلاتُه نفلًا ، وأشعر تقييدُه بالجُمعة جَوازَ استخلافِه في غيرِها من لم يقتدِ به ، وهو كذلك في الأصحِّ ، وعلى الجَوازِ فشرطُه أن لا يخالفَ إمامَه في ترتيبِ صلاتِه بأن يستخلفَه في الأولى مطلقًا ، أو في الثّاليةِ من الرّباعيّة ، فإن استخلف مقتديّا في الثّانيةِ أو في الأولى مطلقًا ، أو في الثّالية من الرّباعيّة ، فإن استخلف مقتديّا في الثّانية أو في

وَلا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ حَضَرَ الخُطْبَةَ وَلا الرَّكْعَةَ الأُولَى فِي الأَصَحِّ فِيهِمَا ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الأُولَى تَمَّتُ جُمُعَتُهُمْ وَإِلَّا فَتَتِمُّ لَهُمْ دُونَهُ فِي الأَصَحِّ

الأخيرةِ من الرُّباعيةِ أو الثَّالثةِ من المَغرِبِ لم يجُزْ إلَّا مع تجديدِ نيَّةِ القَومِ، وإذا استخلفَ مقتديًا به في غيرِ الرَّكعةِ الأولى جاز قطعًا كما في «المجموع»(۱) مع مراعاةِ نَظْمِ صَلاةِ إمامِه، فإن استخلفه في ثانيةِ الصُّبحِ قنتَ بالقَومِ فيها وقعدَ للتَّشهُّدِ ثمَّ يأتي به ويقنتُ في ثانيةِ نفسِه، وعند قيامِه لها يشيرُ إليهم ليُفارقوه بالنِّيةِ أو ينتظروا يأتي به ويقنتُ في ثانيةِ نفسِه، وعند قيامِه لها يشيرُ إليهم ليُفارقوه بالنِّيةِ أو ينتظروا سلامَه وهو أفضل، وإن لم يعرفِ المَسبُوقُ نَظمَ صلاةِ إمامِه لم يصحَّ استخلافُه كما في «الرَّوضة»(۱) و «المجموع»(۱)، لكن رجَّح في «التَّحقيق»(۱) الصِّحَّة، ويُراقبُ المُقتدينَ به فإنْ همُّوا بالقيام قام، وإلَّا قعَدَ .

(وَلا يُشْتَرَطُ) في جَوازِ استخلافِ الإمامِ في الجُمعةِ مقتديًا به (كَوْنُهُ حَضَرَ الخُطْبة) وتعبيرُه بالحُضورِ يُفهِم أنَّ سماعَها لا يُشتَر طُ قطعًا، (وَلا) كَونُه أدركَ (الرَّكْعةَ الأُولَى في الأَصَحِّ فيهِما) وتعبيرُه بالأصحِّ ظاهرٌ في مسألةِ حضورِ الخُطبةِ، وأمّا مسألةُ إدراكِ الرَّكعةِ الأولى فمُقتضى كلامِ «الرَّوضة»(٥) التَّعبيرُ فيها بالمَذهَبِ أو الأظهرِ.

(ثُمَّمَ) على الأصحِّ المَذكُورِ (إِنْ كَانَ) الخليفة (أَدْرَكَ) الركعة (الأُولَى) من الجُمعة (تَمَّتُ جُمُعَتُهُمْ) أي: الخَليفة والمُقتدينَ، سواءٌ أحدَثَ الإمامُ في أولى الجُمعة أم ثانيتها، (وَإِلَا) كأنِ اقتدى الخَليفة بالإمامِ في الثّانيةِ (فَتَتِمُّ) الجُمعة (لَهُمْ دُونَهُ) أي: غيرِ الخَليفة (فِي الأَصَحِّ) وعبَّر في «الرَّوضة»(١) بالصَّحيح المَنصُوصِ.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٨٣).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٨٣).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٢/ ١٥).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۸).

⁽٤) «التحقيق» (ص٢٦٦).

⁽٦) «روضة الطالبين» (٢/ ١٥).

وَيُرَاعِي المَسْبُوقُ نَظْمَ المُسْتَخْلَفِ فَإِذَا صَلَّى رَكْعَةً تَشَهَّدَ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُفَارِقُوهُ أَوْ يَنْتَظِرُوا، وَلا يَلْزَمُهُمْ اسْتِئْنَافُ نِيَّةِ القُدْوَةِ فِي الأَصَحِّ وَمَنْ زُحِمَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمْكَنَهُ عَلَى إِنْسَانٍ فَعَلَ

(وَيُرَاعِي) وجوبًا الخَليفةُ (المَسْبُوقُ نَظْمَ) صلاةِ (المُسْتَخْلَفِ) حيث عرَفَ نَظْمَها، فإن لم يعرفه فتقدَّم اختلافُ التَّرجيحِ فيه، (فَإِذَا صَلَّى) بالقَومِ (رَكْعَةً) بعد نَشْهَدَ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) بعد تشهُّدِهِ عند قيامِه (لِيُفَارِقُوهُ) أي: ليتخيَّر المُقتدونَ بعد إشارتِه، وغايةُ ما يفعلونه بعدها أن يفارقوه بالنِّيةِ ويُسلِّموا، (أَوْ يَنْتَظِروُا) سلامَه بهم، وهو أفضلُ كما في «المجموع»(۱)، ثمَّ بعد ذلك يقومُ المَسبُوقُ إلى ركعةٍ أخرى يُتمُّ بها صلاتَه خُهرًا إن لم يدرك ركوعَ الثّانيةِ، وقد الدفع بما ذكر من الغايةِ المَذكُورةِ الاعتِراضُ (۱) على المَتنِ بأنَّ التَّخييرَ المَذكُورةِ فيه لا يُفهَم من الإشارةِ، سيَّما مع استدبارِ الخَليفةِ للمُقتدينَ وكثرةِ جَمْعِهم فكيف يكون التَّخيرُ ناشئًا عنها؟

(وَلَا يَلْزَمُهُـمُ) أي: المُقتدينَ (اسْتِئْنَافُ نِيَّةِ القُدْوَةِ) بالخليفةِ (فِي الأَصَحِّ) ثمَّ شرع في بيانِ حكمِ المُزاحَمةِ في السُّجودِ الواقع في الجُمعةِ وغَيرِها.

وذكرَه المُصنَّفُ هنا كالأصحاب؛ لاختصاصِ الجُمعةِ بكثرةِ الناسِ فيها فقال: (وَمَنْ زُحِمَ) أي: منعَه الزِّحامُ (عَنِ السُّجُودِ) على أرضٍ مع الإمامِ في ركعةٍ أولى من جُمُعةٍ (فَأَمْكَنَهُ) السُّجودُ (عَلَى) شيءٍ من (إِنْسَانٍ) أو مَتاعِه أو بهيمةٍ (فَعَلَ) دلك وجوبًا مع رعايةِ السُّجودِ الشَّرعيِّ بهيئتِه منَ التَّنكيسِ بأن يكونَ المَسجُودُ

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٨١). (٢) في الحاشية: «هو للإسنوي».

وَإِلَّا فَالصَّحِيعُ: أَنَّهُ يَنْتَظِرُ وَلَا يُومِئُ بِهِ ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعٍ إِمَامِهِ سَجَدَ، فَإِنْ رَفَعَ وَالإِمَامُ قَائِمٌ قَرَأَ أَوْ رَاكِعٌ فَالأَصَحُّ: يَرْكَعُ وَهُوَكَمَسْبُوقٍ

عليه في وَهْدة، وقيل: لا يضرُّ ارتفاعُ الظَّهْرِ، وبحثَ بعضُهم (١) أنه لا يسجدُ على ظَهْرِ إنسانٍ لتأذِّي بعضِ النَّاسِ به سِيَّما عظماءُ الدُّنيا، وربَّما جرَّ شرَّا، وأمّا الزِّحامُ في الرَّكعةِ الثَّانيةِ من الجُمعةِ فلا يعتبَرُ فيه ما تقدَّم، بل يسجدُ المَامُومُ متى تمكَّن قي الرَّكعةِ الثَّانيةِ من الجُمعةِ فلا يعتبَرُ فيه ما تقدَّم، بل يسجدُ المَامُومُ متى تمكَّن قبل سلامِ الإمامِ أو بعده إلَّا أن يكون مسبوقًا لحِقَ الإمامَ في ركوعِ الثَّانيةِ، فإن تمكَّن قبل سلامِ الإمامِ الإمامِ سجدَ وأدركَ الجُمعةَ، وإلَّا فلا، ولو قال: «فأمكنَه على شيءٍ» كان أعمَّ،

(وَإِلّا) بأن لم يُمكِنْه السُّجودُ المَذكُورُ (فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَنْتَظِرُ) تمكُّنَه منه (وَلا يُومِئُ بِهِ) ويُستحَبُّ للإمام إطالةُ القِراءةِ ليدرِكَه المَزحُومُ، وأشعَرَكَلامُه بأنّه لا يفارقُ إمامَه ويُتِمُّ صَلاتَه ظهرًا ما توقَّعَ إدراكَ الجُمعةِ، وهو كذلك كما في «الرَّوضة»(٢) و «أصلها»(٣) عن الإمام وأقرَّاه، واعترض بأنَّ مشهورَ المَذهبِ المَنصُوصَ جوازُ إبطالِ المأمومِ الصَّلاةَ وانتظارِ الجُمعةِ عند زوالِ الرَّحمةِ إنْ أمكنه بإدراكِ ركوعِ النَّانيةِ مع إمامِه.

(ثُمَّ) على الصَّحيحِ المَذكُورِ (إِنْ تَمَكَّنَ) منَ السُّجودِ (قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ) في الرَّكعةِ الثَّانيةِ (سَجَدَ، فَإِنْ رَفَعَ) رأسَه من سجودِه (وَالإِمَامُ) بعدُ (قَائِمٌ قَرَأً) ما أمكنه من الفاتحةِ، فإن ركع إمامُه قبل أن يُتِمَّ فاتِحتَه ركع معه في الأصحِّ، (أَوْ) والإمامُ (رَاكِعٌ فَالأَصَحُّ: يَرْكَعُ) المَزحُومُ معه، (وَهُوَ) حينيْذِ (كَمَسْبُوقِ) فتسقُطُ

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٢٢).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٧٣).

فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَرَغَ مِن الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَافَقَهُ فِيمَا هُوفِيهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَاتَتِ الجُمُعَةُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الإِمَامُ فَفِي قَوْلٍ: يَرْعَى نَظْمَ نَفْسِهِ وَالأَظْهَرُ: أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الأَوَّلُ فِي الأَصَحِّ، فَرَكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ مَنْ رُكُوعُهُ الأَوَّلُ فِي الأَصَحِّ، فَرَكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعُهُ الأَوَّلُ فِي الأَصَحِّ، فَرَكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعُهُ الأَوْلُ فِي الأَصَحِّ فَلَوْ سَجَدَعَلَى مِنْ رُكُوعِ الأَولَى، وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ وَيُدْرِكُ بِهَا الجُمُعَةَ فِي الأَصَحِّ فَلَوْ سَجَدَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ المُتَابَعَةُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ

عنه الفاتحة ، (فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَرَغَ مِن الرُّكُوعِ) في الثَّانيةِ (وَلَمْ يُسَلِّمْ) منها (وَافَقَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ) في الأصحِّ (ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ) الإمامُ (سَلَّمَ) منها (فَاتَتِ الجُمُعَةُ) ولو رفع المزحومُ رأسَه فسلَّم الإمامُ في الحالِ أتمَّ الجُمعة، والظَّاهرُ كما بحثه بعضهم (١) أنَّ الإمامَ لو سلَّم ناسيًا سجودَ سهوِه فعاد إليه: أنَّ المزحومَ يكون مدرِكًا لركعةٍ معه قبل سلامِه.

(وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الإِمَامُ) في ثانيةِ الجُمعةِ (فَفِي قَوْلٍ: يَرْعَى) المَرْحُومُ (نَظْمَ) صلاةِ (نَفْسِهِ) فيسجدُ حينئذِ، (وَالأَظْهَرُ: أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ) أي: الإمامِ، (وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الأَوَّلُ) لا الثّاني الواقعُ على جهةِ المُتابعةِ (فِي الأَصَحِّ، فَرَكُعَتُهُ) على الأَظْهَرِ (مُلَقَّقَةٌ مِنْ رُكُوعٍ) الرَّكعةِ (الأُولَى، وَ) من (سُجُودِ الثَّانِيَةِ) التي أتى به فيها، (وَيُدْرِكُ بِهَا الجُمُعَةَ فِي الأَصَحِّ) ولا يكونُ التَّلفيقُ نَقْصًا فيها.

(فَلَوْ سَجَدَ) على الأظهَرِ مِن غيرِ نيَّةِ المُفارَقةِ (عَلَى تَرْتِيبِ) نَظْمِ صلاةِ (نَفْسِهِ) عامدًا (عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ) أي: الواجبَ عليه (المُتَابَعَةُ) لإمامِه ذاكرًا لذلك (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) إن لم ينوِ مُفارقتَه، وإن نوى مُفارقتَه فهي بغيرِ عُذرٍ فيجوزُ على الأصحِ،

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهِلَ لَمْ يُحْسَبْ سُجُودُهُ الأَوَّلُ فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ وَالأَصَحُ: إِذْرَاكُ الجُمُعَةِ إِذَا كَمُلَتِ السَّجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِ الإِمَامِ

ولكن لا تصحُّ جُمعتُه، وحيث حُكِمَ ببُطلانِ صلاتِه فعليه التَّحرُّمُ بالجُمعةِ إن أمكنه إدراكُ الإمامِ في الرُّكوعِ كما في «الرَّوضة»(١) و «أصلها»(٢)، وبحث بعضُهم (٣) وجوبَ التَّحرُّمِ بها ما لم يُسلِّم.

(وَإِنْ نَسِيَ) ما عَلِمَه من وُجوبِ المُتابِعةِ (أَوْ جَهِلَ) ذلك (لَمْ يُحْسَبْ سُجُودُهُ الأَوَّلُ) الآتي به على ترتيبِ نَفسِه، (فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا) وهو على النِّسيانِ والجَهلِ الأَوَّلُ) الآتي به على ترتيبِ نَفسِه، (فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا) وهو على النِّسيانِ والجَهلِ (حُسِبَ) هذا السُّجودَ وكَمُلَتْ به ركعتُه كما في «المُحرَّر» (أَنَّ تَبعًا للصَّيْدَ لانِيِّ وغَيرِه، واستشكلَه الرَّافِعِيُّ (أُنَّ بأنَّه ينبغي عدمُ الاحتسابِ، ومشى عليه في «الرَّوضة» (أَنَّ واستشكلَه الرَّافِعِيُّ (أُنْ بأنَّه ينبغي عدمُ الاحتسابِ، ومشى عليه في «الرَّوضة» (أَنَّ وقطَع به في «المجموع» (أَنَّ ولو زال النِّسيانُ أو الجَهلُ قبلَ السُّجودِ ثانيًا فعَلَى المَفْهُومِ مِن كلامِ الأكثرينَ كما في «الرَّوضة» (أُنَّ وشاها» (أُنَّ وجوبُ مُتابعةِ الإمامِ فيما هو فيه مِن تشهُّدِ فما قَبْلَه.

(وَالْأَصَحُّ: إِذْرَاكُ الجُمُعَةِ) بهذه الرَّكعةِ الحُكميَّةِ (إِذَا كَمُلَتِ السَّجْدَتَانِ) فيها (قَبْلَ سَلَامِ الإِمَامِ) فإن كَمُلَتا بعد سلامِه لم يدركِ الجُمعة بها، وهذا الخلاف كالخلاف كالخلاف في الرَّكعةِ المُلفَّقةِ. وما تقدَّم كُلُّه فيما لو تخلَّفَ بسجودٍ لزَحمةٍ، أمّا

⁽۱) اروضة الطالبين» (۲/۲۱).

⁽٣) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽٥) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٩ ٥-٠٧٥).

⁽٧) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٦٢).

⁽٩) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٧٢).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٥٦٨).

⁽٤) «المحرر» (ص ٧٢).

⁽٦) «روضة الطالبين» (٢/ ٢١).

⁽۸) «روضة الطالبين» (۲/ ۲۱).

وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكَعَ مَعَهُ عَلَى المَذْهَبِ

التَّخلُفُ به لغيرِ زَحمةٍ فأشار إليه بقولِه: (وَلَوْ تَخَلَّفَ) عن إدراكِ الإمامِ في القيامِ (بِالسُّجُودِ نَاسِيًا) أو لمَرضٍ (حَتَّى رَكَعَ الإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ) فذكره (رَكَعَ) وجوبًا (مَعَهُ عَلَى المَذْهَبِ) ويحصُل له من الرَّكعتينِ ركعةٌ ملفَّقةٌ ويسقُط عنه الباقي منهما، وأشعَرَ كَلامُه بأن حكمَ النِّسيانِ كالزَّحمةِ.



بَابُ صَلَاةِ الْحُؤْفِ

هِيَ أَنْوَاعٌ، الأَوَّلُ يَكُونُ العَدُوُّ فِي القِبْلَةِ فَيُرَتِّبُ الإِمَامُ القَوْمَ صَفَّيْنِ وَيُصَلِّي بِهِمْ فَإِذَا سَجَدَ مَعَهُ صَفَّ سَجدتيهِ، وَحَرَسَ صَفٌّ فَإِذَا قَامُوا سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلَحِقُوهُ، وَسَجَدَ مَعْهُ وَلَحِقُوهُ، وَسَجَدَ مَعْهُ

(بَابُ) أَخْكَامِ (صَلَاةِ الْخُوْفِ)

أي: كيفيَّتِها، والخَوفُ والخِيفةُ ضِدُّ الأمنِ، وحكمُ صَلاتِه كصلاةِ الأمنِ، وإنَّما أُفرِدَت بتَرجمةٍ؛ لأنَّه يُحتمَلُ في إقامةِ الفَرائضِ فيه ما لا يُحتمَل في غيرِه كما سيأتي.

(هِيَ أَنْوَاعٌ) ستَّةَ عشَرَ مُفصَّلةً في «صَحيحِ مُسلمٍ»(١) ذكر المُصنِّفُ منها ما اختاره الشَّافعيُّ رَضِّاً لِللَّهُ عَنْهُ، وهو أربعةُ أنواعِ:

(الأوَّلُ) منها الصَّلاةُ بالكَيفيَّةِ المَذكُورةِ في قولِه: (يَكُونُ العَدُوُّ فِي) جِهةِ (القِبْلَةِ) بمَكانٍ لا يَستُرهُم عن أبصارِ المُسلِمينَ شيءٌ، وفي المُسلِمينَ كثرةٌ تَحتمِلُ تفرِقَتهم، وحينئذِ (فَيُرتِّبُ الإِمَامُ القَوْمَ صَفَّيْنِ) مثلا (وَيُصَلِّي بِهِمْ) كلِّهم إلى اعتدالِ الرَّكعةِ الأولى، والحِراسةُ الآتيةُ محَلُّها الاعتدالُ لا الرُّكوعُ كما يشيرُ إليه قولُه: (فَإِذَا سَجَدَ) الإمامُ في الرَّكعةِ الأولى (سَجَدَ مَعَهُ صَفُّ سَجدتيهِ، وَحَرَسَ) في حالِ الشُّجودِ (صَفُّ) آخَرُ في الاعتدالِ المَذكُورِ (فَإِذَا قَامُوا) أي: الإمامُ والسَّاجدونَ (سَجَدَ) في الرَّكعةِ الأولى (مَنْ حَرَسَ) فيها (وَلَحِقُوهُ، وَسَجَدَ مَعَهُ) أي: الإمام (سَجَدَ مَعَهُ)

⁽١) صحيح مسلم (٨٤٠). وفي الحاشية: «بل في صحيح مسلم بعضها ، ومعظمها في سنن أبي داود كما نبَّه عليه السُّبكي وغيره تبعًا للنووي في المجموع فاعلمه، وما هنات قلَّد فيه الشارحُ ابن النقيب».

فِي الثَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أَوَّلَا، وَحَرَسَ آخَرُونَ فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَتَشَهَّدَ بِلَّ اللهِ صَلَّاتُهُ مَلَاةً رَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُسْفَانَ وَلَوْ حَرَسَ فِيهِمَا فِرْقَتَا صَفِّ جَازَ وَكَذَا فِرْقَةٌ فِي الأَصَحِّ

(فِي) الرَّكعةِ (الثَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أَوَّلَا، وَحَرَسَ آخَرُونَ) الفِرقةَ السَّاجدةَ مع الإمامِ (فَإِذَا جَلَسَ) الإمامُ التَّشهُدِ (سَجَدَ مَنْ حَرَسَ) في الرَّكعةِ الثَّانيةِ (وَتَشَهَدَ) الإمامُ (بالصَّفَيْنِ وَسَلَّمَ) بهم.

(وَهَـذِهِ) الكَيفيَّةُ المَذكُورةُ (صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُسْفَانَ) أي: صفةُ صلاتِه بها، وقولُه: «صفُّ سجدتَيهِ» يَصدُقُ بكيفيَّتين:

إحداهما وهي التي في «مسلم»(١): أن يَسجُدَ معه في الأولى الصَّفُ المُقدَّمُ ثمَّ المُؤخَّرُ، وفي الرَّكِعةِ الثَّانيةِ يتأخَّرُ المُقدَّمُ ويتقدَّمُ المُؤخَّرُ، وفي الرَّكِعةِ الثَّانيةِ يتأخَّرُ المُقدَّمُ ويتقدَّمُ المُؤخَّر الذي كان مُقدَّمًا.

والثّانيةُ: أَن يَثبُتَ كلُّ صفِّ مكانَه ويسجدَ الصَّفُّ الأولُ أولًا في الأولى وثانيًا في الثّانيةِ، ويجوزُ جَعلُ القَوم صفوفًا كثيرةً يَحرُسُ في كلِّ مرةٍ منها صفَّانِ فصَاعدًا.

و «عُسْفانُ» بعينٍ مضمومةٍ فسينٍ ساكنةٍ مهملتين: قريةٌ في طريقِ الحاجِّ المِصريِّ قريةٌ من خُليصَ بينها وبين مكة مرحلتان، سُمِّيَت بذلك؛ لعَسفِ السُّيولِ فيها.

(وَلَوْ حَرَسَ فِيهِمَا) أي: الرَّكعَتينِ (فِرْقَتَا صَفِّ) واحدٍ فرقةٌ في الرَّكعةِ الأولى، وفرقةٌ في الثَّانيةِ ودام غيرُهما على المُتابعةِ (جَازَ) قطعًا (وَكَذَا) لو حرَسَ فيهما (فِرْقَةٌ) واحدةٌ ثمَّ سجَدَت ولحِقَته جاز (فِي الأَصَعِّ) ويُكرَه أن يُصلِّي بأقلَّ من ثلاثةٍ، وأن يحرُسَ أقلُّ منها.

⁽۱) "صحيح مسلم" (۸٤٠).

الثَّانِي يَكُونُ فِي غَيْرِهَا فَيُصَلِّي مَرَّتَينِ كُلَّ مرَّةٍ بِفِرقةٍ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَنَهُ وَيَصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً فَإِذَا قَامَ صَلَّاللهُ عَنهُ وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَارَقَتْهُ وَأَتَمَّتُ وَذَهَبَتْ إِلَى وَجْهِهِ وَجَاءَ الوَاقِفُونَ فَاقْتَدَوْا بِهِ فَصَلَّى بِهِمُ الثَّانِيَة، فَارَقَتْهُ وَأَتَمَّتُ وَذَهَبَتْ إِلَى وَجْهِهِ وَجَاءَ الوَاقِفُونَ فَاقْتَدَوْا بِهِ فَصَلَّى بِهِمُ الثَّانِيَة، فَإِذَا جَلَسَ

(الثَّانِي) من الأنواعِ الصَّلاةُ بالكَيفيَّةِ المَذكُورةِ في قولِه: (يَكُونُ) العَدوُّ (فِي غَيْرِهَا) أي: القِبلةِ وهو قليل وخيفَ هجومُه، فيُرتِّبُ الإمامُ القومَ فِرقتَينِ إن كان في المُسلمينَ كثرةٌ بحيث تقاومُ كلُّ فرقةٍ منهم العَدوَّ، (فَيُصَلِّي) بهم (مَرَّتَينِ كُلَّ مرَّةٍ بفِرقةٍ) جميعَ الصَّلاةِ، وتكونُ الفِرقةُ الأخرى تجاهَ العَدوِّ تحرُسُ، ثمَّ تذهبُ المُصلِّيةُ إلى وجهِ العَدوِّ، وتأتي الفِرقةُ الحارسةُ فيُصلِّي بها مرّةً أحرى جميعَ الصَّلاةِ، فيكون لها فرضًا وللإمام نَفلًا.

(وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ صَآلَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَطْنِ نَخْلٍ) وهو مكانٌ مِن نَجدٍ من أرضِ غَطْفانَ، وهذه الصَّلاةُ وإن جازت في غيرِ الخَوفِ فهي مندوبةٌ فيه بالشَّروطِ المَزيدةِ على كلامِ المَتنِ.

و (الثَّالِثُ) من الأنواع: الصَّلاةُ بالكيفيَّةِ المَذكُورةِ في قولِه: (أَوْ تَقِفُ فِرْقَةٌ فِي وَجْهِهِ) أي: العَدوِّ إن كان في غيرِ جهةِ القِبلةِ أو فيها وثَمَّ حائلٌ يمنع رُؤيته أو هجومَه، (وَيُصَلِّي) الإمامُ (بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً) وتكونُ الأخرى وجهَ العَدوِّ تَحرُسُ، (فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَارَقَتْهُ) بالنِّةِ عند القيامِ ندبًا، ولو فارقته عند رفع رأسِه من السُّجودِ جَاز، (وَأَتَمَّتُ) لنفسها بقيةَ صَلاتِها، (وَذَهَبَتْ إِلَى وَجْهِهِ) أي: العَدوِّ (وَجَاءَ الوَاقِفُونَ) للحِراسةِ والإمامُ مُنتظِرُهم، (فَاقْتَدَوْا بِهِ فَصَلَّى بِهِمُ) الرَّكعةَ (الثَّانِيَة، فَإِذَا جَلَسَ)

لِلتَّشَهُ عَلَيْهِ قَامُ وا فَأَتَمُ وا قَانِيَتَهُمْ وَلَحِقُ وهُ وَسَلَّمَ بِهِمْ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِمْ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ الرَّقَاعِ، وَالأَصَحُّ: أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ بَطْنِ نَخْلٍ وَيَقْرَأُ الإِمَامُ فِي انْتِظَارِهِ الثَّانِيَةَ وَيَتَشَهَّدُ وَفِي قَوْلٍ: يُوَخِّرُ لِتَلْحَقَهُ فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفِرْ قَةٍ رَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الأَظْهَرِ وَيَنْتَظِرُ فِي تَشَهُّدِهِ، أَوْ

الإمامُ (لِلتَّشَـهُّدِ قَامُوا) في الأظهَرِ، وقيل: بعدَ فَراغِه منه، (فَأَتَمُّوا ثَانِيَتَهُمْ) والإمامُ مُنتظِرُهم (وَلَحِقُوهُ وَسَلَّمَ بِهِمْ).

(وَهَذِهِ صَلَاةٌ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَاتِ الرِّقَاعِ) وهي بكسرِ الرَّاءِ: مكانٌ من نجدٍ، سُمِّيت بذلك؛ لأنَّهم تقطَّعَت فيها جلودُ أقدامِهم فكانوا يُلقُون عليها الخِرَق، وقيل: لأنَّهم رقَّعوا فيها راياتِهم، وقيل غيرُ ذلك.

(وَالأَصَحُّ: أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ) صلاةِ (بَطْنِ نَخْلِ) للاتّفاقِ عليها، بخلافِ بطنِ نخلِ ففيها خلافُ المُفتَرِضِ خلفَ مُتنفِّل، (وَيَقْرَأُ الإِمَامُ) بعد قيامِه للرَّكعةِ الثّانيةِ الفاتحة وسورة بعدها (في) زمنِ (انْتِظَارِهِ) الفِرقة (الثّانِية) قبل لحوقِها له، فإذا لحقته قرأ من السُّورةِ قَدرَ فاتحةٍ وسورةٍ قصيرةٍ وركعَ، (وَيَتَشَهّدُ) في جلوسِه لانتظارِ الفِرقةِ الثّانيةِ، (وَفِي قَوْلٍ:) لا يقرأُ ولا يتشهّدُ في زمنِ انتظارِه الفرقة بل لائقظارِ الفِرقة الثّانية فتدركهما معه، وما رئوً خوفٍ ثُنائيّةٍ.

(فَانِ صَلَّى) الإمامُ (مَغْرِبًا) على كيفيَّةِ ذاتِ الرِّقاعِ (فَبِفِرْقَةٍ) من القَومِ يُصلِّي (رَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ) منه (رَكْعَةً، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ) المَفضولِ (فِي الأَظْهَرِ، وَبِالثَّانِيَةِ) منه (رَكْعَةً، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ) المَفضولِ (فِي الأَظْهَرِ، وَرَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيةِ (فِي) جُلُوسِ (تَشَهُدِهِ، أَوْ) فِي عليه (يَنْتَظِرُ) فراغَ الفِرقةِ الأولى ومجيءَ الثَّانِيةِ (فِي) جُلُوسِ (تَشَهُدِهِ، أَوْ) فِي

قِيَامِ الثَّالِثَةِ: وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الأَصَحِّ أَوْ رُبَاعِيَّةً فَبِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَلَوْ فَرَّقَهُمْ وَصَلَّى بِكُلِّ فِي الْأَظْهَرِ فِي الأَظْهَرِ

(قِيَامِ) الرَّكعةِ (الثَّالِثَةِ: وَهُوَ) أي: انتظارُ الإمامِ في قيامِ الثَّالثةِ (أَفْضَلُ) من انتظارِه في جلوسِ تشهُّدِه (فِي الأَصَعِّ) وجَعَلَ الخِلافَ في «المجموع»(۱) و «الرَّوضة»(۲) كأصلها(۳) قولين، ويأتي في قراءةِ الإمامِ في الانتظارِ في القيامِ أو قراءةِ التَّشهُّدِ في الانتظارِ في جلوسِه الخلافُ السَّابقُ، أمّا لو فرَّقَهم في المَغرِبِ ثلاثَ فِرَقِ فتصحُّ صلاةُ الجَميع على النَّصِّ.

(أَوْ) صلَّى الإمامُ بِفِرْقتَين (رُبَاعِيَّةً) على كيفيَّةِ ذاتِ الرِّقاعِ لكونِ القَومِ مُقيمينَ أو مُسافِرينَ مريدينَ الإتمامَ أو قضاءَ فائتةِ سفرٍ فيه، أو لأنَّ عدمَ القَصرِ أفضلُ وأليَقُ بحالِ الخَوفِ، (فَبِكُلِّ) منَ الفِرقتَينِ يُصلِّي (رَكْعَتَيْنِ) ويتشهَّدُ بكلِّ منهما، وينتظر الفِرقةَ الثَّانيةَ في قيامِ الثَّالثةِ، وهو أفضلُ كما سبقَ، ولو صلَّى بفِرقةٍ ركعةً، وبفِرقةٍ ثلاثًا أو عكسَه صحَّت صلاةُ الجَميع.

(فَلَوْ فَرَّقَهُمْ) أربعَ فرقِ (وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً) وفارقَه كلُّ من الفِرقِ الثَّلاثةِ الأُولِ وأتمَّت لنفسِها ثلاثًا وسلَّمت وهو منتظرٌ فراغَها ومجيءَ الأخرى، وانتظر الرَّابعة في تشهُّدِه الأخيرِ حتى يُسلِّمَ بها (صَحَّتْ صَلاةُ الجَمِيعِ فِي الأَظْهَرِ) سواءٌ دعت الحاجةُ للتَّفريقِ المَذكُور أم لاكما في «المجموع»(٤)، لكن «المُحرَّر»(٥) تبعًا للإمام قيَّدَ ذلك بالحاجةِ، كأن يكونَ المُسلمونَ مثلًا أربعَ مئةٍ والعَدوُّ سِتَّ مِئةٍ، قال

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٤٥٥). (٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٥٥).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٣٨). (٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٤١٥).

⁽٥) «المحرر» (ص ٧٣).

وَسَهُو كُلِّ فِرْقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أُولاهُمْ وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الأَصَحِّ لا ثَانِيَةُ الأُولَى وَسَهُوهُ فِي الأُولَى يَلْحَقُ الجَمِيعَ وَفِي الثَّانِيَةِ لا يَلْحَقُ الأَوَّلِينَ وَيُسَنُّ حَمْلُ السِّلَاحِ فِي هَذِهِ الأَنْوَاعِ وَفِي قَوْلٍ: يَجِبُ

الإمامُ: فإن لم يكن حاجةٌ فهو كفعلِه في حالِ الأمنِ، وقد قلنا إنَّ ذلك لا يُبطِلُها.

(وَسَهُو كُلِّ فِرْقَةٍ) فيما لو فرَّقهم الإمامُ في صلاةِ ذاتِ الرِّقاعِ فرقتين (مَحْمُولُ فِي أُولاهُمْ) أي: ركعتِهم الأولى، (وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيةِ) أي: الرَّكعةِ الثَّانيةِ للفِرقةِ الثَّانيةِ إذا وقع السَّهوُ فيها محمولٌ فيها (فِي الأَصَعِّ) المَنصُوصِ المجزومِ به عند الثَّانيةِ إذا وقع السَّهوُ فيها محموع (لا ثَانِيَةُ) أي: الرَّكعةِ الثَّانيةِ للفِرقةِ (الأُولَى) إذا الأكثرين كما في «المجموع» (الا ثَانِيَةُ) أي: الرَّكعةِ الثَّانيةِ للفِرقةِ (الأُولَى) إذا وقعَ السَّهوُ فيها فليس محمولًا جزمًا، ولو فرَّقَهم الإمامُ على الأصحِّ السَّابقِ أربعَ فرقٍ فسَهو كلِّ فرقةٍ محمولٌ في أُولاهم، وحينئذِ فيندرجُ في كلامِ المَتنِ، وكذا باقي الرَّابعةِ في الأصحِّ لا باقي البواقي جزمًا، هذا حكمُ سَهوِ المَأمُوم.

(وَ) الإِمامُ (سَهُوهُ فِي) الرَّكعةِ (الأُولَى يَلْحَقُ) الفِرقَ (الجَمِيعَ) فيسجدُ مَن فارقَه منهم آخرَ صَلاتِه للسَّهوِ وإنْ تركَه الإِمامُ (وَ) سَهْوُهُ (فِي) الرَّكعةِ (الثَّانِيَةِ لا يَلْحَقُ الأَخِرِينَ فيسجدُون معه للسَّهوِ.

(وَيُسَنُّ حَمْلُ السِّلَاحِ) للمُصلِّي صلاة الخَوفِ (فِي هَذِهِ الأَنْوَاعِ) السَّابِقةِ، والمُسرادُ به ما يقتلُ كرُمحٍ وسكِّينٍ لا ما يدفَعُ كتُرسٍ وزَرَدِيَّةٍ (وَفِي قَوْلٍ: يَجِبُ) الحَملُ، وهذا الخلافُ مشروطٌ بكونِ الخَطرِ بتَركِ الحَملِ محتملًا فإن كان ظاهرًا وجب الحَملُ جزمًا، ويكونُ السِّلاحُ طاهرًا غيرَ مانعِ من صحَّةِ الصَّلاةِ كخُوذةِ، فإن

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ١٣ ٤ - ٤١٤).

الرَّابِعُ: أَنْ يَلْتَحِمَ القِتَالُ أَوْ يَشْتَدَّ الخَوْفُ فَيُصَلِّي كَيْفَ أَمْكَنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ القِبْلَةِ

كان نجسًا أو متنجِّسًا بغيرِ معفوِّ عنه أو مانعًا من صحَّةِ الصَّلاةِ امتنع الحَملُ، إلَّا إن خاف هلاكًا فيجوزُ حملُه بلا قضاءٍ كما بحثه بعضهم (۱)، ويجوز تركُ الحَملِ لعُذرِ كمَرضٍ، ويُكرَه حَملُ سلاحٍ يُؤذي الغيرَ كرُمحٍ وسطَ الصَّفِّ كما في «الرَّوضَة»(۱) و «أصلها»(۱)، وقيَّدَ بعضُهم (١) الكَراهة بما إذا لم يمكِنْ رَكزُه بالأرضِ أو حَملُه منصوبًا، وبعضُهم (٥) قيَّدها بما إذا لم يتحقَّقْ أو يغلِبْ على الظَّنِّ الأذى، وإلَّا حَرُمَ الحَملُ، وأشعر تعبيرُه بالحَملُ أنَّ وضْعَه بين يديه لا يكفي. وقال الإمامُ: إن كان يسهُلُ مدُّ اليدِ إليه فهو كالحَملُ (١).

و (الرَّابِعُ) من الأنواعِ: الصَّلاةُ بالكيفيَّةِ المَذكُورةِ في محلِّ هذا النَّوعِ وهو (أَنْ يَلْتَحِمَ القِتَالُ) بين القَوم، وهو كنايةٌ عن شدَّةِ اختلاطِهم بحيث يلتصقُ لحمُ بعضِهم ببعضٍ أو يقاربُ التصاقه فلا يتمكَّنونَ من تركِ القتال، (أَوْ يَشْتَدَّ الخَوْفُ) من غير التحامِ قتالِ فلم يأمنوا هجومَ عَدوِّهم لو ولَّوا منهزمينَ عنه أو انقسموا فرقتين (فَيُصَلِّي) كلُّ منهم (كَيْفَ أَمْكَنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا) ولا يؤخِّرُ الصَّلاةَ في هذه الحالةِ عن وقتِها، والجماعةُ فيها أفضلُ من الانفرادِ، ولبعضِهم الاقتداءُ ببعضٍ مع اختلافِ الجهةِ، وبحث بعضُهم (٧) تفضيلَ الانفرادِ حيث كان أحزمَ وأحوَطَ.

(وَيُعْذَرُ) كُلُّ منهم (فِي تَرْكِ) استقبالِ (القِبْلَةِ) بسببِ القتالِ لا بجماحِ دابّةِ مع

⁽١) في الحاشية: «المحب الطبري».

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٤٣).

⁽٥) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

⁽٧) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٥٩).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٦) «الشرح الكبير» (٤/ ٦٤٣).

وَكَذَا الأَعْمَالُ الكَثِيرَةُ لِحَاجَةٍ فِي الأَصَحِّ لا صِيَاحٌ.

وَيُلْقِي السِّلَاحَ إِذَا دَمِي فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهُ وَلَا قَضَاءَ فِي الأَظْهَرِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُود أَوْمَا وَالسُّجُود أَوْمَا وَالسُّعُون وَاللَّهُ وَالسُّعَالَ وَهَرِيمَةٍ مُباحَيْنِ

طولِ زمنٍ، (وَكَذَا الأَعْمَالُ الكَثِيرَةُ) بسببِ القتالِ كضرَباتٍ ثوابتَ، وركوبٍ أثناءَ الصَّلاةِ بعُذرٍ فيها (لِحَاجَةٍ) لها (فِي الأَصَحِّ) وعبَّر الشَّيخُ أبو إسحاقَ بالاضطرارِ، (لا صِيَاحٌ) فلا يُعذَرُ فيه قطعًا.

(وَيُلْقِي) كُلُّ منهم (السِّلَاحَ إِذَا دَمِي) واستغنى عنه، أو يجعله في قِرابِه تحت ركابِه إلى فراغ صلاتِه إن احتمل حاله ذلك، (فَإِنْ عَجَزَ) شرعًا عن إلقائه بأن لم يستغنِ عنه (أَمْسَكَهُ) في الصَّلاةِ، ولو قال: «فإن احتاجَ» كان أَوْلى، (وَلَا قَضَاءَ) لها رفي الأَظْهَرِ) المجزومِ به في «الرَّوضة» (١٠ كأصلها في بابَي التَّيمُّم وشروطِ الصَّلاةِ، لكن الإمامَ هنا نقَلَ عن الأصحابِ وجوبَ القضاءِ، وقال في «المجموع» (٢٠): ظاهرُ كلام الأصحابِ القَطعُ به، قال بعضُهم: وهو المُفتى به.

(وَإِنْ عَجَزَ) كُلُّ منهم (عَنْ رُكُوع وَسُجُود أَوْمَاً) أي: أشار به وجوبًا (وَالسُّجُودُ) أي: الإيماءُ به (أَخْفَضُ) مِن الرُّكُوع، برَفع «السُّجود» و «أخفض»، ويُحتمَل نصبُهما بتقدير جعَلَ كما في «المُحرَّر» (٣) ورفعُ الأوّلِ ونصبُ الثّاني بتقدير يكونُ.

(وَلَهُ) أي: المُصلِّي (ذَا النَّوْعُ) أي: فعلُ صلاةِ شدَّةِ الخَوفِ بـ لا قضاءِ على المَشهُورِ، وكذا فِعلُ صلاةِ الخَوفِ بلا شدَّةٍ من بابٍ أَولَى (فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ المَشهُورِ، وكذا فِعلُ صلاةِ الخَوفِ بلا شدَّةٍ من بابٍ أَولَى (فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُباحَيْنِ) أي: لا إثمَ فِيهما ويصدُقُ ذلك بالواجبِ كقتالِ أهلِ عدلٍ لأهلِ بَغْي،

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٤/٤٢٤).

 ⁽١) «روضة الطالبين» (٢/ ٦١).

⁽٣) «المحرر» (ص ٧٤).

وَهَرَبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَسَيْلٍ وَسَبُعٍ و غَرِيمٍ عِنْدَ الإِعْسَارِ وَخَوْفِ حَبْسِهِ، وَالأَصَحُّ مَنْعُهُ لِ لَمُحْرِمٍ خَافَ فَوَاتَ الحَجِّ وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ ظَنُّوهُ عَدُوًّا فَبَانَ قَضَوْا فِي الأَظْهَرِ

وبالجائزِ المُستَوي الطَّرفَينِ كهَزيمةِ مُسلم عن أكثرَ مِن كافرَين، أمَّا القتالُ والهَزيمةُ المُحرَّمان فلا يُصلَّى فيهما صلاةُ شدةِ الخُوفِ.

(وَ) في (هَرَبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَسَيْلٍ وَسَبُعٍ) وحيّةٍ وفحل صائل ولا مَعدِلَ عن ذلك، وسواءٌ في هذا الحاضرُ والمُسافرُ فيُصلِّي الإمامُ بفِرقةٍ وتشتغُّلُ فرقةٌ بطَفي الحَريقِ ورَدَّ السَّيل ونحوه.

(و) في هَربٍ مِن (غَرِيمٍ) وهو مستحقُّ الدَّين (عِنْدَ الإِعْسَارِ) أي: إعسارِه (وَخَوْفِ حَبْسِهِ) إن ظفِرَ به المُستحِقُّ وهو لا يُصدِّقُه في إعسارِه مع عجزِه عن بيِّنةٍ شاهدةٍ به.

(وَالأَصَحُّ) وضَعَّفَ مقابِلَه في «المجموع» (١) (مَنْعُهُ) أي: فعلُ صلاةِ شدةِ الخوفِ (لِمُحْرِمٍ) قصدَ عرفة ليلًا وبقي من وقتِ العِشاءِ زمنٌ إن صلَّاها فيه على الأرضِ متمكِّنًا (خَافَ فَواتَ الحَجِّ) بفَوتِ وقوفِ عَرفة، وإن سار فيه إلى عَرفة فاتته العِشاءُ فيُصلِّبها مستقرَّا ويُفوِّتُ الحَجَّ على ما صحَّحه المُصنِّفُ هنا تبعًا للرَّافِعِيِّ في جميع كتبه، وخالفه المُصنِّفُ في باقي كتبِه كلِّها، فصحَّح أنَّه يحصِّلُ الحَجَّ ويُفوِّتُ العِجَّةِ ويُفوِّتُ العَجَّةِ عَلَى العَحَلِّمَ المُصنِّفُ أَي باقي كتبِه كلِّها، فصحَّح أنَّه يحصِّلُ الحَجَّ ويُفوِّتُ العِشاءَ.

(وَلَوْ صَلَّوْا) صلاةَ شدَّةِ الخَوفِ (لِسَوَادِ ظَنُّوهُ عَدُوًّا) لهم (فَبَانَ) بخلافِ ظَنِّهم كَشُهم كَشُجرٍ ونحوِه أو تحقَّقوا العَدوَّ ثمَّ بان أنَّ بينهم وبينه ماءً أو خندقًا مثلا (قَضَوْا فِي الأَظْهَرِ) فيهما إن كان العَدوُّ زائدًا على الضِّعْفِ، وإلَّا قضَوا جَزمًا.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٩/٤).

(فَصَلُ)

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الحَرِيرِ بِفَرْشِ وَغَيْرِهِ وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُهُ وَالأَصَحُّ تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا و أَنَّ لِلْوَلِيِّ إِلْبَاسَهُ الصَّبِيَّ قُلْتُ: الأَصَحُّ حِلُّ افْتِرَاشِهَا وَبِهِ قَطَعَ العِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ

(فَصُّلُّ) في اللِّبَاسِ

(يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ) في حالِ الاختيارِ وكذا الخُنثى خِلافًا للقَفَّالِ (اسْتِعْمَالُ الحَرِيرِ) والقَزِّ (بِفَرْشٍ وَغَيْرِهِ) مِن وجوهِ الاستعمالِ كلبسِه، وسيأتي ما يجوزُ له لُبسُه في غيرِ الاختيارِ، والقَزُّ: ما قطعَتْه الدُّودة وخرجت منه وهو كَمِدُ اللَّونِ، والحَريرُ ما يجِلُّ عن الدُّودة بعد مَوتِها.

(وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُهُ) أي: استعمالُ الحَريرِ في غيرِ الافتراشِ عند الرَّافِعِيّ، (وَالأَصَحُّ (أَنَّ لِلْوَلِيِّ إِلْبَاسَهُ) أي: (وَالأَصَحُّ (أَنَّ لِلْوَلِيِّ إِلْبَاسَهُ) أي: (وَالأَصَحُّ (أَنَّ لِلْوَلِيِّ إِلْبَاسَهُ) أي: الحَريرِ (الصَّبِيَّ) قبل سبع سنين وبعدها إلى البُلوغ، ومحَلُّ هذا الخِلافِ في غير لحَريرِ (الصَّبِيَّ) قبل سبع سنين وبعدها إلى البُلوغ، ومحَلُّ هذا الخِلافِ في غير يومَي العيدِ، أمَّا فيهما فلِلوَليِّ إلباسُ الصَّبِيِّ الحَريرَ وحليَّ الذَّهبِ جَزمًا كما في «المجموع»(۱).

(قُلْتُ: الأَصَحُّ حِلُّ افْتِرَاشِهَا) الحَريرَ (وَبِهِ قَطَعَ العِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ) واعتُرِضَ القَطعُ بالحِلِّ بأنَّ الشَّيخَ نصرًا المَقدِسِيَّ وغيرَه قطعَ بالتَّحريمِ، وعبارةُ «الرَّوضة» (٢): وبه قطعَ العِراقيُّونَ والمُتَولِّي، وجنزَمَ المُصنِّفُ تبَعًا لجمعِ بتحريمِ

(٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٦٧).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤٣٦/٤).

وَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ لُبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَحَرٍّ وَبَرْدٍ مُهْلِكَيْنِ أَوْ فَجْ أَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَلِلْحَاجَةِ كَجَرَبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَلِلْحَاجَةِ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ

كتابة صداق المَرأة في الحَريرِ، وقال: هو استعمالٌ للرِّجال. واعتُرِض (١) بأنّه عملٌ للمَرأة كالتَّطريزِ ونحوِه، فيجوزُ، وبه أفتى البارِزِيُّ تبعًا لشَيخِه الفَخرِ بنِ عساكرَ، قال بعضُهم (٢): وعليه عَملُ قضاة الأمصارِ في الأعصارِ، نعم قال بعضهم (٣): لو أرادَ الزَّوجُ نسخة من الصَّداقِ بيدِه تشهَدُ له بالنكاح عند حاجتِهِ لإثباتِها حَرُم كِتابتُها في الحَريرِ.

ثمَّ أخرج المُصنِّفُ مِن حُرمةِ الحَريرِ على الرَّجلِ ما تضمَّنه قولُه: (وَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ لَبُسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُهْلِكَيْنِ) تبع هنا في التَّقييدِ بالمُهلِكِ الرَّافِعِيَّ (١٠)، لكنّه في «المجموع» (٥) و «الرَّوضة» (١٠) حذَفَ التَّقييدَ به، ولذلك ألحَق بَعضُهم (٧) بالمُهلِكِ ما يشتدُّ ضَررُه كالحُمَّى وكلِّ مبيحٍ للتَّيمُّمِ وإن لم يهلك، (أَوْ فَجْأَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدُ غَيْرَهُ) وضبط المُصنِّفُ بخطِّه «فُجاءة» بضمِّ الفاءِ وفتحِ الجيمِ وبالمَدِّ، وبفتحِ الفاءِ وسكونِ الجيمِ ومعناها البَعْتةُ، (وَلِلْحَاجَةِ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ) إن آذاه لُبسُ غيرِ حريرٍ وقرِّ كما قيَّده بعضُهم (٨)، ويدخل في الحاجةِ لُبسُ الرَّجلِ الحَريرَ في خَلوةٍ أو صلاةٍ إذا لهم يجد ما يشتريه غيرَه، بل يجب على الأصحِّ فيهما، والحِكَّةُ بكسر الحاءِ إذا لهم يجد ما يشتريه غيرَه، بل يجب على الأصحِّ فيهما، والحِكَّةُ بكسر الحاءِ والله الحِربُ، لكنه في «تهذيبِ الأسماءِ واللَّغاتِ» قال: الحِكَةُ الجربُ، وهو موافقٌ لِما في «الصِّحاح» (٩).

⁽١) في الحاشية: «المعترض الأذْرَعِيّ».

⁽٣) في الحاشية: «الأذرعي».

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٤٣٩).

⁽٧) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ والأذرعي».

⁽٩) الصحاح؛ للجوهري (٤/ ١٥٨٠).

⁽٢) في الحاشية: «الدميري».

⁽٤) «الشرح الكبير» (٥/ ٣٦).

⁽٦) «روضة الطالبين» (٢/ ٦٨).

⁽٨) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

و دَفْعِ الْقَمْلِ وَلِلْقِتَ الِ كَدِيبَاجِ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ وَيَحْرُمُ المُرَكَّبُ مِنْ إِبْرَيْسَمِ وَعَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزْنُ الإِبْرَيْسَمِ وَيَحِلُّ عَكْسُهُ وَكَذَا إِنِ اسْتَوَيَا فِي الْأَصَحِّ وَيَحِلُّ مَا طُرِّزَ أَوْ طُرِّفَ بِحَرِيرٍ قَدْرَ العَادَةِ

(و) للحاجة في (دَفْعِ القَمْلِ) جمعُ قَمْلَةٍ، سَفرًا جزمًا، وحَضَرًا في الأصحِّ، (وَ) للحاجة (لِلْقِتَالِ كَدِيبَاجٍ) بكسرِ الدَّالِ وفَتحِها فارسيُّ معرَّبٌ أصلُه: ديباه بهاءٍ، من التَّدبيجِ وهو النقشُ والتَّزيينُ وتُجمَعُ على دَبابيجَ ودَبابِجَ، (لا يَقُومُ غَيْرُهُ) في دَفعِ السِّلاحِ (مَقَامَهُ) بفتحِ الميم؛ لأنّه من فِعل ثلاثيِّ وهو قامَ، فإن كان من غيرِه كالسِّلاحِ (مَقَامَهُ) بفتحِ الميم؛ لأنّه من فِعل ثلاثيِّ وهو قامَ، فإن كان من غيرِه كالسِّلاحِ (مَقَامَهُ) المُيمَ، ولو وُجِدَ ما يقومُ مَقامً الدِّيباجِ حَرُمَ في الأصحِّ.

(وَيَحْرُمُ (۱) الشَّوبُ (المُركَّبُ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ وَغَيْرِهِ) بكسرِ الهَمزةِ وفتحِ الرَّاءِ وبفَتجِهما وكسرِهما فارسيٌّ معرَّبُ: اسمٌ للحريرِ (إِنْ زَادَ وَزْنُ الإِبْرَيْسَمِ) على غيرِه، (وَيَحِلُّ عَكْسُهُ) وهو مركَّبُ نقصَ فيه الإبريسَمُ عن غيرِه كالخزِّ سَداهُ حريرٌ ولمحتُه صوفٌ، (وَكَذَا إِنِ اسْتَوَيَا) الحريرُ وغيرُه في مركبِ فيَحِلُّ (فِي الأَصَحِّ) ولو اتخذَ جُبَّةً من صوفٍ وحشَاها بحريرٍ حلَّتْ في الأصحِّ، ولو فرَشَ ثوبَ قطنٍ ولو اتخذَ جُبَّةً من صوفٍ وحشَاها بحريرٍ حلَّتْ في الأصحِّ، ولو فرَشَ ثوبَ قطنٍ مثلًا فوقَ ثوبِ ديباجٍ وجلسَ عليه جازَ كما قال القاضي حُسينٌ والبغويُّ (۲) خلافًا للقَفَّالِ.

(وَيَحِلُّ مَا) أي: ثوبٌ (طُرِّزَ) بأن جُعِل له طرازٌ كلُّه حريرٌ وركِّب عليه (أَوْ) ثوبٌ (طُـرِّفَ) بضمٌ أولِه أي: سُجِف (بِحَرِيرٍ قَدْرَ العَادَةِ) في تطريفِ الثَّوبِ وقدرَ أربع

⁽١) في الأصل: «ويحل». والمثبت من «المنهاج (ص١٤٠).

⁽٢) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٣٦٩).

وَلُبْسُ النَّوْبِ النَّحِسِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا لا جِلْدِ كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ؟ كَفَجْأَةِ قِتَالٍ، وَكَذَا جِلْدُ المَيْتَةِ فِي الأَصَحِّ

أصابعَ في طرازِه كما في «الرَّوضة» (() و «أصلها) (()) ، فإن زاد على العادةِ أو على أربعِ أصابعَ كَرُمَ، واحتُرزَ بحَريرِ عن المُطرَّفِ والمُطرَّزِ بذَهَبٍ فلا يحلُّ، وأمَّا الثَّوبُ المُطرَّزُ بالإبرةِ، فالأقربُ كما قال بعضُهم (") أنَّه كالمُركَّبِ من حريرٍ وغيرِه، وتقدَّم حُكمُه.

(وَ) يحِلُّ (لُبْسُ الثَّوْبِ النَّحِسِ) أي: المُتنجِّسِ (فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا) ممَّا تُسترطُ فيه طهارةُ المَلبُوسِ كطَوافٍ وسجدتَ يتلاوةٍ وشكرٍ، أمَّا نجِسُ العَينِ كجِلدِ مَيْتةٍ فسيأتي، وما أشعر به كلامُه مِن تَحريم لُبسِ النَّجسِ في العِباداتِ موافقٌ للرَّوضةِ كأصلِها، واعترضه بعضُهم (') بأنَّ لُبسَه إن كان قبل إحرامِه بنفل أو فرضٍ موسعِ فالحُرمةُ على تلبُّسِه بعبادةٍ فاسدةٍ لا على لُبسِه، وإن كان بعد إحرامِه بصلاةٍ ونحوِها فيحرُمُ في الفَرض دون النَّفل؛ لأنَّ لُبسَه فيه يقطَعُه وهو جائزٌ.

(لا جِلْدِ كُلْبٍ وَخِنْزِيرٍ) فلا يحِلُّ لُبسُ جِلدِهما (إِلَّا لِضَرُورَةٍ ؟ كَفَجْأَةِ قِتَالٍ) ودفع حَرِّ أو بَردٍ ولم يجِد غيرَ ذلك، ويحِلُّ أن يُلبِسَ كَلبَه أو خِنزيرَه جِلدَ أحدِهما، قال في «المجموع»(٥): كذا أطلقوه، ولعلَّ مُرادَهم كلبٌ يُقتنى وخِنزيرٌ لا يجِبُ قَتلُه فإنَّ فيه خلافًا.

(وَكَذَا جِلْدُ المَيْتَةِ) لا يحِلُّ لُبسُه أيضًا (فِي الأَصَحِّ) إلَّا لضَرورةٍ.

(٢) «الشرح الكبير» (٥/ ٣١).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ٦٦).

⁽٣) في الحاشية: «السُّبكي».

⁽٤) في الحاشية: «الإسْنَوِي».

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢٤٦).

وَيَحِلُّ الْاسْتِصْبَاحُ بِالدُّهْنِ النَّجِسِ عَلَى المَشْهُورِ

(وَيَحِلُّ الإسْتِصْبَاحُ بِالدُّهْنِ النَّجِسِ) عَينُه كوَدَكِ مَيتةٍ، أو بعارضٍ كزيتٍ ونحوه (عَلَى المَشْهُورِ) المقطوع به في «المجموع» (() وإطلاقه يقتضي جوازَ الاستصباح به في المَسجِدِ ولو دُهنَ كلبٍ وخِنزيرٍ، خلاقًا لصاحبِ «البيانِ» فيهما، وجزَمَ بعضُهم (() باستثناءِ المَسجِدِ، ويجوزُ كما قال المُصنِّفُ أن يتَّخِذَ من الدُّهنِ النَّجسِ بعضُهم (المُستِعمِلُه ولا يَبيعُه، وأن يُطلى به السُّفُنُ، ولا يجوزُ الامتشاطُ بمُشطِ العاجِ عابسًا ولا رَطْبًا كما صرح به الرَّافِعِيُّ (() خلافًا لِما في «المجموع» (() من التَّصريحِ بالجَوازِ، ويمكنُ الجمعُ بينهما بحَملِ الأوّلِ على المُتَّخذِ من عَظمِ الفيلِ، والثّاني على المُتَّخذِ من الذّبُل.



⁽٢) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٤٤٨).

 ⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٤/٨٤٤).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤/ ٣١).

بَابُ صَلَاةِ العِيدَيْنِ

هِيَ سُنَةٌ وَقِيلَ: فَرْضُ كِفَايَةٍ وَتُشْرَعُ جَمَاعَةً، وَلِلْمُنْفَرِدِ وَالعَبْدِ وَالمَرْأَةِ وَالمُسَافِرِ وَوَقْتُهَا: بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْتَفِعَ كَرُمْح

(بَابُ) أَحْكَامِ (صَلَاةِ العِيدَيْنِ) الفِطرِ وَالأَضْحَى

والعِيدُ مُشتقٌ من العَودِ، وقياسُ جمعِه أعوادٌ، وكأنَّهم قصدوا التَّمييزَ بينه وبين عودِ الخَشَبِ، وسُمِّي بذلك لتكرُّرِه كلَّ عام.

(هِيَ) في غيرِ حاجِّ بمنَّى كما في «المجموع»(١) و «الرَّوضة»(٢)، وحُكِيَ عن النَّصِّ، (سُنَّةُ) مؤكَّدةٌ (وَقِيلَ: فَرْضُ كِفَايَةٍ) فلو اتَّفقَ أَهلُ بلدٍ على تركها قُوتِلوا.

(وَتُشْرَعُ جَمَاعَةً، وَلِلْمُنْفَرِدِ) ولا يَخطُبُ لها (وَالعَبْدِ) والخُنثى (وَالمَرْأَةِ) غيرِ الجَميلةِ وذاتِ الهيئة، وأمّا العَجوزُ فتحضُرُ العيدَ في ثيابِ بَيتِها بغيرِ طيبٍ، (وَالمُسَافِر) وإذا اجتمع مع مسافرينَ خطب بهم إمامُهم.

(وَوَقْتُهَا:) ما (بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا) وبه يخرجُ وقتُها على النصِّ، وأشعَرَ كلامُه بفواتِها إذا شهِدوا برؤيةِ الهلالِ بعدَ زوالِ يومِ الثَّلاثينَ وعُدِّلُوا بَعد غُروبِه وقُلْنا بالأصحِّ أنَّ العِبْرةَ بوقتِ التَّعديل، وليس كذلك بل تُصلَّى من الغدِ أداءً.

(وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْتَفِعَ) الشَّمسُ (كَرُمْحِ) أي: كقدرِه، وما ذكرَه المُصنِّفُ في وقتِها هو ما صرَّح به كثيرٌ من الأصحابِ، وقال المَاوَرْدِيُّ (٣): يدخُلُ وقتُها بتمامِ الطُّلُوع فلو صلَّاها مع الطُّلُوع لم يُجزِ.

(٢) «روضة الطالبين» (٣/ ٢٢٨).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/٢٦).

⁽٣) «الحاوي الكبير» (٢/ ٤٨٧).

وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُحْرِمُ بِهِمَا ثُمَّ يَأْتِي بِدُعَاءِ الإفْتِتَاحِ، ثُمَّ سَبْع تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ بَيْنَ كُلّ ثِنْتَيْنَ كَآيَةٍ مُعْتَدِلَةٍ يُهَلِّلُ وَيُكَبِّرُ وَيُمَجِّدُ وَيَحْسُنُ سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ للهِ، وَلا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ وَيُكَبِّرُ فِي

(وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُحْرِمُ بِهِمَا) أي: صلاةِ العيدِ بنيَّةِ عيدِ فطرِ أو أضحى، وهذا أقلُّها، وبيانُ أَكمَلِها مذكورٌ في قولِه: (ثُمَّ) بعد تكبيرةِ التَّحرُّم (يَأْتِي بِدُعَاءِ الْإفْتِتَاح، ثُمَّ سَبْع تَكْبِيرَاتٍ) بعده قبلَ التَّعوُّذِ، فلو زاد عنها كُره، ولو شَكَّ في عَددِها أخذَ بالأقلِّ، وكلامُ المُصنِّفِ صادقٌ بقضاءِ تكبيرِ العيدِ خِلافًا للعِجْليِّ، فإنَّه لا يقولُ بالتكبيرِ في قضائِها لأنَّه من سنَّةِ الوقتِ، وأشعر قولُه: «ثمَّ يأتي» أنَّ تكبيرةَ التَّحرُّم ليست من السبْع، خلافًا للمُزَنِيِّ، ولو اقتدى بحَنفيِّ كبَّر ثلاثًا، أو مالكيِّ كبَّر سِتًّا تابَعَه ولم يزِد عليه.

و لا يُوالي بينَ التَّكبيرات، خلافًا لِما في «شَرح مُسلِم»(١) للمُصنِّف، بل (يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ ثِنْتَيْنِ) منها (كَآيَةٍ مُعْتَدِلَةٍ يُهَلِّلُ) أي: يقول: لا إله إلَّا اللهُ (وَيُكَبِّرُ) أي: يقولُ: اللهُ أَكْبَرُ (وَيُمَجِّدُ) أي: يعظِّمُ اللهَ، وأشار بذلك إلى التَّسبيح والتَحميدِ، ويُسِرُّ بهذا الذِّكرِ، ولا يأتي به بعد التكبيرةِ السَّابعةِ ولا بعد الخامسةِ ولا قبل الأولى من السَّبْع جزمًا والخَمسِ، خلافًا للإمام.

(وَيَحْسُنُ) على ما أوردهُ الأكثرونَ في ذلك (سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ للهِ، وَلا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ) ولو زاد على ذلك جاز كما في «البُوَيطيّ».

(ثُمَّ) بعد التكبيرةِ الأخيرةِ (يَتَعَوَّذُ)، ونبَّه بهذا على مخالفةِ أبي حنيفة (٢) القائل بأنّه يتعوَّذُ قبل التكبيرِ، (وَيَقْرَأُ) الفاتحة، وسيأتي ما يقرأ بَعدَها (وَيُكَبِّرُ فِي) الرَّكعةِ

⁽۱) «شرح النووي على مسلم» (٦/ ١٨٠). (٢) ينظر: «تحفة الفقهاء» (١/ ١٦٨).

النَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ القِرَاءَةِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الجَمِيعِ وَلَسْنَ فَرْضًا وَلَا بَعْضًا وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي القِرَاءَةِ فَاتَتْ وَفِي القَدِيمِ: يُكَبِّرُ مَا لَهُ يَرْكُعْ وَيَقْرَأُ بَعْدَ الفَاتِحَةِ فِي الأُولَى (قَ»، وَفِي الثَّانِيَةِ «اقْتَرَبَتْ» بِكَمَالِهَا جَهْرًا وَيُسَنُّ بَعْدَهُمَا خُطْبَتَانِ أَرْكَانُهُمَا كَهِي فِي الجُمُعَةِ

(الثَّانِيَةِ) بعد تكبيرةِ القيامِ (خَمْسًا) بالصِّفةِ المُتقدِّمةِ (قَبْلَ) التَّعوُّذِ و (القِرَاءَةِ) للفاتحةِ، (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الجَمِيعِ) منَ السَّبعِ والخَمسِ، ويضَعُ يُمناهُ على يُسراه بين التكبيراتِ، (وَلَسْنَ فَرْضًا وَلا بَعْضًا) بل من الهيئاتِ، كالتَّعوُّذِ فلا يسجُدُ لِتَركِهنَّ، وإن كان التَّركُ لكلِّهنَّ أو بعضِهنَّ مكروهًا.

(وَلَوْ نَسِيَهَا) أو جَهِلَهَا، والعَمدُ مِن بابٍ أَوْلى، (وَشَرَعَ فِي القِرَاءَةِ) للفاتحةِ (فَاتَتْ) أي: لم تُتدارَكْ، ولو عبَّر به كان أَوْلى؛ لأنَّ الفائتَ قد يُقضى.

(وَفِي القَدِيمِ: يُكَبِّرُ مَا لَمْ يَرْكَعْ) ولو أدركَ الإمامَ راكعًا لم يكبِّرْ جزمًا.

(وَيَقْرَأُ بَعْدَ الفَاتِحَةِ فِي) الرَّكعةِ (الأُولَى) سورةَ («ق»، وَفِي) الرَّكعةِ (الثَّانِيَةِ) سورةَ («اقْترَبَتْ» بِكَمَالِهَا) وقولُه: (جَهْرًا) زاده على «المُحرَّر»(۱)، ولو قرأ فيهما بد «سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى»، و «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ» كان سنةً أيضًا كما في «الرَّوضة»(۲).

(وَيُسَنُّ بَعْدَهُمَا خُطْبَتَانِ) فلو تركَهما أو شيئًا منهما أو قدَّمَهما أساءَ، ولا إعادة عليه (أَرْكَانُهُمَا) ههنا (كَهِيَ) أي: كأركانِهما (فِي) خُطبتي (الجُمُعَةِ) وسكوتُه هنا وفي «المجموع» و «الرَّوضةِ» عن الشُّروطِ مُشعرٌ بعَدمِ شُروطِ خطبتي الجُمعةِ هنا،

(٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٧٧).

(١) «المحرر» (ص ٥٧).

وَيُعَلِّمُهُمْ فِي الفِطْرِ الفِطْرَةَ وَفِي الأَضْحَى الأَضْحِيَّةَ يَفْتَتِحُ الأُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ وِلاءً

ويُؤيِّدُه جزمُه آخِرَ الوُضوءِ من «المجموع» (۱) و «التَّحقيق» (۲) بأنَّ الوُضوءَ لغيرِ خُطبتي الجُمعةِ مستحَبُّ، لكن في «التتمَّةِ» التَّصريحُ باعتبارِ شروطِ خُطبتي الجُمعةِ ههنا إلَّا القيامَ، وأمّا الجُلوسُ بينهما فصرَّح في «المجموع» (۳) بعَدمِ وجوبِه، وأشعرَ أيضًا بعَدمِ مُشابهةِ سُننِ خُطبتي العيدِ لسُننِ خُطبتي الجُمعة، وليس كذلك، بل المُشابهةُ حاصلةٌ بينهما وإن زادتا على سُننِ خُطبتي الجُمعةِ بسُننِ أُخرى.

(وَيُعَلِّمُهُمْ) ندبًا (فِي) كلِّ عيدٍ حُكمَه، ففي عيدِ (الفِطْرِ) يُعلِّمُهم (الفِطْرَة) بكسرِ الفاءِ كما في «المجموع» (أن) وقال ابن أبي الدَّمِ: بضَمِّها، اسمٌ للمُخرجِ وهي من اصطلاحاتِ الفُقهاءِ لا عربيةٌ ولا مُعرَّبة وكأنَّها من الفِطرةِ أو الخِلقةِ، فهي صَدَقةُ الخِلقةِ، (وَفِي) عيدِ (الأَضْحَى) يُعلِّمُهم (الأُضْحِيَّة) بضَمِّ الهَمزةِ وتشديدِ المُثنَّاةِ التَّحتيةِ اسمٌ للحَيوانِ المُضحَى به، والمَعنى: يُعلِّمُهم حكمَ صَدقةِ الفِطرةِ وحكمَ الأُضحيَّة.

و (يَفْتَتِحُ) نَدبًا الخُطبة (الأولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ وِلاءً) ولو فصَل بينهما بحَمدٍ وتهليلٍ وثناءٍ كان حسنًا، ولا يلزَمُ من افتتاحها بالتكبيراتِ أنْ تكونَ منها، بل هي مقدمةٌ لها، والشَّيءُ قد يُفتتَح ببعض مقدِّماتِه كما نبَّه عليه في «الرَّوضة» (٥٠).

⁽٢) «التحقيق» (ص ٦٩).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٢).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٤٧٣).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٣).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٢/ ٧٤).

وَيُنْدَبُ الغُسْلُ وَيَدْخُـلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ وَفِي قَوْلٍ: بِالفَجْرِ وَالطِّيبُ وَالتَّزَيُّنُ كَالجُمُعَةِ، وَفِعْلُهَا بِالمَسْجِدِ أَفْضَلُ وَقِيلَ: بِالصَّحْرَاءِ إِلَّا لِعُذْرٍ

(وَيُنْدَبُ الغُسْلُ) لعيدِ فطرٍ أو أضحى، (وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ) ولكن المُستحبَّ فِعلُه بعد الفَجرِ، (وَفِي قَوْلٍ:) يدخُلُ وقتُه (بِالفَجْرِ) فالغُسلُ بعده مجزئٌ قطعًا، وحِكمةُ مُخالفةِ وقتِ غُسلِ العيدِ وقتَ غسلِ الجُمعةِ أنَّ أهلَ السَّوادِ يبكِّرونَ للعيدِ من قُراهُم، ولو لم يمكنِ الغُسلُ لها قبل الفَجرِ لشقَّ عليهم.

(وَ) يُندَب (الطِّيبُ) أي: التَّطيُّبُ بأحسنِ ما يجدُ منه، وإلَّا فالطِّيبُ: اسمُ ذاتٍ لا يتعلَّقُ به حكمٌ، (وَالتَّزَيُّنُ) بأحسنِ ما يجدُ، وبإزالةِ الظُّفْرِ والرِّيحِ الكريهِ (كَالجُمُعَةِ) أي: كالتَّزيُّنِ لها، وتقدَّمَ في بابِها، ولو حذف الطِّيبَ وقال: «والتَّزيُّنُ كالجُمُعةِ» كان أخصَرَ؛ لأنَّه في الجُمعةِ أدخَلَ الطِّيبَ في التَّزيُّنِ، ولا فرقَ في كلِّ ذلك بين من يريدُ حضورَ العيدِ أم لا، هذا في الرَّجل، وتقدَّمَ أولَ البابِ حكمُ حضورِ المَرأةِ.

(وَفِعْلُهَا بِالمَسْجِدِ) إِنِ اتَّسَعَ كالمسجدِ الحَرامِ (أَفْضَلُ) من غيرِه، سواءٌ كان عذرٌ كمطرٍ وخوفٍ أم لا، فإن ضاق كُرِهت فيه، (وَقِيلَ:) فِعلُها (بِالصَّحْرَاءِ) أفضلُ من المَسجدِ (إلا) (لِعُذْرٍ) كمَطرٍ ونحوِه فالمَسجدُ أفضلُ، أمَّا المَسجدُ الحَرامُ فَفِعلُها فيه أفضلُ قطعًا، وألحَقَ به جمعٌ كبيرٌ بيتَ المَقدِس، وصوَّبه بعضُهم (١)؛ ففضلِه وسَعتِه، ولم يُلحِقوا بهما مسجدَ المَدينةِ مع وجودِ العِلَّةِ وهي الشَّرفُ؛ لأنّه عَلَيْدِالسَّرَمُ صَلَّاها بالصَّحراء، ولو ضاقَ المَسجدُ الأعظمُ صلَّى فيه الإمامُ، واستخلف مَن يُصلِّي بباقي النَّاسِ في موضعِ آخَرَ.

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ وغيره».

وَيَسْتَخْلِفُ مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعَفَةِ وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ، وَيَرْجِعُ فِي آخَرَ وَيُبَكِّرُ النَّاسُ وَيَحْضُرُ الإِمَامُ وَقْتَ صَلَاتِهِ وَيُعَجِّلُ فِي الأَضْحَى، قُلْتُ وَيَا كُلُ فِي عِيدِ الفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَيُمْسِكُ فِي الأَضْحَى وَيَذْهَبُ مَاشِيًا بِسَكِينَةٍ

(وَيَسْتَخْلِفُ) الإمامُ ندبًا إذا خرجَ للصَّحراء (مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعَفَةِ) كَشُيوخِ ومَرضَى، ويأمُرُه أن يخطُب بهم كما في «الأم»(١)، فإن لم يأمُرُه لم يَخطُب.

(وَيَذْهَبُ) مُصلِّي العيدِ من إمامٍ وغيرِه (فِي طَرِيتٍ، وَيَرْجِعُ فِي) طريقٍ (آخَرَ) وقال المُصنِّفُ: إنَّ هذه السُّنَّةَ تجري في الجُمعةِ وغيرِها من العباداتِ، وذُكِرَ في حكمتِه وجوهٌ في المُطوّر قلتِ أَرجَحُها: أنَّ المُصلِّي يذهَبُ في أولِ الطَّريقينِ تكثيرًا للأجرِ ويرجِعُ في أقصَرِهما.

(وَيُبَكِّرُ النَّاسُ) الحُضورَ للعيدِ بعد صلاتِهم الصُّبحَ، (وَيَحْضُرُ الإِمَامُ) متأخرًا عنهم (وَقُت صَلَاتِهِ) فهو مستثنًى منَ التَّبكير، (وَيُعَجِّلُ) حُضورَه (فِي) عيدِ (الأَضْحَى) ويُؤخِّرُه في عيدِ الفِطرِ قليلًا.

(قُلْتُ) كَالرَّافِعِيِّ (۱): (وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ) والأفضلُ كونُ المأكولِ تَمْرًا وِترًا، فإن لم يأكلُ ما ذُكِر في بيتِه ففي الطَّريقِ أو المُصلَّى إن أمكن، (وَيُمْسِكُ فِي) عيدِ (الأَضْحَى) عن الأكلِ إلى بعدِ الصَّلاةِ، وحكمةُ ذلك: أنَّ يتميَّز عيدُ الفِطرِ عمّا قبلَه الذي كان الأكلُ فيه حرامًا، (وَيَذْهَبُ) للعِيدِ (مَاشِيًا بِسَكِينَةٍ) وأمّا الرُّجوعُ منه فيتخيَّرُ فيه بين المَشيِ والرُّكوبِ إلَّا أنْ يضرَّ رُكوبُه بالنَّاسِ لزَحمةٍ ونَحوِها،

(٢) «الشرح الكبير» (٥/٥٤).

(١) «الأم» (٢/ ٢٨٣).

كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

مِصَاكِ الْحُبَاكِ الْحُبَاكِ الْحُبَاكِ الْحُبَالِكِ مِنْ الْحُبَالِكِ الْمُنْكِالْكِ الْحُبَالِكِ الْمُنْكِ

وَلَا يُكْرَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا لِغَيْرِ الإِمَامِ، واللهُ أَعْلَمُ

(وَلا يُكْرَهُ النَّفْلُ) بعدَها إن لم يسمَعِ الخُطْبة، ولا (قَبْلَهَا) إذا ارتفعتِ الشَّمسُ (لِغَيْرِ الإِمَامِ، واللهُ أَعْلَمُ) أمَّا هو فيُكرَه له النَّفلُ قبلها.

(فَصُلُ)

يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتَيِ العِيدِ فِي المَنَازِلِ وَالطُّرُقِ وَالمَسَاجِدِ وَالأَسْوَاقِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ وَالأَظْهَرُ: إِذَامَتُهُ حَتَّى يُحْرِمَ الإِمَامُ بِصَلَاةِ العِيدِ وَلا يُكَبِّرُ الحَاجُّ لَيْلَةَ الأَضْحَى، بَلْ يُلَبِّي وَلا يُسَنُّ لَيْلَةَ الفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الأَصَحِّ الحَاجُّ لَيْلَةَ الأَضْحَى، بَلْ يُلَبِّي وَلا يُسَنُّ لَيْلَةَ الفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الأَصَحِّ

(فَصْلٌ) فِي ٱلتَّكِبِيرِ المُرْسَلُ وَالمَقَتَكِ

وبدأ بالأوَّلِ، وسُمِّي بالمُطلقِ أيضًا وهو: ما لا يكون عقب صلاةٍ، فقال: (يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ) لرجلٍ وامرأةٍ وحاضرٍ ومُسافرٍ، ويدخلُ وقتُه (بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي التَّكْبِيرُ) لرجلٍ وامرأةٍ وحاضرٍ ومُسافرٍ، ويدخلُ وقتُه (بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي العِيدِ) فطرٍ أو أضحى (فِي المَنَازِلِ وَالطُّرُقِ وَالمَسَاجِدِ وَالأَسْوَاقِ) جمعُ سُوقٍ، يُذكّر ويُؤنَّثُ، سُمِّيَت بذلك؛ لقيامِ النّاسِ فيها على سُوقِهم، وكبَّر أيضًا عند الزَّحمةِ يُذكّر ويُؤنَّثُ، سُمِّيت بذلك؛ لقيامِ النّاسِ فيها على سُوقِهم، وكبَّر أيضًا عند الزَّحمةِ (بِرَفْعِ الصَّوْتِ) للرَّجلِ، أمّا المَرأةُ فلا ترفَعُ، وكذا الخُنثى كما بحثه بعضُهم (۱)، وقال أيضًا: ولا يرفَعُ الرَّجلُ صَوتَه بالتكبيرِ في المَسجدِ حالةَ إقامةِ الصَّلاةِ.

(وَالأَظْهَـرُ: إِذَامَتُـهُ) ندبًا لمُصلِّ وغيرِه (حَتَّى يُحْرِمَ الإِمَـامُ) إِحرامًا تامَّا (بِصَلاةِ العِيـدِ) بأن يأتيَ بالرّاءِ من «أكبَر» (وَلا يُكبِّرُ الحَاجُّ لَيْلَـةَ) عيدِ (الأَضْحَى، بَلْ يُلبِّي) وستأتي كيفيةُ التَّلبيةِ في بابِ الإحرام.

وأشار إلى نوع التكبيرِ المُقيَّدِ وهو المَفعُولُ عقبَ الصَّلاةِ بقولِه: (وَلا يُسَنُّ) التكبيرُ (لَيْلَةَ) عيدِ (الفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الأَصَحِّ) عند الرَّافِعِيِّ (٢) والمُصنِّفِ التكبيرُ (لَيْلَةَ) عيدِ (الفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الأَصَحِّ) عند الرَّافِعِيِّ (٢) والمُصنِّفِ التكبيرُ (الفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الأَصَحِّ عند الرَّافِعِيِّ (١٠) والمُصنِّفِ المَّدِي (١٧) والمُديرِ (١٧) والأذرعي».

وَيُكَبِّرُ الحَاجُّ مِنْ ظُهْرِ النَّحْرِ، وَيَخْتِمُ بِصُبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ وَغَيْرُهُ كَهُوَفِي الأظْهَرِ وَفِي قَوْلٍ مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ، وَيَخْتِمُ بِعَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ، وَفِي قَوْلٍ مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ، وَيَخْتِمُ بِعَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا وَالأَظْهَرُ: أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الأَيَّامِ لِلْفَائِتَةِ وَالرَّاتِبَةِ وَالنَّافِلَةِ

في أكثرِ كتبِه، لكنه في «الأذكار»(١) اختار أنّه سُنَّةٌ، وعليه فيكبِّرُ ليلةَ الفِطرِ خلفَ المَغرِبِ والعِشاءِ والصُّبح.

(وَيُكَبِّرُ) عقبَ الصَّلواتِ (الحَاجُّ مِنْ ظُهْرِ) يومِ (النَّحْرِ، وَيَخْتِمُ) التكبيرَ (بِصُبْحِ آخِرِ) أيامِ (التَّشْرِيقِ) وهي الحادي عشرَ من الحجَّةِ وتالياه، سُمِّيت بذلك؛ لتشريقِ اللَّحمِ أي: نَشرِه (وَغَيْرُهُ كَهُو) أي: غيرُ الحاجِّ والمُعتَمرِ كالحاجِّ (فِي الأَظْهَرِ) اللَّحمِ أي: نَشرِه (وَغَيْرُهُ كَهُو) أي: غيرُ الحاجِّ والمُعتَمرِ قليلٌ، والمُصنِّفُ تبعًا والمُعتمرُ يكبِّرُ حتى يشرَعَ في الطَّوافِ، وجرُّ الكافِ للضَّميرِ قليلٌ، والمُصنِّفُ تبعًا للفُقهاءِ يُكثِرُ منه، (وَفِي قُولٍ:) يُكبِّر غيرُ الحاجِ (مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ النَّحْرِ) ويختِمُ للفُقهاءِ يُكثِرُ منه، (وَفِي قُولٍ) يُكبِّرُ هو أيضًا (مِنْ صُبْحِ) يومِ (عَرَفَةَ، وَيَخْتِمُ بعضرِ آخِرِ) أيامِ (التَّشْرِيقِ، وَالعَمَلُ) في الأمصارِ (عَلَى هَذَا) وحكمَ في «الرَّوضةِ» (الرَّوضةِ» بأنَّ هذا القَولَ هو الأظهرُ عندَ المُحقِّقينَ، وفي «الأذكارِ» (") بأنَّه الأصحُّ، وفي «المحموع» (أنَّ بأنّه المُختارُ.

(وَالأَظْهَرُ: أَنَّهُ) أي: الشَّخصَ رجلًا أو امرأةً، حاضرًا أو مسافرًا، منفردًا أو في جماعية، (يُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الأَيَّامِ) المَذكُورةِ (لِلْفَائِتَةِ) فيها أو في غيرِها (وَالرَّاتِبَةِ) وذاتِ الوَقتِ كعيدٍ وضحى وذاتِ سبب كاستسقاء وكسوفٍ، (وَالنَّافِلَةِ) المُطلَقةِ

⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۸۰).

⁽۱) «الأذكار» (ص ۱۷۱). (۳) «الأذكار» (ص ۱۷۱).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣٩).

وَصِيغَتُ هُ الْمَحْبُوبَةُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ وَللهِ اللهُ مَدُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ كَبِيرًا، وَالحَمْدُ للهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً الحَمْدُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ كَبِيرًا، وَالحَمْدُ للهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً

وصلاة الجِنازة، وللمنذورة كما قال الإمامُ، ولو نسيَ التكبيراتِ أتى بها جزمًا إن قصر الفَصلُ، وكذا إن طال في الأصحِّ، ولو كبَّر الإمامُ على خلافِ اعتقادِ المأمومِ بأن ابتداً من يومِ عرفة والمأمومُ لا يراه منه فالعِبْرةُ باعتقادِ نفسِه في الأصحِّ، بخلافِ تكبيراتِ الصَّلاةِ السَّبع والخَمسِ، فالعِبْرةُ فيها بعقيدةِ الإمام.

(وَصِيغَتُهُ المَحْبُوبَةُ) وفي «المُحرَّر» (١٠: «المسنونة » (اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ الله أَنْ يَزِيدَ التكبيرةِ التَّاللةِ كما هو الظَّاهرُ من كلامِه أي: يزيدَ الحَمْدُ ، وَيُستحَبُّ أَنْ يَزِيدَ) بعد التكبيرةِ التَّاللةِ كما هو الظَّاهرُ من كلامِه أي: يزيدَ تكبيرة رابعة كما في «الرَّوضة» (١) عن «الأم» فيذكُرُ التكبيراتِ الشَّلاثَ في نفَسٍ ، ثمَّ يقولُ: اللهُ أكبر (كَبِيرًا، وَالحَمْدُ للهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) وذكرَ في «الرَّوضة» (٣) كأصلها (٤) عقبَ هذا: لَا إلهَ إلَّا اللهُ ، ولا نعبُدُ إلَّا إياه، مخلِصينَ له الدينَ ولو كرة الكافرونَ ، لا إله إلَّا اللهُ وحدَهُ ، صدَقَ وَعدَهُ ، ونصَرَ عَبدَه ، وهزَمَ الأحزابَ وحدَهُ ، لا إلهَ إلَّا اللهُ ، واللهُ أكبر.

وسئل بعضُ مشايخِنا عن هذا الذِّكرِ فقال: لم يقُله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يومَ العيدِ وأيامَ التَّشريقِ، وإنَّما قاله يومَ الأحزابِ، فذِكْرُهُ في هذه الأيامِ بِدعةٌ، وقد يشتغلونَ به ويتركونَ الذِّكرَ المأثورَ عقبَ الصَّلواتِ، ولَيْتَهم إذا اشتغلوا به يَجمَعون بينه وبين المأثور.

⁽١) «المحرر» (ص ٧٧).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٨١).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۸۱).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٥/ ١٢).

وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِيـنَ قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَةِ الهِلَالِ اللَّيْلَـةَ المَاضِيَةَ أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا العِيدَ وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الغُرُوبِ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ

وفي "شرحِ مسلم" (١) للمُصنِّف: أنّ «كبيرًا» نُصِبَ على إضمارِ فِعلٍ أي: كبَّرتُ كَبيرًا، وقيل: على القَطع، وقيل: على التَّمييزِ، والبُّكرةُ الغُدوةُ، والجمعُ بُكَرٌ، والأصيلُ من العَصرِ إلى المَغربِ وجَمعُه أُصُلٌ وآصالٌ.

(وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلاثِينَ) مِن رمضانَ (قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَةِ الهِلَالِ) أي: هلالِ شَوَالٍ (اللَّيْلَةَ المَاضِيَةَ أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا العِيدَ) أداءً، وعبارةُ «الرَّوضة»(٢) كأصلها(٣): فإن بقي من الوَقتِ ما يمكنُ جمعُ النَّاسِ فيه والصَّلاةُ صلَّوْها وكانت أداءً، وقضيتُه أنّه إن لم يبقَ من الوَقتِ ما يسع ذلك يكون كالشَّهادةِ بعد الزَّوال، واستبعدَه بعضُهم (٤) وقال: القياسُ أنّه إذا بقي ما يقعُ فيه صلاةُ العيدِ أداءً أنَّ الإمامَ يبادر إليها بمَن تيسَّر حُضورُه بحسبِ المُكنةِ، ولو قال: «ولو شَهِدا» بالتَّنيةِ، وحذَفَ «أل» من الهلالِ وأضافه «لليلة» كان أخصَرَ وأعمَّ؛ لِيدخُلَ فيه الشَّهادةُ برُؤيتِه نهارًا.

(وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الغُرُوبِ) أي: غروبِ شهس يومِ الثَّلاثينَ برُؤيةِ هلالِ شوَّالِ اللَّيلةَ الماضيةَ (لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ) في صلاةِ العيدِ خاصَّة، بل يُصلِّي أداءً من الغدِ، أمَّا في غيرِها كحُلولِ دَينٍ، أو انقضاءِ عِدَّةٍ، أو وقوعِ عتقٍ أو طلاقٍ معلَّقٍ بهلالِ شوالِ فيُقبَلُ كما بحثَه الرَّافِعِيُّ، وقال المُصنَّفُ: هو مرادُهم قطعًا.

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٧٧).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ والإسْنَوِيّ».

⁽۱) «شرح النووي على مسلم» (٥/ ٩٧).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٥/ ٦٢).

أَوْ بَيْنَ الرَّوَالِ وَالغُرُوبِ أَفْطَرْنَا وَفَاتَتِ الصَّلَاةُ وَيُشْرَعُ قَضَاؤُهَا مَتَى شَاءَ فِي الأَظْهَرِ وَقِيلَ: فِي قَوْلٍ تُصَلَّى مِن الغَدِ أَدَاءً

(أَوْ) شَهِدوا قبلَ الزَّوالِ بزمنٍ لا يسَعُ صلاةَ العيدِ، أو ركعةً منها كما تقدَّم، أو (بَيْنَ الزَّوَالِ وَالغُرُوبِ أَفْطَرْنَا) أي: أفادت الشَّهادةُ وجوبَ إفطارِنا (وَفَاتَتِ الصَّلَاةُ) على المَذهبِ أداءً (وَيُشْرَعُ قَضَاؤُهَا مَتَى شَاءَ) في باقي اليوم، وهو أَوْلَى، وفي ضَحوةِ الغَدِ وبعدَه متى اتَّفَق (فِي الأَظْهَرِ) وهذه المَسألةُ سبقَت في قولِ المَتنِ: «ولو فات النَّفلُ المُؤقَّتُ نُدِبَ قَضاؤه».

(وَقِيلَ: فِي قَوْلٍ) من طريقة لا تفوتُ بالشَّهادةِ المَذكُورةِ بل (تُصَلَّى مِن الغَدِ أَدَاءً) وهـذا القِيلُ متعلِّقٌ بقولِه: «فَاتَتِ الصَّلاةُ»، ولو ذكرَه عقِبَه كان أوضح، ولو شهد مستوران قبلَ الغُروبِ وعُدِّلاً بعدَه فالعِبْرةُ بوقتِ التَّعديلِ في الأصحِّ، فتُصلَّى منَ الغَدِ أداءً قطعًا، وقيل: بوقتِ الشَّهادةِ وهو ظاهرُ قولِ المَتنِ أو بين الزَّوالِ من الغُروبِ، والتَّهنتةُ بالعِيدِ وأوَّلِ السَّنةِ والشَّهرِ مباحٌ لا سنّةَ فيه ولا بدعة كما قال ابنُ عبدِ السلام.



بَابُ صَلَاةِ الكُسُوفَائِنِ هِيَ سُنَّةٌ فَيُحْرِمُ بِنِيَّةٍ صَلَاةِ الكُسُوفِ

(بَابُ) أَحْكَامِ (صَلَاةِ الكُسُوفَيْنِ) لِلشَّمْسِ وَالقَمَرِ

ويقال فيهما أيضًا: خُسوفان، والأفصَحُ كما في «الصِّحاح»(١): تخصيصُ الكُسوفِ بالشَّمسِ والخُسوفِ بالقمَرِ.

والكُسوفُ: التَّغيَّرُ، من قولِهم: فلانٌ كاسفُ الحالِ أي: متغيَّرُه، والمُقرَّرُ في علمِ الهيئةِ أَنَّ كُسوفَ الشَّمسِ لا حقيقة له؛ لعدمِ تغيُّرِها في نفسِها، لاستفادةِ ضَوئِها من جرمِها، وإنَّما القَمرُ يحولُ بظُلمتِه بيننا وبينها مع بقاءِ نُورِها، فيُرى لونُ القمرِ كَمِدًا في وجهِ الشَّمسِ فيُظنُّ ذَهابُ ضَوئها، وأمّا خسوفُ القَمرِ فحقيقة بذَهابِ ضَوئه؛ لأنَّ ضوءَه من ضوءِ الشَّمسِ، وكُسوفُه بحيلولةِ ظلِّ الأرضِ بينَ الشَّمسِ وبينه، فلا يبقى فيه ضوءٌ أصلًا، واقتصارُه على الكُسوفين مشعِرٌ بأنّه لا يُصلِّي لغيرهما كزلازلَ وصواعقَ ورياحِ شديدةٍ وخسفٍ، وهو كذلك لكن يُسنُّ الدعاءُ فقط.

(هِيَ سُنَّةٌ) مؤكَّدةٌ في حقِّ مخاطَبٍ بالمكتوباتِ الخَمسِ، ولو وقع الكُسوفُ وقتَ كراهيةٍ.

وأشار إلى بيانِ أقل كيفيتها كما في «الرَّوضة»(٢) و «أصلها»(٣) بقولِه: (فَيُحْرِمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الكُسُوفِ) وهذه النِّيةُ وإن سبقَت في قولِ المَتنِ في صفةِ الصَّلاةِ أنَّ النَّفلَ ذا السَّب لا بدَّ من تعيينِه، إلَّا أنَّها ذُكِرت هنا لبيانِ أقلِّ صلاةِ الكسوفِ.

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٨٣).

⁽١) الصحاح» للجوهري (٤/ ١٤٢١).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٥/ ٦٩).

وَيَقْرَأُ الفَاتِحَةَ وَيَرْكَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ ثُمَّ يَقْرَأُ الفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَعْتَدِلُ ثُمَّ يَسْجُدُ فَهَذِهِ رَكْعَةُ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ وَلا تَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعِ ثَالِثٍ لِتَمَادِي الكُسُوفِ

(وَيَقْرَأُ) بعدَ الافتتاحِ والتَّعوُّذِ (الفَاتِحَةَ وَيَرْكَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ) رأسه من الرُّكوعِ ثمَّ يعتدلُ (ثُمَّ يَقْرَأُ الفَاتِحَةَ) ثانيًا، (ثُمَّ يَرْكَعُ) ثانيًا أقصَرَ من الذي قبلَه، (ثُمَّ يَعْتَدِلُ) ثانيًا، وفي «الرَّوضة» (۱) كأصلها (۲) أنّه يقول في الاعتدالِ من الرُّكوع: «سَمِع الله لمن حَمِده ربنا لك الحَمدُ»، وقال في «المجموع» (۳): «حَمْدًا طيبًا» إلى آخِرِه، وقال المَاوَرْدِيُّ: لا يقولُ ذلك في الرَّفعِ الأوّلِ بل يرفعُ مكبرًا، ولعلَّ تعبيرَ المَتنِ أولًا بالرَّفعِ وثانيًا بالاعتدالِ فيه مَيلٌ إلى هذا؛ لأنَّ الرَّفعَ من الرُّكوعِ الأوَّلِ لا يسمَّى اعتدالًا.

(ثُمَّ يَسْجُدُ) السَّجدتَينِ بِطُمَأْنينةٍ في الكلِّ، (فَهَذِهِ رَكْعَةُ، ثُمَّ يُصَلِّي) ركعةً (ثَانِيَةً كَذَلِكَ) بقيامَين وقراءتَين وركوعَين واعتدالَين وسجدتَين، وفي «المجموع» (ننه: لو صلَّى الكُسوف كهيئةِ سنَّةِ الظُّهرِ ونحوِها صحَّت وكان تاركًا للأفضل، وهو يُشعِر بأنَّ هذا أقلُّها ففيه مخالفةٌ لِما في المَتنِ من الأقليَّةِ، إلَّا أن يُحمَلَ على أقليَّةِ أدنى الكمال.

(وَلا تَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِبٍ) ولا رابع وخامسٍ فأكثرَ في الأصحِّ (لِتَمَادِي) أي: طولِ مُكثِ (الكُسُوفِ) فلو سلَّمَ وهو باقِ ففي استفتاحِ صَلاةٍ أخرى هذان

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۸٤). (۲) «الشرح الكبير» (۵/ ۷۳).

⁽٣) في الحاشية: «لم يقل ذلك في المجموع، وإنما قال: ربنا لك الحمد إلى آخر». ينظر: «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٥٢).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٦٣).

وَلا نَقْصُهُ لِلانْجِلَاءِ فِي الأَصَحِّ وَالأَكْمَلُ: أَنْ يَقْرَأَ فِي القِيَامِ الأَوَّلِ بَعْدَ الفَاتِحةِ البَقَرَةَ وَفِي الثَّانِي كَمِئَتَيْ آيَةٍ مِنْهَا، وَفِي الثَّالِثِ مِئَةٍ وَخَمْسِينَ وَفِي الرَّابِعِ مِئَةٍ تَقْرِيبًا وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الأَوَّلِ قَدْرَ مِئَةٍ مِن البَقَرَةِ، وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ وَالثَّالِثِ سَبْعِينَ وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيبًا وَلا يُطَوِّلُ السَّجَدَاتِ فِي الأَصَحِّ

الوَجهانِ، والأصحُّ المَنعُ، (وَلا) يجوزُ (نَقْصُهُ) أي: الثَّاني من الرُّكوعينِ (لِلانْجِلاءِ فِي الْأَصَحِّ) فيهما، وتجويزُ زيادةِ ركوع في الرَّكعةِ الثَّانيةِ للتَّمادي ظاهرٌ، وأمّا في الأولى فمُشكِلٌ إلَّا أن يُحمَلَ على كونِ المُصلِّي هَيأُويًّا اقتضى حسابُه تمادِيَه.

(وَالأَكْمَلُ:) فيها زائدًا على الأقلِّ (أَنْ يَقْرَأَ فِي القِيَامِ الأَوَّلِ) كما في نصِّ «الأم»(١) و «المختصرِ» و «البُوَيْطِيِّ» (بَعْدَ الفَاتِحَةِ) وما نُدِبَ قَبْلَها من افتتاح وتعوُّذِ (البَقَرَةَ) بكمالِها أو قَدرَها إن لم يُحسِنْها، (وَ) أن يَقْرَأَ (فِي) القيام (الثَّانِي كَمِئَتَيْ آيَةٍ مِنْهَا، وَفِي) القيام (الثَّالِثِ) مِثْلَ (مِئَةٍ وَخَمْسِينَ) منها، (وَفِي) القيام (الرَّابع) مِثلَ (مِئَةٍ) منها (تَقْرِيبًا) في الجَميع، والمُرادُ الآياتُ المُقتصِدَةُ على ما بحثَه بعضُهم (٢).

(وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الأَوَّلِ) من الرُّكوعاتِ الأربعةِ في الرَّكعتَين، (قَدْرَ مِئَةٍ مِن البَقَرَةِ، وَفِي) الرُّكوعِ (الثَّانِي) قَدْرَ (ثَمَانِينَ) منها (وَ) في الرُّكوع (الثَّالِثِ) قَدْرَ (سَبْعِينَ) منها بتقديم السِّينِ على المُوحَدةِ، خلافًا لِما في «التَّنبيه»(٢) من تقديم المُثنَّاةِ الفَوقيَّةِ على السِّينِ، (وَ) في الرُّكوعِ (الرَّابِعِ) قدر (خَمْسِينَ) منها (تَقْرِيبًا) في الجَميع، (وَلَا يُطَوِّلُ) أيضًا (السَّجَدَاتِ فِي الأَصَحِّ) وجَعَل في «الرَّوضة»(١)

⁽٢) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ، وجزم به الأذْرَعِيّ».

⁽۱) «الأم» (۲/ ۲۲٥).

قُلْتُ: الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَنَصَّ فِي البُوَيْطِيِّ أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحُوَالرُّ كُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ وَتُسَنُّ جَمَاعَةً

و «المجموع»(١) الخِلافَ قولَين، ولا يُطوِّل الجُلوسَ بينها ولا الاعتدالَ والتَّشهُّدَ.

(قُلْتُ: الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا) أي: السَّجَداتِ رضي المأمومون أم لا، على ما هو ظاهرُ إطلاقِهم، هذا إن لم يضق وقتُ الحاضرةِ كما سيأتي، و (ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ) أيضًا، (وَنَصَّ فِي) كتابِ (البُويْطِيِّ) وهو أبو يعقوبَ يوسُفُ بنُ يَحيى القُرشيُّ البُويطيُّ من بُويطَ قريةٌ من صعيدِ مصرَ الأدنى كان خليفةَ الشَّافعيِّ في حلْقتِه بعده، البُويطيُّ من بُويطَ قريةٌ من صعيدِ مصرَ الأدنى كان خليفةَ الشَّافعيِّ في حلْقتِه بعده، مات سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ ومئتين (أَنَّهُ يُطوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ) وفي «الرَّوضة» (١٠) و «المجموع» (٣): المُختارُ قولُ البغويِّ أنَّ السُّجودَ الأولَ كالرُّكوعِ الثَّاني. المُختارُ قولُ البغويِّ أنَّ السُّجودَ الأولَ كالرُّكوعِ الثَّانِي.

(وَتُسَنُّ) صلاةُ الكُسوفِ (جَمَاعَةً) ويُنادى لها: «الصَّلاةُ جامعةٌ»، وفِعلُها بالمسجدِ الجامعِ أَوْلى، ويُستحَب للنِّساءِ غيرِ ذواتِ الهيئاتِ الصَّلاةُ مع الإمامِ، وذواتُ الهيئاتِ يُصلِّينَ في بيوتِهنَّ متفرِّقاتٍ، فإن اجتمعْن فلا بأسَ، ويُندَب لهنَّ الخُطبةُ، فإن قامت واحدةٌ فوعَظَتْهنَّ فلا بأسَ، ونَصَبَ «جماعةً» على التَّمييزِ الخُطبةُ، فإن قامت واحدةٌ فوعَظَتْهنَّ فلا بأسَ، ونَصَبَ «جماعةً» على التَّمييزِ المُحوَّلِ عن نائبِ الفاعلِ، واندفع بهذا الإعرابِ الاعتراضُ على المُصنِّفِ بأنَّ المُحاعة » إن نُصِبَ حالًا أفاد تقييدَ الاستحبابِ بحالةِ الجَماعةِ وليس كذلك، وإن رفعَ احتاجَ لتقدير أي: يُسنُّ جماعةٌ فيها.

(٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٨٤).

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٤٩).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٥٢).

وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ القَمَرِ لا الشَّهْسِ ثُمَّ يَخْطُبُ الإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بِأَرْكَانِهِمَا فِي الجُمُعَةِ وَيَحُثُ عَلَى التَّوْبَةِ وَالخَيْرِ وَمَنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ فِي رُكُوعٍ أَوَّلَ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ، أَوْ فِي ثَانٍ، أَوْ قِيَامٍ ثَانٍ فَلَا فِي الأَظْهَرِ

(وَيَجْهَرُ) المُصلِّي (بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ القَمَرِ) جزمًا (لا الشَّمْسِ) فلا يجهَرُ بالقراءةِ في صلاةٍ كُسوفِها، (ثُمَّ) بعد صلاتِها (يَخْطُبُ الإِمَامُ) ندبًا (خُطْبَتَيْنِ) هذا هو الأفضلُ، ويكفي واحدةٌ كما حكاه البَنْدَنِيجِيُّ عن النَّصِّ (بِأَرْكَانِهِمَا فِي الجُمُعَةِ) هو مشعِرٌ بإخراجِ الشَّرائطِ، وعبارةُ «الرَّوضة» (۱): «كخُطبتَ ي الجُمعةِ في الأركانِ والشُّروطِ، سواءٌ صلَّوها جماعةً في مِصرٍ أو صلَّاها مسافرونَ في الصَّحراءِ».

ويقدِّمُ في خُطبتي العِيدِ ما يلائم هذه المَسألة فراجِعْه.

(وَيَحُثُّ) فِي الخُطبتينَ سامِعَهما (عَلَى التَّوْبَةِ) من الذَّنبِ، (وَ) على فعلِ (الخَيْرِ) من صدقةٍ وعِتقٍ، ويحذِّرُهم أيضًا الغفلة والاغترارَ، ويخطُب لكسوفِ الشَّمسِ، ولو غاب، ولو طلعَتِ الشَّمسُ.

(وَمَنْ) أي: والمَسبُوقُ إذا (أَدْرَكَ الإِمَامَ فِي رُكُوعٍ أَوَّلَ) من ركعةٍ أولى أو ثانيةٍ من صلاةِ الكُسوفِ (أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ، أَوْ) أدركه (فِي) رُكُوعٍ (ثَانٍ، أَوْ) في (قِيَامٍ ثَانٍ) من صلاةِ الكُسوفِ (أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ ، أَوْ) أدركه (فِي) رُكُوعٍ (ثَانٍ، أَوْ) في (قِيَامٍ ثَانٍ) من أيِّ ركعةٍ (فَلَا) يُدرِكُ الرَّكعةَ أي: شيئًا منها كما عبَّر به في «المُحرَّر» (٢)، (في الأَظْهَرِ) وعبَّر في «الرَّوضة» (٣) بالمَذهَب، ومقابلُ الأَظْهَرِ أنّه بإدراكِ الرُّكوعِ الثّاني يدركُ القَوْمةَ التي قبلَه، فعلى هذا إن أدركَ الثّاني من الأُولى قام بعد سلام إمامِه،

⁽٢) «المحرر» (ص ٧٨).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۸۵).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٨٥).

وَتَفُوتُ صَلَاةُ الشَّمْسِ بِالْانْجِلَاءِ وَبِغُرُوبِهَا كَاسِفَةً، و القَمَرِ بِالْانْجِلَاءِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ لَا الفَجْرِ فِي الجَدِيدِ وَلَا بِغُرُوبِهِ خَاسِفًا

وقرأ وركعَ واعتدلَ وجلسَ وتشهّدَ وسلَّم، ولا يسجُدْ، وإن كان في الثّانيةِ فيأتي مع ما ذُكِرَ بالرَّكعةِ الثّانيةِ كاملةً، ولا يُفهَم هذا المُقابلُ من إطلاقِ المَتنِ، ولا خلافَ أنّه لا يُدرِكُ الرَّكعةَ بجُملتِها، ويدخُلُ وقتُ صلاةِ الكُسوفِ من حينِه إلى التَّجلِّي لجميعِ المُنكسِفِ يقينًا، فلو كانت الشَّمسُ تحتَ سَحابٍ وظَنَّ كُسوفَها لم يُصلِّ حتى يتيقَّنَ كُسوفَها ولا يعملُ فيه بقولِ المُنجِّمين.

(وَتَفُوتُ صَلَاةً) كُسوفِ (الشَّمْسِ بِالاِنْجِلاءِ) لجميعِ المُنكسِفِ مِن كُلِّها أو بَعضِها، فلو انجلى بعضُ جاز الشُّروعُ في الصَّلاةِ للباقي، ولو حال بعد انكسافِها سحابٌ وشُكُ في الانجلاءِ صُلِّيت، (وَ) تفوتُ أيضًا (بِغُرُوبِهَا كَاسِفَةً، و) تفوتُ أيضًا صلاةً كسوفِ (القَمَرِ بِالإنْجِلاءِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ) وهو منخسِفٌ (لا) بطلوعِ أيضًا صلاةً كسوفِ (القَمَرِ بِالإنْجِلاءِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ) وهو منخسِفٌ (لا) بطلوعِ (الفَجْرِ) فلا تفوتُ صلاةً خُسوفِه (فِي الجَدِيدِ) وعليه لا يضرُّ طلوعُ الشَّمسِ في صلاتِه (وَلا) تفوتُ صَلاتُه أيضًا (بِغُرُوبِهِ) أي: القمرِ (خَاسِفًا) ولو خَسَفَ بعد الفَجرِ صلَّى في الجَديدِ، غابِ أم لا.

وقد يُستشكَل غُروبُه خاسفًا قبل طلوع الفَجرِ مع أنَّ خسوفَه لا تكون إلَّا في ليلةِ النَّالثَ عشَرَ أو الرَّابعَ عشرَ، والقَمرُ فيهما باقٍ إلى طلوعِ الفَجرِ، وجوابُه ما سيأتي بعدُ في صورةِ اجتماعِ عيدٍ وكسوفٍ، والمُرادُ بالفَواتِ في المَسائلِ المُتعدِّدةِ عدمُ الفَعلِ لا أداءٌ ولا قضاء، لا قسيمُ الأداءِ، وقد أشار في بابِ النَّفلِ إلى عدم القَضاءِ بقوله: ولو فات النَّفلُ المُؤقَّتُ نُدِب قضاؤه، فإن تقييدَه بالمُؤقَّتِ يُخرِج النَّفلَ ذا السَّب.

وَلَوِ اجْتَمَعَ كُسُوفٌ وَجُمُعَةٌ أَوْ فَرْضٌ آخَرُ قُدِّمَ الفَرْضُ إِنْ خِيفَ فَوْتُهُ وَإِلَا فَالأَظْهَرُ تَقْدِيمُ الكُسُوفِ ثُمَّ يَخْطُبُ لِلْجُمُعَةِ مُتَعَرِّضًا لِلْكُسُوفِ ثُمَّ يُصَلِّي الجُمُعَةَ

ولو قال عقِبَ قولِه: «وتفوتُ»: «فإن فاتت لم يقضِ» كان أوضح، وتقييدُ الفَواتِ بالصَّلاةِ حتى لو عاد الضَّوءُ بعد الصَّلاةِ قبلَ الخُطبة خطب.

(وَلَوِ اجْتَمَعَ كُسُوفٌ) أي: صلاتُه (وَجُمُعَةٌ أَوْ فَرْضٌ آخَرُ) غيرُها (قُدِّمَ الفَرْضُ إِنْ خِيفَ فَوْتُهُ) فيخطُب للجُمعةِ ثمَّ يصلِّيها ثمَّ الكُسوف، إن بقي أو بعضُه ثمَّ يخطُبُ خِيفَ فَوْتُه الجُمعةِ ثمَّ يصلِّيها ثمَّ الكُسوف، إن بقي أو بعضُه ثمَّ يخطُبُ له، (وَإِلَّا) بأن لم يخَفْ فوتَ الفَرضِ (فَالأَظْهَرُ) كالرَّوضة (١) و (أصلها) (١) وفي «المجموع (١) الصَّحيحُ، وبه قال الأكثرونَ وقطعوا به (تَقْدِيمُ) صلاةِ (الكُسُوفِ) ويُخفِّفُها كما في «المجموع» (١) فيقرأُ في كلِّ قيامِ بالفاتحةِ ونحوِ سورةِ الإخلاصِ كما نصَّ عليه في «الأم» (٥).

(ثُمَّ يَخْطُبُ لِلْجُمُعَةِ) أي: يَقْصِدُها فقط على صورتها (مُتَعَرِّضًا لِلْكُسُوفِ) أي: شأنه (ثُمَّ يُصَلِّي الجُمُعَة) ولا يخطُبُ أربعَ خُطَبٍ، ولا يجوزُ أن يخطُبَ بقصدٍ والكُسوفِ، ونظر فيه بعضُهم (١) بأنَّ ما يحصُلُ ضِمنًا لا يضرُّ قصدُه، كمَن ضمَّ للفَرضِ تحية المسجدِ، بخلافِ الخُطبةِ بقصدِ عيدٍ وكسوفٍ فيجوزُ، ونظر فيه في

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۸۷).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٥٦).

⁽٥) ﴿ الأم ﴾ (٢/ ١٢٥).

⁽٦) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٢) «الشرح الكبير» (٥/ ٨١).

^{(3) «}المجموع شرح المهذب» (٥/٧٥).

وَلَوِ اجْتَمَعَ عِيدٌ أَوْ كُسُوفٌ وَجَنَازَةٌ؛ قُدِّمَتِ الجَنَازَةُ

«المجموع»(١) بأنَّ السُّنتَين إذا لم يتداخلا لا يصتُّ أن يُنويا بصلاةٍ واحدةٍ كمَن نوى ركعتينِ للضُّحى وقضاءِ سنَّةِ الصُّبح.

واستُشكِل تصويرُهم اجتماعَ العيدِ والكُسوفِ بأنَّ العيدَ أولُ الشَّهرِ أو عاشرُه، وكسوفَ الشَّمسِ إمّا في الثَّامنِ أو التَّاسعِ والعِشرينَ منه.

وأجيب: بأنَّ هذا قولُ المُنجِّمينَ ولا عِبْرةَ به؛ فقد كُسِفَت الشَّمسُ يومَ مات إبراهيمُ ولدُ النبيِّ صَاَّلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان موتُه عاشرَ ربيع الأوّلِ، وكسفَت أيضًا يومَ قُتِلَ الحُسينُ وكان يومَ عاشوراءَ، وإن اعتبر قولُ المُنجِّمينَ فيجوزُ أن يوافقَ العيدُ شرعًا اليومَ الثامنَ والعِشرينَ في نفسِ الأمرِ، بأن تشهدَ بينةٌ بنقصِ رجبٍ وشعبانَ ورمضانَ وهي كاملةٌ في نفسِ الأمرِ فتُكسَف الشَّمسُ في يومِ عِيدِنا وهو الثّامنُ والعِشرونَ في نفسِ الأمر، وما ثبتَ بالبيّنةِ لا يَبطُل بالكُسوفِ، أو يقالُ: الفقيهُ قد يُصوِّر ما لا يقعُ للتَّدرُّبِ باستخراج فروع الفقه.

(وَلَوِ اجْتَمَعَ عِيدٌ) وجنازةٌ (أَوْ كُسُوفٌ وَجَنَازَةٌ؛ قُدِّمَتِ الجَنَازَةُ) فيهما إن حضرَت وحضر الوَليُ، فإن لم تحضُرِ الجنازةُ أو حضرَت ولم يحضر هو أفردَ الإمامُ لها من ينتظِرُها واشتغَلَ هو بغيرِها، ولو اجتمعَ جنازةٌ وجمعةٌ قُدِّمَت الجنازةُ إن لم يضي الوقتُ، وإلاّ الجُمعةُ على المَذهبِ، ولو اجتمعَ خسوفٌ ووترٌ أو تراويحُ قُدِّمَ الخسوفُ مُطلقًا.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٥٥).

بَابُ صَلَاةِ ٱلاسْتِسْتَاءِ هِيَ سُنَّةٌ عِنْدَ الحَاجَةِ وَتُعَادُ ثَانِيًا وَثَالِثًا إِن لَم يُسَقَوا

(بَابُ) أَحْكَامِ (صَلاَةِ ٱلاسْتِسْقَاءِ)

أي: طلبِ السُّقْيا من الله، وتحصُّلُ بأنواع أدناها مجردُ الدُّعاء، وأوسَطُها الدُّعاء خلفَ الصَّلاةِ أي: فرضِها، كما في «شرح مسلم» (١)، ونفلِها كما قال بعضُهم (١)، وفي الخُطبة وأفضَلُها وهو الذي ذكرَه المُصنِّفُ الاستسقاء بخُطبتين وركعتين على الوجهِ الآي.

(هِيَ سُنَةٌ) لمُقيمٍ أو مسافرٍ من أهلِ قريةٍ أو باديةٍ (عِنْدَ الحَاجَةِ) من انقطاعِ غيثٍ أو عينِ ماءٍ ونَحوِه، فإن انقطع ما ذُكِر ولم يكن حاجةٌ في ذلك الوقتِ لم تُسَنَّ الصَّلاةُ، وأشعر كلامُه بأنّه لا يُستسقى لاستزادةِ النِّعمةِ، وليس كذلك، وفي «الرَّوضة» (٣) و «المجموع» (٤): يُستحَبُّ لأهلِ الخِصْبِ أن يستسقوا لأهلِ الجَدْبِ بالصَّلاةِ وغيرها، ثمَّ قال في «المجموع» (٥) آخرَ البابِ: ولم يتعرَّضوا للصَّلاةِ، وظاهرُ كلامِهم أنَّها لا تُشرَع.

(وَتُعَادُ) الصَّلاة، وكذا الخُطبة كما يُفهِمه كلامُ «المجموع»(١) (ثَانِيًا وَثَالِثًا) وأكثرَ من ذلك (إن لم يُسقَوا) حتى يَسقِيَهم الله.

⁽۱) «شرح النووي على مسلم» (٦/ ١٨٨).

⁽٢) في الحاشية: «البارزي، وتبعه ابن الوردي، وقد ظفرت به في البيان وغيره عن الأصحاب».

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٦٤).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٩٠).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٠٤).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٠٤).

فَإِنْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ فَسُـقُوا قَبْلَهَا اجْتَمَعُوا لِلشُّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَيُصَلُّونَ عَلَى الصَّحِيحِ وَيَأْمُرُهُمُ الْإِمَامُ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوَّلًا وَالتَّوْبَةِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِوُجُوهِ البِرِّ وَالخُرُوجِ مِن المَظَالِمِ اللهِ تَعَالَى بِوُجُوهِ البِرِّ وَالخُرُوجِ مِن المَظَالِمِ

(فَإِنْ تَأَهَّبُوالِلصَّلَاةِ فَسُقُوا قَبْلَهَا اجْتَمَعُوا) بعدَ السُّقْيا (لِلشُّكْرِ) وهو النَّناءُ على الله (وَالدُّعَاءِ) بطَلبِ الزِّيادةِ إن لم يتضرَّروا بكثرةِ المَطرِ، فإن تضرَّرُوا فحُكمُه يأتي آخرَ البابِ (وَيُصَلُّونَ) صلاةَ الاستسقاءِ المَعرُوفةَ شكرًا أيضًا (عَلَى الصَّحِيحِ) المَقطُوعِ البابِ (وَيُصَلُّونَ) صلاةَ الاستسقاءِ المَعرُوفةَ شكرًا أيضًا (عَلَى الصَّحِيحِ) المَقطُوعِ به عند الأكثرين كما في «الرَّوضة»(۱۱)، وسكت عن الخُطبة، وكلامُ الرَّافِعِيِّ (۱۲) يُشعِر بإلحاقها بالشُّكرِ لا بالصَّلاةِ، وهذان الوجهان يجريانِ أيضًا فيما إذا لم يَنقطعِ الماءُ وأُريدَ الصَّلاةُ لاستزادتِه، وإن سُقُوا بعدها لا يجتمعوا لِما ذُكِر، وإن سُقوا في أثنائها أتمُّوها جزمًا كما يُشعِر به كلامُه قال بعضُهم (۱۳): وهو متَّجِهُ.

(وَيَأْمُرُهُمُ مُ الإِمَامُ) ونحوه ندبًا، ويَلزَمُهم امتشالُ أمرِه كما أفتى به المُصنِّفُ، بل قال الرَّافِعِيُّ في كتابِ البُغاة: وهذا جارٍ في كلِّ ما يأمر به من الطَّاعاتِ.

(بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوَّلًا) قبل يومِ ميعادِ الخُروجِ فهي به أربعةٌ، واختار بعضُهم (١) عدمَ لزومِ ما ذُكِر، وقال: بل هو أمرٌ متأكِّدٌ كما يُفهِمه كلامُ الجُمهور.

(وَالتَّوْبَةِ) من الذَّنبِ وهي واجبةٌ أمرَ بها الإمامُ أم لا، وستأتي بشروطِها في كتابِ الشهادات.

(وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِوُجُوهِ البِرِّ) وهو اسمٌ جامعٌ للخيرِ، (وَالخُرُوجِ مِن المَظَالِمِ) للعبادِ، وهذا من شروطِ التَّوبةِ، عُطِفَ عليها هنا وفيما سيأتي له أولَ

⁽٢) «الشرح الكبير» (٥/ ٩٠).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۹۱).

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

وَيَخْرُجُونَ إِلَى الصَّحْرَاءِ فِي الرَّابِعِ صِيَامًا فِي ثِيَابِ بِذْلَةٍ وَتَخَشَّعٍ، وَيُخْرِجُونَ الصِّبْيَانَ وَالشُّيُوخَ وَكَذَا البَهَائِمُ فِي الأَصَعِّ

كتابِ الجنائزِ عطفَ خاصِّ على عامٍّ اهتمامًا بشأنِ مظالمِ العِبادِ، وهي كما في «المجموع»(١) حقوقُ العبادِ، والمعاصي حقوقُ الله.

(وَيَخْرُجُونَ إِلَى الصَّحْرَاءِ) متنظّفين بماء وسواك وقطع ريحٍ كريهٍ، (فِي الرَّابِعِ صِيَامًا) أي: من صَومِهم غيرَ متطيّبينَ ولا متزيّنينَ، بل (فِي ثِيَابِ بِذْلَةٍ) هو من إضافة الموصوف لصفتِه، وبِذْلة بمُوحَّدة مكسورة ومعجمة ساكنة: ما يُلبَس من شيابِ المهنة وقت العَمل، (وَتَخَشُّع) عطفٌ على «ثيابٍ» أي: يخرجون في كذا وفي كذا، لا على بِذْلة؛ لأنّه حينئذٍ لم يكن فيه تعرَّضٌ لصِفتِهم في أنفسهم وهي المَقصُودة التي ثيابُ البِذلة وصلة لها، والتَّخشُّعُ تفعُّلُ منَ الخُشوعِ وهو حُضورُ قلبٍ مع سكونِ جوارحَ، ويُطلقُ على التَّذلُّل أيضًا.

(وَيُخْرِجُونَ) معهم ندبًا (الصِّبْيَانَ وَالشُّيُوخَ) والعجائزَ ومن لا هيئة لها من النِّساء، وألحق بعضهم (٢) بذلك الخُنثى القبيحَ المنظرِ، وإلَّا فالاحتياطُ مَنعُه، (وَكَذَا البَهَائِمُ) يُسَنُّ إخراجُها (فِي الأَصَعِّ) ويقفون كما قال جمعٌ من المَراوزةِ في حاشيةِ النَّاسِ ويُفرَّقُ بين الأَمَّهاتِ والأولادِ ليَكثُرَ الصِّياحُ والضَّجَّةُ والرَّقَّةُ، واستدلَّ الرَّافِعِيُّ (٢) على خروجِ ما ذكرَ بقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْلا رِجَالٌ رُكَعٌ، وَصِبْيَانٌ واستدلَّ الرَّافِعِيُّ (٢) على خروجِ ما ذكرَ بقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْلا رِجَالٌ رُكَعٌ، وَصِبْيَانٌ رُضَعَة وَالرَّقَعُ، وَمِبْيَانٌ وَسَعَلَامُ وَبَهَائِمُ رُتَّعٌ، لَصُبَّ عَلَيْكُمُ العَذَابُ صَبًّا» (١٠)، وهذا الحديثُ وإن كان ضعيفًا

⁽٢) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٦٧).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٥/ ٩٤).

⁽٤) رواه البّزار (٨١٤٦)، وأبو يعلى (٦٤٠٢) من حديث أبي هريرة رَسِحَالِللَّهُ عَنْهُ.

وَلا يُمْنَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ الحُضُورَ وَلا يَخْتَلِطُونَ بِنَا، وَهِيَ رَكْعَتَانِ كَالعِيدِ لَكِنْ قِيلَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ وَلا يَخْتَصُّ بوَقْتِ العِيدِ فِي الأَصَحِّ

فقد أحسن في نظمه مَن قال:

وَصِبْيَةٌ مِن اليَتَامَى رُضَّعُ لَــوْلا عِـبَادٌ لِــلْإِلَــهِ رُكَّــعُ صُبَّ عَلَيْكُمُ العَذَابُ الأَوْجَعُ وَمُهُمَ لَاتٌ فِي الفَلَاةِ رُتَّعُ

لكن الذي عليه الجُمهورُ، ونصَّ عليه في «الأم»(١) عدمُ استحبابِ خروج البهائم. (وَلا يُمْنَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ الحُضُورَ) وفي «الرَّوضة»(٢) عن النَّصِّ كَراهتُه والمنعُ منه إن حضروا، (وَلا يَخْتَلِطُونَ بِنَا) في مُصلَّانا، بل يتميَّزون عنا في مكانٍ، وفي «البحر»(٣): لا يجوز التّأمينُ على دعاءِ الكافرِ لعَدمِ إجابتِه. ومنهم من قال: قد يُستجابُ له كما استجيب دُعاءُ إبليسَ بالإنظارِ.

(وَهِيَ رَكْعَتَ انِ كَالعِيدِ) أي: كصلاتِ في كيفيتِها من التكريرِ بعدَ الافتتاح قبل التَّعوُّذِ والقِراءةِ سبعًا في الأولى، وخمسًا في الثَّانيةِ، يرفَعُ يدَيهِ، ووقوفُه بين كلِّ تكبيرتين كآيةٍ مُعتدِلةٍ، والقِراءةُ في الأولى جَهرًا بسورةِ «ق»، وفي الثَّانيةِ اقتربت في الأصحِّ، (لَكِنْ قِيلَ) هنا أنَّه (يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾(١) بدلَ اقْتَرَبَت (وَلا يَخْتَصُّ) فعلُ صلاةِ الاستسقاءِ (بِوَقْتِ العِيدِ) بل كلَّ وقتٍ من ليل أو نهارِ وَقتُها حتى وقتَ الكراهةِ (فِي الأَصَحِّ) وعبّر في «الرَّوضة»(٥) بالصَّحيح اللَّي نصَّ عليه الشَّافعيُّ، وقطعَ به الأكثرونَ، ويُنادى لها عند فِعلِها: «الصَّلاةُ جامَعةٌ».

⁽١) (١٤١ م) (١/ ١٥٥).

⁽٣) «بحر المذهب» (٢/ ٩٩٤).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٢/ ٩٣).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۹۲).

⁽٤) نوح: ١.

وَيَخْطُبُ كَالعِيدِ لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ اللهَ تَعَالَى بَدَلَ التَّكْبِيرِ وَيَدْعُو فِي الخُطْبَةِ الأُولَى اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا هَنِيتًا مَرِيتًا

(وَيَخْطُبُ) لها بعد الصَّلاةِ ندبًا خُطبتَين (كَالعِيدِ) أي: كخطبتِه في الرُّكنيَّةِ وغيرِها ممّا سبق جزمًا وخلافًا إلَّا فيما سيأتي استدراكُه، ولو قال: ثمَّ يخطُب كان أصرحَ في استحبابِ تأخيرِهما، ولكنّه عبَّر بالواوِ ليشيرَ إلى التَّخييرِ بين التَّقديمِ والتَّأخير كما جزم به في «الرَّوضة»(۱)، وعن البَنْدَنِيجِيِّ: يَكفي خُطبةٌ واحدة (۲).

ثمَّ استدركَ منَ التَّشبيهِ قَوْلَه: (لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ اللهَ تَعَالَى) في الخُطبتينِ هنا (بَدَلَ التَّكْبِيرِ) أوّلهما في خطبتي العيدِ، فيفتتحُ الأولى بالاستغفارِ تسعًا، والثّانية به سبعًا، فيقول بدلَ كلِّ تكبيرةٍ أستغفرُ اللهُ الذي لا إلهَ إلاّ هو الحيُّ القيومُ وأتوبُ اليه، ويختِمُ الخُطبة بالاستغفارِ ويُكثِر منه في أثنائِها، ومن قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ (٣) الآية.

(وَيَدْعُو فِي الخُطْبَةِ الأُولَى) بما رواه الشّافعيُّ في «الأم» (٤) و «المختصر» عن سالم بن عبد الله بن عُمر: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا اسْتَسْقَى قالَ: (اللَّهُمَّ) أي: يا اللهُ (اسْقِنَا) بقَطع الهَمزةِ ووصلِها؛ لوُرودِ الماضي رباعيًّا وثلاثيًّا، قال تعالى: ﴿ وَسَقَنْهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ (١٠) ، (غَيْشًا) بمُثلَّتةٍ أي: مطرًا (مُغِيثًا) بضم أولِه أي: منقدًا من الشّدةِ بإروائه، (هَنِيئًا) بمَدِّ وهَمزِ أي: طيبًا لا ينغصُه شيءٌ (مَرِيئًا) بفتح الميم وبالمَدِّ والهَمزِ أي: محمودَ العاقبةِ.

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۹۳).

⁽٣) نوح: ١٠.

⁽٥) الجن: ١٦.

⁽٢) ينظر: «كفاية النبيه في شرح التنبيه» (٤/ ٢٢٥).

^{(3) «}IŽŋ» (Y/ A30).

⁽٦) الإنسان: ٢١.

مَرِيعًا غَدَقًا مُجَلِّلًا سَحًّا طَبَقًا دَائِمًا اللَّهَمَّ اسْقِنَا الغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِن القَانِطِينَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا وَيَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ

(مَرِيعًا) بفتح أوّلِه وكسرِ ثانيهِ أي: ذا ريعٍ وهو النّماءُ والخِصبُ، وهو اسمُ مفعولٍ وأصلُه مَريوعٌ، ويجوزُ ضمُّ الميمِ ومعناه يأتي بالرّبعِ أي: الزّيادةِ والنّماءِ.

(غَدَقًا) بغينٍ معجمةٍ ودالٍ مهملةٍ مفتوحتين أي: كثيرَ الماءِ والخيرِ، (مُجَلِّلًا) بجيمٍ مفتوحةٍ ولامٍ بعدها مكسورةٍ شديدةٍ أي: ساترًا للأرضِ كجُلِّ الفرسِ (سَحًّا) بمُهمَلَتينِ والثّانيةُ مشدَّدةٌ أي: شديدَ الوقع على الأرض، (طَبَقًا) بفتحتين يَطبِقُ الأرض بعُمومِه فيصيرُ كالطَّبَقِ عليها (دَائِمًا) إلى آخرِ الحاجةِ إليه.

(اللَّهَ مَّ اسْقِنَا الغَيْثَ) تقدَّم شرحُه، (وَلا تَجْعَلْنَا مِن القَانِطِينَ) أي: الآيسين بتأخيرِ المَطرِ، وبعد هذا في «المُحرَّر» (١) زيادةٌ حذَفَها المُصنِّفُ وهي: اللهمَّ إنَّ بالعبادِ والبلادِ والخلقِ من الضَّنكِ واللَّأواءِ ما لا نَشكو إلَّا إليك، اللَّهمَّ أنبِتْ لنا الزَّرعَ، وأدِرَّ لنا الضَّرعَ، واسقِنا من بركاتِ السَّماءِ، وأنبِتْ لنا من بركاتِ الأرضِ.

(اللَّهُ مَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا) أي: كثيرَ الغُفرانِ ولم تَزَلْ (فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ) وهو المَطرُ (عَلَيْنَا مِدْرَارًا) أي: دَرًّا كثيرًا.

(وَيَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ) ندبًا (بَعْدَ صَدْرِ الخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ) إذا بلغ نحوَ ثلُثها يدعو، فإذا فرغَ من الدُّعاءِ الستدبَرَها وأقبلَ على النَّاسِ يحثُّهُم على طاعةِ اللهِ إلى أن يفرُغَ، لا كما يُشعِر به كلامُه من بقاءِ الاستقبالِ إلى فراغِها.

⁽۱) «المحرر» (ص ۷۹).

وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِسَّا وَجَهْرًا وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ وَعَكْسَهُ وَيَنْكُسُهُ عَلَى الجَدِيدِ فَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَعَكْسَهُ وَيُحَوِّلُ النَّاسُ مِثْلَه، وَعَكْسَهُ وَيُحَوِّلُ النَّاسُ مِثْلَه، قُلْتُ: وَيُتْرَكُ مُحَوَّلًا حَتَّى يَنْزِعَ الثِّيَابَ وَلَوْ تَرَكَ الإِمَامُ الاسْتِسْقَاءَ فَعَلَهُ النَّاسُ

(وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرَّا) ويُسِرُّ القَومُ الدُّعاءَ أيضًا (وَجَهْرًا) ويُؤمّنُ القَومُ على دعائِه، والسُّنَّةُ لمَن دَعا لرفع بلاءٍ أن يجعلَ ظَهرَ كفَّيهِ للسَّماءِ، بخلافِ مَن دعا لتحصيل شيءٍ فإنّه يجعلُ بَطنَهُما للسَّماءِ.

(وَيُحَوِّلُ) الخَطيبُ (رِدَاءَهُ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ) القِبلة، وظاهِرُه أنّه لا ترتيبَ بين التَّحويلِ والاستقبالِ، وقال المَاوَرْدِيُّ(۱): إنّه قبل الاستقبالِ (فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ وَعَكْسَهُ) أي: يجعلُ يَسارَه يمينَه.

(وَيَنْكُسُهُ) بفتحِ أولِه وضمِّ ثالثِه، وبضمِّ أولِه وفتحِ ثانيه وكسرِ ثالثِه المُشدَّدِ، يقال: نكس يَنكُس، بوزنِ قعَد يقعُد، وكلَّم يكلِّم، وإنَّما يستحبُّ تنكيسُ الرِّداءِ (عَلَى الجَدِيدِ) إن كان مربّعًا (فَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَعَكْسَهُ) أمّا غيرُ المُربَّعِ فلا يُنكَّس قطعًا، بل يُحوَّل، ومتى جعل الطَّرفَ الأسفلَ الذي على الأيسرِ على الأيمنِ والآخرَ على الأيسرِ حمل التَّنكيسُ والتَّحويلُ جميعًا، (وَيُحَوِّلُ النَّاسُ) أرديتَهم ويُنكِّسُونها (مِثْلَه) أي: مثلَ تحويل الخَطيب وتَنكيسِه.

(قُلْتُ: وَيُتْرَكُ) بضمِّ أولِه بخَطِّه، كلُّ من رِداءِ الخَطيبِ والنَّاسِ (مُحَوَّلًا حَتَّى يَنْزِعَ) بفتح أولِه بخَطِّه (الثِّيَابَ) كلُّ منهما عندَ رُجوعِهما لمَنازلِهما.

(وَلَوْ تَرَكَ الإِمَامُ الإستِسْقَاءَ فَعَلَهُ النَّاسُ) كما في زوائدِ «الرَّوضة»(٢) عن النصِّ

(٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٩٥).

(١) «الحاوي الكبير» (٢/ ١٩٥).

وَلَوْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ جَازَ وَيُسَنُّ أَنْ يَبُرُزَ لِأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ وَيَكْشِفَ غَيْرَ عَوْرَتِهِ لِيُصِيبَهُ وَأَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّاً فِي السَّيْلِ، وَيُسَبِّحَ لِلرَّعْدِ وَالبَرْقِ

والأصحاب، لكن في «المجموع»(١) عن نصِّ «الأمِّ» أنَّ الأمصارَ إذا خلَت من الوُلاةِ يُقدِّموا أحدَهم للاستسقاء، وهو مشعِرٌ بأنَّهم لا يَستسقُونَ مع وجودِ الوُلاةِ إلَّا بإذنِهم، قال بعضُهم (٢): وهو متجهٌ خَوفًا من الفتنةِ.

(وَلَوْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ جَازَ) وكان تاركًا للأفضل من فعلِ الخُطبتين بعد الصَّلاةِ.

(وَيُسَنُّ أَنْ يَبُرُزَ لِأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ) لا أولِ كلِّ مطرٍ، (وَيَكْشِفَ) من جسدِه (غَيْرَ عَوْرَتِهِ لِيُصِيبَهُ) شيءٌ من المَطرِ (وَأَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّا فِي) ماءِ (السَّيْلِ) هو موافقٌ عَوْرَتِهِ لِيُصِيبَهُ) شيءٌ من المَطرِ (وَأَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّا فِي) ماءِ (السَّيْلِ) هو موافقٌ لتَعبيرِ «الرَّوضة» (۱۳ به أو»، ولكنَّه في «المجموع» (۱۳ عبَّر بالواو، ثمَّ قال: فإن لم يجمعُها فليتوضَّا، وصوَّبَ بعضُهم (۱۰ الجَمعَ ثمَّ الغُسلَ ثمَّ الوُضوء، ثمَّ تردَّدَ في مشرُوعيَّتهِ ما حتى يتوقَّفان على نيَّةٍ، والمقصودُ منهما إيصال البَركةِ للبَدنِ.

(وَيُسَبِّحَ لِلرَّعْدِ وَالبَرْقِ) فيقول: سُبحانَ مَن يُسبِّحُ الرَّعدُ بحمدِه والملائكةُ من خِيفتِه. وفي «الأم»(٢) عن مجاهدٍ: أنَّ الرَّعدَ ملَكُ والبَرقَ أجنحتُه يسوقُ بها السَّحاب، وعلى هذا فالمسموعُ صوتُ الرَّعدِ أو صوتُ سَوقِه، وإطلاقُ ذلك على الرَّعدِ مجازٌ، ولا عِبْرةَ بقولِ الفلسفيِّ: الرَّعدُ صوتُ اصطكاكِ أجرامِ السَّحابِ، والبَرقُ من اصطكاكِ أجرامِ السَّحابِ،

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٩٤).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١/ ٢٠٧).

⁽٥) في الحاشية: «الإسْنَوِي».

⁽٢) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

^{(3) «}المجموع» (٥/ ٩١).

⁽٦) (الأم) (٢/٧٥٥).

وَلا يُسْبِعَ بَصَرَهُ البَرْقَ وَيَقُولَ عِنْدَ المَطَرِ اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا، وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ وَبَعْدَهُ مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ وَيُكْرَهُ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا، وَسَبُّ الرِّيحِ

(وَلَا يُسْبِعَ بَصَرَهُ البَرْقَ) ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرُقِهِ عَيْدُهَ بُ بِالْأَبْصَدِ ﴾ (١)، وعن المَاوَرْدِيِّ (٢) كان السَّلُفَ يَكرهونَ الإشارة للرَّعدِ والبَرقِ ويقولون: لا إلهَ إلَّا الله، سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ.

(وَيَقُولَ عِنْدَ) نزولِ (المَطَرِ) كما في «البُخاريِّ»(٣): (اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا) بصادٍ مهملةٍ وتشديدِ المُثنّاةِ التَّحتيّةِ أي: مطرًا شديدًا، وفي «ابنِ ماجه»(٤): «سَيبًا» بسينٍ مهملةٍ ومثنّاةٍ تحتيّةٍ خفيفةٍ وموحَّدةٍ أي: عطاءً.

(وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ) أَ (وَ) يقولُ (بَعْدَهُ) أي: في إثرِه كما في «المجموع» (٥) وليس المُرادُ بعد انقطاعِه كما هو ظاهرُ كلامِ المَتنِ (مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ) علينا (وَرَحْمَتِهِ) بنا، (وَيُكُرُهُ:) قولُ (مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا) بفتحِ نُونِه وهمزِ آخرِه أي: بوقتٍ يوقعُ اللهُ فيهِ المَطرَ مع كونه بفضلِ الله، وكان أبو هريرة يقول: مُطِرْنَا بِنَوْءِ الله. أمّا مع اعتقادِ كونِ النَّوءِ فاعلَ المَطرِ حقيقةً فكفرٌ، ولا كراهة في قول: مُطرِنا في نَوءِ كذا.

(وَ) يُكرَه (سَبُّ الرِّيحِ) ويجمَعُ على رياحٍ وأرواحٍ، بل يُسنُّ الدُّعاءُ عندها بأن يقولَ كقوله صَلَّلَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا وَخَيْرَ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ " وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ " (١).

⁽١) النور: ٤٣.

⁽٢) «الحاوي الكبير» (٢/ ٥٢٤).

⁽٣) «صحيح البخاري» (١٠٣٢).

⁽٤) «سنن ابن ماجه» (٣٨٨٩).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٩١).

⁽۲) رواه مسلم (۸۹۹).

وَلَوْ تَضَرَّرُوا بِكَثْرَةِ المَطَرِ فَالسُّنَّةُ: أَنْ يَسْأَلُوا اللهَ رَفْعَهُ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلا عَلَيْنَا وَلا يُصَلَّى لِذَلِكَ واللهُ أَعْلَمُ

(وَلَوْ تَضَرَّرُوا بِكَثْرُةِ المَطَرِ) وهي ضدُّ القِلَّةِ، بفتحِ الكافِ وكسرِها، كما قال المُصنَّفُ (۱)، وبضمِّها كما في «المحكَمِ» (۲). (فَالسَّنَّةُ: أَنْ يَسْأَلُوا اللهَ رَفْعَهُ) قائلين ما قاله عَلَيْهِ السَّلَامُ عند شكوى أصحابِه له كثرة المَطرِ (۳)، (اللَّهُمَّ) اجعلِ المَطرَ (حَوَالَيْنَا) في الأوديةِ والمَراعي، (وَلا) تجعَلْه (عَلَيْنَا) في الأبنيةِ والبيوتِ، (وَلا يُصَلَّى لِذَلِكَ) أي: لرفع كثرةِ المَطر، (واللهُ أَعْلَمُ) بل يُدْعى لرَفعِه كما تقدَّم، ويُسمَّى الاستصحاء.



⁽١) «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص٨٢).

⁽٢) «المحكم والمحيط الأعظم» (٦/ ١٢٩).

⁽٣) رواه البخاري (٩٣٣)، ومسلم (٨٩٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(بَابٌ) الصَّلَاةَ جَاحِدًا وُجُوبَهَا كَفَرَ أَوْ كَسَلًا قُتِلَ حَدًّا

(بَابٌ) في أَحْكَامِ تَارِكِ ٱلصَّلَاةِ

(إِنْ تَرَكَ) المُكلَّفُ (الصَّلاة) المَعهُودة شرعًا وتصدُقُ بإحدى الخمسِ ناسيًا لها أو بعُذرٍ قضاها متى شاء، وإلَّا فورًا، أو (جَاحِدًا وُجُوبَهَا) بأن عَلِمَه ثمَّ أنكره كما فسَّر في «الصِّحاحِ» (۱) الجَحدَ بذلك (كَفَرَ) بالجَحدِ فقط؛ لأنّه مع التَّركِ، لأنَّ الجَحدَ لو انفردَ كما لو صلَّى جاحدًا للوُجوبِ كان مقتضيًا للكُفرِ، فلو اقتصر المُصنِّفُ على الجَحدِ كان أَوْلى، وعلى تفسيرِ الجَحدِ بمُطلَقِ الإنكارِ كما في «لسانِ العرب» (۱) فإنَّما يكفرُ الجاحدُ إن كان غيرَ قريبِ عهدِ بإسلامٍ، ولم ينشأ بعيدًا عن العُلماءِ، وهكذا حكمُ مَن جحَدَ غيرَ الصَّلاةِ مما أُجمِعَ عليه وعُلِم من الدِّينِ ضرورةً.

(أَوْ) تركَ المُكلَّفُ الصَّلاةَ (كَسَلًا) أو تَهاوُنًا (قُتِلَ حَدًّا) لا كُفرًا، خِلافًا للمُزَنِيِّ حيث قال: يُحبَسُ حتى يُجيبَ لِلفِعلِ، واحتُرزَب «كَسلًا» عمَّا لو أبدى عذرًا، وظاهرُ كلامِه في «فتاويه» وغيرِها أنَّ ظواهرَ الشَّرعِ اقتضت سقوطَ العِقابِ في الآخرةِ عمَّن كلامِه في «فتاويه» وغيرِها أنَّ ظواهرَ الشَّرعِ اقتضت سقوطَ العِقابِ في الآخرةِ عمَّن أقيم عليه الحدُّ لارتكابِ كبيرةٍ، وتاركُ الجُمعةِ إذا قال: «أُصلِّيها ظهرًا» يُقتلُ كما في «الرَّوضة» (٣) و «التَّحقيق» (١) و «المجموع» (٥)، خلافًا للغَزاليِّ، وتبعه الرَّافِعِيُّ (١)،

⁽٢) لسان العرب (٣/ ١٠٦).

⁽٤) «التحقيق» (ص ١٦٠).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٥/ ٣١٣).

⁽١) الصحاح؛ للجوهري (٢/ ٤٥١).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ١٤٨).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ١٥).

وَالصَّحِيحُ قَتْلُهُ بِصَلَاةٍ فَقَطْ بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ وَيُسْتَتَابُ ثُمَّ تُضْرَبُ عُنْقُهُ

وتاركُ الوُضوءِ يقتلُ على الصَّحيحِ، وتاركُ المنذورةِ لا يُقتَل على احتمالِ فيه للرُّويانِيِّ (١)، وفاقدُ الطُّهرَينِ إذا تركَها عمدًا لا يُقتَل لاختلافِ العلماءِ فيه كما قال القفَّال.

(وَالصَّحِيحُ قَتْلُهُ) وجوبًا (بِصَلاةٍ فَقَطْ بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ) إِن كَانَ لَهَا ذَلْكَ بِجَمِعِها مع التي بَعدَها فلا يُقتَل بالظُّهِ حتى تَغرُبَ الشَّمسُ، ولا بالمَغربِ حتى يطلُعَ الفَجرُ، بخلافِ ما ليس لها وقتُ ضرورةٍ كصبح وعصر وعشاءٍ فيقتل في الأولى بطلوعِ الشَّمسِ، وفي الثّانية بغروبها، وفي الثّالثة بطلوعِ الفَّجرِ، واعتبارُه إخراجَ الصَّلاةِ عن الوقتِ يخالفُ ما قاله في «التَّحقيق» (٢) من اعتبارِ ضيقِ وقتِ الممتروكة، وباقي آخرِ كلامِه في «الرَّوضة» (٣) في هذه المَسألةِ وإن كان أوّل كلامِه فيها موافقٌ للمَتنِ، وعلى ما في «التَّحقيق» (٤) يُطالَب بأدائها إذا ضاقَ وقتُ الثّانيةِ من صلاتي الجَمعِ، ويُتوعَد بالقتلِ إن أخرجها عن الوقتِ، فإن أصرَّ ممتنعًا عن أدائها وخرجَ الوقتُ قُتِل وجوبًا.

(وَيُسْتَتَابُ) تاركُ الصَّلاةِ قبلَ القَتلِ ندبًا في الحالِ على الأصحِّ في «التَّحقيق» (٥) فيهما، وقيل: بعد ثلاثةِ أيام، فإن قَتلَه شَخصٌ مدَّةَ الإمهالِ أَثِمَ من غيرِ ضمانٍ كما أفتى به القَفَّال، (ثُمَّ تُضْرَبُ عُنُقُهُ) في الأصحِّ بالسَّيفِ إن لم يَتُب، فإن تابَ فلا.

⁽٢) «التحقيق» (ص ١٦٠).

⁽١) في الحاشية: «بل للشيخ أبي إسحاق».

⁽٤) «التحقيق» (ص ١٦٠).

⁽۳) «روضة الطالبين» (۲/ ١٤٦).

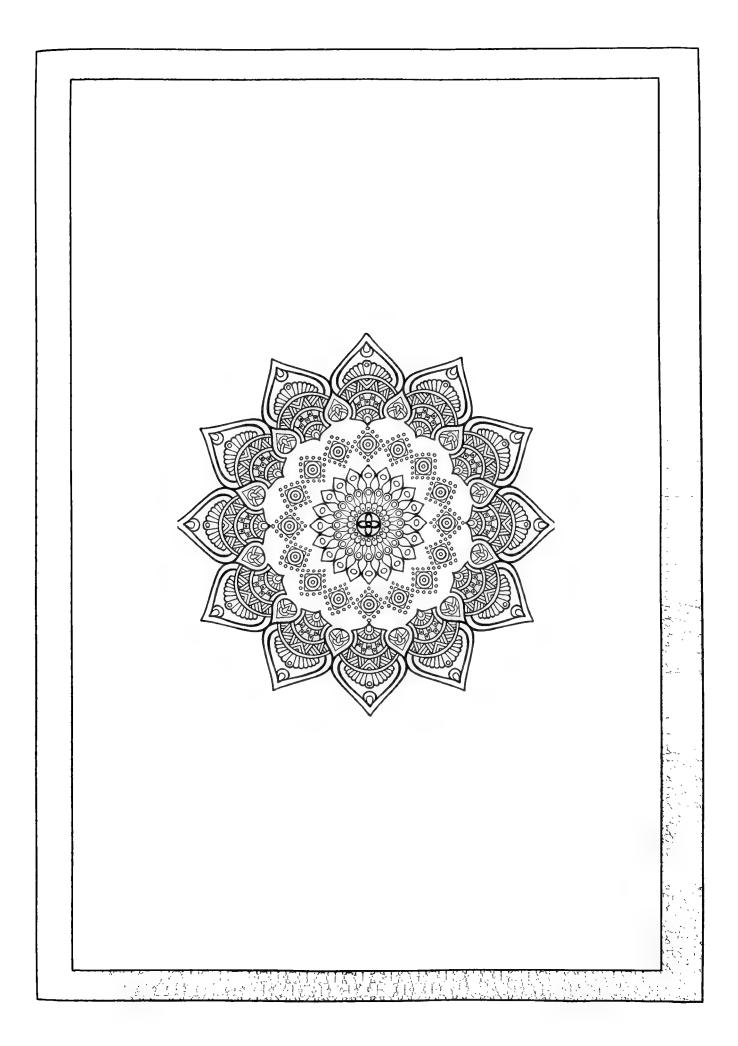
⁽٥) «التحقيق» (ص ١٦٠).

وَقِيلَ: يُنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ يَمُوتَ، وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ مَعَ المُسْلِمِينَ، وَلا يُطْمَسُ قَبْرُهُ

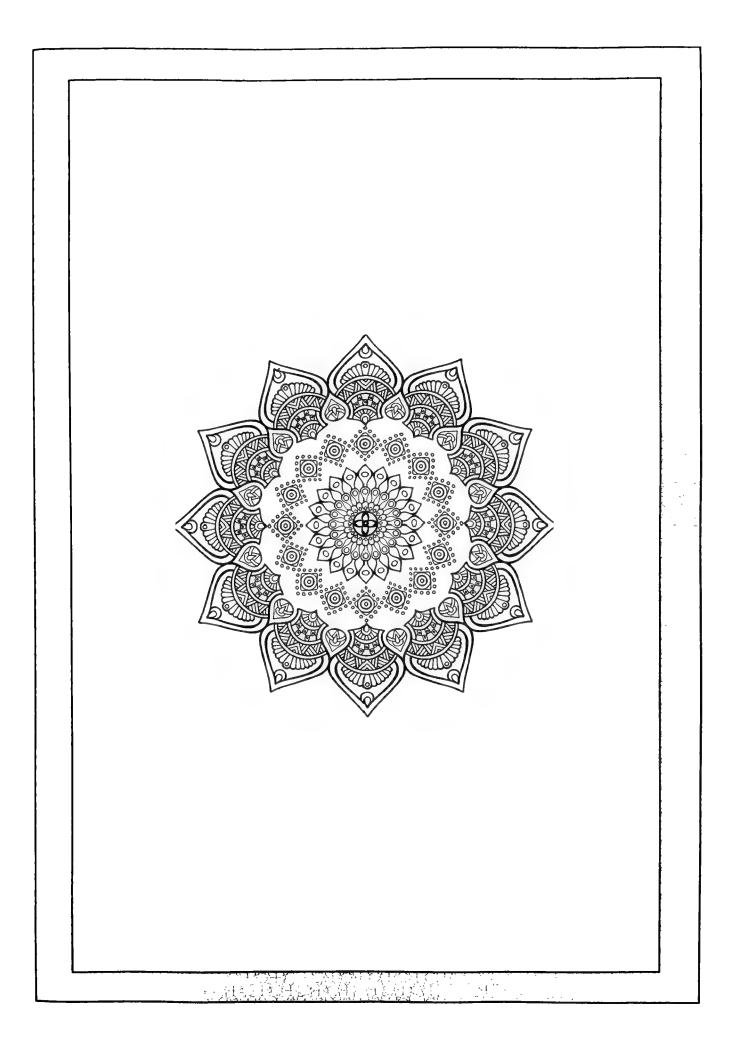
(وَقِيلَ) واختاره بعضُهم (١): لا يُضرَب عُنقُه، بل (يُنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ) ويؤمَرُ بالصَّلاةِ، ثمَّ يُزادُ في النَّخْسِ (حَتَّى يُصَلِّي أَوْ يَمُوتَ، وَ) بعده (يُغَسَّلُ) ويُكفَّن (وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ مَعَ المُسْلِمِينَ، وَلا يُطْمَسُ قَبْرُهُ) في الأصحِّ في الجَميع، وقيل: لا في الجَميع ويُطمَس قبرُه.



(١) في الحاشية: «السُّبكي».







كَتَابُ الْجَنَائِنِ لِيُكْثِرُ ذِكْرَ المَوْتِ وَيَسْتَعِدَّ بِالتَّوْبَةِ وَرَدِّ المَظَالِم وَالمَرِيضُ آكَدُ

(كِتَابُ) أَحْكَامِ (الْجَنَائِنِ)

بفتحِ الجيمِ فقط جمعُ جَنازةِ بفَتحِها وكسرِها: اسمٌ للميتِ والنَّعشِ، وفيها لغاتٌ أُخَر مشتقةٌ من جَنزَه أي: سَترَه.

ولمَّا اشتملَ هذا الكتابُ على الصَّلاةِ ذُكر هنا دونَ الفَرائضِ وصدَّرَه بما يفعَلُه المكلَّفُ قبل موتِه فقال: (لِيُكْثِرْ) ندبًا المكلَّفُ صحيحًا كان أو مريضًا (ذِكْرَ المَوْتِ) وهو مفارقةُ الرُّوحِ للبَدنِ، والرُّوحُ عند جُمهورِ المُتكلِّمينَ: جسمٌ لطيفٌ مشتبكٌ بالبدنِ اشتباكَ الماءِ بالعُودِ الأخضرِ، وعند جمع منهم عرَضٌ وهو الحياةُ التي صار البدنُ بوجودها حيًّا، وأمّا الصُّوفيةُ والفلاسفةُ فليست عندهم جسمًا ولا عرَضًا، بل جوهرٌ مجردٌ غيرُ متحيِّزٍ يتعلَّقُ بالبدنِ تعلَّقَ التَّدبيرِ وليس داخلًا فيه ولا خارجًا عنه.

(وَيَسْتَعِدَّ) للموتِ حتمًا كما قال بعضهم (١)، وندبًا كما في «البيان» (٢) بمُبادرتِه (بِالتَّوْبَةِ) من المعاصي وهي حقوقُ الله، (وَرَدِّ) أي: ولمُبادرتِه بالخُروجِ من (المَظَالِمِ) وهي حقوقُ العبادِ كما تقدَّم في الاستسقاءِ من ردِّ عينٍ وقضاءِ دينٍ وإقامةِ حَدِّ أو تعزيرٍ أو إبراءٍ من ذلك، وتقدَّم في الاستسقاءِ وجهُ عطفِ ردِّ المظالمِ على التَّوبة، (وَالمَرِيضُ آكَدُ) أي: أشدُّ طلبًا لِما ذُكِرَ من الصَّحيح.

(۲) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ($^{(n)}$

⁽١) في الحاشية: «الإِسْنَوِيّ وغيره».

وَيُضْجَعُ المُحْتَضَرُ لِجَنْبِهِ الأَيْمَنِ إِلَى القِبْلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ فَإِنْ تَعَذَّرَ لِضِيقِ مَكَانٍ وَنَحْوِهِ أُلْقِيَ عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهُهُ وَأَخْمَصَاهُ لِلْقِبْلَةِ وَيُلَقَّنُ الشَّهَادَةَ بِلَا إِلْحَاحِ وَيُقْرَأُ عِنْدَهُ يس

ثمَّ شرع في آدابِ المُحتضر فقال: (وَيُضْجَعُ المُحْتَضَرُ) وهو مَن حضَرَه الموتُ المُعْتَضَرُ) وهو مَن حضَرَه الموتُ النه عاينَ مَوتَه ولم يمُتْ، (لِجَنْبِهِ الأَيْمَنِ) نَدبًا (إِلَى القِبْلَةِ) حتمًا جزمًا، وقوله: (عَلَى الصَّحِيحِ) يرجعُ للإضجاعِ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ) الإضجاعُ المَذكُورُ (لِضِيقِ مَكَانٍ وَنَحْوِهِ) الصَّحِيحِ على الْقِي عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهُهُ وَأَخْمَصَاهُ لِلْقِبْلَةِ) بفتح الميم، وحقيقتهما لمرض بجنبه (أُلْقِي عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهُهُ وَأَخْمَصَاهُ لِلْقِبْلَةِ) بفتح الميم، وحقيقتهما المُنخفِضُ من أسفل الرِّجلينِ، وأُريدَ بهما هنا أسفلُهما، وعبارةُ «المجموع»(١): إذا تعذَّر الوَضعُ على الأيمنِ وُضِعَ على الأيسرِ، فإن تعذَّر فعلى قفاه، ثمَّ قال: ويُرفَعُ رأسُه قليلًا حتى يكونَ مستقبلَ القبلةِ بِوَجْهِه.

(وَيُلَقَّنُ) ندبًا قبل الإضجاعِ كما قال المَاوَرْدِيُّ (الشَّهَادَة) وهي لا إلهَ إلَّا اللهُ (بِلا إِلْحَاحٍ) عليه في تلقينها، وإذا قالها لا يُعادُ عليه إلَّا إن تكلَّم بعدها، ولْيكن المُلقِّنُ غيرَ وارثٍ، فإن لم يحضُرْ لقَّنه من الوَرثةِ أَشْفَقُهُم، ولا يقول له: «قلْ: لا إلهَ اللهُ اللهُ»، بل يتشهَّدُ عنده حتى يسمعَ، إلَّا أن يكون كافرًا فيقول له: «قُلِ الشَّهادتينِ» ندبًا جزمًا كما بحثه بعضُهم (")، ولم يقل: يُلقَّنُ الشهادتين؛ لأنَّ الأصحَّ أنّه لا يُندَب تلقينُ المَيتِ شهادةَ الرِّسالةِ.

(وَيُقْرَأُ عِنْدَهُ) سورة (يس) كما في «المجموع»(٤) عن الأصحابِ، وعن البَنْدَنِيجِيِّ والعِمْرَانِيِّ بدلَها سورة الرعدِ، وأنَّ قراءة يس بعدَ الموتِ.

⁽٢) «الحاوي الكبير» (٣/٤).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١١٥).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١١٦).

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

وَلْيُحْسِنْ ظَنَّـهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ فَإِذَا مَاتَ غُمِّضَ وَشُــدَّ لَحْيَاهُ بِعِصَابَـةٍ وَلُيِّنَتْ مَفَاصِلُهُ وَسُتِرَ جَمِيعُ بَدَنِهِ بِثَوْبِ خَفِيفٍ وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ

(وَلْيُحْسِنِ) المَريضُ (ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبَحَانَهُ وَتَعَالَى) فيظنُّ أنه يرحَمُه ويعفو عنه، ويُسَنُّ أيضًا لمَن عنده تحسينُ ظَنَّه، بتطميعِه في رحمةِ اللهِ تعالى، وأمّا في حالِ الصِّحّةِ فينبغي كما هو الأظهرُ في «المجموع» (١) أن يكونَ خوفُه ورجاؤه سواءً، ويُسنُّ كما قال الجِيليُّ تجريعُه بالماء؛ لغلبةِ العَطشِ من شدَّةِ النَّزع.

ثمَّ شرَعَ في آدابٍ تُفعَل بعدَ المَوتِ بقولِه: (فَإِذَا مَاتَ غُمِّضَ) ويَحسُنُ كما في «المجموع» (٢) أن يقولَ عند إغماضِه: بسمِ اللهِ وعلى ملَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (وَشُدَّ لَحْيَاهُ بِعِصَابَةٍ) عريضةٍ تعُمُّ لَحْيَيْهِ تُربَطُ فَوقَ رأسِه.

(وَلُيِّنَتْ مَفَاصِلُهُ) بردِّ ساعِدِه لعضُدِه ثمَّ مَدِّها، وردِّ ساقَيه لفَخِذَيه وهُما لبَطنِه ثمَّ مَدِّهما وردِّ ساقيه لفَخِذَيه وهُما لبَطنِه ثمَّ مَدِّهما ولُيِّنَت أصابعُه أيضًا.

(وَسُتِرَ جَمِيعُ بَدَنِهِ) إن لم يكن مُحرمًا (بِثَوْبٍ خَفِيفٍ) بعد نزع ثِيابِه، وتكونُ أطرافُ الثَّوبِ تحتَ رأسِه ورجلَيه، أمّا المُحرِمُ فيسترُ منه ما يجبُ تكفينُه منه.

(وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ) وقدَّرَه بعضُهم (٢) بنحوِ عشرينَ دِرهمًا، وكأنه بيانٌ لأقلِّ ما يوضَع، قال الرَّافِعِيُّ (٤): ويُصانُ المُصحَفُ عن الوَضعِ على البطنِ، وألحق به بعضُهم (٥) الحَديثَ والعِلمَ المُحتَرمَ.

⁽١) (المجموع شرح المهذب، (٥/١١٢).

⁽٣) في الحاشية: «الشيخ حامد».

⁽٥) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

⁽Y) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٢٦).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٥/ ١١٤).

وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ وَنُزِعَتْ ثِيَابُهُ وَوُجِّهَ لِلْقِبْلَةِ كَمُحْتَضَرٍ وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْفَقُ مَحَارِمِهِ، وَيُبَادَرُ بِغُسْلِهِ إِذَا تُبِقَّنَ مَوْتُهُ

(وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ) كدكَّةٍ، ولا يوضَعُ على فِرَاشٍ.

(وَنُزِعَتْ) عنه (ثِيَابُهُ) التي ماتَ فيها إن لم يكن شهيدَ معركةٍ، وبحثَ بعضُهم ('' تبقية القَميصِ الذي يُغسَّلُ فيه إن كان طاهرًا؛ إذْ لا معنى لنزعِه، ثمَّ إعادتِه، نعم يُشمَّر إلى حَقْوَيهِ كيلا ينجُسَ بما قد يخرُجُ منه، وكان الأولى تقديمَ هذا الأدبِ على الذي قَبلَه.

(وَوُجِّهَ لِلْقِبْلَةِ) إِن أمكنَ (كَمُحْتَضَرٍ) أي: كتوجُّهِه وتقدَّم، وبحثَ بعضُهم (٢) إلقاءَه على قَفاه.

(وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ) كلَّه (أَرْفَقُ مَحَارِمِهِ) أي: المَيتِ به، الرَّجلُ من الرَّجلِ، والمَرأةُ من المَرأةِ بأسهلِ ما يُمكِن، كما في «الرَّوضة» (٢)، فإن تولَّى ذلك غيرُ الأرفقِ من المَحارمِ جاز كما قاله المَاوَرْدِيُّ (٤)، وأشعر بأنَّ الأجنبيَّ لا يتولى ذلكَ من الأجنبيةِ ولا عَكسَه، وبحث بعضُهم (٥) جوازَ ذلك مع الغَضِّ وعدمِ اللَّمسِ، وفي إطلاقِ المَحْرَم على الرَّجلينِ والمَرأتينِ تسامُحٌ.

(وَيُبَادَرُ) بفتحِ الدَّالِ (بِغُسْلِهِ إِذَا تُيِقَّنَ مَوْتُهُ) بعلَّةٍ كانت به وظهرت أماراتُ المَوتِ بِميلِ أنفِه وخسفِ صُدغيه وغير ذلك، فإن شكَّ فيه كموتِه فجأةً، أو احتملَ بطروءِ سكتةٍ عليه أُخِّرَ إلى يقينِ المَوتِ بتغيُّرِ رائحتِه أو غيرِه.

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ، ونقل آخره عن بعضهم».

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ٩٧).

⁽٥) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٢) في الحاشية: «الأذرعي».

⁽٤) «الحاوي الكبير» (٣/٣).

وَغُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فُرُوضُ كِفَايَةٍ، وَأَقَلُّ الغُسْلِ تَعْمِيمُ بَدَنِهِ بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَسِ وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الغَاسِلِ فِي الأَصَحِّ فَيَكْفِي غَرَقُهُ أَوْ غَسْلُ كَافِرٍ، قُلْتُ الصَّحِيحُ المَنْصُوصُ: وُجُوبُ غَسْلِ الغَرِيقِ

(وَغُسْلُهُ) أي: المَيتِ المُسلمِ غيرِ المُحرِمِ والشَّهيدِ، (وَتَكْفِينُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ) وحَملُه للقَبْرِ، (وَدَفْنُهُ فُرُوضُ كِفَايَةٍ) إن أمكنَ ذلك، فلو تركه النّاسُ كلُّهم أَثِموا ولو لم يَعلَمْ بحالِ المَيتِ إلَّا واحدٌ تعيَّن عليه إن لم يكن ثمَّ غيرُه، فإن كان فإمّا أن ينفر دَ بتجهيزِه أو يُخبِرَ به من يقومُ به فيسقطُ التَّعيُّنُ ويبقى فرضَ كفايةٍ، ومَن تعذَّر غُسلُه يُمِّم كما سيأتي، وأمّا الصَّلاةُ على الكافرِ فحَرامٌ، حَربيًّا كان أو ذِميًّا، ويجوز غَسلُه في الحالين، ويجبُ تكفينُ ذمّيًّ ودَفنُه دون حَربيًّ ومُرتدٍّ.

(وَأَقَلُّ) ما يجب في (الغُسْلِ) للمَيتِ: (تَعْمِيمُ بَدَنِهِ) مرةً (بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَسِ) عنه إن كان، وهذا مبنيٌ على ما صحَّحه الرَّافِعِيُّ (۱) في غُسلِ الحَيِّ من أنَّه لا تكفي غسلَةٌ واحدةٌ عن الحَدَثِ والنَّجَسِ، وقد استدرك عليه المُصنَّفُ في غُسلِ الحَيِّ أنَّه يكفي، وتركَ الاستدراكَ عليه هنا وفي «الرَّوضة» (۱) للعلم به من هناك، أو بفرض الكلام هنا في نجاسةٍ لا يصل الماء بسبيها للعُضوِ إلَّا بعد إزالتِها.

(وَلا تَجِبُ) أي: لا تُشتَرطُ (نِيَّةُ الغَاسِلِ) في صحّةِ غسلِ المَيتِ (فِي الأَصَحِّ) وعليه (فَيَكْفِي غَرَقُهُ) عن غَسلِه (أَوْ غَسْلُ كَافِرِ) لميتٍ مسلم.

(قُلْتُ) كَالرَّافِعِيِّ (٢): (الصَّحِيحُ المَنْصُوصُ: وُجُوبُ غَسْلِ الغَرِيقِ) و لا يكفى

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٩٩).

⁽١) «الشرح الكبير» (٥/ ١١٤).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٥/ ١١٥).

واللهُ أَعْلَمُ، وَالأَكْمَلُ وَضْعُهُ بِمَوْضِعٍ خَالٍ مَسْتُورٍ عَلَى لَوْحٍ وَيُغَسَّلُ فِي قَمِيصٍ بِمَاءٍ بَارِدٍ

غرقُه، بخلافِ غُسلِ الكافرِ للمُسلمِ فإنّه يكفي، (واللهُ أَعْلَمُ) ونقلَه الرُّويانِيُّ (۱) عن النّصِّ.

(وَالأَكْمَلُ) في غسل المَيتِ (وَضْعُهُ) تحتَ سقفٍ (بِمَوْضِعٍ خَالٍ) عن ناسٍ (مَسْتُورٍ) عنهم لا يدخُلُه إلَّا الوَليُّ والغاسلُ ومُعينُه (عَلَى لَوْحٍ) أو سريرٍ وهو أولى، ويكون موضعُ رأسِه أعلى.

(وَيُغَسَّلُ فِي قَمِيصٍ) بالِ يُلبَس كما في «الرَّوضة» (٢) عند إرادة غُسلِه، ثمَّ إن كان القَميصُ واسعًا أدخلَ الغاسلُ يدَه في كُمِّهِ وغسَّله من تحتِه، أو ضَيِّقًا فتَقَ رُؤوسَ دَخاريصِه وأدخلَ يدَه من الفَتقِ، هذا إن لم تنقُصْ قيمتُه بالفَتقِ كما بحثه بعضُهم (٣)، وإلاّ نُزعَ وسُتِر، وإن لم يوجَدْ قميصٌ سُتِرَ من المَيتِ ما بين سُرَّتِه ورُكبتِه وسيأتي حكمُ نظرِ الغاسلِ فيما زاده المُصنَّفُ بعدُ من المسائلِ المنثورة، ولا يُغسَّلُ بماء حارِّ، بل (بِمَاءٍ بَارِدٍ) ويكون كما في «المُحرَّر» (٤) في إناءٍ كبير، ويُبعَدُ عن المُعتسَل، وعبارةُ «الرَّوضة» (٥): وينبغي أن يُبعَدَ الإناءُ الذي فيه الماءُ عن المُعتسَل بحيثُ لا يُصيبُه رشاشُ الماءِ عند الغُسلِ أي: لئلا يصيرَ نجَسًا أو مستعمَلاً أو مستقذرًا، وإذا احتيجَ إلى الغُسلِ بمُسخَّنِ لشدَّة وسَخٍ أو بَردٍ فلا بأسَ به، ويكونُ تسخينُه يسيرًا، ولو كان على بدنِه وسَخٌ لا يخرجُ إلَّا بدهنِ ليَّنَه به.

 ⁽۱) «بحر المذهب» (۲/ ۵۳۱).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٥) «روضة الطالبين» (٢/ ٩٩).

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ٩٩).

⁽٤) «المحرر» (ص ٨١).

وَيُجْلِسُهُ الغَاسِلُ عَلَى المُغْتَسَلِ مَائِلًا إِلَى وَرَائِهِ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ، وَإِبْهَامَهُ فِي نُقْرَةِ قَفَاهُ وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ اليُمْنَى، وَيُمِرُّ بَسَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا لِيَخْرُجَ فِي نُقْرَةِ قَفَاهُ وَيُعْشِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ اليُمْنَى، وَيُمِرُّ بَسَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ ثُمَّ يُضُجِعُهُ لِقَفَاهُ وَيَغْسِلُ بِيسَارِهِ، وَعَلَيْهَا خِرْقَةٌ سَوْءَتَيْهِ ثُمَّ يَلُفُ أُخْرَى

(وَيُجْلِسُهُ الغَاسِلُ) برِفق (عَلَى المُغْتَسَلِ) بفتحِ السِّينِ بخَطِّه، حالَ كونِ الميتِ (مَائِلًا إِلَى وَرَائِهِ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ، وَإِبْهَامَهُ) أي: الغاسلِ (فِي نُقْرَةِ قَفَاهُ) أي: الميتِ، وكذا الحالُ في غالبِ الضَّمائيرِ بعد هذا، الأولُ للغاسلِ والثّاني للمَيتِ، والقَفا مقصورٌ، وجوَّز الفرَّاءُ مدَّه: مؤخِّرُ العنُق.

(وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ اليُمْنَى، وَيُمِرُّ يَسَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا) فِي التَّكْرار فِي الإمرارِ لا في شدَّةِ الاجتهادِ كما قال المَاوَرْدِيُّ (١)، وفي «الرَّوضة» (١) كأصلها (١) أنَّ كلَّ مرةٍ تكونُ أرفقَ ممّا قبلها، وبحثَ بعضُهم (١) أنَّ ذلك يختلفُ باختلافِ حالِ المَيتِ، فمن مات فجأةً ممتلئًا منَ الفضَلاتِ بُولِغ فيه، وإلَّا فلا.

وإنَّما يُكرَّر الإمرارُ (لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ) من فضَلاتٍ، ويكونُ عند الغُسلِ مَجْمَرةٌ مُتَّقدةٌ فائحةٌ بالطِّيبِ، ويُصَبُّ ماءٌ كثيرٌ؛ لئلَّا تظهَرَ رائحةُ ما يَخرُجُ.

(ثُمَّ يُضْجِعُهُ لِقَفَاهُ وَيَغْسِلُ بِيَسَارِهِ، وَ) الحالُ أنَّه (عَلَيْهَا خِرْقَةٌ) عانتَه، و(سَوْءَتَيْهِ) قُبُلَه ودُبُرَه وما حولَ ذلك، ويَغسِل ما على بَدنِه مِن قذَرٍ ونَحوِه.

(ثُمَّ) بعد إلقاءِ الخِرقةِ التي غسَلَ بها سَوْءتَيه وبعد غَسلِ يدِه بماءِ وأشنانِ إن تلوَّثَ (يَلُفُّ) خِرقةً (أُخْرَى) على يدِه اليُسرى.

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ١٠٠).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

 ⁽١) «الحاوي الكبير» (٣/ ٩).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٥/ ١١٨).

وَيُدْخِلُ إِصْبَعَهُ فَمَهُ وَيُمِرُّهَا عَلَى أَسْنَانِهِ وَيُزِيلُ مَا فِي مَنْخِرَيهِ مِنْ أَذًى، وَيُوضِئهُ كَالْحَيِّ ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسِدْدٍ وَنَحْوِهِ وَيُسَرِّحُهُمَا بِمُشْطٍ وَاسِعِ الأَسْنَانِ كَالْحَيِّ ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسِدْدٍ وَنَحْوِهِ وَيُسَرِّحُهُمَا بِمُشْطٍ وَاسِعِ الأَسْنَانِ بِرِفْقٍ، وَيَرُدُّ المُنْتَفَ إِلَيْهِ وَيَغْسِلُ شِقَهُ الأَيْمَنَ ثُمَّ الأَيْسَرَ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقْهِ الأَيْسَرِ فَيَ وَيَغْسِلُ شِقَهُ الأَيْمَنَ مِمَّا يَلِي القَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى القَدَمِ، ثُمَّ يُحَرِّفُهُ

(وَيُدْخِلُ إِصْبَعَهُ فَمَهُ وَيُمِرُّهَا عَلَى أَسْنَانِهِ) بشيءٍ من ماءٍ غيرَ فاتح فاه، وتقدَّم في شروطِ الصَّلاةِ في قولِ المَتنِ، فلو كان بفَمه سُكَّرةٌ أنَّ الأفصحَ حذفُ الميمِ من الفَم إذا أضيفَ.

(وَيُزِيلُ مَا فِي مَنْخِرَيهِ) بفتحِ الميمِ وكسرِ المُعجَمةِ (مِنْ أَذَى) بطرَفِ خِنصَرِه مع شيءٍ مِن ماءٍ.

(وَيُوَضَّئُهُ) بعدَ ما تقدَّم (كَالحَيِّ) أي: لوُضوئه في مضمضتِه إن كان فمُه منفتحًا واستنشاقِه و تثليثِهما لكن لا يبالغ فيهما.

(ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ) كَخَطْمِيّ، والسِّدْرُ أَوْلَى منه للنَّصِّ عليه في الحديث، (وَيُسَرِّحُهُمَا) أي: شَعْرَهُما إن تلبَّدَا (بِمُشْطٍ) بضمِّ الميمِ وليه في الحديث، (وَيُسَرِّحُهُمَا) أي: شَعْرَهُما إن تلبَّدَا (بِمُشْطٍ) بضمِّ الميمِ وكسرِها، وضمِّ الميمِ والشِّينِ (وَاسِعِ الأَسْنَانِ بِرِفْقٍ، وَيَرُدُّ المُنْتَتَفَ) مِن شعرِهما وشعرِ الإبط (إليه) بوضعِه معه في كفنِه، واختار المَاوَرْدِيُّ (۱) عدمَ دَفنِه معه.

(وَيَغْسِلُ) بعد ما سبَقَ وهو مُستَلقٍ على قَفاهُ (شِقَهُ الأَيْمَنَ) المُقبِلَ من عُنُقِه إلى شِقِهِ إلى آخرِ قَدمِه، (ثُمَّ الأَيْسَرَ) كذلك، (ثُمَّ يُحَرِّفُهُ) بتشديدِ الرَّاءِ أي: يُميلُه (إِلَى شِقِّهِ النَّهُ الأَيْسَرِ فَيَغْسِلُ شِقَّهُ الأَيْمَنَ مِمَّا يَلِي القَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى) آخرِ (القَدَمِ، ثُمَّ يُحَرِّفُهُ) ثانيًا

⁽۱) «الحاوي الكبير» (۳/ ۱۰).

إِلَى شِسَقِّهِ الأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ الأَيْسَرَ كَذَلِكَ، فَهَذِهِ غَسْلَةٌ وَتُسْتَحَبُّ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ وَأَنْ يُسَتَعَانَ فِي الأُولَى بِسِدْرٍ أَوْ خِطْمِيٍّ ثُمَّ يُصَبُّ مَاءٌ قَرَاحٌ مِنْ فَرْقِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ السِّدْرِ

(إِلَى شِعَّهِ الأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ) شِقَّه (الأَيْسَرَ كَذَلِكَ، فَهَذِهِ غَسْلَةٌ) واحدةٌ من غسَلاتِ التَّنظيفِ لا الغسَلاتِ المُعتدِّ بها.

(وَتُسْتَحَبُّ) للتَّنظيفِ (ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ) بماءٍ وسِدرٍ، فإن لم يحصُلِ التَّنظيفُ بالثَّالثةِ يزيدُ عليها ويوترُ بخَمسٍ أو سبع أو غيرِهما.

(وَ) يستحَبُّ (أَنْ يُسْتَعَانَ فِي الأُولَى) من غسَلاتِ التَّنظيفِ، وكذا في النَّانيةِ والنَّالثةِ من غسَلاتِه (بِسِدْرٍ أَوْ خِطْمِيًّ) بكسرِ الخاءِ كما قال الجَوْهَري (۱۱)، وبفتحها كما قال القاضي عِياضٌ (۱۲)، (ثُمَّ يُصَبُّ مَاءٌ قَرَاحٌ) بقافٍ وراءٍ خفيفةٍ مفتوحتين أي: خالصٌ، (مِنْ فَرْقِهِ) أي: وسطِ رأسِه، سمِّي بذلك؛ لأنّه موضعُ فَرْقِ الشَّعْر (إلَى) آخرِ (قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ السِّدْرِ) أو الخِطميِّ بالماءِ، وغسلَةُ السِّدر والتي أزيلَ بها السِّدرُ لا تحسبانِ من الثّلاثِ المُعتدِّ بها، وإنّما تُحسب منها غسلةُ القرَاحِ لتكونَ السِّدرُ به، يَسقُطُ بأولاها الواجبُ، وكان الأولى أن يقولَ أولاً: «ثمَّ يُصَبُّ مَاءٌ قراحٌ من فوقِه إلى قدمِه بعد زوالِ السِّدرِ، فهذه غسلةٌ»، ثمَّ يقولُ: «وتستحَبُّ ثانيةٌ وثالثةٌ كذلك» أي: يحتَّمان بالماءِ القراح في آخرهما، هذا ما يقتضيه كلامُهم في وثالثةٌ كذلك» أي: يحتَّمان بالماءِ القراح في آخرهما، هذا ما يقتضيه كلامُهم في كيفيةِ غُسلِ المَيتِ، وإن كان فَهمُه من المَتنِ عَسِرًا لِما فيه من تأخيرِ ما حقَّه التَقديمُ كها تقرَّر.

⁽١) الصحاح» للجوهري (٥/ ١٩١٥).

⁽٢) التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة (٢/ ٢٤٥).

وَأَنْ يُجْعَلَ فِي كُلِّ غَسْلَةٍ قَلِيلُ كَافُورِ وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ نَجَسٌ وَجَبَ إِزَالتَّهُ فَقَطْ، وَقِيلَ مَعَ الغَسْلِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الفَرْج، وَقِيلَ الوُضُوءِ وَيُغَسِّلُ الرَّجُلَ الرَّجُلُ، وَالمَرْ أَةَ المَرْ أَةُ

(وَ) يُستحَبُّ (أَنْ يُجْعَلَ فِي كُلِّ غَسْلَةٍ) بماءٍ قَراح من الغسَلاتِ الثّلاثِ إن لم يكن المَيتُ مُحرِمًا (قَلِيلُ كَافُورٍ) وهو ما لا يغيِّرُ الماءَ بخلافِ الكثيرِ وهو ما يُغيِّرهُ فيضرُّ إلَّا إذا كان صلبًا فلا يضرُّ؛ لأنَّه مجاورٌ، وتَركُ الكافورِ مكروةٌ على النَّصِّ، وأمّا المُحرِمُ فيحرُمُ وضعُ الكافورِ في ماءِ غُسلِه، ثمَّ بعد تكميل غُسلِه يُليَّنُ مَفاصِلُه ويُنشَّفُ قَطعًا تنشيفًا بليغًا، ولا يأتي في التَّنشيفِ هنا الخلافُ في تنشيفِ الحَيِّ.

(وَلَوْ خَرَجً) منَ المَيتِ (بَعْدَهُ) أي: غسلِه (نَجَسٌ) ولو مِن فَرج، وكذا لو وقعَ عليه في آخِر غُسلِه أو بعده (وَجَبَ إِزَالَتُهُ فَقَطْ، وَقِيلَ) فيما إذا لم يُكفَّنْ تجبُ إزالتُه (مَعَ الغَسْلِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الفَرْج، وَقِيلَ) في الخارج منه تجبُ إزالتُه مع (الوُضُوءِ) لا مع الغُسلِ، أمّا بعد التكفينِ فيُجزَم فيه بغَسل النَّجاسةِ فقط، وأمّا الخارجُ من غيرِ الفَرج فلا غسلَ به ولا وضوءَ جزمًا، واستعمل المُصنِّفُ في جرِّه للوُّضوءِ اللَّغةَ القليلةَ وهي جرُّ المُضافِ إليه مع حذفِ المُضافِ، والتَّقديرُ: وقيل مع الوُضوءِ.

ثمَّ شرَعَ في بيانِ الغاسل بقولِه: (وَيُغَسِّلُ الرَّجُلَ الرَّجُلُ، وَالمَرْأَةَ المَرْأَةُ) بنصب الأوّلِ منهما بخَطِّه؛ ليصحّ إسنادُ «يغسِّلُ» المُسنَدُ للمُذكّرِ للمَرأةِ، لوجود الفَصل بالمفعولِ كما في «أتى القاضي امرأةٌ»، ويجوز رفعُ الأوّلِ منهما، ويكون مِن عَطفِ الجُمل، ويُقدَّر في الجُملةِ المَعطُوفَةِ فعلًا مبدوءًا بعلامةِ التَّأنيثِ، وما ذكرَه المُصنِّفُ في المَيتِ الكبيرِ هو الأصلُ، وقد يغسِّلُ الرَّجلُ المَرأةَ وعكسُه كما سيأتي

081

وَيُغَسِّلُ أَمَتَهُ، وَزَوْجَتَهُ وَهِيَ زَوْجَهَا

قريبًا، وأمّا الصَّغيرُ من ذكر وأنثى أو خنثَى مُشكِل إذا لم يبلُغْ حدًّا يُشتهى مِثلُه فيُغسّله النَّوعانِ، وكذا الخُنثَى الكبيرُ إذا لم يحضُرْ مَّحْرَمٌ كما في «المجموع»(۱)، وإن اقتضى كلامُ «الرَّوضة»(۱) هنا أنّه لا يُغسل، وفي النكاحِ الأخذُ بالاحتياطِ، فيُجعَلُ في حقّ الرجلِ امرأةً، وفي حقّ النِّساءِ رجُلًا، وبحثَ بعضُهم (۱) في ميتٍ لا يُعرَف أرجُلُ هو أو امرأةٌ إلحاقَه بالخُنثى.

(وَيُغَسِّلُ أَمَتَهُ) ولو مستولدةً ومكاتَبةً ومُدبَّرةً إن لم يكنَّ مزوَّجاتٍ أو معتدَّاتٍ، قال في «الرَّوضة»(١) و «المجموع»(٥): والمُستبْرأةُ كالمُعتدَّةِ، ونوزعَ (١) في ذلك بجَوازِ نظرِها ولمسِها والخَلوةِ بها فالغُسلُ أَوْلى، وأمّا هنَّ فلا يُغسِّلنَ السَّيدَ.

(وَ) يُغسِّل (زَوْجَتَهُ) مسلمةً كانت أو ذمّية، وقيَّدها المَاوَرْدِيُّ() بما إذا رضي أولياؤها من أهل ملَّتِها، ولا يَمنَعُ من تغسيلِه زوجتَه نكاحُ أختِها ولا أربعٌ سِواها، ولو مات أحدُ الزَّوجينِ في عدّةِ طلاقٍ رجعيٍّ لم يكن للآخرِ تَغسيلُه، وكذا لو مات أحدُهما في عِدَّةِ شبهةٍ للغَير كما بحثه بعضُهم (١٠).

(وَهِيَ) تُغسِّل (زَوْجَهَا) ولو ذميةً، ولو انقضت عِدَّتُها بوضع حَمل عقبَ موتِه، ولو كان له زوجتان فأكثرَ وتنازعن في غسلِه أُقرِعَ بينهنَّ كما سيأتي في المسائلِ المنثورةِ.

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٤٧).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/١٣٧).

⁽٧) «الحاوى الكبير» (٣/ ١٧).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۰۵).

⁽٤) «روضة الطالبين» (٢/ ٤٠٤).

⁽٦) في الحاشية: «المنازع الإسْنَوي».

⁽A) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

وَيَلُفَّانِ خِرْقَةً وَلا مَسَّ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيُّ، أَوْ إِلَّا أَجْنَبِيَّةٌ يُمِّمَ فِي الأَصَحِّ و أَوْلَى الرِّجالِ به أَوْلاهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَبِهَا قَرَابَاتِهَا

(وَيَلُفَّانِ) ندبًا السَّيدُ في تغسيلِه أمتَه وأحدُ الزَّوجينِ في تغسيلِه الآخَرَ (خِرْقَةً وَلا مَسَّ) بينهما واقعٌ، فلو مسَّ صحَّ الغُسل، ولو لمسَ ميتةً بعد غسلِها أو وَطِئَها لم يجب عليها طهرٌ، لكن ينتقضُ وضوءُ الغاسل باللَّمسِ.

(فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ)ها (إِلَّا أَجْنَبِيُّ، أَوْ) لم يحضُره (إِلَّا أَجْنَبِيَّةٌ يُمِّمَ فِي الأَصَعِّ) فيهما، ولو يُمِّمَ المَيتُ لعَدمِ الماءِ ثمَّ وُجِد قبل الدَّفنِ وجب غُسلُه وإعادةُ الصَّلاةِ عليه، أو بعده لم يُنبش، ولو مات رجلٌ وهناك مسلماتٌ ورجالٌ كفّارٌ أُمِر الكفّارُ بغُسلِه وصلَّتِ النِّسوةُ، كما نقله الدَّارِميُّ عن النصِّ.

(و) إذا اجتمع مِن أقاربِ المَيتِ الذكرِ من يصلُحُ لغَسلِه كان (أَوْلَى الرِّجالِ به) في غَسْلِهِ (أَوْلاهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ) وسيأتي بيانُهم في الفَرعِ الآتي، ثمَّ الزَّوجةُ بعدَهم في الأصحِّ فيقدَّم رجالُ العَصباتِ، ثمَّ ذوو الأرحامِ، ثمَّ الأجانبُ، ثمَّ الزَّوجةُ، ثمَّ النِّساءُ المحارمُ، وكان ينبغي تقديمُ حكمِ أولويَّةِ الصَّلاةِ على حكمِ أولويَّةِ الصَّلاةِ على حكمِ أولويَّةِ الغُسل؛ لأنَّها مُرتَّبةُ على أولويَّةِ الصَّلاةِ.

(وَ) إذا اجتمع مِن أقاربِ المَيتةِ من يَصلُحُ لغَسلِها كان أولى النِّساءِ (وَ) إذا اجتمع مِن أقاربِ المَيتةِ من يَصلُحُ لغَسلِها كان أولى النِّساءِ (بِهَا) في غَسلِها ذَواتُ (قَرَابَاتِهَا) محارمَ كنَّ كبنتٍ، أو لا كبنتِ عمِّ، وفي «الصِّحاح»(۱): يقول: فو قَرَابَتِي، ولا يقول: هم قَرَابَتي، ولا: هم قَراباتي، والعامّةُ تقول ذلك.

⁽١) الصحاح» للجوهري (١/ ٢٠٠).

وَيُقَدَّمْنَ عَلَى زَوْجِ فِي الأَصَحِّ وَأَوْلاهُنَّ: ذَاتُ مَحْرَمِيَّةٍ ثُمَّ الأَجْنَبِيَّةُ ثُمَّ رِجَالُ القَرَابَةِ كَتَرْتِيبِ صَلَاتِهِمْ، قُلْتُ: إِلَا ابْنَ العَمِّ وَنَحْوَهُ فَكَالاً جْنَبِيِّ واللهُ أَعْلَمُ .، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ الزَّوْجُ فِي الأَصَحِّ و لا يُقَرَّبُ المُحْرِمُ طِيبًا

(وَيُقَدَّمْنَ عَلَى زَوْجٍ فِي الأَصَحِّ) المَنصُوصِ (وَأَوْلاهُنَّ: ذَاتُ مَحْرَمِيَّةٍ) وهي كلُّ امرأةٍ لو قُدِّرَت ذكرًا لم يحلَّ للميَّتةِ نِكاحُه، فإن استوت ثنتانِ منهنَّ في محرميَّةٍ فمَن في محلِّ العُصوبةِ كعَمَّةٍ أَوْلَى ممَّن ليست في محلِّها كخالةٍ، واللَّواتي لا محرميّة لهنَّ تُقدَّمُ منهن القُربى فالقُربى، ثمَّ بعدهنَّ ذواتُ الوَلاءِ.

(ثُمَّ الأَجْنَبِيَّةُ) وبحَث بعضُهم (١) تقديمَ محارمِ الرَّضاعِ على الأجنبيَّةِ، (ثُمَّ رِجَالُ القَرَابَةِ) من الأبوينِ أو أحَدِهما (كَتَرْتِيبِ صَلاتِهِمْ) في الفَرع الآي.

(قُلْتُ: إِلَّا ابْنَ العَمِّ وَنَحْوَهُ) وهو قريبٌ ليس بمَحرَمٍ، (فَكَالأَجْنَبِيِّ) أي: لاحقَّ له في غَسْلِها جزمًا، (واللهُ أَعْلَمُ).

(وَيُقَدَّمُ) في غسلِ الزَّوجةِ (عَلَيْهِمُ) أي: رجالِ القَرابةِ (الزَّوجُ) حُرَّا كان أو عبدًا (فِي الأَصَعِّ) وكلُّ مَن تَقدَّم شَرطُه الإسلامُ، وأن لا يكونَ قاتلًا للميتِ، ولمَن قُدِّم في الغُسلِ تَفويضُه لغيرِه بشرطِ اتِّحادِ الجِنسِ فليس لرَجلٍ تَفويضُه لامرأةٍ وعكسُه.

(و) يُستَنى من مشروعيةِ الطِّيبِ للمَيتِ أنَّه (لا يُقرَّبُ) المَيتُ (المُحْرِمُ طِيبًا) أي: يحرُمُ تَطييبُه وطرحُ الكافورِ في ماءِ غُسلِه كما تقدَّم ولو في كفنِه.

⁽١) في الحاشية: «الأذرعِيّ».

وَلا يُؤْخَذُ شَعَرُهُ وَظُفْرُهُ وَتُطيَّبُ المُعْتَدَّةُ فِي الأَصَحِّ وَالجَدِيدُ: أَنَّهُ لا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ المُحْرِمِ أَخْذُ ظُفْرِهِ وَشَعْرِ إِبِطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ، قُلْتُ: الأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ، واللهُ أَعْلَمُ

(وَلا يُؤْخَذُ شَعَرُهُ وَظُفْرُهُ) أي: يحرُمُ ذلك ولو تلبَّد شعَرُ المُحرمِ بصَمعِ ونحوِه، أو كان به قروحٌ مثلًا وجمُدَ دَمُها بحيث لا يُمكِنُ غَسلُه في المَسأَلتَينِ إلَّا بجَزِّ الشَّعرِ فيُجَزُّ كما بحثَه بعضُهم (١) فيهما.

(وَتُطَيَّبُ المُعْتَدَّةُ) المُحِدَّةُ في عدَّةِ وفاةٍ بعد حُرمةِ الطِّيبِ عليها في حياتِها (فِي الأَصَحِّ) وأمّا غيرُ المُحِدَّةِ كرَجعيَّةٍ وبائنِ ومفسوخٍ نِكاحُها وغيرُ المُحرِمةِ فيَحرُمُ فيهنَّ التَّطييبُ جَزمًا.

(وَالْجَدِيدُ: أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ) ولا يستحَبُّ جزمًا كما قال الرَّافِعِيُّ (١) (فِي غَيْرِ) المَيتِ (المُحْرِمِ أَخْذُ ظُفْرِهِ وَشَعْرِ إِبِطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ) وفي «الرَّوضة»(١) عن الأكثرينَ المُحْرِمِ أَخْذُ ظُفْرِهِ وَشَعْرِ إِبِطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ) وفي «الرَّوضة» (١) عن الأكثرينَ المتحبابُ ذلك، والقديمُ يُكرَه، وفي «المجموع» (١) أنّه يَتتبَعُ ما تحتَ ظُفرِه بعُودٍ.

(قُلْتُ: الأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ، واللهُ أَعْلَمُ) ولم يقُل: «قلتُ القديمُ»؛ لنقلِه في «المجموع»(٥) الكَراهة عن «الأم» و «المُختصرِ»، فلذلك عبَّر بالأظهرِ المُفيدِ؛ لأنَّ هذا القَولَ جديدٌ أيضًا، ولا يُحتَنُ المَيتُ ولا يُحلَقُ رَأْسُه إلَّا أن يكون مُحرِمًا بقي عليه الحَلقُ ومات فيُحْلَقُ رأسُه تكميلًا للنُّسكِ كما بحثة بعضُهم.



⁽٢) «الشرح الكبير» (٥/ ١٣٠).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٨٠).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ١٠٧).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٨٠).

(فَصْلُ) يُكَفَّنُ بِمَا لَهُ لُبْسُهُ حَيًّا، وَأَقَلُّهُ: ثَوْبٌ

(فَصُلُ) في تَكِفِيزِ لِكَيِّتِ وَحَمْلِ جَنَازَتِهِ

(يُكَفَّنُ بِمَا لَهُ) أي: بشَيء مِن جِنسِ ما يجوزُ له (لُبُسُهُ حَيًّا) فالتكفينُ بالحَريرِ للرَّجلِ حرامٌ إن وُجِد غيرُه، وللمَرأةِ مكروهٌ، وأشعر كلامُه بجَوازِ تكفينِ الصَّبيِّ بالحَريرِ، وبحث بعضُهم المَنعَ منه ومن التكفينِ بالثَّوبِ النَّجِسِ مع وجودِ غيرِه، وإن جاز لُبسُه خارجَ الصَّلاةِ.

ويعتبَرُ في الكفنِ حالُ المَيتِ، فالمُكثِرُ يكفّنُ من جِيادِ الثّيابِ، والمُتوسّطُ من وسَطِها، والمُقلُّ من خَشنِها، وفي جوازِ تكفينِ المُحِدَّةِ فيما حَرُمَ عليها لُبسُه الخلافُ في التّطييبِ، والأصحُّ الجَوازُ كما تقدَّم، وتكفينُ الرَّجلِ بالمُزعفرِ حَرامٌ، وبالمُعصفرِ مكروهٌ، كما جزم به المُصنَّفُ في المسائلِ المنثورةِ الآتية، واختار غيرُه الحُرمة، وفي «شرحِ مسلم»(١) كراهةُ التكفينِ في المُصبَّغاتِ ونَحوِها من ثيابِ الرّينةِ.

(وَأَقَلُّهُ: ثَوْبٌ) يستُرُ عورةَ المَيتِ على الأصحِّ في «الرَّوضة»(٢) و «المجموع»(٣) فيختلفُ قَدرُه بذكورةِ المَيتِ وأُنوثتِه وحرِّيتِه ورِقِّه كما يشير إليه كلامُه في «المجموع»، وبحث بعضُهم (٤) خلافه لزَوالِ الرقِّ بالمَوتِ، ولا يكفي عن الثَّوب

⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۱۰).

⁽١) «شرح النووي على مسلم» (٧/ ٨).

⁽٤) في الحاشية: «ابن الرُّ فْعَة».

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٩١).

وَلَا تُنَفَّذُ وَصِيَّتُهُ بِإِسْقَاطِهِ، وَالأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَةٌ

التَّطيينُ كما يُشعِر به كلامُه، قال بعضهم (۱): وهو متَّجةٌ، وقيل: أقلُّه ثوبٌ يستُر جميعَ بدنِ المَيتِ إلَّا رأسَ المُحرِمِ ووجه المُحرمةِ، وعليه جمعٌ كثيرٌ، وصحَّحه المُصنَّفُ في «مَنسكِه»، وعبارةُ المَتنِ كالمُحرَّرِ (۱) محتملةٌ لكلِّ من الوَجهينِ، ولم يُصحِّح الرَّافِعِيُّ في «الكبير» شيئًا منهما.

والثّوبُ الواحدُ حقُّ للهِ تعالى، (وَ) حينئذِ (لا تُنفّذُ) بضم المُثنَّاةِ الفَوقيَّةِ أُولَه، وتشديدِ الفاء، (وَصِيّتُ مُ بِإِسْقَاطِهِ) أي: الثَّوبِ الواحدِ، بخلافِ الثَّانِ والثَّالثِ فللميِّتِ وغريمِه إسقاطُهما، ولو رضي الغريمُ بالثّلاثةِ كُفِّن بها، وبحثَ بعضُهم (٣) فللميِّتِ وغريمِه إسقاطُهما، ولو رضي الغريمُ بالثّلاثةِ كُفِّن بها، وبحثَ بعضُهم النَّه لا يُزادُ على واحدٍ إن عصى بالدَّينِ كغصبِ أو مَطْل، ولو أوصى بساترِ العورةِ نُفِّذَت وصيتُه كما في «الرَّوضة» (١) خلافًا لِما في «المجموع» (٥)، ولو لم يوصِ فقال بعضُ الوَرثةِ: نُكفِّنُه بشوبٍ، وبعضُهم بثلاثةٍ ، أو اتَّفقوا على ثوبٍ، أو كان فيهم محجورٌ كُفِّنَ بثلاثةٍ في المَسائلِ الثّلاثِ، ولو كُفِّنَ من بيتِ المالِ لم يزِدْ على ثوبٍ، وكذا لو كُفِّنَ من مالِ المُسلمينَ عند فقدِه كما قال القاضي حُسين والبغويُّ (١)، أو من المَوقوفِ على التكفينِ كما أفتى به ابنُ الصَّلاح (٧).

(وَالأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ) أي: الذَّكرِ بالغَّاكان أو صبيًّا، كما سيأتي في المَسائلِ المنثورة، أو مُحرِمًا كما في «المجموع» (٨) عن القاضي أبي الطَّيبِ وغَيرِه (ثَلَاثَةٌ) إن لم يكفَّنُ

⁽٢) «المحرر» (ص ٨٣).

⁽٤) «روضة الطالبين» (٢/ ١١٠).

⁽٦) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٢٠).

⁽A) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٩٤).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ والإسْنَويّ».

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٩٥).

⁽٧) فتاوى ابن الصلاح (١/ ٢٥٩).

وَيَجُوزُ رَابِعٌ وَخَامِسٌ و لَهَا خَمْسَةٌ وَمَنْ كُفِّنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةٍ؛ فَهِيَ لَفَائِفُ وَإِنْ كُفِّنَ فِي خَمْسَةٍ؛ فَإِزَارٌ وَخِمَارٌ وَقَمِيصٌ فِي خَمْسَةٍ؛ فَإِزَارٌ وَخِمَارٌ وَقَمِيصٌ

من بيتِ المالِ ونحوِه كما تقدُّم، فلو زاد عليها لم يستحَبُّ كما في «الرَّوضة»(١)،.

(وَيَجُورُ) بلا كراهة (رَابِعٌ وَخَامِسٌ) وتكره الزِّيادةُ على الخامسِ لرجل أو امرأةٍ في المَشهُورِ، وإن أشعرَ كَلامُ المَتنِ بالحُرمةِ، وبحثَها في «المجموع» (٢) بل صررَّحَ بعضُهم (٣) بأنَّها الأصحُّ المُختارُ، وظاهرٌ أنَّ جَوازَ الخَمسةِ محَلُّه في ورثةٍ متبرِّعينَ ورضوا بها، فإن كان فيهم صغيرٌ أو مجنونٌ أو محجورٌ أو كان الوارثُ بيتَ المالِ فلا.

(و) الأفضَلُ (لَهَا) ولِلخُنثي (خَمْسَةٌ) مِنَ الأثوابِ.

(وَمَنْ كُفِّنَ مِنْهُمَا) أي: من ذكر أو أنثى (بِثَلَاثَةٍ؛ فَهِيَ) كلُّها (لَفَائِفُ) متساويةٌ في الأصعِّ، طُولًا وعرضًا، يأخذُ كلُّ منها جميع بَدنِ المَيتِ ليس فيها قميصٌ ولا عِمامةٌ إن كان رجلًا، وفي «المجموع» (١٠ عن النَّصِّ والأصحابِ أنَّ المُستحبَّ للرَّجل إزارٌ ولِفافتانِ، ثمَّ قال فيه: والمُرادُ بالإزارِ: المِئزرُ.

(وَإِنْ كُفِّنَ) رجلٌ (فِي خَمْسَةٍ زِيدَ قَمِيصٌ) إن لم يكن مُحرِمًا، (وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ) أي: اللَّفاتفِ.

(وَإِنْ كُفّنَتِ) المَرْأَةُ (فِي خَمْسَةٍ؛ فَإِزَارٌ) وهو ما يُؤتزَر به أي: يُشَدُّ في الوَسطِ كالمِئزِر، (وَخِمَارٌ) وهو ما يُخمَّر به الرَّأْسُ أي: يُغطَّى، (وَقَمِيصٌ) وهو الدِّرعُ

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٠٥).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٩٤).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۱۱).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَلِفَافَتَانِ وَفِي قَوْلٍ: ثَلَاثُ لَفَائِفَ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ وَيُسَنُّ الأَبْيَضُ وَمَحَلُّهُ أَصْلُ التَّرِكَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ وَكَذَا الزَّوْجُ فِي الأَصَحِّ

(وَلِفَافَتَانِ) ويكون القَميصُ بعدَ الإزارِ وبعدَه الخِمارُ وبعده اللِّفافتانِ، (وَفِي قَوْلٍ: ثَلاثُ لَفَائِف وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ) وقضيةُ «الوجيزِ» ترجيحُ هذا القَولِ.

(وَيُسَنُّ) الكَفَنُ (الأَبْيَضُ) والمغسولُ منه أَوْلَى من الجَديدِ كما سيأتي.

(وَ) الكَفَنُ (مَحَلُّهُ) في غيرِ زوجةٍ أو فيها وليس لزوجِها مالٌ (أَصْلُ التَّرِكَةِ) يُبدَأ به منها مع مؤنِ تَجهيزِه إلَّا أن يتعلق بعينها حقُّ كما سيأتي أولَ كتابِ الفَرائضِ، فيُقدَّمُ الحقُّ عليها، (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) في غيرِ صورةِ الاستثناءِ للمَيتِ تركةٌ (فَعَلَى) أي: فيُقدَّمُ الحقُّ عليها، (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) في غيرِ صورةِ الاستثناءِ للمَيتِ تركةٌ (فَعَلَى) أي: فكفَنُ ه يلزَمُ (مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ) أصل أو فرع، صغيرٍ أو كبيرٍ (وسَيِّدٍ) في عبدِه وأمِّ ولدِه ومكاتبِه، (وكذَا) محَلُّ الكفَنِ أيضًا (الزَّوْجُ) المُوسِدُ فعليه تكفينُ زوجتِه حُرَّةً كانت أو أمةً مع مؤنةِ تَجهيزِها وتجهيزِ خادِمِها (في الأصَحِّ) وبحث بعضُهم (١) وجوبَ مؤنةِ تجهيزِ الزَّوجةِ الأَمةِ على السَّيدِ إلَّا أن تكون مسلمةً ليلًا ونهارًا فتكونُ على الوَجهينِ في كفنِ الحُرَّةِ.

وعُرِفَ بِما شَرَحَ بِه كلامَ المَتنِ أَنَّ جِملةَ: «وكذا النَّوجُ»، عطَفٌ على جملةِ: «ومحَلُّه أصلُ التَّرِكةِ»، واندفع بذلك الاعتراضُ عليه من أنَّ ظاهِرَه أنَّ وجوبَ الكَفنِ على النَّوجِ إنَّما هو حيث لم يكن للزَّوجة مالٌ، وهو خلافُ ما في «الرَّوضة» (٢) كأصلها (٣)، وإذا امتنع المُوسرُ أو كان غائبًا فجُهِّزَت الزَّوجةُ من مالِها

⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۱۱).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) «الشرح الكبير» (٥/ ١٣٤).

وَتُبْسَطُ أَحْسَنُ اللَّفَائِفِ وَأَوْسَعُهَا وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا، وَكَذَا الثَّالِثَةُ وَيُلَدَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ حَنُوطٌ

أو غيرِه فللوَرثةِ الرُّجوعُ عليه بذلك إن فعلوا بإذنِ حاكمٍ يراه، وإلَّا ففيه احتمالٌ، والمُتبادِرُ الرُّجوعُ، والأشبَهُ المَنعُ كما لو أعسَرَ الزَّوجُ وكُفِّنت من مالِها أو غيرِه.

وإذا لم يكن للزَّوجِ مالٌ فتجهيزُ الزَّوجةِ في مالِها، ولا يجبُ عليه أيضًا تجهيزُ ناشزةٍ ولا صغيرةٍ لم تجب نفقتُها، ولو ماتت زوجاتُه دفعة بِهَدمٍ مثلًا ولم يجد إلَّا كفنًا فالقياسُ كما بحثه بعضُهم (١) الإقراعُ، أو تُقدَّمُ المُعسرةُ أو من يُخشى فَسادُها على نظرٍ في ذلك، وكذا لو مُتْنَ مُرتَّبًا هل تُقدَّم الأولى أو المُعسرةُ أو يقرعُ؟ فيه نظر أيضًا، وإذا لم يكن للميتِ مالٌ ولا مُنفِقٌ جهزَ من بيتِ المالِ، وإلَّا فعلى مياسيرِ المُسلمينَ ممَّن يلزَمُهم تجهيزُه، ولا يلزمُ في الصُّورتينِ إلَّا كفنٌ واحدٌ كما سبق.

(وَتُبْسَطُ) أَوَّلا (أَحْسَنُ اللَّفَائِفِ وَأَوْسَعُهَا) إِن تفاوتت سَعةً وحُسنًا، (وَالثَّانِيَةُ) وهي التي تلي الثَّانية فيهما فَوْقَ وهي التي تلي الثَّانية فيهما فَوْقَ الثَّانِيَةِ (وَيُسَذَرُّ) بمُعجَمة إِن لم يكن المَيتُ مُحرِمًا (عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ) من اللَّفائفِ قبلَ وضع الأخرى (حَنُوطٌ) بفتح المُهمَلة: اسمٌ لكلِّ طيبٍ خُلِط للمَيتِ، وقال الأَزْهَرِي(١): هو طيبٌ مشتملٌ على كافورٍ وصَنْدَلٍ أحمَرَ وذُرَيرَةِ قصَبِ.

وعليه فقولُه: «وَكَافُورٌ» مِن عطفِ الجُزءِ على الكلِّ؛ لأنَّه حينئذِ الجُزءُ الأعظمُ من الطِّيب.

(٢) «تهذيب اللغة» ١٧٥ (٢٢٦/٤).

(١) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

وَيُوضَعُ المَيِّتُ فَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ وَتُشَدُّ أَلْيَاهُ وَيُجْعَلُ عَلَى مَنَافِذِ بَدَنِهِ قُطْنٌ وَتُلَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَائِفُ وَتُشَدُّ، فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ نُزِعَ الشِّدَادُ وَلا يُلْبَسُ المُحْرِمُ الذَّكَرُ مَخِيطًا وَلا يُسْتَرُ رَأْسُهُ وَلا وَجْهُ المُحْرِمَةِ

وسُنَّ أولًا تبخيرُ اللَّفائفِ بعُودٍ لغيرِ مُحرِمٍ، (وَيُوضَعُ المَيِّتُ فَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًا) على قفاهُ (وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ) ويُسنُّ إكثارُه كما قال الإمامُ، فيوضع ذلك على مساجِدِه، فإن فضَلَ شيءٌ ففي رأسِه ولحيتِه، فإن فضَلَ ففي مغابِنِه، فإنِ اتسَعَ ففي جميع جسدِه إلَّا عورتَه، وإن عزَّ الكافورُ فالذّريرةُ.

(وَتُشَدُّ أَلْيَاهُ) بِخِرِقَةٍ بعد دسِّ قطنٍ حَلِيجٍ عليه حَنوطٌ وكافورٌ بين أليهِ حتى يصلَ لحَلْقةِ في الأصحِّ، وتكونُ الخِرقةُ يصلَ لحَلْقةِ في الأصحِّ، وتكونُ الخِرقةُ مشقوقة الطَّرفينِ تأخُذُ ألْيَيهِ وعائته وتُشَدُّ كما يُشَدُّ التُّبَّانُ الواسعُ، و «أَلْيَاه» بمُثنّاةٍ تحتيّةٍ، وفي لغةٍ بزيادةِ مثنّاةٍ فوقيّةٍ بعدها.

(وَيُجْعَلُ عَلَى مَنَافِذِ بَدَنِهِ) مِن أُذنيه ومَنخِريْهِ وعَينيه وجَوائفِه (قُطْنٌ) عليه حَنوطٌ وكافورٌ، (وَتُكَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَائِفُ) بأن يَثنِيَ أولًا الذي يلي شِقَه الأيسرَ على شِقّه الأيمنِ، ثمَّ يعكِسَ ذلك، ويجمَعَ الفاضلَ عندَ رأسِه ورِجليه، ويكونُ الذي عند رأسه أكثرَ، (وَتُشَدُّ) تلك اللَّفائفُ بشِدادٍ، وعن المُتَولِّي لا تُشَدُّ إن قرُبَ الطريقُ.

(فَإِذَا وُضِعَ) المَيتُ (فِي قَبْرِهِ نُزِعَ الشِّدَادُ) عنه.

(وَلا يُلْبَسُ المُحْرِمُ الذَّكَرُ مَخِيطًا) وما في معناه ممّا يَحرُم على المُحرِمِ لُبسُه، (وَلا يُسْتَرُ رَأْسُهُ وَلا وَجْهُ المُحْرِمَةِ) أي: يَحرُم ذلك، فلو خالف عصى الفاعل، ولا

وَحَمْلُ الجَنَازَةِ بَيْنَ العَمُودَينِ أَفْضَلُ مِن التَّرْبِيعِ فِي الأَصَحِّ وَهُوَأَنْ يَضَعَ الخَشَبَتَيْنِ المُقَدَّمَ تَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا، وَيَحْمِلُ المُوَّخَّرَ تَيْنِ رَجُلَانِ، وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ وَيَتَّا بَعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ وَالمَشْيُ أَمَامَهَا

فدية عليه على الصَّحيحِ، والخُنثى المَيتُ مُحرِمًا يكفي فيه كشفُ أَحدِهما على ما بحثه المُصنِّفُ، وقال بعضُهم (١): يجب إلحاقُه بالذَّكرِ احتياطًا.

(وَحَمْلُ الجَنَازَةِ بَيْنَ العَمُودَينِ أَفْضَلُ مِن التَّرْبِيعِ فِي الأَصَعِّ) وعبَّر في «الرَّوضة» (٢) بالصَّحيحِ، ثمَّ بيَّن حَملَها بيْن العَمودينِ بقولِه: (وَهُو أَنْ يَضَعَ الخَشَبَيَيْنِ المُقَدَّمَتَيْنِ) أي: العَمودينِ (عَلَى عَاتِقَيْهِ) تثنية عاتقٍ وهو ما بين المَنكِبِ الخَشَبَتَيْنِ المُقَدَّمَتَيْنِ) أي: العَمودينِ (عَلَى عَاتِقَيْهِ) تثنية عاتقٍ وهو ما بين المَنكِبِ والعنتِي، (وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا، وَيَحْمِلُ) الخَشبتينِ (المُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ) أحدُهما من الجانبِ الأيمنِ والآخَرُ من الأيسرِ، وجملةُ الحامِلينَ حينئذِ ثلاثةٌ.

(وَالتَّرْبِيعُ) أي: حملُ الجِنازةِ على كيفيته، وهي: (أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ) يضع أحدُهما العَمودَ الأيمنَ على عاتقِه الأيسَرِ والآخَرَ عَكْسُه، (وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ) يحملان كذلك، والأفضلُ الجَمعُ بين الكيفيَّتينِ المُتقدِّمَتينِ، ويحصلُ بحملِه تارةً كذا كما في «الرَّوضة»(٣) و «أصلها»(١)، وقال المَاوَرْدِيُّ (١): يحصُلُ بحملِ خمسةٍ؛ أربعةٌ مِن جوانبِها وواحدٌ بين العَمودينِ.

(وَالمَشْعُ أَمَامَهَا) أي: الجِنازةِ لماشٍ أو راكبٍ ذكرٍ أفضَلُ منه خَلْفَها كما في

(٢) «روضة الطالبين» (٢/ ١١٥).

⁽١) في الحاشية: «الأذرعي».

⁽٤) «المحرر» (ص ٥٩).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ١١٥).

⁽٥) «المحرر» (ص ٥٩).

بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ، وَيُسْرَعُ بِهِا إِنْ لَمْ يُخَفْ تَغَيُّرُهُ

«الرَّوضة»(١) و «أصلها»(١)، خِلافًا لِما قاله الرَّافِعِيُّ في «شرح مسندِ الشافعيِّ»(٢) تبعًا للخَطَّابِيِّ من أنَّ الرَّاكبَ يكونُ خَلْفَها، وهو ضعيفٌ.

وزاد على «المُحرَّر» قوله: (بقُرْبهَا) أي: بحيثُ لو التفتَ رَآها (أَفْضَلُ) منه ببُعدِها، والرُّؤيةُ تحصلُ مع البُعدِ عنها أيضًا، فلذلك ضبَطَ بعضُهم (١) القُربَ بالعُرفِ، ولو قال: «وأمامَها وبقُربِها» بالواوِ كان أَوْلَى؛ ليُفيدَ استحبابَ كلُّ من الثّلاثِ، أمّا المَرأةُ فيُكرَه لها تشييعُ الجِنازةِ إن لم يقتَرِنْ بمُحرَّم، ولا يُكرَهُ للمُسلم اتِّباعُ جنازةِ قريبه الكافر كما سيأتي في المَتنِ.

(وَيُسْرَعُ بِها) ندبًا فوقَ المَشي المُعتادِ ودون الخبَبِ بحيثُ لا يشقُّ على من تَبِعَها (إِنْ لَمْ يُخَفْ تَغَيُّرُهُ) فإن حيفَ تَغيُّرُ المَيتِ بالإسراع كانفجارِه فيتأنَّى بها، وإن خيفَ انتفاخُه بالتّأنّي زيدَ في الإسراع، واختار في «المجموع»(٥) تبعًا للمُتَوَلّي أنَّه يُستحَبُّ القيامُ للجنازةِ، وقال في زوائد «الرَّوضة»(٦) إنَّه مكروهٌ، وأنَّ المُتَولِّي انفردَ بالاستحباب.



⁽۱) «المحرر» (ص ٥٩).

⁽٣) «شرح مسند الشافعي» بتحقيقي (٤/ ٢٢٧).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٨٠).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٥/ ١٤٢).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٦) «روضة الطالبين» (٢/ ١١٦).

(فَصُلُ اللهُ)

لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ، أَحَدُهَا: النِّيَّةُ وَوَقْتُهَا كَغَيْرِهَا وَتَكْفِي نِيَّةُ الفَرْضِ وَقِيلَ: تُشْتَرَطُ نِيَّةُ فَرْضِ كِفَايَةٍ، وَلا يَجِبُ تَعْيِينُ المَيِّتِ فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ وَإِنْ حَضَرَ مَوْتَى نَوَاهُمْ فَرْضِ كِفَايَةٍ، وَلا يَجِبُ تَعْيِينُ المَيِّتِ فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ وَإِنْ حَضَرَ مَوْتَى نَوَاهُمْ

(فَصُلُ)

في صكلاةِ الميّتِ المسامِ غَيْرِ الشّهيدِ

(لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ) سبعةٌ:

(أَحَدُهَا: النَّيَّةُ) وتقدَّمَ الكلامُ عليها في باب صفةِ الصَّلاةِ، (وَوَقْتُهَا كَغَيْرِهَا) أي: كوقتِ نيَّةِ غَيرِها من الصَّلواتِ في وجوبِ قَرنِ النِّيةِ بتكبيرِ التَّحرُم، (وَتَكُفِي) فيها (نِيَّةُ) مُطلَقِ (الفَرْضِ) ولو تعيَّنت عليه، (وَقِيلَ:) لا تكفي، بل (تُشَعرَطُ نِيَّةُ فَرْضِ كِفَايَةٍ) ولعلَّ هذا الوَجة في مَن لم تتعيَّن عليه، وفي الإضافةِ إلى اللهِ تعالى الخلافُ السَّابق في باب صفةِ الصَّلاةِ.

(وَلا يَجِبُ تَعْيِينُ المَيِّتِ) باسمِه، كزيدٍ أو عمرٍ و أو رجلٍ أو امرأةٍ ، ولا معرفتُه كما في «المُحرَّر»(۱) ، وأمّا تعيينُه الذي يتميَّزُ به عن غيرِه كقوله: «أصلي على هذا» أو «الحاضرِ» أو «على من يُصلِّي عليه الإمامُ» فلا بدَّ منه ، (فَإِنْ عَيَّنَ) المَيتَ كزَيدٍ أو رجلٍ (وَأَخْطأً) ، فبانَ عَمْرًا أو امرأةً (بَطلَتُ) إلَّا أن يشيرَ إلى المَيتِ فيصحُّ في الأصحِّ.

(وَإِنْ حَضَرَ) ه (مَوْتَى) صلَّى على كلِّ منهم منفردًا، وإن شاء صلَّى عليهم صلاةً واحدةً، و (نَوَاهُمْ) بأن يَقصِدَهم في نيَّة صَلاتِه، ولو صلَّى على ميّتٍ وحيِّ دَفعة ظانًا حياتَه صحَّت على المَيتِ إن جهِلَ الحالَ.

⁽۱) «المحرر» (ص ۸٤).

الثَّانِي: أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ فَإِنْ خَمَّسَ لَمْ تَبْطُلْ فِي الأَصَحِّ وَلَوْ خَمَّسَ إِمَامُهُ لَمْ يُتَابِعْهُ فِي الأَصَحِّ وَلَوْ خَمَّسَ إِمَامُهُ لَمْ يُتَابِعْهُ فِي الأَصَحِّ بَلْ يُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ، الثَّالِثُ: السَّلَامُ كَغَيْرِهَا

وتجبُ على المأمومِ نيَّةُ الاقتداءِ، ولا يضرُّ اختلافُ نيَّةِ الإمامِ والمأمومِ كما سيأتي في قول المتن: «ولو نوى الإمام صلاة غائب» إلخ.

(الثَّانِي: أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ) بتكبيرةِ الإحرامِ، (فَإِنْ خَمَّسَ) عَمْدًا (لَمْ تَبْطُلْ) صَلاتُه (فِي الأَصَحِّ) أو سهوًا لم تبطُلْ جَزْمًا، ولا يدخلُ سُجودُ السَّهوِ فيها كما تقدَّمَ في بابه.

(وَلَوْ خَمَّسَ) أي: كبَّر (إِمَامُهُ) في صلاتِه خَمْسَ تَكْبِيراتٍ، وقلنا: لا يَبْطُلُ (لَمْ يُتَابِعْهُ فِي الْأَصَحِّ) وعبَّر في «الرَّوضة»(١) بالأظهرِ، وفي «المجموع»(١) بالمذهب، (بَلْ يُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ) هو مبنيُّ على الرَّاجِحِ أَنَّ الخامسةَ غيرُ مشروعةٍ ولا مُبطِلةٍ، وإلَّا وجبت المُفارقةُ، والمُصنِّفُ في «الأذكارِ(٣)» لم يخيِّر بل عيَّنَ الانتظارَ، والخلافُ المَذكُورُ في المتن قال بعضُهم (١): ليس في التَّحريم؛ لأنَّ التَّفريعَ على جُوازِ زيادةِ الخامسةِ، ويحتملُ أن يكونَ في الوُجوبِ أو الاستحبابِ.

(الثَّالِثُ: السَّلَامُ) وهو فيها (كَغَيْرِهَا) أي: كسلامِ غَيرِها من الصَّلواتِ في كيفيَّتِه وتع لَّدِه، ويستحبُّ هنا زيادةُ: «ورحمةُ اللهِ وبركاته»، وفي قول: لا يلتفتُ هنا في السَّلامِ بل يقتصرُ على تسليمةٍ واحدةٍ يَجعلُها تلقاءَ وجهِه، قال في «المجموع»(٥): وهو الأشهَرُ.

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۲٤).

⁽٣) «الأذكار» (ص٥٥٥).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٤٠).

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٣٠).

⁽٤) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

الرَّابِعُ: قِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ بَعْدَ الأُولَى، قُلْتُ: تُجْزِئُ الفَاتِحَةُ بَعْدَ غَيْرِ الأُولَى واللهُ أَعْلَمُ، الخَامِسُ: الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيهُ وَسَلَّهَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلاةَ عَلَى النَّانِيَةِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلاةَ عَلَى النَّالِ لا تَجِبُ

(الرَّابِعُ: قِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ بَعْدَ)ه أي: عقِبَ التكبيرةِ (الأُولَى) كما هو ظاهرُ كلامِ الغَزاليِّ، وصحَّحه المُصنِّفُ في «التِّبيان»(١) تبعًا لجَمع.

(قُلْتُ: تُجْزِئُ الفَاتِحَةُ بَعْدَ غَيْرِ الأُولَى) من الثّالثة والرَّابعة، وفي «الرَّوضة» ((قُلْتُ تُجْزِئُ الفَاتِحَةُ بَعْدَ غَيْرِ الأُولَى) من الثّالثة والرَّابعة، وفي «الرَّوضة» (كأصلها (٣) عن النّصِ: أنَّه لو أخَّرَ قِرَاءَتَهَا إلى التكبيرةِ الثّانيةِ بينَ القِراءةِ والصَّلاةِ على وفي «المجموع» (١٠): يجوز أن يجمع في التكبيرةِ الثّانيةِ بينَ القِراءةِ والصَّلاةِ على النَّبيّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، وفي الثَّالثةِ بين القِراءةِ والدُّعاءِ للمَيتِ، ويجوزُ إخلاءُ التكبيرةِ الأولى عن القِراءةِ.

(الخَامِسُ: الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ) عقِبَها، وبه صرَّح في «المجموع» (٥) نقلًا عن تصريح السَّرَخْسِي، وكأنّه ممَّن يرى تعيُّنَ الأولى للفاتحةِ، أمّا من يُجوِّزُها في غيرها فقياسُه تجويزُها في غيرِ الثّانيةِ، وأقَلُّها: «اللهمَّ صلِّ على محمدِ».

(وَالصَّحِيحُ) وبه قطع في «المجموع»(١) (أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الآلِ لَا تَجِبُ) فيها بل تُسَنُّ، وتردَّدَ في «الرَّوضة»(١) كأصلِها(١) في حكايةِ ما جَزَمَ به هنا من الخِلافِ فقال:

⁽١) «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص ١٢٩).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٥/ ١٦٨).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٣٥).

⁽٧) «روضة الطالبين» (٢/ ١٢٥).

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢/ ١٢٥).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٤١).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٣٥).

⁽A) «الشرح الكبير» (٥/ ١٦٩).

السَّادِسُ: الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ، السَّابِعُ: القِيَامُ عَلَى المَذْهَبِ إِنْ قَدَرَ وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ و إِسْرَارُ القِرَاءَةِ وَقِيلَ: يَجْهَرُ لَيْلاً

فيه قولان أو وجهان، ويُسَنُّ قبلَ الصَّلاةِ على رسولِ الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحَمدُ، وعَقِبَها الدُّعاءُ للمُؤمنينَ والمُؤمناتِ، ولا يُشتَرطُ ترتيبُ هذه الثَّلاثةِ.

(السَّادِسُ: الدُّعَاءُ) أي: ما يقع عليه اسمُ دُعاءٍ (لِلْمَيِّتِ) بخُصوصِه، وأقلُه: «اللهمَّ اغفِرْ لَهُ».

ووَقتُه (بَعْدَ) أي: عقب التكبيرةِ (الثَّالِثَةِ) فلا تجزئ في غَيرِها جزمًا كما في «المجموع» (١) ، ويُشكِلُ على تعيُّنِه في الثّالثةِ ما تقدَّم من جوازِ قراءةِ الفاتحةِ في غيرِ الأُولى فالدُّعاءُ أَوْلى منها بذلك، وأشعَرَ إطلاقُه كغيرِه بوجوبِ الدُّعاءِ لغيرِ مكلَّفٍ كصبيِّ ومن بلَغ مجنونًا ودام جنونُه إلى موتِه، وبحث بعضُهم (٢) عدمَ الوُجوبِ.

(السَّابِعُ: القِيَامُ عَلَى المَذْهَبِ إِنْ قَدَرَ) عليه فلا يجزئ مع قُدرتِه القعودَ إلَّا فيما استثني من الصُّورِ المُتقدِّمةِ في القُعود في المكتوبةِ مع قدرةِ القيام.

(وَيُسَـنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ) حـذو مَنكِبَيه (فِي التَّكْبِيرَاتِ) الأربع، وصفةُ الرَّفع هنا كما سبقَ في باب صفةِ الصَّلاةِ، ويضعُ يدَيه بعدَ كلِّ تكبيرةٍ تحت صدرِه.

(و) يُسَنُّ (إِسْرَارُ القِرَاءَةِ) للفاتحةِ فيها، صُلِّيتْ في ليل أو نهادٍ، (وَقِيلَ: يَجْهَرُ) بالفاتحةِ (لَيْلًا) ويُسِرُّ عقِبَ قِراءَتِها بالدُّعاءِ والصَّلاةِ على النبيِّ كما في «المجموع»(٣)، بخلافِ التكبيراتِ والسَّلام فيجهَرُ بها.

⁽٢) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٣٦).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٣٦).

وَالْأَصَحُ: نَـدْبُ التَّعَوُّذِ دُونَ الْافْتِتَـاحِ وَيَقُولُ فِـي الثَّالِثَةِ: اللَّهُمَّ هَـذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدُيْكَ إِلَى آخِرِهِ

(وَالأَصَحُّ: نَدْبُ التَّعَوُّذِ دُونَ الْإِفْتِتَاحِ) وعبَّر فيه في «الرَّوضة»(١) بالصَّحيح، ولا تُندَبُ السُّورةُ أيضًا، (وَيَقُولُ فِي) التكبيرةِ (الثَّالِثَةِ: اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدَيْكَ إِلَى آخِرِهِ) المَذكُورِ في «المُحرَّر»(١) وغيره، ولم يذكر المُصنِّفُ باقيَه استغناءً بشهرتِه، وهذا خاصُّ بالذَّكَر البالغ، أمّا الطِّفلُ فسيأتي ما يقول فيه، وأمّا المَرأةُ فيقول فيه، وأمّا المَرأةُ فيقول فيها، أو يُذكّرُه على فيقول فيها، أو يُذكّرُه على إرادةِ الشَّخصِ أو المَيتِ، أو يأتي بلفظٍ يشمل النَّوعَينِ ك «مَن».

وبحث بعضُهم (٣) أنّه يقولُ في ولدِ الزِّنا: «وابنُ أمَتِكَ». وفي الخُنثى: «هذا مَملوكُكَ».

وليس ما ذكره المُصنِّفُ من الدُّعاءِ منقولًا عن النبيِّ صَالَّلْهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ هكذا ولا عن أحدٍ من الصَّحابة، وإنَّما أخذه الشَّافعيُّ من مجموعِ أحاديث، ونقل التِّرمذيُّ (١٠) عن البُخاريِّ أنَّه قال: أصحُّ حديثٍ في هذا البابِ حديثُ عوفِ بنِ مالكِ أي الذي رواه مسلمٌ (٥) عنه أنّه قال: صلَّى رسولُ اللهِ صَالَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ على جنازةٍ فسمعتُه يقولُ: الله مَّ اغفِرْ له وارحَمْه وعافِه واعفُ عنه وأكرِمْ نُزُلَهُ ووسِّع مُدخَله واغسِلْه بماءٍ وثلج وبرَدٍ ونقه من الخَطايا كما نقيتَ الثوبَ الأبيضَ من الدَّنسِ وأبدِلْه دارًا خيرًا من دارِه وأهلًا خيرًا من أهلِه وزوجًا خيرًا من زَوجِه، وقهِ فتنةَ القَبْرِ وعذابَ النارِ.

⁽٢) «المحرر» (ص ٨٥).

⁽٤) «جامع الترمذي» (١٠٢٥).

⁽١) «روضة الطالبين» (٢/ ١٢٥).

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنُويّ».

⁽٥) «صحيح مسلم» (٩٦٣).

وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَلَكَمِنَا وَكُبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَلَكُمِنَا وَاللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَقَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَى الإِيمَانِ

ومعنى نُزُلِه: نَصيبُه من الجَنَّةِ، ومُدخَلِه: قَبْرُه، والجَمعُ بين غَسلهِ بالماءِ وما بعده للمُبالغةِ، ومعنى نَقِّه: طهِّرْه من أنواعِ الذُّنوبِ بأنواعِ المَغفرةِ، كما أنَّ الماءَ والثَّلجَ والبَرَدَ من أنواع المُطهِّرات.

(وَيُقَدِّمُ) ندبًا (عَلَيْهِ) أي: الدُّعاءِ السَّابِقِ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّنِنَا وَشَاهِدِنَا) أذا بلغ ، أو المُرادُ الصَّغيرُ في الصِّفاتِ لا في أي: حاضِرِنا (وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا) إذا بلغ ، أو المُرادُ الصَّغيرُ في الصِّفاتِ لا في العُمرِ، ويُحتمَلُ غيرُ ذلك، (وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأُنْنَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَنْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ العُمرِ، ويُحتمَلُ غيرُ ذلك، (وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأُنْنَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَنْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الإِسْلَامِ) وهو أعمالُ الجَوارِحِ من الطَّاعاتِ كتلفُّظِ بشهَادَتَينِ وصلاةٍ وزكاةٍ وصومٍ وحجٍ وغيرِ ذلك، ولا يخرجُ المُكلَّفُ عن عهدةِ التكليفِ بالإسلامِ إلَّا مع الإيمانِ بالمعنى الآتي.

(وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الإِيمَانِ) وهو تصديقُ القَلبِ بما عُلِمَ مجيءُ الرَّسولِ به من عندِ اللهِ ضرورةً من الدِّينِ، ولا يخرُجُ المُكلَّفُ عن عهدةِ التكليفِ بالإيمانِ إلاَّ مع التَّلفُظِ بالشَّهادتين من النَّاطقِ، قال بعضُ المُحقِّقينَ: وهُما واحدٌ بالنَّظرِ للمَاصَدَقَ وإن كانا مختلفي المفهومِ.

وإنَّما قدَّم هذا الدُّعاءَ على الذي قبلَه لثبوتِ لفظِه في «صحيحِ مسلم»(١) وتضمُّنِه الدُّعاءَ للمَيتِ، بخلافِ الذي قبله، فإنَّ بعضَه مرويٌّ باللَّفظِ، وبعضَه بالمعنى، وتبعَ

⁽١) في الحاشية: «هذا وهم، وإنما رواه الأربعة».

قلت: رواه أبو داود (۳۲۰۱)، والترمذي (۲۰۲۶)، والنسائي في «الكبرى» (۱۰۸۵۲)، وابن ماجه (۱٤۹۸) من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

وَيَقُولُ فِي الطِّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا لِأَبُوَيْهِ وَسَلَفًا وَذُخْرًا وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا وَثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا

المُصنِّفُ في الجَمع بين الدُّعاءَين «المُحرَّر»(١) و «الشَّرحَ الصَّغيرَ»، ولم يتعرَّضْ لذلك في «الرَّوضة»(٢) و «المجموع»(٣).

(وَيَقُولُ) نَدبًا (فِي) المَيتِ (الطَّفْلِ) أو الطِّفلةِ، والمُرادُ بهما: من لم يبلُغْ، ويُطلَقُ على الواحدِ والجَمعِ (مَعَ هَذَا الثَّانِي: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ) أي: الطِّفلَ (فَرَطًا) أي: سابقًا مهيَّنَا للمَصالحِ في الآخرةِ (لِأَبوَيْهِ) المُسلمينِ حيَّينِ كانا أو لا، (وَسَلَفًا وَذُخْرًا) بنالٍ مُعجَمةٍ، وفي «القاموس»(١): ذَخَرَه كمنَعه، ذُخرًا بالضمِّ، واذَّخره: اختاره واتَّخذَه.

(وَعِظَةً) هـو مصدرٌ بمَعنَى اسـمِ المفعـولِ أي: موعظـةً، (وَاعْتِبَارًا وَشَـفِيعًا) وحذف «لأبويه» من المعطوفاتِ، (وَثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا) التي تُوزَن بها أعمالُهما.

(وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا) وزاد على ذلك في «الرَّوضة» (٥٠ كأصلها (١٠ و المجموع» (٧٠): «ولا تَفْتِنْهُمَا بعدَه ولا تَحرِمْهُما أجرَه». ولو شكَّ في بلوغ المُراهقِ فالأحوَطُ كما قال بعضُهم (٨٠) أن يدعو بهذا الدُّعاء، ويخصَّ المَيتَ بالدُّعاء بعدَ الثّالثةِ، ولو شكَّ في حالِ الأبوينِ إسلامًا وضدَّه احتمَلَ أن يدعو به بناءً على الغالبِ والدَّارِ، أو يجتنبَ منه ما لا يجوزُ الدُّعاءُ به للكافرِ احتياطًا، أو يعلِّقَه على

⁽۱) «المحرر» (ص ۸۵).

 ⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۲٦).
 (٤) «القاموس المحيط» (ص ٩٩٥).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٣٦).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٥/ ١٨٠).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٢/ ١٢٧).

⁽A) في الحاشية: «الأذرعي».

⁽٧) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٣٨).

وَ فِي الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ، وَلَوْ تَخَلَّفَ المُقْتَدِي بِلَا عُذْرٍ فَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ، وَلَوْ تَخَلَّفَ المُقْتَدِي بِلَا عُذْرٍ فَلَا مُنْ يُكَبِّرُ المَسْبُوقُ، وَيَقْرَأُ الفَاتِحَةَ وَإِنْ كَلَمْ يُكَبِّرُ المَسْبُوقُ، وَيَقْرَأُ الفَاتِحَةَ وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ فِي غَيْرِهَا

إيمانِهما خصوصًا في ناحيةٍ يكثُرُ فيها السَّراريُّ الكوافرُ كالرُّومِ، ولو علم كُفرَهما كتبعيَّةِ الصَّغيرِ للسّابي حررُمَ الدُّعاءُ لهما بالمَغفرةِ والشَّفاعةِ ونَحوِهما، ولو علم إسلامَ أحدِهما وكُفرَ الآخرِ أو شكَّ فيه لم يخْفَ الحكمَ.

(وَ) يقولُ نَدبًا (فِي) التكبيرةِ (الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا) بفتحِ المُثنّاةِ الفَوقيّةِ وضمّها (أَجْرَهُ) أي: أجرَ الصَّلاةِ عليه، أو أجرَ المُصيبةِ به؛ فإنَّ المُسلمينَ في المُصيبةِ كالشَّيءِ الواحدِ، (وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ) بالابتلاءِ بما نهيتنا عنه من المعاصي، وزاد جمعٌ على هذا الدُّعاءِ: «واغفِرْ لنا وله». قال المُصنِّفُ: وتطويلُ الدُّعاءِ في الرّابعةِ مسنونٌ ثابتٌ في الحديثِ.

(وَلَوْ تَخَلَّفَ المُقْتَدِي) عن إمامِه بالتكبير (بِلَا عُذْرٍ) من نسيانِ أو عدم سماعِ تكبيرِ الإمامِ كما بحثَه بعضُهم (١) فيهما (فَلَمْ يُكَبِّرْ حَتَّى كَبَرَ إِمَامُهُ) تكبيرةً (أُخْرَى؛ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) وأشعرَ تعبيرُه به «أخرى» عدمَ البُطلانِ إذا لم يكبِّرِ المأمومُ الرَّابعةَ حتى سلَّمَ إمامُه، ولبعضِهم (١) فيه احتمالُ.

(وَيُكَبِّرُ المَسْبُوقُ، وَيَقْرَأُ الفَاتِحَةَ وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ فِي غَيْرِهَا) كصلاتِه على النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ

(١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٢) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

فَلَوْ كَبَّرَ الإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الفَاتِحَةِ كَبَّرَ مَعَهُ، وَسَقَطَتِ القِرَاءَةُ وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَفِي الفَاتِحَةِ تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي الأَصَحِّ وَإِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ تَذَارَكَ المَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا وَفِي قَوْلٍ: لا تُشْتَرَطُ الأَذْكَارُ

والدُّعاء، وهذا ظاهرٌ على قولِ من يعيِّنُ الفاتحة بعدَ الأولى، أمّا على ما تقدَّم في المَتنِ تبعًا للرَّوضةِ (١) كأصلها (٢) من إجزاءِ الفاتحةِ بعدَ غيرِ الأولى لا.

(فَلَوْ كَبَّرَ الإِمَامُ) تكبيرةً (أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ) أي: المأموم (فِي الفَاتِحَةِ) بأن كبَّرَ الإمامُ الثَّانيةَ عقِبَ تكبيرِ المأمومِ الأولى (كَبَّرَ مَعَهُ، وَسَقَطَتِ القِرَاءَةُ) عنه، وهذا أيضًا ظاهرٌ على تعيُّنِ الفاتحةِ بعد الأولى، أمّا على ترجيح المُصنَّفِ فلا.

(وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ) أي: المأمومُ (فِي) أثناءِ (الفَاتِحَةِ تَركَهَا وَتَابَعَهُ) أي: الإمامَ في التكبيرِ (فِي الأَصَحِّ) ولكن لا يُتِمُّها بعد التكبيرةِ الثَّانيةِ مع الصَّلاةِ على النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الأَصحِّ في «الرَّوضة» (٣) من احتمالي ابْنِ الصَّبَاغ، وقال في «المحموع» (١) إنّه مقتضى كلامِ الجُمهورِ، ونظر فيه بعضُهم (٥) على القولِ بأنَّ الفاتحة لا تتعيَّنُ بها الأولى، ولو لم يتابع الإمامَ وأكملَ القِراءة كان متخلفًا بغير عُذر كما قال بعضهم (١)، فإن أدرك التكبيرَ قبل تكبيرِ الإمامِ ما بعده صحَّتْ صَلاتُه، وإلَّا بَطلَت.

(وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَذَارَكَ المَسْبُوقُ) حتمًا (بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا) حتمًا في محتومها لا مندوبِها، (وَفِي قَوْلٍ: لا تُشْتَرَطُ الأَذْكَارُ) فيأتي المَسبُوقُ بباقي

(۲) «الشرح الكبير» (٥/ ١٨٣).

⁽١) «روضة الطالبين» (٢/ ١٢٨).

⁽۳) «روضه الطالبين» (۲/ ۱۲۸). (۳) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۲۸).

^{(3) «}المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٤١).

⁽٥) في الحاشية: «السُّبكي».

⁽٦) في الحاشية: «الشَّبكي».

وَيُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ لا الجَمَاعَةِ وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا بِوَاحِدٍ وَقِيلَ: يَجِبُ اثْنَانِ وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ وَلا يَسْقُطُ بِالنِّسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الأَصَحِّ

التكبيراتِ نسَـقًا، ومحَلُّ هذين القولَين عند رفعِ الجِنازةِ، فإن كانت باقيةً أو كانت الصَّلاةُ على غائبٍ أتى بالأذكارِ قطعًا، ويُسَـنُّ إبقاءُ الجِنازةِ حتى يُتِمَّ المَسبُوقُ ما بقي عليه ولا يضرُّ رَفعُها قبل إتمامِه لاغتفارِهم في الـدَّوامِ ما لا يُغتفَر في الابتداءِ، وعن والدِ الرُّويانِيِّ وَجهانِ في جوازِ الصَّلاةِ على جنازةٍ محمولةٍ قبلَ وَضعِها.

(وَيُشْتَرَطُ) في صلاةِ الجِنازةِ (شُرُوطُ) غَيْرِها منَ (الصَّلَاةِ) المكتوبةِ، وتقدَّمَت في بابِ شروطِ الصَّلاةِ، ويُزادُ عليها شروطٌ أُخَرُ تأتي في المَسائلِ المَنثورةِ، (لا الجَمَاعَةِ) فلا يشتَرطُ فيها، بل يُسنُّ.

(وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا) كما نصَّ عليه في «الجامعِ الكبيرِ» (بِوَاحِدٍ) ولو صبيًّا (وَقِيلَ: يَكِبُ) لإسقاطِ فَرضِها (اثْنَانِ) أي: صلاتُهما (وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ) هو منصوصُ «الأم»(۱) وقطع به جمعٌ كبيرٌ، (وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ) والأولُ والثّالثُ كما في «الرَّوضة»(۱) قولان، والثّاني والرّابع وجهانِ، ومن اعتبرَ العَددَ لم يفرِّقْ بين صلاةِ جماعةٍ أو فُرادى، وفي «المجموع»(۱) عن الأصحابِ: لو صلّى على الجِنازةِ عددٌ زائدٌ على المشروطِ وقعت صلاةُ الجَمع فرضَ كفايةٍ.

(وَلا يَسْقُطُ) فرضُ صلاتِها (بِالنِّسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الأَصَحِّ) وعبَّر في «الرَّوضة» (٤) بالصَّحيح، ولا يسقطُ أيضًا بهنَّ حيث هناك رجلٌ أو صبيٌّ مميِّزٌ، ولو

(٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/٢١٣).

⁽۱) الأم (٢/ ٢٢٧). (۲) «روضة الطالبين» (٢/ ١٢٩).

ب» (٥/ ٢١٣). (٤) «روضة الطالبين» (٢/ ١٢٩).

وَيُصَلِّى عَلَى الغَائِبِ عَنِ البَلَدِ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ وَتَصِحُّ بَعْدَهُ

عبَّر به كان أَوْلى، والخُنثى كالمَرأةِ، وعلى الأصحِّ لو لم يوجد إلَّا النِّساءُ صلَّيْن وسقطَ الفَرضُ بهنَّ، ويُسَنُّ أن يُصلِّينَ منفرداتٍ.

(وَيُصَلَّى) بالنَّيةِ (عَلَى) المَيتِ (الغَائِبِ عَنِ البَلَدِ) ولو قرُبَت المَسافةُ أو كان في غيرِ جهةِ القِبلةِ صُلِّي عليه، وفي معنى الغائبِ: من قُتِلَ ببلدٍ وأُخفِي قبرُه عن الناسِ، أمّا الغائبُ عن المَجلسِ وهو في البلدِ فلا يُصلَّى عليه في الأصحِّ، صغرَ البلدُ أو كبُر.

وجوّز بعضُهم صلاة المَحبوسِ على من مات بالبلدِ، وتردَّد بعضٌ آخَرُ فيمن ماتَ خارجَ السُّورِ هل يأتي فيه ما سبق في القَصيرِ، ولا يظهر فرقٌ مؤثرٌ بين صحَّةِ الصَّلاةِ على غائب بقربِه على نصفِ ميل مثلًا وبين عدم الصَّحَةِ على من مات بالبلدِ وبين المُصلِّي وموضعِ الصَّلاةِ عليه أميالٌ من تلك البَلدِ، وأمّا المَيتُ الحاضرُ فيُشتَر طُ لصحَّةِ الصَّلاةِ عليه كما سيأتي أن لا يتقدَّمَ المُصلِّي عليه، وأن لا يكونَ بينه وبينه أكثرُ من ثلاثِ مئةِ ذراعٍ تقريبًا كما قال الجُوَينيُّ، وأن لا يكونَ حائلٌ كما قال ابنُ كَجِّ.

(وَ) صلاةُ الجِنازةِ (يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ) وتأخيرُ ها عن الغُسلِ أو التَّيمُّمِ بعُدرٍ، فإن دُفِن المَيتُ قَبْلها أَثِمَ الدافنُ له، (وَ) لكن (تَصِحُّ) الصَّلاةُ (بَعْدَهُ) أي: الدَّفنِ لكن على القَبْرِ بشرطِ أن لا يتقدَّمَ عليه كما سيأتي في زيادةِ المُصنَّفِ مع الذي قبله.

وَالْأَصَحُّ: تَخْصِيصُ الصِّحَّةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ فَرْضِهَا وَقْتَ المَوْتِ وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَالٍ

(وَالأَصَحُّ: تَخْصِيصُ الصِّحَّةِ) للصَّلاةِ على القَبْرِ (بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ فَرْضِهَا وَقُتَ المَوْتِ) دونَ غَيرِه كصَبيِّ غيرِ مميِّزٍ عند المَوتِ، فلا تصحُّ صلاتُه جزمًا ولا المُميِّزِ على الأصحِّ.

(وَلا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَالٍ) ولا على قَبْرِ غيرِه من الأنبياءِ صلى الله عليهم وسلم.



فَرْعٌ

الجَدِيدُ: أَنَّ الوَلِيَّ أَوْلَى بِإِمَامَتِهَا مِن الوَالِي فَيُقَدَّمُ الأَبُ، ثُمَّ الجَدُّ وَإِنْ عَلا ثُمَّ الإِبْنُ، ثُمَّ الأَخُ، وَالأَظْهَرُ تَقْدِيمُ الأَخِ لِأَبُويْنِ عَلَى الأَخِ لِأَبِ

(فَرْعُ) في بيانِ الأَوْلَى بالصَّلاةِ على الجِنازةِ

وقد يُستشكَلُ ترجمةُ المُصنِّفِ لهذه الأولويّةِ بالفَرعِ؛ لأنَّ المَذكُورَ فيه وهو بيانُ أولويَّةِ بالفَرعِ؛ لأنَّ المُصلِّيَ ليس متفرِّعًا أولويَّةِ الصَّلاةِ؛ لأنَّ المُصلِّي ليس متفرِّعًا على الصَّلاةِ.

(الجَدِيدُ: أَنَّ الوَلِيَّ) وهو القَريبُ (أَوْلَى) أي: أحقُّ (بِإِمَامَتِهَا) أي: الصَّلاةِ (مِن الوَالِي) فلا يُقدَّمُ على القَريبِ غَيرُه، ولو أوصى بالصَّلاةِ، ويُقدَّم الأجنبيُّ الذَّكَرُ على القَريبِ الأنشى، والقَديمُ أنَّ الواليَ أولى ثمَّ إمامَ المَسجدِ ثمَّ الوَليَّ، ومحلُّ الخِلافِ كما أفهمه كلامُ «البيانِ» حيث لم تخَفْ من الوالي فتنةٌ، وإلَّا قُدِّم قَطعًا.

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۲۱). (۲) «الشرح الكبير» (٥/ ١٥٩).

⁽٣) في «المنهاج» (ص١٥٤) زيادة: «ثمَّ ابنُ الأخ لأبوين، ثم الأب».

⁽٤) في الحاشية: «الإسْنَوِي».

ثُمَّ العَصَبَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الإِرْثِ، ثُمَّ ذَوُو الأَرْحَامِ وَلَوِ اجْتَمَعَا فِي دَرَجَةٍ فَالأَسَنُّ العَدْلُ أَوْلَى عَلَى النَّصِّ

الأخِ الشَّقيقِ أن يكون هنا كذلك، ويجري الخلافُ في العَمَّيْنِ وابنَيْهِما وأحدُهما شقيقٌ وابنَي عمِّ أحدُهما أخٌ لأمِّ.

(ثُمَّ العَصَبَةُ) أي: باقيهم (عَلَى تَرْتِيبِ الإِرْثِ) فَيُقَدَّمُ عمُّ شقيقٌ، ثمَّ لأبٍ، ثمَّ ابنُ عصبتُه، عمِّ شقيقٍ، ثمَّ لأبٍ، ثمَّ بعد عصبةِ النَّسبِ عصبةُ الولاءِ، فيقدَّمُ المُعتِقُ، ثمَّ عصبتُه، وسبقَ في غسلِ المَيتِ أنَّ المُقدَّمَ فيه شَرطُه أن يكون وارثًا، حتى لا يُقدَّمَ القاتلُ مثلًا، قال بعضُهم (۱): والقياسُ هنا كذلك.

(ثُمَّ) بعد العَصبة (ذَوُو الأَرْحَامِ) وأريدَ بهم ما يشملُ الأخَ للأمِّ فيُقدَّمُ منهم أبو الأمِّ، ثمَّ الأخُ للأمِّ، ثمَّ العَمُّ للأمِّ، ولو غاب القَريبُ واستناب فنائبُه أحقُ من الحاضرِ البعيدِ، وأشعر سكوتُ المُصنِّفِ عن الزَّوجِ أنّه لا مدخلَ له في الصَّلاةِ على المَرأةِ وهو كذلك، بخلافِ الغسل والتكفينِ والدَّفنِ.

(وَلَوِ اجْتَمَعَا) أي: وليَّان (فِي دَرَجَةٍ) كابنينِ أو عمَّيْن وكلُّ منهما أهلٌ للصّلاةِ (فَالأَسَنُّ) أي: الأكبرُ في الإسلامِ منهما (العَدْلُ أَوْلَى) من الأفقَهِ (عَلَى النّصِّ) في المختصر، ونصّ في بقيّةِ الصّلواتِ على أنَّ الأفقه أولى من الأسنِّ، وقرَّر الجُمهورُ النّصينِ، فارِقِينَ بينهما بأنَّ الغَرضَ من صلاةِ الجِنازةِ الدُّعاءُ وهو من الأسنِّ أقربُ للإجابةِ، بخلافِ بقيَّةِ الصَّلواتِ المُحتاجةِ للفِقهِ.

⁽١) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

وَيُقَدَّمُ الحُرُّ البَعِيدُ عَلَى العَبْدِ القَرِيبِ وَيَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجُزِهَا وَتَجُوزُ عَلَى الجَنَائِزِ صَلَاةٌ

(وَيُقَدَّمُ الحُرُّ البَعِيدُ) كَعَمَّ حُرِّ (عَلَى العَبْدِ القَرِيبِ) كَأْخِ رقيقٍ، والبعيدُ والقَريبُ من زيادته على «المُحرَّر»(۱)، ولو اجتمع رقيقٌ فقيهٌ وحُرُّ غيرُ فقيهٍ قُدِّمَ الحُرُّ على الأصحِّ عند المُصنِّفِ كما في نظيرهِ من صلاةِ الجَماعةِ، وفي «المجموع» يقدَّمُ العَبدُ البالغُ على الصَّبيِّ الحُرِّ، وحيثُ اجتمعَ مستوونَ في الإمامةِ، فإن رَضُوا بتقديمِ واحدٍ فذاك، وإلَّا أُقرع بينهم، فلو صلَّى غيرُ من خرجت قرعتُه صحَّ.

(وَيَقِفُ) المُصلِّي نَدبًا من إمام ومنفرد (عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ) والمُرادُبه خلافُ المَرأةِ، (وَعَجُزِهَا) أي: المَرأةِ، والخُنثي مِثلُها.

(وَتَجُوزُ عَلَى الجَنَائِرِ صَلَاةٌ) واحدةٌ إن رضي أولياؤها بذلك، ويكون الإمامُ وليَّ السَّابِقةِ رَجُلًا كان مَيِّتُه أو امرأةً، وإن حَضرتِ الجَنائزُ معًا أُقرِع بينهم، ومن لم يرضَ بصلاةِ غيرِه صلَّى على ميتِه.

وفُهِم من قولِه: «ويجوزُ» أنَّ إفرادَ كلِّ جنازة بصلاة أفضلُ، وهو كذلك، وإذا التُفي بصلاة على جنائز فتوضع كُلُّها بين يدي الإمام في جهة القِبلة بَعضُها خلف بَعض، إلَّا إذا كان الجَميعُ خَناثى فيُجعَلون صفًّا واحدًا، ولا يُقدَّم واحدٌ على آخرَ؛ لاحتمال كونِه امرأة، ثمَّ إن حضرَت دَفعة واختلَف نَوعُها قُرِّبَ من الإمام الرَّجلُ لمم الصَّبيُ ثمَّ الخُنثى ثمَّ المَرأة، وإنِ اتَّحد قُرِّبَ إلى الإمام أفضلُهم بورَع ونحوِه ممّا يُرغَب في الصَّلاةِ عليه ولا عِبْرة بحُرِّيةٍ ورِقَّ لانقطاعه بالمَوتِ، فإنِ استووا في الفَضيلةِ وتنازعَ الأولياءُ فالقُرعة.

⁽۱) «المحرر» (ص ۸٦).

وَتَحْرُمُ عَلَى الكَافِرِ وَلا يَجِبُ غَسْلُهُ وَالأَصَحُّ: وُجُوبُ تَكْفِينُ الذِّمِّيِّ وَدَفْنُهُ وَلَوْ وَجِدَ عُضْوُ مُسْلِمٍ عُلِمَ مَوْتُهُ صُلِّيَ عَلَيْهِ

وإن حضرتِ الجَنائزُ متَرتبةً واتَّحد نوعُها لم تُنحَّ السّابقةُ لِلحُوقِ أفضلَ منها، وإنِ اختلف وسبَقَ رجلٌ أو صبيٌّ أُقِرَّ مكانَه، أو امرأةٌ ثمَّ حضرَ رجلٌ أو صبيٌّ قُدِّم عليها، وشرطُ المَيتِ المُصلَّى عليه الإسلامُ ولو ظنَّا كمَن جُهِلَ حالُه في دارِنا أو الغالبُ فيها المُسلمونَ.

(وَ) حين أَدِ (تَحْرُمُ) الصَّلاةُ (عَلَى الكَافِرِ) من حَربيِّ وذِميِّ، (وَلا يَجِبُ) على المُسلمينَ وغيرِهم (غَسْلُهُ) حَربيًّا كان أو ذِميًّا، لكن يجوزُ لهُم في قريبٍ وأجنبيًّ بل القَريبُ الكافرُ أحقُّ من المُسلمِ كما سيأتي، ويجوزُ للمُسلمينَ -ويُقاسُ بهم غيرُهم - تكفينُه ودفنُه.

(وَالأَصَحُّ: وُجُوبُ) أي: يجب على المُسلمينَ (تَكْفِينُ الذِّمِّيِّ وَدَفْنُهُ) حيث لا مالَ له ولم يوجَدْ له من تَلزَمُه نفقتُه كما بحثه بعضُهم (١)، ولا يجب تكفينُ الحَربيِّ قطعًا ولا دفنُه في الأصحِّ، والمُرتدُّ ونحوُه كالحَربيِّ.

(وَلَوْ وُجِدَ عُضْوُ مُسْلِمٍ) دونَ باقيه و (عُلِمَ مَوْتُهُ) أي: صاحبِ العُضوِ غُسّلَ وَوُورِيَ بخِرقةٍ و (صُلِّيَ عَلَيْهِ) بقصدِ حمله المَيتِ لا على العُضوِ وحدَه في الأصحِّ، ولو وُجِدَ ميتٌ ولم يُعلَمْ أمُسلمٌ أم كافرٌ حُكمُه كما قال بعضُهم كلقيطٍ، فإن وُجدَ في دارِ كفارٍ ولا مسلمَ فيها فكافرٌ، وإلَّا فمُسلمٌ في الأصحِّ، وفي «الكافي»: لو قُطِعَ رأسُ إنسانٍ وحُمِل إلى بلدٍ والجُثةُ في غيرِه صُلِّي على الجُثةِ حيث هي، وعلى الرَّأس حيث هو، ولا تكفي الصَّلاةُ على أحدِهما.

⁽١) في الحاشية: «الأذرعِيّ».

وَالسَّقْطُ، إِنْ اسْتَهَلَّ أَوْ بَكَى كَكَبِيرٍ وَإِلَّا فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الحَيَاةِ

وخرَجَ بالعُضوِ: الشَّعرُ والظُّفرُ ونحوُهما فلا يُصلَّى عليها عند الأكثرينَ كما في «المجموع»(١) خلافًا للروضة كأصلها.

وبمُسلم: عُضو الكافرِ، فلا يُصلَّى عليه.

وب «عُلِم موتُه»: ما إذا عُلِمَ حَياتُه كيدِ سارقٍ، أو جُهِلَ حالُه فلا يصلَّى عليه، وجميعُ ما ينفصلُ من الحَيِّ من شعَرٍ أو ظُفرٍ أو دَم أو عَلَقةٍ أو مُضغةٍ يُسنُّ دَفنُه.

(وَالسَّـقْطُ) بتثليثِ السِّينِ: الولدُ النَّازلُ قبلَ تمامِه، مأخوذٌ من السُّقوطِ، ويقال: سقَطَ الولدُ من بطنِ أمِّه ولا يقال: وقع.

(إِنْ) عُلِمَت حياتُه بأنِ (اسْتَهَلَ) أي: رفع صوتَه (أَوْ بَكَى) هو مشتقٌ من البُكاءِ بالقَصرِ: الدَّمعُ، وبالمَدِّ رفعُ الصَّوتِ، وإذا مات السَّقطُ فحُكمُه (كَكَبِيرٍ) فيغَسَّلُ ويُكفَّ نُ ويُصلَّى عليه، وذِكرُ البكاءِ بعدَ الاستهلالِ إعلامٌ بأنَّ كلَّا منهما دليلُ الحياةِ.

ونقل بعضُهم (٢) عن قضيةِ كلامِ المُصنِّفِ في مواضعَ أنَّه لو خرجَ بعضُ الجَنينِ حَيَّا وتُحُقِّق حياتُه وماتَ ولم ينفصل أنَّ حكمَه كمَن لم ينفصلُ منه شيءٌ، قال: وهو يُشعِرُ بعَدم الصَّلاةِ عليه، والوجهُ الجَزمُ بالصَّلاةِ.

(وَإِلَّا) أي: إن لم يُعلَمْ حَياتُه بعَدمِ استهلالِه أو بكائِه، (فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الحَيَاةِ

⁽٢) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

كَاخْتِلَاجٍ؛ صُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الأَظْهَرِ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا فِي الأَظْهَرِ وَلا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ، وَلا يُصَلَّى عَلَيْهِ

كَاخْتِلَاجٍ؛ صُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الأَظْهَرِ) وقطَع به في «المجموع»(١)، وغُسِّلَ قطعًا، وقيل: فيه القولان، ويُكفَّنُ ويُدفَن.

(وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ) أمارةُ حَياتِه (وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) زمنَ نفخِ الرُّوحِ عادةً (لَمْ يُكُفُ لَكُونَ فَيْ اللَّهُ الْمُعَلَقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقِ اللَّهِ اللَّهُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ الْمُعِلَقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلَقُ الْمُعِلَقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِي الْمُعْلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِ

(وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا) فصاعدًا لا يصلَّى عليه وجوبًا ولا جوازًا (فِي الأَظْهَرِ) ويغسَّلُ قطعًا، وكان ينبغي أن يقولَ في الجديد؛ لأنَّ مقابلَه قديمٌ، وإذا لم يظهر في السَّفْطِ خِلْقة كُظُفرٍ ونحوِه كفَتْ مُواراتُه على جهةِ التكفينِ أو غيرِه، فإن ظهرت فحكمُ التكفينِ التّامِّ حكمُ الغُسلِ، فحيث لم يجب، والدَّفْنُ واجبٌ جزمًا، وكذا المُواراةُ بخِرقةٍ بعد زمنِ نفخِ الرَّوحِ.

(وَلا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ، وَلا يُصَلَّى عَلَيْهِ) أي: لا يجوزُ كلُّ منهما سواءٌ الذَّكرُ والأُنْثى، والحرُّ والعَبدُ، والبالغُ والصَّبيُّ، والعاقلُ والمجنونُ، والعَدلُ والفاستُ، والأُنثى، والحرُّ والعَبدُ، والبالغُ والصَّبيُّ، والعاقلُ والمجنونُ، والعَدلُ والفاستُ، وسمِّي بذلك؛ لشَهادةِ اللهِ له ورسولِه بالجنّةِ، وقيل: لأنّه يشهدُ الجنّة حالَ موتِه، وقيل غيرُ ذلك.

(٢) في الحاشية: «ابن العراقي».

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٥٥).

وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الكُفَّارِ بِسَبِيهِ فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ أَوْ فِي قِتَالِ البُغَاةِ فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الأَظْهَرِ وَكَذَا فِي القِتَالِ لا بِسَبَيهِ عَلَى المَذْهَبِ.

(وَهُو) أي: الشَّهِيدُ الذي يَحرُمُ غُسلُه والصَّلاةُ عليه ضابطُه: أنّه (مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الكُفَّارِ) حَربيِّنَ أو مُرتدِّينَ أو أهلَ ذمّةٍ قصدوا قطعَ الطَّريقِ علينا ونحو ذلك، (بِسَبِهِ) أي: قتالِهم، سواءٌ قتَلَه كافرٌ أو مسلمٌ (۱۱)، عمدًا أو خطأً، أو عاد سلاحُه إليه، أو سقَطَ عن دابّتِه، أو رَمَحَتْه هي أو غيرُها، أو تردَّى في بئرٍ، أو انكشَفَ الحَربُ عنه ولم يُعلَمْ سببُ قتلِه، وإن لم يكن عليه أثرُ دم أو نحوُ ذلك، وربَّما يُشعِر كلامُه بأنَّ المُشركينَ لو انهزموا فتَبِعَهم مسلمٌ فكرُّوا عليه فقتلوه أنّه لا يكونُ شهيدًا لكونه لم يمن في قتالِ الكفّارِ، واستبعده بعضُهم.

(فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ) أي: القتالِ وفيه حياةٌ مستقرّةٌ بجِراحةٍ فيه تقطَعُ بموتِه منها، سواءٌ أكلَ أو شرِبَ أو صلّى، طال الزَّمنُ أم لا فغيرُ شهيدٍ في الأظهرِ، ولو انقضى القتالُ وحركةُ المجرُوحِ فيه حركةُ مذبوحٍ فشهيدٌ جزمًا، أو تُوقِّعَ حياتُه فليس بشَهيدٍ جزمًا.

(أَوْ) ماتَ عادلٌ (فِي قِتَالِ البُغَاةِ) له (فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الأَظْهَرِ) فإن كان المَقتُولُ مِن أهلِ البَغي فليس بشهيدٍ جزمًا، (وَكَذَا) لو مات (فِي القِتَالِ لا بِسَبَيهِ) أي: القتالِ كموتِه فَجأةً أو بمَرضِ أو قتلَه مسلمٌ عمدًا فَغَيْرُ شَهِيدٍ (عَلَى المَذْهَب).

والشُّهداءُ كما في «المجموع»(٢) ثلاثةٌ: شهيدٌ في حكم الآخرة بالنَّظرِ للتَّوابِ، وحكمِ الدُّنيا بالنَّظرِ لعدمِ غُسلِه وصلاتِه؛ وهو من قاتَلَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي

⁽١) في الحاشية: «الذي قتله مسلم ليس بشهيد، فاعلمه، وبيانه في كلامه هو».

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٦٤).

وَلَوِ اسْتُشْهِدَ جُنُبٌ فَالأَصَحُّ: أَنَّهُ لا يُغَسَّلُ وَأَنَّهُ تُزَالُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ وَيُكَفَّنُ فِي ثِيَابِهِ المُلَطَّخَةِ بِالدَّم

العُليا، وشهيدٌ في حكم الآخرة لا في حكم الدُّنيا؛ ومنه المقتولُ ظلمًا من غيرِ قتالٍ والمبطونُ والمطعونُ وطالبُ العِلمِ المَيتُ على طلبِه والمَيتُ غرَقًا أو عِشقًا أو الميتَّةُ طَلْقًا، وقيَّدَه بعضُهم (١) بأن لا يكونَ الحَملُ من زِنًا، وشهيدٌ في حكم الدُّنيا فقط كمن قاتل رياءً، ومن قُتِلَ في الحَربِ مُدبِرًا غيرَ متحرِّفٍ لقتالٍ أو متحيِّزٍ إلى فئة يستنجدُ بها.

(وَلَوِ اسْتُشْهِدَ جُنُبٌ فَالأَصَحُّ: أَنَّهُ لا يُغَسَّلُ) عن الجنابةِ أي: لا يجوزُ ذلك، ومنقطعة حيضٍ أو نِف اسٍ كجنب، ولا خلاف أنّه لا يُغسَّلُ بنيّةِ غُسلِ المَوتِ، (وَ) الأصحُّ (أَنَّهُ) أي: الشَّهيدُ (تُزَالُ) حتمًا (نَجَاسَتُهُ) بغسلِها (غَيْرَ الدَّمِ) مُتعَلِّقُ بالشَّهادةِ فيحرُمُ إِذَ التَّه.

وأشعر قولُ «المُحرَّر»(٢) أنَّ النَّجاسة التي أصابته لا بسببِ الشَّهادةِ تُزَال أنّه لا فرق في إزالتِها بين أن يزولَ معها دمُ الشَّهادةِ أم لا؟ بخلافِ تعبيرِ المَتنِ.

(وَيُكَفَّنُ) الشَّهِيدُ ندبًا (فِي ثِيَابِهِ المُلَطَّخَةِ بِالدَّمِ) وللوَرثةِ تَكفينُه في غيرها، أمّا ثيابُ الحَربِ كدِرع وخُفِّ وجِلدٍ ونحوها فيُنزَع، ولو كان مُحرِمًا، ولبِسَ مَخيطًا نُزع أيضًا، ولو كان ثُوبُه نَفيسًا يُعَدُّ التكفينُ به سرَفًا، والوارثُ ممَّن لم يُعتبَرُّ رِضاهُ لحَجْرٍ، أو كان غائبًا فيحرُمُ التكفينُ فيه على ما بحثه بعضُهم (٣).

⁽٢) «المحرر» (ص ٨٧).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِغًا ثُمِّمَ

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِغًا تُمِّمَ) حتمًا عند المُكْنةِ، قال بعضهم (۱): وهو ظاهرٌ على القَولِ بوُجوبِ تعميمِ الكَفنِ بدنَ المَيتِ، أمّا على أنّ الواجبَ ساترُ العَورةِ فقط فلا تتميم، وعبارةُ «المجموع» (۲) واضحةٌ في المُرادِ، وهي وإن لم يكن ما عليه كافيًا للكَفنِ الواجبِ وجب إتمامُه، ولك أن تقولَ: قولُ المَتنِ «تُمّمَ عليه» أي: وجوبًا إلى أن يَتِمّ الكَفنُ الواجبُ، وندبًا إلى أن يتمّ المَندُوبُ.



(٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٠٣).

(١) في الحاشية: «الشُّبكي ومن تبعه».

(فَصُلْ)

أَقَلُّ القَبْرِ: حُفْرَةٌ تَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ وَيُنْدَبُ أَنْ يُوسَّعَ القَبْرُ وَيُعَمَّقَ قَامَةً وَبَسْطَةً

(فَصْلُ) في دَفْنِ الميِّتِ وَمَا يُفْعَلُ قَبَلُهُ وَبَعَدَهُ

(أَقَـلُ القَبْرِ: حُفْرةٌ) بعدرَدْمِها (تَمْنَعُ الرَّائِحَةَ) من المَيتِ أن تَظهرَ، (وَ) تمنعُ (السَّبُعَ) نبشَ تلك الحُفرة لأكلِ المَيتِ، بحيث يَعسُرُ عليه نَبشُها، واحتُرزَ به «حُفرة» عن وضع المَيتِ على وجهِ الأرضِ، وجَعلِ الحِجارةِ عليه بحيث يمنعُ الرَّائحة والسَّبُعَ فإنَّه لا يكفي على ما بحثه المُصنِّفُ آخرَ كتابِ السَّرقةِ من «الرَّوضة»(١) ودلَّ عليه كلامُ الرَّافِعِيِّ (١)، قال: والغَرضُ من ذِكْرِ منعِ الرَّائحةِ والسَّبُعِ إن كانا متلازمَين عليه كلامُ الرَّافِعِيِّ (١)، قال: والغَرضُ من ذِكْرِ منعِ الرَّائحةِ والسَّبُعِ إن كانا متلازمَين بيانُ فائدةِ الدفنِ، وإلَّا فبيانُ وجوبِ رعايتِهما فلا يكفي أحدُهما، ومنعَ بعضُهم (١) التَّلازمَ بالفساقي المُعدَّةِ لجمع المَوتى، فإنَّها تمنع السَّبُعَ ولا تكتُمُ الرَّائحة، ومَنعَ الرَّائحة، ومَنعَ الاكتفاءَ بها في الدَّفنِ، وأفتى بعضٌ آخرُ بالاكتفاءِ بها إن منعت الرَّائحة.

(وَيُنْدَبُ أَنْ يُوسَّعَ القَبْرُ) بِالزِّيادةِ في طولِه وعَرضِه، (وَيُعَمَّقَ) بِالزِّيادةِ في النُّزولِ، و (وَيُعَمَّقَ) بِعينٍ مهملةٍ كمَا قال الجَوْهَرِيُّ (٤)، وحكى غيرُه الإعجام، وقُرِئ به شَاذًا ﴿ مِن كُلِّ فَجٌ عَمِيقٍ ﴾ (٥) (قَامَةً) أي: قَدْرَها من رجل معتدلٍ كما قال المُصنِّفُ، (وَبَسْطَةً) ليديه مرفوعتين، وعبارةُ الرَّافِعِيِّ وغيرِه: والاعتبارُ بالرَّبْعةِ من الرِّجالِ، ومقدارُ قامةِ الرَّجلِ إذا وقف باسطًا يديه: ثلاثةُ أذرُعٍ ونصفٌ عندَ الرَّافِعِيِّ (١) تبعًا

⁽٢) «الشرح الكبير» (٥/ ٢٠١).

⁽٤) الصحاح» للجوهري (٤/ ١٥٣٣).

⁽٦) «الشرح الكبير» (٥/ ٢٠١).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱۰/ ۱۵۳).

⁽٣) في الحاشية: «ابن العراقي».

⁽٥) سورة الحج: ٢٧.

وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِن الشَّـقِّ إِنْ صَلْبَتِ الأَرْضُ وَيُوضَعُ رَأْسُـهُ عِنْدَ رِجْلِ القَبْرِ وَيُسَلُّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ وَيُدْخِلُهُ القَبْرَ الرِّجَالُ

للمَحَامِلِيِّ، والصَّوابُ كما في «الرَّوضة»(١) تبعًا للجُمهورِ أنَّها أربعةُ أذرع ونصفٌ، وفي «الدَّقائقِ»(١) أنَّهم غلَّطُوا المَحامِلِيَّ في ذلك. قال بعضهم (٣): وفي التَّغليطِ نظرٌ إن حمَلوا على الذِّراعِ المعروفِ والقامةِ المُعتدلةِ، ويكونُ ما قاله الجُمهورُ محمولًا على ذراعِ اليدِ.

(وَاللَّحْدُ) بفتحِ اللَّمِ وضمِّها وسكونِ الحاءِ فيهما، أصلُه المَيلُ، والمُرادُ به هنا أن يُحفَرُ في أسفلِ جانبِ القَبْرِ من القِبلةِ قدرَ ما يسَعُ المَيتَ ويَستُرُه (أَفْضَلُ مِن الشَّقِّ) بفتحِ المُعجمةِ بخَطِّه، وهو الحَفرُ في أرضِ القَبْرِ كالنَّهرِ ويُبنى جانِباه بحجرٍ أو غيرِه، ويوضَعُ المَيتُ بينهما ويُسقَفُ بحجرٍ أو غيرِه ممّا لم تمسّه نارٌ، ويُرفَع السَّقفُ قليلًا بحيث لا يُصيبُ المَيتَ هذا (إِنْ صَلُبَتِ الأَرْضُ) فإن كانت رخوةً يُخشى انهيارُها فالشَّقُ فيها أفضلُ من اللَّحْدِ، وفي «لسانِ العربِ» (٤٠): الشَّقُ مصدرُ شقَقتُ العُودَ شقًا، والشَّقُ : الموضِعُ المشقوقُ، كأنّه سُمِّي بالمَصدرِ فجَمعُه شقوقٌ، وقال اللَّحْيانِيُّ (٥٠): الشَّقُ المَصدرُ والشَّقُ الاسمُ.

(وَ) المَيتُ (يُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ) أي: مُؤَخَّرِ (القَبْرِ) وهو ما يكونُ رِجلُ المَيتُ بعد وضعِه فيه عند سُفلِه، (وَيُسَلُّ) المَيتُ (مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ) سَلاً (بِرِفْقِ) لا بعُنفٍ (وَيُدْخِلُهُ القَبْرَ الرِّجَالُ) وإن كان المَيتُ أنشى، وفي «المجموع»(١٠): ويتولَّى

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۳۲).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ كالسبكي».

⁽٥) «لسان العرب» (١٨١/١٨١).

⁽٢) «دقائق المنهاج» (ص ٥٠).

⁽٤) «لسان العرب» (١٨١/١٨).

^{(7) &}quot;llaranga m_{c} - llasin (0/ χ).

وَأَوْلَاهُمْ الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ قُلْتُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً فَأَوْلَاهُمْ الزَّوْجُ وَاللهُ أَعْلَمُ وَيَكُونُونَ وِثْرًا

النِّساءُ حملَ المَرأةِ منَ المُغتسَلِ إلى الجِنازةِ، وكذا تسليمُها لمَن في القَبْرِ وكذا حلُّ ثيابها فيه.

(وَأُولاهُمْ) أي: الرِّجالِ، بإدخالِ المَيتِ القَبْرَ إِن كَانْ رَجِلاً (الأَحَقُّ بِالصَّلاَةِ عَلَيْهِ) وأطلقَ الأَحَقِّة هنا وبيَّنها في «المجموع» (١) بالأَحَقِّة من حيثُ القُربُ والدَّرجةُ لا من حيثُ الصِّفاتُ؛ لأنَّ الأسَنَّ والأقربَ يُقدَّمانِ على الأفقهِ في صلاةِ المَيتِ، وههنا بالعكس، فإنَّ الأفقة - وليس المُرادُ به الأعلمَ بالأحكامِ، بل الأعلمُ بإدخالِ المَيتِ القَبْرَ- يُقدَّمُ على الأقرب والأسَنِّ.

وأمّا الأولويّةُ فيما إذا كان المَيتُ أُنْمَى فأشار إليه بقولِه: (قُلْتُ) كالرَّافِعِيِّ ((إِلَّا وَعِيِّ ((إلَّ وَجُ) وإن المَيتُ (الْمَرَأَةَ مُزَوَّجَةً فَأَوْلاهُمْ) أي: الرِّجالِ بإدخالِها القَبْرِ (الزَّوْجُ) وإن لم يكن له حقٌ في الصَّلاةِ عليها (وَاللهُ أَعْلَمُ) وبعد الزَّوجِ يُقدَّمُ المَحارمُ: الأبُ، ثمَّ الأبُ ثمَّ الابنُ، ثمَّ الأخُ الشَّقيقُ، ثمَّ لأبِ، ثمَّ ابنُ الأخِ الشَّقيقِ، ثمَّ للأبِ، ثمَّ الأخِ الشَّقيقِ، ثمَّ الأخُ المَّ عَمَّ الأخُ المَّ عَلَيْ الخَالُ، ثمَّ العَمُّ للأُمِّ، فإن لم يكن أحدٌ من المَحارمِ فعَبيدُها وهُم أحقُ من بني عَمِّها، فإن لم يكن لها عبيدٌ فأجانبُ خصيانٌ، فإن لم يكونوا فأهلُ الصَّلاحِ الأجانب، وإذا استوى اثنانِ في درجةٍ قُدِّم أَفقَهُهما بإدخالِه القَبْرَ.

(وَيَكُونُونَ وِثْرًا) ثلاثةً فأكثرَ في ميتٍ لا يستقبلُ الواحدُ بإدخالِه القَبْرَ، فإن استقلَّ به واحدٌ كالطِّفل فظاهرٌ.

⁽٢) «الشرح الكبير» (٥/ ٢٠٠).

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٨٨).

وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ عَلَى يَمِينِه لِلْقِبْلَةِ وَيُسْنَدُ وَجْهُهُ إِلَى جِدَارِهِ وَظَهْرُهُ بِلَبِنَةٍ وَنَحْوِهَا وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ بِلَبِنٍ وَيَحْثُو مَنْ دَنَا ثَلَاثَ حَثَيَاتِ ثُرَابٍ

(وَيُوضَعُ) المَيتُ (فِي اللَّحْدِ) أو الشَّقِّ (عَلَى يَمِينِه) ندبًا (لِلْقِبْلَةِ) حتمًا، فلو دُفِنَ كما سيأتي في زيادة المُصنَّفِ مستدبرَها أو مستلقيًا نُبِشَ ووُجِّه لها ما لم يتغيَّر، ولو وُضِع على يساره للقِبلةِ كُرِه، والذِّميَّةُ التي في بَطنِها جنينٌ مسلمٌ ميِّتٌ يُستقبَلُ به القِبلةُ بجعلِ ظهرِ أمِّه لها، وتدفنُ هذه المَرأةُ بين مقابرِ المُسلمينَ والكفّارِ وإن لم ينفخ فيه الرُّوحُ دفنَها أهلُها حيث شاؤُوا.

(وَيُسْنَدُ) ندبًا (وَجْهُهُ إِلَى جِدَارِهِ) بأن يُدنى من جِدارِ اللَّحدِ فيُسنَدُ وَجهُهُ ورِجْلاه إليه، ويكون في باقي بَدنِه بعضُ تجافٍ على هيئةٍ قريبةٍ من الرَّاكع.

(وَ) يُسنَدُ (طَهْرُهُ بِلَبِنَةٍ وَنَحْوِهَا) كَحَجِرٍ، (وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ) أو الشَّقِّ بفتحِ الفاءِ وسكونِ المُثنَّاةِ الفَوقيَّةِ (بِلَبِنٍ) وهو طوبٌ لم يُحرَقْ، وينبغي كما قال بعضُهم (١١) أن يكون عددُ اللَّبِن وِترًا؛ لأَنَّ لَبِناتِ قَبْرِه عَلَيْهِ السَّلَامُ كانت تِسعًا، وتُسَدُّ الفُرَجُ التي بين اللَّبِناتِ بما يُكسَر من اللَّبِن، والشُّقوقُ بينها بحَشيشِ أو طينِ ونحوِه.

(وَيَحْثُو) ندبًا بيديه جميعًا (مَنْ دَنَا) من القبْرِ (ثَلَاثَ حَثَيَاتِ تُرَابِ) من القَبْرِ، ومع ويكونُ الحَثْيُ من قِبَلِ رأسِ المَيتِ يقولُ مع الأُولى ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَكُمْ ﴾ (٢)، ومع الثّانية ﴿ وَفِهَا نُعِيدُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾ (٤)، ولم يبيّنِ التَّانية ﴿ وَفِهَا نُعِيدُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾ (٤)، ولم يبيّنِ الدُّنُو وكأنّه راجعٌ إلى العُرفِ، وعبارة بعضِهم (٥): ويُسَنُّ لمَن حضَرَ أن يَحثُو وهو

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) سورة طه: ٥٥.

⁽۲) سورة طه: ۵۵.(٤) سورة طه: ۵۵.

⁽٥) في الحاشية: «ابن الرِّفْعَة».

ثُمَّ يُهَالُ بِالمَسَاحِي وَيُرْفَعُ القَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ وَالصَّحِيحُ: أَنَّ تَسْطِيحَهُ أَوْلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ. وَلا يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرٍ

يشمَلُ القريبَ من القَبْرِ والبعيدَ عنه، واستظهَرَه بعضهم، ولغةُ «يَحْثِي» بالياءِ أفصحُ مِن «يَحْثُو» بالواوِ، فقولُ المُصنِّفِ «يحثُو» على لغةِ الواوِ، وقولُه «حَثَيَاتٍ» على لغةِ الياءِ.

(ثُمَّ يُهَالُ) منَ الإهالةِ وهي الصَّبُّ أي: يُصَبُّ التُّرابُ على المَيتِ (بِالمَسَاحِي) بفتحِ الميمِ جمعُ مِسحاةٍ بكَسرِها وهي آلةٌ تُمسَحُ الأرضُ بها، ولا تكون إلَّا مِن حَديدٍ، بخلافِ المِجْرَفَةِ، والميمُ زائدةٌ؛ لأنَّها منَ السَّحوِ أي: الكَشفِ والإزالةِ.

ويُسَنُّ أَن لا يُـزادَ على تـرابِ القَبْرِ الذي خـرج منه كمـا في «الرَّوضة»(١)، وفي «الأم»(٢) لـو زاد عليه فلا بأس، وقال بعضُهم (٣): قد تدعـو الحاجةُ إلى الزِّيادةِ بأن تكونَ أرضُ القَبْر كثيرةَ الحجارةِ.

(وَيُرْفَعُ القَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ) لَمَن ماتَ مُسلِمًا بدارِنا، فإن مات مسلمًا بدارِ الكفرِ لم يُرفَعْ، وألحَقَ به بعضُهم (١) ما إذا كان في موضع يُخافُ منه نَبشُه لسرقة الكفن، أو كان الميتُ سُنِيًّا دُفن ببلدِ بدعةٍ وخيف عليه من نَبشِهم له والتَّمثيلِ به كما وقع ذلك، والزِّيادة على الشِّبْر خلافُ الأولى.

(وَالصَّحِيحُ: أَنَّ تَسْطِيحَهُ أَوْلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ) هذا هو المَنصُوصُ، وقولُ الجُمهورِ. (وَالصَّحِيحُ: أَنَّ تَسْطِيحَهُ أَوْلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ) هذا هو المَنصُوصُ، وقولُ الجُمهورِ. (وَلا يُدْفَنُ اثْنَانِ) أي: لا يُسْتَحَبُّ دَفْنُهُما ابتداءً (فِي قَبْرٍ) مِن نَوعِ واحدٍ كرَجُلينِ

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۳٦).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽۲) «الأم» (۲/ ۱۳۲).

⁽٤) في الحاشية: «الأذْرَعِي».

إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَيُقَدَّمُ أَفْضَلُهُما، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى القَبْرِ وَلَا يُوطَأْ

وامرأتين (إلا لِضَرُورَة) مِن كثرةِ المَوتى أو غيرِه فلا يُكرَه دَفنُهما، وحينئذِ (فَيُقَدَّمُ) في دَفنِهما إلى جدارِ اللَّحْدِ (أَفْضَلُهُما) وهو الأحقُّ بالإمامةِ، قال الرَّافِعِيُّ ('): فيقدَّمُ الرَّجُلُ ثمَّ الصَّبيُّ، ويُقدَّمُ الأبُ على الابنِ، وإن كان الابنُ أفضلَ، والأمُّ على البنتِ، وإذا جُمِع بين رجل وامرأةٍ أو رجلين وامرأتين جُعِل بينهما حاجزٌ من تراب، ولم يصرِّحوا بكونِ هذا الجَعلِ واجبًا أو مُستحبًّا، قال بعضُهم (''): ولعله مستحبُّ.

وأمَّا دفنُ اثنين ابتداءً من نوعَين كرجل وامرأةٍ فيحرُم كما في «المجموع» (٣) إلَّا عند تأكُّدِ الضَّرورة، وأما دفنُ اثنين دوامًا كإدخالِ ميتٍ على ميتٍ فلا يجوز حتى يبلَى الأولُ لحمًا وعظمًا، حتى لو حفَرَ قبرًا فوجد فيه عظمَ ميتٍ أعاده ولم يُتِمَّ حَفْرَه، ولو فرَغَ من حَفرِه فظهر شيءٌ من العَظم جعله في جنبِ القَبْرِ ودفَنَ الثّانيَ معه.

(وَلا يُجْلَسُ عَلَى القَبْرِ) للمُسلم، ولا يُتَكَأُ عليه، ولا يُسْتَنَدُ إليه (وَلا يُوطأُ) أي: يُكرَهُ كلُّ من ذلك تنزيهًا كما في «المجموع»(١)، لكنه في «شرح مُسلم»(٥) جزم بالحُرمة، ويستثنى من كراهة الوَطء ما إذا دعت إليه ضرورة، كأن لا يصلَ إلى ميتِه أو لا يتمكنَ من الحَفرِ إلَّا بالوَطء ونحو ذلك فلا يُكرَه.

وخرج بالمُسلمِ: قَبْرُ الحَربيِّ والمُرتدِّ والزِّنديقِ ونَحوِهم، قال بعضُهم (٢): وفي قبْرِ الذِّميِّ نظرٌ، وينبغي اجتنابُه، وإذا مضت مدةٌ يُتيقَّنُ بها عدمُ بقاءِ المَيتِ في القبْرِ فلا بأسَ بالانتفاعِ به، ولا يُكرَه المَشيُ بين المقابرِ بالنَّعل.

⁽١) «الشرح الكبير» (٥/ ٢٤٦). (٢) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٨٤). (٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣١٢).

⁽٥) «شرح النووي على مسلم» (٧/ ٢٧). (٦) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَيَقْرُبُ زَائِرُهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا، وَالتَّعْزِيَةُ سُنَّةٌ قَبْلَ دَفْنِهِ، وَبَعْدَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّام

(وَيَقُرُبُ زَائِرُهُ) منه (كَقُرْبِهِ مِنْهُ) في زيارتِه له (حَيًّا) فيه إشعارٌ باستحبابِ زيارتِه، وسيأتي التَّصريحُ بها في الزِّيادةِ، وعبارةُ «الرَّوضة» (١) كأصلها (١): ينبغي له أن يَقرُبَ الى آخِرِه، وفي «رياض الصَّالحين»: ولا يَستَلِم القَبْرَ بيدِه ولا يُقبِّلُه، ويسلِّمُ عليه من جهةِ وَجهِه، فإذا دعا استقبلَ القِبلةَ. وقال الخُراسانيُّونَ: يستحبُّ استقبالُ وجهِ المَيتِ حالةَ الدُّعاءِ أيضًا.

(وَالتَّعْزِيَةُ) لأهل المَيتِ صَغيرِهِم وَكَبِيرِهم، ذَكرِهِم وأُنْثاهم، إلَّا الشّابةَ فلا يُعزِّيها إلَّا مَحْرَمُها (سُنَّةُ) في الجُملةِ، وإلَّا فتعزيةُ الذِّميِّ بذِميٍّ جائزةٌ.

ويُكرَه على النصِّ الجُلوسُ للتَّعزيةِ، وهي لغةً: التَّسليةُ لمَن أصيبَ بمَن يَعِزُّ عليه، وشَرعًا كما في «المجموع» (٣): الأمرُ بالصَّبْرِ والحَثُّ عليه بوعدِ الأجرِ، والتَّحذيرُ من الوِزرِ بالجزَعِ، والدُّعاءُ للمَيتِ بالمغفرةِ وللمُصابِ بجَبْرِ المُصيبةِ.

ووَقتُها: (قَبْلَ دَفْنِهِ، وَ) هي (بَعْدَهُ) أَوْلَى، إِلَّا أَن يرى من أهلِ المَيتِ جَزَعًا وقلّة صَبْرِ فيبادرَ بها (ثَلَاثَةَ أَيَّام) تقريبًا إن كان المُعزَّى والمُعزِّى حاضِرَين، ويلحقُ بالحاضِر المعذورُ بمَرضٍ أو غيرِه، وابتداءُ الثّلاثِ -كما في «المجموع» (ن) وأشعر به أيضًا كلامُ المَتنِ- من الدَّفنِ، وإن كان ظاهرُ كلامِ «الرَّوضة» (٥) أنّه من المَوتِ، وبه صرَّح «الحاوي».

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۳۹). (۲) «الشرح الكبير» (٥/ ٢٤٦).

⁽٣) في الحاشية: «بل في الروضة وأصلها». ينظر: «الشرح الكبير» (٥/ ٢٥٢)، و «روضة الطالبين» (٢/ ١٤٤).

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣٠٦). (٥) «روضة الطالبين» (٢/ ١٤٤).

وَيُعَزَّى المُسْلِمُ بِالمُسْلِمِ: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ. وبِالكَافِرِ أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ وَصَبَّرَكَ وَالكَافِرُ بِالمُسْلِمِ: غَفَرَ اللهُ لِمَيِّتِكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ

ويُكرَهُ التَّعزيةُ بعد الثَّلاثِ لحاضر، ونظَر فيه بعضُهُم (١) إذا كان الجَزَعُ بعدَ الشَّلاثِ باقيًا، فإن كان المُعزَّى أو المُعزِّى غائبًا فيمتدُّ إلى القُدومِ، وعن المُحبِّ الطَّبَريِّ امتدادها بعد القُدوم ثلاثًا.

وحاضرٌ لم يبلُغُه المَوتُ حُكمُه كالغائبِ وقتَ عِلمِه كالقدومِ، وبحث بعضُهم (٢) إلحاقَ المَريضِ والمَحبوسِ بالغائبِ، وتحصُلُ التَّعزيةُ بالمكاتَبةِ من الغائبِ.

(وَيُعَزِيبِه (بِالمُسْلِمِ: أَعْظَمَ) أي: يقالُ في تعزيتِه (بِالمُسْلِمِ: أَعْظَمَ) أي: جعلَ (اللهُ أَجْرَكَ) عَظِيمًا (وَأَحْسَنَ) أي: جعلَ اللهُ (عَزَاءَكَ) بالمَدِّ حَسَنًا، وزاد على «المُحرَّر»(٢) قوله: (وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ).

(و) يُعزَّى المُسلمُ، أي: يقالُ في تعزيته (بِالكَافِرِ) الذِّميِّ: (أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ وَصَبَّرَكَ) وفي «الرَّوضة»(1): يقولُ بعد كلمةِ «أَجْرَكَ»: «وَأَخْلَفَ عليك أو جَبرَ مُصيبَتَكَ أو أَلهَمَكَ الصَّبْرَ» ونحوَه، واقتصَرَ في المتن على معنى اللَّفظةِ الأخيرةِ.

(وَ) يُعزَّى (الكَافِرُ) أي: يقالُ في تعزيته (بِالمُسْلِمِ: غَفَرَ اللهُ لِمَيِّبِكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ) وقَدَّمَ الدُّعاءَ للمَيتِ في هذا القسمِ؛ لأنَّه لمُسلمِ والحَيُّ كافرٌ، ويجوز لمُسلمِ تعزيةُ الذِّميِّ بقَريبِه الدِّميِّ فيقولُ: «أخلفَ اللهُ عليك، ولا نقَصَ عَدَدُك»،

⁽٢) في الحاشية: «الأذرعِي».

⁽٤) «روضة الطالبين» (٢/ ١٤٥).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) «المحرر» (ص ٨٨).

وَيَجُوزُ البُّكَاءُ عَلَى المَيِّتِ قَبْلَ المَوْتِ وَبَعْدَهُ وَيَحْرُمُ: النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ شَمَائِلِهِ

واستشكله في «المجموع» (١) بأنَّ فيه دعاءً ببقاءِ الكافرِ على الكُفرِ، فالمُختارُ تَركُه، ومنع بعضُهم (١) اقتضاءَ الدُّعاءِ المَذكُورِ البقاءَ على الكفرِ، ويقالُ لمَن ذهبَ له ما يُستعاضُ من مالٍ أو ولدٍ: «أَخلَفَ اللهُ عَلَيكَ» بالهَمزِ، ولمَن ذهبَ له والدُّأو عَلَيُ مثلًا: «خَلَفَ اللهُ عليك» بغيرِ هَمزٍ أي: الله خليفةُ والدِك عليك، ولا يُستحَبُّ التَّعزيةُ بالمُرتدِّ ولا تعزيتُه، ولا الحَربيِّ على ما بحثَه بعضُهم (٣)، ونظر في إلحاقِ المُعاهَدِ والمُستأمن بالذِّميِّ.

(وَيَجُونُ البُكَاءُ عَلَى المَيِّتِ) وتَركُه أَوْلى، وسبَقَ أنّه بالمَدِّ: رفعُ الصَّوتِ، وبالقصرِ: الدَّمعُ (قَبْلَ المَوْتِ وَبَعْدَهُ) وهو خلافُ الأَوْلى كما في «المجموع» (3) عن الجمهور، أمّا المُحتضرُ فالأولى أن لا يُبكى بحضوره، وحقَّقَ بعضُهم (6) مسألة البكاء، فإنّها تختلفُ بحسَبِ الباعثِ، فإن كان الباعثُ عليه الجزعَ وعدمَ الرِّضي بالقضاءِ فحرامٌ، وإن كان رقةً على المَيتِ وخوفًا عليه من عذابِ القبْرِ وأهوالِه فليس مكروهًا، ولا خلافَ الأولى، وإن كان محبةً ورقةً كالبكاءِ على الطّفلِ فلا بأسَ به، والصَّبرُ أجمَلُ، وإن كان لِمَا فُقِد من عِلمِه وصَلاحِه وبركتِه وشجاعتِه فيظهرُ استحبابُه، أو لِمَا فاتَه من برِّه وقِيامِه بمصالحِ حالِه فتظهرُ كراهتُه؛ لتضمُّنِه عدمَ الثقةِ بالله.

(وَيَحْرُمُ: النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ شَمَائِلِهِ) جمعُ شِمالٍ بوزنِ هِللل، وهي ما اتَّصفَ به المَيتُ من الطِّباعِ الحَسنةِ كالشَّجاعةِ، وإنَّما يَحرُمُ النَّدبُ إذا اقترنَ بالبكاءِ كما في

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣٠٥). (٢) في الحاشية: «ابن النقيب».

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣٠٧).

⁽٣) في الحاشية: «الجيلي».

⁽٥) في الحاشية: «السُّبكي».

وَالنَّوْحُ وَالجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرٍ وَنَحْوِهِ، قُلْتُ: هَذِهِ مَسَائِلُ مَنْثُورَةٌ، يُبَادَرُ بِقَضَاءِ دَيْنِ المَيِّتِ

«المجموع»(١) كقولِه حالَ بكائِه: «وَاكَهْفَاهُ» مثلًا، أمّا ذِكْرُ الشَّمائلِ في تاريخ أو مدحٍ فليس بحَرام، ويُكرَهُ مرثيَّةُ المَيتِ بذِكْرِ أيّامِه وفضائلِه، والأَوْلى الاستغفارُ له.

(وَالنَّوْحُ) وهو رفعُ الصَّوتِ بالنَّدبِ كما في «المجموع»(١)، وقيَّدَه بَعضُهم بالكلامِ السَّجْعِ.

(وَالْجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرٍ وَنَحْوِهِ) كَشَقِّ ثُوبٍ، ولَطْمِ خَدِّ، ونَشْرِ شَعْرٍ، وتَسويدِ وجهٍ، وإلقاءِ تُرابِ أو رمادٍ على الرَّأسِ، قال الإمامُ: ورفعُ الصَّوتِ بإفراطٍ كَشَقِّ الجَيبِ، وقَلَّدَه غيرُه بَأَنْ يفعَلَه مختارًا، فإن غُلِب عليه لم يؤاخَذْ به، ومتى حصلَ شيءٌ من ذلك فإثمُه على فاعلِه أو قائلِه، ولا يلحَقُ الميتَ منه شيءٌ إذا لم يكن له فيه مُدخَلٌ.

(قُلْتُ: هَذِهِ مَسَائِلُ مَنْتُورَةٌ) أي: متفرقةٌ زِدتُها على «المُحرَّر» (٣) متعلقةٌ بمسائلِ كتابِ الجنائزِ، واللَّبيبُ يرُدُّ كلَّ مسألةٍ منها إلى ما يُناسِبُها ممّا تقدَّم، وإنَّما جَمَعَها في موضع واحدٍ لأنّه لو فرَّقَها احتاجَ أن يقولَ في أولِ كلِّ منها: «قلتُ»، وفي آخِرِها: «واللهُ أعلمُ»، فيُؤدِّي إلى التَّطويل المُنافِي لغَرضِه من الاختصارِ.

(يُبَادَرُ) قبلَ الاشتغالِ بتجهيزِه (بِقَضَاءِ دَيْنِ المَيِّتِ(١))، وبحثَ بعضُهم (٥) وجوبَ المُستحَقِّ ونحوه، ولا معنى

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣٠٧). (٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣٠٧).

⁽٣) «المحرر» (ص ٨٨). (٤) في «المنهاج» (ص٥٦ ا) زيادة: «ووصيَّته».

⁽٥) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَيُكْرَهُ تَمَنِّي المَوْتِ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ لَا لِفِتْنَةِ دِينٍ وَيُسَنُّ التَّدَاوِي ، وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ لِأَهْلِ المَيِّتِ وَنَحْوِهِمْ تَقْبِيلُ وَجْهِهِ وَلَا بَأْسَ بِالإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا

للتَّأخيرِ مع التَّيشُرِ، وأمَّا بعد تجهيزِه و دَفنِه فيجبُ قَضاؤه من تَرِكتِه فورًا عند تيشُرِه أو طلبِ صاحبِه، أو كان ممَّن قد عصى بتأخيرِه بمَطلِ أو غيرِه كضَمانِ ما غصبه، وإن لم يكن كذلك فالمُبادرة بحسبِ المُكْنةِ ولكن تتعيَّنُ المُبادرة عند الإيصاء بذلك، فإن لم يكن له تَرِكةٌ و تبرَّع عنه وارثٌ أو غيرُه سُنَّ المُبادرة إلى قضائِه، وفي «المجموع» (١): ظاهرُ كلامِهم أنَّ البَراءة تحصُلُ بتحمُّل الوَليِّ، وفيه إشكالُ.

(وَيُكُمْرَهُ تَمَنِّي المَوْتِ لِضُّرٍّ نَزَلَ بِهِ) في بدنِه أو ضيقٍ في دنياه أو نحوِ ذلك، أمّا تمنِّي المَوتِ لغَرضٍ أُخرويٍّ كالشَّهادةِ فمحبوبٌ، (لا لِفِتْنَةِ دِينٍ) أي: خَوْفِها، فلا يُكرَهُ بل يُستحَبُّ كما صرَّحَ به المُصنِّفُ في «فتاواه» بخَطِّه، غيرُ الفتاوى المشهورة.

(وَيُسَنُّ) للمَريضِ (التَّدَاوِي)، وتَركُه توكّلًا أفضلُ كما في «المجموع»(٢).

(وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ) أي: المَريضِ (عَلَيْهِ) أي: على التَّداوي باستعمالِ الدَّواءِ، وكذا إكراهُه على الطَّعام كما في «المجموع»(٣).

(وَيَجُوزُ لِأَهْلِ المَيِّتِ وَنَحْوِهِمْ) كأصدقائه (تَقْبِيلُ وَجْهِهِ) وفي أولِ نكاح «الرَّوضة» (نُ): لا بأسَ بتقبيل وجهِ المَيتِ الصَّالح.

(وَلا بَاأْسَ بِالإِعْلَامِ) وهو النِّداءُ (بِمَوْتِهِ لِلْصَّلَاةِ) عليه (وَغَيْرِهَا) كالتَّرحُّم

⁽١) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٢٣).

⁽٢) في الحاشية: «لم يقل أفضل، إنما قال فضيلة». ينظر: «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٠٦).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١١٨). (٤) «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٣٦).

بِخِلَافِ نَعْي الجَاهِلِيَّةِ وَلَا يَنْظُرِ الغَاسِلُ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا قَـدْرَ الحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ العَوْرَةِ وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ يُمِّمَ وَيُغَسِّلُ الجُنُبُ وَالحَائِضُ المَيِّتَ بِلَا كَرَاهَةٍ

والاستغفار وبراءة فرمَّتِه ممّا عليه من المُطالبة، بل يُسَنُّ ذلك كما في «المجموع» (۱)، (بِخِلَافِ نَعْي الجَاهِلِيَّةِ) وهو بسكونِ العينِ وبكسرِها مع تشديدِ الياءِ مَصدَّرُ نَعَاه، ومَعناه كما في «المجموع» (۱) النِّداءُ بذِكْرِ مفاخرِ المَيتِ ومآثِرِه، فإن قصَدَ الإعلامَ بمَوتِه لمَن لم يَعلَمْ لم يُكْرَه، أو قصدَ به الإخبارَ لكَثرةِ المُصلِّينَ عليه فهو مستحبُّ.

(وَلا يَنْظُرُ الغَاسِلُ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا قَدْرَ الحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ العَوْرَةِ) فإنْ نظرَ زائدًا على الحاجةِ كُرِه كما في زيادةِ «الرَّوضة»(٢)، لكن في «المجموع»(٤) أنّه خلافُ الأَوْلَى، والحاجةُ: كأن يريدَ بنظِرِه معرفةَ المغسولِ من غيرِه، وهل استوعبَه بالغسلِ أم لا؟

أمَّا نظر العَورةِ فحرامٌ، ويُسَنُّ أن لا يَمَسَّه بيدِه، فإن مسَّه أو نظرَ إليه بغيرِ شهوةٍ لم يَحْرُم، وأمّا غير الغورةِ إلَّا لضرورةٍ.

(وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ) لفَقدٍ أو إحراقٍ مثلًا ولو غُسِّلَ تَهَرَّى (يُمِّمَ) حتمًا، ولو كان به قروحٌ وخيفَ من غُسلِه تسارُعُ البلاءِ إليه بعد دَفنِه غُسِّلَ، ولو وُجدَ الماءُ بعدَ تيمُّمِه إن كان قبلَ الصَّلاةِ والدَّفنِ غُسِّلَ وصُلِّي عليه، أو بعدهما لم يُنبَش، أو بعد الصَّلاةِ قبلَ الدَّفن غُسِّلَ بلا إعادةِ الصَّلاةِ.

(وَيُغَسِّلُ الجُنُبُ وَالحَائِفُ) والنُّفَسَاءُ (المَيِّتَ بِلا كَرَاهَةٍ) عندنا، فيه تلويحٌ بخلافِ الحسنِ البَصْريِّ وابنِ سيرينَ وعَطاءٍ، وبمَالِكِ حيث قال: إنَّ الحائضَ

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٥/٢١٦). (٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/٢١٦).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١ / ٩٩). (٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ١٦٦).

وَإِذَا مَاتَا غُسَّلَا غُسُلًا فَقَطْ وَلْيَكُنِ الغَاسِلُ أَمِينًا فَإِنْ رَأَى خَيْرًا ذَكَرَهُ أَوْ غَيْرَهُ حَرُمَ وَإِذَا مَاتَا غُسَّلَا غُسُّلًا فَقَطْ وَلْيَكُنِ الغَاسِلُ أَمِينًا فَإِنْ رَأَى خَيْرًا ذَكَرَهُ أَوْ عَيْرَهُ حَرُمَ وَكُو تَنَازَعَ أَخُوَانِ أَوْ زَوْجَتَانِ أُقْرِعَ وَالكَافِرُ أَحَتُ بِقَرِيبِهِ الكَافِرِ وَكُمْرَهُ الكَفَنُ المُعَصْفَرُ وَالمُغَالَاةُ فِيهِ و المَعْسُولُ أَوْلَى مِن الجَدِيدِ

تُغَسِّلُ المَيتَ دون الجُنُبِ، (وَإِذَا مَاتَا غُسِّلًا غُسُلًا) واحدًا (فَقَطْ) وقال الحسنُ البصريُّ: غُسْلَينِ.

(وَلْيَكُنِ الْغَاسِلُ أَمِينًا) فلو غَسَّلَه فاستٌ وقعَ المَوقِعُ، (فَإِنْ رَأَى) الغاسلُ مِن بَدنِ المَيتُ الْمَيتِ (خَيْرًا ذَكَرَهُ) ندبًا (أَوْ غَيْرَهُ حَرُمَ ذِكْرُهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ) كأن يكونَ المَيتُ مبتدِعًا متظاهرًا ببِدعتِه فيذكُرُ ما رآه زجرًا للنّاسِ عنها، وبحثَ بَعضُهم (١) طَردَ ذلك في متجاهرِ بفسقٍ أو ظلم.

(وَلَوْ تَنَازَعَ أَخَوَانِ) مثلا (أَوْ زَوْجَتَانِ) في غسل ميتٍ لهما ولا مرجِّحَ لأحدِهما (أَقْرِعَ) بينهما حتمًا، فمَن خرجت قُرعَتُه غَسَّلَه، (وَالكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرِيبِهِ الكَافِرِ) في تجهيزِه من قريبِه المُسلم.

(وَيُكْرَهُ) للمَرأةِ (الكَفَنُ المُعَصْفَرُ) والمُزَعْفَرُ، وأمّا الرَّجلُ فيحرُمُ عليه المُعَصْفَرُ كما قال الحَلِيميُّ والبَيْهَقِيُّ، وقالا: لو بلغَت أحاديثُه الشَّافعيَّ قال بها(٢)، ولكنَّ المَنصُوصَ عنه الإباحةُ، وأمّا المُزَعْفَرُ فحَرامٌ قطعًا.

(وَ) يُكرَه في الكفَنِ (المُغَالاةُ فِيهِ) بارتفاعِ ثَمنِه، واحتُرزَ بالمُغالاةِ عن تحسينه في بياضِه ونظافتِه وسبوغه فإنَّها مستحبَّةٌ.

(و) المَلْبُوسُ (المَغْسُولُ أَوْلَى) بأن يُكفَّنَ فيه المَيتُ (مِن الجَدِيدِ) هذا ما في

⁽۲) ينظر: «روضة الطالبين» (۲/ ٦٨).

⁽١) في الحاشية: «الإسْنَوِي».

وَالصَّبِيُّ كَبَالِغِ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ وَالحَنُوطُ مُسْتَحَبُّ، وَقِيلَ: وَاجِبٌ وَلا يَحْمِلُ الجَنَازَةَ إِلَّا الرِّجَالُ وَإِنْ كَانَت أَنْنَى وَيَحْرُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سُقُوطُهَا وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا كَتَابُوتٍ

«الرَّوضة»(١) كأصلها(٢) تبعًا للقاضي حُسَينٍ والبَغَوِيِّ والمُتَوَلِّي، وقال بعضُهم (٣): الأصحُّ مذهبًا ودليلًا أنَّ الجَديدَ أَوْلى، ونَقَلَه عن جمع كثيرٍ، واستدلَّ عليه بأنّه صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفِّنَ فِي ثلاثةٍ أثوابِ بيضٍ سَحُوليَّةٍ جدُدٍ، وأطال الاستدلالَ في ذلك.

(وَالصَّبِيُّ) والصَّبِيَّةُ والخُنثى كلُّ منهم (كَبَالِغ فِي) سُنَيَّةِ (تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ) ثلاثةٍ، وأمّا حُسْنُ الكفَنِ فتقدَّمَ في قولِه: «تُكَفَّنُ بِمَا لَهُ لُبُسُهُ حَيَّا».

(وَالحَنُوطُ) بفتحِ الحاءِ وتقدَّم أنَّه اسمٌ لطِيبِ المَيتِ، ذَرُّه في الكَفَنِ (مُسْتَحَبُّ، وَقِيلَ: وَاجِبٌ) ومن الأصحاب من حكى هذا قولًا.

(وَلا يَحْمِلُ الجَنَازَةَ إِلَا الرِّجَالُ وَإِنْ كَانَت أُنْثَى) هذه عبارةُ الشَّافعيِّ والأصحابِ، وصرَّح جمعٌ بأنَّ الأَوْلَى ذلك، وهو قضيةُ كلام «الرَّوضة»(٤).

(وَيَحْرُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ) كَحَملِها في قُفَّةٍ ونَحوِها (وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سُقُوطُهَا) بل يُحمَل على لوحٍ ونَحوِه، فإن خيفَ تَغيَّرُ المَيتِ قبل حصولِ ما يُحمَل عليه حُمِلَ على الأيدي والرِّقاب كما في «المجموع»(٥٠).

(وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا كَتَابُوتٍ) معتادٍ لها، وهو غالبًا يكونُ عليه شيءٌ كالقُبَّةِ مُغطَّى بسِتارةٍ، وفي «الصِّحاح»: التَّابوتُ سَريرُ المَيِّتِ.

(٢) «الشرح الكبير» (٥/ ١٣٥).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۰۹).

⁽٣) في الحاشية: «الأذرَعِيّ».

⁽٤) «روضة الطالبين» (٢/ ١١٤).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٧١).

وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا وَلَا بَأْسَ بِاتِّبَاعِ المُسْلِمِ جَنَازَةَ قَرِيبِهِ الكَافِرِ وَيُكُرَهُ اللَّاغُطُ فِي الجَنَازَةِ، وَإِتْبَاعُهَا بِنَارٍ، وَلَوِ اخْتَلَطَ مُسْلِمُونَ بِكُفَّادٍ وَجَبَ غَسْلُ الجَمِيعِ وَالصَّلَاةُ فَإِنْ شَاءَ صَلَّى

(وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ) أي: لا بأسَ به (فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا) بخلافِ الذَّهَابِ معَها فيُكرَهُ فيه الرُّكوبُ إلَّا لعُذرِ كضَعفٍ أو بُعدِ مَقبُرةٍ.

(وَلَا بَانْسَ بِاتّبَاعِ المُسْلِمِ جَنَازَةَ قَرِيبِهِ الكَافِرِ) وهو غيرُ مكروهِ على النصّ خلافًا للرُّويانِيِّ ('')، والأكثرون كما في «المجموع» ('') قطعوا بجَوازِ زيارةِ المُسلمِ قبْرَ قريبه الكافرِ.

(وَيُكُرَهُ اللَّغُطُ) بسكونِ الغَينِ المُعجَمةِ وفَتجِها وهو ارتفاعُ الأصواتِ (فِي) المَشيِ مع (الجَنَازَةِ) وكذا الحَديثُ في أمرِ الدُّنيا، بل يُسَنُّ التَّفكُّرُ في المَوتِ وما بعده وفي فناءِ الدُّنيا، وقالَ المُصنِّفُ: الصَّوابُ المُختارُ ما كان عليه السَّلَفُ من السُّكونِ حالَ السَّيرِ بالجِنازةِ بغَيرِ رَفعِ صَوتٍ بقِراءةٍ أو ذِكْرٍ، وما يفعَلُه جَهلةُ القُرَّاءِ من القِراءةِ بالتَّمطيطِ وإخراج الكلامِ عن موضوعِه فحَرامٌ يجبُ إنكارُه.

(وَ) يُكرَه (إِنْبَاعُهَا) بسكونِ المُثنَّاةِ الفَوقيَّةِ (بِنَارٍ) نصَّ عليه الشَّافعيُّ والأصحابُ، وفي «الشَّاملِ» وغيرِه: المُرادُ يُكرَهُ البُخورُ في المَجمَرةِ بين يديِ الجِنازةِ إلى القَبْرِ، وكذا عنده حالَ الدَّفن كما في «المجموع»(٣).

(وَلَوِ اخْتَلَطَ مُسْلِمُونَ) مَوْتى (بِكُفَّارٍ) أو مسلمٌ بألفِ كافرٍ مثلًا وتعذَّرَ التَّمييزُ (وَجَبَ غَسْلُ الجَمِيعِ وَالصَّلَاةُ) عَلَيهِم وتخيَّر المُصلِّي، (فَإِنْ شَاءَ صَلَّى)

⁽۲) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٨١).

⁽۱) «بحر المذهب» (۲/ ۵۷۳).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٨١).

عَلَى الجَمِيعِ بِقَصْدِ المُسْلِمِينَ وَهُوَ الأَفْضَلُ وَالمَنْصُوصُ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ فَوَاحِدٍ نَوَاحِدٍ نَاوِيًا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ تَقَدُّمُ غُسْلِهِ وَتُكْرَهُ قَبْلَ تَكْفِينِهِ وَلَوْ مَاتَ بِهَدْم وَنَحْوِهِ

صلاةً واحدة (عَلَى الجَوِيعِ بِقَصْدِ) أي: بنيَّةِ (المُسْلِوينَ) منهم (وَهُوَ الأَفْضَلُ وَالمَسْلِوينَ) منهم (وَهُو الأَفْضَلُ وَالمَسْطُوينَ) حتمًا (الصَّلاة عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا) وبعد تمييزِه بالنيَّةِ في الصَّلاةِ يُميِّزُه في الدُّعاءِ أيضًا، (وَ) حينئذِ (يَقُولُ: كَانَ مُسْلِمًا) ويُعذَرُ في تردُّدِ النيِّةِ، وبحث بَعضُهم (١) أنَّ محَلَّ إفرادِ كلِّ ميتٍ بصلاةٍ ما لم يحصُلْ بذلك تغيَّرٌ أو انفجارٌ لِشِدَّةِ حَرِّ أو غيرِه، فإن خيف ذلك تعيَّنَ للجَميعِ صلاةٌ واحدةٌ، قال المَاوَرديُّ (١): ويُدفَنُ المُختلِطونَ بينَ مقابرِ المُسلمينَ والكفَّارِ، ويكونُ التَّخييرُ أيضًا بين الجَمعِ والإفرادِ عند اختلاطِ الشُّهداءِ بمَوتانا، وينوي الصَّلاةَ على غيرِ الشَّهيدِ ويَدْعو جزمًا للجميع.

(وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ) على الجِنازةِ زائدًا على ما تقدَّمَ في فَصلِ صَلاتِها شرطانِ:

(١) أشار إلى أحدِهما بقولِه: (تَقَدُّمُ غُسْلِهِ) أو تَيمُّمِه بشرطِه، وجزمَ الدَّارِمِيُّ وغيرُه بالصَّلاةِ على المَيتِ عند فقدِ الماءِ والتُّرابِ، (وَتُكْرَهُ) الصَّلاةُ عليه ويصتُّ (قَبْلَ تَكْفِينِهِ) وعُلِمَ بهذا أنَّ تكفينَه ليس شرطًا لصِحَّةِ الصَّلاةِ، وقال بعضُهم (٣): إنَّ شرطيَّة الغُسلِ وعدَمَ شَرطيَّة التكفينِ تحتاجُ لدليلٍ، (وَلَوْ مَاتَ) شخصٌ (بِهَدْمٍ وَنَحْوِهِ) كغرَقِه الغُسلِ وعدَمَ شَرطيَّةِ التكفينِ تحتاجُ لدليلٍ، (وَلَوْ مَاتَ) شخصٌ (بِهَدْمٍ وَنَحْوِهِ) كغرَقِه

⁽۲) «الحاوى الكبير» (٣/ ٦٣).

⁽١) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) في الحاشية: «السُّبكي».

وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لا يَتَقَدَّمَ عَلَى الجَنَازَةِ الحَاضِرَةِ وَلا القَبْرِ عَلَى المَذْهَبِ فِيهِمَا وَتَجُوزُ الصَّلاةُ عَلَيْهِ فِي المَسْجِدِ

في بحر (وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ) خلافًا لِما جزمَ به الدَّارِمِيُّ من وجوبِ الصَّلاةِ، قال بعضُهم (١): وهو القياسُ أي: كما في الحَيِّ، فإنَّ الصَّلاةَ لا تسقُطُ عنه عند فقدِ شُروطِها.

(٢) وأشارَ للشَّرطِ الثَّاني بقولِه: (وَيُشْتَرَطُّ أَنْ لا يَتَقَدَّمَ عَلَى الجَنَازَةِ الحَاضِرَةِ) إِن صَلَّى عليها، وأن لا يزيدَ ما بينها وبين الإمامِ على ثَلاثِ مئةِ ذراعٍ تقريبًا، كما سبق، (وَلا) يَتقدَّمَ على (القَبْرِ) إِن صلّى عليه (عَلَى المَذْهَبِ فِيهِمًا) وجعل في «المجموع» (٢) الخِلافَ قولَينِ، وخرجَ بالحاضرةِ: الغائبةُ، فيُصلِّي عليها ولو كانت خلفَ ظهرِه.

ولو ابتداً الصَّلاةَ على جنازةٍ وهي سائرةٌ لم يصحَّ، ولو رُفِعَت في أثناءِ صلاتِه أتمَّها على الأصحِّ كما سبَق.

(وَتَجُوزُ) بلا كراهةٍ، بل يُستحَبُّ كما في «المجموعِ» (الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي المَسْجِدِ) ما لم يخشَ تَلويثَه بانفجارٍ أو غيرِه، وما لم تؤدِّ الصَّلاةُ عليه فيه إلى تأخُّرِ دَفنِه بنقلِه إلى من بُعدٍ على ما بحثه بعضُهم (٣).

⁽١) في الحاشية: «السُّبكي والأذرعي».

⁽٢) في الحاشية: «لم يجعله قولين، وإنما قال وجهان، نعم في الشرح الكبير قال في ... خرجه الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الإمام». ينظر: «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٢٧).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

وَيُسَنُّ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ وَإِذَا صُلِّي عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ صَلَّى وَيُسَنْ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ وَإِذَا صُلِّي عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ صَلَّى لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا تُؤخَّرْ لِزِيَادَةِ مُصَلِّينَ وَقَاتِلُ نَفْسِهِ كَغَيْرِهِ فِي الغُسْلِ وَالصَّلَاةِ

(وَ) المُصلُّونَ على الجِنازةِ (يُسَنُّ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ) وفي «البحر»(١٠): يتأكَّدُ استحبابُ الصَّلاةِ على المَيتِ في وقتِ فضيلةٍ كَيومٍ عَرفةَ والعيدِ ويومِ الجُمعةِ ولَيلتِها.

(وَ) المَيتُ (إِذَا صُلِّي عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ) أي: شخصٌ (لَمْ يُصَلِّ) عليه (صَلَّى) عليه قبلَ الدَّفنِ أو بعده، وتقعُ صَلاتُه فرضًا فينوي بها الفَرضيَّةَ.

(وَمَنْ صَلَّى) على جنازةٍ منفردًا أو في جمع (لا يُعِيدُ) ها أي: لا يُسَنُّ له ذلك (عَلَى الصَّحِيحِ) وعبَّر في «الرَّوضة» (٢) بالأصحِ ، بل يُسَنُّ أن لا يعيد كما في «المجموع» (٢) فلو أعادها وَقَعَت نفلًا على الصَّحيحِ في «المجموع» (١) ، وثمَرةُ الخِلافِ جوازُ الخُروج منها.

(وَلَا تُؤَخَّرُ) صلاةُ الجِنازةِ (لِزِيَادَةِ مُصَلِّينَ) ولا بأسَ بانتظارِ الوَلِيِّ حيث لم يُخَفْ تغيَّرُ الميِّتِ، ولا تُؤخَّرْ أيضًا بعد أن صَلَّى عليها من يَسقُطُ به الفَرضُ لانتظارِ جماعةٍ أخرى.

(وَقَاتِلُ نَفْسِهِ) حُكمُه (كَغَيْرِهِ فِي الغُسْلِ وَالصَّلَاةِ) عليه كما جزم به في «الرَّوضة»(٥) و «المجموع»(١).

⁽۱) «بحر المذهب» (۲/ ۲۰۵). (۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۳۰).

⁽٣) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٤٦). (٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٤٦).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٢/ ١٣١). (٦) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٦٧).

وَلَوْ نَوَى الإِمَامُ صَلَاةً غَائِبٍ، وَالمَأْمُومُ صَلَاةً حَاضِرٍ، أَوْ عَكَسَ جَازَ، وَالدَّفْنُ بِالمَقْبُرَةِ أَفْضَلُ، وَيُكْرَهُ المَبِيتُ بِهَا

(وَلَوْ نَوَى الإِمَامُ صَلَاةً غَائِبٍ، وَ) نوى (المَأْمُومُ صَلَاةً حَاضِرٍ، أَوْ عَكَسَ) كلُّ منهما (جَازَ) ذلك، وكذا لو نوى الإمامُ حاضرًا أو غائبًا والمأمومُ حاضرًا أو غائبًا آخرَ والحاصلُ أربعُ مسائلَ، ولو قال المُصنِّفُ: «ولو نوى المأمومُ الصَّلاةَ على غير مَن نَواهُ الإمامُ» لشَمِلَ الأربعَ.

(وَالدَّفْنُ بِالمَقْبُرَةِ أَفْضَلُ) من الدَّفنِ في البيتِ فهو خلافُ الأَوْلَى، وفي "فَتاوى القَفَّالِ" أنّه مكروة حيث لم تدعُ حاجة إليه (١)، واستثنى بعضُهم (٢) بحثًا من المقبُرةِ احتمالَ كونِها مغصوبة، أو سَبَلَها ظالمٌ اشتراها بمالٍ حرامٍ، أو مَوْتاها أهلُ بِدعةٍ أو فستٍ ظاهرٍ ونحو ذلك، أو كان نقلُ المَيتِ إليها يُؤدِّي إلى انفجارِه ونحو ذلك، ولا يجوزُ دفنُ مسلمٍ في مَقبُرةِ الكُفَّارِ ولا عَكسُه، وإذا اختلطوا دُفنوا بمَقبُرةٍ مُنفردةٍ كما تقدَّمَ، وعن بعضِ المُتاخِّرينَ بحثًا: لو تنازَعَ الورثة في مَقبَرتينِ ولا وصيّة للمَيتِ فإن كان رجلًا أجيبَ المُقدَّمُ في الصَّلاةِ والغُسل، فإن استوَوْا أُقرِعَ، وإن كان امرأة أجيبَ المُقدَّمُ في الصَّلاةِ والغُسل، فإن استوَوْا أُقرِعَ، وإن كان امرأة أجيبَ القَريبُ دونَ الزَّوجِ، وقال العَبَّاديُّ: لو حَفَرَ لنفسِه قبرًا لا يكونُ أحقَ به ما ذامَ حيًّا، ولو تنازع الأبُ والأمُّ في دفنِ الولدِ فقال كلُّ منهما: أنا أَدفنُه في تُربَتِي فالظَّاهرُ كما قال بعضُهم إجابةُ الأب.

(وَيُكْرَهُ المَبِيتُ بِهَا) قد يُشعِر بأنه لا يُكرَه المَبيتُ عند قَبْرِ واحدٍ، وفيه احتمالٌ لبعضِهم (٣).

⁽١) ينظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٢٤). (٢) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنَوِيّ».

وَيُسْدَبُ سَتُرُ القَبْرِ بِشَوْبٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا وَأَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ صَىٰ اللهُ عَنِه وَسَاء وَلَا يُفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ وَلَا مِحَدَّةٌ وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا فِي أَرْضٍ نَدِيَةٍ أَوْ رِخُوةٍ وَيَجُوزُ الدَّفْنُ لَيْلًا وَوَقْتَ كَرَاهَةِ الصَّلاةِ

(وَيُنْدَبُ سَتْرُ القَبْرِ بِثَوْبٍ) عندَ إدخالِ المَيتِ فيه (وَإِنْ كَانَ رَجُلًا) أو حنثى (وَأَنْ يَقُــولَ) مُدْخِلُه القَبْرَ: (بِسْمِ اللهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُــولِ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رواه أبو داودَ في «سُننِه»(۱)، وحسَّنَه التَّرْمِذِيُّ (۱)، وصحَّحَه ابنُ حِبَّانَ (٣) والحاكمُ (١).

(وَلا يُفْرَشُ) على طريقِ الكراهةِ (تَحْتَهُ) في القَبْرِ (شَعِيْءٌ) من فِراشٍ (وَلا) يُجْعَلُ تحتَ رَأْسِهِ (مِخَدَّةٌ) بكسرِ الميمِ، سُمِّيَت بذلك؛ لكونها آلةً لوَضعِ الخَدِّ عليها، بل يُوضَعُ بدَلها حَجرٌ أو لَبِنةٌ، ويُفضِي بخَدِّه إليه أو إلى ترابٍ، ولو قال: «ولا يُتَّخَذُ له فِراشٌ ولا مِخَدَّةٌ» استغنى عن تقديرِ عامل في المِخدَّة.

(وَيُكُونُهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ) وهو سَريرُ المَيِّتِ (إِلَّا فِي أَرْضٍ نَدِيَةٍ) بكسرِ الدَّالِ وتخفيفِ التَّحتانيّةِ بوزنِ فعلة بكسرِ العينِ، كما في «الصِّحاحِ»(٥٠)، (أَوْ رِخْوَةٍ) بكسرِ رائِها وفَتحِها، فلا يُكرَهُ دَفنُه فيه، وتَنفُذُ وصيتُه حينئذٍ وهي من رأس مَالِه.

(وَيَجُوزُ) بلا كُرْهِ (الدَّفْنُ لَيْلًا) ولا يَخْفى كما قال بعضُهم أنّه لو ماتَ نهارًا ولو أُخِّر إلى النَّهارِ تَغيَّر أنه لا يجوزُ التَّأخيرُ في الحالين، أُخِّرَ إلى النَّهارِ تَغيَّر أنه لا يجوزُ التَّأخيرُ في الحالين، (وَوَقْتَ كَرَاهَةِ الصَّلَةِ) والمُرادُ الكراهةُ المُتعلِّقةُ بالوقتِ أي: وقتَ الاستواءِ والغُروبِ والطُّلوعِ، فلا يُكرَهُ الدَّفنُ في الوقتينِ المُتعلِّقينِ بالفِعلِ وهُما بعد صلاةِ الصَّبح وبعد صلاةِ العَصرِ، وإن كُرِهَت الصَّلاةُ فيهما.

⁽١) ﴿سنن أبي داود؛ (٣٢١٣). (٢) ﴿جامع الترمذي ﴿ ١٠٤٦). (٣) ﴿صحيح ابن حبان ﴿ ٣١٠٩).

⁽٤) «المستدرك» (١٣٥٣). (٥) «الصحاح» (٦/ ٢٥٠٧).

إِذَا لَمْ يَتَحَرَّهُ وَغَيْرُهُمَا أَفْضَلُ وَيُكْرَهُ تَجْصِيصٌ القَبْرِ وَالبِنَاءُ، وَالكِتَابَةُ عَلَيْهِ

وقولُه: (إِذَا لَمْ يَتَحَرَّهُ) قَيْدٌ في وقتِ كراهةِ الصَّلاةِ فقط، (وَغَيْرُهُمَا) وهو الدَّفنُ نهارًا (أَفْضَلُ) منه ليلًا، وألحق بعضُهم ('' باللَّيلِ ما بين طلوعِ الفَجرِ والشَّمسِ، والدَّفنُ في غيرِ وقتِ كراهةٍ الصَّلاةُ أفضلُ منه فيها، ومحَلُّ هذه الأفضليَّةِ ما لم يُخْشَ من تأخيرِ الدَّفنِ إلى وقتِ الفَضيلةِ تَغيَّرُ المَيتِ أو انفجارُه.

(وَيُكْرَهُ تَجْصِيصٌ) أي: تبييضُ (القَبْرِ) بالجِصِّ وهو النَّورةُ المُسمّاةُ بالجِيرِ، (وَ) يُكرَهُ (البِنَاءُ) عليه سواءٌ في ذلك القُبَّةُ والمِظلَّةُ والبيتُ ونَحوُها في مُلكِه أو مقبَرةٍ مسبَّلةٍ، لكنه في «المجموع» (٢) و «شرح مسلم» (٣) جزَمَ بحُرمةِ البِناءِ، وقال في «الفتاوى»: إذا بَلِيَ الميتُ لا يجوزُ عِمارةُ قَبْرِه ولا تسويةُ التُّرابِ عليه في المَقبُرة المُسبَّلةِ؛ لئلا يُمنَعَ الناسُ من الدَّفنِ فيه (٤).

وخرجَ بالتَّجصيصِ: التَّطيينُ، فلا يُكرَه على الأصحِّ في «المجموع» (٥)، خلافًا للإمام والغَزاليِّ حيث قالا بكراهتِه، وعن النَّصِّ أنّه لا بأسَ به، واستثنى بعضُهم (١) من التَّجصيصِ والبناءِ ما إذا خُشِي على القَبْرِ نَبشُه أو تسليطُ سيلٍ يَخرِقُه ويظهَرُ المَيتُ، فإنّه يُجصَّص ويُبنى عليه.

(وَ) يُكرَه (الكِتَابَةُ عَلَيْهِ) سواءٌ كُتِبَ اسمُ صاحبِه في لوحٍ عند رأسِه كما جرت العادةُ به، أم في غيرِه، وبحثَ بعضُهم (٧) عدمَ كراهةِ كتابةِ قدر الحاجةِ إلى الإعلامِ،

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٩٦).

⁽١) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽٤) ينظر: «روضة الطالبين» (٢/ ١٤٠).

⁽٣) «شرح النووي على مسلم» (٧/ ٢٧).

⁽٦) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٩٨).

⁽٧) في الحاشية: «السُّبكي».

وَلَوْ بُنِيَ فِي مَقْبُرَةٍ مُسَبَّلَةٍ هُدِمَ وَيُنْدَبُ أَنْ يُرَشَّ القَبْرُ بِمَاءٍ وَيُوضَعَ عَلَيْهِ حَصَّى وَعِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ

سيَّما قبورُ الأولياءِ فإنَّها لا تُعرَف عند طولِ الزَّمانِ إلَّا بذلك، والظَّاهرُ كما بحثَه بعضُهم ('' تحريمُ كتابةِ القُرآنِ على القَبْرِ خشيةَ اندِراسِه أو تلوَّثِه بصديدِ المَيتِ عند تكرُّرِ نَبشِ القبْرِ.

(وَلَوْ بُنِيَ) على قبْرِ (فِي مَقْبُرَةٍ مُسَبَّلَةٍ) حَرُم كما صرَّح به في «المجموع»(١)، و(هُدِمَ) البناءُ.

(وَيُنْدَبُ أَنْ يُرَشَّ القَبْرُ بِمَاءٍ) باردٍ طاهرٍ، والطَّهورُ أَوْلى، وبحث بعضُهم (٣) كراهتَه أو حُرمتَه بالماءِ النَّجسِ، وفي «المجموع» (٤): يُكرَه رَشُّه بماءِ الوَردِ أي: ونحوه، وأن يُطلَى بالخَلُوقِ (٥)، وعن المُتَولِّي أنَّه إضاعةُ مالٍ وهو يقتضي التَّحريمَ.

(وَ) أن (يُوضَعَ عَلَيْهِ حَصَّى) ويُسَنُّ أيضًا وضعُ الجَريدِ الأخضَرِ على القَبْرِ، وكذا الرَّيْحانُ ونحوُه من الشَّيءِ الرَّطبِ، ولا يجوزُ أخذُه من على القَبْرِ قبل يُبسِه؛ لأنَّ واضعَه لم يُعرِض عنه إلَّا عند يُبسِه لزوالِ نَفعِه الذي كان فيه وقت رطوبتِه وهو الاستغفارُ.

(وَ) يُوضَعُ (عِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ) وعنِ الماوَرْدِيِّ (١) استحبابُ آخَرَ عندَ رِجلَيه.

⁽٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٩٨).

⁽١) في الحاشية: «الأذرَعِيّ».

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٩٨).

⁽٣) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٥) الخَلُوقُ: ما يُتَخَلَّقُ به من الطِّيب قال بعض الفقهاء وهو ما ثع فيه صفرة «المصباح المنير» (١/ ١٨٠).

⁽٦) «الحاوي الكبير» (٣/ ٢٥).

وَجَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي مَوْضِعِ وَاحِدٍ وَزِيَارَةُ القُبُورِ لِلرِّجَالِ وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ وَقِيلَ: تَحْرُمُ، وَقِيلَ: تُبَاحُ، وَيُسَلِّمُ الزَّائِرُ

(وَ) يُندَبُ (جَمْعُ الأَقَارِبِ) للمَيتِ (فِي مَوْضِعِ وَاحِدٍ) من المَقْبُرَةِ، (وَزِيَارَةُ القُبُورِ) التي فيها المُسلمونَ (لِلرِّجَالِ) أَمَّا غيرُ المُسلمينَ فزيارتُهم مباحةٌ، وجزم المَاوَرْدِيُّ (۱) بحُرمتِها، (وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ) وألحَقَ بعضُهم (۱) الخُنثى بهنَّ، (وَقِيلَ: تَحْرُمُ، وقِيلَ: تَحْرُمُ، وقِيلَ: تُبَاحُ) عند أمنِ الفتنةِ، وظاهرُ كَلامِه أَنَّ الإباحة استواءُ الطَّرفينِ بدليلِ أنّه جعلَها قسيمًا للكراهةِ، واستبعَدَه بَعضُهم (۳) وقال: لم نرَ أحدًا قال بالاستواءِ، وإنَّما مرادُ قائلِه إثباتُ الاستحبابِ، ويُستثنى كما قال بعضُهم (۱) زيارتُهنَّ لقَبْرِ النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما يقتضيه إطلاقُهم في الحَجِّ، وألحقَ (۵) به بحثًا قبورَ الأولياءِ والشُّهداءِ.

(وَيُسَلِّمُ) نَدبًا (الزَّائِرُ) للقُبورِ قائلًا ماعلَّمه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابِه إذا خرجوا للمَقابرِ: «السَّلامُ على أهلِ الدِّيارِ من المُؤمنينَ والمُسلمينَ، وإنَّا إن شاءَ اللهُ بكم لَلاحِقون، أسألُ الله لنا ولكمُ العافية، أو: السَّلامُ عليكم دارَ قومٍ مؤمنين، وإنَّا إن شاءَ اللهُ بكم لاحقونَ»، كما رواهما مسلمٌ (١٠)، أو السَّلامُ عليكم يا أهلَ القُبورِ، كما حسَّنَه التِّرمِذِيُّ (٧).

ويؤخَذُ من هذه الرِّواياتِ أنَّ التَّسليمَ على الأمواتِ كالتَّسليمِ على الأحياءِ، وإنَّما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحِيَّةُ المَوْتَى (^) نظرًا لعُرفِ وإنَّما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحِيَّةُ المَوْتَى (أَن نظرًا لعُرفِ العَربِ، حيث كان من عادَتِهم إذا سلَّموا على قبْرٍ يقولون: (عليكَ السلامُ)، ويُؤخَذُ

(٢) في الحاشية: «الإسنوي».

⁽۱) «الحاوى الكبير» (٣/ ١٩).

⁽٣) في الحاشية: «الإسْنَويّ».

⁽٤) في الحاشية: «الإسْنَوِي».

⁽٥) في الحاشية: «الملحق الدمنهوي شرح التنبيه».

⁽٦) صحيح مسلم (٩٧٤)، (٩٧٥).

⁽۷) «جامع الترمذي» (۱۰۵۳).

⁽٨) رواه أبو داود (٩٠١٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٦١٤).

وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو، وَيَحْرُمُ نَقْلُ المَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَقِيلَ يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِ مَكَّةَ أَوْ بَيْتِ المَقْدِسِ

منها أيضًا أنَّ الأرواحَ باقيةٌ بعد فَناءِ الأَجْسادِ، وهو مَذَهَبُ أَهلِ المِلَلِ من المُسلمينَ وغيرِهم، خلافًا للفلاسفة، وفي فنائِها عندَ القيامةِ تردُّدُ لبعضِ المُتأخِّرينَ، ثمَّ رجَّح عدمَ فنائِها، ويجوزُ نصبُ «دارَ» وجرِّه؛ الأولُ على الاختصاصِ أو النِّداءِ، والثّاني على البدلِ، وكلمةُ «إن شاءَ اللهُ» إمَّا للتَّبرُّكِ، أو «إِنْ» فيها بمَعنَى «إذ» كقولِه: ﴿خَافُونِ إِن كُنهُم مُوَّمِنِينَ ﴾ (١).

(وَيَقْرَأُ) مِنَ القُرآنِ مَا تَيسَّرَ، وهو سُنَّةُ في المَقابِرِ؛ فإنَّ الشَّوابَ للحاضرينَ، والمَيتُ كحاضر يُرجى له الرَّحمةُ، وفي وصولِ ثوابِ القِراءةِ للمَيتِ كلامٌ يأتي في بابِ الوَصايا، (وَيَدْعُو) عَقِبَها، فإن لم يَقْرَأُ دَعا، ومأثورُ الدُّعاءِ أفضَلُ.

(وَيَحْرُمُ) كما قال المُتَوَلِّي وغيرُه (نَقْلُ المَيِّتِ) قبلَ دَفنِه من بلدِ مَوتِه (إِلَى بَلَدٍ آخَرَ) لِدَفنِه فيه، كذا في «الرَّوضة»(٢)، وليس ظَاهِرُها مُرادًا فإنَّ الصَّحراءَ كذلك، وصُورُ النَّق لِ أربعٌ: من بلدٍ لبلدٍ، ومن بلدٍ لصحراءَ، أو عكسُه، ومِن صحراءَ لصحراءَ، أمّا بعدَ دَفنِه فسيأتي قريبًا في مسألةٍ نَبشِه.

(وَقِيلَ) أي: قالَ البَغَويُّ (") وغيرُه: (يُكْرَهُ) وبحثَ بعضُهم (١) تقييدَ هذا الوجهِ بما إذا لم يتغيَّر المَيتُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) المَيتُ (بِقُرْبِ مَكَّةَ أَوِ المَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ المَقْدِسِ) وألحَقَ المُحبُّ الطَّبَريُّ بها من ماتَ بقُربِ قريةٍ أهلُها صالحون (٥) فحينئذِ لا تحريمَ وألحَقَ المُحبُّ الطَّبَريُّ بها من ماتَ بقُربِ قريةٍ أهلُها صالحون (٥)

⁽١) سورة آل عمران: ١٧٥.

⁽۲) «روضة الطالبين» (۲/ ۱۶۳).

⁽٣) «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٢/ ٤٤٧).

⁽٤) في الحاشية: «السُّبكي».

⁽٥) ينظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/ ١١٥).

نَصَّ عَلَيْهِ وَنَبْشُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِضَرُورَةٍ: بِأَنْ دُفِنَ بِلَا غُسْلٍ أَوْ فِي أَرْضٍ أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبَيْنِ

ولا كراهة، بل يُسَنُّ النَّقلُ إليها بعد غُسلِ الميتِ وتَكفينِه كما (نَصَّ عَلَيْهِ) أي: على ندبِ النَّقل الشَّافعيُّ رَضِاً لِلَّهُ عَنْهُ.

ويُحتمَلُ عَودُ الاستثناءِ في كلامِ المَتنِ لقولِه: «يُكرَهُ» بقرينةِ قولِه: «نَصَّ عليه»؛ لأنَّ الشَّافعيَّ لمَّا نصَّ على الكراهةِ جعلَ الاستثناءَ منها، وبعضُهم قيَّدَ النَّقلَ للأماكنِ المَذكُورةِ بما إذا لم يتغيَّرِ المَيتُ، وأمَّا الشَّهيدُ فلا يُنقلُ إليها بل يُدفَنُ في موضعِ قتلِه؛ لأمرِه عَلَيْهِ السَّلَامُ بقَتْلى أُحُدِ بعد نقلِهم للمَدينةِ أن يُرَدُّوا إلى مَصارِعِهِم (۱)، وموتُ المُسلم بأرضِ حَربٍ، أو السُّني بأرضِ بدعةٍ إذا خيفَ عليه من دَفنِه هناك نَبشُه والتَّمثيلُ به يُنقلُ إلى مكانٍ يُؤمَنُ عليه فيه، كما بحثه بعضُهم، ولو لحِقَ الأرضَ المدفونَ فيها سَيلٌ أو نَداوةٌ جاز نَقلُه على الأصحِّ في زيادةِ «الرَّوضة» (۱).

(وَنَبْشُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِضَرُورَةٍ: بِأَنْ دُفِنَ بِلَا غُسْلٍ) وبلا تيمُّم بشرطِه، وهو ممن يجبُ غُسلُه، فيجبُ على المَشهُورِ نَبشُه وغُسلُه إن لم يتغيَّرُ بنَسَه و فُسلُه إن لم يتغيَّرُ بنَسَن أو تقطُّع ثمَّ يُصَلَّى عليه، ولو قال: «كأن دُفِنَ» كان أَوْلَى؛ لئلا يُتوهَم الحَصرُ في الصُّورةِ المَذكُورةِ.

(أَوْ) دُفِنَ (فِي أَرْضٍ أَوْ) في (ثَوْبٍ مَغْصُوبَيْنِ) وطالبَ بهما مَالِكُهُمَا فيجبُ النَّبْشُ ولو بغَيرِ المَيتِ، وألحَقَ الرَّافِعِيُّ الكفَنَ الحَريرَ بالمغصوبِ، واعتَرضَه

⁽۱) رواه أبو داود (۳۱٦٥)، والترمذي (۱۷۷۱۷) وقال: حسن صحيح، والنسائي (۲۰۰٤)، وابن ماجه (۱۵۱٦)، وابن حبان (۳۱۸۳) من حديث جابر بن عبد الله رَحَوَلَيْهَءَنَهُ.

⁽٢) لاروضة الطالبين، (٢/ ١٤١).

أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ أَوْ دُفِنَ لِغَيْرِ القِبْلَةِ

المُصنِّفُ وقال: ينبغي القَطعُ بعَدمِ النَّبْشِ، ولو دَفَنَ بعضُ الورَثةِ الميتَ في مِلكِ نَفْسِهِ بغَيرِ رِضَى الباقينَ لم يُنْبَشْ.

(أَوْ وَقَعَ فِيهِ) أي: القبْرِ (مَالٌ) ولو خَاتَمًا فيجبُ نَبْشُه لذلك، طَلَبَه مالِكُه أم لا، ولو بلَع مالًا لِنَفْسِه وماتَ لم يُنْبَشْ، أو مَالَ غيرِه وطَلَبَه نُبِشَ وشُتَّ جَوفُه وأُخرِجَ منه ورُدَّ لصاحِبِه، ولو ضمنه الوَرثةُ على الأصحِّ، أمّا في حالِ الحياةِ فلا يُشَقُّ جوفُه؛ لأنَّ فيه هَلاكَه، ولو كَفَّنَ بعضُ الوَرثةِ وأسرَفَ غَرِمَ لباقي الوَرثةِ، ولم يَجُزْ نَبشُه، ولو زادَ في العَددِ فلهم النَّبشُ وإخراجُ الزَّائدِ كما في «التَّهذيب».

(أَوْ دُفِنَ لِغَيْرِ القِبْلَةِ) بأن دُفِنَ مُستدبِرَها أو مُستلقيًا فيجبُ نَبشُه إن لم يتغيَّر ثمَّ يُوجَّهُ للقِبْلةِ، ولو قال: «إن ولدْتِ ذكرًا فأنتِ طالقٌ طلقةً أو أُنثَى فطلقتَين» فولدَت ميِّتًا ودُفِنَ قبل عِلم حَالِه؛ نُبِشَ على أرجحِ احتِمالِه في كتابِ الطلاقِ من زوائدِ «الرَّوضة» (۱).

وقياسُه كما قال بعضُهم: لو ماتَ عن زوجة حامل فولدَت ثمَّ ماتَ الوَلدُ ودُفِنَ فقال عمُّ الولدِ: «كان أنشى»، وعَكَسَتِ الأمُّ؛ فيُنبَشُ، وكذلك إذا شَهِدَت على صورتِه بشيء وكان لا يُعرَف إلَّا بها، ولو دُفِنَت وفي بَطنِها جنينٌ حيٌّ يُرجى حياتُه نُبِشَت وشُقَّ جَوفُها أي: من الجانبِ الأيسرِ كما قال قاضي خان، وسيأتي في بابِ الحِزيةِ أنَّ الكافرَ إذا دفنَ (٢) بالحَرم يُنبَشُ ويُخرَجُ.

⁽١) «روضة الطالبين» (٨/ ١٥١).

⁽٢) موضعها لحق وليس ثمة شيء في الحاشية.

لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِيتَ

وسبق أنَّه يجوزُ نَبشُ القَبْرِ والدَّفنُ فيه إذا بَلِيَ المَيتُ الأوّلُ وصار ترابًا، ويُرجَعُ في ذلك لأهل الخِبْرةِ بتلك النَّاحيةِ.

و (لا) يجوزُ نَبشُ المَيتِ (لِلتَّكْفِينِ فِي الأَصَحِّ) ولا للصَّلاةِ عليه، بل يُصلَّى على قَبْرِه.

(وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ) أي: يمكُثَ (جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّبْيِتَ) عند سؤالِ الملككينِ له في القبْرِ، وزاد في «المجموع»(۱) على الدُّعاءِ له التَّبْيِتَ) عند سؤالِ الملككينِ له في القبْرِ، وزاد في «المجموع»(ا) على الدُّعنِ الاستغفارَ أيضًا، واستحَبَّ جمعٌ من الأصحابِ تلقينَ المَيتِ المُكلَّفِ بعدَ الدَّفنِ. وقال ابنُ الصَّلاحِ(۱): قبل إهالةِ التُّرابِ.

ويتولّاه من يتولّى تكفينَه فيقعُدُ عندَ رَأسِه فيقولُ: يا عبدَ اللهِ يا ابنَ أمةِ اللهِ، أذكُرْ ما خَرجْتَ عليه من الدُّنيا شهادةَ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ إلى آخِرِه، رواه الطَّبَرانِيُّ (٣) وأبو عَوانة وله شواهدُ يُعضِّدُ بَعضُها بعضًا.

وأمَّا الطِّفلُ ونَحوُه ففي زوائد «الرَّوضة» أنَّهما لا يُلقَّنان أي: لأنَّ التَّلقينَ لأجلِ فتنةِ القبْرِ والطِّفلُ لا يُفتَن فيه، قال بعضُهم: وعلى قياسِ هذا لا يُلقَّنُ الشَّهيدُ، ونقلَ التَّفْتَازَانِيُّ عن السَّيِّدِ أبي شُجاعٍ أنَّ للأطفالِ والأنبياءِ سُؤالًا أي: يليقُ بهم، كأن يُقالَ للأنبياءِ مثلًا: كيفَ تَركتُمْ أُمَمَكُمْ؟ ولا يُعارِضُ سُنَّةَ التَّلقينِ قَولُه تعالى:

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٢٩٤). (۲) فتاوى ابن الصلاح (١/ ٢٦١).

⁽٣) المعجم الكبير للطبراني (٨/ ٢٤٩ رقم ٧٩٧٩).

وَلِجِيرَانِ أَهْلِهِ تَهْيِئَةُ طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ وَيُلَحُّ عَلَيْهِمْ فِي الأَكْلِ وَيَحْرُمُ تَهْيِئَتُهُ لِلنَّائِحَاتِ، واللهُ أَعْلَمُ

﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتِي ﴾ (١)؛ لأنَّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ نادى أهلَ القَليبِ وقال: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ لَكِنَّهُمْ لا يَسْتَطِيعُونَ جَوَابًا» (٢).

(وَ) يُسَنُّ (لِجِيرَانِ أَهْلِهِ) وأقاربِه الذين لم يشتغلوا بمُصيبتِه، سواءٌ أكان المَيتُ بذلك البلدِ أم بغيرِه (تَهْيِئَةُ طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ) أي: أهلَ المَيتِ (يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ) كذا في «الرَّوضة» (٣) كأصلها (٤)، ونصَّ عليه الشَّافعيُّ (٥) أيضًا، وقيَّدَ بعضُهم (١) ذلك بما إذا وقع المَوتُ أوائلَ اليومِ، فإن مات ليلًا اتَّجَهَ اعتبارُ يومٍ وليلةٍ مستقِلَينِ، أو في آخرِ يوم فقياسُه كذلك خصوصًا إذا تأخَّر الدَّفنُ عن تلك اللَّلةِ.

(وَيُلَحُّ عَلَيْهِمْ فِي الأَكْلِ) إن احتيجَ إليه، ولا بأسَ بالقَسَمِ عليهم إن علِمَ الحالفُ إبرارَ قَسَمِهِ.

(وَيَحْرُمُ تَهْيِئَتُهُ لِلنَّائِحَاتِ، واللهُ أَعْلَمُ) وأمّا إصلاحُ أهلِ المَيتِ طعامًا وجَمْعُ الناسِ عليه فبِدعةٌ مُستقبَحةٌ، وهذا آخِرُ الزِّياداتِ التي خَتَمَ المُصنِّفُ بها كتابَ الجنائزِ، نَسأَلُ اللهَ حُسنَ الخاتمةِ بجاهِ محمدٍ وآلِهِ.



⁽١) سورة النمل: ٨٠.

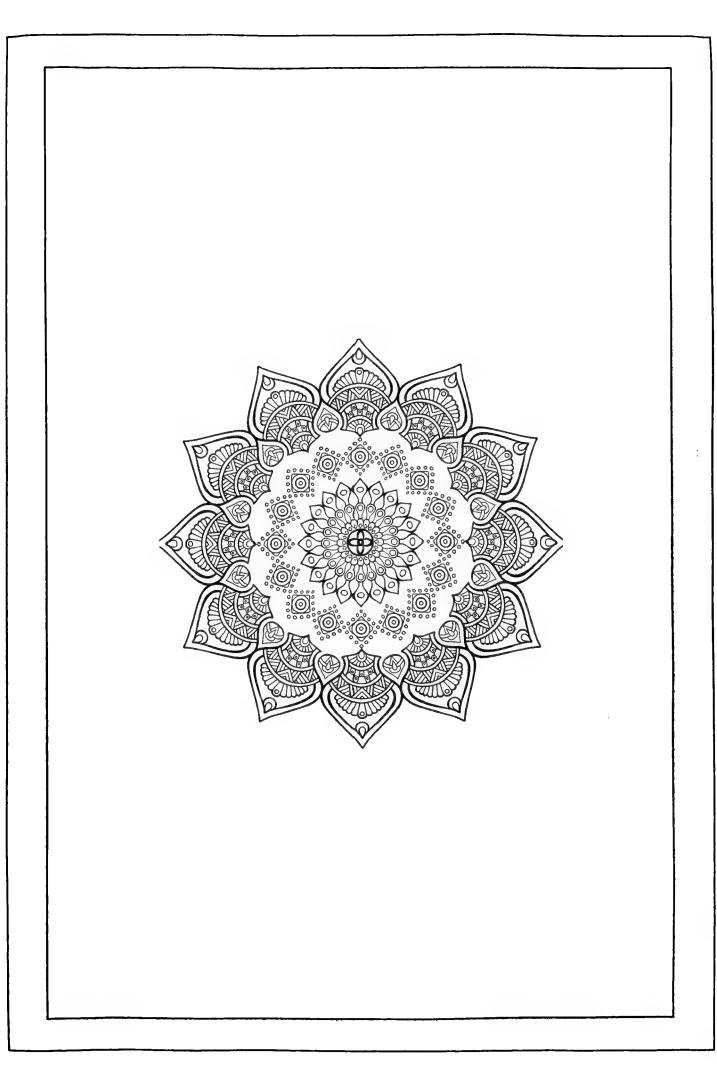
⁽٢) أخرجه البخاري (١٣٧٠) عن ابن عمر، ومسلم (٢٨٧٤) من حديث أنس رَضَالِلَهُ عَنهُ.

⁽٤) «الشرح الكبير» (٥/ ٢٥٢).

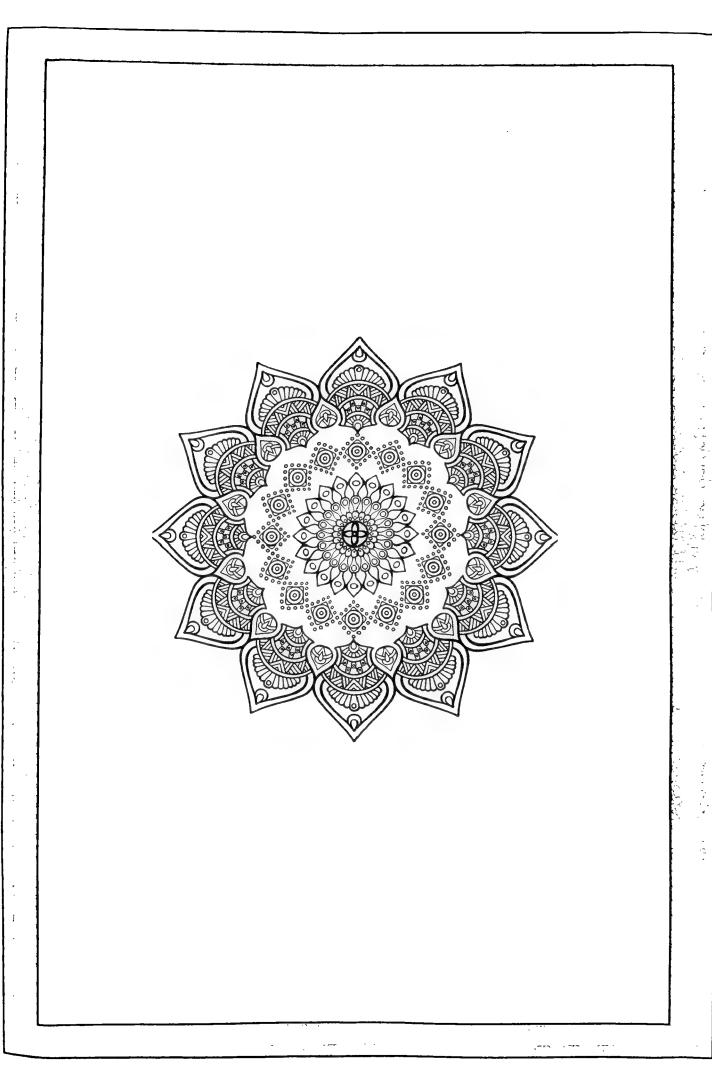
⁽٣) «روضة الطالبين» (٢/ ١٤٥).

⁽٦) في الحاشية: «الأذْرَعِيّ».

⁽٥) «الأم» (٢/ ٥٣٦).







- فهرس الموضوعات

على المنظالة المنظام ا

فهرس الموضوعات 🚽

الصفحة	الموضوع
11	مقدمة التحقيق
١٨	التعريف بكتاب مصباح المحتاج
7 8	ترجمة الإمام ابن قاسم الغزي
٣١ .	تقريظ بعض العلماء لابن قاسم الغزي
٤٣	إجازة شيخ الإسلام زكريا لابن قاسم الغزي
٤٨	إجازة ابن أبي شريف لابن قاسم الغزي
٥٢	منهج التحقيق
٥٤	توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه وتحقيق اسم الكتاب
٥٨	توصيف النسخ الخطية
77	نماذج من النسخ الخطية
VY CAS BUY-W	مقدمة المؤلف
٧٨	شرح مقدمة النووي
44	كِتَابُ أحكامِ الطَّهَارَةِ
11.	بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ الأصغرِ

715

الصفحة	الموضوع
111	فَصْلٌ فِي أدبِ الخلاءِ وغيرِه ممَّا يحرُمُ أو يجِبُ
170	بَابُ أحكامِ الوُّضُوءِ
187	بَابُ أحكامِ مَسْحِ الخُفِّ
١٤٨	بَابُ أحكامِ الغُسْلِ الواجبِ
101	بَابُ بَيانِ النَّجَاسَةِ وإزالتِهاِ
179	بَابُ أحكامِ التَّيَمُّمِ
١٨١	فَصْلٌ فِي أَرِكَانِ التَّيَمُّمِ وغيرِها
198	بَابُ أحكامِ الحَيْضِ والاستحاضةِ والنِّفاسِ
199	فَصْلُ فِي المُستحاضةِ
7.9	كِتَابُ أحكامِ الصَّلَاةِ
777	فَصْلٌ فيمَنْ تجِبُ عليه الصَّلاةُ، وفي حُكمِ قَضائِها
777	فَصْلٌ فِي الأذانِ والإقامةِ وما يُسَنُّ فيهِما
Y ٣7 .	فَصْلٌ في الاستقبالِ والاجتهادِ فيه
7 2 2	بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ
799	بَابٌ في شُروطِ الصَّلاةِ وموانعِها
٣١٦	فَصْلٌ في موانعِ الصَّلاةِ

الصفحة	الموض وع من الموض
444	بَابٌ في المُقتضي لسُجودِ السَّهوِ، وفي كيفيَّتِه ومحلِّه
787	بَابٌ في سجودَيِ التلاوةِ والشُّكرِ
٣٥٠	بَابٌ فِي النَّفْلِ
474	كِتَابُ صَلَاةِ الجَمَاعَةِ
444	فَصْلٌ في صِفاتِ الأئمةِ المُستحقَّة والمُستحَبَّة
491	فَصْلٌ فِي شُروطِ القُدوةِ وآدابِها
٤٠٤	فَصْلٌ في بيانِ نِيَّةِ القُدوةِ والإمامةِ
٤٠٩	فَصْلٌ في بيانِ حكمِ المُتابعةِ
٤١٧	فَصْلٌ في بيانِ ما يقطَعُ القُدُوةَ
٤٢٣	بَابُ أَحْكامٍ صَلَاةِ المُسَافِرِ
٤٣٠	فَصْلٌ فِي ضبطِ طويلِ السَّفرِ وما يُشتَرطُ فيه
٤٤١	فَصْلٌ فِي الجَمعِ بينَ الصَّلَاتَين
٤٤٨	بَابُ أحكامٍ صَلَاةِ الجُمُعَةِ
٤٧٤	فَصْلٌ فِي الأغسالِ المسنونةِ فِي الجُمعةِ وغَيرِها
٤٨١	فَصْلٌ فيما تُدرَكُ به الجمعةُ، وفي الاستخلافِ وحكمِ الزِّحامِ
٤٨٩	بَابُ أحكام صَلَاةِ الخَوْفِ

710

الصفحة	الموضوع المعادلة الموضوع المعادلة المعا
٤٩٨	فَصْلٌ فِي اللِّباسِ
٥٠٣	بَابُ أحكامِ صَلَاةِ العِيدَيْنِ
01.	فَصْلٌ فِي التَّكْبِيرِ المُرسَلِ والمُقيَّدِ
010	بَابُ أحكامِ صَلَاةِ الكُسُوفَيْنِ
٥٢٣	بَابُ أحكامِ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ
٥٣٣	بَابٌ في أحكامِ تاركِ الصَّلاةِ
٥٣٧	كِتَابُ أحكامِ الجَنَائِزِ
٥٥٣	فَصْلٌ في تكفينِ المَيتِ وحَملِ جَنازتِه
170	فَصْلٌ في صلاةِ المَيتِ المُسلمِ غيرِ الشَّهيدِ
٥٧٣	فَرْعٌ فِي بِيانِ الأَوْلَى بِالصَّلاةِ على الجِنازةِ
٥٨٢	فَصْلٌ فِي دَفْنِ الْمَيْتِ وَمَا يُفْعَلُ قَبْلَهُ وَبَعْدَه

